

جواهر النظم

في غامض الأديان والأحكام

للإمام نور الدين عبد الله بن حمزة السامري

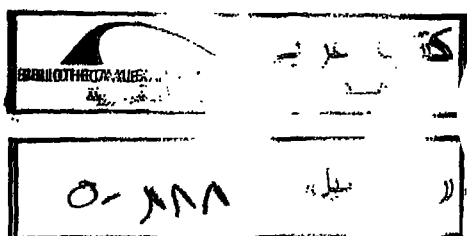
علق عليه

أبو إسحاق أطفيش و إبراهيم العسيري

الجزء الأول و الجزء الثاني

الطبعة الثانية عشر

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م



اهداءات ٢٠٠٢
دار الكتب القطرية
قطر

جَوْهَرُ النِّظَامِ

في عامي الأرديان والأحكام

للإمام نور الدين عبد الله بن حميد السالمي

علق عليه

أبو اسحاق أطفيش و إبراهيم العبري

الجزء الأول و الجزء الثاني



الطبعة الثانية عشر

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

الناشر - حفيد المؤلف: سعود بن حمد بن نور الدين السالمي
وحقوق الطبع محفوظة للناشر



بسم الله الرحمن الرحيم

أَلْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى نِعْمَةِ الْإِسْلَامِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ خَيْرِ الْأَنْبَاءِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْكَرَامِ وَعَلَى التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامِ، أَمَّا بَعْدُ ، ففِي عَشِيَةِ يَوْمِ الْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ ١٣٨٤ هـ قَدْ فَرَّغْتُ مِنْ تَصْحِيحِ هَذِهِ النُّسخَةِ الْمُخْطُوطَةِ مِنْ كِتَابِ « جَوْهَرِ النِّظَامِ فِي الْأَدْيَانِ وَالْأَحْكَامِ » لِمُؤَلِّفِهِ وَنَازِمِهِ وَمُحَرَّرِهِ وَمُحَقِّقِهِ ، الْعَلَمَةِ الْإِمَامِ الْحُجَّةِ ، شَيْخِنَا وَوَلِيِّنَا وَعَمَدَتِنَا وَقُدُوتِنَا ، نُورِ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدٍ ، عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمِيدٍ السَّالِمِيِّ الْعُمَانِيِّ الْإِبَاضِيِّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ ، وَجَعَلَ الْجَنَّةَ مَقَرَّهُ وَمَأْوَاهُ ، وَجَزَاهُ عَنَّا وَعَنْ الْمُسْلِمِينَ خَيْرَ الْجَزَاءِ وَأَعْلَاهُ ، وَلَقَدْ بَذَلْتُ جَهْدِي فِي تَصْحِيحِ هَذِهِ النُّسخَةِ وَتَنْقِيحِهَا ، وَإِصْلَاحِ مَا رَأَيْتُهُ مِنَ الْخَطَأِ فِي رَسْمِهَا مِمَّا حَقَّقَهُ أَنْ يَكْتُبَ بِالْوَاوِ أَوْ بِالْأَلْفِ أَوْ بِالْيَاءِ مِمَّا غَلَطَ فِيهِ كَاتِبُهَا ، فَأَثْبَتَهُ عَلَى خِلَافِ مَا عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الرَّسْمِ ، كَمَا أَصْلَحْتُ كَثِيرًا مِمَّا حَقَّقَهُ أَنْ يَكْتُبَ ظَاءً أَوْ فَكْتَبَهُ ضَاءً أَوْ بِالْعَكْسِ ، وَهَكَذَا مَا كَانَ مِنْهُ فِي وَضْعِ كَلِمَاتٍ مُتَّصِلَةٍ مِنْ غَيْرِ فَرَقٍ بَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ وَلَوْ كَانَتْ مَا مُوصُولَةٍ ، وَمَا رَأَيْتُهُ مِنَ الْكَلِمِ مُشْكَلِ الْوَضْعِ أَثْبَتَهُ فِي الْهَامِشِ ، وَوَضَعْتُ لَهُ عِلَامَةً تُشِيرُ إِلَى مَوْضِعِهِ ، وَقَدْ شَكَلْتُ كَثِيرًا مِنَ الْكَلِمَاتِ بِالْحُرُوكَاتِ ، مِمَّا يَقْتَضِيهِ ضَبْطُ لُغَتِهَا أَوْ إِعْرَابُهَا ، تَسْهِيلًا لِلْقَارِئِ وَالْمُطَالَعِ وَمَا كَانَ هَذَا التَّصْحِيحُ غَرَضًا عَلَى شَيْءٍ مِنْ نَسْخِ الْكِتَابِ ، وَلَكِنْ عَلَى مَا اسْتَقَرَّ فِي ذَهْنِي وَحَافِظَتِي مِنْ صِحَّةٍ وَصَوَابٍ ، لِأَنِّي قَدْ كُنْتُ مُعْتَنِيًا بِتَصْحِيحِهِ وَغَرَضُ مَا يَكْتُبُهُ النَّسَاحُ مِنْهُ فِي أَيَّامِ الشَّيْبَةِ ، عَصْرُ شَيْخِي وَمُهَذَّبِي الْعِلْمِ بَقِيَّةُ السَّلَفِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَاجِدِ بْنِ خَمِيسِ الْعَبْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَجَزَاهُ عَنَّا خَيْرًا ، وَقَدْ أَلَحَّ عَلَيَّ شَيْخُنَا الْعَبْقَرِيُّ الْكَاتِبُ الْبَلِيبُ ابْنُ النَّازِمِ الشَّيْخِ أَبُو بَشِيرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمِيدٍ السَّالِمِيِّ بِأَنْ أَعْلَقَ عَلَى هَذِهِ النُّسخَةِ ، وَأَيَّنَ مَعَانِي الْأَلْفَاظِ وَالْإِصْطِلَاحَاتِ الْعُمَانِيَّةِ الَّتِي لَا تُعْرَفُ عِنْدَ غَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ سَائِرِ الْأَقْطَارِ وَأَوْضَحَ كُلَّ مَا يَشْكَلُ مَعْنَاهُ عَلَى

غالب الناس وحيث أنه لم يقبل عذري واستقالي عن ذلك ، فإني قد امتثلت أمره وأجبت له لما طلب وجعلت ذلك من حقه الذي عليّ وجب ، واستعنت الله عزّ وجلّ في ذلك فكتبْتُ ما يسره الله لي ، من حل غريب الألفاظ وضبطها وإعرابها ، وبيان المعاني التي أراها تشكل على أمثالي ، وترجيح ما رأيته راجحاً من الأقوال في بعض الأحوال ، وإن خالفت في ذلك ما عليه المصنف رضي الله عنه ، اعتماداً على حُرّية الفكر وقد تركت كثيراً من الألفاظ والمعاني التي رأيتهما تحتاج إلى التعليق والبيان ، لعدم وجود بياض في الهامش تثبت فيه تعليلي عليها ، كما أنني قد اقتصرت في بعض المواضع على بعض البيان مما كان يستدعي الزيادة على ذلك المقدار ، لضيق محله من الحاشية ، ومع هذا فإني على غير أمان من الخطأ فيما كتبتُه وحررتُه تعليقاً وتحقيقاً لبعض معاني الكتاب ، لقلة فهمي وسوء حفظي ، ولولا أن للشيخ أبي بشير عليّ حقاً عظيماً لا تمكّني معه مخالفتُه لما تعرضت لهذا الأمر العظيم ، وهو الذي دعاني إلى تصحيح الكتاب قصداً منه لإعادة طبعه لأن جميع النسخ التي طبعت منه منذ سنة ١٣٤٣هـ إلى ١٣٨٣ كانت مغلوطة غلطاً فاحشاً ، لأنها لم تطبع على نسخة صحيحة ، ولم تعرض على لجنة التصحيح ، فلذلك كثرت أغلاطها ولما أراد مني حفظه الله أن أتمس له نسخة صحيحة ، لإعادة طبعه ونشره حرصاً على إخراجه سالماً صحيحاً ، كان من حسن الصدف أن ظفرت بهذه النسخة المخطوطة للمؤلف بخط بعض تلاميذه ، فأهداها لشيخه الامام القطب علامة الدين والدنيا محمد بن يوسف اطفيش اليسجني رضي الله عنه ، ولم أقف على الأمر الذي حبسها عن الارسال وأبقاها تحت تصرف رجل لا علاقة له بالمذهب كلا ولا بالدين ، فوجدت بعد موته في بيته فاستخرجناها بكل وسيلة ، وكنت أعتقد بأنني سأجدها كما يرام صحيحة سالمة من الغلط والاسقام ، ولما أخذت في تصحيحها وجدتها غير سالمة من الأغلاط ، ولكن أكثر أغلاطها في أوضاع الكتابة ، فاجتهدت في إصلاحها مبلغ طاقتي وجهدي والله يغفر لنا ويعفو

عنا فيما كان منا من تصحيف أو تبديل ، وفيما عندي أن هذه النسخة أصح ما يوجد الآن من نسخ هذا السفر الجليل جوهر النظام ، ونظام الجواهر ، الذي ليس له في فنه شبه ولا نظير ، بل إنه آية كبرى ، ومعجزة تترى ، وبركة ظاهرة ، وحجة باهرة ، يغني مطالعه الأريب عن الأساتذة ، لسهولة ألفاظه ، وحسن نظامه ، وقرب معانيه على طرف الثام ، قل أن يلازمه أحد إلا وقد أصبح فقيها ، يستشهد بأبياته كما يستشهد الأدباء بأبيات الحكمة ، وما ذلك إلا من إخلاص مؤلفه العلامة المنصف العظيم ، رحمه الله ورضي عنه ، وضاعف له أجور الأعمال الصالحة ، وأسكنه جنة النعيم ، في جوار نبيه الكريم ، سيدنا النبي المختار صلى الله عليه وسلم ، وعلى آله وصحبه الأبرار ، إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين ،،

العبد الضعيف إبراهيم بن سعيد العبري

ترجمة المؤلف

عُمان من أكبر الأقطار الإسلامية العامرة ؛ اشتهر منذ ظهور العرب فيه قبل الاسلام بأكابر الرجال وأبطال السنان . قال الجاحظ : لربما سمعت من لا علم له يقول : ومن أين لأهل عُمان البيان وهل يعدون لبلدة واحدة من الخطباء والبلغاء ما يعدون لأهل عُمان ؟ ثم لما جاء الاسلام كان لأهله القدر المعلى في خدمة الاسلام بالسيف والقلم . فقد ظهر من أهل عُمان فحول العلماء الذين يشار إليهم بالبنان ، ولهم الصدر في النهضة العلمية ولا سيما في الصدر الأول ؛ فتش بين أولئك الجهابذة تجد معظمهم من عُمان ، فمنهم قضاة الاسلام ، ومنهم كبار الأدباء وأئمة الحديث والتفسير ، ومنهم أكابر القواد والزعماء وأئمة الدين والأمراء .

منهم كعب بن مسور قاضي أمير المؤمنين عمر بن الخطاب على البصرة؛ ومصقلة بن الرقية أخطب الناس قائماً وقاعداً ، وابنه كرب بن مصقلة ولهما خطبتا العجوز في الجاهلية والعذراء في الاسلام اللتين قال فيهما أبو عبيدة : ما سمعنا مثلهما إلا خطبة قيس بن خارجة بن سنان في حمالة داحس فقد ضرب بها المثل ، ومنهم الامام الأعظم أبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي الجوفي (ناحية بعمان واصله من بلد فرق وهي بين منح ونزوى عاصمة الامام اليوم) وصحار بن العباس العبدي النسابة وأحد أئمة البيان ، والخليل بن أحمد الأزدي الفراهيدي من بلد « ودام » من جهة الباطنة بجوحة عُمان وأبو عمر الربيع ابن حبيب الفراهيدي البصري أحد أئمة الحديث وصاحب المسند الصحيح ، وهو من غضفان من أرض الباطنة أيضاً ، وحاجب الأزدي ، وأمثال هؤلاء الأئمة الأعلام الذين هم أشهر من نار على علم ، ومنهم مرة بن البليد الأزدي لم يعرف أجود منه ارتجالاً وبديهة ، ولا أعجب فكراً وتحبيراً ، وناهيك أنه رسول المهلب بن أبي صفرة إلى الحجاج ، ومنهم أبو حمزة المختار بن عوف من بني سليمة بن مالك بن فهم المشهور بخطبه الماثورة ببرهانها وبلاغتها ، وقائد جيوش الإمام طالب الحق عبد الله بن يحيى الحضرمي .

ومنهم المهلب بن أبي صفرة قائد جيوش الحجاج ، وهو من أزد عُمان ، ومكانته الحربية لا تخفى على أحد ، فقد كان في مقدمة قواد الأمويين الذين تفانوا في توطيد القومية العربية والملك الأموي اللذين هما الغاية للملك الأموي ، ومنهم إمام الأدب وملك الفصاحة والبلاغة الذي يقف عند كلامه البلغاء ، ويستعير آيات بيانه الفصحاء ، أبو بكر بن دريد الأزدي أزد عُمان ، وأمثال هؤلاء وهم كثير لا يحصون عدداً . ومن أئمة الفخام الذين قادوا الجيوش ، وفحوا الأقطار ، وصدعوا الملوك ، وامتد سلطانهم تحقُّه جلاله أساطيلهم مع الشطوط الأفريقية الشرقية إلى أن بلغ رأس الرجاء الصالح مطارداً لأكبر دولة استعمارية يومئذ وهي البرتغال ، الإمام المؤيد ناصر بن مرشد بن مالك بن أبي العرب اليعربي رحمه الله (١٠٢٤) .

من هذا القطر العامر بالعلم والدين ظهر العلم الأفخم أحد أقطاب العلم المجتهدين العلامة المحقق نور الدين أبو محمد عبد الله بن حميد (أو كصديق) ابن سلوم السالمي .

كان معروفاً بغزارة العلم والاجتهاد . إليه انتهت رئاسة العلم فيما بلغنا بعُمان ، وظهر ذلك في تأليفه الجمة في مختلف الفنون الشرعية والعربية ، وهو من أهل التحقيق والإجادة في التأليف ، ولد فيما ذكر بعض سنة ١٢٨٦ .

صفاته :

كان رحمه الله ضريراً قويا الذاكرة في منتهى الذكاء والفطنة ، ذكر تحدثاً بنعمة الله في بعض تأليفه أنه وقع أمامه حادثٌ وهو في المهد ، ولما كبر ذكر ما بقي بذهنه لوالديه ، فحسبوا مضى أيامه فإذا هو ابن عشرين يوماً (إن لم تخني حافظتي) وكان شديد اليقظة على تطورات الأمة بعُمان على الأخص ، حتى أنه كثيراً ما تحدثه نفسه بالعمل لإعادة الإمامة في القطر

العُماني الذي قلَّ أن يعرف الملكية ، اللهم إلا في ظروف شاذة ، كما وقع في زمن بني نبهان في عصر ابن بطوطة الرحالة ، وكان غير كاتم ميوله — ولا سيما أن الرأي العام مؤيد له ، وفي مقدمته جمهور من قادة العلم والرأي — عن السلطان فيصل بن تركي سلطان عُمان يومئذ — وما أشد حرص العلماء العاملين على بقاء الأمة في عزٍّ ومنعة ، وتمتع بحريتها كاملة غير منقوصة ، وعلى إقامة شعائر الدين ، وما أقوى غيرهم على حرمانه ، ولكنه لم يجد من السلطان انقياداً إلى إعلان الإمامة وقد أحيط من أطرافه بدسائس الانجليز ، ويتحينون الانقضاض عند أول فرصة على أقطار الخليج الفارسي . ومطامع هؤلاء في جزيرة العرب غير مستورة ، فهي أعرف من أن تعرف . وإذ بدت تلك العوامل الأجنبية تسعى لحمل السلطان على الاعتراف بالحماية البريطانية على عُمان ، وجدها قادة العلم والدين — وفي مقدمتهم هذا الإمام المترجم له — فرصة سانحة تخولهم إظهار شعور الأمة ، والوقوف في وجه كل من يروم الإخلال باستقلال الأمة ، فأعلنوا الإمامة وبايعوا الإمام الأفخم التقى ؛ العلامة سالم بن راشد الخروصي رحمه الله ، وكان صاحب الترجمة الركن الأعظم في إقامة الإمامة ، شديداً الحرص على النهوض بالأمة العُمانية ، واستعادة مجدها الباذخ الذي كادت تهدمه اختلافات الأمراء ، وتجزئة الأمة إلى دويلات ، الأمر الذي يؤول إلى تفكيك وحدتها ، وانفصام عروتها ، وإطماع العدو في السيطرة عليها .

أساتذته :

منذ أن ترعرع وظهر فيه الذكاء النادر ، اشتغل بحفظ القرآن ، ثم بعد أن أتمه انقطع إلى العلم ، إلا أننا لم نقف على أشياخه بالضبط ، لكن كان يشير في تأليفه إلى أحدهم بقوله : قال بعض أفاضل عصرنا ، ويعنى به شيخه كما قال في تسميته أول تأليفه مشارق أنوار العقول — العلامة العامل

الشيخ صالح بن علي بن ناصر بن عيسى بن صالح الحارثي المتوفي ١٣١٤ وهو أبو الأمير الأفخم عيسى بن صالح أمير الشرقية ، أحد أقطاب النهضة العُمانية الحاضرة ، ومن له الفخر العظيم في تأييد الإمامة ، قال في شيخه هذا في الجزء الثاني من تحفة الأعيان ، بعد أن ذكر سبب وفاته ما نصه : وقد كان رضى الله عنه أعلم أهل زمانه في الحلال والحرام ، وأشدّهم حرصاً على قوام الإسلام ، وأكثرهم خصالاً في صفات الكرام ، وكان أحد الثلاثة الذين دارت عليهم مملكة إمام المسلمين عزان بن قيس رضى الله عنه ، وأما قريناه الآخران فهما شيخنا سعيد بن خلفان بن أحمد بن صالح الخليلي الخروصي ، وشيخنا محمد بن سليم الغاربي اه .

على كلامه هذا أن أشياخه كثير ، هؤلاء الثلاثة وغيرهم ، وذكر أيضاً في تحفة الأعيان أن من أشياخه بقية السلف العلامة الأكبر الشيخ ماجد بن خميس العبري والشيخ جمعه بن سعيد بن علي المغيري ، غير أنه يظهر أن الذي أخذ العلم عنه أكثر هو الشيخ صالح بن علي ، وقد نوّه به في تاريخه ، وبالجملة إن أساتذته متعددون ، ولكننا لم نقف إلا على من ذكرناه ، وذكر بعض الكتّاب أنه أخذ العلم عن الشيخ راشد بن سيف اللمكي في الرستاق ، ثم انتقل إلى الباطنة بمحوجة عُمان ، ثم هاجر إلى الشرقية وربما كان بعض من ذكرناه شيخه بالواسطة .

تلاميذه ومن تخرج عنه من العلماء :

تلاميذه كثير لا نبالغ إذا قلنا إن رجال العلم اليوم بعُمان جُلّهم من تلاميذه ، وقد نبغ منهم كثير ، وفي مقدمتهم العلامة الأفخم المؤيّد إمام عُمان اليوم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد بن خلفان الخليلي الخروصي ، بويح بعد وفاة شيخه صاحب الترجمة ، وبقية العلماء من تلاميذه كثير ، وحسبك أن صفوة الأمة هناك ، والذين قامت عليهم الإمامة والمملك هم

تلاميذه ، وهذه الروح التي نفخها فيهم حتى كانوا حِمَى للدين والأمة من أكبر الشواهد على إخلاصه وغلوّ شأنه ومكانته .

تأليفه :

لم نقف على كل تصانيفه ، حتى نلم لك أيها القارئ بها ، ولكننا نسوق أسماء التي وقفنا عليها :

- (١) تحفة الأعيان في تاريخ عُمان جزآن طُبِع الأول منهما بمصر .
- (٢) الحجج المقنعة في أحكام صلاة الجمعة ، طبع بهامش شرح طلعة الشمس في أصول الفقه .
- (٣) سواطع البرهان ، رسالة صغيرة تتعلق ببعض تطورات العصر في اللباس وغيره ، جواب لسؤال بعض أهل الزنجبار .
- (٤) شرح المسند الصحيح للإمام الربيع بن حبيب الفراهيدي البصري ، من أئمة القرن الثاني ، في ثلاثة أجزاء طبع بمطبعة الأزهار البارونية الأول والثاني منها .
- (٥) غاية المراد ، أحد متون أصول الكلام ، لم نقف عليه كله .
- (٦) مدارج الكمال ، أرجوزة في الفروع الفقهية تنيفُ على ألفي بيت وهو نظم مختصر الخصال ، للإمام أبي إسحاق الحضرمي .
- (٧) معارج الآمال شرح لهذه الأرجوزة وقفنا على بعض الأجزاء منها ، وهي تنبئ عن غزارة علمه وتدقيقه ورسوخه في علم الشريعة ، بحيث لا يُشَقُّ له غبار ، قيل لي إنها تبلغ ستة عشر جزءاً ، إلا أنه لم يتم هذا التأليف الجليل .
- (٨) مشارق أنوار العقول شرح أرجوزته في أصول الدين ، شرحها شرحاً وافياً ، وهذا يُعد من أحسن كتب الأصول تحقيقاً وتحريراً وتنسيقاً طبع بمصر .

- (٩) أنوار العقول أرجوزة في أصول الدين تربو على ثلاثماية بيت .
- (١٠) بهجة الأنوار شرح أيضاً لمتن أنوار العقول وهذا الشرح قبل مشارق أنوار العقول وأخصر منه طبع بمصر على هامش شرح طلعة الشمس في أصول الفقه .
- (١١) طلعة الشمس ألفية في أصول الفقه من أجل متون هذا الفن وأكثرها نفعاً .
- (١٢) شرح طلعة الشمس جزآن طبع بمصر ، جدير بأن يقال عن هذا الشرح أنه أنفس كتاب في أصول الفقه .
- (١٣) جوهر النظام أرجوزة في الأحكام الشرعية وهي بضعة عشر ألف بيت ، وهو الذي يلي هذه الترجمة .
- (١٤) بلوغ الأمل منظومة في أحكام الجمل في الإعراب ، نفيسة جداً ، هذا ما وقفنا عليه من آثاره القيمة ومناقبه ، ولا شك أن له مصنفات أخرى إذ هو محدود من أجلة المؤلفين المجيدين .

منزلته في الأمة :

كان محبوباً معظماً عند الأمة كلها ، كما إليه انتهت رئاسة العلم ، وقوله هو الفصل ، ولا فرق في ذلك بين أمير وملك وعالم وبين سائر الأمة إذ لم يبلغنا وقوع مشادة بينه وبين أحد من أمراء عُمان ، وما جرى في الظروف التي هبت فيها الأمة العُمانية إلى مبايعة الامام من المشادة بين السلطان فيصل والأمة ، ولو كان المترجم له رأس الحركة فإن المسئلة ليست مما يعد نفوراً عنه ، بل كان ذلك دليلاً على عطف القلوب عليه ، والتفافها حوله ، ولم يكن السلطان ممتعاً ومعارضاً لإرادة الأمة ، ولكنها ظروف قهرية كما يدركه أولو البصيرة والعلم ، بما يكتشف ذلك الجو من الأحوال .

وفاته :

بلغنا نعيه إلى المغرب ونحن بالوطن المفدى في الشهر الذي توفي فيه قطب الأئمة ، وهو ربيع الثاني ، والذي أفادنا به بعض أنه مات في شهر ربيع الأول عام ألف وثلاثمائة واثنين وثلاثين من الهجرة ، فكان الخطب مضاعفاً — عن سن تقارب الستين على ما بلغنا ، هكذا كنا نظن إلى أن جاءنا من بعض الإخوان أن عمره ستة وأربعون عاماً إذ ولد سنة ١٢٨٦ وتوفي سنة ١٣٣٢ .

مضى رضى الله عنه إلى موله ، وقد ترك آثاراً تشهد بجلالة قدره ، وأبطالاً ساروا بالأمة في مناهج السعادة علماً ، وعملاً فجزاه الله عن العلم والدين والأمة أحسن الجزاء .

رثاؤه :

مما وقفنا عليه من رثائه قصيدتان غراوان ، فاض بهما شعور الشاعر الكبير بل شاعر العرب العلامة أبو مسلم ناصر بن سالم بن عديم الرواحي ، وهو الشاعر الذي عرف بروعة في شعره ، وإبداع في نسجه ، وجمال في نظمه ، نقتطف منهما بعض الغرر ، قال رحمه الله :

ريب المنون مقارض الأعمارِ وحياتنا تعدو إلى المضمارِ
والنفس تلهو فوق تيار الردى يا ليتها حذرت من التيارِ
قرت على رنق وزخرف باطل مثل القرار على شفير هاري

ما بالنا نبكي الفقيد ونحن من حب الذي أرداه في استهتارِ
شغف النفوس بما يراقبه الفنا أثر الهوى وتغرة الأوطارِ

جسر المنون أمام وجهك عارضٌ ولسوف تعبّره مع السفارِ
شمرٌ لتعبّره مخفاً سالماً من ثقل ما أوقرت من أوزارِ

ما الهول من يوم النشور أشد من هول النعي بسيد الأبرارِ
العالم القطب المجدد عمدة الـ علماء طراً كعبة الأسرارِ
ليت المعارك مربع الفضل الذي رفع المنار ولات حين منارِ
حامي حمى الإسلام حجته معز الدـ ين سيفُ الملة البتارِ

بحر المعارف والكمال مسدد الـ أعمال في الإقبال والإدبارِ
السالمي أبي محمد المنيف الذكر طود المجد بدر الساري
مهلاً همّام (الاستقامة) ما الذي غادرت من هولٍ ومن اذعارِ
تمضي وترسلها العراك مروعة والليل داج والذئب ضواري
قومتها فتقومت فهجرتها يا هجرة طالت على السفارِ
ارجع إلى الإسلام قم نصره (فالعز تحت عمام الأنصار)

هيات يا أسفاه لا رجعى وقد جثمت عليك صفائح الأحجارِ
يسلون بالآثار بعد صاحبها ومثار حزني فيك بالآثارِ
يا (طلعة الشمس) استري عنا الضيا وخذي الحداد (مشارق الأنوار)

يا من أذاب الصخر حرّ مصابه من ذا تركت لدولة الأحرارِ
وزعت بين الدين والوطن الأسى توزيعك الطاعات في الأطوارِ

ودعوت في الإسلام دعوة مخلص ثابت إليك بها ذوو الأبصار
ثابت إليك عصائب وهيبة من أسد ذي يمن وأسد نزار



نكسي الأعلام يا خير الملل رزيء الاسلام بالخطب الجلل

★★★

يا رجال العلم أودى قطبكم بل جميع العلم أودى والعمل
فتكت بالسالمي المرتضى غارة شعواء ما عنها حول

★★★

عجباً من نعشه تحمله فتية وهو على الكون اشتمل
جمع العالم في حيزومه أترى العالم في القبر نزل

★★★

قمت لله بأمر عجزت هم الأبطال عنه فاستقل
فأنت معجزة خارقة جندها الرعب وأنواع الفشل

★★★

في سبيل الله تدعو جاهداً لتقيم القسط أو تلقى الأجل
في سبيل الله أجهدت القوى لم تبل أن جد خطب أو هزل
رافعاً ألوية العلم إلى أن دنى كيوان عنها وزحل

★★★

ما فقدناك وعرفناك في صفحات الكون ضوء يشتعل
إن رب العلم حي خالد ولو أن الذات بالموت انتقل
ما تركت الكون حتى تركت خطة الحمد لك الحمد الجلل

إلى آخر القصيدتين الجامعتين من الوعظ والحكمة والإرشاد
والتنويه بالفقيد شيئاً كثيراً ، رحمهما الله ، وأسكنهما بجبوة
الفردوس ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

القاهرة في ذي الحجة ١٣٤٥ أبو إسحاق إبراهيم اطفيش

الجزء الأول

ترجمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول عبدُ الله وابنُ عبده المرتجي الطافه من عنده
أحمدُك اللهم كلَّ الحمد في حالة الرِّفد وغير الرِّفد^(١)
واشكرُ المولى على آلائه^(٢) ثمَّ صَلَّاهُ لَأَنْبِيَاءِهِ
وَخَصَّ^(٣) من بَيْنَهُمْ مُحَمَّدًا نَبِيَّنَا الَّذِي أَتَانَا بِالهُدَى
وَاخْتَصَّ^(٤) بالتَّجِيلِ والتَّعْظِيمِ بين الورى من رَبِّهِ الْكَرِيمِ
صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَّمَا وزاده جلاله وَأَعَمَّمَا
ثُمَّ سَلَامُ اللَّهِ يَغْشَى الْآلَا وَمَنْ عَلَى مِنْهَاجِهِمْ ثَوَالِي
وصحبه الكرام خير صُحْبٍ عليهم أيضاً سَلَامُ رَبِّي
ما ثَلَيْتَ آثَارَهُمْ وَذَوَّيْتُ وَجَلَيْتُ أَخْبَارَهُمْ وَيُيَسِّرُ
وَبَعْدُ إِنَّ خَيْرَ نَظْمٍ بَالِغٍ فِي الْفَهْمِ مَبْلَغاً نَظَامُ الصَّايغِيِّ^(٥)

(١) الرِّفد : العطاء .

(٢) الْآلَاءُ : النعم .

(٣) خَصَّ : بالبناء للفاعل أي خصه الله .

(٤) اخْتَصَّ : يحتمل بناؤه على الفاعل مجازاً وعلى المجهول حقيقة .

(٥) الصائغي هو العلامة المحقق الشيخ سالم بن سعيد بن علي الغمالي صاحب الأرجوزة

الفقهية المشهورة الوحيدة في بابها تبلغ نحو عشرة آلاف بيت أو تتجاوز ، وهو صاحب كتاب

المضنون به على غير أهله في أصول الدين والفقه والآداب الشرعية وهو ثلاثة أجزاء .

وكانت أرجوزته المشهورة هي الممتازة إذ لم تضارعها منظومة في كثرة الفنون وثروة

الآيات حتى جاء نور الدين السالمي بجوهر النظام فبها وضوحاً وتحقيقاً وتعليلاً رحم الله الناظمين

وجازاهما عن العلم والدين خير جزاء . أبو اسحاق .

فإنه حوى بيان الشرع (١) والنصب في سهولة الألفاظ لكنه لم يخل من أشياء كميل تطويل بغير طائل وذاك شيء ذووهُ يُستغنى ومثل تكرار لغير معنى وجعله الشطر بشطر متصل وعلق البيت بما يليه إلا لذكر ما يجوز حذفه فقمْتُ في إصلاح ما وصفت أصلحته من غير ما استقصاء فكان نقص البعد بعض المانع وقد حذفْتُ بعضَ أشياء منه بها يُضَيءُ (جوهر النظام) ضممتُ فيه الحكم مع نسيه شرعتُ فيه ببلاد الله (٣)

من واجب وجائز ومنع وطاب حفظه لدى الحفاظ معية عند أولي الدكاء كذكره في النظم قول السائل ومثل حشو لِيُقيم الوزنا ومثل مُشكِل يُحير الذُّهنا وكان حق مثله أن ينفصل من غير ما ضرورة تلجيه وذاك منه لِيتم كشفه مجتهداً وربِّي استعنتُ لأتني عن المحل نائي (٢) مع جملة الأشغال والموانع وزدته أشياء ليست عنه كالبدْرِ إذ يُسْفِر في الظلام كضمَّ ذي الحُبِّ إلى حبيبه فكانَ هذا من عظيم الجاه

(١) بيان الشرع : كتاب مشهور يقع في ثلاثة وسبعين جزءاً في الأصول والفروع ألفه العلامة الجليل محمد بن إبراهيم بن سليمان الكندي السمدي النزوي .

(٢) نائي : أي باعد .

(٣) بلاد الله : مكة شرفها الله تعالى ، وكانت زيارته لها لقضاء فرض الحج في سنة ١٣٢٣هـ وفيها شرع رحمة الله في نظم هذا السفر الثمين .

ترجمة المؤلف

وَكُلَّ مَا كَانَ بِنَاؤُهُ قَوِيًّا مِنْ نَظْمِهِ أَوْرَدْتُهُ كَمَا رُوِي
لَأَنَّ حَالِي لَمْ يَكُنْ مُتَّسِعًا لِهَظْمِ مَا رَأَيْتُهُ مُرْتَفِعًا
وَالْعَرَضُ التَّحْرِيرُ وَالْأَحْكَامُ بِجَهْدِنَا لَا النِّقْضُ وَالْإِبْرَامُ
فَإِنْ يُوَافِقِ الْمُرَادَ فَاشْكُرْ وَإِنْ يُخَالِفْهُ فَسَامِحْ وَاعْذُرْ
وَإِنْ رَأَى الْمُنْصِفُ فِيهِ حَلَلًا يُصْلِحُهُ إِنْ كَانَ أَهْلًا أَوْ فَلَا
وَالْعَفْوُ مِنْ إِلَهِنَا مَأْمُولٌ فِيمَا بِهِ نَعْمَلُ أَوْ نَقُولُ

كتاب العلم

العلمُ دركُ القلبِ مثلُ البَصْرِ
 وهو على الإطلاق محمودٌ لِمَا
 ولا يُدْمُ أبداً وإِنَّمَا
 وذاك جهلٌ عندنا مُرَكَّبٌ
 من ثَمَّ (١) كان العلمُ خيرَ فائده
 حَامِلُهُ يَحْيِي به حَمِيداً
 يعيشُ في الناسِ عَظِيمَ الفضلِ
 والعُلَمَاءُ قد جاءَ في الصَّحَاحِ
 وأنَّهم للأَنْبياءِ وَرَثَةُ
 وجاء أيضاً في ذوي العلومِ
 لأنه لا شكَّ للبصائرِ
 وهو حياةُ القلبِ مَهْمَا عُدِمَا
 تُقَوَّى به من ضَعْفِهَا أبدانُ
 ونظرُ المؤمنِ في الكِتَابِ
 مِدَادُ ذي العلمِ به يُوازِنُ

يكون دركُ العينِ عندَ النَّظَرِ
 جاءَ من الشَّاءِ فيه فاعِلِماً
 يُدْمُ ما كان شبيهاً بِالْعَمَى
 صاحِبُهُ عَنِ الْهُدَى مُجَنَّبٌ
 أرباحُهُ عن كُلِّ رِبْحٍ زائِدُهُ
 وإن يَمُتْ يَمُتْ به سَعِيداً
 وَيُرزَقُ الفُوزَ يومَ الفِصْلِ
 بأنَّهم في الخَلْقِ كَالْمِصْبَاحِ
 وَمَنْ يَكُنْ أَوَّلَى بِشَيْءٍ وَرَثَتُهُ
 بأنَّهم للنَّاسِ كَالنَّجُومِ
 نُورٌ كَمَثَلِ الْعَيْنِ لِلظَّوَاهِرِ
 فَذلكَ القلبُ بِمَيِّتٍ وَسِمَانُ
 وَضِدُّهَا ضَعِيفَةٌ (٢) سِمَانُ
 زِيَادَةٌ لَهُ مِنَ الثَّوَابِ
 دَمُ الشَّهِيدِ وهو فَضْلٌ بَإَيْنُ

(١) ثم : بالفتح بمعنى هنا وهناك .

(٢) ضعيفة : خبر المبتدأ الذي قبلها و«سمان» خبر مبتدأ محذوف تقديره وهي سمان وهذا
 المبتدأ الأخير المقدر وخبره في محل نصب لأن هذه الجملة حالية على تقدير والحال أي أن أجسام
 ذوى الجهل ضعيفة والحال أنها سمان .

يُلْهِمُهُ اللَّهُ الْكَرِيمُ السَّعْدَا وَيُحَرِّمُنْهُ الْأَشْقِيَاءَ الْبُعْدَا (١)
 وهو إمام والفعال يتبعه فعاملٌ بدونه لا ينفعه
 عليك بالتعليم طولُ العمرِ واجعله للحسابِ خيرَ ذُخْرِ
 فاطلبه في القُربِ وفي البُعدِ معا ولو إلى الصَّينِ محلاً شَسَعَا
 ولا تَكُنْ في البحثِ عنه خاملاً حتى تكونَ للعلومِ حامِلاً
 وإن لقيتَ ماهراً مُلَازِماً فلا تُفَارِقْهُ ولا تُرَاغِمَا
 واسألْ ولا تَمَلْ أو (٢) ثَمَلًا منْ أَدَبِ السَّوَالِ لِلْعَفِيفِ
 لا يُورَثُ الْعِلْمُ مِنَ الْأَعْمَامِ أنْ يَسْأَلَ الْعَالِمُ (٣) كَالضَّعِيفِ
 لَكَنَّهُ يَحْصُلُ بِالتَّكْرَارِ ولا يُرَى بِاللَّيْلِ فِي الْمَنَامِ
 مثاله شَجَرَةٌ .. فِي النَّفْسِ والدَّرْسِ فِي اللَّيْلِ وَفِي النَّهَارِ
 يُدْرِكُهُ مَنْ كَدَّ فِيهِ نَفْسُهُ وَسَقِيَهَا بِالْدَّرَاسِ بَعْدَ الْغَرَسِ (٤)
 مُزَاحِمًا أَهْلَ الْعُلُومِ بِالرُّكْبِ حَيَّاهُ ثُمَّ أَطَالَ دَرَسُهُ
 فَاللَّهُ قَدْ أَوْحَى إِلَى دَاوُدَ وَطَالِبًا لِنَيْلِهِ كُلَّ الطَّلَبِ
 أَنْ اتَّخِذَ نَعْلَيْنِ مِنْ حَدِيدٍ (٥)

(١) وفي بعض النسخ (ويحرمه الشقي الأبعدا) ولكن ما أثبتناه هو الأنسب في مقابلة السعدا في الشطر الأول لأن السعدا جمع والأبعد مفرد ومقابلة الجمع بالجمع أبغ .

(٢) ملٌ : أي سئم وهو لازم ، وأملٌ : أي اضجر غيره ، متعد .

(٣) العالم : فاعل لأنه هو السائل في هذا المقام .

(٤) في نسخة بعد الدرس .

(٥) قوله : أن اتخذ نعلين .. إلخ ، كذا في الأصل وفي ثبوت الرواية به نظر إذ لم يثبت عن داود عليه السلام أنه فعل ذلك ولو أمر به لفعله وحملته في النظم على المبالغة في تعظيم العلم تسهيلا للخطب والله أعلم (المصنف) .

ثم عَصَى منه وَسِرَّ في طَلَبِهِ حتى تَرى بِلَاهُمَا في مَطْلَبِهِ
وذاك تَعْظِيمٌ لِشَأْنِ الْعِلْمِ إذ فَضْلُهُ يَفُوقُ كُلَّ حُكْمٍ
وَأَنَّهُ لِأَفْضَلِ الْأَعْمَالِ مما عدا الْفَرْضَ من الْأَحْوَالِ
وَيَرْفَعُ اللَّهُ بهِ أَقْوَامًا حتى يَصِيرُوا قَادَةً إِمَامًا (١)
وَيُلْغِ الْعَبْدَ بِلاَ إِنْكَارٍ بِفَضْلِهِ مَنَازِلَ الْأَحْرَارِ
وَالْجَهْلُ يُخَفِّضُ الشَّرِيفَ الْعَالِي لْجَهْلِهِ بِالْقَوْلِ وَالْفِعَالِ
وَالْعِلْمُ أَبْقَى من لُجَيْنٍ (٢) وَذَهَبَ وَإِنَّهُ لِلْمَرْءِ فَضْلٌ وَأَدَبٌ
وَهُوَ لِمَنْ يَحْمِلُهُ أَنْيْسُ إِنْ عُدِمَ الْخَلِيلُ وَالْجَلِيسُ
وَاعْلَمْ بِأَنَّ الْعُلَمَاءَ قَالُوا الْأَغْنِيَاءُ لَهُمُ الْأَمْوَالُ
قَدْ جَمَعُوا الْكُنُوزَ أَلْفًا أَلْفًا (٣) وَقَدْ جَمَعْنَا الْعِلْمَ حَرْفًا حَرْفًا
وَلَوْ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ أَعْطَوْنَا أَلْفًا من الْأَمْوَالِ مَا رَضِينَا
وَكَيْفَ يَرْضَوْنَ وَهَلْ يَسْتَبْدِلُ فَإِنْ بَاقٍ (٤) مَنَ يَعِي وَيَعْقِلُ
وَهُوَ مُخَالِفٌ لِحَالِ الْمَالِ غَاوُهُ بِكُتْرَةِ السُّؤَالِ
وَالْمَالُ إِنْ أَنْفَقْتَ مِنْهُ شَقِصًا لَا شَكَّ أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ نَقْصًا
أَنْفَعُهُ مَا كَانَ فِي الْأَذْهَانِ وَشَرُّهُ مَا كَانَ بِاللِّسَانِ

(١) قوله (إماما) هو بلفظ الفرد المقصود به الجمع على حد قوله تعالى : ﴿ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ أي اجعل كل واحد منا إماما .

(٢) اللجين : الفضة .

(٣) قوله : (أَلْفًا أَلْفًا) و (حرفاً حرفاً) نصبها على الحال الجامدة المؤولة بالمشقق .

(٤) قوله : وهل يستبدل باق بفان ، هكذا في نسخ المؤلف رحمه الله ولعل له وجهها والذي عندنا أن هذا سبق قلم وصواب العبارة « وهل يستبدل .. فان بياق » كما في قوله تعالى : ﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَا بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ لأن المستبدل هنا الأدنى والباقي مستبدل به فالباقي للتعويض ولذلك استفهم عنه استفهاما إنكاريا ولو أنه استبدل الباقي بالفاني لكان مصيبا .

لِأَنَّ مَا خَلَا الْفَوَاضِلَ مِنْهُ
وَالْعِلْمُ وَالْجَهْلُ هُمَا ضِدَّانِ
مِثَالُهُ كَالْتَارِ عِنْدَ الْمَاءِ
طَوْبَى لِمَنْ فِي عِلْمِهِ قَدْ رَغِبَا
فَأَفْضَلُ الْعِلْمِ الَّذِي قَدْ عُمِلَا
وَمَا خَلَا مِنْ عَمَلٍ لَا يَنْفَعُ
وَمَنْ أَعَانَهُ الْإِلَهُ سَهْلًا
وَقَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ فِي زَمَانِي
لَكِنْ مُبَاهَاةً (١) لِأَهْلِ الْعِلْمِ
وَيَلُّ لِمَنْ كَانَ بِهَذَا الْحَالِ
لَا تَطْلُبْنَهُ يَا أَخِي لِلجَاهِ
لَأَتِمَّا الْمُرَادُ مِنْهُ الْعَمَلُ
وَعَالِمٌ بَعْلَمَهُ لَمْ يَعْمَلَا (٢)
فَاسْأَلِ الرَّحْمَنَ عَفْوًا وَتَقَى

فَذَاكَ جَهْلٌ فِيهِ فَاحْذَرْنَاهُ
فَكَيْفَ فِي الْفَوَاضِلِ يُجْمَعَانِ
هَلْ يُجْمَعَانِ قَطُّ فِي إِنْاءِ
لِلَّهِ وَالْأُخْرَى بِهِ قَدْ طَلَبَا
بِهِ وَكُلُّ الْخَيْرِ مِنْهُ حَصَلَا
بَلْ ضَرَّهُ بَادٍ عَلَى مَنْ يَجْمَعُ
عَلَيْهِ فِيهِ السَّعْيُ حَتَّى يَحْصُلَا
لَا يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ لِلْمَنَانِ
وَحُجَّةً مِنْهُمْ لِأَهْلِ الظُّلْمِ
مِنْ الْعَذَابِ وَمَنْ التَّكَالِ
وَلَا بِهِ لِلْعُلَمَاءِ مُبَاهِي
وَصَرْفُهُ لغيرِهِ مُبْطَلُ
أَشَدُّ فِي التَّعْذِيبِ مِمَّنْ جَهَلَا
حَتَّى أَعِيشَ فِي الْهُدَى مُوَفَّقَا

(١) المباهاة : المماثلة والمفاخرة .

(٢) قوله : « لَمْ يَعْمَلَا » الألف فيه عوض عن لام التوكيد أصله لَمْ يَعْمَلَا كَقَوْلِهِ .

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْمَلَا شيخنا على كرسيه معصما

كتاب أصول الدين

وَهِيَ أُمُورٌ يَتَنَبَّهُ عَلَيْهَا لَا دِينَ لِلْمَرْءِ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ وَاعْتَمَدَ ذَلِكَ بِالْذِّلِّ فَإِنْ عَجَزَتْ عَنْهُ فَالْإِجْمَالُ وَالْإِعْتِقَادُ هُوَ جَزْمُ الْقَلْبِ يُوصَفُ بِالصَّحَّةِ وَالْبُطْلَانِ وَالْإِعْتِقَادُ عَنْ دَلِيلٍ قَدْ عُلِمَ وَهُوَ لَدَيْنَا (١) جَائِزٌ وَيَمْتَنِعُ كَذَا اتِّبَاعُ الْقَوْلِ حَقًّا كَانَا لِأَنَّ هَذَا لَمْ يُبَالِ أَبَدًا وَلَا تُنَاطَرُ بِكِتَابِ اللَّهِ مَعْنَاهُ لَمْ نَجْعَلْ لَهُ نُظِيرًا

صَحَّةُ دِينِنَا فَمِلْ إِلَيْهَا مَا كَانَ مِنْهُ (١) لَازِمًا فَلْتَعْرِفْ فِي حَالَةِ الْإِجْمَالِ وَالتَّفْصِيلِ ثُمَّ صَحِيحُ الْإِعْتِقَادِ قَالُوا بِمَا تَلَقَّى مِنْ صِفَاتِ الرَّبِّ كَسَائِرِ الْأَحْوَالِ فِي الْأَدْيَانِ عُلِمَ وَإِلَّا فَهُوَ تَقْلِيدٌ وَاسْمٌ إِنْ لَمْ يُوَافِقِ الْهُدَى الَّذِي شَرَعَ أَوْ بَاطِلًا نَحْجُرُهُ إِعْلَانًا أَصَابَ فَوْزًا أَوْ مَهَامَةً (٢) الرَّدَى وَلَا كَلَامَ الْمُصْطَفَى الْأَوَّاهِ وَلَوْ يَكُونُ عَالِمًا خَيْرًا

(١) قوله : « منه » أي الدين .

(٢) قوله : « وهو لدينا » أي التقليد .

(٣) المهامة : جمع مهمه وهو المفازه الواسعة من الأرض قال الشاعر
ومهمه واسعة أرجاؤه كأنّ لون أرضه سماؤه

باب التوحيد

مَعْرِفَةُ الْبَارِي مِنَ الْعُقُولِ فَكَيْفَ بِالسَّمَاعِ وَالتَّقْوِيلِ
 وَلَا يَجُوزُ جَهْلُهَا لَجَاهِلٍ طَرْفَةً عَيْنٍ عِنْدَ ذِي الدَّلَائِلِ
 وَذَكَرُكَ ذَاتَهُ مُحَالٌ إِنَّمَا يُعَرَفُ بِالْوَصْفِ الَّذِي قَدْ عَلِمَا
 وَنَفْسُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ذَاتُهُ وَذَاتُهُ تَفْسِيرُهَا ثَبَاتُهُ (١)
 يَعْنِي بِهِ نَفْسُ الْوُجُودِ الْوَاجِبِ فَالذَّاتُ لَا تُحَدُّ فِي التَّخَاطُبِ
 فَنَحْنُ بِالْوُجُودِ جَازِمُونَ وَمَا عَدَاهُ غَيْرُ عَارِفِينَا
 فَتَنَزَّهَ اللَّهُ عَنِ الْأَنْدَادِ (٢) وَعَنْ نَظِيرٍ وَعَنْ الْأَضْدَادِ
 لِأَنَّهُ لَيْسَ كَمِثْلِ الْبَارِي شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ فَلَا تُمَارِي
 فَهُوَ قَدِيمٌ دَائِمًا لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ بَاقِيًا فِيمَا يَلِي
 وَبَاطِلٌ فِي حَقِّهِ الْأَيِّنَةُ (٣) وَالْكَمُّ وَالتَّعْلِيلُ وَالْكِفَايَةُ
 فَلَا تَقُلْ أَيْنَ وَلَا كَيْفَ وَلَا حَيْثُ وَلَا تُصَوِّبَنَّ مَنْ سَأَلَا
 لِأَنَّ هَذَا مِنْ صِفَاتِ الْحَادِثِ وَهُوَ تَعَالَى غَيْرُ ذِي الْحَوَادِثِ
 وَمَنْ يُشَبِّهُهُ بِشَيْءٍ مِنْهَا فَمُفْتَرٍ (٤) جَلَّ تَعَالَى عَنْهَا
 مَا قَدَرُوهُ جَلَّ حَقُّ قَدَرِهِ مَعْنَاهُ هُمْ مَا عَرَفُوهُ فَادْرِهِ
 وَذَاكَ حَيْثُ أَنْكَرُوا تَنْزِيلَهُ وَمِثْلُهُمْ مَنْ يُنْكِرُنْ تَأْوِيلَهُ

(١) ثباته : أي وجوده لأنه واجب الوجود لذاته .

(٢) الأنداد : جمع ند وهو المثل والشريك والله ليس له مثل ولا شريك .

(٣) الأينية : ما يصلح أن يسأل عن بآين .

(٤) قوله : « مُفْتَرٍ » أي كاذب .

فإنهم قد شبهوه بالورى ونحو هذا من صفات البشر تعلقوا بالمتشابهات وما درؤا بأنها قد فُسِّرَتْ ألم يقل بأنها أم (١) وما فكلُّ مُتَشَابِهٍ يُفَسَّرُ فما أتى من ظاهر التشبيه ألم يقل ليس كمثل الله في هذه الآية نفى المثل وقيل ليس زائداً بل إنها ويبقى وجه ربنا معناهُ ثم تعالى جدُّ ربنا قل وقيل معنى قوله يدها ويده فوقهم أي قوته وقوله تجري بأعين فقد ومثله آية طه وهي في فرطت في جنب الآله فُسِّرا

وجعلوا له أماماً وورا سبحانه عن قول كلِّ مفترى واعتقدوا للمتناقضات بمحكمات في الكتاب ذكرت معناه إلا الأخذ باللدُّ أحكاماً بمحكم القول ولا يُستكرَّر مفسَّر (٢) بالنفي للتشبيه شيء فأين موضع الأشباه والكاف فيه زائد للوصل كناية عنه بلازم النها (٣) بقاء ذاته وما أولاه عظمته وقيل مثل الأول مبسوطتان هي نعمته كذلك القبضة إذا قدرته فُسِّرَ بالحفظ وغيره يُردُّ موسى بعيني تُصنع فاعرف رضاه أي تركت ما قد أمرا

(١) قوله : « أم » يشير إلى قوله تعالى : ﴿منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات﴾ .

(٢) مفسر : خبر المبتدأ الذي هو ما .

(٣) قوله : « النها » أي النهاية ففيه اكتفاء بعض الكلمة وذلك جائز عند علماء العربية والمراد بالنهاية هنا الكمال .

وَفَسَّرُوا رِضَاهُ بِالْقُبُولِ وَهُوَ الثَّوَابُ مِنْهُ لِلْمَعْمُولِ
وَمِثْلُهُ التَّفْسِيرُ لِلْمَحَبَّةِ وَفَسَّرُوا ثَوَابَهُ بِالْجَنَّةِ
وَقَوْلُهُ عَنْ رَبِّهِمْ قَدْ حُجِبُوا عَنْ خَلْقِهِ لَكِنَّ خَلْقَهُ حَجَبٌ
أَمَّا تَجَلِّيهِ تَعَالَى لِلْعَلَمِ فَتِلْكَ آيَةٌ أَتَتْهُ فَأَنهَدَمَ
وَمَنْ رَوَى أَنَّ الرَّسُولَ قَدْ رَأَى خَلْقَهُ أَعْظَمَ فِيهِ الْخَطَأَ
قَدْ قَالَ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَأَنَّهُ يُدْرِكُهَا الْقَهَّارُ

باب صفات الله تعالى

لَا يُوصَفُ الرَّحْمَنُ بِالْأَجْسَامِ وَلَا قَعُودٍ لَا وَلَا قِيَامٍ
أَشْهَدُ حَقًّا أَنَّهُ قَدِيرٌ فَرْدٌ قَدِيمٌ قَاهِرٌ بَصِيرٌ
لَيْسَ لَهُ فِي مُلْكِهِ وَزِيرٌ وَلَا لَهُ فِي أَمْرِهِ مُشِيرٌ
وَأَنَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ الْعُلَى بِالْمَلِكِ وَالْقَهْرِ عَلَى الْعَرْشِ عَلَا
شَيْءٌ فَمَا تُشَبِّهُهُ الْأَشْيَاءُ لِأَنَّهَا مِنْ حَقِّهَا الْفَنَاءُ
وَوَاصِفُ الرَّحْمَنِ بِالزَّوَالِ فَهُوَ أَخُو كَفْرِ وَذُو ضَلَالٍ
وَمِثْلُهُ مَنْ قَالَ ذُو الْآلَاءِ يَشَبُّهُ وَاحِدًا مِنَ الْأَشْيَاءِ
مِنْ ثَمَّ لَا يُوصَفُ بِالسَّرُورِ وَالْفَرَحِ الظَّاهِرِ فِي الْأُمُورِ
كَذَلِكَ الْعَمُّ وَحُزْنٌ وَهُمَا ضِدٌّ لِمَا فِي الْوَصْفِ قَدْ تَقَدَّمَ
وَإِنْ وَجَدْتَ مَقْتَضَاهُ ذِكْرًا فِي خَبَرٍ فَهُوَ مَجَازٌ شَهْرًا
إِذَا الْمُرَادُ لِإِزْمِ السَّرُورِ مِنْ الثَّوَابِ وَمِنْ الْأَجُورِ

وإن أتى في وصفه التعجب كقوله ما أصبر الكفاراً فذاك وصف منه قد جرى على ولم يُرد حقيقة التعجب لكن لمثل حالهم نستغرب والله لا يُوصف بالفساد فلا يقال إنه قد أفسد بل كله لحكمة وإن خفي وإنما يقال مُفسد لمن وذلك المأمور والمنهي ولا يجوز في الصفات الأصل تقول في أفعاله ما أحكمة لأنه يكون في التعجب ولم يكن لوصفه أسباب ولا أقول إنه ممنوع في آية من سورة الكهف اسمع فإنه تعجب في البصر ومُشرك بالله ذي الجلال

فَحَمَلُهُ عَلَى الْحَاجِزِ يَجِبُ أَسْمِعْ بِهِمْ أَبْصِرْ بِهِمْ جِهَارًا وَفِي الْخِطَابِ فِي مَقَامَاتِ الْأُولَى إِذْ عِلْمُهُ بِذَلِكَ لَمْ يُسْتَعْرَبِ نَحْنُ لِهَذَا حَسَنَ التَّعَجُّبِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ كَانَ فِي الْعِبَادِ لَمَّا رَأَيْنَا مِنْ فُسَادٍ قَدْ بَدَأَ ظُهُورُهَا عَلَى الْوَرَى فَلْتَعْرِفْ أَفْسَدَ شَيْئًا كَانَ فِيهِ مَرْتَهَنٌ وَرَبُّنَا عَنْ كُلِّ ذَا عَلَيَّ تَعَجُّبٌ وَجَائِزٌ فِي الْفِعْلِ وَلَا تَقُلْ فِي عِلْمِهِ مَا أَعْلَمَهُ إِشَارَةً إِلَى لَطِيفِ السَّبَبِ حَتَّى يُقَالَ إِنَّهُ عُجَابٌ لِأَنَّهُ جَاءَ بِهِ الْمَسْمُوعُ فِي قَوْلِهِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ وَالسَّمْعُ وَهُوَ مِنْ صِفَاتِ الْأَكْبَرِ وَاصْفُهُ حَاشَاهُ بِالزَّوَالِ

باب في ألفاظ الصفات

لم يَزَلِ اللهُ قَدِيرًا عَالِمًا ونَحُوْهُ هَذَا جَائِزٌ كُنْ فَاهِمًا
 وَذَاكَ لَا يَجُوزُ فِي الْأَفْعَالِ لَأَنهَا حَادِثَةٌ الْأَحْوَالِ
 وَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا يَجُوزُ وَهُوَ مُحَافِظٌ فَلَا يَجُوزُ
 فِيمَا حَكَى الْأَصْلُ وَلَسْتُ أَمْنَعُهُ وَمَا بِهِ عِلَلٌ لَسْتُ أَسْمَعُهُ
 وَالْمُسْتَعَانُ بِالْإِلَهِ الْبَارِي لَيْسَ يَجُوزُ قَالَهُ الْهَجَارِيُّ (١)
 وَيَا غِيَاثَ الْمُسْتَغِيثِينَ فَلَا تُجِيزُهُ جَلَّ إِلَهِي وَعَلَا
 وَيَا دَلِيلَ الْمُتَحِيرِينَ كَمَثَلِهِ عَنْهُ كَذَا رُويَا
 وَهَكَذَا قَدْ ارْتَدَى بِالْكَبْرِيَا لِأَنَّهُ خِلَافٌ مَا قَدْ رُويَا
 وَهَكَذَا يَا سَنَدِي وَاخْتُلِفَا فِي لَفْظَةِ الْمَتَانِ أَيْضًا فَاعْرِفَا (٢)
 وَفَسَّرُوهُ هَاهُنَا بِالْمُنْعَمِ وَقِيلَ بِالْمُعْطَى لِكُلِّ النَّعْمِ

(١) هو الشيخ أبو علي الحسن بن أحمد صاحب الزيادات على جامع ابن جعفر ، وهو من متقدمي علماء عُمان منسوب إلى بلدة (هجار) وهي بلد صغير بالظاهرة من عُمان قرية من بلد عبري ، هكذا أخبرني عنه بعضهم ، وإلا ففي عُمان بلد الهجار من وادي بني خروص وهي أشهر من الأولى ، والهجار أيضا بلد بالقرب من الخابورة والله أعلم .

(٢) اختلف العلماء في أسماء الله هل هي توقيفية بمعنى لا يجوز الاشتقاق من صفات الكمال إلا ما ورد على لسان الشارع أو يجوز . فمن قال بالقول الأخير جعل الحنان المنان من أسماء الله لقوله تعالى ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ أي ينعم ويفضل بالإحسان وقوله : ﴿ وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا ﴾ أي رحمة ، ومن قال بأنها توقيفية قال : هما ليسا من الأسماء الحسنى الواردة بها أحاديث وهي تسعة وتسعون إسما ، وكلها واردة في القرآن . والجمهور من المحققين على أنها توقيفية فلا يصح الدعاء بما ورد في كثير من الأدعية من الأسماء التي لم ترد في القرآن ولا في الحديث الصحيح . والله أعلم . أبو إسحاق .

فلا سبيلَ عندنا للمنع
أما قليلُ الله إن عني به
تقول ما عندي قليلُ الله
ولا يُقالُ الرأي للمنان
ما شاءه خالقنا وشيئنا
لأنَّ ما قد شاءه الرحمنُ
وقولُ سبحانَ بلامٍ وألفٍ
ويُعذرُ الجاهلُ إن أتاه
ومن يَقلُ نُسْرُقُ لولا كلبنا
فقليلُ شركٍ والصَّحيحُ عندي
وإن روى التشريكُ فيما قد روى
أو أنه يقالُ فيمن يعتقِدُ
من قال كُلاًّ بالإلهِ لاحقُ
كذلك إن فسَّرته بالمولوتِ
ولا يضيِّقُ أن يُقالَ الزَّارِعُ
كذا الرُّووفُ جائِزٌ وفُسِّرا
لا راحِمٌ ارحمُ منه جَوْزاً

ثم جَوَّزه أتى في الشرعِ
تأكيدُ نفْيِ جائِزٍ فانتبه
ثريدُ لا شيءَ ولا مضاهي
لأنَّه من صِفَةِ الإنسانِ
ليس يجوز هكذا روينَا
يكونُ لو لم يُردِ الإنسانُ
فذاك لحنٌ فاحشٌ قدغٌ وقِفْ
والعرفُ في الأسماءِ لا نرضاهُ
وهكذا نُقتلُ لولا صحبنا
أن تُنظرَ الأحوالُ عند القصدِ
فذاك تشريكٌ بمعنى لُعوي
حقيقة القولِ بذاك المبتعدِ
يجوزُ إذ معناه بعثٌ صادقُ
إذ اللحوقُ واقعٌ بالقوتِ
لأنَّه في النص^(١) اسمٌ واقعٌ
بشدةِ الرحمةِ فيما أثرا
للمراحمينَ فليُصِفَ تجوّزاً

(١) قوله : « في النص » أي في قوله تعالى : ﴿عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾

باب في أفعاله تعالى

والخير والشر من الحميد لكن فعل العبد كسب منه من عدم الايمان منه بالقدر وهكذا من حمل المعاصي والذنوب لاشك من العبيد فان عفا عنا فمِنهُ الفضل وإن للشيطان فيه الوسوسة وقد نهى رب العباد عنه والخلق غير النهي فافهمنا وما عدا ذلك سر منعا وفسرث هداية الرحمن الجامعان (١) صفة الايمان وتركه وشأنه (٢) خذلان وضده التوفيق فالموفق وقيل خلق قدرة العصيان وضده التوفيق والأصل اقتصر

خلق وفعلان من العبيد وربنا الخالق فافهمنه بخيره وشره فقد كفر على الآله فهو عبد عاصي لفعلهم ما جاء بالوعيد وإن به عاقبنا فعذل حين دعاه للشقا ووسوسة فلا يصح أن يقال منه فيخلق الشيء وينهيننا سؤلنا عنه ، ألا فامتعا للخلق بالتوفيق والبيان وليس للكافر غير الثاني (١) فيأته من نفسه الحرمان تراه للخير معاً يوفق هو الذي يعرف بالخذلان عليه والحق أرى فيما غير (٣)

(١) قوله : « الجامعان » خبر لمبتدأ محذوف تقديره هما ، وقوله : « وليس للكافر غير الثاني » أي البيان لقوله تعالى : ﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾ يعني هداية البيان والله أعلم .

(٢) قوله : « وشأنه » الواو فيه بمعنى مع .

(٣) قوله : « غير » أي مضى ، وتستعمل بمعنى بقي وذلك بحسب القرينة .

أَقْرُ بِالْبَعثِ وَبِالنَّيِّرَانِ أَتَاهُمَا حَقٌّ وَبِالْجَنَانِ
وَكُتِبَ الْخَلْقُ لَهَا تَطَائُرٌ (١) يَوْمَ الْجَزَا كُلُّ إِلَيْهِ طَائِرٌ
يَرَى بِهِ كُلَّ الَّذِي قَدْ فَعَلَا وَقِيلَ تَحْتَ الْعَرْشِ (٢) قَبْلَ حُزْنَتْ
وَالذَّرَّانِ عِنْدَنَا صَوَابٌ يُجْزَى بِهَا فَاعْلَاهَا وَالْعَفْوُ
وَمَنْ يَمُتْ عَلَى الْكَبِيرِ عُذْبًا لَيْسَ لَهُ شَفَاعَةٌ مِنْ أَحَدٍ
وَأَنَّهُ ذُو الْمَنْصِبِ الرَّفِيعِ وَأَنَّهُ الشَّافِعُ وَالْمَشْفَعُ
لَكِنَّهُ فِي النَّارِ قَطْعًا يَخْلُدُ خُرُوجُهُمْ (٣) فِي الذِّكْرِ قَدْ نَفَاهُ
وَعَدَمُ الْخُلُودِ قَوْلُ الْمُرْجَةِ أَوْلَادُهُمْ (٤) فِي ذِي الْحَيَاةِ تَبِعُ
فَقَالَ بَعْضُ إِيَّاهُمْ فِي النَّارِ أَتَاهُمَا حَقٌّ وَبِالْجَنَانِ
يَوْمَ الْجَزَا كُلُّ إِلَيْهِ طَائِرٌ وَاللَّهُ عَنِ أَعْمَالِنَا لَمْ يَغْفَلَا
وَقِيلَ فِي أَيْدِي الْكَرَامِ أُمْنَتْ عَلَيْهِمَا قَدْ يَقَعُ الْحِسَابُ
لِتَائِبٍ أَوْ مَنْ عَرَاهُ السَّهْوُ وَذَاكَ فِي الْقُرْآنِ حُكْمًا وَجِبَا
مَنْ الْوَرَى حَتَّى النَّبِيِّ أَحْمَدٍ لَهُ لَوَاءُ الْحَمْدِ فِي الْجَمِيعِ
لَكِنَّهَا عَنِ الشَّقِيِّ تُمْنَعُ فَهَوَ بِهَا مُعَذَّبٌ مُؤَبَّدٌ
رَبِّي فَيَا وَيْلَ لِمَنْ يَلْقَاهُ إِيَّاكَ أَنْ تَسْمَعَهُ أَوْ تُبْدِيَهُ
لَهُمْ وَفِي الْأُخْرَى الْخِلَافُ يُرْفَعُ كَمَثَلِ آبَائِهِمُ الْفُجَّارِ

(١) قوله : « تطائير » أي ذهاب إلى أصحابها قال تعالى : ﴿ وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه ونخرج له يوم القيامة ﴾ .

(٢) قوله : وقيل تحت العرش ، يعني كتب الأعمال .

(٣) قوله : « خروجهم » يعني خروج أهل النار

(٤) قوله : « أولادهم » أي أولاد الكفار .

وبعضهم قد قال في الجنان منعمون كذوي الإيمان
وقال بعض في الجنان حدم فهم كولدان بها يستخدموا^(١)

باب خلق القرآن

والحق ما قالت به الأعلام
ووخيه وأنه تنزيله
لكن أقول الأخرى الملحوظة
بأنها مخلوقة للباري
لأنها مطروفة للأخرف
وذاك غير علمه تعالى
فالعلم والمعلوم ليس واحدا
وأنه في اللوح قطعاً رسماً
وذاك مخلوقان هل تقول

بأنه لربنا كلام
سبحانه صح لنا دليله
في الكتب من ألسنتنا ملفوظة
قلت كذا المعنى فلا ثماري
وكل مطروف حدث^(٢) فأعرف
وإن يكن يعلمه كمالاً
كالضرب والمضروب قد تباعدا
كذاك أيضاً في صدور العلماء
يحيي القديم حادث منقول

(١) هذا الخلاف في أطفال المشركين فافهم . لكن التحقيق أن الأطفال لا يعذبون لأن الله يمين بالرحمة ولا يظلم بالعذاب وهم على الفطرة التي خلقهم الله عليها لم يدنسوها بالعصيان قال عليه الصلاة والسلام «خلقت هذه القلوب حافية إلا ما كان من الشيطان فإنه يحترمها عما خلقت له» رواه شمس الدين أبو يعقوب في الدليل ، وقوله «كل مولود يولد على الفطرة» الحديث وثبت عنه عليه الصلاة والسلام «سألت الله في اللاهين فأعطانيهم خدماً لأهل الجنة» واتفق العلماء على أن اللاهين هم أولاد المشركين هذه الأدلة وما شاكلها ثبتت تنعيم أطفال غير المسلمين في الجنة . والمسألة فيها خلاف أيضاً عند قومنا على ثلاثة أقوال كما ذكر البركوي في رسالته بيان أحوال أطفال المسلمين . أبو إسحاق .

(٢) قوله : « حدث » بوزن فعول أي حادث .

وَمُنْكَرٍ خَلَقَهُ يُخْتَلَفُ مَا لَمْ يُخْطَ لِلَّذِي قَدْ قَالََا
فَقِيلَ فَاسْقُ وَقِيلَ نَقِفْ وَنُسِبَ الْأَوَّلُ لِلْمَغَارِبَةِ
بُضْدٌ مَا قَالَ فَعِ الْمَقَالَا^(١) وَبَعْضُهُمْ يِرَأُ مِمَّنْ اعْتَقَدَ
وَالثَّانِي لِلْعُمَانِيِّينَ قَاطِبَةُ لَأَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ
حُدُوثُهُ وَالْحَقُّ فِيهِ أَنْ يُرَدَّ وَمُنْكَرٌ خَلَقَ نَبِيًّا يَجِبُ
حُدُوثُهُ بِظَاهِرِ الْخِطَابِ وَقَتْلُهُ يَجُوزُ كَالْمُرْتَدِّ
تَثْوِيهِ وَمُشْرِكٌ إِنْ لَمْ يَثْبُ وَلَمْ يَقُلْ فِي فِطْرَةِ الْقُرْآنِ
كَذَاكَ قَالَ عِنْدَ هَذَا الْحَدِّ لِأَنَّ مَنْ أَنْكَرَهَا تَأَوَّلَا
بِمِثْلِ ذَاكَ وَهُمَا سَيِّان^(٢) فَمَكَ شُبْهَةٌ بِهَا تَسْتَرُوا
فَهُوَ مُنَافِقٌ وَإِلَّا قُتِلَا وَوَجْهَهَا أَنَّ الْإِلَاحَةَ وَصَفَهُ
مِنْ ثَمَّ عِنْدَ عَدَمِهَا لَمْ يُعْذَرُوا وَكَانَ فِي الْكَلَامِ وَصْفُ ذَاتِ
بِأَنَّهُ كَلَامُهُ وَعَرَفَهُ وَلَيْسَ هَذَا الْوَصْفُ فِي النَّبِيِّ
وَوَصَفُ فَعِلٍ بِالْمَعَانِي آتٍ

(١) هذا ما اختاره الامام أبو يعقوب في «الدليل» عن علمائنا العُمانيين إذ قال في الجزء الثالث ص ٨٨ فإذا لم يعتقدوه ديناً ولم يقطعوا عليه عذر أحد من المسلمين الذين خالفوهم عليه فلا بأس عليهم بذلك وذلك خطأ محمول عليهم إلى أن قال : ولكل مُعْتَقِدُهُ ما لم يبلغ بعضهم على بعض والبادي أظلم والتالي أسلم اهـ . فهذه من ذخائر العلم فشد عليها يدك . أبو إسحاق .

(٢) سَيَّان : أي مثلاً أو بمعنى متساويان وهذه الكلمة ملازمة لصيغة التشية .

(٣) ثَمَّ : بفتح المثلثة أي هناك فهي بمعنى ظرف المكان المعنوي .

باب في الإيمان

والعبد لا يستكمل الإيمان إذا رأى لنفسه أثماناً (١)
 مَنْ لَمْ يَنْلُ حِطَاءً مِنَ التَّوَّاضِعِ يُرْمَى بِهِ فِي أَسْفَلِ الْمَوَاضِعِ
 وَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ أَنَّ الْمُؤْمِنَا زَانٍ فَكُنْ بِالنَّهْيِ عَنْهُ مُعَلِّتَا
 لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْكُفْرَانِ وَهُوَ يُنَافِي خَصْلَةَ الْإِيمَانِ
 وَإِنَّمَا الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ فَهُوَ عَلَى هَذَا اسْتَقْلَلُ
 وَهِيَ لَهُ (٢) أَجْزَاءٌ أَوْ شُرُوطٌ وَبِائْتِفَاهَا يَنْتَفِي الْمَشْرُوطُ
 فَيُظْهَرُنْ قَوْلُهُمُ السَّيِّدُ لَا يَنْقُصُ الْإِيمَانُ بَلْ يَزِيدُ
 لِأَنَّهُ إِنْ حَلَّ النُّقْصَانُ دَاخِلَهُ جَمِيعَهُ الْبُطْلَانُ
 ثُمَّ كَمَالُهُ بِأَنْ يُوَالِيَ وَأَنْ يُعَادِيَ لِذَوِي الضَّلَالِ
 وَأَنْ يَكُونَ نَاطِقًا بِالصِّدْقِ مُلَازِمًا فِي عُمُرِهِ لِلْحَقِّ

باب في الكفر

مَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَّقِيًا لِلَّهِ فَهُوَ أَخُو كُفْرٍ بِلاِ اشْتِبَاهِ
 لِأَنَّهُ مَا بَيْنَهُنَّ (٣) مَنْزِلَةٌ كَذَاكَ فِي الْقُرْآنِ رَبِّي أَنْزَلَهُ

(١) قوله : « أثماناً » أي قيمة ورفعة .

(٢) قوله : « وهى له » يعني النية أما أن تكون جزءاً من الإيمان أو شرطاً لصحته وعلى كلا الأمرين فالإيمان لا يصح إلا بالنية .

(٣) قوله : « لأنه ما بينهن » يعني فيما بين الإيمان والكفر وكان عليه أن يقول لأنه ما بينهما ولكن قد استعصى عليه الوزن فالإنسان إما مؤمن وإما كافر ولا منزلة بينهما خلافاً للمعتزلة لقوله تعالى : ﴿إِذَا شَاكَرُوا وَإِذَا كَفَرُوا﴾ .

وكشفه بأن تُقسَّمَنهُ والكُفْر في أصل اللغات التَّعْطِيَةُ فَإِنَّ مَنْ يَعْبُدْ غَيْرَ اللَّهِ وقد يجيء شرك جُحُودٍ (١) إِنْ جَحَدَ مِنْ أَنْبِيَائِهِ وَهَذَا أَشْكَلُ أَمَّا الَّذِي نَوَّعَهُ فِي الْأَصْلِ بَلْ ذَاكَ فِي التَّسْمِيَةِ الْمُشَاعَةِ أَمَّا الْجُحُودُ الشَّرْكَ بِالرَّحْمَنِ وَالثَّلَاثُ الطَّاعَةُ لِلشَّيْطَانِ أَمَّا التَّفَاقُ فَهُوَ فِي السَّرَائِرِ فَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ مَا تَقَدَّمَ فَاتَّهَمَ يُخْفُونَ نَفْسَ الشَّرْكَ فَكَذَّبَ الْقُرْآنُ مَا قَالَهُ وَهُمْ فِي النَّارِ أَسْفَلَ الدَّرَكِ صَارَ الْجُزْأَ مُوَافِقًا لِلْعَمَلِ

لِلشَّرْكَ وَالنَّعْمَةِ فَافْهَمْنَاهُ وَالشَّرْكَ مَعْنَاهُ يُقَالُ التَّسْوِيَةُ سَوَّى بِهِ مَنْ لَيْسَ بِالْإِلَهِ لَوْصِفَهُ أَوْ حُكِمَهُ أَوْ لِأَحَدٍ وَهُوَ عَلَى الْأُمَّةِ أَيْضًا أَعْضُلُ فَلَيْسَ مِنْ أَحْكَامِ هَذَا الْفَصْلِ وَهِيَ جُحُودٌ وَرِيًّا وَطَاعَةٌ وَالثَّانِي أَنْ تَعْمَلَ لِلْإِنْسَانِ إِذَا أَجَابَهُ إِلَى الْعِصْيَانِ وَتَارَةً يَكُونُ فِي الظُّوَاهِرِ فِي عَصْرِهِ عَلَيْهِ رَبِّي سَلَامًا وَيُظْهِرُونَ الْقَوْلَ بِالتَّزْكِي لَكِنْ مُرَادُهُمْ بِهِ نَالُوهُ (٢) وَذَاكَ مَوْضِعٌ لِمَنْ فِي اللَّهِ شَكٌّ أَخْفَوْا فَأَخْفُوا (٣) فِي الْمَضِيقِ الْأَسْفَلِ

(١) قوله : « شرك جحود » بالنصب أي يبيته الشرك شرك سواه كمن عبد غير الله وشرك جحود إن جحد شيئا من صفاته أو أحكامه أو أحدا من أنبيائه أو كتبه أو رسله وانتصابه على الحال .

(٢) قوله : « نالوه » أي من عصمة دمائهم وحرمة سبيهم وأموالهم وما انتسبوا إلى الاسلام إلا لصون دمائهم أن لا تسالا .

(٣) قوله : « أخفوا فأخفوا » الأول بالبناء للفاعل والثاني للمفعول يريد أنهم أخفوا الشرك فكانت عقوبتهم في الدرك الأسفل من النار جزاء وفاقا .

أَمَّا الَّذِي (١) يَظْهَرُ فَهُوَ يَنْقَسِمُ فَكُلُّ مَنْ دَانَ بِمَا يُخَالِفُ سِوَاءَ أَنْ حَرَّمَ مَا قَدْ حَلَّ وَالْإِتْهَاقُ (٢) هُوَ أَنْ يَفْعَلَهُ وَذَا إِلَى التَّوْبَةِ وَالرَّجُوعِ مَنْ لَمْ يَثْبُتْ فَذَلِكَ الْمَصِيرُ وَشَاهِدُ الزُّورِ بَعِيدُ التَّوْبِ مِنْ تَمَّ قَالَ بَعْضُهُمْ لَا تُقْبَلُ كَذَا الْخِلَافُ فِيهِ هَلْ يُوَالِي وَيُعْجِبُ الْأَصْلَ هُنَا قَبُولُهُ مَنْ قَالَ إِنَّ الْمُصْطَفَى قَدْ كَتَمَا أَلَمْ يَقُلْ أُنْذِرْتُكُمْ عَلَى سِوَا بَلَى لَعَمْرُ اللَّهِ قَدْ بَلَغَ مَا وَكَاذِبٌ مَنْ ادَّعَى عِلْمَ غَدٍ لِأَنَّهُ غَيْبٌ قَدْ اسْتَأْثَرَ بِهِ

لِبِدْعَةٍ وَلَا إِتْهَاقٍ قَدْ عُلِمَ فَتِلْكَ بِدْعَةٌ لَهَا مُوَالِفٌ أَوْ حَلَّ الْحَرَامَ حِينَ ضَلَّ وَهُوَ حَرَامٌ فِي اعْتِقَادِهِ لَهُ أَقْرَبُ وَالْكُلُّ أَخُو تَضْيِيعٍ لِأَنَّهُ بِالذَّنْبِ مُسْتَمِرٌّ مِمَّا أَتَى مِنْ زُورِهِ وَالْحَوْبِ (٣) لَهُ شَهَادَةٌ وَقِيلَ تُقْبَلُ وَذَلِكَ كُلُّهُ إِذَا مَا آلَى (٤) وَفِي الْوَلَايَاتِ كَذَا دُخُولُهُ شَيْئاً مِنَ الْوَحْيِ افْتَرَى وَأَعْظَمَا (٥) وَبَلَغَ الْمُنْزَلَ هَلْ هَذَا اسْتَوَى جَاءَ بِهِ مِنْ رَبِّهِ وَأَحْكَمَا وَإِنْ عَلَا مَنْزِلُهُ فِي الْفَرْقِدِ رَبُّ الْعُلَا فَبَانَ أَصْلُ كَذِبِهِ

- (١) قوله : « أما الذي يظهر » أي من النفاق لأنه على معنيين باطن وظاهر .
 (٢) قوله : « والإتهاك » هو ضد الاستحلال في اصطلاح فقهاء أصحابنا فالمستحل من يأتي الشيء ويعتقد أنه حلال في شرع الاسلام ، والمنتهك من يأتي المعصية وهو يعلم أنها حرام حرام كمن يشرب الخمر وهو يعلم أنها حرام .
 (٣) الذنب .
 (٤) آلى رجع والألف فيه للاطلاق .
 (٥) قوله : « وأعظما » أي أعظم الفرية .

وإن يقل ذلك بعض الأنبياء في عصرها فذاك وخي أوجيا (١)
فإنه سبحانه استشاه في قوله إلا من ارتضاه (٢)

باب الولاية والبراءة

والحُبُّ والبُغْضُ من الأعمال (٣) وإن تكن مخفية الأحوال
وذاك باعتبار ما تُثمره من الفعال دون ما تُستره
فإنما المستور فعل قلب وهو سوى مقتضيات الحُبِّ
والحُبِّ للمؤمن من حقوقه والبُغْضُ للكافر من عقوبه
والكل واجب على من عقلا ويلزم الوقوف عن جهلا
وكل من أحبته في الله فأنصره في الدين ولا تضاهي (٤)
وذا هو الولاية الماثورة وضده البراءة المشهورة
وسبب الولاية اصطفاء بين الوليين ولا خفاء
والإصطفا ما لم يشب بالكدر والمُستراب لا يوالى قدر

(١) قوله : «في عصرها» أي في عصر الأنبياء والأولى عندي أفراد الضمير راجعا إلى البعض كذا في النسختين وصوابه في عصره يعود الضمير إلى بعض . أبو إسحاق .

(٢) قوله : «إلا من ارتضاه» يشير إلى قوله تعالى في سورة الجن : «إلا من ارتضى من رسول فإنه يسلك من بين يديه ومن خلفه رصدا» .

(٣) قوله : «من الأعمال» أي من جملة الأعمال التي هي أحد شروط الإيمان المعينة في قوله ﷺ : «إنما الأعمال قول وعمل ونية» فهي باعتبار خفائها في القلب من أعمال القلب وباعتبار ثمراتها فهي من أعمال الجوارح .

(٤) لا تعارض ولا تمار وأصل المضاهاة المشاكلة والمشابهة ومنه حديث «أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يضاهون خلق الله» أراد المصورين . أبو إسحاق
أي لا تشابه القاعدين به عن نصره الولي

وقيل من وافق أهل الحق يلزمنا حتماً بأن ثوابه وذا هو الأصح لكن ما سبق والحب والبغض من الأنام ثم البراءة وحده السيف (٣) فلا تصح أبداً بدون ما تبرأ ممن قد عصى مولاه وهكذا تبرأ ممن برىا لأنه بذلك عاصي آثم ولاية النفس علينا فرض يلزم أن نصونها عن كل هذه ولاية النفوس في ظاهر الفعل معاً والتطرق إذ لم تكلف بالأمور الخافية أسلم للضعيف من خوف الزلق (١) أوثق (٢) من باقي عرى الإسلام سيان حال الاهتدا والحنيف يوجبها كقتله إذ حرماً ما لم يتب عن الذي أتاه منا برأي (٤) فافهم ما غنيا وهو به مخالف مرغم وهي المغروس الفلاح أرض شين بقول كان أو بفعل وصون ما فيها من المغروس

(١) الزلق : أي الزلل والمراد بالذي سبق اصطفاء القلب .

(٢) قوله : « أوثق » أي لقوله ﷺ : « أوثق عرى الإسلام الحب في الله والبغض في

الله » .

(٣) قوله : « وحده السيف » يعني أن البراءة من الشخص مثل قتله فكما لا يحل قتله إلا بما يوجب من ارتداد أو زنا بعد إحصان أو قتل النفس التي حرم الله من يكافي دمه . فكذلك لا تحل البراءة منه إلا بما يوجبها . من يغي أو ابتداع في الدين أو إصرار على معصية ما من معاصي الله ، وذلك بعد امتناعه عن التوبة .

(٤) قوله : « برأي » أي بدون موجب لها إلا مجرد رأيه وذلك كأن يرى من احد فعلا لا يدري حكمه أهو حق أم ضلال فيبرأ من صاحبه براءة رأى لأن البراءة بالرأي ضلال في قول أصحابنا ولكن هم جوزوا للضعيف الذي يجهل حكم الحدث أن يقف عن فاعله وقوف رأي مع اعتقاد السؤال عن حكم الحدث وهذا مذهب المشارقة من أصحابنا .

وقولهم لا تَبْرَأَنَّ منها
وغيرها إن وافق الصواباً
كمثل إن شاهدت منه ذاك
وقيل يُجزى فيه نقل الواحد
لكنه من خبر الآحاد
من ثم قالوا إنها من عبد
لأنه بالعدل الاعتبار
وهكذا من النساء تُقبل
وذو العمى يبرأ ممن علما
لأنما العلم يكون بالبصر
فالعين بعض طرق العلوم
فكيف يُمنع ثبوت الحكم
لكنه يُمنع موجب النظر
كذلك أيضاً يتولى من علم
واختلفوا هل تؤخذ عنه (١)
والقول بالأخذ هو الصحيح
فإن يكن عدلاً فماذا يمنع
والطفل تابع بلا خلاف
واختلفوا هل يتبعن أمه

معناه في حبل التقى الزمنها
تولاه حالاً ولا ترتاباً
أو نقل العدلان ما هنا
لأن هذا غير حكم الشاهد
فليس موقوفاً على الإشهاد
تُجزى وما في ذاك نوع بعد
سواء العبد والأحرار
بشرط أن تكون ممن عدلوا
بكفره ولا يضره العمى
وبالسمع مرة وبالخبر
وبعضها بالعقل والمفهوم
لفقده بعض طريق العلم
ويبرأ بالخبر الذي اشتهر
له ولاية على ما قد رُسم
فقال قوم نمنعها منه
لأنه مُجبر صحيح
من أخذ ما يقوله ويرفع
أباه في ولاية التصافي
وذاك ما لم يلعن حلمه

(١) قوله : « عنه » أي عن العبد .

وَيَسَعُ النَّاسَ^(١) جَمِيعاً جَهْلُ مَا
 مَا لَمْ يَكُونُوا ارْتَكَبُوهُ فِعْلاً
 أَوْ يَرَأَوْا مِنْ عَالَمٍ تَبَرَّأَ
 وَمَنْ تَوَلَّى كَافِراً فَحُكْمُهُ
 وَمَنْ أَحَبَّهُ لِمَعْرُوفٍ صَدَرَ
 لَكِنْ جَوَازُ ذَاكَ مَا لَمْ يُفْضَرْ
 وَأُلْفَةُ الْأَخْيَارِ تُشْعِلُ الْحِكْمَ
 وَالْمُسْتَحْفُ بِالْمَقَامِ الْأَفْضَلِ
 أَعْنِي بِذَاكَ الْعُلَمَاءَ لِأَنَّمَا
 فَهِيَ نَظِيرُ اللَّوْحِ حَيْثُ كَانَا
 كَذَاكَ غَيْرُ جَائِزٍ يُقَالُ
 لِأَنَّ فِيهِمْ خَشْيَةَ الرَّحْمَنِ
 وَجَازَ فِي الْوَلِيِّ يَا مُسْكِينُ
 وَلَا يَجُوزُ حَالَةُ التَّقْيِصِ

حُرِّمَ إِنْ دَانُوا بِهِ مُحَرَّمَا
 أَوْ صَوَّبُوا الَّذِي أَتَاهُ جَهْلًا
 مِنْهُ كَذَا إِنْ هَجَرُوهُ هَجْرًا
 كَحُكْمِهِ كَذَاكَ أَيْضاً إِثْمُهُ
 لَا بِأَسَ إِنْ كَانَ لغير مَا كَفَرَ
 لِفِعْلٍ مُحْجُورٍ وَتَرَكَ قَرْضَ
 بِالْقَلْبِ لَا مِثْلَ الَّذِي قَدْ اجْتَرَمَ
 تُنَزَّعُ مِنْهُ بَرَكَاتُ الْعَمَلِ
 قُلُوبُهُمْ فِيهَا^(٢) الْكِتَابُ رُسِمًا
 كِلَاهُمَا قَدْ جَمَعَ الْقُرْآنَا
 لِلْمُسْلِمِينَ الْفَضْلَا جُهَالُ
 يَخْشَوْنَهُ فِي السِّرِّ وَالْإِعْلَانِ
 لِأَنَّهُ تَرَحُّمًا يَكُونُ
 لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ التَّقْيِصِ^(٣)

(١) قوله : « ويسع الناس جميعا » هذا عقد للجملة التي رواها أئمتنا عن الإمام جابر ابن زيد رضي الله عنه وهي قوله (يسع الناس جهل ما دانوا بتحريمه ما لم يرتكبه أو يتولوا راكمه أو يقفوا عنه برأي أو دين) ، وقد اتخذوا هذه الجملة قاعدة عظيمة وبنوا عليها أصول الولاية والبراءة وجعل الإمام أبو سعيد رضي الله عنه مدار كتابه (الاستقامة) على هذه الجملة من أوله إلى آخره .

(٢) يُلَوِّحُ إِلَى قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ هَبْلُ هُوَ آيَاتُ بَيِّنَاتٍ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أَوْتُوا الْعِلْمَ .
 أبو إسحاق .

(٣) التقصيص : التكدير يقال نقص فلان على فلان عيشه أي كدره .

ومن رأى وليه يأكل شيء فإنه يحسن فيه الظنَّ لأنه في دينه مأمون وهكذا في المتداعيين (٣) وبالوقوف بعضهم قد قالاً وشرطها (٥) على الختان أو قفا إذ لم يكن لمثل ذاك أهلاً أمّا إمام العدل والولاية لأنهم قد نهضوا للعدل وإن خفي حالهم وأشكلاً وإن يكن من قبل ذا القيام فلا يجوز لفتى تولّى كلُّ دعاءٍ للوليِّ جائزٌ

وقت الصيام وهو لم يذّر لأني (١) كذا ما أشبهه إن عنا (٢) حتى يصحّ أنه يخون عن بعضهم والمتلاعين (٤) وبعضهم يترأّ منهم حالاً فلا يصحّ أن تولّى (٦) أقلفا كذا إن مات فلا يصلى فواللهم وهكذا القضاة وعرفوا بين الوري بالفضل فقِفْ ولا عبْرَةَ باللذ جهلاً قد شهروا بالفضل في الإسلام لأحدٍ أن يتركَنَ جهلاً لأنه بالخير طراً فائزُ

(١) قوله : « لأي » أي لأي شيء ففيه اكفاء ببعض الكلمة وهو جائز .

(٢) قوله : « عنا » بالتشديد أي عَرْضَ .

(٣) قوله : « في المتداعيين » هما الشخصان اللذان يدعى كل واحد منهما على الآخر حدثاً محرماً ولا بيان لأحدهما .

(٤) والمتلاعنان هما الزوجان يتلاعنان عند الإمام في الزنى ففهم أقوال ثلاثة ، إبقاؤهما على أصل الولاء إن كانت لهم ولاية سابقة ، والوقف عنهما حتى يعلم الحق من المبطل منهم والبراءة منهم ، وهذا القول الأخير أضعف الأقوال وقد بالغ الشيخ أبو سعيد في تضعيفه في الاستقامة .

(٥) قوله : « وشرطها » أي شرط الولاية أي فلا يصلى عليه .

(٦) تولّى : أصله تتولّى فحذف إحدى التائين تخفيفاً .

ولا يجوز لسوى الوليِّ لأنها تُعطى^(٢) لأهل الكفر إلا إذا كان بذاك يظهر لأئمة الحكمة في الجهاد ولا يجوز بالرضى والمغفرة لأنه يُفضي إلى الغفران والله لا يرضى عن الفساق ولم يك استغفار إبراهيمَا يظنُّ أنه يثوب وترك أثنى عليه الله في كتابه وحشًا للإقيدا بالكلِّ وحكمة الله بهذا ظاهرة ولا يُقال لا يشقُّ الله وقد أجازوا أن يُقال استَحفظا وأنَّ هذا كله قد ينصرف والحفظ والشقة كلُّ يحصل

إلا إذا كان بدئيوى^(١) فليس في الدعا له من حجر فسادُه فعند هذا يُحجر لقطع ما كان من الفساد لواحدٍ من العصاة الفجرة والفوز بالجنان والرضوان إلا بتركِ الفسقى بالإطلاق إلا لما وعده قديمًا ذلك بعد أن رآه قد هلك وهكذا أثنى على أصحابه فلا تُوالي غير أهل الفضل أَيْغضبُ^(٣) الله وأنت شاكرة^(٤) عَلَيْكَ في غير الذي ترضاه في الكلِّ والفرق أراه لحظا^(٥) إلى معانٍ في الجواز تنصرف في هذه وفي التي تُستقبل

(١) قوله : « بدئيوى » أي إلا أن يدعو له بما ينفعه في دنياه لا في آخرته كالدعاء بالغنى والصحة والعافية ونحو ذلك .

(٢) قوله : « لأنها تعطي » أي الدنيا .

(٣) قوله : « أَيْغضبُ » بهمة الاستفهام الإنكاري ويغضب بضم أوله .

(٤) قوله : « شاكرة » الهاء للمبالغة كعلامة وبصريه (المصنف) .

(٥) قوله : « لحظا » أي نظر وأصل اللحظة النظرة اليسيرة .

واذْغُ لِمَمْلُوكِ الْوَلِيِّ يَسْلَمَا (١) وَأَنْ يُعَافَى إِنْ يَكُنْ تَائِمًا
لَأَنَّهُ إِلَى الْوَلِيِّ نَفْعُهُ وَفِي سِوَاهِ لَا يَبِينُ مَنْعُهُ
وَقَائِلُ هَذَا مِنَ الْأَخْيَارِ لَا شَكَّ فِيهِ أَوْ مِنَ الْأَبْرَارِ
أَوْ أَنَّهُ مِنَ الرِّجَالِ السُّعَدَا أَوْ أَنَّهُ مُبَارَكٌ رَبِّي هَدَى (٢)
فَلَا يَجُوزُ لِسِوَى الْوَلِيِّ لَأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالتَّقْيِ
وَفِيهِ وَجْهٌ (٣) يَسْتَبِينُ فِي هَدَى وَلَفْظَةُ الْأَخْيَارِ لَا تَفْنَدُ (٤)
أَمَّا الْهُدَى يَكُونُ فِي الْبَيَانِ وَالْخَيْرُ فِي الْعُرْفِ لَهُ مَعَانِي

باب في بيان شيء من المعاصي

وَهِيَ عَلَى قِسْمَيْنِ فَالصَّغَائِرُ مَعْفُوءَةٌ إِلَّا إِذَا يُكَابَرُ (٥)
فَإِنَّهُ يَكُونُ ذَا إِصْرَارٍ وَذَنْبُهُ يُعَدُّ فِي الْكِبَارِ
وَإِنَّمَا يُغْفَرُ نَفْسُ اللَّمَمِ (٦) عِنْدَ اجْتِنَابِهِ الْكَبِيرَ فَاغْلَمْ

(١) قوله : « يسلما » منصوب بأن مقدره .

(٢) هدى : أي هداه .

(٣) قوله : « وفيه وجه » يشير رحمه الله إلى ما هو الأصح عندي من جواز أن يقال
لغير الولي هداك الله لأن الهداية مطلوبة لكل أحد وهكذا يشير إلى جواز أن يقال أن هذا من
الآخيار إذا كان كافيا عن الشر فقد يكون في الرجل خير وهو من غير أهل الولاية وفي الحديث
« إذا كان في أحد منهم خير ففي صاحب الجمل الأورق » والجمل الأورق الذي يخالط حمرة
بياض .

(٤) لا تفندا : أي لا تكذب .

(٥) يكابر : أي يصّر عن المتأب لقوله ﷺ : « لا صغيرة مع إصرار »

(٦) اللمم : صفات الذنوب قال أمية بن الصلت :

إِنْ تَغْفِرَ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ مَا أَلَمَّا

ومعنى أَلَمَّا أتى باللمم وهي الصفات .

وقيل في صغائر الذنوب بأثها من جملة الغيوب
 قد خفيت لأنها لو عُيِّنَتْ أفضى إلى ارتكابها إذ. يُنِتْ
 وقيل بل معلومة للعالم وذاك ما ليس من المظالم
 مثاله (١) اللطمة وهي إن لزم أرش بها كبيرة به جزم
 كذا من الكبير سوء الظن بالمسلمين هم
 من لم يكن بالمسلمين هم من قال لا أرضى بما عليا
 وهو حقيق عندنا بالخلع ومن أقر بكبير من زنى
 إلا إذا أعلن بالمتاب وأنه التادم في الخطاب
 من لم يعض عن حرام بصره تعمداً فتلک حال مكفرة (٢)
 وهذه وصية لكل من الرسول لأخيه الفضل (٣)
 لا تشركن بالإله شيئاً وإن قتلت أو حرقت حيا
 وهكذا وترك الصلاة فاحذر تاركها خالقه منه بري

(١) قوله : « مثاله » أي مثال الصغيرة اللطمة اليسيرة التي لم يلزم فيها أرش على اللطمة فإن وجب بها عليه أرش انقلبت كبيرة وهذا على قول من قال أن الصغائر معلومة .

(٢) قوله : « فلتبرى منه » حرف الجر متعلق بقوله : « هيا هيا » أي اسرعا أي أسرعوا لتبرى منه إسراعا شديدا ولذلك أكد به الثانية فهو ينادي الناس للبراء من الممتع عن أداء ما عليه من حق واجب مع رده الحكم قال الشاعر :

لتقربن قُرْبًا حلديا ما دام فيهن فصيل حيا فقد دجا الليل فهيا هيا

(٣) مكفرة : أي موجه لكفر النعمة .

(٤) الفضل : هو الفضل ابن عباس رضى الله عنهما .

وهكذا أوصاه أن يُطيعاً وأمر الرَّحْمَنُ بِالْإِحْسَانِ
وَأَمَرَ الرَّحْمَنُ بِالْإِحْسَانِ لَوَ أَمْرًاكَ بِالْخُرُوجِ مِمَّا
وَقَدْ نَهَاهُ عَنْ شَرَابِ الْخَمْرِ وَلَا تَفِرَّ أَبَدًا مِنْ زَحْفٍ
وَأَنْ أَصَابَ النَّاسَ مَوْتُ أَقِمِ وَلَا تُتَارِعِ الْأُمُورَ أَهْلَهَا
لَكِنْ بِحَسَبِ مَا أَتَى فِي الْأَصْلِ

لِلْوَالِدَيْنِ فَاحْذَرِ التَّضْيِيعَ إِلَيْهِمَا وَذَاكَ فِي الْقُرْآنِ
تَمَلُّكُهُ أَمْرُهُمَا أَتَمَّ مَا فَإِنَّهَا مِفْتَاحُ كُلِّ شَرٍّ
وَكُنْ مُقِيمًا ثَابِتًا فِي الصَّفِّ فِيهِمْ وَكُنْ ذَا خَشْيَةٍ وَاسْتَقِمِ
نَظْمَتْ مَعْنَاهَا إِذَا لَا كُلَّهَا وَيَحْتَمُ اللَّهُ لَنَا بِالْفَضْلِ

كتاب أصول الفقه

وَهِيَ قَوَاعِدٌ عَلَى الْإِجْمَالِ
فَمَنْ يُمَارِسُهَا (١) يُحْصَلُ مَلَكَهُ
يَسْتَخْرِجُ الْحُكْمَ مِنَ الْكِتَابِ
كَذَلِكَ الْإِجْمَاعُ فِيمَا اجْتَمَعُوا
وَإِنَّمَا تُطْلَبُ مِنْ مَحَلِّهَا
وَذَكَرُوا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ
فَتَشْرُوها فِي بَيَانِ الشَّرْعِ (٢)
فَقَسَمُوا الْخِطَابَ لِلْأَخْبَارِ
وَنَاسِخٍ أَيْضاً وَمَنْسُوخٍ وَمَا
وَمُحْكَمٍ وَمُتَشَابِهٍ وَلَا
فَكُلُّ حَالٍ (٣) يَقْتَضِي فِعْلاً طُلِبَ
وَإِنْ يَكُونَا لِلْإِلَّهِ فِدْعَاً

لَأُخَذَ حُكْمُ الشَّرْعِ بِاسْتِدْلَالٍ
يَذَرِي بِهَا مَاخِذَهُ وَمَسَلَكَهُ
وَهَكَذَا مِنْ سُنَّةِ الْأَوَابِ
كَذَلِكَ الْقِيَاسُ فِيمَا فَرَّغُوا
وَتُخَطَّبُ الْعَادَةُ عِنْدَ أَهْلِهَا
أَنْمُودَجاً (٤) مِنْ تُكْتِ لَوَامِعِ
وَشَكَرُوهَا فِي مَعَانِي النَّفْعِ
وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فَلَا تُمَارِ
يَعْمُ وَالْخُصُوصُ كُلُّ عِلْمَا (٥)
يَسَعُ ذَا الرَّأْيِ بِهَا أَنْ يَجْهَلَ
أَمْرٌ وَإِلَّا فَهُوَ نَهْيٌ فَاجْتَنِبْ
كَقَوْلِنَا رَبِّ ارْحَمْنِ واسْمَعَا

(١) الممارسة : المداومة على الشيء .

(٢) أنموذجا : الأنموذج والنموذج المثل . يعني أنهم ذكروا من معاني أصول الفقه في هذه المواضع أمثلة يسيرة ليقاس عليها غيرها .

(٣) بيان الشرع : يحتمل أن المراد به قواعد الشريعة وهذا أظهر ويحتمل أنه أراد به الكتاب المسمى بهذا الاسم وهو كتاب معروف وقد سبق ذكره .

(٤) قوله : « كل علما » كل مبتدأ خبره علما أي كل ذلك معلوم فهو على حد قوله :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

(٥) قوله : « فكل حال » أي كل شيء يطلب فعله نحو قم فهو أمر وكل شيء يطلب تركه نحو لا تقم فهو نهي وما كان بواحدة من هاتين الصيغتين في حق الله فهما دعاء نحو رب ارحمني ولا تعذبني وهذه جل إنشائية .

وَلَا تُؤَاخِذْنَا بِمَا جَنَيْنَا وَلِلْمَسَاوِي فَاتِّمَاسٌ نَحْوُ لَا
وَأَمْرٌ وَالتَّهْيِي يُخَصُّ الدُّنَا
وَيَكُنْ لِمَنْ يَفُوقُ مَنْزِلَهُ
وَيَجِبُ (١) الْفَعْلُ وَطَوْرًا يُسْتَحَبُّ
وَيُكْرَهُنَّ فَالْوُجُوبُ يَأْتِي
وَضِدُّهُ الْحَرَامُ وَالَّذِي اسْتَحَبَّ
وَضِدُّهُ الْمَكْرُوهُ وَالْمُبَاحُ
وَالنَّسْخُ لَا يَكُونُ فِي الْوَعِيدِ
لَكِنَّهُ فِي الْأَمْرِ وَالتَّهْيِي فَقَطْ
كَذَاكَ فِي الْإِحْبَارِ أَيْضًا أَمْتَعُ
وَهُوَ مُحَالٌ فِي مَعَانِي الْقَلْبِ
وَيُنَسَخُ الْكِتَابُ بِالْكِتَابِ
وَهَكَذَا السُّنَّةُ بَعْضُ يَنْسَخُ
وَالأَوَّلُ الصَّحِيحُ وَالْمَشْهُورُ
وَأَيُّ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ
لَأَنَّهُ أَقْوَى دَلَالَةً وَإِنْ

وَالأمر والتَّهْيِي يُخَصُّ الدُّنَا
تُعَصِّرُ الْإِلَآهَ وَاجْتِهَدُ أَنْ تَعْمَلَا
مِنَ الْوَرَى يُخَصُّ بِاسْمِ الْمَسْأَلَةِ
وَيَحْرَمَنَّ تَارَةً فَيَجْتَنِبُ
تَارِكُهُ إِذْ تَرَكُهُ مُحَرَّمٌ
يُثَابُ مَنْ يَفْعَلُهُ حِينَ تُدْبِ
لَيْسَ عَلَى فَاعِلِهِ جُنَاحٌ
وَالْوَعْدُ مِنْ خَالِقِنَا الْحَمِيدِ
لَأَنَّهُ عَلَى الْمَصَالِحِ ارْتَبَطَ
كَيْ لَا يُرَى فِيهِ تَنَاقُضٌ وَقَعَ
فَكَيْفَ يَأْتِي فِي مَعَالِي الرَّبِّ
وَهَكَذَا بِسُنَّةِ الْأَوَابِ
بَعْضًا وَقِيلَ الذِّكْرُ لَيْسَتْ تَنْسَخُ
وَالْعَكْسُ (٢) مَرْجُوحٌ كَذَا مَهْجُورٌ
فِي مَوْضِعٍ يُقَدَّمُ الْخُصُوصُ
كَانَ طَرِيقُ الْقَطْعِ فِي الْمُتَنَزُّعِ

(١) قوله : « ويجب » يشير بهذه الآيات إلى الأمور الخمسة التي تدور عليها أحكام الشرع : وهي الواجب : وهو ما يثاب فاعله ويعاقب تاركه ويقابله الحرام وهو ما يثاب تاركه ويعاقب فاعله والمندوب وهو المستحب أيضا وهو ما يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه ويقابله المكروه وهو ما يثاب تاركه ولا يعاقب فاعله وخامسها المباح وهو ما لا يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه. إلا مع النية فإنه يكون بالنية الصالحة طاعة وبضدها معصية والله أعلم .

(٢) قوله : « والعكس » يعني القول بأن السنة لا تنسخ الكتاب قول مرجوح والراجح أنها تنسخه كقوله ﷺ : « لا وصية لوارث » فإنها ناسخة للأمر بالوصية للوالدين .

وَقَيْدِ الْمُطْلَقِ بِالْمُقَيَّدِ إِذَا هُمَا قَدْ وَرَدَا فِي مَوْرِدٍ
 وَفَسَّرِ الْمُجْمَلُ بِالْمُيَّيَّنِ وَاعْتَبِرَ الْأَحْكَامَ بِالتَّيْسِينِ
 وَرُدَّ مَا كَانَ أَخَا تَشَابِهِ لِمُحْكَمِ الْآيَاتِ وَالْمُشَابِهِ
 وَمَا أَتَى عَنِ الرَّسُولِ يُقْبَلُ وَهُوَ صَحِيحٌ مَرَّةً وَمُرْسَلٌ
 وَالْكُلُّ حُجَّةٌ فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَهُوَ الَّذِي إِلَى النَّبِيِّ يَصِلُ
 مِنْ ثِقَةٍ لثِقَةٍ وَالثَّقَلُ مِثَالُهُ نَقْلُ أَبِي الشَّعْثَاءِ
 وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَقْبَلَنَّ الْمُرْسَلَةَ عَنْ سَيِّدِ الْوَرَى وَالْأَنْبِيَاءِ
 وَإِنْ أَتَى الصَّحِيحُ بِالتَّوَاتُرِ لَكُنَّا نَخْتَارُ فِيهِ الْأَوَّلَ
 لِأَنَّهُ يُوجِبُ عِلْمًا قَطْعًا جَاحِدُهُ يَكْفُرُ أَيُّ كَافِرٍ
 وَفَعَلَهُ صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ وَآلُهُ وَسَلَّمَ لِأَنَّهُ يُوجِبُ عِلْمًا قَطْعًا
 وَإِنْ يَكُنْ نَدْبًا فَذَاكَ يُنْدَبُ وَالظَّنُّ فِي الْآحَادِ (١) حَكْمٌ شَرْعًا
 وَكُلُّ هَذَا أَسْوَةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ يَلْزَمُ أَنْ تَفْعَلَهُ كَمَا هُوَ (٢)
 نُقَدِّمُ الْحَدِيثَ مَهْمَا جَاءَ أَوْ جِهَلُ الْوَصْفِ فَلَيْسَ يَجِبُ
 وَنَرْجِعُ فِي بَيَانِ الْحُكْمِ وَلَيْسَ كَالْتَّاسِّي عِنْدِي حَسَنَةً
 أَوْ لَمْ يَكُنْ فَلَاجْتِهَادِ الْبَعْضِ عَلَى قِيَاسِنَا وَلَا مِرَاءٍ
 أَوْ لَمْ يَكُنْ فَلَاجْتِهَادِ الْبَعْضِ عَنْهُ إِلَى إِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ
 وَالْإِجْتِهَادُ فِي زَمَانِ الْمُصْطَفَى لِأَنَّ أَخَذَ ذَاكَ نَوْعُ فَرْضٍ
 حَكَاهُ عَنْهُمْ بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَ

(١) قوله : « والظن في الاحاد يعني أن الأدلة الظنية وهي غير القطعية إنما يجب بها الحكم الشرعي بحسب الظاهر . وهو معنى قولهم إنها توجب العمل دون العلم بخلاف القطعية فإنها توجب العلم والعمل معا .

(٢) قوله : « هو » أي كما هو من فعله صلوات الله وسلامه عليه .

مَثَلُ اجْتِهَادٍ فِي قَضَايَا عُمَرَا
وَكَاخْتِلَافِهِمْ بِمَعْنَى الْأَمْرِ
وَفِي بَنِي النَّضِيرِ بَعْضُ قَطْعًا
حَتَّى أَتَوْا لِلْمُصْطَفَى فَتَزَلَّتْ
وَقَدْ أَجَارَ لِمُعَاذٍ يَجْتَهِدُ
وَلَيْسَ فِي زَمَانِهِ إِجْمَاعُ
وَإِنَّمَا الْإِجْمَاعُ بَعْدَ عَصْرِهِ
وَيَذْهَبُونَ فِيهِ كُلُّ مَذْهَبٍ
فَيَقْطَعُونَ فِيهِ حُكْمًا وَاحِدًا
وَحَيْثُ لَمْ يَتَّفِقُوا لِلْقَطْعِ
لَأَنَّمَا إِجْمَاعُهُمْ يَكُونُ
لَأَنَّهُمْ مِنَ الْخَطَا قَدْ غَضِمُوا
وَالْحَقُّ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ
لَكِنَّهُ لَيْسَ يَجُوزُ أَبَدًا
لَأَنَّمَا لَهُ شُرُوطٌ تُشْرَطُ
وَإِنَّمَا يُرَجَّحُ الْأَقْوَالُ

إِذْ وَافَقَ الْكِتَابَ (١) فِيمَا نَظَرَا
يَوْمَ قُرَيْظَةَ صَلَاةٍ (٢) الْعَصْرِ
نَخِيلَهُمْ وَبَعْضُهُمْ قَدْ مَنَعَا
آيَتِهِمْ فَصَوَّبَتْ وَعَدَلَتْ
إِنْ طَلَبَ النَّصْرَ لَهَا فَلَمْ يَجِدْ
إِذْ يُرْفَعْنَ بِقَوْلِهِ النَّزَاعُ
فَيَنْظُرُونَ فِي مَعَانِي أَمْرِهِ
وَيَرْجِعُونَ لِلْهُدَى الْمُصَوَّبِ
وَيَرْفَعُونَ الْإِحْتِمَالَ الزَّائِدَا
فَتَمَّ لِلنَّزَاعِ أَيُّ وَقَعَ
نَوْعًا مِنَ الدِّينِ بِهِ تَدِينُ
فَلَا ضَلَالٌ فِي الَّذِي قَدْ جَزَمُوا
عِنْدَ جَمِيعِ الْقَائِلِينَ وَافِي
لِغَيْرِ عَالِمٍ بِهَا يَجْتَهِدَا
فَلَا صَوَابَ لِلَّذِي لَا يُضَبِّطُ
مَنْ عَلِمَ الْحُجَّةَ فِيمَا قَالَا

(١) الكتاب : مفعول به أي أن عمر رضي الله عنه وافق الكتاب في بعض الأمور مثل مسألة الحجاب ، وأخذ الفدية عن الأسرى وذلك أولى عن كون الكتاب وافق عمر ولكنه غير ممتنع فيما يظهر .

(٢) صلاة : بالجر هكذا شكلها في نسخة المؤلف ولعلها على البدل أو الجوار أو بتقدير حرف الجر ويجوز نصبها على نزع الخافض أي في صلاة العصر .

وَقِيلَ مَنْ كَانَ أَحَا اجْتِهَادٍ
وَكَانَ فِي نَازِلَةٍ قَدْ اجْتَهَدَ
قِيلَ وَلَوْ خَالَفَ أَقْوَالَ الْوَرَى
لَأْتَمَّا مَجَلَّ الاجْتِهَادِ
وَزَلَّةُ الْعَالِمِ فِي فَتْوَاهُ
وَذَاكَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ لِسَانِهِ
مِثَالُهُ أَنْ يُعْطِينَ الْأَمَّا
وَإِنَّمَا الضَّمَانُ لِلَّذِي عَمِلَ
وَجَاهِلٌ أَفْتَى فَلَيْسَ يَغْرُمُ
لَأَنَّهُ يُعْرِفُ بِالْجَهْلِ فَقَطُ
لَأَنَّهُ غَرَّ الَّذِي يُسَائِلُ
وَلَا ضَمَانَ إِنْ يَكُنْ لَمْ يَخْرُجْ
وَلَا يَجُوزُ الْأَمْرُ بِالسَّوَالِ
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ حَجَرَ (٣) الْمَسْئُولُ
فَهَذِهِ لَيْسَ بِفَتْوَى مِنْهُ

وَرَأْيُهُ رَأْيِي أُولَى الرَّشَادِ
فَلَا ضَمَانَ حِينَ أَخْطَأَ مَا قَصَدَ
لَكِنِّي أَسْتَشِي (١) قَاطِعًا جَرَى
مَعَ انْتِفَاءِ النَّصِّ فِي الْمُرَادِ
مَرْفُوعَةً عَنْهُ وَمَا أَوْلَاهُ
خِلَافُ مَا يَقْصُدُ فِي جَنَانِهِ (٢)
مَعَ الْبَيْنِ ثَلَاثًا أَمَّا
بِقَوْلِهِ إِذَا لِلْخَطَا مِنْهُ قَبْلُ
إِنْ خَالَفَ الْحَقَّ وَلَكِنْ يَأْتُمُ
وَإِنَّمَا يَضْمَنُ فِي ذَاكَ الْوَسْطُ
بِحَالِهِ وَإِنَّهُ لَجَاهِلٌ
مِنْ قَوْلِ كُلِّ الْعُلَمَاءِ الْحُجَجِ
لِغَيْرِ مَوْثُوقٍ بِهِ مِفْضَالِ
أَنْ يُؤْخَذَنَّ بِالَّذِي يَقُولُ
فَلَا يَجُوزُ أَخْذُ قَوْلٍ عَنْهُ

(١) قوله : « لكنني استشيت » يعني أنه يستشيت رحمه الله من القول بعذر المجتهد إنما كره ذلك إذا لم يخالف دليلاً قطعياً أو نصاً متفقاً عليه وهو استثناء صحيح مقبول .

(٢) الجنان : بفتح الجيم القلب .

(٣) قوله : « قد حجر » أي إذا قال للسائل بعد جوابه ولا تأخذ بقولي لأنه قد حجر عليه الأخذ بجوابه ولكني أقول أنه قد جرت العادة من كثير من الفقهاء قول ذلك لمن يستفتيهم ويجعلونه من باب هضم النفس فينبغي أن تراعى هنا فتواه فإن كانت حقاً فالحق مقبول مأخوذ به ولو حجر الأخذ به قائله والباطل مردود على قائله ولو أجاز الأخذ به والله أعلم .

إِلَّا لِمَنْ قَدْ أَبْصَرَ الصَّوَابَ وَإِنْ يَكُ الْعَالِمُ أَفْتَى وَرَجَعَ وَلَمْ يَكُنْ فِي الرَّأْيِ نَسْخٌ أَبَدًا أَمَّا الضَّعِيفُ فَعَلَيْهِ يَرْجِعُ وَيَعْمَلُنْ بِأَثَرِ الْأَصْحَابِ حَتَّى يَصِحَّ بَاطِلٌ^(١) وَقِيلَ لَا وَقِيلَ بَلْ يَعْمَلُ بِالَّذِي يَرَى لِأَنَّهُ مِنْ أَحْتِمَالِ الْغَلْطِ وَخُذْ بِمَا قَالَ أُولُو الْخِلَافِ مِنَ الْقَوَاعِدِ الَّتِي فِي الْمَذْهَبِ وَمَا بِهِ الْقَلْبُ قَدْ اطْمَئَنَّا إِنْ لَمْ يُخَالَفْ فِيهِ حُكْمُ الظَّاهِرِ ثُمَّ الْقِيَاسُ بَعْضُهُ صَحِيحٌ فَالْأَوَّلُ الْقِيَاسُ فِي الْفُرُوعِ مِنْ ثُمَّ قَالَ فِيهِ بَحْرُ الْعِلْمِ مَنْ حَمَلَ الدِّينَ عَلَى الْقِيَاسِ ثُمَّ الصَّحِيحُ^(٢) بَعْضُهُ جَلِّيٌّ أَمَّا الْجَلِّيُّ مَا بَدَأَ مَعْنَاهُ

فِيهِ فَأَخَذَهُ بِهِ قَدْ طَابَا إِلَى سِوَاهُ فَهُوَ رَأْيِي قَدْ وَقَعَ فَأَعْمَلْ وَلَكِنْ بَعْدَ أَنْ تَجْتَهِدَا إِنْ رَجَعَ الْمُقْلَدُ الْمُتَّبِعُ إِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يُفْتِ بِالصَّوَابِ حَتَّى يَكُونَ مُبْصِرًا مُعَدَّلًا فِي كُتُبِ ثَلَاثَةِ مُؤَثَّرَا أَبْعُدْ فَلَاخُذْ هُنَا بِالْأَضْبَاطِ إِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كُتُبِ الْأَسْلَافِ (إِنَّ الْأُمُورَ حُكْمُهَا لِلْأَغْلَبِ) يَصِحُّ أَنْ يَأْخُذَهُ مَنْ ظَنَّا فَعِنْدَهُ^(٣) لَا حُكْمَ لِلْسَّرَائِرِ وَبَعْضُهُ مُسْتَكْرَرٌ قَبِيحٌ وَالثَّانِي فِي الْأَصُولِ وَالْمَشْرُوعِ مَقَالَةٌ رَأَيْتُ لِأَهْلِ الْفَهْمِ لَمْ يَزَلِ الدَّهْرُ أَحَا التَّبَاسِ وَبَعْضُهُ مُسْتَبْعَدٌ خَفِيٌّ لِكُلِّ نَاطِرٍ إِلَى مَبْنَاهُ

(١) قوله : « باطل » هو فاعل يصح .

(٢) الضمير من قوله : « فعنده » عائد على حكم الظاهر .

(٣) في نسخة ثم القياس .

مثل قِيَّاسِ أُمَّةٍ فِي الرُّقِّ (١) وَعَكْسُهُ الْخَفِيُّ فَهُوَ مَا اخْتَفَى لِكَثْرَةِ الْأَشْبَاهِ مِنْ ثُمَّ تَرَى قِبَعْضَهُمْ يَقُولُ وَصْفُهُ كَذَا فَيَنْشَأُ الْخِلَافُ مِنْ هَذَيْنِ وَقَدْ يَجِي الْخِلَافُ مِنْ حَيْثُ الْخَبَرُ وَلَا يَصِحُّ عِنْدَ قَوْمٍ فَيَجِي كَذَاكَ مَعَ تَعَارُضِ الدَّلَائِلِ وَإِنْ قَطَعْنَا بِوُجُودِ الْعِلَّةِ أَوْ وَجَدَتْ ظَنًّا فَذَاكَ الظَّنِّي وَبَعْضُهُمْ يُنْكِرُ لِلْقِيَاسِ مِنْ ثُمَّ قَالُوا لَا يَقِيسُ أَبَدًا فَيَرْكَنُونَ لِلْقِيَاسِ عَجْزًا وَذَاكَ قَوْلٌ فِي سَوَى الْمَنْصُوصِ وَذَاكَ مِثْلُ عِلَّةِ الرَّبَا وَمَا وَحَكَّمُوا الْعَادَةَ فِي أَشْيَاءِ

بِالْعَبْدِ عِنْدَ سَرِيَانِ الْعِثْقِ وَهُوَ الَّذِي بِالشَّبْهِ إِسْمًا عُرْفًا فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ ذُكْرًا وَبَعْضُهُمْ سِوَاهُ وَصَفًا أَخَذَا مِنْ ثُمَّ تَلَقَّى الْفَرْعُ ذَا قَوْلَيْنِ يَصِحُّ عِنْدَ بَعْضِهِمْ فَيُعْتَبَرُ خِلَافُهُمْ مِنْ نَحْوِ هَذَا الْمَنْهَجِ يَخْتَلِفُ التَّرْجِيحُ فِي الْمَسَائِلِ فِي الْفَرْعِ هُوَ ثَابِتُ الْقَطْعِيَّةِ كَذَاكَ إِنْ كَانَ الدَّلِيلُ ظَنِّي لِمَا ذَكَّرْنَا عَنِ فَتَى عَبَّاسٍ إِلَّا أَمْرًا أَعْيَاهُ مَا قَدْ وَرَدَا فَكَانَ هَذَا الْمَنْعُ مِنْ ذَا حِرْزًا عَلَيْهِ فِي التَّعْلِيلِ بِالْخُصُوصِ كَمِثْلِهَا فِيهِ الْخِلَافُ رُسِمًا وَهَكَذَا الْحُكْمُ بِالِاسْتِقْرَاءِ (٢)

(١) قوله : « مثل قياس أمة في الرق » فيه الإشارة إلى قوله ﷺ : « من أعتق شقصا من عبد قوم قوم عليه » فدخلت الأمة في حكم العبد إذا أعتق الشريك نصيبه منها فإنها تعتق كلها بحكم القياس على العبد وعلى المعتق أن يغرم للشركاء أنصباؤهم بالقيمة وإن لم يكن له مال استسعى العبد للشركاء .

(٢) بالاستقراء : أي العادة .

وَهَكَذَا اسْتِصْحَابُ حَالِ الْأَصْلِ وَهَذِهِ تَمَامُ هَذَا الْفَصْلِ
وَهَا هُنَا قَدْ بَقِيََتْ أَبْوَابُ نَأْتِي بِهَا إِنْ كَمُلَ الْكِتَابُ

كتاب الطهارات

أَمَّا الطَّهَارَاتُ مِنَ الْأَنْجَاسِ وَجُوبُهُ قَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَأَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى فَرَضِيَّتِهِ وَعَذَرُوهُ (١) أَنْ يُؤَخَّرَنْ إِلَى وَقِيلَ فِي التَّوْبِ إِذَا تَنَجَّسَ عَلَيْهِ أَنْ يَغْسِلَهُ جَمِيعاً وَإِنْ يَكُنْ قَدْ عَرَفَ الْمَحَلَّ وَمَنْ يُنَجِّسَن ثِيَابَ غَيْرِهِ ثُمَّ عَلَيْهِ غَسْلُهَا وَلِيَرْجِعَ وَمَنْ رَأَى بِرَجُلٍ نَجَاسَةً لَمْ يُلْزِمُوهُ عِلْمَهُ إلْزَاماً وَذَلِكَ (٢) لَا يَحْتَاجُ لِلنِّيَّةِ بَلْ وَالزُّوْكَ (٣) بَعْدَ الْغَسْلِ إِنْ بَقِيَ بِهَا أَغْنَى بِذَلِكَ أَثَرَ الْمُنَجَّسِ

حُكْمُ يَعُمُّ لِجَمِيعِ النَّاسِ وَهَكَذَا فِي سُنَّةِ الْأَوَّابِ فَمِنْ هُنَا ثُبُوتُ مَعْنَى حُجَّتِهِ وَقَتِ الْعِبَادَاتِ وَبَعْضُ قَالَ لَا وَلَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ مِنْهُ النَّجَسَ وَالْإِحْتِيَاظُ فِيهِ لَنْ يَضِيعاً فَإِنَّهُ يَغْسِلُ ذَاكَ غُسْلاً عَلَيْهِ أَنْ يُعْلِمَهُ بِضَيْرِهِ إِلَيْهِ بِالْخُلَاصِ فِي الْمُتَضَعِ وَقَدْ أَصَابَتْ رِجْلَهُ أَوْ رَأْسَهُ إِلَّا إِذَا كَانَ لَهُمْ إِمَاماً يَكْفِي إِذَا زَالَتْ بِوَجْهِهِ إِنْ غَسَلَ فَعَرَضٌ عَنْهُ غُفِيَ فَاثْتَبَاهَا بَعْدَ زَوَالِ الْعَيْنِ مِنْ ذَا النَّجَسِ

(١) قوله : « وعذروه » أي في اعتقاد وجوب فرض الغسل أو عن علمه وجوبه بعد إقامة الحجة عليه بوجوبه حتى يدخل وقت الصلاة وما يشترط فيه الطهارة من العبادات فعند ذلك يضيّق عليه جهله وقال بعضهم إذا قامت عليه الحجة بوجوب غسل النجس من بدنه للصلاة فليس له أن يجهله بعد قيام الحجة عليه بوجوبه والله أعلم .

(٢) قوله : « وذلك » يعني أن غسل النجاسة من البدن أو الثوب لا يحتاج إلى نية .

(٣) الزوك : أثر النجاسة في الثوب .

وليسَ للأَبْدَانِ والثِّيَابِ طَهْرٌ بِضَرْبِ الرِّيحِ وَالتُّرَابِ إِلَّا إِذَا صَارَ بِحَالِ الْعَدَمِ (١) وَمَا عَدَا ذَيْنِ مِنَ الْأَشْيَاءِ وَقَالَ بَعْضُ فِي الثِّيَابِ تُطَهَّرُ (٢) وَدَمْعَةُ الْعَيْنِ وَبُزَاقُ الْفَمِ فَتُطَهَّرُ الْعَيْنُ مِنَ النَّجَاسَةِ كَذَلِكَ الْبُزَاقُ (٣) بِالدَّمِ احْتَلَطَ وَمِثْلُهُ الْمُخَاطُ وَالَّذِي وَجَدَ حَتَّى يَصِحَّ أَنَّهُ بِهِ دَمٌ أُخْرِجَهُ مِنْ فِيهِ أَوْ لَمْ يُخْرِجْ وَإِنْ يُزَلُّ بِالْمَاءِ دُونَ ذَلِكَ وَكُلُّ شَيْءٍ أَصْلُهُ الطَّهَارَةُ حَتَّى يَصِحَّ أَنَّهُ تَنَقَّلَا

طَهَّرَ بِضَرْبِ الرِّيحِ وَالتُّرَابِ فَإِنَّهُ يَعْدِلُ لِلتَّيْمَمِ فَالْخُلْفُ ثَابِتٌ بغيرِ الْمَاءِ وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَشْهُرُ بَعْضُ رَأَاهُ كَالْمِيَاهِ فَأَعْلَمَ إِنْ عُرِكَتْ بِالدَّمِ فِيمَا قَاسَهُ وَذَلِكَ مَا لَمْ يَعْلَبْنَهُ فَقَطُّ فِي الْفَمِ طَعَمَ الدَّمِ عَفْوُهُ وَرَدَّ وَالْمَاءُ (٤) مِنْ غُسَالِهِ لَا يَحْرُمُ فَهُوَ طَهُورٌ مَا بِهِ مِنْ حَرَجٍ أَجْزَى وَقِيلَ شَرْطُهُ بِالْعَرِكِ فَهُوَ عَلَى الْأَصْلِ تَرَى اعْتِبَارَهُ كَذَا الْكَلَامُ فِي الَّذِي قَدْ حُلِّلَا (٥)

(١) قوله : « بحال العدم » أي من الماء .

(٢) قوله : « تطهر » أي بالشمس والزمان .

(٣) البزاق : بالزاي أي البصاق وهو على وزنه ولكن شددته لإقامة الوزن .

(٤) قوله : « والماء » يعني أن الماء الذي يغسل به فمه من أجل ما وجدته في فمه من

طعم الدم ليس بنجس .

(٥) قوله : « كذا الكلام في الذي قد حللا » بمعنى أن حكم ما صح حله التحليل

استصحابا لحكم الأصل حتى يصح حرامه .

باب المياه

الماء مُطْلَقٌ وَغَيْرُ مُطْلَقٍ مُطَهَّرٌ لِغَيْرِهِ كَمَا
كَذَاكَ مَاءُ الْبَشْرِ وَالْعُيُونِ
وغيرُهُ يَكُونُ طَاهِرًا وَقَدْ
فَطَاهِرٌ إِذَا خَلَا مِنْ نَجَسٍ
مِثْلُهُ مَاءٌ بِهِ قَدْ طُهِرَتْ
لَكِنَّهُ آخِرُ مَاءٍ تَنْظُفُ
وإن تَرَى فِي الْمَاءِ إِثْرَ كَلْبٍ
وإن رَأَيْتَ الْكَلْبَ فِيهِ قَدْ نَزَلَ
وَهَكَذَا إِنْ مَاتَتِ الْعُسَالَةُ (٢)
وإن يَكُ الْمَيْتُ فِيهِ ضِفْدَعًا
لَوْ كَانَ ذَاكَ الْمَاءُ فِي إِنَاءٍ
وإن يَكُنْ مُحَرَّرًا بِالنَّارِ
لَأَنَّ مَا السَّاحِنُ (٤) مِنْ شَيْئَيْنِ
فَالنَّارُ فِيهِ زَائِدٌ عَنْ أَصْلِهِ

وَالأَوَّلُ الطَّاهِرُ بِالتَّحْقِيقِ
غَيْثٌ يَجِيئُنَا مِنَ السَّمَاءِ
يَدْخُلُ تَحْتَ الْمُطْلَقِ الْمَصُونِ
يَكُونُ غَيْرَ طَاهِرٍ فَيُنْتَقَدُ
وغيرُهُ يُعْرَفُ بِالْمُنَجَّسِ
بِهِ نَجَاسَةٌ عَلَيْهِ ظَهَرَتْ
بِهِ النَّجَاسَاتُ فِيهِ اخْتَلَفُوا
فَذَلِكَ الْمَا طَاهِرٌ فِي الْكُتُبِ
وَكَانَ ذَاكَ الْمَاءُ قُلًّا (١) يُعْتَزَلُ
فِي الْمَاءِ لَا يَصْلُحُ لِلْعُسَالَةِ
فَلَا يُنَجِّسُهُ فَاسْتَمَعَا
لَأَنَّ هَذِي (٣) مِنْ ذَوَاتِ الْمَاءِ
فَأِنَّهُ يَنْجُسُ لَا ثَمَارِي
وَذَلِكَ الضَّفْدَعُ دُونَ ذَيْنِ
وَوَاجِبٌ أَنْ نُنْظُرَ فِي عَدْلِهِ

(١) قوله : « قُلًّا » أي قليل .

(٢) العسالة : من الحشرات المعروفة تشابه النعناء وهي الوزغة .

(٣) قوله : « لَأَنَّ هَذِي » أي هذه . قال أبو الطيب : هذي برزت لنا فهجت رسيما .

(٤) قوله : « لَأَنَّ مَا السَّاحِنُ » بقصر همزة ماء للضرورة وهو من باب إضافة الموصوف إلى الصفة وأصله لأن الماء الساخن من شيئين ، ويجوز عندي جعل إنما أداة حصر فاكثف بذكر الصفة عن الموصوف للعلم به .

إِنَّ كَانَ طَهْرُهُ لِأَجْلِ ذَاكَ وَالْكُلُّ مَائِي فَأَيْنَ الْفَرْقُ وَقِيلَ فِي الْبَوْلِ إِذَا مَا وَقَعَا يَكُونُ حُكْمُ ذَلِكَ الشَّرَارِ إِنْ كَانَ ذَاكَ الْمَاءُ مِنْهُ أَكْثَرًا وَطَاهِرٌ^(١) الْمُضَافُ مِثْلُ مَا الشَّجَرُ لَا يُتَوَضَّئُ مِنْهُ لِلصَّلَاةِ وَإِنْ يَكُنْ يُذْهَبُ عَيْنَ النَّجَسِ وَقِيلَ فِي الْمَاءِ إِذَا مَا اسْتَعْمِلَا فَنَغْسِلُنَّ بِهِ النَّجَاسَاتِ مَعًا وَكُلُّ مَاءٍ كَانَ فِي الْمِقْدَارِ فَهُوَ كَثِيرٌ طَاهِرٌ لَا يَنْجُسُ وَذَاكَ أَنْ يَغْلِبَهُ فِي الْوَصْفِ وَإِنْ يَكُنْ يَغْلِبُ فِي وَصْفَيْنِ كَذَاكَ لَا يَنْجُسُ مَاءُ النَّهْرِ

فَالَسَّمَكُ الْمَقْتُولُ لَا كَذَاكَ فَمَا أَرَى فَرْقًا هُنَا يَحِقُّ فِي الْمَاءِ مِنْهُ شَرٌّ فَارْتَفَعَا بِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَطْهَارِ لِأَنَّنَا نُغَلِّبُ الْأَطْهَارَ مِنْ بَاقِلًا وَنَحْوَهَا فَلْيُعْتَبَرْ إِذْ لَمْ يَكُنْ مُطَهَّرًا بِالذَّاتِ وَهَكَذَا كُلُّ مُضَافٍ فَقَسِرَ يَجُوزُ أَنْ نَجْعَلَهُ مُغْسِلًا^(٢) وَلَا تَرَى بِهِ الْوُضُوءَ فَاسْمَعَا كَأَرْبَعِينَ قِيلَ مِنْ جَرَارٍ إِلَّا إِذَا زَادَ عَلَيْهِ النَّجَسُ بِاللَّوْنِ وَالطَّعْمِ مَعًا وَالْعَرَفِ أَوْ وَاحِدٍ فَالْخُلْفُ فِي هَذَيْنِ لِأَنَّهُ الطَّاهِرُ حِينَ يَجْرِي

(١) قوله : « وطاهر » بدون تنوين و « المضاف » مبتدأ خبره طاهر المتقدم وفاقا لمذهب

البصريين .

(٢) الماء المستعمل هو ما غسل به طاهر كالماء المغسول به أعضاء الوضوء فهذا يصح

تطهير النجس به ولا يرفع الحدث فلا يصح به الوضوء ولا الغسل من الجنابة ولا الحيض ولا النفاس . وأجاز قومنا التوضي بالماء المستعمل إن لم يتغير أو تغير قليلا

ولذا حكى المصنف المسئلة بقليل إشارة إلى قول غير أصحابنا فافهم . « أبو اسحاق » .

مَا لَمْ يُغَيِّرْهُ كَمَا تَقَدَّمَ
وإن يَكُنْ قَدْ حُرِقَ الْإِنَاءُ
فَحُكْمُهُ كَالْجَارِي مَهْمَا اتَّصَلَ
فَجَائِزٌ تَغْسِلُ شَيْئاً فِيهِ
وإن يَكُنْ مِنْ أَصْلِهِ يَنْقَطِعُ
وَفِي السَّبَاعِ تَرْدُ الْحِضَانَا
لَهَا الَّذِي تَحْمِلُهُ وَمَا غَبَرَ^(١)
وَهُوَ كَغَيْرِهِ مِنَ الْمِيَاهِ

فِي حَالَةِ الْوِفَاقِ وَالْخُلْفِ اَعْلَمَا
مِنْ أَسْفَلٍ يَطْرَحُ مِنْهُ الْمَاءُ
جَرِيَانُهُ وَلَا كَذَا إِنْ فُصِّلَا
لَأَنَّهُ الْجَارِي بِلَا تَمْوِيهِ
وَالْفَرْعُ جَارٍ فَهُوَ جَارٍ يَنْفَعُ
فَالْمَاءُ فِيهَا طَاهِرٌ مَا كَانَا
لَنَا وَبِالْكَثَرَةِ بَعْضٌ اَعْتَبَرَ
وَيَنْجَسُنْ بَعَالِبِ الْأَشْبَاهِ

فصل في ماء البئر

وَالْبِئْرُ لَا تَفْسُدُ بِالْأَنْجَاسِ
وَنَزْحُهَا قِلَ فَرَاغُ الْمَاءِ
وَالأَوَّلُ الْمَعْرُوفُ بِالْمُسْتَبْحِرِ
وغيرُهُ هُوَ الَّذِي نَذَكُرُهُ
فَأَنَّهُ يَنْجَسُ فِيْمَا قِلَا
وَذَاكَ كَالشَّاةِ وَمِثْلِ الْغُولِ^(٣)

إِنْ لَمْ تَكُنْ تَنْزَحُ^(٢) فِي الْقِيَاسِ
وَقِيلَ أَنْ يَنْقُصَ بِالذَّلَاءِ
لَأَنَّهُ مَشَابَهُ لِلأَبْحَرِ
بِالْحُكْمِ فِيْمَا هَا هُنَا نَسْطُرُهُ
بَوَاقِعِ فِيهِ وَلَوْ قَلِيلاً
لَأَنَّ فِي الشَّاةِ مَحَلَّ الْبَوْلِ

(١) قوله : « وما غبر » أي وما بقى .

(٢) قوله : « تنزح » أي تيس .

(٣) الغول : هو الحيث .

وَذَلِكَ السُّورُ (١) مِنَ الْغِيلَانِ
وإن رَأَيْتَ قَمَلَةً فِي الْبِيرِ
حَتَّى يَصْحَ مَوْتُهَا فَحِينَئِذٍ
وَبَالِغُوا فِيمَا بِهِ قَدْ جَاءُوا
وَطَهَرُوهُ أَنْ تَنْزَعَنَّ التَّجَسَا
وإن تَرَدُّ عَنْ أَرْبَعِينَ دَلْوًا
وَلَيْسَ فِي الْبَاقِي عَلَيْكَ بَأْسٌ
وَنَزَحُهَا بَدَلُوهَا الْمُعْتَادِ
وإن تُكُنْ بِئْرٌ لَهَا دَلْوَانِ
تُنَزَّحُ عِنْدَ بَعْضِهِم بِالْأَكْبَرِ
وَبَعْضُهُمْ بِأَغْلَبِ الْأَحْوَالِ
بِطَهْرِهَا وَهَكَذَا الْمَحَالُ (٣)

رَجَسَ كَذَلِكَ قَالَ فِي الْبَيَانِ
فَحُكْمُهَا الْحَيَاةُ فِي التَّقْدِيرِ
تَكُونُ كَالْمَيْتَةِ حُكْمًا فَاتَّبِعْ
الْقَمْلُ وَالْفِيلُ بِهَا سَوَاءُ (٢)
وَتَنْزَحَنَّ الْبِئْرُ حَتَّى تَيْبَسَا
فَالنَّزْحُ أَرْبَعُونَ فِيمَا يُرَوَى
وَقَالَ بِالْخُمْسِينَ دَلْوًا نَاسٌ
لَا بِدَلَاءٍ سَائِرِ الْبِلَادِ
مِنْهَا صَغِيرٌ وَكَبِيرٌ ثَانِي
وَقَالَ قَوْمٌ نَزَحُهَا بِالْأَصْغَرِ
وَتَطْهَرُ الدَّلْوُ مَعَ الْجِبَالِ
وَقِيلَ لَا وَالْأَوَّلُ الْمَقَالُ

(١) السُّورُ : البقية من الشيء كالباقي من الطعام ، قوله : « البيان » أي كتاب بيان الشرع .

(٢) هذه المسئلة من متروك العلم إذ لا تستند إلى دليل لا من الكتاب ولا من السنة وَلِذَا ردها المصنف رحمه الله بقوله تلطفاً وبالغوا .. إلخ وماذا عسى أن تكون هذه الحيوانات الطفيلية في جرمها وتأثيرها حتى تكون في حكم الحيوان الكبير تنجيساً وتطهيراً بماء السنة اللهم هذا حرج رفعه الله عنا فله الحمد . مصححه .

(٣) المحال : هي القففة التي يدور عليها الحبل .

بابُ الطهارة بغير الماء

وَتُطَهَّرُ الْأَرْضُ مِنَ الْأَنْجَاسِ
 بِالشَّمْسِ وَالرِّيحِ وَالزَّمَانِ
 وَإِنْ تَكُنْ رِيحٌ بَغِيرَ شَمْسٍ
 وَالْدَّرْسِ (٢) إِنْ أُخْرِجَ فِي الدُّرُوبِ (١)
 وَضَرَبَتْهُ الشَّمْسُ وَالرِّيَّاحُ
 وَتُطَهَّرُ الْأَرْضُ مِنَ السَّمَادِ
 وَقَالَ بِالْأَدْنِيِّ أَهْلُ الْعِلْمِ
 كَذَلِكَ الْمَنْزِلُ مَهْمَا كُسِحَا (٤)
 وَوَاطِئٌ نَجَاسَةٌ لَا تُطَهَّرُ
 لِأَنَّهَا فِي بَدَنِ الْإِنْسَانِ
 وَقِيلَ فِيهِ غَيْرُ هَذَا الْقَوْلِ
 وَالْمَشْيُ قَدْ يُطَهَّرُ النَّعَالَا
 وَإِنْ تَكُنْ لَمْ تَذْهَبِ النَّجَاسَةُ
 إِنْ زَالَتِ الْعَيْنُ بِلَا تَبَاسٍ
 وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ الْأَوَّلَانِ (١)
 فِيهِ خِلَافٌ وَكَذَا فِي الْعَكْسِ
 وَكَانَ فِيهِ الْوُطْيُ بِالْدُّوْبِ (٢)
 فَطَاهِرٌ وَمَا بِهِ جُنَاحُ
 كَذَلِكَ الزَّرْعُ بِسَقْيِ آدِ (٣)
 وَقِيلَ بَلْ ثَلَاثَةٌ فِي الْحُكْمِ
 ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَحُبَّتُهُ انْمَحَى
 بِمَشْيِهِ وَلَوْ غَدَتْ لَا تُبْصَرُ
 فَعُسْلُهَا (٥) عِبَادَةُ الْأَبْدَانِ
 وَالْأَوَّلُ الشَّهِيرُ فِي الْمُنْقُولِ
 بِسَبْعِ خُطَوَاتٍ إِذَا مَارَا
 فَحُكْمُهَا مُتَّبِعُ إِسَاسَةٍ (٦)

(١) قوله : « الأولان » يعني الشمس والريح .

(٢) الدرس : سماد البقر ، الدروب : العادة .

(٣) قوله : « آد » هو القسط الواحد من دوران سقي الماء سمي بذلك لرجوعه يقال آد سماد وزناً ومعنى .

(٤) قوله : « كسحا » أي كنس والكساحة كمساحة الكناسة .

(٥) قوله : « فعسلها » يعني أن غسل النجاسة من بدن الإنسان أمر تعبدى لا يسقط بزوال عين النجاسة من دون غسل موضعها .

(٦) قوله : « متبع إساسه » أي أن حكم النجاسة بقاؤها ما بقيت عينها في النعل اتباعاً لأصل وجودها فيه .

وَالسِّنَّ (١) لِلْمُوسَى وَلِلْحَدِيدِ
وَأِنْ تَرَى الْأَنْجَاسَ فِي الدَّوَابِ
إِنْ رَجَعْتَ وَلَمْ تَجِدْهَا فِيهَا
وَالْخُلْفَ فِي الْقُطْنِ وَفِي الْكِتَانِ
إِنْ غُرِلَا وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ
وَالْجُدْرُ إِنْ ثَبَتَ بِطِينِ نَجَسٍ
مِنْ ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ وَقِيلَ بَلْ
وَفَاتِحُ الْجِرَابِ (٢) يَلْقَى الْفَارَا
وَمَا بَقِيَ فَذَلِكَ طَاهِرٌ كَمَا
وَمِثْلُهُ يُقَالُ أَيْضاً فِي الْعَسَلِ
وَالْمَائِعَاتِ حُكْمُهَا تُرَاقُ
كَذَا الْعَجِينُ جَامِداً أَوْ مَائِعاً
وَقَالَ بَعْضُ طَهْرُهُ بِالنَّارِ
فَبِالشَّوَا الْأَنْجَاسُ مِنْهُ تَذْهَبُ
صَوْغُ الْيَهُودِيِّ إِذَا مَا أُدْخِلَا
وَقَبْلُهَا (٣) إِنْ كَانَ ذَا أَجْوَافٍ
وَالْجِلْدُ لِلْمَيْتَةِ مِنْهُمَا دُبْعَا

مُطَهَّرٌ مِنْ غَيْرِ مَائِفِيدٍ
فَأَيْهَا تُطَهَّرُ بِالذَّهَابِ
فَأَيْمَا مَغِيْهَا يَكْفِيْهَا
تَنْجَسَا فِقِيلَ يَطْهُرَانِ
يَطْهَرُ مِنْهُمَا هُوَ الْمَغْسُولُ
فَطَهْرُهَا قَدْ قِيلَ مِنْهُمَا تَيْسُ
يَكْفِي تَيْسُ ظَاهِرٍ إِذَا حَصَلَ
فِيهِ فَيُلْقِيهِ وَمَا قَدْ دَارَا
أَتَى بِسَمْنٍ جَامِدٍ حِينَ رَمَى
وَكُلُّ جَامِدٍ كَذَلِكَ إِنْ تَسَلَّ
لَأَنَّهُ دَاخِلُهَا الْأَرْهَاقُ
وَمُمْكِنُ التَّطْهِيرِ لَيْسَ ضَائِعَا
كَذَلِكَ اللَّحْمُ فَلَا ثَمَارِي
وَهُوَ مِنَ الْعَجِينِ فِي ذَا أَقْرَبُ
فِي النَّارِ طَاهِرٌ وَلَوْ لَمْ يُغْسَلَا
فِي طَهْرِهِ قِيلَ بِالِاخْتِلَافِ (٤)
فَطَاهِرٌ قَدْ قَالَ بَعْضُ الْبُلْغَا

(١) قوله : « السن » أي الشحذ .

(٢) قوله : « الجراب » هو في الأصل الوعاء السات لما فيه وفي عرف أهل عُمان هو القمركونوز في ظرف معمول من سعف النخيل .

(٣) قوله : « وقبلها » أي قبل إدخاله النار وكان الأولى تذكير الضمير لعوده إلى الدخول .

(٤) وقوله : « بالاختلاف » يقرأ باختلاس الألف التي قبل اللام الأولى لأجل الوزن .

وَقِيلَ لَا وَالْأَوَّلُ الْمُحْتَارُ لِأَنَّهُ أَفْتَى بِهِ الْمُحْتَارُ (١)
وَالْمِلْحُ وَالشَّمْسُ لَهُ دِبَاغٌ وَكُلُّ شَيْءٍ دَبْغُهُ يَنْسَاغُ
وَذَاكَ شَيْءٌ فِيهِ عُرِفَ النَّاسُ مُخْتَلَفٌ وَمَا بِهِ مِنْ بَاسٍ
فَالْعَرَضُ الْمَقْصُودُ رَفَعُ الدَّسَمِ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ بَقَايَا اللَّحْمِ
فَيُطَهَّرُ مَهْمَا مَصَّ ثَدْيِي أُمِّهِ يَطْهَرُ مَهْمَا مَصَّ ثَدْيِي أُمِّهِ
وَالشَّرْطُ أَنْ يُمَصَّهُ ثَلَاثًا وَثَدْيُهَا قَدْ كَسَبَ الْأَحْبَاثَا (٢)
وَطَهْرُهُ فِي غُسْلِهِ بِالْمَاءِ لَا يَذْهَابُ الْعَيْنُ وَالْفَنَاءِ

باب أنواع النجاسات

وَالْبَوْلُ هُوَ أَنْجَسُ الْأَنْجَاسِ وَغَائِطٌ يَلِيهِ فِي الْقِيَاسِ
وَبَعْدُهُ فَالدَّمُ فَالْجَنَابَةُ فَسَائِرُ الْأَشْيَاءِ الْمُسْتَرَابَةُ
وَبَوْلٌ مَا يُوكَلُ لَحْمُهُ أَحْفَ مِنْ غَيْرِهِ إِذْ كَانَ فِيهِ يُخْتَلَفُ
أَشَدُّ ذَلِكَ بَوْلُ الْآدَمِيِّ وَالْجَنُّ ثُمَّ السَّبُعُ الْوَحْشِيُّ
قَالَ أَبُو الْمُؤَثَّرِ (٣) بَوْلُ الْغَنَمِ أَهْوَنُ مِنْ بَوْلِ جِمَالِ الْأَمَمِ

(١) في قوله : « المختار » الأول بمعنى الاختيار والثاني بمعنى المصطفى ﷺ وذلك الجنس التام المتماثل .

(٢) الأخباثا : أي الأنجاس بمعنى أنه قد تنجس فعليها غسله بالماء .

(٣) هو العلامة الصلت بن خميس الخروصي البهلوي كان في زمان الإمام الصلت بن مالك الخروصي وعاش إلى زمان الخارجي عليه وكان ممن يشنع عليهم في ذلك فألف كتاب «الأحداث والصفات» في علم الرد عليهم بحجج مقبعة و «المؤثر» بضم الميم بعدها همزة ساكنة فمثالته مكسورة مخففة .

وهكذا خزق (١) النعام المونس
ورخصوا في شرر (٢) الدماء
وآخرون شدّدوا إن سفحاً
وهكذا الخلف ببول الفار
وبعره أيضاً ولكن أرخص
واستقذروا دخوله في الجر (٤)
بول العفاف (٥) قيل فيه طاهر
أسوار ما كان من السباع
إذ بعضهم قال لها ما حملت
وهكذا أيضاً سباع الطير
لأنه تعم فيه البلوى
ثم الغراب يخلطن المأكلاً
وحالة الثور عكس ذاك
أهون من حُبث السباع النجس
لو كان مسفوحاً (٣) بلا امتراء
وجعلوا الرخصة إن لم يسفحاً
ورجسه الأشهر في الآثار
من بوله من ثم فيه رخصوا
ثم خروجه بغير حجر
وبعره كذلك وهو ظاهر
منجس لكن بلا إجماع
بفمها رواية قد ثقلت (٦)
وما الغراب فيه كالنور
والنسر نادر قليلاً يحوى (٧)
بطاهر بل يأكل المحللاً
فالحُبث عادة له هنا

(١) الخزق : بفتح الحاء درق الطيور .

(٢) شرر الدماء : قطراتها .

(٣) الدم المسفوح : الخارج من الجسد بسبب من خارج كالجرح والوخز ونحو ذلك .

(٤) الجر : إناء معروف يعمل من الخزف .

(٥) العفاف : طائر كالخطاف لكنه أصغر منه وهو من طيور الليل .

(٦) هو الصحيح لحديث المسند الصحيح سئل رسول الله (ﷺ) عن السباع ترد

الحياض وتشرب منها فقال : « لها ما ولغت في بطونها ولكم ما غير » قال الربيع أي لكم ما بقي أو قيد بما إذا كان فوق قلتين لحديث « إذا كان الماء قلتين لم يحمل الحُبث » وكذا إذا تغير

أحد أوصاف الماء بالنجس . أفاده نور الدين في شرح المسند . أبو اسحاق .

(٧) يحوى : أي ينال .

ومثلها الرحمة (١) فلتُجَنَّبَ
ومثله الغراب خِرْقَه (٢) وهم
خِرْقُ الدَّجَاجِ قِيلَ والأَهْلِي
ولَيْسَ في الْوَحْشِيِّ بَأْسٌ وكَذَا
وَحَكَمُوا في السُّورِ بِالْأَطْهَارِ
وَاخْتَلَفُوا في طَهْرِ سُورِ الْأَقْلَفِ
وَيَظْهَرُ الْخِلَافُ في اغْتِسَالِهِ
فَمَنْ رَأَاهُ نَجَسًا يَلْزَمُهُ
كَذَلِكَ الْغُسْلُ عَلَى مَنْ أَسْلَمَا
فَقِيلَ بِالإِسْلَامِ طَهْرُهُ وَلَمْ
قَرَضُ الْأَمَاحِي نَجِسٌ وَالْأَجْدُلُ
في مَخْطَمِ السُّورِ أَيْضًا اخْتَلَفَ
لأنَّهُ رَطْبٌ يُلَاقِي النَّجَسَا
وبَعْضُهُمْ يَقُولُ هَذَا الْحَالُ
وَالضَّمَجُ وَالْقِرْدَانُ وَالْمَكُونُ (٤)

فِي سُورِهَا وَخِرْقَهَا الْمُجْتَنَّبِ
سَلِيلٌ مَحْبُوبٌ يُرَخِّصُ فَكْتَمَ
مِنَ الْحَمَامِ الْخُلْفُ فِي الْمَرْوِيِّ
إِنْ صِينَ ذَا الدَّجَاجِ عَنْ أَكْلِ الْأَذَى
مَا لَمْ تَرَ الرَّجْسَ عَلَى الْمِنْقَارِ
وَالْأَكْثَرُ التَّنَجِيسُ فِيهِ فَاعْرِفَ
مِنْ بَعْدِ أَنْ يُزِيلَ مِنْ قَدَالِهِ (٣)
وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ لَا يَلْزَمُهُ
مِنْ بَعْدِ شِرْكٍ فِيهِ خُلْفٌ عُلِمَا
يَقُلُ بِهِ الْبَعْضُ وَلِلْغُسْلِ التَّرَمُّ
وَالْفَارُ فِيهِ الْاِخْتِلَافُ الْأَوَّلُ
فَعِنْدَ بَعْضٍ بِالنَّجَاسَةِ وَصِفٌ
وَلَمْ يَكُنْ يَنْشَفُ حَتَّى يَتَيَسَّأَ
بِهِ لِكُلِّ حَبَثٍ زَوَالُ
لَيْسَ بِهَا مِنْ نَجَسٍ يَكُونُ

(١) قوله : « الرحمة » هي من الطيور المستخبثة غالب قوتها من الميتات والجمع رخم وهي الأنوق لا تبيض إلا إلى شواهد الجبال حيث لا يبلغها إنسان ، ولذلك قالوا : هو أعز من بيض الأنوق .

(٢) قوله : « خِرْقَه » هو بدل من الغراب ويسمى بدل اشتال .

(٣) قوله : « قذاله » أي قلفته وهي الجلد التي تقطع عند الختان وتسمى القذله ومن زائده أي من بعد أن يزِيل قذالته أي يقطعها .

(٤) الضمج والقردان والمكون : من الحشرات الصغار المعروفة وهي تؤذي الأجساد بامتصاص الدم منها والقردان جمع قراد كغراب وغربان وهذا النوع أكثر أذاه للابل والغنم ولكنه في الابل أكثر وكلها ليست من ذوات الدم إلا ما يتغذاه من الإنسان وسائر الحيوان .

وَكُلَّ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ بِهِ دَمٌ وَقِيلَ لَا بَأْسَ بِسُورِ الْأَرْبِ وَجَاءَ فِي بَغْرِ الْعَفَافِ قَوْلٌ وَاحْتَلَفُوا فِي رَجَسِ بَغْرِ الضَّفْدِ عَ وَإِنْ تَكُنْ جَاءَتْ مِنَ الْمِيَاهِ بَلْ بَوْلُهَا أَشَدُّ وَالْقَوْلُ وَرَدٌ وَنَجَسٌ إِنْ جَاءَ مِنْ صَخْرَةٍ وَحَدُّهُ ثَلَاثُ قَحْمَاتٍ فَإِنْ وَهَذِهِ الْأَنْعَامُ وَالْحَمِيرُ وَمِثْلُهَا الْبِغَالُ ثُمَّ الْخَيْلُ وَعَرَقُ الْمَرْكُوبِ مَهْمَا صِينَا وَمَا تَمُجُّهُ (٣) ذِيُولُ الْإِبِلِ كَذَلِكَ الْمَاءُ مِنَ الْأَكْرَاشِ لِأَنَّهُ مُخْتَلِطٌ بِالْبَوْلِ لَكِنِّي أَحْتَارُ فِيهِ الطَّهْرَ وَكُلَّ مَا يَخْرُجُ مِنْ إِنْسَانٍ

فَذَاكَ بِالطَّهْرِ لَهُ قَدْ حَكُمُوا وَبَغْرُهُ وَأَنَّهُ مِثْلُ الطَّبْيِ بِطَهْرِهِ كَذَاكَ مِنْهُ الْبَوْلُ وَذَاكَ مِنْ بَرِّيَّةٍ فِيمَا مَعِيَ فَبَغْرُهَا لِبَوْلِهَا يُضَاهِي (١) بِطَهْرِهِ إِنْ كَانَ مِنْ مَاءٍ نَقَدَ وَهَكَذَا مُبَاعِدٌ لِلْمَاءِ يَقَحْمُهَا مِنْهُ فَبَرِّي (٢) زُكِنَ طَاهِرَةٌ أَبْعَارُهَا وَالسُّورُ وَإِنَّمَا يَنْجَسُ مِنْهَا الْبَوْلُ عَنِ الْأَذَى بِطَهْرِهِ يُفْتَوْنَ رَجَسٌ لِمَسِّهِ مَكَانَ الْمَبُولِ وَقِيَّتُهَا فِيهِ الْخِلَافُ فَاشْ مِنْ ثُمَّ كَانَ نَجَسًا فِي قَوْلٍ إِذْ لَمْ يَكُنْ بَوْلٌ سِوَى فِي الْمَجْرَى مِنْ وَالْجِ الْجَوْفِ إِلَى اللِّسَانِ

(١) يضاهي : أي يشابه .

(٢) قوله : « فبري » أي منسوب إلى البراري ليس ببحري ، وما كان منها في المياه

يقال له بحري ولو في غير ماء البحر .

(٣) قوله : « تمجّه » أي تُلْقِيهِ من الرطوبات ولو من غير بولها كما إذا أصابها ماء فثرته

أذناها فإنه يكون نجسا وهذا مبني على قول جمهور الأصحاب القائلين بنجاسة بولها والله أعلم .

فَنَجَسَ وَصَرَطَهُ (١) مُحَرَّمٌ لَأَنَّهُ كَخَارِجٍ مِنْ دُبُرِهَا كَذَاكَ مَا يَخْرُجُ مِنْ أَضْرَاسِهِ لَأَنَّهُ مِنْ نَتْنِهِ كَالْعَذَرَةِ كَيْفَ يَكُونُ مِثْلَهَا وَالْأَمْعَا أَكُلُ نَتْنٍ حُكْمُهُ النِّجَاسَةُ بَلِ الصَّوَابُ فِيهِ قَوْلُ الْبَعْضِ وَالرِّيْقُ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا جَرَى لِأَنَّ ذَاكَ طَاهِرٌ مُجْتَمِعٌ وَعَرَقُ الْإِنْسَانِ أَيْضاً طَاهِرٌ كَذَاكَ أَيْضاً جِلْدُهُ لَوْ اخْتَرَقَ وَرَجْسُهُ يُعْزَى لِقَوْلِ الْأَكْثَرِ كَذَاكَ أَيْضاً دُبْرَةُ الْحِمَارِ (٥) لَا يَنْقُضَنَّ طَهْرَهُ إِلَّا الدَّمُ كَذَا مِنْ السَّبَاعِ (١) أَيْضاً يَحْرُمُ وَالْحُمُرُ لَا بَأْسَ بِمَسِّ بَعْضِهَا نَتْنًا يَقُولُ الْبَعْضُ مِنْ أَنْجَاسِهِ وَهُوَ قِيَاسٌ لَيْتَهُ مَا ذَكَرَهُ قَدْ غَيَّرْتَهَا فَاسْتَحَالَ الطَّبْعَا (٢) كَلَّا وَرَبِّي لَا نَرَى قِيَاسَهُ حَيْثُ غَدَا بِالطُّهْرِ فِيهِ يَقْضِي مِنْ نَائِمٍ فِي نَوْمِهِ قَدْ غُمِرَا (٣) عَلَيْهِ وَالْمُخَاطُ ثُمَّ الْأَدْمُعُ وَالْمِدُّ (٤) مِثْلُهُ وَهَذَا ظَاهِرٌ بِالنَّارِ وَالْبَعْضُ بِرَجْسِهِ نَطَقَ وَطَهْرُهُ الصَّحِيحُ عِنْدَ النَّظَرِ يَمْسُهَا وَالْمِدُّ مِنْهَا جَارِي وَمَا سِوَاهُ مَسَّهُ لَا يَحْرُمُ

(١) قوله : « صرطه » أي إدخاله الجوف ، قوله : « كذا السباع » أي أن الخارج من قبيء السباع نجس محرم على الإنسان الانتفاع به ويجب عليه غسل ما أصابه منه في بدن أو ثوب .

(٢) الطبع : تمييز محمول عن الفاعل أي استحالة طبعه وتعريفه للضرورة أو على مذهب من أجاز تعريف التمييز في الشعر كقوله : وطبت النفس يا قيس عن عمرو .

(٣) غمرا : غمر في نومه إذا غرق فيه وهو كناية عن ثقل النوم .

(٤) قوله : « والمسد » هو الماء الأبيض الغليظ الذي يخرج من القروح وقد يكون رقيقا .

(٥) دُبْرَةُ الْحِمَارِ : هي القرحة التي تتكون في ظهره من شدة الحمل ويكون ذلك في

الحيل والابل قال الاعرابي :

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر

وإن يكن يخرج مخرج النجس
كرجل يخرج من قضيبه
لمخرج البول كذاك المني
والرجس في الميتة من ذات الدم
وكلها محرم لعينه
وقيل في معلم الكلاب
فتفهم من قول هؤلاء
وإن تلك الميتة مما يختلف
والخلف في مرارة الغراب
وإن يكن غير مذكي نجسه (٥)
والجلد والشعور والأصواف
كذلك الأوبار والريش إذا
وإن يكن من ذي حياة يؤكل
وإن يكن في الريش لحم انقلع
وعظمها كالجلد أيضاً يختلف

نجسه المخرج لو لم يحتبس (١)
مذ نجسه على تجنبه (٢)
رجس كذاك وذية والمذني (٣)
والكلب والخنزير أصل فأعلم
لحيته وما به من شئنه
ليس بمنجوس للإقلاب
حدوث رجسه على الأعضاء
في أكلها تزداد رجساً وهف (٤)
حين يذكي ظاهر الصواب
لما به من حرمة مؤسسه
من ميتة في كلها اختلاف
لم يبق فيه أثر من الأذى
فطاهر لو في الحياة يفصل
فتجس نقلعه إذا انقطع
فيه فعظم الغلب فيه ما سلف

(١) قوله : « لو لم يحتبس » أي ولو لم يمكث في البطن إذا خرج البول أو الغائط .

(٢) تجنبه : أي تبيده .

(٣) قوله : « المني » بالتخفيف للوزن أو هو لغة فيه وأصله بشد الياء وهو ما يخرج
باللذة مع الانتشار والودى ما يخرج من الذكر بعد البول مثل الحيط والمذني هو ما يخرج من
الرطوبة مع الانتشار بدون لذة ولا اندفاق وهذان الأخيران يجب غسلهما ولا يوجبان غسل
الجسد بخلاف المني الدافق فإنه يوجب .

(٤) الوهف : العفونة والرائحة الكريهة .

(٥) قوله : « نجسه » خبر لمبتدأ محذوف أي فهي نجسه .

بابُ الْمُتَنَجِّسَاتِ

وَكُلُّ طَاهِرٍ يُصِيبُهُ النَّجَسُ إِلَّا الَّذِي قَدَّمْتَهُ فِي الْمَاءِ وَقِيلَ فِي الْبَوْلِ إِذَا مَا وَقَعَ فَطَاهِرٌ يُقَالُ ذَاكَ الشَّرُّ وَصُفْرَةٌ تَخْرُجُ بَعْدَ الْغُسْلِ فَإِنَّهَا طَاهِرَةٌ وَقَبْلَ أَنْ وَمَنْ أَصَابَهُ بَلِيلٌ جُرْحٌ وَقَمْلَةٌ يُدْرِجُهَا الْإِنْسَانُ فَالظَّهْرُ مِنْهُ طَاهِرٌ وَالْأُثْمَلُ (١) وَإِنْ يَكُنْ أَخْرَجَهَا مِنْ لُبْسِهِ وَذَاكَ إِنْ أَدْرَجَهَا لِتَخْرُجَا وَرَجُلٌ يَسْرُطُ (٢) بَيَضًا فَخَرَجَ فَأَصْلُ ذَاكَ الْبَيْضُ طَاهِرٌ وَمَا وَإِنْ بَدَأَ مُتَكْسِرًا فَنجسٌ لِأَنَّهُ يَكُونُ مِثْلَ الْعَذَرَةِ حُكْمُ مِدَادِ ذِي الصَّبَا إِذَا يَكْتُبُ وَجَسَدُ الْمُشْرِكِ حِينَ يَبْسُ

فَإِنَّهُ يَنْجُسُ مَا مِنْهُ لَمْسٌ فَإِنَّهُ مُطَهِّرُ الْأَشْيَاءِ فِي الْمَاءِ مِنْهُ شَرٌّ (١) فَارْتَفَعَا بِشَرْطِ أَنْ الْمَاءُ مِنْهُ أَكْثَرُ وَحُمْرَةٌ مِنْ حَدَشٍ فِي رِجْلِ يُغْسَلُ فِيهَا الْاِخْتِلَافُ يُنْقَلَنُ فَطَاهِرٌ حَتَّى يَصِحَّ السَّفْحُ بِظَهْرِهِ وَهُوَ إِذَنْ عَرْقَانُ تَنْجَسُ قِيلَ وَهُوَ فَرَقٌ مُشْكِلٌ وَاللَّبْسُ رَطْبٌ فَأَحْكَمَنْ بِرِجْسِهِ وَذَاكَ عَكْسُ مَا مَضَى مَذْبَجًا مِنْ جَوْفِهِ كَحَالِهِ حِينَ وَلَجَ يَنْجَسُ إِلَّا الْقَشْرُ مِنْهُ فَأَعْلَمَا وَقِيلَ لَوْ لَمْ يَنْكَسِرْ مُنْجَسٌ فَذَاتُهُ فِي ذَا الْمَقَالِ قَدَرَةٌ حُكْمُ الطَّاهَرَاتِ وَلَا يُسْتَعْرَبُ فَكُلُّ مَا لَاقَاهُ لَيْسَ يَنْجَسُ

(١) قوله : « شرر » أي قطرات صفار .

(٢) الأثمل : أطراف أصابع اليدين واحدها أثمله .

(٣) يسرط : أي يتلغ .

إِلَّا إِذَا كَانَ الَّذِي لَاقَاهُ رَطْبًا فَذَاكَ نَجَسٌ نَرَاهُ
وَأِنْ تَكُنْ رُطُوبَةً فِي جَسَدِهِ يَنْجَسُ مَا لَاقَاهُ فِي مُعْتَمِدِهِ
قِيلَ وَلَوْ نَظَفَ لِلْبَنَانِ بِالْغُسْلِ وَالسِّدْرِ وَبِالْأَشْنَانِ (١)
فَانَّهَا إِنْ عَرِقَتْ تُفْسِدُ مَا تَمَسُّهُ وَطُهْرُهُ إِنْ يُسْلِمَا
وَأِنْ أُصِيبَتْ (٢) هَرَّةٌ فِي الْبَرِّ (٣) وَالِدَةٌ فَاحْكُمْ لَهُ بِالطُّهْرِ
لَأَنَّهُ تَحْتَمِلُ الْوِلَادَةَ فِي غَيْرِهِ وَانْتَقَلَتْ كَالْعَادَةِ
وَبَاقِرُ الدَّوْسِ إِذَا تَبَوَّلَ فَحُكْمُهُ فِي التَّبَنِ إِذَا يَشُولُ (٤)
وَالْحَبُّ فَهَوَّ طَاهِرٌ نَقُولُ لَأَنَّهُ مِنْ شَائِهِ التَّزْوُلُ
وَاللَّحْمُ إِنْ يُشَوَّى بِجَمْرِ الْعِدْرَةِ فَلَزِقَتْ بِهِ فَذَاكَ قِدْرُهُ
وَقِيلَ لَا كَذَلِكَ الدُّخَانُ مِنْهَا فَقِيلَ نَجَسٌ يُبَانُ
أَمَّا دُخَانُ الْعُودِ إِنْ تَنَجَّسَا فَطَاهِرٌ مَا لَمْ يُؤْثِرْ دَنَسًا (٥)
وَمَا بِدُهْنِ الْمِسْكِ مِنْ جُنَاحٍ وَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمُبَاحِ
وَسَائِرُ الْأَذْهَانِ إِنْ تَنَجَّسَتْ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا إِذْ نَجَسَتْ
وَقِيلَ بَلْ يَجُوزُ حِينَ يُشْتَرَطُ وَقِيلَ بَلْ عَلَى ثِقَاتِنَا فَقَطُ
وَالنَّحْلُ إِنْ يُسْقَى بِمَاءِ الْعِدْرَةِ فَجَائِزٌ لِلنَّاسِ أَكْلُ الثَّمَرَةِ

(١) الأشنان : بضم الهمزة شجرة الحرض تنبت في الصحارى والقفار أيام الأمطار .

(٢) قوله : « أُصِيبَتْ » أى وُجِدَتْ .

(٣) البر : بضم الباء أى في حب البر .

(٤) يشول : أى يرتفع عن الحب .

(٥) قوله : « ما لم يؤثر دنسا » هذا منه رحمه الله احتراسا ، وإلا فإن دخان العود لا يؤثر

سوادا وما أحسن قول القائل :

غضب الكريم وإن تاجع ناره كدخان عود ليس فيه سواد

كَذَلِكَ الثَّابِتُ فِي الْأَقْدَارِ يَحُلُّ مَهْمَا كَانَ مِنْ أَشْجَارٍ
 إِنْ نَالَتْ الْعُرُوقُ مِنْهَا الْأَرْضَا أَوْ لَا فَذَاكَ يُرْفَضَنَّ رَفْضًا
 وَبَعْضُهُمْ شَدَّدَ فِي النَّخِيلِ إِنْ سَقِيَتْ بِمَائِهَا الْعَلِيلِ
 قُلْتُ كَذَاكَ فِي الَّذِي يَلِيهِ وَذَلِكَ الْأَلْيَقُ فِي التَّزْيِيهِ
 وَالطُّهْرُ فِي الْأَحْكَامِ عِنْدِي أَظْهَرُ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَحَالَ الْأَثَرُ
 وَجَائِزُ خِيَاطَةِ الْيَهُودِيِّ مَا لَمْ يَنْلُ بِرِيقِهِ (١) الْمَغُودِ
 وَهَكَذَا غَسَّالَةُ الثِّيَابِ وَمَنْعُهُ أَذْنَى إِلَى الصَّوَابِ
 وَهَكَذَا إِنْ كَنَزَ الْجِرَابَا يَكُونُ عِنْدِي نَجَسًا مُرَابَا
 وَجَوَّزُوا شِرَاءَنَا لِلتَّمْرِ مِنْهُ إِذَا لَمْ نَعْلَمَنَّ بِالْحَجَرِ

باب غُسلِ الْمُتَنَجِّسَاتِ

وَيَطْهَرَنَّ مِنْ بَاطِنٍ وَظَاهِرٍ إِنْ زَالَتِ الْعَيْنُ بِمَاءٍ طَاهِرٍ
 لَوْ لَمْ يَكُنْ يَتَوَيُّ لَأَنَّ الْغَرَضَا (٢) إِزَالَةُ الْحَبِيثِ حِينَ عَرَضَا
 وَالشَّاءُ إِنْ بَالَتْ عَلَى الْجِرَابِ صُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ بِائِسِكَابِ
 حَتَّى يُوَافِيَ مَبْلَغَ الْأَنْجَاسِ وَذَاكَ طُهْرُهُ بِلَا التَّبَاسِ
 وَإِنْ تَكُنْ كَنْزَتُهُ بِنَجَسٍ فَتَّهْ (٣) وَاغْسِلْهُ بِمَا وَيَسُ

(١) قوله : « ما لم ينل بريقه » أي ما لم يُصب الخيط شيء من ريقه ، وفي نسخه « ما لم يُنل » من البلل ، وهو موافق لما في شعر ابن النضر حيث قال : ما لم ييل الخيط بالثغر .

(٢) الغرض : بالغين المعجمة أى القصد .

(٣) قوله « فتته » بقاء فمشتاتين من فوق أولاهما مشدده مكسور والثانية ساكنة ؛ أي قرقة .

بَوْل الرّضِيع نَضَحُهُ مُطَهَّرٌ وَالْعَرَكُ فِي بَوْلِ الْإِنَاثِ أَكْثَرُ
وَالْعَرَكُ فِي الْجَمِيعِ مَهْمَا طَعِمَا (١) وَلَيْسَ يُجْزِيهِ هُنَاكَ نَضْحُ مَا
وَالْعَرَكُ لَا زِمَ لِذِي التَّغْسِيلِ إِلَّا الَّذِي أُخْرِجَ بِالذَّلِيلِ
وَقَدْ ثَنُوبُ عَنْهُ نَفْسُ الْحَرَكَةِ كَمَا إِذَا حَضَخَصَهُ وَحَرَكَهُ
كَذَاكَ مَنْ بَرَجَلَهُ قَدْ رَفَسَا فِي التَّهْرِ حَتَّى يُذْهَبَنَّ النَّجَسَا
وَهُوَ مُخَالِفٌ لِحَالِ الْأَدَبِ وَالْفَضْلُ كُلُّ الْفَضْلِ فِي التَّأْدِبِ
وَمِنْهُمْ مَنْ فَضَّلَهُ لِأَجْلِ دَخُولِهِ أَيْضاً شُقُوقَ الرَّجُلِ
وَلَا أَرَى هَذَا مِنَ التَّحْقِيقِ وَالْعَرَكُ لَا يَنْبُو (٢) عَنِ الشَّقُوقِ
وَالطُّهْرُ لِلْإِنَاءِ إِنْ تَنَجَّسَا يُغْسَلُ حَتَّى يَبْلُغَنَّ (٣) النَّجَسَا
فَإِنْ يَكُنْ رَطْباً فَلَا يَحْتَاجُ مُؤَنَةً أَوْ يَابِساً يَحْتَاجُ
يُوزَقَنَّ (٤) ثُمَّ يَكْفِي مِنْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَيَسْنُهُ
وَذَاكَ فِي آنِيَةٍ مِنْ حَزَفٍ وَنَحْوِهِ مِنْ خَشَبٍ مُنَشَفٍ
وَطُهَرُهَا يَصْحُ مِنْ صَبِيٍّ إِذَا أَتَى بِغُسْلِهَا الْمُرَضِيِّ
وَالخَلْفُ فِي تَطْهِيرِهِ الثِّيَابَا وَمَنْ يَقْلُ بِطُهْرِهَا أَصَابَا
وَلَا أَرَى لِلْمَنْعِ وَجْهًا أَبَدًا إِلَّا لِمَنْ يَجْعَلُهُ تَعَبْدًا
وَمَعَ ذَاكَ لَسْتُ أَرْضِيهِ إِلَّا إِذَا مَا كَانَ لِلتَّزْيِيهِ

(١) قوله « طعما » أى أكل الطعام .

(٢) قوله « لا ينبو » أى لا يقصر عن الوصول الى الشقوق .

(٣) قوله « يبلغن » يعنى الماء .

(٤) قوله « يُوزَقَنَّ » أى يترك في الماء بمقدار ما يرى أنه بالغ في سظيفه من نجاسه .

باب قضاء الحاجة

وَلِقَضَاءِ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ
فَيَعْدَنْ إِنْ مَضَى فِي الصَّحْرَا
لَوْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا كَثِيبَ رَمَلٍ
وَلَا تَكُنْ مُسْتَقْبِلًا لِلْقَبْلَةِ
وَقِيلَ لَا يَجُوزُ ذَاكَ أَبَدًا
وَفِي الْبُيُوتِ لَيْسَ يُمْنَعُنَا
وَهُوَ مَقَالٌ قَدْ رَوَاهُ جَابِرُ
وَالشَّمْسِ وَالنُّجُومِ لَا تُسْتَقْبَلُ
وَوَضْعُكَ الْغَائِطَ فِي الْمَجَارِي
وَهَكَذَا أَمَا كُنْ الضَّرَارِ
وَالْبَوْلُ فِي الْمَاءِ الْكَثِيرِ الْجَارِي
أَوْ أَنَّهُ قَدْ قِيدَ النَّهْيُ بِمَا
وَبَعْضُهُمْ كَرِهَ أَنْ يُسْتَنْجَا
وَقِيلَ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْبَوْلُ
وَقِيلَ لَا بَأْسَ بِوَضْعِ الْغَائِطِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ مَا فِيهِ مِنْ ثِمَارٍ
وَإِنْ يَكُنْ يَصْلَحُ لِلْمَأْكُولِ

جُمْلَةُ آدَابٍ عَلَى الْأَعْيَانِ
وَيَسْتَرْنَ عَنْهُ الْعُيُونُ سِتْرًا
لَاذَ بِهِ أَوْ ثَلْعَةً (١) أَوْ رَحْلٍ
وَلَا لَهَا مُسْتَدِيرًا بِمَكَّةَ
وَالْمَنَعُ بِالصَّخْرَاءِ بَعْضُ قِيْدَا
لَمَّا بِهَا مِنْ حَائِلٍ قَدْ عَنَّا
عَنْ شَيْخِهِ الْبَحْرِ وَهُوَ الظَّاهِرُ
وَالرَّيْحُ كَيْلًا تُرْجَعَنَّ الْبَلَلَا
حِجْرٌ كَذَاكَ مَسْقُطُ الثَّمَارِ
كَذَاكَ أَيْضًا سُبُلُ الْمُرَارِ
رُحِصَ فِيهِ قُلْتُ لَا ضَطْرَارِ
كَانَ مِنَ الرَّاكِدِ وَصَفًا فَاعْلَمَا
فِي النَّهْرِ وَهُوَ لِلنَّجَاةِ أَنْجَا
لَا سِيمَا الرَّاكِدُ وَهُوَ الْقَوْلُ
فِيهِ كَذَاكَ تَحْتَ نَحْلِ الْحَائِطِ
يَصْلَحُ لِلْأَكْلِ عَلَى اخْتِيَارِ
فَيُمْنَعَنَّ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلِ

(١) التلعة : بفتح التاء بوزن القلعة ما ارتفع من الأرض وما انبط وهو من الاضداد وهي معطوفة على الضمير المجرور بالباء في «به» وهو جائز عند ابن مالك وكثير من النحويين .

باب الاستنجاء

وَمَنْ يُئِلْ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَبْرِي وَيَأْخُذَنْ ثَلَاثَةً أَحْجَارًا وَقِيلَ يُسْتَنْجَا بِمَاءٍ زَمْزَمٍ لِأَنَّهُ كَسَائِرِ الْمِيَاهِ وَإِنْ يَكُنْ أَعْظَمُ مِنْهَا فَضْلاً وَمَنْ يَكُنْ حَرَكَه (١) فِي الْمَاءِ فَقِيلَ يُجْزِيهِ عَنِ الْحَرَكَاتِ لِأَنَّمَا الْمُرَادُ رَفْعُ الْعَيْنِ وَقَالَ قَوْمٌ بِاعْتِبَارِ الْعَدَدِ أَكْثَرُ مَا قِيلَ بِأَرْبَعِينَا وَقِيلَ عَشْرٌ ثُمَّ بِالثَّلَاثِ وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ تَزُولَ الذَّاتُ وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ يَغْرُكُنَا وَقِيلَ حَتَّى يَجِدَ الْخُشُوءَ وَالْبَوْلُ قِيلَ يُغْرُكَنَّ خُمْسًا وَقِيلَ بِالثَّلَاثِ وَهُوَ أَرْجَحُ لِأَنَّهُ جَاءَ عَنِ الْمُخْتَارِ

وَهُوَ أَمِينُ نَفْسِهِ فِي الْأَمْرِ وَيَفْعَلُنْ بِهِنَّ الْإِسْتِجْمَارَا وَكُلُّ مُسْتَنْجٍ بِهِ لَمْ يَأْتِ حُكْماً وَمَا بِهِ مِنْ اشْتِبَاهٍ فَذَلِكَ وَصْفٌ لَيْسَ يَنْفِي الْحِلَّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فِي الْإِسْتِجْمَاءِ وَقِيلَ لَا عِبْرَةَ بِالْمَرَّاتِ وَهُوَ صَحِيحٌ مَا بِهِ مِنْ شَيْءٍ وَاحْتَلَفُوا فِي حُدِّهِ الْمُحَدَّدِ وَقِيلَ بَلْ أَكْثَرُهُ عِشْرُونَ قِيلَ وَذِي (٢) فِي أَقْدَرِ الْأَخْبَاثِ إِذْ لَيْسَ لِلطُّهْرِ بِهَا (٣) ثَبَاتٌ حَتَّى يَرَى الْقَلْبُ بِهِ اطمأنناً وَيُذْهِبَنَّ حَبَثَ اللَّيْوْنَةِ وَلَا دَلِيلَ عِنْدَ هَذَا أَمْسَى لِمَا عَلَيْهِ مِنْ دَلِيلٍ يَلْمَحُ مُعْتَبِراً فِي عَدِّ الْإِسْتِجْمَارِ

(١) قوله : « حَرَكَه » يعني الذكر .

(٢) قوله : « وَذِي » إشارة إلى ثلاث الحركات والمراد بأقدر الأخباث أي البول .

(٣) قوله : « بِهَا » أي ذات الحبث ففعل الباء بمعنى اللام ، ولو قال لها لكان أظهر .

كِتَابُ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ

وَيَجِبُ الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ
إِمَّا خُرُوجُ الْمَنِيِّ مِنْ إِنْسَانٍ
فَالنُّطْفَةُ الْمَيِّتَةُ (١) وَالْإِكْسَالُ (٢)
كَذَلِكَ الْمَرْأَةُ مَهْمَا احْتَلَمَتْ
وَلَا اغْتَسَلَ إِنْ تَكُنْ قَدْ أَدْخَلَتْ
وَأَوْجَبَ الْأَصْلُ عَلَيْهَا الْغُسْلَ
وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّهُ تَعَبُّدٌ
وَهُوَ مِنَ الْأَمَانَةِ الْمَعْرُوضَةِ (٣)
وَشَرْطُهُ النِّيَّةُ فَالَّذِي قَصَدَ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ يُجْزِيهِ
إِنْ كَانَ يَدْرِي حَالَهُ أَجْزَأُهُ
وَمَنْ أَرَادَ الْغُسْلَ فَلْيُكُلْ

بِسَبِيْنٍ فَأَعْرِفْنِ أَسْبَابَهُ
أَوْ بِدُخُولِهِ إِلَى الْخِتَانِ (١)
عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِمَا اغْتِسَالُ
وَرَأَتْ الْمَاءَ اغْتِسَالًا أُلْزِمَتْ
جَنَابَةً مِنْ خَارِجٍ وَمَا مَنَتْ
وَلَا أَرَاهُ فِي الْمَقَالِ عَدْلًا
وَأَصْلُهُ مِنَ الْكِتَابِ يُوجَدُ
وَحِفْظُهَا عَلَى الْوَرَى مَفْرُوضَةٌ
بِغُسْلِهِ الْجُمُعَةِ قِيلَ لَا يُعَدُّ
وآخَرُونَ فَسَّرُوا مَا فِيهِ
إِذْ يَدْخُلَنَّ فِي الَّذِي نَوَاهُ
لِيُذْهَبَ الْبَاقِي هُنَاكَ أَوْ يَقْلَّ

(١) قوله : « أو بدخوله الى الختان » يعنى به الذكر وإلى الختان غاية ما يوجب الاغتسال ، والمراد به الختانان معا ، فإذا التقى الختانان وولجت حَشَقَةُ الذكر في فرج المرأة وجب عليهما الغسل ، أنزل أو لم ينزل .

(٢) قوله : « النطفة الميتة » هي الخارجة بغير لذة و « الإكسال » النطفة التي تنفصل من مجاريها مع اللذة والانتشار ، ثم يمنعها عن الخروج .

(٣) قوله : « المعروضة » هذا إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ الآية .

وَمَا عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ الْغُسْلَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ إِذَا أَجَادَ الْفِعْلَ
وَالْخُلْفَ هَلْ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَهُ إِنْ لَمْ يُئَلِّ إِذَا رَأَى مَدِيدَهُ (١)

باب كيفية الغسل

يُقَدِّمُ فِي غُسْلِهِ الْيَدَيْنِ وَيَقْصِدُنَّ لِزَوَالِ الْعَيْنِ
وَيُغْسِلُنَّ فَمَهُ وَأَنْفَهُ وَيَفْعَلُنَّ مِنَ الْوُضْوءِ وَصْفَهُ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِلَا التَّبَاسِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِلَا التَّبَاسِ
وَيَعْرُكَنَّهُ بِبَاطِنِ الْيَدِ وَيَعْرُكَنَّهُ بِبَاطِنِ الْيَدِ
وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَعْرُكَ وَيَعْرُكَ
وَضَرْبُ مَوْجِ الْبَحْرِ كَالْعِرَاكِ وَضَرْبُ مَوْجِ الْبَحْرِ كَالْعِرَاكِ
وَمَنْ أَتَى فِي الْغُسْلِ بِالْمُسْتُونِ (٢) وَمَنْ أَتَى فِي الْغُسْلِ بِالْمُسْتُونِ (٢)
وَذَلِكَ الْغُسْلُ الْوُضْوءُ الْأَكْبَرُ وَذَلِكَ الْغُسْلُ الْوُضْوءُ الْأَكْبَرُ
لَأَنَّهُ عَلَى الْوُضْوءِ اشْتِمَلًا لَأَنَّهُ عَلَى الْوُضْوءِ اشْتِمَلًا
أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَوَضَّأْ فِيهِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَوَضَّأْ فِيهِ

(١) قوله : « مَدِيدَهُ » هو كناية عن خروج شئ من بقية المنى مع البول ، وأما الذي يخرج بعده فهو الرَّذِي ، واختار بعض مغاربتنا أن يبول على ليفة سوداء ليرى ما يبقى فيها من أثر المنى وهو مبني على القول بوجوب إعادة الغسل إذا رأى شيئاً وعلى عدم وجوبه إن لم يره .

(٢) قوله : « بالمستون » أي بمستون الغسل وهو أن يبدأ بوجهه ورأسه ويديه ثم الأيمن من جسده ثم الأيسر ثم الرجل اليمنى ثم اليسرى بعد غسل مواضع العَوْرَةِ ، فقل إن هذا يَجْزِيهِ عن الوضوء ، لأنه يشابهه ، وعندني أنه إذا نوى بذلك الوضوء مع الغسل أجزأه عن الوضوء ، وإلا فلا ، وكان هذا مراد الناظم رحمه الله .

وَهَا هُنَا مَحِلُّ قَوْلِ الْمَنَعِ
 لَكِنَّ قَوْمًا أَطْلَقُوا إِذْ ذَكَرُوا
 وَمَنْ يَكُنْ قَدْ شَكَّ فِي اغْتِسَالِهِ
 لِأَنَّهُ تَيَقَّنَ الْوُجُوبَ
 أَقْلَ مَا يُجْزِيهِ بِاسْتِقْصَاءِ
 وَهُوَ عَنِ الْمُخْتَارِ وَالْبَعْضِ نَفَا
 وَاعْتَلَّ فِيهِ بِالذِّى تَرَاءَى (١)
 يُحْسِنُهُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ يَجْهَلُ
 وَالْأَصْلُ قَالَ فِيهِ هُوَ الْأَعْدَلُ
 وَيُظْهَرَنَّ مَوْضِعُ النَّزَاعِ
 وَكَانَ لَا يُحْسِنُ فِعْلَ الْغُسْلِ
 يَلْزِمُهُ عَلَى الْمَقَالِ الْأَوَّلِ
 وَغُسْلُهُ يُجْزِيهِ لَوْ تَعَرَّى (٣)

وَلَيْسَ لِلْخُلْفِ هُنَا مِنْ وَقَعِ
 وَلَمْ يَعُوا مَاذَا أَرَادَ الْأَثَرُ
 فَإِنَّهُ يُعِيدُهُ بِحَالِهِ
 وَالشَّكُّ لَا يُفِيدُ إِلَّا الرَّيَا
 صَاعٌ وَفِي الْوَضُوءِ مُدٌّ مَاءٍ
 تُخَدِيدُهُ سِوَى الَّذِي مِنْهُ كَفَى
 فِي قَوْلِهِ لَيْسَ الْوَرَى سَوَاءً
 وَهُوَ مِنَ التَّعْلِيلِ شَيْءٌ مُشْكِلٌ
 وَإِنِّي عَنْ قَوْلِهِ لِأَعْدِلُ
 إِنْ كَانَ لَمْ يُحْظَ بِغَيْرِ صَاعٍ (٢)
 فَالْخُلْفُ فِي اللَّزُومِ فِي ذَا الْفَصْلِ
 وَهُوَ الصَّوَابُ عِنْدَنَا فَاغْتَسِلْ
 بَيْنَ الْوَرَى وَدِينَهُ أَضْرًا

(١) تَرَاءَى : أي تظاهر ، وهو إشارة الى حديث مَرْوِي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال :

« ليس الخلق في ذلك سواء » والله أعلم .

(٢) « لم يُحْظَ بِغَيْرِ صَاعٍ » هو من الخطوة وهي بكسر الحاء وضمها يقال : حظى بكذا إذا ناله .

(٣) قوله : « لَوْ تَعَرَّى » أي عند الناس ، أو بحيث يراه الناس ، إنما لو تَعَرَّى في مكان سائر فلا شيء عليه وهل يكون الاغتسال إلا مع التعري ، لكن بحيث لا يكون تَعَرِّيهِ مَغْصِيَةً .

باب أحكام الجنب

وَيُمنَعَنَّ مِنْ مَسِيسِ الْمُصْحَفِ وَجَوَّزُوا أَنْ يُمَسِكَ الْعِلَاقَا (١) لِأَنَّهَا تَكُونُ فَوْقَ الْجَسَدِ وَمَنْعُوهُ أَنْ يُسَمِّلَنَا وَجَاعِلِ الرَّسْمِ كَمِثْلِ الْكَلِمِ وَمَنْ يَقُلْ لَا مِثْلَهُ يُجَوَّزُ لِأَنَّهُ يَحْمِلُ مَا مِنْهُ شَخَطٌ (٢) وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا مَا أَذْنَا وَالْمَخُو مَا فِي شَرْبِهِ مِنْ بَأْسٍ وَالْأَصْلُ فِيهِ قَدْ حَكَى الْإِجْمَاعَا وَالسُّورُ مِنْهُ طَاهِرٌ وَالْعَرَقُ وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا تَحَنَّا (٤) فِي نَوْمِهِ وَشَرْبِهِ وَالْأَكْلِ فَمَنْ يَشَا النَّوْمَ تَوَضَّى قَبْلَهُ

وَمِنْ تِلَاوَةِ الْكِتَابِ الْمُنْصِفِ وَمَنْعُوا الْحُرُورَ وَالْأَوْفَاقَا وَسِيرَهُ فَقَطْ فِي كَفِّ الْيَدِ وَلِتَعُوذَ يُرْخَصَنَّ لَا يَمْنَعُهُ مِنْ رَسْمِهَا بِالْقَلَمِ وَالْمَنْعُ فِي الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَحْرَزُ وَالْخُلْفُ إِنْ لَمْ يَحْمِلْنَهُ فَقَطْ وَذَكَرَ اللَّهُ الْعَظِيمَ مُعَلَّنَا كَذَلِكَ ذَاتُ الْحَيْضِ وَالتَّنَافَسِ لَكِنْ أَرَاهُ يَقْبَلُ التَّنَافَسَا وَإِسْمُ الْاسْتِحْمَامِ (٣) فِيهِ أُطْلِقُوا كَذَلِكَ أَيْضًا حِينَ يَذْبَحُنَا كَرَاهَةً لَهُ قُبِيلَ الْغُسْلِ وَلِيَتَمَضَّمَضَ إِنْ أَرَادَ أَكَلَهُ

(١) قوله : « العلقا » هو الحيط أو الجبل الذي يعلق به المصحف والمراد بـ « الحروز والافواق » حملها أى أنه يمنع الجنب من حملها وهى ما كانت من آيات الكتاب أو أسماء العزيز الوهاب .

(٢) قوله : « شخط » أى كتب ، يقال شخط الشيء إذا سطره .

(٣) قوله : « واسم الاستحمام » يعنى أن عرق الجنب يُسمى مستحما واستحماما .

(٤) قوله : « تحننا » أى وضع الحنّا على رجله ويديه ، أو على شئ من جسده والحنّا شجر معروف يحمر ما وضع عليه من الجسد إذا وضع عليه الليمون والختار عندي ألا يمنع من استعماله الجنب .

وَأَكَلَ مِنْ قَبْلِهِ يُخْلَلُ أَسْنَانُهُ مَهْمَا أَرَادَ يَغْسِلُ
وَالشُّرْبُ وَالسَّوَاكُ لِلْإِنْسَانِ (١) يُكْرَهُ مِنْهُ خَرَسَ الْأَسْنَانِ
وَسُنَّةٌ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ (٢) غُسْلُهُمْ لِلْمَيِّتِ وَالتَّقَاسِ

(١) قوله : « والشرب والسواك للإنسان » أى للإنسان الجنب فشربه وتسوكه قبل الغسل يورث خرس لسانه وهى خاصية غريبة .

(٢) قوله : « وسنة على جميع الناس » أى سنة واجبة . فأما غسل الميت فهو من فروض الكفاية وأما الغسل من النفاس فعلى من وجب عليها من النساء لا على جميع الناس ، وإنما ألحق بالسنة لأن أصله وجوبه منها . والله أعلم .

كتاب الوضوء

طَهَارَةٌ تَخْصُّ بَعْضَ الْأَعْضَاءِ تَلَزَمُ إِنْ قُمْنَا نُؤَدِّي الْفَرَضَا
 جُمْلَتَهَا فَرَضٌ وَفِي تَفْصِيلِهَا فَرَضٌ وَمَسْنُونٌ لَدَى تَخْصِيلِهَا
 فَالْفَرَضُ مَاءٌ طَاهِرٌ ، وَالنِّيَّةُ يَعْقِدُهَا لِخَالِقِ الْبَرِيَّةِ
 أَيْضاً وَغُسْلُ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَالْمَسْحُ لِلرَّأْسِ وَلِلرِّجْلَيْنِ
 وَمَا عَدَاهُ سُنَّةٌ كَالْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ هَكَذَا لَا تَرْفُضُهُ
 وَالْمَسْحُ لِلْأُذُنَيْنِ ثُمَّ الْعُنُقِ وَمَسْحُ ذِي عَلَيْهِ لَمْ يُتَّفَقْ (١)
 وَقَدْ أَتَى بَيَانُ مَسْحِ الرَّجْلِ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ نَفْسُ الْغُسْلِ
 وَلَا يَجُوزُ تَتَعَمَّدُهَا أَوْ نَقْصُدُنْ لِتَرْكِ مَا قَدْ سُنَّا

باب الماء الذي يتوضأ به

وَمَنْ يَشَاءِ الْوُضُوءَ يَقْصِدُنَا إِلَى مُطَهَّرٍ فَيَعْمَلُنَا
 وَذَلِكَ مَاءٌ لَيْسَ بِالْمُضَافِ فَلَا يَجُوزُ نَحْوُ مَاءِ الْغَافِ (٢)
 كَذَلِكَ أَيْضاً مَاءُ الْبَاقِلَاءِ (٣) وَكُلَّمَا كَانَ كَهَذَا الْمَاءِ
 كَذَلِكَ مَا كَانَ مِنَ الْمِيَاهِ مُسْتَعْمَلاً فَالْكُلُّ عَنْهُ نَاهِي

(١) قوله : « لَمْ يُتَّفَقْ » بالبناء للمفعول ؛ أى لَمْ يُتَّفَقْ عَلَيْهِ ، يعني على المسح على العنق ، وفيه الاكتفاء المعروف .

(٢) قوله : « الْغَاف » هو شجر كبير مستطيل ، وهو كثير بعمان ، وأكثره في الباطنة وبلاد جعلان ، وهو بالغين المعجمة وآخره فاء .

(٣) قوله : « الْبَاقِلَاء » هو الفول وأمثاله من البقوليات .

كَقَاطِرٍ مِنْ وَجْهِهِ عِنْدَ الْوُضُوءِ هَذَا هُوَ الْمُسْتَعْمَلُ الْمُوصُوفُ وَالْفَزْلُ وَالْخُوصُ كَذَاكَ الْوَرَقُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ عِنْدَ الطُّهْرِ إِلَّا إِذَا أُخْرِجَهُ التَّوْزِيقُ كَذَاكَ أَيْضاً جَائِزٌ بِمَا التَّدْيُ (١) وَهُوَ سَوَاءٌ رَاكِدٌ وَجَارِي وَسُورٌ حَائِضٌ نُهِنًا عَنْهُ أَبُو سَعِيدٍ قَالَ بِالتَّكْرِيمِ وَقِيلَ جَائِزٌ مِنَ الْأَنْهَارِ لِأَنَّمَا الْوُضُوءُ حَقٌّ فِيهَا وَغَاصِبٌ لِمَوْضِعِ بَنَى بِهِ وَكَانَ قَبْلَ مَوْضِعٍ مُبَاحًا وَالِاخْتِلَافُ فِي الْجَمِيعِ يَلْزَمُ وَالْحُلُّ وَالتَّيِّدُ وَالْأَلْبَانُ وَيَنْبَغِي فِي الْمَاءِ أَنْ يَقْتَصِدَا فَيَنْبَغِي قَدْ قِيلَ أَنْ يَكُونَا

وَهَكَذَا الْقَاطِرُ مِنْ كُلِّ غَضُو لَا الْمَاءُ إِنْ وَرَّقَ فِيهِ الصُّوفُ وَكُلُّ طَاهِرٍ بِهِ يَوَرَّقُ كَمِثْلِ مَا يَجُوزُ مَاءُ النَّهْرِ إِلَى الْمُضَافِ وَهُوَ التَّحْقِيقُ إِنْ كَانَ مَا يَكْفِي الْوُضُوءَ وَجِدَا فَلَيْسَ مَعْنَى لِاشْتِرَاطِ الْجَارِي فِي الطُّهْرِ لِلصَّلَاةِ فَاتْرَكَهُ (٢) مَا لَمْ تَرَ الْأَنْجَاسَ صَارَتْ فِيهِ إِنْ غُصِبَتْ مِنْ أَهْلِهَا الْأَبْرَارِ لِكُلِّ مَنْ لِأَجَلِهِ يَأْتِيهَا مَطَهْرَةً أَبَاحَهَا لِصَاحِبِهِ لِمِثْلِ ذَا فَلَا أَرَى جُنَاحًا وَعَامِلٌ فِيهِ بِوَجْهِهِ يَسْلَمُ لَا يَتَوَضَّأُ بِهِمَا الْإِنْسَانُ فَلَا يَشْجُ الْمَاءُ فِيهِ أَبَدًا (٣) كَالدُّهْنِ أَيْ يَجْعَلُهُ مَسْنُونًا

(١) الندى : بالفتح هو الطل ويراد به المطر .

(٢) والمذهب أن النهي هنا للتنزيه ، إذ ثبت عنه عليه السلام أنه توضأ بفضل ميمونة (أبو اسحاق).

(٣) الثَّج السَّيْلَان . (أبو اسحاق).

فَلَطْمُهُ لِلْوَجْهِ يُكْرَهُنَا كَتَجِّهِ كَذَا أَنْ يُسْرِقَنَا
وَقِيلَ فِي الْمَاءِ لَهُ شَيْطَانٌ يُقَالُ إِنَّ اسْمَهُ الْوَلْهَانُ^(١)
فَيُولَعَنَّ النَّاسَ بِالْإِسْرَافِ كَيَ يَدْخُلُوا بِذَلِكَ فِي الْخِلَافِ

باب النية

وَمَنْ يَشَأِ الْوُضُوءَ يَتَوَيَّنَا أَدَاءَهُ لِكُنِي يُصَلِّيْنَا
وَمَنْ تَوَضَّأَ لِيَكُونَ طَاهِرًا كَانَ مِنَ الطَّاعَةِ ضَرْبًا ظَاهِرًا
وَصَحَّ طَهْرُهُ وَإِنْ لَمْ يَتَوَ بِهِ الصَّلَاةُ فَهُوَ طَهْرٌ يَحْوِي
يَجْزِيهِ لِلْفَرَضِ وَلِلْأَجُورِ لِقَصْدِهِ فِيهِ إِلَى الطُّهُورِ
كَذَاكَ مَنْ لَتَفْلِهِ تَوَضَّأَ صَلَّى بِهِ إِنْ شَاءَ ذَلِكَ الْفَرَضُ
وَهَكَذَا مَا لَمْ يَكُنْ ذَا نَقْضٍ وَصَلَّ تَفْلًا بِوُضُوءِ الْفَرَضِ
وَقِيلَ طَهْرُ التَّفْلِ لَا يُصَلِّي بِهِ مِنَ الْفُرُوضِ شَيْءٌ أَصْلًا^(٢)

(١) في المسند الصحيح عن أبي بن كعب عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « ان لبدء الوضوء شيطاناً يقال له الولهان فاحذروه » قال الربيع : وإنما قيل له الولهان لأنه يلهمي النفوس أى يشغلها عن ذكر الله تعالى ويولمها بكثرة استعمال الماء والاسراف في كل شئ مذموم وزعم ابن بدر الموصلي أنه لم يرد في هذا الباب شئ ، وقد أخرجه الحاكم وابن خزيمة في صحيحهما أيضاً — أبو إسحاق .

(٢) وأكثر القول أن الوضوء من خطاب الوضع ، ولا يصح إلا بالنية .

باب صفة الوضوء

وَابْدَأْ بِذِكْرِ اللَّهِ فَهُوَ يُنْدِبُ وَأَغْسِلْ يَدَيْكَ قَبْلَ مَسِّ الْمَاءِ
وَأَدْخِلَنَّ الْأَصْبَعَ الْمُسَبَّحَةَ (٢) وَبِالْعَنِّ عِنْدَ الِاسْتِنْشَاقِ
وَالْوَجْهَ طَوْلًا يُغْسَلَنَّ وَعَرْضًا تَقْبِضُ الْجَبْهَةَ عِنْدَ السَّخِطِ
وَالذَّقْنَ فِي الْأَسْفَلِ مُنْتَهَاهُ وَغَايَةُ الْيَدَيْنِ الْمِرْفَقَانِ
وَمَسْحُكَ الرَّأْسِ جَمِيعًا أَفْضَلُ وَإِنْ مَسَحْتَ النِّصْفَ مِنْهُ أَجْزَى
وَالْمَسْحُ لِلْأُذَيْنِ بَعْدَ الرَّأْسِ فَكُلٌ مَنْ يَتْرَكَ مِنْهَا بَعْضًا
وَيُسْتَحَبُّ قِيلَ مَسْحُ الرَّقَبَةِ وَتُغْسَلُ الرَّجْلَانِ لِلْكَعْبَيْنِ

فَضْلًا وَقَالَ الْأَصْلُ (١) فِيهِ يَجِبُ وَمَضْمُنُ الْقَمِّ بِاسْتِقْصَاءِ
لَكِنِّي تَنَالُ فَضْلُهُ وَتُثْمَنُهُ إِلَّا لَدَى الصِّيَامِ بِاتِّفَاقٍ
وَالْحَدُّ طَوْلًا حَيْثُ تَلْقَى الْقَبْضَا وَقِيلَ نَبَتُ الشَّعْرِ الْمَنْضَبِطِ
وَالْعَرْضُ لِلْأُذَيْنِ غَايَتَاهُ وَذَانِ (٣) فِي الْغُسْلِ يُدْخَلَانِ
لَأَنَّهُ بِلَا خِلَافٍ أَكْمَلُ وَقِيلَ لَا وَرُجِّحَنَ الْإِجْزَى
وَالْبَعْضُ قِيلَ رَافِعٌ لِلْبَاسِ لَا يُلْزَمَنَّ فِي الْوُضُوءِ نَقْضًا
وَهُوَ مِنَ الْغُلِّ أَمَانٌ وَثُبَّةٌ (٤) وَالْكَعْبُ هُوَ جَوْزَةُ الرَّجْلَيْنِ

(١) قوله : « الأصل » يعني صاحب الأصل وهو الشيخ الصايغي .

(٢) المسبحة : الأصبع التي تلي الإبهام .

(٣) وفي نسخه : وذاهما في الغسل يُدْخَلَانِ والأصح ما هنا .

(٤) الغل : واحد الإغلال وهو ما يُغْلَى به العنق يوم القيامة ، وقوله : « ثُبَّة » أي ثواب ،

يعني أن فيه أمانا من الغل وثوابا عند الله .

وَأَسْبَغَ (١) الْمَاءَ وَثَلَّثَا وَقِيلَ مَسْحُ الرَّأْسِ فِيهِ السَّنَةُ وَخَلَّلَ اللِّحْيَةَ وَالْأَصَابِعَا فَإِنَّمَا تَحْلِيلُهَا بِالنَّارِ وَذَلِكَ يَقْضِي بِلُزُومِ الْفِعْلِ فَهُوَ نَظِيرُ الْغُسْلِ فِي الْأَعْقَابِ لِأَنَّهُ فَرَضٌ وَتَرَكُ الْبَعْضِ وَذَلِكَ فِي لِحْيَتِهِ مَنْدُوبٌ وَرَتَّبَنَ فِي الْوُضُوءِ الْأَعْضَا وَأَمَرَ الْأَشْيَاخَ بِالِدُّعَاءِ وَقِيلَ يُسْتَحَبُّ فَوْقَ الْعَاتِقِ (٤) وَكَرَّهُوا أَنْ يَتَكَلَّمَنَا وَكَرَّهُوا أَنْ يَتَوَضَّأَ قَائِمًا فَإِنْ رَأَاهُ أَحَدٌ فَعَاصِي

وَدُونُهُ يُجْزِي وَلَكِنْ سُنَّا بَمَرَّةٍ كَذَاكَ أَيْضًا أُذُنُهُ (٢) حَتَّى تَكُونَ لِلْهُدَى مُتَابِعَا لِتَارِكِ جَاءَ عَنِ الْمُخْتَارِ (٣) لِأَنَّهُ بِهِ تَمَامُ الْغُسْلِ فَالْكُلُّ فِيهِ الْوَعْدُ بِالْعِقَابِ مِنْهُ يَكُونُ مِثْلُ تَرْكِ الْفَرَضِ وَلَيْسَ فِي تَحْلِيلِهَا وَجُوبٌ وَقَالَ قَوْمٌ لَيْسَ ذَلِكَ فَرَضًا نَدْبًا وَمَا فِي التَّرْكِ مِنْ بَأْسَاءِ ثَوْبٍ وَمَا فِي ذَلِكَ مِنْ وَثَائِقٍ إِلَّا لِحَاجَةِ قَضَائِهَا عَنَّا (٥) وَغَارِيًّا وَالسُّتْرُ كَانَ لَازِمًا (٦) وَلَا يَصِحُّ الطُّهْرُ فِي الْمَعَاصِي

(١) أراد بالإسباغ التعميم (أبو اسحاق) .

(٢) قوله : « أذنه » منصوب بفعل مقدر ، أى وكذلك السنة أن يمسح أذنه مرة واحدة .

(٣) يشير إلى ما ورد عنه عليه السلام من الوعيد في ترك التحليل ففي المسند الصحيح من طريق ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « خللوا بين أصابعكم في الوضوء قبل أن تخلل بمسامير من نار » وفي النهاية « خللوا بين الأصابع لا يخلل الله بينها النار » .

(٤) العاتق : ما بين المنكبين .

(٥) عَنَّا : أي غرض .

(٦) قوله : « والستر كان لازما » الواو للحال ، والمعنى أنهم كرهوا أن يتوضئ الإنسان عاريا .

وهو مستتر ، فلو توضئ عاريا في غير مكان ساتر من الناس لم يصح وضوؤه ، لأن الطاعة لا تقوم مع المعصية .

وَقَدْ رَوَى الْمَسْحَ عَلَى الْجَبَائِرِ رِيعُنَا عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ
يُرْوِيهِ بِالْبَلَاغِ عَنْ عَلِيٍّ وَهُوَ يُرْوِيهِ عَنِ النَّبِيِّ
وَقَدْ رَوَى الْمَسْحَ عَلَى الْخَفَّيْنِ قَوْمٌ وَمَا صَحَّ عَنِ الْأَمِينِ
فَجَابِرٌ قَدْ سَأَلَ الصَّحَابَةَ وَكُلُّهُمْ بِالتَّفْهِ قَدْ أَجَابَهُ (١)

باب نواقض الوضوء

وَيَنْقُضُنَ وُضُوئَهُ أَشْيَاءُ جَاءَتْ بِهَا الْأَثَارُ وَالْأَنْبَاءُ
فَخَارِجٌ مِنَ السَّبِيلَيْنِ مَعَا كَانَ حَيِّثَا أَوْ سِوَاهُ طَلَعَا
فَالرَّيْحُ نَاقِضٌ سِوَى مَا قَدْ خَرَجَ مِنْ قُبُلِ الْمَرَأَةِ مَا بِهِ خَرَجَ
لَأَنَّهُ لَمْ يَنْشَ عَنْ طَعَامٍ وَإِنَّمَا ذَاكَ مِنَ الْأَرْحَامِ
كَذَاكَ مَسُّ الْمَوْضِعَيْنِ يَنْقُضُ وَالنَّظَرُ الْمُبَاحُ لَيْسَ يَنْقُضُ
فَنَاطَرٌ لِفَرْجِهِ أَوْ زَوْجَتِهِ طُهُورُهُ بَاقٍ عَلَى كَيْفِيَّتِهِ
وَمَسُّهَا إِيَّاهُ مِثْلُ مَسِّهِ وَالتَّقْضُ فِي لَامِسِهِ بِنَفْسِهِ
وَمَا عَلَى الْمَمْسُوسِ نَقْضٌ قِيلاً لَأَنَّهُ لَمْ يَلْمَسِ السَّبِيلَا
وَمَسَّهُ قِيلَ مِنَ الْبَهَائِمِ لَيْسَ بِنَاقِضٍ لِطَهْرِ الْقَائِمِ
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ رَطْباً فَأِذَنْ يَنْقُضُ حَيْثُ لِلْحَيْثِ يَلْمَسُنَ
وَالْمَسُّ لِلْأُنْجَاسِ وَالْأَحْبَاثِ يَنْقُضُ مِثْلَ سَائِرِ الْأَحْدَاثِ

(١) لم يثبت عند أصحابنا رحمه الله شيء مما يرويه قومنا من أحاديث المسح على الخفين ، ولا عند العترة ، ولا عند الإمامية ، وفي المسند الصحيح عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد أنه قال: أدركت جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ فسألتهم ؛ هل يمسح رسول الله ﷺ على خفيه ؟ قالوا : لا . وهذا ما أشار إليه الناظم في البيت . وفي شرح المسند للناظم بحث جليل في هذه المسألة .

فَالْمَسُّ لِلْمَيْتَةِ نَاقِضٌ سِوَى وَلِيِّهِ إِنْ مَسَّهُ بَعْدَ التَّوَاتُرِ (١)
فَقِيلَ فِيهِ نَاقِضٌ وَقِيلَ لَا إِذْ وَصَفَهُ بِالطُّهْرِ شَرْعاً ثِقَلًا (٢)
وَلَا مَسُّ الْيَابِسِ فِي يَأْسِهِ طَهُورُهُ بَاقٍ عَلَى أَسَاسِهِ (٣)
الْغِيَةِ وَالنِّمَمَةِ وَمِثْلُهَا الْمَعْصِيَةُ الدِّمِيمَةُ (٤)
بَلْ لَا تَنْقُضُ وَالْحَقُّ أَرَى فِي نَقْضِهَا إِذَا تَعَمَّدَ جَرَى
لِأَنَّهُ جَاءَ عَنِ الْمُخْتَارِ (٥) فِي بَعْضِهَا بِالنَّقْضِ وَالْإِفْطَارِ
كَذَاكَ ذِكْرُ عَوْرَةِ الْإِنْسَانِ بِأَقْبَحِ الْأَسْمَاءِ وَالْمَعَانِ
وَالشَّتْمُ إِنْ كَانَ مِنَ الْعَصِيَانِ فَإِنَّهُ وَذَكَرَهَا (٦) سَيِّانِ

(١) التواتر : الهلاك .

(٢) يشير إلى ما ورد عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال « المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا » .

(٣) قوله : « على أساسه » أى على أصله .

(٤) قيل الكبيرة مطلقا ناقضة ، قياسا ، لما لم يرد فيه النص على ما ورد ، وقيل الناقضة هي التي ورد فيها النص بالنقض كالغيبة والنميمة ، وقيل النقض بالإشراك والغيبة والنميمة والكذب واليمين الفاجرة ونظرة الشهوة إلى الأجنبية .

وغيبة الفاسق لا تنقض اتفاقا ؛ لإباحتها بالنص عن الشارع ، وقال ضمام بن السائب رحمه الله : قيل لجابر بن زيد رحمه الله أرأيت الرجل يكون وقاعا في الناس فَأُقْعَ فِيهِ أَلُهُ غِيبة ؟ قال لا . قيل له : ومن الذي تحرم غيبته ؟ قال : رجل خفيف الظهر من دماء المسلمين ، خفيف البطن من أموالهم ، أخرس اللسان عن أعراضهم ، فهذا الذي تحرم غيبته ، ومن سواه فلا حرمة له ولا غيبة فيه . قال ضمام : قلت يا أبا الشعثاء ما تقول في الرجل يُعْرِفُ بالكذب أله غيبة ؟ قال : لا . قلت : والغاش لأمة محمد ؟ قال لا غيبة له ولا حرمة . قلت الصانع بيده يُغَشِّ في عمله أله غيبة ؟ قال لا قلت : ولم ؟ قال من أكل الحرام فلا غيبة له ولا حرمة وهو مهتوك السر ، ألا لا غيبة لكل مهتوك ، ولا حرمة له عند رب العالمين ، فكيف عند الخلق — أبو إسحاق .

(٥) قوله : « جاء عن المختار » يعنى ما رواه الربيع عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد الخ .

(٦) قوله : « وذكرها » منصوب عطفًا على الضمير المتصل بأن قال الله تعالى : ﴿ انكم وماتعبدون من دون الله حصب جهنم أنتم لها واردون ﴾ .

وَلَيْسَ بِالْبَوْلِ يُقَيِّدُنَا (١) كَمَا مِنَ التَّغْيِيرِ يُفْهَمُنَا
 وَمِنْهُ أَيْضاً اسْتِمَاعُ السَّرِّ مَا بَيْنَ قَوْمٍ وَفَتْوحُ السَّفَرِ
 عَنِتْ سِفْراً فِيهِ سِرٌّ لِلْوَرَى لَا دَفْتَرُ الْحَاكِمِ أَوْ مَنْ تَجَرَا
 فَإِنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ سِرٌّ فَمَا عَلَى النَّاطِرِ قَطْعاً حِجْرُ
 وَاحِكُمْ عَلَى الدَّاخِلِ بَيْنَ الْغَيْرِ أَوْ نَاطِرٍ فِيهِ بَنِيْلُ الضَّيْرِ
 إِلَّا الَّذِي يُؤْذَنُ فِي دُخُولِهِ كَبْرَزَةِ الْحَاكِمِ (٢) فِي وُصُولِهِ
 وَالْبَيْتُ فِيهِ الْجَمْعُ لِلْعَزَاءِ (٣) أَوْ فِيهِ لِلْبَيْعِ وَلِلشَّرَاءِ
 وَهَكَذَا مَجَامِعُ الرِّجَالِ وَكُلُّ مَا ذُونٌ بِهِ لِحَالِ
 وَحَاصِلُ الْمَقَامِ إِنَّ الْحِجْرَ وَحَيْثُ زَالَ الْحِجْرُ جَارَ الْفِعْلِ
 فَتُحْمَرْنَ لِلْعِبَادِ الْأَجْرَا وَالِاسْتِغْفَارُ دَائِماً مَطْلُوبُ
 إِنَّ قَالَهُ الْعَاصِي عَلَى إِصْرَارٍ فَكَيْفَ قِيلَ يَنْقُضَنَّ الطُّهْرَا
 فَكَانَ نَفْسُ الْاسْتِغْفَارِ كَذِباً لِأَنَّهُ مُعَانِدٌ لِلْبَارِي
 فَلَزَمُوهُ النِّقْضَ حِينَ كَذَبَا

(١) قوله : « وليس بالبول يقيدنا » أى أن النقص بالشم ليس مقيداً بذكر البول فقط كما يفهم من عبارة بعض علماء عُمان ؛ كابن النضر وغيره ؛ ولكنه بكل ما يُعَدُّ شتاً ، وإو لم يذكر فيه البول..

(٢) قوله : « كبرزة الحاكم » أى مجلسه الذي يبرز فيه لإعامة الناس وأصلها من البروز وهو الظهور .

(٣) قوله : « للعزا » هو المكان الذي يجتمع فيه للمأتم ، ويسمى عند أهل عُمان بيت العزاء ومكانه مأخوذ من العزاء الذي هو الصبر ، لأنهم يتواصلون فيه بالصبر على المصائب ، يقال : فلان تعزى عن كذا إذا صبر وتسلّى عنه ، قال الشاعر :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

وَلَا أَقُولُ كَذِبٌ بَلْ ذَاكَ
 فَهَلْ تَرَى الطَّاعَةَ تَنْقُضُنَا
 لَوْ كَانَ بَعْضُ الْإِسْتِغْفَارِ نَاقِضًا
 وَهُوَ عَلَى الْجُمْلَةِ مَأْمُورٌ بِهِ
 وَقَاطِعُ الصَّلَاةِ لَا لِمَعْنَى
 لِأَنَّهُ أَبْطَلَ فِيهِ عَمَلَهُ
 وَيَفْسُدَنَّ طَهْرٌ مَنْ قَدْ حَلَفَا
 وَقِيلَ لَا يَفْسُدُ وَهُوَ عَاصِي
 لِأَنَّهُ بَغَيْرِ رَبِّي أَقْسَمَا
 وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَكْسِرَنَّ السَّيِّئَا (٢)
 فَإِنَّهُ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ لَحَنَّا
 وَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ
 وَالْمَرْءُ مَا أَخُوذُ بِمَا يَقُولُ
 وَاحْتَلَفُوا فِي النَقْضِ لِلطُّهُورِ
 وَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَعَاصِي
 ذَكَرَ وَطَاعَةً وَنَحْوُ ذَاكَ
 لَوْ لَمْ تَكُنْ فِي الْعَيْبِ تُقْبَلُنَا
 لَبَيِّنَ الشَّارِعُ مِنْهُ الْغَامِضَا
 فَلْيَرْجِعَنَّ مَنْ عَصَى لِرَبِّهِ
 فَطَهْرُهُ (١) قَدْ قِيلَ يَفْسُدُنَا
 وَاللَّهُ قَدْ نَهَاهُ عَنْ أَنْ يُبْطِلَهُ
 عَلَى وَضُوئِهِ بِرَأْسِ الْمُصْطَفَى
 فَالْخُلْفُ فِيهِ الْخُلْفُ فِي الْمَعَاصِي
 وَهُوَ مِنَ الْمَمْنُوعِ شَرْعًا فَاعْلَمَا
 فَالْخُلْفُ ثَابِتٌ لِمَا عَنِينا
 فِي لَفْظِهِ فَلْيَمِينَ قَدْ عَنَا
 لَا بِالْمَقَالِ وَالتَّلَفُّظَاتِ
 وَفِعْلُهُ بِقَصْدِهِ مَعْقُولُ
 بِالْمَشْيِ وَالْوُطْءِ عَلَى الْقُبُورِ
 فَالْخُلْفُ حَيْثُ كَانَ فِيهِ عَاصِي

(١) قوله : « فطهره » أى وضوءه ، وذلك لأن قطع الصلاة لدون داع إبطال للعمل ، وقد نهى الله عنه في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ فإذا تعدد لذلك صار عاصيا ، وهو مبنى على القول بأن المعصية تنقض الوضوء والخلاف في ذلك مشهور ، والله أعلم .
 (٢) قوله : « لَمْ يَكْسِرَنَّ السَّيِّئَا » أى من سين الراس كأن يقول : ورأس المصطفى بالصم أو الفتح أو السكون لأن واو القسم تجرّها بعدها نحو : والله وتالله فكأنه إذا لم يجز السين لم يخلف لأنه لم يأت بوجه القسم ، والصحيح ما قاله المصنف رضي الله عنه من كون الاعتبار في ذلك بالقصد ، فلا عبره بلحن العوام مع القصد .

وَنَاطِرٌ عَمْدًا لِأَجْنِيَّةٍ فَالْنَّقْضُ قِيلَ أَكْثَرُ الْأَقْوَالِ قُلْتُ وَكَانَ يَنْبَغِي وَيَلْزَمُ وَيَلْزَمُنْ بَقَاؤُهُ إِذْ يَسْلُمُ وَالتَّوْمُ حَالُ الْاضْطِجَاعِ يَنْقُضُ يُحْسُ كُلُّ نَاقِضٍ لَطْهَرِهِ مِنْ ثُمَّ (٢) كَانَ بَزْوَالِ الْعَقْلِ فَمَتَوَضَّ جَاءَهُ الْإِغْمَاءُ فَإِنَّهُ يُعِيدُ عِنْدَ الصَّحْوِ مَا مَسَّتِ النَّارُ مِنَ الطَّعَامِ لِأَنَّهُ مِنَ الْحَلَالِ الطَّاهِرِ وَذَابِخٍ وَمَا أَصَابَهُ الدَّمُ كَذَلِكَ أَيْضًا حَامِلُ الْجَنَائِزِ وَهَاهُنَا قَدْ بَقِيَتْ مَسَائِلُ فَالْتِمَسْنَا حُكْمَهَا مِنْ بَابِهَا

يُظْنُهَا زَوْجَتُهُ فِي النِّيَّةِ وَعَكْسُهَا بَعَكْسِ هَذَا الْحَالِ نَقَضُ الطَّهْوَرِ حَيْثُ كَانَ يَأْتُمُ مَنْ إِثْمِهِ وَذَا الْمَقَالِ مُحْكَمٌ لَا جَالِسًا لِأَنَّهُ يَسْتَقِظُ (١) وَالتَّقْضُ حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يَذَرِهِ مُتَّقِضًا إِذْ مَا دَرَى بِالْفِعْلِ أَوْ الْجُنُونُ كُلُّهُ سَوَاءٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَذَرِ مَاذَا يَحْوِي لَا يَنْقُضَنَّ الطَّهْرَ فِي الْأَحْكَامِ فَأَكْلُهُ فِي النَّقْضِ غَيْرُ ظَاهِرٍ وَضُوءُهُ بَاقٍ وَلَا يَنْهَدِمُ إِذْ لَمْ يَكُنْ كَمَسٌ مَيِّتٍ بَارِزٍ لَيْسَ لَهَا فِي بَابِنَا مَدَاخِلُ وَاللَّهُ يَهْدِينَا إِلَى صَوَابِهَا

(١) قوله : « يستيقظ » هو بالطاء المعجمة المشالة وروى الشطر الأول بالساقطة فلعله أخذ في هذا بلغة من يبادل بينهما لقرب بعضهما من بعض في النطق حتى أن كثيرا من الناس لا يفرقون بينهما .

(٢) من ثم : أى من هنا فهى من الظروف المعنوية .

كتاب التيمم

طَهَارَةً إِلَى التُّرَابِ تُنْسَبُ
 حَصَّ بِهَا الرَّحْمَنُ هَذِي الْأُمَّةُ
 وَضَاقَ جَهْلُهُ فَمَنْ صَلَّى بِلَا
 وَهَكَذَا عَلَيْهِ أَنْ يُكْفَرَا
 وَإِنَّمَا يَلْزَمُ أَهْلَ السَّفَرِ
 فَقِيلَ إِنَّ خَافَ الْفَوَاتَ بِالطَّلَبِ
 وَقِيلَ بَلْ يَلْزَمُهُ أَنْ يَطْلُبَا
 لِأَنَّمَا التَّرْخِيصُ لِلْمُسَافِرِ
 وَهَؤُلَاءِ أَخَذُوا بِالظَّاهِرِ
 وَمِنْ رَأَاهُ فِي الْمَرِيضِ نَصًّا
 وَمِنْ هُنَا رَحَّصَ مَنْ أَجَادَا
 إِنَّ خَافَ قَوْتَ مَا جَنَاهُ إِنَّ طَلَبَ
 وَقِيلَ إِنَّ رُحْصَةَ الْجَنَاءِ
 فَالْفُقَرَا فِي ذَلِكَ مُحْتَاجُونَ
 فَجَعَلُوا التَّرْخِيصَ لِلْمُحْتَاجِ
 وَطَلَبَ الْمَاءَ مَعَ الْإِيَّاسِ
 فَقَائِلُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَطْلُبَا

إِنْ عُدِمَ الْمَاءُ هُنَاكَ نَجِبُ
 فَكَانَ ذَلِكَ مِنْ تَمَامِ النِّعْمَةِ
 تَيَمَّمْ فَأَلْزَمْنَاهُ الْبَدَلَا
 إِنَّ تَرَكَ الْوَقْتَ إِلَى أَنْ غَبَرَا (١)
 وَالْخُلْفُ فِي جَوَازِهِ فِي الْحَضَرِ
 فَلْيَتَيَمَّمْ وَلْيُصَلِّ مَا وَجِبَ
 وَلَوْ رَأَى الْقَوْتَ عَلَيْهِ وَثَبَا
 وَلَيْسَ يُعْطَى عِنْدَهُمْ لِلْحَاضِرِ
 مِنَ الْخَطَابِ وَهُوَ ضِدُّ الشَّاهِرِ
 يَعْلَمُ أَنَّ فَرَضَهُ مَا حَصَا
 لِمَنْ جَنَى الشُّوعَ (٢) أَوْ الْجَرَادَا
 وَمِثْلُهُ مَنْ خَافَ مَالًا يُتْتَهَبُ
 لِلْفُقَرَاءِ دُونَ الْأَغْنِيَاءِ
 وَالْأَغْنِيَا فِي ذَلِكَ مُشْتَهُونَ
 وَقَابَلُوا الشَّهْوَةَ بِالْإِزْعَاجِ
 فِيهِ اخْتِلَافُ عُلَمَاءِ النَّاسِ
 لِأَنَّهُ فَرَضَ عَلَيْهِ وَجَبَا

(١) غَبَرَ : أَي مَضَى .

(٢) الشُّوعُ : هُوَ شَجَرُ الْبَّانِ الْمَعْرُوفُ .

وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهُ وَإِنَّمَا
 وَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا التَّيْمُمُ
 لِأَنَّهُ ضَرُورَةٌ يُصَارُ
 وَلَا اضْطِرَّارَ قَبْلَ وَقْتِ الْوَاجِبِ
 وَجَائِزٌ بَعْدَ الْوُجُوبِ الْحَاضِرِ
 وَقِيلَ فِيهِ بَلْ يُؤَخَّرْنَا
 وَمَنْ رَأَى الْمَاءَ وَقَدْ تَيَمَّمَ
 وَلَوْ رَأَى ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ
 مَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا قَلِيلَ مَاءٍ
 فَإِنَّهُ يُقَدِّمَنَّ الْأَقْدَمَا
 فَيَحْصُلَنَّ بِفِعْلِهِ الْيَقِينُ
 وَوَاجِدٌ لِجَامِدٍ (٢) تَحْكُمَا
 وَهَذِهِ مَسْئَلَةُ التَّيْمُمِ
 لَكِنْ أَقُولُ إِنَّ فِيهَا نَظْرًا
 هُمَا طَهَارَتَانِ فِعْلٌ هُذِي
 وَالْجَمْعُ مُحْتَاجٌ إِلَى دَلِيلٍ
 وَإِنَّ وَصْفَ الطَّهْرِ قَدْ تَقَدَّمَ
 يَقْصِدُ بِالنِّيَّةِ لِلشَّرَابِ
 يَبْسُطُ كَفَّيْهِ وَيَضْرِبُنَا
 يَلْزَمُ حَيْثُ يُرْتَجَى وَجُودُ مَا
 قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَهُوَ مُحْكَمٌ
 لَهَا إِذَا مَا جَاءَ الْاضْطِرَّارُ
 فَالْفِعْلُ قَبْلَ الْوَقْتِ غَيْرُ صَائِبٍ
 فِي أَوَّلٍ وَوَسْطٍ وَآخِرٍ
 لَعَلَّهُ لِلْمَاءِ يُدْرِكُنَا
 فَإِنَّ ذَلِكَ يُفْسِدُ التَّيْمُمَا
 فَإِنَّهَا تُبَوِّءُ (١) بِالْبَتَاتِ
 لَمْ يَكْفِهِ لِحُمْلَةِ الْأَعْضَاءِ
 وَيَقْصِدَنَّ بَعْدَهُ التَّيْمُمَا
 وَالِاخْتِيَاظُ مِثْلُ ذَا يَكُونُ
 يَفْعَلُ فِيهِ فِعْلٌ مِّنْ تَيَمُّمًا
 بِالْمَاءِ يَأْتِيهَا لِحَالِ الْعَدَمِ
 إِذْ لَمْ أَجِدْ فِي ذَا الْمَقَالِ حَبْرًا
 مُخَالَفٌ فِي الْوَصْفِ فِعْلٌ هُذِي
 وَلَيْسَ يَجْزِي فِيهِ نَفْسُ الْقِيلِ
 وَهَآكَ وَصْفٌ مِّنْ يَشَا التَّيْمُمَا
 وَيَضْرِبَنَّ فِيهِ لِلْإِجَابِ
 وَاحِدَةً وَالْوَجْهَ يَمْسَحُنَا

(١) قوله : «تُبَوِّءُ» : أي تعود ، والمعنى أنها تصير فاسدة إذا رأى الماء في أثناء صلاته قبل أن يُسَلِّمَ منها .

(٢) أراد بالجامد الماء الذي صار ثلجاً .

وَيَضْرِبَنَّ لِلْيَدَيْنِ أُخْرَى
فَيَنْتَهِي بِالمَسْحِ لِلرُّسْعَيْنِ
وَالأَوَّلِ الصَّوَابِ لِلدَّلِيلِ
وَوَصْفُهُ المذكورُ وَالصَّعِيدُ
أَمَّا الصَّعِيدُ فَهُوَ طَهْرٌ طَيِّبٌ
وَالهَلَكُ (٢) ، وَالرَّمَادُ وَالْجَصُّ مَعًا
وَالْمِلْحُ إِذْ لَمْ يَكُ بِالتُّرَابِ
وَمُعْدَمُ التُّرَابِ يَقْصِدُنَا
وَمُعْدَمُ الْجَمِيعِ يَضْرِبُنَا
يَتَوَي بِهِ تَيْمَمًا وَقِيلَا
وَلَا أَرَى فِيهِ دَلِيلًا يُنْبَى
فَأَنَّهُ غَايَةُ مَا يُمَكِّنُهُ
وَالْمَوْضِعُ الْمُغْصُوبُ قِيلَ يَحْرُمُ
وَلَيْسَ فِي السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ
كَذَاكَ أَيْضًا مَنْحَرُ الذَّبِيحَةِ
وَلَمْ أَجِدْ أَيْضًا اسْتِنْبَاطًا
وَجَاءَ مَنْ لَمْ يَفْهَمَنَّ الْمَعْنَى
وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَاسَ فَاسْمَعَا

وَيَمْسَحَنَّ بَاطِنًا وَظَهْرًا
وَقِيلَ تُجْزَى ضَرْبَةً عَنْ ثَيْنٍ
وَالْفَرَضُ فِيهِ نِيَّةُ التَّحْصِيلِ
كَمِثْلِ مَا حَاطَبْنَا الْحَمِيدُ
لَا رَمْلَةً وَلَا سِبَاخَ تَلْزُبُ (١)
وَالْأَجْرُ الْمَخْرُوقُ كُلُّ مُنْعَا
فَالْمَنْعُ فِيهِ ظَاهِرُ الصَّوَابِ
أَقْرَبُهَا شَبَهًا وَيَعْمَلُنَا
بِكَفِّهِ الْهَوَى وَيَمْسَحُنَا
يَتَوِ الْوُضُوءَ فَاطْلُبِ الدَّلِيلَا
لَكِنَّهُ مَعْدِرَةٌ لِلرَّبِّ
وَهُوَ احْتِيَاطٌ وَالْهُدَى نُعْلِنُهُ
مِنْهُ وَقِيلَ يُكْرَهُ التَّيْمُمُ
تَيْمُمُ الْمُصْحَفِ وَالثِّيَابِ
لَيْسَ بِهِ رَوَايَةٌ صَحِيحَةٌ
وَإِنَّمَا قَالُوا بِهِ احْتِيَاطًا
فَظَنَّ أَنَّهُ اللَّزُومُ يُعْنَى (٣)
عَلَى التَّيْمُمِ الَّذِي قَدْ شُرِعَا

(١) تلزب : أي تلتصق .

(٢) الهلك : ما تفرق من الخطب ونحوه ، حتى صار مثل التراب .

(٣) يُعْنَى : أي يُرادُ ويقصد ، وهو مبنى على المفعول .

لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ لَمْ يُعْلَمْ مُوجِبُهَا سِوَى مَقَامِ الْعَدَمِ
مَوْضِعُهَا فِي الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَلَا تَصِحُّ فِي سِوَى هَذَيْنِ
فَكَيْفَ بِالثِّيَابِ حِينَ تُسْحَبُ فِي التُّرْبِ وَالْمُصْحَفِ إِذَا يُتَرَّبُ
وَذَاكَ حِينَ نَالَتِ النَّجَاسَةَ جَمِيعَهُ أَوْ لَحِقَتْ قِرْطَاسَهُ
لَأَنَّ فِي الْغُسْلِ لَهُ ضَرُورَةً كَذَاكَ حُكْمُ الْكُتُبِ الْمَسْطُورَةِ
وَهَاهُنَا تَمَامُ هَذَا الْبَابِ وَاللَّهُ يَهْدِينَا إِلَى الصَّوَابِ

كتاب الصلاة

جَاءَتْ بِهَا جَمِيعُ الْأَنْبِيَاءِ
 أُمَّتُهُ بِمَا بِهِمْ قَدْ خُصَّ
 فِي فِعْلٍ ذَاكَ وَلَهَا تَفْصِيلُ
 لَهَا سَبِيلٌ شَاهِرٌ فِي السَّمْعِ
 حَالٍ وَلَا يَعُودُ مَا تَنْقَلَا
 قَدْ سُدَّ بَابُ الْوَحْيِ عَنْ سِوَاهُ
 يَأْخُذُ مَنْ بِحَبْلِهِ قَدْ أُوصِلَهُ
 لِأَنَّهَا رَضَى لِذِي الْجَلَالِ
 وَنِيَّةٍ خَالِصَةٍ لِلرَّبِّ
 فِيهِ افْتِرَاقٌ ذَيْنِ أَيِّ قَادِحٍ
 بِاللَّهِ مِنْهُ وَهُوَ الْمُعِيدُ
 عَنْ مُنْكَرٍ فِي تَرْكِهِ نَجَاتُهُ
 يَا حَيَّةَ الْمَسْعَى لِمَنْ لَمْ يُهْدَى
 وَفِي مَخَافَةٍ مِنَ الْجَزَاءِ
 لِنَاقِدٍ وَهُوَ الْعَنِي الْأَعْظَمُ
 وَيَتْرَكَنَّ مَا يَشَاءُ بِالْعَدْلِ
 إِنْ تُقْبَلَنَّ رِبْحَ الْعِبَادِ
 وَنِيَّةٍ وَبُقْعَةٍ وَسِتْرِ
 لِأَبَدٍ مِنْهُ وَبِهِ كَمَالُهَا

عِبَادَةٌ جَاءَتْ مِنَ السَّمَاءِ
 وَكُلُّ وَاحِدٍ بِهَا قَدْ أُوصِيَ
 وَكُلُّ أُمَّةٍ لَهَا سَبِيلُ
 وَكَانَ فِي أَوَّلِ هَذَا الشَّرْعِ
 تُنْقَلُ التَّكْلِيفُ مِنْ حَالٍ إِلَى
 بِمَوْتِهِ صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ
 وَهِيَ مِنَ الْعَبْدِ إِلَى اللَّهِ صِلَهُ
 وَهِيَ لَعَمْرِي أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ
 فَتَقُمْ إِلَيْهَا بِحُضُورِ قَلْبٍ
 مَعَ خُشُوعِ الْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ
 فَإِنَّهُ الْبِنَاقُ نَسْتَعِيدُ
 وَقِيلَ مَنْ لَمْ تَنْتَهَ صَلَاتُهُ
 تَزِيدُهُ مِنَ الْإِلَهِ بُعْدًا
 وَكُنْ مِنَ الْقَبُولِ فِي رَجَاءِ
 فَإِنَّهَا عِبَادَةٌ تُقَدَّمُ
 يَقْبَلُ مَا شَاءَ بِمَحْضِ الْفَضْلِ
 وَإِنَّهَا لِدِينِنَا عِمَادُ
 حَافِظٌ عَلَى فُرُوضِهَا مِنْ طَهْرٍ
 وَالْوَقْتِ وَالْقِبْلَةِ فَاسْتَقْبَالُهَا

يَقْصِدُهَا بِالْعَيْنِ أَوْ بِالْوَصْفِ وَنِيَّةُ اسْتِقْبَالِهَا تَكْفِيهِ يُصَلِّي مَا شَاءَ بِهَا (١) وَيَتَنَفَّلُ وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ تُجْزِيهِ مَعْنَاهُ لَا يَلْزَمُهُ تَجْدِيدُهَا وَنِيَّةُ الصَّلَاةِ بِالْجَنَانِ وَاللَّفْظُ تَأْكِيدٌ لِمَنْ يَشَاءُ كَيْفَ يَكُونُ اللَّفْظُ يَلْزَمُنَا وَالوَاجِبُ النِّيَّةُ دُونَ الْقَوْلِ وَحَبْرُ الْوَاحِدِ فِيهِ يَكْفِي لِلْمَوْضِعِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ مَا دَامَ عَنْ مَوْضِعِهِ لَمْ يَتَنَقَّلْ مَا دَامَ حَيًّا لِلَّذِي يَأْتِيهِ عِنْدَ صَلَاتِهِ الَّتِي يُرِيدُهَا فَقَطُّ دُونَ اللَّفْظِ بِاللِّسَانِ وَقِيلَ لَا زِمَ وَلَا نَرَاهُ وَلَمْ يَكُنْ فِي الْقَصْدِ يَدْخُلُنَا فَلَا أَرَى صِحَّةَ مِنْ قَوْلِ

باب في الأذان والاقامة

وَبَدْخُولِ وَقْتِهَا تُؤَدَّى وَاتَّخِذِ الْمُؤَذِّنُ الْأَمِينَا لَا يَأْخُذُ الْأَجْرَ عَلَى الْأَذَانِ وَاجْعَلْهُ لِلْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ وَيَرْفَعَنَّ الصَّوْتُ بِالْأَذَانِ وَقِيلَ إِنَّ أَقَامَ وَهُوَ يَمْشِي يُقَدِّمَنَّ الْأَبْدَى ثُمَّ الْأَبْدَى (٢) يَعْلَمُ وَقْتُ فِعْلِهَا يَقِينَا لَيْسَ فِي ذَلِكَ بِالْمَنَانِ يُقِيمُهَا بِإِذْنِ ذِي الْإِمَامَةِ وَيَجْعَلُ الْأَصْبَعَ فِي الْأَذَانِ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ دُونَ فُحْشِ

(١) قوله : « بها » أى بالنية

(٢) قوله : « الأبدى » أى يُؤْتَى منها بالأوّل فالأوّل من أفعالها .

والخلف في أذانه وهو جُنُب وما على من اكتفى من بأس ومثله قد قيل في الإقامة فقيل سنة وقيل فرض فإن يكن ليس بهذا الوصف ولا دليل عندنا لهذا يظن أن الاحتياط فيه فكان منه سبب انصراف فجعلوا إمامهم مقيما وقبلوا الأذان ممن حضرا إذ كان في سنته من أذنا حتى أتى من جهلوا المستنونا فبدلوا وليتهم ما بدلوا حتى ادعاه سنة واحتالا وهو لعمرى جدل محرم وأنه ساع لهدم السنة لو كان سنة كما قد زعما كيف تكون سنة مخالفة وفعله صلى عليه ربه والخلفاء الراشدون أجمع ولا تؤذن الفتاة لأحد

وفي اكتفائهم به نص الكتب إن الأذان لاجتماع الناس لأنها تابعة أحكامه وثقة يشترط فيها البعض أسرها الإمام فيما يخفي إنني أرى قائله قد هاذى وهو فساد حيث لا يذريه من بعده عن سنة الأسلاف إذ كان فيه ثقة سليما فبدلوا سنة سيد الورى فهو يقيم وعليه صحبا وهم للاختياط يدعونا ورسخت بقلب من لا يعقل على ثبوتها بما قد قال لأنه يقول مالا يعلم بجهله كفى بهذا محنة لم تفتن أسلافنا والعلماء لما عليه العلماء السالفة مشتهر مضى عليه صحبه إلى انتهائهم عليه أجمعوا ولا تقيم فهو منع للأبد

لَأَنَّ ذَاكَ صِفَةُ الرَّجَالِ لا مِنْ صِفَاتِ رِبَّةِ الْحِجَالِ
وَأَنَّ خَفَضَ صَوْتِهَا التَّمِينِ مَخَالَفَ لِحَالَةِ التَّأْذِينِ
وَلَا أَذَانَ لَا وَلَا إِقَامَةَ عَلَى النَّسَاءِ كَذَاكَ لَا إِمَامَةَ
وَجَائِزَ خُرُوجِهَا لِلْمَسْجِدِ بِشَرْطِ أَنْ لَمْ تَتَعَطَّرْ فَقَدْ
صَلَاتُهَا فِي الْبَيْتِ أَغْلًا فَضْلًا وَقَعَرُ بَيْتِهَا بِذَاكَ أُولَى
وَمِنْ تَعَدُّدِ الْأَذَانِ مُنْعًا لِأَنَّهُ خِلَافُ مَا قَدْ شُرِعَا
فَقَوْلُهُ لَا بَأْسَ أَنْ يُؤْذَنَّا فِي مَسْجِدِ اثْنَانِ لَيْسَ بَيْنَا
وَهَكَذَا ثَلَاثَةً أَوْ أَكْثَرَ قُلْتُ وَفِعْلُ ذَاكَ عِنْدِي مُنْكَرُ
لَوْ كَانَ خَيْرًا لَمْ يَفْتِ مُحَمَّدًا وَصَحْبَهُ وَلَمْ يَكُنْ تَعَدَّدَا
وَإِنَّمَا يُؤْذَنُ الْمُؤَذَّنُ ثُمَّ يُقِيمُ وَبِذَاكَ يُغْلَنُ
وَجَاءَ فِي التَّوْبِيعِ بِالْفَلَاحِ زِيَادَةً تُحْصُ بِالصَّبَّاحِ
وَذَاكَ بَعْدَ أَنْ يُؤْذَنَّا لَعَلَّهُ مَنْ نَامَ يُوقِظُنَا
وَالْخُلْفُ فِي مَعْنَى الْفَلَاحِ اشْتَهَرَا فَقِيلَ إِنَّهُ أَرَادَ الظَّفَرَا
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ النَّجَاةُ وَآخِرُونَ إِنَّهُ الْحَيَاةُ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ السَّعَادَةُ وَكُلُّهُمْ قَدْ قَصَدُوا مُرَادَهُ
وَالْخُلْفُ لَفْظِي وَأَمَّا الْمَعْنَى فَإِنَّهُ الْفَوْزُ غَدَاةً يُعْنَى

باب التوجيه

وَإِنَّمَا التَّوْجِيهُ ذِكْرٌ خُصًّا بِأَوَّلِ الصَّلَاةِ فِيمَا نُصَّا
قَبْلَ الدُّخُولِ وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ أَوْ بَعْدَهُ وَلَيْسَ بِالْمُشْتَهَرِ

وَإِنَّهُ فِي قَوْلِ بَعْضِ قُرْصُ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَالْهَلَاكُ يَلْزَمُ
وَذَاكَ مُحْتَاجٌ إِلَى دَلِيلٍ وَهَلْ يُعِيدُ تَارِكُ التَّوَجُّهِ
وَكُلُّ مَنْ قَدْ شَكَّ فِي التَّوَجُّهِ لَكِنَّهُ عَلَى الصَّلَاةِ يَمْضِي
لِأَنَّهُ يَتَّقِنُ الدُّخُولَ وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي قَدْ فَطَرَا
وَقِيلَ بَلْ قَصَدْتُ بِالْكُلِّيَّةِ مَعْنَى حَنِيفًا مُسْتَقِيمًا فَسَرًّا
لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ نَفْسُ الْمَيْلِ مَالٌ عَنِ الْجُمْهُورِ إِبْرَاهِيمُ
إِذْ لَمْ يَكُنْ مُوَحِّدًا^(١) سِوَاهُ تَبَارَكَ اسْمُهُ تَعَالَى جَدُّهُ
وَسُنَّةٌ قَدْ قَالَ أَيْضًا بَعْضُ لَتَارِكِ الْفَرَضِ كَذَاكَ يَأْتُمُ
وَمَا إِلَى التَّهْلِيكِ مِنْ سَبِيلٍ صَلَاتُهُ فَالْخُلْفُ جَاءَ فِيهِ
مِنْ بَعْدِ أَنْ أُحْرِمَ لَا يَأْتِيهِ فِي نَفْلِهِ إِنْ كَانَ أَوْ فِي قَرَضٍ
وَالشَّكُّ لِلْيَقِينِ لَنْ يُزِيلَا أَقْبَلْتُ لِلْقِبْلَةِ حَيْثُ أَمَرَا
إِلَيْهِ بِالْأَفْعَالِ بَعْدَ النِّيَّةِ وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ فِيمَا ذُكِرَا
فَالْمُسْتَقِيمُ مَالٌ نَحْوُ الْأَعْدِلِ إِلَى الْهُدَى وَذَاكَ مُسْتَقِيمُ
كَانَ حَنِيفًا فِي رِضَى مَوْلَاهُ عَلَا وَجَلَّ شَأْنُهُ وَمَجْدُهُ

باب تكبيرة الإحرام

تكبيرة بها المصلي يدخل صلاة ويحرم المحلل
تحریمها التَّكْبِيرُ نَصُّ الْخَبَرِ لَمْ يَدْخُلْنَ مَا دَامَ لَمْ يُكَبَّرِ

(١) قوله : « مُوَحِّدًا » كذا هو في نسخ هذا الكتاب بنصب « موحد » والظاهر أنه مرفوع على جعل يكن تامه .

فَلَا يُنُوبُ عَنْهُ ذِكْرُ أَبَدًا لِأَنَّهُ النَّصُّ الَّذِي قَدْ وَرَدَا
وَالضَّمُّ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ فِيمَا نَرَى أَوْلَى مِنَ الْإِشْمَامِ
وَالْكَسْرُ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ يُفْسِدُ لِلصَّلَاةِ عَنْ أَعْلَامِ
فَضَمَّ اسْمَ اللَّهِ ضَمًّا بَيْنًا وَلَا تَشْمُهُ (١) وَلَا تُسَكَّنَا
وَقِيلَ فِي تَسْكِينِهِ لَا يَسْعُ مَنْ أَحْسَنَ الضَّمَّةَ مِنْهُ يُمْنَعُ
مَنْ زَادَ بَيْنَ الْبَاءِ وَالرَّاءِ أَلْفٌ فَإِنَّهَا يُعِيدُهَا وَلَا يَقِفُ (٢)
ثُمَّ الْقِيَامُ مَوْضِعُ التَّحْرِيمِ كَذَلِكَ الْقُعُودُ لِلتَّسْلِيمِ
فَكُلُّ مَنْ أَحْرَمَ فِي الْقُعُودِ إِحْرَامُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ ذَا اضْطِرَارٍ فَضَرُّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَعْدَارِ

باب الاستعاذة والقراءة

وَبَعْدَ هَذَا فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ سِرًّا مِنَ الرَّجِيمِ وَالْمَلَاهِي
وَاحْتَلَفُوا فِي نَقْضِهَا عَلَيْهِ إِنْ كَانَ قَدْ أَسْمَعَهَا أُذُنِيهِ
وَبَسْمَلَنْ وَأَتِ بِالْمَثَانِي وَفِي صَلَاةِ اللَّيْلِ بِالْقُرْآنِ (٣)
فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَكَذَا فِي الْفَجْرِ إِنْ كُنْتَ إِمَامًا مُحْتَدِي (٤)

(١) وَلَا تَشْمُهُ : أى لاتأت فيه بالإشمام وهو إخفاء الضمة .

(٢) أى قال أكبار وهذا الألف منشأه من مد فتحة الباء في الصوت ، ولزمته الإعادة لفساد المعنى الناشئ منه ، وأكبار جمع كبار ، وهو الطبل ، وفساد المعنى مُفْسِدٌ للصلاة ، ولو لم يتعمد . أبو إسحاق .

(٣) المثاني من أسماء الفاتحة .

(٤) أى إن كنت من أهل التقوى الذين يُقْتَدَى بهم ، وجواب الشرط محذوف أى فاعمل بما ذكرته لك .

واقتصرن في صلاة الظهر
 وحيث يقرأ الإمام سراً
 وحيث يجهرن عليه يدي
 ويسمع المأموم للقرآن
 ويقرأ الجميع حيث انفردا
 وسورة الحمد هي المثنائي
 تشي من الصلاة كل ركعة
 وقيل معنى الحمد هو الملك
 لأنها الحمد هو الثناء
 وبسملن عند كل سورة
 وتلزم في الحمد في الصلاة
 ولا يجوز ترك بعض الحمد
 وتركها لا ينبغي في السور
 ومن يكن لم يحسن القرآن
 ومنعوا تكراره للحمد
 ونقضوا صلاة ذا المكرر
 على المثنائي وصلاة العصر
 فالحمد تكفيه إذا ما يقرأ
 قراءة القرآن بعد الحمد
 وإنما يقرأ للمثنائي
 ولم يكن يتبع فيه أحدا
 لأنها تقرأ في الأركان
 وذلك من تعظيمها ما أرفعه
 وغيره في القلب عندي يزكو
 على الجميل وهو السناء
 من حيث ما البسملة المستورة
 لأنها البعض من الآيات
 والنقص في تاركها بالعمد
 ولا أرى بأساً على المقتصر
 في وقته يسبح الرحمانا
 وللتحيات بمعنى العمد
 وعذروا الناسي هناك فاعذر

باب الركوع

فرض الركوع في كتاب الله
 فازكف بتعظيم لذي الجلال
 جاء به الأمر بلا اشتباه
 وكن لدى الركوع ذا اعتدال

وَضَعَ يَدَيْكَ فَوْقَ رُكْبَتَيْكَ وَسَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْعَظِيمَ وَهُوَ عَلَى قَوْلِ لِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ وَالْأَوَّلُ الصَّحِيحُ لَا سِوَاهُ وَاحْتَلَفُوا فِي مُنْتَهَى الرُّكُوعِ وَقِيلَ بِالْهَوِيَّةِ لِلسُّجُودِ فَحَيْثُمَا تَمَّ الرُّكُوعُ دَخَلَ وَمِنْ هُنَاكَ الْخُلْفُ جَاءَ بَعْدَهُ (٢) مِنَ الرُّكُوعِ أَوْ مِنَ السُّجُودِ وَهَوِيَّةُ السُّجُودِ فِي الْحُدُودِ وَسَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ قَدْ حَمِدَا وَيُعَذِّرُ النَّاسِي فَلَا يُعِيدُ لِأَنَّهُ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ فَإِنْ تَرَكْتَ قِيلَ لَا عَلَيْكَ وَمِثْلُ ذَلِكَ الذِّكْرُ بِالتَّعْظِيمِ لِأَنَّمَا الْمَقْصُودُ أَنْ يُعْظَمَ (١) لِأَنَّهُ رَوَاهُ مَنْ رَوَاهُ فَقِيلَ بِالْقِيَامِ لِلْخُضُوعِ وَالْخُلْفُ فِيهِ الْخُلْفُ فِي الْحُدُودِ حُكْمُ السُّجُودِ وَإِلَيْهِ انْتِقَالًا فِي سَمِعَ اللَّهُ الْكَرِيمُ حَمْدُهُ (٢) وَالْأَوَّلُ الرَّاجِحُ بِالتَّأْيِيدِ أَقُولُ إِنَّهَا مِنَ السُّجُودِ يُعِيدُ مَنْ يَتْرُكُهَا تَعَمُّدًا كَذَلِكَ التَّكْبِيرُ وَالتَّحْمِيدُ وَالتَّرْكَ لِلْأَرْكَانِ نَقْضُ آتِي

بابُ السُّجُودِ

وَإِنَّمَا السُّجُودُ فَرَضٌ أَيْضًا فَتَرَكُهُ يُوجِبُ حَتْمًا نَقْضًا جَاءَتْ بِهِ أَوَامِرُ الْكِتَابِ وَفَسَّرَتْهُ سُنَّةُ الْأَوَابِ

(١) يجوز فتح الظاء وكسرها ، فالضم على أنه مبنى للمجهول ، أى أن المقصود تعظيم الله ،

والكسر على بنائه للفاعل بمعنى أن المراد أن يعظم المصلى ربه تعالى .

(٢) يجوز في هاء « بعده ، حمده » الاسكان والتحريك بالضمه .

وَإِنَّهُ لِحَالَةٍ ثَقُرُّبُ فَاسْجُدْ عَلَى السَّبْعَةِ مِنْ آرَابٍ
أَوَّلُهَا جَبْهَتُهُ الْمَصُونَةُ وَبِالْيَدَيْنِ ثُمَّ الرُّكْبَتَيْنِ
فَهَذِهِ السَّبْعَةُ وَالَّذِي تَرَكُ فَتَارِكُ الْجَبْهَةِ لَا صَلَاةَ لَهُ
كَذَاكَ مَنْ يَرْفَعُ رِجْلَيْهِ مَعَا وَمَنْ يَكُنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَسْجُدَا
وَإِنْ يُطِيقُ أَنْ يَسْجُدَنَّ بِالْأَنْفِ وَقِيلَ بَلْ يَرْجِعْ لِلْإِمَاءِ
وَمَنْ رَأَى وَعُوْثَةً (٢) فِي الْحَالِ وَقِيلَ لَا يُحَوِّلَنَّ وَيَمْتَنِعْ
كَالْصُّوفِ وَالرِّيشِ وَمِثْلِ الشَّعْرِ وَجَائِزٌ يَلْبَسُهُ الْمُصَلِّي
وَهَكَذَا الْمَعَادِنُ الْأَرْضِيَّةُ كَذَلِكَ الْمَحْرُوقُ كَالرَّمَادِ

لِلَّهِ فَالْعَبْدُ هُنَاكَ أَقْرَبُ مِنْ غَيْرِ كَفِّ الشَّعْرِ وَالْثِيَابِ
وَبِسُجُودِ أَنْفِهِ مَقْرُونُهُ وَالْقَدَمَيْنِ اثْنَيْنِ بَعْدَ اثْنَيْنِ
مِنْهُنَّ شَيْئًا فِي سُجُودِهِ رَكْعًا (١) بَلَا خِلَافٍ عِنْدَنَا فَتَنَقَّلْهُ
وَالْخَلْفُ فِي وَاحِدَةٍ إِنْ رَفَعَا فَإِنَّهُ يُؤْمِي وَلَا يَقَعْدُ سُدًى
فَائِهِ يَفْعَلُهُ وَيَكْفِي وَهَكَذَا فِي سَائِرِ الْأَعْضَاءِ
حَوْلَ لِلْيُمْنَى أَوْ الشَّمَالِ أَنْ يَسْجُدَنَّ فَوْقَ مَا لَا يَنْزِعُ (٣)
وَالْجِلْدَ مَعَ عِظَامِهَا وَالْوَبْرَ أَوْ يَقْفَنَ عَلَيْهِ إِذَا يُصَلِّي
مِنَ التُّحَاسِ أَوْ مِنَ الْفِضِيَّةِ وَالْجَصِّ وَالتُّورَةِ فِي الْجَمَادِ

(١) رَكَعٌ : أُنْى نَقَصَ وَوَهْنٌ .

(٢) الْوَعُوْثَةُ : الْحُشُوْنَةُ .

(٣) اقْتَصَرَ النَّازِمُ عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ الْمَشْهُورِ ، قَالَ قُطْبُ الْأَيْمَةِ فِي الذَّهَبِ : وَبَطَلَتْ عَلَى غَيْرِهَا (الْأَرْضُ وَمَا أَنْبَتَتْ) كَصُوفٍ وَجِلْدٍ ، وَكُلُّ مَا يُصَلِّي بِهِ (نَا) ، أَوْ صَحَتْ ، أَوْ كَرِهَتْ وَنَسَبَ لَنَا وَلِلْأَكْثَرِ ، وَذَلِكَ فِي الْقِيَامِ وَالسُّجُودِ وَغَيْرِهِمَا . أَوْ يَعْتَبَرُ السُّجُودَ كَمَا فِي بَعْضِ اللَّفْظِ ، وَظَاهَرَ الشَّيْخِ (كَلَامُهُ) هُنَا (أَقْوَالٌ) أَهْ أَبُو إِسْحَاقِ .

لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَحَالَ مُطْلَقًا قَدْ كَانَ أَرْضًا وَالرَّمَادُ حَطْبًا
وَقِيلَ فِي الْقِرْطَاسِ نَبْتُ الْأَرْضِ
لَكِنْ إِذَا كَانَ بِهِ اسْمُ اللَّهِ
لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ التَّعْظِيمِ
وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ كِتَابٍ
وَأِنْ تَعَدَّرَ الْمَكَانُ الطَّاهِرُ
وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ فِي الرُّكُوعِ
فَيَنْتَهِي بِذَلِكَ دُونَ الْأَرْضِ
وَعِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِالْإِيمَاءِ
وَقِيلَ بَلْ يُؤَخَّرَنَّ الْفَرْضُ
وَهُوَ مَقَالٌ خَالَفَ الظَّوَاهِرَ
لِأَنَّهُ يَقْضِي بِفَوْتِ الْفَرْضِ
وَسَبَّحَنَّ فِي السُّجُودِ الْأَعْلَى
فَأُتِيَ فِي تَذَلُّلِ الدُّنُو
وَجَائِزُ بِصِفَةِ الْعَظِيمِ
وَالأَوَّلُ الْمَنْقُولُ فِي الْأَخْبَارِ
أَقْلَ مَا يَجْزِي مِنَ التَّسْبِيحِ
وَقِيلَ تُجْزَى مَرَّةً وَالأَوَّلُ

عَنْ حَالِهِ الَّذِي عَلَيْهِ خُلِقَ
فَصَارَ بِالتَّحْرِيقِ شَيْئًا عَجَبًا
لَا بَأْسَ فِيهِ بِسُجُودِ الْفَرْضِ
فَبَادِرِ الْفَارِشِ بِالْمَنَْاهِي
فَاخْكُمْ عَلَى الْفَاعِلِ بِالتَّحْرِيمِ
يَجُوزُ إِلَّا آيَةَ الْكِتَابِ
يُومِي وَلَا يَسْجُدْ وَهُوَ الظَّاهِرُ
وَقِيلَ يَنْحَنِي إِلَى الْخُضُوعِ
وَقِيلَ يَسْجُدُنَّ لِأَجْلِ الْفَرْضِ
يُصَلِّي وَاقِفًا عَلَى سَوَاءٍ
حَتَّى يُلَاقِيَ لِلْسُّجُودِ أَرْضًا
وَلَا أَرَاهُ فِي الصَّوَابِ ظَاهِرًا
وَالنَّصُّ شَرْعًا بِسِوَاهُ يَقْضِي
فَإِنَّ ذَاكَ بِالسُّجُودِ أَوْلَى
وَهُوَ (١) فِي تَعَزُّزِ الْعُلُوِّ
إِذْ كُلُّهُ مِنْ لَازِمِ التَّعْظِيمِ
وَالثَّانِي مِنْ نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ
ثَلَاثُ مَرَّاتٍ عَلَى الصَّحِيحِ
فِيهِ عَنِ الْمُخْتَارِ قَوْلٌ يُنْقَلُ

(١) هُوَ : بتشديد الواو ؛ لإقامة الوزن ، وقيل : تشديدها لغة .

وَيُتَنَّبَهُ (١) عَنْ نَقَرِ السُّجُودِ أَنَّهُ مِنْ شَأْنٍ مَنْ نَافَقَ فَاتْرُكْتَهُ

باب القعود للشهد

ثُمَّ الْقُعُودُ وَهُوَ لِلتَّشْهَدِ فَتَارِكُ الْقُعُودِ حَتْمًا تَنْتَقِضُ وَذِكْرُهُ وَهُوَ التَّحِيَّاتُ اخْتَلَفَ فَقِيلَ لَا نَقُضَ إِذَا مَا قَعَدَا وَهُوَ ضَعِيفٌ وَالصَّحِيحُ النَّقْضُ لِأَنَّ فِي الْمَسْنُونِ مَا يَنْتَقِضُ وَاخْتَلَفَ الْمُشَدِّدُونَ أَيْضًا فَقِيلَ بَعْدَ الطَّيِّبَاتِ يَمْضِي وَقِيلَ يَنْتَهِي إِلَى رَسُولِهِ وَقِيلَ لَا إِلَّا إِذَا مَا سَلَّمَا لِإِنَّمَا تَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ فَالِنَّقْضُ بِالْحَادِثِ قِيلَ يَلْزَمُهُ وَكُلُّ مَنْ رَخَّصَ إِنَّمَا عَنَا

رُكْنٌ مِنَ الصَّلَاةِ يَأْذَا فَاقْعُدِ صَلَاتُهُ لِأَنَّهُ مِمَّا فَرَضَ فِيهِ بِفَرْضٍ أَوْ بِسُنَّةٍ وَصِفَ حَتَّى وَلَوْ لَمْ يَقُلِ التَّشْهَدَا لَوْ لَمْ نَقُلْ بِأَنَّ ذَاكَ فَرَضٌ بَتْرَكِهِ تَعَمُّدًا مَا يُفَرَضُ فِي الْقَدْرِ الَّذِي يَكُونُ قَرْضًا لَا يَلْتَفِتُ مِنْ بَعْدِهَا لِنَقْضِ وَهُوَ مَقَالٌ ظَاهِرٌ دَلِيلُهُ كَمِثْلِ لَا يَدْخُلُ حَتَّى يُحْرِمَا كَمِثْلِ مَا تَكْبِيرُهَا التَّحْرِيمُ (٢) إِنْ كَانَ عَمْدًا أَوْ خَطَا لَا يُؤْتَمُّهُ (٣) بِذَاكَ حَيْثُ كَانَ عُذْرًا بَيْنَا

(١) قوله : « يُتَنَّبَهُ » بالجزم بلام النوى المقدرة ؛ أي لِيُنَبِّهَ ؛ وهو بضم الياء للبناء للمجهول .

(٢) قوله : « تَكْبِيرُهَا التَّحْرِيمُ » فيه نوع من أنواع البديع يسمى القلب ، كقوله : فدبت بنفسه

نفسى ... إلخ .

(٣) الهاء في قوله : « يُؤْتَمُّهُ » هي هاء السكت .

وَحَرَجَ الْخِلَافَ حَالَ الْعَمْدِ أَبُو سَعِيدٍ الْفَقِيهُ الْمُهْدِي
وَالْخُلْفَ فِيهِ الْخُلْفُ فِي التَّسْلِيمِ هَلْ كَانَ لِلرُّكْنِ أَوْ التَّمِيمِ
فَائِدَةُ رُكْنٌ عَلَى التَّشْدِيدِ وَذَوْنُهُ فِي عَكْسِهِ الْبَعِيدِ

باب التسليم

وَسَلَّمَ يُمْنَةً وَيُسْرَى وَأَوَّلَ الْقَوْلَيْنِ عَنْ ضَمَامٍ
وَكُلُّهُمَا قَدْ اكْتَفَى بِمَرَّةٍ وَيَقْصِدُ الْخُرُوجَ بِالتَّسْلِيمِ
وَيَمْسَحُ الْغُرَّةَ (٢) بِالْيُمْنَاءِ وَفِعْلُهُ (٣) قَبْلَ الدُّخُولِ أَيْضًا
كَذَاكَ مَنْ لَا يَتَّبِعُ الْمُؤَدَّنَا وَمَنْ نَسِيَ التَّسْلِيمَ حَتَّى قَامَا
وَانْصَبَّ إِلَى رَبِّكَ وَارْعَبْنَا فَإِنَّ ذَاكَ مَوْقِفٌ عَظِيمٌ
وَانْتَقِلَنَّ لِلنَّفْلِ لَوْ قَلِيلًا

تُسَلِّمَتَيْنِ وَالشَّهِيرُ وَتَرَا (١)
وَالثَّانِي عَنْ بَقِيَّةِ الْأَعْلَامِ وَهُوَ حَدِيثٌ لَا تُطِيلُ ذِكْرَهُ
وَحِلٌّ مَا كَانَ مِنَ التَّحْرِيمِ وَتَرَكُهُ قِيلَ مِنَ الْجَفَاءِ
مِنَ الْجَفَاءِ فَارْفُضْنَهُ رَفْضًا مِنْ الْجَفَا فَاتَّبِعْهُ حِينَ أَذْنَا
يُسَلِّمَنَّ بَعْدَ ذَا قِيَامَا إِلَيْهِ فِي حُصُولِ مَا تَمَنَّا (٤)
يُجِيبُ مَنْ شَاءَ بِهِ الْكَرِيمُ عَنْ مَوْضِعِ الْفَرَضِ كَذَاكَ قِيلًا

(١) قوله : « وترا » مفعول مطلق تقديره والشَّهِيرُ أن يسلمن وترا . (المصنف) .

(٢) الغرة : موضع السجود من الجهة .

(٣) قوله : « وفعله » يعني مسح الوجه .

(٤) تمنَّا : أى تَمَنَّى .

باب سُجُودِ السَّهْوِ

وَيُوجِبُ السَّهْوُ لِأَجْلِ الْجَبْرِ
فَيَهْدِمَانِ عَمَلَ الشَّيْطَانِ
فَيَغْفِرُ التُّرَابَ فَوْقَ رَأْسِهِ
يَقُولُ وَאוَيْلَاهُ قَدْ أَضَعْتُ
وَالْآدَمِيَّ قَالَ قَدْ أَطَعْتُ
فَكَانَ فِي ذَاكَ رِضَى الرَّحْمَنِ
فَأَفْعَلُهُمَا مُمْتِثًا لِلْأَمْرِ
وَلَا تَلْفِظُ بِكَلَامٍ يُذَكِّرُ
لأنه جبر لما تقدم
لأنما النيّة بالفؤاد
وفي السجود سبّح الأعلی
وقال قوم يسجدن بعد أن
وقيل إن سها بنقص سجدا
وساجد من بعد أن يسلم
وقيل ما عليه من سلام
ومن سها إمامه وما سها
لأنما يتبعه في عمله

بعد السلام سجدين فأدر
ويُرْغَمَانِهِ وَيُخْزِيَانِ
لَهُمْ مَا بَنَاهُ مِنْ أَسَاسِهِ
أَمَرْتُ بِالسُّجُودِ فَاِمْتَنَعْتُ
أَوْامِرَ الرَّبِّ وَقَدْ سَمِعْتُ
وَالْوَيْلُ وَالْخِيَةُ لِلشَّيْطَانِ
مُسَارِعًا لِجَبْرِ ذَاكَ الْكُسْرِ
به عن النيّة قوم عبّروا
والقول فاصل هناك فأعلما
لَا بِالتَّلَفُّظَاتِ وَالتَّعْدَادِ
وقيل يستغفر حين زلا
يتحين قبل أن يسلم
قبل السلام لا إذا ما زيدا
قيل يسلم حين ثمما
لكنه يحمد للتمام
فما عليه قيل يسجدن لها
لافي خطائه (١) ولا في زلله

(١) خطائه : الخطاء كالعطاء ، بالمند لغة في الخطأ .

وَإِنْ يَكُنْ تَابِعُهُ فِي وَهْمِهِ فَحُكْمُهُ يَكُونُ مِثْلَ حُكْمِهِ
وَمَنْ سَهَا حَلَفَ الْإِمَامَ وَخَذَهُ فَقِيلَ يُغْفَى بِالصَّلَاةِ عِنْدَهُ
وَقِيلَ لَا بَدَّ مِنَ السُّجُودِ وَهُوَ دَلِيلُ نَصِّهِ الْمَوْزُودِ
إِذْ لَمْ يُفَرِّقِ الدَّلِيلُ أَبَدًا بَيْنَ جَمَاعَةٍ وَمَنْ تَفَرَّدَا

بابُ حُكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ

وَالْجَهْلُ بِالصَّلَاةِ حُكْمًا يَسَعُ
يَلْزَمُهُ أَنْ يَعْرِفَ الْكَيْفِيَّةَ
فَالْفِعْلُ لَا يُمْكِنُ دُونَ عِلْمِ
وَوَقْتُهَا الْمَحْدُودُ وَقْتُ فِعْلِهَا
فَتَارِكُ الصَّلَاةِ حَتَّى خَرَجَ (١)
مَا لَقِيَ اللَّهَ بِذَنْبٍ أَعْظَمَ
مَا بَيْنَ تَرْكِهَا وَبَيْنَ الْكُفْرِ
مِنْ تَمَّ قِيلَ فِيهِ يُقْتَلْنَا
وَيُجْعَلُ الضَّرْبُ عَلَيْهِ مُرْسَلًا
فَإِنْ يَمُتْ بِالضَّرْبِ مَاتَ كَافِرًا
إِلَى دُخُولِ الْوَقْتِ ثُمَّ يُمْنَعُ
مِنْ وَصْفِهَا وَشَرْطِهَا وَالتَّيَّةِ
وَلَا يَكُونُ سَائِعًا فِي الْفَهْمِ
وَوَقْتُ ضَيْقِ تَرْكِهَا وَجَهْلُهَا
تَعَمُّدًا فِي الْكُفْرِ قَطْعًا وَلَجًا
مِنْ تَرْكِهَا تَعَمُّدًا تَجَهُّمًا
حَدُّ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ غَدْرِ
إِنْ لَمْ يَتُبْ وَقِيلَ يُضْرَبُ
حَتَّى يُصَلِّيَ أَوْ إِلَى أَنْ يُقْتَلَ (٢)
وَكُلُّ مَنْ يَضْرِبُ كَانَ ظَافِرًا

(١) قوله : « خرجا » أى الوقت .

(٢) إلى أن يُقْتَلَ : أى إلى أن يموت ، وإنما عبّر عنه بالقتل لأجل القافية ، وهو في الحقيقة

قتل لأنه لما حصل موته بسبب الضرب ، والقتل يكون بالضرب ومنه الموقودة .

وَقِيلَ لَا يُقْتَلُ حَتَّى يَجْحَدَا فَإِنَّهُ يُفْضَى إِلَى التَّهَاوُنِ وَفَائِلُ الصَّدِيقِ مَنْ قَدْ مَنَعَهُ وَالْكُلُّ رُكْنٌ وَالصَّلَاةُ أَعْظَمُ وَأَنَّهَا لِدِينِنَا عُمُودٌ وَأَنَّهَا لِدِينِنَا عُمُودٌ وَجُوبَهَا وَلَا أَرَاهُ أَبَدًا^(١) بِأَعْظَمِ الشَّعَارِ فِي الْمَدَائِنِ مِنَ الزَّكَاةِ وَالْجَمِيعُ تَبِعَهُ^(٢) لِأَنَّهَا هِيَ الشَّعَارُ الْأَعْظَمُ فَمَا أَلَبْنَا إِنْ ذَهَبَ الْعُمُودُ

باب نواقض الصلاة

وَأَنَّ فِي الصَّلَاةِ أَشْيَاءَ تُمْنَعُ فَبَعْضُ ذَاكَ عَارِضٌ قَلْبِي وَبَعْضُهُ لِلْفِعْلِ أَيْضًا نُسَبَا وَذَاكَ أَنْ يَتَوَيَّ تَرْكُهَا وَأَنْ وَقِيلَ إِنْ نَوَى وَلَمْ يَتْرُكْ فَلَا وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْمُصَلِّي عَلَيْهِ أَنْ يُكْفَرَ وَيُذَلَّ فَتَنْقُضُ الصَّلَاةَ حِينَ تَقَعُ وَالْبَعْضُ مِنْهُ عَارِضٌ قَوْلِي فَالْعَارِضُ الْقَلْبِي أَنْ يَنْقَلِبَا يُحَوَّلَ الْفَرَضُ إِلَى بَعْضِ السُّنَنِ تَفْسُدُ وَالْفَسَادُ إِنْ تَنَقَّلَا تَأْدِيَةُ الْفَرَضِ بِذَاكَ الْفِعْلِ وَقِيلَ يُجْزِيهِ الْمَتَابُ مَثَلًا

(١) ظاهر اختيار الناظم يُقْتَلُ كفرا لآخِذًا ، مع أن ما جرى عليه في حاشية المسند أن تارك الصلاة تهاوناً كافراً كُفِّرَ نِعْمَةً وتاركها جُحُودًا كافراً شِرْكًَا ، ولعله رأى هذا الوجه ، وهو ما عليه أكثر سلف الأمة ، رعاية لجانب الصلاة التي هي الركن الأعظم للدين بعد الإيمان وأن تاركها لا دين له وكأنه لا قيمة لإقراره بوجوبها ، ويؤيد هذا أحاديث كثيرة كقوله ﷺ « لَا إِيْمَانُ لِمَنْ لَا صَلَاةَ لَهُ » وقوله « لَا دِينَ إِلَّا بِالصَّلَاةِ » . أبو إسحاق .

(٢) في قول الناظم والجميع تَبِعَهُ نظر ، إذ الدين قاتلهم أبو بكر منهم المرتدون عن الإسلام ومنهم المانعون للزكاة ، توقفوا في أمرها لا رجوعا عن الدين ، وفي قتاله للكل حفظاً لكيان الإسلام وصيانةً لوحدة الأمة ، ولو لم يفعل لارتدَّ مُعْظَمُ الْعَرَبِ وَقَوِيَ الشَّرْكُ عَلَى الْإِسْلَامِ فحال أولئك لا كحال تارك الصلاة مع الإقرار بالوجوب : والله أعلم . أبو إسحاق .

وَهَكَذَا مَنْ أَشْغَلَ الْجَنَانَا
وَفَهَمَكَ الْحِسَابَ وَصَفَ نَاقِضُ
وَلَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا عَقَلَ
فَمَنْ يَكُنْ صَلَّيْ عَلَى حُضُورٍ
وَلَا صَلَاةَ لِلَّذِي قَدْ غَفَلَ
وَأِنْ عَرِثُهُ غَفْلَةٌ فِي الْبَعْضِ
أَكْثَرُهَا قِيلَ وَقِيلَ رَكْعَةً
كَذَاكَ مَنْ عَنْ دِينِهِ يَرْتَدُّ
لِأَنَّ هَذَا نَاقِضٌ لِلطُّهْرِ
وَأِنْ يَكُنْ فِي حَالِ الْإِرْتِدَادِ
فَلَا عَلَيْهِ بَدَلٌ إِنْ أَسْلَمَا
لَأَنَّهُ رُكْنٌ مِنَ الْإِيمَانِ
وَلَيْسَ يُجْزِيهِ إِذَا مَا أَدَّى
لِأَنَّ ذَلِكَ الْحَجَّ رُكْنُ السَّابِقِ
كَذَاكَ مَنْ عَارَضَهُ الْإِغْمَاءُ
لَكِنْ إِذَا اسْتَرَسَلَ فِيهِ لَا إِذَا
وَالشُّكُّ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ مَا
كَيْفَ يُصَلِّي وَهُوَ لَا يَعْلَمُ مَا

بِغَيْرِهَا لَا خَطَأَ نِسْيَانًا (١)
لَأَنَّهُ لَا شَكَّ فِيهَا عَارِضُ
مِنَ الصَّلَاةِ هَكَذَا الْبَعْضُ نَقْلُ
فَأَنَّهُ أَعْظَمُ لِلْأَجُورِ
عَنْهَا جَمِيعًا فَلْيَقُمْ لِيُبدَلَا
فَالْخُلْفُ فِي مِقْدَارِ حَدِّ النِّقْضِ
وَهُوَ أَشَدُّ مَا رَأَيْنَاهُ مَعَهُ
وَعَنْ يَقِينِهِ فَلَا يَعْتَدُ
وَقَاطِعٌ أَيْضًا خِصَالُ الْأَجْرِ
مَضَى عَلَيْهِ الْوَقْتُ بِالْعِنَادِ
لَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ فَأَعْلَمَا
يَلْزَمُهُ كَسَائِرُ الْأَرْكَانِ
لِحُجَّتِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَرْتَدَّا
وَذَا الْأَخِيرُ رُكْنُ هَذَا اللَّاحِقِ
قِيلَ وَمَنْ عَارَضَهُ الرِّيَاءُ
نَفَاهُ عَنْ فَوَائِدِهِ وَبَدَا
صَلَّى فَأَنَّهُ يُعِيدُ فَأَعْلَمَا
أَذَاهُ وَالْفَرَضُ عَلَيْهِ لَزِمَا

(١) قوله : « نسيانا » معطوف على قوله (لا خطأ) والتقدير لا خطأ ولا نسيانا وإنما حذفه لإقامة الوزن ، وذلك جائز في النظم .

وَإِنْ يَكُنْ يَغْلِبُ فِي حَيَالِهِ
فَعَالِبُ الظَّنِّ هُنَا يُعْتَبَرُ
وَإِنْ يَكُنْ حَلَفَ الْإِمَامَ سَجْدًا
وَالشَّكُّ مِنْ بَعْدِ التَّمَامِ يُحْظَرُ
وَشَكُّهُ فِي الْحَدِّ بَعْدَ فِعْلِهِ
لَا يَرْجِعَنَّ لَهُ بِنَفْسِ الشَّكِّ
إِلَّا إِذَا مَا شَكَّ فِي الْإِحْرَامِ
لِأَنَّهُ بِذَلِكَ فِيهَا يَدْخُلُ
وَإِنْ طَرَأَ عَلَيْهِ فِي حَالِ الْأَدَا
وَمَنْ يَكُنْ قَدْ صَارَ فِي الْقُرْآنِ
وَقِيلَ يَرْجِعَنَّ لِلْسُّجُودِ
وَيَرْجِعَنَّ لِلتَّحِيَّاتِ مَعَا
مَا لَمْ يَكُنْ سَلَّمَ وَالْبَعْضُ يَرَى
وَقِيلَ لَوْ سَلَّمَ ثُمَّ شَكَّا
وَهُوَ ضَعِيفٌ وَالصَّحِيحُ عِنْدِي
فَهَذِهِ الْعَوَارِضُ الْقَلْبِيَّةُ
تَكَلِّمُ اللِّسَانَ لَا بِذِكْرِهَا
فَمَنْ يَقُلْ آمِينَ فِي الصَّلَاةِ
كَذَلِكَ الْقُنُوتُ وَهُوَ أَعْظَمُ

شَيْءٌ بَنَى عَلَيْهِ فِي أَفْعَالِهِ
وَمَنْ بَنَى عَلَيْهِ فِيهَا يُعَذَّرُ
لِسَهْوِهِ وَلِلْإِمَامِ قَلْدًا
فَذَاكَ عَفْوٌ وَالْإِلَهُ يَغْفِرُ
يَكُونُ مِثْلَ شَكِّهِ فِي أَصْلِهِ
وَإِنَّمَا يَرْجِعُ عِنْدَ التَّوَكُّلِ
قِيلَ يُعِيدُهُ إِلَى التَّمَامِ
فَهَلْ تَرَى الشَّكَّ لَهُ يَدْخُلُ
فَلَا يُجَاوِزُهُ بِشَكٍّ أَبَدًا
لَا يَرْجِعَنَّ بِالشَّكِّ لِلْمَتَانِي
مَنْ شَكَّ فِيهِ حَالَةَ الْقُعُودِ
إِنْ شَكَّ فِي إِتْيَانِهَا حَالَ الدُّعَا
مُضِيِّهِ وَلَا يَعُودُ الْقَهْقَرَى
يُعِيدُهَا إِلَّا إِذَا مَا انْفَكَّا (١)
أَنْ يُلْغِيَ الشُّكُوكَ بَعْدَ الْحَدِّ
وَدُونِكَ الْعَوَارِضُ الْقَوْلِيَّةُ
فَإِنَّهُ يَنْقُضُهَا بِأَسْرِهَا
فَإِنَّهَا تُبْرَأُ بِالْبَتَاتِ
لِأَنَّهُ طَالَ بِهِ التَّكَلُّمُ

(١) انفكا : أي قام من مكانه .

وَكَانَ قَبْلَ النَّسْخِ لِلْكَلامِ
وَذَاكَ وَقْتُ قَدْ أُبِيحَ مُطْلَقًا
فَنَسَخَتْهُ آيَةُ الْخُشُوعِ
وَحِينَ عَمَّ الْاِحْتِلَاطُ وَالْفِتْنُ
وَهُوَ مِنَ السُّنَّةِ لَكِنْ نُسَخَا
وَالْأَخْذُ بِالْمَنْسُوخِ قَطْعًا يُمْنَعُ
فَهُوَ مِنَ الْبِدْعَةِ حَتْمًا مِثْلُ مَا
وَمَنْ يُصَلِّيْ حَلَفَ مِنْ يَوْمٍ
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَعْلَمْ بِحَالِهِ
وَقَانَتَيْنِ فِي الصَّلَاةِ يَعْنِي
وَقِيلَ بَلْ يَعْنِي بِهِ التَّطْوِيلُ
وَلَا تُخَافَتُنَّ فِي الصَّلَاةِ
مَعْنَاهُ لَا تُتْرَكُهَا حَيَاءً
وَقِيلَ ذَاكَ فِي صَلَاةِ الْأَجْرِ
وَقَدْ أَتَى التَّرْخِصُ فِي أُمُورٍ
تَهْلِيلُهُ وَإِنْ عَطَسْتَ فَأَحْمَدِ
كَذَلِكَ التَّسْلِيمُ فِيهَا خَطَأً
وَقَدْ حُكِيَ فِي ذَلِكَ الْإِجْمَاعُ
وَاللَّحْنُ مُطْلَقًا لَدَيْهَا يُحَذَرُ
مِنْ ذَاكَ كَسْرُ لَامِ الْعَالَمِينَا
كَذَاكَ أَيْضًا فَتَحُ لَامُ مَلِكٍ

مُؤَثَّرًا عَنْ سَيِّدِ الْأَنَامِ
فِيهَا الْكَلَامُ فَانْتَفَى مَا أُطْلِقَ
وَصَارَ ذِكْرُهُ مِنَ الْمَسْمُوعِ
أُخْبِي وَقَالُوا إِنَّهُ مِنَ السُّنَنِ
أَفَادَهُ مَنْ فِي الْعُلُومِ رَسَخَا
إِذْ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ ذَاكَ يُشْرَعُ
قَالَ بِذَاكَ بَعْضُ مَنْ تَقَدَّمَ
أَوْ يَقْتَضِي النِّقْضُ فِيهَا بَيْنُ
فَائِهِ يُعْذَرُ لِاسْتِحْلَالِهِ
بِهِ الْقِيَامُ بِحُضُورِ الدَّهْنِ
فِيهَا مِنَ الْقِيَامِ فِيمَا قِيلَ
كَذَاكَ لَا تَجْهَرُ بِالنَّعْمَاتِ
وَلَا تُكُنْ مُصَلِّيًا رِيَاءً
يَكُونُ بَيْنَ سِرِّهَا وَالْجَهْرِ
تُسَبِّحُهُ التَّحْمِيدِ وَالتَّكْبِيرِ
لَكِنْ بِلَا جَهْرِ وَلَا تُمَدِّدِ
عَنْ رَكْعَتَيْنِ إِنْ يَكُنْ قَدْ أَخْطَأَ
لَكِنِّي أَحْكِي بِهِ نِزَاعًا
وَبَعْضُهُ يَنْقُضُ حِينَ يُذَكَّرُ
كَذَاكَ أَنْ تُضْمَّ مِنْهَا التَّوَنَا
لِأَنَّهُ بِالْفَتْحِ لَفْظُ مَلِكٍ

كَذَلِكَ فَتَحْ ذَاكَ يَوْمَ الدِّينِ
وَأِنْ كَسَرْتَ الْكَافَ مِنْ إِيَّاكَ
وَأِنْ ضَمَمْتَ التَّاءَ مِنْ أُنْعَمْتَ
فَهَذِهِ نَوَاقِضُ الْأَلْحَانِ
فَكُلُّ لَحْنٍ أَفْسَدَ الْمَعْنَى نَقْضُ
وَضَمُّ ثَوْنِ الْعَالَمِينَ أَهْوَنُ
وَهَذِهِ نَوَاقِضُ الْأَفْعَالِ
تَذَكُّرُهَا الْأَوَّلُ ثُمَّ الْأَوَّلَا
فَنَاطِرٌ بَعَيْنِهِ نَحْوَ السَّمَاءِ
وَيُسْتَحَبُّ نَظَرُ الْمُصَلِّي
لِمَوْضِعِ السُّجُودِ لَا يَغْدَاهُ
فَإِنْ يُعْمَضُ لَا بَعْدَ تَفْسُدُ
وَقِيلَ إِنْ غَمَضَ فِي أَكْثَرِهَا
وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ
وَكَرَّةَ الْبَعْضُ بِلَا فُسَادٍ
وَأِنْ يَخْفُ شَيْئًا عَلَى الْعَيْنَيْنِ
وَفَاتِحٌ مِنْ عَيْنِهِ لِلْعَرَقِ
مَا دَامَ لِلْعُقْدَةِ لَمْ يَحِلَّ
وَبَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ الْفَضْلَا

لَأَنَّ ذَاكَ اسْمُ هَذَا الدِّينِ
فَالْقُبْحُ كُلُّهُ أَتَى هُنَاكَ
لِنَفْسِكَ الْإِنْعَامَ قَدْ نُسَبَتَا
وَضَبَطُهَا التَّعْكِيْسُ لِلْمَعَانِي
وَالْعَفْوُ فِي سِوَاهُ قَامَ وَنَهَضَ
كَذَاكَ كَسْرُ لَامِهَا إِذْ يَلْحَنُ
مِنْ كُلِّ مَمْنُوعٍ مِنَ الْأَحْوَالِ
حَتَّى يُكَوْنَ فِي السِّيَاقِ أَمْثَلًا
فِي نَقْضِهَا جَاءَ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ
حَالَ الْقِيَامِ مِنْ مَقَامِ الرَّجُلِ
وَلْيُحَذِّرَنَّ أَنْ تَعْمَضَنَّ عَيْنَاهُ
وَقِيلَ لَا تَفْسُدُ وَهُوَ أَجْوَدُ
فَائِئْهَا فَاسِدَةٌ بِأَسْرِهَا
مُعْمَضًا فِي الْكُلِّ فَافْهَمْ وَافْطِنِ
وَالْكُلُّ مِنْ قَوْلِ أُولِي الرَّشَادِ
لَا بَأْسَ أَنْ يُعْمَضَ الْجَفْنَيْنِ
يُصَلِّينَ بِدَمِهِ مُسْتَلْقِي
كَذَا فَتَى الصَّقْرِ (١) يُقَالُ صَلِّي
نَهَى فَتَى الْعَبَّاسِ حِينَ سُئِلَا

(١) فَتَى الصَّقْر : هُوَ الْعَلَمَةُ أَبُو مَعَاوِيَةَ عَزَّانُ بْنُ الصَّقْرِ الْغُلَافِي النَّزَوِي .

وَقِيلَ لَا بَأْسَ عَلَى الْمُصَلِّي
يُخْرِجُهَا بِالْيَدِ مِنْ عَيْنِهِ
وَوَاجِبٌ فِي الْوَجْهِ مِنْهُ الْكَشْفُ
كَمِثْلِ رِيحٍ نَتَنِ يَأْتِيهِ
وَأِنْ يَكُنْ تَعَمَّدَ اسْتِشْاقًا
وَفَاتِحُ فَاهُ لِإِخْرَاجِ الْجُشَا
وَأَلَمَّا يَضُرُّهُ اسْتِجْلَابُهُ
وَالْتَفُخُ فِي الْعَمْدِ وَفِي الْخَطَا مَعَا
لِأَنَّهُ مِمَّا تُهِنَا عَنْهُ
لِأَنَّمَا الْكَلَامُ مَا يُؤَلَّفُ
وَيَكْظَمَنَّ الْقَمَّ فِي التَّائِبِ
فَمَنْ تَمَاطَى فِي الصَّلَاةِ عَمْدًا
لِتَرْكِهِ لِوَاجِبِ الْخُشُوعِ
وَالضَّحْكَ نَوْعَانِ فَمِنْهُ يَنْقُضُ
وَيُسْمَعَنَّ صَوْتُهُ وَالْآخَرُ
وَقِيلَ مَنْ بَزَقَ فِي الصَّلَاةِ
لَا يَنْصُقَنَّ فِي قِبَلَةِ الْمُصَلِّي
وَمَنْ جَشَا فَحَمِدَ الرَّحْمَانَا

أَنْ يُخْرِجَ الذَّرَّةَ إِذْ يُصَلِّي
إِنْ خَافَ بَأْسًا وَكَذَا أُذُنِيهِ
وَمِنْ ضَرُورَةٍ يُعْطَى (١) الْأَنْفُ
وَكَذَبَابٍ يَدْخُلَنَّ فِيهِ
فَالنَّقْضُ لَازِمٌ لَهُ اسْتِحْقَاقًا
فَقِيلَ لَا نَقْضَ عَلَيْهِ إِذْ جَشَا
لَا طَرَحُهُ عَنْهُ وَلَا اجْتِنَابُهُ
يَنْقُضُهَا لَوْ لِلْجُشَاءِ وَقَعَا
لَا كَوْنُهُ تَكَلُّمًا أَوْ مِنْهُ
مِنْ الْحُرُوفِ لِمَعَانٍ تُعْرَفُ
وَيَتْرَكَ التَّمَاطِي فِي الْجَوَانِبِ
تَفْسُدُ حَيْثُ كَانَ ذَاكَ قَصْدًا
وَتَرْكُهُ فِيهَا مِنَ الْمَمْنُوعِ
صَلَاتِهِ وَطَهْرَهُ (٢) إِذْ يَغْرِضُ
يَنْقُضُهَا فَقَطُّ وَهُوَ الْكَاشِرُ
يَذْفِيهَا مِنْ غَيْرِ نَقْضٍ يَأْتِي
يَجْعَلُهَا إِنْ شَاءَ تَحْتَ الرَّجْلِ
قِيلَ بَدَا فَسَادُهَا إِعْلَانًا

(١) يُعْطَى : بالبناء للمفعول .

(٢) قوله : « وَطَهْرَهُ » أى وَضُوءُهُ .

وَقِيلَ مَنْ لَمْ يَقْلِدِ الْعِمَامَةَ
إِلَّا إِذَا شَاءَ خِلَافَ السُّنَّةِ
كَذَاكَ مَنْ لَمْ يَسْتَرْ الْمُتَّيِّنِ
كَذَاكَ مَنْ يُقَلِّبُ الْحِصَاءَ
وَقَدْ أَسَا بِفِعْلِهِ مَنْ حَرَّكَ
وَلَيْسَبَلَنْ يَدِيهِ لَا يَكْفِيهِمَا
لِأَتَمَّا ذَلِكَ مُ احْتِصَارُ
وَقِيلَ مَنْ يَكْفِتُ فِي الصَّلَاةِ
إِنْ انْتَهَى كَانَ وَإِلَّا غُوبًا
وَإِنْ يَكُنْ إِخْلِيلُهُ قَدْ انْتَشَرَ
وَفِيهِ قَدْ قَالَ أَبُو عُمَامَانَ
وَإِنْ يَكُنْ ظَنُّ حُرُوجِ الْبَلَلِ
وَإِنْ يَكُنْ بِاللَّيْلِ أَجْرَى الذِّكْرَا
يَفْعَلُ ذَاكَ مِنْ وَرَاءِ الثُّوبِ
فَإِنْ رَأَى شَيْئًا أَعَادَ وَمَضَى
وَرَحَّصُوا فِي ذَاكَ لِلتَّبَيُّنِ
وَلَا أَقُولُ يَنْظُرْنَ أَوْ يَلْتَمِسُ
وَالشَّكُّ فِي النَّاقِضِ عَفْوٌ نِقْلًا
وَقَدْ نَهَى الْمُخْتَارُ عَنْ صَلَاةٍ مَنْ
وَمِثْلُهُ عِنْدَ أُولَى الذِّكَا
وَقِيلَ مَنْ صَلَّى وَرُكْبَتَاهُ

فِي حَلْقِهِ لَيْسَ بِهِ مَلَامَةٌ
فَالْخُلْفُ فِيهَا جَاءَ فَاحْفَظْنَهُ
مَنْ ظَهَرَ فَالْخُلْفُ فِي قَوْلَيْنِ
فِي نَقْضِهَا الْخِلَافُ أَيْضًا جَاءَ
حَاتِمُهُ تَعَمُّدًا لَوْ أَدْرَكَ
وَلَا عَلَى خَاصِرَةٍ يَضَعُهُمَا
وَقَدْ نَهَى عَنْ فِعْلِهِ الْمُخْتَارُ
يُنْهَى وَيُحْبَرْنَ بِالْعَلَطَاتِ
بِمَا اقْتَضَاهُ رَأَى مَنْ تَنْصَبَا
يُمَسِّكُ حَتَّى يَسْكُنَ مِنْهُ الذِّكْرُ
يَمْضِي وَلَكِنْ يَذْكُرُ النَّيْرَانَا
قِيلَ لَهُ يَنْظُرُهُ بِالْمُقْلِ
بِيَدِهِ فِي فَحْذِهِ مُحَبَّرَا
وَيَلْمِسُ الْمَوْضِعَ عِنْدَ الرَّيْبِ
إِنْ لَمْ يَجِدْ شَيْئًا هُنَاكَ عَرْضَا
حَتَّى يَكُونَ الْفِعْلُ عَنْ تَيَقُّنٍ
بَلْ يَمْضِي وَيَتْرُكَنَّ الْمُتَبَسُّ
مَعْنَاهُ عَنْ نَبِيْنَا مُتَّصِلَا
يُدَافِعَنَّ الْأَحْبَتَيْنِ فَاسْمَعَنَّ
كَمَنْ يَصُرُّ ذَاكَ فِي الْكِسَاءِ
بَارِزَانِ نَقْضُهَا جَزَاهُ

إِنْ لَمْ يَكُنْ غُذْرٌ لَهُ بِحَالٍ
 لِأَنَّ رُكْبَتَيْهِ مِنْ عَوْرَتِهِ
 وَإِنْ يَكُنْ لَجْنَبِهِ قَدْ وَقَعَ
 يَنْبِي عَلَى صَلَاتِهِ وَيَرْجِعُ
 وَقَدْ نُهِيَ فِيهَا عَنِ التَّرْبُعِ
 وَهَكَذَا نُهِيَ عَنِ الْإِقْعَاءِ
 وَمَنْ رَأَى حَالَ الصَّلَاةِ رَجُلًا
 فَإِنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي الشَّرْعِ
 لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ
 وَذَاكَ إِنْ لَمْ يَسْتَعِثْ وَيَنْصُرْهُ
 وَيَقْطَعَ الْمُسْبَحَ التَّسْبِيحَا
 أَوْ مِنْ هَلَاكِ نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ
 كَذَاكَ إِنْ رَأَى سِوَاهُ يَهْلِكُ
 يُنَجِّيه لَوْ وَقَّتْ الصَّلَاةُ فَأَتَا
 قُلْتُ إِذَا خَافَ فَوَاتَ الْوَقْتُ
 لَوْ لَمْ يُطِيقْ مِنْهَا سِوَى الْإِيمَاءِ
 وَقِيلَ لِلْمُرْضِعِ إِذَا تَصَلَّى
 وَمَنْ يَخَفُ مِنْ حَيَّةٍ أَوْ عَقْرَبٍ

وَذَاكَ هُوَ أَكْثَرُ الْأَقْوَالِ
 سَتْرُهُمَا يَلْزَمُ فِي سَتْرَتِهِ
 بِلَا اخْتِيَارٍ فَهُوَ عَفْوٌ فَاسْمَعَا
 يَصْنَعُ مَا قَدْ كَانَ فِيهَا يَصْنَعُ
 وَهُوَ تَفْرِشُخُ الْقُعُودِ الْأَوْسَعِ
 أَوْ يُلْصِقَنَّ الْفَخْذَ بِالْأَحْشَاءِ
 يَقْتُلُ إِنْسَانًا لَهُ قَدْ جَهَلَ
 مَا بَيْنَ حِفْظِهَا وَبَيْنَ الْقَطْعِ
 بِالْحَقِّ وَالْبَاطِلِ يَقْتُلُونَا
 إِذَا اسْتَعَاثَ مِنْ عَدُوٍّ يَقْهَرُهُ
 مِنْ مَطَرٍ أَوْ مِنْ صِيَّاحٍ صِيحَا
 وَكُلُّ مَا قَدْ كَانَ مِنْ أَمْثَالِهِ
 فَإِنَّهُ نَجَاءُهُ يَسْتَدْرِكُ
 لَكِنَّهُ يَسْتَأْنِفُ الصَّلَاةَ
 يَفْعَلُ مَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَأْتِيَ
 يَوْمِي وَيَذْهَبَنَّ لِلْإِنجَاءِ
 تُرْضِعُ ابْنَهَا لِخَوْفِ الشَّغْلِ
 فَإِنَّهُ يَقْتُلُهُ وَيَنْصَبُ

باب اللباس

وَيَلْزَمُ الْمُصَلِّي سِتْرَ الْعَوْرَةِ
وَمُعْدِمُ الثِّيَابِ فَلْيُصَلِّ
قِيلَ يُصَلِّي قَاعِدًا وَيَسْتُرُ
مِنْ شَجَرٍ يَجْعَلُهُ عَلَيْهَا (١)
وَيُؤَمِّنُ رَاكِعًا وَسَاجِدًا
وَقِيلَ بَلْ يُصَلِّي وَهُوَ قَائِمٌ
وَهُوَ وَإِنْ دَنَا مِنَ الصَّوَابِ
مِنْ ثَمَّ مَالٍ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ
وَوَاجِدُ الثِّيَابِ فَلْيَسْتَكْمِلْهُ
فَالسَّدْلُ فِي الشَّرْعِ نُهَيْنًا عَنْهُ
لَا سِيمًا مُشْتَمِلُ الصَّمَاءِ
أَقْلَ مَا يَجْزِي مِنَ الْأَثْوَابِ
إِنْ كَانَ ذَلِكَ مُلْكُهُ أَوْ عَارِيَةً
قِيلَ وَلَوْ أَمَانَةً مُحْتَصًا
وَإِنْ يَقْلُ صَاحِبُهُ بَعْدَ الْأَدَا
إِنْ كَانَ فِي الْوَقْتِ وَبَعْدَ الْوَقْتِ
وَقِيلَ إِنْ صَدَّقَهُ أَعَادَا

وَتَرَكُهُ يَنْقُضُ عِنْدَ الْقُدْرَةِ
كَذَاكَ عَارِيًا لِفَوْتِ الْفِعْلِ
عَوْرَتُهُ بِمَا عَلَيْهِ يَقْدِرُ
أَوْ مِنْ تُرَابٍ جَرَّهَ إِلَيْهَا
وَهِيَ صَلَاةٌ مَنْ يُصَلِّي قَاعِدًا
لِأَنَّمَا الْقِيَامُ رُكْنٌ لَا زِمَ
مُخَالَفَ لِهَيْئَةِ الْآدَابِ
إِلَى قُعُودٍ مُعْدِمِ الثِّيَابِ
لِبَاسُهُ لَا سَادِلًا مُشْتَمِلًا
كَذَاكَ الْاِشْتِمَالُ فَاحْذَرْنَاهُ
وَهَكَذَا نُنْهَى عَنِ احْتِبَاءِ
ثَوْبٍ وَمَا زَادَ فَلِلثَّوَابِ
فَيَسْتَعِيرُهُ وَلَوْ مِنْ جَارِيَةٍ
صَلَّى بِهِ وَيَضْمَنُ النِّقْصَا
ذَا نَجَسَ فَلْيَقْبَلَنَّ وَلْيُعِدَا
لِأَنَّهُ فِي قَوْلِهِ كَالْمُفْتَى
إِنْ غَلَبَ الظَّنُّ بِهِ وَزَادَا

(١) قوله : « عليها » أي على العورة .

وَلَا يُعِيدُ إِنْ يَكُنْ مَتَّهَمًا وَقِيلَ لَا يُصَلِّيَنَّ بِثَوْبٍ لَكِنَّهُ فِي الْاِخْتِيَارِ وَالسَّعَةِ وَثَوْبُ ذَاتِ الْحَيْضِ لَا بَأْسَ بِهِ لَوْ كَانَ فِيهِ مِنْهُمَا نَوْعٌ عَرَقٌ وَلَا تُصَلِّ بِثِيَابٍ قَذِرَةٍ وَهَكَذَا الْأَبْرِيْسمُ الْمُمتَنِعُ وَهَكَذَا ثَوْبٌ بِهِ يُصَوَّرُ وَإِنْ يَكُنْ نَحْوَ يَدٍ وَرِجْلِ وَالرَّأْسُ فِيهِ مَعْدِنُ الرُّوحِ يُرَى وَجَائِزٌ غَيْرُ ذَوِي الْأَرْوَاحِ وَصُورَةُ الرَّمَالِ وَالْجِبَالِ وَالثَّوْبُ إِنْ يُشْرَى مِنَ الْمَجُوسِيِّ وَقِيلَ بِالْتَّرْخِيصِ فِي الْمَقْمُوطِ وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْمَعَانِي وَجَائِزٌ فِي الْاضْطِرَارِ بِالنَّجَسِ إِنْ لَمْ يَجِدْ سِوَاهُ وَلْيُمِّمِ وَقِيلَ بِالْحَرِيرِ لَا يُصَلِّي وَمَنْ يُصَلِّي وَهُوَ ذُو ارْتِيَابٍ قَدْ عَلِمَ الْخُبْثَ بِهَا وَشَكًّا وَذَلِكَ إِنْ صَحَّ بِأَنَّ الْغُسْلَ

بِأَنَّهُ فِي قَوْلِهِ قَدْ وَهَمَا مَنْ لَا يُؤَالِيهِ لِحُوفِ الرَّيْبِ وَالْاضْطِرَارُ حَالَةٌ مُوسَّعَةٌ وَلَا بِثَوْبٍ جُنُبٍ فِي جَنْبِهِ مَا لَمْ يَكُنْ بِنَجَسٍ قَدْ التَّرَقَّى وَمَوْضِعُ الْأَنْجَاسِ مِنْهَا طَهْرَةٌ عَلَى الرِّجَالِ لُبْسُهُ لَا يَسَعُ تِمْتَالُ ذِي رُوحٍ فَذَلِكَ يُحْجَرُ فَلَا أَرَى بَأْسًا عَلَى الْمُصَلِّي فَاَمْنَعُهُ إِنْ كَانَ هُنَاكَ صُورًا كَصُورَةِ الْأَشْجَارِ وَالتَّوَاحِي وَكُلُّ مَا كَانَ بِهَذَا الْحَالِ فَعُسْلُهُ أَطْيَبُ لِلنَّفُوسِ وَالْغُسْلُ فِي مَنْشُورِهِ الْمَبْسُوطِ يَكُونُ فِي تَوْسَعِ الْإِنْسَانِ وَبِالْحَرِيرِ وَبِكُلِّ مَا لُبِسَ مُنَجَّسًا لِلْاِخْتِيَاطِ فَاغْلَمْ فِي الْاضْطِرَارِ وَهُوَ غَيْرُ عَدَلٍ مَعَ ذَلِكَ فِي نَجَاسَةِ الثِّيَابِ هَلْ زَالَ فَالْخِلَافُ فِيهِ يُحْكَى قَدْ كَانَ لِلثَّوْبِ وَبَعْدُ صَلَّي

أَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِغُسْلِهِ
وَالْأَحْسَنُ الْبَيَاضُ فِي اللَّبَاسِ
لَوْ صُبَّ الثُّوبُ بِزَعْفَرَانٍ
لَا بَأْسَ إِنْ صَلَّى بِهِ الرَّجَالُ
قُلْتُ إِذَا أَفْضَى إِلَى التَّشْبِيهِ
وَقَدْ أَتَى التَّهْيِ بِنَصِّ الْخَبَرِ
فَكَيْفَ بِالْمَزْعُفْرِ الْمَذْكُورِ
مِنْ سُرَةِ الْمَرْءِ إِلَى رُكْبَتِهِ
وَيُسْتَحَبُّ سِتْرُهُ لِبَدْرِهِ
أَمَّا النِّسَاءُ كُلُّهُنَّ عَوْرَةَ
الْوَجْهِ وَالْكَفَّانِ فَاعْلَمْنَا
وَالْوَجْهُ لَا يُسْتَرُّ فِي الصَّلَاةِ
وَكُلُّ مَا جَازَ مِنَ الْحُلِيِّ
وَكُلُّ مَا يُمْنَعُ لُبْسُهُ مُنْعٌ
فَالذَّهَبُ الْمَمْنُوعُ لِلرِّجَالِ
وَجَائِزٌ بِالْفِضَّةِ الْبَيْضَاءِ
وَلِلرِّجَالِ كُلُّهُ مَحْجُورٌ
فَقَوْلُهُ فِي الْخَاتَمِ الْمَذْهَبِ
لَا نَحْفَظُنَّهُ عَنِ الْمُحْتَارِ

فَالْتَقِصْ فِيهَا لِأَرْزَمِ لِفْعَلِهِ
وَعَيْرُهُ لَيْسَ بِهِ مِنْ بَأْسٍ
وَالْوَرَسِ فِيمَا قِيلَ وَالشُّورَانِ (١)
فَرَضًا وَتَفْلًا هَكَذَا يُقَالُ
يَلْبَسُ ذَاتِ الْخِذْرِ فَالْمَنْعُ بِهِ
أَنْ يَلْبَسَ الرَّجَالُ لِلْمُعْصَفِرِ
إِنِّي أَرَى هَذَا مِنَ الْمَحْجُورِ
يَسْتَرُّهُ إِذْ ذَاكَ مِنْ عَوْرَتِهِ
وَعِضْدِيهِ وَكَذَا لِيُظْهِرَهُ
إِلَّا الَّذِي أُخْرِجَ لِلضَّرُورَةِ
وَمَا عَدَا هَذَيْنِ تُسْتَرُّنَا
وَلَا فِي الْأَحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ
فَفِي الصَّلَاةِ لَيْسَ بِالْمَنْهِيِّ
بِهِ الصَّلَاةُ فَاسْمَعَنَّ وَامْتَنِعْ
لَا يُمْنَعَنَّ مِنْ رِبَّةِ الْحِجَالِ
فِي حِلْيَةِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ
عَسَجْدُهُ الْقَلِيلُ وَالْكَثِيرُ
بِقَدْرِ الدَّرْهِمِ نَوْعٌ عَجَبٌ
وَلَا عَنِ الْقَادَةِ فِي الْآثَارِ

(١) الشُّورَان : هو العصفور وهو يفتح الشين .

وَرُبَّمَا يُوجَدُ ذِكْرُهُ وَلَا
وَلَوْ عَلِمْنَاهُ لَكَانَ فِيهِ
إِذْ لَيْسَ مَا قِيلَ جَمِيعاً يُقْبَلُ
أَوْ كَانَ أَصْلُهُ مِنَ الْكِتَابِ
وَلَا يُصَلِّي بِالتَّحَاسِ وَالشَّبَةِ^(١)
كَذَلِكَ الْحَدِيدُ فِي الْآثَارِ
وَالْخُلْفُ فِي الصَّلَاةِ فِي النَّعَالِ
ثَالِثُهَا الْجَوَازُ فِي الضَّرُورَةِ
لِأَنَّهُ جَاءَ عَنِ الْمُخْتَارِ
لَكِنْ نَعَالُ النَّاسِ فِي ذَا الْيَوْمِ
فَإِذَا نَعَالُ تَرْفَعُ الرَّجُلَيْنِ
فَيَمْنَعَنَّ مِنْ أَدَاءِ الْفَرَضِ
مِنْ أَجْلِ هَذَا قِيلَ فِي حَالِ الضَّرَرِ
هَمْ نَظَرُوا إِلَى اخْتِلَافِ الْحَالِ
وَلَا أَرَى لِلْمَانِعِينَ مُطْلَقاً
وَإِنْ حَلَعَتِ النَّعْلَ فَأَثَرُكُنْهَا
لَأَنَّمَا الْيَمِينُ مَوْضِعُ الْمَلِكِ
وَمَوْضِعُ الْيَسَارِ لِلشَّيْطَانِ
فَالنَّعْلُ وَالْبُصَاقُ مَهْمَا عَنَّا

يُذَكِّرُ مَنْ قَدْ قَالَهُ أَوْ نَقَلَهُ
لَنَا مَقَالٌ فِي الَّذِي يَرْوِيهِ
إِلَّا الَّذِي عَنِ النَّبِيِّ يُنْقَلُ
يَنْزَعُهُ فَهُمْ أُولَى الْأَلْبَابِ
وَهُوَ مِنَ الْمَكْرُوهِ فَلْتَجَنَّبَهُ
لَأَنَّهُ حَلِيَّةُ أَهْلِ النَّارِ
جَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ
وَلَا أَرَى الْإِجَازَةَ الْمَحْصُورَةَ
جَوَازُهُ فِي غَيْرِ الْاضْطِرَارِ
مُخَالَفٌ نَعَالِ تِلْكَ الْقَوْمِ^(٢)
عَنِ السُّجُودِ فَوْقَ أَصْبَعَيْنِ
خِلَافَ نَعْلِ لَاصِقٍ بِالْأَرْضِ
يَجُوزُ دُونَ الْاخْتِيَارِ الْمَعْتَبَرِ
مِنَ اللَّبَاسِ وَمِنَ النَّعَالِ
سِوَى الَّذِي ذَكَرْتُهُ تَعْلُقَا
عَلَى الْيَسَارِ لَا تُيَمِّنَنَّهَا
فَاحْتَرَمَ جَانِبَهُ حَيْثُ سَلَكَ
أَحَقُّ بِالتَّضْيِيقِ وَالْهَوَانِ
نَحْوَ الْيَسَارِ عَنْهُ يَرْمِيْنَا

(١) بفتحيتين أجود النحاس .

(٢) تلك القوم : إنما أشار بتلك للقوم وهي مما يشار به الى المؤنث لأنه قصد به الجماعة .

باب السُّترة

ويؤمرن باتخاذ السُّترة لأنها منع من القواطع وليذن منها خوف أن يحول^(١)، لا بأس إن دقت^(٢) ولكن ترفع على اختلاف جاء في مقدارها وآخر القولين هو الأشهر وإن تكن في الغلظ كالجدار ومثل ذلك من يصف الحَجَرَ والحجر الواحد إن لم تجد والخط عند عدم الجميع وقد يقال حجر لو صغرا والخلف في النهر الكبير ذكروا ولم يروى^(٣)، ذلك في الصغير وكل ما كان من الأمور

حال الصلاة بينه والقبلة وليس شيء خلفها بقاطع ما بينه وبينها المخدول شبرين أو ثلاثة فتمنع محددًا في الطول من أشبارها من ثم قد مال إليه الأكثر تكون أقوى ثم كالخطار^(٤) أمامه اثنتين أو فأكثرًا سواه يُجزى لأذا التَّعبُد قدامه كافٍ عن التَّضييع أولى من الخط ولو قد كبرًا هل يسترن والصحيح يستر والفرق عُسر^(٥)، غاية التفسير فسرة فيه لدى المرور

(١) قوله : « يحول » برفع المضارع على إهمال (أن) .

(٢) دقت : أي صغرت .

(٣) الحائط وما يحمل كحائط من الشجر لوقاية الدواب البرد .

(٤) قوله : « عُسر » بضم العين وإسكان السين أي عسير . و (يُرى) غير مجزوم للضرورة

أو على إهمال (لم) .

إِلَّا الْكَيفَ قِيلَ سُتْرَانِ إِحْدَاهُمَا جِدَارُهُ وَالْأُخْرَى وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ جِدَارٌ وَمَقْصِدُ الْكُلِّ يَكُونُ وَاحِدًا فَلَاؤُلُونَ اعْتَبَرُوا جِدَارَهُ وَمَنْ يَكُنْ صَلَّى لِغَيْرِ سَاتِرٍ لِأَنَّ أَشْيَاءَ هُنَاكَ تَقْطَعُ الْكَلْبُ وَالْخِنْزِيرُ ثُمَّ الْقِرْدُ وَجُنُبٌ وَحَائِضٌ وَنَفْسًا خَمْسَةَ عَشَرَ أَذْرَعٍ قَالُوا وَذَا مَنْ وَاجَهَ الْإِنْسَانَ بِالتَّعَدِّي وَقِيلَ لَا يَنْقُضُ فَوْقَ سَبْعَةٍ وَقِيلَ بَلْ ثَلَاثَةٌ مِنْ أَذْرَعٍ كَذَاكَ مَنْ قَابِلٌ نَارًا تَشْعَلُ وَالْجَمْرُ وَالسَّرَاجُ لَا بَأْسَ بِهِ كَذَاكَ مَنْ صَلَّى إِلَى الْمَقَابِرِ وَسَائِرِ الْأَشْيَاءِ لَيْسَ تَقْطَعُ مِنْ ذَلِكَ الْمُسْلِمُ غَيْرُ الْجُنُبِ قِيلَ كَذَاكَ ضَبْعٌ وَثَعْلَبٌ

وَفُرْجَةٌ بَيْنَهُمَا لِلدَّانِ (١) سُتْرَةٌ مَنْ صَلَّى فَقَالَ الْأَجْرُ يُجْزَى وَقِيلَ يُجْزَيْنِ حِطَّارٌ فَلَا أَرَى لِلْحُلْفِ مَعْنَى زَائِدًا وَالْآخَرُونَ أَهْمَلُوا اعْتِبَارَهُ فَإِنَّهُ يَكُونُ كَالْمُخَاطِرِ إِلَّا إِذَا بَفُسْحَةٍ تُوسِّعُ وَمُشْرِكٌ وَأَقْلَفٌ يُعَدُّ تَقْطَعُ إِنْ لَمْ يَكْ قَدْ تَنَفَّسًا يَكُونُ حَدًّا لِلَّذِي مِنْ بَعْدِ ذَا فَإِنَّهُ يَنْقُضُ دُونَ الْحَدِّ (٢) وَقِيلَ بَلْ يَنْقُضُ دُونَ عَشْرَةٍ حَدٌّ لَهُ وَبَعْدَهَا لَمْ يَقْطَعْ لِأَنَّ ذَاكَ بِالْمَجُوسِ أَمْثَلُ مَا لَمْ يُرَدْ نَوْعًا مِنَ التَّشْبِيهِ لِأَنَّمَا تُعْظِمُهَا لِلْكَافِرِ إِلَّا إِذَا دُونَ السُّجُودِ تَقَعُ وَنَحْوُهُ مِنْ حَيَوَانٍ طَيِّبٍ وَالذَّبُّ أَيْضًا وَكَذَاكَ الْأَرْنَبُ

(١) للدَّانِ : أى للقريب .

(٢) قوله : «دون الحد» أى دون الحد المذكور وهو خمسة عشر ذراعاً على هذا القول .

وَيَأْتِمَنَّ مَنْ يَكُنْ قَدْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ غَامِداً تُجَرِّى
وَلِلْمُصَلِّي قِيلَ أَنْ يِقَاتِلَهُ (١) لِأَنَّهُ الشَّيْطَانُ أَوْ يُمَاتِلُهُ

باب صلاة الجماعة

وَالاجْتِمَاعُ دَائِماً مَطْلُوبٌ فِي الدِّينِ وَهُوَ فِي الْهُدَى مَحْبُوبٌ
مِنْ ذَلِكَ الصَّلَاةُ فِي الْجَمَاعَةِ وَاحْتَلَفُوا فَقِيلَ فَرَضُ عَيْنٍ
وَقِيلَ إِنَّهَا عَلَى الْكِفَايَةِ وَجَارَ مَسْجِدٍ فَلَا يُصَلِّي
فَإِنَّهَا تُسَنُّ فِي الْآيَاتِ مَنْ لَازَمَ الصَّلَاةُ فِي الْجَمَاعَةِ
وَفَضْلُهَا أَعْظَمُ بِالْإِطْلَاقِ مِنْ ثُمَّ قَالُوا إِنَّهُ رَفِيعُ
وَمِنْ هُنَا قَالُوا خَسِيسُ الْحَالِ لَمْ يَعْذِرِ الْمُخْتَارُ خَيْرُ الْبَشَرِ
بَلْ قَالَ فِيهِ أَجِبِ التَّدَاءُ وَتَرْكُهَا عِلَامَةُ التَّفَاقِ
فَنَحْرُهُ مَلَأَهُ بِالطَّاعَةِ لَوْ دَمَعُهُ مِنْ خَوْفِهِ يَفِضُ
بِتَرْكِهِ الْفَضْلَ مِنَ الْأَعْمَالِ سَأَلَهُ وَهُوَ (٢) ضَرِيرُ الْبَصَرِ
وَلَمْ يَكُنْ يَعْتَبَرُ الْعَمَاءُ

(١) قوله : «يقاتله» في هذه النسخة مشكول بالضممة على اللام وكأَنَّهُ بأمر الناظم رحمه الله على إهمال «أن» أو للضرورة وعندى فيه جواز النصب فيكون أو يماثله منصوباً بأن مضمرة أى إلى أن يماثله ، أى يقاتله إلا أن يمثّل له معنى المار ، ولكن الذى رآه الناظم أظهر .

(٢) قوله : «سأله» هو عبد الله ابن أم مكتوم وفى بعض النسخ مصرّح باسمه ، وذلك فى قوله : «ابن أم مكتوم ضيرير البصر» وهو بإسقاط ألف ابن لفظاً لإقامة الوزن .

فَالْفَاتِحُ الْبَصِيرُ أَوْلَى وَأَحَقُّ أَنْ يُلَزَمَنَّ فِعْلَهَا إِذَا انْطَلَقَ
يُؤَدِّبُنُهُ إِمَامُ الْأَدَبِ كَمَا اقْتَضَاهُ نَظَرُ الْمُؤَدِّبِ
وَالْمُصْطَفَى هَمٌّ بَأَنْ يَنْطَلِقَا إِلَى يُبَوِّتِهِمْ لِكَيْ يُحَرِّقَا
وَأَغْلَظَ الْمَقَالَ فِيهِمْ مُنْكَرًا أَفْعَالُهُمْ وَهُوَ حَدِيثٌ شَهْرًا
وَإِظْبَ عَلَيْهَا وَاتَّخَذَهَا عَادَةً فَإِنَّهَا مِنْ أَفْضَلِ الْعِبَادَةِ
وَصَلَّيْنَهَا خَلَفَ كُلُّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مَعَ عَدَمِ الْأَبْرِ
وَلَا تَمِلْ لِمَنْ يَقُولُ صَلِّ مُنْفَرِدًا إِنْ لَمْ تَجِدْ ذَا عَدْلٍ
فَأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلسُّنَّةِ وَالْحَقُّ فِي الْأَوَّلِ فَاتَّبِعْنَاهُ

فصل الإمام في الصلاة

وَعِنْدَ الْاِخْتِيَارِ وَالْإِمْكَانِ يُقَدَّمُ الْأَفْضَلُ فِي الْإِيمَانِ
وَمِنْ ذَوِي الْأَحْلَامِ وَالْآدَابِ يُقَدَّمُ الْأَقْرَأُ لِلْكِتَابِ
فَإِنْ تَسَاوَوْا فَالَّذِي يَكُونُ أَعْلَمُهُمْ بِمَا هُوَ الْمُسْتَوْنِ
فَإِنْ تَسَاوَوْا فَالَّذِي تَقَدَّمَا مِنْهُمْ إِلَى الْهَجْرَةِ حِينَ أَسْلَمَا
فَإِنْ تَسَاوَوْا مَنْ يَفُوقُ حُسْنًا وَغَيْرُهُ مُخَالِفٌ لِلسُّنَّةِ
هَذَا هُوَ التَّرْتِيبُ عِنْدَ الْمُكِنَةِ بِالْقَهْرِ صَلَّ خَلْفَهُ وَانْتِظَمَا
وَأِنْ رَأَيْتَ جَائِرًا تَقَدَّمَا كَيْلًا تَكُونَ أَنْتَ قَدْ قَدَّمْتَا
وَمِنْ لَهُ قَدْ كَرِهَ الْجَمَاعَةُ فَاثْمُهُمْ فَهُوَ خِلَافُ الطَّاعَةِ
لَأَنَّهُمْ أَوْلَى بِأَنْ يُقَدَّمُوا

وصاحبُ السُّلْطَانِ فِي سُلْطَانِهِ
وصاحبُ المنزلِ فِي مَنْزِلِهِ
والأُمِّيُّ (١) لَا يُصَلِّيْنَ بِالْقَارِي
وَلَا يُصَلُّ قَاعِدٌ بِقَائِمٍ
وَقِيلَ إِنْ كَانَ إِمَامًا جَازَا
وَالْخُلْفُ فِي مُسَافِرٍ بِحَاضِرٍ
لَكِنَّهُ يُتِمُّ مَا عَلَيْهِ
فَالْمُصْطَفَى صَلَّى بِأَهْلِ مَكَّةَ
وَهَكَذَا أَعْمَى يُصَلِّيْنَا
وَالْقَوْلُ بِالْجَوَازِ هُوَ الْأَقْوَى
وَأُعْرِجْ إِنْ كَانَ قَدْ تَمَكَّنَا
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَتِمَّ كُنَّا
وَالْعَبْدُ بِالْحُرِّ وَمَنْ تِيَمَّمَا
وَقِيلَ فِي مُشْتَمِلٍ بِمَرْئِدِي
وَلَا بُؤْمٌ أَمْرَأَةً بِرَجُلٍ
وَبِالنِّسَاءِ تَتَفَلَّنَا
وَجَائِزٌ قِيلَ صَلَاةُ الْخُنْثَى
لَكِنْ عَلَيْهِ يَتَقَدَّمْنَا

أَحَقُّ بِالصَّلَاةِ مِنْ أَعْوَانِهِ
أُولَى لَأَتَّهَمَ أَتَوْا مِنْ أَجَلِهِ
وَهَكَذَا الْبَادِي بِذِي الْقَرَارِ
وَقِيلَ جَائِزٌ بغيرِ اللَّازِمِ
وَمُطْلَقاً بَعْضُ رَأَى الْجَوَازَا
وَالْحَقُّ فِي الْجَوَازِ أَيُّ ظَاهِرٍ
يَنْقَى وَلَا يَقْصُرُهَا لَدَيْهِ
قَصْراً وَحَثُّهُمْ عَلَى التَّكْمِلَةِ
بِمُبْصَرٍ فِيهِ الْخِلَافُ عَنَّا
لَمَّا عَلَيْهِ مِنْ دَلِيلٍ يُرَوَى
مِنَ السُّجُودِ فَلْيُصَلِّ مُعَلَّنَا
فَالْخُلْفُ فِيهِ هَلْ يُقَدَّمْنَا
بِمَنْ تَوْضَى فِيهِ تُخْلَفُ الْعُلَمَاءُ
فَاسِدَةٌ وَبَعْضُهُمْ لَمْ يُفْسِدْ (٢)
فِي فَرْضِهَا قِيلَ وَفِي الثَّقَلِ
وَلَتُكُ وَسَطُ الصَّفِّ بَيْنَهُمَا
بِمِثْلِهِ أَيْضاً وَكُلُّ أَنْثَى
عَنْ صَفِّهِنَّ لَا كَمِثْلِهِنَّ

(١) الأُمِّيُّ : هو الذي لا يقرأ الكتابة وأراد به هنا الذي لا يحسن القراءة .

(٢) أي وبعضهم لم يفسدها أي لم يفسدها .

فصل أحكام الإمام في الصلاة

وَمَنْ يَكُنْ إِمَامَ قَوْمٍ يَنْوِينَ
وَأَنَّهُ الْإِمَامُ لِلْجَمِيعِ
وَإِنْ نَوَى يُصَلِّيَنَّ بِنَفْسِهِ
فَالَّذَاخِلُونَ مَا عَلَيْهِمْ بَدَلُ
وَفِي وَقُوفِهِ أَمَامَ الصَّفِّ
وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا مَا ارْتَفَعَا
وَقِيلَ يَغْلُوهُمْ وَلَا يَضَعُ
وَلَا يَكُنْ عَنْهُمْ وَرَا حِجَابُ
وَإِنْ يَكُنْ سُجُودُهُ فِيهِ فَقَطُّ
وَفَضْلُهَا فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ اشْتَهَرُ
وَإِنْ يَكُنْ لِمَانِعٍ تَأَخَّرَا
وَهُوَ حَتَّى يَبْقَى ثَلَاثَانِ مَعَا
وَلِيرَعَ فِي التَّخْفِيفِ وَالتَّطْوِيلِ
وَلِيَمْضِينَ عَلَى صَلَاتِهِ مَتًى
وَلَا يَضُرُّهُ فُسَادُ مَنْ وَرَا

بِأَنَّهُ لَهُمْ إِمَامٌ مُؤْتَمَنٌ
مِنْ حَاضِرٍ أَوْ غَائِبٍ سَرِيعٍ (١)
فَدَخَلَ الْبَاقُونَ تَحْتَ الْفَرَضِ
لَأَنَّهُمْ قَدْ أَمَرُوا أَنْ يَدْخُلُوا
مُسَاوِيًا خَيْرَ أُمُورِ الْوُقُوفِ
مَكَانَهُ عَنْ صَفِّهِمْ وَاتَّضَعَا
وَقِيلَ بَلْ جَمِيعُ هَذَا يُمْنَعُ
فَيُكْرَهُ الْوُقُوفُ فِي الْمَجْرَابِ
فَلَا عَلَيْهِ أَبَدًا مِنْ ذَا شَطَطٍ
فَلَا يُؤَخِّرُهَا لِيُنْتَظَرَ
يَنْتَظِرُونَهُ لِثَلَاثٍ غَيْرًا
يَنْظُرُهُمْ إِنْ كَانَ عُدْرٌ وَقَعَا (٢)
لِحَالَةِ الضَّعِيفِ وَالْعَلِيلِ
ضَاعَتْ صَلَاةُ مَنْ وَرَاءَهُ أَتَى
لَكِنْ فُسَادُهُ يَضُرُّ إِنْ طَرَا

(١) أراد بالسريع الذى يلتحق بعد .

(٢) يعنى أنه إذا تأخر الإمام فإنهم ينتظرونه إلى أن يبقى من الوقت الثلث وإن تأخرت الجماعة فإنه ينتظرهم إلى أن يمضى ثلث الوقت ويبقى الثلثان لأن حق الإمام أعظم ، وعندى أن انتظار الإمام الجماعة إلى أن يبقى ثلث الوقت أولى لأجل إقامة الجماعة .

فَقَطَعُهَا بغيرِ عَذْرِ مُفْسِدٍ عَلَيْهِمُ وَالْعَذْرُ لَيْسَ يُفْسِدُ
وَجُنُبٌ أُمَّ وَلَمَّا يَذْرِي حَتَّى أَتَمَّ الْخُلْفَ فِيهِ يَجْرِي
قِيلَ عَلَيْهِمْ أَنْ يُعِيدُوا وَيَرَى بَعْضُهُمْ بَأَنَّهُ حُكْمٌ جَرَى
وَأِنْ يَكُنْ حَالُ الصَّلَاةِ التَّبَسُّا عَلَيْهِ يَسْأَلَنَّ مَنْ بِهِ أَتْسَا^(١)
وَيَأْخُذْنَ بِقَوْلِهِمْ إِنْ قَالُوا صَحِيحَةٌ أَوْ جَاءَهَا الْإِغْلَالُ
وَأِنْ يَكُونُوا عَدَدًا لَا يَتَّفِقُ فِي السَّهْوِ لَا يَسْأَلُهُمْ بَلْ يَنْطَلِقُ
أَقْلُ ذَاكَ سَبْعَةٌ مُتَّفَقَةٌ وَقِيلَ خَمْسَةٌ وَفِيهِمُ الثَّقَةُ
وَأِنْ يَكُنْ سَهَا يُسَبِّحُونَ لَهُ وَإِنْ عَيَّ فَيَفْتَحُونَ^(٢)
وَقَالَ قَوْمٌ إِنْ سَهَا يُجْهَرُ لَهُ بِفَعْلِهِ الَّذِي سَهَا أَنْ يَفْعَلَهُ
وَكَرَّهُوا التَّسْبِيحَ وَهُوَ فَاسِدٌ إِذْ قَدْ أَتَى بِهِ الدَّلِيلُ الْوَارِدُ
لَكِنَّهُ يُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ فَلِلنِّسَاءِ التَّصْفِيقُ لِلْإِحْفَاءِ
وَأِنْ يَكُنْ إِمَامُهُمْ أَصَمًّا لَمْ يَسْمَعْ التَّسْبِيحَ حِينَ عَمَّا
فَقِيلَ يَمْضُونَ وَيَتْرَكُونَهُ وَقَالَ بَعْضُ بَلْ يَحْرُكُونَهُ
وَذَاكَ لِلصَّلَاحِ مَا فِيهِ حَرَجٌ وَقِيلَ يُبْدِلَنَّ مَنْ لَهُ عَرَجٌ^(٣)

فصل في أحكام المأمومين

وَأِنْ يَكُنْ الْمَأْمُومُ فَرْدًا صَفًّا حَوْلَ الْإِمَامِ فِي الْيَمِينِ صَفًّا
وَلَا يَصْفَنَ عَلَى الشَّمَالِ فَإِنَّهُ مِنْ أَقْبَحِ الْخِصَالِ

(١) به اتسا : أى اقتدى .

(٢) له عرج : أى ارتفع ، والمراد على هذا القول : أن على الذى تقدم إليه لِيُنَبِّهَهُ فصلاته

فاسدة .

وَلَا يَصُفُّنَ وَرَاءَ الْإِمَامِ
 وَإِنْ يَكُونُوا اثْنَيْنِ أَوْ فَكْثَرًا
 صَفُّوا وَرَاءَهُ عَلَى اسْتِوَاءٍ
 وَلْيُرْصِنُوا الصَّفَّ وَلَا يُفَرِّجُوا
 وَإِنْ يَكُ الصَّبِيُّ بَيْنَ اثْنَيْنِ
 وَلَا يَصُفُّوا ثَانِيًا مِنْ قَبْلِ أَنْ
 وَالْفَضْلُ فِي الصُّفُوفِ لِلْمُقَدَّمِ
 فَالْفَضْلُ فِي الْآخِرِ حَيْثُ كَانَا
 فَهِنَّ يَصُفُّنَ وَرَاءَ الرِّجَالِ
 وَلِيَتَبَاعَدَنَّ قَلِيلًا عَنْهُمْ
 وَالْحُلْفُ هَلْ عَلَى النِّسَاءِ صُفُوفُ
 قِيلَ وَذَلِكَ فِي آدَاءِ الْفَرَضِ
 وَيَقِفُ الْخِثَاءُ صَفًّا مُتَّحِدًا
 لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الرِّجَالِ
 وَكُلُّهُمْ فِي تَبَعِ الْإِمَامِ
 يُكَبِّرُونَ بَعْدَ مَا يُكَبِّرُ
 وَمَنْ يَكُنْ أَصَمًّا فَلْيُحَرِّمْ إِذَا
 وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَدْرِ فَلْيُمْسِكْ إِلَى
 يُدِلُّ مَا فَاتَ مِنَ الْقُرْآنِ
 وَهَكَذَا إِذَا سَهَا الْمُصَلِّي
 فَإِنَّهُ عَلَيْهِ قِيلَ يُدِلُّهُ

أَحْشَى عَلَيْهِ عَدَمَ التَّمَامِ
 تَأَخَّرُوا عَنْهُ وَقَامُوا فِي الْوَرَى
 بَلَا اغْوِجَاجٍ وَبَلَا التَّوَاءِ
 إِنْ فَرَّجُوا الشَّيْطَانُ فِيهِمْ يَلْجُ
 فَلَا أَرَى نَقْضًا عَلَى هَذَيْنِ
 يَتَمُّ ذَا الصَّفِّ الَّذِي يُقَدِّمَنَّ
 وَعَكْسُهُ صَفِّ النِّسَاءِ فَاعْلَمْ
 عَنِ الرِّجَالِ أَبْعَدَ الْمَكَانَا
 بَلَا تَعْطُرِ وَلَا خِلْجَالِ
 سَبْعَةَ أَذْرَعٍ يَكُنَّ مِنْهُمْ
 وَالْقَوْلُ بِالصَّفِّ هُوَ الْمَعْرُوفُ
 وَالتَّفْلُ يُجْزِي بِأَنْفِرَادِ الْبَعْضِ
 بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ مُتَّفِرِدُ
 وَلَا مِنْ النِّسَاءِ لِلْإِشْكَالِ
 لَا يَسْبِقُونَهُ إِلَى التَّمَامِ
 وَهَكَذَا الْأَرْكَانُ حِينَ تُذَكَّرُ
 مَا أَحْرَمَ النَّاسُ إِذَا دَرَى بِذَا
 أَنْ يَرْكَعُوا وَلِيَدْخُلْنَ وَلِيُبْدِلَا
 بَعْدَ تَمَامِ سَائِرِ الْأَرْكَانِ
 عَنِ اسْتِمَاعِ الذَّكْرِ إِذَا يُصَلِّي
 مِنْ بَعْدِ مَا تَمَّ الْإِمَامُ يَفْعَلُهُ

وإن يكن مُسْتَمِعاً لِلْبَعْضِ
وإن يكن مُسْتَمِعاً لَمْ يَسْمَعْ
لَأَنَّمَا الْمَفْرُوضُ الْإِسْتِمَاعُ (١)
لا يقرأ المأموم غير الحمد
وإن يكن زاد على التَّسْبِيحِ
والتَّقْضُ مَهْمَا رَكَعَ المأمومُ
وهكذا السُّجُودُ مَهْمَا سَجَدَا
وإن يكن إمامه قد سبقه
وإن يكن في آخرِ الحَدِّ لِحَقِّ
وإن يكن من بعد ما قد دَخَلَ
وَسَلَّمَ الإمامُ فليَقُمْ إلى
وإن هُمُ قد سَابَقُوا الإمامَا
وذاك إن كَانَ الإمامُ صَلَّى
وقيل لا نقضَ بما قد جَاءُوا
وَمَا لَنَا تَتَّبِعُ الْمَسَاجِدَ
إِلَّا إِذَا كَانَ لَعُذْرٍ حَصَلَا

أَجْزَاهُ ذَاكَ لِأَدَاءِ الْفَرَضِ
شَيْئاً فَمَا عَلَيْهِ بِأَسٍّ فَاسْمَعْ
لَهُ إِذَا يقرأ لا السَّمَاعُ
وَاحْتَلَفُوا فِي زَائِدِ (٢) بِالْعَمْدِ
فَلَيْسَ فِيهِ التَّقْضُ بِالْقُرْآنِ
قَبْلَ الإمامِ عِنْدَهُمْ مَعْلُومٌ
قَبْلَ إمامِهِ كَذَا إِنْ قَعَدَا
بِفَعْلٍ حَدٌّ قِيلَ نَقْضٌ لِحَقِّهِ
فَلَا يَكُونُ نَاقِضاً بَمَا سَبَقَ
سَهَا عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى كَمَلَا
ذَاكَ الَّذِي عَنْهُ سَهَا وَلْيُيَدَّلَا
وَقَبْلَهُ صَلُّوا فَلَا تَمَاماً
جَمَاعَةً مِنْ بَعْدِهِمْ وَوَلَّى
لَكِنَّهُمْ بِفَعْلِهِمْ أَسَاءُوا
لَا تُتْرَكُ الْأَقْرَبُ لِلْأَبَاعِدِ
وَلَمْ يَكُنْ يَحْرَبُ هَذَا مَثَلَا

(١) المستمع الناصت للاستماع ، سمع أو لم يسمع .

(٢) قوله : « في زائد » أي فيما زاده من القرآن على الفاتحة عمدا .

باب المساجد

وَمَا هُنَا بَابٌ أَرَى أَنْ أَذْكُرَهُ
 ذَكَرَهُ كَسَائِرِ الْأَصْحَابِ
 لِأَنَّ غَالِبَ الْكَلَامِ ثَمًّا (١)
 وَهَذَا أَنَا لِحُكْمِهِ أَقْدَمَنْ
 حَتَّى يَكُونَ الْكُلُّ مَعَ مُنَاسِبَةٍ
 فَيَنْبَغِي لِمَنْ يَخْطُ الْبِلَادَ (٢)
 يَعْمُرُهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُعْمَرُوا
 يَنْتَوْنَهُ بِقَدْرِ الْبِلَادِ
 يُوسَّعُونَ أَوْ يُضَيِّقُونَ
 وَلَا أَرَى فِي كَثَرَةِ الْمَسَاجِدِ
 وَالْوَاحِدِ الْجَامِعِ لِلْأَصْحَابِ
 يَنْتَوْنَهُ وَلَا يُزْخَرَفُونَهُ
 لَا تَنْقُشْنَهُ وَلَوْ مَجَانًا (٣)
 وَحَرَضْنِ فِيهِ عَلَى التَّصْوِينِ

فِي بَابِهِ وَالْأَصْلُ عَنْهُ أَحْرَهُ
 فِيمَا لِحُكْمِ الْوَقْفِ مِنْ أَبْوَابِ
 فِي حُكْمِ مَالِهِ وَمَا قَدْ لَمَّا
 وَحُكْمِ مَالِهِ لَهُ أَوْجَحَرَنْ
 لَيْسَهُنَّ أَخْذُهُ لِطَالِبِهِ
 يُقَدِّمَنَّ لِلصَّلَاةِ مَسْجِدًا
 لِأَنَّ هَذَا لِلَّهِ يُعْمَرُ
 وَمَا بِهَا مِنْ كَثَرَةِ الْعِبَادِ
 وَهَكَذَا أَيْضًا يُوسَّطُونَ
 فَضْلًا لِمَا فِيهَا مِنَ التَّبَاعِدِ
 أَحَقُّ بِالْفَضْلِ وَبِالْثَوَابِ
 وَالتَّنْقِشُ فِي الْحَرَابِ يَكْرَهُونَهُ
 لِأَنَّهُ زَخْرَفَةٌ عَيْنًا
 مِنَ التَّشَارِيفِ مَعَ الْقُرُونِ

(١) «ثَمًّا» بِالْمُثَلَّثَةِ ، أَيْ هُنَا ؛ وَهِيَ ظَرْفُ مَكَانٍ وَهِيَ بَفَتْحِ التَّاءِ .

(٢) «يَخْطُ الْبِلَادَ» أَيْ يَتَدَيَّءُ فِي عِمَارَتِهَا ؛ لِأَنَّ مَنْ أَرَادَ عِمَارَةَ الْأَرْضِ يَقْدِرُهَا أَوَّلًا بِالْخَطِّ

وَيُقَيِّسُهَا بِهَا .

(٣) «مَجَانًا» أَيْ بِرَّحَا .

وفضلها من بعد أن تُعمرَا
 ذَكَرَهَا الْقُرْآنُ فِي مَوَاطِنٍ
 وَأَذِنَ إِلَهُ فِي كِتَابِهِ
 وَإِنَّهَا قِيلَ نُجُومُ الْأَرْضِ
 زَوَارُهَا زَوَارُ رَبِّي حُكْمًا
 وَصَحَّ فِيمَنْ قَلْبُهُ تَعَلَّقَا
 وَبَشِّرِ الْكَاسِحَ^(١) بِالْأَجُورِ
 وَمُخْرِجٍ مِثْلَ نَوَى أَوْ ثَمَرٍ
 وَهَكَذَا مَا كَانَ مِثْلَ ذَاكَ
 وَمَا أَذَى الْعَيْنَ مِنَ الْأَنَامِ
 كَذَلِكَ الطَّرِيقُ حَيْثُ اعْتَبِرَا
 وَهُوَ وَإِنْ كَانَ عَتَبَارًا نَدْرًا
 وَجَاءَ لَا ضَرَّ وَلَا ضِرَارًا
 فَكُنْ لَهُ مُنْزَهًا عَنْ كُلِّ مَا
 وَقَدَّمَ فِي الدُّخُولِ الْيَمْنَا
 وَفِي الْخُرُوجِ قَدَّمَ الْيَسَارَا
 فَضْلٌ عَظِيمٌ قَدْرُهُ لَنْ يُخْصَرَ
 أَعْظَمُ بِهِذَا الذِّكْرُ لِلْمُعَايِنِ
 أَنْ تُرْفَعَنَّ بِالذِّكْرِ فِي جَنَابِهِ
 لِمَا بِهَا مِنْ طَاعَةٍ وَفَرْضٍ
 لِأَنَّهَا لَهُ تُضَافُ إِسْمًا
 بِهِ مِنَ الْفَضْلِ إِذَا مَا انْطَلَقَا
 إِذْ كَسَحَهُ قِيلَ مُهَوَّرُ الْحَوْرِ
 مِنْهَا فَلَا ضَمَانَ فِيهِ يَجْرِي
 لِأَنَّهَا لَمْ تُعْمَرَنَّ لِذَاكَ
 يُقَالُ يُؤْذَى مَسْجِدَ الْإِسْلَامِ
 بَأَنْ يَطِيرَ فَيَضُرَّ الْبَصْرَا
 يَكُونُ فِي بَعْضِ الزَّمَانِ ضَرَرًا
 قَاعِدَةٌ بَنِي بِهَا آثَارَا
 يَقْدِيهِ^(٢) وَادْخُلْ بَابَهُ مُسْلِمًا^(٣)
 وَأَخْرِجِ الْيُسْرَى وَبَسْمَلْنَا
 وَالْعَكْسُ فِي الْكَتِفِ حُكْمًا سَارَا

(١) «الكاسح» : الكتاس ، و (كسحه) أي كسه .

(٢) القذى القَذَرُ .

(٣) ويستحب إذا دخل المسجد أن يقول بعدما يسلم : اللهم افتح لي أبواب رحمتك وإذا

خرج أن يقول : اللهم افتح لي أبواب فضلك .

وَمَنْزِلُ الْمَسْكَنِ قَدَمْنَا وَجَنَّبَهُ صَيًّا يُخْشَى كَذَلِكَ الْمَجْنُونُ إِذْ لَا عَقْلَ لَهُ وَرَبَّمَا يَوُلُ فِيهِ يَوْمًا وَإِنْ يَكُنْ قُدَّرَ ذَاكَ فِي زَمَنٍ وَمَنْ يَكُنْ زَالَ بِسُكْرِ فَهْمُهُ يُطْرَدُ لَوْ وَقَتِ الصَّلَاةِ دَخَلَ وَحَائِضٌ وَنَفْسًا وَجُنُبٌ لَأَتَّهُمْ تَلَوُّنًا بَحْثٌ وَجُنُبٌ لَمْ يَجِدَنَّ الْمَاءَ فَلْيَتَيَمَّمْ لِلدَّخُولِ إِنْ دَخَلَ وَذَاكَ مِنْ مَقَاصِدِ التَّنْزِيلِ وَالضَّيْفُ فِيهِ جَائِزٌ يَنْزِلُهُ وَاللَّحْمَ لَا تُدْخِلُهُ طَرِيًّا وَقِيلَ بِالتَّرْخِيصِ فِي الْمَذَكِّي وَيُنْهَى أَنْ يُبَاعَ أَوْ أَنْ يُشْتَرَى وَالسَّيْفُ لَا يُسَلُّ فِيهِ أَبَدًا وَعَنْ حَدِيثٍ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا وَهَلْ لَنَا أَنْ تُنْفَذَ الْقَضَاءُ

إِذْ تُدْخَلْنَ أَوْ تَخْرُجَنَّ الْيَمِينَا مِنْهُ النَّجَاسَاتُ إِذَا مَا يَعُشَى يُمَسِكُهُ عَنْ فِعْلٍ مَا قَدْ فَعَلَهُ فَتَمَلُّ الْفَوَادِ مِنْهُ لَوْ مَا فَطَهَرَهُ ذَنْبٌ (١) مَاءٍ يُسَكَّبُنْ فَذَاكَ كَالْمَجْنُونِ أَيْضًا حُكْمُهُ إِذْ لَا صَلَاةَ لِلَّذِي لَمْ يَعْقِلًا وَمُشْرِكٌ وَأَقْلَفٌ يُجَنَّبُ فَتَزَهُ الْمَسْجِدَ عَنْ تَلَوُّثٍ فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ إِلَيْهِ جَاءَ وَيُخْرِجَنَّ الْمَاءَ نَحْوَ الْمَغْتَسَلِ يَدْخُلُ تَحْتَ عَابِرِ السَّبِيلِ وَيُدْخَلْنَ فِيهِ مَا يَأْكُلُهُ وَتُدْخَلُ الْمَطْبُوحُ وَالْمَشْوِيَّ مِنْ دُونِ غَيْرِهِ مَقَالًا يُحْكَى فِيهِ وَأَنْ يُنْشَدَ ضَالٌّ نَفَرًا إِلَّا إِذَا مَا كَانَ دَفْعًا لِلْعَدَى إِلَّا لِحَاجَةٍ رَوَيْنَا نَهْيًا هُنَاكَ فَالْخِلَافُ فِيهِ جَاءَ

(١) «ذَنْبٌ» الذَّنْبُ بِالْفَتْحِ الدَّلُو .

ولا يُقامُ الحَدُّ فيه أبداً وينشُدُ الشعرُ ولا يُعْنَى
والريحُ لا تُخرجُها اختياراً ويكرهنَّ دُخُولَ شخصٍ جائي
ويُسرَجَنَّ فيه بالسراجِ وفي وقيدِ النارِ قيلَ منْعُ
فتنْفَعُ المسجدَ عَنْ دُثَارِهِ وهلْ لنا نُرَكِّزُ فيه التُّصْبَا (٢)
ليشربَ العُمَّارُ أو مَنْ يَعْتَكِفُ واختلَفُوا في العَمَلِ اليَسِيرِ
كَسَفَةِ (٣) والْفَتْلِ (٤) للحبالِ فَقِيلَ جَائِزٌ لِمَنْ يَنْتَظِرُ
لأنها لِلْعَمَلِ الْأَحْرَاوِي وَجائِزٌ وَضَعُ الْمَتَاعِ فِيهِ
أما البِزَاقُ فِيهِ ذَنْبٌ يُغْفَرُ لا تَأْخُذُ الْقَمَلَ مِنَ الثَّيَابِ
وَجائِزٌ فِي الْخَطِّ إِنْ تَرَبَّتْهُ

وفيه إجماعٌ لَدَيْهِمْ وَرَدًا بِهِ وَذَاكَ أَنْ يُصَوِّتُنَا
فِيهِ وَلَا بِأَسَ بِهَا اضْطِرَّارًا مِنْ غَائِطٍ جَاءَ بِلَا اسْتِجَاءٍ
لِيسْتَيْنِ سَنَنِ الْمِنْهَاجِ وَرُحْصَةً إِنْ كَانَ فِيهَا نَفْعُ
قِيلَ وَلَوْ لِلتَّقَعْرِ فِي عُمَّارِهِ (١)
لِكِي نُعَلِّقَنَّ فِيهِ الْقِرْبَا (٢)
فِيهِ لِكَيْلَا يَخْرُجُوا فِيهِ اخْتِلَافُ
لِقَاعِدٍ فِيهَا عَنِ التَّقْصِيرِ وَنَحْوِهَا مِنْ سَائِرِ الْأَعْمَالِ
وَقَالَ قَوْمٌ آخَرُونَ يُحَجِّرُ ثُبْنِي فَلَا تُجْعَلُ لِلدُّثْيَاوِي
إِنْ حَصَلَ الْعَذْرُ بِلَا تَكْرِيهٍ بِالْدَّفَنِ إِذْ ذَاكَ لَهُ مُكْفَرٌ
وَتُدْفَنُ فِيهِ بِالثَّرَابِ بِتُرْبِهِ إِذْ فِيهِ قَدْ كَتَبَتْهُ

(١) «عُمَّارِهِ» : العُمَّارُ بالتشديد هم المصلون فيه .

(٢) «التُّصْبَا» : التُّصْبُ جمع نَصْبَةٍ : وهى الخشبة سميت بذلك لأنها تُنصَبُ

والقرب : جمع قِرْبَةٍ ؛ وهى معروفة .

(٣) السَّفَةُ بضم أولها وفتح ثانيها مع الشد ما ينسج من الخوص ويجعل مقدار الزيل أو الجله .

(٤) الفتل عمل الخوص حبالا .

وَلَا تُجِءُ مِنْ خَارِجٍ تُتْرَبُهُ وَصَرَّحَ الْمَسْجِدَ مِنْهُ تُحْسَبُ وَجَائِزُ تَحْوِيلٍ هَذِي الصَّرْحَةُ إِذَا اقْتَضَى ذَلِكَ فَهَمُّ الْبَانِي وَجَائِزُ بَنْظَرِ الْعُدُولِ وَرَفَعَهُ عَنْ حَالِهِ إِنْ شَاءُوا مِنْ كَوَّةٍ (٢) تَكُونُ لِلتَّسِيمِ حَرِيمُهُ قِيلَ ذِرَاعَانِ فَقَطْ وَقَالَ قَوْمٌ بِثَمَانِ عَشْرَةٍ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ أُحْدِثَ الْكِنِيفُ لِأَنَّهُ بِرِيحِهِ أَذَاهُمْ وَإِنْ يَكُ الْمَسْجِدُ حَادِثًا فَلَا وَإِنْ يَشَأْ مَالِكُهُ أَزَالَهُ وَمَنْ بَنَى الْمَسْجِدَ فِي الْمَغْصُوبِ وَهَكَذَا أَرْضُ السَّبِيلِ أَيْضًا وَالْأَرْضُ تَبْقَى لِلَّذِي يَلِيهَا فَمَسْجِدُ الضَّرَارِ حَيْثُ بُنِيَ وَقَالَ قَوْمٌ حُكْمُهُ كَالْمَسْجِدِ

فَإِنْ فَعَلْتَ فَهُوَ فِعْلٌ نَعْتَبُهُ مِنْ مَالِهِ تُعَمَّرُ حِينَ تُحْرَبُ مِنْهُ إِلَى مَوْضِعٍ تِلْكَ الصَّقَّةُ وَدَرَبُهُ (١) مِنْ أَقْرَبِ الْمَكَانِ تَوْسِيعُهُ فِي الْعَرْضِ أَوْ فِي الطَّوْلِ وَكُلُّ مَا يَطْلُبُهُ الْبِنَاءُ أَوْ بُقْعَةٌ تَكُونُ لِلْمُقِيمِ وَقِيلَ بَلْ ثَلَاثَةٌ لَهُ تُحْطُ وَبِالْثَّمَانِينَ أَنْاسٌ ذَكَرَهُ بَعْدَ الْحَرِيمِ فَهُوَ الْمَصْرُوفُ وَلَا يَحِلُّ أَبَدًا أَذَاهُمْ يُصْرَفُ لَكِنْ يُصْرَفُنْ رِيحُ الْبَلَاءِ تَطَوُّعًا وَفَضْلٌ ذَاكَ نَالَهُ نَهْدُمُهُ كَذَلِكَ فِي الدُّرُوبِ كَذَا الصَّوَافِي حُكْمُهُنَّ أَرْضًا (٣) أَصْلًا فَلَا يُزِيلُهَا مَا فِيهَا لِغَيْرِ تَقْوَى بِالْحَرِيقِ كُويًا وَيَضْمَنَّ الْأَرْضَ هَذَا الْمُعْتَدِي

(١) «ودربه» : أى طريقه .

(٢) «الكوة» : هى النافذة .

(٣) قوله : «أرضا» منصوب على التمييز أى حكم أرضهن .

وَلَا أَرَى هَذَا مِنَ الصَّوَابِ لِبُعْدِهِ مِنْ مُحْكَمِ الْكِتَابِ
 وَقِيلَ أَحْكَامُ الْمُصَلِّيَّاتِ (١) مِثْلُ يُوتِ اللَّهُ فِي الصَّغَاتِ
 فِي كُلِّ مَا يُحْجَرُ أَوْ يُبَاحُ لِأَنَّهَا مَوْقُوفَةٌ مُبَاحٌ
 وَالْأَرْضُ مَسْجِدٌ لِمَنْ لَمْ يَجِدْ فِي حَالِهِ ذَلِكَ نَفْسَ الْمَسْجِدِ
 كَمَا يَكُونُ ثَرْبُهَا مُطَهَّرًا وَهِيَ كَرَامَةٌ لَنَا فَلَنَشْكُرًا (٢)
 وَذَلِكَ مِنْ كَرَامَةِ الْمُخْتَارِ مَعَ رَبِّهِ صَلَّى عَلَيْهِ الْبَارِي
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى إِعْزَامِهِ بِهِ وَبِالتَّفْصِيلِ مِنْ أَحْكَامِهِ

باب صلاة السفر فصل في الجمع والإفراد

وَاللَّهُ قَدْ مَنَّ عَلَى الْعِبَادِ تَفَضُّلاً بِالضَّرْبِ فِي الْبِلَادِ
 وَزَادَنَا فَضْلاً بِأَنْ قَدْ يَسَّرَا إِذَا سَفَرْنَا نَجْمَعْنَ وَنَقْصُرَا (٣)
 فَالْقَصْرُ رَكْعَتَانِ بِالسَّوَاءِ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَفِي الْعِشَاءِ
 وَالْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ يَتَّقِيَانِ كَمَا هُمَا فَلَيْسَ يُقْصَرَانِ
 وَالْجَمْعُ ضَمُّ هَذِهِ لِلْأُخْرَى مِنْ الصَّلَاتَيْنِ عِشَاءً أَوْ ظَهراً

(١) «الْمُصَلِّيَّاتِ» : بفتح اللام : جمع مُصَلَّى أي المواضع المعدة للصلاة ، ولم تُثَنِّ مساجد .
 (٢) «فَلَنَشْكُرًا» : أصله فَلَنَشْكُرَنَّ بنون التوكيد ، فلما حذفت أقيمت الألف مقامها وهي دالة عليها ، وقد جاءت هكذا في كثير من أبيات هذا الكتاب .
 (٣) مقابلة الجمع بالقصر اصطلاح عمالي ، والصواب مقابلته بالإفراد لأن صلاة السفر كلها قصر في الظهرين والعشاء ، فإن ضمهما المسافر يسمى جامعاً ، وإن صلى كل صلاة في وقتها سمي مفرداً .

إِنَّ شَاءَ أَنْ يُقَدِّمَ الْعِشَاءُ أَوْ أَحْرَ الْمَغْرِبَ مَهْمَا شَاءَ
 وَالظُّهْرُ وَالْعَصْرُ كَذَلِكَ أَيْضًا فَقَدِّمَنْ أَوْ أَحْرَنْ الْفَرَضَا
 وَقَدِّمَنْ لَا غَيْرَ يَوْمَ عَرَفَةَ وَأَحْرَنْ ذَلِكَ بِالْمَزْدَلِفَةِ
 وَالْجَمْعُ جَائِزٌ لِأَجْلِ الْمَطَرِ لَكِنْ بِلَا قَصْرِ كَمَا فِي السَّفَرِ
 كَذَلِكَ إِنْ كَانَ سَحَابٌ سَتَرَا مَعْرِفَةَ الْأَوْقَاتِ عَمَّنْ نَظَرَا
 وَمُسْتَحَاضَةً إِذَا لَمْ يَنْقَطِعْ عَنْهَا وَمَبْطُونٌ وَبَوَلٌ مُنْدَفِعٌ
 كَذَلِكَ الرُّعَافُ مَهْمَا اتَّصَلَا وَالرَّيْحُ إِنْ مِنْ دُبُرٍ تُسْلَسِلَا
 كَذَلِكَ مَنْ كَانَ بِأَنْوَاعِ الْمَرْضَى مُلْتَبِسًا يَتَّبِعُهُ إِذَا نَهَضَ
 وَلَيْسَ فِي الصَّلَاةِ بِالتَّكْبِيرِ جَمْعٌ لَهُ إِذْ لَيْسَ بِالْعَسِيرِ
 إِلَّا إِذَا كَانَ مَرِيضًا فِي سَفَرٍ فَيَجْمَعُنْ فِيهِ لِعِلَّةِ السَّفَرِ
 وَالْخُلْفُ فِي النِّقْضِ إِذَا تَكَلَّمَا بَيْنَهُمَا وَالْحَقُّ قَوْلُ الْقَدَمَا
 قَالُوا فَلَا نَقْضَ عَلَيْهِ إِنْ نَطَقَ وَهُمْ بِالِاتِّبَاعِ أَوْلَى وَأَحَقُّ
 قَدْ عَلِمُوا السُّنَّةَ وَالكِتَابَا وَجَمَعُوا الْفُنُونَ وَالْأَبْوَابَا
 وَالْوُتْرُ جَائِزٌ بِأَنْ تُقَدِّمَهُ مَعَ الْعِشَاءِ فِي الْمَغْرِبِ الْمُقَدِّمَةِ
 فَيَجْمَعُنْ وَيُصَلِّيَ وَاحِدَةً وَإِنْ يُؤَخَّرُ فَثَلَاثًا زَائِدَةً
 وَقَالَ بَعْضُ كُلُّهُ سَوَاءٌ وَذَلِكَ فِي الْأَسْفَارِ لِاسْوَاءِ
 وَمَا لِذَا التَّفْصِيلِ مِنْ دَلِيلٍ وَلَيْسَ لِلْآرَاءِ مِنْ سَبِيلِ
 وَتُفَرِّدَنَّ إِنْ تَشَاءَ أَوْ تَجْمَعُ فَالْجَمْعُ وَالْإِفْرَادُ كُلُّ يَسْعُ
 وَالْفَضْلُ لِلْمَقِيمِ (١) فِي الْإِفْرَادِ وَالْجَمْعُ لِلْمُجِدِّ فِي التَّرْدَادِ

(١) المراد بالمقيم هنا من استقر بالمكان الذي سافر إليه فإن الجمع في حقه قيل : لا يجوز
 واختار عند بعض المحققين أن الإفراد أفضل ، وقيل إذا كان الجمع عن كسل فلا يجوز فافهم .

وفيه قول لا يجوزُ يجمعن وكان في صدر الزمان أفرّدوا
فحضّ بعض العلماء الفضلاً فاندفع الناس إلى جمعهما
فها أنا أقول إنّ الأفضلاً فالجمع والإفراد كلّ يعمل
من في بلاد قد أقام وقطن وتركوا الجمع الذي يعتمد
على الذي أهمل كيلاً يهملأ ونسي الأفراد حتى غدا
إحياء ما عن النبي نقلاً في حدّه وذلك هو الأفضل

فصل في حد السفر

وحدّ ذاك قدر فرسخين لخارج في أحد النوعين
في طاعة أو في مباح كانا لا باغياً أو قاصداً غدواناً
ونحو عبد أبي وناشر فالقصر فيهم قيل غير جائز
وقيل جائز (١) لأنّ السّفر والأولون قصدوا التضييقا
وإن قصدت السّفر المحدودا وذلك المعروف بالعمران
يقصر إذ يخرج من محله وقيل لا يصلّي ركعتين
وأول الأقوال قول الأكثر وهو صحيح ثابت في النّظر

(١) قوله : «وقيل جائز» هذا هو الصحيح ، لأن القصر في السفر ليست رخصه فقصر على أحد دون أحد ، وإنما هو عزيمة يستوى فيها الطائع والعاصي والله أعلم .

وَهُوَ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ
وَأِنْ خَرَجْتَ نَاوِيًا بِالْقَصْدِ
لَا تُقْصِرَنَّ فِيهِ إِلَى أَنْ تُرَحَلَ
وَقِيلَ إِنْ رَحَلْتَ عَنْهُ فَاقْصِرَا
وَأِنْ عَرَكَ الشَّكُّ فِي حَدِّ السَّفَرِ
وَرَاكِبُ الْبَحْرِ يُرِيدُ سَفَرًا
وَلَوْ رَسَى مَرْكَبُهُ فِي الْبَحْرِ
وَالْعُمَرَانُ النَّخْلُ وَالْحَيْطَانُ
وَذَلِكَ الْحَدُّ لَقَصِرَ مَنْ رَحَلَ
وَيُقْصِرُ الْبَادِي إِلَى أَنْ يَسْمَعَ

بِأَنَّهُ يَفْعَلُهُ الْمُخْتَارُ
تَبَيُّتٌ أَوْ ثَقِيلٌ دُونَ الْحَدِّ
مِنْهُ وَتَعْدُو حَدَّهُ الْمَثَلُ
وَالْحَدُّ مَا عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَبِرَا
فَالْحُكْمُ لِلتَّمَامِ أَصْلًا (١) مُعْتَبَرُ
مِنْ حِينَ مَا يَرْكَبُهُ فَلْيُقْصِرَا
لَأَنَّمَا الْبَحْرُ خِلَافُ الْبَرِّ
وَمَا الزَّرُوعُ عِنْدَهُمْ عُمَرَانُ
يُقْصِرُ مَا لَمْ يَكُ فِيهِ قَدْ دَخَلَ
أَصْوَاتُ حَيِّهِ إِذَا مَارَجَعَا

فصل الأوطان

وَوَطَنُ الْإِنْسَانِ حَيْثُ يَسْكُنُ
يَرَاهُ خَيْرَ مَنْزِلٍ لَا يَخْرُجُهُ
كَجَائِرٍ يُخَافُ مِنْ صَوْلَتِهِ
وَلِلرِّجَالِ وَطَنٌ أَوْ أَكْثَرُ
وَقِيلَ مَا شَاؤُوا مِنَ الْأَوْطَانِ
فَإِنَّهَا لَيْسَتْ تَزِيدُ أَبَدًا

وَتُطْمِئِنُّ نَفْسُهُ وَيُوطِنُ
مِنْهُ سِوَى أَمْرِ عَظِيمٍ يُزْعِجُهُ
وَضَرَرٍ يَلْحَقُ فِي عَيْشَتِهِ
إِلَى ثَلَاثَةِ بَهَا يَسْتَأْثِرُ
وَهُوَ خِلَافُ الْحُكْمِ لِلنِّسْوَانِ
عَنْ وَطَنِ يَمْنَعُهَا التَّرَدُّدَا

(١) يصح رفع أصلا ونصبه ، فالرفع على انه خبر المبتدأ ، والنصب على حال إذا جعلنا
الجار والمجرور الخبر .

إِلَّا الَّتِي قَدْ شَرَطْتُ لَهَا سَكْنَ
فَاتَّهَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَاطْنَهُ
إِذْ لَمْ يَكُنْ لَزُوجِهَا الْمَشْتَرِطُ^(١)
وَهَلْ لَهَا تُتِمُّ إِنْ لَمْ تُشْتَرِطْ
فَقِيلَ إِنْ كَانَ لَهَا قَدْ أَذْنَا
وَوَطْنُ الْبُدَاةِ حَيْثُ نَصَبُوا
وَقِيلَ إِنْ وَطْنُ الرِّعَاةِ
وَوَطْنُ الْوَلَاةِ حَيْثُ اسْتَعْمَلُوا
وَمَا لَهُمْ عَنْهُ اخْتِيَارُ ثَقَلَةٍ
وَوَطْنُ الشُّرَاةِ حَيْثُ حَمَلُوا
وَوَطْنُ السِّيَاحِ فِي عَصِيَّتِهِمْ
كَذَلِكَ الْمَلَّاحُ أَيْضاً وَطْنُهُ
وَالْحَقِيقُ^(٢) مَثَلُ الْبَدْوِ فِي الْأَوْطَانِ
وَضَابِطُ الْكُلِّ بَأَنَّ الْوَطْنَ
وَرَبْمَا يَلْزُمُهُ أَنْ يُوْطِنَا
كَمَنْ عَلَيْهِ طَاعَةُ الْإِمَامِ
وَامْرَأَةٌ تَتَّبِعُ حُكْمَ بَعْلِهَا
وَالْعَبْدُ مَعَ سَيِّدِهِ إِنْ يَرْحَلَنَّ

وَاتَّخَذَتْ بِلَادَ زَوْجِهَا وَطْنَ
فَهِيَ تُتِمُّ حَيْثُ كَانَتْ سَاكِنَةً
يَمْنَعُهَا مِنْ سَكْنِهَا الْمَشْتَرِطُ^(١)
بِإِذْنِهِ فِيهِ الْخِلَافُ قَدْ ضُبِطَ
فِي مَوْضِعِ تَصْلِيْنِ وَطْنَا
عَمُودُهُمْ لِلسَّكَنِ حَيْثُ انْقَلَبُوا
أَغْنَاهُمْ فِي وَسْطِ الْفَلَاةِ
لَأَنَّهُ يَلْزُمُهُمْ أَنْ يَعْمَلُوا
إِلَّا إِذَا مَا عُيِنُوا لِمُدَّةٍ
سَيُوفُهُمْ إِنْ نَزَلُوا أَوْ رَحَلُوا
إِذْ قَطَعُوا الْأَوْطَانَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ
سَفِينَةٌ إِنْ كَانَ فِيهَا سَكْنُهُ
إِذْ لَمْ يَقْرُوا قَطُ فِي مَكَانٍ
يَكُونُ حَيْثُ الْقَلْبُ مِنْهُ سَكْنًا
وَقَلْبُهُ مَرْوَعٌ مَا وَطْنَا
فَعِنْدَهُ يُصَلِّي بِالتَّمَامِ
فِي دَارِهِ ثُوْطُنُ دُونَ أَهْلِهَا
وَإِنْ أَقَامَ مِثْلُهُ يُصَلِّيَنَّ

(١) المشترط الأول اسم فاعل والثاني اسم مفعول .

(٢) «الحقيق» قوم يترددون من بلد إلى بلد يعرفون بالحدادين ، لأنهم عملهم صناعة الحديد
وليس لهم بلد مخصوص ، ويعرفون عند أهل عمان بالعواشير وبالزط .

كَذَلِكَ الصَّبِيُّ يَتَبَعُنَا وَالِدُهُ مِنْ حَيْثُ يَسْكُنُنَا
وهكذا في الوصف والتقدير
كَذَلِكَ الصَّلَاةُ لِلْمَدْبُرِ (١)
لأنه وماله جميعا
وإنما يزول عنه الملك
وإن يكن مسافر قد اشترى
ويتبعن من له قد اكترى
وهكذا يتم إن قال له
ورجل مسافر تزوجا
تخرج حتى تبلغن السفرا
وهي بهذا الحال ضد العبد
وإن يكن تزوج المقيم
من بعد أن ساق إليها مهرها
وقيل في الصبي أنه يتم
ولا كذلك مشرك قد أسلما
لأن ذا أخو (٤) بلاد كانا
وإن يكن حال الصلاة بلغا
لأنها صارت عليه فرضا

والده من حيث يسكننا
صلاة عبد الولد الصغير
مثل صلاة السيد المدبر
ملك له فليكن المطيعا
بموته وحكمه ينفك
عبدا يتم فعليه يقصرا
إن لم يكن لمدة ذاك الكرى
سيده أقم كما أنزله
مقيمة لا تقصرن أو تخرجن (٢)
وترجعن بعد ذا وتقصرا
فالعبد يتبعن بعد العقد
سافرة فإنها تقيم
وقيل بعد أن يحوز ظهرها (٣)
في بلد أدرك فيه محتلم
في سفر بل يقصرن ليغنا
بنفسه لاتابعا إنسانا
أعادها بطهرها ليلغا
وفعله السابق نفل يرضى

(١) «المدبر» : في اصطلاح الفقهاء ؛ من علق عتقه بموت سيده .

(٢) «أو تخرجن» منصوب بأن مقدرة ، أى إلا أن تخرجن .

(٣) أى بعد أن يزفها إليه كئى بالظهر عن الدخول ومنه الظهار .

(٤) وفي بعض النسخ «أخا» بالنصب خبر كان مقدما والرفع على أن كان تامة او زائدة .

والفرض لا يقوم بالتَّكْفُلِ مِنْ هَاهُنَا قِيلَ بِوَصْفِ الْبَدَلِ
وَتَتَّبِعُ الْإِنَاثُ حُكْمَ الْوَالِدِ حَتَّى تَفُورَ بِالْحَلِيلِ الْوَارِدِ
لَوْ بَلَغَتْ لِأَنَّهَا لَمْ تَسْتَقِلْ بِنَفْسِهَا مِنْ دُونِهِ فَتَرْتَحِلَ

فصل في حكم القصر

وَفَعَلُهُ يَلْزَمُ مَنْ قَدْ سَفَرَا لَوْ كَانَ بِالتَّخْيِيرِ كَانَ الْمُصْطَفَى
وَلَمْ يُتِمَّ أَبَدًا فِي سَفَرٍ فَمَنْ أَتَمَّ وَهُوَ فِي حَالِ السَّفَرِ
وَبَعْضُهُمْ أَلْزَمَهُ يُكْفِّرَا وَقِيلَ قَدْ أَسَا وَمَا عَلَيْهِ
وَذَاكَ أَنَّهُ أَتَمَّ الْأَزْمَا وَإِنْ يُصَلِّ مَوْضِعَ التَّامِ
وَذَاكَ إِنْ لَمْ يُدْرِكِ الْإِعَادَةَ وَإِنْ نُسِيَتْ لِلصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ
عَلَيْكَ أَنْ تُصَلِّيَنَّ ثَمَامًا يُصَلِّيَنَّهَا إِذَا مَا ذَكَرَا
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ فَسَدَتْ فَأَبْدِلَا وَذَاكَ أَنَّ النَّاسِيَ تَلْزَمَتْهُ
وَلَا كَذَاكَ مَنْ عَلَيْهِ فَسَدَتْ وَبِتَّامِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ
وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ مُخِيرًا أَسْبَقْنَا عَلَى التَّامِ وَالْوَفَا
كَيْفَ لَنَا نَقُولُ بِالتَّخْيِيرِ عَلَيْهِ أَنْ يُبَدِّلَهَا قَوْلًا شَهْرًا
لَأَنَّهُ خَالَفَ مَا قَدْ أَمَرَ شَيْءٌ وَلَكِنْ لَا يَعُدُّ إِلَيْهِ
وَزَادَ بَعْدَهُ فَكَانَ سَالِمًا قَصْرًا يُكْفَرَنَّ بِالْإِرْغَامِ
فَإِنْ أَعَادَهَا فَلَا زِيَادَةَ ثُمَّ ذَكَرْتُهَا وَأَنْتَ فِي الْحَضَرِ
وَهَكَذَا مَنْ نَسِيَ الْإِثْمَامَا فِي سَفَرٍ صَلَاةَ قَصْرٍ وَابْتَرَا
كَمِثْلٍ مَا قَدْ لَزِمَتْكَ أَوَّلًا فِي حَالٍ مَا أَدْرَكَ فِيهِ ذَهْنُهُ
فَائِئْهَا تَلْزَمُهُ كَمَا أَتَتْ يَتِمُّ بَابُ الْقَصْرِ وَالتَّامِ

باب صلاة الجمعة

والأصلُ قد أُخِّرَهُ كَغَيْرِهِ ولا أرى الصَّوابَ في تأخيرِهِ
لأنَّهُ قَصُرَ صَلَاةُ الظُّهْرِ فَهَوَ عَلَى ذَا سَبَبٍ لِلْقَصْرِ
لَهَا شُرُوطٌ وَلَهَا أَحْكَامٌ فَمِنْ شُرُوطِ ذَلِكَ الْإِمَامُ
يُؤْتَى إِلَيْهَا مِنْ مَكَانٍ شَاسِعٍ لِكَيْ تُصَلِّيَ فِي مَكَانٍ جَامِعٍ
مِنْ قَرَسَخَيْنِ وَاجِبٌ إِثْبَاتُهَا وَمِنْ ثَلَاثَةٍ لِيُعْلَلَ شَأْنُهَا
وَمَنْ يَكُنْ آوَاهَ لَيْلٌ مُدْلِهِمْ فِي أَهْلِهِ يَسْعَى إِلَيْهَا مُحْتَشِمٌ
وَقِيلَ لَا يُلْزَمُهُ أَنْ يَسْعَى إِنْ كَانَ قَدْ جَاوَزَ عَنْهَا جَمْعًا
لأنَّهَا لَا تُلْزَمُ الْمُسَافِرَا وَإِنَّمَا تُلْزَمُ شَخْصًا حَاضِرَا
فَمَنْ أَجَابَ مِنْ بَعِيدٍ كَانَ لَهُ أَجْرٌ يَرَى عِنْدَ الْآلِهِ مَنَزِلَهُ
تُلْزَمُ قَادِرًا عَلَى الْحُضُورِ يَسْعَى إِلَيْهَا وَإِلَى الْبُكُورِ
لَا تُلْزَمُ الْعَبْدَ وَلَا النِّسَاءَ وَلَا الْحَاجِينَ وَلَا الْخَنَثَاءَ
وَلَا صَبِيًّا قَبْلَ حَدِّ الْحُلُمِ وَلَا مَرِيضًا مُبْتَلَى بِسَقَمٍ
وَمَنْ يَكُنْ مِنْ هَؤُلَاءِ صَلَّى عَنْدَهُمْ حَازَ بِذَاكَ فَضْلًا
تُصَلِّيَ فِي الْمِصْرِ الَّذِي قَدْ مُصِّرًا^(١) وَلَا تُصَلِّيَ فِي الْمَسَافِي^(٢) وَالْقُرَى
وَفِي زَمَانِ الْمُصْطَفَى ثِقَامٌ فِي مَوْضِعٍ وَهُوَ لَهَا إِمَامٌ
وَهُمْ مِنَ الْعَوَالِي يَنْتَابُونَهَا وَهِيَ قُرَى هُنَاكَ يَعْرِفُونَهَا

(١) قوله : «مُصِّرًا» أى جُعِلَ مِصْرًا .

(٢) المسافى : جمع مسفاه بكسر الميم وهى البلدة الصغيرة تكون فى سفح الجبل ، أو مايقرب من ذلك (المصنف) .

وَبَعْضُهَا وَرَاءَ فَرَسَاجِينَ تَزِيدُ فَوْقَ ذَلِكَ بِالْمِيلِينَ
 لَوْ كَانَتْ الْجُمُعَةُ مِثْلَ غَيْرِهَا صَلُّوا هُنَاكَ وَاكْتَفَوْا بِخَيْرِهَا
 وَفِي زَمَانِ عُمَرَ الْفَارُوقِ أُمُصَارُهَا مَعْلُومَةٌ التَّحْقِيقُ
 مَدِينَةُ وَمَكَّةُ وَالْكُوفَةُ وَبَصْرَةُ وَمِصْرُهَا^(١) الْمَعْرُوفَةُ
 وَالشَّامُ أَيْضاً وَعُمَانُ وَالْيَمَنُ وَلَا تُصَلِّيَ قَطُّ قِيلَ فِي عَدَنَ
 لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْأُمُصَارِ بَلْ إِنَّهَا جَدِيدَةُ الْعَمَارِ
 وَمِثْلُ هَذِي مِنْ عُمَانَ مَسْكَدُ^(٢) فَالْمُتَأَخَّرُونَ فِيهَا شَدُّدُوا
 وَهَكَذَا تَرَوْنِي إِذَا مَاوَلِي عَنْهَا الْإِمَامُ قِيلَ لَا تُصَلِّيَ^(٣)
 وَإِنَّمَا تُقَامُ فِي صُحَارٍ لِأَنَّهَا سَابِعَةُ الْأُمُصَارِ
 وَإِنَّمَا تُقَامُ مِنْذُ أَسْلَمْتُ فِيهَا فَلَا تَزَالُ عَنْهَا وَتُبْتُ^(٤)
 كَانَ بِهَا الْإِمَامُ أَوْ وَالِيهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْأَمْرِ مَنْ يَلِيهِ

(١) أراد الناظم بالمصر المدينة لا خصوص أحد الأمصار السبعة ، فصلاة الجمعة تجب بوجود الإمام والاستقلال التام ، وهو الذي في كنفه تقام حدود الشرع الشريف ، وذلك هو المعبر عنه في اصطلاح أصحابنا بالظهور ، وهو ضد الكتان ، وهو ظهور سيادة المسلمين بالقوة التنفيذية لسائر أحكام الدين ، هنالك تجب صلاة الجمعة تحت لواء ذلك الإمام على أهل كل بلد من بلدانه العامرة ، المشتمل على واليه ، ومسجد جامع فيه يقوم الخطباء بالوعظ والإرشاد ونشر دعوة الحق وجمع الكلمة تحت لواء الإمام الذي تجب طاعته وولايته وتعزيز شوكته ، حتى يكون الدين كله لله ، هذا ما يقتضيه عموم قوله عز وجل « إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله » الآية وقوله صلى الله عليه وسلم « واعلموا أن الله افترض عليكم الجمعة في مقامى هذا في يومى هذا في شهري هذا من عامى هذا إلى يوم القيامة ، فمن تركها في حياتي أو بعدي وله إمام عادل أو جائر استخفافا بها وجحودا بها فلا جمع الله شمله ولا بارك في أمره ، ألا ولا صلاة له ، ألا ولا زكاة له ، ألا ولا حج له ، ألا ولا صوم له ، ألا ولا بر له ، حتى يتوب فمن تاب تاب الله عليه » . أبو اسحاق

(٢) مسكد : هي مسقط .

(٣) لا تصل : أى فيها .

(٤) تبت : أى لا تقطع .

هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنْ أَقْوَالِهِمْ
لَأَنَّمَا التَّمْصِيرُ حَالٌ يَعْزُضُ
وَهَذِهِ صُحَارٌ بَعْدَ الْعِزَّةِ
صَارَتْ كَأَذَى بَلَدٍ يُعْتَبَرُ
وَالْبَصْرَةُ الْغَرَاءُ كَانَتْ قَفْرًا
وَمَكَّةٌ كَانَتْ قُبَيْلَ عُمَرَا
مَصْرَهَا الْفَارُوقُ فِيمَا مَصْرًا
وَمِنْ هُنَا كَانَ النَّبِيُّ يَقْصُرُ
يَأْمُرُ أَهْلَهَا بِأَنْ يُتِمُّوا
فَيَجِبُ اغْتِبَارُ هَذَا الْمَعْنَى
وَأَمَّا عَيْنُهَا الْفَارُوقُ
وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ
لَوْ كَانَ ذَا التَّعْيِينِ مِمَّا وَقَفَا
وَأَمَّا الْمُرَادُ مِصْرَ جَامِعٍ
يُقِيمُهَا بِهِ الْإِمَامُ الْقَائِمُ
يَخْطُبُهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا يُؤْذَنُ
ثُمَّ يُصَلُّونَ مَعَ الْإِمَامِ
يُصَلِّينَ رَكَعَتَيْنِ جَهْرًا
وَالْخُطْبَةُ الْغَرَاءُ قَامَتْ عِنْدَهُمْ

وغيره المفهوم من أحوالهم
فَيَسْتَقِيمُ نَارَةً وَيَمْرَضُ
وَبَعْدَ مَا كَانَ بِهَا مِنْ قُوَّةٍ
وَمَسْكَدًا مَكَانَهَا قَدْ عَمَّروا
صَيَّرَهَا الْفَارُوقُ بَعْدَ مِصْرًا
مِنَ الْقُرَى لَكِنَّهَا أُمُّ الْقُرَى
أَقَامَ لِلْجُمُعَةِ فِيهَا مِثْرًا
فِيهَا لَيَالِي الْفَتْحِ ثُمَّ يَأْمُرُ
فِي جُمُعَةٍ وَغَيْرِهَا ذَا الْحُكْمِ
وَتَرْكُهُ لَا يَسْتَقِيمُ ذَهَبًا
لَأَنَّهَا فِي عَصْرِهِ تَرُوقُ
كَمِثْلِهَا شَيْءٌ مِنَ الْبُلْدَانِ
عَيْنُهَا لَنَا النَّبِيُّ الْمُصْطَفَى
يَسْعَى إِلَيْهِ حَاضِرٌ وَشَاسِعُ
أَوْ عَامِلُ الْإِمَامِ إِذْ يُقَاوِمُ
ثُمَّ يُقِيمُ ذَلِكَ الْمُؤَذِّنُ
وَهُوَ حَطِيبُهُمْ إِلَى التَّمَامِ
وَسُورَةٌ مِنْ بَعْدِ حَمْدِ يَقْرَأُ
عَنْ رَكَعَتَيْنِ فَلِذَاكَ لَمْ تُتَمَّ (١)

(١) قوله «لم تُتَمَّ» للبناء للمفعول ، والنائب ضمير يعود إلى الصلاة أي فلذلك قصرت الصلاة (المصنف) .

فَهِيَ عَلَى هَذَا الْمَقَالِ شَطْرُ (١) وَقِيلَ شَرْطٌ لَأَرْزَمٍ وَأَجْرُ
فَيَجِبُ اسْتِمَاعُهَا وَيُهَجَرُ وَمَنْ يَكُنْ أَلْفَى يُقَالُ يَخْرُجُ
وَفَائِدُهُ بِذَلِكَ فَضْلُ السَّابِقِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أُحْرِمَ
يُتِمُّ رَكَعَتَيْنِ بِالتَّحَرُّيِ وَوَقْتُهَا بَعْدَ الزَّوَالِ حَالًا
وَكُلُّ شَاغِلٍ عَنِ الْحُضُورِ وَإِنْ يَكُنْ قَبْلَ الزَّوَالِ أَذْنَا
لَأَنَّمَا النَّدَاءُ فِي وَقْتِ الْعَمَلِ وَقِيلَ بِالتَّرْخِصِ (٢) فِي ذَا الْيَوْمِ
وَيُكْرَهُ التَّخَطُّي لِلرَّقَابِ بَلْ يَجْلِسَنَّ حَيْثُ مَا قَدْ وَجَدَا
وَيُؤَمَّرَنَّ أَنْ يُكْرَرْنَا وَهَذَا هُنَا قَدْ بَقِيَ أَحْكَامُ
لَأَنَّ أَصْلَ النَّظْمِ لَمْ يَسْتَوْفَى (٣) فَكَمْ أُوفِيَ ثُمَّ كَمْ أُوفِيَ

(١) قوله : «شطر» أى جزء من الصلاة ، كما يقال إن شطر الشيء نصفه ، وهذا القول غير ظاهر ، لأن الخطبة ليست صلاة ، لما فيها من الأمور التى تخالف الصلاة ، وإنما الظاهر كونها شرطاً فقط .

(٢) قوله : «بالترخيص» أى فى تقديم الأذان قبل دخول الوقت فى يوم الجمعة ، لأجل حضور الغائب والبعيد .

(٣) التوفية : الزيادة على الشيء وإتمام ما نقص .

باب التطوع

فصل في الوتر

ثُمَّ التَّطَوُّعَاتُ مِنْهَا الْمُحْضُ فَالْوُتْرُ قِيلَ وَاجِبٌ وَأَنَّهُ وَهُوَ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ يُفْصَلُ يَقْرَأُ فِي الْكُلِّ مَعَ الثَّانِي وَرَكَعَةً تُجْزِيكَ عِنْدَ الْعَجْرِ وَوَقْتُهُ بَيْنَ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ وَيَتَّبَعِي لَهُ يُقَدِّمْنَهُ وَإِنْ يَكُنْ فَوْتُهُ بِالْعَمْدِ وَذَاكَ مَبْنًى عَلَى الْوُجُوبِ وَلَا يُصَلِّي الْوُتْرَ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا إِذَا مَا كَانَ فِي قِيَامٍ فَإِنَّهُ يَتَّبَعُهُ فِي ذَاكَ وَمَنْ يَكُنْ صَلَّى الْقِيَامَ مُفْرَدًا وَجَائِزٌ يُصَلِّي فَوْقَ الرَّاحِلَةِ وَمِنْهَا مَا يُقَالُ فِيهِ فَرَضٌ إِنْ فَاتَهُمْ يَوْمًا فَيَدُلُّونَهُ مَا يَنْبَغِي وَقِيلَ لَيْسَ يُفْصَلُ بِمُتَسِّرٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَقِيلَ فِيهَا إِنَّهَا لَا تُجْزِي مُتَسِّعٌ يَدْرِيهِ مَنْ لَا يَدْرِي كَيْلًا يَنَامُ ثُمَّ يَتْرُكْنَهُ عَلَيْهِ تَكْفِيرٌ أَخِي التَّعَدِّي وَهُوَ مَقَالٌ لِفَتَى مَحْبُوبٍ وَمَنْ يُصَلِّيهِ فَقَدْ أَضَاعَهُ قِيَامُ شَهْرِ الْفَضْلِ وَالصِّيَامِ يُصَلِّيَنَّ مِثْلَهُ كَذَاكَ أَفْرَدَهُ كَذَاكَ فِيمَا أَفْرَدَا وَهُوَ دَلِيلٌ مَنْ يَقُولُ نَافِلَهُ (١)

(١) أى ليس بواجب وهو الصحيح ، وهو مذهب الربيع وجع من المحققين ؛ منا لقوله عليه السلام «خمسة صلوات كتبهن الله على العبد» الحديث ، ولقوله في حجة الوداع «وصلوا خمسكم» ولم ينزل حكم بعد حجة الوداع ، ولقوله «ثلاث هن على فريضة وهن لكم تطوع : الوتر وركعتا الضحى والفجر» رواه أحمد والحاكم عن ابن عباس ، قال شيخنا : نسخ وجوب الوتر بقوله عليه السلام «الوتر واجب على دونكم» والجمهور منا على الوجوب .

فصل في السنن

وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ فَرَضِ الْمَغْرِبِ يُصَلِّيَانِ دَائِمًا فِي الْقُرْبِ
 وَرَكْعَتَانِ عَقِبَ الْعِشَاءِ رِيحَاتَانِ لِذَوِي الصَّفَاءِ
 وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ فَرَضِ الْفَجْرِ بَعْدَ طُلُوعِهِ لَيْلِ الْأَجْرِ
 وَقِيلَ نِصْفُ لَيْلِهَا الْأَخِيرِ وَقْتُ لَهَا لِلْفِعْلِ وَالتَّقْدِيرِ
 وَلَا أَرَاهُ ثَابِتًا وَإِنَّمَا تَأْوَلُوا الْكِتَابَ حَيْثُ أَتَيْتُمَا
 قَالُوا بِإِذْبَارِ النُّجُومِ عُنِيتُ قُلْنَا بِفِعْلِ الْمُصْطَفَى قَدْ يُنَبِّتُ
 وَهَذِهِ آكُذُ مِمَّا مَرَّ فَهِيَ مِنَ التَّأَكِيدِ تَحْكِي الْوُثْرَا (١)
 تُبَدِّلُ إِنْ فَائَتْ وَمَا تَقَدَّمَ لَا يُبْدِلَانِ بَدَلًا مُحْتَمًا
 وَكُلُّ مَنْ فَائَتْهُ حَتَّى صَلَّى فَرِيضَةَ الْفَجْرِ لِعُذْرٍ حَلًا
 أَخْرَجَهَا إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ وَهُوَ مَقَالٌ شَاهِرٌ فِي الْأُنْسِ
 لِنَهْيِ الْمُصْطَفَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ وَالْأَوْقَاتِ
 وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ يَأْتِيهَا بَعْدَ صَلَاةِ فَجْرِهِ يَقْضِيهَا (٢)
 وَقِيلَ بَلْ يَفْعَلُهَا أَدَاءً فِي وَقْتِهَا ذَلِكَ لِاقْتِضَاءِ
 وَأَنَّهُ كَمَنْ يُؤَخِّرُنَا بَعْضَ صَلَاتِهِ لِيُذَرِّكُنَا

(١) تحكى الوترا : أى تشابه .

(٢) يقضيها : أى يسميها حينئذ قضاء لا أداء ، والنية تكفى في ذلك عن التسمية باللفظ لقوله صلى الله عليه وسلم : إنما الأعمال بالنيات ، ومحل النية القلب ، وصلاتها قضاء بعد الفريضة أصح من صلاحها أداء .

فصل في صلاة الضحى

وهي صلاة أول النهار
 بقيد رُمحٍ قدروا وذكروا
 وأفضل الوقت لها يقال
 أقلها قد قيل ركعتان
 وقيل في أكثرها اثنتا عشر
 بل جاء في أصح ما قد ثُقِلَا
 وذاك في مكة عام الفتح
 فقوله (٣) ليس لها من غاية
 ليس بشيء غير إن كان عنى
 وكثرة الصلاة خير وضعاً
 وهذه لها من الفضائل
 ومن يصلّيها فقد أصابا
 بعد لارتفاع الشمس في المقدار
 قبل اتصافه لمن يؤخر
 في حال ما قد ترمض الفصل (١)
 لمن أراد الفضل يجزيان
 ولم يرد بزائد عنها خبر
 صلى ثماناً وعليها عولا (٢)
 في بيت أم هانئ للنجاح
 فيما عرفناه من الرواية
 بذلك قولاً عن فقيه بينا
 لكننا ننقل ما قد شرعاً
 ما زاد وصفه على التوافل
 صلاة داود ومن أنابا

فصل في صلاة العيدين

وهي ركعتان بالتكبير
 في ضحوة الأضحاء والفطور
 فيخرج الإمام للمصلّى
 وصف من وراءه وصلى

(١) يشير إلى الحديث «صلاة الأوابين إذا رمضت الفصال» أى بركت من شدة حر الرمضاء وإحراقها أخفافها .

(٢) عولا : يحتمل بناؤه على الفاعل وعلى المفعول .

(٣) قوله : «فقوله» يعنى الشيخ الصائغى صاحب الأصل .

يَقْرَأُ (١) بِالْحَمْدِ وَمَا تيسَّرَ
وَلِلتَّكَايِيرِ وَجُوهًا ذَكَرُوا
فَمَنْ يَشَاءُ كَبَّرَ فِيهَا سَبْعًا
وَمَنْ يَشَاءُ يُكَبِّرُنْ إِحْدَى عَشْرًا
وَهَذِهِ أَقْصَى الْوُجُوهِ فَاغْلَمَا
يُكَبِّرُنَ الْخُمْسَ ثُمَّ يَقْرَأُ
فَالْخُمْسُ بَعْدَ أَنْ قَرَأَ وَالْبَاقِي
هَذَا هُوَ الْحَالُ لِمَنْ قَدْ كَبَّرَا
وَمَنْ يَكُنْ مَعَ الْإِمَامِ دَخَلَا
فَقِيلَ فِي الْمَوْجُودِ عَنْ مُنِيرٍ (٣)
وَبَعْدَ مَا تَمَّ الْإِمَامُ يَنْصَبُ
فَيَفْتَحُ الْخُطْبَةَ بِالتَّكْيِيرِ
ثُمَّ يُصَلِّينَ عَلَى الْمُخْتَارِ
وَيَأْمُرُهُمْ بِمَا قَدْ أَمَرَا

جَهْرًا وَذَلِكَ بَعْدَ مَا قَدْ كَبَّرَا
جَمِيعُهَا طُرُقٌ لِمَنْ يُكَبِّرُ
وَمَنْ يَشَاءُ كَبَّرَ أَيْضًا تِسْعًا
وَمَنْ أَرَادَ ثَلَاثًا مَعَ عَشْرٍ
وَفَعِلَهَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أَحْرَمَا
وَالْبَاقِي (٢) يَفْعَلْنَهُ فِي الْأُخْرَى
بَعْدَ رُكُوعِهِ بِلَا شِقَاقٍ
أَقْصَى التَّكَايِيرِ عَلَى مَا ذَكَرَا
فَقَاءَهُ التَّكْيِيرُ حِينَ اشْتَعَلَا
لَيْسَ عَلَيْهِ بَدَلُ التَّكْيِيرِ
مُوَاجَهَةِ الْقَوْمِ قِيَامًا يَخْطُبُ
وَبِالْثَّنَا لِلْوَاحِدِ الْكَبِيرِ
وَالِهِ وَصَحْبِهِ الْأَبْرَارِ
وَيَعِظْنَهُمْ بِمَا تيسَّرَ

(١) قوله : يقرأ ، يعني الإمام .

(٢) قوله : « والباقي » هذا الذي أدركنا عليه عمل أسياننا بعمان ، ولكنني أختار أن يكبر الباقي بعد القراءة في الركعة الثانية وذلك : أن يكبر ستاً في الأول بعد الإحرام ثم يكبر السبع بعد إتمام القراءة من الركعة الثانية ، هكذا إذا كبر ثلاث عشرة تكبيرة ، وإن كبر أقل من ذلك جعل الشفع في الأولى والوتر في الأخيرة ؛ هذا الذي ذكره أصحاب المدونة .

(٣) منير : هو الشيخ العلامة منير بن التير الريامي الجعلائي أحد حملة العلم من البصرة إلى عمان .

يُيَسِّنَ لَهُمْ فِي الْخُطْبَةِ إِنْ كَانَ فِي الْفِطْرِ^(١) مَعَانِي الْفُطْرَةِ
وَأِنْ يَكُنْ فِي يَوْمِ أَضْحَى بَيْنَنَا حُكْمَ ضَحَايَاهُمْ وَمَا تَعَيْنَا
وَهَذِهِ الْخُطْبَةُ قِيلَ تَلَزَمُ وَقِيلَ لَا وَفِعْلُهَا مُتَلَزِمُ
وَلْيَكُنِ الْخَطِيبُ حُرًّا ذَكَرًا وَلَا يَضُرُّ الْعَبْدُ مَهْمَا أَمَرَا
وَأِنْ يَكُنْ لَمْ يَأْمُرْ مَوْلَاهُ قِيلَ يُعِيدُوهَا إِذَا نَهَاهُ^(٢)
لَأَنَّهَا^(٣) الطَّاعَةُ لَا تَقُومُ بِفِعْلٍ مَنْ بِفِعْلِهِ مَأْثُومُ

فصل النفل

وَالنَّفْلُ فَضْلٌ كُلُّهُ مَنْدُوبٌ وَفِعْلُهُ لِرَبَّنَا مَحْبُوبٌ
لَا سِيَّامًا فِي الثَّلَاثِ الْأَخِيرِ فَأَجْرُهُ يُوصَفُ بِالْكَثِيرِ
إِذَا يَنْزِلُ الْأَمْرُ إِلَى السَّمَاءِ يَدْعُو إِلَى الْأَقْبَالِ وَالِدُّعَاءِ
هَلْ مِنْ فِتْيٍ مُسْتَغْفِرٍ فَيُغْفَرَا لَهُ وَهَلْ مِنْ سَائِلٍ فَيُشْكَرَا
نَاشِئَةُ اللَّيْلِ صَلَاةً قَامَا لَهَا بَلِيلٌ بَعْدَ مَا قَدْ نَامَا
وَهِيَ عَلَى الْعَدُوِّ أَقْوَى وَقَعَا وَلِلْمُصَلِّي فَهِيَ أَعْلَى نَفْعَا

(١) أي زكاة الفطر ، وأراد معاني الإسلام أو السنة ، أي يبين لهم الخطيب في خطبة عيد الفطر شرائع الإسلام وخلقها وسنن الأنبياء ، والفضائل التي جاءت بها الحنيفية وما تُوصَلُ إليه من سعادة سرمدية ، لأن عيد الفطر لا يشغل الناس بخلاف الأضحى فإنهم يشتغلون بالضحية فكان الاختصار به أليق .

(٢) إن صح هذا اللفظ عن المصنف فالضمير يعود إلى المصلين وراء العبد الدال عليهم المقام ولعل الأصل قيل يعيدون الخ .

(٣) قوله «لأنها» يعني الخطبة. والظاهر عندي أن يكون صوابه (لأنما) فإن ذلك أعم فلفعل ما في نسخة الشيخ سهو من الكاتب .

فَكَثَّرْنَ إِنْ شِئْتَ أَوْ فَاتَّضِعَا (١) فَإِنَّهُ خَيْرٌ هُنَاكَ وَضِعَا
كَذَا قِيَامَ رَمَضَانَ فَضْلُهُ فَضْلٌ عَظِيمٌ لَا يُنَالُ مِثْلُهُ
فَاحْذُ بِحَظٍّ وَافِرٍ تَلْقَاهُ غَدًا إِذَا مَا عَدِمُوا لِقَاءَهُ
تَارِكُهُ قِيلَ عَلَيْهِ الْبَدَلُ وَفِيهِ قَوْلٌ مَا عَلَيْهِ يُبَدَّلُ
لَكِنَّهُ قِيلَ خَسِيسُ الْحَالِ وَلَيْسَ يُبْرَأُ مِنْهُ فِي مَقَالٍ
يُصَلِّي (٢) فِي مَسَاجِدِ الْجَمَاعَةِ لَكِنِّي يَكُونُ لِلْهُدَى أَشَاعُهُ
وَسَائِرُ النَّفْلِ فَصَلَّيْنَاهُ فِي الْبَيْتِ مُفْرَدًا وَأُخْفِيْنَاهُ
فَإِنَّهُ نُورٌ هُنَاكَ يَسْطَعُ وَفَعَلَهُ جَمَاعَةٌ مُتَّسِعُ
لَأَنَّهُ صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ صَلَّى جَمَاعَةٌ بِمَنْ أَتَاهُ
فَانْظُرْ مَيْتَ الْبَحْرِ (٣) عِنْدَ خَالَتِهِ وَمَا بِهِ أَرْشَدَ مِنْ هِدَايَتِهِ
حَوْلَهُ مِنْ جَانِبٍ لِجَانِبٍ فَتَالَ مِنْهُ أَفْضَلَ الْمَنَاصِبِ
وَقِيلَ فِي الْقِيَامِ أَيْضًا يُنْفَرُ إِنْ كَانَ يُحْسِنُ الصَّلَاةَ مُنْفَرِدًا
وَلَا أَرَاهُ فِي الصَّحِيحِ يُذَكَّرُ وَهُوَ خِلَافُ مَا عَلَيْهِ عُمَرُ

(١) قوله : «فاتضعاً» أى أقلل .

(٢) قوله : «يُصَلِّي» أى القيام .

(٣) عبد الله بن عباس رضى الله عنهما وخالته ميمونة زوج النبی صلى الله عليه وسلم ، يشير إلى ما ثبت في المسند الصحيح عن أبی الشعثاء : أن ابن عباس بات عند خالته ميمونة حتى إذا انتصف الليل أو قُبِيلَهُ أو بعیده استيقظ علیه الصلاة والسلام فجعل يمسح النوم بيده عن وجهه ، ثم قرأ العشر الخواتم من آل عمران ، ثم قام فترضاً ، فقام يصلى فصنعت مثل ما صنع ، ثم ذهبت فقمت إلى جنبه الخ الحديث .

وقد أخرج المصنف ثلاثة أحاديث في هذا الباب وكلها صحيحة . هذا وحديث أنس عند جدته مليكة ، وحديث عائشة في قيام رمضان ، وكلها حجة في صلاة النافلة جماعة ، وحديث عتيان بن مالك في البخاري ومسلم أيضاً ، وهذا أصل في السنة لصلاة النفل جماعة وأبدع من زعمها بدعة .

وَالْمُضْطَّغَى كَانَ بِهِمْ قَدْ صَلَّى
 فَتَرَكُهُ ذَاكَ عَلَيْهِمْ شَفَقَهُ
 وَصُورَةُ النَّفْلِ تُصَلِّيْنَا
 وَجَائِزٌ تَقْتَصِرَنَّ فِيهِ
 وَتَقْرَأُ الْحَمْدَ فَقَطْ إِنْ شِئْنَا
 وَإِنْ شِئْنَا صَلَّيْتُ بِالْإِيمَاءِ
 وَقَائِمًا وَقَاعِدًا وَمُضْطَجِعًا
 وَتُعَلِّنُ الْقُرْآنَ أَوْ تُخْفِيهِ
 وَكُلَّ حَالَةٍ تَكُونُ أَكْمَلًا
 لِقَاعِدِ نِصْفِ صَلَاةِ الْقَائِمِ
 وَمَنْ يُضَيِّعَ فَرَضَهُ لَمْ يُقْبَلِ
 لِأَنَّ هَذَا تَابِعٌ لِلْفَرَضِ
 فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ الْقَضَاءَ
 وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا مَا صَلَّى
 وَهَلْ عَلَيْهِ بَدَلٌ إِنْ صَلَّى
 قِيلَ عَلَيْهِ بَدَلٌ وَقِيلَ لَا
 لَكِنَّهُ خَافَ عَلَيْهِمْ كَلَّا (١)
 وَفَعَلَهُ الْآنَ إِلَيْنَا صَدَقَهُ (٢)
 كَمِثْلٍ مَا فِي الْفَرَضِ تَفَعَّلْنَا
 تُصَلِّيْنَهُ بِلَا تَوْجِيهِ
 وَإِنْ شِئْنَا سَبَّحْتَ وَاكْتَفَيْتَا
 وَبِالشَّرَابِ مَعَ وَجُودِ الْمَاءِ
 وَرَاكِبًا وَمَاشِيًا وَمُضْطَلِعًا (٣)
 فَهَذِهِ الْوُجُوهُ طُرُقًا فِيهِ
 يَكُونُ أَجْرُهَا هُنَاكَ أَجْزَلًا
 وَهَكَذَا عَنِ النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ
 مِنْهُ إِذَا مَا جَاءَ بِالتَّنْفُلِ
 كَذَلِكَ مَنْ عَلَيْهِ فَرَضٌ يَقْضِي
 عَنْ نَفْلِهِ الَّذِي بِهِ قَدْ جَاءَ
 لَكِنَّا الْأَوَّلُ فِيهِ أَوْلَى
 بَنَجَسٍ (٤) لَمْ يَعْلَمْنَهُ أَصْلًا
 لِأَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْ مَنْ أَوَّلًا

(١) أى ثقلا .

(٢) لعل الأصل آل إلينا صدقة .

(٣) مضطلع : أى نائمًا على أضلاعك ، والاضطجاع مثله ، ولعله أراد به هنا الاستلقاء على الظهر .

(٤) قوله : « بنجس » أى صلى النفل ، أما لو صلى الفرض ثم علم أنه صلاة بنجس فعليه بدله قولاً واحداً .

فصل سجدة القرآن

وإن قرأت آية السُّجُودِ (١) فَوَاجِبٌ تَسْجُدُ لِلْمَعْبُودِ (٢)
لو كَانَ فِي صَلَاتِهِ قَرَاهَا (٣) وَأَنْهَا تَكُونُ مِثْلَ حَدٍّ
مِنْهَا فَلَا يُتْرَكُ بِالتَّعَدَّى بِتَرْكِهَا وَقِيلَ لَيْسَ نَقْضُ
وَيَسْجُدُهَا بِلَا تَضْيِيقٍ وَهِيَ لَهَا مَوَاضِعٌ فِي الذِّكْرِ
فِي آخِرِ الْأَعْرَافِ مَهْمَا تَقْرَأَ وَمَرِيَمَ وَالْحَجَّ وَالْفُرْقَانَ
كَذَاكَ فِي صَادٍ إِذَا مَا تَتْلُو فَهَذِهِ مَوَاضِعُ السُّجُودِ
وَفِي وُجُوبِهَا عَلَى الْإِنْسَانِ

فَوَاجِبٌ تَسْجُدُ لِلْمَعْبُودِ (١)
فَرَضًا وَتَفْلًا لَازِمٌ أَدَاهَا (٢)
مِنْهَا فَلَا يُتْرَكُ بِالتَّعَدَّى
بِتَرْكِهَا وَقِيلَ لَيْسَ نَقْضُ
مَنْ كَانَ مَاشِيًا عَلَى الطَّرِيقِ
أَذْكُرَهَا مُرْتَبًا (٣) فَلْتَذِرْ
وَالرَّغْدَ وَالتَّحْلُ كَذَاكَ الْإِسْرَا
وَالنَّمْلَ وَالسَّجْدَةَ فِيهَا شَأْنُ
وَفُصِّلَتْ لِحُكْمِهِنَّ تَتْلُو
وَقِيلَ فِيهَا غَيْرَ ذَا الْمَعْدُودِ
دَلَالَةٌ لِعِظَمِ الْقُرْآنِ

(١) الصحيح ان سجدة التلاوة سنة ، وعليه الجمهور ، لا واجبة كما قال أبو حنيفة ، ولا فرض كما قال بعض أصحابنا ، وحديث أبي سعيد الخدري في المسند الصحيح يدل على مشروعية السجود لها ، ولو وجبت السجدة لا تنقضت الفريضة بتركها . والجمهور منا على أن السجدة بعد التسليم إذا كان التالي لها في الفرض . وداخل الصلاة إذا كان في النفل ، ولا دليل على وجوب سجدة التلاوة .

(٢) قوله : «قراها» فيه التفات من الخطاب إلى الغيبة .

(٣) إن كان في الفرض فالسجود بعد التسليم عندنا ، وإن كان في النفل فداخل الصلاة وكأن الناظم رحمه الله لم يعتد إلا بقول الوجوب ، ولم يذكر خلافه .

(٤) مرتبا : إن كسرت تاؤه فهو حال ، وإن فتحت فهو نعت لمصدر محذوف أي ذكرنا

مرتبا .

فصل في قضاء الفوائت

وَفَعْلُهَا فِي وَقْتِهَا أَدَاءٌ . وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْتِ لَكِنْ لِيَخْلُ
فَهِيَ إِعَادَةٌ لِمَا قَدْ فَعَلَ
لَكِنَّهُ يُعِيدُهَا فَرَادَى
إِنْ كَانَ فِي جَمَاعَةٍ صَلَاتُهَا
إِذْ كَرَّهُوا تَكَرَّرَ الْجَمَاعَةُ
وَالْوَقْتُ فِيهِ دَرَجَاتٌ تَحْصُلُ
فَأَوَّلُ الْوَقْتِ رِضَى الرَّحْمَنِ
وَالْعَفْوُ فِي آخِرِهِ مَذْكُورٌ
وَإِنْ يَكُنْ أَحْرَهَا عَنْ وَقْتِهَا
فَلْيَتَذَرَكْ أَمْرَهُ بِالتَّوْبِ
وَلْيُبَدِّلَنَّ وَلْيُكْفِرَنَّ
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ فَاتَ بِالنِّسْيَانِ
أَوْ بِمَنَامٍ سَتَرَ الْحِدَاقَا
مَا لَمْ يَكُنْ فِي حَالِهِ الْمُنْعُوعِ
وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْتِ نَامَ عَنْهَا
وَبَعْدَ وَقْتِهَا . هُوَ الْقَضَاءُ
فِي فِعْلِهِ السَّابِقِ كَانَ ذَا الْبَدَلِ
وَحُكْمُهَا كَمَنْ يُصَلِّي أَوَّلًا
مَنْ كَانَ فِي الْوَقْتِ لَهَا أَعَادًا
فَانْتَقَضَتْ مِنْ حِينِ مَا أَتَاهَا
فِي مَسْجِدٍ مِنْ أَجْلِ مَا أَضَاعَهُ (١)
أَفْضَلُهَا الْأَوَّلُ ثُمَّ الْأَوَّلُ
وَوَسْطُهُ الرَّحْمَةُ لِلْإِنْسَانِ
وَسَبَبُ الْعَفْوِ هُوَ التَّقْصِيرُ (٢)
تَعْمُدًا فَكُفْرُهُ بِفَوْتِهَا
لِيُمَحِّينَ مَا بِهِ مِنْ حُوبٍ
كَفَّارَةً عَسَاهُ يَعْفِرُنَا
أَوْ غَفْلَةً تَعْرِضُ لِلْإِنْسَانِ
يُصَلِّينَ حِينَ مَا أَفَاقَا
فَإِنْ يَكُنْ أَحْرَ لِلطَّلُوعِ
فَبَعْضُهُمْ يُكْفِرَنَّ مِنْهَا (٣)

(١) قوله : « ما أضاعه » ماموصوله ، أى من أجل الذى أضاعه .

(٢) فى نسخة « القصور » .

(٣) أى فبعضهم تلزمه أن يكفرون عنها .

ولا أقول بالذي رآه إن كان قد نام لما يغشاه
 لأنه (١) المختار قد نهانا نصليين ونؤمننا يغشانا
 بل نرقدن حتى يزول عنا وعن فوات الوقت نحذرنا
 وما على المجنون قط بدل ولو أفاق ثم صار يعقل
 إلا صلاة جن فيها بعدما دخول وقتها عليه احتكما
 فأنه يبدلها إن عقلا كذاك حال البرء (٢) أيضا جعلا
 كذلك الحائض مهما عنا بعد دخول الوقت تبدلنا
 إذ سبب الوجوب قد تحققا وهو دخول الوقت حين حقا
 ومن رأى في ثوبه جنابة لم يعلمن به متى أصابه
 فقل خمس صلوات يبدلن وقيل بل واحدة وتجزين

خاتمة في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها

ينقسم الزمان في المصالح لصالح لها وغير صالح
 وهذه الصلاة من أعلى القرب لها زمان ليس فيه تستحب
 وزمن تحجر فيه مطلقا ما أبلغ الحكمة ممن حقا
 والمنع مطلقا رواه من روى حال الطلوع والغروب واستوى

(١) قوله: «لأنه» أى الشأن .

(٢) قوله: «حال البرء» أى البرء من المرض ، والمعنى إذا مرض بعد دخول وقت الصلاة فلم يتمكن من أدائها فليقضها إذا برء من مرضه .

وَذَاكَ فِي الْحَرِّ الشَّدِيدِ تَقِفُ (١) فِي كَيْدِ السَّمَاءِ حَتَّى تُحَرِّفَ (٢)
فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ الْأَوْقَاتِ كَذَلِكَ الصَّلَاةُ لَيْسَتْ تُقْضَى
فَمَنْ عَلَيْهِ وَاجِبٌ (٢) يَنْتَظِرُ وَهُوَ يَزُولُ بِكَمَالِ الْحَالِ
كَذَلِكَ الْغُرُوبُ فَأَفْهَمْنَا وَقِيلَ فِي الْجُمُعَةِ وَقْتُ الْاسْتِوَا
وَيَذْكُرُونَ عِلَّةَ التَّشْدِيدِ وَأَنَّهُ فِي جُمُعَةِ الصَّلَاةِ
وَهَكَذَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ كَذَاكَ بَعْدَ أَنْ تُصَلِّيَ الْوُثْرَا
وَالْمُصْطَفَى أَذْرَى بِحُكْمِ الشَّرْعِ فَمَنْ أَرَادَ يَتَنَفَّلَنَا
وَيَجْعَلُ الْوُثْرَ خِتَامَ الْعَمَلِ صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّهُ الْمَنَّانُ
حَتَّى كَيْدِ السَّمَاءِ حَتَّى تُحَرِّفَ (١) تَمْنَعُ حَتَّى الدَّفْنِ لِلْأَمْوَاتِ
فِيهَا وَلَوْ كَانَتْ وَجُوباً فَرَضَا زَوَالِ وَقْتِهَا الَّذِي قَدْ حَجَرُوا
مِنَ الطُّلُوعِ وَمِنَ الزَّوَالِ وَالْحَالِ مِنْ ذَلِكَ يُعْرِفُنَا
لَا بَأْسَ بِالنَّفْلِ هُنَاكَ لَاسِوَى هَيَجَانِ تِلْكَ النَّارِ فِي الْوَقُودِ
يَكُونُ مِثْلَ سَائِرِ الْأَوْقَاتِ وَهَكَذَا بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ
وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَرِ هَذَا حِجْرًا فَلَا أَرَى التَّرْخِصَ عِنْدَ الْمَنْعِ
يُصَلِّ مَا شَاءَ وَيُوتِرُ مَا وَذَاكَ مِنْ فِعْلِ خِتَامِ الرُّسُلِ
مَا ظَهَرَ الصَّوَابُ وَالْبُطْلَانُ

(١) قوله : «تحرف» بالبناء للمفعول وفي نسخه : (إذا تقف) و (حتى تحرف) .

(٢) واجب : مبتدأ مؤخر خبره الجار والمجرور قبله .

كتاب الصوم

مِنَ الْعِبَادَةِ الَّتِي تَقَدَّمَ
 وَهُوَ مِنَ الْأَرْكَانِ لِلْإِسْلَامِ
 وَأَنَّهُ لِلَّهِ حَيْثُ يَخْفَى
 فَالصَّوْمُ لِي أَنَا أُجَازِي عَنْهُ
 وَذَلِكَ مُشْعِرٌ يَرْفَعُ الشَّانَ
 وَقَدْ أَتَى فِي الصَّوْمِ وَالْقُرْآنِ
 يَقُولُ فِيهِ الصَّوْمُ لِلْجَبَّارِ
 وَيَذْكُرُ الْقُرْآنُ أَنَّ مَنَعْتُهُ
 يَعْنِي بِهِ امْتِنَاعَ هَذَا الْعَبْدِ
 وَقِيلَ فَيَمَنْ ذَنْبُهُ لَا يُغْفَرُ
 لِأَنَّهُ شَهْرٌ بِهِ الذُّنُوبُ
 وَذَا مِنْ التَّرْغِيبِ فِي مَكَانٍ
 عَنْ غَيْرِهَا الصِّيَامُ حِينَ يَلْزَمُ
 وَجَنَّةٌ (١) يَكُونُ لِلْأَنَامِ
 وَأَجْرُهُ لِصَائِمِيهِ وَقِيَ
 قَوْلٌ صَحِيحٌ عَنْهُ تَرْفَعُهُ
 وَأَنَّهُ مِنْهُ عَلَى مَكَانٍ
 أَنَّهُمَا لِلْعَبْدِ يَشْفَعَانِ
 مَنَعْتُهُ مِنْ شَهْوَةِ النَّهَارِ
 مِنْ نَوْمٍ لَيْلِهِ وَمَا أَطْعَمْتُهُ
 بِمَا حَوَاهُ مِنْ عَظِيمِ الْوَعْدِ
 فِي رَمَضَانَ فَمَتَى يُكْفَرُ
 ثَمَحَا لِمَنْ لِرَبِّهِ يَتُوبُ
 فَلَا زِمَ الطَّاعَاتِ لِلْغُفْرَانِ

باب انقسام الصوم إلى واجب وغيره

وَعَيْنَ الْإِلَهِ لِلصِّيَامِ
 وَذَلِكَ شَهْرُ رَمَضَانَ الْمُتَّحَبُّ
 شَهْرًا مِنَ الشُّهُورِ كُلِّ عَامٍ
 وَمَاعِدَاةُ الصَّوْمِ فِيهِ مُسْتَحَبُّ

(١) جنة : بضم الجيم ؛ أى سيرا ووقاية

إِلَّا صِيَامَ الشَّكِّ وَالْعِيدَيْنِ وَقِيلَ إِنَّ صَوْمَ يَوْمِ الشَّكِّ كَذَلِكَ الْخِلَافُ فِي التَّشْرِيقِ وَالْأَصْلُ (١) فِي الشَّكِّ لَهُ كَلَامٌ فِي صَوْمِ يَوْمِ الشَّكِّ بَعْضُ خَيْرٍ وَبَعْضُهُمْ أَحَبُّ لِي صِيَامًا هَذَا الَّذِي قَدْ قَالَهُ فِي مَوْضِعٍ صِيَامُ يَوْمِ الشَّكِّ فِي السَّحَابِ لَكِنَّهُ فِي الصَّخْرِ قِيلَ يُنْتَظَرُ وَذَلِكَ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ عَنْ صِيَامِهِ فَكَيْفَ يُتَدَبَّنُ أَوْ يُخَيَّرُ إِلَّا إِذَا كَانَ سَحَابًا (٢) يُنْتَظَرُ

فَإِنَّهُ مُحَرَّمٌ فِي ذَيْنِ مُكْرَهَةٌ نَحْكِيهِ فِيمَنْ يَحْكِي فِي صَوْمِهَا قَوْلَانِ بِالتَّحْقِيقِ غَيْرَ الَّذِي مَرَّ بِهِ النَّظَامُ وَبَعْضُهُمْ أَحَبُّ لِي أَنْ أَفْطِرًا وَأَنْ أَصْلِي لَيْلَهُ قِيَامًا وَغَيْرُهُ فِي مَوْضِعٍ فَاسْتَمَعَ أَحْوَطُ فِيمَا قَدْ رَوَى أَصْحَابِي وَصُولُ مَنْ سَافَرَ حَتَّى يَخْضُرُوا يَكُونُ فِيهَا مَرْجِعُ السَّفَارِ رَوَاهُ مَنْ رَوَاهُ فِي أَحْكَامِهِ فَمَا أَرَى الصَّوَابَ فِيمَا يَذْكُرُ إِلَى وَصُولِ مَنْ يَجِيءُ بِالْخَبَرِ

فصل الصوم المستحب

وَيُسْتَحَبُّ صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ لِغَيْرِ مَنْ يَكُونُ فِيهَا وَقَفَةً كَذَلِكَ صَوْمُ الْعَشْرِ أَيْضًا فَاغْلَمْ وَصَوْمُ عَاشُورَاءَ مِنْ مُحَرَّمٍ

(١) قوله : «الأصل» يعني الشيخ العلامة سالم بن سعيد الصائفي .

(٢) كذا في هذه النسخة بنصب سحابا ، والظاهر رفعه على الفاعلية وعلى أن كان تامة .

وَصَوْمٌ سِتُّ مُتَوَالِيَاتٍ وَهَكَذَا أَيْضاً ثَلَاثُ الْبَيْضِ وَمَنْ يَكُنْ قَدْ لَازَمَ الصِّيَامَ وَهَكَذَا يُقَالُ شَهْرُ الصَّبْرِ وَذَلِكَ شَهْرُ رَجَبٍ وَذَكَرُوا لَكِنَّهَا ضَعِيفَةُ الْإِسْنَادِ وَالْمُصْطَفَى أَكْثَرُ مَا يَصُومُ جَاءَتْ بِهِ صَحَائِحُ الْأَحْبَارِ وَبَعْضُهُمْ قَدْ اسْتَحَبَّ صَوْمًا وَلَمْ أَجِدْ أَصْلًا لِلِاسْتِحْبَابِ وَالْعَبْدُ يَسْتَأْذِنُ فِي التَّطَوُّعِ كَذَلِكَ الْمَرْأَةُ تَطْلُبُنَا (١) لِأَنَّ حَقَّهُ عَلَيْهَا أَعْظَمُ وَمَا عَلَى الزَّوْجِ بَأَنْ يَسْتَأْذِنَا إِلَّا إِذَا مَا كَانَ يَضْعُفُنَا

مِنْ بَعْدِ عِيدِ الْفِطْرِ مَذْكُورَاتٍ تَذْهَبُ بِالْغُلِّ وَبِالْتَّمَرِيزِ فِيهَا فَمِثْلُ مَنْ يَصُومُ الْعَامَا فِي صَوْمِهِ قِلَّ عَظِيمُ الْأَجْرِ لَهُ أَحَادِيثُ بِهِ تُؤَثَّرُ وَبَعْضُهُمْ يَوْضَعُهَا يُنَادِي فِي شَهْرِ شَعْبَانَ وَذَا مَعْلُومٌ فَلَيْسَ فِي ثُبُوتِهِ مُمَارِي مِنْ أَشْهُرٍ تُعْرَفُ يَوْمًا يَوْمًا سِوَى عُمُومِ الْفَضْلِ فِي ذَا الْبَابِ سَيِّدُهُ إِنْ يَأْذَنُ أَوْ يَمْنَعُ مِنْ زَوْجِهَا فِي ذَاكَ يَأْذَنَانَا لِأَنَّهُ الْوَاجِبُ وَالْمُتَزَمُّ زَوْجَتُهُ فِي ذَاكَ حُكْمًا بَيْنَا عَنْ حَقِّهَا فَلَا يُضَيِّعُنَا

باب ما يوجب الصوم والفطر من رمضان

وَكُلُّ شَيْءٍ فَلَهُ أَسْبَابُ حَتَّى الْمُبَاحِ وَكَذَا الْإِيجَابُ وَالصَّوْمُ وَالْإِفْطَارُ بِالْهَلَالِ أَوْ الْقِضَاءِ مُدَّةَ اللَّيَالِي

(١) قوله : «تَطْلُبُنَا» أي في صوم التطوع .

وَهِيَ ثَلَاثُونَ ثَمَامَ الشَّهْرِ إِنْ لَمْ تَصِحَّ رُؤْيَا لِبَدْرِ
وَشَاهِدٌ يُجْزَى لَصَوْمِ النَّاسِ وَالْفِطْرُ عَدْلَانِ بِلَا التَّبَاسِ
وَقِيلَ بَلْ فِي الْكُلِّ شَاهِدَانِ لِلصَّوْمِ وَالْفِطْرِ مُعَدَّلَانِ
وَقِيلَ يُجْزَى شَاهِدٌ مُعَدَّلٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَهُوَ قَوْلُ يُقْبَلُ
لَأَنَّهُ حَقٌّ لِرَبِّ الْأَرْضِ فَيُقْبَلَنَّ فِيهِ قَوْلُ الْمُرْضِيِّ
وَلِاخْتِلَافِ مَطْلَعِ الْهِلَالِ تَخْتَلِفُ الْأَحْوَالُ مِنْ شَوَالِ
فَهَؤُلَاءِ عِنْدَهُمْ صِيَامٌ وَهَؤُلَاءِ أَفْطَرُوا وَقَامُوا
وَذَاكَ مَعْنَى مَا رَوَى مَقَالُهُمْ (لِكُلِّ قَوْمٍ يَاخِي هَلَالُهُمْ)

باب صفة الصوم وما يجوز فيه

وَالصَّوْمُ إِمْسَاكٌ عَنِ الْمَفْطَرِ مِنْ فَجْرِهِ لِلَّيْلِ الْمُسْتَرِ
بَيْنَهُ بَيْتُهَا مِنْ لَيْلَتِهِ فَلَا يَصُحُّ مَعَ تَرْكِ نِيَّتِهِ
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ صَارَ فِي النَّهَارِ وَحَوْلَ النِّيَّةِ لِلْإِفْطَارِ
لَكِنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ أَوْ يَشْرَبْ فَقِيلَ إِنَّ صَوْمَهُ قَدْ وَجَبَا
لَأَنَّهُ أَصْبَحَ ذَا صِيَامٍ وَلَا أُبْرِيهِ مِنَ الْآثَامِ
وَالْأَكْلُ وَالشُّرْبُ مَعَ الْجَمَاعِ هُنَّ الْمَفْطَرَاتُ بِالْإِجْمَاعِ
وَالْخُلْفُ (١) فِي التَّفْطِيرِ بِالْمَعَاصِي وَهُوَ عَلَى التَّحْقِيقِ عَبْدٌ عَاصِي

(١) قوله : «والخلف» ؛ يعني أن الصائم إذا تعمد فعل المعصية في نهار الصوم ، في صومه قولان : قول إنه فاسد وعليه قضاؤه ، وقول إن صومه تام وعليه التوبة .

وَيُسْتَحَبُّ الصُّوْمُ فِي الْأَسْفَارِ قَدْ قَالَ رَبُّ الْعَرْشِ أَنْ تَصُومُوا إِلَّا إِذَا كَانَ جِهَادٌ يُخْشَى أَوْ كَانَ يُخْشَى مِنْهُ ضَعْفُ الْحَالِ وَنَحْوِهِ وَرُبَّمَا تَعَيَّنَا فَاَلْمُصْطَفَى شَدَّدَ عَامَ الْفَتْحِ وَذَلِكَ حَيْثُ أَمَرَ الرَّجَالُا وَمَنْ أَرَادَ عَمَلًا بِالْفِطْرِ وَمَنْ يَكُنْ أَرَادَ فِي غَدٍ سَفَرٌ وَإِنْ يَكُنْ أَصْبَحَ فِي بِلَادِهِ وَيُفْطِرْنَ إِنْ شَاءَ بَعْدَ ذَاكَا يَصُومُ مَا شَاءَ وَيُفْطِرْنَا وَفِيهِ قَوْلٌ إِنْ يَكُنْ قَدْ أَفْطَرَ لَاَنَّ صَوْمًا بَعْدَ فِطْرٍ فِي سَفَرٍ وَقِيلَ صَوْمٌ بَيْنَ فِطْرَيْنِ كَلَا وَقَالَ بَعْضٌ إِنْ مَاقَدَ صَامَا وَأَنَّهُ يُبْدَلُ مَاقَدُ أَفْطَرَا وَلِلْمَرِيضِ الْفِطْرُ كَالْمُسَافِرِ

وَجَاءَتْ الرُّحْصَةُ بِالْإِفْطَارِ خَيْرٌ لَكُمْ فَذَا هُوَ الْمَفْهُومُ فِي الصَّوْمِ ضَعْفًا عَنْ عَدُوٍّ يَغْشَى فَيُسْتَحَبُّ الْفِطْرُ لِلْقَتَالِ وَجُوبُهُ إِنْ كَانَ ضَرًّا بَيْنَا (١) لِمُعْرِضٍ عَنْ قَوْلِهِ وَالتَّصْحُحُ بِالْفِطْرِ حَتَّى يُظْهِرُوا النَّزَالَا فَلَيْنُوهُ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ يَخْرُجُ قَبْلَ الْفَجْرِ إِنْ شَاءَ فِطْرًا (٢) لَا يُفْطِرْنَ فِي الْيَوْمِ فِي إِبْعَادِهِ مَا دَامَ فِي أَسْفَارِهِ هُنَاكَا فَإِنَّهُ فِي ذَا يُخَيَّرْنَا فَلَا يَصُومُ بَعْدَهُ فَيُهْدِرَا لَا يَسْتَقِيمُ هَكَذَا بَعْضُ نَظَرٍ صَوْمٌ فَلَا بُدَّ لَهُ أَنْ يُبْدَلَا يَكُونُ فِي الْحُكْمِ لَهُ تَمَامًا وَهُوَ صَحِيحٌ عَدْلُهُ قَدْ ظَهَرَ إِنْ كَانَ لِلصِّيَامِ غَيْرَ قَادِرٍ

(١) أى إن كان الصوم ضرراً بيناً على المكلف ، من قبل الجهاد أو المرض ونحو ذلك فإن الإفطار عليه واجب لدفع الضرر ، وعليه قضاء ما أفطره من الأيام .
 ٣٨ ، فِطْر : بفتح الطاء المهملة لإقامة الوزن .

وَذَاكَ أَنْ لَا يَسْتَطِيعَ يَأْكُلًا
أَوْ كَانَ بِالصِّيَامِ يَزْدَادُ الْمَرَضَ
وَقَدْ أَجَارَ الْفِطْرَ لِلْحَوَامِلِ
وَاشْتَرَطُوا الْخَوْفَ مِنَ الْوُقُوعِ
لَكِنَّهَا بَعْدَ الْإِيَّامِ
وَذَاكَ مِنْ مَالِ أَبِي الصَّغِيرِ
كَذَلِكَ الشَّيْخُ عَلَاهُ الْهَرَمُ
وَإِنْ يَكُنْ مُسَافِرًا قَدْ أَفْطَرَا
فَهَلْ لَهُ يَصُومُ أَوْ يُكْفَرَا
فَمَذْهَبُ الْأَصْحَابِ يَمْنَعُنَا
لَأَنَّ هَذَا الْوَقْتَ لَيْسَ يَقْبَلُ (١)
وَمَنْ يَصُومُ سِوَاهُ فِيهِ بَدَلًا (٢)
فَمَا لَهُ إِلَّا صِيَامٌ يُفْرَضُ
فِي لَيْلِهِ مَا يَكْفِينُ مَثَلًا
فَيُفْطَرْنَ حَتَّى يَزُولَ مَا عَرَضَ
وَالْمُرَضِعَاتِ جُمْلَةً الْأَوَائِلِ
وَقَلَّةِ الدَّرِّ عَلَى الْمَرْضُوعِ
تُطْعَمُ ذَا الْفَقْرِ مِنَ الْأَنَامِ
تَأْخُذُهُ الْمُرَضِعُ لِلتَّكْفِيرِ
فَضْرَهُ يُفْطِرُ لَكِنْ يُطْعَمُ
تَرْحُصًا وَكَانَ قَبْلَ نَذْرَا
عَنِ الْيَمِينِ حَيْثُ كَانَ مُفْطِرَا
إِنْ كَانَ بِالصَّوْمِ يُكْفَرُنَا
إِلَّا صِيَامَ الْفَرَضِ حِينَ يَفْعَلُ
مَا شَرَعَ الْإِلَهِ فِيمَا نَزَلَا
أَوْ فِطْرَهُ لِعَارِضٍ إِذَا يَعْرِضُ

باب الفطور والسحور

وَيَجِبُ الْإِفْطَارُ بِالْأَفْوَاحِ لَاكِيلٍ وَتَارِكِ الْمَأْكُولِ
فَيَذْهَبُ الصَّوْمُ بِوَقْتِ الْمَغْرِبِ وَذَاكَ مَعْنَى مَا أَتَى عَنِ النَّبِيِّ

(١) قوله : « ليس يقبل » وعند أبي حنيفة إن كل ما صامه في رمضان لغير صوم رمضان ، فإنه ينقلب لرمضان ، والله أعلم .
(٢) بدلا : بالتشديد أى غيرا .

فَيَنْبَغِي التَّعْجِيلُ لِلْفُطُورِ وَهَكَذَا التَّأْخِيرُ لِلسُّحُورِ
 فَهُمْ عَلَى الْفِطْرَةِ مَهْمَا امْتَلُوا وَخَالَفُوا السَّنَةَ مَهْمَا بَدَلُوا
 فَيَسَعُ التَّأْخِيرُ مَا لَمْ يَنْفَلِقْ وَذَلِكَ الْخَيْطُ الَّذِي قَدْ ذَكَرَا
 وَذَلِكَ مَعْنَى مَا عَنِ الْبَحْرِ (١) نَقُلُ
 لِأَنَّ حُكْمَ اللَّيْلِ قَالُوا بَاقٍ فَالشَّكُّ فِي طُلُوعِهِ لَا يَمْنَعُ
 وَمَنْ يَكُنْ يَمْنَعُهُ احْتِيَاظُ (٢)
 وَجَائِزُ تَرْكِ الْمُبَاحِ قِطْعًا وَيَنْبَغِي لِلصَّائِمِ الْإِفْطَارُ
 بِأَكْلِ ثَمَرٍ أَوْ مِنْ الْمِيَاهِ فَإِنَّ هَذَا كَانَ مِنْ أَفْعَالٍ
 وَمَنْ يَكُنْ عَلَى حَرَامٍ أَفْطَرَا
 وَهَكَذَا التَّأْخِيرُ لِلسُّحُورِ وَخَالَفُوا السَّنَةَ مَهْمَا بَدَلُوا
 ضَوْءُ الصَّبَاحِ وَبِذَاكَ يَنْغَلِقُ رَبُّ السَّمَاءِ وَهُوَ فَجَرٌ ظَهَرَ
 فَكُلُّ إِلَى أَنْ لَا تَشْكُ وَامْتِثِلْ حَتَّى يَبِينَ الصُّبْحُ بِالشِّقَاقِ
 مَا كَانَ فِعْلُهُ لَنَا يَتَّسِعُ أَوْ شَكٌّ فَهُوَ رَجُلٌ مُحْتَاطٌ
 لِحُوفٍ أَنْ يُصَادِفَنَّ مَنَعًا عَلَى طَعَامٍ لَمْ تَمَسَّ النَّارُ
 يَحْسُو ثَلَاثًا وَهُوَ فَضْلُ اللَّهِ نَبِيْنَا الْهَادِي مِنَ الضَّلَالِ
 فَقِيلَ لَا تَقْضَ وَلَكِنْ وَزَرَا

باب نواقض الصوم

وَيَنْقُضُ الصَّوْمَ بِلَا نِزَاعٍ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ مَعَ الْجَمَاعِ
 وَذَلِكَ فِي الْعَمْدِ وَأَمَّا النَّاسِي فَقَدْ أَتَى فِيهِ اخْتِلَافُ النَّاسِ

(١) قوله : «عن البحر» يعني ابن عباس رضي الله عنه .

(٢) قوله : «احتياط» هو فاعل يمنعه .

وَبَعْضُهُمْ شَدَّدَ فِي الْجَمَاعِ وَقِيلَ مَنْ أَصْبَحَ ذَا جَنَابَةٍ وَإِنْ يَكُنْ لِرَأْسِهِ قَدْ غَسَلَا وَقِيلَ مَنْ جَامَعَ وَقْتَ الصَّوْمِ وَذَا لَهْتِكَ حُرْمَةِ الصِّيَامِ وَإِنْ يَكُنْ أَمْدَى بِمَسِّ ذَكَرِهِ وَإِنْ رَنَى رَبُّ الصِّيَامِ لَيْلًا فَمَا عَلَيْهِ النَّقْضُ لَكِنْ يَأْتُمُ وَذَوْقُ مَأْمَرٍ مِنَ الطَّعَامِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسَيِّغَهُ الْإِنْسَانُ وَكَيْلُهُ الدَّقِيقُ لَا بَأْسَ بِهِ لَوْ دَخَلَ الْغُبَارُ فِي الْحَيْشُومِ لَكِنَّهُ يُؤْمَرُ بِاللُّثَامِ وَأَكْلُ مَا لَمْ يَكْ بِالْمُعْتَادِ مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَجِلْدٍ كَذَاكَ إِنْ كَانَ لَهُ طَرِيقٌ وَذَاكَ إِنْ كَانَ انْتَهَى لِلْجَوْفِ وَقَبْلُ الْمَرْأَةِ لَيْسَ يُوَلِّجُ

لُونَاسِيًّا بَعْدَ اتِّسَاعِ أَصْبَحَ وَالْإِفْطَارُ قَدْ أَصَابَهُ وَفَرَجِهِ أَجْزَاهُ أَنْ لَا يُتَدَلَّا زَوْجَتَهُ تَحْرُمُ بَعْدَ اللَّوْمِ وَقِيلَ لَا تَخْرُجُ بِالْحَرَامِ فَقِيلَ يَقْضِيهِ وَبَعْضٌ يَغْذِرُهُ أَوْ شَرِبَ الْخَمْرَ وَلَوْ قَلِيلًا وَائْتُمُّ فِي ذَا الزَّمَانِ أَعْظَمُ (١) وَمَا حَلَا يَحُلُّ فِي الصِّيَامِ وَإِنَّمَا تَعْرِفُهُ اللَّسَانُ وَهَكَذَا عِلَاجُهُ لِتَرْبِهِ وَمِثْلُهُ الدُّخُولُ فِي الْحُلُقُومِ وَذَلِكَ الْحَزْمُ عَلَى التَّمَامِ فِي الْأَكْلِ كَالذُّبَابِ وَالْجَمَادِ يَنْقُضُ إِنْ أَدْخَلَهُ بِالْعَمْدِ غَيْرَ طَرِيقِ حَلْقِهِ يَضِيقُ مِنْ دُبُرٍ وَأُذُنٍ وَأُفٍّ لِلْجَوْفِ شَيْئًا فَلَهَا تُوَلِّجُ (٢)

(١) قوله : « ذا الزمان » يعني زمان الصيام ، وذلك أنه تُضَاعَفُ فِيهِ الْحَسَنَاتُ ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الذَّنْبَ فِيهِ أَعْظَمُ وَزُرًّا .

(٢) قوله تولج بينه بالبيت بعده فلاتهم .

تُدْخِلُ فِيهِ إِنْ تَشَا الدَّوَاءَ
وَذَاكَ هُوَ الْحُقْنَةُ الْمَوْصُوفَةُ
وَيُولِجَنَ فِي الْجَوْفِ ذَاكَ الدَّبْرُ
وَمَنْ يَكُنْ يَصْنَعُهُ فِي صَوْمِهِ
وَقِيلَ مَا مَضَى وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ
وَقِيلَ لَا كَفَّارَةَ وَلَا قَضَا
وَذَا هُوَ الْقَوْلُ الَّذِي أَرَاهُ
وَالْكُحْلُ فِي الْعَيْنَيْنِ مَا بِهِ حَرَجٌ
وَمَنْ تَوَضَّى لِصَلَاةٍ فَسَبَقَ
فَمَا عَلَيْهِ حَرَجٌ وَلَا بَدَلٌ
وَلَمْ يَكُنْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ
وَهَذِهِ الشَّرُوطُ فِيمَا ذَكَرُوا
وَإِنْ يَكُنْ أَقَامَ وَسَطَ الْمَاءِ
يُرِيدُ أَنْ يَقْوَى عَلَى الصِّيَامِ
وَلَا أَرَاهُ أَبَدًا مَكْرُوهًا
فَالْمُصْطَفَى قَدْ صَبَّ فَوْقَ الرَّأْسِ
وَذَاكَ فِي مَسِيرِهِ لِلْفَتْحِ
وَاحْتَلَفُوا فِي النَّقْضِ بِالْمَعَاصِي
وَالْأَكْثَرُ النَّقْضُ بِنَحْوِ الْكَذِبِ

لِكَيْ تُزِيلَ مَرَضًا وَذَاءً
إِنْ لَمْ تَكُنْ عِنْدَكُمْ مَعْرُوفُهُ
مِنْ ثَمَّ الْإِحْتِقَانُ فِيهِ يُحْجَرُ
قِيلَ عَلَيْهِ بَدَلٌ لِيَوْمِهِ
مَعَ الْقَضَا كَفَّارَةٌ تُسَلِّمُهُ
لِصَوْمِهِ بَلْ صَوْمُهُ لَهُ مَضَى
وَمِثْلُهُ كُلُّ الَّذِي ضَاهَاهُ
وَلَوْ رَأَيْتَ لَوْنَهُ مِنْكَ حَرَجٌ
لِجَوْفِهِ الْمَاءُ مَتَى لَهُ التَّشَقُّقُ
إِنْ كَانَ وَقْتُ الْفَرْضِ خَالًا قَدْ دَخَلَ
مُسْتَشْشِقًا كَفَعْلَةِ الْعَبَاثِ
ثُبْنَى عَلَى مَقَاصِدِ تَعْتَبَرُ
أَوْ كَانَ قَدْ رَطَّبَ لِلرَّدَاءِ
قَالُوا مُكْرَرَةً عَلَى الْأَنَامِ
حَتَّى وَلَوْ عَنَّا بِهِ التَّنْزِيهَا
مَاءً مِنَ الشَّدَةِ وَسَطَ النَّاسِ
فَهَذِهِ حُجَّتُنَا لِلصُّحِّ (١)
مِنْ قَوْلَةٍ أَوْ فَعْلَةٍ (٢) لِلْعَاصِي
وَعِيبَةُ الْمُؤْمِنِ فَلْتَجْتَنِبِ

(١) الصُّحُّ -: بالضم بمعنى الصَّحَّة .

(٢) القولة والفعله : بالفتح بمعنى القول والفعل .

وَمِثْلُهَا كَبَائِرُ الذُّنُوبِ كَقَذْفِ الْمُحْصَنَاتِ بِالْعُيُوبِ
وَالْكَذْبُ إِنْ كَانَ بِهِ صَلَاحٌ لَا يَنْقُضَنَّ إِذْ هُوَ الْمُبَاحُ (١)
وَنَاطِرُ فَرْجٍ حَرَامٍ عَمْدًا يَفْسُدُ صَوْمُهُ بِمَا تَعْدَى
وَبَعْضُهُمْ يَغْدِرُهُ عَنِ الْبَدَلِ وَهُوَ عَلَى الْخِلَافِ قَامَ وَنَزَلَ

باب بدل رمضان

وَكُلُّ مَنْ أَفْطَرَهُ لِعُذْرِ يَلْزَمُهُ قَضَاءُ ذَاكَ الْفِطْرِ
فَاللَّهُ قَدْ رَخَّصَ حِينَ رَخَّصَا وَأَوْجَبَ الْقَضَاءَ فِيمَا لَحَصَا (٢)
فَلْتَقْضِهِ مُتَّصِلِ الْأَيَّامِ بِنِيَّةِ الْقَضَاءِ لِلصِّيَامِ
وَلَا تُقَدِّمَنَّ عَلَيْهِ نَذْرًا وَلَا تُكْفِّرَنَّ يَمِينًا مَرًّا (٣)
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ نَذْرًا عَيْنًا (٤) فَإِنَّهُ يَصُومُ مَا قَدْ عَيْنَا
وَالْتَفُلْ أَيْضًا لَا يُقَدِّمْنَا وَذَا بِالْاِحْتِيَاطِ يُعْرِفْنَا
وَمَنْ يَكُنْ أَخْرَهُ حَتَّى دَخَلَ مِنْ قَابِلٍ كَفَّرَ أَيْضًا وَبَدَلَ
عَنْ كُلِّ يَوْمٍ يُطْعِمَنَّ مِسْكِينًا كَفَّارَةً لِلْمُتَهَاوِنِينَ
وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهُ لَا يَجِبُ وَهُوَ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ أَعْجَبُ

(١) قوله والكذب الخ وذلك كالإصلاح بين الزوجين وبين متعادين ، وتثيت قلوب المسلمين في الحرب .

(٢) أى يَنْ .

(٣) أى سَبَقَ .

(٤) قوله : «عَيْنًا» الأول بالبناء للمجهول والثانى للفاعل .

وَمَنْ يَقُمْ وَرَأَاهُ بِصَوْمِهِ
فَيَجْعَلُ الصَّيَّامَ فِيهِمْ مُتَّصِلًا
يَصُومُ هَذَا مَعَ فِطْرِ هَذَا
وَلَمْ يَكُنْ لِبَعْضِهِمْ أَنْ يُطْعِمَا
وَأَنْ أَرَادُوا كُلُّهُمْ أَنْ يُطْعِمُوا
فَجَابِرٌ (١) أَفْتَى بِهَذَا وَبَدَا
وَمَا عَلَى الْأَقْلَفِ فِيمَا صَامَا
لَكِنْ عَلَيْهِ بَدَلٌ لِلْحَجِّ
إِذْ لَسْتُ أَذْرِي (٢) فَارِقًا بَيْنَهُمَا
وَأَنَّهُمْ قَدْ جَعَلُوا الْأَقْلَفَ فِي
مَا بَالُهُ قِيلَ لَهُ الصَّيَّامُ
وَإِنْ يَكُنْ فِي حَالٍ عُذْرٍ يَجِبُ
وَيُمْكِنُ التَّفْرِيقُ مِنْ ذَا الْفَجِّ
وَالْمُسْتَحَاضَاتِ إِذَا أَكَلْنَا
فَائِئْهَا تُبَدَّلُ مَا قَدْ أَفْطَرْتُ

لِكَبْرِ أضعفه عَنْ رَوْمِهِ
وَلَيْسَ يُجْزِي أَنْ يَكُونَ مُتَّفَصِّلًا
بِقَدْرِ الْمِيرَاثِ فِيهِمْ هَذَا
وَأَنْ يَصُومَ الْآخَرُونَ فَأَعْلَمَا
عَنْهُ فَقِيلَ إِنَّ ذَاكَ لَهُمْ
لِوَاحِدٍ فِي سَتَيْنِ فَشَدَا (٣)
مِنْ بَدَلٍ حِينَ غَدَا تَمَامًا
وَلَمْ أَكُنْ فِي ذَاكَ بِالْمُخْتَجِّ
فَالصَّوْمُ وَالْحَجُّ لِمَنْ قَدْ أَسْلَمَا
أَحْكَامِ أَهْلِ الشَّرْكِ وَالتَّعَسُّفِ
مِنْ دُونِ حُجَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ
تُبُوْتُ هَذَيْنِ لَهُ وَيُنْدَبُ
لِضَيْقِ صَوْمٍ وَاتِّسَاعِ الْحَجِّ
فِي رَمَضَانَ مَنْعُهُ جَهْلُنَا
لِجَهْلِهَا الَّذِي بِهِ قَدْ عُذِرْتُ

(١) قوله : «فَجَابِرٌ» يعنى جابر بن زيد رضى الله عنه .

(٢) قوله : «فَشَدَا» أى طاب الأخذ به ؛ كذا يوجد فى بعض النسخ مقيداً عن الناظم رضى الله عنه .

(٣) قوله : «إِذْ لَسْتُ أَذْرِي ... اخ» قلت الفارق بينهما ظاهر ، فان الحج والصوم من المشرك لا يصحان ، فإن حج وهو مشرك لم يُجْزَءْ ، وان حج وهو مسلم ثم ارتد عن الإسلام ثم رجع إلى الإسلام كان الإسلام جبا لما قبله فليس عليه بدل الصلاة ولا الصيام ، وكان حجة الذى حججه قبل الرده غير مجز عنه ، فعليه أن يحج فى إسلامه الذى لم يعقبه شرك ، هذا مراد القائلين بذلك فهو غير مشكل والله أعلم .

وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ شَهْرًا تَصُومُهُ فَوْقَ الَّذِي قَدْ مَرَّ
وَأَوَّلَ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَظْهَرُ وَلَا أَرَى لِلثَّانِي أَصْلًا يُذَكِّرُ

باب فُطْرَةِ الْأَبْدَانِ

وَشَرَعَ الْإِلَهُ لِلصُّوَامِ وَقِيلَ إِنَّ صَوْمَهُ لَا يُرْفَعُ
فَيَالَهُ مِنْ قَدَرٍ حَاطِرٍ فَلْتُخْرِجَنَّ فِي صَبَاحِ الْعِيدِ
وَكُلُّ مَنْ كَانَ مِنَ الْعِيَالِ وَهُوَ الَّذِي تَعُولُهُ بِالْحَقِّ
صَاعٌ عَنِ النَّفْسِ مِنَ الطَّعَامِ فَالْبُرُّ وَالشَّعِيرُ وَالزَّبِيبُ
وَالْأَرْزُ فِي هَذَا الزَّمَانِ يُجْزِي لَأَنَّهُ فِي ذَا الزَّمَانِ النَّكِدِ
وَتَلْزَمَنَّ بِدُحُولِ الْفِطْرِ وَيَظْهَرُ الْخِلَافُ فِيمَنْ وُلِدَا
وَوَالِدَاهُ إِنْ يَكُنْ يَلْزَمُهُ زَكَاةَ فِطْرٍ طَهْرَةَ الْآثَامِ
إِلَّا بِهَا فَهَوَ بِهَا مُشَيِّعٌ لِقَدَرِ الصَّاعِ مِنَ الشَّعِيرِ
عَنْ جُمْلَةِ الْأَوْلَادِ وَالْعِيْدِ تَعُولُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَمْوَالِ
لَا كُلُّ مَنْ فِي الْبَيْتِ مِنْ ذَا الْخَلْقِ مِنْ أَوْسَطِ الْمَأْكُولِ فِي ذَا الْعَامِ
وَالْتَّمَرُ وَالْأَقْطُ (١) هُنَا عَجِيبٌ فَالْفَضْلُ إِنْ أُخْرِجَتْ صَاعٌ أَرْزُ
صَارَ طَعَامَ النَّاسِ فِي ذَا الْبَلَدِ وَقِيلَ لَا بَلْ يَطْلُوعُ الْفَجْرِ
فِي اللَّيْلِ قَبْلَ الْفَجْرِ هَلْ عَنْهُ أَدَا عَوْلُهُمَا حُكْمًا فَعِنْدِي تَلْزَمُهُ

(١) الأقط : اللبن الجامد .

وَالْحُلْفُ هَلْ يُفْطَرْنَ (١) عَنْ زَوْجَتِهِ
وَقِيلَ لَا لِأَنَّهَا مُكَلَّفَةٌ
وَقِيلَ إِنْ كَانَتْ بَحْدَ الْفَقْرِ
وَقِيلَ بَلْ يَدْفَعُهَا إِلَيْهَا
وَعَائِبٌ مِنْ أَهْلِهِ لَا يُدْرَى
حَتَّى تَصِحَّ عَنْدهُمْ حَيَاتُهُ
وَعَبْدُهُ الْآبِقُ لَيْسَ يُخْرِجُ
وَقِيلَ مَنْ أَوْصَى لَهُ بِعَبْدٍ
وَمَاتَ مَنْ أَوْصَى قُبِيلَ الْفَجْرِ
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَقْبَلِ الْوَصِيَّةَ
وَفِطْرَةُ الْعَبْدِ عَلَى مَنْ صَارَا
وَإِنْ يَكُنْ بِيَعُضِ مَالٍ رَهْنًا
لَأَنَّهُ مَالُكُهُ وَالْمُرْتَهَنُ

قِيلَ نَعَمْ لِأَنَّهَا مِنْ عَوْلَتِهِ (٢)
بِنَفْسِهَا فَلْتُخْرِجَنَّ وَلْتُصِفَّهُ
يُخْرِجُ عَنْهَا لِطَلَابِ الْأَجْرِ
لْتُخْرِجَنَّ وَاجِبًا عَلَيْهَا
لَا يُخْرِجُونَ عَنْهُ يَوْمًا فِطْرًا
لَعَلَّهُ حَلَّ بِهِ مَمَاتُهُ
عَنْهُ وَقَالَ آخَرُونَ يُخْرِجُ
وَصِيَّةً ثَابِتَةً فِي الْعَقْدِ
فَيَلْزَمُ الْمُوصَى لَهُ بِالْفِطْرِ (٣)
فَهِيَ عَلَى الْوَارِثِ بِالْكُلِّيَّةِ
لَهُ إِذَا كَانَ اشْتَرَى خِيَارًا
زَكَاتُهُ تَلْزَمُ مَنْ قَدْ رَهْنَا
لَيْسَ لَهُ سِوَى الَّذِي بِهِ ارْتَهَنَ

(١) يُفْطَرْنَ : مشدده أى يخرج زكاة الفطر .

(٢) عولته : أى عياله .

(٣) قوله : «بالفطر» الباء زائده فى الفاعل كما زيدت فى المفعول فى قوله : ما يُقْرَأُ بالسُّورِ

كتاب الجنائز

وَكَتَبَ الْآلَهُ عَزَّ وَعَلَا عَلَى عِبَادِهِ الْفَنَاءَ وَعَدَلَا
فَالْزَمَ الْحَيَّ حُقُوقًا تَلْزَمُ بِمَوْتٍ مَن مَاتَ وَهُوَ مُسْلِمٌ (١)
يُغْسَلُونَهُ يُكَفَّنُونَهُ وَبَعْدَ أَنْ صَلَّوْا فَيَدْفِنُونَهُ
يُشَيِّعُونَهُ إِلَى أَنْ يَصِلَا لِدَارِهِ الَّتِي لَهَا ثَحْوَلَا
فَالْقَبْرُ قَصْرُ الْمُؤْمِنِ الْمُؤَفِّي وَسِجْنُهُ الدُّنْيَا لِضَيْقِ الْكَفِّ
يَمْنَعُ فِيهَا نَفْسَهُ عَنْ شَهْوَتِهِ وَيَتَجَرَّعَنَّهَا بِغَصَّتِهِ

باب غُسْلِ الْمَيِّتِ

وَيَنْبَغِي لِغَاسِلِ الْأَمْوَاتِ أَنْ يَعْلَمَ الْكُلَّ مِنَ الصِّفَاتِ
وَكَيْفَ غُسْلِ الشَّهَدَا وَالْمُحْرَمِ وَذِي السَّقَامِ وَالْغَرِيقِ فَأَعْلِمِ
وَهَكَذَا مُنْقَطِعُ الْأَعْضَاءِ يَعْرِفُ كَيْفَ غُسْلُهُ بِالْمَاءِ
أَمَّا الشَّهِيدُ إِنْ يَكُنْ فِي الْمَعْرَكَةِ مَاتَ فَلَا تُغْسَلَنَهُ وَاتْرُكَهُ
وَيُغْسَلَنَّ إِنْ يَكُنْ قَدْ حُمِلَا حَيًّا وَمَاتَ بَعْدَ هَذَا مَثَلَا
وَتُنَزَّغُ الْأَحْقَافُ وَالْدَّرُوعُ عَنْهُ كَذَا بُرْنُسُهُ الْمَنْزُوعُ
وَفِي ثِيَابِهِ يُزْمَلَنَّ عِلَامَةٌ بِالْفَضْلِ تَشْهَدُنَا
وَلَا يُزَادُ كَفْنًا سِوَاهَا إِلَّا إِذَا لَمْ تَكْفِهِ تَرَاهَا

(١) وفي نسخه «بموت من قد مات وهو مسلم» .

وَصَلَّيْنِ عَلَيْهِ وَادْفَنْنَاهُ وَمَنْ يَكُنْ فِي بَعْضِهِ قَدْ قَتِلَا وَمُحْرِمٌ مَاتَ فَلَا يُطَيَّبُ لِأَنَّهُ كَذَلِكَ يُعْتَمَلُ وَغَسَّلَ الْعَرِيقَ لَا يَكْفِيهِ وَالْمَيْتُ إِنْ كَانَ أَحَا احْتِرَاقٍ مِنْ غَيْرِ عَرَكٍ مَعَ مُرُورِ الْمَاءِ وَقِيلَ إِنْ غَسَلَهُ بِخِرْقَةٍ كَذَلِكَ الْمَجْدُورُ أَيْضاً وَالْدَّنْفُ وَذَا الْجُدَامِ بِالثَّرَابِ يَمَّمَا غُسِّلَ النِّسَاءُ أُولَى بِهِ النِّسَاءُ وَامْرَأَةٌ مَاتَتْ مَعَ الْأَجَانِبِ كَذَلِكَ الْفَتَى مَعَ النِّسَاءِ وَالزَّوْجُ فَلْيُغَسَّلِ الزَّوْجَاتِ وَالْإِخْوَانُ مِنَ ذَوِي الْمَحَارِمِ وَلِلنِّسَاءِ غُسْلُ الصَّبِيِّ جَائِزٌ وَهَكَذَا صَبِيَّةٌ صَغِيرَةٌ وَغُسْلُهَا أُولَى بِهِ النِّسَاءُ كَذَلِكَ الْخُنْثَى مَعَ الْخِنَاثِ

مُسْتَغْفِراً لَهُ وَرَاضٍ عَنْهُ فَلَا تُصَلِّينَ وَلَا تُغَسِّلَانِ وَوَجْهُهُ وَرَأْسُهُ لَا يُحَجَّبُ مُلَيَّاً فَلَا تُغَيَّرُنَا عَنْ ذَلِكَ مَاءٌ يَغْرَقَنَّ فِيهِ صُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ بَالِدِفَاقٍ إِنْ خِفْتَ مِنْ تَقْطُعِ الْأَعْضَاءِ ثُمَرُهَا عَلَى جَمِيعِ الْجُثَّةِ مِنْ مَرَضٍ تُخَافُهُ أَنْ يَنْشَطِفَ (١) إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مِمَّنْ جَذَمَا كَذَلِكَ الرِّجَالُ (٢) الْأَتْقِيَاءُ صُبَّ عَلَيْهَا الْمَاءُ مِنْ جَوَانِبٍ يَرْجِعُ مِنْهُنَّ بِصَبِّ الْمَاءِ وَيُمنَحُ الْغُسْلُ مِنَ الْفَتَاةِ لَيْسَ لَهُ فِي النَّاسِ مِنْ مُزَاحِمٍ إِلَّا إِذَا حَدَّ الصَّبَا يُجَاوِزُ مَعَ الرِّجَالِ لَمْ تُكُنْ بِالْعَوْرَةِ فَمَا الْفَتَى وَهَذِهِ سَوَاءٌ فَإِنْ عَدِمْنَ فَأَلَى الْإِنَاثِ

(١) أى ينقطع .

(٢) كذلك الرجال : أى كذلك يُغَسَّلُ الرِّجَالُ الْأَتْقِيَاءُ الرِّجَالُ .

لَكِنَّهَا تَكُونُ ذَاتَ مَحْرَمٍ وَالسَّقَطُ ^(١) فَأَغْسِلْنِ وَلَا تُصَلِّ وَالْخُلْفُ فِي ثَلَاثَةٍ فِي الْمَذْهَبِ فَقِيلَ غُسْلٌ وَاحِدٌ يُجْزِيهِمْ فَوَاحِدٌ لِحَدَثِ الْحَيَاةِ وَلَمْ يَجِءْ عَنِ النَّبِيِّ أَبَدًا بَلْ جَاءَ غُسْلٌ وَاحِدٌ لِلْعَبْدِ مَعَ كَثْرَةِ الْبَلَوَى بِهَذَا الْحَالِ وَقِيلَ فِي الْمَيِّتِ إِذَا مَا وَجَدَا فَلَا يُعَادُ غُسْلُهُ بَلْ يَكْتَفَى وَقِيلَ فِي الْمَيِّتِ إِذَا مَا خَرَجَا فَلَا يُعَادُ غُسْلُهُ وَيُغْسَلُ وَالْعَبْدُ مَا عَلَيْهِ لِلْأَمْوَاتِ وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَلِيَ لِلْغُسْلِ لَا يَكْشِفْنَ سِتْرًا وَلَا يُحَدِّثُ أَحَقُّ مَنْ يَقُومُ فِي الْأَنَامِ قِيلَ وَلَوْ كَانَ الْقَرِيبُ جُنْبًا وَمَا عَلَى الْغَاسِلِ مَهْمًا سَقَطًا وَالْغُسْلُ لِلْمَيِّتِ بِلَا خَفَاءٍ

مِنْهُ كَذَا الرِّجَالُ عِنْدَ الْعَدَمِ عَلَيْهِ وَالْبَعْضُ يَقُولُ صَلِّ فِي حَائِضٍ وَنَفْسًا وَجُنُبٍ وَقِيلَ بَلْ غُسْلَانِ حَتْمًا فِيهِمُ وَالثَّانِي هُوَ الْغُسْلُ لِلْمَمَاتِ شَيْءٌ مِنَ التَّفْصِيلِ حَتَّى يُقْتَدَا مَنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ بِهَذَا الْحَدِّ مِنَ النِّسَاءِ وَمِنَ الرِّجَالِ نَاحِيَةً عَنِ قَبْرِهِ مُتَفَرِّدًا يَغْسِلُهُ الَّذِي لَهُ قَدْ سَلَفَا غَائِطُهُ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أُدْرِجَا ذَاكَ الَّذِي مِنْ بَطْنِهِ يَنْفَصِلُ غُسْلٌ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَالَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ غَيْرِهِ ذُو عَدَلٍ بِمَا يَرَاهُ عِنْدَ ذَاكَ يُحَدِّثُ بِذَاكَ فِيهِ هُمْ أَوْلُو الْأَرْحَامِ أَوْ حَائِضًا يَغْسِلُهُ إِذَا قَرَّبَا مَاءً بَأْنِفِ الْمَيِّتِ حِينَ غَلَطَا كَالْغُسْلِ مِنْ جَنَابَةِ الْأَحْيَاءِ

(١) السَّقَطُ : بضم السين وكسرها .

يُوضِيئُهُ عَلَى الْأَعْضَاءِ لَكِنْ يُقَالُ عَفْوُكَ اللَّهُمَّا وَحَامِلٌ لَمْ يُعْلَمَنَّ مَوْتُ ابْنِهَا وَدَافِنٌ مَيِّتًا بِغَيْرِ غُسْلِ إِلَّا إِذَا مَا كَانَ مَيِّتًا مُشْرِكًا لَكِنَّهُ يُدْفَنُ تَحْتَ الشَّرْبِ وَإِنْ رَأَيْتَ مَيِّتًا لَمْ تُعْرِفْهُ فَاحْكُمْ لَهُ بِحُكْمِ أَهْلِ الدَّارِ وَيَغْلِبُ الْإِسْلَامُ عِنْدَ الْخِلْطَةِ إِلَّا الْوَلَايَاتِ فَإِنَّهَا اصْطَفَا ثُمَّ يَغْمُّ جِسْمَهُ بِالْمَاءِ عِنْدَ وُضْوءِ الْمَيِّتِ حَتَّى تَمَّا لَا خَرَجَ فِي غُسْلِهَا وَدَفْنِهَا يَلْزِمُهُ الْمَتَابُ مِنْ ذَا الْفِعْلِ فَمَا لَهُ حَقٌّ بِمَا قَدْ أَشْرَكَ لَا يُؤْذِيَنَّ النَّاسَ مِثْلَ الْكَلْبِ وَمَا لَهُ عِلَامَةٌ مُعْرِفُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْإِسْلَامِ وَالْكَفَّارِ فَاْمْنَحْهُ كُلَّ مَا لَنَا مِنْ خُطَّةٍ لَا تُمْنَحُنْ إِلَّا الَّذِي قَدْ عُرِفَا

باب التكفين

وَكَفَّنْهُ بَعْدَ مَا غَسَلْتَهُ تَأْخُذُ قُطْنًا وَذَرِيرَةً مَعَ مَوَاضِعِ السُّجُودِ مِنْهُ فَأَعْلَمَ وَبَعْدَ ذَا فَاجْعَلْهُ فِي الْأَكْفَانِ أَوْ كَانَ مِنْ صُوفٍ وَلَا يُكْفَنُ وَلِلنِّسَاءِ جَاءَ الْجَوَازُ فِيهِ وَكُلُّ مَا جَازَتْ بِهِ الصَّلَاةُ مِنْ ثُمَّ قَالُوا فِي أَقْلِ الْكَفَنِ وَطَيَّبْنَاهُ بِمَا حَصَلَتْهُ نَحْشُو بِهَا مَنَافِذًا وَمَوْضِعًا وَتَبْدِيْنُ بِوَجْهِهِ الْمَكْرَمِ إِنْ كَانَ مِنْ قُطْنٍ وَمِنْ كِتَانٍ فِي الثَّوْبِ مِنْ إِبْرَيْسَمٍ يُكُونُ وَقِيلَ أَيْضًا فِيهِ بِالتَّكْرِيهِ جَازَ بِهِ يُكْفَنُ الْأَمْوَاطُ ثَوْبٌ يُوَارَى مِنْهُ كُلُّ الْبَدَنِ

وَقِيلَ فِي أَكْثَرِهِ ثَلَاثَةٌ وَزَادَ بَعْضٌ فَوْقَهَا عِمَامَةً
وَسِتَّةٌ قِيلَ فَلَا تَجَاوِزُ لِأَنَّمَا تَضَاعَفُ الثِّيَابُ
وَإِنْ يَكُنْ زَادَ عَلَى الْمَحْدُودِ يَضْمَنُهُ لِأَنَّهُ إِسْرَافٌ
وَيُنْهَى عَنْ أَنْ يَخْرِقَ الْأَكْفَانَا وَعَلَّلُوا بِأَنَّهُ مَا فِيهَا
فَوْقَ الْقَمِيصِ فَالْإِزَارُ يُجْعَلُ لِأَنَّمَا الْحَالَةُ فِي الْمَمَاتِ
وَإِنْ عَلَيْكَ الثَّوبُ قَدْ تَعَسَّرَا مِثْلُ بَسَاطٍ إِنْ يَكُنْ أَوْ شَجَرٍ
مِنْ مَالِهِ يُؤْخَذُ هَذَا الْكَفَنُ لِأَنَّهُ مِنْ حَقِّهِ يُقَدَّمُ
وَقِيلَ مَنْ أَوْصَى بِأَنْ يُكْفَنَا فَلَا يَكُونُ ثَابِتاً إِذَا
لَكِنِّي أَرَاهُ ثَابِتاً إِذَا لِأَنَّهُ فِيهَا لَهُ التَّوَسُّعُ
وَهَكَذَا إِنْ كَانَ لِلصَّلَاةِ إِزَارَاهُ الْقَمِيصُ وَاللِّفَافَةُ
فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ تَمَامُهُ عَنْهَا فَمَا جَاوَزَ غَيْرُ جَائِزٍ
فِي الْمَيِّتِ مَكْرُوهٌ بِلَا ارْتِيَابٍ بَغَيْرِ إِذْنِ الْوَارِثِ الْمُفْهُودِ
وَهُوَ لِأَمْرِ الْمُصْطَفَى خِلَافٌ فَإِنْ أَتَاهُ قِيلَ لَا ضَمَانَا
لِلْبَعْثِ نَفْعٌ هَكَذَا يُمْلِيهَا وَضِدُّ هَذَا بِالْفَتَاةِ يُفْعَلُ
تُخَالِفُ الْحَالَةَ فِي الْحَيَاةِ فَكَفَّنْتُهُ بِمَا تَسِيرَا
أَوْ سُمَّةٌ^(١) أَوْ صَحْبَرٍ أَوْ أَذْخِرَ لَوْ لَمْ يَكُنْ أَوْصَى بِهِ يُكْفَنُ
عَنْ حَقِّ وَارِثِهِ حِينَ يُحْكَمُ بِكَفْنٍ مِنْ مَالِهِ قَدْ عَيَّنَا
يُعَيِّنُ الْوَارِثُ هَذَا فَأَعْلَمَا مَا كَانَ دُونَ ثُلْثٍ مِقْدَارُ ذَا
بِثُلْثِ الْمَالِ فَكَيْفَ يُمْنَعُ عَيْنَ إِنْسَاناً مِنَ الثَّقَاتِ

(١) في نسخة فوق الإزار في القميص .

(٢) السمة : بساط يعمل من الخوص وتسمى البواري .

صَلَاتُهُ أَوْلَىٰ بِهَا الْوَلِيُّ وَبَعْضُهُمْ قَالَ هُوَ الْوَصِيُّ
وَهَكَذَا فِي الدَّفْنِ وَالتَّطْهِيرِ بِالْاِخْتِلَافِ الْوَارِدِ الشَّهِيرِ

باب الصلاة على الميت

وَهِيَ خِلَافُ هَيْئَةِ الصَّلَاةِ
تُشَبِّهُ حَالَ الرَّجُلِ الشَّفِيعِ
وَإِنَّمَا شَفَاعَةٌ لِلْمَيِّتِ
أَزْكَائِهَا التَّكْبِيرُ لَا سِوَاهُ
وَيُجْعَلُ الْمَيِّتُ ثُجَاءَ الْقِبْلَةِ
وَقِفْ عَلَى الْمَرْءِ حِيَالَ صَدْرِهِ
وَمَنْ يَكُنْ إِمَامُهُ قَدْ سَبَقَهُ
وَقِيلَ مَنْ صَلَّى بِلا طُهُورٍ (١)
وَالطُّهُرُ أَوْلَىٰ فِي الْجَمِيعِ وَأَحَقُّ
وَقِيلَ لَا تُصَلِّيْ حَلْفَ فَاسِقٍ
فَإِنَّهَا لَا شَكَّ دُونَ الْفَرَضِ
وَالْفَرْقُ مُحْتَاجٌ إِلَى دَلِيلٍ
وَقِيلَ مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ
صَلَاتُهُ جَائِزَةٌ وَبَعْضُ

فَمَا بِهَا شَيْءٌ مِنَ الصِّفَاتِ
بِلَا سُجُودٍ وَبِلَا رُكُوعٍ
لَعَلَّهُ يُحْظَى بِسِرِّ الرُّزَّةِ
وَالْحَمْدُ وَالِدُّعَاءُ لَا تُنْسَاهُ
يَسْتَقْبِلَنَّ الرَّأْسَ مِنْ امْرَأَةٍ
وَكَيْفَمَا صَنَعْتَ جَازَ فَادِرِهِ
فَمَا عَلَيْهِ بَدَلٌ إِذْ لِحَقُّهُ
فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ بِالْمَأْزُورِ
وَقِيلَ لَا زِمَ هُنَاكَ مُسْتَحَقُّ
وَمَا أَنَا فِي ذَلِكَ بِالْمُوَافِقِ
كَيْفَ لَنَا بِمَنْعِ هَذَا نَقْضِي
وَمَا لِذَلِكَ قَطُّ مِنْ سَبِيلٍ
وَكَانَ يَقْرَأُ مِنْ كِتَابِ حَارَهِ
أَجَازَ أَنْ يُقْضَى بِذَلِكَ الْفَرَضُ

(١) أى بلا وضوء .

وَالْخُلْفُ فِي جَوَازِهَا فِي الْمَسْجِدِ وَالْمَنْعُ وَالْجَوَازُ فِي تَرَدُّدِ
 وَقِيلَ فِي الطَّرِيقِ لَا تُؤَدَّى أَوْ مَوْضِعٍ مِنَ الْمَنَاهِي غَدَا
 وَهَلْ عَلَى الْقَبْرِ لَنَا نُصَلِّيْ فَالْمَنْعُ وَالْجَوَازُ عِنْدَ الْكُلِّ
 وَيَتَّبِعُ الصَّبْيُ فِي الصَّلَاةِ أَبَاهُ فِي الْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ
 فَلَا تُصَلِّ لِصَبْيٍ مَاءًا أَبَوْهُ فِي الشَّرْكِ غَدَا وَبَاءًا
 وَقَاتِلْ لِنَفْسِهِ كَذَاكَ إِلَّا إِذَا كَانَ حَطَا هُنَاكَ
 وَقِيلَ إِنْ كَانَ لِعُذْرٍ مُحْتَمَلٌ صَلَّى عَلَيْهِ وَهُوَ قَوْلٌ قَدْ قُبِلَ
 وَمَنْ يَمُتْ بِالْحَدِّ فِي إِصْرَارٍ فَهُوَ حَقِيقٌ بِعَذَابِ النَّارِ
 وَلَا تُصَلِّينَ عَلَيْهِ أَبَدًا إِلَّا إِذَا أَقْلَعَ عَمَّا قَدْ بَدَا
 فَصَلِّينَ عَلَيْهِ مَهْمَا تَابَا لَعَلَّهُ يُحْظَى بِهَا الثَّوَابَا
 وَمَنْ يَمُتْ بِصَلْبِ أَهْلِ الظُّلْمِ صَلَّى عَلَيْهِ لَوْ رُمِيَ بِالْإِثْمِ
 وَقِيلَ لَا تُصَلِّينَ عَلَيْهِ وَلَسْتُ أَدْرِي مَا بَنَى عَلَيْهِ
 وَهِيَ فَرِيضَةٌ عَلَى الْكِفَايَةِ وَقِيلَ سُنَّةٌ إِلَى ذِي الْعَايَةِ

باب دفن الميت

وَقِيلَ مِنْ كَرَامَةِ الْأَمْوَاتِ أَنْ يُدْفَنُوا بِسُرْعَةٍ ثَوَاتِي (١)
 لَا يَنْبَغِي لِجَنَافَةٍ أَنْ تُحْبَسَا مَا بَيْنَهُمْ وَقَدْ كَوْنَهُمْ بِالْأَسَا
 وَتُكْرَهُ الْعَجَلَةُ فِي الْمَسِيرِ بِالْمَيْتِ إِذْ يُحْمَلُ فِي السَّرِيرِ

(١) قوله : «ثَوَاتِي» بضم أوله أى تمكن وتيسر (المصنف)

وَكَرَّهُوا أَنْ تُتْبَعَ الْجَنَائِزُ
وَلَيَمْشِينَ وَرَاءَهَا الْمُشِيعُ
إِلَّا لِمَنْ يُشِيعُهَا رَاكِبًا
وَيُكْرَهُ الْكَلَامُ حَتَّى يُدْفَنَا
وَقِيلَ مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ جَاذَا
إِنْ دُفِنَ الْمَيِّتُ وَلَمْ يُغْسَلِ
وَهَكَذَا إِنْ كَانَ فِي أَكْفَانِهِ
وَهَكَذَا فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ
وَيُضْمَنُ الدَّافِنُ مَا قَدْ غَابَا
بِالنَّارِ بَلْ عِنْدَ الظَّلَامِ جَائِزُ
وَأِنْ تَقَدَّمُوا فَلَيْسَ يُمْنَعُ
تَأْخِيرُهُ قِيلَ يَكُونُ وَاجِبًا
وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا مَا طِينَا
وَذَاكَرُ اللَّهُ كَثِيرًا فَآذَا
لَا يُنَبِّشُنْ لِأَجْلِ ذَا الْمُغْسَلِ
دَرَاهِمُ لَا يُنَبِّشُنْ مِنْ شَانِهِ
لَا يُنَبِّشُ الْقَبْرُ لِأَجْلِ مَالِ
دَرَاهِمًا قَدْ كَانَ أَوْ ثِيَابَا

باب القبر

وَالْقَبْرُ مِنْ كَرَامَةِ الْمَنَانِ
لَمْ يُجْعَلِ الْإِنْسَانُ كَالْبَهَائِمِ
قَدْ حَارَ قَابِيلُ الشَّقِي إِذْ قَتَلَ
لَمْ يَدْرِ كَيْفَ يَسْتُرُنَّ سَوَاءَهُ
فَبَعَثَ الْغُرَابَ يَحْفَرُنَا
فَكَانَ هَذَا أَصْلُ هَذَا الْقَبْرِ
وَالشَّقُّ وَاللَّحْدُ يَجُوزَانِ مَعًا
لَأَنَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ قَدَّرَهُ
فِي بُقْعَةٍ مَاتَ بِهَا وَالْأَنْبِيَا
يُسْتَرُ فِيهِ عَوْرَةُ الْإِنْسَانِ
يُلْقَى عَلَى الصَّخْرَاءِ لِلْحَوَائِمِ
أَحَاهُ ظُلْمًا بِئْسَ مَا كَانَ فَعَلَ
حَتَّى أَرَاهُ اللَّهَ فِيهِ آيَتُهُ
حَفَرًا أَحَاهُ فِيهِ يَدْفِنُنَا
وَاسْتَعْمَلُوهُ فِي مُرُورِ الدَّهْرِ
وَالْفَضْلُ فِي ثَانِيهِمَا قَدْ جُمِعَا
لَخَيْرِ خَلْقِهِ عُلَاً وَيَسْرَهُ
كَذَاكَ يُدْفَنُونَ فِيَمَا رُويَا

وَأَتَّهُمْ فِي غَيْرَهَا لَا يَقْبَرُوا
وَذَاكَ تَشْرِيفٌ لَهُمْ عَلَى الْوَرَى
وَيُدْخَلُ الْمَيِّتُ بَعْدَ الْحَفْرِ
وَقِيلَ لَابَسَ إِذَا مَاقِبَرَا
وَهَكَذَا ثَلَاثَةٌ أَوْ أَكْثَرُ
وَدَافِنٌ مَيِّتًا بِأَرْضِ الصَّافِيَةِ
وَالْتَبَشُّ لِلْمَيِّتِ لَا يَلْزِمُهُ
لَكِنْ عَلَيْهِ مِثْلُ مَا قَدْ أَثْلَفَا
وَالْمَاءُ إِنْ لَرَشَّ قَبْرِ حُمَلَا
وَفَضْلُهُ يُرَدُّ فَوْقَ الْقَبْرِ (١)
أَوْ أَنَّهُ يُجْعَلُ فِي أَشْيَاءٍ
وَلَا يَجُوزُ الْكَسْرُ لِلْأَوَانِي
لَأَنَّهُ إِضَاعَةٌ لِلْمَالِ
وَشَدَّدُوا فِي الْمَشْيِ بِالنَّعَالِ
مِنْ هَاهُنَا سُنَّ لَهَا التَّسْلِيمُ
وَيَجِبُ الصَّبْرُ مَعَ الْمَصَابِ (٢)
وَلَا يَجُوزُ اللَّطْمُ لِلْخُدُودِ
وَلَا الدُّعَا بِالْمَوْتِ وَالذَّهَابِ
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ شَخْصًا فَاسِقًا

إِجْمَاعُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ يُذَكَّرُ
حَصَّهُمْ بِهِ الَّذِي لَهُمْ بَرَى
مِنْ جِهَةِ الرَّجُلَيْنِ بَابَ الْقَبْرِ
إِثْنَانِ فِي قَبْرِ لِعُذْرِ حَضَرَا
جَوَازُهُ لِلْعُذْرِ أَيْضًا ذَكَرُوا
تَلَزَمُهُ التَّوْبَةُ مِنْ ذِي الدَّاهِيَةِ
فِيمَا عَرَفْنَاهُ وَمَا نَعْلَمُهُ
مِنْ أَرْضِهَا يَجْعَلُهُ لَهَا وَقَا
لَا يُجْعَلُنَّ فِي غَيْرِهِ إِنْ فَضَّلَا
لَأَنَّهُ بِهِ أَحَقُّ فَادِرِي
يَجُوزُ فِيهَا مِثْلُ ذَاكَ الْمَاءِ
عَلَى الْقُبُورِ لِبَيَانِ الشَّانِ
وَقَدْ نَهَانَا عَنْهُ ذُو الْجَلَالِ
عَلَى الْقُبُورِ لِاخْتِرَامِ الْحَالِ
فَالشَّانُ فِي أَحْوَالِهِمْ عَظِيمٌ
فَلَا يَجُوزُ الشَّقُّ لِلثِّيَابِ
وَلَا الدُّعَا بِالْوَيْلِ وَالْحُقُودِ
لِرَجُلٍ مُسْتَرٍّ الْجَنَابِ
وَمُؤْذِيًا مُنَافِقًا مُشَاقِقًا

(١) نسخه : «التَّهْرِ» .

(٢) المصَاب : بالفتح بمعنى المصيبة .

يُبيحُ حُكْمُ الشَّرْعِ سَفْكَ دَمِهِ
وَلَيْسَ بَعْدَ الْقَبْرِ حَتْمًا دَارُ
وَبَعْدَهُ لِمَنْ أَطَاعَ الْبَارِي
أَمَّا عَذَابُ الْقَبْرِ وَالتَّعِيمُ
وَلَمْ يَصِحَّ الْقَوْلُ بِالْإِنْكَارِ
فَجَابِرٌ وَمُسْلِمٌ (١) وَالْعُلَمَاءُ
جُمْلَةً آثَارٍ عَنِ الْمُحْتَارِ
مُنْكَرُهُ مُقْلَدٌ لِلْوَهْمِ
يَقُولُ إِنَّ الْمَيِّتَ لَا يُحْسُ
لَأَنَّمَا الْإِحْسَاسُ بِالْحَيَاةِ
قَالُوا وَلَا حَيَاةَ قَبْلَ الْحَشْرِ
وَهَذِهِ الْأَوْهَامُ مِنْهَا يَعْجَبُ
لَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْغُيُوبِ
فَهُوَ مِنَ الْأُمُورِ الْأُخْرَوِيَّةِ
وَهُوَ نَظِيرُ الْبَعْثِ وَالْحِسَابِ
وَالرَّبُّ قَادِرٌ عَلَى مَا شَاءَ
وَالْمُشْرِكُونَ (٢) مِثْلُ هَؤُلَاءِ
فَأَبْطَلَ الْقُرْآنُ مَا قَدْ ذَكَرُوا

فَذَا الدُّعَاءُ مِثْلُهُ فِي حُكْمِهِ
لِذِي الشَّقَا تُؤْوِيهِ إِلَّا النَّارُ
جَنَّةٌ عَذْنٌ يَالَهَا مِنْ دَارٍ
فَالْحُلْفُ فِيهِ عَنْدهُمْ مَرْسُومُ
عَمَّنْ عَرَفْنَاهُ مِنَ الْأَخْيَارِ
يَزُورُونَ فِي الْإِثْبَاتِ قَوْلًا مُحْكَمًا
تُثْبِتُهُ فَكَيْفَ ذَا التَّمَارِي
وَرَأَعِمُ فِي ذَاكَ شَرَّ الزَّعْمِ
بِأَلَمِ لِحْسَمِهِ يَمَسُ
وَلَا يَكُونُ قَطُّ فِي الْمَمَاتِ
قَطُّ لِمَنْ كَانَ حَلِيفَ الْقَبْرِ
كُلُّ أَمْرٍ بِالْوَحْيِ لَا يُكْذَبُ
وَعِلْمُهُ لَنَا مِنَ الْمَخْجُوبِ
فَلِزِمَ الْإِيمَانُ بِالْقَضِيَّةِ
وَالنَّارِ وَالْجَنَّةِ وَالشَّوَابِ
فَلِزِمَ قَبُولُ مَا قَدْ جَاءَ
يَسْتَبْعِدُونَ الْبَعْثَ لِلْأَعْضَاءِ
وَأُثْبِتَ الْحَقُّ الَّذِي قَدْ أُنْكَرُوا

(١) جابر : هو ابن زيد ومسلم بن أبي كريمة التميمي أكبر تلاميذ الإمام جابر بن زيد رضى الله عنهما .

(٢) قوله المشركون : ليس المراد بهذه المماثلة مساواتهم في الحكم ، بل مراده رحمه الله أن هؤلاء المنكرين للعذاب قد استبعدوا تعذيب الجسد الميت ، مثل استبعاد المشركين بعد تفرقه وفاته ، لأن انكار البعث شرك ، لتكذيب النص والاجماع .

هُم ضَرَبُوا الْأَمْثَالَ فِي اسْتِبْعَادِهِ فَقَرَّبَ الْمَعْنَى عَلَى إِيجَادِهِ
إِذ لَمْ تَكُنْ نَشَأَتْنَا الْجَدِيدَةَ أَشَدَّ مِنْ نَشَأَتْنَا الْبَعِيدَةَ
بَلْ هَذِهِ أَقْرَبُ بَلٍّ وَأَهْوَنُ وَالْكُلُّ فِي حَقِّ الْإِلَهِ هَيِّنُ
فَمُنْكَرُ الْعَذَابِ فِي الْقُبُورِ تَشْبُهًا بِتِلْكَ الْأُمُورِ
يُشَابِهُهُ اسْتِدْلَالٌ هَؤُلَاءِ وَالْكُلُّ بَاطِلٌ عَلَى سَوَاءِ

كتاب الزكاة

وَجَعَلَ الْإِلَهَ لِلْأَمْوَالِ
وَهِيَ الزَّكَاةُ بِالنِّصَابِ تَجِبُ
وَالْمَالُ مَا لَيْسَ بِهِ افْتِحَارُ
لَكِنَّهُ إِذَا يُزَكَّى كَانَا
بِالصَّدَقَاتِ تُكْشَفُ الْعُمُومُ
فَضِيلَةٌ فِي الصَّدَقَاتِ حَاضِرَةٌ
وَقِيلَ إِنَّ خَيْرَهَا مَا أَبْقَى
وَحَيْرَهَا مَا كَانَ فِي الْأَرْحَامِ
وَقَالَ فِي التَّشْدِيدِ وَالتَّحْذِيرِ
مَا لَمْ يَرَوْا مَا أُمْنُوهُ مَعْنَمَا
فَلَا تُكُنْ عَنِ الْأَجُورِ رَاغِبًا
وَقِيلَ مَنْ يَمْلِكُ قُوَّةَ يَوْمِهِ
جَاءَ وَفِي الْوَجْهِ بِهِ كُدُوحُ
فَاخِرِصْ عَلَى الْخَيْرَاتِ وَالْأَوَامِرِ

طَهَارَةً تُحْصَلُ فِي أَحْوَالِ
وَهُوَ حُدُودٌ لِلْوُجُوبِ تُضْرَبُ
لَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يُزَكَّ نَارُ
عَوْنَا عَلَى طَاعَةٍ مِنْ أَحْيَانَا
عَنِ الْفَتَى كَذَلِكَ الْهُمُومُ
بِالْأَجْرِ يُحْطَى رَبُّهَا فِي الْآخِرَةِ
غَنَى رُويَ عَنِ النَّبِيِّ الْأَثَقَى
إِنْ فُقِرَا كَانُوا أَوْلَى إِسْلَامِ
وَلَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ
ثُمَّ زَكَاةَ الْمَالِ عَنْهُمْ مَعْرَمًا
وَلَا لَشَيْءٍ مِنْ زَكَاةٍ طَالِبَا
وَالصَّدَقَاتِ يَسْأَلْنَ مِنْ قَوْمِهِ
فِي الْحَشْرِ مَا بَيْنَ الْوَرَى تَلُوحُ
وَاهْرُبْ عَنِ الزَّلَّاتِ وَالْمَنَاقِرِ

باب النصاب ولوازمه

وَجَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ قَدَرًا
مِنْ ذَلِكَ النَّصَابُ فِي الزَّكَاةِ
وَهِيَ تَكُونُ فِي صُنُوفِ الْمَالِ
وَإِنَّمَا تَكُونُ فِي الثَّمَارِ
وَابِلِ وَبَقَرٍ وَغَنَمٍ
لَأَنَّ هَذَا كَانَ مَالِ الْعَرَبِ
وَذَكَرَ إِلَهُ حَلِي الْبَحْرِ
أَمَّا الثَّمَارُ فَهِيَ الثُّمُورُ
وَالسُّلْتُ وَهُوَ أَقْشَرُ الشَّعِيرِ
قُلْتُ الصَّحِيحُ إِنَّ هَذَا الْعَلْسَا
وَأَنَّهُ قَدْ قِيلَ بُرٌّ صَنَعَا
وَالذَّرَّةُ الَّتِي بِهَا يُقْتَاثُ
كَالدُّحْنِ وَالسَّهْوِيِّ وَالْقَطَانِي
وَلَيْسَ فِي الرُّمَانِ شَيْءٌ يُذَكَّرُ
وَمَنْ يَقُلْ فِي حَامِضِ الرُّمَانِ
لَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مُسْتَنَدٌ
فَمَا لَهُ أَصْلٌ مِنَ الْكِتَابِ
وَلَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِمَّنْ سَلَفَ
وَكُلُّ صِنْفٍ فَلَهُ نَصَابُ

وَسَبَبًا لِحُكْمِهِ مُقَدَّرًا
فَأِنَّهُ أَصْلٌ لَوَاجِبَاتِ
لَا فِي الْفُصُوصِ لِأَوَّلِ اللَّائِي
وَالنَّقْدِ وَالْمَتَجَرِّ لِلتَّجَارِ
فَهَذِهِ أَصْنَافُهَا فَلَتَعْلَمَ
عِنْدَ نُزُولِ قَرَضِهَا الْمُرْتَبِ
وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ زَكَاةٌ تَجْرِي
وَالْبُرُّ وَالزَّبِيبُ وَالشَّعِيرُ
وَقِيلَ حَبُّ الْعَلَسِ النَّضِيرُ
نَوْعٌ مِنَ الْبُرِّ بِقَشْرِ اكْتَسَى
فَلَا يُعَدُّ فِي الْحُبُوبِ نَوْعًا
وَمِثْلُهَا الْحُبُوبُ وَالْأَقْوَاتُ
وَقِيلَ لَا تَلْزَمُ فِي ذَا الثَّانِي
كَذَلِكَ التِّينُ كَذَاكَ السُّكَّرُ
فَقَوْلُهُ يُفْضَى إِلَى الْبُطْلَانِ
فَلَيْتَ شِعْرِي أَيْ شَيْءٌ يَقْصِدُ
وَلَا لَهُ مِنْ سُنَّةِ الْأَوَّابِ
فَكَيْفَ تَرْضَاهُ لَنَا مِنَ الْخَلْفِ
يَكُونُ مِنْ حُصُولِهِ الْإِيجَابُ

فَفِي الثَّمَارِ خُمْسَةُ الْأَوْسَاقِ وَالذَّهَبُ الْأَحْمَرُ مَهْمَا وَصَلَا وَخُمْسُ ذَوْدٍ فِي نِصَابِ الْإِبِلِ وَالْأَرْبَعُونَ فِي نِصَابِ الْعَنَمِ وَالْمَتَجَرُّ الْمَشْهُورُ بِالنَّمَاءِ نِصَابُهُ وَشَرْطُهُ الْمَأْخُودُ وَالْوَسْقُ سِتُونَ مِنَ الْأَصْوَاعِ وَأَرْبَعُونَ دِرْهَمًا أُوقِيَّةٌ وَالْحَوْلُ فِي الْجَمِيعِ طَرًّا يُشْتَرَطُ

وَفِي النَّقُودِ خُمْسَةُ الْأَوَاقِ عِشْرِينَ مِثْقَالًا وَذَوْنُهُ فَلَا وَالْبَقَرِ الْمَأْخُودِ لِلتَّمَوُلِ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ كَانَ مِنْهَا فَأَعْلَمَ قَرَعٌ عَلَى الصَّفَرَاءِ وَالْبَيْضَاءِ مِثْلَهُمَا وَالْقَدَرُ الْمَنْفُودُ فَهِيَ ثَلَاثٌ مِنْ مِئِينَ الصَّاعِ وَمِئَتَانِ خُمْسُهَا (١) فِضِيَّةٌ إِلَّا الثَّمَارَ فَبَدْرِكِهَا فَقَطْ

باب زكاة الثمار

وَيَجِبُ الْعُشْرُ مِنَ الثَّمَارِ وَالْبَعْلُ أَيْضًا وَهُوَ مَالٌ يُسْقَى وَنِصْفُ عُشْرِ ثَمَرِ الْأَمْوَالِ وَالزَّرْعُ إِنْ أُسِّسَ بِالْأَنْهَارِ

إِنْ سُقِيََتِ بِالسَّيْلِ وَالْأَنْهَارِ لِأَنَّ أَرْضَهُ تَبُلُّ الْعِرْقَا فِيمَا سُقِيَ بِالْعَرَبِ (٢) وَالذَّوَالِي ثُمَّ سُقِيَ مِنْ بَعْدِ بِالْآبَارِ

(١) قوله : « خُمسها » يعنى فى كل ما تى أوقية خمس أواق ؛ وذلك رُبع العر .

(٢) العَرَبُ : الدلو العظيمة ، والدوالي : الدلاء الصغيرة .

فَهُوَ عَلَى التَّاسِيْسِ بِالزَّكَاءِ وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ بِالْحِسَابِ
وَالْقَوْلُ بِالْإِذْرَاكِ فَهُوَ أَعْجَبُ وَقِيلَ مَنْ أَطْنَى نَحِيلاً بُسْرًا
لَيْسَ بِهَا شَيْءٌ مِنَ الزَّكَاءِ وَقِيلَ إِنْ كَانَ سِوَاهُ ثَمَرٍ
وَإِنْ تَكُنْ قَدْ ثُمِّرْتَ فَتَلَزِمُهُ مَا أَطْعَمَ الصَّارِمُ^(١) فِيهِ مُخْتَلَفٌ
إِنْ كَانَ قَدْ كِيلَ وَإِنْ لَمْ يُكَلِّ وَقَالَ بَعْضٌ فِي كِلَا الْوَجْهَيْنِ
وَقِيلَ فِي الْوَجْهَيْنِ مِنْهُ تُؤْخَذُ وَأَجْرَةُ الدَّوَّاسِ وَالْجَزَّازِ
جَمِيعُهَا فِيهَا الزَّكَاءُ تَلَزِمُ وَالْخُلْفُ فِي الصَّارِمِ يُخْرِجُنَا
وَالزَّرْعُ مِنْ بَعْدِ الدَّرَاكِ تَلَفَا وَقِيلَ بِالْإِذْرَاكِ لِلْعَلَاتِ
بَعْدَ الْأَيَّامِ لِلشَّرَابِ لِأَنَّهُ بِهِ الزَّكَاءُ تَجِبُ
فَأَكْلُوهَا رُطْبًا وَبُسْرًا وَقِيلَ فِيهَا عُشْرُ الْعَلَاتِ
بَاقٍ لَهُ فِي الْجَمِيعِ الْعُشْرُ زَكَاةُهَا بِلَا خِلَافٍ نَعْلَمُهُ
فِيهِ الزَّكَاءُ قَدْ رَأَى بَعْضُ السَّلَفِ فَمَا بِهِ شَيْءٌ مَقَالُ الْأَوَّلِ
لَيْسَ بِهِ شَيْءٌ بَعِيرٍ مِمَّنْ زَكَاةُ الْعُشْرِ مِنْهُ يُنْفَدُ
وَأَجْرَةُ الشَّائِفِ وَالْقَرَّازِ^(٢) تُخْرَجُ بَعْدَ أَنْ تُزَكَّى الْأَسْهُمُ
فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ فَافْهَمْنَا وَكَانَ بِالنَّصَابِ يَوْمًا قَدْ وَفَا

(١) قوله : «الصارم» هو الجذاذ وهو الذي يقطع الثمر من النخل المصنف .

(٢) الدواس : هو الذي يدوس الحب ليزول عنه القشر .

الجزاز : هو الذي يجز الزرع من الأرض .

الشائف : هو الذي يطرد الطير عن الأرض .

القرزاز : هو الذي يسوي الأرض ويقطعها بالشكل المخصوص لإلقاء البذور فيها (المصنف)

فَتُؤْخَذُ الزَّكَاةُ مِنْ بَاقِيهِ
وَأِنْ يَكُنْ قَدْ أَثْلَفُوهُ وَغُرِمَ
فَقِيلَ مَا عَلَيْهِ أَنْ يُسَلَّمَ
وَمَنْ لَهُ زِرَاعَةٌ لَمْ تَجِبْ
وَقَدْ حَوَى بِالْأَرْثِ زَرْعًا مُدْرِكًا
وَلَيْسَ فِي الصَّوَّافِي عُشْرٌ يُدْفَعُ
إِنْ بَلَغَتْ حِصَّتُهُ النَّصَابَا
وَلَيْسَ فِي زِرَاعَةِ الذَّمِّيِّ
وَأِنْ يَكُنْ فِي تِلْكَ الثَّمَارِ
زَكَائِهَا فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ
وَأَمْرَأَةٌ خَالَطَتِ الْحَيْلَا
يَفْعَلُ فِيهَا كَيْفَمَا يَشَاءُ
يُجْمَعُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ جِهَتِهِ
كَذَلِكَ الْأَوْلَادُ مَعَ آبَائِهِمْ
وَكُلُّ قَوْمٍ أَصْلُهُمْ سَوَاءٌ
فَيُؤْخَذُ الْعُشْرُ مِنَ الْجَمِيعِ
وَمَنْ كَرَا أَرْضًا بِحَبٍّ سُمِّيَا
زَكَائِهَا قِيلَ عَلَى مَنْ زَرَعَا
وَأِنْ يَكُنْ أَقْعَدُهَا بِخُمْسٍ
زَكَائِهَا مِنَ الْجَمِيعِ تَخْرُجُ
وَالْأَرْضُ مَهْمَا غُصِبَتْ تُعْشَرُ

لَوْ قَلَّ وَالتَّالِفُ لَيْسَ فِيهِ
دَرَاهِمًا فِيهَا النَّصَابُ مُسْتَتِمٌ
زَكَائِهَا وَبَعْضُهُمْ قَدْ أَلْزَمَا
فِيهَا الزَّكَاةَ لِانْتِفَاءِ الْمَوْجِبِ
زَكَائِهِ تُحْمَلُ فِيمَا مَلَكَا
إِلَّا عَلَى الْعَامِلِ أَوْ مَنْ يَزْرَعُ
لَأَنَّهُ مُلْكًا لَهُ قَدْ آبَا
لَأَنَّهَا طَهَارَةُ التَّقِيِّ
عِذْقٌ مِنَ التَّحْلَةِ لِلْيَدَارِ
مَحْمُولَةٌ عَلَى جَمِيعِ الْمَالِ
فِي مَالِهَا وَدَفَعَتْ نَحِيلَا
فَمَالُهُ وَمَالُهَا سَوَاءٌ
وَيُحْمَلَنَّ فِي زَكَاةِ غَلَّتِهِ
إِنْ كَانَ فِي مَقَامِهِ يَحْوِيهِمْ
فِي مَزْرَعٍ فَحُكْمُهُمْ سَوَاءٌ
مِنْ غَيْرِ تَقْسِيمٍ وَلَا تَوْزِيعٍ
مِنْ أَرْضِهِ كَيْلًا بِهِ قَدْ عَنِيَا
لَيْسَ عَلَى الْأَجْرَةِ شَيْءٌ شُرْعًا
مِنْ زَرْعِهَا أَوْ رُبْعٍ أَوْ سُدُسٍ
لَأَنَّمَا الشَّرَكَةُ فِيهَا تَلِجُ
وَقِيلَ لَا وَالْعَصْبُ مَعَى يُحْجَرُ

وَمُسْلِمٌ بَاعَ لِأَهْلِ الشَّرْكِ أَرْضًا فَقِيلَ دَائِمًا تُزَكَّى (١)
وَقَالَ قَوْمٌ لَا تُزَكَّى بَعْدَهَا بِيَعَتْ لِأَنَّهَا تُخَصُّ الْمُسْلِمًا

باب زكاة النقود والتجارة

وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي النُّقُودِ جَمِيعِهَا وَالْمَتَجَرِّ الْمَغْهُودِ
عَلَى سَوَاءٍ تُجْمَعَنَّ طُرًّا وَتُخْرَجَنَّ فِضَّةً وَتَبْرًا
وَيُحْمَلَنَّ بَعْضُهُ لِبَعْضٍ وَيُخْرَجَنَّ مِنْهُ رُبْعُ الْعُشْرِ
وَقَدْ مَضَى نَصَابُ كُلِّ وَاحِدٍ مَا زَادَ فَوْقَ الْمِائَتَيْنِ دِرْهَمًا (٢)
فَيَنْتَهَى لِأَرْبَعِينَ فَاذِنْ وَعَشْرَةُ الْفِضَّةِ فِي الْمِقْدَارِ
فِي كُلِّ عِشْرِينَ مِنَ الْمِثْقَالِ وَإِنْ تَكُنْ زَادَتْ عَلَيْهَا أَرْبَعَةٌ
وَهَكَذَا تُصْنَعُ فِيمَا زَادَ حَتَّى يَفُوتَ الْحَصْرَ وَالتَّعْدَادَا

(١) تزكى : بالبناء للفاعل على طريق المجاز المرسل .

(٢) درهما : منصوب على التمييز .

(٣) درهم : مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله .

(٤) التُّنْزَارُ : الذهب .

(٥) نُصِيفٌ : بالتصغير .

وَأِنْ يَكُنْ دَيْنًا ^(١) عَلَى مَلِيٍّ تَرْكُهُ مَعَ مَا تَرَكَ زَكَاةً مِنْهُ وَمَا عَلَيْكَ مِنْ زَكَاةٍ عَنْهُ وَلَا زَكَاةٌ فِي صَدَاقِ الْغَانِيَةِ ^(٢) وَإِنْ يَكُنْ دَيْنٌ عَلَيْكَ حَضَرًا وَذَاكَ فِي الْمَضْرُوبِ يَرْفَعُنَا ^(٣) فَقِيلَ كَالدَّرَاهِمِ الْمَضْرُوبَةِ وَبَعْضُهُمْ حَرَجَ حُكْمِ الدَّيْنِ وَقَالَ قَوْمٌ أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ وَكُلُّ شَيْءٍ يُشْتَرَى لِلْفَائِدَةِ مِنَ الثِّيَابِ أَوْ مِنَ السَّلَاحِ أَوْ مِنْ أَصُولٍ أَوْ عَرُوضٍ تُشْتَرَى فَهَذِهِ زَكَاةُ الْاِكْتِسَابِ وَذَاكَ طَيِّبَاتٌ مَا اكْتَسَبْنَا

فَحُكْمُهُ كَحَاضِرٍ سَنِيٍّ أَوْ فِضَّةٍ إِنْ كَانَ دَيْنًا وَجَبَا إِنْ كُنْتَ فِي حَدِّ الْإِيَّاسِ مِنْهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُقْبِضَهُ عَلَانِيَةً فَارْفَعْ لَهُ مِنَ الزَّكَاةِ قَدْرًا وَالْخُلْفُ فِي الْحُلِيِّ يُرْفَعُنَا تَرْفَعُ وَالْبَعْضُ يَرَى وَجُوبَهُ بِالرَّفْعِ فِي غَيْرِ زَكَاةِ الْعَيْنِ شَيْئًا مِنَ الزَّكَاةِ مِمَّا يُشْرَعُ فِيهِ الزَّكَاةُ نَحْوُ هَذِي الْقَاعِدَةِ أَوْ مَعْدِنٍ أَوْ جَوْهَرٍ وَضَاحٍ أَوْ حَيَوَانٍ إِنْ أَرَادَ الْمُتَجَرُّ دَلَّ عَلَيْهَا مُحْكَمُ الْكِتَابِ تُنْفَقُ مِنْهَا حِينَ مَا اخْتَسَبْنَا

(١) دينا : منصوب على أنه خبر كان ، واسمها محذوف تقديره وإن يكن هذا النقد دينا وفي بعض النسخ (دين) بالرفع على أنه اسم كان ، والخبر محذوف تقديره وإن يكن لك دين .

(٢) الغانية : المرأة التي استغنت بزوجه وقيل بجمالها .

(٣) يرفعنا : يرفع الأول مبنى للفاعل ؛ أى يرفع الزكاة ، والثاني بالبناء للمفعول بمعنى ينقلن عن العلماء .

باب زكاة الماشية

وَفِي الْمَوَاشِي غَنَمًا ^(١) وَإِبِلًا
وَكُلَّ صِنْفٍ فَلَهُ مَرَاتِبُ
فِي الْإِبِلِ الْخَمْسُ تَكُونُ شَاةً
وَكُلَّ خَمْسٍ فَلَهَا شَاةٌ إِلَى
وَأِنْ تَزِدْ خَمْسٌ فَبِنْتُ سَنَةٍ
وَأِنْ تَزِدْ عَلَى الثَّلَاثِينَ بِسِتٍ
وَأِنْ تَزِدْ عَشْرٌ فَفِيهَا تَجِبُ
وَفِي بَعِيرٍ صَاحِبِ السَّنِينَ
وَأِنْ تَزِدْ سِتًّا عَلَى السَّبْعِينَ
وَأِنْ تَكُنْ إِحْدَى وَتَسْعِينَ عَدَدَ
وَمِائَةٍ مِنْ بَعْدِهَا عِشْرُونَ
وَبَعْدَهَا فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ
لَوْ بَلَغَتْ مِنَ الْأَلُوفِ عَدَدًا
وَأَيْتِمًا تَخْتَلِفُ الْأَسْمَاءُ

وَبَقَرًا حَقُّ الزَّكَاةِ حَصَلًا
يَكُونُ مِنْ تَعْدَادِهَا الْوَاجِبُ
وَالْعَشْرُ شَاتَانِ هِيَ الزَّكَاةُ
أَنْ تَبْلُغَ الْعَشْرِينَ عَدًّا كَمَلًا
بِنْتُ مَخَاضٍ تُدْعَى فِي التَّسْمِيَةِ
بِنْتُ لَبُونٍ بِنْتُ عَامِينَ كُسِتُ
بِنْتُ ثَلَاثٍ ^(٢) حَقَّةٌ تُلْقَبُ
جَذَعَةً لِأَرْبَعِ سِنِينَ
لَبُونَتَانِ حَقُّهُمَا يَقِينَا
فَحِقَّتَانِ فَرَضُهَا حُكْمًا وَرَدُ
وَاحِدٌ ثَلَاثَةٌ لَبُونَا
لَبُونَةٌ وَالْحَقَّةُ ^(٣) لِلْخَمْسِينَ
وَهَكَذَا الْبَاقِرُ فِيمَا وَرَدَا
وَالسِّنُّ وَالْحُكْمُ بِهَا سَوَاءٌ

(١) غنما : غنما وما بعده منصوبان على التمييز ، ويجوز نصبها على الحال .

(٢) بنت ثلاث : أى بنت ثلاث سنين ، وحقه منصوب على انه مفعول ثانٍ لَتُلْقَبُ والأول محذوف وهو الضمير العائد إليها تسمى هي حقه .

(٣) الحقه : وفي نسخة والحق محذوف الهاء لإقامة الوزن وعلى ما في هذه النسخة فهي بسكون الهاء للضرورة .

وَلَيْسَ فِي قَتُوبِهِ (١) الْمَعَامِلِ شَيْءٌ وَلَا فِي الْبَقَرِ الْعَوَامِلِ
وَإِنَّمَا تُكُونُ فِي السَّوَائِمِ لَا فِي الْعُلُوفَاتِ مِنَ الْبَهَائِمِ
وَفَرَضُهَا فِي سِنِّهَا الْمَذْكُورِ مِنَ الْإِنَاثِ لِأَمِنْ الذُّكُورِ
إِلَّا مَخَاضًا عُدِمَتْ فَيَكْفِي ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ فِي الْوُصْفِ
وَلَيْسَ فِيمَا بَيْنَ ذِي الْأَعْدَادِ فَرِيضَةٌ تُنْقَلُ بِالْإِسْنَادِ

ذكر زكاة الغنم

فِي الْأَرْبَعِينَ الشَّاةُ شَاةٌ تَلْزَمُ وَتُكْفَيْنَ حَتَّى تَزِيدَ الْغَنَمُ
تَزِيدُ وَاحِدًا عَلَى الْعِشْرِينَ وَمِئَةٍ شَائِينَ يَأْخُذُونَ
وَمِائَتَانِ بَعْدَهُنَّ وَاحِدَةً فِيهَا ثَلَاثٌ مِنْ شِيَاهِ زَائِدَةٍ
فِي أَرْبَعٍ مِنَ الْمِئِينَ أَرْبَعُ مِنَ الشِّيَاهِ تَوْحَدَنَّ وَتُرْفَعُ
وَبَعْدَهَا شَاةٌ لِكُلِّ مِائَةٍ حَتَّى تُفَوَّتَ حَصْرُهَا مِنْ كَثْرَةٍ
وَقِيلَ أَرْبَعُ الشِّيَاهِ تَلْزَمُ وَاحِدَةً مَعَ ثَلَاثٍ تُعْلَمُ
لَا تَوْحَدَنَّ أَكُولَةٌ وَرُبًّا (٢) وَسَخْلَةٌ وَالْفَحْلُ حَيْثُ أَلْبَا
وَشَارِفٌ وَحَزْرَاتُ النَّاسِ (٣) وَتَوْحَدُ الْوُسْطَى مِنَ الْأَجْناسِ

(١) القَتُوبَةُ : هِيَ الَّتِي يَحْمِلُ عَلَيْهَا الرَّاعِي مَتَاعَهُ وَهِيَ بَفَتْحِ الْقَافِ .

(٢) قَوْلُهُ : « أَكُولَةٌ » أَخْ « الْأَكُولَةُ الشَّاةُ تَطْعَمُ فِي الْمَنْزِلِ لِتُسَمِّنَ وَالرَّبَا : الَّتِي تَرَبَّى وَلَدُهَا
وَالسَخْلَةُ : الصَّغِيرَةُ مِنَ الْغَنَمِ ، وَالْفَحْلُ : التَّيْسُ الَّذِي يَنْزُو عَلَى الْإِنَاثِ .

(٣) الشَّارِفُ : الْمُسْنَةُ ، وَحَزْرَاتُ الْمَالِ أَخْيَارُهُ ، وَالْمُرَادُ مِنْ هَذَا أَنَّ لَا يَأْخُذُ السَّاعِي شَيْئًا
مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ السَّتَةِ ، وَإِنَّمَا يَأْخُذُ الْوَسْطَى ، وَهُوَ مَا لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى الْمَالِكِ ، وَلَا حَيْفَ عَلَى
الزَّكَاةِ .

وَهِيَ الَّتِي تُصْلَحُ لِلتَّضَحِّيَةِ تُعْرَفُ فِي الْأَسْنَانِ بِالثَّنِيَّةِ
وَالجَذْعُ السَّمِينُ قِيلَ يَصْلَحُ إِذَا رَأَاهُ الْمُسْلِمُونَ أَصْلَحُ (١)
وَأِنْ تَكُنْ جَمِيعُهَا سَخَالًا فَلَا تُحَدُّ مِنْهَا جَائِزٌ كَمَالًا
وَقِيلَ لَا يَجُوزُ إِلَّا مَا فُرِضَ كَذَلِكَ الْخِلَافُ فِيمَا قَدْ مَرَضَ
وَلَيْسَ فِيمَا بَيْنَ الرَّثْبَتَيْنِ فَرِيضَةٌ بَيْنَ الْفَرِيضَتَيْنِ

(١) أصلح : كذا في هذه النسخة بالرفع ولعله على إلغاء رأى أو لأجل الضرورة أو لعدم اللبس بالفاعل ، وذلك جائز ، وفي بعض النسخ (يصلح) .

باب إنفاذ الزكاة

وَهِيَ عَلَى صِنْفَيْنِ صِنْفٌ حَوْلِي كَذَهَبَ وَفِضَّةٌ وَمَتَجَرٍ وَالثَّانِي بِالْحَصَادِ وَهُوَ الثَّمَرُ فَتُدْفَعُ لِلْإِمَامِ الْعَادِلِ يَجْعَلُهَا فِيمَا بِهِ قَدْ أُمِرَ وَعَامِلٍ لَهَا وَفِي الرِّقَابِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ كَالْجِهَادِ وَفِي الْمُؤَلَّفِينَ لِلْإِسْلَامِ وَقِيلَ سَهْمٌ هَؤُلَاءِ تُسَخَا بِآيَةٍ فِي مُحْكَمٍ مِنَ السُّورِ وَأَظْهَرَ الْفَارُوقُ هَذَا الْحُكْمَ وَقِيلَ إِنَّ سَهْمَهُمْ مُعَلَّقٌ فَيَنْتَفَى عِنْدَ انْتِفَاءِ الْمَعْنَى

إِنْفَاذُهُ عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ وَغَنَمٍ وَإِبِلٍ وَبَقَرٍ وَالْخُلْفَ فِي تَعْجِيلِ كُلِّ ذَكَرُوا عِنْدَ وُجُودِهِ بِحُكْمِ عَادِلٍ مِنَ الْمَسَاكِينِ وَجِنْسِ الْفُقَرَاءِ وَغَارِمٍ لَا مُسْرِفٍ مُرْتَابٍ وَابْنِ سَبِيلٍ نَازِحِ الْبِلَادِ قَوْمٌ (١) إِلَيْهِمْ حَاجَةٌ الْإِمَامُ مِنْ بَعْدِهِمَا الْإِسْلَامُ فِينَا رَسَخَا مَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ كَفَرَ فِي زَمَنِ الصَّدِّيقِ حَتَّى تَمَّا بِحَاجَةِ الْإِمَامِ وَهُوَ أَوْفَقُ وَيَبْقَى مَعَ بَقَائِهِ وَيُعْنَى (٢)

(١) قوم : خبر لمبتدأ محذوف أى هم قوم .

(٢) ويعنى : أى يعتنى به .

وَمَنْ غَنِيَ بِدَوْلِ الْأَيَّامِ أَجَارُهُ لِحَاجَةِ الْإِمَامِ
 تُقْبَضُ مِنْ مَوَاضِعِ الْأَمْوَالِ يَسْعَى إِلَيْهَا مُصْطَفَى الْعُمَالِ
 إِلَّا التُّقُودَ وَالَّذِي تَفَرَّعَا مِنْهَا فَيَأْتُونَ بِهَا لِمَنْ سَعَى
 وَمَنْ أَبِي مِنْ دَفْعِهَا إِلَيْهِ بِحَقِّهَا قَاتِلَهُمْ عَلَيْهِ
 وَلَا تَصِحُّ أَبَدًا جَبَايَاهُ إِلَّا لِمَنْ كَانَتْ لَهُ حِمَايَاهُ
 وَحَدَّثَهَا أَنْ يَحْمِيَ الْبِلَادَا وَيَمْنَعَنَّ الظُّلْمَ وَالْفَسَادَا
 وَذَاكَ دَفْعُ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضٍ لَكِنَّهُ يُدَافِعَنَّ بِهِمْ
 وَمَا لَهُ أَنْ يَبْعَثَ الْعُمَّالَا إِلَّا الثَّمَارَ قِيلَ يَنْعَشَا
 وَالْخُلْفَ مَهْمَا أَكَلَ الْجَابُونَا بَعِيرٍ إِذْنٍ مَنْ لَهُمْ قَدْ أَمَرَا
 وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ إِذْ تَقَهَّقَرَا وَلَا يَجُوزُ أَبَدًا تُشِيرُ
 كَذَاكَ إِنْ أَعْطَوْكَ مِمَّا جَمَعُوا وَرَكَ مَاقَدْ أَحَدَ الْجَبَّارُ
 وَإِنْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِ كَيْلٍ أَحَدَا لَوْ كَانَ فِي الْمِصْطَاحِ يُدْرِكُنَا (٢)
 مِنَ الزَّكَاةِ حِينَ مَا يَجْبُونَا فَقِيلَ جَائِزٌ وَقِيلَ حُجْرَا
 عَنِ الصَّوَابِ أَخَذَهَا مِنَ الْوَرَى بِأَخْذِهَا فَإِنَّ ذَلِكَ جَوْرُ
 مِنْهَا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْهُ يُمْنَعُ مَنْ بَعْدَ مَا قَدْ كَلَّتُهُ إِذْ جَارُوا
 فَمَا عَلَيْكَ عَنْهُ يَوْمًا تُنْفِذَا

(١) قوله : «وما عليه من أقاصى الأرض» يعنى إنما عليه أن يدفع ظلم بعض رعيته عن بعض وليس عليه أن يحمى عنهم العدو الذى يأتهم من بعيد ، ولكنه يدافعهم فيكون هو وهم سواء في حكم الدفاع عن الجمى والحرم .

(٢) المصطاح : هو اليدر أى الموضع الذى تجفف فيه الثمار ، ويقال له الجرين .

وَزَكَ مَا يَبْقَى مِنَ الْأَمْوَالِ فِي زَمَانِ الْجَوْرِ كُلِّ يُنْفَذُ إِلَّا إِذَا مَا اتَّفَقُوا وَقَدَّمُوا يَجْعَلُهَا فِي الْمَوْضِعِ الْمَشْرُوعِ يَكُونُ فِي حُكْمِ الْإِمَامِ لَهُمْ وَذَاكَ قَبْلَ زَمَنِ التَّضْيِيعِ وَمَنْ تَوَلَّى أَمْرَهَا تَخِيْرًا يُقَدِّمُ الْأَفْضَلَ ثُمَّ الْأَفْضَلَا وَقِيلَ بَلْ تُخَصُّ أَهْلُ الْوَرَعِ فَلَيْسَ تُعْطَى أَبَدًا لِعَاصِي وَلَيْسَ تُعْطَى لِذَوِي الْخِلَافِ وَقِيلَ مَنْ يَدْفَعُهَا لِمُسْلِمٍ وَلَيْسَ تُعْطَى فِي شِرَاءٍ مُصْحَفٍ وَكَفَنِ الْمَيْتِ وَلَا فِي دَيْنِهِ وَقِيلَ بَلْ يَحُجُّ مِنْهَا ذُو غَنَا (٤) وَالضَّيْفُ مِنْ زَكَاتِهِ لَا يُطْعَمُهُ

مِنْ مَبْلَغِ الصَّاعِ أَوْ الْمِكْيَالِ زَكَاتُهُ وَذَاكَ هُوَ الْمَنْفَذُ حَبْرًا (١) بِإِنْفَادِ الزَّكَاةِ يُعْلَمُ فَإِنَّهُ جَامِعَةُ الْجَمِيعِ فَيَدْفَعُونَهَا وَيَجْزِي عَنْهُمْ قَدْ كَانَ فِي الْأَشْيَاخِ لِلرَّبِيعِ (٢) فَيَدْفَعْنَهَا لِخَيْرِ الْفُقَرَا وَمَذْهَبُ الْحَقِّ عَلَى مَنْ عَدَلَا (٣) مِنْ ذُونِ مَنْ عَصَى وَأَهْلُ الْبِدْعِ لِأَنَّهُ يَقْوَى عَلَى الْمَعَاصِي مَعَ وُجُودِ صَحْبِنَا الْعُقَّافِ لَوْ عَاصِيًا مُبْتَدِعًا لَمْ يَغْرَمْ وَلَا بِنَاءٍ مَسْجِدٍ مُشْرِفٍ وَلَا لِحَجِّ الْبَيْتِ أَهْلُ دِينِهِ لِلْمُسْلِمِينَ وَكَذَاكَ ذُو غَنَا إِلَّا إِذَا بَدَفَعَ ذَاكَ يُعْلَمُهُ

(١) حبرا : عالم .

(٢) يعنى الإمام المحدث الربيع بن حبيب ابن عمرو الفراهيدى الأزدي أحد تلاميذ أبى عبيده مسلم بن أبى كريمة .

(٣) «على من عدلا» : أى دون من عدل عن الحق .

(٤) المراد بقوله «ذو غنا» أى الذى يستغنى به المسلمون ، كالعالم والقائم بمصالح المسلمين وأمورهم و (ذو الغنا) هو العاني فيها بالسعي والجبابة .

وَقِيلَ لَا يَلْزُمُهُ الْإِعْلَامُ
أَمَّا الَّذِي يَحْتَاجُ لِلْعِلَاجِ
وَاللَّحْمُ إِذْ يَحْتَاجُ لِلذَّبَاحِ
فَدَفْعُ ذَا وَنَحْوِهِ تَبْدِيلُ
فَالْفَرَضُ غَيْرُ مَالِهِمْ قَدْ دَفَعَا
لِلضَّيْفِ حَقُّ غَيْرِ ذِي الزَّكَاةِ
وَفِي زَمَانِ الْمُصْطَفَى مَفْرُوضُ
أَمَّا الَّذِي قَدْ جَاءَ فِي الْآثَارِ
فَذَاكَ لِلْإِمَامِ أَوْ عُمَالِهِ
وَقِيلَ لَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ
وَلَا لِمَنْ أَهْلُ الْغِنَى تَعُولُهُ
وَلَا مُكَافَأَةٌ عَنِ الْأَمْوَالِ
وَالْخُلْفُ فِي إِعْطَاءِ مَنْ أَبَانَا
فَقِيلَ إِنَّ أَبَانَهُ مِنْ أَجْلِ أَنْ
وَهَكَذَا عَطِيَّةُ الزَّوْجَاتِ
وَقَالَ بَعْضُ إِنَّهُ يُعْطِيهَا
وَدَفْعُ بَعْضِهَا إِلَى الْبَيْدَارِ (١)
وَمَنْ لَهُ فِي التَّجَرِّ رِبْحٌ يَكْفِي
وَمَنْ رَأَى شِعَارَ الْاِفْتِقَارِ
وَمَا عَلَيْهِ لَازِمًا أَنْ يَسْأَلَهُ

وَذَلِكَ التَّمْرُ أَوْ الطَّعَامُ
كَالْأُرْزِ إِذْ يَحْتَاجُ لِلإِضْجَاحِ
وَبَعْدَهُ يَحْتَاجُ لِلإِضْلَاحِ
لِوَاجِبِ عَيْنِهِ الرَّسُولِ
فَلَا أُجِيزُ مِثْلَ ذَا أَنْ يَدْفَعَا
جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ ثِقَاتِ
وَالْفَرَضُ مَعَ عُمَالِهِ مَقْبُوضُ
مِنَ الْجَوَازِ عَنْ ذَوِي الْأَبْصَارِ
لَا لِلَّذِي يَدْفَعُهَا مِنْ مَالِهِ
مَنْ كَانَ ذَا يُسْرِ وَذَا أَقْوَاتِ
لَأَنَّهُ كَمِثْلٍ مَنْ يَعُولُهُ
وَلَا مُحَابَاةً لِأَجْلِ حَالِ
مِنْ وَلَدِهِ عَنْ عَوْلِهِ عَيَانَا
يُعْطِيهِ مِنْهَا فَلَيْسَ يَجْزِينَ
لَا يُعْطِيهَا الزَّوْجُ مِنَ الزَّكَاةِ
لَغَيْرِ مَا يَلْزُمُهُ إِلَيْهَا
يَجُوزُ إِنْ كَانَ أَخَا افْتِقَارِ
لَا يُعْطَى وَالْخُلْفُ إِذَا لَمْ يَكْفِ
فِي أَحَدٍ أَعْطَاهُ لِلشُّعَارِ
أَخَافُ إِنْ يَسْأَلُهُ أَنْ يُخْجَلَهُ

(١) البیدار : هو العامل في الحرث ؛ لغة عمانية مشهورة وقد اشتق من البیدر .

وَأِنْ يَبِينُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ غِنَاهُ
لَأَنَّ عِلْمَهُ إِلَى بَارِيهِ
وَمَشْتَرٍ شَيْئاً مِنَ الْأُصُولِ
قِيلَ لَهُ مِنَ الزَّكَاةِ يَأْخُذُ
وَوَجْهُهُ لِأَنَّ ذَلِكَ غَارِمٌ
قُلْتُ وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُشْتَرَطَ
وَقَدْ أَتَى النَّهْيُ عَنِ التَّائُلِ
وَقِيلَ مَنْ زَكَاتُهُ قَدْ خَلَطَا
وَقَامَ يُعْطَى الْفُقَرَاءَ مِنْهَا
فَجَائِزٌ إِنْ كَانَ مَنْ أَعْطَاهُ
وَتَارِكُ الزَّكَاةِ أَغْوَاماً وَلَمْ
فَالْبَعْضُ أَقْصَى الظَّنِّ قَالُوا يَتَّبَعُ
وَبَعْضُهُمْ قَالَ زَكَاةٌ عَامٍ
وَمَنْ يَكُنْ قَدْ شَكَّ هَلْ أَخْرَجَهَا
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ شَكَّ بَعْدَ الْوَقْتِ
لَا تُقْبَلُ الزَّكَاةُ مِنْ صَبِيٍّ
مِنْ وَالِدٍ أَوْ مِنْ وَصِيِّ كَانَا
فَيُلْزَمُ الْوَالِدُ أَنْ يُخْرِجَهَا
يَلْزَمُهُ قَدْ قِيلَ فِي الْآثَارِ
وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ لَا عَلَيْهِ
يَحْفَظُهَا لَهُ إِلَى أَنْ يَلْعَا

فَلَا ضَمَانَ عِنْدَهُمْ يَعِشَاهُ
لَكِنْ عَلَيْهِ رَدُّهُ إِلَيْهِ
نَسِيئَةً بِالَّذِينَ فَوْقَ حَوْلِ
يَقْضَى بِهِ عَمَّا اشْتَرَى وَيُنْفَذُ
وَسَهْمُهُ مِنَ الزَّكَاةِ لِأَنَّهُ
بِأَنَّهُ غَيْرُ مُكَائِرٍ فَقَطُّ
بِهَا فَلَا تُعْطَى لِلَّذِي تَائِلٌ
فِي مَالِهِ تَعَمُّدًا لَا غَلَطًا
شَيْئاً فَشَيْئاً وَنَوَاهُ عَنْهَا
مِنْ أَهْلِهَا وَالْخَلَطُ لِأَنَّهُ
يَدِرُ الَّذِي ضَيَّعَهُ وَقَدْ نَدِمَ
وَهُوَ صَوَابٌ عَدْلُهُ لَا يُدْفَعُ
تُجْزِيهِ عَنْ ذَلِكَ بِالتَّمَامِ
فَلَا زِمَ عَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَهَا
فَلَا عَلَيْهِ عِنْدَ كُلِّ مُفْتِيٍّ
إِلَّا بِرَأْيِ ذَلِكَ الْوَلِيِّ
أَوْ مِنْ وَكِيلٍ أَظْهَرَ الْإِحْسَانَا
وَالْحُلْفُ فِي سِوَاهُ إِنْ أَخْرَجَهَا
وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ بِالْخِيَارِ
وَلَا لَهُ يَتْرَكُهَا لَدَيْهِ
وَيُخْبِرَتُهُ بِهَا مُبْلَغًا

وَيَلْزَمُ الْيَتِيمَ أَنْ يُصَدِّقَهُ فِيمَا بِهِ أَخْبَرَهُ وَحَقَّقَهُ
 وَفِيهِ قَوْلٌ إِنَّهَا لَا تَلْزَمُهُ عِنْدَ الَّذِي إِنْفَاذُهَا يُلْزِمُهُ
 لِأَنَّهُ فِي فِعْلِهِ قَدْ ضَيَّعَ فَقَوْلُهُ بَاقِيَةٌ نَفْسُ ادِّعَا
 وَلَا تَوَكَّلْ (١) لِفَتَى لَا يُخْرِجُ زَكَاةَ مَالِهِ فَذَاكَ حَرَجُ
 كَفَى بِهَذَا أَنْ يَكُونَ حَائِنًا فَلَا تَكُنْ لِحَائِنٍ مُعَاوِنًا
 إِلَّا إِذَا إِنْفَاذُهَا تَشْتَرِطُ وَهُوَ يُجْبِزُ ذَاكَ أَوْ يُسَلِّطُ

خاتمة في الجزية

وَالْمُشْرِكُونَ مِنْهُمْ الْحَرْبِيُّ وَاللَّهُمَّ (٢) وَمِنْهُمْ الدَّمِيُّ
 وَالْكُلُّ يَأْتِي ذِكْرُهُ فِي بَابِهِ وَهَاهُنَا نَذَكُرُ بَعْضَ مَا بِهِ
 فَاَلْمُشْرِكُ الْحَرْبِيُّ مَهْمَا قَدِمَا إِلَى بِلَادِنَا وَنَالَهُ الْجِمَى
 يُؤْخَذُ مِنْهُ الْعُشْرُ مِنْ أَمْوَالِهِ لَا طَهْرَةَ لَكِنْ لِمَصُونِ حَالِهِ
 وَقِيلَ بَلْ نَأْخُذُ مِثْلَ مَا أَخَذَ سُلْطَانُهُمْ مِمَّنْ بَأَرْضِهِ نَفَذَ
 وَهِيَ عُقُوبَةٌ لَهُمْ بِمِثْلِ مَا قَدْ فَعَلُوهُ فِي الَّذِي قَدْ أَسْلَمَا
 وَمَنْ يَكُنْ فِي ذِمَّةِ الْإِمَامِ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ شَوْكَةِ الْإِسْلَامِ
 تُؤْخَذُ مِنْهُمْ جَزِيَّةُ الصَّغَارِ بِحَدِّ مَا نَرَاهُ مِنْ مِقْدَارِ
 وَلَا زَكَاةَ أَبَدًا عَلَيْهِمْ إِنَّ الزَّكَاةَ لِلَّذِينَ أَسْلَمُوا وَحُجَّةٌ لِحَالِهِ عَنِ الْحَدِّثِ
 طَهَارَةً لِمَالِهِ مِنَ الْحَبْثِ

(١) توكل : بفتح التاء واصله ولا تتوكل فحذف إحدى التائين تخفيفا .

(٢) اللَّهُمَّ : أي أَسْأَلُكُمْ .

فَأَيْنَ ذَا الْكَافِرِ مِنْ ذَا الْحَالِ
وَحِينَ مَا أَبَى نَصَارَى تَغْلِبِ
وَطَلَّبُوا أَنْ يَدْفَعُوا الزَّكَاةَ
صَالِحَهُمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (١)
وَهِيَ سِيَاسَةٌ أَرَاهُ اللَّهُ
وَتَدْخُلُ الْمَجُوسُ تَحْتَ الذِّمَّةِ
سُنَّتُهُمْ فِي ذَاكَ كَالْكِتَابِي
فَضِيْعُوهُ خَابَ مَنْ قَدْ ضِيْعَا
كَذَلِكَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى
لَهُمْ مِنَ الْإِنْجِيلِ وَالتَّوْرَةِ
لَا يَعْرِفُونَ أَيُّهَا الْمَنْزِلُ
إِنْ آمَنُوا بِالْكُلِّ كَانُوا فِي غَلْطٍ
وَالْحَقُّ وَاحِدٌ وَلَيْسَ يُدْرَى
فَكَانَ حَظُّهُمْ مِنَ الْكِتَابِ
فَسَأَلَ اللَّهُ بَقَا الْقُرْآنِ
وَنَسَأَلَنَّهُ بَأْنَ يُوفَّقَا
وَأَنْ يُنِيلَنَا مِنَ الْإِيمَانِ
وَاحْتِمَ لَنَا اللَّهُمَّ بِالْخَيْرَاتِ

لَا تُحْسَبِ الزَّكَاةَ غُرْمَ مَالٍ
مِنْ جِزْيَةِ الصَّغَارِ فِي الْمُنْقَلَبِ
وَدُونِهَا تَوَعَّدُوا الشُّتَاءَا
بِضَعْفِهَا فِي حَقِّ الْمُسْلِمِينَ
صَوَابُهَا وَخَيْرُهَا أَعْطَاهُ
إِذَا أَقْرَأُوا بِصَغَارِ الْجِزْيَةِ
وَقِيلَ هُمْ كَانُوا أُولَى كِتَابٍ
وَبِالضِّيَاعِ عَنْهُمْ قَدْ رُفِعَا
قَدْ ضِيْعُوا فَهَاهُمْ حَيَارَى
عِدَّةُ نُسَخَاتٍ مُحَرَّفَاتٍ
فَأَمْرُهُمْ فِي ذَاكَ أَمْرٌ مُشْكَلٌ
أَوْ تَرَكُوا الْجَمِيعَ كَانُوا فِي شَطْطٍ
عِنْدَهُمْ فَيَقْصِدُوهُ جَهْرًا
ضَلَالُهُمْ عَنْ سُنَنِ (٢) الصَّوَابِ
فِينَا إِلَى انْقِضَاءِ ذَا الزَّمَانِ
أَمَّتْنَا عَلَى الْمَعَالِي وَالتَّقَى
أَوْفَرَ حَظًّا وَمِنْ الْإِحْسَانِ
فَأَنْتَ رَبِّي وَاسِعُ الْهَبَاتِ

(١) يعني أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

(٢) السنن : بالفتح الطريق .

كتاب الحج

الْحَجُّ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ لِلْمُسْتَطِيعِ ظَاهِرُ الْإِلْزَامِ
 قَدْ ابْتَلَى اللَّهُ بِهِ الْعِبَادَا إِنْ عَرَفُوا أَوْ جَهِلُوا الْمُرَادَا
 تَعَبُّدًا عَلَيْنَا الْأَمِثَالُ وَمَالَنَا التَّقِيرُ وَالْجِدَالُ
 مَوَاضِعُ (١) عَظُمَهَا وَأَوْجَبَا تُعْظِمُهَا فِي الْوُصُولِ رَغْبَا
 جَعَلَهَا مَنَاسِكَا لِلأُمَّةِ وَمَوْجِبَاتٍ لِحَصُولِ الرَّحْمَةِ
 فَمَنْ يُعْظِمُ تِلْكَ الشَّعَائِرَا حَازَ مِنَ التَّقْوَى لِبَاسًا سَاتِرَا
 وَنَالَ أَجْرًا وَثَوَابًا وَافِرَا وَصَارَ عَبْدًا طَائِعًا وَشَاكِرَا
 وَمَنْ تَوَلَّى عَنْهُ فَاللَّهُ غَنِي وَإِنَّمَا يَضُرُّ نَفْسَهُ الدَّنِي

باب الاستطاعة

مِنْ لُطْفِهِ لَمْ يُوجِبْهُ مُطْلَقًا وَإِنَّمَا أَوْجَبَهُ وَحَقَّقَا
 عَلَى غَنَى مُوسِرٍ بِالزَّادِ لَهُ وَلِلْأَهْلِينَ وَالْأَوْلَادِ
 مَعَ الْأَمَانِ وَوُجُودِ الرَّاحِلَةِ فَهَذِهِ فِيهِ شُرُوطٌ حَاصِلَةٌ
 بَعْدَ قَضَاءِ الدِّينِ وَالضَّمَانِ عَمَّا جَنَى فِي سَالِفِ الزَّمَانِ
 إِنْ وَجَدَ الْمَذْكُورُ فِي أَشْهُرِهِ عَلَيْهِ يَسْعَى لِتَامِ أَمْرِهِ
 أَشْهُرُهُ شَوَّالٌ مَعَ ذِي الْقَعْدَةِ وَالْعَشْرِ السَّابِقَاتِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ

(١) مواضع : يجوز أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هي مواضع ويجوز أن تكون مبتدأ محذوف خبره تقديره هنالك مواضع .

وَيَبْدَأُ الْخَارِجُ بِالْإِحْلَاصِ وَبَعْدَهُ يُكْفِّرُ الْإِيمَانَا خُرُوجُهُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ وَبَعْدَ هَذَا يَقْصِدُ الطَّرِيقَا فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الرَّفِيقِ يُوسِّعُ الزَّادَ لِكَيْ يَتَّسِعَا وَجَائِزَ رُكُوبٍ هَذَا الْبَحْرُ وَكَرَّهُوهُ لَاتِمَاسِ الْفَضْلِ فَاللَّهُ بِالْفُلْكِ عَلَيْنَا ائْتَمَّا لَتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ قَدْ قَالَا وَإِنْ سَبِيلُ الْبَرِّ قَدْ تَعَدَّرَا لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَخُوفِ فَيَنْوِي الْحَجَّ مَتَى اسْتَطَاعَا وَقِيلَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُحْجَا وَتَقْضِي مِنْهُ دَيْنَهَا إِنْ حَضَرَا لِأَنَّهُ مِنْ مَالِهَا الْمَقْدَرِ وَإِنْ تَكُنْ لَمْ تَجِدَنَّ مَحْرَمًا

وَمِنْ حُقُوقِ النَّاسِ بِالْخُلَاصِ وَيَصِلُ الْأَرْحَامَ وَالْجِيرَانَا يَوْمَ الْخَمِيسِ جَاءَ فِي الْآثَارِ لِحَجِّهِ وَيَصْنَحُ الرَّفِيقَا مُقَدِّمٌ أَيْضًا عَلَى الطَّرِيقِ خُلُقُهُ فَيُعْطِينَ أَوْ يَمْنَعَا لِلْحَجِّ وَالْجِهَادِ قَطْعًا قَادِرٍ وَلَا أَرَى صَوَابَ هَذَا الْفَضْلِ بِفَضْلِهِ فَكَيْفَ يُمْنَعَا فَالْمَنْعُ لَا أَرَى لَهُ مَجَالًا وَلَا يُطِيقُ الْبَحْرَ يَوْمًا غَدَرًا فِي حَقِّهِ وَالَّذِينَ لِلرَّءُوفِ وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ أَضَاعَا مِنْ مَهْرَهَا لَوْ زَوَّجَهَا قَدْ ضَحَّا (١) وَفِطْرَةَ الْأَبْدَانِ (٢) فَلْتَفْطُرَا فَرَّوْجَهَا لَيْسَ لَهُ مِنْ غَيْرِ يَسْعُهَا الْقَعُودُ (٣) عِنْدَ الْعُلَمَاءِ

(١) ضحّا : ضح أي صاح إنكاراً عليها .

(٢) أي زكاة الفطر .

(٣) قوله : يسعها القعود ... الخ ، يحتمل أنه أراد بذلك أنها يسعها القعود عن الخروج للحج لكونها معذورة ، ويحتمل أن يكون أراد أنها يسعها القعود أي الخروج مع العلماء ، وأراد بالعلماء الثقات ، وفاقا لما قاله بعض العلماء ، وأنها يسعها السفر بجميعة ثقات المسلمين والله أعلم .

وَالْخُلْفُ فِي إِزَامِهَا الْوَصِيَّةُ مَعَ وُجُودِ الْمَالِ فِي الْقَضِيَّةِ
وَالْعَبْدُ إِنْ حَجَّ وَبَعْدَ حُرْرًا فَالْخُلْفُ فِي إِجْزَائِهِ قَدْ ذُكِرَا
كَذَلِكَ الصَّبِيُّ فِي صِبَاهُ إِنْ حَجَّ قِيلَ حَجُّهُ أَجْزَاهُ
لَوْ كَانَ مِنْ بَعْدِ الْبُلُوغِ اسْتَعْنَى وَوَجَدَ الزَّادَ وَكُلَّ مَعْنَى
وَقِيلَ بَلْ عَلَيْهِ بَعْدَ الْحُلْمِ (١) يَحُجُّ وَهُوَ فَرَضُ كُلِّ مُسْلِمٍ

باب النيابة في الحج

مَنْ وَجَدَ اسْتِطَاعَةً عَلَيْهِ بِالْفَوْرِ أَنْ يُعَجِّلَنَّ إِلَيْهِ
هَمَّ أَبُو حَفْصٍ بِضَرْبِ الْأَجَلِ وَجَعَلَ جِزِيَّةً عَلَى التَّمَهُّلِ
لَأَنَّهُ يُشْعِرُ بِالتَّهَاوُنِ وَهُوَ عَلَامَةُ الضَّلَالِ الْبَائِنِ
وَبَعْضُهُمْ جَوَّزَ إِنْ تَمَهَّلَا مِنْ سَنَةٍ لِسَنَةٍ لِأُمُهِمَلَا
فَإِنْ غَشَاهُ الْمَوْتُ ضَاقَ وَقْتُهُ وَنَابَ عَنْهُ ابْنُهُ أَوْ أُخْتُهُ
يُوصِي بِهِ كَمَثَلِ دَيْنِ الْخَلْقِ كَذَاكَ فِي الْمَثَالِ دَيْنُ الْحَقِّ
بَلْ أَنَّهُ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ لَأَنَّهُ لَاغْنَى (٢) الْأَغْنِيَاءِ
وَقَدْ أَتَتْ نِيَابَةُ الْقَرِيبِ فِي فِعْلِهِ مِنْ سُنَّةِ الْحَبِيبِ
فَلَيْسَ لِلْإِنْكَارِ مَعْنَى يُقْبَلُ بَعْدَ الَّذِي عَنِ النَّبِيِّ يُنْقَلُ
لَكِنَّمَا ذَلِكَ حَيْثُ يُعْذَرُ لَا حَيْثُ مَاتَهَاوُنًا يُؤْخَرُ

(١) الحلم : البلوغ لقوله تعالى «فإذا بلغ الأطفال منكم الحلم» .

(٢) قوله : «لأغنى» بفتح اللام أي الله سبحانه وتعالى هو أغنى الأغنياء ، وذكرها بمعنى

أن ذلك الحق هو الله ، وهو أغنى الأغنياء ، فهو أحق بالقضاء .

وَأَكْثَرُ النَّاسِ يُوْخِرُونَا وَهُمْ لَعَمْرُ اللَّهِ مَعْرُورُونَ وَلَا يَنْوِبُ عَنْ سِوَاهُ قَبْلَ أَنْ فَقَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ الْمُخْتَارُ وَلَا يَنْوِبُ الطِّفْلُ حَتَّى يَبْلُغَا وَامْرَأَةٌ تَنْوِبُ عَنْ أَبِيهَا كَذَلِكَ الْأَعْمَى عَنِ الْبَصِيرِ وَخَارِجٌ بِالْحَجِّ عَنْ سِوَاهُ يُجْزِيهِ إِحْرَامٌ لَهُ بِالنِّسَةِ وَذَلِكَ فِيمَا بَيْنَهُ وَرَبِّهِ وَمَنْ عَلَيْهِ حَجٌّ أَوْصَى بِهَا فِي كُلِّ عَامٍ حَجَّةً وَقِيلَا

وَأَنَّهُ كَالَّذِينَ يَزْعُمُونَ بِزُخْرَفِ الْقَوْلِ مُخَادِعُونَ يُؤَدِّينَ مَا عَلَيْهِ يَلْزَمُنَ وَرَحَّصُوا لِمَنْ بِهِ اضْطِرَارٌ وَيَصْلُحْنَ أَنْ يُرَى مُبْلَغًا وَهَكَذَا تَنْوِبُ عَنْ أُخِيهَا كَذَلِكَ الْعَبْدُ مَعَ الْأَجِيرِ فَنَسِيَ (١) الْأَسْمَ لَذَلِكَ مَا هُوَ عَنْهُ وَفِيهِ يَبْلُغُ الْأُمْنِيَّةُ وَالْحُكْمُ (٢) شَاهِدَانِ عِنْدَ صَحْبِهِ تُؤَدَّى بِالترتيبِ فِي حَسَابِهَا لَا بَأْسَ أَنْ تُقْضَى جَمِيعًا حَوْلًا

باب العمرة

زِيَارَةُ الْبَيْتِ عَلَى التَّمَامِ فِي سَائِرِ الْعَامِ تُسَمَّى عُمْرَةً فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ وَالسَّعْيُ مِنْ لَوَازِمِ الْأَفْعَالِ وَهِيَ لَعَمْرِي حَجَّةٌ صَغِيرَةٌ

مِنَ الطَّوَافِ وَمِنَ الْإِحْرَامِ فَتَعْمُرُ الْبَيْتَ وَتُحْيِي ذِكْرَهُ لَا يُعَدُّ الْبَيْتُ مِنَ التَّرَدَادِ مَا يَسْنَ رَكَعَتَيْهِ وَالْإِحْلَالُ وَعِنْدَهَا فَضَائِلُ كَثِيرَةٌ

(١) فنسى : أى نسى اسم الخارج عنه بالحج .

(٢) قوله : «والحكم» بالرفع على الابتداء ، ويجوز جره عطفًا على الضمير المجرور ، أو على

تقدير فى أى عليه فى الحكم شاهدا .

فَقِيلَ سُنَّةٌ وَقِيلَ نَجَبٌ وَالْخُلْفُ هَلْ لَنَا تُكْرَرُهَا فِي كُلِّ عَامٍ عُمْرَةٌ كَالْحَجَّةِ مِنْ عُمْرَةٍ لِعُمْرَةٍ يُكْفَرُ مَعْنَى حَدِيثٍ فِي الرَّبِيعِ وَرَدًا وَالْأَمْرُ فِي الْكِتَابِ بِالْإِثْمَامِ وَقِيلَ لَا وَجُوبَ لَكِنْ تُنْدَبُ فِي سَنَةٍ فَقِيلَ تُفْرَدُهَا وَقِيلَ بَلْ تُكْرَرُ فِي سَنَةٍ مَا بَيْنَ ذَلِكَ وَالذُّنُوبُ تُغْفَرُ يُجَوِّزُنَ فِي عَامِهَا التَّعَدُّدًا يَسْتَلْزِمُنَ تِكْرَارَهَا فِي الْعَامِ

باب الإحرام

وَذَلِكَ أَمْرٌ لَا يَكُونُ أَبَدًا وَلَا يَصِحُّ نُسُكٌ إِلَّا بِهِ وَهَيْئَةُ الْإِحْرَامِ فِي الْأَحْوَالِ فِي مَا كُلٍّ وَمَلْبَسٍ وَفِعْلٍ إِنْ يَكُنْ لَمْ يَجِدِ التَّعْلِينَ كَذَلِكَ الْمَخِيطُ أَيْضًا يُمْنَعُ وَهَكَذَا لَا يَلْبَسُ الْمَرْعُفَرَا (١)

إِلَّا لِمَنْ تَنَسَّكَ قَدْ قَصَّدا فَهُوَ وَالطَّوَأُ مِنْ إِيْجَابِهِ تُخَالِفُنَّ هَيْئَةَ الْإِحْلَالِ لَا يَلْبَسُ الْأَخْفَافَ غَيْرَ النَّعْلِ فَيَقْطَعْنَ مِنْ كَعْبِهِ الْخُفَيْنِ إِلَّا النِّسَاءَ فَلَهَا لَا يُمْنَعُ وَلَا مُورَسًا^(٢) وَلَا مُعْصَفَرًا^(٣)

(١) المورس : الثوب المصبوغ بالورس ، وهو ضرب من النبات أصفر طيب الرائحة يُصبغ به ، ولعل منه لما فيه من تهيج الباه ، وإنما منع الطيب عن المحرم لأنه يدعو الى الجماع ولأنه مناف لشعار الحج الذي كان منه البعد عن الزينة والترفة ، وملاذ الدنيا المنافية لمقاصد الآخرة والاتصاف بالخشوع ، والعصفر شجر القرطم .

(٢) المزعفر : المصبوغ بالزعفران ، والمورس المصبوغ بالورس ، وهو نبت أصفر ويسمى الخص ، والمعصر المصبوغ بالعصفر ، وهو الشوران بفتح الشين وهو زهر نبت معروف يشبه الزعفران في اللون لا في العرف .

وَيَكْشِفَنَّ الرَّأْسَ وَالْوَجْهَ مَعًا
وَتُكْشِفُ الْمَرْأَةُ وَجْهَهَا فَقَطُّ
كَذَلِكَ الْحَرِيرُ تُمْنَعُ
كَذَلِكَ الْحُلِيُّ أَيْضًا يُمْنَعُ
وَالْكُحْلُ لِلْمُحْرِمِ لَا بِأَسَ بِهِ
وَيَحْمِلُ الطَّيِّبُ أَخُو الْإِحْرَامِ
وَذَاكَ إِنْ لَمْ يَلْصَقَنَّ بَجَنْبِهِ
وَلَا يَجُوزُ أَبَدًا لِلْمُحْرِمِ
وَلَا لَهُ يُزَوِّجُ النِّسَاءَ (١)
قَدْ أَفْسَدَ الْحَجَّ بِذَاكَ الْعَامِ
وَحِجَّةٌ مِنْ قَابِلٍ تَلْزُمُهُ
نَهَى إِلَهُ الْعَرْشِ ذُو الْجَلَالِ
وَهِيَ الْجَمَاعُ وَالْمَعَاصِي وَالْمِرَا
وَاغْتَزَلْنَ الطَّيِّبَ وَالنِّسَاءَ
وَالشَّعْرُ لَا بِأَسَ بِهِ إِنْ أَنْشَدَا (٢)
وَلَا يَقْصُ ظُفْرًا وَلَا شَعْرًا

فَأَنَّهُ عَنْ سِتْرِ ذَاكَ مُنَعًا
وَلَا تُغَطِّيهِ فَإِنَّهُ غَلَطُ
وَالطَّيِّبُ أَيْضًا لَا تُقَرَّبَا
وَقَرِطُهَا مِنْ أُذُنِهَا فَتَنْزِعُ
إِنْ كَانَ ذَاكَ حَالِيًا مِنْ طَبِيبِهِ
إِنْ كَانَ لِلْبَيْعِ بِلَا مَلَامٍ
وَلَا يَنَالُهُ بِفَضْلِ ثَوْبِهِ
يُرَاجِعُ الزَّوْجَةَ فَاسْمَعُ وَافْهَمِ
أَوْ يَتَزَوَّجَ غَادَةً حَسَنَاءَ
مَنْ جَامَعَ الْمَرْأَةَ فِي الْإِحْرَامِ
بِهَا قَضَاءٌ لِلَّذِي يَهْدِمُهُ
عَنْ رَفَثٍ (٣) وَالْفِسْقِ وَالْجِدَالِ
فِي الْحَجِّ مِنْهَا يَافَتِي كُنْ حَذِرًا
وَأَثْرُكَ بِذَاكَ اللَّغْوِ وَالْمِرَاءِ
لَوْ كَانَ فِي ذِكْرِ النِّسَاءِ وَرَدًا
مِنْهُ وَلَا يُؤْثَرُنَ فِيهِ أَثَرُ

(١) قوله : «ولا له يزوج النساء الخ» لعل الشيخ نور الدين اقتصر على قول بال منع لكونه أصح عنده ، وإلا ففي ذلك خلاف مشهور .

(٢) الرفث ما تضمن من الكلام لما يستقبح ذكره من دواعي الجماع وألفاظه ، وكناية عن الجماع كما في قوله تعالى «أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم» أى الإفضاء بالجماع ، وأما الرفث في قوله تعالى «فلا رفث ولا فسوق» الآية فعن ابن الخطاب هو الجماع واقتصر عليه الناظم وهو الصحيح لما ورد أن ابن عباس كان ينشد في الطواف : فهن يمشين بنا هميسا . البيت .

(٣) قوله «إن أنشد» بالبناء للفاعل أى أنشده المحرم .

وَقَدْ رَوَى عَنْ بَحْرِنَا الْفَهَامَةَ
وَالشَّعْرُ لَا يُخْلَقُ تَحْتَ الْمَحْجَمِ
وَإِنْ آذَنُ ضَرْسُهُ أَبَائُهَا
وَمَالُهُ أَنْ يَعْقِدَنَّ عَقْدًا
كَذَلِكَ الْكَسْرُ يُجَبِّرُهُ
وَيَحْلِقَنَّ لَهُ إِذَا آذَاهُ
وَإِنْ يَكُنْ سِوَاهُ قَدْ غَطَّاهُ
وَمَا لَهُ أَنْ يَتَعَرَّضَنَا
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ صَيْدَ بَحْرِ
وَأَكُلَ صَيْدَ الْبَرِّ فِي الْإِحْرَامِ
وَجَائِزٌ أَنْ يَذْبَحَ الْأَهْلِيَّا
مِنْ غَنَمٍ أَوْ مِنْ دَجَاجٍ كَانَا
لأنَّهُ لَيْسَ مِنَ الصَّيْودِ
وَيَقْتُلُ الْمُحْرِمُ سَبْعًا تُذَكَّرُ
وَعُقْرَبَا وَحِيَّةٌ غُرَابَا
وَفَأْرَةٌ وَسَبْعَا أَثَاهُ

لَا بَأْسَ لِلْمُحْرِمِ بِالْحِجَامَةِ
إِنْ شَاءَ أَنْ يَسْلَمَ مِنْ حُكْمِ الدَّمِ
وَفِدْيَةٌ تَلْزُمُهُ مَكَائِهَا
وَرَخَّصُوا فِي الْكَيْسِ أَنْ يُشَدَّ
وَالرَّأْسَ مِنْ ضَرْرٍ يُغْطِيَنَّهُ
وَفِدْيَةٌ تَلْزُمُ إِنْ أَثَاهُ
لَا بَأْسَ إِنْ كَانَ بِلاَ رِضَاهُ
لِلصَّيْدِ مُطْلَقًا فَيَقْتُلُنَا
فَإِنْ حَلَّهُ أَتَى فِي الذَّكْرِ
عِنْدَهُمْ (١) مِنْ جُمْلَةِ الْحَرَامِ
وَيَأْكُلَنَّ لَحْمَهُ هَنِيئًا
وَيَأْكُلَنَّ بَيْضَهُ عَيَانًا
لَا يَدْخُلَنَّ فِي جُمْلَةِ الْمُحْدُودِ
حِدَاءَةً وَالْكَلْبَ مَهْمَا يَعْقُرُ
وَقِيلَ يُرْمَى إِنْ أَتَى الرُّكَّابَا
وَمِثْلُهَا قِيلَ الَّذِي آذَاهُ (٢)

(١) قوله : «عندهم» أى عند الجمهور ، وبه قال أصحابنا ، وبعضهم يقول بتحريم الاصطياد على المحرم ، ولا يحرم عليه أكله إذا لم يصده هو ، ولا صيد من أجله .

(٢) ورد أيضا في الحديث قتل الذئب والتمر وقتل الوزغ على ما رواه الطبراني «اقتلوا الوزغ ولو في جوف الكعبة» فمجموع ما ورد قتله عشرة وهي تقتل مطلقا أو إذا خيف منها . فيه خلاف في غير الحية والعقرب وما شاكلها من ذوات السموم ، لأن ضررها غير مأمون مطلقا وقال بعض الأمر بالقتل على عموميه ، والتقييد بالخوف يحتاج إلى دليل ولم يرد .

وَالْبَاغِي إِنْ أَتَاكَ فَأَذْفَعْنَاهُ لَوْ كُنْتَ فِي الدِّفَاعِ تَقْتَلْنَاهُ
وَمَا عَلَيْكَ حَرَجٌ مِنْ ذَاكَ عَنِ الْهَلَاكِ رَبُّنَا نَهَاكَ
لِلَّهِ دَرُّ الشَّرْعِ مَا أَكْرَمَهُ قَدْ رَفَعَ الْبَأْسَ وَقَدْ كَرَّمَهُ (١)
وَالدَّلُّ لَمْ يُشْرَعْ لَنَا فِي مَوْطِنٍ فَمَا الدَّلِيلُ عِنْدَنَا بِمُؤْمِنٍ
عَنِتُّ ذُلًّا قَدْ نُهِنَا عَنْهُ فَالْحِلْمُ وَالثَّقَاةُ (٢) لَيْسَ مِنْهُ

ذكر بدء الإحرام

وَقَاصِدٌ لِنُسُكِ الْإِسْلَامِ لَا يَعْدُونُ مَوَاضِعَ الْإِحْرَامِ
لَا يَعْدُونَهَا وَهُوَ غَيْرُ مُحَرَّمٍ فَإِنْ تَعَدَّى قِيلَ فِيهِ بِالْذَّمِّ
يَلْمَلَمُ مِيقَاتِ أَهْلِ الْيَمَنِ وَذُو الْحُلَيْفَةِ لِكُلِّ مَدَنِيٍّ
وَجُحْفَةُ أَيْضًا لِأَهْلِ الشَّامِ وَقَرْنُ (٣) لَنَجْدِهَا التَّهَامِيٍّ
وَذَاتُ عُرْقٍ لِلْعِرَاقِ وَلِمَنْ أَتَى إِلَيْهَا لَوْ أَتَى مِنَ الْيَمَنِ
كَذَاكَ فِي بَقِيَّةِ الْمَوَاضِعِ لِمَنْ أَتَى مِنْ أَهْلِ وَشَاسِعِ
وَمَنْ يَكُنْ مَحِلَّهُ بِالْقُرْبِ مِنْ مَكَّةَ مِنْ أَهْلِهِ يُلَبِّي
وَمَنْ يَكُنْ بِمَكَّةَ مُقَامُهُ مِنْ مَكَّةَ لَا غَيْرَهَا إِحْرَامُهُ
فَاخْرُمْ مِنَ الْبَطْحَا أَوْ الْمِيزَابِ أَوْ مَسْجِدِ الْجَنِّ مَعَ الْأَصْحَابِ
وَإِنْ يَشَأْ الْعُمْرَةَ يَقْصِدُنَا لِلْحِلِّ ثُمَّ فِيهِ يُحْرَمُنَا

(١) الضمير في (كَرَّمَهُ) عائذ إلى المؤمن المقصود بذلك .

(٢) الثقاة : الثقة . قال الله تعالى «إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ ثَقَاةً» .

(٣) قوله : «وَقَرْنُ» بفتح الراء لاقامة الوزن وإنما هو بإسكانها في الأصل .

وَبَعْدَ ذَا يَطُوفُ ثُمَّ يَسْعَى
فَالْمَوْضِعَانِ الْحِلُّ ثُمَّ الْحَرَمُ
فَإِنْ بَلَغْتَ مَوْضِعَ الْإِحْرَامِ
وَأَذَهَنَ بُدْهَنٍ مَا بِهِ مِنْ طِيبٍ
مِنْ بَعْدِ أَنْ تُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ
وَإِنْ يَكُنْ فَرَضٌ فَأَحْرِمْنَا
أَمَّا اللَّزُومُ لَا لَزُومَ فِيهِ
إِذْ لَيْسَ مِنْ لَوَازِمِ الْإِحْرَامِ
كَذَلِكَ الْوُقُوفُ وَالْمَشَاعِرُ (١)
مِنْ ثُمَّ كَانَتْ النِّسَاءُ الْحَيْضُ
إِلَّا الطَّوْفَ فَإِلَى أَنْ تُطَهَّرَا
وَالْبَسَ إِزَارًا وَرَدَاءً طَهْرًا
وَانْتَصَبْنَ مُلَبَّيًّا تُذَكَّرُ مَا
بِحَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ بِهِمَا
فَمُفْرِدٌ بِالْحَجِّ مَا عَلَيْهِ
فَلَا ذِبَاحَ لَا وَلَا صِيَامًا
وَمُفْرِدٌ بِعُمْرَةٍ لَا يَلْزُمُهُ

فِيَجْمَعَنَّ الْمَوْضِعَيْنِ جَمْعًا
جَمْعُهُمَا فِي التُّسْكِينِ يَلْزَمُ
فَأَحْرِمَ وَلَبَّ حَالِقِ الْأَنَامِ
وَاعْتَاسِلَنَّ بِالْمَاءِ لِلتَّطْيِيبِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ فَرَضٌ بِذَلِكَ الْحِينَ
مِنْ بَعْدِهِ وَذَلِكَ يَجْزِيَانَا
لَوْ نَجَسًا أَوْ جُنُبًا يَكْفِيهِ
طَهَارَةُ الْأَبْدَانِ بِالتَّمَامِ
وَلَا تُطْفَ إِلَّا وَأَنْتَ طَاهِرُ
لَا تُمْنَعَنَّ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ يُفَرِّضُ
وَيُحْبَسَنَّ لَهَا الْمَكَارِي (٢) إِنْ طَرَا
لَمْ يُلْبَسَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ طَهَّرَا
قَصْدُهُ مِنَ تُسْكِينِ مُحْرِمًا
فَأَنْتَ قَارِنٌ مُضِيفٌ لَهُمَا
إِلَّا تَمَامَ حَجِّهِ لَدَيْهِ
عَلَيْهِ فِيهِ لَا وَلَا إِطْعَامًا
سِوَى الَّذِي مِنْ فِعْلِهِ يَلْتَزِمُهُ

(١) قوله : « كذلك الوقوف والمشاعر » أى انها تجزى من الجنب ، إلا الطواف فإن الطهارة شرط فيه .

(٢) قوله : « مكارى » أى الجمال أو الحمارة الذى استأجرته لحملها ، فإنه يُخْبَسُ معها بمكة إلى أن تطهر من حيضها ، وتطوف بالبيت طواف الإفاضة ، وذلك إذا لم يوجد من يحملها إذا لم يقف معها دفعا للضرر .

مَا لَمْ يَكُنْ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ اعْتَمَرَ
يَفْعَلُ مَا شَاءَ إِلَى أَنْ حَجَّ
فَذَاكَ ذُو تَمَتُّعٍ مُشْتَهَرُ
إِنْ لَمْ يَجِدْ يَصُومُ عَشْرًا كَامِلَةً
وَسَبْعَةً بَعْدَ الرَّجُوعِ تَلْزَمُ
كَفَّارَةُ التَّلَذُّذِ الْمُحَدَّدِ
وَالْخُلْفُ فِي الْهَدْيِ عَلَى مَنْ قَرْنَا
وَالْخُلْفُ فِي السَّغْيِ وَفِي الطَّوَافِ
وَقِيلَ بَلْ يَلْزَمُهُ إِثْنَانِ
لَأَنَّهُ لِلنُّسُكَيْنِ جَمْعًا
وَمَنْ يَكُونُ نَائِبًا فِي الْفِعْلِ
وَمَنْ يَكُنْ قَدْ أَحْرَمَ (٣) الصَّيَّيَا

ثُمَّ أَحَلَّ بَعْدَ ذَلِكَ وَاسْتَقَرَّ
فِي عَامِهِ وَبِالتَّلْبِي عَجَا (١)
يَلْزَمُهُ هَدْيٌ هُنَاكَ يَنْحَرُ
ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ قَبْلَ الْقَافِلَةِ (٢)
وَذَاكَ عَنْ تَمَتُّعٍ مُتَلَزِمٍ
إِنْ لَمْ يَكُنْ مُجَاوِرًا لِلْمَسْجِدِ
وَلَا أَرَى اللَّزُومَ شَيْئًا بَيْنَا
فَقِيلَ سَعَى وَطَوَّافٌ كَافِي
مِنَ الطَّوَّافِ وَكَذَا سَعْيَانِ
فَوَاجِبٌ فَعْلُهُمَا مُجْتَمِعًا
فَحُكْمُهُ فِي ذَاكَ حُكْمُ الْأَصْلِ
فَمَا جَنَاهُ يَلْزَمُ الْوَلِيَّ

باب الطواف

وَمَنْ يَذُرْ بِالْبَيْتِ لِلتَّعْبُدِ
يَكُونُ فِيهِ الذِّكْرُ وَالتَّسْبِيحُ
سَبْعًا فَذَلِكَ الطَّوَّافُ فَاعْبُدِ
وَالطُّهْرُ فِيهِ شَرْطُهُ الصَّحِيحُ

(١) عَجَا : أى رفع صوته .

(٢) قبل القافلة : أى قبل الرجوع .

(٣) أحرمه أى جعله محرما ، أو أمره بالإحرام ، أو ألْبَسَهُ لباس الإحرام وهو صبي .

وَهُوَ إِلَى قَرَضٍ وَنَفْلٍ يَتَقَسَّمُ مِثْلُ الصَّلَاةِ لَكِنْ جُوزَ الْكَلِمِ
فَالْفَرَضُ فِعْلُهُ لِحَالِ الْعُمْرَةِ وَبَعْدَ إِحْلَالٍ لِحَالِ الْحُجَّةِ
وَالنَّفْلُ مَا عَدَاهُمَا فَيُنْدَبُ لِمَنْ هُنَاكَ يَفْعَلُنَّ وَيَرْغَبُ
يُكْثَرُ فِي الدُّعَاءِ بِالْأَلْحَافِ بِالرُّكْنِ وَالْمِيزَابِ وَالطَّوَافِ
وَجَائِزٌ يَحْفَظُ بِالْأَتَامِلِ عَدَّ الطَّوَافِ وَحَصَى الْجَنَادِلِ
وَبِاللِّسَانِ أَيْ ذَاكَ يَفْعَلُ وَجَائِزٌ لِطَائِفٍ يَشْتَمِلُ
وَمَابِهِ قَدْ جَازَتْ الصَّلَاةُ جَازَ الطَّوَافُ قَدْ رَوَى الثَّقَاتُ
وغيرُهُ إِعَادَةُ الطَّوَافِ تَلَزَمُهُ قِيلَ بَلَا اخْتِلَافٍ
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَطُوفَ عَارِي فِي فِعْلٍ ذَاكَ غَضَبُ الْجَبَّارِ
وَاشْرَبَ إِذَا مَا شِئْتَ فِي الطَّوَافِ فَالْحُكْمُ (١) فِي ذَلِكَ غَيْرُ خَافٍ
وَفِي الطَّوَافِ تَبَدَّى بِالْحَجَرِ وَتَحْتَمَنُ بِهِ ثَمَامَ الْأَثَرِ
فَتَجْعَلُ الْبَيْتَ عَلَى الْيَسَارِ حَتَّى تَتِمَّ سَبْعَةُ الْأَدْوَارِ
وَاسْتَلِمِ الرُّكْنَ وَلَا تُزَاحِمَا أَشِرْ إِلَيْهِ إِنْ تَرَى تَزَاحِمَا
وَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ فِي الْمَقَامِ تُكُونُ لِلطَّوَافِ كَالْخِتَامِ
وَتَارِكُ الرُّكُوعَ يَرْجِعَنَّ مَا دَامَ بِالْقُرْبِ وَيَرْكَعَنَّ
فَإِنْ مَضَى فَقِيلَ حُجَّتُهُ فَسَدَ وَقِيلَ بَلْ يَلْزَمُهُ دَمٌ فَقَدْ (٢)

(١) قوله : «فالحكم» وفي نسخه فالحل .

(٢) قوله : «فقد» أي فقط .

باب السعى

وَالسَّعَى بَيْنَ الْمَرَوَتَيْنِ يَلْزَمُ مَحِلُّهُ بَعْدَ الطَّوَافِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَهُ مِنْ بَعْدِ تَخْرُجُ مِنْ بَابِ الصَّفَا وَتَبْتَدِي فَتَحْسِبُ الْمَسِيرَ وَالرُّجُوعَا تُهْرَوْنَ فِي الْمَسِيلِ الْمُتَحَدِرِ وَمَا عَلَى النِّسَاءِ أَنْ تُهْرَوَا كَذَلِكَ الْمَرِيضُ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ وَمَنْ نَسِيَ فَلَمْ يُهْرَوْنَا كَذَاكَ مَنْ يَتْرُكُهُ لِجَهْلِهِ وَمُرْمِلٌ فِي سَعْيِهِ جَمِيعًا وَإِنْ يَكُنْ أَسَاءَ فِي أَفْعَالِهِ وَجَائِزٌ تَسْعَى وَأَنْتَ رَاكِبٌ

فَرَضًا وَقِيلَ سُنَّةٌ فِيهَا دَمٌ فَمَنْ يُقَدِّمُهُ فَغَيْرُ صَائِبٍ طَوَافِهِ فَيُظْفَرْنَ بِالرُّشْدِ بِهِ إِلَى الْمَرَوَةِ سَبْعًا تَفْتَدِي شَوَاطِينِ حَتَّى تُكْمَلَ التَّسْعَا وَتَمْشِينَ فِيَمَا عَدَاهُ مُسْتَقِرٌّ لَكِنَّهَا تُؤْمَرُ أَنْ تُعْجَلَا فَإِنَّهُ بِالْعُدْرِ أَوْلَى فَاغْذُرْ فَقِيلَ بِالنِّسْيَانِ يُغْذَرْنَا بِأَنَّهُ الْمُسْنُونُ عِنْدَ فِعْلِهِ جَهْلًا فَقِيلَ لَا نَرَى التَّضْيِيعَا فَالْتَقِضْ لَا يَدْخُلُ فِي أَعْمَالِهِ وَالْفَضْلُ لِلْمُشَاةِ فَضْلٌ وَاجِبٌ



باب الإحلال

وَذَاكَ مَعْنَى خَالَفَ الْإِحْرَامَا مِنْ النِّسَاءِ وَصَيْدٍ غَيْرِ الْحَرَمِ يُسَاحُ مَا كَانَ بِهِ حَرَامًا وَالْأَكْلُ وَاللِّبَاسُ طَرًّا فَأَعْلَمَ

يَكُونُ بَعْدَ السَّغْيِ لِلْمُعْتَمِرِ
وَالصَّيْدِ وَالنِّسَاءِ يُمْنَعَانِ
وَالطَّيِّبُ قَالَ فِيهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
وَمَنْ يَسْقُ لِلْهَدْيِ حِينَ اعْتَمَرَ
وَقَارَنَ يُقِيمُ فِي إِحْرَامِهِ
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَسْقِ الْهَدْيَ لَهُ
وَالْحَلْقُ وَالتَّقْصِيرُ لِلشُّعُورِ
وَذَاكَ كَالْتَسْلِيمِ لِلْمُصَلَّى
فَالْحَلْقُ أَنْ تَسْتَقْصِينَ^(١) الشَّعْرَا
وَالثَّانِي أَنْ تُقْصِرَنَّ طَوْلَهُ
وَلَيْسَ لِلنِّسَاءِ إِلَّا الثَّانِي
تَأْخُذُ مِنْهُ قَدَرُ أَصْبُعَيْنِ
وَأَيْمَنَ الشَّقَيْنِ قَدَمًا
وَأَصْلَعُ الرَّأْسِ يُمَرُّ الْآلَةَ

وَبَعْدَ نَحْرِ النَّسِيكِ الْأَكْبَرِ^(١)
قَبْلَ الطَّوَافِ لِلْمَحَلِّ الثَّانِي
كَمِثْلِهِ وَقِيلَ لَمْ يُحَرِّمًا
فَذَاكَ لَا يُحَلُّ حَتَّى يَنْحَرَا
وَيَعْمَلَ الْحَجَّ إِلَى تَمَامِهِ
يَجْعَلُهُ ثَمْعًا إِهْلَالَهُ
يُسَبِّحُ مَا كَانَ مِنَ الْحُجُورِ
يَخْرُجُ مِنْ تَحْرِيمِهَا لِلْحَلِّ
وَفَضْلُهُ عَلَى سِوَاهُ اشْتَهَرَ
وَتُبْقَيْنُ كَحَالِهَا أُصُولُهُ
فَالْحَلْقُ لَا يَكُونُ فِي النِّسْوَانِ
لِأَرْبَعِ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ
فِي الْحَلْقِ وَالْقِبْلَةَ وَجْهَهَا
فِي رَأْسِهِ وَكَانَ ذَا إِحْلَالَةٍ

(١) قوله : «النسيك الأكبر» هو طواف الزيارة والأصغر ما يكون من النحر والحلق قبله فلا يحل له صيد البر ولا النساء الا بعد الطواف ، والخلف في الطيب هذا هو المشهور في ذلك .
(٢) قوله «تستقصين» أى تستأصله بالموسى .

باب عرفة والمشاعر

وَمَنْ يَكُنْ أَحَلَّ مِنْ عُمرَتِهِ
فَقِيلَ إِنْ رَأَى هِلَالَ الْحَجِّ
وَقِيلَ بَلْ يُهْلُ (٢) يَوْمَ التَّروِيَةِ
يُحْرِمُ عِنْدَ بَيْتِهِ مِنْ بَابِهِ
وَهُوَ الشَّهِيرُ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ
وَذَا الْوَدَاعُ بِطَوَافِ الصَّدْرِ
وَاقْصِدْ مِنِّي وَصَلْ فِيهَا الظُّهْرَ
ثُصِّلِي فِيهَا الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ (٣)
وَلَا تَجَاوِزَنَّ لِلْمُحَسَّرِ
وَأَمْضِ وَأَنْتِ دَائِمًا ثُلْبِي
وَبَعْدَ أَنْ تَزُولَ (٤) صَلِّيْنَا
فَصَلِّ عِنْدَ النَّاسِ وَاسْمَعْنَا
وَكُنْ إِلَى الْغُرُوبِ فِي ابْتِهَالٍ
فَإِنَّهَا عَشِيَّةٌ مُبَارَكَةٌ
فَاخِرَةٌ تُبْهِجُ مِنْ تَأْمَلًا
مِنْ فَضْلِهَا وَالْكُلُّ فَضْلُ اللَّهِ

بِحَجَّةٍ يُحْرِمُ مِنْ مَكَّتِهِ
يُهْلُ (١) فِي الْحَالِ بِذَاكَ الْحَجِّ
عِنْدَ الْخُرُوجِ لِمَنَى وَالتَّهْنِئَةِ
وَإِنْ يَشَا فِي الْبَيْتِ مِنْ مِيزَابِهِ
ثُمَّ يُودِّعَنَّ ثُمَّ يَرْحَلُ
يُعْرِفُ فِي عُرْفِهِمُ الْمُشْتَهَرَ
وَالْعَصْرَ ثُمَّ هَكَذَا وَالْفَجْرَ
وَكُنْ بِهَا إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ
قَبْلَ الطُّلُوعِ بَلْ لَهُ فَاتْتِظِرِّ
حَتَّى تُوَافِيَ عَرَفَاتِ الْقُرْبِ
جَمْعًا بِهَا وَلَا تُؤَخَّرْنَا
حُطْبَتُهُ إِنْ قَامَ يَخْطُبُنَا
وَفِي دُعَاءِ كَامِلِ الْأَحْوَالِ
لَيْسَ لَهَا فِي الْحُسْنِ مِنْ مُشَارَكَةٍ
وَتُمنَحُ الْحَيَرَاتُ فِيهَا وَالْعُلَا
بِأَهْلِهَا مَلَائِكًا يُبَاهِي

(١) يُهْلُ : أَي يُحْرِمُ .

(٢) يَهْل : أَي يَحْرِمُ .

(٣) الْخَمْسُ : بِالْخَفْضِ لِلْمَجَاوِرِ كَقَوْلِهِمْ هَذَا حَجَرٌ ضَبَّ خَرِبٌ .

(٤) تَدْخُلُ الزَّوَالُ أَوْ أَرَادَ تَزُولُ الشَّمْسُ .

فَأَخْرَجْنِي عَلَى الْخِيَرَاتِ فِي ذَا الْيَوْمِ
 فَأَسْأَلُ الرَّحْمَنَ مِنْ خَيْرِ نَزْلِ
 وَاللَّهُ حَسْبِي وَعَلَيْهِ الْمَتَّكِلُ
 وَكَرَّهُوا الصِّيَامَ مِمَّنْ يَقِفُ
 وَالطُّهْرُ فِيهَا مُسْتَحَبٌّ فَأَعْرِفَا
 وَالنَّفْسَاءُ مِثْلَهَا وَالْجُنُبُ
 وَلَا وَقُوفٌ لِلَّذِي قَدْ سَكِرَا
 وَإِنْ يَكُنْ دَرَى وَلَوْ قَلِيلًا
 وَعَرَفَاتٌ لِلْوُقُوفِ مَوْضِعُ
 وَأَرْضُهَا تَضُمُّ الْوَاقِفِينَ
 وَعَرْنَةٌ لَيْسَ لَنَا بِمَوْقِفٍ
 مَوْضِعُهَا الْمَعْرُوفُ ذُونَ عَرَفَةَ
 وَلَا تُفِضُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ
 مُخَالِفٌ لِمَا عَلَيْهِ الْعَرَبُ
 وَسَرٌّ وَلَا تُصَلِّ قَبْلَ جَمْعٍ
 تَجْمَعُ فِيهَا لِلْعِشَاءَيْنِ مَعًا
 وَبَثَّ وَصَلَّ الْفَجْرَ فِيهَا بَعْلَسُ
 وَادْكُرْ هُنَاكَ اللَّهَ ذِكْرًا وَاسِعًا
 وَقَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ شَمْسٌ فَاقْطَعْ

وَسَارِعَنَّ فِي لِحَاقِ الْقَوْمِ
 فِيهَا وَأَنْ يَجْعَلَنِي مِمَّنْ وَصَلَ
 فَلَمْ يُحَيِّبْ مَنْ عَلَى اللَّهِ اتَّكَلُ
 لِأَنَّهُ عَنِ الْوُقُوفِ يَضْعُفُ
 وَجَائِزٌ لِحَائِضٍ أَنْ تَقِفَا
 وَالطُّهْرُ إِنْ أُمِكنَ فَهُوَ أَوْجَبُ
 حَتَّى مَضَى النَّهَارُ وَهُوَ مَا دَرَى
 فَذَلِكَ يُجْزِيهِ عَلَى مَا قِيلَا
 جَمِيعُهَا وَأَصْلُهَا مُتَّسِعُ
 ثُمَّ الْحِصَاةُ (١) لِلْعُمَانِيِّينَا
 مَوْقِفٌ إِنْ لَيْسَ بِهَا لَا تَقِفُ
 إِذَا جَهِلْتَ فَاسْأَلْنِ مَنْ عَرَفَهُ
 فَهَذَا بَيْنَا مُخَالَفٌ لِلرَّجَسِ
 فَإِنَّهُمْ لَا يَنْتَظِرُونَ تَغْرُبُ
 وَصَلَّيْنِ بِهَا صَلَاةَ الْجَمْعِ
 مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ هُنَاكَ وَقَعَا
 وَقَفَ عَلَى الْمَشْعَرِ إِنْ نَلْتَ نَفْسُ (٢)
 تَلْقَاهُ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمًا نَافِعَا
 مُحَسَّرَا إِلَى مِنَى ثُمَّ ارْزِعْ

(١) الحِصَاةُ : موضع معروف في عرفة اعتاد الوقوف فيه أهل عمان .

(٢) نفس : أى سعه .

وَأَرْمِ بِهَا جَمْرَتَهَا الْكَبِيرَةَ سَبْعًا لِكُلِّ رَمِيَةٍ تَكْبِيرَةٍ
وَأَذْبَحْ أَوْ انْحَرْ فَمِنَى لِلْمَنْحَرِ (١)
وَأَمْضِ تَزُورُ الْبَيْتَ ثُمَّ تَسْعَى
فَاتِّمَامًا هَذِي اللَّيَالِي لِمِنَى
وَالْدَّمُ قِيلَ يَلْزَمَنَّ مَنْ حَلَقَا
ثُمَّ إِلَى رَمِي الْجِمَارِ انْطَلَقَا
كَذَاكَ إِنْ أَحْرَ مَا قَدْ قُدِّمًا
أَوْ قَدَّمَ الْأَخِيرَ يَذْبَحَنَّ دَمًا

باب رمي الجمار

وَمِنْ تَمَامِ التَّسْلُكِ الْمُخْتَارِ لِلنَّاسِكِينَ الرَّمْيُ لِلْجِمَارِ
وَهِيَ مَوَاضِعٌ أُعِدَّتْ بِمِنَى ثَلَاثَةٌ مَوْضِعُهَا قَدْ يُنَبِّأُ
بَنَوا عَلَيْهَا نُقْصًا تُعْرَفُ وَكُلُّهَا بَعْدَ الزَّوَالِ يُقَذَّفُ (٣)
وَوَقْتُهِ إِلَى مَغِيبِ الشَّمْسِ وَجَمْرَةُ الْعَقَبَةِ تُرْمَى أَمْسَ (٤)
قَبْلَ الزَّوَالِ قَبْلَ أَنْ تُحِلَّأَ وَسَائِرُ الْأَيَّامِ تُرْمَى الْكُلَّأَ
وَجَائِزٌ أَيْضًا بِلا نِزَاعٍ بِاللَّيْلِ رَمْيُ حَائِفٍ وَرَاعِي
فَالرَّمْيُ وَالذَّبْحُ مَعًا وَالنَّحْرُ تُفْعَلُ فِي نَهَارِهَا وَالتَّنْفَرُ

(١) يعنى أى موضع النحر فى اليوم العاشر من ذى الحجة .

(٢) هنا : أى فى مكة وغيرها مما سوى منى وقيل ليس عليه شئ كما جاء فى الحديث

(٣) يُقَذَّفُ : أى يُرمى .

(٤) أَمْسَ : أى فى اليوم العاشر قبل الزوال .

وَمَنْ نَسِيَ إِلَى الْغُرُوبِ يَقْضِي
يَرْمِي غَدًا عَنْ يَوْمِهِ وَأَمْسٍ
وَيَنْبَغِي لِمَنْ رَمَى الْجَمَارَا
كُلَّ حَصَاةٍ عِنْدَهَا تَكْبِيرَةٌ
وَمَنْ رَمَاهَا بِثَمَانٍ حَصَلًا
وَالْحَجَرُ السَّبْعِينَ هَيْئًا
يُلْقَطُ كُلُّهُ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ
وَجَائِزٌ إِنْ كَانَ مِنْ أَرْضِ الْحَرَمِ
وَمِنْ مَسِيلِ الْوَادِي تَرْمِينًا
وَجَائِزٌ تَرْمِي وَأَنْتَ رَاكِبٌ
إِنْ كَانَ مِنْ ضَرُورَةٍ قَدْ نَابَا
أَمَّا الطَّوَافُ لَا يُطَافُ عَنْهُ
وَطَفَ بِهِ وَهَكَذَا يُرَكَّبُ
وَبِمَنْى ثَلَاثَةُ الْأَيَّامِ
وَيَكْفَى يَوْمَانِ لِمَنْ تَعَجَّلَا
وَإِنْ أَتَى اللَّيْلُ عَلَيْهِ وَجَبَا
وَأَوَّلُ النَّفَرَيْنِ هُوَ الْأَوَّلُ

مَا قَدْ نَسِيَ مِنْ فِعْلٍ هَذَا الْفَرَضِ
وَذَاكَ يُجْزِيهِ إِذَا مَا أُسِيَ
يُكَبِّرُ اللَّهَ بِهِ جَهَارًا
وَيَحْمَدُ اللَّهَ مَعَ الْأَخِيرَةِ
بِالسَّبْعِ وَالْأَخِيرُ جَهْلٌ أَهْمَلًا
مِثْلُ حَصَى الْخَذْفِ (١) يُقَدَّرْنَا
وَتَغْسِلَنَّهُ لِكَيْ تُنْظَفَهُ
مَنْ أَى مَوْضِعٍ يَكُونُ مُحْتَرَمٌ
كَمِثْلِ مَا اخْتَارَ يَفْعَلُنَا
وَجَائِزٌ يَنْوُبُ فِيهِ النَّائِبُ
فَإِنَّهُ فِي فِعْلِهِ أَصَابَا
إِنْ مَرَضَ الْقَرِيبُ فَاحْمِلْنَهُ
وَإِنْ يَمُتْ يَطُوفُ عَنْهُ الْأَقْرَبُ
مَرْتَبِعُ الْمَبِيتِ وَالْمُقَامِ
وَكَانَ قَبْلَ اللَّيْلِ مِنْهَا رَحَلًا
عَلَيْهِ أَنْ يُتِمَّهَا مُسْتَوْعِبَا
وَالْفَضْلُ فِي الْأَخِيرِ لَيْسَ يُجْهَلُ

(١) الخذف : الرمي بالحصاة من بين أصبعين ويقال ان ذلك من أعمال قوم لوط وهو بالخاء المعجمة والذال المعجمة .

باب وداع البيت

وَبِتَامَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَكُنْ عَلَيْهِ أَنْ يُودَّعَنَا
يَطُوفُ سَبْعًا وَيُصَلِّيْنَا حَتَّى يَكُونَ الْبَيْتُ أَذْنَى عَهْدِهِ
وَشَدَّدَ الْقَائِلُ حَيْثُ أَوْجَبَا وَتَارَكَ الْوَدَاعَ عَمْدًا يَذْبَحُ
وَمَا عَلَى تَارِكِهِ لِعَذْرِ يَتِمُّ حُجَّهُ عَلَى اسْتِيفَاءِ
لِلْبَيْتِ مَهْمَا شَاءَ يَرْحَلْنَا عِنْدَ الْمَقَامِ ثُمَّ يَدْعُونَا
وَلَا يَبِيعُ أَوْ يَشْتَرِي مِنْ بَعْدِهِ دَمًا عَلَى مَنْ بَعْدَهُ قَدْ شَرَبَا
كَفَّارَةً تُجْبِرُهُ وَتُصْلِحُ كَحَائِضٍ وَمَرَضٍ مِنْ جَبْرِ

باب الفدية والجزاء

وَمَنْ جَنَى يَلْزَمُهُ الْجَزَاءُ أَوْ لَوْتُ (١) الْإِحْرَامَ فَالْفِدَاءُ
يُلَوْتُ الْإِحْرَامَ حَلْقُ الرَّأْسِ لَوْ كَانَ مِنْ ضَرُورَةٍ أَوْ بَأْسٍ
وَمِثْلُهُ فِي الرَّأْسِ أَيْضًا تَغْطِيَةُ (٢) أَوْ لَبَسَ الْمَخِيطَ مِثْلَ الْأَقْيَةِ
أَوْ كَبَسَ الْأُخْفَافَ عِنْدَ النَّعْلِ أَوْ قَطَعَ الْأَظْفَارَ قَبْلَ الْحُلِّ
أَوْ يُدَمِّنُ الْجَسَدَ الْمُحَرَّمَا أَوْ يَقْطَعَنَّ الشَّعْرَ الْمُكْرَمَا
فَهَذِهِ وَنَحْوُهَا مَمْنُوعَةٌ تَلْزَمُ فِيهَا الْفِدْيَةُ الْمَشْرُوعَةُ

(١) لَوْتُ : أى أفسد والمراد بتلويت الاحرام فعل شىء مما يحظر فيه .

(٢) تَغْطِيَةُ : كَتْلِيَّةُ أى تَغْطِيَةُ الرَّأْسِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ .

يَصُومُ أَوْ يُطْعِمُ أَوْ يَتَسَكَّتُ
وَمُتَمَتِّعٌ مِنَ الْآفَاقِ ^(١)
مَنْ لَمْ يَجِدْ يَصُمْ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ
وَقَاتِلَ لِلصَّيْدِ وَهُوَ مُحْرِمٌ
غَوْقِبَ بِالْجَزَاءِ بِمِثْلِ مَا قَتَلَ
أَوْ عَدْلِهِ مِنَ الصِّيَامِ وَالنَّظَرِ
أَشْكَلَ مَعْنَاهُ عَلَى مَنْ سَبَقَا
يَنْظُرُ فِي الْمِثْلِ مِنَ الْأَنْعَامِ
عَنْ كُلِّ مَدٍّ يَجْعَلَنَّ يَوْمًا
وَقِيلَ فِي الثَّعْلِبِ شَاةٌ تَجِبُ
وَالْكَبْشُ قِيلَ فِي جَزَاءِ الضَّبْعِ
وَالصَّدِّ ^(٣) وَالْجَرَادُ قِيلَ بَرِّي
وَمَنْ يَرْبُ ^(٤) الْهَرَّ وَالْعِقَابَا
وَلَا يَكُونُ حَكْمًا فِي الصَّيْدِ
وَالْحَكَمَانِ مِنْ ذَوِي الْإِيمَانِ
وَوَاسِعٌ تَأْخِيرُهُ حَتَّى يَجِدَ

بَذَحَ شَاةٍ لِيَتَمَّ النُّسْكَ
عَلَيْهِ هَذِي لَازِمٌ الْإِهْرَاقِ
يَعُودُ وَالسَّبْعُ إِذَا أَمَّ ^(٢) الْوَطْنَ
أَوْ كَانَ صَيِّدًا قَدْ حَوَاهُ الْحَرَمُ
بِحُكْمِ عَدْلَيْنِ عَلَى هَذَا الْمِثْلِ
فِي صِفَةِ الْعَدْلِ الَّذِي قَدْ ذُكِرَا
وَحَلَّهُ الرَّبِيعُ حِينَ وَفَّقَا
كَمْ قَدْرُهُ مَعَ قَدْرِ الطَّعَامِ
حَتَّى يَكُونَ عَدُّ ذَاكَ صَوْمًا
عَلَى الَّذِي لِقَتْلِهِ يَرْتَكِبُ
وَقَبْضَةُ الطَّعَامِ غَرْمُ الضَّفْدِ
يَحْرُمُ وَالْبَعْضُ يَقُولُ بَحْرِي
يَلْزِمُهُ جَزَاءُ مَا أَصَابَا
إِلَّا وَلِّي عَنْ سَلِيلٍ ^(٥) زَيْدٍ
بَعْضُهُمَا بَعْضًا يُوَالِيَانِ
عَدْلَيْنِ يَرْضَى حُكْمَهُمْ وَيَعْتَمِدُ

(١) المتمتع من الآفاق أى من غير أهل مكة ومن كان داخل الحرم .

(٢) (أَم) : أى قصد .

(٣) الصَّد : بالفتح هو حوت صغير يوجد في مياه البر كالأنهار ومياه الأودية .

(٤) قوله : ومن يرب ، أى يملك .

(٥) سليل زيد : هو جابر بن زيد رضى الله عنه .

وَالْحَرَمُ الْمَمْنُوعُ يَحْرُمُنَا
وَذَلِكَ الْأَذْخَرُ وَهُوَ الصَّخْبَرُ
وَفِي الدَّعَامِيسِ وَفِي الْحِمَاضِ (١)
وَقِيلَ بِالْتَّرْخِيسِ لِلدَّوَاءِ
وَكَلَّ مَا كَانَ مِنَ الزَّرُوعِ
لَكِنَّهُ لَيْسَ بِوَادِي زَرْعٍ
كَقَطْعِ أَشْجَارٍ وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ
وَحَرَمُ الْمَدِينَةِ الزَّهْرَاءِ
وَمَا الْجَزَا فِي صَيْدِهَا بِمُلْتَزَمٍ
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ فِي الرَّبِيعِ
فَمَكَّةَ حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ
عَلَيْهِمَا صَلَّيَ إِلَهِي كُلَّمَا

أَشْجَارُهُ إِلَّا الَّذِي يُسْتَشَى
لَأَنَّهُ بِهِ الْيُوثُ تُعْمَرُ
تُرْخِصُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مَاضٍ
بَقَدْرِ الْحَاجَةِ كَالسَّنَاءِ
لِلنَّاسِ فَهُوَ لَيْسَ بِالْمَمْنُوعِ
فَحَرْتُهُمْ مُلَازِمٌ لِلْمَنْعِ
وَالْأَرْضُ دُونَ قَطْعِهَا لَا تُسَبِّحُ
جَاءَ عَنِ الْمُحْتَارِ فِي الْأَنْبَاءِ
وَقِيلَ بَلْ لَهَا اخْتِرَامٌ لَا حَرَمٌ
مَوْثَرٌ (٢) عَنْ سَيِّدِ الْجَمِيعِ
وَهَذِهِ مُحَمَّدُ الْكَرِيمِ
تَرْتَمِ الْوُرُقُ كَذَاكَ سَلَمًا

باب النحر

وَالنَّحْرُ يَوْمَ النَّحْرِ يُنْدَبْنَا
كَانَ الْفِدَاءَ لِلذَّبِيحِ الْمُصْطَفَى
وَبَقِيَتْ مِنْ بَعْدِهِ فَيَالِهَا
مِنْ عَهْدِ إِبْرَاهِيمَ أَمْرٌ سَنَّا
إِذْ سَلَّمَ الْأَمْرَ وَكَلَّ قَدْ وَفَا
مَزِيَّةً قَدْ نَالَهَا مِنْ نَالِهَا

(١) الدعاميس والحماض : نبت برّي حامض الطعم ، ينبت من مياه الأمطار في البراري .

(٢) مؤثر : خير المبتدأ وهو قوله : وأول القولين ، ويجوز نصبه حال أى جاء مؤثراً .

وَأَكَّدَ الْمُخْتَارُ هَذِي السَّنَةَ وَذُو تَمْتَعٍ فَتَزَمَّتْهُ
وَكُلُّ مَاسِيْقٍ لِنَحْوِ الْحَرَمِ مِنْ إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَغَنَمٍ
فَذَاكَ هَذِي لَازِمٌ أَوْ يُنْدَبُ وَبَعْدَ أَنْ قُلِّدَ فَهُوَ يَجِبُ
يَصِيرُ بِالتَّقْلِيدِ (١) هَذِيًّا وَاجِبًا
لَأَنَّمَا مَحِلُّهُ الْمَوْصُوفُ
وَكُلُّ مَا كَانَ مِنَ الْجَزَاءِ
فَهُوَ مَحِلُّهُ الَّذِي يُعْتَبَرُ
أَمَّا ضَحَايَا النَّاسِ فِي الْأَمْصَارِ
يَنْحَرُهَا مِنْ بَعْدِ أَنْ يُصَلِّيَ (٢)
فَلَيْسَ لِلذَّابِحِ قَبْلَهَا سِوَى
لَا يَسْبِقُنْ إِمَامَهُ فِي نَحْرِهِ
وَيَنْبَغِي أَنْ يَذْبَحَ بِيَدِهِ
وَحَيْثُ كَانَ ذَبْحُهَا شِعَارًا
وَيَنْبَغِي لِلذَّابِحِ الضَّحَايَا
وَجَائِزٌ أَنْ تُدْفَعَ الضَّحِيَّةُ
وَجَائِزٌ يَأْكُلُهَا جَمِيعًا
وَذُو تَمْتَعٍ وَذُو قِرَانٍ

وَذُو تَمْتَعٍ فَتَزَمَّتْهُ
مِنْ إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَغَنَمٍ
وَبَعْدَ أَنْ قُلِّدَ فَهُوَ يَجِبُ
يُذَلُّهُ إِذَا رَأَاهُ عَاطِبًا
لِلنَّحْرِ هُوَ الْحَرَمُ الْمَعْرُوفُ
لِلصَّيْدِ أَوْ مِنْ سَائِرِ الدَّمَاءِ
وَلَيْسَ يُجْزَى دُونَهُ إِنْ نَحَرُوا
مَنْدُوبَةً وَهِيَ مِنَ الشَّعَارِ
لِكِي يَحُورَ بِالذَّبَاحِ فَضْلًا
لِحُومِهَا كَانَ قَدِيدًا أَوْ شَوًّا
لِكِي يَفُوزَ بِعَظِيمِ أَجْرِهِ
وَيُجْزَى سِوَاهُ مِثْلَ وَلَدِهِ
لَا يَذْبَحُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى
يُطْعَمُ مِنْهَا ثُلُثُهَا الْبَرَايَا
إِلَى فَقِيرٍ وَاحِدٍ عَطِيَّةً
مَا مِ يَكُنْ سَبَبُهَا التَّمَتُّعَا
يَأْكُلُ ثُلُثَ لَحْمِهِ الْهَتَّانِ

(١) التقليد : هو أن يعلق نعلا أو قلادة على رقبة البعير علامة على أنه هدي فلا يعرضه أحد .

(٢) قوله : «من بعد أن يُصَلِّيَ» بالبناء للمفعول ، أي صلاة العيد فمن ذبح قبل صلاة العيد فهي شاة لحم لاضحية ، هكذا قال صلى الله عليه وسلم لمن ذبح قبل الصلاة ، ولا يحرم أكلها ولكنها لا تجزي عن الضحية ، وإن كانت مندوبة في سائر الأمصار ، قال تعالى «فصل لربك وانحر» أي صل صلاة العيد وانحر الضحية .

أَمَّا جَزَاءُ الصَّيْدِ وَالِدَّمَاءِ
يُدْفَعُهُ لَا يَأْكُلَنَّ مِنْهُ
فَصَاعِدًا وَذُونُهُمْ لَا يَمْضِي
فَقِيلَ يَقْضَى مَثَلُ مَا قَدْ أَكَلَا
دَمُ الْفَتَاةِ أَكْلُهُ لِلْبَعْلِ (١)
إِنْ كَانَ ذَا فَقْرٍ وَأَمَّا دَمُهُ
وَبِاتِّفَاقٍ فِي الضَّحَايَا تُجْزَى
وَقِيلَ بَلْ يُجْزِيهِ بِنْتُ سَنَةٍ
وَذَاكَ فِي السَّمِينِ لِاسْوَاهُ
وَلَا تَجُوزُ عِنْدَنَا الشَّرْسُ
وَهَكَذَا الْجَذَعَاءُ وَالْعَضْبَاءُ (٢)
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُضَحَّى بِالطَّبَا
لِأَنَّهَا مِنْ هَذِهِ الْبَهَائِمِ
فَلَا أَقُولُ بِجَوَازِ التَّضْحِيَةِ
لَأَنَّمَا الْأَحْكَامُ بِالْمَعَانِي
وَمَا عَلَى الْحَجِيجِ مِنْ جُنَاحٍ
وَبَيْعِ شَحْمِهِنَّ حَتْمًا فَاحْجِرِ

لِلْفُقَرَاءِ دُونَ الْأَغْنِيَاءِ
إِلَى ثَلَاثَةِ فَيُجْزَى عَنْهُ
وَأَكْلُ مِنْهُ عَلَيْهِ يَقْضَى
وَقِيلَ بَلْ جَمِيعُهُ قَدْ بَطَلَا
إِنْ لَمْ يَكُنْ تَفَاوُضُ ذُو حِلٍّ
فَلَيْسَ لِلزَّوْجَةِ حَتْمًا طَعْمُهُ
ثَنِيَّةٌ وَذُونُهَا لَا يُجْزَى
وَالضَّأْنُ قِيلَ يُجْزَى ابْنُ سَنَةٍ
لَتَنْظَرِ الصَّلَاحَ مَنْ رَأَاهُ
نَحِيَّةً كَلًّا وَلَا الْخُرْمَاءُ (٣)
قَدْ قِيلَ وَالْعَوْرَاءُ وَالْعَرَجَاءُ
وَكُلُّ وَخْشٍ هَكَذَا فَاجْتَنِبَا
تَكُونُ دُونَ الصَّيْدِ وَالْحَوَائِمِ
بِبَقْرِ الْوَحْشِ لِأَجْلِ التَّسْمِيَةِ
مَنْوُطَةٌ لَا بِالْمَقَالِ الْعَانِي
فِي بَيْعِهِمْ لِأَدَمِ (٤) الْأَضَاحِي
وَقِيلَ بِالْجَوَازِ عِنْدَ الضَّرْرِ

(١) يعنى أن هدي المرأة أو مالزمها من دم الجزاء يحل لزوجها الفقير إلا إذا كانت مفروضة له في مالها وأما دمه فلا يحل لها لأن عليه نفقتها ، وهذا على القول المشهور في المذهب .

(٢) الشرماء : مشترة الأذن . ، والخرماء : مخروقتها .

(٣) الجذعاء : مكسورة القرن ، العضباء : التى ليس لها قرون .

(٤) الأدم : جمع أديم وهو الإهاب

وَمَا يَكُونُ قُرْبَةً لِلْخَالِقِ فَلَا يُدْلَنُ بِالذَّوَانِقِ (١)
 فَيَالِهَا تَجَارَةً رَيْحَةً لِمَنْ أَتَى بِنِيَّةٍ صَحِيحَةٍ

(١) الذوانق «جمع دائق» وهو سدس الدرهم .

كتاب الاعتكاف

وَالِإِعْتِكَافُ سُنَّةٌ فَضِيلَةٌ
لَا زَمَّهَا الْمُحْتَارُ كُلَّ عَامٍ
وَهُوَ لُزُومُ الشَّيْءِ وَالْإِقْبَالُ
مَوْضِعُهُ فِي مَسْجِدٍ ثَقَامٌ
يَدْخُلُهُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ
يَتِمُّ مَا يَنْوِيهِ وَهُوَ صَائِمٌ
وَقَالَ قَوْمٌ بَلْ يَصِحُّ ذُوهُ
وَلَا يَجُوزُ يَعْمَلَنَّ بِأَجْرَةٍ
وَأَهْلُهُ (١) وَكُلٌّ مَن يَلْزَمُهُ
وَلَا يَجُوزُ يَخْرُجَنَّ مِنْهُ
فَيَخْرُجَنَّ لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ
وَيَحْضُرُ الْجُمُعَةَ حَيْثُ تَلْزَمُهُ
مَا لَمْ يَلْجُ قَدْ قِيلَ تَحْتَ سَقْفٍ
وَجَائِزٌ يُشَيِّعُ الْجَنَازَةَ
كَذَاكَ نَصْرُ رَايَةِ الْإِسْلَامِ
لَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلٌ
وَالطَّيِّبُ لَا بَأْسَ بِهِ لِلْمُعْتَكِفِ

عَطِيَّةٌ مِنْ رَبَّنَا جَلِيلَةٌ
فِي وَسْطٍ وَآخِرِ الصَّيَامِ
عَلَيْهِ وَالْفَضْلُ لَهُ أَحْوَالُ
فِيهِ الصَّلَاةُ وَلَهُ إِمَامٌ
وَيَخْرُجَنَّ بَعْدَ الْغُرُوبِ الْمُتَمَسِّي
وَالصَّوْمُ فِي الْمُحْتَارِ شَرْطٌ لِزَمِّ
وَالْفَضْلُ فِيهِ ثَابِتٌ يَرُوءُهُ
إِلَّا لِقُوتِ نَفْسِهِ وَالصَّيَّةِ
مِنْ قَوْمِهِ بِأَجْرَةٍ يُطْعِمُهُ
وَجَائِزٌ لِشَيْءٍ يَلْزَمُنُهُ
بِلَا خِلَافٍ مِنْ أَوْلَى الْعِرْفَانِ
وَلْيُعَدِ الْمَرِيضَ حَيْثُ يَعْلَمُهُ
وَقِيلَ بِالتَّرْخِصِ فِي ذَا الْوَصْفِ
وَالنَّصْرُ لِلْمَلْهُوفِ قَدْ أَجَازَهُ
وَلْيُعَدِ الْفَائِتَ بِالتَّمَامِ
بِفِعْلِهِ الْأَوَّلِ غَيْرَ مُنْفَصِلٍ
وَيُكْرَهُ الْبَيْعُ لَهُ فَلْيَعْتَرَفْ

(١) قوله : «وأهله» معطوف على نفسه ، والصية هي جماعة الصبيان أو جمع صبي . أي لا يعمل عملاً بالأجر إلا لقوت نفسه وأولاده وأهله أى أزواجه ومن عليه نفقتهم .

وَرَخَّصُوا أَنْ يَشْتَرِيَ طَعَامًا وَيَفْسُدَ اعْتِكَافُهُ إِنْ وَطِئَا وَهَكَذَا تَلَزَّمُهُ مَغْلَظُهُ وَقِيلَ لَا تَعْتَكِفُ الْمُطَلَّقَةُ وَلَا تَبِيتُ اللَّيْلَ فِي مَكَانٍ كَذَاكَ لَا تُحْجُ أَيْضًا نَفْلًا وَتُخْرِجْنَ لِصَلَةِ الْجِيرَانِ إِنْ كَانَ مِنْ أَرْحَامِهَا وَالتَّغْزِيَةِ وَهَكَذَا تُخْرَجُ يَوْمَ الْعِيدِ فَالاجْتِمَاعُ فِيهِ أَمْرٌ شَرْعًا إِذَا رَأَى الْكَثْرَةَ فِي الْإِسْلَامِ

لِمَنْ عَلَيْهِ قُوَّةُ الزَّامَا وَيَلْزَمْنُهُ عَوْدُهُ مُبْتَدَأًا عُقُوبَةَ التَّضْيِيعِ فِيمَا اسْتَحْفَظَهُ مَا بَقِيََتْ فِي عِدَّةٍ مُعَلَّقَةٍ عَنْ بَيْتِهَا فِي الْخَوْفِ وَالْأَمَانِ وَالْفَرَضُ لَازِمٌ يَغْمُ الْكُلًّا وَلِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ الْعَانِي تُعْزِهِمْ وَهَكَذَا فِي التَّهْنِئَةِ لِأَنَّهُ مُجْتَمِعُ الْعِيدِ يُورِثُ حَصَمَ الدِّينِ مِنْهُ فَرَعًا يُوْءُ بِالْحَيَةِ وَالْإِثَامِ

كتاب النذور

النَّذْرُ إِلْزَامُ الْفَتَى لِنَفْسِهِ وَهُوَ لِلَّهِ وَمَنْ قَدْ قَالَ لَوْ لَمْ يُسَمِّ اللَّهَ فِي مَقَالِهِ وَمَنْ بِهِ يَقْصِدُ غَيْرَ اللَّهِ وَيَلْزَمُ الْوَفَاءَ بِالنَّذْرِ قَدْ مُدِحَ الْمُؤْفُونَ فِي الْقُرْآنِ وَالنَّذْرُ بِالْعَصِيَانِ طَرًّا يُحْجَرُ عَذْرُهُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ أَلْزَمًا وَهُوَ كَالظَّهَارِ يَلْزَمُنَا وَالْقَائِلُونَ أَنَّهَا لَا تَلْزَمُ فَصَوْمُ كُلِّ الدَّهْرِ مِنْ ذَا الْحَالِ وَكُلُّ نَذْرٍ كَانَ لِلشَّيْطَانِ وَإِنْ يَكُنْ لِلْجِنِّ فَالْفَقِيرُ وَنَاذِرٌ بِمَنْ (٣) حَلٌّ يُسْرَجُ

مَا لَيْسَ لِإِذَا لَمْ يَلْزَمْ لَهٗ فِي نَفْسِهِ نَذَرْتُ فَلْيُؤْفَ لَهُ تَعَالَى لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ فِي أَحْوَالِهِ فَنَذْرُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَنَاهِي إِلَّا إِذَا مَا كَانَ بِالْفُجُورِ فِي هَلْ أَتَى حِينَ عَلَى الْإِنْسَانِ بِهِ الْوَفَا وَالْحَلْفُ هَلْ يُكْفَرُ مُرْسَلَةً (١) بِالْعَقْدِ حِينَ انْتَبَهَ مَعَ أَنَّهُ زُورٌ يُكْفَرُنَا يَنْفُونَ أَصْلَ الْعَقْدِ حَيْثُ يَأْتُمُ وَالصَّوْمُ فِي الْعِيدَيْنِ وَالْيَالِي فَذَاكَ حِجْرٌ وَاضِحٌ الْبُطْلَانِ يَحُوزُهُ وَهَكَذَا الْقُبُورُ (٢) بِهِ عَلَى الْقَبْرِ فَقِيلَ يُخْرَجُ

(١) أي كفارة يمين مرسلة ، وهي إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، ولم أذكر العتق لأنه لا يوجد الآن .

(٢) أي وهكذا القبور يكون ما نذر لها راجحا للفقراء ، وهذا عقوبة للناذر ، والأصح أن لا يلزمه شيء إلا التوبة لأنه نذر لغير الله .

(٣) المَنْ : وزان معروف عند أهل عُمان .

وَبَعْضُهُمْ لِلْفُقَرَا قَدْ حَكَمًا
لِأَتَمَّا السَّرَاجُ لِلْقُبُورِ
وَيَخْرُجَنَّ فِيهِ قَوْلُ أَنَّهُ
وَهَكَذَا فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ
وَفِيهِ قَوْلُ أَنَّهَا لِلْفُقَرَا
وَالرَّاجِحُ الْبُطْلَانُ حَيْثُ نَذَرَا
وَنَازِرٌ لِأَفْضَلِ الْبُلْدَانِ
لِأَنَّهَا أُمُّ الْقُرَى بِالنَّصِّ
وَنَازِرٌ يُصَلِّيَنَّ فِي مَسْجِدِ
فِي الصَّلَاةِ حَوْلَهُ يَرُ
وَنَازِرٌ بِرَكَعَاتِ عِدَّةٍ
يُصَلِّيْنَهَا حَسَبَ مَا يُطِيقُ
وَنَازِرٌ يُصَلِّيَنَّ اللَّيْلَ
قِيلَ عَلَيْهِ يَقْضِيَنَّ الْفَرَضَا
وَلَا أَرَى هَذَا مِنَ السَّدَادِ
وَالْفَرَضُ مَعْلُومٌ فَيَخْرُجْنَا
وَالنَّذْرُ وَاقِعٌ عَلَى سَوَاهُمَا
وَنَازِرٌ بَأَن يَصُومَ عَامًا
فَإِنَّهُ يُبْدِلُ شَهْرَ الصَّوْمِ

بِهِ وَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فَأَعْلَمَا
مِنْ جُمْلَةِ الْمَمْنُوعِ وَالْمَحْجُورِ
لَا يَثْبُتُنْ شَيْءٌ فَيَلْزَمْنَهُ
فِي النَّذْرِ لِلْقُبُورِ بِالْأَمْوَالِ
وَأَحْوَطُ الْقَوْلَيْنِ مَا تَأَخَّرَا
شَيْئًا بِهِ الْوَفَاءُ حَتَّمًا حُجْرًا
يَحْمِلُهُ لِمَكَّةِ الرَّحْمَنِ
وَمَنْ يَعُدُّ فَضْلَهَا لَا يُحْصَى
فَحِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ
إِذَا مَانِعُ الدُّخُولِ فِيهِ عُذْرُ
فَلَمْ يُطَقْ فَلْيَفْرُقَنَّ مَا حُدِّدَ
وَإِنْ يُطَقْ فَيَمْنَعُ التَّفْرِيقُ
أَوْ النَّهَارَ عَرْضُهُ وَالطُّولَا
لَأَنَّهُ يَدْخُلُ تَحْتَ الْإِمْنَا
إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنَ الْمُرَادِ
كَذَاكَ وَقْتُ الْمَنْعِ يُحْجَرْنَا
وَعَيْرَ هَذَا لَا أَرَاهُ لَازِمًا
مِنَ السَّنَنِ عَدَدًا تَمَامًا
وَالْفِطْرُ وَالنَّحْرُ لِكُلِّ يَوْمٍ

كَذَاكَ قَالَ الْأَصْلُ وَهُوَ مُشْكِلٌ (١) إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي النَّذْرِ هَذَا يَدْخُلُ
فَهُوَ نَظِيرُ مَا مَضَى مِنْ قَوْلٍ فِي النَّذْرِ بِالصَّلَاةِ كُلِّ اللَّيْلِ
وَهَاهُنَا قَدْ نَقَضَ الْمُقَدِّمًا بِقَوْلِهِ مِنْ بَعْدِ مَا تَقَدَّمَ
لَكِنَّهُ لَا يُبَدِّلُ الصِّيَامَ لِلشَّهْرِ مَهْمَا قَالَ هَذَا الْعَامَ
وَأَنَّهُ يُبَدِّلُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالنَّحْرِ قَدْ قِيلَ بِغَيْرِ شَجَرٍ
فَلَا يُفِيدُ قَوْلُ هَذَا الْعَامَ إِحْرَاجُ مَا يَسْتَلْزِمُ الْكَلَامُ
إِنْ كَانَ وَاجِبَ الْقَضَا فَيَجِبُ فِي الْكُلِّ أَوْ لَا فَسِوَاهُ يُحْسَبُ
وَنَازِرٌ بِأَنْ يَصُومَ يَوْمًا مُعَيَّنًا بِاسْمِهِ مَرْسُومًا
فَلَمْ يَصُمْ حَتَّى يَفُوتَ الْيَوْمُ تَلْزِمُهُ كَفَّارَةٌ وَلَوْ
وَالِاخْتِلَافُ بَيْنَهُمْ فِي الْبَدَلِ كَالْخُلْفِ فِي الْقَضَا بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ (٢)
وَعَاجِزٌ فِيهِ عَنِ الصِّيَامِ يُفْتَوْنَهُ فِي ذَلِكَ بِالْإِطْعَامِ
وَقِيلَ فِي الْإِطْعَامِ يُجْزَى الْقَادِرَا أَيْضًا وَلَا أَرَاهُ قَوْلًا ظَاهِرًا
وَقِيلَ فِي الصَّوْمِ يَنْوِبُ النَّائِبُ بِالْعَجْزِ وَهُوَ فِي الْمَقَالِ صَائِبٌ
وَالْحَقُّ لَا يَحْتَاجُ عَلَى مَدَارِهِ فِي الْكَلَامِ
وَمَنْ يَمُتْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُؤَدِّيَهُ قِيلَ زَمُّ الْوَارِثِ قِيلَ يَقْضِيهِ (٣)
وَقِيلَ لَا يَلْزِمُهُ وَالْأَوَّلُ أَفْتَى بِهِ الْمُخْتَارُ فِيمَا يُنْقَلُ

(١) قوله : «وهو مشكل» قلت إن صاحب الأصل يرى أن التكرار لفظ عام فيجب عليه أن يصوم عاما كاملا ليس منه صوم رمضان ، لأن صيامه فاضل لصيام نذره المقصود في نفسه فإن نذر أن يصوم هذا العام بالتعريف دخل فيه صيام رمضان لصدقه أنه صامه ، وهذه المسألة قابلة للخلاف وما قاله الشيخ الصايغي قول صحيح واعتبار قوى ، لمن تأمله ، والله أعلم .
(٢) قوله : «بالأمر الأول» إشارة لما جاء عن علماء الأصول من الاختلاف في القضاء هل هو واجب بالأمر الأول ، أم بأمر آخر غير الأمر الأول ، وهو غير موجود في قضاء يوم النذر .
(٣) يقضيه : منصوب بأن مقدره .

أَمَرَ مَنْ يَسْأَلُهُ أَنْ يَقْضِيَ وَهُوَ الْمُرَادُّ مِنْ مَقَالِ الْكَذْمِيِّ (١) مُسَافِرٌ صَلَّى صَلَاةَ نَذْرٍ وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ فِي التَّقْلِيلِ وَنَازِرٌ بِطَاعَةٍ ثُمَّ بَدَأَ يُلْزِمُهُ الْوَفَا وَبَعْضُ جَعَلَهُ وَنَازِرٌ قَالَ بِرَأْسِ غَنَمٍ وَقِيلَ لَا يُجْزِيهِ إِلَّا الْوَسْطُ وَالضَّانُّ يُجْزِيهِ مِنَ الْأَغْنَامِ هَذَا إِذَا أَجْمَلَ حِينَ نَذَرَا وَذَابِحٌ (٢) شَاةٌ لِنَذْرِ وَقَعَا فَمَا عَلَيْهِ بَدَلٌ لِذَاكََا وَإِنْ يَكُنْ قَدْ أَهْمَلَ التَّحْدِيدَا وَنَازِرٌ عَيْنَ شَاةٍ وَلَدَتْ وَلَيْسَ لِلنَّازِرِ شَيْءٌ فِيهِ لِأَنَّهُ غَيْرُ الَّذِي قَدْ نَذَرَا وَالْحَقُّ فِي إِيْتَابِهِ بِأَمِّهِ

وَمِنْهُ عِلْمٌ نَفَلْنَا وَالْفَرْضُ إِنْ عَلِمُوهُ لَا إِذَا لَمْ يُعْلَمَ يَذْكُرْهَا قِيلَ صَلَاةَ سَفَرٍ وَلَا أَرَاهُ لِأَزْمًا فِي الْمَقُولِ لَهُ بَأْنٌ يَتْرُكُ ذَاكَ أَبَدًا كَالْحِنْثِ فِي الْيَمِينِ فِيهِ مُرْسَلَةٌ يُجْزِيهِ فِي الْوَفَاءِ جَدِّي فَأَعْلَمَ وَهُوَ ابْنُ عَامِرٍ ثَنِي يُشْرَطُ لِأَنَّهَا جَنْسٌ لَدَى الْأَحْكَامِ وَإِنْ يُعَيَّنُ يُلْزَمُ مَا ذَكَرَا فَأَكَلَ السَّبَّاعُ مِنْهَا قِطْعًا إِنْ كَانَ قَدْ حَدَّدَ مَا هُنَاكََا قِيلَ عَلَيْهِ يَذْبَحُنْ جَدِيدَا فَإِنَّهَا يَتَّبِعُهَا حَيْثُ أَثَتْ وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ يَلِيهِ بِهِ فَلَا يَتَّبِعُهُ فِيمَا جَرَى كَالْهَدْيِ إِذْ شَابَهُهُ فِي حُكْمِهِ

(١) الكذمي : بضم الكاف نسبة إلى ناحية كُذَم من جوف عمان ، وهي أرض وطننا المبارك والمراد بالكذمي الإمام العلامة الكبير أبو سعيد محمد بن سعيد الكذمي رضوان الله عليه .
(٢) (ملحوظة) قوله : «وذابح» تأمل فيه أيها القارئ فإنه يتبين لك من هذا ما قاله صاحب الأصل في النذر بصيام عام أن فيه فرقا بينه وبين نذره بصوم هذا العام .

وَنَادِرٌ يُهْدِي إِلَى فَلَانٍ
فَإِنَّهُ يَرَى حِينَ أَهْدَى
وَنَادِرٌ لِيُعْطِينَ زَيْدًا
فِيهِ اخْتِلَافٌ إِنْ يَكُنْ أُعْطَاهُ
وَمَنْ يُرَاعِيَ الْقَصْدَ عِنْدَ التَّذَرُّ
وَمَنْ يَكُنْ خِدْمَتُهُ قَدْ أَهْدَى
وَقِيَمَةُ النَّفْعِ إِذَا أَهْدَاهُ
وَقَائِلٌ مَالِي لَبَيْتِ اللَّهِ
هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي الْأَثَارِ
لَكِنْ عَرَفَ النَّاسُ قَدْ تَحَوَّلَ
يَقُولُ قَدْ أَهْدَيْتُهُ لِلْكَعْبَةِ
وَلَا يُرِيدُ هَدْيَهُ لِلْبَيْتِ
لَأَنَّهُ قَدْ حَرَّمَ الْحَلَالَ
كَقَائِلِ جَمِيعِ مَالِي صَدَقَهُ
لَأَنَّهُ لَمْ يُرِدِ التَّصَدُّقَ
وَقَالَ بَعْضُ يُخْرِجَنَّ الْعُشْرَا
وَنَادِرٌ بِنَفْسِهِ يُهْدِيهَا
كَذَاكَ قَالَ وَأَنَا لَا أَعْرِفُ
وَقَدْ فُدِيَ الذَّبِيحُ وَهُوَ الْمُنْصَظِيُّ (١)

هَدِيَّةٌ إِنْ عُوْفِي الْفُلَانِي
إِلَيْهِ لَوْ لَمْ يَقْبَلَنَّ الْمُهْدِي
مِنْ حَبِّ أَرْضٍ حَدَّهَا تَحْدِيدًا
رَكَائِهَا وَذَاكَ مَاسَمَاهُ
لَمْ يَكْتَفِ بِذَاكَ عِنْدَ الْبَرِّ
لَلْبَيْتِ يَهْدِي أَجَرَ ذَاكَ الْمُهْدِي
لَلْبَيْتِ يُرْسِلَنَّهَا تَلْقَاهُ
يَحْمِلُهُ طَرًّا لَبَيْتِ اللَّهِ
وَهُوَ حَقٌّ هَذَا الْاِغْتِبَارِ
فَالْهَدْيُ فِي تَحْرِيمِ ذَاكَ اسْتِعْمَالًا
يُرِيدُ لَا أَنَالَهُ بِجِهَةٍ
وَذَاكَ كَالْيَمِينِ فِيمَا يَأْتِي
عَلَيْهِ أَنْ يُكْفِّرَنَّ إِزْسَالًا
فَمُوجِبُ الْيَمِينِ فِيهِ حَقَّقَهُ
وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَسْتَوْثِقَا
مِنْهُ لِمَنْ يَرَى عَلَيْهِ فَقْرًا
بَدَنَةً مِنْ بَيْتِهِ يَأْتِيهَا
مَا أَصْلُ هَذَا فَلَهُ اسْتِكْشِفُ
بَذْبَحٍ كَبَشٍ وَبِهِ كَانَ الْوَفَا

(١) أى إسماعيل ؛ وقيل أخوه إسحاق والأول أكثر .

كتاب الأيمان

عَقْدٌ بِهِ يَمْتَنِعُ الْمُكَلَّفُ
يَكُونُ حَقًّا وَهُوَ الْيَمِينُ
وَبَاطِلٌ (١) وَهُوَ بَغْيُ الْبَارِي
إِذْ لَا يَجُوزُ الْحَلْفُ بِالْآبَاءِ
وَالْخُلَفَاءِ فِيمَنْ قَالَ قَدْ أَقْسَمْتُ
وَمِثْلُ أَقْسَمْتُ أَرَى حَلَفْتُ
وَلَا يَمِينُ بِنَعَمٍ وَإِنْ قَصَدَ
وَفِي مَعَاذِ اللَّهِ حَلْفُ ذِكْرٍ
وَفِي لَعْنِ اللَّهِ قَطْعًا قَسَمُ
لَعْنُكَ الْمَعْرُوفُ فِي الْخِطَابِ
فَقَوْلُهُ هَلْ جَائِزٌ لِعَمْرِي
لَيْسَ بِقَوْلٍ سَالِمٍ مِنَ الْغَلَطِ
وَقَوْلُهُ قَدْ أَقْسَمَ الرَّحْمَنُ
فَاللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ يُقْسِمُنَا
بِاللَّيْلِ وَالْفَجْرِ وَالشَّمْسِ وَمَا
فَهَلْ تَرَى لِلْعَبْدِ هَذَا قَسَمًا
وَقِيلَ لَا شَيْءَ عَلَى مَنْ حَلَفَا

عَنْ فِعْلِ مَا يَقْصِدُ هُوَ الْحَلْفُ
بِاللَّهِ أَوْ صِفَاتِهِ تَكُونُ
كَحَالِفٍ بِالْخَلْقِ وَالْأَحْبَارِ
وَلَا بِشَيْءٍ غَيْرِ ذِي الْآلَاءِ
وَلَمْ يَقُلْ بِاللَّهِ قَدْ عَلِمْتُ
وَقِيلَ دُونَ مَا بِهَا وَصَفْتُ
بِهَا الْيَمِينَ قِيلَ فِيهَا مَا اعْتَقَدَ
وَأَنَّهَا لَيْسَ يَمِينًا شَهْرًا
وَهِيَ حَيَاةُ اللَّهِ قَطْعًا ثَعْلَمُ
وَهُوَ الَّذِي قَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ
قَالَ نَعَمْ وَقَدْ أَتَى فِي الذِّكْرِ
فَاخْذَرْ وَلَا تُتَابِعَنَّ مَنْ غَلَطَ
بِهِ فَمَا لَهُ بِهِ بُرْهَانُ
مِمَّا يَشَأُ وَالْعَبْدُ يُمْنَعُنَا
أَشْبَهُهُ فِي الذِّكْرِ رَبِّي أَقْسَمَا
فَسَقَطَ احْتِجَاجُهُ وَانْهَدَمَا
بِحُرْمَةِ الدِّينِ وَلَا بِالْمُصْطَفَى

(١) قوله : « وباطل » بالرفع مبتدأ خبره محذوف تقديره ومنه باطل ، ويجوز نصبه خبرا ليكون معطوفا عليها .

وَالْكَتِبِ وَالرَّسْلِ وَإِنْ يَكُنْ قَصْدٌ
وَكُلُّ حَالِفٍ لَهُ مَا أَضْمَرَ
فَأَيُّمَا النَّيَّةُ فِي ذِي الْمَسْئَلَةِ
وَقَدْ أَتَى فِي اللَّغْوِ فِي الْإِيمَانِ
فَيُشْرَطَنَّ الْقَصْدُ بِالْجَنَانِ
فَلَا أَرَى أَعْتَبَارَ لَفْظِ أَبَدًا
وِظَاهِرُ اللَّفْظِ إِلَيْهِ تَنْصَرِفُ
وَالْعُرْفُ أُولَى مِنْ لُغَاتِ تَهْجُرُ
وَحَالِفٌ لَا يَأْكُلَنَّ الرُّطْبَا
وَالْعَكْسُ مِثْلُهُ لِأَجْلِ الْإِسْمِ
وَالْأَصْلُ قَدْ فَرَّقَ حَيْثُ مَنَعَا
وَقَالَ فِي الْخَلِّ وَفِي الدَّبْسِ مَعَا
وَقَالَ يَشْرَبَنَّ حَلَّ السَّمْسِمِ
وَهُوَ مِنَ التَّنَاقُضِ الْمَعْلُومِ
فَالدَّبْسُ فِي ذَلِكَ مِثْلُ الرُّطْبِ
وَالْحَلُّ (٣) سِمْسِمٌ وَقَدْ تَحَلَّلَا
وَالْمُخَّ غَيْرَ اللَّحْمِ أَمَا ذَا الشَّوَى

بِذَلِكَ رَبُّهُنَّ فَهُوَ مَا عَقَدَ
إِلَّا إِذَا حَلَفَهُ قَاضِي الْوَرَى
لِذَلِكَ الْقَاضِي الَّذِي قَدْ حَمَلَهُ
عَفْوٌ مِنَ الرَّحْمَنِ فِي الْقُرْآنِ
وَهُوَ دَلِيلُ الْقَصْدِ فِي الْإِيمَانِ
فِي الْحِنْثِ حَتَّى يَنْوِينَ وَيَقْصِدَا
يَمِينُهُ إِلَّا إِذَا مَا يَنْحَرِفُ
إِذْ قَلَمَا عَلَى الْفَوَادِ تَحْطُرُ
فَلْيَأْكُلِ الْبُسْرَ إِذَا مَا رَغَبَا
مُخْتَلَفٌ (١) فَاحْتَلَفَا فِي الْحُكْمِ
تَارِكُ بُسْرٍ يَأْكُلَنَّ مَا أُيْتِعَا
يَأْكُلُهُ مُؤَلٌّ (٢) عَنِ التَّمْرِ اسْمَعَا
مُؤَلٌّ عَنِ السَّمْسِمِ أَيْضًا فَاعْلَمْ
لِصَاحِبِ الْمَعْقُولِ وَالْمَفْهُومِ
تَحْوِلًا كَذَلِكَ بِالتَّقْلُبِ
فَبَانَ عَنْهُ الْقِشْرُ حِينَ الْفَصْلَا
لَحْمٌ فَيَحْنَنُ إِلَّا إِنْ نَوَى

(١) قوله : «مختلف» خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو .

(٢) مؤل : أى حالف .

(٣) قوله : «والأصل والحل عندى» فى ذلك كله أن قول الأصل هو الأصح والأظهر والله أعلم .

وَالْبَيْضُ وَالْجُبْنُ مِنَ الْإِدَامِ
وَلَا أَرَى لِذَلِكَ وَجْهًا غَيْرَ إِنَّ
فَالْعُرْفُ هُوَ الْأَصْلُ فِي ذَا الْبَابِ
وَمَنْ عَنِ الْحَلِيبِ آلَى يَشْرَبُ
وَقِيلَ مَنْ آلَى بِأَنْ لَا يَأْكُلَا
يَكُونُ فِي ذَلِكَ حَانِثًا لِمَا
وَحَالَفَ عَنْ أَكْلِ هَذَا الشَّيْ
يَلْزَمُهُ حِثْنَانِ حِينَ أَكَلَا
وَحَالَفَ عَنْ أَكْلِ مَالِ الْخَلْقِ
وَمَالُ هَذَا النَّاسِ لَيْسَ يَدْخُلُ
وَحَالَفَ لَا يَدْخُلَنَّ الْبَحْرَا
وَهَكَذَا إِنْ رَكِبَ السَّفِينَا
وَحَالَفَ لَا يَسْكُنَنَّ السُّفُنَا
إِلَّا إِذَا مَارَكَبَ الزَّوْجَانِ
وَحَالَفَ عَنْ أَكْلِ صَيْدِ الْبَرِّ
وَكَانَ فِي الْأَنْهَارِ وَالْأَوْدِيَةِ
وَذَلِكَ بِالْعُرْفِ الَّذِي لَهُمْ طَرًّا
وَحَالَفَ بِأَنَّهُ لَا يَزْنِي
إِذَ الزَّنا فِي الْوَصْفِ غَيْرُ الْعَبَثِ

وَالْأَصْلُ قَدْ رَخَّصَ فِي الْأَحْكَامِ
كَأَنَّ لَهُمْ هُنَاكَ عُرْفٌ يَخْرُجُنَ
لَأَنَّهُ الْمَعْرُوفُ فِي الْخِطَابِ
سَمْنًا كَذَلِكَ الْعَكْسُ أَيْضًا يَجِبُ
قَيْظُ عُمَانَ بَعْضُهُ قَدْ أَكَلَا
أَتَى مِنَ الْجِنْسِ الَّذِي قَدْ رَسَمَا
وَعَنْ ذَوَاقِهِ (١) إِذَا مَا هِيَ
لَأَنَّمَا الْوَصْفَانِ فِيهِ دَخَلَا
لَا يَحْتَنُ بَيْتِ مَالِ الْحَقِّ
فِيهِ الْمَسَاجِدُ الَّتِي تُمَوَّلُ
يَحْنُثُ حِينَ يَدْخُلْنَ لَوْ شَبْرَا
يَحْنُثُ فَلْيُكْفِّرِ الْيَمِينَا
فَلَا يَرُونَ فِي السَّفِينِ مَسْكَنَا
فِيهَا وَكَانَا يَتَجَامَعَانِ
جَمِيعِهِ وَأَكَلَ صَيْدَ الْبَحْرِ
صَيْدٌ فَلَا يَدْخُلُ فِي الثَّالِيَةِ
فَالْبَحْرُ لَا يَعُمُّ هَذِي الْأَنْهَارَا
لَا يَحْتَنُ بَعَثَ قِيمْنِي
كَذَلِكَ فِي الْحُكْمِ وَفِي التَّلَوُّثِ

(١) وعن ذواقه : يعنى الذوق والأكل .

وَالْأَرْضُ فِي الْبَسَاطِ تَدْخُلُنَا
قُلْتُ وَلَكِنْ تَدْخُلُنِ تَجَوُّزًا
وَذَاكَ مَوْقُوفٌ عَلَى أَنْ يَقْصِدَهُ
وَحَالِفٌ عَنْ أَكْلِ حَبِّ ذَكَرَهُ
لَا يَحْتَنُّ بِأَكْلِ هَذَا الثَّمَرِ
وَرَفَعَ الْأَصْلَ عَنِ الضِّيَاءِ (١)
وَلَا أَرَاهُ بِالصَّوَابِ يُبَيِّ
فَحَالِفٌ لِيَضْرِبَنَّ زَيْدًا (٢)
فَهَلْ تَرَاهُ حَانِثًا بِذَاكَ
وَحَالِفٌ بِالْوَاحِدِ الْجَلِيلِ
فَبَاعَ مِنْ بَعْدُ لَزِيدٍ نَحْلًا
فَاتَّهَ يَحْنُثُ فِيمَا ذَكَرَا
لَأَنَّهُ قَدْ قِيلَ فِي الْإِقَالَةِ
وَالْعُرْفِ لَا يَجْعَلُهَا فِي التَّسْمِيَةِ
وَحَالِفٌ لَا يَلْبَسَنَّ نَعْلًا
لَا يَحْتَنُّ بِلِبْسِ ذَلِكَ الْبَعْضِ
وَالْبَعْضُ لَا كَالْكُلِّ فِي التَّسْمِيَةِ

إِسْمًا وَفِيهَا الْحِنْثُ يَلْزَمُنَا
فَيَلْزِمُ الْحِنْثُ الَّذِي تَجَوُّزًا
لَا يَحْتَنُّ إِلَّا إِذَا مَاقَصِدَهُ
وَبَعْدَهُ فِي أَرْضِهِ قَدْ بَذَرَهُ
لَأَنَّهُ قَدْ اسْتَحَالَ فَانْظُرِ
ثُبُوتَ حِنْثِهِ لَدَى الْإِفْتَاءِ
لَأَنَّ هَذَا غَيْرُ ذَلِكَ الْحَبِّ
فَيَضْرِبَنَّ ابْنَهُ الْوَلِيدَا
فَالْبَذَرُ وَالْعَلَّةُ مِثْلُ ذَاكَ
لَا يَشْتَرِي شَيْئًا مِنَ النَّخِيلِ
ثُمَّ اسْتَقَالَ الْبَيْعَ مِنْهُ أَصْلًا
وَهُوَ عَلَى قَوْلِ هُنَاكَ شَهْرًا
بَيْعٌ وَقِيلَ فَسُخِّ مَا قَدْ نَالَهُ
بَيْعًا فَلَا حِنْثَ بِهِذِي التَّالِيَةِ
فَقَطَعَ الْأَكْثَرَ مِنْهَا فِعْلًا
لَأَنَّهُ لَيْسَ بِنَعْلٍ مُرْضِي
وَالْحُكْمُ أَيْضًا عِنْدَ أَهْلِ الْفِطْنَةِ

(١) كتاب الضياء من أشهر تأليف المتقدمين من أصحابنا المشاركة وهو في خمسين جزءا .
قال أبو القاسم البرادى : وقفت على ثلاثة أسفار من كل سفر . منها ضخمة كبير . ومؤلف
الضياء أبو المنذر سلمة بن مسلم الصحارى .
(٢) قوله : «فحالِف ليضربَنَّ زيدا» هكذا في النسخ القديمة وفي نسخة الأصل وهو مشكل
وصوابه عندى (وحالف لا يضربن) فليتأمل .

وَقِيلَ مَنْ عَلَى خُرُوجِ حَلْفَا
يِيرُ بِالْخُرُوجِ لَوْ لَمْ يَصِلِ
أَمَّا إِذَا نَوَى الْوُصُولَ لَزِمَهُ
وَقِيلَ فِي جَمَاعَةٍ قَدْ حَلَفُوا
يَفْعَلُهُ الْبَعْضُ وَبَعْضٌ أَمْسَكَ
وَحَالَفَ لِقَتْلِ نَفْسٍ بَرًّا
لَأَنَّهُ نَفْسٌ وَذَاكَ حَيْثُ لَمْ
وَأَيَّةُ الضَّغْتِ لِأَيُّوبَ النَّبِيِّ
وَحَالَفَ لَا يَخْضُرَنَّ فَرَحًا
فَمَاتَ مِنْ بَعْدِ أَبَوَيْهِ وَخَضِرَ
لَأَنَّهُ لِنَفْسِهِ قَدْ خَضِرَا
أَمَّا الشَّرِيفُ فَمُطِيعُ اللَّهِ
وَحَالَفَ بَأَنَّهُ شَرِيفٌ
وَعِنْدَنَا الْعَاصِي هُوَ الْوَضِيعُ

إِلَى بِلَادٍ حَدَّهَا وَعَرَفَا
وَذَاكَ بِاعْتِبَارِ لَفْظِ الْمُجْمَلِ (١)
أَنْ يَصِلَنَّ مِثْلَ مَا قَدْ فَهَمَهُ
عَنْ فِعْلِ شَيْءٍ ثُمَّ فِيهِ اخْتَلَفُوا
فَالْحِنْثُ لِأَزْمِ (٢) لِمَنْ لَمْ يُمَسِّكَا
قَدْ قِيلَ مَهْمَا يَقْتُلَنَّ الذَّرَا
يَكُنْ لَهُ قَصْدٌ هُنَاكَ مُتَزِمٌ
تُقَرَّبُ الْحَقُّ لِهَذَا الْمَذْهَبِ
لَأُخْتِهِ سُخْطًا (٣) لَهَا أَوْ تَرَحَّا
مَأْتَمُهُ لَا حِنْثَ فِيهِ قَدْ ذُكِرَ
لَيْسَ لَهَا وَالْحَقُّ فِيهِ ظَهَرَ
وَمَنْ لَهُ فِي النَّاسِ نَوْعُ جَاهٍ
لَا يَحْنَثُنَّ إِنْ كَانَ ذَا الْمَوْصُوفِ
لَأَنَّهُ لِدِينِهِ مُضِيعٌ

(١) قوله : «لفظ المجمل» بإضافة الموصوف الى صفته أى اللفظ الجمل .

(٢) قوله : «فالحنث لازم» أى أن الحنث على من لم يمسك منهم عن الفعل الذى حلفوا أن لا يفعلوه ، ولقائل أن يقول لاحت عليهم إلا إذا فعلوا جميعا كما أنهم حلفوا أن لا يفعلوه جميعا والأولى فى هذا اعتبار المقاصد ، وقوله «لم يمسكا» بالالف عوضا عن نون التوكيد المحذوفة .

(٣) قوله : «سخطا» منصوب على أنه مفعول لاجله وقوله : «أوترحا» معطوف على فرحا وأصل العبارة أى هذا الرجل حلف أن لا يحضر لأخته فرحاً ولا ترحاً أى لا سرور ولا حزناً سخطاً منه عليها .

أَكْرَمُكُمْ بِالنَّصِّ أَتَقَاكُمْ فَلَا
وَحَالِفٌ بِاللَّهِ مَا الرُّمَّانُ
وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهَا لَا تَجِبُ
وَحَالِفٌ لَا يَرْكَبُنْ طَرِيقًا
وَبَعْدَ أَنْ مَاتَ الصَّدِيقُ مَرًّا
وَحَالِفٌ لَيَضْرِبَنَّ ذَاكَ
وَهَكَذَا جَمِيعُ مَا يُفَوِّثُهُ
وَحَالِفٌ بِاللَّهِ أَنْ قَدْ صَلَّى
لِأَنَّهَا لَيْسَ صَلَاةٌ ثُمَّ
وَلَيْسَ يَخْلُو مِنْ مَقَالٍ أَنَّهُ
وَحَالِفٌ لَيَتْرَكَنَّ الْوَاجِبَا
فَالْحِنْثُ فِيهِ لِأَزْمَ بِحَالِهِ
وَقِيلَ مَنْ آلَى عَنِ السَّلَامِ
فَالْحِنْثُ لَا يَلْزُمُهُ إِنْ كَلَّمَ
وَحَالِفٌ لَيَنْسِفَنَّ الْجَبَلَا
أَوْ نَحْوَهُ مِنْ كُلِّ مَا تَعَدَّرَا
فِي حَالِهِ يَحْنُثُ دُونَ رَيْبٍ
تَنْظُرُ إِلَى تَعْظِيمِهِمْ لِلْسُّفَلَا^(١)
فَاكِهَةٌ تَلْزُمُهُ الْأَيْمَانُ
وَالْحَقُّ فِي الْأَوَّلِ عِنْدِي أَقْرَبُ
تَغِيظُ إِنْسَانًا لَهُ صَدِيقًا
بِهَا فَقِيلَ الْخُلْفُ لَا يُعْرَى
فَمَاتَ فَالْحِنْثُ أَتَى هُنَاكَ
مِنْ فِعْلِهِ الَّذِي لَهُ تَوْفِيقُهُ
فَالْحِنْثُ أَنْ يَغْشَى الْفَسَادَ الْفِعْلَا
قُلْتُ وَفِي الْعُرْفِ بِذَا تُسَمَّى
لَا يَحْنُثَنَّ بِذَلِكَ فَاسْمَعْنَهُ
أَوْ يَعْصِيَنَّ اللَّهَ جَهْرًا خَائِبًا
لِأَنَّهُ الْحَرَامُ مِنْ أَفْعَالِهِ
عَلَى أَنَسٍ أَوْ عَنِ الْكَلَامِ
بَعْضُهُمْ وَهَكَذَا إِنْ سَلَّمَ
أَوْ يَصْنَعْدَنَ لِلْسَّمَوَاتِ الْعُلَا
عَلَيْهِ فَالْحِنْثُ عَلَيْهِ اشْتَهَرَا
وَهَكَذَا أَيْضًا يَمِينُ الْغَيْبِ

(١) قوله : «للسفلاء» جمع سافل وهو الرجل الخسيس الدين ، وقد حضرت مجلسا حافلا ببلدنا الحمراء أيام زارها نور الدين العلامة المصنف ، وأنا صبي لم أبلغ الحلم ، فاستدعى أن يُحضِرَ له قاموس اللغة لمطالعة هذا الجمع وهو يقرأ هذا البيت فحفظته من لسانه فوجد له وجهها فحمد الله وذلك في سنة ١٣٣٠ هـ .

كَحَالِفٍ بِأَنْ هَذَا وَقَعَا وَهُوَ لَمْ يَعْلَمْ وَلَمَّا يَسْمَعَا
وَمَا بِهِ أَخْبَرْنَا الْقُرْآنُ أَوْ الرَّسُولُ فَهُوَ الْعَيَانُ
كَالْوَصْفِ لِلْجَنَانِ وَالنِّيرَانِ مِنْ ثُمَّ كَانَ ذَا مِنْ الْإِيمَانِ
وَمِنْ هُنَا الْقَطْعُ بِهَذَا الْمَذْهَبِ بَأَنَّهُ الْحَقُّ الَّذِي عَنِ النَّبِيِّ
لَا يَحْتَنَنْ حَالِفٌ بِذَاكَ وَإِنَّمَا سِوَاهُ لَاهُنَاكَ

باب الكفارات

مِنْ فَضْلِهِ سُبْحَانَهُ عَلَيْنَا أَنْ شَرَعَ التَّكْفِيرَ وَالْيَمِينَ
فَحَالِفٌ عَنْ فِعْلِ شَيْءٍ فَيَرَى سِوَاهُ خَيْرًا فَلَهُ يُكْفِّرُ
لَا تَجْعَلِ الْيَمِينَ شَيْئًا مَانِعًا عَنْ فِعْلِ مَا تَكُونُ فِيهِ طَائِعًا
يَجْزِيكَ أَنْ تُكْفِّرَنَّ عَنْهَا وَتُخْرِزَ الثَّوَابَ أَيْضًا مِنْهَا
ثَلَاثُ كَفَّارَاتٍ فِي الْكِتَابِ تَارِكُهَا يَهْلِكُ بِالْعِقَابِ
كَفَّارَةُ الْيَمِينَ بِاسْمِ الْبَارِي وَالْقَتْلُ فِيمَا جَاءَ وَالظَّهَارِ
وَجَاءَ فِي كَفَّارَةِ الصِّيَامِ مُؤَثِّرًا (١) عَنْ سَيِّدِ الْأَنَامِ
قَوْلٌ صَحِيحٌ غَيْرُ أَنْ لَمْ يَشْتَهَرْ فَلَا هَلَاكَ فِيهِ كَالَّذِي شَهَرَ
وَقِيسَتِ الصَّلَاةُ فِي ذَا الْحُكْمِ عَلَى الصِّيَامِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ
مِنْ ثُمَّ كَانَ الصَّوْمُ عَنْ ثِقَاتٍ أَكَّدَ مِنْ كَفَّارَةِ الصَّلَاةِ

(١) قوله : « مؤثراً » منصوب على الحال المقدّمة على صاحبها النكراه كما في قوله : « لية موحشا

وَهُوَ مُخَيَّرٌ لَدَى الْأَحْكَامِ وَقِيلَ إِنَّ الْعِتْقَ فِيهَا أَوْلَى وَالْاِخْتِلَافُ هَلْ لَهُ أَنْ يُطْعِمَا وَمَا لِقَاتِلٍ هُنَا إِطْعَامُ وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَجِدَنَّ الرَّقَبَةَ وَتَلَزَمُ الْمُخْطِئُ دُونَ الْعَمْدِ وَقَاتِلُ الْعَبْدِ عَلَيْهِ غَرْمُهُ وَقِيلَ عَنْ عَزَّانِ نَجْلِ الصَّقْرِ وَمَا عَلَى مَنْ قَتَلَ الدِّمِيَّ كَذَلِكَ لَا تَخِيرُ فِي الظَّهَارِ فَالصَّوْمُ فَالْإِطْعَامُ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ وَالْأَصْلُ فِي كَفَّارَةِ الْإِيمَانِ وَالْحَقُّوا بِهَا الْمَغْلُظَاتِ مِنْ ثُمَّ قَدْ أَنْكَرَهَا أَنْاسُ فَلَا أَصْلَ فِي النَّزَاعِ هَلْ كَمِثْلُهَا وَصِفَةُ الْإِرْسَالِ تُخْلِفُنَا وَهُوَ مُبَاحٌ فِعْلُهُ فَتَرَعْبُ وَاللَّهُ قَدْ خَيَّرَ فِي الْإِطْعَامِ

فِي الْعِتْقِ وَالصِّيَامِ وَالْإِطْعَامِ وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَعْلَى يَوْمًا وَأَنْ يَصُومَ يَوْمًا فَأَعْلَمَا لَكِنَّهُ (١) الْعِتْقُ أَوْ الصِّيَامُ يَصُومُ شَهْرَيْنِ لِمَا قَدْ رَكِبَهُ فَالْعَمْدُ فِيهِ قَوْدٌ لِلْحَدِّ فَقَطُّ وَالتَّكْفِيرُ لَا يَلْزِمُهُ بَأَنَّهُ التَّكْفِيرُ فِيهِ يَجْرِي كَفَّارَةٌ إِذْ لَمْ يَكُنْ ثَقِيًّا فَالْعِتْقُ أَوَّلًا فَلَا ثُمَارِي صَوْمًا فَهَذَا حُكْمُهُ الَّذِي شَرَعَ مُرْسَلًا الْمَذْكُورُ فِي الْقُرْآنِ إِذْ غَلَطَ النَّاسُ التَّائِيَاتِ إِذْ لَمْ يَكُنْ يُثَبِّتُهَا الْقِيَاسُ يَكُونُ ذَا الْقِيَاسِ مِثْلُ أَصْلِهَا بِاللَّهِ عَنْ فِعْلِ الَّذِي قَدْ عَنَّا فِي فِعْلِهِ وَالْحِنْثُ فِيهِ يَجِبُ وَالْعِتْقُ وَالْكُسُوفَةُ لِلْأَنَامِ

(١) قوله : «لكنه» يعنى أن الشان الواجب عليه العتق أولا فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين كما في الآية وإنما عدل عن أن يقول : لكن له ، لئلا يوهم التخيير بين العتق والصيام وقال بعضهم إنه إذا لم يستطع الصيام فعليه الإطعام وهو قول ضعيف .

إِلَّا الصَّيَّامَ فَهَوَ بَعْدَ الْعَدَمِ
وَالْعَتَقُ مَعْلُومٌ وَمَنْ شَاءَ يُطْعِمَنْ
وَهَكَذَا يَكْسُوهُمْ إِنْ شَاءَ
أَقْلَهُ لِلرَّجُلِ الْإِزَارُ
وَمَنْ يَشَاءُ الْإِطْعَامَ غَدَا الْعَشْرَةَ
أَوْسَطُ مَا يُطْعِمُهُ لِأَهْلِهِ
وَمَنْ دَعَا الْمُسْكِينَ حَتَّى أَكَلَا
فَأِنَّهُ مِقْدَارُهَا يُعْطِيهِ
وَقَالَ بَعْضُ وَقَعَةٍ مَا دَوْمَةٌ
وَلَيْسَ يَجْزِيكَ الصَّبِيُّ حَيْثُ لَمْ
وَجَائِزٌ بِالْكَيْلِ يُعْطَى بَعْدَمَا
أَوْ تَدْفَعَنْ نِصْفَ صَاعِ الْبُرِّ
وَزِدْ رُبْعَ الصَّاعِ إِنْ دَفَعْنَا
وَتَلْتُ الصَّاعِ مِنَ الْأَرْزِ
وَإِنْ دَفَعْتَ الدَّخْنَ فَادْفَعْنَا
وَأَنْ تَشَاءَ فَقَوْمَنَّ الْبُرَّ
وَلَيْسَ يَجْزِي دَفْعُ نَفْسِ الْقِيَمَةِ
وَأَمْرَأَةُ الْفَقِيرِ تُعْطَى مِنْهَا

وَالصَّوْمُ يَوْمَانِ وَيَوْمٌ فَأَعْلَمَ
فَعَشْرَةٌ مِنْ أَهْلِ فَقْرٍ يَقْصِدَنَّ
فَيُعْطِ كُلَّ وَاحِدٍ كِسَاءً
وَهَكَذَا لِلْمَرْأَةِ الْخِمَارُ
قَبْلَ الزَّوَالِ وَعَشَاءٌ أَثَرُهُ
مِنْ ثَمَرِهِ وَبُرِّهِ وَمِثْلِهِ
مِنَ الْعَدَا وَعَنْ عَشَاءِهِ نَكَلًا
مِنَ الطَّعَامِ حَسَبَ مَا يَكْفِيهِ
تَجْزِيكَ فِي بَيَانِنَا مَرْسُومَةٌ (١)
يَسْتَوْفٍ مَا يَأْكُلُهُ وَلَوْ فُطِمَ
يُفْطَمُ يُعْطَى قُوْتُهُ مَتَمًّا
لِكُلِّ فَرْدٍ مِنْهُمْ لِلْفَقْرِ
مِنَ الْحُبُوبِ ذُرَّةٌ أَوْ سَلْتَانَا
لِكُلِّ وَاحِدٍ يُقَالُ يَجْزِي
صَاعًا لِكُلِّ وَاحِدٍ مُعْنًا
وَأَذْفَعُ بِهَا مِنَ الْحُبُوبِ طَرًّا
وَقِيلَ فِيهِ رَحْصَةٌ مَرْسُومَةٌ
فَمَا زَوَاجُهُ بِمُعْنٍ عَنْهَا

(١) قوله : « في بياننا » أى بيان الشرع وهو كتاب جامع لأصول المذهب وفروعه ، وهو في نيف وسبعين جزءاً .

و (المصنف) : هو اسم «المصنف» فى الفقه للعلامة الأفخم قاضى المسلمين محمد بن إبراهيم بن سليمان بن محمد بن عبد الله الكندى رحمه الله . أبو إسحاق .

وامرأة الغني ليس تُعطى
 وجائز تُعطى الفقير في السفر
 وإن يكن أوصى بها فتؤخذ
 وقيل بل من أصله وذان
 ومن يقل مهما سكنت يثرباً
 فإنه من ساكني النيران
 أو كافر بالله أو بالرسول
 وكلما قد يجب العذاب
 تلزمه كفارة المغلظة
 وقائل أن الإله خصمه
 والمقت والتقيح إن آلى به
 أو غضب الله عليه إن فعل
 أو كان في قطع الحقوق آلى
 كذا قيل لأعن البهائم
 وقيل ما عدا العهود ما بها
 وحالف بحجج كثيرة
 قيل عليه فعلها لزوماً
 يصوم شهرين لكل واحدة
 وقيل للجميع شهران فقط
 لأن حقها عليه خطأ
 حتى ولو كان غنياً في الحضر
 من ثلث المال وهو المنفذ
 في كل حق كان للمنان
 أو زرت عمراً أو هجرت قطرباً
 أو أنه من عابدي الأوثان
 أو بالقران المحكم المنزل
 لمن أتاه وبه يصاب
 إذ قال قولاً فاحشاً وغلظة
 فائماً تغليظه يلزمه
 واللعن (١) له من ربه
 أو عاهد الله فخان ونكل
 تغليظه صار له مالا
 مغلظ وقيل غير لازم
 مغلظ مهما أتي العبد بها
 فعاقه عن فعلها الضرورة
 وقيل بل يجزيه أن يصوماً
 لو بلغت من الألوف الزائدة
 وقيل بل صوم ثلاث يشترط

وَقَالَ بَعْضُ إِيَّاهُ يَتُوبُ وَهَذِهِ مَسْئَلَةٌ مَسْئُورَةٌ وَمَا لِصَائِمٍ هُنَا إِفْطَارٌ لِأَنَّهَا عُقُوبَةُ الْمَعْظُومَةِ وَيَجْزِيهِ الْإِطْعَامُ مَهْمَا شَاءَ وَصَائِمٌ أَرْبَعَةٌ تَمَامًا وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ حَتَّى يَفْصِلَا وَمَنْ عَلَيْهِ عَشْرُ كَفَّارَاتٍ قِيلَ لَهُ أَنْ يَعْقِدَ الصِّيَامَا وَهَكَذَا يَجُوزُ أَنْ يُفَرَّقَا كُلُّ ثَلَاثَةٍ مِنَ الْأَيَّامِ وَلَا يُفَرِّقُ الثَّلَاثَ أَبَدًا وَاللَّهُ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ مُطْلَقًا وَمَا عَلَيْهِ بَعْدَهَا وَجُوبٌ تُبَدَّلُ لِلتَّائِبِ مِنْ ضَرُورَةٍ وَإِنْ يَكُنْ أَلْجَاءُ الْاضْطِرَّارِ ثُنَائِبُ التَّشْدِيدِ فِيمَا غَلَّظَهُ أَوْ شَاءَ الْإِعْتِقَاقُ أَوْ الْإِعْطَاءُ عَنِ الْيَمِينِ فَلَا مَلَامَ بَيْنَهُمَا وَيَغْزِلَا جَمِيعُهَا تَكُونُ مُرْسَلَاتٍ عَنْهُمْ شَهْرًا كُلُّهُ تَمَامًا صِيَامُهَا أَوْ يُطْعَمَنَّ أَوْ يُعْتَقَا عَلَى حَيَالِهَا (١) مِنَ الصِّيَامِ كَيْلًا يَكُونُ أَهْمَلُ التَّعَدُّدَا لَنَا وَلِلْإِخْوَانِ مِمَّنْ اتَّقَى

تم الجزء الأول من جوهر النظام وهو جزء الأديان

ويليه إن شاء الله تعالى الجزء الثاني ، وهو جزء الأحكام
وأوله كتاب الأطعمة

(١) قوله : «على حيالها» أى على حدتها .

جَوْهَرُ الظَّالِمِ

في عامي الأديان والأحكام

للإمام نور الدين عبد الله بن حميد السالمي

علق عليه

أبو اسحاق أطفيش و إبراهيم العبري

الجزء الأول و الجزء الثاني

الطبعة الثانية عشر

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

الجزء الثاني

كتاب الأطعمة

باب أحكام صنوف الحيوانات

وَقَدْ أَحَلَّ اللَّهُ الطَّيِّبَاتِ
 فَطَيْبُ الْمَأْكُولِ وَالْمَشْرُوبِ
 وَإِنَّمَا يَحْرُمُ مِنْهُ الضَّرَرُ
 وَالْدَّمُ وَالْمَيْتَةُ وَالْخَنِزِيرُ
 وَهِيَ مِنَ السَّبَاعِ ذَاتُ النَّابِ
 وَذَاتُ مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيُورِ
 عَنْ قَتْلِ نَحْلَةٍ وَقَتْلِ الصُّرْدِ
 وَنَهْيُهُ عَنْ قَتْلِهِنَّ دَلَالَةٌ
 إِذْ لَا سَبِيلَ أَبَدًا لِأَكْلِهِ
 وَسَائِرُ الطَّيُورِ كَالْحَمَامِ
 وَالْحَشَرَاتِ مِنْ ذَوَاتِ السُّمِّ (٤)

فَضْلًا وَحَرَّمَ الْمُخَبَّثَاتِ (١)
 مُحَلَّلٌ لَيْسَ بِهِ مِنْ حُوبِ (٢)
 وَالنَّجَسُ الْخَبِيثُ ثُمَّ الْمُسْكِرُ
 وَالضَّارِيَاتُ الْوَحْشُ وَالطَّيُورُ
 كَالْأُسْدِ وَالْفُهُودِ وَالذَّنَابِ
 كَالْبَازِ وَالْعِقَابِ وَالنُّسُورِ
 نُنْهَى وَقَتْلِ ضِفْدَعٍ وَصِفْرِدٍ (٣)
 بَأَنَّ ذَاكَ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ
 إِلَّا طَرِيقَ ذَبْحِهِ وَقَتْلِهِ
 لَيْسَ بِهِ شَيْءٌ مِنَ الْحَرَامِ
 وَغَيْرِهِ مَكْرُوهَةٌ فِي الْحُكْمِ

(١) المخبثات : بالتشديد الخبائث .

(٢) الحوب : بالضم الإثم .

(٣) كزبرج أبو المليح وهو طائر جبان . قاموس . ولعله هو الطائر المعروف عندنا بوادي ميزاب بأبي عود والعامّة تقول يُعود بضم الباء ، وهو نوع من العصافير الجميلة المطربة ، وهو في غاية الجبن ، ربما مات عندما تمسكه يد . سمعت شيخنا القطب يقول : لا يجوز قتله ، وكنت أعلل نيه باستثمانه إلى الناس وإلفه البيوت ، حتى لا يلد في الأشجار خوف الطيور الكبيرة والله أعلم . أبو اسحاق .

(٤) السم : مثلث السين .

وَالْخَيْلُ وَالْبَعَالُ وَالْحَمِيرُ
وَاللَّهُ قَدْ قَالَ لِتَرْكَبُوهَا
قُلْتُ كَذَلِكَ ذَكَرَ الرُّكُوبَا
وَذَكَرَ الْمَأْكُولَ مِنْهَا أَيْضًا
وَإِنَّمَا يُذَكَّرُ وَصْفُ الْأَغْلَبِ
وَهَذِهِ الْأَنْعَامُ حِلٌّ مُطْلَقًا
وَكُلُّ وَاحِدٍ إِذَا مَانَفَرَا
خِنْزِيرَةٌ قَدْ تَنَجَّتْ عَنَّا (١)
لَكِنَّهَا تُحْبَسُ كَالْجَلَالَةِ (٢)
لَوْ أَنَّ شَاةً تَنَجَّتْ خِنْزِيرًا
وَالصَّيْدُ مِنْهُ الْحُمْرُ الْوَحْشِيَّةُ
قَصِيرَةُ الْأَذْنَابِ وَالظُّهُورِ
وَفِي عُمَانَ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا
بَلْ بَيْنَهَا تُوجَدُ وَالْأَحْسَاءُ
قِيلَ وَمِنْهُ ضُبُعٌ وَثَعْلَبٌ
وَالضُّبُّ أَيْضًا جَائِزٌ حَلَالًا
وَالْخُلْفُ فِي الْعِلْمِ قِيلَ بَرِّي

فِي لَحْمِهَا خِلَافُهُمْ مَذْكُورٌ
وَزِينَةٌ مَاقَالَ تَأْكُلُوهَا
فِي صِفَةِ الْأَنْعَامِ وَالْمَشْرُوبَا
فَذَكَرَ بَعْضُ لَا يُنَافِي بَعْضًا
وَذِكْرُهُ لَا يَنْفِي مَا لَمْ يَغْلِبِ
إِنَّ ذُكِّيتِ وَالصَّيْدُ مَهْمَا لِحَقًّا
ذَكَاتُهُ بِالرَّمْيِ مِنْ كَبْرَا
فَأَكْلُهَا حِلٌّ لِمَنْ قَدْ ذَاقَا
لَيْسَتْ طَيْبٌ أَكْلُهَا الْأَكَالَةُ
كَانَ حَرَامًا أَكَلُهُ مَحْجُورًا
وَهِيَ الَّتِي تُوجَدُ فِي الْبَرِّيَّةِ
وَلَوْئِذَا السَّوَادُ فِي الْمَأْثُورِ
فِيمَا رَوَى لِي مَنْ سَأَلْتُ عَنْهَا
قَدْ قَالَهُ بَعْضُ أُولَى الذِّكَاةِ
فَأَكْلُهُ فِي ذَا الْمَقَالِ طَيْبٌ
وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَذَرِ فِيهِ الْقَالَآ
وَقَالَ بَعْضٌ مِنْ صَيُودِ الْبَحْرِ

(١) العناق الأنثى من أولاد المعز . أبو اسحاق .

العناق : يفتح العين الشاه .

(٢) الجلالة : هي التي تقصر على أكل النجاسات من الطيور والأنعام .

(٣) السلفاة الذكر والضفدع أيضا .

فَلَا يَحِلُّ فِي الْمَقَالِ الْأَوَّلِ
وَأَغْلَبُ الْحَالَيْنِ بَعْضُ ذَكَرًا
لَكِنِّي أَقُولُ مَهْمَا وَجَدْتُ
وَأِنْ تَكُنْ مَيْتَةً فِي الْبَحْرِ
وَمَا الْكِلَابُ عِنْدَنَا حَلَالٌ
لَأَنَّهَا مِنَ السَّبَاعِ الضَّارِيَةِ
كَذَاكَ أَيْضًا لَبَنُ الْكِلَابِ
وَإِنِّي مِنْ ذَلِكَ فِي عَجَابٍ
لَمْ يَنْجُسِ الْجِلْدُ لَشَيْءٍ فِيهِ
تِلْكَ الرُّطُوبَاتُ الَّتِي فِي اللَّحْمِ
كَيْفَ يَحِلُّ أَصْلُ هَذَا النَّجَسِ
هَذَا مِنَ التَّنَاقُضِ الْمَعْقُولِ
وَكُلُّ مَا كَانَ بِهِ انْتِفَاعٌ
وَأِنْ يَكُنْ مُحَرَّمًا فَلَا يَحِلُّ
فَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ لِلْقُرُودِ
وَهَكَذَا فِي سَائِرِ السَّبَاعِ
وَبَيْعُكَ السَّيَّورَ قِيلَ حِلٌّ
كَذَلِكَ الثَّعْلَبُ فِيهِ اخْتِلَافٌ
وَقِيلَ إِنَّ بَيْعَهُ حَرَامٌ
وَهُوَ مَقَالٌ مَنْ لَأْكَلِهِ مَنَعَ

مَيْتُهَا وَجَائِزٌ فِيمَا يَلِي
وَهُوَ مِنَ الْحَقِّ عَلَى مَتْنِ الذَّرَى
مَيْتَةً فِي الْبَرِّ حَتْمًا أَلْقَيْتُ
فَنُحْكِمُهَا كَحُكْمِ مَيْتِ بَحْرِي
وَلَا السَّنَائِيرُ كَمَا يُقَالُ
وَبَعْضُهُمْ أَحَلَّهَا عَلَانِيَةً
إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ مَسَّ لِلْإِهَابِ
وَلَسْتُ أَذْرى أَصْلَ هَذَا الْبَابِ
مِنْ ذَاتِهِ لَكِنْ لِمَا يَأْتِيهِ
أَهْلَتِ الْجِلْدَ لِهَذَا الْحُكْمِ
مَعَ حَرَامِ فَرْعِهِ الْمُنْجَسِ
لَا يَسْتَقِيمُ قَطُّ فِي الْعُقُولِ
مُحَلَّلًا فَجَائِزٌ يُبَاغِ
لَأَنَّهُ مِنَ الْحَرَامِ مُنْتَقِلٌ
وَلَا الْأَفَاعِي لَا وَلَا الْأَسُودِ
وَأُمّهَاتِ السَّمِّ كَالْأَفَاعِي
لِنَفْعِهِ وَقِيلَ لَا يَحِلُّ
فَبَيْعُهُ عَلَى مَقَالِ سَلَفَا
بَابُ بَيْعِهِ تَلَحُّقُهُ الْأَثَامِ
وَفِي مَقَامِ الْاِخْتِلَافِ مُتَّسَعٌ

باب الاصطياد

وَالْاصْطِيَادُ مَرَّةً بِالشَّبَكِ وَثَّارَةً بِالرَّمْيِ عِنْدَ الدَّرَكِ
 مَعْلَمَاتٍ وَصَفُ الْاِكْتِسَابِ وَيَنْتَهِي عَنْهُ إِذَا نَهَيْتُهُ
 مِنْهُ فَإِنَّهُ حَرَامٌ حُظْلًا (١)
 بَنَهَشِهِ قَدْ بَلَغَ الْمُرَادَا فَصَيْدُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَنْجُوسِ
 بِكَلْبٍ مُسْلِمٍ يَكُونُ حُرْمًا وَلَا تَحِلُّ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ
 فِي رَمْيِ سَهْمِهِ وَوَسِّ كَلْبِهِ مِنْ قَبْلِهِ وَلَا تَقُولُ (٢) فَإِنَّا
 مَا لَمْ يُذَكَّرْ وَكَذَلِكَ الْجَنْدُلُ وَبَعْدَ ذَلِكَ غَيْرُهُ رَمَاهُ
 وَالْاصْطِيَادُ مَرَّةً بِالشَّبَكِ وَثَّارَةً بِالْكَلْبِ وَالْعُقَابِ
 يَمَثِلُ الْأَمْرَ إِذَا أَمَرْتُهُ لَا يَأْكُلُ الصَّيْدَ وَمَهُمَا أَكَلَا
 لِأَنَّهُ لِنَفْسِهِ قَدْ صَادَا وَإِنْ يَكُنْ عَلَمَةُ الْمَجُوسِيِّ
 وَإِنْ يَكُنْ صَادَ الْمَجُوسِيِّ يَوْمًا فَصَيْدُهُ وَذَبْحُهُ سَوَاءٌ
 وَيَذَكَّرُ الْمُسْلِمَ اسْمَ رَبِّهِ وَهِيَ ذِكَاثُهُ إِذَا مَامَا
 وَمَا رُمِيَ يُبْنَدِقُ لَا يُؤْكَلُ (٣) وَمَنْ رَمَى صَيْدًا وَقَدْ أَوْهَاهُ

(١) حُظْلٌ : أى منع .

(٢) قوله : «المنجوس» يعنى أنه حرام لا يحل أكله وأنه ميتة نجسه .

(٣) قوله وس كلبه أى إغراؤه . يقال وَمَنْ الكلب يُؤَسُّه إِذَا أغراه بالصيد ونحوه . المصنف

(٤) وفى نسخه ولا يقال .

(٥) قوله : «وما رُمِيَ يُبْنَدِقُ» لا يؤكل ، هذا هو المشهور عند أصحابنا ورفع لي الشيخ الرقيشى أنه وجد عن العلامة الصبحى رحمه الله أنه يحل إذا ذكر اسم الله عند رميه إياه قلت وهذا هو الصحيح عندي ، وقد ذهب الى تحليله أكثر علماء المتأخرين من قومنا والله أعلم .

وَعَاقَةُ الْمَوْتِ بَرْمِي الثَّانِي
لَأَنَّهُ بَرْمِيهِ قَدْ قَتَلَهُ
وَقِيلَ فِي الصَّيْدِ إِذَا مَاقَعَا
فَهُوَ لِمَنِ يَصِيدُهُ مِنْ بَعْدِ
وَأِنْ يَكُنْ لَمْ يَنْطَلِقْ مِنَ الشَّبَكِ
فَالظَّبِّي إِنْ كَانَ بِهِ جِبَالُ
لَأَنَّهُ عَلَامَةُ الْإِمْسَاكِ
كَذَلِكَ الدَّجَاجُ مَهْمَا احْتِمَلَا
وَحُكْمُهُ إِنْ كَانَ فِي الصَّحَارِي
وَكَرَّهُوا بِأَنْ تُصَادَ الْحَائِمَةُ
فِي حَالِ شُرْبِ كَانَ أَوْ مَنَامِ
وَقِيلَ إِخْرَاجُ فُرُوحِ الطَّيْرِ
وَذَاكَ رِزْقٌ سَاقَهُ مَوْلَاهُ
وَقَاتِلُ لِكَلْبِ صَيْدٍ يَغْرُمُ
لَأَنَّهُ قَدْ قَوَتْ انْتِفَاعُهُ

فَطَالَبَ الْأَخِيرَ بِالضَّمَانِ
وَهُوَ مَالٌ غَيْرُهُ قَدْ حَصَلَهُ
فِي شَبَكٍ ثُمَّ لَهُ قَدْ قَطَعَا
لَأَنَّهُ صَيْدٌ هُنَاكَ يَغْدُو
فَذَاكَ مَحْكُومٌ بِهِ لِمَنْ شَبَكَ
لَوْ كَانَ بِالصَّخْرَاءِ لِأَحْلَالِ
مَرْجَعُهُ يَكُونُ لِلشَّبَاكِ (١)
فَفِي الْقُرَى يَكُونُ مِمَّا أَهْلًا
كَحُكْمِ بَاقِي الصَّيْدِ فِي الْقِفَارِ
عَلَى الْمِيَاهِ وَكَذَاكَ النَّائِمَةُ
وَلَا تَرَى ذَاكَ مِنَ الْحَرَامِ
جَلٌّ وَمَا فِي فِعْلِهِ مِنْ ضَيْرٍ
إِنْ عَفَّ عَنْهُ فَهُوَ مَا أَوْلَاهُ
لِأَهْلِهِ كَمَثَلِ مَا يُقَوِّمُ
فَالْغُرْمُ لِأَزْمٍ لِمَا أَضَاعَهُ

(١) أى لواضع الشبك .

(٢) أى صار أهليا مملوكا .

باب الذبّاح

وَالْحَيَوَانُ نِعْمَةٌ الْمَنَانِ يَرْكَبُهُ وَيَأْكُلَنَّ لَحْمَهُ وَيَلْبَسَنَّ شَعْرَهُ وَجِلْدَهُ فَهُوَ أَثَاثُ الْبَيْتِ عِنْدَ الْحَاضِرِ وَلَا يَحِلُّ أَكْلُهُ إِلَّا إِذَا وَحَيَوَانُ الْبَحْرِ حِلٌّ مَيْتُهُ فَهُوَ الطَّهَوْرُ مَاوُهُ وَالْحِلُّ وَالسَّمَكُ الطَّافِي أَرَى النَّبِيَّ وَهُوَ الَّذِي قَدْ صَارَ فَوْقَ الْبَحْرِ ثُمَّ الزَّكَاةُ تُشْمَلُ الذَّبَاحَا وَالْأَصْطِيَادُ بِالْجَوَارِحِ الَّتِي وَكُلُّ وَاحِدٍ لَهُ مَوْضُوعٌ وَذَلِكَ فِي لُبِّهَا تَمَامًا إِنْ وَجِبَتْ جُنُوبُهَا أَيْ وَقَعَتْ وَالتَّحَرُّ وَالذَّبْحُ مَعًا فِي الْبَقَرِ وَسَائِرِ الْأَنْعَامِ وَالْبَهَائِمِ وَالذَّبْحُ فِي الْجِدِ بِطُولِ الرَّقَبَةِ

جَادَ بِهِ الرَّحْمَنُ لِلْإِنْسَانِ وَيَشْرَبَنَّ دَرَّهُ وَدَسَمَهُ وَيُوعِينَ جِلْدَهُ مَا عِنْدَهُ وَهُوَ وَعَاءُ الزَّادِ لِلْمُسَافِرِ ذَكَاهُ حَتَّى يَذْهَبَنَّ مِنْهُ الْأَذَى فَلَا صَطِيَاءَ نَفْسُهُ تَذَكِيَّتُهُ مَيْتُهُ صَحَّ بِهَذَا النُّقْلُ عَنْهُ نَهَى فَكُنْ لَهُ أَيْيَا ذَا ثَنٍ وَالتَّهْيِ لَا لِحَجَرٍ^(١) وَالتَّحَرُّ وَالرَّمْيُ مَعًا صَرَاخًا قَدْ عَلِمْتُ وَهِيَ الَّتِي قَدْ مَرَّتِ فَالتَّحَرُّ فِي الْبُذْنِ هُوَ الْمَشْرُوعُ عَلَى ثَلَاثٍ تُنَحَرْنَ قِيَامًا فِي الْأَرْضِ سُلُحْتُ وَبَعْدُ قُطِعَتْ وَالذَّبْحُ مَنْطُوقٌ بِهِ فِي السُّورِ يَكُونُ فِيهَا الذَّبْحُ عَيْنَ الْإِلَازِمِ بَقِطْعَ أَوْدَاجٍ وَقَطْعَ الْقَصَبَةِ

(١) يعني أن النبي لا يدل على الحجر أى التحريم .

وَلَا يَحِلُّ قَطْعُ كُلِّ الرَّأْسِ
وَلَا يَجُوزُ الذَّبْحُ مِنْ قَفَاهَا
وَإِنْ تَكُنْ شَرِيطَةً لَمْ يَقْطَعَا (١)
لَأَنَّهَا ذَبِيحَةُ الشَّيْطَانِ
فَذَبِحتْ مِنْ وَاحِدٍ أَجْزَاها
وَذَابَحَ بِهِمَةً مَقْمُوطَةً
فَأَيْتُهَا فِي الْحُكْمِ لَيْسَ تَحْرُمُ
وَذَابَحَ طَيْرًا لَهُ قَدْ أُمْسَكَ
فَجَائِزٌ لِأَنَّهُ قَدْ قَصَدَا
وَذَابَحَ طَيْرًا وَقَدْ رَمَاهُ
وَذَابَحَ بُمْدِيَةً مَسْمُومَةً
لَأَنَّهُ قَدْ قِيلَ أَنَّ السُّمَّ
تَذْبَحُهَا بِذَا الْحَدِيدِ الْقَاطِعِ
كَذَا الْحِجَارَةِ الَّتِي تُفْرِيهَا
وَكَرَّهُوا ذَلِكَ بِاللُّجَيْنِ (٢)
وَلَا يَجُوزُ الذَّبْحُ بِالزُّجَاجِ
كَذَاكَ بِالضُّرُوسِ وَالْأُظْفَارِ

وَمَابِهِ عَلَى الْخَطَا مِنْ بَأْسِ
وَكُلُّ مَنْ يَفْعَلُهُ أَلْقَاهَا
حُلُقُومَهَا فَأَكُلْ ذَلِكَ مِنْعًا
وَالشَّاةُ إِنْ كَانَ لَهَا رَأْسَانِ
إِنْ كَانَ مَوْتُهَا بِهِ يَعْشَاهَا
بِحَبْلِهَا وَهِيَ بِهٍ مَرْبُوطَةٌ
وَتَرَكُوهَا فِيمَا أَرَاهُ أَسْلَمُ
خَوْفِ اضْطِرَابٍ مِنْهُ أَوْ أَنْ يَهْلِكَ
مَعْنَى صَحِيحًا مَا أَرَادَ الْاِغْتِدَا
فِي النَّارِ حَيًّا حُرْمَةُ يَعْشَاهُ
فَهِيَ حَرَامٌ عِنْدَنَا مَذْمُومَةٌ
لِقَتْلِهَا عَوْنٌ فَصَارَتْ حُرْمًا
وَنَحْوَهُ مِنْ كُلِّ جِنْسٍ قَاطِعِ
وَهِيَ الصَّرَايِخُ (٣) لِمَنْ يَرْوِيهَا
وَالذَّهَبُ الْمَعْرُوفُ بِاسْمِ الْعَيْنِ
وَلَا يَغُودُ جَاءَ فِي الْمِنْهَاجِ
وَتِلْكَ حَالَةٌ عَنِ الْكُفَّارِ

(١) الشريطة : تصغير الشرطة وهي المرة الواحدة من إجراء المديّة على الحلقوم .

(٢) الصرايخ : جمع صربوخ وهو الحجر الذي تكون فيه النار (المصنف)

لعل الصرايخ الحجارة المعروفة بالصوان وهي ذات صلابة وحدة كادت تكون كالسكّين
بل أجاز العلماء الذبائح بها لصلاحيتها لذلك فتأمل . أبو اسحاق .

(٣) اللجين : الفضة .

وَهَكَذَا شِغْرَافَةُ النَّخِيلِ (١) وَذَبْحُهُ بُمْدِيَّةٌ لَمْ تُغْسَلْ وَلَا أَرَاهُ لَازِمًا وَالْمُصْطَفَى بِخَرَبَةٍ وَاحِدَةٍ مَازِكِرًا يَذْبَحُهَا مُسْتَقْبِلًا لِلْقَبْلَةِ وَأَكْلُهَا لَيْسَ بِهِ مِنْ بَاسٍ وَيُسْتَحَبُّ بِالْيَمِينِ الذَّبْحُ وَيَذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ فِي التَّذْكِيَةِ وَكُلُّ اسْمٍ كَانَ لِلَّهِ مَنْ قَالَ عِنْدَ ذَبْحِهِ سُبْحَانَا لَا يَنْفَعُ الذِّكْرُ عَلَى الذَّبِيحَةِ إِلَّا إِذَا وَاطَى لِذِكْرِ الْبَارِي

قَالَ فَلَا تُؤْكَلُ فِي ذَا الْقِيلِ فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ الْأَوَّلِ قَدْ نَحَرَ الْبُذْنَ مِرَارًا فَأَعْرِفَا بَأْنَهُ غَسَلَهَا إِذْ نَحَرَا وَغَيْرُهُ مُخَالِفٌ لِلْسُّنَةِ لَوْ كَانَ فِي ذَاكَ خِلَافُ النَّاسِ وَبِالشَّمَالِ ذَبْحُهُ يَصِحُّ بِلُغَةِ الْعَرَبِ وَبِالْهِنْدِيَّةِ (٢) يَصِحُّ ذِكْرُهُ بِلَا اشْتِبَاهِ رَبِّي كَفَاهُ كَيْفَ مَا قَدْ كَانَا إِلَّا مِنَ الذَّبَاحِ خُذْ تَصْرِيحَهُ سِوَاهُ أَجْزَاءَهُ بِلَا انْكَارٍ

(١) الشغرافه قطعه من وعاء الطلع اليابس (المصنف)

صوابه شرعوفة أو شرعوفة وهو قشر طلعة الفحال من النخل ، لكن الذى ذكره بعض جواز الذبح بوعاء الطلع لصلاحيه بعضه لذلك ، لصلايته وحدته ، وهذا فى ذكر النخل أقوى وغير خفى أن هذا حين يفقد الذباح آلة الذبح ، لا مطلقا وهذا كالضرورة فتفهم الحق . أبو اسحاق .

(٢) أراد الناظم بالهندية العجمية مطلقا بدليل مقابلتها بلغة العرب ، وهكذا ذكر ضياء الدين فى النيل ، والقطب فى شرحه ، لكن العربية أفضل وأحق ، كما قال شيخنا وقيد هذا بأن لا يكون الذباح عارفا للعربية ، والذى نراه أنه يبعد أن يكون شخص مهما بلغت عجمته غير مستطيع للنطق بلفظ الله أكبر مثلا ، اللهم إلا أن هذا القول مجرد افتراض ، أما اللكنة فى اللسان فقد تكون فى العربي وفى العجمي ، فالبربري الذى ينطق لسانه بأىوش وهو يا الله لا يصعب عليه النطق بالله أكبر وما شابهها ، والله أعلم . أبو إسحاق .

وَلَيْسَ يُجْزَى ذَابِحًا شَائِنٍ إِنَّ سَمَى فِي الْأُولَى مِنَ الشَّيْنِ
وَذَابِحٌ وَلَمْ يُسَمَّ (٢) تَحْرُمُ وَإِنْ تَكُنْ لِعَيْرِهِ يُعْرَمُ
وَأَمْرٌ سِوَاهُ يَذْبَحَنَّ لَهُ فَأَمْرُ الْمَأْمُورِ خِلَافًا يَكْفُلُهُ
فَإِنَّهُ يَأْكُلُهَا إِنْ شَاءَ لِأَنَّهُ يَذْبَحُهَا قَدْ جَاءَ
وَعَاصِبٌ وَسَارِقٌ قَدْ سَرَقَا بِهِمَةَ ذَبَحَهَا وَاطْلَقَا
فِي ذَلِكَ اخْتِلَافٌ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهَلْ يَجُوزُ أَكْلُ هَذَا اللَّحْمِ
فَقِيلَ جَائِزٌ وَقِيلَ يَحْرُمُ وَفِي الْجَمِيعِ ضَامِنٌ فَيُعْرَمُ
وَبَعْضُهُمْ شَدَّدَ فِي الْمَسْرُوقَةِ لَكِنِّي لَسْتُ أَرَى تَفْرِيقَهُ
وَتَذْبَحُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى (١) إِنَّ ذَكَرُوا اسْمَ رَبِّنَا جَهَارًا

(١) قوله : «وَلَمْ يُسَمَّ» أى لم يذكر اسم الله .

(٢) قوله وتذبح اليهود الخ أعلم أن ذبيحة أهل الكتاب لا تحل لنا إلا إذا كانت موافقة للذبيحة الشرعية ، ولهذا اشترط أصحابنا أن يكونوا تحت المراقبة الإسلامية ونفوذ المسلمين ، وقالوا : إذا كان أهل الكتاب تحت حكم المسلمين حلت ذبيحتهم ونكاح الحرائر من نسائهم ويدل لهذا قوله سبحانه : «اليوم أحل لكم الطيبات» الآية والذي تفهده الآية أن الحكم مُقَيَّدٌ بحال نزول الآية وهي حال غلبة المسلمين ، وظهورهم على أهل الكتاب ، إذ نزلت هذه الآية يوم عرفة في حجة الوداع حيث كانت جلالة الإسلام رافعة ألويتها في جميع أطراف الجزيرة والممالك المجاورة لها تحقق أفدتهم من الرعب وهيبة الإسلام . واشترط مالك أن تكون ذبيحتهم تحت نظر المسلم ، ولم يشترط كونهم تحت ذمة المسلمين ، أما ما كان مخالفا للذكاة الشرعية فهو ميتة حرام بنص الآية أو لم يذكر اسم الله عليها فلا تؤكل ، كما لا تؤكل من المسلم الذي لم يذكر اسم الله ، وسماها الله فسقا أما من يدعى حليَّة ذبيحتهم مطلقا ولو كانت مَفْتُولَةً أو مصروعة أو مقتولة بشق اليافوخ وما أشبه هذا ، فدعوى باطلة مخالفة لكتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام ، وإجماع المسلمين ، ليت شعري لماذا يستخف المسلمون بأحكام دينهم ويثبون إلى أقوال باطلة فيأخذون بها ، أليس هذا من ضعف الدين في نفوسهم ، واستسلاما للمحاربين لنا في كل جزئية وكلية ، محاربة أرادوا القضاء بها على الإسلام وأهله ، ومن المعرفة الواضحة ما بلغنى أنه انتشر في أهل نفوسه أكل ذبيحة اليهود ، وما ألجأهم إليها إلا استكفافهم أن يكونوا جزائرين ، ثم ما ظهر من إباحة بعض الضعفاء لشحوم أوروبا المنتشرة بقطرنا الجزائر وهي شحوم الميتة بلا ريب ، اللهم لا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا أبو إسحاق .

وَلَا يَجُوزُ مِنْ ذَوِي الْأَوْثَانِ وَكُلُّ مُرْتَدٍّ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالذَّبْحُ قِيلَ جَائِزٌ مِنْ صَابِي وَأُخْرَسُ اللِّسَانِ مِثْلُ الْأَعْجَمِ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ الذِّكْرَ وَجَائِزُ ذَبِيحَةِ الْعُمَيَّانِ وَهَكَذَا مِنْ جُنْبِ إِذَا ذَبَحَ وَذَبِيحَةُ السَّكْرَانِ لَيْسَ تُؤْكَلُ لِأَنَّ ذَبْحَهُ كَنَشِ السَّبْعِ وَمَوْضِعُ الذَّبَاحِ يُغَسَّلَانِ كَذَلِكَ قِيلَ وَالْإِلَهُ أَعْلَمُ وَقَدْ مَضَى فِي آخِرِ التَّيْمِمِ وَنَفَخَهَا لِيَسْلَخَ الْإِهَابَا لَكِنْ عَلَيْهِ يُخْبِرَنَّ مَنْ شَرَى لِأَنَّهُمَا بِنَفْخِهِ تُكُونُ

وَلَا الْمَجُوسِ أَغْبَدُ التَّيْرَانِ ذَبَاخُهُ حَتْمًا مِنَ الْحَرَامِ لِأَنَّهُمْ قِيلَ ذُوو كِتَابِ ذَبَاخُهُمْ قِيلَ مِنَ الْمُحَرَّمِ وَتَرَكُ ذَلِكَ يُورِثَنَّ الْحَجْرَا إِنْ أَحْسَنُوا وَذَبِيحَةُ الْعُرْيَانِ لِأَنَّ شَرْطَ الطَّهْرِ فِيهِ مَا وَضَحَ وَهُوَ الَّذِي مِنْ سُكْرِهِ لَا يَعْقِلُ هُمَا سَوَاءٌ كُلُّهُ لَمْ يُشْرَعْ إِنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً يُيَمِّمْنَا (١) وَلَيُرْمِ مِنْهَا كُلُّ مَامَسَّ الدَّمَ بَحْثٌ لَهُ يَشْتَأَقُ ذُو التَّعْلُمِ لَا غَيْرُهُ قَدْ قِيلَ لَنْ يُعَابَا بِفَعْلِهِ كَيْلَا يَكُونَ غَرَرًا مُبَيِّضَةً كَأَنَّهَا السَّمِينُ

(١) ما أحق هذا القول بالهجران والإعراض ، وما أولاه بالحذف ، فإنه قول ليس له دليل يستند إليه ، ولو قياسا ، فالذباح إذا فقد الماء لتطهير المذبح ، كان له ان يقطع موضع الدم النجس وليس للتيمم هنا معنى ، ولو استغنى المؤلف رحمه الله عن هذا القول لكان أجمل واكتفى بما نبه عنه في باب التيمم ص ٥١ إذ قال :

تيمم المصحف والكتاب

ليس من السنّة والكتاب

ليس له رواية صحيحة

كذلك أيضا منحرو الذبيحة

ولم أجد أيضا استنباطا الخ

إِنَّ وَجَدَتْ فِي بَطْنِهَا سِحَالًا مَيِّتَةً فَأَكْلُهَا حَلَالٌ
 لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِأُمِّهَا ذَكَائِهَا ذَكَائِهَا فِي حُكْمِهَا
 وَإِنْ تَكُنْ ذَبَحَتْهَا وَأَطْلَقَتْ وَضَمَّهَا الظَّلَامُ ثُمَّ لُحِقَتْ
 فَقِيلَ لَا تُؤْكَلُ إِذْ لَا تُدْرِي مَاذَا أَصَابَهَا بِذَلِكَ السَّيْرِ
 لَعَلَّ غَيْرَ الذَّبْحِ قَدْ لَاقَاهَا وَذَلِكَ إِنْ مَيِّتَةً يَلْقَاهَا
 وَقِيلَ لَا يُؤْكَلُ لَحْمُ حَمَلَةٍ ذُو الشَّرِكِ وَاحْتَفَى لِئَلَّا يُبْدَلَهُ
 وَذَلِكَ مِنْ مَعَانِي الْاِحْتِيَاظِ وَيَدْخُلَنَّ تَحْتَ الْأَسْتِيبَاظِ

باب منافع الحيوانات ومضارها

وَالْحَيَوَانُ لِانْتِفَاعٍ خُلِقَا وَمِنْهُ مَا يَكُونُ ضَرًّا يُتَّقَى
 لِحِكْمَةٍ يَكُونُ ذَاكَ الضَّرَرُ وَحِكْمُ الْإِلَهِ لَا تَنْحَصِرُ
 لَكِنَّا نُوَمِّرُ بِالْإِنْفَاعِ فَتَقْتُلُ الْحَيَّاتِ وَالْأَفَاعِي
 وَكُلُّ مُؤَذٍ لِلْأَنْامِ فَاقْتُلِ وَلَا تَخَفْ فِي اللَّهِ لَوْمَ الْعَدْلِ
 وَقَاتِلِ الْحَيَّةَ فِي الْآثَارِ كَقَاتِلِ شَخْصًا مِنَ الْكُفَّارِ
 وَأَنَّهَا فَرَضٌ عَلَى مَنْ قَدَرَا يَلْزَمُ مِنْ صَادَفٍ أَنْ لَا يَدْبِرَا
 وَتَارِكُ الْقَتْلِ خَوْفِ الثَّارِ يُوجِبُ تَرْكُهُ عَذَابَ النَّارِ (١)
 مَنْ قَالَ لَا أَقْتُلُهَا بَعِيرٍ أَجْرٌ فَمَا فِي قَوْلِهِ مِنْ خَيْرٍ
 وَيُعْطَى أَجْرُ مِثْلِهِ وَإِنْ طَلَبَ زِيَادَةً فَالْحُلْفُ فِيهَا قَدْ وَجَبَ

(١) يشير إلى قوله صلى الله عليه وسلم «من ترك قتل الحيات خشية الثَّارِ فقد كفر» أي كفر النعمة ، وهذا وعيد عظيم .

فَقِيلَ لَا يُزَادُ فَوْقَ الْمِثْلِ
 وَقِيلَ مَنْ بَزَائِدٍ قَدْ أَجْرًا
 وَمَا عَلَى الْفَقِيرِ شَيْءٌ يَلْزَمُ
 وَحَرْقُهَا بِالنَّارِ إِنْ تَعَذَّرَا
 كَذَلِكَ الدِّيَانُ ^(١) وَالْعَقَارُ
 وَلَا يَجُوزُ الْحَرْقُ بِالنَّيِّرَانِ
 لِأَنَّهَا عَذَابُ رَبِّ الْخَلْقِ
 لَكِنْ لَهُ أَنْ يَشْوَى الْجَرَادَا
 وَلَيْسَ ذَاكَ أَبَدًا تَعْذِيبُ ^(٢)
 وَرَمِيكَ الْقَمْلُ إِذَا مَاكَانَا
 فِي قَتْلِهِ الطَّاعَةُ قِيلَ تُحْسَبُ
 قَتْلُ الْكِلَابِ عِبَادَةً عَنْهُ زَجَرَ
 إِلَّا لَصِيدٍ يُفْتَى أَوْ ضَرَعٍ
 فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ لَا تُقْتَلُ
 وَجَائِزُ قَتْلِ الْكِلَابِ السُّودِ
 وَيُعْقَرُ السِّنُّورُ إِنْ أَضْرَا
 وَيُرْجَعُ الْأَمْرُ إِلَى أَرْبَابِهِ

وَإِنْ وَعَدْتُهُ بِذَلِكَ الْبَذْلُ
 يَلْزَمُ إِنْ كَانَ غَنِيًّا مُرْسِرًا
 وَتَرَكَ أَحَدُ الْأَجْرِ رَأْسًا أَسْلَمَ
 سِوَاهُ لَا بَأْسَ بِهِ فِيمَا نَرَى
 وَكُلُّ مُؤَذٍ وَهُوَ قَوْلُ صَائِبٍ
 لِلْقَمْلِ وَالْجَرَادِ وَالصَّيَّانِ ^(٣)
 وَلَيْسَ لِلْعَبَادِ نَفْسُ الْحَرْقِ
 إِنْ كَانَ أَكَلَ لَحْمِهِ أَرَادَا
 لَكِنَّهُ لِلْحِمَةِ تَطْيِيبُ
 حَيًّا أَرَاهُ يَأْتِي عَصِيَانَا
 وَبَنَدُهُ لِلَّهِ قِيلَ سَبَبُ
 خَيْرِ الْوَرَى وَقِيلَ بَلْ بِهِ أَمْرُ
 وَقِيلَ مِثْلُ ذَاكَ كَلْبُ الزَّرْعِ
 إِذْ نَفَعُ أَهْلَهَا بِهِنَّ يَحْصُلُ
 بِلَا اخْتِلَافٍ عَنْهُمْ مَوْجُودُ
 عَلَى أَنْاسٍ كَيْ يَكْفِيَ الضَّرَا
 إِنْ عَلِمُوا فَإِنَّهُمْ أَوْلَى بِهِ

(١) الدِّيَان : هِي الزَّنَابِيرُ ذَوَاتُ الْحِمَّةِ .

(٢) الصَّيَّان : صَغَارُ الْقَمْلِ .

(٣) قوله : «تعذيب» بالرفع على جعله اسم ليس واسم الإشارة قبلها خبرها ، ويحتمل أنه حذف في من الخبر لأجل إقامة الوزن وتقديره وليس في ذلك أبدا تعذيب .

وَعَقْرُهُ ثَقْلٌ الْأَظْفَارُ مِنْهُ لَكِي مَا يَنْتَفِي الضَّرَارُ
وَأَنَّ قَتْلَهُ لَدَى أَقْرَبُ مِنْ عَقْرِهِ الَّذِي بِهِ يُعَذَّبُ
وَمَا لِأَهْلِهِ بِهِ مَنَافِعُ مِنْ بَعْدِ مَا تُقَطَّعُ الْأَصَابِعُ
وَجَائِزٌ لِرَجُلٍ أَنْ يُطْعِمَا هَرَّ سِوَاهُ فِي مَقَالِ الْعُلَمَاءِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ يَحْبِسُهُ عَنْ رَبِّهِ بِذَلِكَ وَالْبَعْضُ يَرَى الْمَنَعَ بِهِ
وَرَجُلٌ كَانَ لَهُ حِمَارٌ يَعْرِفُهُ بِأَنَّهُ عَقَّارٌ (١)
أَطْلَقَهُ فِي مَوْضِعٍ وَعَقَّرَا يَلْزَمُهُ الضَّمَانُ فِيمَا ذُكِرَا
وَهَكَذَا رَبُّ الدَّجَاجِ يُؤَمَّرُ بِحَبْسِهِ إِنْ بَانَ مِنْهُ الضَّرَرُ
وَأَنْ يَكُنْ أَفْسَدَ حَرْثًا ضَمِنَا صَاحِبُهُ مِنْ بَعْدِ مَا تَعَيَّنَا
وَحَبْسُهُ حِلٌّ لِرَبِّ الزَّرْعِ بَعْدَ امْتِنَاعِ رَبِّهِ فِي الشَّرْعِ
وَيُمنَعُ الْبَادِي مِنَ الْمَقَامِ حِيَالِ زَرْعِ النَّاسِ بِالْأَغْنَامِ
لِخَوْفِ ضَرِّهَا وَأُمُّ الْجَرَبِ تُمنَعُ مِنْ خِلَاطِ مَا لَمْ يَجْرُبِ
إِنْ أَكَلَ الْكَلْبُ حُرُوثَ النَّاسِ فَمَا عَلَى أَرْبَابِهِ مِنْ بَاسٍ
وَأِنْ يَكُنْ قَدْ أَكَلَ الطَّعَامَا فَعَرْمُهُ يَلْزَمُهُمْ تَمَامَا
وَكُلُّ مَنْ كَانَ لَهُ جَوَازٌ فِي أَرْضِ قَوْمٍ فَلَهُ أَجَازُوا
يُدْخِلُ مَا شَاءَ مِنَ الْبَهَائِمِ وَغَيْرِهَا وَهُوَ لَهُ كَاللَّازِمِ
فِرٌّ مِنَ الْمَجْدُومِ كَالْفِرَارِ مِنْ أَسَدٍ يُوجَدُ فِي الْأَخْبَارِ (٢)
وَيُمنَعُ الْمَجْدُومُ فِي الْأَحْكَامِ مَجَالِسَ الْخَلْقِ مِنَ الْأَنْامِ

(١) عَقَّارٌ : أَيْ غَضَّاضٌ .

(٢) فِي الْأَخْبَارِ : وَفِي أَكْثَرِ النُّسخِ يُوْجَدُ فِي الْبَرَارِي ، وَمَا فِي هَذِهِ النُّسخَةِ أَصَحُّ عِنْدِي
لَأَنَّ فِيهِ إِقَامَةَ الدَّلِيلِ بِالإِشَارَةِ إِلَى الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ ، وَهُوَ قَوْلُهُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ : «قَرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ فِرَارُكَ مِنَ الْأَسَدِ» .

لَوْ كَانَ فِي النَّهْرِ خَوْفُ الْبَاسِ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ لَا يُعْزَلُ
مُسَاوِيًا لِصَاحِبِ الْجُدَامِ
عَلَيْهِ وَالْكُلُّ لَهُ وَجُوهٌ
لِخَوْفِ ضَرِّ جَائِزٍ أَنْ تُقْلَعَ (١)
قِيلَ وَمَنْ يَفْعَلُهُ لَمْ يُعْذِرْ
وَفِيهِ تَكْرِيهٌ يُقَالُ فَاغْلِمِ
وَالْحَيْلُ وَالْحُمُرُ بِلَا جَدَالٍ
جَوَازُهُ عَنْ بَعْضِهِمْ مَذْكُورٌ
لَا عَبَثًا حَلَّ فَكُنْ خَيْرًا
إِرْسَالُهُ لِلْأَكْلِ مِمَّا يُزْرَعُ
وَالزَّجْرُ كُلُّهُ مِنَ الْحَلَالِ (٢)
فَإِنْ أَطَاقَتْ مَابِهِ مِنْ مَنَعٍ
وَيَحْمِلُوا إِنْ رَغَبُوا بِلَا ضَرَرٍ
لِأَنَّهَا بِرَأْسِهَا تُسَبِّحُ
وَلَمْ يَكُنْ بِالْعَدْلِ فِيهَا قَائِمًا
جَبْرٌ طَلَاقٍ أَمْرًا مِنْ بَعْلِ

وَلَا يَمَسُّ الْمَاءَ أَعْلَى النَّاسِ
وَالْخُلْفُ فِي الْمَجْدُورِ قِيلَ يُعْزَلُ
قَالُوا فَلَيْسَ ذَاكَ فِي الْأَحْكَامِ
وَالْمُوجِبُونَ عَزْلَهُ قَاسُوهُ
وَالضَّرْسُ إِنْ زَادَتْ كَذَلِكَ الْأَصْبَعُ
وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ غَيْرِ الضَّرَرِ
لَا بَاسٌ أَنْ تُخْصَى فُحُولُ الْعَمِ
وَذَلِكَ يُكْرَهُ لِلْجَمَالِ
كَذَلِكَ إِنْ تُخْصَى السُّنُورُ
كَسْرُ جَنَاحِ الطَّيْرِ أَنْ يَطِيرَ
وَقَابِضٌ طَيْرًا يُقَالُ يُمْنَعُ
وَالْهَيْسُ بِالْحَمِيرِ وَالْجَمَالِ
لِأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ لِلنَّفْعِ
وَجَائِزٌ أَنْ يَرْكَبُوا عَلَى الْبَقَرِ
وَالضَّرْبُ فِي رُؤُوسِهَا لَا يَصْلُحُ
وَكُلُّ مَنْ قَدْ يَمْلِكُ الْبَهَائِمَا
يُجْبَرُ أَنْ يَبْعَهَا كَمَثَلِ

(١) قوله : «ان تقلع» على اجمال ان .

(٢) الهيس : لغة عمانية وهو إثارة الأرض للحرث قال الله تعالى «تثير الأرض ولا تسقى الحرث» .

الهيس إثارة الأرض وشقها بالبقر والحمير والجمال لا السير .

وَأَمْرًا قَدْ دَخَلَتْ نَارَ لَظَى بِهَرَّةٍ (١) أَحْبَرَنِي مَنْ قَدْ مَضَى
قَدْ رَبَطَتْهَا وَالطَّعَامَ مَنَعَتْ عَنْهَا فَمَا أَقْبَحَ مَا قَدْ صَنَعَتْ
وَلَمْ تَدْعَهَا مِنْ خَشَّاشِ الْأَرْضِ (٢) تَأْكُلُ عِنْدَ طَوْلِهَا وَالْعَرَضِ
أَنْظُرْ أَخِي تَعْرِفُ الْمَعَاصِي بِأَنَّهَا مَهْلَكَةٌ لِلْعَاصِي

باب الأشربة

ثُمَّ الشَّرَابُ مِنْهُ مَا قَدْ حُجِرَا وَهُوَ الَّذِي قَدْ صَارَ خَمْرًا مُسْكِرًا
كَذَاكَ مَا يَضُرُّ مِثْلُ السَّمِّ فَإِنَّهُ مُحَرَّمٌ فِي الْحُكْمِ
فَالْخَمْرُ أَصْلُ الْمُسْكِرَاتِ مُطْلَقًا وَكُلُّ مُسْكِرٍ بِهَا قَدْ أُلْحِقَا
وَالسَّمُّ أَصْلُ أُمَمَاتِ الضَّرْرِ فَكُلُّ ضَرٍّ مِثْلُهُ فَاعْتَبِرِ
وَمِنْ هُنَا اخْتِلَافُهُمْ فِي الزُّبْقِ مُحَلَّلٌ وَقِيلَ لَا فَلْتَسْقِي
لَأَنَّهُ قِيلَ مِنَ السَّمُومِ وَنَافِعٌ لِمَرْضٍ مَعْلُومِ
وَالسَّمُّ قِيلَ يَبْعُهُ مَحْجُورٌ لِمَنْ يُقَالُ ضَرُّهُ مَحْذُورٌ
وَقِيلَ فِي الْخَمْرِ إِذَا مَا حَوْلَا خَلَا بِمَا عَنْ عَيْنِهِ تَحْوَلَا
يَحِلُّ شَرْبُهُ وَذَاكَ حُلٌّ وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ لَا يَحِلُّ (٣)

(١) وفي نسخه : « في هرة » وهو الأنسب لموافقتها للفظ الحديث .

(٢) خَشَّاشِ الْأَرْضِ : حشراتهما .

(٣) هذا هو الصحيح والمعمول به عند أصحابنا واختص القول بجواز تخليل الخمر بعض من أصحابنا أهل عمان ، ولم يتابعوا عليه ، إذ لو كان صحيحا لحافظ النبي عليه السلام على مال اليتيم ، بل أمر بما له من الخمر أن يهراق ، فقال لأبي طلحة الأنصاري : وقد سأله عن خمر اليتيم تحت يده لما نزل تحريمها أيتخذها خلا ؟ «أهرقها واكسِر الدِّكَّانَ» أبو إسحاق .

وَكُلُّ مَا اسْتَعْمِلَ لِلشَّرَابِ لَا فِي مَزَقَةٍ وَلَا فِي الْجَرِّ وَلَا بِقِرْعَةٍ (٢) لِأَنَّ مَا ذُكِرَ وَمِنْ هُنَا نَهَى النَّبِيُّ عَنْهُ يُتَبَذُّ فِي جُلُودِ تِلْكَ الشَّاءِ وَلَا الْجَمَالِ إِذْ بِهِذَا يُسْرَعُ فَهُوَ نَظِيرُ الْجَرِّ فِي الْمَوْجُودِ وَالْحَلِّ لَا بَأْسَ بِهِ فِي الْجَرِّ فَيُلْقَى فِيهِ الْمِلْحُ عِنْدَ صُنْعَتِهِ وَقِيلَ مَا لَوْ قَتِهَ مِنْ حَدٍّ وَإِنْ عَرَّتْهُ فَوْرَةٌ (٣) يُمَهِّلُ وَإِنْ يَكُنْ زَادَ عَلَى مَا طَلَبَا يُعَالَجَنَ (٤) ذَلِكَ الْأَسْكَارَا وَيَقَى مِنْ بَعْدِ خَلَالًا مَابِهِ وَالْبَنَجُ وَالْأَفْيُونُ ثُمَّ التَّنُّ

مِنَ النَّيِّدِ يُلْقَى فِي الْإِهَابِ وَلَا جُدُوعٍ تُقَبِّثُ بِالنَّقْرِ (١) يُخَافُ مِنْهُ السُّكْرُ عِنْدَ الْمُعْتَبِرِ وَمَا نَهَاكَ عَنْهُ فَاحْذَرْنَاهُ لَا فِي جُلُودِ الْبَاقِرِ الْكَخْلَاءِ لَهُ الْفَسَادُ إِذْ بِهِ قَدْ يُوضَعُ وَمِثْلُهُ مُضَاعَفُ الْجُلُودِ لِأَنَّهُ يُرَادُّ لَا لِلْسُّكْرِ وَذَلِكَ شَيْءٌ مَاحِقٌ لِشِدَّتِهِ إِلَّا إِذَا طَابَ كَذَلِكَ عِنْدِي إِلَى سُكُونِهَا وَبَعْدُ يُؤْكَلُ مِنْهُ وَصَارَ مُسْكِرًا وَانْقَلَبَا حَتَّى يَرَى الْأَسْكَارَ عَنْهُ سَارَا بَأْسٌ عَلَى وَفَّقِ مُرَادِ رَبِّهِ مَحْرَمَاتِ شَرْبِهَا مُسْتَهْجَنُ (٥)

(١) المزقت إناء يُطْلَى بِالزَّقْتِ وَهُوَ الْقَارُ . نَهَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُتَبَذَّ فِي الْمَزَقَةِ مِنَ الْأَوْعِيَةِ . وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَزَقَةِ الْإِنَاءَ الْمَطْلَى مَطْلًا . أَبُو إِسْحَاقَ .

(٢) القِرْعَةُ أَرَادَ بِهَا الدَّبَاءَ فَإِنَّهُ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ النَّبِيُّ عَنِ الْإِتْبَازِ فِيهَا ، لِسُرْعَةِ تَأْثِيرِهَا فِي النَّيِّدِ . أَبُو إِسْحَاقَ .

(٣) الفورة : الغليان يقال فار إذا غلا واشتد .

(٤) يعالجَن : بالبناء للفاعل .

(٥) لعله أَرَادَ بِالتَّنُّ الدِّخَانَ فَإِنَّهُ مَنُومٌ وَهُوَ مِنَ الْمَوَادِّ الْمُخَدَّرَةِ وَفِيهِ كَثِيرٌ مِنَ الْأَوْصَافِ الَّتِي ذَكَرَهَا النَّازِمُ ، أَوْ أَرَادَ الْحَشِيشَ . وَهَذَا الْأِسْمُ لَا أَعْرِفُهُ لَهُ .

لِأَنَّهَا مَعْرُوفَةٌ بِالسُّكْرِ وَهُوَ تَغْيِيرُ عَلَى الْعَقْلِ طَرًا فَقَوْلُ مَنْ خَالَفَنَا فِي الْمَذْهَبِ قَالَ بَأْنَهُ مَرَقَدٌ وَلَا وَالْغَرَضُ الْمَشْرُوعُ مِنْ ذَا الْبَابِ لَوْ لَمْ يَصَحَّ سُكْرُهُ لَكَانَا فَمَائَةً وَبَعْدَهَا عِشْرُونًا يَصْفُرُ اللَّوْنُ يَنْتَنُ الْفَمَا وَيُورِثُ الْبَسْلَ مَعَ الْوَبَاءِ وَيُورِثُ الْجَذَامَ ثُمَّ الْبَرَصَا يُفْتَرُ الشَّهْوَةُ فِي الْجَمَاعِ بَعْدَهَا طَرًا يَضِيقُ الْحَالُ وَحَرَّمُوا أَيْضًا لِأَجْلِ الضَّرَرِ كَذَلِكَ النَّوْرَةُ وَهِيَ حَجَرُ وَقِيلَ بَيْعُ الْمُؤْمِيَا (١) حَرَامٌ وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِالنَّجَاسَةِ وَفِي الْيَهُودِيِّ إِذَا مَا غَمَسَا فَإِنَّهُ يُجَبَّرُ أَنْ يَغْرَمَ مَا قِيلَ وَهَلْ يُبَاغُ ذَلِكَ السَّمْنُ

فَالسُّكْرُ فِي الْوَصْفِ زَوَالُ الْفِكْرِ فَعُدَّ مَا أَحْدَثَ ذَلِكَ مُسْكِرًا فِي التَّنْيِ الْخَبِيثِ لَمْ يُصَوِّبْ يَسْكُرُ قُلْتُ أَذْهَبَ التَّعْقَلُ حَفِظَ عَقُولَنَا عَنِ الذَّهَابِ مَحْرَمًا لِضَرِّهِ عَيَانًا مِنْ عِلَلٍ فِي ذَلِكَ يَذْكُرُونَا يُسَوِّدُ الْأَضْرَاسَ أَيْضًا فَأَعْلَمَا وَيَحْرِقُ الْكَبِدَ مِنَ الْأَحْشَاءِ وَمَنْ لَهُ يَشْرَبُ رَبَّهُ عَصَى وَنَحْوُ هَذَا سَائِرُ الْأَنْوَاعِ وَيَكْتَفِي بِبَعْضِهَا الْعُقَالُ أَكَلَ التُّرَابِ ثُمَّ أَكَلَ الْحَجَرِ فَزَادَهَا التَّحْرِيقُ مَعْنَى يُحَجِّرُ وَلَسْتُ أَذْرِيهِ فَلَا مَلَامَ يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ دَرَى أَسَاسَهُ يَدِيهِ فِي السَّمْنِ لَهُ قَدْ نَجَسَا ضَيَّعَهُ لِرَبِّهِ وَحَرَّمَا عَلَى الْيَهُودِ فِيهِ خُلْفٌ بَيْنُ

(١) | المؤميا لفظة يونانية وهو دواء يستعمل شربا ومروخا وضمادا | هـ . مصباح .

وَقَهْوَةُ الْبُنِّ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ قَدْ وَرَدَ التَّحْرِيمُ فِي الْآثَارِ وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ اعْتِبَارٌ وَذَلِكَ أَنَّ السَّفَهَاءَ جَعَلُوا فَاسْتَعْمَلُوهَا فِي مَقَامِ اللَّهِ يُدَارُ كَاسُهَا كَكَاسِ الْخَمْرِ كَخَمْرَةٍ وَقَهْوَةٍ وَكَاسٍ تُشَبِّهُهَا مِنْهُمْ بِشُرْبِ الْمُسْكِرِ نَفْسُ التَّشْبِيهِ الْحَرَامِ لَا سِوَى اللَّهِ مَا أَطْوَلَ ذَلِكَ النَّظْرَ وَبَعْدَ أَنْ طَالَ الزَّمَانُ وَاحْتَفَى قَامَ أَنَاسٌ مَا دَرَوْا بِالْأَصْلِ وَذَلِكَ حَيْثُ الدَّرْسُ التَّشْبِيهُ وَرُبَّ شَيْءٍ يَحْرُمُ مَنْ بُوَصِّفَ لَهُ نَظَائِرٌ مِنَ الْأَحْكَامِ

فِيهَا خِلَافُ الْعُلَمَاءِ يُنْقَلُ فِي ذَلِكَ عَنْ سَادَاتِنَا الْأَخْيَارِ تَلَوُّهُ فِي غُرَّتِهِ الْأَنْوَارِ ذَلِكَ عَادَةً عَلَيْهَا عَوَّلُوا مَكَانَ حَمَرِهِمْ بِهَذَا النَّحْوِ وَسُمِّيَتْ بِاسْمِهَا فِي الذِّكْرِ فِي هَيْئَةٍ سَائِغَةٍ لِلْحَاسِي (١) وَهِيَ أُمُورٌ مَنَعُهَا لَمْ يُنْكَرِ فَذَا هُوَ الْمَانِعُ لَا نَفْسُ الْهَوَى فِي قَطْعِ مَادَةِ الْفَسَادِ إِنْ طَرَأَ مُرَادُ مَا عَنَاهُ مَنْ قَدْ سَلَفَا يَسْتَبْعِدُونَ قَوْلَ غَيْرِ الْحَلِّ وَصَارَ وَجْهُ الْحَلِّ فِيهَا أَوْجَهُ (٢) وَيَنْتَفِي الْمَنْعُ بِنَفْيِ الْوَصْفِ يَفُوتُ حَصْرُهَا إِلَى التَّمَامِ

(١) الحاسي : الشارب .

(٢) قوله : «أوجه» مرفوع على أنه خبر المبتدأ الذي هو وجه الحل وإهمال عمل صار للضرورة

أو على جعل المعرفة خبرها مقدما وهو اسمها .

كتاب النكاح

ثُمَّ التَّكَاحُ سُنَّةُ الْمُخْتَارِ
 إِنْ كُنْتَ مِنْ إِخْوَانِنَا تَزَوَّجْ
 إِنْ التَّكَاحُ يَكْسِرَنَّ النَّظْرَا
 وَشَهْوَةُ الْجَمَاعِ أَقْوَى شَهْوَةِ
 وَفِتْنَةُ النَّاسِ عَلَى الْأَزْمَانِ
 فَكَمْ صَرِيعٍ لِلْغَوَانِي قِتْلًا
 تَقْوَدُهُ شَهْوَتُهُ فَيَطْمَعُ
 يَاعْجَبًا مِنْ هَذِهِ الْأَحْوَالِ
 مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَعِيشَ عَزَبًا
 قَدْ اسْتَرَّاحَ مِنْ مُعَانَاةِ النِّسَاءِ
 وَهِيَ طَرِيقَةُ الْمَسِيحِ قَدْ وَفَا
 فَمَاتَ عَنْ تِسْعِ وَحِثِ أُمَّتِهِ
 وَلَهُمْ بِذَا الزَّوْاجِ أَرْبَعُ
 وَمَنْ رَأَى بِزَوْجَةٍ غَنَاءَ
 وَلَيْسَ كَالْأَكْلِ إِذَا مَا شَبَعَا
 لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْإِسْرَافِ
 لَكِنَّهُ يُمْنَعُ أَنْ يَزِيدَا
 فِي آيَةٍ مِنَ الْكِتَابِ وَارِدَةٌ
 كَذَلِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ

وَالْمُرْسَلِينَ صَفْوَةَ الْأَبْرَارِ
 لِتُحَرِّزَ الدِّينَ مِنَ التَّعَوُّجِ
 وَيَحْفَظَنَّ الْفَرْجَ عَمَّا حُجِرَا
 وَكَسَرَهَا يَحْتَاجُ أَعْلَى قُوَّةٍ
 أَكْثَرَهَا مِنْ شَهْوَةِ النِّسْوَانِ
 وَكَانَ بِالنَّفْسِ شَحِيحًا أَبْخَلًا
 فِي امْرَأَةٍ وَهُوَ عَلَيْهَا يُصْرَعُ
 أَيْنَ الْعُقُولُ مَعَشَرَ الرِّجَالِ
 فَذَلِكَ الْفَوْزُ لَهُ قَدْ وَجَبَا
 وَارْتَاخَ مِنْ قَوْلٍ لَعَلَّ وَعَسَى
 بِهَا وَلَكِنْ غَيْرَهَا لِلْمَصْطَفَى
 عَلَى الزَّوْاجِ كَيْ يُصَيَّبُوا سُنَّتُهُ
 وَبِالتَّسَرُّي كَيْفَ شَاءُوا أَجْمَعُوا
 يَجُوزُ أَنْ يَزِيدَ مَهْمَا شَاءَ
 فَأَكْلُهُ مِنْ بَعْدِ ذَاكَ مُنْعًا
 وَكَثْرَةُ التَّزْوِيجِ لِلْعَفَافِ
 أَنْ خَافَ أَنْ يَعْوجَ أَوْ يَحِيدَا
 إِنْ خِفْتُمْ إِلَّا تَعَدَّلُوا فَوَاحِدَةً
 إِنْ خِفْتُمْ التَّضْيِيعَ فِي أَخْرَارِكُمْ

لِلَّهِ مَا أَكْرَمَ هَذَا الشَّرْعَا وَمَا أَثَمَّهُ عَلَيْنَا نَفْعَا
أَرْشَدَنَا لِأَحْسَنِ الْمَرَاشِيدِ وَدَلَّنَا لِأَسْلَمِ الْمَقَاصِدِ

باب المرأة
التي يرغب في نكاحها

وَزَوْجَةُ الْمُؤْمِنِ فِي دُنْيَاهُ
وَأَنْ يَكُنَّ جُمْلَةً فَلِأُخْرَى
كَذَلِكَ قَالَ وَهُوَ عِنْدِي غَلَطُ
وَذَلِكَ فِي الْأَزْوَاجِ إِذَا تَعَاقَبُوا
أَمَّا الْفَتَى مَعَ جُمْلَةِ الزَّوْجَاتِ
نَبِيْنَا زَوْجَاتُهَا فِي الدُّنْيَا
وَهُنَّ أُمّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ
وَهِيَ لَهُ مِنْ الْخُصُوصِيَّاتِ
وَتَنكِحُ الْمَرْأَةَ لِلْجَمَالِ
ثَوْرٌ عَلَى ثَوْرٍ إِذَا مَا كَانَا
وَأَنْ ظَفِرَتْ بِذَوَاتِ الدِّينِ
وَالنَّكَاحُ إِذَا مَا شَبَّهَتْهَا كَعُوبَا
وَلَوْدَةٌ وَهِيَ الَّتِي تَأْهَلَتْ
سَوْدًا وَلَوْدٌ خَيْرٌ مِنْ حَسَنَاءِ

زَوْجَتُهُ قَدْ قِيلَ فِي أُخْرَاهُ
زَوْجَتُهُ وَهِيَ بِذَلِكَ أُخْرَى
لَأَنَّ فِي الْبَعْلِ هَذَا يُضْبَطُ
فِي زَوْجَةٍ يَحُوزُ تِلْكَ الْعَاقِبُ
فَهِيَ لَهُ فِي غُرَفِ الْجَنَّاتِ
جَمِيعُهَا زَوْجَاتُهَا فِي الْحُسْنَى
تَحْرِيمُهَا عَلَيْهِمْ يَقِينَا
وَكَمْ لَهُ فِي ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ
وَدِينِهَا أَوْ حَسَبِ أَوْ مَالِ
دِينٍ وَمَالٍ وَجَمَالٍ بَانَا
فَأَيْهَا بَرَكَتُهُ الْيَمِينِ
ضَاحِكَةٌ مُضْحِكَةٌ لَعُوبَا
لِلنَّسْلِ لَا عَنْ وَقْتِهِ تَرَحَّلَتْ
عَقِيمَةٌ لَوْ نَالَتْ السَّمَاءَ

وَاحْذَرِ نِكَاحَ مَنْ تَرَاهَا هَنْدَرَةً قَصِيرَةً ذَمِيمَةً وَلَهْبِرَةً (١)
طَوِيلَةً مَهْزُولَةً وَشَهْبِرَةً بَذِيَّةً زَرْقًا أَثَتْ مَفْسَرَةً (٢)
كَذَاكَ أَيْضًا فَاحْذَرِ الْعَضُوبَا قَطُوبَةً وَجَانِبِ الرَّقُوبَا
وَهِيَ الَّتِي تُرَاقِبُ الْمَمَاتَا لِتَأْخُذَ الْمَالَ إِذَا مَافَاتَا
كَذَا لَفُوتًا قَلْبُهَا قَدْ طَارَا مُعَلِّقٌ عَنْكَ بِمَنْ قَدْ سَارَا
قَدْ طُلِّقَتْ أَوْ مَاتَ عَنْهَا بَعْلُهَا يَلْفِتُهَا عَنِ الضَّجِيعِ نَسْلُهَا
وَاحْذَرِ عَجُوزًا طَعْنَتْ فِي السِّنِّ فَأَيْتَهَا الْمَوْتُ بِدُونِ طَعْنِ
كَأَنَّهَا الضُّبُعُ مَعَ الْإِقْبَالِ وَالَّةٌ حَذَبَاءُ فِي الْمِثَالِ
وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُهُ إِرْشَادُ لِمَا بِهِ يَنْتَفِعُ الْعِبَادُ

(١) لعل الاصل هيدرة وهي المرأة الكثيرة الهذر من الكلام وفي الحديث «لا تتزوجن هيدرة» أو هيدرة فصحبها الناسخ الى هندرة ، والهيدرة العجوز التي أدبرت شهورها وحرارتها وفي الحديث «لا تتزوجن هيدرة» واللهيرة المرأة القصيرة الذميمة أو مقلوب الرحيلة وهي التي لا تفهم جلباتها أو التي تمشي مشيا ثقيلا .

(٢) قلت الصحيح مفسرة بالفاء وذلك نظم حديث يوجد في كتاب أدب الدنيا والدين عن الماوردي البصري ونصه : روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لزيد بن حارثة اتزوجت يازيد قال لا قال تزوج تستعفف مع عفتك ولا تتزوج من النساء خمسا قال وما هن يارسول الله قال لا تتزوج شهيرة ولا لهيرة ولا نهيرة ولا هيدرة ولا لفوتا فقال يارسول الله انى لا أعرف مما قلت شيئا قال أما الشهيرة فالزرقاء البذية وأما اللهيرة فالطويلة المهزولة وأما النهيرة فالعجوز المدبرة وأما الهيدرة فالقصيرة الذميمة وأما اللفوت فذات الولد من غيرك .

وَاللَّهُ قَدْ أَبَاحَ أَنْ تَزُوجَا مِنْ الْأَيَّامِ (١) فَافْهَمَنَّ الْحُجْبَا
يُقَالُ أَيِّم (١) لِذَاتِ الْخَدْرِ مِنْ ثِيَبٍ عَزْبَاءَ أَوْ مِنْ بَكْرِ

باب المرأة التي لا يجوز نكاحها

وَتَحْرُمَنَّ مِنَ النِّسَاءِ الْأُمُّ
وَحَالَةُ وَعَمَّةٌ إِحْتُ الْأَبِ
وَالْأَخَوَاتُ وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ
وَبَنْتُهُ وَبِنْتُ إِبْنِهِ مَعَا
وَبِنْتُ زَوْجَةٍ إِذَا مَادَّحَلَا
وَمَا عَلَا مِنْ ذَاكَ أَوْ مَاسْفَلَا
وَهِيَ الْخُثُونَةُ الَّتِي قَدْ ذَكَرُوا
وَزَوْجَةُ الْأَبِ وَزَوْجَةُ الْوَلَدِ
وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْأَخَوَاتِ حُرْمًا
إِنَّ الرِّضَاعَ مُلْحَقٌ بِالنِّسْبِ
وَمَنْ رَضِيَ بِهَا عَلَيْهِ يَحْرُمُ
وَهَكَذَا بَنَاتُهَا قِيَاسًا
وَهَكَذَا الَّتِي رَضِيَ أَبُوهُ
قِيلَ وَلَوْ رَضِيَ بِهَا مَنْ بَعْدَ

وَأَصْلُهَا وَفَرَعُهَا الْمِلِمُ
وَجَدَّةٌ إِنْ تَبَعْدُنْ أَوْ تَقْرُبِ
إِلَى انْقِرَاضِ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ
وَكُلُّ مَا مِنْ ثَيْنٍ قَدْ تَفَرَّعَا
بِأُمِّهَا وَالْأُمُّ لَوْ لَمْ يَدْخُلَا
فَكُلُّهُ مُحَرَّمٌ قَدْ حُظِّلَا
وَهِيَ الَّتِي بِالصَّهْرِ قَدْ تُفَسَّرُ
فَكُلُّهُ مُحَرَّمٌ عَلَى الْأَبَدِ
وَمِثْلُهُ حُكْمُ الرِّضَاعِ فَأَعْلَمَا
فِي حُكْمِهِ قَدْ صَحَّ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ
نِكَاحُهَا وَالْأُمَّهَاتُ تَحْرُمُ
عَلَى رَبَائِبٍ لَهُ قَدْ قَاسَا
بِهَا أَوْ ابْنُهُ فَجَنَّبُوهُ
تَزَوُّجٍ بِالْأَبِ أَوْ بِالْوَلَدِ

(١) الأيَّامُ : جمع أَيِّم والأَيِّمُ مِنَ النِّسَاءِ مَنْ لَا زَوْجَ لَهَا ، وَمِنَ الرِّجَالِ مَنْ لَا زَوْجَةَ لَهُ .

فَائِهَا بِذَلِكَ الزَّئَاءِ وَالْجَمْعُ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَامْرَأَةٍ وَهَكَذَا زَوْجُ الْفَتَى وَابْنَتُهُ وَقِيلَ بَلْ تُكْرَهُ وَالْبَعْضُ يَرَى وَالْحُرْمُ فِي نِكَاحِ الْمُشْرِكَاتِ فَإِنَّهُ تَزْوِيجُهَا حَالًا وَإِنْ تُكُنْ حَرِيَّةً فَيَمْتَنِعَ وَإِنْ تُكُنْ ذَمِيَّةً قَدْ مَلَكَتْ فَائِهَا وَالسَّامِرِيَّاتُ مَعًا كَذَا الْمَجُوسِيَّاتُ أَيْضًا فَاغْلَمْ وَيَشْرُطُ الْمُسْلِمُ إِنْ تَزَوَّجَا تَغْسِلُ عَنْهَا الْحَيْضَ وَالْجَنَابَةَ وَلَا تُعَلِّقَنَّ عَلَيْهَا صَنَمًا فَهَذِهِ مِنْ أَصْلِهَا إِلَى انْتِهَا وَبَعْضُ ذَلِكَ يُقْتَضَى اسْتِحْبَابًا وَالْجَمْعُ مَا بَيْنَ بَنَاتِ الْعَمِّ وَالْقَوْلُ بِالْجَوَازِ لِلْجُمْهُورِ بَلْ جَابِرٌ يَكْرَهُهُ تَخَوُّفًا لَا تُجْمَعُ الْمَرْأَةُ عِنْدَ الْحَالَةِ تَرِيكَةً الْأَجْدَادِ فَافْهَمْ مِنِّي وَالْحُلُّ فِي تَرِيكَةِ الرَّيِّبِ حُرْمٌ عَلَى الْآبَاءِ وَالْأَبْنَاءِ وَلَدَهَا لَيْسَ بِهِ مِنْ حُرْمَةِ مَنْ غَيْرَهَا ظَاهِرَةٌ إِبَاحَتُهُ بِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ مِنْهُ حُجْرًا لِمُسْلِمٍ إِلَّا الْكِتَابِيَّاتِ وَذَلِكَ فِي الصُّلْحِ عَلَى مَا قَالُوا لِأَنَّمَا السَّبْيُ لَهَا يَوْمًا شَرِعَ تَزْوِيجُهَا مِثْلَ الَّتِي قَدْ أَشْرَكَتْ وَالصَّابِيَّاتِ حَرَامٌ مُنَعًا فَكُلُّ ذَا مُحَرَّمٍ لِلْمُسْلِمِ مِنَ الْكِتَابِيَّاتِ شَرْطًا أَبْلَجَا وَتَأْخُذُ الشَّعْرَ لِلْإِسْطِطَابَةِ وَتُتْرَكُ الْخِنْزِيرُ لَوْ تَلَحَّمَا أُخْرِجَهَا أَوَّلُو الْعُقُولِ وَالنُّهَى وَبَعْضُهُ قَدْ يَبْلُغُ الْإِيجَابَ فِيهِ خِلَافٌ عِنْدَهُمْ فِي الْحُكْمِ وَالْمَنْعُ لَا يُقْضَى إِلَى الْمَحْجُورِ مِنَ الْقَطِيعَةِ الَّتِي قَدْ وَصَفَا أَوْ عَمَّةٍ وَلَا أَرَى حِلَّاهُ نِكَاحُهَا حُرْمٌ عَلَى ابْنِ ابْنِ قَدْ قَالَ قَوْمٌ فِيهِ بِالتَّصْوِيبِ

وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ مَكْرُوهٌ وَكَرَّهُوا زَوْجَةَ زَوْجِ الْأُمِّ
 حَلِيلَةَ الْخَالِ لِابْنِ الْأُخْتِ
 وَأُمِّ ابْنِهِ مِنَ الرِّضَاعِ
 وَمَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا
 فَضْلًا مِنَ اللَّهِ لِهَذِي الْأُمَّةِ
 وَأَنَّهُ لَمْ يَكْ بَعْدَ أَحْمَدًا
 لَمْ يَجْتَمِعْ قَطُّ عَلَى ضَلَالٍ
 وَذَلِكَ عِنْدَهُمْ هُوَ التَّنْزِيهُ
 بغير تحريم لها في الحكم
 حل وبالتكريه فيها أفتى
 جائزة عندي بالإجماع
 فهو يكون دائماً مستحسنًا
 لأنهم أهل الهدى والفطنة
 قط لي فرزقنا ذا الهدى
 فالحمد لله على ذا الحال

باب عقد التزويج وشروطه

وإن رُغِبَتْ فِي قِتَاةٍ تُحْطَبُ
 فخطبة المرء على ما خطبا
 كذا لا يساو من في سؤمه
 صح عن المختار هذا الحكم
 ووصفوا الخاطب بالإيمان
 فخطبة الكافر والمصير
 لأن كفره أفاد البغضا
 هذا الذي نفهمه من قالهم
 فإنهم كانوا أولى تصلب
 وحيث إن الانقلاب شاهر
 فدعها حتى يتركن من يحطب
 أخوه بالتحريم فيه انقلبا
 إذ ذاك داعي بغضه ولومه
 فاستخرج الحكمة منه الفهم
 لأنه أخوه في الأديان
 لا تقتضي الوصف بهذا الحجر
 فهجره في الشرع حتما يرضي
 وهو صواب ظاهر من حالهم
 وغيرهم ينعت بالتقلب
 في ذا الزمان فالصواب الظاهر

فَنَأْخُذَنَ مِنَ الْحَدِيثِ الظَّاهِرَا
لِأَنَّهُ دَاعِيَةُ التَّقَاطُعِ
وَحَيْثُمَا تَمَّتْ أُمُورُ الْخِطْبَةِ
وَشَرْطُهُ الْعَقْدُ بِلَفْظٍ يُفْهَمُ
يَفْهَمُهُ الْوَلِيُّ وَالزَّوْجُ مَعَا
زَوْجَتْ أَوْ أُنْكَحَتْ أَوْ مَلَكَتْ
وَفِي الْمَحِيضِ وَالتَّفَاسِ يُعْقَدُ
لِأَنَّهَا فِي عِدَّةٍ لَا تَخْرُجُ
وَيَنْظَرُ الْعَاقِدُ فِي الدَّمِينِ
وَجَائِزٌ تَقْيِيلُهُ وَشَمُّهُ
وَالْخُلْفُ فِي الصَّبَا وَفِي الْجُنُونِ
وَأَذْكَرُ زَوَاجِ الْمُصْطَفَى لِابْنَةِ
وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ مَنْ لَا يَعْقِلُ
وَمِثْلُ ذَلِكَ أَحْرَسٌ وَأَعْجَمُ
وَقِيلَ إِنْ زَوَّجَهَا أَبُوهَا
بَلْ لِلْيَتِيمَةِ يَكُونُ الْغَيْرُ
فَالْعَقْدُ فِي حَالِ الصَّبَا صَحِيحُ
لِلْأَبِ مِنْ قَبْلِ الْبُلُوغِ الْأَمْرُ

وَتَمْنَعُ الْحَالَيْنِ مَنَعًا شَاهِرًا
فَيَفْشَلُوا بِذَا عَنِ الْمُدَافِعِ (١)
فَقُمْ هُنَاكَ لِتَمَامِ الْعُقْدَةِ
مِنْهُ الْمُرَادُ وَبِهِ يُخْتَكَمُ
وَالشَّاهِدَانِ وَكَذَا مَنْ سَمِعَا
قَدْ جَوَّزُوا وَالْخُلْفُ فِي أُحْطَبْتُ
وَالْحَمْلُ فِيهِ بَاطِلٌ لَا يُعْقَدُ
إِلَّا بِوَضْعِ الْحَمْلِ حِينَ يَخْرُجُ
بِوَطْنِهِ الطُّهْرُ مِنَ الْحَالَيْنِ
وَنَوْمُهُ مَعَهَا كَذَاكَ ضَمُّهُ
وَعَقْدُهُ أَقْرَبُ لِلْمَسْنُونِ
صِدِّيقِنَا نَعْرِفُ وَجْهَ السُّنَّةِ
إِنْ كَانَ لِلصَّلَاحِ فِيهَا يُعْمَلُ
وَالدِّينُ سَهْلٌ مَا بِهِ تَأْتُمُ
صَبِيَّةٌ لَا غَيْرَ يَتْلُوَهَا
وَقِيلَ لِلْكُلِّ إِذَا تُغَيِّرُ (٢)
حَتَّى تَحْلَهُ فَتَسْتَرِيحُ
وَبَعْدَ ذَلِكَ فَالْيَهَا التُّكْرُ

(١) أى يجنبوا عن قتال العدو والمدافع .

(٢) الغير : فى اصطلاح فقهاءنا هو أن تختار الصبيّة فسخ الزواج بعد بلوغها ، لأنها بالبلوغ تملك الخيار ، كالأمّة إذا أعتقت .

وَالْجَدُّ إِنْ زَوَّجَ بِنْتَ الْوَلَدِ
وَجَائِزٌ تَعْلَمُ التَّغْيِيرَ (١)
وَإِنْ تَكُنْ سَمَّتَهُ زَوْجًا عِنْدَمَا
وَلَا أَرَاهُ لَازِمًا إِذْ فِيهِ
وَتَعْلَمَنْ مُرَادَهَا وَالْمَعْنَى
أَنَاخُذُ الْقَشْرِ وَتُلْقَى اللَّبَا
وَالْحُلْفُ هَلْ تُجْبَرُ لِلْمُعَاشَرَةِ
وَإِنِّي أَقُولُ تُجْبَرْنَا
وَإِنْ تَكُنْ قَدْ غَيَّرْتَ مِنْ بَعْدِ
وَإِنْ يَكُنْ قَبْلَ الدُّخُولِ الْغَيْرِ
قَدْ كَانَ تَزْوِيجًا وَبِالْتَّقْضِ الْفَسْخُ
وَهَلْ تَحِلُّ بَعْدَ ذَلِكَ أُمُّهَا
وَإِنْ يَكُنْ تَزَوَّجَ السَّكَرَانُ
وَجَدَّدَ التَّزْوِيجَ حِينَ عَقْلًا
فَدَعَهُ فِي ذَلِكَ كَيْفَ انْقَلَبَا
وَيُثْبِتُ الطَّلَاقَ دُونَ فِكْرٍ
وَهَلْ لَهُ الْمُتَعَةُ فِي التَّزْوِيجِ

فَالْمَنْعُ مِنْ تَغْيِيرِهَا لَمْ يُوجَدْ
إِنْ لَمْ تَكُنْ قَدْ تُحْسِنُ التَّغْيِيرَ
تُعَيَّرَنَّ مِنْهُ قِيلَ لَزِمَا
حُكْمُ بِنَفْسِ اللَّفْظِ وَالتَّمْوِيهِ
وَاللَّفْظُ قَالِبٌ لِذَلِكَ يُبْنَى
وَنَرْتَضِيهِ مَا رَزَقْنَا قَلْبًا
حَالَ الصَّبَا إِذَا أَطَاقَتْ صَاغِرُهُ
وَذَلِكَ فِي الصَّلَاحِ يُحْسِنَا
دُخُولِهِ يَمْنَحُهَا بِالتَّقْدِ (٢)
فَلَا لَهَا شَيْءٌ هُنَاكَ يُذَكَّرُ
فَهُوَ كَرِيحٍ هَبَّ حِينًا وَنَفَخَ
فَقَدْ جَرَى عَلَى الْخِلَافِ حُكْمُهَا
فَقَدْ عَرَى تَزْوِيجُهُ الْبُطْلَانُ
إِلَّا إِذَا بَرَّوْجِهِ قَدْ دَخَلَا
وَذَلِكَ إِنْ لِمُسْكِرٍ قَدْ شَرِبَا
وَهِيَ عُقُوبَةٌ لِهَذَا السُّكْرِ (٣)
بِحَالَةٍ كَانَتْ عَنِ التَّحْرِيجِ (٤)

(١) التَّغْيِيرُ الْأَوَّلُ بِمَعْنَى الْعِبَارَةِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى اخْتِيَارِهَا نَفْسَهَا ، وَالتَّغْيِيرُ الثَّانِي بِالْعَيْنِ الْمَعْجَمَةِ
هُوَ إِنكَارُ التَّزْوِيجِ وَاخْتِيَارُ الْفَسْخِ .

(٢) قَوْلُهُ : «بِالتَّقْدِ» أَيْ الصَّدَاقُ مِنْ أَجْلِ الدُّخُولِ .

(٣) يَعْنِي إِذَا طَلَّقَ السَّكَرَانُ زَوْجَتَهُ فَإِنَّهَا تَطْلُقُ عُقُوبَةً لَهُ عَلَى شَرْبِهِ الْمُسْكِرِ اخْتِيَارًا .

(٤) قَوْلُهُ «كَانَتْ عَنِ التَّحْرِيجِ» أَيْ عَنْ ارْتِكَابِ الْحَرْجِ ، وَالْمُرَادُ بِهِ هَاهُنَا الزُّنَى .

كَانَتْ مُبَاحًا أَوَّلَ الْإِسْلَامِ وَمَنْ أَبَاحَهَا يَقُولُ مَا ثَبَتَ بِآيَةِ الْمِيرَاثِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ وَلَحْمِ الْحُمْرِ وَشَرْطُهُ الرِّضَى مِنَ الزَّوْجَيْنِ وَقِيلَ بَلْ أَرْبَعَةُ الدَّرَاهِمِ وَهُوَ مَقِيسٌ بِنَصَابِ الْقَطْعِ وَمَا ارْتِشَاهُ الْأَبُ حِينَ فَنَّا (١) لَهُ خَلَالُ دُونَ بَاقِي الْأَوْلِيَا وَإِنْ تَزَوَّجَتْ بِلَا صَدَاقٍ وَهَبَةُ الْفُرُوجِ لَا تُحْلَلُ وَامْرَأَةٌ لِلْمُصْطَفَى قَدْ وَهَبَتْ بِخَالِصَةٍ مِنْ دُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَقَدْ نَهَى عَنِ الشَّغَارِ الْمُصْطَفَى وَذَلِكَ إِنْ كَانَ بِلَا صَدَاقٍ وَإِنْ يَكُنْ عِنْدَ صَدَاقٍ عَيَّنُوا وَخَلَقُوا الْكِرَامَ لَا يَقْبَلُهُ وَاسْتَأْذِنَ الْعَادَةَ يُسْتَحَبُّ وَتُفْصَحُ الثِّيبُ عَنْ هَوَاهَا

وُئْسِحَتْ فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ نَسَخَ لَهَا وَالْحَقُّ أَنَّهُ ثَبَتَ وَفِي حَدِيثٍ كَانَ يَوْمَ حَبِيرٍ نَهَى النَّبِيُّ الْمُصْطَفَى فِي الْخَبْرِ وَالْمَهْرُ لَوْ كَانَ بِدَرْهَمَيْنِ أَقْلُهُ لَا دُونَهَا فِي اللَّازِمِ لِسَارِقٍ وَحَدُّهُ فِي الشَّرْعِ مِنْ جُمْلَةِ الصَّدَاقِ يُحْسَبُنَا أَوْضَحَهُ أَهْلُ الْعُلُومِ الْأَتْقِيَا فَذَلِكَ الْحَرَامُ بِاتِّفَاقٍ وَهِيَ مِنَ الزَّنَاءِ نَوْعًا يُجْعَلُ نَفْسًا وَذَلِكَ مِنْ خُصُوصِهِ ثَبَتَ لَهُ تَرَى الْفَرْقَ بِهِ مُبِينًا وَهُوَ الْقِيَاضُ بِالنِّسَاءِ فَاعْرِفَا فَالْتَهَى لِلتَّحْرِيمِ بِاتِّفَاقٍ فَذَلِكَ التَّزْيِيهُ فِيهِ بَيِّنٌ لِمَا بِهِ مِنْ حَالَةٍ تُرْذِلُهُ لِيُظْهَرَ الْبُغْضُ وَمَنْ تُحِبُّ وَسَكَتَةُ الْعَدْرَاءِ مِنْ رِضَاهَا

(١) قوله «فنا» أى شرط . المصنف .

كَذَلِكَ الضحكُ كَذَلِكَ الْبُكَاءُ
لَأَنَّا يُمَكِّنُهَا تَقْوِيلُ
وَفِي رَضَى الْقَلْبِ ثُبُوتِ الْعَقْدِ
فَمَا لَهَا مِنْ بَعْدِهِ إِنْكَارُ
وَلَا يَصُحُّ التَّكْرَرُ دُونَ نُطْقِ
وَمَنْ أَرَادَ أَمْرًا وَتَرَعَبُ
قِيلَ لَهُ ذَلِكَ لِلتَّوَدُّدِ
وَلَا أُحِلُّهُ لِمَنْ لَمْ يَعْرِفِ
ثُمَّ الْكِتَابَةُ الَّتِي قَدْ ذُكِرَتْ
حَادِثَةٌ فِي جَمْعِنَا الْمَعْهُودِ
وَاللَّهُ قَدْ أَغْنَى الْعِبَادَ عَنْهَا
وَحَيْثُمَا قَلَّ الْيَقِينُ فِي الْوَرَى
يَرُونَ الْأَنْفِعَالَ مِنْهُ عِلْمًا
وَمُتَعَاطِي الْعِلْمِ بِالْمُعْصِي
وَهُوَ مِنَ الْكَهَانَةِ الْمَعْلُومَةِ
كَقَوْلِهِ فِي سَارِقٍ قَدْ اخْتَفَى
وَقَوْلُهُ فِي مُدْنِفٍ مَضْطَرَّ
وَهَكَذَا مَنْ يَصْرَعُ الْإِنْسِيَا
يُخْبِرُهُ عَنْ حَادِثٍ يَسْأَلُهُ
وَهَكَذَا مَنْ يَدْعِي شَيْطَانَهُ
وَشَاهِدَانِ لَازِمٍ فِي الْعَقْدِ

حَيْثُ تَرَى لِلتَّكْرَرِ مِنْهَا مَسَلَكًا
لَسْتُ أُرِيدُهُ فَمَا الْعَوِيلُ
لَوْ كَانَ فِي النُّطْقِ بِهِ لَمْ تُبَدِ
وَعِنْدَ رَبِّي تَظْهَرُ الْأَسْرَارُ
وَذَاكَ مِنْ بَعْدِ ثُبُوتِ الْحَقِّ
عَنْهُ فَهَلْ لَهُ بِذَاكَ يَكْتُبُ
إِنْ لَمْ يَكُنْ يَضُرُّهَا فِي الْجَسَدِ
مِقْدَارَ مَا يَنْفَعُ فِي التَّصَرُّفِ
لَا أَعْرِفُ الْوَجْهَ بِهَا لَوْ شَهِرَتْ
وَأَصْلُهَا قَدْ كَانَ فِي الْيَهُودِ
بِأَدْعِيَاتٍ يُسْتَجَابُ مِنْهَا
قَامُوا لِزُخْرِفِ لَهُمْ قَدْ سَطَرَا
وَهُوَ لَعَمْرِي الْجَهْلُ مُذْلَهُمَا
فَقُمِ إِلَيْهِ مُسْرِعًا وَكَذَّبِ
وَحَالُهَا بَيْنَ الْوَرَى مَذْمُومَةٌ
أَدْلُكُمْ عَلَيْهِ حَيْثُ انْصَرَفَا
ضَرَرَهُ فِي الْبَيْتِ أَوْ فِي الْقَفْرِ
وَيُدْخِلُنَّ فِي جَوْفِهِ جِيًّا
عَنْهُ فَذَا فِي الْمَنْعِ أَيْضًا مِثْلُهُ
وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُهُ كَهَائِلُهُ
وَبَاطِلٌ بِدُونِ هَذَا الْحَدِّ

وَأَنْ أَتَى بِشَاهِدٍ فَشَاهِدٍ وَأَشْهَرُ الْأَقْوَالِ لَيْسَ يَصْلُحُ وَفَاعِلٌ لِذَلِكَ فَلْيَجِدْ فَشَهْرَةُ النِّكَاحِ قَطْعًا تُطْلَبُ وَقَوْلُهُ بِأَنَّهُ فِي ذَا الزَّمَنِ فَمَا أُبَيِّحُ فِي زَمَانِ الْمُصْطَفَى وَإِنْ يَكُنْ قَرُّوا عَنِ التَّشْبِيهِ فَذَلِكَ أَمْرٌ لَا يَعْمُ غَيْرَ مَنْ فَمَنْ عَرَفْنَا مِنْهُ نَفْسَ الطَّرَبِ إِحْفَاؤُهُ لَوْ بِالشَّهُودِ يُكْرَهُ وَمِنْ هُنَا حَتْ عَلَى الْوَلِيْمَةِ وَوَاجِبُ إِجَابَةِ الدَّاعِي إِلَى وَصِفَةِ الشَّهُودِ أَنْ يَكُونُوا بُلُغَ أَحْرَارَ ذَوُو إِسْلَامٍ وَلَا الصَّبِيِّ وَكَذَلِكَ الْمُشْرِكُ وَهَكَذَا شَهَادَةُ الْعُمَيَّانِ وَجَائِزٌ أَنْ يَحْضُرُوا مَعَ غَيْرِهِمْ وَهَكَذَا حَضُورُهُمْ فِي الرَّدِّ هَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ ذَا الْمَعْنَى كَمَا يُفِيدُ ذَلِكَ لَفْظُ الْأَصْلِ وَشَاهِدَانِ شَهِدَا لِرَجُلٍ

فَالْخُلْفُ قِيلَ وَارِدٌ فِي الْعَاقِدِ وَالْجَمْعُ مِنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ يَرْشِخُ قَبْلَ الدَّخُولِ عَقْدُهُ فِي عَدَدٍ وَقِيلَ بِالذَّفِّ عَلَيْهِ يَضْرِبُ يُمْنَعُ لَا أَرَاهُ فِي رَدِّ السُّنَنِ فَذَلِكَ الْمُبَاحُ حَتْمًا فَاعْرِفَا فِي ضَرْبِهِ بِحَالِ أَهْلِ السَّفَةِ نَوَاهُ بِالْقَصْدِ لَهُ إِذَا يَضْرِبُنَ فِي ضَرْبِهِ قُلْنَا لَهُ لَا تَضْرِبُ لِمَا عَلَيْهِ مِنْ أُمُورٍ تُكْرَهُ وَلَوْ بِشَاةٍ عِنْدَهُ سَلِيمَةٍ وَلَيْمَةِ الْعُرْسِ فَلَا تُهْمَلَا فِي الْعُقُلَا لَيْسَ بِهِمْ جُنُونٌ فَلَا يَجُوزُ الْعَبْدُ فِي الْأَحْكَامِ شَهَادَةُ الْجَمِيعِ لَيْسَ تَسْلُكُ لَا تُقْبَلَنَّ قَطُّ فِي الْأَعْيَانِ لِكَيْ يُصِيبُوا طَرَفًا مِنْ خَيْرِهِمْ يَجُوزُ مِثْلُ مَا مَضَى فِي الْعَقْدِ لَا أَنَّهُ بِالْعُمَى قَدْ يُسْتَعْنَى وَهُوَ مَقَالٌ مَالَهُ مِنْ أَصْلِ وَامْرَأَةٍ بِأَنَّهُ لَهَا وَلِي

وَوَاحِدٌ يُرِيدُهَا تَزْوِيجًا وَإِنْ يَقُلْ وَالذَّهَّا زَوْجَتُهَا وَالْأَصْلُ قَدْ أَعْجَبَهُ أَنْ تُطْلَبَ ثُمَّ الْوَلِيُّ مِنْ جُمْلَةِ الْحُدُودِ كَرَامَةٍ مِنَ رَبَّنَا تَعَالَى فَهُمْ عَلَى النِّسَاءِ قَوَّامُونَ وَرَغْبَةُ الْمَرْأَةِ لَيْسَ تُؤْمَنُ مِنْ هَاهُنَا لَمْ يَلْزَمْ الْوَلِيَّ كَمَثَلِ بَقَالٍ (١) وَكَالْحَجَّامِ وَغَيْرِ هَؤُلَاءِ كُلُّ أَكْفَأَ فِي نَسَبٍ وَحَسَبٍ وَحَالٍ وَالْأَبُ أَوْلَى مِنْ جَمِيعِ الْعَصَبَةِ يُزَوِّجُ الْأَقْرَبُ ثُمَّ الْأَقْرَبُ وَإِنْ يُزَوِّجُ الْوَلِيُّ الْأَبْعَدُ وَلَيْسَ لِلْأَرْحَامِ مِنْ ذَا الْبَابِ وَقِيلَ إِنْ كَانَ أَخٌ مِنْ أُمِّ وَقِيلَ بَلْ جَمَاعَةُ الْإِسْلَامِ أَبُو سَعِيدٍ اسْتَحَبَّ الْجَمْعَ وَثَابِتٌ إِنْ زَوَّجَ الْوَصِيَّ

فَلَا تَرَى جَوَازَهُ تَحْرِيجًا فَالْخُلْفُ فِيهِ هَلْ لَنَا نُثْبِتُهَا صِحَّتُهُ مِنْ غَيْرِهِ لَوْ غَضِبَا فَلَا نِكَاحَ ذُوْنُهُ لِلْحُدُودِ وَمِنَّةٌ حُصَّ بِهَا الرِّجَالُ فَضْلًا وَهُمْ لَهُنَّ يُنْفِقُونَا فَيَ ذَاكَ أَنْ تَجُرَّ مَا يُسْتَهْجَنُ تَزْوِيجُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ مَرْضِيًّا وَحَائِكِ وَالْمَوْلَى فِي الْإِسْلَامِ وَقِيلَ حَتَّى يَسْتَوُونَ وَصَفًا وَهُوَ بَعِيدٌ ظَاهِرُ الْمَحَالِ وَبَعْدُهُ الْوَلَا يُوصَفُ الْمُقْرَبَةُ بِحَسَبِ الْمِيرَاثِ فِيهِمْ يُحَسَّبُ فَالْخُلْفُ فِي ذَلِكَ عَنْهُمْ يُوجَدُ شَيْءٌ سِوَى مَا كَانَ لِلْأَصْحَابِ زَوْجُهَا أَيْضًا لِحَالِ الْعُدْمِ أَوْلَى بِهَا فِي نَظَرِ الْحُكَّامِ بَيْنَهُمَا وَهُوَ أَتَمُّ نَفْعًا فِي قَوْمِهَا لَوْ كَرِهَ الْوَلِيُّ

(١) البقال : الذي يبيع البقل .

وَصِيَّةُ التَّزْوِيجِ لَا تُكُونُ
وماعداه من جميع الأوليا
وَأِنْ يَكُنْ وَكَلٌ فِي حَيَاتِهِ
لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْمُرَ سِوَاهُ
وَأِنْ يَكُنْ أَقَامَهُ مُقَامَهُ
وَوَلَدٌ زَوْجَ أُمِّهِ وَقَدْ
فَالْإِبْنُ فِي ذَلِكَ يُقَالُ أَقْدَمُ
وَقِيلَ بَلْ إِخْوَتُهَا أَوْلَى بِهَا
وَأِنْ يَكُنْ لَيْسَ لَهَا مِنْ أَحَدٍ
وَأِنْ يَكُنْ زَوْجُهَا الْغَرِيبُ
يُفَرِّقُنَ بَيْنَهُمْ وَقِيلَ
وَبَعْضُهُمْ يَرَاهُ مَكْرُوهًا فَقَطْ
إِنْ عُدِمَ الْوَلِيُّ فَالسُّلْطَانُ
جَمَاعَةٌ مِنْ طَالِبِي الصَّلَاحِ
وَمَالَهُمْ ذَلِكَ حَتَّى يَشْهَدَا
أَوْ أَنَّ لَهُمَا وَلِيَّ غَابَا
وَأَنَّهَا لَمْ تَكُ عِنْدَ بَعْلِ
فَهَا هُنَا يَصَحُّ أَنْ يُزَوَّجُوا
وَصَحَّ لِلْإِمَامِ مَهْمَا رَغِبَتْ
وَالْخُلْفُ فِي الْقَاضِي فَقِيلَ مِثْلُهُ
وَمَنْ زَنَى بِامْرَأَةٍ فَلَا يَلِي

إِلَّا مِنَ الْوَالِدِ إِذْ يَسِينُ
ليس لهم في ذاك جعل الأوصيا
بأن يُزَوَّجَنَّ مِنْ بَنَاتِهِ
يُزَوَّجَنَّ فَافْهَمْنَ مَعْنَاهُ
فِي ذَلِكَ فَلْيُعْطَ لَهُ أَحْكَامُهُ
أَكْرَ ذَلِكَ إِخْوَةٌ فَلَا يُرَدُّ
لَكِنْ أَخُوها عِنْدَ هَذَا أَكْرَمُ
لأنَّهم من قومها وصلبها
يلِي الزَّوْجَ فَأَمِيرُ الْبَلَدِ
عَنْ أَمْرِهَا فَذَلِكَ لَا يَطِيبُ
نَسَكْتُ مَهْمَا فَعَلَ الدُّخُولَا
لَوْ كَانَ بِالْوَلِيِّ أَمْرُهَا ارْتَبَطَ
هُوَ الْوَلِيُّ وَكَذَا الْإِخْوَانُ
فَيَمْلِكُونَ الْعَقْدَ لِلنِّكَاحِ
عَدْلَانِ أَنْ لَيْسَ وَلِيُّ وَجِدَا
بِحَيْثُ كَانَ أَبْعَدَ الدَّهَابَا
وَلَمْ تَكُنْ فِي عِدَّةٍ فِي الْأَهْلِ
لأنَّه قَدْ اسْتَبَانَ الْمَنْهَجُ
يُزَوَّجَنَّ نَفْسَهُ وَقَدْ ثَبَتَ
وَقِيلَ لَا وَهُوَ صَوَابٌ كُلُّهُ
تَزْوِيجُهَا فِي قَوْلِنَا بِرَجُلٍ

وَهَكَذَا لَا يَشْهَدُ النِّكَاحَ لَهَا وَلَا نَعْرِفُهُ مُبَاحًا
لَكِنَّ فِي تَرْوِيجِهَا يُوكَّلُ مَنْ كَانَ مَا يَعْرِفُ مِنْهَا يَجْهَلُ

بابُ الْأُمُورِ الْعَارِضَةِ عَلَى الْعَقْدِ بَعْدَ صَحَّتِهِ

وَالْعَقْدُ بَعْدَ أَنْ يَصِحَّ تَعْرِضُ
كَالْفَسْخِ بِالتَّغْيِيرِ وَالْخِيَارِ
كَذَاكَ إِذَا يَمْلِكُهَا أَوْ تَمْلِكُهَا
وَمَلِكُهَا لَهُ يُنَافِي حِلَّهَا
وَكَالزَّوْجِ الشَّاهِرِ الْمَعْلُومِ
وَالْمَوْتِ وَالطَّلَاقِ وَالْكُلُّ لَهُ
وَتَذَكُّرُ الْخِيَارِ بِالْآفَاتِ
وَكَالْجُنُونِ وَالْجَذَامِ وَالْبَرَصِ
وَالنَّحْشِ أَيْضًا وَهُوَ رِيحُ الْأَنْفِ
وَالْعَقْلُ لِحْمَةٍ تُسَدُّ الْمَوْضِعَ
يَحْتَاجُ أَنْ يُشَقَّ لِلْإِيلَاجِ
وَالزَّوْجُ أَوْلَى أَنْ يُعَالِجَنَّهُ
وَبَعْدَهُنَّ سَائِرُ النِّسَاءِ
وَقِيلَ إِنَّ بَرَصَ الْفَتَاةِ
عَلَيْهِ أَحْوَالُ بِهَا يَتَّقِضُ
وَالْخُلْعِ وَالْإِيلَاءِ وَالظَّهَارِ
وَمَلِكُهَا لَهَا التَّسْرِي مَسْلُكُهَا
فَيُخْرِجَنَّ أَنْ يَكُونَ بَعْلَهَا
وَالْإِرْتِدَادِ الْمَحْضِ وَالتَّحْرِيمِ
فِي بَابِهِ بَسْطُ يُرِيكَ حَلَّهُ
كَالْعَقْلِ وَالرَّثْقِ مِنَ الْعَاهَاتِ
فَهَذِهِ بِهَا الْخِيَارُ قَدْ يُحْصَى
قَدْ قَاحَ مِنْهَا بِخَبِيثِ الْعَرَفِ
وَالرَّثْقِ تَلْقَاهُ بِهِ مُرْصَعًا
وَسَنَةً ثُمَّهْلُ لِلْعِلَاجِ
وَالْأُمِّ وَالْأُخْتُ إِذَا أَحْسَنَّا
مِمَّنْ يَكُنْ يُحْسِنُ لِلدَّوَاءِ
يُوجَدُ فِي الْبَيْنِ وَالْبَنَاتِ

وهكذا الأحمر ثم الأسود
فاختار لنفسك الجمال والشرف
والرثى مهما أنكرته تحلف
وامرأة غايطها والبول
كذلك أيضاً قيل حكم الخنثى
وبعضها أيضاً معيب في الذكر
كذلك العين لكن ينتظر
وخمسة في البعل عيب قالوا
والعبد والكافر والبعض يرى
ورجل بالشرك قد تكلموا
لأنه لم يقصدن الكفرا
وامرأة قد شرطت خياراً (٣)
ولا خيار للفتى بذاكها
وإن تكن قد شرطته لا إلى
وهكذا لها الخيار إن نكح
وبالدخول يطل الخيار
وإن يكن بغير علم منها
تختار مهما علمت وإن يكن

في النسب لو طال الزمان يوجد
فالعرق دساس رواه من سلف
بأنها لذلك ليس تعرف
من موضع تزويجها محظول (١)
وهو الذي لا ذكر أو أنثى
كذلك محصى ومجبوب الذكر
عاماً لكى يعالج مافتر
حجامة حياكة يقال
لارد إلا في الذي قد كفرا
جهلاً فزوجه بذا لم تحرم (٢)
فحاله كمستحل أمرا
لمدة فجائز تختاراً (٤)
لأنما الشرط لها هناكا
وقت فإن شرطها قد بطلا
بلا رضاها أمة بها سنح (٥)
إن علمت ولم يكن إنكار
فحكمها لم يتحول عنها
جامعها من بعد علم يطلن

(١) محظول : أى ممنوع .

(٢) وفي نسخة «مجبوب ومخصى» .

(٣) أصله تخرم من فحذفت نون التوكيد فعوضت عنها الالف وقد جاء مثل هذا كثير في النظم

(٤) تختاراً منصوب بان مقدره .

(٥) سنح : أى سعد .

وَأَمَّةٌ إِنْ أُعْتِقَتْ قَدْ قِيلَ
تُخْتَارُ لَوْ كَانَ الْحَلِيلُ حُرًّا
وَلَا خِيَارَ فِي التَّسْرِي قَطْعًا
وَحُرَّةٌ تُكُونُ تَحْتَ عَبْدٍ
وَقَالَ قَوْمٌ بَلْ لَهَا الْخِيَارُ
وَإِنْ تُكُنْ مَمْلُوكَةً فَلَا لَهَا
وَابْنُ الزَّنَاءِ فِيهِ قَوْلٌ لَا يُرَدُّ
كَذَلِكَ الْأَقْلَفُ لَكِنْ إِنْ تُحْتَنُ
وَقِيلَ بَلْ يُجَدِّدَنَّ الْعَقْدَا
وَيَقْعُ الْخِيَارُ بِالْأَفْرَجِ (٢)
وَقِيلَ لَا خِيَارَ لَكِنْ يُمْنَعُ
وَتَحْرُمُ الْمَرْأَةُ بِالزَّنَاءِ
أَعْنَى بِذَلِكَ الْحَيْضَ إِذْ تَعَجَّلَا
وَجَابِرٌ وَمُسْلِمٌ تَوَقَّفَا
وَإِنْ يَكُنْ فِي دُبُرٍ قَدْ غَلَطَا
وَهُوَ عَنِ الرَّبِيعِ أَيْضًا حِفْظًا
وَإِنْ يَكُنْ عَائِنَهَا حَالُ الزَّنَا
وَهَكَذَا إِنْ عَايَنَتْهُ فَاعِلِمَا

لَهَا الْخِيَارُ تَتْرُكُ الْحَلِيلَا (١)
وَقِيلَ بَلْ إِنْ كَانَ عَبْدًا جَرًّا
لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِزَوْجٍ شَرْعًا
فَيُعْتَقَنَ لَخِيَارٍ عِنْدِي
وَتَرَكُهُ عِنْدِي هُوَ الْمُخْتَارُ
وَالْبَغْلُ فَاقَ أَنْ يَكُونَ مِثْلَهَا
وَقِيلَ بَلْ يُرَدُّ لَوْ كَانَ عَقْدٌ
قَبْلَ الدُّخُولِ فَهُوَ تَزْوِيجٌ قُمْنُ
وَذَلِكَ الْأَحْوَطُ حِينَ عُدًّا
إِنْ كَانَ فِيهِ أَوْ بِذَاتِ الْغُنْجِ
مِنْ وَطْئِهَا لِضَرَرٍ قَدْ يَقَعُ
وَالْوَطْءُ فِي الْأَذْبَارِ وَالْدَّمَاءِ
صَارَ الْجَزَاءُ عَكْسَ مَا تَأَمَّلَا
كَذَلِكَ الرَّبِيعُ أَيْضًا فَاعْرِفَا
فَلَا يُحْرَمَنَّهَا ذَاكَ الْخَطَا
يَا حَبْدَا مَنْ لِلْعُلُومِ حِفْظًا
فَإِنَّهَا تُحْرَمُ مِنْهُ فَافْطِنَا
وَالسَّرُّ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَحْرَمَا

(١) إعلم أن الأمة إذا كانت تحت عبد فاعتقت فلها الخيار قولاً واحداً والدليل على ذلك قصة بريه مع مغيث وإن كانت تحت عبد ففيها قولان .
(٢) الفرنج مرضى الزهري والفتح ملاحاة العينين .

وَهَكَذَا إِنْ شَهِدَ الشُّهُودُ
لَأَنَّمَا الشُّهُودُ أَصْلُ الْحَدِّ
وَالْحَدُّ إِنْ كَانَ فَذَلِكَ أَقْبَحُ
وَامْرَأَةٌ بِابْنِ الْحَلِيلِ قَدْ زَنَتْ
فَلَا يَحِلُّ مَعَهُ الْمَقَامُ
وَتَقْتَدِي بِمَالِهَا فَإِنْ أَبَى
قُلْتُ وَبِالْهُرُوبِ مِنْهُ يَظْهَرُ
وَمَالُهَا أَنْ تَظْهَرَ الْبَرَاءَةُ
ثَقِيمٌ ثُمَّ تَطْلُبُ الْغُفْرَانَا
وَمَا الصَّبِيُّ عِنْدَهُمْ كَالرَّجُلِ
وَإِنْ تَكُنْ ذَانَتْ لَوْ طَعِ الضُّعْفُ
وَامْرَأَةٌ جَامِعَهَا إِنْسَانٌ
وَبَعْدُ لَمَّا عَلِمَتْهُ أَنْكَرَتْ
فَلَا تَرَى يَلْزَمُهُ التَّصَدِيقُ
وَجَائِزٌ يُمَسِّكُهَا فِي حُكْمِنَا
وَمَنْ يَكُنْ قَدْ وَاْعَدَ الْخَلِيلَةَ
جَامِعَهَا بِنِيَّةِ الزَّوْءِ
وَمَنْ لَهُ مِنَ النِّسَاءِ جَارَةٌ
إِذَا أَتَى زَوْجَتَهُ وَذَكَرَا

لَوْ لَمْ تَكُنْ أُقِيمَتِ الْحُدُودُ
وَالْكَشْفُ هُوَ السَّبَبُ الْمُعَدَّى
لَأَنَّهُ عَلَى الزَّوْءِ أَفْضَحُ
أَوْ بِأَيِّهِ مِنْهُ سِرًّا قَدْ دَنَتْ
لَهَا وَلَوْ لَمْ تَظْهَرَ الْأَعْلَامُ
فَقِيلَ تَبُعَدَنَّ مِنْهُ هَرَبًا
بِأَنَّهَا النَّاشِزُ وَالْمُسْتَكْبِرُ
مِنْ نَفْسِهَا فَلَا أَرَى آرَاءَهُ
مِنْ رَبِّهَا وَتَحْذَرُ التَّيْرَانَا
فَفَرَجَهُ كَأَصْبَعٍ مِنْهُ اجْعَلِ
وَنَحْوَهُ فَهِيَ حَرَامٌ فَاسْمَعِ
تَظْنُّهُ خَلِيلَهَا فَلَانُ
عَلَيْهِ وَالزَّوْجَ بِهِ قَدْ أَحْبَرَتْ
لَهَا وَإِنْ صَدَّقَ لَا يَضِيقُ
لَأَنَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ مِثْلَ الزَّوْءِ
فَاحْشَةُ جَاءَتْهُ بِالْخَلِيلَةِ
فَالْخُلْفُ فِي تَحْرِيمِ تِلْكَ جَائِ (١)
جَمِيلَةٌ فَاجِرَةٌ مَكَّارَةٌ
جَارَتُهُ لَمَّا اشْتَهَاها نَشْرًا

فَالْحُلْفُ فِي زَوْجَتِهِ قَدْ ذُكِرَا
وَأِنْ تَكُنْ قَدْ وَطِئْتَ بِالْقَهْرِ
بَلْ جَائِزٌ لَهُ أَنْ يُمْسِكَهَا
حَتَّى تَحِيضَ بَعْدَ ذَلِكَ التَّكْذُوبِ
وَأِنْ أَقَرَّ الزَّوْجُ بِالزَّوْجِ
وَبَعْضُهُمْ قَالَ يُكْذِبُ (١) نَفْسَهُ
وَقِيلَ لَا تَحْرُمُ لَوْ لَمْ يُكْذِبْ
وَأِنْ تَكُنْ قَدْ سَأَلْتَهُ يَوْمًا
قَالَ نَعَمْ ذَلِكَ أَيَّامُ الصَّبَا
وَأِنْ رَمَاهَا بِالزَّوْجِ يَسْتَغْفِرُ
وَأَيُّهُمْ مِنْ قَوْلِهِ يَتُوبُ
وَأِنْ يَكُنْ إِلَى الْإِمَامِ رَفْعًا
وَأِنْ تَكُنْ قَدْ رَفَعَتْ عَلَيْهِ
وَحُكْمُهُ فَصَلُّهُ عَزَّ وَجَلَّ
وَرَجُلٌ رَأَى فِتْنَةً تَرَكَبُ
يُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَهَا فَالْحُلْفُ فِي
وَأِنْ يَكُنْ جَامِعَ أَجْنِيَّةٍ

وَالْفِعْلُ فِي الْكُلِّ حَرَامٌ حُجْرًا
فَلَيْسَ كَالزَّوْجِ فِي ذَا الْأَمْرِ
لَكِنَّهُ يُؤْمَرُ أَنْ يَتْرُكَهَا
كَيْ لَا يُشَارِكُوهُ فِي نَفْسِ الْوَلَدِ
مَعَ زَوْجِهِ تَحْرُمُ فِي الْإِفْتَاءِ
قَبْلَ الْجَمَاعِ ثُمَّ يُمْسِكُ عُرْسَهُ
وَهُوَ مَقَالٌ سَائِعٌ فِي الْمَذْهَبِ
عَنْ الزَّوْجِ وَهُوَ يَرَاهُ لَوْ مَا
فَقِيلَ لَا بَأْسَ بِذَاكَ وَجَبَا
وَهَكَذَا إِذَا رَمَتْ تَسْتَغْفِرُ
مُقَامُهُ مَعَ خَلِّهِ يَطِيبُ
يَحْذُهَا لِقْدْفِهِ إِذْ وَقَعَا
فَبَابُهُ لِعَائِهَا لَدَيْهِ (٢)
فِي سُورَةِ الثَّوْرِ بِصَدْرِهَا نَزَلَ
شَيْئًا مِنَ الضَّبَاعِ ثُمَّ يَرْغَبُ
جَوَازَهَا وَالْحَقُّ فِي التَّعَقُّفِ
بِخَطَا فَالْحُلْفُ فِي الْقَضِيَّةِ

(١) يكذب مجزوم بلام الأمر المقدره وهكذا يمسك أى ليكذب على حد قوله : محمد تفد نفسك كل نفس .

(٢) قوله : « قد رفعت عليه الخ » يعنى بان قذف الزوج زوجته ورفعت ذلك الى الامام فان باب حكمها اللعان ان لم يكن عند الزوج أربعة شهود لأغنَ بينهما وان كان عنده شهود أقيم الحد عليها والله أعلم . المصنف .

بَعْضٌ يَرَى الْأُحْدَ لَهَا حَلَالًا مِنْ بَعْدِهِ وَقَالَ نَاسٌ لَا لَا
وَأَمْرًا قَدْ ادَّعَاهَا اثْنَانِ وَلَيْسَ لِلْجَمِيعِ مِنْ بَيَانٍ
فَقِيلَ لِلْحَاكِمِ بِاتِّفَاقٍ أَنْ يُجْبَرَ الْكُلُّ عَلَى الطَّلَاقِ
وَجَائِزٌ يُسْتَأْنَفُ التَّزْوِيجُ بِمَنْ تَشَاءُ وَمَا بِهِ تَحْرِيجُ

باب ما يباح بصحيح العقد

وَيُسْتَبَاحُ بِصَحِيحِ الْعَقْدِ مَا كَانَ مَمْنُوعًا لَهُ فِي الْحَدِّ
مِنْ ذَلِكَ الْجَمَاعِ وَهُوَ أَعْلَى مُرَادُهُ بِهِ يَكُونُ حَلَالًا
وَالْمَسُّ فِي الْكِتَابِ فَالْجَمَاعُ مَذْهَبُنَا الْمُخْتَارُ لَا الْإِجْمَاعُ
فَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ فِي الْمَلَامَسَةِ قَوْلٌ سِوَى مَقَالَةِ الْأَشَاوِسَةِ (١)
يَقُولُ إِنَّ ذَاكَ نَفْسُ اللَّمَسِ فَيُوجِبُ الْوُضُوءَ نَفْسُ الْمَسِّ
وَلَا تَرَى ذَاكَ مِنَ الصَّوَابِ إِنَّ الْكُنَى (٢) مِنْ شِيْمَةِ الْأَغْرَابِ
إِذْخَالُهُ فِي فَمِهَا مُبَاحٌ وَقِيلَ إِنَّ ذَاكَ لَا يُبَاحُ
بَلْ تَحْرُمَنَّ زَوْجَةُ الْإِنْسَانِ بِذَلِكَ الْفِعْلِ عَلَى الْأَزْمَانِ
وَجَعَلُوهُ مِثْلَ وَطْءِ الدَّبْرِ وَذَا الْقِيَاسُ فَاسِدٌ فِي النَّظَرِ
هَبْ إِنَّ ذَاكَ فِعْلُهُ مُحَرَّمٌ فَمَا الدَّلِيلُ أَنَّ زَوْجًا تَحْرُمُ

(١) الظاهر أن المراد بالأشواوسة المناقضين للشافعي فتأمل .

(٢) يشير بقوله : إن الكنى الخ إلى أن اللمس في الآية كناية عن الجماع ومن طبيعة العرب الكناية عن أحوال النساء السرية .

وَجَائِزٌ يُجَامِعُ الزَّوْجَاتِ وَيَغْسِلُنَّ بَعْدَهُنَّ غَسْلًا
 أَنْفَعُ لِلْعَوْدِ إِذَا مَاعَادَا وَجَعَلَهُ فِي إِبْطِهَا لِيُنْزِلَا
 وَالرَّاجِحُ الْجَوَازُ إِذْ لَمْ يَكُنْ وَهِيَ حَرُّهُ وَلَا يَمْتَنِعُ
 وَيَنْبَغِي يَنْظُرُهَا إِنْ سَبَقَا وَلَيْسَ وَاجِبًا وَلَكِنْ يُنْدَبُ
 وَجَائِزٌ جِمَاعُهَا فِي النَّهْرِ وَلِلرِّجَالِ صَوْلَةٌ لَا تَفْشُرُ
 يَاحْبِذًا مَنْ بِالْحَلَالِ كَسَرَا يَاشْهُوَةً أَغْقَبَتِ الْخُسْرَانَا
 أَلْتِ لَعَمْرُ اللَّهِ فَتْنَةُ الْوَرَى وَمَنْ لَأَفْخَازِ النَّسَا تَعَوَّدَا
 مَاءَ الْحَيَاةِ صُبَّ فِي الْأَرْحَامِ هُوَ نُورُ عَيْنِكَ وَمُخُّ السَّاقِ
 وَفِي الْعَجُوزِ ضُرٌّ هَذَا أَعْظَمُ أَوْ زَوْجَةً يَجِيئُهَا مَرَّاتٍ
 وَالْأَسْتِنْجَاءُ بَيْنَهُنَّ أُولَى وَنَفْعُ أَكْلِ التِّينِ أَيْضًا زَادَا
 فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ ثَقَلَا (١) كَعَابِثٍ بِكَفِّهِ الْمُسْتَهْجَنِ
 مِمَّا عَدَا الْعَجُزُ هُنَاكَ مَوْضِعُ إِنْزَالِهِ يَوْمًا إِلَى أَنْ تَلْحَقَا
 وَهُوَ إِلَى الْحُبِّ لَدَيْهَا أَقْرَبُ فِي حَالِ الْأَغْتِسَالِ تَحْتَ السِّتْرِ
 كَصَوْلَةِ الشُّجَاعِ حِينَ تَبْدُرُ صَوْلَتُهُ وَضِدُّهُ قَدْ خَسِرَا
 وَأُورِثَتْ صَاحِبَهَا النَّيْرَانَا وَأَنْتِ فِيهِمْ أَشَدُّ خَطَرًا
 فَذَاكَ لَا يُفْلِحُ عِنْدِي أَبَدًا مِنْ هَاهُنَا يَضُرُّ بِالْأَجْسَامِ
 فَكُنْ لَهُ مُحَافِظًا وَوَاقٍ جِمَاعُهَا سُمْ رَمَاهُ الْأَرْقَمُ

(١) هذه المسألة فيما إذا كانت المرأة حائضا ، لقوله عليه الصلاة والسلام «حل من الخائض غير الفرج» ولأنه ثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان يباشر بعض نسائه وهي مؤتزرة في حالة الحيض ، أى مشدودة الإزار ، وهو الخائل الساتر للفرج ، أما في حال الطهر فلا يحل ذلك لشموله بقوله تعالى «فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون» . أبو إسحاق .

وَهَكَذَا يَضُرُّ حَالُ الْاِمْتِلَا فَجَنَّبَن نَفْسَكَ هَذَاكَ الْبَلَا
إِنْ جَهَلَ الشَّبَانُ هَذَا الضُّرَّ يَدْرُوْنَهُ إِذَا الشَّبَابُ مَرَّ
وَإِنِّي مِنْ ذَاكَ فِي اِنْهَمَاكَ يَا رَبِّ سَلِّمْنِي مِنَ الْهَلَاكِ

باب الصداق (١)

وَالصَّدَقَاتُ نِحْلَةٌ (٢) النَّسَاءِ لَكِنَّهَا وَاجِبَةٌ الْاَدَاءِ
يُدْفَعُهَا الزَّوْجُ إِلَى زَوْجَتِهِ وَتُخْرَجُنْ بِذَاكَ مِنْ ذِمَّتِهِ
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ قَبَضَ الْوَلِيَّ بِأَمْرِهَا كَانَ إِذَا مَقْضِيًّا
وَإِنْ يَكُنْ بِغَيْرِ أَمْرٍ ضَمِنَا إِلَّا إِذَا وَصُولُهُ يَتَقَنَّأَ
وَالْخُلْفُ فِي ضَمَانِهِ إِنْ دَفَعَا إِلَى أَبِيهَا مَهْرَهَا قَدْ رَفَعَا
وَإِنْ تُكُنْ صَبِيَّةً فَسَلِّمَهُ لَهَا فَأَثْلَفْتُهُ قِيلَ غَرَمَهُ
وَقِيلَ لَا وَذَاكَ إِنْ أُخْبِرَهَا بِأَنَّ ذَاكَ هُوَ مَا أَمَّهَرَهَا
وَضَامِنٌ إِنْ لَمْ يُخَبِّرْنَهَا فَيَعْرِضَنَّ بِالْقَطْعِ ذَاكَ عَنْهَا
وَالزَّوْجُ بِالنِّكَاحِ أَوْلَى وَهُوَ مَنْ يَبْدُوهُ عَقْدُ النِّكَاحِ فَأَعْلَمَنَّ
وَعَفْوُهُ الْمَذْكُورُ فِي الْكِتَابِ مَزِيدُهُ عَنْ قَدْرِ الْإِيجَابِ
وَعَفْوُهُنَّ عَنْهُ إِسْقَاطٌ لِمَا قَدْ كَانَ بِالْعَقْدِ عَلَيْهِ لَزِمَا

(١) أى وما يعثره من الأحكام كإبطاله ولزوم الفقر — بالضم — وذكر فيه أيضا ما يلزم الفاسق الغاصب لمن زنى بها كما ترى وإنما اقتصر على تبويب الباب للصداق لأنه الأصل في هذا الباب والأهم . أبو اسحاق .

(٢) النحلة العطية عن طيب نفس من نحله كذا إذا أعطاه إياه ، أو عطية من الله تعالى لهن فضلا منه عليهن . أبو اسحاق .

وَذَاكَ نِصْفُ الْمَهْرِ وَالنِّصْفُ يَجِبُ
وَبَعْدَمَا أُرْخِيَ الْحِجَابَ إِنْ جَحَدَ
وَقَبْلَ أَنْ يُرْخِيَ الْحِجَابَ يُقْبَلُ
وَهَكَذَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِذَا
وَفِي التُّفَاسِ وَنَهَارِ الصَّوْمِ
فَإِنَّهَا إِنْ ادَّعَتْ إِمَامًا
وَقَبْلَ أَنْ يَدْفَعَ مَهْرَهَا فَلَا
وَإِنْ تَكُنْ قَدْ مَكَّنْتَهُ يَوْمًا
وَيَبْقَى مَهْرُهَا عَلَيْهِ دَيْنًا
وَإِنْ تَكُنْ لِنَفْسِهَا قَدْ مَنَعَتْ
وَأَعْسَرَ الزَّوْجُ يُوجَلْنَا
وَهِيَ مِنَ الدَّرَاهِمِ الْمَعْدُودَةِ
فَمِائَةٌ عِنْدَهُمْ عَنْ عَشْرَةِ
وَهَكَذَا إِلَى انْقِضَاءِ سِتَّةٍ
وَبَعْدَهَا تَجْرَى عَلَيْهِ التَّفَقُّةُ
وَرَجُلٌ لِإِبْنِهِ تَزَوَّجَا
فَائِلُهُ يَلْزُمُهُ الصَّدَاقُ
وَهُوَ عَلَى الْقَوْلِ الشَّهِيرِ فِي الْأَثَرِ

عَلَيْهِ بِاللَّدْخُولِ حِينَ يَقْتَرِبُ
فَقَوْلُهَا يَكُونُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ
مَقَالُهُ وَهُوَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ
كَانَ الدَّدْخُولُ فِي الْمَحِيضِ وَالْأَذَى
وَالْاِغْتِكَافُ لِحَرَامِ الْحَوْمِ
عَلَيْهِ هَاهُنَا ادَّعَتْ حَرَامًا
تُجْبَرُ أَنْ تُتْرَكَهُ لِيَدْخُلَا
فَمَا لَهَا التَّشَوُّزُ عَنْهُ دَوْمًا (١)
وَبَحْسُهَا حَرْمٌ عَلَيْهِ دَيْنًا
إِلَّا إِذَا مُهَوَّرَهَا قَدْ دُفِعَتْ
شَهْرًا لِكُلِّ مِائَةِ يُؤْنَا (٢)
وَلَيْسَ مِنْ قُرُوشِنَا الْمَوْجُودَةِ
مِنْ هَذِهِ الْقُرُوشِ عِنْدَ الْخُبْرَةِ
مِنْ أَشْهُرٍ وَذَاكَ نِصْفُ سَنَةٍ
بِالرَّغْمِ أَوْ يَتْرُكُهَا (٣) مُطْلَقَةً
فَكِرَةُ الْأَبْنِ وَعَنْهُ خَرَجَا
وَيَلْزَمُ الْإِبْنَ لَهَا الطَّلَاقُ
إِنَّ بِهِ أَبَاهُ أَوْلَى وَأَبْرَ (٤)

(١) أى دوما .

(٢) يؤنا : أى يميل من التأني وهو التمهّل (المصنف) .

(٣) او يتركها : منصوب بان مقدرة أى الا أن .

(٤) باختلاس حركة الهاء من نه لإقامة الوزن وفي نسخه أن به أباه أولى وأبر .

وَإِنْ يَكُ اسْتَشْتَى رِضَاهُ فَاغْلَمَا
لَأَنَّهُ أَوْقَفَهُ عَلَيْهِ
وَالشَّرْطُ فِي النِّكَاحِ وَالصَّدَاقِ
وَذَاكَ إِنْ كَانَ بِحَالِ الْعَقْدِ
فَعِنْدَ قَوْمٍ لَا يَكُونُ لَازِمًا
وَأَحْرُونَ أَثْبَتُوهُ حَتْمًا
وَهُوَ مِنَ السَّدَادِ حَيْثُ يُعْلَمُ
يُثْبِتُ الشَّرَائِطَ الْمَعْلُومَةَ
وَالشَّرْطُ بَعْدَ الْعَقْدِ لَيْسَ يَلْزَمُ
وَالْمُؤْمِنُ الْمُؤَفَّى بِمَا قَدْ وَعَدَا
وَرَجُلٌ يَشْرُطُ إِنْ مَاتَ فَلَا
فَائِهِ يَثْبُتُ ذَاكَ الشَّرْطُ
وَإِنْ يَكُنْ بِالضَّدِّ فَالصَّدَاقُ
وَشَرْطُهُ يَنْطُلُ لَا مَحَالَهُ
وَعَلَّ وَجْهَهُ بِأَنَّهُ غَدَا
وَامْرَأَةٌ قَدْ شَرَطَتْ بِأَنَّهَا
وَرَجُلٌ قَدْ أَبْرَأَتْهُ زَوْجَتُهُ
بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَنَّ
وَرَجُلٌ يَخْطُبُ لِلْفَتَاةِ
ثُرَيْدٌ مَاسَاقَ لَهَا مِنْ مَهْرٍ
إِنْ نَكَحَتْ مِنْ بَعْدِ فِي الْوُعُودِ

فَكِرَةُ الْأَبْنِ فَذَاكَ انْهَدَمَا
وَلَمْ يَكُنْ يَرْضَى بِهِ لَدَيْهِ
يُثْبِتُ عِنْدَهُمْ عَلَى اتِّفَاقٍ
وَالْخُلْفُ فِيهِ قَبْلَ هَذَا الْحَدِّ
مَا لَمْ يَكُنْ لِعَقْدِهِ مُلَازِمًا
إِذْ لَمْ يَكُ الْعَقْدُ لِذَاكَ هَذَا
وَبِالرَّشَادِ فَعُلُهُ مُلْتَزِمٌ
وَيُذْهِبُ الْخُدَائِعَ الْمَذْمُومَةَ
وَإِنَّمَا ذَلِكَ وَعْدٌ يُعْلَمُ
وَذُو اتِّفَاقٍ مَنْ بَعْدَهُ ارْتَدَى
عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ صَدَاقٍ أَجْلًا
إِنْ مَاتَ عَنْهُ مَهْرُهَا يَنْحَطُّ
بَاقٍ لِمَنْ يَرِثُهَا يُسَاقُ
هَذَا الَّذِي فِي هَذِهِ قَدْ قَالَهُ
لِغَيْرِهَا مِنْ حِينٍ وَأَفَاها الرَّدَى
تَلِي طَلَاقَ نَفْسِهَا قِيلَ لَهَا
مِنَ الصَّدَاقِ لِتَطِيبَ بَهْجَتِهِ
فَالشَّرْطُ وَالْبُرْآنُ يَنْطُلُنَا
قَالَتْ لَهُ خُذْنِي وَخُذْ مَا تَأْتِي
يَأْخُذُهُ قَبْلَ تِمَامِ شَهْرِ
فَائِئَهَا كَمِثْلِ غَرَسِ الْغُودِ

إِمَّا جَنَى مِنْهُ الثَّمَارَ وَالثَّرْبَ لَكِنَّهَا تُوصَفُ بِالنِّفَاقِ وَإِنْ تَكُنْ قَدْ أُعْطِيَ الْحَلِيلُ عَنْ طِبِيَّةٍ مِنْ نَفْسِهَا فَمَا لَهَا وَإِنْ يَكُنْ لِذَاكَ مِنْهَا طَلَبًا أَمَّا الصَّدَاقُ إِنْ تَكُنْ قَدْ أُبْرَأَتْ وَجَائِزٌ إِنْ اشْتَرَى صَدَاقًا (١) لِأَنَّ فِيهِ تَصْلُحُ الْعَطِيَّةُ وَقَالَ قَوْمٌ لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ وَظَاهِرُ الْكِتَابِ فِي النِّسَاءِ إِنْ طَبِنَ نَفْسًا لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ (٢) وَأَمْرًا قَدْ أَشْهَدَتْ لِعَمْرٍو وَأُبْرَأَتْ حَلِيلَهَا مِنْ مَهْرِهَا لَا يَلْحَقُ الزَّوْجُ الَّذِي قَدْ شَهِدَا وَالزَّوْجُ مِنْ صَدَاقِهَا بَرئٌ لِأَنَّ إِعْطَاءَ الَّذِي فِي الدِّمَّةِ وَحَيْثُمَا أُبْرَأَتِ الْحَلِيلُ لَكِنْ لَهَا الرَّجْعَةُ فِي الْمَذْكُورِ

صَاحِبُهُ أَوْ نَالَهُ كُلُّ الْعَطَبِ لِحُلْفِهَا لِلْوَعْدِ وَالْمِيْثَاقِ ثَمَارَهَا وَقَتًا لَهَا طَوِيلًا ذَلِكَ (١) لَكِنْ تَأْخُذَنَّ مَالَهَا فَلَاخْتِلَافٍ فِي الرُّجُوعِ وَجَبَا بِمَطْلَبٍ مِنْهُ رُجُوعُهَا ثَبَتَ زَوْجَتُهُ لَوْ لَمْ يَشَأِ الطَّلَاقُ كَذَلِكَ الشَّرَاءُ فِي الْقَضِيَّةِ وَلَا الْعَطَا وَيُنْطَلُ الْجَمِيعُ يُبِيحُ أَكْلَ ذَاكَ بِالْإِعْطَاءِ مِنْهُ فَأَكْلُهُ مِنَ الْهَنَى بِمَا عَلَى الزَّوْجِ لَهَا مِنْ مَهْرٍ وَالزَّوْجُ فَكَ نَفْسُهُ مِنْ قَهْرِهَا لَهُ بِذَاكَ هَكَذَا قَدْ وَجَدَا وَهُوَ بِذَاكَ عِنْدَنَا حَرِيٌّ لَا يُبْتَنَّى قَبْلَ قَبْضٍ مُثَبَّتٍ أَسْقَطَتِ الضَّمَانُ فِيمَا قِيلَ إِنْ عَلِمَتْ بِهَذِهِ الْأُمُورِ

(١) قوله : «فما لها ذلك» أى ليس لها الرجوع فيما أكله من ثمارها عن طيبة نفسها إلا ثمرة لم يستهلكها الزوج ، وإنما لها أن تسترجع أصول أموالها من النخيل والأشجار .

(٢) قوله : «وجائز إن اشترى صداقا» يعنى إذا أصدقها نخيلا أو عقارا أو حيوانا فإنه يجوز له أن يشتريه منها .

(٣) وفي نسخه : «إن طبن نفسا لكم عن شيء» ، وهو أول لأن جمع المنسوب على التمييز ضعيف .

لِأَنَّهُ لَمْ يَكْ طِيبَ خَاطِرٍ وَإِنَّمَا كَانَ بِجَهْلٍ حَاضِرٍ
وَقِيلَ مَنْ بِامْرَأَةٍ قَدْ مُلِكََا عَلَى جَمِيعِ مَالِهِ قَدْ مُلِكََا (١)
لَيْسَ لَهُ مِنْ مَالِهِ يَبِيعُ بِلا رِضَاهَا قَالَهُ الْجَمِيعُ
لَأَنَّ كُلَّ مَالِهِ صَدَاقٌ لَهَا وَذَلِكَ هُوَ الْإِطْلَاقُ (٢)
وَفِي الصَّدَاقِ ثَبُتُ الْجَهَالَةِ إِذْ لَيْسَ كَالْعُقُودِ فِي ذِي الْحَالَةِ
لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا يَفْرِضَا وَمَهْرٌ مِثْلُهَا لَهَا مَهْمَا مَضَى
وَأِنْ يَكُنْ قَبْلَ الدُّخُولِ طَلَقَا مَتَّعَهَا بِمَا رَأَى وَاتَّفَقَا
بِحَسَبِ الْحَالِ مِنَ الْيَسَارِ وَغَيْرِهِ مِنْ حَالَةِ الْإِعْسَارِ
وَمَا عَلَيْهَا عِدَّةٌ فَتُذَكَّرَا لِكُونِهَا عَنِ الدُّخُولِ أَثَرَا
وَأِنْ يُسَمَّى فَهُوَ مَا سَمَاهُ وَرُبْعُ الدَّيْنَارِ مُتَّعَاهُ
وَقِيلَ لَوْ بِخَائِمٍ حَدِيدٍ (٣) كِنَايَةٌ عَنْ عَدَمِ التَّحْدِيدِ
وَفِي الْكَثِيرِ لَوْ إِلَى قِنْطَارٍ عِبَارَةٌ عَنْ عَدَمِ الْحِصَارِ
وَقِلَّةُ الْمَهْرِ عَلَيْهِ (٤) نَبِينَا وَهُوَ مَنَارُ الْإِهْتِدَا
وَقِلَّةُ الْمَهْوَرِ فِي الزَّوْجَاتِ بَرَكَتٌ جَالِبَةُ الْخَيْرَاتِ
مِنْ جُمْلَةِ الْأَسْبَابِ لِلْفُجُورِ بَيْنَ الْوَرَى هُوَ غَلَا الْمَهْوَرِ
فَتَشْتَهِي الرِّجَالُ وَهِيَ لَمْ تَجِدْ وَيَشْتَهِي النِّسَاءُ وَهُوَ لَمْ يَجِدْ
فَتَحْمِلُ الشَّهْوَةَ فِي الصِّفَتَيْنِ عَلَى ارْتِكَابِ مُفْضِحٍ وَشَيْنِ

(١) ويجوز على جميع ماله قد ملكا .

(٢) قوله هو الانطلاق كناية عن سوء تدبيره وقلة حزمه . يقال فلان منطلق إذا لم يكن حازما ، هو كناية غريقية . ١ هـ . ص

(٣) قوله : «حديد» بالجر صفة لخاتم .

(٤) قوله : «عليه» صوابه عليها لرجوع الضمير إلى القلة .

وَاحْتَلَفَ الْأَشْيَاخُ فِي الْقِنْطَارِ
وَأَلْفَ دِينَارٍ وَقِيلَ أَلْفٌ (١)
وَقَالَ قَوْمٌ مِلءُ جِلْدِ ثَوْرٍ
وَأَرْبَعُونَ دِرْهَمًا فَضِيَّه
وَحَمْسَةُ الدَّرَاهِمِ النَّوَاةُ
قَدْ بَقِيَتْ آثَارُهُمْ مُحَبَّرَةٌ
وَإِنْ يَكُنْ أَمْهَرُهَا نَحِيلاً
وَاحْتَلَفُوا فِي صِفَةِ الْقَضَاءِ
الْعَارِفِينَ بِأُمُورِ الْمَالِ
وَإِنْ عَلَى عَبْدٍ تَزَوَّجْنَا (٢)
يُؤَدِّيَنَّ قِيمَةَ الْعُلَامِ
وَإِنْ يَكُنْ وَالِدُهَا عَبْدًا وَقَدْ
وَمَاتَ قَبْلَ يَشْتَرِيهِ سَلَمًا
وَأَمْرًا لِنَفْسِهَا قَدْ قَتَلَتْ
فِي قَوْلِ بَعْضٍ مِنْ أُولَى الصَّوَابِ

فَقَالَ قَوْمٌ مِائَتَا دِينَارٍ
قَدْ جَاءَ فِي الْآثَارِ هَذَا الْوَصْفُ
وَكُلُّهُ مِنْ ذَهَبٍ مُنِيرٍ
هِيَ الَّتِي تُعْرَفُ بِالْأَوْقِيَّةِ
وَذَلِكَ فِي اصْطِلَاحٍ مَنْ قَدْ مَاتُوا
وَبَقِيَتْ لِعَائِلَتِهِمْ مُعْتَبَرَةٌ
وَكَانَ وَصْفُ نَحْلِهَا مَجْهُولًا
فَأَمُرُ وَصْفِهِ لِلْأَذْكِيَاءِ
فِي دَارِهِمْ رَخِيسِهِ وَالْعَالِي
فَبَانَ حُرًّا فَلْيُؤَدِّيْنَا
لَوْ كَانَ مَمْلُوكًا عَلَى التَّمَامِ
تَزَوَّجَتْ عَلَى شِرَائِهِ فَقَدْ
قِيمَتُهُ لَوْ كَانَ حَيًّا قَوْمًا
فَمَهْرُهَا عَنْ زَوْجِهَا قَدْ أَبْطَلَتْ (٣)
وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ بِالْإِيجَابِ

(١) قوله : «وقيل ألف» لعله أراد أنه ، وقيل ألف دينار فوق الألف السابق ذكره ، فيكون المعنى أنه في بعض الأقوال ألف وفي بعضها ألفان .

(٢) معنى «تزوجنا» أى تزوجنا فحذفت إحدى التاءين . المصنف .

(٣) يعنى أبطلت صداقها بزناها ، ووجب عليها رده إلى زوجها سواء كان موجودا أو بعضه أو استهلكته ، وسواء علم زوجها بزناها أو لم يعلم ، لأن العمدة في إبطال الصّدّاق تفويت نفسها فقد فوتها عن زوجها ، وسببت في حرمانه من التمتع بها ، ومثلها من ارتكبت أو سخرت أو قتلت نفسها . أبو اسحاق .

وَلَا صَدَاقَ لِلَّتِي تَرْتُدُّ مِنْ بَعْدِ إِسْلَامٍ لَهَا يُعَدُّ
وَلَا صَدَاقَ عِنْدَنَا لِغَايَةِ فِي الْحُكْمِ إِنْ صَحَّ عَلَيْهَا زَانِيَةٌ
وَالْبَعْضُ مِنْهُمْ لِلصَّدَاقِ أَوْجَبًا لِأَجْلِ مَا مِنْ حَالِهَا قَدْ رَكِبَا
وَرَجُلٌ لَامْرَأَةً قَدْ حَتَّاهَا بِرَأْيِهَا فَلَا صَدَاقَ عِنْدَنَا (١)
وَامْرَأَةٌ قَدْ ضَيَّعَتْ (٢) صَبِيَّةً بِأَصْبَحَ فَالْمَهْرُ فِي الْقَضِيَّةِ
وَرَجُلٌ قَدْ نَكَحَ الْغُلَامَا فَمَهْرٌ ثَيِّبٍ لَهُ ثَمَامًا (٣)
وَرَجُلٌ آوَى إِلَى مَحَلِّهِ وَامْرَأَةٌ نَائِمَةٌ فِي رَحْلِهِ
وَأَقْعَهَا يَطْنُهَا الْحَلِيلَةُ فَمَا لَهُ عَنْ الصَّدَاقِ حِيلَةٌ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ مَعْدُورٌ لِأَنَّ فِعْلَهَا هُوَ الْمَحْجُورُ
وَنَاكِحٌ لَامْرَأَةً بِالْقَهْرِ يَلْزِمُهُ لَهَا أَدَاءُ الْمَهْرِ
وَهَكَذَا صَبِيَّةٌ لَمْ تُدْرِكْ لَوْ أَنَّهَا قَدْ طَاوَعَتْ فِي الْمَسْئَلِ
إِذْ لَمْ يَكُنْ لَهَا رِضًى يُعْتَبَرُ كَذَلِكَ أَيْضًا أَمَةٌ لَا تُنْكَرُ

(١) أى تحرم عليه لأنه اطلع على فرجها وهى أجنبية عنه ، وعندنا أن من اكتشف فرج امرأة أجنبية فلا تجل له . فافهم .

(٢) أى ضيَّعت بكارتها وأراد بالمهر العقر ، والعقر بالضم دية فرج المرأة إذا غصبت على نفسها ثم كثر ذلك حتى استعمل في المهر . مصباح . وأصله أن واطيء البكر يعقرها إذا افضمها فسُمي ما تعطاه للعقر ، عقرا ثم صار عاما لها وللثيب . ١ هـ نهاية ابن الأثير .

وعقر الثيب نصف عشر ديتها ، والبكر عشر ديتها ، والأمة الثيب نصف عشر قيمتها والبكر الأمة عشر قيمتها على ما ذكر بعض . ولا عبرة بمطوعة في هذا الباب ، سواء من طفلة أو طفل أو مجنونة أو أمة طفلة إذ لا سلطان لهؤلاء على أنفسهم . أبو إسحاق .

(٣) أى زنى به ولو برضى . منه ، إذ لا يملك في نفسه تصرفا ؛ وهو طفل ، فلزم ذلك الفاسق قدر ما يلزم الثيب من مهر العقر ، كما سبق ذلك في آليت قبل هذا وهو الصحيح ، وقال بعض يلزمه اثني عشر دينارا . شيخنا في شرح النيل وهذا قصاص للمجني عليه لا يسقط الحد عن الجاني والله أعلم . أبو إسحاق .

لِأَنَّهَا لَيْسَ لَهَا تَصَرُّفٌ
وَأَمْرَاءٌ قَدْ طَاوَعَتْ فَمَالَهَا
وَذَاكَ أَنَّ تُطِيعَهُ فَيَرْفَعَا
وَأِنْ تَكُنْ قَدْ طَاوَعْتَهُ فَوَقَعَ
إِذَا لَمْ يَكُنْ دُبُّهَا أَشَدًّا
وَأِنْ يُطَلَّقَ زَوْجَةٌ وَكَتَمَا
لِأَنَّهُ فِي حُكْمٍ مَنْ حَادَعَهَا
وَرَجُلٌ يَأْمُرُهُ إِنْسَانٌ
وَأِنْ يَكُ الْمَأْمُورُ عَبْدُ الْآمِرِ
فَيَلْزَمَنَّ الْأَمْرَ الصَّدَاقُ
وَأِنْ يَقُلْ فِي لَفْظِهِ لِرَجُلٍ
فَأِنَّهُ يَلْزَمُهُ الصَّدَاقُ
وَأَنْ تَكُنْ صَيِّئَةً وَمَاتَتْ
فِي قَوْلٍ بَعْضٍ وَالَّذِي أَقُولُ
وَأَنَّهَا فِي ذَاكَ كَالْكَبِيرَةِ
وَكَوْنُهَا لَهَا الْخِيَارُ بَعْدَمَا
لَأَنَّ ذَا الْخِيَارِ بَعْدَ لَمْ يَقَعْ
لِأَيِّ شَيْءٍ نَنْظُرُ الْخِيَارَا

فِي نَفْسِهَا وَالسَّيِّدُ الْمُصَرَّفُ
مَهْرٌ عَلَيْهِ إِذَا أَبَاحَتْ حَالَهَا
رَجُلِيهَا وَالْمَنْعُ لَهُ أَنْ تُمْنَعَا
فِي الْعَجْزِ فَالصَّدَاقُ هَاهُنَا ارْتَفَعَ
مِنْ فَرَجِهَا حِينَ لَهُ تَبَدَّى
وَمَسَّهَا فَمَهْرٌ ثَانٍ لَزِمَا
كَأَنَّهُ بِالرُّغْمِ قَدْ وَقَعَهَا
يَطَّأُهَا يَلْزَمُهُ (١) الضَّمَانُ
أَوْ ابْنُهُ وَهُوَ لَهُ كَالْقَاهِرِ
إِنْ غَضِبَتْ فَهُوَ لَهَا اسْتِحْقَاقُ
زَوْجٍ فَلَانًا وَالصَّدَاقُ قَبْلِي
إِنْ مَاتَ أَوْ صَحَّ لَهَا الطَّلَاقُ
قَبْلَ الدُّخُولِ فَالْمُهُورُ فَاتَتْ
بِأَنَّ مَهْرَهَا هُنَا مَبْدُولُ
لِصِحَّةِ التَّزْوِيجِ فِي الصَّغِيرَةِ
تَبْلُغُ لَا يَحْطُ مَا قَدْ لَزِمَا
فَحَبْلُ ذَا التَّزْوِيجِ قَبْلَهُ انْقَطَعَ
وَحُكْمُ ذَا التَّزْوِيجِ أَصْلًا سَارَا

(١) قوله : «يلزمه الضمان» أي يلزم الواطئ .

باب معاشرۃ الأزواج

وَعِشْرَةُ الْأَزْوَاجِ بِالْمَعْرُوفِ وَاجِبَةٌ بِشَرْطِهَا الْمَوْصُوفِ
وَعِنْدَ مَا تَزَوَّجَ الْإِنْسَانُ (١) يُشْتَرَطُ الْإِحْسَانُ
دَلَّ عَلَى ذَا مُحْكَمِ الْكِتَابِ يَفْهَمُهُ مِنْهُ أَوَّلُو الْأَلْبَابِ
وَهَكَذَا فِي سُنَّةِ الْمُخْتَارِ جَاءَتْ بِهِ صَحَائِحُ الْأَخْبَارِ
وَبِالضَّعِيفِينَ لَقَدْ أَوْصَانَا مُحَمَّدٌ خَيْرُ الْوَرَى إِحْسَانًا
الْعَبْدُ وَالزَّوْجَةُ فَاعْلَمْنَا بِالْقَوْلِ يُؤْذِيْنَا
وَأَنَّهَا فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ فَلْيَحْذَرِ التَّضْيِيعَ وَالْخِيَانَةَ
وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ لَهُنَّ مِثْلُ مَا عَلَيْهِنَّ أَتَى
وَمَا لِكُلِّ فِيهِ أَنْ يَحِيفَا لَهْ عَلَى الْآخِرِ حَقٌّ غَيْنِ
فَإِنْ يَشَا أُمْسَكَهَا وَإِنْ يَشَا وَالْفَضْلُ لِلرِّجَالِ حُكْمًا ثَبَاتًا
وَمَنْ يُؤَدِّ الْحَقَّ كَانَ أَعْظَمًا إِذَا رَأَى قَرِينَهُ ضَعِيفًا
وَإِنِّي يُعْجِبُنِي أَنْ يَصْبِرَا سَرَّحَهَا بِغَيْرِ ضَرٍّ قَدْ غَشَى (٢)
فَالْمُبْتَلَى أَيُّوبُ لَمَّا صَبِرَا مَرْبَّةً لَوْ الْقَرِينَ أَجْرَمَا
رَدَّ إِلَيْهِ أَهْلَهُ وَرَادَا عَلَى أَذَى زَوْجَتِهِ كَى يُوجِرَا
وَبَعْدَ أَنْ أَدَّى إِلَيْهَا الْمَهْرَا نَالَ مِنَ اللَّهِ مَقَامًا أَكْبَرَا
لَوْ أَنَّهَا فَوْقَ الْجِمَالِ رَاكِبَةٌ وَنَالَ مِنْ رِضْوَانِهِ الْمُرَادَا
لَيْسَ لَهَا تَمْنَعُهُ مَطَالِبَةٌ فَوَطُوهُ لَمْ تَلَفْ عَنْهُ عُذْرَا

(١) وفي نسخة «بامرأة» وكلا الأمرين صحيح .

(٢) أي أصاب ؛ أي أصابها .

وَتَنْصَحْنَ لَهُ وَتَحْفَظْنَا
 ثَرِيَّينَ أَوْلَادَهَا وَتُصْلِحُ
 فَإِنَّهُ الْجِهَادُ لِلنِّسَاءِ
 وَخِدْمَةُ الْبَيْتِ يُقَالُ سَاعَةً
 أَفْضَلُ مِنْ أَلْفٍ مِنَ الْأَعْوَامِ
 وَالْكُلُّ نَفْلٌ غَيْرُ أَنَّ الْفَضْلَ
 فَإِنَّهُ قَدْ قِيلَ مَا عَلَيْهَا
 وَأَنْتَ إِنْ نَظَرْتَ سِيرَةَ السَّلَفِ
 مَضَى زَمَانُ الْفَضْلِ فِيهِ الرَّجُلُ
 وَالشَّرْعُ قَدْ حَرَضَ كُلَّ وَاحِدٍ
 وَلَمْ يُفَصِّلْ بَيْنَ مَا يَلْزَمُهَا
 وَلَمْ يَقُلْ عَلَيْهِ أَنْ يَخْدُمَهَا
 وَفِي الْكِتَابِ الْأَمْرُ بِالتَّعَاوُنِ
 وَقَدْ أَخَذْنَا مِنْ جَمِيعِ مَا وُصِفَ
 وَقَدَرُ الْوَاجِبِ لَا يُحَدُّ
 كَصِلَةِ الْأَرْحَامِ بِرِّ الْوَالِدِ
 فَكُلُّهَا يُوصَفُ بِالْوُجُوبِ
 وَقَالَ قَوْمٌ يَسْعُ الْإِنْسَانُ
 وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَقْصِدِ الضَّرَارَا

لَيْتِهِ وَالضَّرُّ تَذَفَعْنَا
 فَاسِدُهُ وَهُوَ مَقَامٌ مُرْبِحٌ
 مُؤَثَّرًا (١) فِي كُتُبِ الْأَنْبَاءِ
 مِنْهَا لِقَصْدِ بِرِّهِ وَالطَّاعَةِ
 تَعْبُدُ فِيهَا خَالِقَ الْأَنْامِ
 مَرَاتِبٌ لَوْ كَانَ ذَاكَ نَفْلًا
 تَخْدُمُهُ لَكِنَّهُ إِلَيْهَا
 رَأَيْتُهُ مِنَ اللَّزُومِ مُزْدَلِفٌ (٢)
 وَزَوْجُهُ وَالْكُلُّ مِنْهُمْ يَعْمَلُ
 عَلَى الْقِيَامِ وَعَلَى التَّعَاوُنِ
 مَنْ خِدْمَةُ الْبَيْتِ وَلَا يَلْزَمُهَا
 أَوْ يَطْبُحْنَ عَنْهَا لِكَيْ يُكْرِمَهَا
 فِي الْبِرِّ وَالتَّقْوَى عَلَى الْمُعَاوِنِ
 بَأَنَّ ذَاكَ بِالْوُجُوبِ مُتَّصِفٌ
 كَذَلِكَ الْحُقُوقُ إِذْ تُعَدُّ
 وَصِلَةِ الْجَارِ وَحَقُّ الْوَافِدِ
 وَحَدُّهَا مِنْ جُمْلَةِ الْغُيُوبِ
 أَنْ لَا يَطَا زَوْجَتُهُ زَمَانًا
 وَلَمْ تَكُنْ تَطْلُبُهُ جِهَارًا

(١) مؤثرا : حال عاملها محذوف تقديره جاء مؤثرا .

(٢) مزدلف : أى مقرب .

وإن تكن قد طلبت إياه
 في أربع الأيام قيل مرة
 وهو العماني على التحقيق
 فاستحسن الفاروق ذلك النظرا
 وبعضهم قال بكل شهر
 وقيل إن جامعها في العمر
 وذلك كله إذا استطاعا
 لحالة في نفسه لأضرارا
 وإن يكن لم يستطع نكاحا
 فمرة من عمره تكفيها
 وذلك فرغ للمقال الآخر
 فمن رأى وجوبه في الأربع
 وهكذا القول بكل شهر
 فإن كل قائل بقول
 وإنما لم تذكر الفروع
 وكان بعض العلماء يتبع
 وامرأة أرادت الإنصافا
 فما عليه عند قاض أبعد
 وامرأة لزوجها المجذوم
 يلزمه إن شاء أو أباه
 أخرج هذا القول قاضي البصرة^(١)
 قضى به في حضرة الفاروق
 ومن هناك صار قاضي عمرا
 وقيل لا لكن لكل طهر
 واحدة لم يلزم بالقهر
 جامعها وشاء الامتناعا
 لها فإن ضررها قد حرجا
 لعجزه فعذرته قد لاحا
 في أشهر الأقوال منهم فيها
 وضده التفرغ للأواخر
 فإنه في الترك لم يوسع
 وهكذا القول بكل طهر
 تلزمه فروع ذلك القول
 لأنه خالفها الجميع
 بعضا فمن هناك لم يفرعوا
 من زوجها لما رأته خافا
 لكن عليه عند قاضي البلد
 مطيعة في فعله المعلوم

(١) قوله «قاضي البصرة» هو كعب بن سوار الكندي العماني . المصنف .

تُمْنَعُ أَنْ تُخَالِطَ النِّسْوَانَا مَخَافَةَ الضَّرِّ الَّذِي قَدْ كَانَا
 لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ قَالَا بَيْنَا وَقَدْ رُويَ إِرْسَالَا
 وَيُلْزَمُ الزَّوْجَةُ أَنْ تُتَّبِعَا حَلِيلَهَا وَلَوْ مَكَانَا شَسَعَا (١)
 إِلَّا إِذَا سَارَ بِلَادَ الشَّرِكِ أَوْ دَارَ فِسْقٍ وَأَتْنَا تُشْكِي
 فَإِنَّا نَمْنَعُهُ مِنْ حَمْلِهَا مَخَافَةَ الْجَوْرِ لِبُعْدِ أَهْلِهَا
 وَهَكَذَا نَخَافُ الْإِفْتِسَانَا مِمَّا هُنَاكَ مِنْ ضَلَالٍ بَانَا
 وَهَكَذَا إِذَا نَوَى ضِرَارَا لَهَا فَلَا تُتَّبِعُهُ إِنْ سَارَا
 لَوْ أَنَّهُ لِبَلَدٍ حَلَالٍ فَالضَّرُّ مَمْنُوعٌ بِكُلِّ حَالٍ
 وَحَيْثُمَا أَدَّى إِلَيْهَا الْوَاجِبَا طَاعَتُهُ تَكُونُ فَرَضًا وَاجِبَا
 وَمَا لَهَا زِيَارَةً لِأَهْلِهَا بَعِيرٍ إِذِنْ صَادِرٍ مِنْ بَعْلِهَا
 فَإِنَّهَا بَذَا تَكُونُ نَاشِرَا وَإِنْ يَحِفُّ (٢) كَانَ الْخُرُوجُ جَائِزَا
 وَإِنْ تَكُنْ بِإِذْنِهِ قَدْ حَرَجَتْ يُلْزَمُهُ رُجُوعُهَا إِنْ طَلَبَتْ
 وَإِنْ يَكُنْ بَعِيرٍ إِذِنْ رَحَلَتْ فَمَا عَلَيْهِ رَدُّهَا إِنْ أَقْبَلَتْ
 وَإِنْ يَكُنْ حَلَفَهَا فِي دَارِهِ وَطَوَّلَ الْمَغِيبَ فِي أَسْفَارِهِ
 إِنْ حَرَجَتْ قِيلَ لَهَا الْمَوُونَةُ وَأَنَّهُمْ بِذَلِكَ يُلْزَمُونَةُ
 إِلَّا إِذَا كَانَ لَهَا تَقَدُّمًا عَنِ الْخُرُوجِ فَهَذَا لَنْ يُلْزَمَا
 وَامْرَأَةٌ قَدْ غَزَلَتْ لَزُوجَهَا ثَوْبًا وَكَانَ قُطْنُهُ مِنْ عِنْدِهَا
 قَالَ لَهَا ضَمِّيهِ فَهَوَ يُرْضِي فَهَوَ لَهَا إِنْ مَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ

(١) شَسَعَ : أَى بَعَدَ .

(٢) يحف : من الحيف وهو الجور .

وَالزَّوْجُ فِي مَالِ الْفَتَاةِ يَعْمَلُ
وَوَلَدٌ يَعْمَلُ فِي مَالِ الْأَبِ
وَمَنْ أَرَادَ يَرْكَبَنَّ بَحْرًا
وَطَلَبَتْ طَلَّاقَهَا أَنْ يُجْعَلَ
كَانَ لَهَا ذَلِكَ خَوْفُ الضَّرَرِ
وَامْرَأَةٌ سُكِنَى لَهَا قَدْ شَرِطَتْ
فَكُلُّ ذَاكَ بَلَدٌ مَشْرُوطٌ
وَقِيلَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَرَرٌ
وَمَا لِرُزُوجَةٍ صِيَامٌ نَفْلٍ
وَجَائِزٌ بِذُنُوبِ الْإِذْنِ الرَّجُلِ
وَهَكَذَا كَفَّارَةٌ تَلْزُمُهَا
وَامْرَأَةٌ قَدْ نَشَرَتْ تُذَكَّرُ
يَهْجُرُهَا الزَّوْجُ إِذَا مَا نَامَا
لَعَلَّهَا تَشْرُكُ لِلتَّرَفُّعِ
فَإِنْ أَبَتْ فَالضَّرْبُ كَانَ جَائِزًا
يَضْرِبُهَا ضَرْبًا يَكُونُ نَافِعًا
وَلَا يُؤَثِّرَنَّ فِيهَا أَثَرًا
فَيَمْنَعُ الْكَاسِرُ وَالْمُؤَثِّرُ
وَهُوَ الَّذِي يُعْرَفُ بِالْمُبْرَحِ

فَمَا لَهُ الْعَنَاءُ حِينَ يَرْحَلُ
فَمَا لَهُ عَنْهُ عَنَاءٌ فِي الْمَذْهَبِ
وَحَافَتِ الزَّوْجَةُ مِنْهُ ضُرًّا
فِي يَدِ إِنْسَانٍ إِذَا مَا طَوَّلَا
وَالضَّرُّ مَضْرُوفٌ لَدَى الْمُعْتَبِرِ
فِي بَلَدٍ فَحَيْثُ شَاءَتْ سَكَنْتُ
لَكِنَّهُ لَيْسَ لَهَا تَحَوُّطٌ (١)
عَلَيْهِ فَالسُّكْنَى هُنَاكَ تُحْجَرُ
إِلَّا بِإِذْنِهِ لِخَوْفِ الشُّغْلِ
صِيَامٌ نَذْرٌ وَصِيَامٌ الْبَدَلِ
وَالْإِذْنُ فِي غَيْرِ الَّذِي يَلْزُمُهَا
عُقُوبَةُ الْجَبَّارِ ثُمَّ تُهْجَرُ
وَيَقْطَعَنَّ فِي شَأْنِهَا الْكَلَامَا
بِسَبَبِ الْهَجْرَانِ عِنْدَ الْمَضْجَعِ
حَتَّى تَقُولَ لَسْتُ يَوْمًا نَاشِرًا
لِدَائِهَا لَا كَاسِرًا أَوْ صَادِعًا
لَيْسَ يَزُولُ كَالَّذِي قَدْ حُجِرَا
وَصَادِعٌ لِلْعَظْمِ حِينَ يَصْدُرُ
وَمَا سِوَاهُ لِلنُّشُوزِ أَبَحْ

(١) أى تطوف بلا حاجة . المصنف .

وَقَوْلُهُ فِي الضَّرْبِ بِالْكَلَامِ
 لَيْسَ مِنَ الصَّوَابِ فِي قَبِيلِ
 فِي الْكِتَابِ ذَكَرَ التَّحْوِيفَ
 وَذَكَرَ الْهَجْرَانَ فِي الْمَضَاجِعِ
 وَالضَّرْبُ بِالْكَلَامِ لَا يُفَسَّرُ
 وَبِالسَّوَالِ ضَرْبُهَا وَالْقَلَمُ
 وَقَدْ تَعَالَى الشَّرْعُ عَنْ كُلِّ عَثِّ
 وَجَائِزٌ أَنْ يَهْجُرَنَّ الْعَاصِيَةَ
 لَوْ أَنَّهَا قَامَتْ بِحَقِّ الْبَغْلِ
 لَكِنَّهُ يُؤَدِّينَ الْوَاجِبَا
 وَإِنْ تَكُنْ نِسَاؤُهُ تَعَدَّدَتْ
 يَعْدِلُ مَا اسْطَاعَ وَيَعْفُو اللَّهُ
 فَالْمِيلُ كُلُّ الْمِيلِ حَتْمًا حُجْرًا
 يَجْعَلُهَا بِذَاكَ كَالْمُعَلَّقَةِ
 مَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ النِّسَاءِ عَادِلًا
 عَلَامَةً لَهُ عَلَى انْحِرَافِهِ
 وَقِيلَ لِاقْسِمَةِ فِي النَّهَارِ
 وَقِيلَ بَلْ عَلَيْهِ يَقْسِمُنَا
 وَمَالُهُ يُجْمَعُ الْأَيَّامَا
 وَيَقْعَدُنْ مَعَ هَذِهِ كَذَاكَ
 لَكِنَّهُ يَقْسِمُ حَسَبَ مَا وَرَدَ

وَقِيلَ بِالسَّوَالِ وَالْأَقْلَامِ
 وَلَا دَبِيرَ غَيْرِ نَفْسِ الْقِيلِ
 أَغْنَى بِهِ التَّوَعِيظُ وَالتَّعْنِيفَا
 وَبَعْدَ ذَاكَ الضَّرْبُ لِلتَّمَانِعِ
 فِي لُغَةِ الْعَرَبِ الَّتِي تُعْتَبَرُ
 يَزِيدُهَا نَوْعًا مِنَ التَّهَكُّمِ
 فَاتَّبَعَ الْأَصْلَ وَدَعَا مَا قَدْ حَدَّثَ
 لَعَلَّهَا أَنْ تَرْجِعَنَّ عَلَانِيَةً
 لِأَنَّهَا عَصَتْ إِلَهَ الْكُلِّ
 لَهَا وَإِنْ كَانَ لَهَا مُجَانِبَا
 فَالْعَدْلُ بَيْنَهُنَّ لَزِمٌ ثَبَتَ
 عَنْ غَيْرِ ذَاكَ إِنْ يَكُنْ أَتَاهُ
 وَهُوَ الَّذِي يُطِيقُ فِعْلَهُ الْوَرَى
 لَا هِيَ زَوْجَةٌ وَلَا مُطَلَّقَةٌ
 فَشِقُّهُ يَأْتِي غَدَاةً مَائِلًا
 فَأَسْأَلَ الرَّحْمَنَ مِنَ الْطَافِهِ
 لِأَنَّهُ فِي الْإِشْتَغَالِ جَارِي
 لِأَنَّهُ بِهِنَّ يَخْلُونَا
 فَيَقْعَدُنْ مَعَ هَذِهِ أَيَّامَا
 إِلَّا إِذَا طُرًّا رَضِينِ ذَاكَ
 فِي الشَّرْعِ يَوْمًا ثُمَّ يَوْمًا لَا يَزِدُ

يُفْعَلُهَا^(١) الْمُخْتَارُ حَتَّى فِي السَّقَمِ
وَأِنْ تَكُنْ أَذِيَّتَ ذَاكَ الْفَرَضَا
تُؤَقِّرُهَا بِالْعَطَا وَالْكُسُوءِ
لِأَنَّهُ بِمَالِهِ أَوْلَى وَمَا
وَلَمْ يَمِلْ فِي ذَاكَ كُلُّ الْمَيْلِ
وَقِسْمَةُ الْجَمَاعِ لَا تُلْزَمُهُ
لَا يَرْجَعُنْ لِهَذِهِ إِلَّا إِذَا
وَذَا الْمَقَالِ عِنْدَ أَهْلِ الْمَغْرِبِ
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ لِلْمَشَارِقَةِ
وَعَلَّلُوهُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَطِعْ
كَأَنَّهُ عِنْدَهُمْ مِمَّا غَفِي
لِأَنَّهُ مِمَّا تَعُمُّ الْبَلَوَى

بِمِثْلِهَا مِنْ يَقْصِدُ الْعَدْلَ قَسَمَ
فَجَائِزٌ تُؤَقَّرَنَّ الْبَعْضَا
لَا فِي حُقُوقِهَا وَلَا فِي الْعِشْرَةِ
عَلَيْهِ شَيْءٌ فَوْقَ مَا قَدْ لَزِمَا
فَذَا هُوَ الْأَصْلُ لِهَذَا الْقَوْلِ
بَيْنَهُمَا وَقِيلَ بَلْ تُلْزَمُهُ
أَصَابَ هَذِهِ عَلَى هَذَا الْحِذَا
أَكْرَمَ بِهِمْ أَيْمَةً فِي الْمَذْهَبِ
أَسْفَارُهُمْ بِذِكْرِ ذَاكَ نَاطِقُهُ
لِذَاكَ دَفْعًا إِنْ يَشَأْ أَنْ يَمْتَنِعَ
وَأَنَّهُ الْمَعْفُو عَنْهُ فَأَعْرِفَ
بِهِ وَفِي الْأَخْبَارِ لَمَّا يُرَوَى^(٢)

باب النفقات

وَمِنْ حُقُوقِ الزَّوْجَةِ الْإِنْفَاقُ
يُسْكِنُهَا مِنْ حَيْثُ مَا قَدْ سَكْنَا
وَمَسْكَنٌ وَكُسُوءٌ تُسَاقُ
مِنْ وَجْدِهِ^(٣) لِكَيْ تَطِيبَ مَسْكَنَا

(١) قوله : «يفعلها» يعنى القسمة .

(٢) لما يُرَوَى : أي لم يُرَوَ .

(٣) من وسعه وطاقته أو بتقدير مضاف أى أمكنه وسعه .

وَمَالُهُ يُضَيِّقُنْ عَلَيْهَا
 وَصِفَةُ الْإِنْفَاقِ فِي حَالِ السَّعَةِ
 فَلَا يُكَلِّفُ إِلَّا لَهُ نَفْسًا
 يَلْزِمُهُ لِذَاكَ أَنْ يَبِيعَا
 وَلَا يَبِيعُ ذَاكَ لِلْمُطَلَّقَةِ
 لَكِنَّهُ يَكُونُ دَيْنًا لِأَزْمَا
 وَقَبْلَ أَنْ تَطْلُبَهَا لَمْ يُحْكَمْ
 لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ التَّسَامُحَا
 وَكُلُّ مَنْ يَعْجِزُ عَنْ إِنْفَاقِ
 إِنْ طَلَبَتْ ذَلِكَ مِنْهُ زَوْجَتُهُ
 وَمَنْ لَهُ مَالٌ هُنَاكَ مُشْتَبَهٌ (٢)
 فَذَاكَ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ يُنْفِقُ
 وَقِيلَ لَا إِنْ لَمْ يَكُنْ حَرَامًا
 وَالزَّوْجُ إِنْ قَالَ أَنَا أُعْطِيهَا
 قِيلَ لَهَا فِي ذَلِكَ الْخِيَارُ
 وَامْرَأَةٌ تَعْتَلُ تَحْتَ رَجُلٍ
 وَهَكَذَا مَا لَمْ يَكُنْ بُدًّا لَهَا
 وَمَا لَهُ تَحْتَاجُ مِنْ مَوْوَنَةٍ
 وَاعْلَمْ بِأَنَّ التَّفَقَّاتِ تَأْتِي
 فَحَالَةُ الْمَعَاشِ قَدْ تَغَيَّرُ

لِيَذْهَبْنَ بِبَعْضِ مَا لَدَيْهَا
 وَحَالَةُ الضِّيقِ لَهَا مُوزَعَةٌ
 فَوْقَ الَّذِي مِنْ وَسْعِهَا قَدْ أَمْسَى
 مِنَ الْأُصُولِ إِنْ يَكُنْ مُطِيعًا
 وَلَا لِوَالِدٍ إِذَا مَا أَتَّفَقَ
 لَهَا إِلَى أَنْ يَجِدَ الدَّرَاهِمَا
 بِهَا إِلَى أَنْ تَطْلُبَنَّ فَأَعْلَمَ
 وَيَطْلُبَنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ مُسَامِحًا
 زَوْجَتِهِ يُؤْخَذُ بِالطَّلَاقِ
 وَالْحَقُّ وَاضِحٌ عَلَيْهِ حُجَّتُهُ
 فَأَبَتْ الْمَرْأَةُ أَنْ تُنْفِقَ بِهِ
 مِنْ غَيْرِهِ أَوْ أَنَّهُ يُطْلَقُ
 مَحْضًا فَلَا يَلْزِمُهُ إِلَّا زَامَا
 قُوتًا مِنَ الطَّعَامِ مَا يَكْفِيهَا
 وَمَا تَشَاوُهُ وَمَا تَحْتَارُ
 عَلَيْهِ مَا يَصْلِحُهَا مِنْ عِلَلٍ
 مِنْهُ عَلَيْهِ لِأَزْمٍ يُوصِلُهَا
 أَوْ الْقِيَامِ الْكُلِّ يُوجِبُونَهُ
 بِحَسَبِ الْأَحْوَالِ وَالْأَوْقَاتِ
 وَحَاكِمُ الدَّارِ لَهَا يَعْتَبَرُ

(٢) قوله : «مُشْتَبَه» المال المشتبه الذي يُسْتَرَابُ ؛ ولم تتحقق حرمة .

وَمِنْ هُنَا الْقَاضِي يَكُونُ لِلنَّظَرِ
وَوَصَفُهَا فِي سَالِفِ الْأَزْمَانِ
وَهَكَذَا تَكُونُ فِي بَعْضِ الْبَلَدِ
فَالْعَيْشُ فِي عُمَانَ وَالسَّوَا حِلٍ (١)
وَفِي عُمَانَ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ
فَمَنْ (٢) تَمَرُّ بَوْرَانِ نَزَوَى
فِي زَمَنِ الْبَرِّ يَكُونُ بُرًّا
وَالصَّاعُ إِلَّا رُبْعًا مِنْ رُطْبٍ
مِنْ أَوْسَطِ الثَّمَارِ كُلِّ ذَاكَ
وَدِرْهَمَانِ لِأَدَامِ شَهْرٍ
وَزِدْ غَنِيَّةً هُنَاكَ دِرْهَمًا
فِي كُلِّ جُمُعَةٍ لِعَسَلِ الرَّأْسِ
كِيَّاسُ نَزَوَى (٤) وَهُوَ دُهْنٌ غُلِمَا
وَمَا عَلَيْهِ يَوْمَ عِيدِ الْفِطْرِ
وَهَكَذَا فِي النَّحْرِ مَا عَلَيْهِ
وَمَا لِنَاسِزٍ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ

أَشَدُّ مِنْهُ حَاجَةٌ إِلَى الْأَثَرِ
عَلَى خِلَافِهَا بِذَا الزَّمَانِ
عَلَى خِلَافٍ بَعْضِهِ إِذَا بَعْدُ
مُخْتَلِفُ الْأَحْوَالِ وَالْمَاكِلِ
قَدْ حَدَّدُوا لِلْبَسِيهَا وَالْمَاكِلِ
وَرُبْعُ صَاعِ الْحَبِّ أَيْضًا يُرَوَى
وَذَرَّةٌ إِنْ الزَّمَانُ حَرًّا (٣)
وَالْبُسْرُ مَنَانٍ فَلَا تَسْتَعْجِبْ
فِي كُلِّ يَوْمٍ يَدْفَعُنْ كَذَاكَ
يَلْزِمُهُ أَيْضًا لِذَاتِ فَقْرٍ
لِأَنَّ أَدْمَهَا يَكُونُ أَنْعَمًا
وَنَحْوِهِ بَزْنَةُ الْكِيَّاسِ
وَقِيلَ لِأَدْمَ لَهَا فَلَتَعْلَمَا
صَرَبٌ (٥) لَهَا تَذْخُرُهُ فِي الْجَرِّ
يُضَحِّينَ بَلْ ذَلِكَمُ إِلَيْهِ
حَتَّى تَعُودَ وَتَتُوبَ مُشْفِقَةً

(١) قوله : «السواحل» هي في عرف عمان زنجبار وما والآها .

(٢) مَنْ نَزَوَى : تقديره بالأرطال رطلان إلا ربع رطل .

(٣) قوله : «إن الزمان حرا» أي إن كان الزمان حرا ، والمراد بالحر الصيف ، وهو وقت أكل الذرة (المصنف) .

(٤) كياس نزوى : ثمانية مثاقيل .

(٥) الصرب هو الودك ويسمى هميسا وشحم القليلة . المصنف .

والجر إناء من الخزف معروف .

وَكُسُوءَ الْمَرْأَةِ قِيلَ بِحَسَبِ
وَقِيلَ بَلْ بِحَسَبِ الرِّجَالِ
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الْأَكْثَرُ
لِأَنَّهُ لِظَاهِرِ الْكِتَابِ
وَكُسُوءَ الْمِثْلِ مِنَ النِّسَاءِ
وَإِنْ تَصَالَحَا فَذَاكَ أَقْرَبُ
سِتَّةُ أَثْوَابٍ بِكُلِّ عَامٍ
ثُمَّ الْإِزَارُ وَالْخِمَارُ وَالرِّدَا
أَمَّا إِزَارُهَا فَهُوَ الْمِئْزَرُ
وَالصَّبْغُ لِلْجِلْبَابِ وَالذَّرْعُ مَعَ
وَالذَّرْعُ بِالْقَمِيصِ يُعَرَّفَانَا
وَمَالُهَا عَلَيْهِ ذَيْلٌ تَسْحَبُهُ
وَأَنَّهُمَا مِثْلُ جَلَابِيبِ الْبَلَدِ
وَقَالَ بَعْضُ طَوَلُهُ سُدَّاسِي
وَإِنَّمَا الْقَمِيصُ بِالسَّاقِ يُحَدُّ
فَيَسْتَرُ الْإِزَارُ مَا لَمْ يَصِلِ
وَالثَّوْبُ لِلصَّلَاةِ فِيهِ اخْتِلَافٌ

حَالَتِهَا مِنَ الْغِنَاءِ وَالْحَسَبِ
مِنْ سَعَةِ الْمَالِ وَضِيقِ الْحَالِ
لَكِنِّي إِلَى الْأَخِيرِ أَنْظُرُ (١)
أَقْرَبُ وَهُوَ ظَاهِرُ الصَّوَابِ
تُعْطَى عَلَى مَقَالٍ هَؤُلَاءِ
وَإِنْ تَحَاكَمَا عَلَيْهِ تَجِبُ
دِرْعَانِ جِلْبَابَانِ بِالتَّمَامِ
عَنِ الْخِمَارِ عَوْضٌ إِنْ وَجَدَا
وَمَا عَلَيْهِ صَبْغُهُ قَدْ ذَكَرُوا
فِيهِ اخْتِلَافٌ بَيْنَهُمْ قَدْ وَقَعَا
بِبِضْعَةِ السَّاقِ يُحَدِّدْنَاهَا
فَإِنْ تَشَا مِنْ مَالِهَا ثَقْرَبُهُ
تُعْطَى وَلَا تُنْقَصُ بَلْ وَلَا تُرَدُّ
سِتَّةُ أَذْرُعٍ يَكُونُ كَاسِي
لِأَنَّ تَحْتَهُ الْإِزَارُ مُعْتَمَدٌ
لِسِتْرِهِ الْقَمِيصُ مِنْ ذِي الْأَرْجُلِ
أَوْجَبُهُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ قَدْ عَفَا

(١) قوله لكنني الخ ما اختاره رحمه الله هو ما تؤيده الأدلة كقوله سبحانه ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾ والنفقة حق متعلق بدمية الرجل للمرأة ، فإذا لم يراع فيه استطاعته من ضيق وسعة كان مكلفاً بما لا يطيق ، والله يقول في حق النفقة : ﴿وَمَنْ قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ أبو إسحاق .

وَمَا عَلَيْهِ مَنَظْفٌ (١) الصَّلَاةِ
وَمَا لَهَا عِطْرٌ وَلَا وُرُوسٌ
وَأِنْ كَسَاهَا الزَّوْجُ دُونَ حُكْمٍ
وَأِنْ ثُمْتُ فَهَوٌ مِنَ الْأَثَاثِ
وَأِنْ كَسَاهَا كُسْوَةٌ دُونَ طَلَبٍ
قِيلَ لَهَا ذَاكَ الَّذِي كَسَاهَا
وَقِيلَ بَلْ يَحْسِبُهَا عَلَيْهَا
وَكُسْوَةُ الْحُكْمِ إِذَا مَا احْتَرَقَتْ
فَبَعْضُهُمْ أَلْزَمَهُ أَنْ يُبَدِّلَ
لَكِنْ عَلَيْهِ يُبَدِّلَنْ مَا أَلْفَقَا
وَذَاكَ عِنْدَهُمْ بِالْإِتِّفَاقِ
وَلَا زِمَ يَجْعَلُهَا فِي مَسْكَنِ
لَا فِيهِ خَوْفٌ مِنْ عَدُوٍّ وَلَا وَلَا
وَخَادِمٍ يَخْدُمُهَا إِنْ كَانَتْ
فَإِنْ أَخَذَهُ لَهَا وَقَدْ عَلِمَ
وَأِنْ يَكُنْ أَلْفَقَهَا بِحُكْمٍ (٣)

فَالْأَرْضُ مَسْجِدُ الْمُصَلِّيَاتِ
إِلَّا إِذَا طَابَتْ بِهِ النَّفُوسُ
فَهُوَ لَهَا فِي قَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ
يُقَسَّمُ بَيْنَ جُمْلَةِ الْوَرَاثِ
وَرَجَعَتْ تَطْلُبُ مِنْهُ مَا وَجَبَ
وَتَفَرَّضَنَّ كُسْوَةٌ سِوَاهَا
إِنْ لَمْ تَكُنْ عَطِيَّةً إِلَيْهَا
فَالْخُلْفُ فِي إِبْدَالِهَا أَوْ سُرَقَتْ
وَبَعْضُهُمْ لَمْ يُلْزِمْنَهُ بَدَلًا
عَلَيْهَا إِنْ يُسْرَقَ (٢) أَوْ إِنْ يُحْرَقَ
إِنْ لَمْ تَكُنْ هِيَ سَبَبَ الْإِحْرَاقِ
بِمِثْلِهَا يَلِيقُ عِنْدَ الْفَطَنِ
هُنَاكَ وَخَشَّةٌ تَكُونُ مِثْلًا
عَادَةً أَهْلِهَا كَذَلِكَ بَائِتٌ
بِذَلِكَ دَاعٍ لِاتِّزَامِهِ الْخَدَمِ
مَا غَزَلَتْ فَهَوٌ لَهُ فِي الْحُكْمِ

(١) المنظف عند أهل غمّان ؛ الحصر المعمول للصلاة بقدر ما يكفى الفقد في الصلاة .

(٢) بنصب يسرق ويحرق على جعل إن ظرفيه مصدرية بمعنى أنها ضمنت معنى الظرف على تقدير حين أن أو وقت أن تُسرق الخ .

(٣) قوله : «وإن يكن» يعنى أن الزوج إذا أنفق زوجته النفقة الشرعية بالحكم ، فله ما تأخذه من الأجر على الغزل ، وقيل بل هو لها ، وإن دفع لها قُطْنًا تَغْزِلُهُ فلا عناء لها عليه ، وله ما غزلته على القول الأول وقيل بل لها العناء والله أعلم .

بَشْرَطِ أَنْ يُعْطِيَهَا الْقُطْنَ وَفِي
وَأِنْ يَكُنْ وَاحِدَةً قَدْ طَلَّقَا
مَا بَقِيََتْ فِي عِدَّةِ التَّطْلُقِ
وَأِنْ يَكُ الطَّلَاقُ بَائِنًا فَلَا
وَهَكَذَا عِنْدَهُمْ الْمُخْتَارَةُ
وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ فِيمَنْ تَحْرُمُ
وَذَاتُ حَمْلٍ فَعَلَيْهِ يُنْفَقَا
وَأِنْ تَكُنْ مُمَيَّتَةً فَابْعَدُ
وَبَعْضُهُمْ أَوْجَبَهُ لِلْحَامِلِ
تَأْخُذُهُ مِنْ مَالِ ذَاكَ الْهَالِكِ
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الْأَشْهُرُ
وَمَالَهَا إِنْ مَاتَ دُهْنٌ تَأْخُذُ
وَمَنْ يُفَكِّرُ فِي مَعَانِي النَّصِّ

قَوْلٍ بِأَنْ غَزَلَهَا لَهَا اغْرِفِ
أَوْ اثْنَتَيْنِ فَعَلَيْهِ يُنْفَقَا
وَالْخُلْفُ فِي الْكُسُوفَةِ بِالتَّحْقِيقِ
يَلْزَمُهُ إِنْفَاقُهَا عِنْدَ الْمَلَا
بِحَادِثٍ صَارَتْ بِهِ مُخْتَارَةً
عَلَيْهِ بِالْفِعْلِ الَّذِي يُحْرِمُ
فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ قَوْلًا مُطْلَقًا (٢)
مِنْ ذَاكَ لَوْ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ
وَلَوْ مُمَيَّتَةً بِحُكْمٍ عَادِلٍ
لَأَنَّهُ مِثْلُ الضَّمَانِ الدَّارِكِ
وَهُوَ الَّذِي مَضَى عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ
إِلَّا إِذَا أَوْصَى بِهِ فَيُنْفَذُ
يَمْنَعُهُ إِنْ أَوْصَى وَإِنْ لَمْ يُوصِ

باب إلحاق الولد

وَالْعَقْدُ يَجْعَلُ النِّسَاءَ فِرَاشًا لَهُ الَّذِي تِلْدُهُ مَا عَاشَا
فَهُوَ لَهُ ابْنٌ وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ وَذَاكَ حُكْمُ رَبِّهِ
فَالْابْنُ (٣) لِلْفِرَاشِ فِيمَا أَحْبَرَا نَبِينَا وَالزَّانِي يُعْطَى الْحَجَرَا

(٢) وفي نسخة في هذه الوجوه طرا ، ونصب يُنْفَقُ بِأَنْ مقدرة .

(٣) قوله : « الابن » أراد به الولد مطلقا سواء أكان ذكرا أو أنثى . والابن هنا للتغليب ولاقامة الوزن وفي القرآن « والذين يرمون المحصنات » ومن يرم المحصنين من الرجال فهو مثلهم .

وَأِنْ أَقَرَّتْ أَنَّهُ لِعَیْرِهِ أَوْ أَشْبَهَ الْغَیْرِ لَدَى تَصْوِیْرِهِ
فَكُلُّ ذَاكَ مَابِهِ اعْتِبَارُ وَلِلْفِرَاشِ حَكَمَ الْمُخْتَارُ
وَأَنْ تُكُنْ جَاءَتْ بِهِ مِنْ قَبْلِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ بِتَمِّ الشَّكْلِ
وَكَانَ حَيًّا فَهُوَ قَبْلَ الْعَقْدِ (١) تَخْرُجُ مِنْهُ قِيلَ دُونَ نَقْدِ
لِأَنَّهُا بِنَفْسِهَا غَرَّتْهُ وَهِيَ عَلَى الْعَمْدِ لَهَا أُوطَتْهُ
وَقِيلَ بَلْ لَهَا الصَّدَاقُ يَلْزُمُ لِأَجْلِ مَا اسْتَحَلَّ مِمَّا يَحْرُمُ
وَالابْنُ لَأَحِقُّ بِهَا فَقَطُّ وَأَمْرُهُ عَنِ الْفَتَى يَنْحَطُّ
وَبَعْدَ سِتَّةِ الشُّهُورِ يَلْحَقُهُ حَتَّى وَلَوْ ظَنَّ بِأَنْ لَا يَغْلُقَهُ (٢)
وَأَوَّلُ السِّتَةِ مِنْذُ عَقْدَا وَبَعْضُهُمْ مِنْذُ الدُّخُولِ حَدَّادَا
وَرَجُلٌ سَافَرَ ثُمَّ رَجَعَا فَوَجَدَ الْبَيْتَ ذَرَارِيَّ جَمْعَا
وَقَالَتْ الزَّوْجَةُ هَؤُلَاءِ مِنْكَ فَيُعْطَى أَوَّلُ الْأَبْنَاءِ
وَذَكَرَ الْإِجْمَاعُ فِيهِ الْأَصْلُ وَأَنَّهُ قَالَ بِذَاكَ الْكُلُّ
وَمَا بَقِيَ مِنْهُمْ فَفِيهِ اخْتِلَافَا أَلْحَقَهُ قَوْمٌ وَقَوْمٌ قَدْ نَفَى
وَكُلَّمَا قَدْ انْتَفَى عَنِ الْأَبِ فَلَأَحِقُّ بِأُمِّهِ فِي النَّسَبِ
وَأَمْرًا لَا زَمَتِ الْخَلِيلَا (٣) يَلْحَقُهُ ابْنُهَا كَذَاكَ قِيلَا
إِذَا أَقَرَّ أَنَّهُ مِنْهُ جَرَى وَلَا كَذَاكَ مَنْ أَبَاحَتْ لِلْوَرَى

(١) قوله : «فهو قبل العقد» أى مُتَكَوِّنٌ فى رَجْمِ أُمِّهِ .

(٢) قوله : «يعلقه» مرفوع على إهمال أن ، أو على مذهب من يقول إن لا النافية كفت عملها كقوله .

ولا تُلَقِّتُنِي بِالْفَلَاةِ فَإِنِّى أَخَافُ إِذَا مَاسَتْ أَنْ لَا أَذُوقَهَا
(٣) الخليل : هنا بالخاء المعجمة وهو الذى خالها من أجل الزنى .

فَإِنَّهَا تَكُونُ مِثْلَ الْمَرْبَلَةِ (١) وَبَعْدَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْهُ يُلْحَقُ فَإِنَّهُ فِي نَادِرِ الْأَحْوَالِ وَذَلِكَ إِنْ عَلَامَةُ الْحَمْلِ تَرَى وَإِنْ تَكُنْ قَدْ خَرَجَتْ مِنْ عِدَّتِهِ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ يُسْتَبَاحُ فَخَرَجَتْ عَنْ حُكْمِ ذَاكَ الرَّجُلِ بَلْ مَا أَتَتْهُ بَعْدَ ذَا بُمْدَةٍ فَهُوَ لَهَا فِيمَا أَرَاهُ لَا لَهُ وَذَا هُوَ الْقَوْلُ بِهِ أَقْبَدُ وَأَمَّةُ الْمَرْءِ تُضَاهِي زَوْجَتَهُ وَمُدَّةُ اسْتِبْرَائِهِ لِلْأُمَّةِ وَلَا لِحُوقٍ بَعْدَ الاسْتِبْرَاءِ وَهُوَ خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ مَا لَمْ يُمَلِّكْ فَرْجَهَا إِنْسَانًا وَمُدَّةُ الْعِدَّةِ وَالْاسْتِبْرَاءِ وَلَيْسَ لِلْحُوقِ قَطُّ مُسْتَدٌّ (٢) وَمِنْ مَقَامِهِ بَيْطُنِ الْأُمِّ

كُلُّ حَيْثٍ فَلَهُ مُحَصَّلُهُ لِسَتَيْنِ ابْنَهَا وَيَعْلَقُ تُقِيمُ عَامَيْنِ عَلَى حِمَالٍ وَلَا تَرَى لِلْحَيْضِ فِيهَا أَثَرًا فَلَا أَرَى الْإِلْحَاقَ مِنْ قَضِيَّتِهِ تَزْوِجُهَا وَهُوَ لَهَا مُبَاحٌ فَكَيْفَ نُلْحِقُهُ بِالْأَوَّلِ نَحْتَمِلُ الْحَمْلَ بُعِيدَ الْعِدَّةِ عِدَّتُهَا قَدْ قَطَعَتْ حِبَالَهُ مُطْلَقَ أَقْوَالٍ هُنَاكَ تُوْجَدُ فِي الْاِفْتِرَاشِ إِنْ تَكُنْ سَرِيَّتَهُ تَتْرُكُهَا كَعِدَّةٍ لِلْحُرَّةِ لِصِحَّةِ التَّزْوِيجِ وَالْإِعْطَاءِ فَعِنْدَهُمْ يُلْحَقُهُ لَوْ يُنْكَرُ أَوْ يَخْرُجَنَّ مِنْ مُلْكِهَا عَيَانًا تَقْطَعُ حُكْمَهَا الَّذِي قَدْ مَرَّ سِوَى الَّذِي يُعْرَفُ مِنْ حَالِ الْوَلَدِ فَيُلْحَقُونَهُ بِهَذَا الْحُكْمِ

(١) المزيلة : الموضع الذى تحمل فيه القاذورات .

(٢) انظروا إلى هذا التحقيق الذى أبرزه هذا العلامة المحقق فى هذه الصفحة فلقد أتى فى هذا المقام بما لم يسبق إليه ولا يستطيع أن يرده من وقف عليه ، ذلك الفضل من الله والله ذو الفضل العظيم ، جزاه الله عنا وعن المسلمين جزاء المحسنين . آمين .

وَهُوَ مِنَ الظَّنِّ عَلَى أَقْصَى الْأَمَدِ
مُعَارِضٌ لِحُكْمِهَا الْمُؤَيَّدِ
مِنْ عِدَّةِ الْحُرَّةِ وَالْإِسْتِبْرَاءِ
حُكْمُ الزَّوْاجِ بِاعْتِدَادٍ قَدْ شُرِعَ
بِذَلِكَ الْوَصْفِ الَّذِي قَدْ شُرِعَا
وَهُوَ اخْتِبَارُ الْحَالِ هَلْ حَمَلَ طَرَى
بِأَنَّ بَطْنَهَا لَهُ مَا جَاءَا
هَذَا مَقَالِي مُتَحَرِّى الْعَدْلِ
فَهُوَ مِنَ اللَّهِ الْكَرِيمِ فَضْلًا
فَأُطْلِبُ الرَّحْمَنَ غَفْرَانَ الْخَطَا
وَالْعَمَى مَا كَانَ أَحْيَى مِنْ قَصْدِي
مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ أَمَةٍ لَهُ قَدْ (١)
وَلِيَحْذَرَ الشَّيْطَانَ أَنْ يُغْوِيَهُ
وَمُسْلِمٍ مُلَازِمٍ الْإِيمَانِ
لَهُ قَدْ وَ الْإِسْلَامَ مَا أَوْلَاهُ
بِأَنَّهُ بَيْنَهُمَا مُقَدَّرَا (٢)
مُوحَّدٌ وَكَافِرٌ جَحْدَانِي (٣)
فَهُوَ لِذِي الْإِسْلَامِ حُكْمًا قَدْ ثَبَتَ

وَهُوَ مِنَ الْعَادَةِ حُكْمًا مُسْتَمِدٌّ
تُسَلِّمْنَهَا إِذَا لَمْ يُوجَدِ
وَهَاهُنَا عَارِضُهَا مَامَرًا
فَتَثْبُتُ لِلْحُقُوقِ إِنْ لَمْ يَنْقَطِعْ
وَيُنْفِيَنَّهُ إِذَا مَا انْقَطَعَا
لِأَنَّهُ لِحِكْمَةٍ قَدْ صَدَرَا
فَبِائِقِضَاءِ ذَاكَ نَعْلَمْنَا
فَأَيْنَ مَوْضِعُ اللُّحُوقِ قُلْ لِي
فَإِنْ تَرَاهُ لِلصَّوَابِ أَهْلًا
وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ الْمَقَالُ غَلَطًا
مَا قَصَدْنَا إِلَّا اتِّبَاعَ الرُّشْدِ
وَإِنْ أَقَرَّ رَجُلٌ بِوَلَدِ
لَيْسَ لَهُ مِنْ بَعْدِ أَنْ يَنْفِيَهُ
وَأَمَةٌ بَيْنَ أَخِي كُفْرَانِ
فَوَلَدَتْ كِلَاهُمَا ادَّعَاهُ
فَيُلْحَقَنَّ بِهِ وَبَعْضٌ قَدْ يَرَى
وَأَمْرًا كَانَ لَهَا زَوْجَانِ
كِلاهُمَا يَطَّأَهَا فَوَلَدَتْ

(١) قَدْ : بمعنى قط أو بمعنى حسب .

(٢) أى مقسوما ونصبه على الحال .

(٣) جَحْدَانِي : منسوب إلى الجحود .

وَذَاكَ تَقْدِيرٌ (١) إِذَا مَا وَقَعَا
وَالْأُولَيَاءُ مُتَعَدِّدُونَ
وَمَنْ لَهُ ابْنٌ وَعَبْدٌ جَهْلًا
قَالَ هُمَا فِي الْحُكْمِ وَارِثَاهُ
لِأَنَّهُمَا تُغْلَبُ الْحَرِّيَّةُ
فَالْعَبْدُ قَدْ يَنَالُ يَوْمًا عِتْقًا
عَنْ جَهْلِهَا بَأَنَّهُ قَدْ مُنِعَا
يُزَوِّجُونَهَا وَلَا يُدْرُونَ
أَيُّهُمَا سَلِيلُهُ وَأَشْكَالًا
لَأَنَّمَا كِلَاهُمَا ابْنَاهُ
عَلَى سِوَاهَا فَافْهَمِ الْقَضِيَّةَ
وَالْحُرُّ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُرَقَّا

بَابُ الْحَضَانَةِ

وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنِ التَّرْيِيبَةِ
قَدْ شَرَعَتْ لِحِفْظِ هَذَا النَّسْلِ
وَحِكْمَةُ الْبَارِي اقْتَضَتْ لِذَاكَ
لَكِنَّهُ قَدْ وَضَعَ الْأَسْبَابَ
فَتَارِكُ الْأَسْبَابِ حَيْثُ تَجِبُ
وَقَائِمٌ بِهَا يُثَابُ حَتْمًا
مِنْ هَاهُنَا رُغْبٌ فِي الْبَنَاتِ
فَمَنْ بُلِيَ بِهِنَّ ثُمَّ أَحْسَنَّا
لَكِنَّهُ قَدْ تَحْرِقُ الْحِجَابَا
فَلَا تَقُلْ إِنَّ الْمَتَابَ حَاجِبُ
لَوْلِدٍ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ ابْنَةٍ
عَنِ الْهَلَاكِ لِبَقَاءِ الشَّكْلِ
لَوْ شَاءَ لَمْ يُوقَعْ الْهَلَاكُ
لِيَقْضَى الثَّوَابُ وَالْعِقَابَا
عَلَيْهِ فَهُوَ عِنْدَهُ مُعَذَّبُ
وَحِكْمَةُ اللَّهِ أَتَمُّ حُكْمَا
بَكُونِهَا لِلنَّارِ سَاتِرَاتِ
كُنَّ لَهُ مِنْهَا حِجَابًا بَيْنَا
كَبِيرَةً إِلَّا إِذَا مَاتَا
وَهَا أَنَا الْيَوْمَ إِلَيْهِ آيُبُ

(١) قوله : «تقدير» أى مقدر .

فَحَصَلَ الْحِجَابُ دُونَهَا قَالَ حَجَبٌ لَيْسَ بَيْنَهَا تَنَافِي فَاثْنَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْ أَرْبَعَةٌ إِلَهِي فَاجْعَلْ بَيْنِي (٢) وَبَيْنَهَا وَالْأُمُّ لَا يَلْزِمُهَا ثُرَيِّبُهُ (٣) إِلَّا إِذَا شَاءَتْ فَذَاكَ يُتَدَبُّ حَتَّى إِذَا مَاعَقَلَ الْخِيَارَا إِلَّا إِذَا تَزَوَّجَتْ فَإِنَّمَا وَقَالَ قَوْمٌ أُمُّهُ أَوْلَى بِهِ إِنْ كَانَتْ الْأُمُّ بِهِ مَأْمُونَةٌ وَالْأُمُّ مَهْمَا عُدِمَتْ فَقَدَّمَنْ وَأُمُّ أُمِّهِ تَقَدَّمْنَا وَقَدَّمِ الْعَمَّةَ قَبْلَ الْحَالَةِ وَاحْكُمْ لِأُمِّهِ إِذَا مَا طُلِّقَتْ لِكُلِّ شَهْرٍ دِرْهَمَانٍ وَإِذَا وَذَاكَ فِي الْعَصْرِ الْقَدِيمِ حَيْثُمَا

لِأَنَّ هَذَا قَوْلٌ مَنْ تَعْنَا (١) وَكُلُّ مَا زَادَ فَغَيْرُ خَافِي عَنْ وَاحِدٍ أَعْظَمُ حَتْمًا مَنَفَعَةٌ بَعْدًا وَحُجْبًا لَيْسَ تُحْصِيهَا النَّهْيُ لَوْ لَمْ يَجِدْ وَالِدُهُ مُرَيِّبُهُ وَرَزَقُهَا عَلَى أَبِيهِ يَجِبُ نَجْعَلُهُ قَدْ قِيلَ حَيْثُ اخْتَارَا أَبُوهُ أَوْلَى عِنْدَ ذَاكَ فَاعْلَمَا فِي كُلِّ حَالٍ وَهُوَ مِنْ صَوَابِهِ وَالْزُمُوا وَالِدَهُ الْمَوُوءَةَ جَدَّتُهُ أُمُّ أَبِيهِ تَحْضِنُنْ عَنْ عَمَّةٍ أُحْتِ الْأَبُ اعْلَمْنَا وَكُلُّ عَمٍّ يَسْبِقُنْ أَحْوَالُهُ بِأَجْرَةِ الرِّضَاعِ مَهْمَا أَنْفَقَتْ كَانَ غَنِيًّا فَثَلَاثَةٌ لِيَذَا كَانَ رِيَالُنَا يُضَاهِي دِرْهَمًا

(١) أى تعنت فهو اكتفاء ببعض الكلمة ، أو بمعنى تكلف لما لا ينبغي ، فلا اكتفاء فيه
ا هـ . ص .

(٢) قوله بينى باثبات نون الوقاية في الطرف المضاف إلى ياء النفس محافظة على الفتحة المشابهة لفتحة البناء قياسا على إثباتها في لُدُنِي . ا هـ المصنف . وفي نسخة بيننا وليست بصحيحة لأن المصنف هنا في مقام الدعاء والتضرع ، فلا يصح أن يأتي بصيغة التعظيم . أبو اسحاق .

(٣) وفي نسخه «ترييا» .

لِرَغْدِ الْعَيْشِ وَرِخْصِ السَّعْرِ
 فَيَتَّبِعِي لِحَاكِمِ الزَّمَانِ
 وَذَاكَ غَيْرُ أُجْرَةِ الرَّبَاءِ (١)
 فَإِنْ تَصَالَحَا وَإِلَّا نَظَرَا
 وَثُلُثَ الْإِنْفَاقِ يُعْطَى بَعْدَمَا
 حَتَّى يُوَافِيَ خُمْسَةَ الْأَشْبَارِ
 وَإِنْ يَكُنْ لِسِتَّةٍ قَدْ وَافَا
 وَبِالْبُلُوغِ يَكْمُلُ الْإِنْفَاقُ
 أُخْرِجَهُ بَعْضُ أَوْلَى الْعُقُولِ
 وَإِنْ يَكُنْ لِلطُّفْلِ مَالٌ وَجَدَا
 إِنْ كَانَ ذَا أَبٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
 وَبَعْدَ أَنْ يَلْبُغَ ذَلِكَ الصَّبِيِّ
 يَلْزَمُهُ أَنْ يَطْلُبَ الْمَعَاشَا
 إِلَّا الْبَنَاتِ فَلَهُنَّ يُنْفَقُ
 وَإِنْ يُطَلَّقَنَّ فِيهِ اخْتِلَافَا
 وَالْأَبْنُ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ يَكْتَسِبُ
 لَوْ كَانَ وَارِثًا لَهُ سِوَاهُ
 وَبَعْدَ مَوْتِ الْأَبِ يُجْعَلُنَا
 وَالْعَبْدُ إِنْ كَانَ لَهُ بَنُونَا

وَعَكْسُ هَذَا كَانَ فِي ذَا الْعَصْرِ
 أَنْ يُمَعِنَ الْأَنْظَارَ فِي الْمَعَانِي
 فَإِنَّهَا بِقَدْرِ الْعَنَاءِ
 حَاكِمُهُمْ وَمَا رَأَهُ قَدَرَا
 يَكُونُ مِنْ رِضَاعِهِ قَدْ فُطِمَا
 فَنَصْفُهَا يُعْطَى بِلَا إِنْكَارِ
 بِثُلُثِهَا عَنْدَهُمْ يُوَافِي
 وَذَلِكَ تَقْدِيرٌ بِمَا يُطَاقُ
 بِحَسَبِ الْوُسْعِ مِنَ الْمَعْقُولِ
 فَقِيلَ مِنْهُ يُنْفَقَنَّ أَبَدًا
 وَقِيلَ بَلْ عَلَى أَبِيهِ فَافْطِنِ
 فَفَرَضُهُ يَزُولُ عَنْ حُكْمِ الْأَبِ
 لِنَفْسِهِ وَزَوْجِهِ مَا عَاشَا
 حَتَّى يُزَوِّجَنَّ بِمَنْ يَتَّفِقُ
 أَوْجِبَهَا قَوْمٌ وَقَوْمٌ قَدْ نَفَى
 إِنْفَاقُهُ عَلَى أَبِيهِ يَجِبُ
 يَلْزَمُ ذَاكَ كُلُّهُ أَبَاهُ
 بِحَسَبِ الْمِيرَاثِ يُقْسَمُنَا
 مِنْ حُرَّةٍ مِنْ أَيْنَ يُنْفِقُونَا

(١) الربا : بالفتح بمعنى الترية .

أُمَّهُمْ لِكُونِهِمْ أَحْرَارًا
وَسَيِّدُ الْعَبْدِ فَمَا عَلَيْهِ
وَقِيلَ لِلْأُمِّ بَأْنَ تَسْتَعْمِلَا
لِأَنَّهُ قِيلَ لَهَا مَا لِلْأَبِ
فَإِنْ تَشَاءُ تَسْتَعْمِلْنَهُ عِنْدَ مَنْ
وَيَلْزَمُ الْوَالِدَ فِي الْإِعْطَاءِ
بِحَسَبِ الْمِيرَاثِ فِيهِمْ يَقْسِمُ
وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهَا وَالْأَوَّلُ
وَإِنْ يَكُنْ لِفَقْرِهِ أُعْطَاهُ
لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الْإِيْثَارَا
وَإِنَّمَا يُمْنَعُ أَنْ يُؤْتَرَ
وَوَلَدٌ مَالِ أَبِيهِ يَسْرِقُنْ
لِأَنَّ ابْنَهُ لَهُ قَدْ ظَلَمَا
وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مِنْ تَسْوِيَةٍ
وَذَاكَ أَنَّ سَائِرَ الْوَرَاثِ
وَالْإِرْثُ لِلْأَوْلَادِ ثَابِتٌ فَمَا
وَحَيْثُمَا كَانَ الزَّمَانُ دَائِرَا
فَيَلْزَمُ الْإِبْنَ بَأْنَ يَقُومَا
فَيَنْفَقُنْ عَلَيْهِمَا إِنْ عَجَزَا
يَسِيعُ لَوْ مِنْ مَالِهِ إِنْ لَمْ يَجِدْ
كَمِثْلَ بَيْعِهِ لِإِنْفَاقِ الْوَلَدِ

أَوَّلَى بِهِمْ تُنْفِقُهُمْ جَهَارَا
شَيْءٌ وَأَمْرٌ ذَاكَ لَا إِلَيْهِ
صَبِيْهَا وَلَوْ أَبُوهُ كَفَلَا
مِنْ ابْنِهِ وَقِيلَ لَا فَاتَّخِبِ
يَمْنَعُهَا يَلْزَمُهَا تَسْتَأْذِنُ
عَدْلٌ إِلَى الْبَنَاتِ وَالْأَبْنَاءِ
عَطَاهُ وَالْأُمُّ كَذَاكَ يَلْزَمُ
عِنْدِي هُوَ الْقَوْلُ وَهُوَ الْأَعْدَلُ
شَيْئًا فَلَا يَلْزَمُهُ سِوَاهُ
فَلَا يُقَالُ أَنَّهُ قَدْ جَارَا
بَعْضًا عَلَى بَعْضٍ هُنَاكَ فَاعْلَمَنْ
فَلَيْسَ لِلْوَالِدِ أَنْ يُعَوِّضَنْ
وَلَا يُبِيْحُ ظُلْمُهُ أَنْ يَظْلِمَا
لِسَائِرِ الْوَرَاثِ مِثْلُ الزَّوْجَةِ
مُخْتَلِفُوا الْأَحْوَالِ فِي الْمِيرَاثِ
نَالُوهُ بِالْعَدْلِ عَلَيْهِمْ قُسِمَا
فَالْحَقُّ لِلْوَالِدِ صَارَ آخِرَا
بِوَالِدَيْهِ وَاجِبًا مَخْتُومَا
وَيَمْنَحَنَّ الْكُلَّ أَحْسَنَ الْجَزَا
سِوَى الْأَصُولِ فِي مَقَالٍ قَدْ وَجَدْ
قَبْلَ الْبُلُوغِ وَهُوَ مَعْنَى مُتَّحِدِ

وَقَدْ مَضَى قَوْلُ بَعْضِ مَا ذُكِرَ
وَقِيلَ لِلْوَالِدِ أَنْ يَنْتَزِعَا
كَالَّذِينَ وَالتَّرْوِيجَ وَالْحَجَّ وَمَا
وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ بِالتَّخْرِيجِ
وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ ذَاكَ مُطْلَقًا
وَأَبْنُ أَبِي جَابِرٍ (٣) يَمْنَعُهُ
وَالضَّرُّ بِالْإِبْنِ حَرَامٌ أَبَدًا
وَإِنَّمَا يُجِيزُهُ عِنْدَ السَّعَةِ
وَشَرَطُوا فِي صَحَّةِ انْتِزَاعِهِ
وَاحْتَلَفَ الْمُجَوِّزُونَ إِنْ نَزَعَ

وَذَا هُوَ الصَّحِيحُ (١) عِنْدِي فَاعْتَبِرْ
مَالَ ابْنِهِ إِنْ كَانَ دَاعٍ قَدْ دَعَى
يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَهُ لَيْسَلَمَا
فِي النَّزْعِ لِلْحَجِّ وَلِلتَّرْوِيجِ
فَمَا لَهُ إِلَّا الَّذِي قَدْ أُنْفَقَا (٢)
وَكَانَ بِاَللَّصِّ يُسَمِّيْنُهُ
فَمَنْ أَجَازَ لَا ضَرَّ هُنَاكَ مَنَعَهُ
فَإِنْ يَكُنْ ضَرَّ هُنَاكَ مَنَعَهُ
حَاجَةً وَالِدٍ إِلَى مَتَاعِهِ
مَالَ ابْنِهِ وَهُوَ مَرِيضٌ هَلْ يَقَعُ

(١) قوله : «وذا هو الصحيح» يعنى القول بأنه يلزمه أن ينفق على والديه ولو يبيع شيء من أصول ماله ، إذا لم تكفه غلته ولا كسبه .

(٢) هذا ما يدل له قوله عليه السلام «كل أحق بماله حتى الوالد والولد» وفي رواية البيهقي في سننه عن الجمحي «كل أحد أحق بماله من والده وولده والناس أجمعين» وقد ترك كثير من الناس في بلادنا هذا الحق الواضح فعمدوا إلى شيء يسمونه الحيابة يتوصلون بها إلى ما سماه شيخ الاسلام موسى بن أبي جابر رحمه الله باللصوصية وما أحراره بهذه التسمية ، فمنعوا حقا شرعه الله من الإرث وغيره ، واستحوزوا على مال ولدهم الميت بدعوى عدم الحيابة حتى أن بعض الأبناء يضطرون إلى الافتداء من أبيهم بمال كبير ، كأنه كان مملوكا ثم كاتب على أنه كان من مبدأ التكليف له ما كسب وعليه ما اكتسب إذ بلغ الرشد وما يجرى بين الولد والوالد في بلادنا من التسامح في التصرف في المال لا يعدو أنه مجرد تبرع وتسامح لا يستباح بهما ما كسبه أحدهما ولا حجة لهم في حديث «أنت ومالك لأبيك» وكم وقع من مخالفة الشريعة في هذه المسألة نعوذ بالله . أبو اسحاق .

(٣) قوله : «وأين أبي جابر» هو شيخ المسلمين العلامة الشهير الشيخ موسى بن أبي جابر الأزكوى أحد الثلاثة الذين حملوا العلم من البصرة عن الإمام المحدث الربيع ابن حبيب الى عمان رحمهم الله .

فَمَنْ يُجِزْ تُصَرَّفُ الْمَرِيضُ وَاحْتَلَفُوا فِي الْأُمِّ بَعْضُ جَعَلًا وَهُوَ مَقَالٌ لِلرَّيْعِ يُوجَدُ وَالْجَدُّ مِثْلُ غَيْرِهِ فَلَيْسَ لَهُ وَمَنْ يَكُنْ فِي يَدِهِ مَالٌ صَبِي قَدْ قِيلَ لَوْ لَمْ يُوصَفَنَّ بِالثَّقَةِ وَابْنُهُ مِنْ كَسْبِهِ وَأَطْيَبُ وَيَعْرِفُ الْبُلُوغُ فِي الصَّبِيِّ خَمْسَةَ عَشَرَ مِنْ سِنِينَ ذَكَرَا وَبَنَاتِ الشَّعْرِ الْمُعْتَادِ فِي نَوْمِهِ يَرَى الْجَمَاعَ وَالْأَثَرُ وَالْحَيْضُ فِي الْفَتَاةِ وَالْحَمْلُ مَعًا فَهَذِهِ دَلَائِلُ مُعْتَبَرَةٍ

أَجَارَهُ وَالْعَكْسُ فِي النَّقِيضِ كَالْأَبِ حُكْمَهَا لَهَا أَنْ تَأْكُلًا وَآخَرُونَ فَرَّقُوا وَشَدَّدُوا مِنْ مَالِ ابْنِ ابْنِ حَتْمًا مَا كَلَهُ فَجَائِزٌ يَدْفَعُهُ إِلَى الْأَبِ لِأَنَّهُ أَوْلَى بِهِ فِي الْحُجَّةِ مَا يَأْكُلُ الْإِنْسَانُ مِمَّا يَكْسِبُ إِذَا انْتَهَى لِسْنُهُ الْبَهْيَ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ سَبْعَ عَشَرَ وَالْحَلْمُ الْمَعْرُوفُ فِي الْأَوْلَادِ يَرَاهُ بَعْدَ النَّوْمِ فِيمَا قَدْ نَظَرَ تَكْعَبُ الثَّدْيَيْنِ مِنْهَا فَاسْمَعَا بِهَا يُعَلَّقُ (١) الْخِطَابُ أَثَرُهُ

باب الرِّضَاعِ

وَحُرْمَةُ التَّزْوِيجِ بِالرِّضَاعِ ثَابِتَةٌ فِي صِحَّةِ الْإِجْمَاعِ قَدْ ذَكَرَ الْكِتَابُ مِنْهَا طَرَفًا وَبَيَّنَ الْبَاقِيَ النَّبِيُّ الْمُصْطَفَى

(١) قوله : «بِهَا يُعَلَّقُ الْخِطَابُ» يحتمل بناءً يُعَلَّقُ للفاعل على سبيل المجاز ، أى بهذه الدلائل الدالة على بلوغ الصبي يعلق الخطاب أحكامه وآثاره عليه ، ولكن بناءه على المفعول أظهر ؛ أى بهذه الدلائل يُعَلَّقُ الْخِطَابُ أى التكليف على أثر البلوغ ، فيكون نصبه بنزع الخافض ، والله أعلم .

وَنَقَلَ الْإِجْمَاعُ عَنْهُ مَا وَرَدَ
وَأِنْ يَكُنْ أَفْضَى خِلَافَ النَّظَرِ
فَذَلِكَ الْخِلَافُ لَيْسَ يَقْدَحُ
وَصَحَّ فِي الْأُخْبَارِ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ
يُحَرِّمُ الْقَلِيلُ مِنْهُ مِثْلَ مَا
وَأَمَّا يَكُونُ فِي الْحَوْلَيْنِ
وَأِنْ يَكُنْ قَبْلَهُمَا قَدْ فُصِّلَا
وَذَلِكَ أَنْ يَتْلُعَ جَوْفَهُ وَإِنْ
وَأِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ حَوْلَيْنِ رَضَعَ
وَرَاضِعٌ لِلْبَنِّ مِنْ زَوْجَتِهِ
إِلَّا إِذَا مَا أَرْضَعَتْهُ قَبْلَ أَنْ
وَلَبَنُ الْمَرْأَةِ لِلزَّوْجِ فَمَنْ
وَكُلُّ الرِّضَاعِ شُرْبُهُ الْأَبْنَاءُ
وَلَا يُبَاعُ لَبَنُ النِّسَاءِ
إِذَا يَجْهَلُونَ الْأُمَّ مِنْ سِوَاهَا
وَجَائِزٌ لِلأُمِّ أَنْ تَبِيعَهُ
إِذَا هَاهُنَا الْفَسَادُ عَنْهَا ارْتَفَعَا
وَأُثْبِتَ الْأَشْيَاخُ بِالْإِجْمَاعِ
مِنْ قَبْلِ تَزْوِيجِهِ وَلَوْ ذِمِّيَّةً

فَهُوَ صَحِيحٌ لَيْسَ فِيهِ مَا يُرَدُّ
بَيْنَهُمْ فِي حُكْمِ بَعْضِ الصُّوَرِ
فِي وَصْفِ مَا صَحَّ وَمَا قَدْ صَرَّحُوا
أَنَّ الرِّضَاعَ حُكْمُهُ كَالنَّسَبِ
كَانَ الْكَثِيرُ أَبَدًا مُحَرَّمًا (١)
فَلَا رَضَاعَ بَعْدَ بَيْنِ اثْنَيْنِ
فَحُكْمُهُ كَمِثْلِ لَوْ لَمْ يُفْصَلَا
الْقَاهُ بِالْبَقِيَّةِ فَغَابَ وَدُفِنَ
فَلَا رَضَاعَ عِنْدَهُمْ هُنَا يَقَعُ
فَلَيْسَ يُفْضِي حَالَهُ لِحُرْمَتِهِ
يُفْطَمُ هَاهُنَا عَلَيْهَا يَحْرُمَنْ
يَرْضَعُ مِنْهَا فَهُوَ ابْنُهُ إِذَنْ
وَالْخُلْفُ فِيمَا دَخَلَ الْأَذَانَا
فِي السُّوقِ خَوْفُ شَرِكَةِ الْأَبْنَاءِ
وَهَاهُنَا الْفَسَادُ قَدْ تَنَاهَى
إِنْ عَلِمْتُ بِذَلِكَ رَضِيعُهُ
لِصِحَّةِ الْعِلْمِ بِمَنْ قَدْ رَضَعَا
شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ بِالرِّضَاعِ
وَبَعْدَهُ فَعَدْلَةٌ تَقِيَّةً

(١) مُحَرَّمًا : بكسر الراء أى محرما للزواج .

وَبَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فَالْعَدْلَانِ وَدُونَ ذَلِكَ لَا يَفَرَّقَنَّا وَلِلنِّسَاءِ غَوَائِلٌ لَا تُدْرَى وَإِنْ يَكُنْ قَدْ انْتَفَى الرَّيْبُ فَلَا كَامِرَةٌ قَاصِيَةٌ قَدْ ادَّعَتْ وَصَدَّقَتْ مَقَالَهَا الدَّلَائِلُ وَقِيلَ فِي شَهَادَةِ الْأَحْوَالِ وَامْرَأَةٌ قَالَتْ لِرَبِّهِ أَرْضَعْتُ فَقِيلَ فِي رُجُوعِهَا لَا يَقْبَلُ لِأَنَّهَا قَدْ أَبْطَلَتْ مَقَالَهَا وَمَنْ يَقْلُ بغيرِهِ يَقُولُ إِذْ قَوْلُهَا الْأَوَّلُ حُجَّةٌ وَمَا وَالْبَكْرُ إِنْ قَالَتْ رَضَعْتُ الْوَلَدَا تَقُولُ قَدْ أَرْضَعْتَهُ مِنِّي لَبَنٌ وَهُوَ خِلَافُ مَا عَلَيْهِ الثَّيْبُ وَقِيلَ إِنْ لَبَنَ الْخُنْثَاءِ لَكِنِّي أَقُولُ فِيهِ مُشْتَبَهٌ وَلَا يُبِيحُ خُلُوءَ بَهْنًا وَلَبَنٌ عَنِ السَّفَاحِ قَدْ طَرَا

عَنْ بَعْضِهِمْ فِي ذَلِكَ يَشْهَدَانِ بَيْنَهُمَا خَوْفٌ اتِّهَامٍ ظَنًّا وَرُبَّمَا صَادَفَ مِنْهَا (١) غَيْرًا أَرَدُ قَوْلَهَا وَإِنْ قَدْ دَخَلَ بِأَنَّهَا بِذَلِكَ مَسْمُوعَةٌ وَالْحَالُ شَاهِدٌ هُنَاكَ عَادِلٌ أَعْدَلُ مِنْ شَهَادَةِ الْأَقْوَالِ وَبَعْدَ ذَلِكَ عَنْ قَوْلِهَا قَدْ رَجَعْتُ وَبَعْضُهُمْ قَالَ الرَّجُوعُ يَقْبَلُ بِنَفْسِهَا حَيْثُ ادَّعَتْ ضَلَالَهَا رُجُوعُهَا لَيْسَ لَهُ مَحْصُولٌ قَالَتْ بِهِ مِنْ بَعْدِ دَعْوَى فَافْهَمَا لَا يَقْبَلَنَّ مِنْ غَيْرٍ أَنْ تُحَدِّدَا لِأَنَّ مَاءَ ثَدْيِهَا لَا يَحْرُمَنَّ إِذْ مَاؤُهَا مِثْلُ حَلِيبِ تَحْلُبُ فِي الْحُكْمِ لَا كَلْبَنِ النِّسَاءِ فَيَمْنَعُ التَّزْوِيجَ عِنْدَ الْمُتَبَّهِ وَمِثْلُهَا إِظْهَارُ حَلِيبِهَا كَلْبَنِ عَنِ النِّكَاحِ صَدَرَا

(١) قوله : (غيراً أي ذات غيرة (المصنف) .

يقال امرأة غيرا إذا كانت ذات غيرة .

وَأَمَّةٌ قَدْ أَرْضَعَتْ لِلسَّيِّدِ جَمِيعَ مَا كَانَ لَهُ مِنْ وَلَدٍ
فَبَيْعُهَا حَتْمًا لَهُ حَلَالٌ فَإِنْ يُمْتُ فَهَاهُنَا يُحَالُ
إِذْ وَرَثُوهَا مِنْهُمْ قَدْ أَرْضَعَتْ يَسْتَحْدِمُوهَا وَالْيُؤُغُ مُنَعَتْ
فَإِنْ يَبِيعُوهَا فَقِيلَ يَنْطَلُ وَقِيلَ لَا يَنْطَلُ حِينَ فَعَلُوا
وَأَشْهَرُ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الْأَوَّلُ (١) وَمَنْ مَضَى مِنَّا عَلَيْهِ عَوَّلُوا

(١) يعنى ان اشهر القولين هو القول الأول وهو القول بمنع بيع الأم من الرضاع والله أعلم .

كتاب الفراق وأنواعه

يَكُونُ بِالطَّلَاقِ وَالْخِيَارِ وَالْخُلْعِ وَالْإِيْلَاءِ وَالظَّهَارِ
وَهَا أَنَا أَذْكُرُهَا جَمِيعًا مُفْصَلًا مُوزَّعًا تَوَازِيْعًا
أَقْدَمُ السَّابِقِ ثُمَّ السَّابِقَا حَتَّى يَكُونَ وَضْعُهُ مُوَافِقًا

بَابُ الطَّلَاقِ

أَمَّا الطَّلَاقُ فَهُوَ لَفْظٌ يُوجِبُ
فَيْئَةَ الْإِنْسَانِ بِالطَّلَاقِ
لَمْ يَثْبُتْ فِي الْحُكْمِ حَتَّى يَقْعَا
وَقِيلَ مَنْ بِيَالِهِ قَدْ خَطَرَا
فَلَا عَلَيْهِ عِنْدَنَا طَّلَاقٌ
وَهُوَ طَّلَاقُ النَّفْسِ لَا يُؤْثَرُ
وَكَاتِبٌ طَلَّقَهَا فَأَسِفَا
وَقِيلَ بَلْ تَطَلَّقَ إِذْ قَرَأَهُ
وَاحْتَلَفُوا فِي لَفْظِهِ الْمَحْدُودِ
وَقِيلَ مَا نَوَى بِهِ الطَّلَاقَا
فِرَاقَ زَوْجِهِ فَلَا يُقَرَّبُ
بِغَيْرِ لَفْظٍ مِنْهُ وَالْعِتَاقُ
بَيْنِيَّةٍ قَدْ قِيلَ وَاللَّفْظُ مَعَا
طَّلَاقُ زَوْجَاتٍ لَهُ إِذْ بَطَرَا
وَلَا عَلَيْهِ يَجِبُ الصَّدَاقُ
إِلَّا إِذَا عَنْ قَصْدِهِ يُعْبَرُ
تَطَلَّقَ قِيلَ إِنْ لِدَاكَ عَرَفَا
وَالْأَصْلُ فِيهِ الْعَدْلُ قَدْ يَرَاهُ
فَقِيلَ مَا دَلَّ عَلَى الْمَقْصُودِ
لَوْ كَانَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْفِرَاقَا

(١) قوله : «لَمْ يَثْبُتْ» يعني الطلاق والعتاق ، فإنهما لا يقعان بمجرد النية من دون تلفظ بهما .

لَوْ قَالَ سُبْحَانَ إِلَهِى وَتَوَى
وَلَا أَرَاهُ مِنْ صَوَابِ الْقَوْلِ
وَالْقَائِلُونَ لَفْظُهُ مَحْدُودٌ
إِلَى صَرِيحٍ وَكِنَايَةٍ قَسِمَ
أَمَّا الصَّرِيحُ فَهُوَ لَفْظٌ جُعِلَ
وَلَيْسَ يَحْتَاجُ لِقَصْدٍ فِيهِ
لَأَنَّهُ لِدَالِكُمُ قَدْ وُضِعَا
أَمَّا الْكِنَايَاتُ إِذَا مَا شَاءَا
فَإِنْ يَقُلْ لَمْ أَتَوْهُ يُصَدَّقْ
فَإِنْ يَحْنُ فَنَفْسُهُ قَدْ حَانَا
وَذَاكَ أَنَّ اللَّفْظَ فِي الْكِنَايَةِ
فَهُوَ بِهِ يُرِيدُ غَيْرَ مَا وَضِعَ
مِنْ هَاهُنَا سُمِّيَ كِنَايَاتٍ وَمَا
كَحِيلِكَ الْيَوْمَ عَلَى غَارِبِكَ
وَهَكَذَا إِنْ قَالَ قَدْ تَرَكْتُكَ
وَهَكَذَا إِنْ قَالَ أَنْتِ مِنِّى
وَهَكَذَا اعْتَدَى وَرَأْسُكَ اسْتُرِي
أَمَّا الصَّرِيحُ فَهُوَ قَدْ طَلَّقْتُكَ
فَقِيلَ مِنْ عِبَارَةِ التَّصْرِيحِ

بِهِ الطَّلَاقُ فَلَهُ أَيْضاً حَوَى
وَلَسْتُ أَرْضَاهُ يُرَى مِنْ قَوْلِي
تَقْسِيمُهُ عِنْدَهُمْ مَوْجُودٌ
عِنْدَهُمْ وَلَفْظُ كُلِّ قَدْ عُلِمَ
مِنْ أَصْلِهِ لِذَاكَ وَضِعَا ثِقَلَا
بَلْ نُطِقَهُ عِنْدَهُمْ يَكْفِيهِ
فَقَوْلُهُ لَمْ يَنْوِهِ نَفْسُ ادِّعَا
بِهَا الطَّلَاقُ جَدَّدَ التَّوَاء (١)
لَأَنَّهُ الْمَأْمُونُ فِيمَا يَنْطِقُ
وَمَا عَلَى الزَّوْجَةِ شَيْءٌ كَانَا
مَعْنَاهُ غَيْرُ ظَاهِرِ الْعِبَارَةِ
لَهُ لِمَعْنَى حَاصِلٍ فِي الْمُسْتَمِعِ
مَعْنَاهُ إِلَّا الْاِسْتِتَارُ فَافْهَمَا
وَالْحَقِى بِالْأَهْلِ مَعَ طَالِبِكَ
أَوْ إِنِّى يَاهْذِهِ حَلَيْتُكَ
بَرِيَّةٌ فَهُوَ إِذَا مُكِّنِي
عَنِّى وَقَدْ نَزَعْتُ عَنْكَ فَأَنْظِرِي
وَاحْتَلَفُوا إِنْ قَالَ قَدْ فَارَقْتُكَ
وَكَنْيَةٌ قِيلَ عَلَى الصَّحِيحِ

(١) النوى : بالضم بمعنى القصد والنية ، ومده الناظم لإقامة الوزن عملاً بقول من أجاز مد المقصور للاضطرار .

وَأَنْ غُرِفَ النَّاسُ فِي ذَا الْيَوْمِ
 مَنْ قَالَ طَا أَوْ طَالِ ثُمَّ تَرَكََا
 فَقِيلَ إِنَّ زَوْجَهُ لَا تَطْلُقُ
 لِأَنَّ هَذَا لَا يَدُلُّ حَتْمًا
 وَإِنْ يَكُنْ شَاءَ بِهِ الطَّلَاقُ
 فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ مَا قَدْ نَوَى
 وَالِاخْتِصَارُ فِي الْكَلَامِ وَرَدَا
 وَطَالِقَ أَنْتَ بَفَتْحِ التَّاءِ
 تَطْلُقُ مِنْهُ وَالْخِطَابُ جَاءَا
 تُخَاطَبُ الْأُنْثَى بِلَفْظِ الذَّكَرِ
 مَنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ لَا طَالِقُ
 وَقَوْلُهُ بِذَلِكَ لَيْسَ نَافِعًا
 لِأَنَّهُ الْإِنْشَاءُ لِلطَّلَاقِ
 وَلِلرُّجُوعِ مَنَهِجٌ مَوْجُودٌ
 فِي عِدَّةٍ يَرُدُّهَا إِلَيْهِ
 وَإِنْ يَكُنْ طَلَّقَهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ
 إِلَّا إِذَا مَا جَدَّدَ النِّكَاحَا
 وَقُسِّمَ الطَّلَاقُ فِي الْأَحْكَامِ
 فَسُنَّةٌ طَلَّاقُهُ مُسْتَقْبَلًا (٣)

إِلَى الصَّرِيحِ يَقْرُبْنَ وَيُومِي
 لِلنُّطْقِ بِالْقَافِ وَعَنْهُ أَمْسَكَ
 حَتَّى يُتِمَّ الْقَافَ حِينَ يَنْطِقُ
 عَلَيْهِ لَكِنْ نَفْهَمْنُهُ فَهَمَّا
 وَحَذَفَ الْقَافَ هُنَا اتِّفَاقًا (١)
 لِأَنَّ لَفْظَهُ لِمَعْنَاهُ حَوَى
 وَالِاخْتِصَاءُ اسْمُهُ مُقَيَّدَا
 مُخَاطَبًا لَهَا عَلَى اسْتِهْزَاءٍ
 عَلَى صُنُوفٍ تَقْتَضِي الذِّكَا
 وَعَكْسُهُ لِنُكْتَةٍ فِي النَّظَرِ
 أَوْ زَادَ بَلْ فَهِيَ مِنْهُ طَالِقُ
 مِنْ بَعْدِ مَا كَانَ الطَّلَاقُ وَاقِعًا
 فَمَا رُجُوعُهُ لَهُ بِوَاقِي
 مَنْ شَاءَ فَهُوَ الْمَنْهَلُ الْمَوْرُودُ
 بِحَسَبِ الْحَالِ الَّذِي عَلَيْهِ
 يَطَّأَهَا فَلَا رُجُوعَ فَاغْلَمَنَّ
 فَإِنَّهَا كَغَيْرِهَا مُبَاحَا (٢)
 لِسُنَّةٍ وَبِدْعَةٍ اللَّثَامِ
 لِعِدَّةِ النِّسَاءِ حِينَ حُلَّ

(١) قوله : «اتفاقا» أي موافقة ، والمعنى أنه وافقه حذف القاف في عبارته .

(٢) مباحا منصوب على الحال .

(٣) مُستقبلا منصوب على الحال .

يَكُونُ فِي طَهْرِ لَهَا مَا مَسَّ
كَذَلِكَ فِي الْحَيْضِ وَفِي النَّفَاسِ
وَمَنْ يُطَلِّقُ فَهُوَ الْمُبْتَدِعُ (١)
تَوْبَتُهُ بِأَنْ يُرَاجِعَنَا
فَإِنْ يَشَاءُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ طَلَّقًا
وَجَائِزٌ طَلَّقُهَا فِي الْحَمْلِ
نَفْهَمُهُ مِنْ مُقْتَضَى الْخِطَابِ
عِدَّةُ ذَاتِ الْحَمْلِ حَتَّى تَضَعَا
وَقَدْ تَكُونُ بَدْعَةً فِي النَّطْقِ
وَهِيَ أُمُورٌ عِدَّةَا لَا يُحْصَرُ
مِنْ ذَلِكَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا
تُطَلِّقُ بِالثَّلَاثِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
لَأَنَّ الثَّلَاثَ إِيقَاعٌ عِلْمٌ
فَالْقَوْلُ لَا يَتَوَبُّ عَنْ أَعْمَالٍ
فَذِكْرُهُ الثَّلَاثَ فِي الْإِنْشَاءِ
وَهَكَذَا قَدْ جَاءَ عَنْ ثِقَاتٍ
وَبَعْضُهُمْ يَرُدُّهُ لِلنِّيَّةِ
ثُمَّ ثَلَاثٌ أَكْثَرُ الطَّلَاقِ

فِيهِ فَإِنْ مَسَّ حَرَامًا أَمْسَا
مِنْ قَبْلِ طَهْرِهَا وَغُسِلَ الرَّأْسُ
طَلَّاقُهُ وَهُوَ عَاصٍ يَقَعُ
حَتَّى تَحِيضَ ثُمَّ تُطَهِّرُنَا
وَوَافَقَ السُّنَّةَ يَوْمًا وَاتَّقَى
بَوَاضِعِهِ تَدْخُلُ تَحْتَ الْحِلِّ
إِذَا ذَكَرَ الْعِدَّةَ فِي الْكِتَابِ
فَاسْتَلْزَمَ التَّطْلِيقَ أَنْ يَتَّسِعَا
وَهُوَ طَلَّاقٌ بِخِلَافِ الْحَقِّ
أَشْيَاخُنَا لِبَعْضِهَا قَدْ ذَكَّرُوا
فَائِهَا تَطْلُقُ حِينَ عَائَا
وَقِيلَ بَلْ وَاحِدَةٌ فِي النَّظَرِ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِفِعْلِ لَا الْكَلِمِ
كَالضَّرْبِ لَا يَكُونُ بِالْمَقَالِ
عِنْدَهُمْ يَكُونُ كَالْهَبَاءِ
مَنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ مَرَّاتٍ
وَاحِدَةً إِذَا خَلَا مِنْ نِيَّةٍ
وَقِيلَ ثِنْتَانِ عَلَى الْإِطْلَاقِ

(١) قوله : «ومن يطلق» أى فى طهر جامعها فيه أو فى حال الحيض أو النفاس ؛ فهو مبتدع أى واقع فى البدعة ، لأن الطلاق فى هذه الأحوال يسمى طلاق البدعة ، وهو واقع منه باتفاق أصحابنا وإن كان عاصيا فى ذلك ، وعند ابن تيمية وابن القيم ومن وافقهما أنه لا يقع ولا تطلق به ، والله أعلم .

وَذَاكَ إِنْ قَالَ لَهَا طَلَّقْتُكِ فَتَطْلُقُ الشَّتَيْنِ فِي الْمَرْوِيِّ وَكَالْثَلَاثِ حُكْمُ مَنْ طَلَّقَهَا لَيْسَ لَهُ بِكُرْهٍهَا مِنْ رَجْعَةٍ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بِالثَّلَاثِ شَبَّهَا وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ مَنْ قَدْ قَالَ لَا فَالْخُلْفُ لَفِظِي وَأَمَّا الْمَعْنَى وَذَلِكَ أَنَّ حَاكِمَ الْإِسْلَامِ وَرَدُّهَا مُخَالِفٌ لِحُكْمِهِ فَكُلَّمَا طَلَّقَهَا الْقَاضِي رَجَعَ وَإِنْ يُطَلِّقُهَا بَعْدَ الشَّجَرِ وَعَدُّ الرَّمْلِ كَذَا النَّجُومِ لَاثْمًا أَفْرَادُهُ تُنَزَّلُ فَتَقَعُ الثَّلَاثُ قَالَ الْبَحْرُ (١) وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّ ذَلِكَ وَاحِدَةٌ وَإِنْ يَكُنْ لَيْسَ لَهُ مِنْ عَدَدِ أَوْ مِلءٍ تَوَجَّ (٢) أَوْ قَفِيزٍ طُلِّقَتْ

يَاهِنْدُ أَكْثَرَ الطَّلَاقِ فَاشْتَكَى عَنْ قَاضِي مِصْرَنا أَبِي عَلِيٍّ (١) حَاكِمُنَا بِالْعَجْزِ أَنْ يُنْفِقَهَا لَكِنْ لَهُ تَزْوِيجُهَا بِالرَّغْبَةِ لَا غَيْرُهُ فَافْهَمْ وَكُنْ مُتَّبِعَهَا وَاحِدَةً تَطْلُقُ لَا جَدَالًا مُتَّحِدَةً إِذْ لَاسِوَاهُ يُعْنَى يَحْكُمُ بِالْعَدْلِ عَلَى الْأَنَامِ مُلَازِمٌ لِضَرِّهَا وَإِثْمِهِ لِرَدِّهَا الزَّوْجَ مَتَى الضَّرُّ انْقَطَعَ فَكَالْثَلَاثِ وَبَعْدَ الْحَجَرِ وَكُلُّ مَا أَفْرَادُهُ تُقْسَمُ مَنْزِلَةً الْأَعْدَادِ فِيمَا أَجْمَلُوا وَمَا بَقِيَ فَهُوَ عَلَيْهِ وَزُرُ كَمَا مَضَى فِي ذِكْرِ تِلْكَ الْقَاعِدَةِ كَمِلَاءِ بَيْتٍ أَوْ بِمِلءِ الْمَسْجِدِ وَاحِدَةٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَصْدُ ثَبْتِ

(١) هو العلامة الكبير الشيخ الشهير موسى بن علي ابن عزرة الأزكوي رحمه الله تعالى .

(٢) البحر ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) التَّوَجُّ : بِالْمُثَلَّثَةِ وَءَاءٍ يُجْعَلُ عَلَى الْحِمَارِ يُحْمَلُ فِيهِ الْأَشْيَاءُ ، وَهُوَ يَصْنَعُ مِنْ سَعْفِ

النَّخْلِ . وَالْقَفِيرُ هُوَ الْيَكْتَلُ . الْمَصْنَفُ .

القَفِيرُ : وَيُقَالُ لَهُ الْقَفِيزُ بِالزَّيْ إِثَاءً أَيْضًا مِنَ الْخَوْصِ يَحْمَلُ فِيهِ عَلَى رَأْسِ الْإِنْسَانِ مِثْلَ الْهَرِّ أَوْ الْحَبُوبِ .

لِأَنَّهُ يَظْهَرُ فِي التَّعْظِيمِ وَإِنْ نَوَى الثَّلَاثَ قِيلَ تَطَلَّقَ وَاحِدَةً إِنْ قَالَ فِي الْمَقَالَةِ لِأَنَّمَا التَّأْيِيدُ لَنْ يُفِيدَا وَإِنْ يُقَدَّمُ كُلُّ مَا تَعَدَّدَا كَذَا الْغُرُوبُ فَافْهَمَنَّ الْمَعْنَى وَالْأَلَةُ الشَّرْطِ إِذَا مَا كَرَّرَا تَعَدَّدُ الطَّلَاقُ مِثْلُ الشَّرْطِ تَطْلِيقُهُ مِنْ قَبْلِهَا تَطْلِيقُهُ مَنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَهِيَ لَهَا تَطْلِيقَةٌ تُمَثِّلُ وَمَنْ يَكُنْ مُسْتَشْنِيًّا لِلْكُلِّ إِلَّا إِذَا اسْتَشْنَى الْأَقْلَ كَانَ لَهُ مَنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ مُطْلَقَهُ مَنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ يَا طَالِقُ إِلَّا إِذَا كَانَ بِذَلِكَ قَدْ نَوَى وَطَالِقٌ عَيْنَاكَ أَوْ يَدَاكَ

مُخَالَفًا لِعَدَدِ النُّجُومِ بِهَا وَلَكِنْ مَا عَلَيْهِ اتَّفَقُوا مَا طَلَعَتْ وَغَرَبَتْ غَزَالُهُ فِيمَا عَلِمْنَا عَدَدًا مَعْدُودًا طَلَّاقُهَا حَيْثُ الطَّلُوعُ وَجِدَا وَاحِدَةً وَاحِدَةً فَتَفَنَّى وَعَلَى الطَّلَاقِ فِيمَا ذَكَرَا كَانَ تَقُمْ وَإِنْ تَسِرَ لِلْخَطِّ تَمْضِي اثْنَتَيْنِ فَافْهَمِ الدَّقِيقَةَ إِلَّا اثْنَتَيْنِ فَلَهُ مَالَاثَا (١) وَقَوْلُهُ إِلَّا ثَلَاثًا يَنْطُلُ لَا يَنْفَعُهُ بِرَأْيِ الْكُلِّ مَا أُخْرِجَ اسْتِثْنَاءُهُ وَحَوْلَهُ فَهُوَ اثْنَتَانِ عِنْدَهُ مُعَلَّقَةٌ وَاحِدَةٌ وَهُوَ مَقَالٌ صَادِقٌ زِيَادَةٌ فَلَا غَيْبَارَ بِالنَّوَى تَطَلَّقَ فِيمَا قِيلَ أَوْ أَذْبَاكَ

(١) أراد بقوله : «فله مالاثا» أي ما استثنى ، والمعنى إذا قال لها أنت طالق ثلاثا إلا اثنتين فإنها تطلق واحدة ، وذلك على جعل الاستثنا معتبرا ، فيما إذا استثنى الأكثر ، وقيل لا إلا إذا كان مساويا ، وقيل لا يعتبر إلا إذا استثنى الأقل كقوله أنت طالق ثلاثا إلا واحدة وقيل لا يَنْفَعُهُ استثناءه إذا قدم الطلاق ، وأما إذا استثنى الكل فلا يعتبر استثناءه قولا واحدا ، كقوله أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا فإنها تطلق ثلاثا عند جميع من كبرى أنها تطلق بذلك ثلاثا ، والله أعلم .

وَهَكَذَا فِي سَائِرِ الْأَعْضَاءِ
فِي طَالِقِ أَمْسٍ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ
لِأَنَّ أَمْسَ قَدْ مَضَى لَا يُدْرِكُ
وَالْمُبْتُونَ أَلْعَوُ التَّقْيِيدَا
مَنْ قَالَ لِلزَّوْجَةِ طَلَّقْتُ اسْمَكَ
فَلَا اسْمَ لَا يَطْلُقُ لَكِنْ جِسْمُهَا
وَطَالِقٌ لِسُنَّةِ الطَّلَاقِ
وَطَالِقٌ أَنْتِ طَلَاقُ السُّنَّةِ
إِنْ كَانَ قَدْ جَامَعَهَا وَلَمْ تَحِضْ
وَأَنْ يَكُنْ فِي طَهْرٍهَا مَامَسَّهَا
وَمَنْ عَلَى الصَّبِيَّانِ يَوْمًا مَرًّا
فَقَالَ أُمُّ وَاحِدٍ مُطَلِّقَةٌ
لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي قَدْ يَقَعُ
وَالجُدُّ وَالْهَزْلُ سَوَاءٌ هَاهُنَا
وَمِثْلُهُ مَنْ أَيْقَطَتْهُ خِدَّتُهُ
فَقَالَ أَنْتِ طَالِقٌ فَتَطْلُقُ
وَلَيْسَ كَالْوَهْمِ وَلَا كَالْعَلَطِ
فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ أَنْتِ
لَا غَلَطٌ عَلَيْهِ وَالَّذِي رُفِعَ
لَا غَلَتِ قَالَ وَتِلْكَ لُغَةُ

إِذْ لَمْ يَكُ الطَّلَاقُ ذَا أَجْزَاءٍ
نَفَاهُ قَوْمٌ وَسِوَاهُمْ الزَّمَا
طَلَّاقُهُ بِذَلِكَ لَيْسَ يُسَلِّكُ
وَأَثْبَتُوا طَلَّاقَهُ الْمُفِيدَا
يَاهُذِهِ وَقَدْ تَرَكْتُ جِسْمَكَ
وَذَاتُهَا دَلٌّ عَلَيْهَا إِسْمُهَا
فَإِنَّهَا تَطْلُقُ بِاتِّفَاقٍ
تَطْلُقُ بَعْدَ طَهْرٍهَا مِنْ حَيْضَةٍ
مِنْ بَعْدِ أَنْ جَامَعَهَا حَتَّى رَفَضَ
فَإِنَّهَا تَطْلُقُ حِينَ حَسَّهَا (١)
وَأَبْنُهُ فِيهِمْ وَلَمَّا يَدْرَى
تَطْلُقُ زَوْجَهُ مَقَالًا وَثَقَّةً
طَلَّاقُهُ لَهَا إِذَا مَا يُوقَعُ
وَكَانَ بِالصَّرِيحِ لُطْفًا أَعْلَنًا
بِذَلِكَ ظَنُّ أَنْ تِلْكَ زَوْجَتُهُ
زَوْجَتُهُ لِلْقَصْدِ فِيمَا يَنْطِقُ
فَإِنَّهُ الْمَرْفُوعُ دُونَ شَطِطِ
أَصْلَحَتِي فَقَالَ قَدْ طَلَّقْتَ
عَنْ جَابِرٍ بَالِثًا مَكَانَ الطَّاءِ وَقَعُ
لِذَلِكَ الْمَعْنَى أَنَّ مُبْلَغَةَ

(١) أى حين طلقها والحسن القطع كفى به عن الطلاق لكونه يقطع عصمة الزواج .

لَا أَنْ جَابِرًا كَمَا قَدْ زَعَمَا فَإِنْ ثَشَّ ذَاكَ فَطَالَعْنَا فَإِنْهُمْ قَالُوا بَانَ التَّاءُ وَجَابِرٌ^(١) أَطْلَقَهُ مَجَازًا وَشَيْخُهُ الْبَحْرُ إِلَى هَذَا سَبَقَ وَمِثْلُهُ قَدْ جَاءَ فِي الْمَوْجُودِ فَجَابِرٌ لِشَيْخِهِ قَدْ تَبَعًا وَإِنْ يُطَلَّقُ سَاهِيًا أَوْ نَاسِيًا وَأَحْفَظُ الْخِلَافُ فِي النَّسِيَانِ وَمِثْلُهُ الْمَجْبُورُ حَتَّى طَلَّقَا وَالْعَفْوُ وَقَعَ عَنِ الْجَمِيعِ وَفِي الطَّلَاقِ إِنْ يُعْلَقْنَا لِغَائِبٍ لَمْ يُدْرَ كَيْفَ حَالُهُ وَمُمْكِنٌ يُدْرَى وَلَكِنْ يَمْنَعُ وَمُمْكِنٌ يَجُوزُ فَعَلُهُ مَعًا وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَقْسَامِ فَإِنْ يُعْلَقُهُ بِفِعْلِ جَائِزٍ فَأَنْتَ مِنِّي طَالِقٌ فَإِنَّهَا وَإِنْ يُعْلَقُهُ بِمُمْكِنٍ مَنَعُ

لَا يَسْتَطِيعُ النُّطْقُ بِالطَّا فَاغْلَمَا كُتِبَ اللَّغَاتِ فِيهِ تُعْرِفُنَا فِي غَلَطِ الْحِسَابِ فَرَقًا جَاءَ وَقِيلَ فِيهِ لُغَةٌ قَدْ حَازَا فَإِنَّهُ لَا غَلَتَ بِهَا نَطَقُ عَنْ شَيْخِهِ أَيْضًا فَتَى مَسْعُودٍ لَا زَالَ يَقْفُو إِثْرَهُ مُتَّبِعًا قِيلَ الطَّلَاقُ صَارَ مِنْهُ مَاضِيًا وَمِثْلُهُ السَّهْوُ لَدَى الْمَعَانِي فَالْحُلْفُ فِي طَلَاقِهِ قَدْ أُطْلِقَا مِنْ إِلَالِهِ الْوَاحِدِ السَّمِيعِ فَذَلِكَ التَّغْلِيْقُ قَسْمُنَا وَذَاهِبٍ مَعْدُومَةٌ أَحْوَالُهُ وَقُوعُهُ الشَّرْعُ فَلَيْسَ يَقَعُ وَتَرْكُهُ عَلَى سَوَاءٍ شَرْعًا يَخْصُهُ حُكْمٌ مِنَ الْأَحْكَامِ كَقَوْلِهِ إِنْ سِرَتْ لِلْمَجَائِزِ^(٢) تَطْلُقُ مِنْهُ وَكَذَا نَظِيرُهَا وَجُودَةُ الشَّرْعِ فَحَالًا قَدْ يَقَعُ

(١) يعنى جابر بن زيد الذى روى خبر لا غلَّت على مسلم .

(٢) للمجائز : المجائز هى مواضع الصلاة للنساء فى غُرفاً .

كَقَوْلِ مَنْ قَالَ إِذَا لَمْ أَشْرَبْ (١) حَمْرًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَاجْتَبِ
فَإِنَّ شَرْبَهُ لِدَاكِ حُجْرًا فَيَقَعُ الطَّلَاقُ حِينَ ذَكَرَا
وَقَيْدُهُ يَلْزُمُهُ الْإِلْعَاءُ إِذْ فِي اعْتِبَارِ قَيْدِهِ إِغْرَاءُ
يَحْمِلُهُ عَلَى شَرَابِ الْحَمْرِ لَتَسْلَمَنَّ لَهُ ذَوَاتُ الْخِذْرِ
وَأَنْ بَمَعْدُومِ يُعَلَّقَنَّهَا كَقَوْلِ مَنْ قَالَ إِذَا شَرِبْتُ
وَلَمْ يَكُنْ بِالْكُوزِ شَيْءٌ يُشْرَبُ فَإِنَّهَا تَطْلُقُ ثُمَّ تَذْهَبُ
إِذْ يَقَعُ الطَّلَاقُ وَالتَّعْلِيقُ يُلْعَى فَلَا يُعَلَّقُ التَّطْلِيقُ
وَمِثْلُهُ الشَّرْطُ الَّذِي لَمْ يَقْدِرْ عَلَى وَقُوعِهِ صُنُوفُ الْبَشَرِ
كَأَنْ صَعَدَتْ لِلْسَّمَاءِ فَأَنْتِ طَالِقَةٌ وَالْبَحْرُ إِنْ شَرِبْتُ
فَالشَّرْطُ فِي هَذِي الْوُجُوهِ يُهْدَرُ لَكِنْ طَلَاقُهَا إِذَا يُعْتَبَرُ
وَأِنْ يَكُنْ بِغَائِبٍ قَدْ قِيدَا فَالْحُلْفُ فِي طَلَاقِهَا قَدْ وَجِدَا

(١) قوله : «كقول من قال إذا شربت» أقول في هذا المثال نظر ، والذي يظهر لي أنها لا تطلق في هذه الصورة ، فإن قال لها إذا شربت ما في داخل هذا الكوز فماذا عليها من الطلاق إذا لم تشربه ؟ وما الفرق في هذا إذا كان في الكوز ماء أو لم يكن فيه ماء ؟ إذا لم تشربه فالطلاق معلق بالشراب ، فإن لم تشرب فلا شيء عليها ، فلعل الشيخ أراد أن يُمَثِّلَ للمعدوم بما إذا قال لها إن لم تشربي الماء الذي في داخل هذا الكوز فأنت طالق ولم يكن فيه ماء فإنها تطلق من حينها على ما يظهر ، وليس هذا مثل الإيلاء الذي يؤجل أربعة أشهر ، لأن فعل ما علق عليه الطلاق صار مستحيلاً ولا يتفعها شرب ما يوضع في ذلك من الماء في ذلك الكوز من بعد لأن التعليق واقع على أمر مستحيل الوجود في تلك الحال ، وهو الماء المعروف بلام العهد فلا ينصرف إلى ماء غيره ، فليُنْتَظَر في ذلك ، فإنه بحث مهم جداً ، وهكذا فيما قاله في المثالين التاليين نظر أيضاً وهو قوله :

كَأَنْ صَعَدَتْ وَالْبَحْرُ إِنْ شَرِبْتُ ، فينبغي أن يكون التمثيل بقوله إن لم تصعدى إلى السماء وإن لم تشربي ماء هذا البحر .

كَقَوْلِهِ إِنْ شَاءَ جِبْرَائِيلُ وَهَكَذَا إِنْ شَاءَتِ الْبَهِيمَةُ فَالْغَيْبُ فِيهَا أَبَدًا مَعَهُودٌ وَأَكْثَرُ الْمَقَالِ فِيهَا تَطْلُقُ وَمَنْ يَقُلْ إِنْ كُنْتُ مَلْعُونًا كَمَا فَقِيلَ غَيْبُ أَمْرِهِ لَمْ يُدْرَى لَكِنِّي أَقُولُ إِنْ كَانَ مُصِرٌّ لِأَنَّهُ الْمَلْعُونُ حُكْمًا ظَاهِرًا وَإِنْ أَكُنْ أَنَا قَلِيلُ الْعَقْلِ فَإِنَّهَا تَطْلُقُ إِذَا لَمْ يُعْطَا وَكَامِلُ الْعَقْلِ عَدِيمُ الْمَثَلِ وَقَوْلُ هَذَا النَّذْلِ^(١) دَلَّنَا عَلَى وَقَائِلَ إِنْ مِتُّ أَنْتِ طَالِقٌ وَذَلِكَ شَرْطٌ بَاطِلٌ هَبَاءٌ وَبَعْضُهُمْ لَشَرْطِهِ يَعْتَبَرُ تَكُونُ بَعْدَ مَوْتِهِ مُطْلَقَةً فَإِنْ يَكُنْ طَلَّاقُهَا رَجْعِيًّا فَهِيَ كَذَاتِ رَجْعَةٍ قَدْ مَاتَا أَوْ بَائِنًا فَتَمْنَعُ الْمِيرَاثَا

فَطَالِقٌ أَوْ شَاءَ مِيكَائِيلُ إِذَا لَمْ تَكُنْ مَشِيئَةً مَعْلُومَةً وَالْخُلْفُ فِي طَلَّاقِهَا مَوْجُودٌ وَبَعْضُهُمْ بِالْوَقْفِ عَنْهَا يَنْطِقُ قُلْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ تَحْكُمَا وَرَبُّهُ أَوْلَى بِذَلِكَ أَمْرًا فِي حَالِهِ تَطْلُقُ مِنْ حِينَ ذَكَرَ أَوْ لَا فَلَا طَلَّاقَ عِنْدِي صَائِرًا فَأَنْتِ طَالِقٌ مَقَالُ النَّذْلِ^(١) مِنْهُ سِوَى الْقَلِيلِ حِينَ يُعْطَى وَأَكْثَرُ النَّاسِ قَلِيلُ عَقْلِ قَلَّةَ عَقْلِهِ بِمَا قَدْ فَعَلَا تَطْلُقُ فِي الْوَقْتِ رَوَاهُ الصَّادِقُ فَمِنْ هُنَا صَحَّ لَهُ الْإِلْعَاءُ بِمَوْتِهِ طَلَّاقُهَا يُقَدَّرُ أَحْكَامُهَا أَحْكَامُ مَنْ قَدْ طَلَّقَهُ تَأْخُذُ مِنْ مِيرَاثِهِ هَنِيئًا عَنْهَا فَتَعْتَدُ لِمَا قَدْ فَاتَا وَذَلِكَ إِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا

(١) «النذل» : الحميس الدنء

وَبَعْضُهُمْ قَدْ أَبْطَلَ الْجَمِيعَا
فَاعْتَبَرَ الشَّرْطَ مَعًا وَالْحَالَا
وَطَالِقٌ شَيْتَ فِتْلِكَ تَطْلُقُ
وَإِنْ يَقُلْ إِنَّ شَيْتَ فَهِيَ إِنْ تَشَا
وَإِنْ تَقُمْ وَلَمْ تَشَا وَشَاءَتْ
وَطَالِقٌ إِذَا وَلَدَتْ ذَكَرًا
لَمْ يُدْرَ أَهْوَا ذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى
طَلَقُهَا سَلَامَةً لِلرَّجُلِ
وَطَالِقٌ فِي رَمَضَانَ تَطْلُقُ
وَقِيلَ بَلْ عِنْدَ دُخُولِ اللَّيْلِ
وَالْأَصْلُ مَالٌ لِلْمَقَالِ الْأَوَّلِ
لِأَنَّ لَيْلَ رَمَضَانَ مِنْهُ
وَقِيلَ فَيَمَنْ بِالطَّلَاقِ حَلْفًا
لَا يَطُأُ الزَّوْجَةَ حَتَّى يَفْعَلَا
وَالْحُلْفُ إِنْ وَطِئَهَا فَقِيلَا
وَقِيلَ إِنَّهَا مِنَ الْإِيلَاءِ
وَحَلْفُ الطَّلَاقِ نَوْعٌ مَعْصِيَةٌ
لِأَنَّهُ بَغِيرِ رَبِّي أَقْسَمَا
وَذَاكَ مِنْ رَكَاكَةِ الْإِيمَانِ
وَلَيْسَ مِنْ لَفْظِ الطَّلَاقِ يُنْيَى
لَكِنَّهُ نَوْعٌ مِنَ التَّعْلِيْقِ

وَلِلطَّلَاقِ لَمْ يَرِ الْوُقُوعَا
فَمِنْ هُنَاكَ قَالَ مَا قَدْ قَالَ
إِذْ لَمْ يَكُنْ شَرْطٌ بِهِ يُعَلَّقُ
فِي مَجْلِسِ الْقَوْلِ فَأَمَرَهَا مَشَى
مِنْ بَعْدِ لَاطِلَاقٍ فِيمَا جَاءَتْ
فَوَلَدَتْ حَلْفًا خَفِيًّا مُنْكَرًا
فِتْلِكَ شُبْهَةٌ عَلَيْهَا تُحْسَى
وَذَلِكَ الْحُكْمُ لِكُلِّ مُشْكِلٍ
أَوَّلُ فَجَرٍ مِنْهُ حِينَ يُشْرِقُ
مِنْهُ وَذَا الْقَوْلُ إِلَيْهِ مِيلِي
وَلَا أَرَى تَصْوِيئَهُ مِنَ الْجَلِي
فَالشَّهْرُ بِالْهَلَالِ نَعْرِفْنَاهُ
أَنْ يَفْعَلَ الْيَوْمَ كَذَا وَمَا وَفَى
فِي يَوْمِهِ مَا قَالَهُ مُمْتَسِلًا
تَفْسُدُ وَالْبَعْضُ يَرَى التَّحْلِيلَا
فَهِيَ كَحُكْمِهِ عَلَى سَوَاءٍ
فَاعِلُهُ لَيْسَ لَهُ مِنْ تَرْكِه
فَهُوَ لَغَيْرِ رَبِّهِ قَدْ عَظَمَا
إِذْ آثَرُ الْمَخْلُوقِ فِي الْإِيمَانِ
لَا مِنْ صَرِيحِهِ وَلَا الْمُكْنَى
إِنْ جَاءَ بِالتَّعْلِيْقِ فِي التَّطْلِيْقِ

وَأِنْ يَكُنْ أَرْسَلَهُ كَالْقَسَمِ كَقَوْلِ زَيْدٍ بَطْلَاقٍ هِنْدٍ وَالْخُلْفُ فِي طَلَّاقِهَا إِنْ حَنَثَا فَرُغَ عَلَى الطَّلَاقِ بِالنِّيَّاتِ إِذْ غَايَةُ الْيَمِينِ أَنْ تُلْزِمَهُ فَكَيْفَ يُلْزِمُهُ مَا حَلَفَا أَمَّا وَلَوْ قَالَ عَلِيٌّ تَحْرُمُ لِأَنَّهُ أَلْزَمَ نَفْسَهُ وَمَا فَقَوْلُهُ عَلِيٌّ أَنْ أَصُومَ خِلَافَ قَوْلِهِ لَدَى الْأَقْسَامِ فَقَوْلُهُ السَّابِقُ إِلْزَامٌ وَمَا ثُمَّ الطَّلَاقُ حُلٌّ مَا قَدْ كَانَا فَإِنْ يَجِيءُ مِنْ بَعْدِهِ اسْتِثْنَاءٌ فَطَالِقٌ إِلَّا إِذَا لَمْ تَرْحَلِي مِنْ حِينِهَا تَطْلُقُ وَهُوَ غَيْرُ مَا فَذَلِكَ التَّعْلِيقُ أَمْرٌ أَوْقَفَا وَذَا رُجُوعُ الْمَرْءِ عَمَّا كَانَا لَا يَدْخُلُ النِّكَاحَ وَالطَّلَاقَا كَذَلِكَ لَا يَدْخُلُ فِي الْإِقْرَارِ لَكِنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْمُقَرَّرِ بِهِ (١)

بَحْرَفِهِ فَهُوَ يَمِينُ الْمُقْسِمِ رُوجَتِهِ إِنْ كَذَبَا مَا عِنْدِي وَالْقَوْلُ بِالطَّلَاقِ مِمَّا أُحْدِثَا وَهُوَ مِنَ الْمَرْجُوحِ كَيْفَ يَأْتِي كَفَّارَةُ الْحِنثِ إِذَا مَا التَّزَمَهُ بِهِ وَلَمْ يَقُلْ عَلِيٌّ فَاغْرَفَا هِنْدٌ فَقِيلَ إِنْ هَذَا يُلْزَمُ الْأَزْمَةُ خِلَافَ مَا لَمْ يُلْزَمَا شَهْرًا مِنَ الْعَامِ لَهُ مَعْلُومًا بِالْحَجِّ بِالصَّلَاةِ بِالصِّيَامِ مِنْ بَعْدِهِ طَرَأَ يُسَمَّى قَسَمًا مُنْعَقِدًا فَحَلُّهُ قَدْ بَاءَا فَذَلِكَ بَعْدَ حِلِّهِ هَبَاءٌ عَنِّي فَأَنْتِ فِي الْمَحَلِّ الْأَوَّلِ مَرٌّ مِنَ التَّعْلِيقِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ عَلَى سِوَاهُ إِنْ أَتَى أَوْ صُرِفَا فَيَدْخُلُ التَّدْوِيرُ وَالْإِيْمَانَا وَلَا الظَّهَارَ لَا وَلَا الْعِتَاقَا لِأَنَّهُ يَكُونُ كَالْإِنْكَارِ كَعَشْرَةٍ مِنْ مِئَةٍ فَلْتَسْبَهُ

(١) قوله : « فِي الْمُقَرَّرِ بِهِ » أَلْ فِي الْمَقْرُورَةِ ، أَيْ فِي الَّذِي أَقَرَّ بِهِ ، وَذَلِكَ فِي الْإِقْرَارِ .

لأنه يبان ما أقرأ ومن أجاز في الطلاق استثنى وذلك مع تعدد الطلقات كانت طالق ثلاثاً إلا أو أنه أراد ما يقيّد فاتحد الاسم وأما المعنى وغلط الأفهام من ذا الباب وباختلاف الاصطلاح يقع فتسأل الله ثبات القدم به وذا خلاف ما قد مرّا فقد أراد مثل هذا المعنى يكون الاستثناء فيها آتى واحدة فالاستثناء حلاً وهو بالاستثناء اسماً يعهد مختلف وقد أحرار الذهن يفوت عده عن الحساب في الوهم من يظن أن لا يقع ونسأل المنان حفظ القلم

باب الخلع

الخلع أن يقبل من زوجته وهو مع الفداء والبرّان ولاختلاف الاعتبار اختلفا لو قعدا في مجلس واتفقا دلالة الحال على المعاني ومثله شراؤها الطلاقاً وإن يكن قد اشترى أبوها فقبل خلع وأناس قالوا عن نفسها غرماً على رغبته مختلفات اللفظ لا المعاني تغييرهم والقصد منها عرفاً يثبت لو قد غلطاً إذ نطقاً أدل من دلالة اللسان منه على شيء له اتفاقاً طلاقها فالخلع أصبحها ليس بخلع وهو المقال

إِلَّا إِذَا كَانَ بِأَمْرِهَا اشْتَرَى
وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ
كَذَاكَ إِنْ كَانَتْ صَبِيَّةً فَمَا
تَرْوِيجُهُ يَمْضِي وَمَهْمَا خَالَعَا
وَإِنْ تَكُنْ بِنَفْسِهَا تَوَلَّتْ
لِأَنَّ فِعْلَهَا يُرَدُّ ذُوهُ
وَقِيلَ هَذَا الْخُلْعُ مَوْقُوفٌ إِلَى
وَالْخُلْفِ فِي مُرَاهِقٍ هَلْ يَمْضِي
وَإِنْ تَكُنْ قَدْ دَفَعْتَهُ يَوْمًا
فَقِيلَ خُلْعٌ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ
وَيُسْتَحَبُّ الْخُلْعُ بَعْدَ الطَّهْرِ
وَإِنْ يَكُنْ خَالَعَهَا فِي مَرَضٍ (٣)
وَمَاتَ قِيلَ إِنَّهَا تَعْتَدُّ
وَقِيلَ عِدَّةُ الْوَفَاةِ تَلْزَمُ

فَإِنَّهُ كَنَفْسِهَا حِينَ شَرَى
وَإِنَّمَا الْأَوَّلُ عِنْدِي أَثْبَتُ
يَصْنَعُهُ الْوَالِدُ كَانَ مُحْكَمًا
يَجْرِي (١) وَكُلُّ مَا يَكُونُ صَانِعًا
ذَلِكَ قِيلَ تَخْرُجُنَّ بِطَلْقَةٍ
فَذَلِكَ الصَّدَاقُ يُلْزِمُونَهُ
بُلُوغَهَا تَتِمُّهُ أَوْلَا فَلَا
كَبَالِغٍ وَقِيلَ لَيْسَ يَمْضِي
عَنْ بُضْعِهَا (٢) فَتَالِ مِنْهَا غُرْمًا
لَيْسَ بِخُلْعٍ هَكَذَا يَرُوءُهُ
مِنْ حَيْضِهَا قَبْلَ جِمَاعٍ يَجْرِي
بِمَطْلَبٍ مِنْهَا وَبِالْمَهْرِ رَضَى
كَمِثْلٍ مَنْ قَدْ طُلِّقَتْ تُعَدُّ
لِأَنَّ ذَاكَ الْخُلْعَ لَيْسَ يَلْزَمُ

(١) «يجري» بالراء المهملة ، وفي أكثر النسخ بالزاي من الإجزاء والأول أظهر .
(٢) «البضع» بضم الضاد ؛ الجماع والمراد أنها إذا اعطته عوضاً من المال على أن يترك جماعها يوماً أو أياماً ، فقيل : إن ذلك خُلْعٌ ، والراجح ما صححه المصنف رحمه الله ، أنه ليس بخُلْعٍ إلا إذا كان لمدة أربعة أشهر فما فوقها ، وامتنع عن جماعها من أجل العوض فإنها تبين منه قياساً على الإيلاء لاتحاد العلة ، وهي الامتناع عن الجماع هكذا عندى ، والله أعلم .
(٣) قوله : «في مرض» أي وهو مريض ، ولكن كان بمطلب منها ، فالظاهر أن الخلع صحيح لأن التصرف في المهر إنما كان منها ، وهي صحيحة جائزة التصرف ، أما إذا كانت هي المريضة فخالعته بمهرها على أن يُطْلَقَها فهذا هنا يكون الطلاق واقعا ، ويبقى المهر عليه ، لأنها ممنوعة التصرف إذا كان ذلك منها في مرض مانع من التصرف ، وهل هو يرثها أم هو طلاق بائن أحسب أن فيه اختلافاً والله أعلم .

وَذَاكَ مِنْ تَصَرُّفِ الْمَرِيضِ كَذَاكَ إِنْ خَالَعَهَا السَّكَرَانُ
فَفِي وَقُوعِهِ خِلَافُ الْعُلَمَاءِ فَقَائِلٌ بِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ
وَقَائِلٌ بِأَنَّهُ يَكُونُ أَوْ الصَّبِيِّ فَهُنَاكَ يَمْتَنِعُ
وَحُكْمُهُ مِثْلُ الطَّلَاقِ الْبَائِنِ وَهُوَ مَقَالٌ لِفَتَى عَبَّاسٍ
لَوْ كَانَ قَدْ خَالَعَهَا مَرَارًا وَبِالثَّلَاثِ لَا يُقَيَّدُ نَا
وَكُلُّ مَنْ يَجْعَلُهُ طَلَاقًا وَاللَّهُ رَبِّي ذَكَرَ الْفِدَاءَ
وَهُوَ دَلِيلُ أَهْلِ هَذَا الْقَوْلِ وَالْمُتَأَخِّرُونَ صَحَّحُوهُ
بَنَوْا عَلَيْهِ أَكْثَرَ الْفَتَاوِي وَسَكَّنُوا (٢) عَنِ الْمَقَالِ الْأَوَّلِ
وَالْبَحْرِ مِثْلُ اسْمِهِ قَدْ جَمَعَا

قَدْ قِيلَ بِالتَّصْحِيحِ وَالتَّمْرِضِ أَوْ مُكْرَةً جَبَرَهُ السُّلْطَانُ
كُلُّ بَمَا بَانَ لَهُ تَكَلَّمَا إِذْ لَمْ يَكُنْ عَنِ اخْتِيَارٍ يَثْبُتُ (١)
إِلَّا إِذَا خَالَعَهَا الْمَجْنُونُ إِذْ سَبَبُ التَّكْلِيفِ عَنْهُمَا رُفِعَ
وَقِيلَ فَسُخِّ لِلنِّكَاحِ الْبَائِنِ وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ النَّبْرَاسِ
يَجُوزُ فِي قَوْلِهِمَا جَهَارًا عِنْدَهُمْ كَمَنْ يُطَلَّقَا
فِبِالثَّلَاثِ قَيَّدَ الْإِطْلَاقَا فِي آيَةِ الطَّلَاقِ نَصًّا جَاءَ
مُسْتَنْبَطًا مِنْ مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ وَاعْتَمَدُوهُ حِينَ رَجَّحُوهُ
وَجَعَلُوهُ لِلْفُرُوعِ حَاوِي وَهُوَ مِنَ الصَّحِّحَةِ أَعْلَى مَنْزِلٍ
عِلْمًا وَجَابِرٌ لَذَاكَ قَدْ وَعَى

(١) «ينبت»: بالنون أى يحدث مأخوذ من نبت الزرع وهو ظهور بعد عدم .

(٢) «وسكَّنوا»: أى سكَّنوا عن القول بأن الخلع فسُخِّ .

«فائده» يظهر ثمره الخلاف فى الخلع أهو فسُخِّ أو طَلَّاقُ فيما إذا خالعه ثلاث مرات
فعلى القول بأنه فسُخِّ فله أن يتزوجها تزويجاً جديداً ، وعلى القول بأنه طلاق فليس له ذلك
حتى تنكح زوجاً غيره .

مَا حَالَةُ الْأَفْهَامِ مَعَ أَفْهَامِهِمْ
وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالطَّلَاقِ
فَالْفَسْخُ إِخْرَاجُ كَأَن لَمْ يَكُنْ
تَبْقَى بَقِيَّةٌ مَعَ الطَّلَاقِ
وَلَا كَذَلِكَ عِنْدَ هَذَا الْفَسْخِ
وَمَا لِرُزُوجِهَا إِلَيْهَا مَرْجِعُ
وَإِنْ يَكُنْ عَنْ إِذْنِهَا (١) يُخْتَلَفُ
وَمَنْهَجُ التَّجْدِيدِ عِنْدِي أَسْلَمُ
لَأَنَّهُ إِنْ كَانَ فَسْخًا فَهُوَ فِي
وَإِنْ يَكُنْ مِنَ الطَّلَاقِ فَهُوَ مِنْ
وَأَنَّهَا بِنَفْسِهَا لِأَمْلِكُ
وَالْخُلْعُ يَعْقُبُ الطَّلَاقَ الرَّجْعِي
لَأَنَّ فِي الرَّجْعِيِّ مِنْ طَلَاقِهِ
لِذَاكَ إِنْ خَالَعَهَا يُقَالُ
وَإِنْ يَكُنْ طَلَّقَهَا وَسَتَرَا
كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّ الْمَهْرَ
وَمَالَهَا مِنْ غَيْرِ طَيْبِ الْأَنْفُسِ
لَا يَجِبُ الْإِنْفَاقُ لِلْمُخْتَلَعَةِ

لَا يَبْلُغُ الْعَقْلُ إِلَى مَرَامِهِمْ
يَعْرِفُهُ مِنَ الْمَعَالِي رَاقِي
وَذَا الطَّلَاقُ حُلٌّ ذَا الْمُعَيَّنِ
تَابِعَةٌ لِرُزُوجِهَا الْمِطْلَاقِ (٣)
فَحَالَةُ الْفَسْخِ كَحَالِ النَّسْخِ
كَرْهًا عَلَى الْقَوْلَيْنِ حِينَ يَخْلَعُ
فِيهِ وَعِنْدِي لِلرُّجُوعِ ضَعْفُ
إِنْ شَاءَهَا وَهُوَ السَّبِيلُ الْأَفْوَمُ
أَوْجَ مِنْ الظُّهُورِ غَيْرُ مُحْتَفِي
طَلَاقِهَا الْبَائِنِ حَتْمًا فَاسْتَبْنُ
فَلَيْسَ لِلرَّجْعَةِ ثُمَّ مَسْلَكُ
وَلَا يَجِي الطَّلَاقُ بَعْدَ الْخُلْعِ
بَقَاءُ الْأَعْتِدَادِ فِي وَثَاقِهِ
أَخَذَ الْفِدَا مِنْهَا لَهُ حَلَالُ
وَاحْتَلَعَتْ مِنْهُ بِمَا قَدْ أَمَّهَرَا
لَأَنَّهُ خَادَعَهَا وَغَرَّهَا
لَيْسَ يَطِيبُ كَيْفَ بِالتَّدْلُسِ
إِلَّا لِحَامِلٍ إِلَى أَنْ تَضَعَهُ

(٣) «المطلاق» : الرجل غير الحازم .

(١) قوله : «وإن يكن عن إذن» اعلم أن القول بأن له مراجعة المختلعة بإذنها دون إذن ولينها كان معتمداً المتأخرين من علماء عمان ، ولكن العمل في زماننا على القول بتجديد النكاح لأنه أصح وأسلم كما أشار إليه الناظم رحمه الله .

وَلَا لَهَا إِرْثٌ إِذَا مَامَاتَا
وَلَا يَجُوزُ الْأُحْذُ لِلصَّدَاقِ
لِأَنَّ ذَاكَ أُحْذُهُ بُهْتَانٌ
لَكِنْ إِذَا كَانَتْ هِيَ الْمُشَاقِقَةُ
وَإِنْ تَكُنْ خَافَتْ مِنَ الْعِصْيَانِ
فَإِنَّهَا تُسَلِّمُ مِنْ أَنْ تَأْتِمَا
وَذَاكَ خَوْفُهَا بِأَنْ لَا تَقْدِرَا
وَامْرَأَةٌ مِنْ زَوْجِهَا تَحْتَلِعُ
يَلْزِمُهُ رَدُّ الَّذِي قَدْ عَيْنَهُ
وَحُلْعُهَا مَاضٍ وَهِيَ أَمْلَكُ
كَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا مَا احْتَلَعَتْ
وَإِنْ تَكُنْ تَبَرَّأَتْ لِأَجْلِ
لَأَنَّهَا حَرَتْ لَهُ وَيَأْتِي
إِلَّا إِذَا مَاقَصَدَ الضَّرَارَا
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ بَانَ مِنْهُ ضَرَرُ
يُخَفِّفْنَ عَنْهَا وَيَدْفَعُ الضَّرَرَ
وَفِدْيَةُ الْمَرْأَةِ بَعْضُ مَنَعَا
وَهُوَ خِلَافُ ظَاهِرِ الْكِتَابِ
فَإِنَّهُ صَحَّ عَنْ اخْتَارِ
وَبَعْضُهُمْ أَجَازَهَا وَقَدَّرَا

وَأِرْثُهُ مِنْهَا كَذَلِكَ فَأَيُّ
مِنْ زَوْجَةٍ قَالُوا عَلَى شِقَاقِ
جَاءَ بِهِ عَنْ رَبَّنَا الْبَيَانُ
فَأُحْذُهُ حُلٌّ مِنَ الْمَنَافِقَةِ
فِيهِ لِرَبِّ الْعِزَّةِ الدِّيَانِ
كَذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ رَبِّي حَكَمًا
عَلَى الْقِيَامِ بِالْحُدُودِ فَانْظُرَا
مِنْ الْأَذَى وَمَا بِهَا يُضَيِّعُ
إِذَا أَقَامَتْ بِأَذَاهُ الْيَبْنَةُ
بِنَفْسِهَا وَرَدَّهَا لَا يَذْرُكُ (١)
مِنْ زَوْجِهَا لِأَجْلِ مَا قَدْ جُوعَتْ
جَمَاعَةً فَأَحْكُمَ لَهُ بِالْحِلِّ
لِحَرْثِهِ إِنْ شَاءَ أَيُّ وَقْتِ
فَقَاصِدُ الضَّرَارِ مِمَّنْ بَارَا
بِهَا فَحُلْعُهَا هُنَاكَ يُحْجَرُ
لَا ضَرَّ فِي الْإِسْلَامِ جَاءَ فِي الْخَبَرِ
لَوْ كَانَ مِنْ غَيْرِ أَذَى قَدْ وَقَعَا
كَذَا خِلَافُ سُنَّةِ الْأَوَّابِ
ذَلِكَ فِي صَحَائِحِ الْأَخْبَارِ
ذَلِكَ بِالصَّدَاقِ لَيْسَ أَكْثَرَا

(٢) قوله : «وردها لا يذرك» أي لا يملك مراجعتها .

وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ فَوْقَ الْمَهْرِ وَالْمَانِعُونَ لَهُمُ التَّأْوِيلُ وَالْحُلُوعُ إِنْ كَانَ عَلَى حَرَامٍ وَقِيلَ فِيمَنْ خَالَعَ الْحَلِيلَةَ إِنَّ لَهَا النِّقْضَ بِلَا اخْتِلَافٍ لِأَنَّهُ الْمَجْهُولُ فِي الْأَحْكَامِ لِظَاهِرِ الْكِتَابِ دُونَ تَكْرِ لِحَبْرِ جَاءَتْ بِهِ النُّقُولُ كَانَ لَهُ شُرُوهُ (١) فِي الْأَحْكَامِ شَرْطًا عَلَى أَنْ تُرْزَقَ السَّلِيلَةُ وَلَا لَهُ نَقْضٌ عَنِ الْأَسْلَافِ وَلَوْ أَتَى بَعْدَ الْأَيَّامِ

باب الخيار

ثُمَّ الْخِيَارُ مِنْهُ مَا يَكُونُ وَقَدْ مَضَى بَيَانُهُ فِيمَا مَضَى وَمِنْهُ مَا يَكُونُ عَنْ قَصْدٍ إِلَى فِي آيَةِ الْأَحْزَابِ رَبِّي أَمْرًا فَاحْتَرَنَّهُ وَكَانَ ذَلِكَ شَرْفًا فَاللَّهُ وَالرَّسُولُ وَالْأُخْرَى مَعًا وَمَنْ لَهُ سَابِقُ حَظٍّ أَدْرَكَهُ وَمَنْ يُجَاهِدُ فِي الْإِلَهِ وَفَقًا يَانِعْمَةَ الْعَيْنِ لِمَنْ يُوفَّقُ وَذَلِكَ أَنَّ الزَّوْجَ يَجْعَلُنَا

عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ وَلَهُ فُنُونُ فِيمَا عَلَى الْعَقْدِ الصَّحِيحِ عَرَصًا تَحْيِيرَهَا وَهُوَ الَّذِي قَدْ نَزَلَ مُحَمَّدًا نِسَاءَهُ يُخَيَّرَا لَهُنَّ حَيْثُ لَمْ يُرْذَنَ الْأَضْعَفَا أَثَرَنَ حَيْثُ قَدْ تَرَكْنَ الطَّمَعَا فَضْلًا وَذَلِكَ أَنْ يُصِيبَ مَسْلَكَهُ إِلَى رِضَاهُ وَارْتَقَى حَيْثُ ارْتَقَى لِذَلِكَ وَاللَّهُ هُوَ الْمُؤَفَّقُ لَهَا الْخِيَارَ كَيْفَ تُنْظَرُنَا

(١) «الشُّرُوهُ» في اصطلاح أهل غمان : هو بمعنى المثل . يقول : هذا الشيء شرورى كذا

تُخْتَارُهُ أَوْ نَفْسَهَا فَإِنْ تَكُنْ
وَذَاكَ حَالُهَا الَّذِي تَقْدَمُ
وَأَنْ تَكُنْ لِنَفْسِهَا تُخْتَارُ
تَكُونُ بَائِنًا وَقِيلَ رَجَعِي
أَرَاهُ فَسَخًا (٢) لِلنِّكَاحِ حَيْثُمَا
وَهُوَ شَبِيهُ غَيْرِ الصَّبِيِّ
فِي شَبهِ الْخُلْعِ بِحَيْثُ جَعَلَا
لَكِنَّهُ بَغَيْرِ مَا فِدَاءِ
بِحَيْثُ نَالَتِ الْخِيَارَ بَعْدَمَا
وَذَاكَ أَنْ تَقُولَ تِلْكَ الْغِيْدُ (٣)

تُخْتَارُهُ تَبْقَى عَلَى حَالِ زُكْنٍ (١)
لِأَنَّهُ عَنْ حُكْمِهِ لَنْ يُصْرَمَا
تُخْرَجُ مِنْهُ وَهُوَ الْخِيَارُ
وَإِنِّي أَرَاهُ شَبَهُ الْخُلْعِ
حَكْمَهَا فِي فَسْخِهِ وَالتَّزْمَا
مَعْنَاهُمَا مُتَّفِقُ الْقَضِيَّةِ
ذَلِكَ لِاخْتِيَارِهَا أَنْ تَفْعَلَا
وَيُشَبِّهُ التَّغْيِيرَ لِلنِّسَاءِ
كَأَنَّ عَلَيْهَا بَابُهُ مُعْتَجِمًا
اِحْتَرَتْ نَفْسِي لَا لَهُ أَرِيدُ

بابُ الظَّهَارِ

وَجَعَلَ ظَهْرَ زَوْجِهِ عَلَيْهِ
هُوَ الظَّهَارُ وَهُوَ تَغْيِيرُ وَرْدٍ
وَمَوْضِعُ الرُّكُوبِ فِي الْبَهَائِمِ
فَالظَّهْرُ قَدْ كَتَبَ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ

كَظَهَرَ أُمَّهُ كَذَا أُخْتِيهِ
عَنْ شِدَّةِ التَّحْرِيمِ حِينَ مَا نَقَدَ
ظُهُورُهَا فَكَانَ ذَا كَاللَّازِمِ
كَي لَا يَكُونَ الْقُبْحُ فِي تَغْيِيرِهِ

(١) «زُكْنٌ» : أى غلَم .

(٢) قوله : «أَرَاهُ فَسَخًا» أقول : هو الصحيح الذى يؤيده النقل والعقل .

(٣) الْغِيْدُ : المرأة الحسناء .

فَكُلُّ مَا أَوْرَثَ هَذَا الْمَعْنَى
 مِنْ ظَهَرٍ عَمَّةٍ وَظَهَرٍ جَدَّةٍ
 وَمِثْلُهُ إِنْ قَالَ مَهْمَا جِئْتُكَ
 بَلْ هَذِهِ أَصْرَحُ فِي التَّفْصِيحِ
 وَأَصْلُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ الْأَوَّلِ
 فَيَلْزَمُ الْمُؤْمِنَ تَرْكُ الزُّورِ
 مِنْ لُطْفِهِ سُبْحَانَهُ أَنْ جَعَلَ
 أَجَلَهُ مِنَ الشُّهُورِ أَرْبَعَةَ
 فَإِنْ مَضَتْ وَلَمْ يُكْفِّرْنَا
 وَصَارَ وَاحِدًا مِنَ الْخُطَابِ
 وَإِنْ يَكُنْ قَبْلَ مُضِيِّ الْأَجْلِ
 وَمَالَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُكْفِرَا
 وَذَلِكَ الْمَسُّ الَّذِي قَدْ ذَكَرَا
 وَمَسُّهَا فِي سَائِرِ الْجَنْبِ فَلَا
 وَلَا يَمَسُّ الْفَرْجَ مِنْهَا وَيَرَى
 وَأَنَّهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كَمَنْ
 فَوْقَتُهُ الَّذِي لَهُ قَدْ أُنْظِرَا
 مِنْ هَاهُنَا لَيْسَ عَلَيْهَا بَعْدَهُ
 كَذَاكَ أَيْضًا أَجَلَ الْإِيلَاءِ

فَهُوَ ظَهَارٌ إِنْ يَكُنْ قَدْ يُعْنَى
 وَنَحْوَهُ كُلُّ طَوِيلِ الْحُرْمَةِ
 أَكُونُ آتِيًا لِأُمِّي فَأَتُرْكِي
 فَهِيَ مَعَ الظَّهَارِ كَالصَّرِيحِ
 وَوَصَفُهُ بِالزُّورِ فِي الذِّكْرِ نَزْلٌ
 وَيَتَذَارَكُنَّ بِالتَّكْفِيرِ
 كَفَّارَةً وَأَمْدًا مُوجَّلاً
 لَعَلَّهُ يَذْكُرَنَّ مَرْبَعَهُ (١)
 بَأْتِ بِذَاكَ عَنْهُ فَاسْمَعْنَا
 فِي أَخْذِهَا إِنْ كَانَ غَيْرَ أَبِي
 كَفَرَ عَادَ فِي الْمَحَلِّ الْأَوَّلِ
 يَطَّأُهَا فَتَحْرُمَنْ إِذَا جَرَى
 فِي مُحْكَمِ الْكِتَابِ حِينَ فَسَّرَا
 بِأَسَرَّ بِهِ فَإِنَّهُ قَدْ حُلِّلَا
 بَعْضُ بَأْنٍ مَسَّهُ لَمْ يُحْجَرَا
 قَدْ طُلِّقَتْ رَجْعِيَّةٌ لِمَنْ فِطِنُ
 يَكُونُ عِدَّةٌ لَهَا مُقَدَّرَا
 مِنْ أَجْلِ يَلْزَمُ أَنْ تَعْتَدَهُ
 فَالْحُكْمُ فِيهِمَا عَلَى سَوَاءٍ

(١) المربع : المنزل وأصله المنزل الذي ينزل فيه وقت الربيع . وقد كتبت به هنا عن المرأة التي ظاهر منها .

وَأَجَلَ الظَّهَارِ فِي الْإِمَاءِ
لِأَنَّهَا زَوْجَتُهُ حَتْمًا وَلَا
لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ فِي قَدْ سَمِعَ
فَأَفْهَمَ التَّخْصِصَ بِالْحَرَائِرِ
إِذْ لَمْ تُكُنْ تُسَمَّى بِالنِّسَاءِ
فَإِنْ أُضِيفَتْ النِّسَاءُ إِلَيْنَا
مِنْ هَاهُنَا الزَّوْجَةُ لَوْ كَانَتْ أُمَّةً
وَالْحُكْمُ فِي الْإِيلَاءِ كَالظَّهَارِ
لَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَدْ ذَكَرَهُ
فَذَا الدَّلِيلُ عَيْنُ مَا تَقَدَّمَ
وَحَيْثُ شَارَكَ الظَّهَارُ الْإِيلَاءَ
وَمَا حَوَى أَيْضًا مِنَ الْخِطَابِ
فَجَعَلُوا الْبَائِنِينَ فِي تَرْجَمَةٍ
فَذَاكَ بَابٌ مُفْرَدٌ وَهَذَا
مَعَ أَنَّهُ فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ
يَفْهَمُ ذَلِكَ كُلُّ مَنْ أَتَقَنَ مَا
وَمَنْ يَقُلْ كَأَمِّهِ فِي الْمَنْزِلَةِ
لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ التَّحْرِيمَ

مِثْلُ الْحَرَائِرِ مِنَ النِّسَاءِ
ظَهَارَ فِي سَرِيَّةٍ قَدْ جُعِلَ
يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ رُفِعَ
وَمَا الْإِمَاءُ مِثْلَهَا فِي الظَّاهِرِ
مَعَ الْإِضَافَةِ لَهُؤُلَاءِ
أَزْوَاجُنَا يُرَادُ دُونَهُنَّ
تَدْخُلُ فِي أَحْكَامِهَا الْمُقَدَّمَةِ
لَا يُوْجَدُ الْإِيلَاءُ فِي السَّرَّارِ
يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ فِي الْبَقَرَةِ (١)
يَفْهَمُهُ مَنْ لِلْمَعَانِي أَحْكَامًا
فِي هَذِهِ وَمَا حَوَى التَّاجِيلَ
لَمْ يَفْرِزُوهُمَا لَدَى الْأَبْوَابِ
وَإِنَّمَا أَفْرَدْتُهُ لِنُكْتَةِ
بَابٍ فَإِنْ جَعَلْتُهُ أَفْلَازًا (٢)
لَا يَتَشَارَكَانِ فِي أَحْوَالِ
حَوَى مِنَ الْبَائِنِينَ عِلْمًا فَأَفْهَمَا
فَلَا ظَهَارَ عِنْدَنَا فِي الْمَسْأَلَةِ
بِهِ وَلَكِنْ قَصَدَ التَّكْرِيمَ

(١) البقرة : أي في سورة البقرة .

(٢) أصل الأفلاذ القطع واحدها فلذة أى قطعة . أى فإن جعله متفرقا كتفريق الأولاد بعضها عن بعض .

وَهُوَ مَقَالٌ مُحْطَرٌّ وَالْأَسْلَمُ
 ظَهَارُ ذَاتِ الزَّوْجِ مِنْ حَلِيلِهَا
 لَكِنَّهَا لَيْسَ عَلَيْهَا وَقْتُ
 وَإِنَّمَا تُلْزِمُهَا الْكَفَّارَةُ
 فَقَوْلُهَا أَنْتَ عَلَيَّ كَأَبِي
 وَاللَّهُ قَدْ أَوْجَبَ أَنْ يُكْفَرَا
 فَمُوجِبُ التَّكْفِيرِ نَفْسُ الزَّوْرِ
 فَذَا هُوَ الْأَصْلُ لِهَذِي الْمَسْئَلَةِ
 إِذِ الظَّهَارُ لَيْسَ لِلنِّسَاءِ
 فَالْخُلْعُ وَالطَّلَاقُ وَالظَّهَارُ
 وَهَكَذَا الْإِيْلَاءُ فَافْهَمْنَا
 وَلَيْسَ لِلنِّسَاءِ فِي ذَا أَثَرٌ
 وَبِالرِّجَالِ قَصْدُ الْخِطَابِ
 وَلَيْسَ لِلْقِيَاسِ ثُمَّ مَدْخُلٌ
 لِأَنَّمَا الْعَوْدُ إِلَيْهَا مُوجِبٌ
 لَوْ لَمْ يَكُنْ أَرَادَ يَرْجِعْنَا
 ثُمَّ يَعُودُونَ لَمَا قَدْ قَالُوا

سِوَاهُ فِيمَا يَسَعُ التَّكْلُمُ
 يُلْزِمُهَا كَفَّارَةٌ فِي قِيلِهَا
 وَوُطِئَ لَهَا فَلَا يَنْسَبُ
 لِأَجْلِ ذَاكَ الزَّوْرِ فِي الْعِبَارَةِ
 كَقَوْلِهِ كَأُمِّهِ فِي الْكَذِبِ
 عَلَيْهِ حِينَ بِالْمَقَالِ زَوْرًا
 فَيُوجِبُ الْمَقَالُ لِلتَّكْفِيرِ
 لَكِنِّي فِيمَا أَرَاهَا مُشْكِلَةً
 لَكِنَّهُ يَخْصُ هَؤُلَاءِ
 يَخْصُ بِالرِّجَالِ وَالْخِيَارُ
 لِأَنَّهَا لِلْعَقْدِ تَتَّبَعْنَا
 فَلَا أَقُولُ أَنَّهَا تُكْفَرُ
 فِي حُكْمِ ذَاكَ وَهُوَ الصَّوَابُ
 وَإِنْ يَكُنْ قَالُوا بِهِ وَعَوَّلُوا
 لِذَلِكَ لَا مَقَالُهُ إِذْ يَكْذِبُ
 لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُكْفَرْنَا (١)
 بِهِذِهِ يَرْفَعُ الْجِدَالَ

(١) أنظروا إلى هذا التحقيق الكاشف قَلْبُهُ دَرَهُ مِنْ عَلَامَةِ سَبَاقِ .

فصل كفارة الظهار

وَاللَّهُ قَدْ فَصَّلَ فِي الْقُرْآنِ
فَأَوْجَبَ الْعِتْقَ لِمَنْ قَدْ وَجَدَا
وَبَعْدَهُ إِطْعَامُ سِتِينَ فَتًى
وَذَاكَ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ يَصُومُ
يَمْنَحُهُمْ بِأَكْلَتَيْنِ فَأَعْلَمَا
وَإِنْ يَكُنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَا
وَالْأُرْزُ ثَلَاثَ الصَّاعِ لِلْمَسْكِينِ
يَجْعَلُهُ فِي فَقَرَاءِ بَلَدِهِ
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَكْمُلَنَّ الْعَدْدُ
وَهُوَ مِنَ الْمُنْدُوبِ لِأَسْوَاهُ
وَالصَّوْمُ شَهْرَانِ بِلَا انْفِصَالٍ
وَصَائِمُ التَّكْفِيرِ لِلظَّهَارِ
لَأَنَّهُ قَدْ قِيلَ لَا يُسَافِرُ
وَذَاكَ خَوْفُ الْفَصْلِ وَالتَّابِعِ
وَالْعِتْقُ وَهُوَ أَوَّلُ الْخِصَالِ
فَإِنْ يَكُنْ يَمْلِكُ عَبْدًا أَعْتَقَهُ
بِفَضْلَةِ الْمَالِ عَنِ الْعِيَالِ
وَرَجُلٌ كَانَ لَهُ إِمَاءُ

كَفَّارَةُ الظَّهَارِ بِالتَّيَّانِ
وَالصَّوْمَ بَعْدَهُ لِمَنْ لَمْ يَجِدَا
مِنَ الْمَسَاكِينِ بِمَقْدَارِ أَتَى
يَلْزَمُهُ إِطْعَامُهُ الْمَعْلُومُ
فِي يَوْمِهِمْ إِذَا أَرَادَ يُطْعِمَا
بُرًّا فَلِلْإِثْنَيْنِ صَاعٌ مُطْلَقًا
وَذَاكَ عَنْدَهُمْ عَنْ أَكْلَتَيْنِ
فَهُمْ أَحَقُّ بِجَمِيلِ مَدَدَةٍ
وَفَاءُهُ (١) مِنْ جِيرَانِهِ لَا يَبْعُدُ
فَلْيَجْزِهِ فِي غَيْرِ مَا حَاذَاهُ
يَلْزَمُ مَنْ كَانَ فَقِيرَ الْحَالِ
لَيْسَ لَهُ الْإِفْطَارُ بِالنَّهَارِ
صَائِمُهَا وَهُوَ مَقَالٌ شَاهِرُ
شَرْطٌ وَمَا لِشَرْطِهِ مُدَافِعُ
يَلْزَمُ مَنْ كَانَ غَنَى الْمَالِ
أَوْ اشْتَرَى مِنْ مَالِهِ وَأُطْلِقَهُ
يَتَنَاعَهُ لَوْ بِالثَّمِينِ الْعَالِيِ
وَالْتَّحُلُ وَالْأَرْضُ مَعًا وَالْمَاءُ

(١) قوله : «وَفَاءُهُ» من جيرانه أي من فقراء أهل بلد أقرب إليه .

وَدَيْنُهُ يَسْتَهْلِكُ الْجَمِيعَا
لَأَنَّ دَيْنَ النَّاسِ أَوْلَى وَأَحَقُّ
وَمَنْ لَهُ سَرِيَّةٌ يَطَاهَا
فَقِيلَ يُجْزِيهِ الصَّيَّامُ عَنْهَا
وَزَاهِرُ الْكِتَابِ يُوجِبُنَا
وَوَاجِدُ اللَّعْتِ قَبْلَ أَنْ يُتِمَّ
وَبَعْدَ أَنْ يُتِمَّ صَوْمَهُ فَمَا
وَمُعْتَقٌ نَصْفًا لَهُ مِنْ عَبْدٍ
وَقِيلَ بَلْ يَجْزِيهِ إِذَا يَلْزَمُهُ
وَأَخْرَجَ الْقَوْلَيْنِ قِيلَ أَكْثَرُ
لَأَنَّ مَنْ اعْتَقَ نِصْفَهُ بِلَا
لَأَنَّهُ عَلَى الشَّرِيكِ قَدْ عَدَا
كَدِيَّةَ الْمَقْتُولِ بَعْدَ الْقَتْلِ
وَعَتَقَ مَنْ دُبِّرَ لَيْسَ يَكْفِي
وَهَكَذَا شِرَاءُ مَنْ قَدْ دُبِّرَ (١)
وَذَلِكَ قَوْلُ مَانِعِي الرُّجُوعِ
وَإِنْ تُجَوِّزَ الرُّجُوعَ فِيهِ
وَمَنْ يَكُنْ فِي بَطْنِ أُمِّهِ فَلَا
وَمَنْ يَكُنْ أَعْتَقَهُ فَوَلَدًا

فَلَا عَلَيْهِ الْعِتْقُ كُنْ سَمِيعًا
أَنْ يُقْضَى أَوَّلًا لِأَنَّهُ سَبَقُ
فِي بَيْتِهِ لَيْسَ لَهُ سِوَاهَا
وَقِيلَ بَلْ عَلَيْهِ يُعْتَقْنَهَا
هَذَا الْأَخِيرَ وَيُؤَيِّدُنَا
صِيَامُهُ يُعْتَقُهُ وَيَلْتَزِمُ
عَلَيْهِ عِتْقُ لَوْ أَصَابَ مَعْتَمًا
عَنِ الظَّهَارِ لَيْسَ يَجْزِي عَنْدِي
سَهْمُ شَرِيكِهِ لَهُ يَعْرِمُهُ
لَكِنَّمَا الْأَوَّلُ عَنْدِي أَظْهَرُ
رَأْيِ شَرِيكِهِ أَرَاهُ بَدَلًا
وَالْعَرْمُ جَبْرٌ لَا يُزِيلُ الْإِعْتِدَا
كَيْفَ يَكُونُ مُجْزِيًا لِفِعْلٍ
إِذَا لَيْسَ بِالْكَامِلِ عِنْدَ الْوَصْفِ
لِلْعِتْقِ لَا يَجْزِي عَلَى مَا ذُكِّرَا
لَأَنَّ بَيْعَهُ مِنَ الْمَمْنُوعِ
فَهَا هُنَا يُقَالُ بَلْ يَكْفِيهِ
يُعْتَقُهُ عَنْ لَازِمِ تَحْمَلَا
قَبْلَ مُضِيِّ الْأَجْلِ (٢) اللَّهُ حُدَّدَا

(١) قوله : «دُبِّرَ» أى جعل مدبراً وهو العبد الذى علق اعتاقه بموت سيده .

(٢) وفى نسخة (العدد)

فَإِنَّهُ يَنْفَعُهُ لَكِنْ لَزِمَ
وَأَنْ يَكُنْ أَعْتَقَهُ تَنْفَلاً
وَأَنْ يَكُنْ أَعْتَقَ عَبْدًا وَظَهَرَ
فَهُوَ كَمَنْ لَمْ يُعْتَقَنَّ أَصْلاً
وَهَكَذَا إِذَا اشْتَرَى عَبْدًا بِمَا
لَأَنَّهُ أَعْتَقَ عَبْدَ الْغَيْرِ
وَلَيَتَحَرَّرَ كَامِلَ الْأَعْضَاءِ
فَلَيْسَ يُجْزَى عِتْقُهُ لِلْمُقْعَدِ
وَلَا لِمَجْنُونٍ وَلَا مَجْذُومٍ
وَلَا لِأَعْمَى وَأَجِيزِ الْأَعْوَرِ
كَذَلِكَ (٣) الْأَصَمُّ إِنْ الصَّمَمُ
وَالْحُلْفُ فِي الْأَقْلَفِ مَهْمَا أُعْتِقَا
وَأَنَّهُ مَتَّهَمُ الْإِيمَانِ
وَالْحُلْفُ هَلْ يُشْتَرَطُ الْإِيمَانُ
وَأَيُّهَا فِي الذِّكْرِ جَاءَتْ مُطْلَقَةً
لَوْ كَانَ مُشْرِكًا سَلِيمَ الْحَالِ

إِطْعَامُهُ عَلَيْهِ حَتَّى يَحْتَلِمَ
فَالْحُلْفُ (١) فِي إِطْعَامِهِ قَدْ نُقِلَ
بَأَنَّهُ مِنْ قَبْلِ حُرِّ مُقْتَهَرٍ
عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَأْنِفَنَّ الْفِعْلَ
يَحْرُمُ وَهُوَ كَالرَّبَا فَلْتَعَلَّمَا
فَلَمْ يَزِدْهُ غَيْرَ نَفْسِ الضَّيِّرِ
فَهُوَ الَّذِي يُوصَفُ بِالْإِجْزَاءِ
وَلَا لِأَعْرَجٍ وَمَقْطُوعِ الْيَدِ
وَلَا لِمَجْبُوبٍ (٢) وَلَا مَصْلُومٍ
وَهُوَ الَّذِي بِفَرْدٍ عَيْنٍ يَنْظُرُ
لَا يَمْنَعَنَّ الْأَكْتِسَابَ فَأَعْلَمَا
لَأَنَّهُ مُخَالِفٌ أَهْلَ التَّقَى
عِنْدَهُمْ بِالتَّرْكِ لِلِخْتَانِ
فِي مُعْتَقِ الظَّهَارِ قَدْ أَبَاؤُوا
فَتَقْتَضِي الْإِجْزَاءَ مِمَّنْ أَعْتَقَهُ
وَالْوَصْفُ بِالْإِيمَانِ لِلْكَمَالِ

(١) قوله : « فالحلف في إطعامه » أى في وجوب إطعامه عليه فقبل عليه إطعامه إلى أن يبلغ وهو الصحيح ، وقيل لا يلزمه بل على بيت مال المسلمين .

(٢) المجبوب هو المقطوع الذكر والمصلوم هو مقطوع الاذن . أبو اسحاق .

(٣) قوله : « كذلك » أى وكذلك يُجْزَى عِتْقُ الْأَصَمِّ .

باب الإيلاء

وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْيَمِينِ يُقَالُ آلَى إِنْ يَكُنْ قَدْ حَلَفَا دَلِيلُهُ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ عَنِتْ بِالْإِمَاءِ السَّرِيَّاتِ وَبِقِيَاسِ ظَاهِرٍ قَدْ أَحَقُّوا كَقَوْلِهِ إِنْ لَمْ أُسِرْ لِلْمَسْجِدِ كَذَا إِذَا لَمْ وَكَذَا إِنْ وَإِذَا وَضَبَطُوا ذَلِكَ فَلْيُرَاعَا وَمَنْ تَكُنْ زَوْجَتُهُ فِي قَرْيَةٍ فَإِنْ وَفَا بِمَا قَدْ حَلَفَا قِيلَ تَبَيَّنَ زَوْجُهُ إِذْ فِيهِ وَقِيلَ لَا إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ اشْتَرَطَ وَفِي كِلَا الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي نَظَرٌ لَاثِمًا الْإِيْلَاءُ فِي الْقُرْآنِ لَوْ كَانَ فِي الشَّرْطِ عَلَيْهِ سَكْنٌ تَشْرُكُ شَرْطَهَا لِمَا أَرَادَا فَهُوَ بِذَلِكَ الْحَالِ قَدْ بَرَّ الْقَسَمَ

مِنْ زَوْجَةٍ لِذَلِكَ التَّمَكِينِ بِاللَّهِ لَا يَقْرُبُ مِنْهَا فَاعْرِفَا وَلَا كَذَاكَ الْحُكْمُ فِي إِمَائِهِمْ لِأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالزَّوْجَاتِ بِهَا حُرُوفًا تَذَرِي فِيمَا نَمَقُوا فَأَنْتِ مَتْنِي طَالِقٌ فَلْتَبْعِدِي حِينَ اقْتَضَى مَنَعُ الْجِمَاعِ مِثْلُ ذَا كُلِّ يَمِينٍ مَنَعَتْ جَمَاعًا فَأَلْ (١) لَا يَدْخُلُهَا لِنُكْتَةٍ إِلَى تَمَامِ الْأَجَلِ الَّذِي عُرِفَا إِيْلَاؤُهُ عَنْهَا بِمَا يُخْفِيهِ لَهَا سَكُونًا وَبِهِ قَدْ ارْتَبَطَ وَإِنْ يَكُنْ صَحَّ بِذَلِكَ الْأَثَرُ عَنْ النِّسَاءِ لَا عَنِ الْبُلْدَانِ يُمَكِّنُهُ إِثْبَاتُهَا لِمَعْنَى أَوْ ثَابِتُهُ لِيُلْغِ الْمُرَادَا وَنَالَ مِنْهَا مَا أَرَادَ وَالتَّرَمُّ

(١) «فال» أى فإلى حذف ألفها تخفيفاً .

فَإِنْ عَرَفْتَ ذَلِكَ التَّأْوِيلَ وَإِنْ يَكُنْ مُكْنِيًّا عَنْ زَوْجَتِهِ إِذِ الْكُنَايَاثُ مِنَ الْكَلَامِ وَعَلَّ مَنْ قَالَ بِمَا تَقَدَّمَ وَشَاهِدُ الْحَالِ دَلِيلُ قَاضِي وَإِنْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِ أَخْذِهَا حَلْفٌ فَقِيلَ بِالْأَخْذِ لَهَا يَلْزَمُهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَبِهِ قَدْ جَاءَ فَائُهُ قَدْ قَالَ لِإِظْهَارِهَا وَإِنَّمَا الْإِيْلَاءُ فِي ذَا الْمَعْنَى وَأَجَلَ الْإِيْلَاءِ فِي الْقُرْآنِ يُمَهِّلُ فِيهَا عَلَيْهِ يَذْكُرُ تَلْزَمُهُ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ وَهُوَ مَصْدَقٌ إِذَا مَا قَالَا وَإِنْ يَقُلْ إِنْ لَمْ أَسِرْ صَحَارًا فَإِنْ يَسِرْ مِنْ قَبْلِ تِلْكَ الْأَرْبَعَةِ وَنِصْفُهَا قَدْ قِيلَ فِي الْإِمَاءِ وَهُوَ مِنَ الْعُمُومِ فِي الْأَسَاسِ وَمُقْتَضَى الْعُمُومِ هُوَ الْأَكْثَرُ وَبَعْدَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ ذَلِكَ الْأَمَدِ وَصَارَ زَوْجُهَا مِنَ الْخُطَابِ

أَخْرَجَتْهَا عَنْ حُكْمِ هَذَا الْإِيْلَاءِ بِدَارِهَا فَحُكْمُهَا لِنَيْتِهِ صَنَفٌ يَحُوزُ الشَّطْرَ فِي الْأَحْكَامِ رَأَاهُ قَدْ أَرَادَ هَذَا فَاعْلَمَا فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَلُومَ الْمَاضِي لَا يَأْتِيْنَهَا فِيهِ يُخْتَلَفُ إِيْلَاؤُهُ وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهُ مَعْنَى الْحَدِيثِ فَاتْرُكِ الْمِرَاءَ قَبْلَ النِّكَاحِ فَانْتَفَى جَهَارًا مِثْلُ الظُّهَارِ وَبِهِ يُنْشَى أَرْبَعَةٌ مِنْ أَشْهُرِ الزَّمَانِ فَيَرْجَعْنَ لَوَطْئِهَا وَيَشْكُرُ وَقَدْ مَضَى فِي ذِكْرِهَا تَبْسِينِي كَفَرْتُ عَنْهَا فَافْهَمِ الْمَقَالَاتِ إِيْلَاؤُهُ يَنْحَطُّ حِينَ سَارَا يَنْحَطُّ عَنْهُ فَلْيُؤَافِ مَرْبَعَهُ وَقِيلَ بَلْ كَسَائِرِ النِّسَاءِ وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ بِالْقِيَاسِ وَغَيْرُهُ دَلٌّ عَلَيْهِ النَّظَرُ حَلَّ زَوَاجُهَا لِمَنْ لَهَا وَرَدَ لَا يَتَقَدَّمَنَّ عَلَى الْأَصْحَابِ

إِلَّا الَّتِي يَبْطِنُهَا حَمْلٌ فَلَا تُحْطَبُ (١) حَتَّى يَخْرُجَنَّ مُكَمَّلًا
وَذَاكَ هُوَ الْحُكْمُ فِي الْمَسَائِلِ لِكُلِّ بَائِنٍ مِنَ الْحَوَامِلِ

باب في المفقود والغائب

إِنَّ حَوَادِثَ الزَّمَانِ جَمَّةٌ (٢)
مِنْ ذَلِكَ الْغَائِبُ وَالْمَفْقُودُ
وَلَمْ يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ
كَانَ اجْتِمَاعُهُمْ لِشِدِّ الْحَبْلِ
وَتَحْتَ أَمْرِ الْمُصْطَفَى وَرَأَيْتُهُ
وَالْأَفْتَرَاقُ لِإِخْتِلَافِ الْأَهْوَا
لَا تَعْرِفَنَّهُ مَتَى مَا غَابَا
وَفِي زَمَانٍ عُمِرِ فَقَدْ وَقَعَ
فِي رَجُلٍ قَدْ أَخَذَتْهُ الْجَنُّ
فَكَانَ ذَلِكَ سَبَبُ الْكَلَامِ
فَاجْتَهَدُوا وَيَنُوتُوا وَوَضَحُوا
نَفَهُمْ بَعْضُهُ وَيُشْكَلُّنَا
وَكُلُّ حَادِثٍ فَيُعْطَى حُكْمُهُ
حُكْمُهُمَا فِي كُتُبِنَا مَوْجُودُ
شَيْءٌ لِضَيْقِ الْحَالِ وَالتَّقَلُّبِ
وَالْأَفْتَرَاقُ مَالُهُ مِنْ أَصْلِ
كَانُوا حَرِيصِينَ عَلَى هِدَايَتِهِ
تَسْلُكُ نَحْوًا (٣) وَأُخَوِّكَ نَحْوًا
كَذَاكَ لَا تُدْرِيه حِينَ آبَى
أَوَّلُ ذَلِكَ حِينَ مَا الْحَالُ اتَّسَعَ
وَرَدَّ بَعْدَ أَنْ تَقْضَى السَّنُ
فِي الْفَقْدِ فَاعْرِفْ مَوْضِعَ الْأَحْكَامِ
وَحُكْمَ ذَلِكَ كُلَّهُ قَدْ شَرَحُوا
بَعْضُ وَكُلُّ ذَلِكَ نَقَلْنَا

(١) قوله : فلا تحطب . أى لا يحطبها الأجنبي . وأما الزوج الأول فله أن يحطبها لأن الحمل له .

(٢) قوله : جمّة . أى كثيرة .

(٣) قوله : نحواً . أى جهة .

لَعَلَّمَنَا بِفَضْلِهِمْ وَعِلْمِهِمْ
 نَتَّهِمُ النَّفُوسَ فِيمَا أَشْكَلَا
 وَأَعْمَشُ الْعَيْنَيْنِ لَيْسَ يَنْظُرُ
 وَالْفَرْقُ بَيْنَ غَائِبٍ وَمَنْ فَقَدْ
 فَعَائِبٌ مَنْ غَابَ دُونَ سَبَبِ
 وَالْفَقْدُ أَنْ تَرَاهُ فِي الْحَرِيقِ
 وَمِثْلُهُ مَنْ رَكِبَ الْبَحْرَ إِلَى
 أَوْ أَنَّهُ يُطَارِدَنَّ السَّبْعَا
 أَوْ أَنَّهُ قَدْ غَاصَ فِي الْأَهْوَالِ
 فَأَرْبَعٌ مِنَ السِّنِينَ أَجَلُهُ
 وَذَلِكَ عَدَدُ الْأَرْبَعِ الْجِهَاتِ
 وَحُكْمُهُ فِي زَمَنِ التَّاجِيلِ
 يَكُونُ وَارِثًا وَمَوْرُوثًا إِلَى
 وَهَكَذَا الْإِنْفَاقُ يَلْزَمُنَا
 وَقِيلَ زَوْجُهُ تُزَادُ فَاسْمَعِ
 وَفَوْقَهَا عَشْرٌ مِنَ الْأَيَّامِ
 لِأَنَّهَا لِأَجَلِهِ تَحْتَسِبُ
 وَالْأَصْلُ فِي الزَّوْجِيَّةِ الْبَقَاءُ
 وَالْأَصْلُ مَالٌ لِلْمَقَالِ الْأَوَّلِ

فَأَيْنَ عِلْمٌ مَنْ أَتَى مِنْ بَعْدِهِمْ
 وَنَعْرِفُ الْفَضْلَ لِأَرْبَابِ الْعُلَا
 مِقْدَارَ مَا يَنْظُرُهُ مَنْ يُصِيرُ
 يُدْرَى لِأَنَّ الْأَصْلَ غَيْرُ مُتَّحِدٍ
 يُعْرِفُ إِلَّا بِاخْتِفَاءِ الْمَذْهَبِ
 أَوْ أَنَّهُ فِي الْمَاءِ كَالْعَرِيقِ
 دَارِ فَعَابَ عِلْمُهُ إِذْ رَحَلَا
 وَبَعْدَ أَنْ طَارَدَهُ مَارَجَعَا
 وَكُلُّ مُحْطَرٍ كَهَذَا الْحَالِ
 يَنْظُرُ حَتَّى أَمْ أَتَاهُ أَجَلُهُ
 لَعَلَّ ذِكْرَهُ بِهِنَّ يَأْتِي
 حُكْمَ الْحَيَاةِ يُعْطَى بِالتَّفْصِيلِ
 أَنْ يَنْقَضِيَ الْوَقْتُ الَّذِي قَدْ أَجَلَا
 مِنْ مَالِهِ لِمَنْ يُكْفَلُنَا (١)
 أَرْبَعَةَ الشُّهُورِ فَوْقَ الْأَرْبَعِ
 تُتَّفَقُ فِي ذَلِكَ بِالتَّمَامِ
 فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَلَا تُعْرَسُ
 فَكَيْفَ لَا يَتَأَلَّهَا الْإِعْطَاءُ
 لِكُونِهِ الْأَكْثَرُ عِنْدَ الْأَوَّلِ

(١) قوله : «لَمَنْ يُكْفَلُنَا» أى لمن جعله الشرع كفيلا عليه بالنفقة .

وَهَا أَنَا أَمِيلُ لِلْأَخِيرِ (١) وَبَعْدَ تَمِّ الْأَجَلِ الْمُقَدَّمِ وَيَأْمُرُ الْوَلِيُّ (٢) بِالطَّلَاقِ تَعْتَدُ عِدَّتَيْنِ لِلْوَفَاةِ وَكُلُّهُ لِلِاخْتِيَاظِ الْكَامِلِ وَبَعْدَ ذَلِكَ كُلِّهِ يَجُوزُ وَإِنْ أَتَى الْأَوَّلُ يَوْمًا فَادِرِ عَنَيْتُ مَهْرَهُ وَمَهْرَ الثَّانِي مَا بَالَهُ لَمْ يُعْطَ إِلَّا الْأَحْقَرَا فَإِنْ يُرْذَهَا فَلَهُ تَعْتَدُ وَذَلِكَ مِنْ خَوْفِ اخْتِلَاطِ النَّسْلِ لِأَنَّهُ بِهَا يَبَيِّنُ الرَّحِمُ لَكِنِّي لَمْ أَحْفَظْنَهُ لِأَحَدٍ وَإِنْ يَكُ اخْتَارَ الصَّدَاقَ عَنْهَا

لِمَا أَرَى مِنْ أَصْلِهِ الْمَذْكُورِ يَحْكُمُ قَاضِينَا لَهُ بِالْعَدَمِ لِيُخْرَجَ الْحَالُ عَنِ الشَّقَاقِ وَلِلطَّلَاقِ حَشِيَّةُ الْفَوَاتِ وَيُقَسَّمُ الْمَالُ بِقَسَمٍ عَادِلٍ تَرْوِيجَهَا بِمَنْ بِهِ تَفُوزُ حَيْرٌ فِيهَا أَوْ أَقَلُّ الْمَهْرِ وَهُوَ مِنَ التَّرْغِيبِ فِي مَكَانٍ مَا ذَاكَ إِلَّا كَي يَشَاهَا فَانْظُرَا بَعْدَةَ الطَّلَاقِ لَوْ تَمَتَّدَ وَالْقَوْلُ بِالْحَيْضَةِ نَوْعُ عَدْلِ حُلُوهُ وَغَيْرُ ذَا لَا يَلْزَمُ فَانْظُرْ وَلَا تَأْخُذْهُ إِلَّا بِسَنَدٍ فَلَيْسَ لِلْأَخِيرِ بُدٌّ مِنْهَا

(١) قوله : «وها أنا أميل للأخير» أى للقول بوجوب الإنفاق عليها من مال المفقود لأن الأصل بقاء الزوجية . استصحابا لحال أصل الحياة ولأنها احتسبت من أجله فناسب أن تنال النفقة من ماله .

(٢) هكذا في هذه النسخة برفع الولي فاعلا أي أن الولي يأمر الحاكم أن يطلقها ، والظاهر العكس وذلك بأن يأمر الحاكم ولّي المفقود أن يطلق امرأته جمعا بين الحكم بموت بعلها وبين خروجها من عصمتها بالطلاق الشرعى من الولي أو من الحاكم وهذا أخذ بالحوطة .

(٣) وفي المسألة خلاف مشهور قال بعضهم إن تزويج الأخير أمر ماضٍ ؛ فلا خيار للأول فيها سواء دخل بها الأخير أو لم يدخل ، وهو قول عبد الله بن عبد العزيز ومن وافقه ، وقيل إذا دخل بها الأخير فلا خيار للأول ، وإن لم يدخل بها فله الخيار ، وهو قول حاتم بن منصور وقول بن عبد العزيز ، والله أعلم .

تَقِيمُ عِنْدَهُ بِذَلِكَ الْعَقْدِ وَيَسَعُ الْحَاكِمُ أَنْ لَا يَدْخُلَا وَإِنِّي يُعْجِبُنِي الدُّخُولُ وَرَوْجَةُ الْمَفْقُودِ إِنْ تَزَوَّجَتْ مِنْ غَيْرِ تَطْلِيقٍ مِنَ الْحُكَّامِ وَقَالَ بَعْضُ لَا يَتِمُّ أَبَدًا قُلْتُ وَلَكِنْ إِنْ تَعَذَّرَ الْحَكَمُ مَخَافَةَ الضَّرَاءِ وَالْإِضْرَارِ وَمُدَّةُ الْغَائِبِ فِي الْأَحْكَامِ مِثْلُ وَلَدِ الْإِنْسَانِ لَا مِثْلَ غَائِبٍ وَقِيلَ بِالسَّبْعِينَ وَهُوَ مَغْرِبِي وَقَالَ بَعْضُ حُكْمُهُ الْحَيَاةُ وَهُوَ عَلَى ذَا الْقَوْلِ لَيْسَ يُحْكَمُ وَفِيهِ أَقْوَالٌ لَهَا تَرَكْتُ وَامْرَأَةُ الْغَائِبِ إِذَا تَقُولُ قِيلَ لَهَا تَزَوَّجْنِ (١) يَأْتِي وَقَوْلُهَا بِذَلِكَ ادِّعَاءُ وَقَائِلٌ إِنَّ فَلَانًا مَاتَ فَعِنْدَهُمْ بِقَوْلِهِ لَا يُحْكَمُ

فَهَذِهِ أَحْكَامُ ذَاتِ الْفَقْدِ فِي مَالِهِ وَوَاسِعٌ إِنْ دَخَلَ لَهُ وَغَيْرِي هَكَذَا يَقُولُ بَعْدَ انْقِضَاءِ فَقْدِهِ وَابْتِهَاجَتْ وَلَا الْوَلِيَّ قِيلَ بِالتَّمَامِ لِأَنَّهُ مِنْهَا كَمِثْلِ الْاِعْتِدَا فَلَأَخُذَ بِالرُّحْصَةِ وَجْهٌ مُلْتَزِمٌ وَنَفْيُهُ يُعْلَمُ بِاضْطِرَارٍ قِيلَ ثَمَانُونَ مِنَ الْأَعْوَامِ وَقِيلَ مِثْلُ غَائِبٍ نَرَى الْحِسَابَا وَقَالَ قَوْمٌ مِائَةٌ فَلْتَحْسِبِ حَتَّى يَصِحَّ بَعْدَهَا الْمَمَاتُ فِيهِ بِشَيْءٍ وَالْإِلَهُ أَعْلَمُ وَهِيَ غَيْرُ مَالِهِ ذَكَرْتُ قَدْ صَحَّ عِنْدِي مَوْتُهُ فَقُولُوا وَقِيلَ لَا لِأَنَّهُ مَا ثَبَتَا وَعَلَهُ يَحْمِلُهَا اشْتِهَاءُ وَإِنِّي دَفَنْتُهُ إِذَا فَاتَا وَمَالُهُ بِقَوْلِهِ لَا يُقَسَّمُ

(١) تَزَوَّجْنِ : أَيِ تَتَزَوَّجْنِ .

وَأَنْ أَرَادُوا نَبَشَهُ مِنْ قَبْرِهِ
لَكَى يَطِيبَ قَسْمُهُمْ لِمَالِهِ
وَإِنِّى أَقُولُ إِنَّ الْخَبَرَ
وَأَنَّهُ يُنَى عَلَى التَّصْدِيقِ
وَهَذِهِ الْأُخْبَارُ فِي الْأَنَامِ
يَرْفَعُهَا الْفَرْدُ عَنِ الْفَرْدِ إِلَى
فَيَجِبُ الْحَقُّ بِهِ وَالْأَيْدِي
فَكَيْفَ يُلْعَى هَاهُنَا وَالْقَلْبُ
وَأَنْ يَكُنْ مُتَّهَمًا فِي الْخَبَرِ
فَالْغَيْبُ وَالْفَقْدُ بِهِ لَا يُحْكَمُ
فَلَوْ رَأَيْنَا آيَةَ الْمَمَاتِ
جَازَ لَنَا الْأَخْذُ بِهَا وَنَحْكُمُ
وَلَيْسَ ذَا الْبَابِ كَمِثْلِ الْحُكْمِ
لَوْ كَانَ كُلُّ حَالَةٍ تَحْتَاجُ
وَالَّذِينَ يُسَرُّ مَا بِهِ مِنْ عُسْرِ

جَازَ لِأَجْلِ مَا أَتَى مِنْ خَبَرِهِ
هَذَا الَّذِي أَبْدَاهُ فِي مَقَالِهِ
فِي مِثْلِ ذَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَبَرَ
وَتَرْكُهُ نَوْعٌ مِنَ التَّضْيِيقِ
عَنْ وَاحِدٍ تُؤْخَذُ فِي الْأَحْكَامِ
أَنْ تَصِلَ الْمُخْتَارَ مَا يَبْنِي الْمَلَأَ
تُقَطَّعُ بَلْ تُوجِبُ نَفْسَ الْحَدِّ
يُصَدِّقُهُ فَأَيْنَ اللَّبُّ
فَمِثْلُهُ لَمْ يَكْ بِالْمُعْتَبَرِ
إِلَّا إِذَا مَا أَمْرُهُ يَسْتَعْجِمُ (١)
بِأَيِّ حَالَةٍ مِنَ الْحَالَاتِ
بِهَا إِذَا الْمُرَادُ مِنْهَا نَفَهُمُ
بَيْنَ الْخُصُومِ عِنْدَ أَهْلِ الْفَهْمِ
لِشَاهِدَيْنِ ضَاقَتِ الْفَجَاجُ
فَكَيْفَ ذَا التَّضْيِيقِ فِي ذَا الْأَمْرِ

(١) قوله : « يستعجم » أى ينبهم قال الشاعر :

صم صداها وعفا رسمها

فاستعجمت عن منطق السائل

كتاب أحكام الممالك

باب تزويج الممالك

ثُمَّ النِّكَاحُ فِي الْمَمَالِكِ كَمَا
لَا فَرْقَ إِلَّا فِي أُمُورٍ تَنْدُرُ
مِنْ ذَلِكَ أَنَّ أَمْرَهُ لِلسَّيِّدِ
أَمَّا الْعَبْدُ مِنْ إِنَاثٍ وَذَكَرٌ
لَوْ كَرِهَتْهُ فَعَلَيْهِ تُجْبَرُ
وَالْمَالِكُونَ إِنْ تَعَدَّدُوا فَلَا
لِأَنَّهُمْ فِي حُكْمٍ فَرْدٍ وَاحِدٍ
وَإِنْ يُزَوَّجَ بَعْضُهُمْ نَجْهًا
وَإِنْ يُطْلَقَ بَعْضُهُمْ أَوْ خَالَعَا
لَكِنَّهُ لِلشُّرَكَاءِ يَضْمَنُ
وَالْعَبْدُ إِنْ طَالَبَ ذَلِكَ السَّيِّدَا
قِيلَ عَلَيْهِ أَنْ يُزَوَّجَنَّهُ
وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ بَأَنْ يَنْتَصِرَا
إِلَّا إِذَا حَاكَمَهُ فَحَكَمَا
فَهَا هُنَا يَصِحُّ الْإِنْتِصَارُ
وَقَبْلَهُ يَحْتَمِلُ التَّمَسُّكَا
وَالْحُكْمُ بِتِّ ذَلِكَ الْأَخْتِمَالَا
لَأَنَّهُ يَلْزُمُهُ يَنْقَادُ

قَدْ كَانَ فِي الْأَحْرَارِ حُكْمًا عُلْمًا
وَهَا أَنَا أَكْشِفُهَا وَأَذْكَرُ
فَلَا نِكَاحَ دُونَهُ لِأَحَدٍ
فَمَا رِضَاهُمْ هَاهُنَا بِالْمُعْتَبَرِ
إِذَا أَطَاقَتْ وَكَذَلِكَ الذَّكَرُ
يَصِحُّ دُونَ الْأَخْذِ مِنْهُمْ أَوَّلًا
وَذَلِكَ لِإِشْتِرَاكِ مُلْكِ النَّاقِدِ
يَصِحُّ إِنْ بَاقِيَهُمْ قَدْ تَمَّامَا
فَأَنَّهُ يَكُونُ مِنْهُ وَاقِعَا
مَا أَتْلَفُوا فِي ذَلِكَ وَهُوَ بَيْنُ
بَأَنْ يُزَوَّجَنَّهُ وَاجْتِهَادَا
وَقِيلَ لَا يَلْزَمُ فَاغْلَمْنَهُ
مِنْ مَالِهِ إِذَا أَبَى وَتَفَرَّأ
بَذَلِكَ الْقَاضِي وَبَعْدَ ظُلْمَا
لَأَنَّهُ قَدْ ظَهَرَ الْبَوَارُ
بِرُحْصَةِ فَلَا يُقَالُ هَلَكَا
وَصَيَّرَ الْأَخْذَ لَهُ حَالَا
لِذَلِكَ الْحُكْمِ الَّذِي يُرَادُ

وَجَائِزٌ بَأَن يُتِمَّ السَّيِّدُ
وَأَن يَكُنْ قَدْ دَخَلَ الْعَبْدُ فَلَا
لَأْتَمَّا الدُّخُولُ قَبْلَ الصَّحَّةِ
فَهُوَ كَمَنْ وَقَعَهَا مِنْ قَبْلِ
وَأَمَّةٌ بَعِيرٍ إِذْنِ السَّيِّدِ
وَأُعْتِقْتُ مِنْ قَبْلِ يَدْخُلَنَا
وَذَاكَ مِنْ وَجْهَيْنِ أَمَّا الْأَوَّلُ
وَالثَّانِي تَزْوِيجُ بَعِيرٍ مَوْلَى
وَرَجُلٍ زَوْجٍ حُرًّا بِأَمَّةٍ
أَوْلَدَهَا الْبَيْنِ ثُمَّ جَاءَ
فَقِيمَةُ الْأَوْلَادِ تَلَزَمْنَا
وَأَن يَكُنْ أَحْبَرَهُ بِالْأَمْرِ
وَالرَّقُّ فِي الْأَوْلَادِ حَتْمًا لَازِمٌ
وَجَائِزٌ يَزُوجُنْ عَبْدَهُ
وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُهُ مِنْ أَجْلِ
فَالزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ وَالصَّدَاقُ
فَمَالُهُ يُزُوجُنْ مَالَهُ
لَأْتَمَّا الصَّدَاقُ بِالْإِطْلَاقِ
فَهُوَ لِلزَّوْجَةِ مِنْ ذَا الشَّانِ
وَأَمَّةٌ عَبْدٌ لَهَا قَدْ حُطِّبَا
فَالنَّهْيُ فِي ذَلِكَ لِلْأَحْزَارِ

عَقْدًا بِدُونِ إِذْنِهِ قَدْ عَقَدُوا
يُصْلِحُهُ الْإِثْمَامُ إِذَا تَعَجَّلَا
يَقْضَى عَلَيْهِمَا بِوَجْهِ الْحُرْمَةِ
تَزْوِجُهَا فَأَيْنَ وَجْهُ الْحِلِّ
تَزَوَّجَتْ بِرَجُلٍ فِي الْبَلَدِ
وَتَمَمَّتْ فَذَاكَ يَفْسُدُنَا
فَأَصْلُهُ الْفَسَادُ لَا يَحْوُلُ
فَهُوَ عَلَى الْبُطْلَانِ لَمْ يَتَّقِلْ
لِغَيْرِهِ قَدْ غَرَّهْ وَكْتَمَهُ
سَيِّدَهَا لِيَأْخُذَ الْأَبْنَاءَ
ذَاكَ الَّذِي غَرَّ فَيَغْرُمُنَا
يَنْحَطُّ عَنْهُ الْغُرْمُ دُونَ الْوِزْرِ
لَأَنَّهُ عَلَى الزَّوْنَاءِ قَادِمٌ
بَأَمَّةٍ لَهُ وَيُعْطَى نَقْدُهُ
أَنَّ الْجَمِيعَ مَالُ هَذَا الْفَحْلِ
جَمِيعُهُمْ فِي مُلْكِهِ يَنْسَاقُ
بِمَالِهِ وَلَا أَرَى اعْتِلَالَهُ
يَكُونُ لِلزَّوْجَةِ بِاسْتِحْقَاقٍ
وَسَلْبُهُ مِنْهَا مَقَامٌ ثَانِي
فِي عِدَّةٍ حِينَ لَهَا قَدْ رَغِبَا
دُونَ الْعَبْدِ جَاءَ فِي الْآثَارِ

وَأَمَّةٌ تَطْلُبُ مِنْ مَوْلَاهَا
يَلْزِمُهُ فِي الْحُكْمِ أَنْ يَخْتَارَا
وَأَنْ أَبِي وَيَبْعَهَا أَرَادَا
وَرَجُلٌ أَمَّةٌ قَوْمٍ بَضْعًا (١)
بِأَنَّ مِنْهَا أَوَّلَ الْأَوْلَادِ
فَوَلَدَتْ اثْنَيْنِ فِي بَطْنٍ مَعَ
لَكِنَّهُ عَلَيْهِمَا نِصْفُ الثَّمَنِ
يَسْعُونَ مِنْ بَعْدِ الْبُلُوغِ فِيهِ
وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ مِنَ الْحَرَائِرِ
لَأَنَّهُ فِي ذَاكَ نِصْفُ الْحُرِّ
وَأَرْبَعًا مِنَ الْإِمَاءِ يَجْمَعُ
وَالْحُلْفُ فِي تَحْلِيلِهِ لِلْحُرَّةِ (٢)
وَأَكْثَرُ الْأَقْوَالِ بَلْ يُزِيلُهَا
وَحُرَّةٌ وَأَمَّةٌ قَدْ جَمَعَا
طَلَّقَ تِلْكَ الْأَمَّةَ الْمُشْتُومَةَ
لِلْحُرَّةِ الْخِيَارُ حِينَ ارْتَجَعَا
قُلْتُ وَلَا أَرَى الْخِيَارَ هَاهُنَا
خِلَافَ تَزْوِيجِ لَهُ يَسْتَأْنِفُ
وَلَيْسَ لِلْعَبِيدِ بَاتِّفَاقٍ

تَزْوِيجُهَا أَوْ أَنَّهُ يَعْشَاهَا
مَا شَاءَهُ وَيَرْفَعُ الضَّرَارَا
كَانَ لَهُ وَلِيْحَذِرِ الْفَسَادَا
مِنْ بَعْدِ تَزْوِيجِ بِشَرِّطٍ وَقَعَا
حُرٌّ وَصَحَّ الشَّرْطُ بِالْإِشْهَادِ
فَيُعْتَقَانِ لِاصْطِحَابِ جَمْعَا
لِسَيِّدِ الْأُمِّ بِتَقْوِيمِ حَسَنٍ
وَإِنْ وَفَى أَبُوهُمَا يَكْفِيهِ
سِوَى اثْنَيْنِ فِي الْمَقَالِ الشَّاهِرِ
وَقِيلَ مِثْلُ الْحُرِّ أَيْضًا يَجْرَى
بِلَا خِلَافٍ هَاهُنَا فَيَرْفَعُ
فَقِيلَ لَا يُزِيلُ وَجْهَ الْحُرْمَةِ
لَأَنَّهُ فِي حُكْمِهِ حَلِيلُهَا
حُرٌّ وَبِالطَّلَاقِ يَوْمًا وَدَعَا
وَرَدَّهَا لِلْحَالَةِ الْمَعْلُومَةِ
لَأَنَّهُ مِثْلُ نِكَاحٍ وَقَعَا
لَأَنَّهُ بَنَى عَلَى ذَاكَ الْبِنَا
فَهَاهُنَا لَهَا الْخِيَارُ يُعْرَفُ
شَيْءٌ مِنَ الْإِيْلَاءِ وَالطَّلَاقِ

(١) قوله : « بضعاً » أى جامع .

(٢) قوله : « تحليلة للحرّة » أى المطلقة ثلاثاً .

وَلَا الظَّهَارَ وَالْخِيَارَ إِلَّا
وَذَكَرُوا أَنَّ خِيَارَ الْأُمَةِ
وَعَلَّ وَجْهَ ذَاكَ لِمَا خَيْرًا
وَطَلَّقَتَانِ لِلْإِمَاءِ تَقْطَعُ
وَحَيْضَتَانِ عِدَّةُ الْمُطَلَّقةِ
وَذَاكَ أَنَّ حُكْمَ هَذِي الْأُمَةِ
وَطَلَّقةٍ وَحَيْضَةٍ لَا تُقَسَّمُ
مِنْ ذَاكَ أَنَّ عِدَّةَ الْوَفَاةِ
شَهْرَانِ مَعَ خُمُسٍ فَصَحَّ النِّصْفُ
وَجَائِزٌ قِيلَ طَلَّاقُ الرَّجُلِ
وَهَكَذَا تَزْوِيجُ مَمْلُوكَاتِهِ (١)
وَذَاكَ مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلٍ سَبَقَ
وَالْعَبْدُ إِنْ بَاذَنَ مَوْلَاهُ عَقْدَ
وَبَقِيَ الْبَعْضُ مِنَ الصَّدَاقِ
وَبِيعَ ذَاكَ الْعَبْدُ قِيلَ تُعْطَى
وَقِيلَ يَبْقَى لَازِمًا لِلْعَبْدِ (٢)
وَسَيِّدُ الْعَبْدِ لَهُ أَنْ يَدْخُلَا
مَا لَمْ يَكُنْ مُنْفَرِدًا بِزَوْجَةٍ

بَاذَنَ مَالِكٍ لَهُمْ تَوَلَّى
مِثْلَ الطَّلَاقِ بِاتِّفَاقِ الْأُمَةِ
كَأَنَّهُ مَلَكَهَا مَا ذَكَرَا
لَيْسَ لَهُ مِنْ بَعْدِ ذَاكَ يَرْجِعُ
مِنْهُمْ لِلتَّصْيِفِ مَعَ مَنْ حَقَّقَهُ
فِي ذَاكَ تُعْطَى نِصْفُ حُكْمِ الْحُرَّةِ
فَجُعِلَتْ ثَنَتَيْنِ يَأْمَنُ يَفْهَمُ
لَهُنَّ نِصْفُ عِدَّةِ الْحُرَّاتِ
فَافْهَمُ فَقَدْ أَتَاكَ مِنْهُ الْكَشْفُ
زَوْجَةُ عَبْدٍ ابْنِهِ فِي الْمِثْلِ
حِلٌّ لَهُ إِنْ شَاءَهُ مِنْ ذَاتِهِ
فِي أَنَّ مَالَ ابْنِهِ لَهُ بِحَقِّ
عَلَيْهِ عَقْدًا لِلتَّكَاحِ وَنَقْدَ
فِي ذِمَّةِ الْعَبْدِ عَلَى اسْتِثْنَاءِ
مِنْ ثَمَنِ الْعَبْدِ وَلَا تُحْطَأُ
يَقْضِيهِ إِنْ حُرَّرَ بِالتَّصَدَّى
مَنْزِلُهُ (٣) بَعِيرٍ إِذِنْ حَصَلَا
فِيهِ فَيُمنَعَنْ هُنَا لِنُكْتَةِ

(١) قوله : مملوكاته أى مملوكات الأبن .

(٢) قوله : للعبد اللاه فيه بمعنى على أى لازم عليه .

(٣) قوله : منزله أى منزل العبد .

وَذَاكَ خَوْفُ الْكَشْفِ لِلْعَوْرَاتِ
 وَرَجُلٌ لِأَمَةٍ قَدْ أَعْتَقَا
 فَمَا لَهُ تَرْوِيحُهَا بِنَفْسِهِ
 وَكُلُّ مَا كَانَ لِوَجْهِ الرَّبِّ
 لِأَنَّ حَظَّهُ مِنَ الثَّوَابِ
 وَإِنْ يَكُنْ أَعْتَقَهَا لِيَنْكِحَهَا
 قُلْتُ وَفِي الْوَجْهِينِ لَسْتُ أَمْنَعُ
 فَاعِلُهُ يَفُوزُ بِالْأَجْرَيْنِ
 وَالْمُصْطَفَى صَفِيَّةً (١) قَدْ أَعْتَقَا
 تَرَاهُ (٢) يَقْصِدَنَّ غَيْرَ اللَّهِ
 وَإِنْ يَكُنْ أَعْتَقَهَا وَكَتَمَا
 فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ الْكِتْمَانُ
 لِأَنَّهَا بِالنَّفْسِ مِنْهُ أَمْلَكُ
 مُعْتَقَةٌ لَهَا أَبٌ مَمْلُوكٌ
 تَرْوِيحُهَا أَوْلَى بِهِ أَحْوَهَا
 وَكَشَفُهَا مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ
 لَوَجْهِ رَبِّي مُحْلِصًا وَصَدَقًا
 لِأَنَّهُ مِثْلُ رُجُوعِ أُمِّهِ
 لَا يَذْنُو مِنْهُ أَبَدًا بِالْقُرْبِ
 يَمْنَعُهُ مِنْ ذَاكَ الْإِرْتِكَابِ
 فَهَاهُنَا مَعْنَى الْجَوَازِ وَضَحًا
 لِمَا عَلَيْهِ مِنْ دَلِيلٍ يُرْفَعُ
 فِي خَبَرٍ جَاءَ عَنِ الْأَمِينِ
 ثُمَّ بِهَا عَلَى الزَّوْاجِ انْطَلَقَا
 فِي كُلِّ فِعْلٍ مِنْهُ لَا تَضَاهِي
 وَبَعْدَ عَقْدِهِ النِّكَاحِ عَلَّمَا
 وَبَيَّذْنَهَا التَّمُّ وَالْبُطْلَانُ
 فَذَلِكَ الْكِتْمَانُ لَيْسَ يُسَلِّكُ
 ثُمَّ أَخٌ مُحَرَّرٌ صُعْلُوكٌ
 مَا دَامَ فِي الْمُلْكِ يَرَى أَبُوهَا

باب التسري

وَهُوَ الْاسْتِمْتَاعُ بِالْإِمَاءِ لَكِنَّهُ مِنْ بَعْدِ الْاسْتِبْرَاءِ
 فَالْمُلْكُ لِلْيَمِينِ أَقْوَى حَبْلًا مِنَ النِّكَاحِ مِنْ هُنَاكَ حَلًّا

(١) قوله : « صفيه » هي أم المؤمنين صفية بنت خنيس بن أخطب سيد اليهود .

(٢) قوله : « تراه » يحذف ألف الاستفهام أى أترأه .

يَكُونُ فِيهِ نَفْسُ مَلِكِ الرَّقَبَةِ وَالْفَضْلُ لِلَّهِ فِي الْجَمِيعِ فَمَنْ يَشَأْ ذَلِكَ فَلْيَسْتَبْرِ وَيَقِيلْ تَكْفِي حَيْضَةً وَالْأَوَّلُ لِأَنَّمَا الْمُرَادُ كَشْفُ الرَّحِمِ وَفِي حَدِيثِ السَّبِيِّ فِي الْحَوَائِلِ وَذَلِكَ لَيْسَ يَقْتَضِي تَكَرُّرًا وَالْإِحْتِيَاظُ غَيْرُ مَعْنَى اللَّازِمِ وَخَمْسَةٌ (١) وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا وَقِيلَ يَجْزِي دُونَ هَذَا الْحَدِّ وَهُوَ عَلَى الْقَوْلِ الْأَخِيرِ يُبْنَى وَالْخُلْفُ فِي الْبَكْرِ إِذَا بَيَّنَّا وَفِي صَغِيرَةٍ وَقَدْ رَبَّاهَا وَفِي الَّتِي أَخَذَهَا مِنْ أُنْثَى وَأَشْهُرُ الْقَوْلَيْنِ الْإِسْتِبْرَاءُ حُجَّتُهُمْ قَالُوا فَإِنَّ السَّنَةَ وَمَنْ يَقُلْ بَعِيرَهُ يَرَاهُ وَذَلِكَ اسْتِكْشَافُ نَفْسِ الرَّحِمِ

وَفِي النِّكَاحِ مُتَعَةً مُسْتَصْحَبَةً لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ التَّوَسُّعِ بِحَيْضَتَيْنِ لِتَمَامِ الْأَمْرِ أَكْثَرُ لَكِنَّ الْأَخِيرَ أَغْدَلُ وَهُوَ بِذَلِكَ حَاصِلٌ فَلْتَعَلَّمْ حَتَّى يَحِضْنَ بِالْحَيْضِ الْحَاصِلِ فَكَيْفَ تُوجِبُهُ مِرَارًا بَلْ فِعْلُ الْإِحْتِيَاظِ شَأْنُ الْحَازِمِ إِنْ كَانَ نَفْسُ حَيْضِهَا مَعْدُومًا وَالْقَوْلُ بِالْعِشْرِينَ أَذْنَى الْعَدِّ لِأَنَّهَا كَحَيْضَةٍ فِي الْمَعْنَى بِأَنَّهَا بَكْرٌ هَلْ اسْتَبْرَأَ هُنَا فِي بَيْتِهِ فَأَذْرَكَتْ مَدَاهَا فَلَاخْتِلَافٌ فِي الثَّلَاثِ يُحْتَأَى (٢) وَهُمْ بِالْإِحْتِيَاظِ فِيهِ جَاءُوا جَاءَتْ بِهِ فَلَا تُبَدِّلْنَاهُ جَاءَ لِمَعْنَى وَانْتَفَى مَعْنَاهُ وَقَدْ عَرَفْنَاهُ بِلَا تَوْهْمٍ

(١) قوله : « وخمسة » أى تترىص .

(٢) قوله يحثا بالبناء للمفعول بمعنى ينقل مأخوذ من حثا الرجل التراب يحثوه يحثوا ويحثيه حثيا إذا هاله بيده فهو مجاز استعارى . ا هـ . س .

وَمُعْتَقٌ يَوْمًا لِمَنْ تَسْرَى
كَذَاكَ زَوْجُهُ (١) إِذَا اشْتَرَاهَا
لَأَنَّ مَاءَهُ الَّذِي تَقَدَّمَا
لَكِنَّهَا لِغَيْرِهِ تَعْتَدُ
وَحُكْمُ الْأَسْتِبرَا كَحُكْمِ الْعِدَّةِ
وَقِيلَ فِي مَمْلُوكَةٍ قَدْ نَظَرَا
لِشَهْوَةٍ وَهِيَ صَيِّئَةٌ فَلَا
وَلَسْتُ أَدْرِي وَجْهَ هَذَا الْمَنَعِ
وَهُوَ عَلَى ذَا لَا يَصِحُّ غَيْرَ أَنْ
يُوجِبُ الْأَسْتِبرَاءَ لِلصَّغِيرَةِ
يَجْعَلُهُ عُقُوبَةً التَّعَجُّلِ
وَقَائِلٌ لِأَمَةٍ إِنْ بَاعَكَ
ثُمَّ اشْتَرَاهَا فَلَهُ يَطَاهَا
وَلَيْسَ مِثْلُ الْحُرَّةِ الْمَذْكُورَةِ
سُرِّيَّةً قَدْ عَايَنْتُ مَوْلَاهَا
مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَنَاسُ قَالُوا
وَمَنْ زَنَّا لِغَيْرِهِ بِأَمَةٍ
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَطَاهَا أَبَدًا
سُرِّيَّةً أَوْلَدَهَا أَوْلَادًا

جَازَ لَهُ التَّزْوِيجُ دُونَ اسْتِبرَا
فَمَا عَلَيْهِ هَاهُنَا اسْتِبرَاهَا
فَالْإِبْنُ ابْنُهُ بِكُلِّ مِنْهُمَا
بَأَى عِدَّةً لَهَا تَعْدُ
لِحُرَّةٍ إِلَى تَمَامِ الْمُدَّةِ
سَيِّدَهَا لِفَرْجِهَا إِذَا بَطَرَا
يَكُونُ وَطُوعًا لَهُ مُحَلَّلًا
وَعَلَهُ عُقُوبَةٌ لِلرَّدْعِ
يَنبِئُ عَلَى قَوْلِ الَّذِي يُشَدِّدُنْ
وَأِنْ تَكُنْ عَذْرَاءً مُسْتِطِيرَةً
وَلَيْسَ هَذَا كُلُّهُ عِنْدِي جَلِي
مَوْلَاكَ يَوْمًا فَأَنَا أَبْتَاعُكَ (٢)
وَلَا يَضُرُّ وَعْدُهُ إِيَّاهَا
بَلْ هَذِهِ مَمْلُوكَةٌ مَقْهُورَةٌ
يَزْنِي فَقِيلَ مَالَهُ يَطَاهَا
بِأَنَّ وَطِيعَهَا لَهُ حَلَالٌ
فَجَائِزٌ شِرَاؤُهَا لِلْخِدْمَةِ
لَأَنَّهُ بِفِعْلِهِ قَدْ اعْتَدَى
يَجُوزُ يَبْعُهَا إِذَا أَرَادَا

(١) قوله : « كذاكَ زوجته » أي زوجته الأمة .

(٢) أي أشتريك .

وَإِنْ يَكُنْ لِعَیْرِهِ الْإِبْنُ فَلَا
لِأَنَّهُ بَابِنِهِ شَفِیقُ
وَأَمَّةٌ دَبَّرَهَا لِلْأَجْرِ
لِأَنهَا مَمْلُوكَةٌ فِی الْحَالِ
وَيُمْنَعْنَ إِنْ قَالَ أَنْتِ حُرَّةٌ
لِأَنَّهُمَا أَوَّلُ ذَاكَ الْیَوْمِ
وَذَاكَ یَوْمٌ نَجَّهْنَهُ فَلَا
قُلْتُ وَلَفْظُ الْیَوْمِ لِلْوَقْتِ یَرِدُ
فَإِنْ عَنَاهُ فَلَهُ مَعْنَاهُ
وَقِيلَ مَنْ أَمَّتْهُ قَدْ دَبَّرَا
لِأَنَّهُ لَمْ یَذَرِ مَوْتَ الْعَیْرِ
لِأَنَّمَا بِمَوْتِهِ تُحَرَّرُ
یَفْتَرِقَانِ غَالِبَ الْأَحْوَالِ
سَرِیَّةً طَلَّقَهَا فَتَعَتَّقُ
وَقَالَ بَعْضُ إِنْ نَوَى عِتَاقًا
وَهُوَ مُرَادُ جَابِرِ بْنِ زَیْدٍ
لِأَنَّهُ قَدْ جَعَلَ الطَّلَاقَ
وَنِیَّةَ الْمَجَازِ تُشَرِّطُنَا

إِلَّا إِذَا مَا اسْتَعْنَى عَنْهَا أَوْ لَا
دُونَ سِوَاهُ وَهُوَ التَّفْرِیقُ
مَا دَامَ حَيًّا فَلَهُ التَّسْرِي
فَحُكْمُهَا فِی ذَاكَ حُكْمُ الْمَالِ
یَوْمَ أَمُوتَ وَطُوتُهَا بِالْمَرَّةِ (١)
تَكُونُ حُرَّةً بِدُونِ لَوْمٍ
يَكُونُ وَطُوتُهَا لِذَا مُحَلَّلًا
مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدٍ بِحَدٍّ قَدْ وَجَدَ
وَوَطُوتُهَا لَا يُمْنَعْنَ إِیَّاهُ
عَلَى سِوَاهُ (٢) وَطُوتُهَا قَدْ حُجِرَا
فَمَوْتُهُ يُوقِعُهُ فِی الضَّیْرِ
وَهُوَ یَغِیْبُ ثَارَةً وَيَحْضُرُ
وَيَكْفِي نَفْسَ النَّوْمِ فِی اللَّیَالِي
مِنْهُ بِذَا وَقِيلَ لَیْسَ تُعْتَقُ
تُعْتَقُ وَهُوَ قَیْدُ الْإِطْلَاقِ
لَوْ أَنَّهُ أَهْمَلَ نَفْسَ الْقَیْدِ
تَجَوَّزًا عَنِ بِهِ الْعِتَاقِ
فِی صِحَّةِ الْمَجَازِ حَيْثُ عَنَا

(١) قوله : « بالمره » أى بالخال .

(٢) قوله : « على سواه » أى على موت غيره من الناس .

وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهَا تُسْتَحْدَمُ لَكِنَّهُ لِرَؤُوسِهَا لَا يُقَدِّمُ
خَوْفًا مِنَ الشُّبْهَةِ فِي الْفُرُوجِ فَالْوَرَعُ الْكَامِلُ فِي الْخُرُوجِ

باب استخدام العبيد

وَاللَّهُ قَدْ فَضَّلَ بَعْضَ الْخَلْقِ
وَهُوَ ابْتِلَاءٌ مِنْهُ لِلصَّانِفِينَ
وَالْعَبْدُ إِنْ قَامَ بِحَقِّ الرَّبِّ
كَانَ لَهُ أَجْرَانِ حَيْثُ صَبَرَ
وَسَيِّءُ الْمَلَكََةِ فِيمَا نَسَمِعُ
فَالْعَبْدُ مَهْمَا طَلَبَ التَّعْلِيمَ
وَذَاكَ حَيْثُ الْعِلْمُ فِيهِ يَلْزَمُهُ
وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ أَنْ يَصُومَ
لَأَسِيمًا إِنْ كَانَ فِي الصِّيَامِ
وَهَكَذَا لَيْسَ يُصَلِّي النَّافِلَةَ
وَجَائِزٌ أَنْ يَحْضُرَ الْجَمَاعَةَ
لَأَنَّمَا حُضُورُهَا شِعَارٌ
وَقِيلَ لَا يُحْكَمُ لِلْعَبِيدِ
وَمَالَهُمْ قِيلُولَةُ النَّهَارِ
لَكِنْ لَهُ أَنْ يَسْتَرِيحَ لَيْلًا
فَمَا لَهُ بَعْدَ الْعِشَاءِ يَسْتَحْدِمُهُ

وَقَدْ أَذَلَّ بَعْضُهُمْ بِالرَّقِّ
لِيَشْكُرُوا وَيَصْبِرُوا لِذَيْنِ
وَحَقِّ سَيِّدٍ لَهُ مُرَبِّي
لِلطَّاعَتَيْنِ وَهُوَ عَبْدٌ شَكْرًا
لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ فِيمَا يُرْفَعُ
كَانَ عَلَى سَيِّدِهِ لُزُومًا
وَالنَّدْبُ فِي سِوَاهُ مَهْمَا يَعْلَمُهُ
نَفْلًا بِدُونِ إِذْنِهِ لَوْ يَوْمًا
ضَعُفَ عَنِ الْخِدْمَةِ وَالْقِيَامِ
بِدُونِ إِذْنٍ حَيْثُ كَانَتْ شَاغِلَةً
فِي الْفَرَضِ لَا فِي غَيْرِهِ مِنْ طَاعَةٍ
يَحْضُرُهُ الْعَبِيدُ وَالْأَحْرَارُ
بِرَاحَةٍ لَوْ كَانَ يَوْمُ الْعِيدِ
إِلَّا بِإِذْنِ السَّادَةِ الْأَحْرَارِ
وَذَاكَ حَقٌّ يَلْزَمُ الْمَوْلَى
إِلَّا بِطِبِّ نَفْسِهِ إِذْ يُكْرِمُهُ

وَجَارَ إِنْ أَرَاخَهُ مِقْدَارًا خِدْمَتِهِ أَرَاخَهُ نَهَارًا
كَذَلِكَ قِيلَ وَلِأَهْلِ الْبَاطِنَةِ فِي هَذِهِ الرُّحْصَةِ نَفْسٌ سَاكِنَةٌ
فَانْتَهُم بِاللَّيْلِ يَزْجُرُونَا وَبِالنَّهَارِ الزَّجَرَ يَتْرُكُونَا
وَوَقَعَ الرَّيْبُ بِهَذَا الْحَالِ عَلَى الْإِمَامِ الْكَامِلِ الْمِفْضَالِ
سَلِيلِ عَبْدِ اللَّهِ غَسَّانَ الْفَتَى إِذْ ذَكَرَ الْعَدْلَ وَمَا بِهِ أَتَى (١)
وَأَنَّ عَدْلَهُ مَلَأَ أَمَاكِنَهُ وَلَمْ يَنْلُ مِنْهُ عَيْدُ الْبَاطِنَةِ
وَذَلِكَ مِنْهُ رَضِيَ الْإِلَهِ عَنْهُ لَمْ يَرِ نَفْسَ الرُّحْصَةِ
وَلَيْسَ لِلْمَمْلُوكِ يَخْدُمَتْنَا فَرَأَيْهُ الْأَخْذُ بِقَوْلِ الشَّدَّةِ
لَأَنَّهُ وَقْتُ اسْتِرَاحَةٍ فَإِنْ يَخْدُمُ فَإِنَّ فِعْلَهُ لَهُ يُهِنُ (٢)
وَمَالَهُ فِي الْحُكْمِ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ بِمَا يَرَاهُ عَاجِزًا أَنْ يَعْمَلَهُ

باب كسب العبيد

وَالْعَبْدُ لِلْمَوْلَى وَمَا يَكْتَسِبُ فَأَكْلُهُ لَهُ حَلَالٌ طَيِّبٌ
فَانْظُرْ إِلَى قَوْلِ الْإِلَهِ فِيهِ تَلَقَّاهُ لَا يَمْلِكُ مَا يَأْتِيهِ
وَمَا أَتَى الْعَبْدُ مِنَ الثَّمَارِ عِنْدَ حَصَادِ النَّحْلِ وَالْأَشْجَارِ
وَلَمْ يَكُنْ يَعْرِفُهُ مَوْلَاهُ مِنْ أَيْنَ جَاءَ فَهُوَ حِلٌّ جَاءَ

(١) هو الامام العادل غسان بن عبد الله الحدادي .

(٢) جن : أى ستر .

(٣) قوله : يهن بضم الياء أى يوهن ويضعف .

(٤) قوله : جاء . أى جاءه .

حَتَّى يَصِحَّ أَنَّهُ حَرَامٌ وَذَبَحَ مَاصِدًا فَيُمْنَعَنَا
وَلَأَنَّهُ قَدْ صَارَ مُلْكُ السَّيِّدِ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ أَطْلُقَ الْإِبَاحَةَ
كَذَلِكَ إِنْ رَأَى فَسَادَ الْمَالِ وَفِي زَمَانِ الْمُصْطَفَى قَدْ كَانَا
وَمَا اسْتَحَقَّ الْعَبْدُ بِالْوَصِيَّةِ فَأَكْثَرَ الْأَقْوَالِ أَنَّهُ لَهُ
إِلَّا بِرَأْيِ ذَلِكَ الْعَبْدِ وَفِي وَإِنْ يَبْعُهُ وَلَهُ مَالٌ فَذَا
وَإِنْ يَكُنْ أَعْتَقَهُ فَقِيلَا وَقِيلَ لِلْسَّيِّدِ مَا قَدْ بَطْنَا
وَذَلِكَ أَنَّ ظَاهِرَ الْأَحْوَالِ وَالنَّفْسُ بِالْمُخْفِيِّ لَا تَطِيبُ
وَالْأَصْلُ حِلُّهُ فَلَا يُلَامُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَيَحْرُمُنَا
ذَابِحُهُ بِذُونِ إِذْنِ مُعْتَدِي فَهَاهُنَا لَا نُمْنَعُنْ ذَبَاحَةَ
فَذَبِحُهُ بَابٌ مِنَ الْحَلَالِ وَبِحَلَالٍ أَكَلَهَا أَفْتَانَا
مِنْ غَيْرِ مَوْلَاهُ أَوْ الْعَطِيَّةِ وَلَيْسَ لِلْسَّيِّدِ أَنْ يَأْكُلَهُ
قَوْلٌ لِمَوْلَاهُ يَكُونُ فَاعْرِفْ لِذَلِكَ الْبَائِعِ إِنْ شَاءَ أَحَدَا
يَكُونُ حُكْمُهُ كَمَثَلِ الْأُولَى مِنْ مَالِهِ خِلَافَ مَا بَيْنَنَا
عِتَاقُهُ بِظَاهِرِ الْأُمُورِ لِأَنَّهُ عَنْ عِلْمِهَا مَحْجُوبٌ

باب أدب العبيد

وَحَيْثُ كَانَتْ طَاعَةُ الْمَلِكِ فَتَرْكُهُ الطَّاعَةَ يُوجِبُنَا
لِأَنَّهُ الْغَاصِي بِلا مَحَالَةٍ وَاجِبَةٌ لَهُ عَلَى الْمَمْلُوكِ
لَهُ عَلَيْهِ أَنْ يُؤَدَّبَنَا وَأَكْثَرُ الْفَسَادِ فِي ذِي الْحَالَةِ

وَقَالَ فِي الْأَصْلِ مَقَالًا فَأَعْلَمَ
لَكِنْ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ يُضْرَبُ
وَإِنِّي مِنْ ذَا الْمَقَالِ أَعْجَبُ
وَقَدَرُ الضَّرْبِ الَّذِي يَزْدَجُرُ
وَقِيلَ يُضْرَبَنَّ عَلَى الْأَذْبَارِ
وَإِنْ يَخْفَ إِبَاقُهُ يُسَاحُ
وَهَارِبٌ لَهُ يُحَوَّرْنَا
وَلَا يَجُوزُ لِفَتَى أَنْ يُطْعِمَهُ
قِيلَ وَلَوْ مَاتَ بِذَاكَ جُوعًا
لَا يُضْرَبُ الْعَبْدُ إِذَا لَمْ يَحْدُمِ
وَنَحْوَهَا وَذَاكَ حِينَ يَجِبُ
مَعَ ابْنِي أَقُولُ فِيهِ يُضْرَبُ
بِهِ وَمَوْلَاهُ لَهُ يَعْتَبَرُ
وَلَا يَجُوزُ ذَاكَ فِي الْأَحْرَارِ
تَقْيِيدُهُ وَمَا بِهِ جُنَاحُ
لَعَلَّهُ بِذَاكَ يَرْجَعُنَا (١)
فِي حَالَةِ الْإِبَاقِ أَوْ أَنْ يُكْرِمَهُ
إِلَّا إِذَا مَاقَصَدَ الرُّجُوعَا

بابُ الْعِتْقِ

وَأَمَرَ الْإِلَٰهَ بِالتَّحْرِيرِ
وَذَكَرَ الْكِتَابُ فَكَّ الرَّقَبَةِ
مَنْ عَلَيْنَا مَرَّتَيْنِ بِهِمْ
وَنَعْمُ الْإِلَٰهَ لَا تَزَالُ
وَالشُّكْرُ لِلنَّعْمَةِ يُوجِبْنَهَا
وَوَعَدَ الْمُعْتِقَ بِالْأُجُورِ
وَأَنَّهُ مِثْلُ اقْتِحَامِ الْعَقَبَةِ
مُلْكِهِمْ وَمَرَّةً عِتْقُهُمْ
مَبْسُوطَةً وَمَالَهَا زَوَالُ
وَكَافِرُ النَّعْمَةِ يُحَرِّمْنَهَا

(١) قوله : « يُحَوَّرْنَا » هو بالراء المهملة والتحويل أمر يستعمله العمانيون والحررة عندهم معروفة . وهى نوع من الرقى وهو دعاء وآيات من القرآن بركتها ظاهرة — أبو إسحاق — وسميت بذلك تفاؤلا برجوع الذاهب من قولهم حار أي رجع . العبرى

وَالشُّكْرُ أَنْ يُؤَدِّيَنَّ الْوَاجِبَا
وَالْكُفْرُ عَصْيَانُ إِلَهِه بِالنَّعَمِ
وَالْعِتْقُ بِالْأَلْفَافِ وَالْأَحْوَالِ
وَذَاكَ أَنْ يَقُولَ قَدْ أَعْتَقْتُكَ
وَمَنْ يَقُلْ لِعَبْدِهِ يَا حُرُّ
وَإِنْ يُحَاكِمُهُ فَقِيلَ يُحْكَمُ
لَأَنَّ ذَاكَ ظَاهِرُ الْإِطْلَاقِ
وَالْحُكْمُ بِالظَّاهِرِ لَا بِالْقَصْدِ
وَإِنْ ثَقُلَ لِلَّهِ قَدْ سَرَّحْتُكَ
وَمَنْ يَقُلْ لِلَّهِ أَنْتَ يَا فَتَى
وَمَنْ يَقُلْ أَنْتَ لِرُوحِهِ اللَّهُ
وَإِنْ يَقُلْ أَعْتَقْتُكَ إِلَهِهُ
وَالْقَوْلُ بِالْعِتْقِ لَدَيْهِ أَوْثَقُ
وَإِنْ يَخْفُفُ عَلَيْهِ مِنْ سُلْطَانٍ
وَجَزَمَ الْأَصْلُ بِقَوْلِ الْعِتْقِ
وَإِنْ يَقُلْ هَذَا أَخِي أَوْ صَاحِبِي
وَذَاكَ إِنْ خَافَ عَلَيْهِ وَكَذَا
فَالْقَصْدُ عِنْدَنَا هُوَ الْمُعْتَبَرُ
وَلَفْظَةُ الْحُرِّ بِهَا يُعَبَّرُ
كَذَلِكَ الْعِتْقُ قَدْ يُرَادُ
أَعْنَى إِذَا مَاقَالَهُ لِعَبْدِهِ

وَيَقْضِي الْحُقُوقَ وَالْمَآرِبَا
وَمَنْ عَصَاهُ مُسْتَحِقٌّ لِلنَّقْمِ
يَكُونُ فَالْأَوَّلُ ذُو الْمَقَالِ
أَوْ أَنْتَ حُرٌّ وَكَذَا حَرَّرْتُكَ
وَلَمْ يُرَدْ عِتْقًا فَلَا يَضُرُّ
بِمَقْتَضَى اللَّفْظِ وَمَا يَلْتَزِمُ
وَعَكْسُهُ دَعْوَى عَلَى الْعِتَاقِ
وَالْقَصْدُ بَيْنَ رَبَّنَا وَالْعَبْدِ
فَالْعِتْقُ ظَاهِرٌ فَخُلَّ عَبْدُكَ
لَا يُوجِبُ الْعِتْقُ لِمَنْ بِهِ أَتَى
فَالْعِتْقُ ظَاهِرٌ بِلَا اشْتِبَاهِ
فَالْحُلْفُ فِي ائْتِاقِهِ زَوَاهُ
قُلْتُ. وَهُوَ بِالْمَقَامِ أَطْبُقُ
فَقَالَ حُرٌّ فِيهِ قَوْلَانِ
وَهُوَ كَمَا تَرَى وَفَاقَ النُّطْقِ
أَوْ وَلَدِي فَالْعِتْقُ غَيْرُ وَاجِبٍ
إِنْ قَالَهُ تَلَطُّفًا وَنَحْوَ ذَا
وَاللَّفْظُ قَالِبٌ لَهُ يُقَدَّرُ
عَنْ حَدِّهِ الْإِنْسَانِ إِذْ يُؤَمَّرُ
بِهِ الْقَدِيمُ فَلَهُ الْمُرَادُ
وَقَدْ نَوَاهُ يُعْطَى حُكْمَ قَصْدِهِ

وَمَنْ يَقُلْ فِي اللَّفْظِ إِذْ يُقْرَأُ يُعْتَقُ مَنْ حَالَ عَلَيْهِ عَامٌ
بِالْحَوْلِ يَسْتَحِقُّ هَذَا الْوَصْفَ
فَإِنَّهُ مِنْ بَعْدِ حَوْلٍ يَسْتَحِقُّ
وَذَا الْقِيَاسُ فِيهِ عِنْدِي نَظَرٌ
فَبَعْضُهَا يَقْدُمُ فِي أَيَّامٍ
وَلَا أَرَى كَالْعُرْفِ فِيهِ ضَابِطًا
فَاعْمَلِ الْفِكْرَ هُنَا وَاجْتَهِدَا
وَقَائِلٌ بَعْضُ غُلَامِي حُرٌّ
كَذَاكَ إِنْ أَعْتَقَ مِنْهُ أُصْبَعًا
لَأَنَّهُ لَا يَتَجَزَّأُ وَهُوَ
وَإِنْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِيهِ
وَيُعْرَمَنَّ لِلشَّرِيكِ سَهْمُهُ
لَأَنَّهُ مَالٌ سِوَاهُ أَثْلَفَا
وَإِنْ يَكُنْ لَا يَعْرِفَنَّ الْحُكْمَا
وَإِنْ يَكُنْ أَعْتَقَ عَبْدَ الْغَيْرِ
لَأَنَّ عِتْقَهُ يَكُونُ بَاطِلًا

كُلُّ غُلَامٍ لِي قَدِيمٌ حُرٌّ
وَدُونُهُ لَا يُعْتَقُ الْغُلَامُ
وَأَيَّةُ الْعُرْجُونِ تُعْطَى الْكَشْفَا (١)
وَصَفَّ الْقَدِيمَ وَبِهِ هَذَا لِحَقٍّ
وَقَدَّمَ الْأَشْيَاءَ لَا يَنْحَصِرُ
قَلَائِلُ وَالْبَعْضُ فِي أَعْوَامٍ
فَإِنْ ضَبِطْتُ الْعُرْفَ صِرْتُ قَاسِطًا (٢)
فَعَامِلُ الْفِكْرِ يُصَادِفُ الْهَدَى
فَالْعِتْقُ فِي جَمِيعِهِ يَمُرُّ
فَالْعِتْقُ وَاقِعٌ عَلَى الْعَبْدِ مَعَ
بِالسَّرْيَانِ يُعْرِفَنَّ وَيُرَوِّى
يُقْرَمُ الْعَبْدُ بِمَا يَأْتِيهِ
وَيَطْلُبُ الْإِلَّاهُ يَغْفِرُ إِثْمَهُ
بِذَاكَ فَالْإِثْمُ مَعَ الْعُرْمِ لَفَا (٣)
فَخَطَاً يَدْفَعُ عَنْهُ الْإِثْمَا
بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَمَا مِنْ ضَيْرٍ
لَا يُذْهِبُنَّ مَا كَانَ قَبْلَ حَاصِلَا

(١) وهي قوله تعالى : « والقمر قد رزاه منازل حتى عاد كالعرجون القديم » .
(٢) قوله : « قاسطاً » أى عادلاً لدلالة المقام عليه ، وأكثر استعمال القاسط لوصف الجائر ،
قال الله تعالى : « وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً » وهو من قسط إذا جار ، وقد ورد
في بعض كتب اللغة أنها تستعمل بمعنى العادل ، وبهذه اللغة أخذ المصنف .
(٣) قوله : « لفا » أي حصل . مأخوذ من أَلْفَيْتُ الشيء إذا وجدته . ص .

كَذَلِكَ الْعَاصِبُ لَيْسَ يَجْرِي
 وَرَجُلٌ قَدْ اشْتَرَى مَعْصُوبًا
 أَعْتَقَهُ يُرِيدُ نَفْسَ الْقُرْبَةِ
 فَبَعْضُهُمْ أَمْضَاهُ حَيْثُ كَانَا
 وَقِيلَ مَنْ بَعْضُ الْعَبِيدِ أَعْتَقَا
 إِنَّ الْعَبِيدَ كُلَّهُمْ أَحْرَارُ
 مَنْ قَالَ يَوْمَ اشْتَرَى فُلَانًا
 ثُمَّ اشْتَرَاهُ قِيلَ لَيْسَ يُعْتَقُ
 كَذَلِكَ الْمَرْأَةُ فِي الطَّلَاقِ
 وَقِيلَ إِنْ سَمَى فُلَانًا يُعْتَقُ
 وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الْأَكْثَرُ
 وَإِنْ يُعْلَقُ الْعِتَاقُ يُعْتَقُ
 كَقَوْلِهِ إِنْ جَاءَ زَيْدٌ يَوْمًا
 فَإِنَّهُ عِنْدَ مَجِيءِ زَيْدٍ
 وَامْرَأَةٌ قَالَتْ عِبِيدِي عُتَقَا
 أَنْ أَصْبَحْتُ وَالْحَيْضُ قَدْ أَتَاهَا
 وَمُشْتَرٍ مِنْ رَجُلٍ عَبِيدًا
 قَالَ لَهُمْ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ حُرًّا
 فَالْكُلُّ قَالُوا إِنَّهُمْ أَحْرَارُ
 فَمُلْكُهُمْ حَجَرٌ بِهِدَى الصِّفَّةِ
 مَنْ قَالَ إِنْ جَاءَ سَلِيلِي حَيًّا

عِتَاقُهُ إِذَا ذَاكَ نَوْعُ حَجَرٍ
 وَكَانَ عَنْهُ أَمْرُهُ مَحْجُوبًا
 فَفِي ثُبُوتِهِ خِلَافُ الْأُمَّةِ
 غَيْبًا وَبَعْضٌ قَدْ رَأَى الْبُطْلَانَا
 وَلَمْ يُسَمَّ أَهْلُهُمْ إِذَا نَطَقَا
 فِي حُكْمِنَا وَمَالُهُ إِنْكَارُ
 فَإِنَّهُ مُحَرَّرٌ إِعْلَانًا
 إِذَا لَا عِتَاقَ قَبْلَ مُلْكٍ يَصْدُقُ
 فَهِيَ كَهَذَا الْحُكْمِ فِي الْعِتَاقِ
 كَذَلِكَ الْمَرْأَةُ مِنْهُ تَطْلُقُ
 وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْخَبَرُ
 عِنْدَ وَقُوعِ مَا بِهِ يُعْلَقُ
 فَأَنْتَ حُرٌّ لِاتِّخَافِ لَوْمَا
 يُعْتَقُ لِإِعْتِبَارِ هَذَا الْقَيْدِ
 إِنْ لَمْ أَصِلْ فِي غَدٍ فَأَتَّفَقَا
 فَالْعِتْقُ فِي عِبِيدِهَا يَعْنِيهَا
 ثُمَّ اسْتَرَابَ بَيْعُهُ الْجَدِيدَا
 فَلْيَنْصَرِفْ وَلَا يَخَافْ ضَرًّا
 وَلَمْ يَصِحَّ مِنْهُمْ إِفْرَارُ
 إِلَّا بِإِقْرَارِهِمْ أَوْ حُجَّةٍ
 كَانَ عِبِيدِي عُتَقَا عَلَيَا

فَإِنْ أَتَى مَيْتًا فَمَا مِنْ عِتْقٍ
لَأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ الْقَيْدُ وَلَا
وَقَائِلٌ إِنْ وَلَدَتْ غُلَامًا
فَوَلَدَتْ اثْنَيْنِ قِيلَ عِتْقًا
وَوَجْهُهُ الْخِلَافُ فِي غُلَامٍ
فَعِنْدَ قَوْمٍ يَقْتَضِي الْإِطْلَاقَ
لِلْأَوَّلِينَ أَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ
ثُمَّ مِنَ التَّعْلِيلِ نَوْعٌ يُذَكِّرُ
وَذَاكَ أَنْ يُعْلَقَنَّهُ عَلَى
فَالْعَبْدُ مَمْلُوكٌ قُبِيلَ الْأَجَلِ
وَإِنْ يُدَبِّرُهُ عَلَى شَخْصَيْنِ
وَمَاتَ وَاحِدٌ فَلَا يَنْعَتَقُ
وَإِنْ يَكُنْ مُدَبِّرٌ قَدْ قَتَلَ
فَحَقُّهُ حِرْمَانُ ذَاكَ الْعِتْقِ
كَمِثْلٍ مَنْ قَدْ قَتَلَ الْمُورُوثًا
وَرَجُلٌ كَاتِبَ عَبْدَهُ ائْتَقَّ
لَوْ عَجَزَ الْعَبْدُ عَنِ الْوَفَاءِ
وَذَاكَ أَنَّ الْعَبْدَ يَشْرِي نَفْسَهُ

يَلْحَقُهُمْ وَإِنَّهُمْ فِي الرِّقِّ
عِتْقٌ مَعَ انْتِفَائِهِ تَحْصَلًا
مَمْلُوكَتِي فَذَاكَ حُرٌّ دَامًا
كِلَاهُمَا وَقِيلَ بَلْ مَنْ سَبَقَا
وَفِي احْتِمَالٍ أَوْجِهَ الْكَلَامَ
وَبَعْضُهُمْ لَوْحْدَةٍ قَدْ سَاقَا (١)
وَالْآخَرِينَ الثَّانِي دُونَ مَيْنِ
يُقَالُ لِلْعَبْدِ بِهِ مُدَبِّرٌ
وَفَاتِهِ أَوْ مَوْتِ بَعْضِ الْعُقُلَا
وَبَعْدَهُ يَكُونُ حُرًّا فَأَقْبَلِ
خِدْمَتُهُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ
وَيَخْدُمُ الثَّانِي إِلَى أَنْ يَلْحَقَ
مَوْلَاهُ لِلْعِتْقِ وَقَدْ تَعَجَّلَا
وَأَنْ يَكُونَ دَائِمًا فِي الرِّقِّ
فَالْمَنْعُ صَارَ حُكْمُهُ الْمَبْثُوثَا
مِنْ حِينَ مَا كَاتَبَهُ الْعِتْقُ اسْتَحَقَّ
فَالْعِتْقُ لَا يَشْرُطُ بِالْأَدَاءِ
مِنْ سَيِّدِ الْعَبْدِ بِمَا كَيْسُهُ (٣)

(١) قوله : «الوحدة» أى لفرد .

(٢) «يلحق» : برفع الفعل المضارع على إهمال أن المصدرية .

(٣) كَيْسُهُ بالتشديد أى جعله فى كَيْسِهِ مِنَ الْأَمْوَالِ . ص .

فَعِنْدَ مُلْكٍ نَفْسِهِ يَتَّعِقُ فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ إِنَّ أَدَّتِيَا فَلَا يُحَرِّرَنَّ مِنْ قَبْلِ الْأَدَا وَهُوَ مُرَادُ الْقَوْمِ فِي الْمَكَاتِبِ فَصُورَةُ الْكِتَابَةِ الْمَذْكُورَةِ فَعَرَفْنَا يَجْعَلُهَا بَيْعًا وَمَا وَذَا هُوَ التَّحْقِيقُ تَنْفِينًا وَالْعِتْقُ قَدْ يَكُونُ بِالْأَحْوَالِ فَالْحَالُ أَنْ يُمْلِكَ الْإِنْسَانُ كَذَلِكَ الْإِخْوَةَ وَالْأَنْبَاءَ فَإِنَّهُمْ بِذَلِكَ يُعْتَقُونَ كَذَلِكَ الْأَحْوَالُ وَالْأَعْمَامُ وَلَا كَذَلِكَ الصَّهْرُ وَالرِّضَاعُ لَكِنْ ذَا الرِّضَاعِ لَا يَبِيعُ فَإِنْ بَيْعُهُ رُدَّ ذَاكَ الْبَيْعُ وَقِيلَ إِنْ بَاعَ ذِي الرِّضَاعِ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ وَرِثَ الرِّضِيعَا وَالْعَبْدُ إِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ السَّيِّدِ لَوْ أَسْلَمَ الْمَوْلَى فَذَاكَ حَالُهُ

وَهُوَ خِلَافُ مَا بِهِ يُعَلَّقُ فَأَنْتَ حُرٌّ لَا إِذَا أُبْتُ إِذَا كَانَ بِالْأَدَاءِ قَدْ تَقَيَّدَا فَالْخُلْفُ رَاجِعٌ إِلَى التَّخَاطُبِ مَعَهُمْ خِلَافُ مَا لَنَا فِي الصُّورَةِ قَدْ صَوَّرُوهُ فَهُوَ شَرْطٌ لَزِمًا بِهِ الْخِلَافُ وَتَحَرَّرْنَا وَمَرَّةً يَكُونُ بِالْأَفْعَالِ أَبَاهُ أَوْ أُمًّا لَهُ تُصَانُ مَلَكُهُ الْبَيْعُ أَوْ الشِّرَاءُ وَهُوَ حَقٌّ لَهُمْ يَرَوْنَا وَكُلٌّ مِنْ نِكَاحِهِ حَرَامٌ فَمُلْكُ ذَيْنِ فِيهِ الْإِتْسَاعُ لِحُرْمَةِ الرِّضَاعِ الْإِمْتِنَاعُ وَقِيلَ لَا يَرُدُّهُ الْمُبِيعُ (١) يَجُوزُ فَالْمَنْعُ بِلَا إِجْمَاعٍ سِوَاهُ لَيْسَ بَيْعُهُ مَمْنُوعًا فَاحْكُمْ بِعِتْقِهِ دَوَامَ الْأَبَدِ فَمُلْكُهُ مِنْ بَعْدِ لَا يَتَأَلَّهُ

(١) قوله : «المبيع» بضم الميم بمعنى البائع أى لا يرده بائه .

وَأَن يَكُنْ إِسْلَامُهُ بِالْقُرْبِ فَإِنَّهُ يُدْرِكُهُمْ كَالْحُكْمِ وَأَصْلُهُ فِي حَبْرِ الطَّائِفِ عَنِ النَّبِيِّ فِيهِ قَوْلٌ يُذَكِّرُ مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يُلَاقِي مَخْرَجًا وَحَيْثُ كَانَ عِتْقُهُ بِحَقٍّ وَأَن يَكُنْ سَيِّدُهُ ذَا ذِمَّةٍ لَكِنَّ بَيْعَهُ (٢) عَلَيْنَا يُجْبَرُ وَسَرِيَانُ الْعِتْقِ قَدْ تَقَدَّمَ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَحْوَالِ مِنْ ذَلِكَ الْمُثَلَّةُ يَقْطَعُنَا أَوْ عَيْنُهُ يَقْلَعُهَا أَوْ ذَكَرَهُ فَإِنَّهُ بِذَا الْفِعَالِ يُعْتَقُ وَأَمَّةٌ لَهُ وَفِيهَا رَغْبًا فَقِيلَ فِي تَحْرِيرِهَا بِذَاكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ التَّمْثِيلَ أَرَادَ مَعْنَى صَالِحًا فَكَيْفَا لَوْ كَانَ ذَا التَّقْيِيبِ مُثَلَّةً لَمَا

قَبْلَ فِرَاقِ الْعَبْدِ دَارَ الْحَرْبِ فِي الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ فِي التَّسْمِي يَوْمَ تَقْيِيفٍ فِي الْحِصَارِ الْكَاشِفِ فِيمَنْ أَنَا مِنْهُمْ مُحَرَّرٌ (١) فَالْعَبْدُ بِالتَّقْوَى إِلَى ذَا خَرَجًا فَلَا يَعُودُ أَبَدًا لِلرَّقِّ لَا يُعْتَقَنَّ مِنْهُ لِنَلْكَ الذِّمَّةَ كَيْلًا يَرَبُّ (٣) مُسْلِمًا مَنْ يَكْفُرُ وَبَابُهُ الْعِتْقُ بِحَالٍ فَأَعْلَمَا وَدُونِكَ الْعِتَاقُ بِالْأَفْعَالِ يَدًا أَوْ الْأَنْفَ فَيَجْذَعُنَا يَقْطَعُهُ كَذَاكَ مَالًا أَذْكَرُهُ عُقُوبَةً وَرَقُهُ لَا يَلْحَقُ وَأُذْنُهَا لِلْحُلِيِّ يَوْمًا ثَقْبًا حُلْفٌ وَلَا عِتْقٌ أَرَى هُنَاكَ وَأَنَا قَدْ قَصَدَ التَّجْمِيلَ يُعَاقَبُنْ بِعِتْقِهَا وَيُوفَا كَانَ الْخَلِيلُ آمِرًا بِهِ أَعْلَمَا

(١) أى فهو محرر .

(٢) قوله : « لَكِنَّ بَيْعَهُ » بتشديد النون أى لكنه يجبر على بيعه لنا . وفى بعض النسخ : « لَكِنَّ بَيْعَهُ » بموحدين أولاهما بمعنى على .

(٣) قوله : « يَرَبُّ » بفتح حرف المضارعة وضم الراء وتشديد الباء أى يملك .

فَقِيلَ إِنَّ سَارَةَ قَدْ ثَقِبَتْ عَنْ أَمْرِهِ هَاجَرَ يَوْمًا ثَقِبَتْ
فَكَانَ ذَاكَ أَصْلَ هَذَا الْفِعْلِ ثُمَّ اسْتَمَرَ فِعْلُهُ فِي الْكُلِّ
وَأَمَةً لَهُ أَرَادَ يَأْمُرُ بِخَفْضِهَا (١) فَلَيْسَ فِيهِ ضَرَرُ
لَأَنَّ ذَاكَ سُنَّةٌ وَفِيهِ كَرَامَةٌ لَزَوْجِهَا النَّبِيِّ
وَسَيِّدُ رَأَى بَعْدِهِ أَلَمْ فَجَاءَ بِالنَّارِ إِلَيْهِ وَوَسَمَ (٢)
فَقِيلَ إِنَّ عَبْدَهُ يَنْعَتُقُ وَقِيلَ لَا عِتْقَ بِذَاكَ يَلْحَقُ
وَهُوَ الصَّحِيحُ إِذْ أَرَادَ الْعَافِيَةَ لَيْسَ لَنَا بِالْعِتْقِ أَنْ نُكَافِيَهُ
وَالْحَرَقُ (٣) الْمُعْتَقُ لَا لِمَعْنَى إِذْ ذَاكَ مُثْلَةٌ فَيُعْتَقَنَا

بابُ الْوَلَاءِ

وَهُوَ اتِّصَالُ يَتَّقُ بَعْدَ الْعِتْقِ كَنَسَبِ الْإِنْسَانِ عِنْدَ الْحَقِّ
قَالَ النَّبِيُّ الْهَاشِمِيُّ الْعَرَبِيُّ إِنَّ الْوَلَاءَ لُحْمَةٌ كَالنَّسَبِ
لَا يَبِيعُ فِيهِ لَا وَلَا فِيهِ هِبَةٌ فَهَلْ سَمِعْتُمْ مَنْ يَبِيعُ نَسَبَهُ
فَيُعْقِلُ الْمَوْلَى وَيُعْقَلُنَا عَنْهُ كَمَثَلِ مَنْ يُنَاسِبُنَا
وَذَلِكَ الْوَلَاءُ لِمَنْ قَدْ أَعْتَقَهُ وَالشَّرْطُ فِيهِ بَاطِلٌ لَوْ أَطْلَقَهُ
قَدْ اشْتَرَتْ عَائِشَةُ بَرِيرَةَ مَعَ الْوَلَا إِلَيْهِمْ مَصِيرَهُ
فَإِبْطُلَ الْمُخْتَارُ ذَاكَ الْأَمْرَ وَزَجَرَ الْمُشْتَرِطِينَ زَجْرًا

(١) قوله : « بخفضها » أي ختانها .

(٢) قوله : « ووسم » أي كوى . مأخوذ من الوشم وهو العلامة : أو بمعنى السمة .

(٣) قوله : « والحرق » بفتحين أي الكي بالنار .

وَقَالَ فِي جُمْلَةٍ مَا قَدْ نَطَقَا
وَأَمُّ الْمُؤْمِنِينَ هِيَ الْمُعْتَقَةُ
وَتِلْكَ سُنَّةٌ عَلَيْهَا يَنْبِي
وَالْحُلْفُ فِي الْمُسْلِمِ إِنْ أَعْتَقَهُ
وَأَنَّهُ تَحْتَ الْحَدِيثِ دَاخِلٌ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّمَا وَلَاةُ
وَأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ الرَّحْمَنُ
مَا جَعَلَ الْإِلَهِ مِنْ سَبِيلٍ
وَفِي مَكَاثِبِ فَبَعْضُ قَالَا
لَأَنَّهُ فِي حُكْمٍ مِّنْ أَعْتَقَهُ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنْ يَكُنْ مِّنْ كَاتِبَا
فَهُوَ شَبِيهُ الْبَيْعِ لَا مَحَالَةَ
وَإِنِّي بِمَا مَضَى أَقُولُ
لَأَنَّ مِنْهُ الْفَضْلُ فِي الْمَكَاثِبِ
فَأَخْذُهُ الْمَالِ مِنَ الْعَبْدِ عَلَى
وَالْكُلِّ مُعْتَقٌ لِأَجْلِ غَرَضٍ
وَأَمْرًا قَدْ أَعْتَقْتُ وَلَاهَا
وَالْعَبْدُ إِنْ مِنْ حُرَّةٍ قَدْ وَلَدَا
يَتْبَعُهَا إِلَى مَوَالِيهَا وَإِنْ

إِنَّ الْوَلَا لِمَنْ لَهَا قَدْ أَعْتَقَا
صَارَ الْوَلَا لَهَا بِمَا قَدْ حَقَّقَهُ
كُلُّ وَلَاءٍ لِعَتِيقٍ بَيْنَ
ذُو الشَّرْكِ قِيلَ فِي وَلَائِهِ لَهُ
لَأَنَّهُ الْمُعْتَقُ وَالْمَحَامِلُ
لِلْمُسْلِمِينَ الْكُلُّ أَوْلِيَاهُ
لِمُشْرِكٍ فِي مُسْلِمٍ سُلْطَانُ (١)
لِلْكَافِرِينَ مَوْضِعُ الدَّلِيلِ
يَلِيهِ مَنْ كَاتَبَهُ إِجْمَالًا
وَإِنْ يَكُنْ بِعَوَضٍ أَطْلَقَهُ
كَمُعْتَقٍ إِذْ كَانَ مَالًا طَالِبًا
فَذَا هُوَ الْوَجْهُ لِذِي الْمَقَالَةِ
لَا يَقْطَعُنْ وَلَاؤُهُ الْمَبْدُولُ
وَهُوَ كَعَتِيقٍ لِظَهَارٍ وَائِبُهُ
عِتَاقِهِ كَرَدُّهُ مِّنْ حَلَالٍ
فَلَمْ يَكُنْ لِلانْقِطَاعِ مُقْتَضِي
لِقَوْمِهَا مِنْ دُونِ مَنْ وَلَاهَا (٢)
فَإِنَّهَا تُجَرُّ ذَاكَ الْوَلَدَا
يُعْتَقُ أَبُوهُ فَإِلَيْهِ يُرْجَعُنْ

(١) قوله : سلطان . مبتدأ خبره الجار والمجرور . قبله والفعل ملغى عن العمل . ص .

(٢) قوله : من دون من ولاها . أى من دون زوجها .

وَإِنَّمَا كَانَ لِأُمِّهِ تَبَعٌ
وَذَلِكَ أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَجُرُّ
وَحَيْثُمَا صَارَ أَبُوهُ حُرًّا
وَالدَّعْوَى فِي الْأَنْسَابِ وَالْوَلَاءِ
وَذَلِكَ أَنْ يَدَّعِيَ الْمِيرَاثَا
وَذَلِكَ أَنْ دِيَّةَ الْخَطَاءِ
وَلَيْسَ فِي الْوَلَا إِذَا مَا أُكْرَا
لَكِنَّهُ بِالْبَيِّنَاتِ يُحْكَمُ
وَهُوَ كَمِثْلِ نَسَبِ الْإِنْسَانِ
فِي الصُّورَةِ الْأُولَى لِخَالِ مُتَّبِعِ
شَيْئًا وَإِنَّمَا يَجُرُّ الْحُرُّ
ضُمًّا إِلَيْهِ حَالُهُ وَجُورًا
مَهْذُورَةً إِلَّا لِمَعْنَى جَاءَ
بِذَلِكَ أَوْ يَدَّعِيَ الْأَحْدَاثَا
تُجْعَلُ فِي الْأَنْسَابِ وَالْوَلَاءِ
يُقْضَى بِأَيْمَانٍ عَلَى مَنْ أُكْرَا
أَنْ عُدِمَتْ فَلَا وَلَاءَ يَلْزُمُ
لَيْسَ بِهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَيْمَانِ

كتاب العدد

وَتَلْزَمُ الْعِدَّةُ زَوْجَةَ الْفَتَى
أَوْ خَرَجَتْ بِالْخُلْعِ وَالْخِيَارِ
إِنْ كَانَ مِنْ بَعْدِ الدُّخُولِ كَانَا
وَقَدْ مَضَى الْعِدَّةُ لِلنِّسَاءِ
وَهَا هُنَا أَذْكَرُ بَاقِيَ الْعِدَّةِ
وَأَنَّهَا لِلزَّوْجِ حَقُّ نَصًّا
فَمَا لَكُمْ عَلَى الْمُطَلَّاتِ
فَقَوْلُهُ فَمَا لَكُمْ دَلِيلُ
وَقِيلَ حَقٌّ لِلإِلهِ وَهُوَ
لِأَنَّهُ لِلَّهِ حَقٌّ مِنْ جِهَةٍ
فَاللَّهُ قَدْ أَلْزَمَهَا إِيَّاهَا
فَهُوَ نَظِيرُ قَوْدٍ فِي الْقَتْلِ
وَبَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ إِنْ تَقَارَرَا
فَقِيلَ لَا عِدَّةَ تَلْزَمْنَهَا
وَأِنْ تَنَآكَرَا فَتَلْزَمْنَا

مُطَلَّقًا أَوْ كَانَ عَنْهَا مَيْتًا
فَلَا عِدَّةَ فِي الْجَمِيعِ جَارِي
وَمُطَلَّقًا (١) إِنْ بِالْمَمَاتِ بَآئًا
مِنْ الظَّهَارِ وَمِنْ الْإِيلَاءِ
وَهِيَ عَلَى تَوَازُعِهَا فِي عِدَّةٍ
بِذَلِكَ الْكِتَابِ حَيْثُ حَصًّا
قَبْلَ الدُّخُولِ عِدَّةٌ تَوَاتِي (٢)
أَنْ لَهُمْ إِنْ وَقَعَ الدُّخُولُ
لَا يَنْفِيَنَّ السَّابِقُ الْمُقَوَّى
وَزَوْجَهَا مِنْ جِهَةٍ مُوَجَّهَةٍ
لَأَجْلِ زَوْجِهَا إِذَا أَتَاهَا
فَالْحَقُّ لَا زِمَ لِأَجْلِ الْكُلِّ (٣)
بِعَدَمِ الْمَسِّ وَمَا تَنَآكَرَا
وَقِيلَ لَا تُعَدَّرُ حَتْمًا مِنْهَا
قَوْلًا (٤) وَلَا سِوَاهُ نَعْلَمْنَا

(١) قوله : « ومطلقا » أى أنها تلزمها عدة الميئة إن دخل بها قبل أن يموت أو لم يدخل عملا بعموم قوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا الآية » .

(٢) أى توافق .

(٣) قوله : « لأجل الكل » أى الله والعبد .

(٤) قوله : « قولاً » أى قولاً واحداً بالاختلاف .

وَالْقَوْلُ قَوْلُهَا إِذَا مَادَخَلَا
يَلْزَمُهُ لَهَا الصَّدَاقُ أَجْمَعُ
وَامْرَأَةٌ يَرْتَدُّ عَنْهَا الرَّجُلُ
وَقِيلَ فِي الَّتِي زَنَتْ تُجْتَنَّبُ
وَهُوَ اخْتِيَاظٌ عَنْ وُجُودِ الْحَمْلِ
وَقِيلَ فِيمَنْ جَامَعَ الْجَبَّارُ
خَوْفًا مِنَ الْحَمْلِ وَمَهْمَا وَجَدَا
وَقِيلَ ذَاكَ فِي الَّتِي لَمْ تَحْصِلْ
وَذَاتُ زَوْجٍ فَلِذَاكَ الْبَعْلُ
وَهُوَ مَقَالٌ يَلْزَمُ جَرَيَانُهُ
لَأَنَّ ابْنَهَا الَّذِي تُحْصِلُهُ
حُكْمًا مِنَ الْمُخْتَارِ فِي الْإِلْحَاقِ
وَذَاكَ إِنْ لَمْ يَقَعْ اللَّعَانُ
وَعِدَّةُ الْآيسِ وَالصَّيِّةِ
وَهَكَذَا مَنْ لَمْ تَكُنْ تَحِيضُ
وَأَنْ تَكُنْ صَبِيَّةً مُرَاهِقَةً
ثَلَاثَةَ عِدَّتِهَا وَالْبَاقِي

بِأَنَّهُ قَدْ مَسَّهَا وَفَعَلَا
وَقَوْلُهُ مَامَسَّهَا لَا يُسْمَعُ
عِدَّتُهَا مِثْلُ الطَّلَاقِ تُجْعَلُ (١)
كَعِدَّةِ الطَّلَاقِ لَا تُقَرَّبُ
مِنْ غَيْرِهِ فِيهَا بِذَاكَ الْفِعْلِ
رُغْمًا فَحَيْضَةٌ لَهَا مِطْهَارُ
حَمْلٍ فَحَتَّى تَضَعَنَّ الْوَلَدَا
بِحَبْلِ زَوْجٍ وَأَرَادَتْ تَحْتَمِلُ
إِثْبَانُهَا وَلَوْ يَوْمَ الْفِعْلِ
فِيمَنْ زَنَتْ وَعِنْدَنَا بَيَانُهُ
مِنَ الزِّنَاءِ لِلْفِرَاشِ نَجْعَلُهُ
كَيْفَ لَنَا أَنْ نَمْنَعَ التَّلَاقِي
بَيْنَهُمَا فَلِلْعَانِ شَانُ
ثَلَاثَةُ الْأَشْهُرِ نَفْسُ الْعِدَّةِ
خِلَافَ مَنْ عَاوَدَهَا الْمَحِيضُ
بِسَنَةِ فِي الْاِخْتِيَاظِ وَاثِقَهُ
خَوْفًا مِنَ الْحَمْلِ الَّذِي يُلَاقِي

(١) قوله : «عِدَّتُهَا مِثْلُ الطَّلَاقِ» هذا على المشهور وقد سبق للمصنف رحمه الله في مثل هذا أنها تعتد بحيضه فقط لأنها ليست عدة طلاق ، وإنما هي عدة احتياط لكشف حال الرحم والحبيضة الواحدة تكفي لبراءة الرحم .

خِطْبَتُهَا (١) فِي التَّسْعَةِ الشُّهُورِ
كَذَلِكَ لَا يُلْحَقُهَا الْمُطَلَّقُ
وَقَالَ بَعْضُ بِالثَّلَاثَةِ فَقَطْ
فَعِدَّةُ الْحَامِلِ حَتَّى تَضَعَا
إِلَّا مَمِيَّةً (٢) قُبِيلَ الْأَجَلِ
عِدَّتُهَا الْأَبْعَدُ مِنْ حَالِهَا
أَرْبَعَةُ الْأَشْهُرِ عِنْدَ عَشْرِ
وَنَصْفِهَا لِلْأَمَةِ الْمُلُوكَةِ
وَقَالَ قَوْمٌ وَضَعُهَا يُحْلَلُ
دَلِيلُهُمْ حَدِيثُ الْأَسْلَمِيَّةِ
وَقَوْلُنَا يُنْقَلُ عَنْ عَلِيٍّ
وَحَامِلٌ فِي بَطْنِهَا اثْنَانِ
وَهَكَذَا ثَلَاثَةٌ أَوْ أَكْثَرُ
«حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» قَالَا
لَوْ وَضَعَتْ بِهِمَةَ فَتَحْلُسُ
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَقْرَبُ
وَعَلَّ أَرْبَابَ الْأَخِيرِ اعْتَلَوْا
وَذَاتُ حَيْضٍ بِثَلَاثِ حَيْضٍ

عِنْدَهُمْ لَيْسَ مِنَ الْمَحْجُورِ
لَأَنَّ ذَا لِلْإِحْتِيَاظِ يُلْحَقُ
مَا لَمْ يَبْنَ حَمْلٌ بِهَا فَيُشْتَرَطُ
مِنْ هَذِهِ وَغَيْرِهَا فَاسْتَمِعَا
قَدْ وَضَعْتَ تَوْمُرَ بِالْتَمَهْلِ
مِنْ وَقْتِهَا وَوَضَعْتَ مَا عَلَيْهَا
مِنْ اللَّيَالِي وَقْتِهَا لِتَدْرِي
وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ الْمَسْلُوكَةُ
نِكَاحُهَا لَوْ لَمْ يَتِمَّ الْأَجَلُ
وَصَحَبْنَا خَصْوَهُ بِالْقَضِيَّةِ
وَعَنْ فَتَى عَبَّاسِنَا الْعَلِيِّ
تَحْلُسُ عِنْدَ وَضْعِهَا لِلثَّانِي
لِأَنَّمَا الْجَمِيعُ حَمْلٌ يُذَكَّرُ
رَبُّ الْعَلِيِّ فَأَدْخَلَ الْإِجْمَالاً
بِهِ وَقِيلَ إِنَّهَا لَا تَحْلُسُ
لِأَنَّهُ حَمْلٌ وَلَا يُسْتَعْرَبُ
بِأَنَّ ذَاكَ عِلَّةٌ لَا حَمْلُ
إِنْ طُلِّقَتْ وَذَوْنَهَا لَا تَنْقَضِي

(١) قوله : «خِطْبَتُهَا» لعل الذي ذكره المصنف أن التسعة إنما جُعِلَتْ للإحتياط فقط ،
والصحيح عندي أن السنة كلها عدة ، فلا تخطب فيها ، ويلحقها المطلقة في الرجعية .
(٢) المميّة : هي التي قد مات زوجها .

وَهِيَ الَّتِي تُذَكَّرُ بِالْأَقْرَاءِ
وَقِيلَ إِنَّ الْقُرْءَ نَفْسُ الطُّهْرِ
وَإِنْ تَكُنْ ذَاتَ مَحِيضٍ فَانْقَطِعْ
فَقِيلَ بِالْمَحِيضِ لِأَسْوَاهُ
تَنْظُرُهُ إِلَى الْإِيَّاسِ ثَمَّا
وَقِيلَ عَامِينَ وَقِيلَ عَامَا
وَهُوَ مَقَالُ عُمَرِ الْفَارُوقِ
فَهِيَ كَمَثَلِ مَنْ يَرَاهِقُنَا
فَتَدْخُلُنَ فِي اللَّوَاتِي لَمْ تَحْضُرْ
وَسَبَقُ ذَاكَ الدَّمِ لَيْسَ يَمْنَعُ
فَهَذِهِ الْآيِسُ ذَاتَ دَمٍ
فَانْتَقَلَتْ عِدَّتُهَا لِلْأَشْهُرِ
وَقَطَعُهُ بِسَائِرِ الْأَسْبَابِ
وَقِيلَ إِلَّا مُرْضِعًا يَنْقَطِعُ
فَيَسْتَحِيلُ دَمُهَا لَبَنًا
فَهُوَ دَمٌ مُنْتَظَرُ الرَّجُوعِ
فَلَا يُشَابَهُ الدَّمُ الْمُنْقَطِعَا
وَإِنْ تَكُنْ عِدَّتُهَا الشُّهُورَا

فَالْقُرْءُ هُوَ الْحَيْضُ فِي الْإِفْتَاءِ
لَا الْحَيْضُ وَالْأَوَّلُ أَقْوَى فَادِرٍ
فَالْاِخْتِلَافُ فِي اعْتِدَادِهَا وَقَعَ
عِدَّتُهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ
تَعْتَدُ بِالشُّهُورِ حِينَ ثَمَّا
تَعْتَدُ ثُمَّ تَأْخُذُ الْغُلَامَا
وَجَابِرٌ وَمُسْلِمٌ التَّوْفِيقُ (١)
تَعْتَدُ لِلْحَوِطَةِ مِثْلُهَا
إِذَا دَمُهَا بِالْاِخْتِلَافِ قَدْ رُفِضَ
مَنْ جَعَلَهَا مِنْهُنَّ حِينَ يُقْطَعُ
كَأَنَّ ذَاكَ الدَّمِ لَمْ يُغَيَّرِ
كَقَطْعِهِ بِالسِّنِّ وَالْأَحْقَابِ (٢)
عَنْهَا فَذَاكَ شَأْنٌ مَنْ قَدْ تُرْضِعُ
يَكُونُ لِلْإِبْنِ غِذَاءً يَبْنَى
بَعْدَ فِصَالِ ذَلِكَ الرَّضِيعِ
بِسَبَبِ غَيْرِ رِضَاعٍ وَقَعَا
فَطُلُقْتُ مِنْ شَهْرِهَا آخِرَا

(١) هو مسلم ابن أبي كريمة التميمي وفيه إضافة الفاعل إلى فعله الصادر منه ، فإن التوفيق للمسلم من أفعال الله ، وجعله من أفعال الرجل مجاز ، باعتبار موافقة أفعاله لمقتضى الشرع . ص .
(٢) الأحقاب : السنين .

فَقِيلَ لَا تَحْسِبُ مَا قَدْ بَقِيََا مِنْ ذَلِكَ الشَّهْرِ الَّذِي قَدْ فَنِيََا
وَقِيلَ بَلْ تَحْسِبُهُ وَالْأَوَّلُ عَلَيْهِ عِنْدَ مَنْ مَضَى الْمُعْوَلُ
وَالْأَخَذُ بِالثَّانِي يَجُوزُ مِثْلُ مَنْ يَعْتَرِضُ الْأَيَّامَ لِلصَّوْمِ أَفْهَمَنْ
وَالْحَيْضُ مَهْمَا أَذْرَكَ الصَّبِيَّةَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ الشَّهْرِيَّةِ
فَائْتَهَا تَعْتَدُ بِالْمَحِيضِ وَمَا مَضَى مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْفُوضِ
كَذَلِكَ مَنْ قَدْ طَلَّقَتْ وَمَاتَا تَعْتَدُ عِدَّةَ الَّتِي قَدْ فَاتَا (١)
وَذَلِكَ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِي وَمَاتَ فِي الْعِدَّةِ عِنْدَ الْجَمْعِ
وَلَا كَذَلِكَ بَائِنٌ وَمَنْ مَضَتْ عِدَّتُهَا لِأَنَّهَا قَدْ انْقَضَتْ
وَقِيلَ لِأَعِدَّةٍ لِلصَّبِيَّةِ مِنْ ذِي الصَّبَا إِنْ جَاءَتْ الْمَنِيَّةُ
وَهَكَذَا إِنْ لِلنِّكَاحِ غَيْرَا لَوْ كَانَ بِالْعُرْسِ عَلَيْهَا اشْتِهَارَا
وَأَصْلُهُ الْقَوْلُ بَأَنْ ذَاكََا وَقَفَ إِلَى أَنْ يَصِلَ الدَّرَاكََا
وَإِنِّي أَقُولُ حَيْثُ يَقَعُ تَرْوِيحُهُمْ فَلَا عِتْدَادُ يَتَّبَعُ
إِنَّ الدُّخُولَ وَاعْتِدَادَهَا مَعَا كُكِّلَ عَلَى التَّرْوِيحِ قَدْ تَفَرَّعَا
إِنْ ثَبَتَ التَّرْوِيحُ يَوْمًا تَبِعَتْ أَحْكَامُهُ طَرَا وَإِلَّا مُنِعَتْ
أَمَّا ثُبُوتُ بَعْضِهَا مَعَ مَنَعٍ بَعْضُ فَبَاطِلٌ بِحُكْمِ الشَّرْعِ
لَا نَقْبَلَنَّ ذَاكَ مِمَّنْ كَانَا وَالْحَقُّ قَدْ أَظْهَرْتُهُ إِعْلَانَا
رِسَالَةً سَمَّيْتُهَا الْإِيضَاحَا أَوْضَحْتُ فِيهَا حُكْمَهَا إِيضَاحَا
سَرِيَّةً قَدْ مَاتَ عَنْهَا السَّيِّدُ كِعِدَّةِ الطَّلَاقِ قِيلَ تَقْعُدُ
وَعِدَّةُ الْوَفَاةِ إِنْ دَبَّرَهَا وَذَلِكَ حَيْثُ إِنَّهُ حَرَّرَهَا
وَلَسْتُ أَدْرِي أَصْلُهُ وَلَا أَرَى ذَلِكَ مِنْ مَقَالِهِ مُعْتَبَرَا

(١) قوله : عدة التي قد فاتا أى عدة المتوفى عنها زوجها .

لَأَتَمَّا الْعِدَّةَ لِلْوَفَاةِ فِي حُكْمِهَا تَحْتَصُّ بِالزُّوَاجَاتِ
وَهَذِهِ سَرِيَّةٌ إِنْ تَرَكََا جَمَاعَهَا أَوْ كَانَ عَنْهَا هَلَكًا
فَفِي الْجَمِيعِ حُكْمُهَا الْإِسْتِبْرَاءُ وَلَيْسَ الْأَعْتَادُ فِيهَا يُجْرَى
وَإِنْ تَكُنْ قَدْ دُبِّرَتْ أَوْ حُرِّزَتْ بِمَوْتِهِ فَبِالطَّلَاقِ اعْتُبِرَتْ
لِأَنَّهُ أَذْرَكَهَا التَّحْرِيرُ فَهِيَ إِذَنْ كَطَالِقٍ تَصِيرُ

باب أحكام العدد

وَكُلُّ عِدَّةٍ لَهَا أَحْكَامٌ بِهَا عَلَى نِسَائِنَا الْإِلْزَامُ
فَتُخْرِجُ الذَّمِيَّةُ الذَّمِيمَةَ وَهَكَذَا الْمَمْلُوكَةُ الْكَلِيمَةَ
لِأَنَّ تَيْنَ لَيْسَ مِنْ نِسَائِنَا بَلْ مِنْ عَدُونِنَا وَمِنْ إِمَائِنَا
عَلَى الْمَمَالِكِ اتِّبَاعُ السَّيِّدِ كَيْفَ لَنَا نَقُولُ هَاهُنَا أَقْعِدِ
وَهُوَ خِلَافُ الْحُكْمِ فِي الْحَرَائِرِ لُزُومُهَا التَّيْتُ بِحُكْمِ ظَاهِرٍ
لَيْسَ لَهَا الْخُرُوجُ حَتَّى تَخْلُصَا وَلَا لَهُ يُخْرِجُهَا تَخْلُصَا
وَجَائِزٌ إِخْرَاجُهَا إِنْ فَعَلَتْ فَاحِشَةً وَذَلِكَ مِثْلُ إِنْ زَنَتْ
وَمِثْلُهُ يُقَالُ إِنْ آذَنَتْ لِسَائِهَا بِالشَّتْمِ إِنْ رَأَتْهُ
وَإِنْ يَكُنْ طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا فَتَلْبَسُ الْحَرِيرَ وَالْحُلِيَّا
وَتَكْجَلِنُ عَيْنَهَا التَّجْلَاءَ لَعَلَّ مَنْ طَلَّقَهَا يُعَوِّدُ
وَتَكْجَلِنُ عَيْنَهَا التَّجْلَاءَ لَعَلَّ مَنْ طَلَّقَهَا يُعَوِّدُ
فَإِنَّهُ أَوْلَى بِهَا فِي الْعِدَّةِ إِذَا أَرَادَهَا بِوَجْهِ الرَّجْعَةِ
لَيْسَ لغيرِهِ بَأَن يَخْطُبَهَا وَلَا يُعْرِضُنَّ وَلَا يَطْلُبُهَا

فَائِهَا بِذَاكَ قِيلَ تَحْرُمُ وَهُوَ عُقُوبَةٌ لِمَا تَعَجَّلَا وَإِنْ تَكُنْ قَدْ مَنَعْتَهُ إِذْ حَطَبَ وَهَكَذَا إِنْ حَطَبْتَهُ وَهُوَ لَمْ فَجَائِزُ أَنْ يَتَزَوَّجَنَا وَإِنْ تَكُنْ صَبِيَّةً فَتَحْرُمُ وَقِيلَ لَا تَحْرُمُ وَالْمُقَدَّمُ وَهُوَ أَشَدُّ لِلْفَسَادِ سَدًّا وَإِنْ يَقُلْ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَأُخْبِرْتَهُ مَا عَلَيْهِ حَرَجُ كَذَاكَ قِيلَ وَهُوَ عِنْدِي أَشْبَهُ بَلْ لَا يَجُوزُ فِي الْمُطْلَقَاتِ وَمَنْ يُعَرِّضُ فِي الطَّلَاقِ فَكَمَنْ وَذَاكَ مَحْجُورٌ إِلَى أَنْ يَصِلَا وَقَبْلَ أَنْ تُتِمَّ يُمْنَعَا وَهَكَذَا عَمَّتْهَا وَالْخَالَةُ وَجَائِزٌ يَحْطُبُ مَنْ ذَكَرْنَا وَإِنْ تَكُنْ بَائِنَةً فَقِيلَ لَهُ لِأَنَّهُ لَهُ بِهَا تَعَلُّقٌ

عَلَى الَّذِي يَحْطِبُهَا وَيَأْتُمُ فَهُوَ كَمَنْعِ إِرْثٍ مَنْ قَدْ قَتَلَا وَلَمْ تُجِبْهُ فَالزَّوْاجُ لَمْ يُعَبَّ يُجِبُّ إِلَى مَا طَلَبْتَهُ وَاحْتَرَمَ بِهَا وَذَاكَ لَا يُحَرِّمُنَا بُوْعْدِ ذَاكَ الْوَالِدِ الْمَعْمَمُ (١) أَكْثَرُ مَا قَالُوهُ فِيْمَا حَكَمُوا فَأَحْذَرُ هُدَيْتَ تَتْرَكَ الْأَشَدَّ فَأُخْبِرْنِي بِتَمَامِ الْمُدَّةِ وَجَائِزٌ لَهُ بِهَا التَّزْوُجُ بِحَالَةِ التَّعْرِيزِ وَهُوَ يُكْرَهُ وَجَائِزٌ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ فِي عِدَّةِ الْمَوْتِ لَهَا يُصَرِّحُنْ مَحِلُّهُ الَّذِي لَهُ قَدْ أَجَلَا مِنْ أُحْتِهَا أَنْ يَتَزَوَّجَنَا وَكُلُّ مَنْ كَانَ بِهِدَى الْحَالِ قَبْلَ تَمَامِهَا إِذَا أَرَدْنَا تَزْوِجَهَا وَالْبَعْضُ قَالَ لَيْسَ لَهُ وَذَا بِالْاِحْتِيَاطِ عِنْدِي أَوْفَقُ

وَالْأَحْذُ بِالسَّابِقِ لَا يَضِيقُ
لَأَنَّ ذَا تَعَلَّقَ لَا يَنْفَعُ
وَمَنْ يَكُنْ ذَا أَرْبَعٍ فَاسْتَبْدَلَا
كَيْلًا يَكُونُ جَامِعًا لِحُمْسٍ
وَإِنَّهَا فِي حُكْمِ زَوْجَةٍ لَهُ
وَبِإِقْضَائِهَا تُصَدَّقَتْ
وَلَا يَحِلُّ كَتْمُهَا لِذَاكَ
أَقْلُ مَا تُصَدَّقَنَّ فِيهِ
تِسْعٌ وَعِشْرُونَ وَعِنْدَ قَوْمٍ
وَأَصْلُهُ اغْتِبَارُ مَا لِلطَّهْرِ
أَقْلُهُ فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ
وَالْحَيْضُ بِالثَّلَاثِ فِي أَقْلِهِ
وَهِيَ ثَلَاثُ حَيْضٍ فَمَا انْقَضَتْ
وَالْقَائِلُونَ بِالْمَقَالِ الْأَوَّلِ
فَهِيَ ثَلَاثُ حَيْضٍ تَخَلَّلَتْ
فَأَوَّلُ الْعِدَّةِ إِذْ تَحِيضُ
وَحَيْضَةٌ فِي وَسْطِ الطَّهْرَيْنِ
وَقَبْلُ غُسْلِهَا بِأُخْرَى الْحَيْضَةِ

وَرَبَّمَا أَيْدَهُ التَّحْقِيقُ
شَيْئًا فَكَيْفَ لِلزَّوْاجِ يَمْنَعُ
بَعْضُهَا إِلَى الْخُلُوصِ مُهْلًا
لِأَنَّ مَنْ طَلَّقَهَا فِي الْحَبْسِ
مَاوَى (١) وَإِنْفَاقًا وَمَا مِثْلُهُ
لِإِنَّهَا بِهَا تُؤْمَنَّا (٢)
قَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ مَعْنَى ذَاكَ
مِنْ عَدَدِ الْأَيَّامِ إِذْ تُقْضِيهِ
تِسْعٌ وَشَهْرٌ عَدَّهُ بِالْيَوْمِ
وَحَيْضُهَا مِنْ قِلَّةٍ وَكَثْرٍ
عَشْرٌ مِنَ الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي
فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ عِنْدَ أَهْلِهِ
إِلَّا بِشَهْرٍ عِنْدَ تِسْعٍ قَدْ مَضَتْ
يُلْعَوْنَ عَشْرَ الطَّهْرِ عَنْهَا فَاحْفَلِ
طَهْرَيْنِ فَهِيَ مِنْ هُنَاكَ قَبْلَتْ
وَأَخْرُ أَعْتَادِهَا الْمَحِيضُ
فَذَاكَ وَجْهُ أَوَّلِ الْقَوْلَيْنِ
يُمْنَحُ مَنْ طَلَّقَهَا بِالرَّجْعَةِ

(١) قوله : ماوى وانفاقاً منصوبان على التحيز اخول عن المبتدأ . ويجوز أن يكون نصيبهما بنزع اخافض أى
في المأوى والاتفاق .

(٢) تؤمننا : أى تجعل فيها أمينة .

كَذَاكَ حَامِلٌ وَإِنَّهَا خَرَجَ
لَهُ يَرُدُّهَا بِهَذَا الْحَالِ
وَلَيْسَ لِلنِّسَاءِ فِي ذَا مَدْخُلٍ
وَلَيْسَ يُجْزَى دُونَ شَاهِدَيْنِ
وَهُوَ مَقَالٌ قَدْ أَتَى عَنْ مَسْعَدَةَ
فَعَبْرُهُ مِنْ سَائِرِ الْأَصْحَابِ
فَقُتِلَ بِهِ مُنْفَرِدٌ وَالْأَمْرُ
فَنَحْنُ حَيْثُ أَمَرَ الْقُرْآنُ (١)
وَالْخُلْفُ فِي الْعَدْلِ عَلَى أَقْوَالٍ
لَا يَظْهَرُنَّ سِوَى الْجَمِيلِ مِنْهُ
وَبَاطِنُ الْأَمْرِ لِرَبِّ الْأَمْرِ
وَهُوَ مِنَ اللَّهِ امْتِنَانٌ ظَاهِرٌ
فَالْعَبْدُ فِي سِرِّهِ الْإِلَهِي يَسْعَى
وَحِكْمَةُ الْأَشْهَادِ نَقْلُ مَا جَرَى
فَيَرْفَعُونَ ذَاكَ لِلْمَرْدُودَةِ
وَإِنْ تُكُنْ حَاضِرَةً لِلرَّدِّ
بِمَحْضَرِ الشُّهُودِ الْمُسْلِمِينَ

مِنْهَا سِوَى الرَّجُلَيْنِ قِيلَ لَا خَرَجَ
بِشَاهِدِي عَدْلٍ مِنَ الرِّجَالِ
كَذَاكَ فِي التَّرْوِيجِ لَيْسَ تَدْخُلُ
وَبَعْضُهُمْ بِشَاهِدٍ أَمِينٍ
نَجَلُ تَمِيمٍ وَسِوَاهُ بَعْدَهُ
جَمِيعُهُمْ لَمْ يَرْضَ بِالْجَوَابِ
بِشَاهِدِي عَدْلٍ يَقُولُ الذَّكْرُ
لَا حَيْثُ مَقَالَ لَنَا فُلَانُ
أَرْجَحَهَا الْمَسْتُورُ فِي الْأَحْوَالِ
كَذَاكَ لَا يُنْقَلُ أَيْضًا عَنْهُ
لَيْسَ لَنَا التَّفْتِيشَ عَمَّا يَجْرَى
وَهُوَ عَلَى الْعَبْدِ حِجَابٌ سَائِرُ
فِيَالَهُ سِتْرًا أَلَمْ نَفْعَا
وَأَلَّهُ قَدْ رَدَّهَا وَابْتَكَّرَا
لِتَعْمَلَنَّ فِي أَمْرِهَا شُهُودُهُ
فَقِيلَ يُجْزَى دُونَ هَذَا الْحَدِّ
دُونَ الْعَدُولِ قِيلَ يَكْتَفُونَا

(١) قوله : فنحن حيث أمر القرآن .. الخ ، يعنى قوله تعالى :

«واشهدوا ذوى عدل منكم» وهذا اذا جعلنا الأمر بالاشهاد على الرجعة كما هو قول اصحابنا وجهور الامية وعند الامامية وأبى حنيفة وكثير من علماء الأمة ان ذلك واجع الى الطلاق وان الرجعة أمر محبوبي وفعل مطلوب فلا تحتاج الى الاشهاد فلعل الشيخ مسعده يلاحظ من تأويل الآية ملاحظه من ذكرناهم والله أعلم .

وإن يكن راجعها وجاها ومكنته قيل لا يضيق لأنها تعجلت من قبل أن وقوله بأنه قد ردها وإن يقل بحقها رددت فقل حق غير ما قد سبقا وقيل لا يلزم غير الأول وهو الذي يظهر في التحقيق يقول قد راجعت أو رددت وإن يجدد النكاح كانا ويلزم المميّة الإحداد لا تلبس الحلي ولا المعصفر كذالك الدهان والخضاب وتلزم بيتها لذاكا إن خرجت لحاجة فترجع ليس لها قط صلاة الخمس وإن تكن صبيّة فيومر بمنعها أن تلبس الحلي كمثل ما يأمرها بالطهر وقوله في الأصل في القضية

وصدقته حين ما أتاهما وقيل بل حقهما التفريق تسمع حجة الرجوع فافهم بنفسه يكون دعوى عندها فلانة حسب الذي قد كنت كمثلها يلزمه أن يصدقا لأنه مراده بالمقول (١) إذ لم يرد تعدد الحقوق فلانة ووصلها أرادت أقوى من الرد لها أركانا في مدة العدة لا تزداد كذالك الطيب عليها حجرا وكحل عينها لها يعاب لا تخرجن ما لم ترى هلاكا يضمها عند الصلاة الموضع إلا يبيتها مقام الحبس وليها يأمرها ويرجر أو تأخذن عطرها الذكيا وبالصلاة ومعاني البر ولا أرى هذا على الصبيّة

لَوْ جَعَلْتُ فِي رِجْلَيْهَا خَلْخَالَ
يُقَالُ فِي تَزْوِيجِهَا مَوْقُوفٌ
فَإِنْ يَمُتَ يَنْتَظَرُ الْبُلُوعَ
وَقَدْ مَضَى تَرْجِيحُ قَوْلِ الصَّحَّةِ
مَنْ ثُمَّ قَدْ قَدِمْتُ الْإِعْتِدَادَ
وَذَاتُ جُنَّةٍ (١) تُوفِّي عَنْهَا
يَأْمُرُهَا الْوَلِيُّ بِالْإِحْدَادِ
وَمَنْ تَكُنْ فِي الْمُلْكِ لَا تُحْدَدُ (٢)
وَقِيلَ فِي الْبَائِنِ بِالطَّلَاقِ
وَلَا أَرَى لَهُ مِنَ الصَّوَابِ
وَأَنْ يَكُنْ نَدْبًا فِيمُكِنَّا
وَلَا أَرَى ثُبُوتَهُ فِي الْكُلِّ
فَهَذِهِ أَحْكَامُ تِلْكَ الْعِدَّةِ

يُنَبِّئِي عَلَى قَوْلٍ بِهِ قَدْ قَالَا
وَهُوَ مَقَالٌ عَنْهُمْ مَعْرُوفٌ
إِنْ رَضِيَتْ تَعْتَدُ لَا تَرْيَعُ
فَيَلْزَمُنْ بِهِ ثُبُوتُ الْعِدَّةِ
وَلَا أَرَى الْوُقُوفَ لِي مُرَادًا
مِثْلُ صَبِيَّةٍ فَيَأْمُرُهَا
وَهَكَذَا يَأْمُرُ بِإِعْتِدَادِ
وَنَصْفِ حُرَّةٍ لَهَا تَعْتَدُ
تُمنَعُ حَتَّى الْكُحْلُ فِي الْحِدَاقِ
وَجْهًا فَأَعْزُوهُ (٣) إِلَى الْإِيجَابِ
وَهُوَ بِهَذَا الْحَالِ يَقْرَبُنَا
لِأَنَّهُ فِيهَا عَدِيمُ الْأَصْلِ (٤)
وَمِنْ إِهْنَا لَطِيفُ الْمَدَدِ

(١) قوله : « ذات جنة » بضم الجيم أي ذات جنون .

(٢) قوله : « لا تحدد » أي ليس عليها إحداد .

(٣) قوله : « فأعزوه » أي أنسبه .

(٤) قوله : « عديم الأصل » أي الدليل ، يعني لا دليل عليه لا من الكتاب ولا من السنة .

كتاب الحيض والنفاس

وَذَكَرَهُ هُنَا (١) طَرِيقُ الْقُدَمَا مِنْ الْعُمَانِيِّينَ طَرَا فَأَعْلَمَا
وَمِنْ هُنَا قَدْ رَتَّبَ التَّرْتِيبَا عَلَيْهِ شَيْخُنَا أَبُو يَعْقُوبَا (٢)
وَذَاكَ لِاعْتِبَارِ حَالِ الْعِدَّةِ (٣) فَإِنَّهُ الْأَصْلُ لَهَا فِي الْمُدَدِ (٤)
فَبِإِنْقِضَاءِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ يَزُولُ عَنْهَا حُكْمُ الْإِلْتِبَاسِ

بَابُ الْحَيْضِ

فَالْحَيْضُ دَمٌ (٤) جَاءَ مِنْ فَتَاةٍ قَدْ بَلَغَتْ تِسْعًا مِنْ السَّنَوَاتِ
مِنْ مَوْضِعِ الْجَمَاعِ يَخْرُجَتَا وَهُوَ مِنَ الصَّحَّةِ يُحَسَّبَا
لِائْتِمَا طَبِيعَةِ النِّسَاءِ رُطُوبَةً تَنْصَبُ بِالذَّمَاءِ
تُدْفَعُهُ حَرَارَةُ الطَّبِيعَةِ فِي وَقْتِهِ بِحِكْمَةٍ بَدِيعَةٍ

(١) إفراد الضمير في قوله : وذكره للإشعار بأن الحيض والنفاس شيء واحد ، وما النفاس إلا حيض زادت أيامه ، وهو ما يراه جمع من المحققين ، منهم الإمام المجتهد أبو ساكن في الإيضاح وورد في الحديث : «النفاس بمعنى الحيض» قال ابن الأثير : وقد نفست المرأة تنفساً بالفتح إذا حاضت . والنهية ج ٣ ص ١٦٤ . أو الضمير عائد إلى الكتاب . وأصحابنا المغاربة يوردون أحكام الحيض والنفاس في الطهارات ؛ لعلاقتها بها أصالة ولكل وجهة . أبو إسحاق .
(٢) أبو يعقوب هو الإمام العلامة يوسف بن إبراهيم الوازجاني المغربي صاحب العدل والإنصاف والدليل والبرهان ، وهو الذي رتب مسند الإمام المحدث الربيع بن حبيب رضي الله عنهما .

(٣) العِدَّة بالكسر جمع عِدَّة ، و المُدَد بضم الميم جمع مُدَّة .

(٤) في القاموس والذَّم — بشد الميم — نبات ولغة في الدم الخففة .

فَهُوَ دَمٌ لَكِنْ يُخَالِفُ الدَّمَاءَ فَلَوْنُهُ يَكُونُ ذَا ثَلَوْنٍ يُضَبِّطُ بِالرَّيْحِ لِأَنَّهُ أَذَى وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ أُسِسَ (٢) وَإِنْ أَتَى مِنْ خَارِجٍ عَنِ الرَّحِمِ بَلِ اسْتِحَاضَةً وَذَا إِنْ تَنَبَّجَسَ (٣) عَلَى فَمِ الْفَرْجِ غُرُوقٌ تُذَكَّرُ مِنْ هَاهُنَا شَقٌّ لَهَا مِنْ اسْمِهِ وَلَيْسَ تُعْطَى حُكْمُهُ بَلِ تُعْطَى وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ تُغْسِلُنَا فَلَا يَطَاهَا عِنْدَ فَوْرَةِ الدَّمِ وَذَاكَ أَنْ تُغْسَلَ إِذْ تُصَلِّي وَالْأَمْرُ بِالْغُسْلِ لَهُ اسْتِحْبَابٌ (٤) وَإِنْ يَكُنْ مِنْ مَخْرَجِ الْبَوْلِ جَرَى وَذَاكَ حُكْمُهُ كَبُولٍ سَالًا

حُكْمًا وَوَصْفًا مَخْرَجًا وَحُكْمًا (١) وَضَبْطُهُ بِالْوَصْفِ أَقْوَى مُمَكِّن فَمُنْتِنُ الرِّيحِ هُوَ الْحَيْضُ إِذَا أَى مُنْتِنُ الرِّيحِ حَيْثُ وَنَجَسَ لَمْ يَكْ ذَاكَ حَيْضَةً فَتَلْتَزِمُ بِهِ غُرُوقٌ وَلَهُ حُكْمُ النَّجَسِ تُشَابُهُ الْحَيْضُ مَتَى تَنْفَجِرُ لِشِبْهِ لَوْنِ دِمَهِهَا بِدَمِهِ أَحْكَامَ طَهْرٍ وَلِذَاكَ تُوْطَى لَهُ إِذَا مَا شَاءَ يَأْتِينَا وَيُجْزِيهِ غُسْلُ الصَّلَاةِ فَاعْلَمْ وَبَعْدَهَا قَامَ لِذَاكَ الْفِعْلُ كَرَامَةً لَهُ وَلَا إِيْجَابُ فَإِنَّ ذَاكَ مَرَضٌ بِهَا طَرَا وَيُغْسَلُ الْمَوْضِعُ حِينَ زَالَا

(١) قوله : حكماء الأول بضم الحاء وإسكان الكاف مفرد الأحكام . وقوله آخر البيت وحكماء بكسر الحاء وفتح الكاف جمع حكمه .

(٢) أُسِسَ : يفتح المضمة وكسر السين أى تنن .

(٣) تَنَبَّجَسَ : أى تنفجر ومنه قوله تعالى : فانبجست منه اثنتا عشرة عينا « والمراد هنا خروج الدم وسيلانه منها .

(٤) قوله : والأمر بالغسل له استحباب لعل صوابه . لها . فيكون الضمير راجعا الى المستحاضة . وهذا هو الحق . والقول بلزوم الغسل على المستحاضة مرجوح وعلى ما فى هذه النسخة فالضمير عائد إلى الزوج أى أنها تؤمر بالغسل كرامة له .

كَذَاكَ دَمٌ قَدْ أَتَى لِحَامِلٍ إِذْ لَمْ يَكُ الْمَحِيضُ (١) فِي الْحَوَامِلِ
 مَا جَعَلَ إِلَٰهَ فِي النِّسَاءِ فِي حَالَةِ حَيْضًا وَحَمْلًا جَائِي (٢)
 وَقِيلَ بَلْ يَكُونُ حَيْضًا مَعَهُ لِضَعْفِ ذَلِكَ الْحَمْلِ أَنْ يَجْرَعَهُ (٣)
 لِأَنَّ ذَاكَ لِلْجَنِينِ قُوَّتُهُ فَيُخْرِجَنَّ عَنْهُ مَا يَفُوتُهُ
 وَذَاكَ بَعْضُ الْحَيْضِ يُعْطَى اسْمُهُ وَيَلْزَمُنْ عَلَيْهِ يُعْطَى حُكْمُهُ
 وَمَا أَتَى مِنْ خَبَرٍ نَفَاهُ فَهُوَ عَلَى الْغَالِبِ لَا سِوَاهُ
 وَإِنْ أَتَى الْإِيسَ بَعْدَ مَا انْقَطَعَ دَمٌ كَحَالِهِ الَّتِي بِهَا أَرْتَفَعَ
 فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ حَيْضٌ تَدْعُ بِهِ الصَّلَاةَ وَأَنَاسُ مَنَعُوا
 وَهَؤُلَاءِ جَعَلُوهُ دَاءًا بَعْدَ الْإِيسِ يَطْرُقُ النِّسَاءُ
 وَهُوَ مِنَ الْحَيْضِ أَرَاهُ أَقْرَبًا إِذْ حَالُهَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنْقَلِبَا
 لِأَنَّمَا يَرْفَعُهُ يَبَاسُهَا بِكِبَرِ السِّنِّ وَذَا إِيَّاسُهَا
 وَيُمْكِنُ الصَّحَّةُ أَنْ تَعُودَا كَحَالِهَا وَلَمْ يَكُنْ بَعِيدَا
 إِنْ سَلِمَ الْعُودُ فَإِنَّ الْحَالَا يَعُودُ قَدْ رَوَى لَنَا أَمَثَالَا
 وَيَلْزَمُ الْمَرَأَةَ أَنْ تُمَيِّزَا بَيْنَ الدَّمَاءِ فَتَكُونُ أَحَرَرَا

(١) اخيض اخيض . وقد يجيء المحيض بمعنى الحيض . ووقته ومكانه كما في قوله تعالى يسألونك عن الخيض . أى الحيض . وقوله فاعتزلوا النساء في المحيض أى وقته أو مكانه على أن المصدر في هذا النحو من الفعل يجيء على مفعول نحو معاش ومعاد ومقبل ومجئ . أبو إسحاق .

(٢) حاءى : صفة حمل .

(٣) يجرعه : أى يشربه .

وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهَا وَالْأَوَّلُ
لِأَنَّهَا لَهَا بِهِ أَحْكَامُ
وَهِيَ إِذَا لَمْ تَذَرِ مَا التَّفْرِيقُ
لَا تَذَرِي كَيْفَ تَفْعَلْنَ بِالدَّمِ
وَبِالْبَيَانِ تُعْرِفُ الطَّرِيقَا
وَصُفْرَةً أَوْ حُمْرَةً تَأْتِيهَا
فَقِيلَ حَيْضٌ وَأَنَاسٌ قَالُوا
إِلَّا إِذَا مَا جَاءَ قَبْلَهَا الدَّمُ
كَذَلِكَ الْكَامِنُ فِي الْأَرْحَامِ
لِكِنَّهُ يَتَّبِعُ مَا تَقَدَّمَ
وَالْحَيْضُ لَا يَكُونُ إِلَّا قَاطِرًا
وَهُوَ يَدُومُ فِي النِّسَاءِ أَيَّامًا
وَأَنْ يَكُنْ قَبْلَ الثَّلَاثِ انْقِطَاعًا
بَلْ ذَاكَ دَاءٌ وَأَنَاسٌ قَالُوا
أَقْلَهُ مَعَ هَؤُلَاءِ لَيْلَةٌ
وَقِيلَ دَفْعَةٌ أَقْلُ ذَاكَ
إِنْ أَذْبَرَ الْحَيْضُ فَصَلَيْنَا

أَظْهَرَ فِي جَنَابِهَا (١) إِذْ تَعْمَلُ
مِنْ ذَلِكَ الصَّلَاةُ وَالصِّيَامُ
فَحَالُ أَمْرِهَا بِهَا يَضِيقُ
تُصَلِّي أَوْ تَصُومُ أَمْ لَمْ تُصُمْ
مُبَيِّنًا مَحَقَّقًا تَحْقِيقًا
فِي وَقْتِهَا فَالْخُلْفُ جَاءَ فِيهَا
لَيْسَ بِحَيْضٍ بَلْ هُوَ اغْتِلَالٌ
فَحُكْمُهُ تُعْطَى عَلَى مَا حَكَمُوا
لَا يُعْطَى حُكْمُ الْحَيْضِ فِي الْأَحْكَامِ
مِنْ قَاطِرِ الدِّمَاءِ حُكْمًا فَاعْلَمَا
لَيْسَ لَهَا تُفْتَشُ السَّرَائِرَا
أَقْلَهُ ثَلَاثَةٌ تَمَامًا
فَعِنْدَهُمْ لَيْسَ مَحِيضًا وَقَعَا
بِأَنَّهُ الْحَيْضُ وَلَا جَدَالُ
وَيَوْمُهَا وَلَا أَرَى دَلِيلَهُ
لِمَا رَوَوْا مِنْ حَبَرٍ هُنَاكَ
أَوْ أَقْبَلَ الْمَحِيضُ فَاتْرُكْنَا

(١) أى جنابها أى في حقها . وألزه النساء المرأة معرفة ندماء الثلاثة . كما ألزموا الذكر البالغ معرفة ندماء الثلاثة الخارجة منه . لاستقلال كل منها بحكمه . لكن التحقيق أنه يتعين على المرأة معرفة دم الحيض ودم الاستحاضة فقط . لأن دم النفاس يعرف بالولادة . ولا وجه للزوم معرفته . قال شيخنا تلمذها معرفة دم الحيض فقط لأنه إن لم يكن حيضاً فهو استحاضة أبو إسحاق .

رَوَيْتُهَا مُلَخَّصًا (١) لِلْمَعْنَى
فَعَلِقَ الْأَحْكَامَ بِالْإِقْبَالِ
وَلَمْ يَكُنْ يَغْتَبِرُ الْأَيَّامَا
وَهُوَ قَوِيٌّ غَيْرُ أَنَّهُ ذَكَرَ
فَيَنْبَغِي أَنْ نَجْعَلَ النِّسَاءَ
فَمَنْ تَعَوَّدَ اللَّيَالِي حَكَمًا
بِحَسَبِ الْعَادَةِ فِي الصَّنَفَيْنِ
وَعَشْرُ أَيَّامٍ مَعَ اللَّيَالِي
وَقِيلَ خُمْسٌ مَعَ عَشْرِ أَكْثَرِهِ
وَالطُّهْرُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَشْرًا
فَكُلُّ دَمٍ جَاءَ بَعْدَ عَشْرِ
وَهُوَ مَقَالٌ شَيْخِنَا الرَّبِيعِ
لِكِنَّمَا الْعَمَانِيُّونَ ثَقَلُوا
مِنْ هَاهُنَا ثَلَقَى الْفُرُوعُ ثُبْنَى
وَلَأَبَى عُيَيْدَةَ الْعَلَامَةَ
كُلُّ دَمٍ يَجِيئُهَا مِنْ قَبْلِ
لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْأَسْتِحَاضَةِ
وَالْأَحْيَالِ لِلنِّسَاءِ مُبَاحٌ
وَذَاكَ إِنْ لَمْ تَحْشَ مِنْهُ أَمْرًا

وَاللَّفْظُ لَمْ يُوَافِقَنَّ الرُّوَا
كَذَاكَ بِالْإِدْبَارِ فِي الْأَحْوَالِ
فَهَذِهِ حُجَّتُهُمْ تَمَامًا
أَيَّامَهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْخَبَرِ
مُوزَعَاتٍ (٢) بِإِعْتِبَارِ جَاءَ
بِذَاكَ وَالْبَعْضُ لَهَا حُكْمُ الدِّمَا
وَذَا هُوَ الْجَامِعُ لِلْقَوْلَيْنِ
أَكْثَرُهُ فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ
وَقِيلَ غَيْرُ ذَا وَلَا نَعْتَبِرُهُ
فَصَاعِدًا وَالْدُّونُ لَيْسَ طُهْرًا
مِنْ طَهْرَهَا فَهُوَ مَحِيضٌ يَجْرِي
وَلَيْسَ بِالْمَقَالِ لِلْجَمِيعِ
عَنْهُ وَقَوْلُهُ بِهِ قَدْ عَمِلُوا
فِي كُتُبِ الشَّرْقِ لِهَذَا الْمَعْنَى
قَوْلٌ فَتَشْتَرُونَ هُنَا أَعْلَامَهُ
وَقَتِ مَحِيضُهَا بِهِ تُصَلَّى
وَذَاكَ عِنْدَهُ بِحُكْمِ الْعَادَةِ
فِي قَطْعِهِ عَنْهَا وَلَا جُنَاحُ
فَقَدْ يَكُونُ الْإِحْتِبَاسُ ضَرًّا

(١) مُلَخَّصًا : أى مَبْنًى بكسر الخاء للفاعل .

(٢) قوله : . موزعات . أى مفرقات .

باب أحكام الحيض

وَيَرْفَعُ الْحَيْضُ الصَّلَاةَ عَنْهَا وَيَمْنَعُ الصِّيَامَ حَالاً مِنْهَا
لَكِنَّهَا تَقْضَى الصِّيَامَ حَتْمًا وَلَا قَضَاءَ لِلصَّلَاةِ حُكْمًا
وَأَنَّ أَثَاها الْحَيْضُ بَعْدَ مَا دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ يَلْزَمْنَهَا الْبَدَلُ
لَأَنَّهُ تَوَجَّهَ الْخِطَابُ بِهِ إِلَيْهَا وَكَذَا الْإِيجَابُ خُرُوجِهِ فَإِنَّهَا تُصَلِّي
وَتُمْنَعُ الْمَسْجِدَ لَا تَدْخُلُهُ وَالْمَسَّ لِلْمُصْحَفِ لَا تَفْعَلُهُ
كَذَلِكَ الْقُرْآنَ لَا تَقْرَأُهُ وَإِنْ تَكُنْ خَافَتْ فَمَا يَذَرَاهُ (١)
وَجَائِزٌ لَهَا تَبْسِئُهَا (٢) تَبْرُكًا أَوْ تَعَوَّذًا
وَجَائِزٌ دُخُولُهَا فِي الْمَسْجِدِ لِضَرَرٍ فَإِنْ يَزُلْ لَا تَقْعُدِ
وَيُمْنَعُ الْوُطْءُ فَإِنْ وَطَّاهَا فَقَدْ أَتَى الْكَبِيرَ إِذْ أَثَاها (٣)

(١) قوله : « وإن تكن خافت فما يذراه » بتسهيل الهمزة والأصل بتخفيفها ، والمعنى إن الحائض إذا خافت في ليلاها أو في خلوتها فاضطرت لقراءة شيء من القرآن لذهاب الخوف ، فلها أن تقرأ ما يدرؤ الخوف أى يدفعه .

(٢) قوله : « تَبْسِئُهَا » أى تقرأ البسملة وهى « بسم الله الرحمن الرحيم » .

(٣) الجماع في الحيض والنفاس مما احتدمت فيه آراء علمائنا ، فمنهم من رأى أن المرأة تحرم به ، ويرجع ترجيح هذا القول عند الأكثر إلى أن النهى يدل على فساد المنهى عنه ، لكن التحقيق أن النهى الدال على الفساد فيما إذا كان راجعا إلى ذات المنهى عنه ، ولكن النهى في مسئلتنا راجع الى صفة فيه نص عليها كلام البارى جل وعلا وهى الأذى ، فمن هذا رأى فريق من العلماء عدم الحرمة ، وهذا الحق الذى لامرية فيه لما له من الأدلة الصريحة ، وتحريم الزوجة من أصعب الصعب ، مع الإجماع على أن هذا الفعل حرام ، وألزم الفريق الأخير مرتكبه كفارة دينارا : لكل من الزوجين ، يؤديه إلى فقير تحمل له الزكاة ، وسجوه دينار الفراه ، وبين الفريقين ثالث توقف فى الأمر ، ولم يحلل ولم يحرم ، وهو جمع من أئمة العلم كإمام المذهب أبى الشعناء والإمام أبى عبيدة رحمهما الله ، وهؤلاء نظروا إلى جانب ما فى الفعل من الإثم العظيم ، وما يكتشفه من الجرأة على نهى الله تعالى ، وفى ذيل آية الحيض ما يتدبره أولو الأبواب من الحكمة البالغة والاشارات اللطيفة البديعة ، كسنة البديع البارى فى ذيل الآيات « إن الله يحب المتطهرين » أبو اسحاق .

وَلَيْسَ فِي هَذَا اخْتِلَافٌ أَبَدًا مُسْتَنَدًا عَلَى مَعَانِي الْآيَةِ يُرَى مِنْ فَاعِلِهِ إِنْ لَمْ يَتَّبَ مَسْئَلَةٌ قَدْ قَالَهَا مَنْ قَلَا رَأَى اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِي زَوْجَتِهِ فَقَالَ لَا يُرَى مِنْ حَلِيلِهَا هِيَ هَاتَ لَيْسَ ذَا الْمَقَالِ حَقًّا هُنَاكَ شَيْئَانِ فَأَمَّا الْفِعْلُ وَالثَّانِي تِلْكَ الزَّوْجَةُ الْمُفْتَرَشَةُ فَقِيلَ إِنَّهَا عَلَيْهِ تَفْسُدُ عُقُوبَةُ الْفِعْلِ الَّذِي تَعَجَّلَا وَبَعْضُهُمْ يَرَى بَقَاءَهَا لَهُ كَذَلِكَ مُوسَى وَهُوَ مُوسَى الْأَوَّلُ (٣) وَالْأَصْلُ عَنْ أَسْلَافِنَا نَفَاهُ كَذَلِكَ ابْنُ النَّضْرِ (٤) فِي مَقَالِهِ لِأَنَّهُ عَزَاهُ لِلْجَهْلُولِ

بَلْ فِيهِ لِلْأُمَّةِ إِجْمَاعٌ غَدَا وَمَا أَتَى فِي ذَلِكَ مِنْ رِوَايَةٍ وَالْوَقْفُ عَنْهُ مِنْ أَغَالِيطِ الْكُتُبِ وَنُظِمَ الْأَصْلُ بِهَا الْمَقَالَا فَظَنَّ أَنَّ حُلْفَهُمْ فِي فِعْلَتِهِ لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي تَحْلِيلِهَا بَلْ حَقُّهُ وَرَأَى الْبُحُورِ يُلْقَى مُحَرَّمٌ بِهِ يَقُولُ الْكُلُّ وَالْحُلْفُ فِي بَقَائِهَا مُفْتَرَشَةٌ (١) وَهُوَ عَنِ الْعُمَانِيِّينَ يُوجَدُ فَهُوَ كَمَنْ مَوْرُوثُهُ قَدْ قَتَلَ وَهُوَ أَبُو نُوحٍ (٢) وَتَذَرِي حَالَهُ وَقَوْمُنَا عَلَيْهِ أَيْضًا عَوَّلُوا وَهُوَ مُوجُودٌ وَمَا دَرَاهُ يَبِينُ غَيْرَ عَارِفٍ بِحَالِهِ وَبَعْدَهُ قَدْ قَالَ فِي التَّحْلِيلِ

(١) أي فراشا للزوج .

(٢) قوله : « أبو نوح » هو صالح الدهان أحد تلاميذ الإمام جابر بن زيد .

(٣) موسى الأول هو موسى بن أبي جابر الأزكوى ، وقد سبق ذكره وموسى الثاني هو

الشيخ موسى بن علي ابن عزرة الأزكوى أيضا وقد سبق .

(٤) ابن النضر : هو الشيخ العلامة أحمد بن سليمان بن النضر السَمَوْنِي صاحب عقود

الدعائم ، قصائده مشهورة في الأديان والأحكام وبعض أصول الدين .

بأنَّهَا تَحِلُّ بِالْدَيْنَارِ وَهُوَ مَقَالُ جَاهِلٍ بِالْحَالِ وَإِنَّمَا ذَلِكَ تَكْفِيرٌ لِمَا مِثَالُهُ كَفَّارَةُ الْإِفْطَارِ فَذَلِكَ التَّكْفِيرُ لَا يُحِلُّ لَكِنَّهُ كَفَّارَةٌ لِلذُّبِ وَزَوْجَةُ الْإِنْسَانِ لَا يُؤْتَرُ ثُمَّ أَبُو الشَّعْثَاءِ قَدْ تَوَقَّفا كَذَاكَ مَحْبُوبٌ (١) فَهَلْ تَرَاهُمْ كَلَّا وَلَكِنْ وَقَفُوا مِنْ أَجْلِ مَا إِذِ الدَّلِيلُ لَمْ يَكُنْ مُفَرَّقًا وَإِنَّمَا فَرَّقَ مَنْ قَدْ فَرَّقَا رَأَوْا بَأْنَ فَتَحَ هَذَا الْبَابَ لِأَنَّ غَالِبَ الْوَرَى يَحْشَوْنَا فَعَاقَبُوهُ بِفَسَادِهَا لَكِنِّي وَاسْتَنْبَطُوا حُجَّتَهُ أَنْ جَعَلُوا أَيْضًا وَفِي الْأَصُولِ أَنَّ النَّهْيَ قَدْ

فِي قَوْلِ ذَاكَ الْجَاهِلِ الْمُمَارِي إِذْ لَيْسَ ذَا الدِّينَارُ لِلْإِحْلَالِ أَتَاهُ مِنْ ذَنْبٍ عَلَيْهِ أَثْمًا فِي رَمَضَانَ الْأَكْلِ (١) بِالنَّهَارِ مَاكُولُهُ إِذْ كَانَ فِيهِ يَأْكُلُ وَذَلِكَ الدِّينَارُ عَنْ ذَا الْقُرْبِ فِي حِلِّهَا الدِّينَارُ إِذْ يُكْفَرُ وَمُسْلِمٌ كَذَا الرِّبْعُ فَأَعْرِفَا قَدْ جَهِلُوا الْحُكْمَ بِمَا أَتَاهُمْ رَأَوْا مِنَ الْحَوِطَةِ فِيهِ فَأَعْلَمَا بَيْنَهُمَا فَيَجْعَلُوهُ مَوْثَقًا لِيَجْعَلِهِ بَابَ الْمَعَاصِي مُعْلَقًا بَيْنَ الْوَرَى يُفْضِي إِلَى الْعِطَابِ فِرَاقَهَا وَالرَّبُّ لَا يَحْشَوْنَا يَنْسَدُ بَابُ الْفُحْشِ عَنْ ذَاكَ الْفَتَى ذَلِكَ مِثْلُ إِرْثٍ مَنْ قَدْ يَقْتُلُ يُفْضِي إِلَى فُسَادِ مَا فِيهِ وَرَدُ

(١) قوله : «الأكل» بالجذر بدل من الإفطار .

(٢) قوله : «كذلك محبوب» هو الامام الجليل محبوب بن الرحيل بن سيف بن هيرة القرشي ، من أهالي البصرة ، ثم انتقل إلى عمان وسكن مدينة صحار ، وهو والد الإمام الشهير الشيخ محمد بن محبوب ، وله ذرية طيبة مباركة ، ويبتهم بصحار يعرف بالرحيل إلى زماننا هذا ولينظر النصف اللبيب إلى ما حققه الناظم في هذا المقام .

مِنْ هَاهُنَا تَشَجَّعُوا وَفَرَّقُوا وَفَرَّغُوا عَلَيْهِ أَشْيَا تُذَكِّرُ مِنْ ذَاكَ لَا تَحْرُمُ حَتَّى تَدْخُلَا لِأَتَمَّا الْبَقَا الْخِتَائِينَ بِذَا بِالْإِلْتِقَا تَعْلُقُ الْأَحْكَامُ وَيَنْبَغِي لِطَالِبِ الْمُبَاشَرَةِ يَأْمُرُهَا أَنْ تَجْعَلْنَ عَلَيْهِ وَشَاءُهُ إِنْ شَاءَ مَا عَدَاهُ إِذِ الدُّخُولُ مِنْ وَرَاءِ الثَّوْبِ فَلَا أَكْثَرُونَ مِنْهُمْ قَدْ فَرَّقُوا وَمَا عَلَيْهِمْ فِي الْخَطَا مِنْ حَرَجٍ وَإِنْ يَكُنْ جَامِعَهَا فِي الطُّهْرِ فَإِنَّهُ يَنْزِعُ خَالًا عَنْهَا فَإِنْ أَقَامَ بَعْدَ مَرَّاهُ وَقَوْلُهَا الْحُجَّةُ مَهْمَا كَذَّبَا وَإِنْ تَكُنْ قَدْ عَوَّدَتْهُ تَكْذِبُ وَبَعْدَ أَنْ مَضَى رَأَى الدَّمَاءَ فَقِيلَ لَا تَنْفَسُ وَهُوَ أَقْرَبُ وَأَنَّهَا حُجَّتُهَا قَدْ اسْقَطَتْ

وَحَصَلَ الْمَطْلُوبُ حِينَ وَفَّقُوا فِي جُمْلَةِ الْفُرُوعِ مِمَّا أَثَرُوا حَشَفَةُ الْقَضِيبِ طُرًّا فَاحْفَلًا وَهُوَ الَّذِي يُوجِبُ أَحْكَامَ الْأَذَى وَلَيْسَ دُونَ الْإِلْتِقَا حَرَامٌ (١) يَحْذَرُ فَرْجَهَا بَأَنْ يُبَاشِرَهُ كَحِرْقَةٍ تَمْنَعُهُ لَدَيْهِ وَيَحْذَرْنَ أَنْ يَقْرَبْنَ إِيَّاهُ مِثْلَ دُخُولِ ذُوئِهِ فِي الرَّيْبِ عَمْدًا بِهِ (٢) وَالْبَعْضُ لَا يُفَرِّقُ إِنْ كَانَ ظَنُّهُمْ بِأَنْ لَمْ يَلِجْ وَعِنْدَهُ رَأْيُ الْمَحِيضِ يَجْرِي وَحَالَةُ الْإِحْرَاجِ يُمْنَحْنَهَا فَهُوَ كَمَنْ بِالْعَمْدِ قَدْ أَثَاهُ مَقَالُهَا فَلِلْحَرَامِ ارْتِكَبَا فَلَمْ يُصَدَّقْهَا وَشَاءَ يَقْرُبُ فَالْخُلْفُ فِي فَسَادِهَا قَدْ جَاءَ لِأَنَّهَا قَدْ عَوَّدَتْهُ تَكْذِبُ بِكَذِبِهَا وَمَالَهُ تَعَوَّدَتْ

(١) قوله : «وليس دون الإلتقا حرام» أى تحريم : والمعنى أن الزوج لا يخرم عليه من زوجته الحائض إلا مباشرة الجماع ، وأقل ما يحصل ذلك بإيلاج الحشفة .
(٢) قوله : «عمداً به» أى بالدخول من وراء الثوب .

وَأِنْ وَطَّاهَا حَالَةَ الْإِسْكَارِ
وَأِنْ يَكُنْ قَدْ قَذَفَ الْجَنَابَةَ
وَلَمْ يَمَسَّهَا بِنَفْسِ الذَّكَرِ
قَدْ شَبَّهُوا ذَلِكَ بِالْجَمَاعِ
وَفِي الْقِيَاسِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى
وَأِنْ يَكُنْ جَامِعَهَا بِالْعَمْدِ
وَحَاكَمْتُهُ عِنْدَ قَاضِي الْبَلَدِ
فَأَنَّهُ قِيلَ عَلَيْهَا تَفْتَدِي
فَإِنْ أَبِي تَمْتَنِعَنَّ مِنْهُ
وَأَنْ تَكُنْ لَمْ تَسْتَطِعْ دِفَاعَهُ
وَمَالَهَا أَنْ تَقْتُلَنَّهُ قَطْعاً
خِلَافَ مَنْ قَدْ طَلَّقَتْ بِالْبَتِّ (٢)
فَأَنَّهَا تَدْفَعُهُ وَلَوْ قُتِلَ
وَمَالَهَا بِالْأَغْيَالِ تَقْتُلُهُ
كَذَاكَ قِيلَ وَهُوَ قَوْلُ ظَاهِرٍ
فَإِنْ حَبَسَهُ لَهَا وَجَعَلَهَا
وَذَاكَ بَعَى مِنْهُ وَاعْتِدَاءُ
لَكِنَّهَا تَسْتُرُهُ إِنْ يُلْزَمَا

فَالْخُلْفُ أَيْضاً فِي الْفَسَادِ جَارِي
فِي فَرْجِهَا تَعَمُّداً أَصَابَهُ
فَقِيلَ تَفْسُدُنْ عَلَيْهِ فَأَنْظِرِ
وَهُوَ مِنَ الْحَوِطَةِ فِي اتِّسَاعِ
إِذْ لَمْ يَتِمَّ الْأَشْتِرَاكُ وَصَفَاً
وَبَعْدَهُ قَابَلَهَا بِالْجَحْدِ
وَحَلَفْتُهُ أَنَّهُ لَمْ يَعْمُدِ
مِنْهُ بِمَا تَمْلِكُهُ مِنْ سَبَدِ (١)
عِنْدَ الْجَمَاعِ لَا تَقْرُبْنَهُ
فَمَا عَلَيْهَا فَوْقَ الْأَسْتِطَاعَةِ
لَعَلَّهُ يَرَى بَقَاَهَا شُرْعاً
وَأُكْرِثَ وَجَاءَهَا لِيَأْتِيَ
إِنْ لَمْ يَكُنْ يَرْجِعُ عَمَّا قَدْ عَمِلَ
لَأَنَّمَا لَهَا الدِّفَاعُ تَفْعَلُهُ
وَيَنْبَغِي فِيهِ مَقَالٌ آخَرُ
مَنْزِلَةُ الزَّوْجَةِ إِضْرَارٌ لَهَا
فَقَتْلُهُ لَيْسَ بِهِ هَبَاءُ
حُكْمٌ عَلَيْهَا وَكَذَا أَنْ تَغْرَمَا

(١) أى المال .

(٢) قوله : « بالبت » أي بالقطع . والمراد به من طَلَّقَتْ طلاقاً بائناً . كمن طَلَّقَتْ ثلاث مرات . وتسمى المطلقة الطلاق البائن مبتوتة لانقطاع مراجعتها .

وَشَرْطُهُ يُطَلَّقْنَ مِرَاراً
وَأَنْ يَكُنْ قَالَ بِهَا (٢) فِي لَفْظَةٍ
وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ ذَلِكَ يُقْتَلُ
وَأِنْ وَطَّاهَا فِي الْمَحِيضِ وَجَحَدَ
لِأُتَاهَا زَوْجَتَهُ فِي الظَّاهِرِ
لَكِنَّمَا الصَّحَّةُ فِيهِ تَلَمَّحُ
وَالْوُطْئُ فِي الْأَذْبَارِ عَمْدًا مُفْسِدُ
فَبَعْضُهُمْ أَفْسَدَهَا وَلَوْ خَطَا
قَدْ قَالَ أَذْبَارُ النِّسَاءِ حَرَامٌ
قَالُوا وَإِنْ كَانَ حَرَامًا أَفْسَدًا
قُلْتُ وَلَكِنْ قَدْ أَتَى فِي الْعَفْوِ
وَإِنَّمَا إِفْسَادُهَا عِقَابُ
وَرَاكِبُ الْفُرُوجِ بِالْحَرَامِ
وَهَاهُنَا مَسَائِلُ تَقَدَّمَ

مُفَرَّقَاتٍ وَيَجِيءُ الْإِنْكَارُ (١)
وَاحِدَةً فَالْخُلْفُ فِي الْقَضِيَّةِ
لَعَلَّهُ فِيهِ بِرَأْيٍ يَعْمَلُ
قِيلَ لَهَا تُعَاشِرُهُ إِنْ رَقَدَ
وَذَا الْمَقَالُ لَمْ يَكُنْ بِالشَّاهِرِ
وَعَامِلٌ بِالرَّأْيِ لَا يُجَرِّخُ
وَالْاِخْتِلَافُ بِالْخَطَا مُقَيَّدُ
لَمَّا بِهِ عَنِ النَّبِيِّ ضُبْطًا
عَلَيْهِ مِنْ إِهْنَاءِ السَّلَامِ
أَنْ أُخْطِئَ الْفَاعِلُ أَوْ تَعَمَّدَا
عَنْ مُخْطِئٍ فِي خَطَاٍ وَسَهْوٍ
وَمَا عَلَى الْمُخْطِئِ مَا يُعَابُ
هُوَ الَّذِي يَبْهَتُ بِالْآثَامِ
نُظِيرُهَا فَتَقْطَعُ التَّكْلُمَا

(١) قوله : ويجيئ الإنكار أي ويجيئ الزوج بالإنكار .

(٢) قوله : . وأن يكن قال بها . وذلك كأن يقول لها أنت طالق ثلاثاً ولم تسبق منه تطليقتان
فليس لها هنا أن تقتله إذا جحد الطلاق لأن في مسأله قولين قيل تطلق واحدة وقيل ثلاثاً وعند
بعض قومنا لا تطلق أصلاً لأن هذا من طلاق البدعة .

بابُ النَّفَاسِ

وَهُوَ دَمٌ يَخْرُجُ عِنْدَ الْوَلَدِ فَإِنَّهُ بِالْأَرْبَعِينَ حُدًّا وَقِيلَ بَلْ أَكْثَرُهُ سِتُونًا وَفِي أَقْلِهِ أَقَاوِيلٌ وَلَا وَلِلنِّسَاءِ فِي ذَلِكَ اِعْتِيَادُ وَكُلُّ مَا آتَى مِنَ الدَّمَاءِ وَإِنْ تَكُنْ قَدْ وَلَدْتَ بِهِيمَةً وَعِنْدَهَا قَدْ جَرَتْ الدَّمَاءُ وَإِنْ تَكُنْ قَدْ وَلَدْتَ مِنْ غَيْرِ مَا وَالْعُسْلُ لِلصَّلَاةِ حَتْمًا وَاجِبُ إِنْ سَالَ دَمٌ بَعْدَ أَنْ يَنْقَطِعَا وَقَبْلَ إِنْ يَخْرُجَ ذَاكَ الْوَلَدُ وَقَالَ بَعْضُ بَانَفِقَاءِ الْهَادِي (٣) وَهُوَ مِنَ التَّخْفِيفِ يَقْرُبُنَا وَحُكْمُ ذَاتِ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ فِي كُلِّ حَالٍ دُونَ مَا اخْتَلَفَ

كَالْحَيْضِ إِلَّا فِي مَزِيدِ الْأَمَدِ (١) أَكْثَرُهُ وَالْعَشْرُ أَذْنَى عَدًّا وَقِيلَ بَلْ أَكْثَرُهُ تِسْعُونَ نَذَرُ كُلِّ مَا بِهِ قَدْ ثِقَلًا تَلَزِمُ الْفَتَاةُ مَا تَعْتَادُ فِي وَقْتِهَا فَهُوَ نِفَاسٌ جَائِي أَوْ لَحْمَةٌ قَيْحَةٌ ذَمِيمَةٌ فَهُوَ نِفَاسٌ مَا بِهِ مِرَاءُ دَمٍ فَطَاهِرًا تَكُونُ فَاعْلَمَا وَهُوَ مِنَ السَّنَةِ حُكْمًا وَاجِبُ (٢) أَوْ لَمْ يَسِلْ فَبَعْدَمَا أَنْ تَضَعَا لَيْسَ لَهَا عَنِ الصَّلَاةِ ثَقَعْدُ وَقِيلَ إِنْ تَرَكُزَ لِلْمِيلَادِ وَاللَّهُ بِالْعِبَادِ يَلْطَفُنَا قَدْ اسْتَوَى عِنْدَ جَمِيعِ النَّاسِ فِي مَوْضِعِ الْإِجْمَاعِ وَالْخِلَافِ

(١) الأمد : الأجل .

(٢) قوله واجب الأول بمعنى لازمه وهو الوجوب الشرعى والثاني بمعنى ثابت وهو الوجوب اللغوى ففيه الجنس المماثل . ص .

(٣) والعنق والمقدمه استعارة للذى يسبق الولد من غشائه .

وَفِي النَّفَاسِ قَالَتْ الْأَعْلَامُ وَوَطِئَهَا فِيهِ حَرَامٌ مِثْلُ مَا وَبَعْضُ مَنْ أَفْسَدَهَا هُنَاكَ وَذَا الْمَقَالُ فِي الْقَدِيمِ أَكْثَرُ وَبَالَعَ الشَّيْخُ أَبُو نُبَهَانَ (١) وَإِنَّمَا الْمُصِيبُ فِي ذَاكَ الضِّيَا لِأَنَّ نَصْرَ الذَّكَرِ خَصَّ الْحَائِضَا وَفِي النَّفَاسِ الْوُطْيُ لَا يَحِلُّ وَآثُهُ يُرَوَّى عَنِ الْمُحْتَارِ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي إِفْسَادِهَا وَلَيْسَ مَانِعٌ عَلَيْهِ الذَّكَرُ وَإِنْ يَكُنْ عَنِ النَّبِيِّ نُقْلًا وَإِنْ يَكُنْ فِي ذَلِكُمْ إِجْمَاعٌ لِلنَّصْرِ سِرٌّ وَلَهُ خَصَائِصُ

حَيْضٌ وَلَكِنْ زَادَتْ الْأَيَّامُ فِي الْحَيْضِ مِنْ أَحْكَامِهِ تَقَدَّمَ فَلَا يَقُولُ هَاهُنَا بِذَاكَ وَالْمُتَأَخِّرُونَ مِنْهُ اسْتَكْرُوا أَنْكَرَهُ عَلَى الضِّيَا (٢) إِعْلَانًا وَإِنْ يَكُنْ أَكْثَرُهُمْ مَارِضِيًا وَصَارَ فِي النَّفَاسِ مَعْنَى عَارِضًا وَآثُهُ قَالَ بِذَاكَ الْكُلُّ مُحَمَّدٌ صَلَّى عَلَيْهِ الْبَارِي عَلَيْهِ بِالْإِثْنَانِ فِي مِيلَادِهَا فِي شِدَّةِ الْأَمْرِ كَحُكْمِ يَطْرُؤُ فَهُوَ مِنَ الْآحَادِ وَصَفًا جُعِلَ فَعَايَةُ الْإِجْمَاعِ الْاِمْتِسَاعُ وَلَمْ تَكُنْ لِعَيْرِهِ الْخَصَائِصُ

(١) الشيخ أبو نهبان : هو العلامة جاعد بن حميس ابن مبارك الخروصي المتوفى يوم ٥ ذى الحجة من سنة ١٢٣٧ هـ رضى الله عنه . وجزاه عن الاسلام والمسلمين الجزاء الوافر فى رياض الجنة والنعيم .

(٢) الضياء : كتاب مشهور جامع للأديان والأحكام فى نحو ثلاثين جزء ألفه العلامة أبو ابراهيم سلمه بن مسلم العوتبي الصحارى وله أيضا كتاب الأنساب المشهور بتاريخ العوتبي .

كتاب البيوع

وَشَرَعَ الْبَيْعَ لَنَا تَعَالَى
لَوْ لَمْ يَحُلْ الْبَيْعُ فِي الْأَشْيَاءِ
نَحْتَاجُ لِلشَّيْءِ فَلَا نُذَرِكُهُ
وَيَبِيعُهُ صَارَ لَنَا سَيْلًا
وَالْبَيْعُ مِنْهُ جَائِزٌ وَمِنْهُ مَا
وَهَا أَنَا أَذْكُرُهُ جَمِيعًا
لَإِنَّ فِعْلَهُ حَرَامٌ فَوَجِبَ
وَبَعْدَهُ الْمَكْرُوهُ فَالْمُبَاحُ
لِحِكْمَةِ صَيَرَهُ حَلَالًا
ضَاقَ عَلَيْنَا وَاسِعُ الْفَضَاءِ
لِأَنَّ غَيْرَنَا غَدًا يَمْلِكُهُ
وَكَانَ حُكْمُ ذَلِكَ التَّحْلِيلَ
يُكْرَهُ وَالْبَعْضُ غَدًا مُحَرَّمًا
لَكِنِّي أَقْدَمُ الْمَمْنُوعَا
عَلَى الْعِبَادِ فِعْلُهُ أَنْ يُجْتَنَّبَ
إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي فِعْلِهِ جُنَاحٌ

باب الربا

وَحَرَّمَ الرَّبَا لِلْإِيتِلَاءِ
وَشَدَّدَ الْقَوْلَ بِهِ تَشْدِيدًا
حَرْبٌ مِنَ اللَّهِ لِمَنْ لَمْ يَنْتَهُ
وَهُوَ يَجِيءُ قِيلٌ مِنْ أَبْوَابِ
أَقْلَاهَا فِي شِدَّةِ الْحَرَامِ
وَذُو الرَّبَا مَرْدُودَةٌ أَعْمَالُهُ
إِذَا دَرَى بِهِ وَذَاكَ مُبْطِلٌ
وَيَمَحُوقُ اللَّهُ الرَّبَا وَيُزِيهِ
مِنْ ثُمَّ أَخْفَى عِلَّةَ الرَّبَا
وَأَغْلَظَ الْوَعِيدَ وَالتَّهْدِيدَ
فَلْيَأْذَنْ بِحَرْبِهِ أَوْ يَنْتَهُ
وَعَدُّهَا سَبْعُونَ فِي الْحِسَابِ
كَمَنْ أَتَى الْأُمَّ بِلَا اخْتِرَامٍ
لَوْ كَانَ قِيرَاطًا حَوَاهُ مَالُهُ
لِأَنَّهُ مِنَ الْكَبِيرِ يُجْعَلُ
لِلصَّدَقَاتِ فِي كَلَامِ الرَّبِّ

وَذَلِكَ الْإِمْحَاقُ إِذْهَابٌ لِمَا
وَيُخْبَسُ الْمُشْرِكُ إِنْ تَبَيَّنَا
كَذَلِكَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى
وَقَدْ نُهُوا عَنِ الرَّبَا فَأَكَلُوا
وَتَأْتَبُّ يَأْخُذُ رَأْسَ مَالِهِ
وَإِنْ يَكُ الْمُرَبَّى عَلَيْهِ مُعْسِرًا
وَالنَّصْرُ جَاءَ فِي صُنُوفٍ سِتَّةٍ
وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ وَفِي الشَّعِيرِ
وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ وَطَوْرًا قَلِيلًا
فَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ لِاتِّبَاعٍ
إِلَّا إِذَا يَدًا يَكُونُ يَدٍ
وَإِنْ يَزِدْ بَعْضٌ فِيهِ اخْتَلَفًا
فَالْبَحْرُ عَبْدُ اللَّهِ وَابْنُ عُمَرَ
وَصَحْبُنَا أَيْضًا عَلَيْهِ عَوَّلُوا
وَذَاكَ مَعْنَى قَدْ رَوَاهُ الْبَحْرُ
فَوَجَبَ الْأَخْذُ بِهِ فِي الْفَتْوَى
لَأَنَّهُ إِمَّا مُبَيَّنٌّ لِمَا
أَوْ نَاسِخٌ لِمُقْتَضَى التَّسْوِيَةِ

يَنْمُو وَيَرْبُو (١) أَيْ يَزِيدُ فِي النِّمَازِ
بَيْعَ الرَّبَا مِنْهُ مَقَالًا بَيْنَا
فَقَدْ نُهُوا عَنْ أَكْلِهِ جَهَارًا
وَبَحْثُهُمْ بِهِ الْكِتَابُ الْمُنَزَّلُ
وَمَا يَزِيدُ لَيْسَ مِنْ حِلَالِهِ
يَلْزَمُ ذَا الْحَقِّ لَهُ أَنْ يُنْظَرَ
فِي ذَهَبٍ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ
بِمِثْلِهِ وَالتَّمَرُ بِالتَّمُورِ
مَا اخْتَلَفَ التَّوْعَانِ بَيْعَ حِلَالًا
بَعْضًا بِبَعْضٍ وَهُوَ الْإِجْمَاعُ
مِثْلًا بِمِثْلِ بَعْضُهَا لَمْ يَزِدْ
لَوْ حَاضِرًا بِحَاضِرٍ مِنْ سَلَفًا
وَجَابِرٌ تَلْمِذُهُمْ لَمْ يَحْجُرَا
فَلَا رَبًّا إِلَّا إِذَا يُوجَّعُ
يَرْفَعُهُ وَفِيهِ ذَاكَ الْحَصْرُ (٢)
كَيْلًا تُضَيِّعُ الدَّلِيلَ الْأَقْوَى
قَدْ كَانَ فِي سِوَاهُ حُكْمًا مُبْهِمًا
فِي حَاضِرٍ بِحَاضِرٍ فِي الصَّفَقَةِ

(١) وفي بعض النسخ «وَيَرْبُو» .

(٢) قوله : « وفيه ذاك الحصر » يشير إلى الحديث المشهور عن ابن . عن النبي صلى الله

عليه وسلم : « إنما الربا في النسيئة » .

وَفِي الْقُرْآنِ ذِكْرُ الْإِنْتِظَارِ
 وَالْإِنْتِظَارُ لِلنَّسِيَةِ أَفْتَضَى
 وَأَجْمَعَ الْمُخَالِفُونَ طَرًّا
 وَنَقَلُوهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ
 وَنَقَلُوا عَنْ وَلَدِ الْفَارُوقِ
 وَزَعَمُوا بِأَنَّ الْإِجْمَاعَ اتَّعَقَدَ
 وَالْخُلْفُ جَاءَ مِنْ وُجُوهِ أُخْرَى
 فَبَعْضُهُمْ قَدْ قَصَرَ الرَّبَا عَلَى
 لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ التَّغْلِيلَ
 فَهُوَ تَعَبُّدٌ وَلَسْنَا نَعْقِلُ
 فَاسْتَبْطَأُوا عَلَيْهِ بِالْفَهْمِ
 وَقِيلَ الْأَقْتِيَاتُ مِمَّا يُدْخَرُ
 لِأَنَّمَا الْمَذْكُورُ بِالْخُصُوصِ
 وَذَكَرَ النَّقْدَيْنِ إِذْ هُمَا إِلَى
 فَلَا غَيْبَارَ بِمَنَافِعِ السُّورَى
 وَإِنْ يَكُنْ يُسْرَعُ لِلْفَسَادِ
 وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ حَدُّوهُ
 وَقِيلَ إِنَّ عِلَّةَ الرِّبَاءِ
 فَلَا يُبَاعُ حَجَرٌ بِحَجَرٍ
 كَذَلِكَ الْقُرْطَاسُ بِالْقُرْطَاسِ

فِي رَدِّ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْإِعْسَارِ
 إِذَا لَا إِنْتِظَارَ لِلَّذِي كَانَ مَضَى
 يُجْعَلُ مَا زَادَ رَبًّا وَحَجَرًا
 مِنَ الصَّحَابَةِ أُولَى التَّمَجِيدِ
 رُجُوعُهُ لِلْقَوْلِ بِالتَّضْيِيقِ
 عَلَيْهِ وَهُوَ عِنْدَنَا حَتْمًا يَرُدُّ
 مَا بَيْنَ أَشْيَاخِ الْعُلُومِ تُطْرَى
 مَوَاضِعِ النَّصِّ وَلَمْ يُعْلَلَا
 نَيْبًا إِذْ ذَكَرَ الدَّلِيلَا
 مَعْنَاهُ وَالْجُمْهُورُ فِيهِ عَلَّلُوا
 بِالْكَيْلِ أَوْ بِالْوَزْنِ أَوْ بِالطَّعْمِ
 لَامِثٌ بِطَيْخٍ وَمَالًا يُدْخَرُ
 أَنْوَاعُ الْأَقْتِيَاتِ فِي النُّصُوصِ
 ذَاكَ وَسِيلَةً بِهَا تُوصَلَا
 فِي الْأَقْتِيَاتِ إِنْ يَكُنْ مُدْخَرَا
 فَمَا الرَّبَا فِيهِ بِحُكْمِ بَادِي
 بِكَوْنِهِ قَبْلَ الثَّلَاثِ يَفْسُدُ
 جَنْسِيَّةُ الشَّيْئَيْنِ بِالسَّوَاءِ
 لِأَنَّهُ جَنْسٌ لَدَى الْمُعْتَبَرِ
 وَذَاكَ كُلُّهُ يَبِيعُ النَّاسِي (١)

وَقِيلَ إِنَّ جُمْلَةَ الْأَذْهَانِ جِنْسٌ كَمَثَلِ الْحَلِّ وَالْأَسْمَانِ
 فَإِنَّهُ قَدْ قِيلَ لَا يُبَاعُ هَذَا بِذَا وَقِيلَ بَلْ يُبَاعُ
 لِأَنَّهُ جِنْسَانِ لَيْسَ جِنْسًا فَجَائِزٌ أَنْ يُنْقَدَنَّ أَوْ يُنْسَا
 كَذَلِكَ يَبِيعُ الشَّحْمُ بِالْأَلْبَانِ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ مَدَى الزَّمَانِ
 كَذَلِكَ الْحَوْثُ بِحَبِّ عُلْمَا لِأَنَّهُ جِنْسَانِ عِنْدَ الْعُلَمَا
 وَقِيلَ مِنْ بَاغِ الْكَسِيفِ (١) وَالسَّمَكِ نَسِيئَةً بِالْحَبِّ وَالتَّمْرِ هَلَكُ
 لِأَنَّمَا جَمِيعُهُ مَطْعُومٌ فَالطَّعْمُ هُوَ جِنْسُهُ الْمَعْلُومُ
 وَأَنَّهُ جِنْسٌ بَعِيدٌ لَا أَرَى ثُبُوتَهُ فَيُتَمَنَعُنْ وَيُحْجَرَا
 وَاللَّحْمُ جِنْسٌ فَلُحُومِ الْغَنَمِ بغيرِهَا لَيْسَ ثُبَاغٌ فَاعْلَمْ
 وَلَا يُبَاعُ حَيَوَانٌ أَبَدًا بِحَيَوَانٍ أَمَدًا مُمَدَّدَا
 لِأَنَّ ذَاكَ إِنْ يَكُنْ مِنْ نَوْعٍ فَالْيَبِيعُ حِجْرٌ لِلرَّبَا الْمَمْنُوعِ
 أَوْ كَانَ مِنْ نَوْعَيْنِ فَالْيَبِيعُ مُنْعٌ لِعَبِيَّةِ الثَّانِي الَّذِي بِهِ ثُبْعٌ
 وَوَهُمُ الْأَصْلُ هُنَا فَجَوْرًا يَبِيعُ بغيرِ بَشِيَاهِ جُورًا
 نَسِيئَةً وَذَاكَ وَهُمْ قَدْ سَرَى لَهُ مِنْ ابْنِ النَّضْرِ حَيْثُ ذَكَرَا
 وَلَمْ يَكُنْ جَوْرُهُ ابْنُ النَّضْرِ إِلَّا يَدَا وَلَمْ يُجْزَ فِي الصَّبْرِ
 وَالصَّائِغِيُّ (٢) ظَنَّهُ فِي النَّسَةِ فَمِنْ هُنَاكَ قَدْ أَتَتْهُ التَّحْطِئَةُ
 وَبَعْدَ أَنْ كَتَبْتُ مَا كَتَبْتُهُ فَمَا حَكَاهُ الصَّائِغِيُّ وَجَدْتُهُ

(١) قوله : «الكسيف» هو حوت يحفّف ويملّح ويُعرف عند أهل عمان بالعوال .

(٢) قوله : «والصائغي» هو صاحب الأرجوزة : الشيخ سالم بن سعيد الصائغي المنحى .
 وقد عكر هنا الإمام نور الدين ناظم الجواهر عليه ، ثم إنه بعدما كتب هذا ، وجد في أثر القدماء
 عن بعض علماء السلف أنه لا ربا في الحيوان ، ذكر ذلك الشيخ أبو غانم في المدونة ، فاستدركه
 الناظم فقال : «وبعد أن كتبت ما كتبتة الخ» .

بَعَيْنِهِ فِي بَعْضِ أَسْفَارِ الْأَوَّلِ وَيَشْمَلُ الْمِلْحَ نَبَاتُ الْأَرْضِ وَهُوَ مِنَ الْجِنْسِ الْبَعِيدِ أَنْ يَقَعَ فَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ أَذْنَى مِنْهُ مِنْ ذَلِكَ الْفِضَّةُ بِالنَّحَاسِ وَالثَّوْبُ بِالطَّعَامِ وَالزَّبِيبُ كَذَلِكَ اللَّحْمُ بِتَمْرٍ وَهُمَا لِأَنَّ قَوْمًا يَجْعَلُونَ الطَّعْمَا وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ مَا يَكَالُ فَالْاِخْتِلَافُ فِي الْفُرُوعِ يُنْنِي وَكُلُّ قَائِلٍ بَوَصْفٍ يَجْعَلُهُ وَرُبَّمَا قَدْ جَاءَ الْاِخْتِلَافُ فَيَنْشَأُ الْخِلَافُ عِنْدَ صِنْفٍ إِذْ بَعْضُهُمْ يَعْتَبِرُ الْبَعِيدَا مِثَالُهُ الشَّحْمُ مَعَ الْأَلْبَانِ لَكِنَّ الْأَشْتِرَاكَ مِنَ بَعِيدِ كَذَلِكَ بَيْعُ الْقُطْنِ بِالْكِتَانِ كَذَلِكَ الثَّوْبُ بِحَبِّ مَا بِهِ وَلَا يَجُوزُ الْحَبُّ بِالْمُبْسَلِ (١)

فَالْعُذْرُ مِنْ تَوْهِيْمِهِ حَالًا حَصَلَ فِي قَوْلِ بَعْضِ دُونَ قَوْلِ بَعْضٍ فَلَا أَرَى الْمَنْعَ بِهِ يَوْمًا وَقَعَ وَالْبَيْعُ فِيهَا لَيْسَ نُمْنَعُهُ وَالصَّفْرُ بِالْحَدِيدِ فِي الْقِيَاسِ بِالزَّيْتِ وَاللَّحْمُ كَذَا يَطِيبُ فِي رَأْيِ قَوْمٍ دُونَ مَنْ قَدْ حَرَّمَ وَصَفَا لَهُمْ فَيُشْتَبُونَ الْحَرَّمَ جِنْسًا إِذِ الْكَيْلُ لَهُ اغْتِلَالٌ عَلَى اخْتِلَافٍ لَهُمْ فِي الْمَعْنَى جِنْسًا لَهُ فَيَمْنَعُنَ مَا يَشْمَلُهُ بِقُرْبِهَا أَوْ بُعْدِهَا الْأَصْنَافُ عِنْدَ مَقَالِهِمْ بِذَلِكَ الْوَصْفِ وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ بَعِيدَا فَاشْتَرَكَا فِي الْوَصْفِ يُطْعَمَانِ فَالْمَنْعُ فِيهِ ظَاهِرُ التَّبْعِيدِ لِأَنَّهُ تَبَاعَدَ الْجِنْسَانِ بَأْسٌ لِبُعْدِ جِنْسِهِ مِنْ قُرْبِهِ نَسِيئَةٌ وَهُوَ مَقَالُ الْكُلِّ

(١) قوله . النسل هو البر المطروح بعد يأسه . وذلك عند أهل عمان .

وَذَاكَ لِاتِّفَاقِهِ فِي الْعِلَلِ وَأَنَّهُ الْمُقْتَاتُ وَالْمُزَكَّى فَهُوَ نَظِيرُ الثَّمْرِ بِالْحُبُوبِ وَهُوَ كَثْمَرٍ بِثُمُورٍ بَيْعًا وَفِي جِرَابٍ بِجِرَابٍ ثَمَرًا (٢) خُلِفَ عَنِ الْأَشْيَاخِ بَعْضُ حَلَلِهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِزَائِدٍ عَلَى قُلْتٍ وَلَكِنْ صُورَةُ الْبَيْعِ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ جَعَلُوهُ قَرْضًا وَقِيلَ بَيْعُ الْقَتِّ بِالسَّمَادِ (٣) لِأَنَّهُ لَأَسْلَفٍ فَيُعْرِفَا أَمَّا الرَّبَا فَلَيْسَ ذَا مِنْ بَابِهِ وَحَيْثُ كَانَ الْعَبْدُ مُلْكُ السَّيِّدِ لِأَنَّمَا الْعَبْدُ وَمَالُهُ لَهُ وَحَيْثُ كَانَ الْأَخْتِلَافُ فِي الْوَلَدِ كَذَلِكَ أَيْضًا فَرَّغُوا عَلَيْهِ وَالْإِبْنُ إِنْ أَرَبَى عَلَى وَالِدِهِ

فِي الْوِزْنِ وَالْكَيْلِ وَطَعْمِ الْمَأْكَلِ فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ الْخِلَافُ يُحْكِي كَذَلِكَ الْحُبُوبُ بِالزَّرْبِيبِ وَمِثْلُ حَبِّ بِحُبُوبٍ ثَوَعِي (١) وَهَكَذَا جَرِي بِجَرِي بُرًا (٢) وَأَنَّهُ كَالْقَرْضِ حُكْمًا جَعَلَهُ مَا كَانَ أُعْطِيَ فَلِذَاكَ حُلًّا هِيَ الَّتِي تَقْضَى بِالْإِمْتِنَاعِ فَالْقَرْضُ لِأَبَاسٍ بِهِ فَيُمَضَى نَسِيئَةً يَلْحَقُ بِالْفَسَادِ وَلَا السَّمَادُ ثَمَرٌ فَيُوصَفَا إِذْ لَمْ تَكُنْ أَوْصَافُهُ حَتْمًا بِهِ فَلَا رَبًّا بَيْنَهُمَا لِأَحَدٍ فَهُوَ بِمَالِهِ يَزِيدُ مَالَهُ هَلْ لِأَبِيهِ مَالُهُ أَيْضًا وَرَدَّ قَوْلَيْنِ فِي إِرْبَائِهِ لَدَيْهِ فَالْمَنْعُ فِي الطَّارِفِ (٤) أَوْ ثَالِدِهِ

(١) أي تَجْمَعُ .

(٢) ثَمَرًا وَبُرًّا : منصوبان على التمييز .

(٣) القَت : نبات معروف وَيُسَمَّى الْقَضْبُ «والسَّمَاد» هو الزبل وهو معروف أيضا .

(٤) الطَّارِف : المال الجديد ؛ وهو ما يحصل للإنسان بكسب أو هبة ، و «الثالدة» : أو

التليد هو المال القديم الموروث .

وَأَن يَكُن قَدْ أَقْضِيَ الْإِطْلَاقَ
لِأَنَّ مَالَ الْوَالِدِ الْمُسَمَّى
بِلَا خِلَافٍ فَهُوَ مِثْلُ غَيْرِهِ
وَالصَّائِغِي فِي الرِّبَا قَدْ ذَكَرَا
يَذْكُرُهَا فِي رَجُلٍ قَدْ اشْتَرَى
فَقَالَ لَا بَأْسَ وَلَكِنْ يُعْلَمُ
وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الْجَرِي
وَهَكَذَا الْأَحْكَامُ فِي التُّمُورِ
يُعْلَمُ عَنْهُ عِنْدَ حُضُورِ الْمُدَّةِ
إِنْ صَحَّ مِنْهُ الْأَخْذُ كَانَ الْمُشْتَرِي
وَفِي كِتَابٍ وَاضِحٍ الْآثَارِ
رَفَعَهَا الشَّيْخُ سَلِيلُ دِرْعٍ (١)
قَالَ وَقَدْ وَجَدْتُهَا بِعَيْنِهَا
وَأَنْتَ تَذَرِي أَنَّ الْأَضْطِرَّارَ
لِأَنَّمَا فِعْلُ الرِّبَا مِثْلُ الرَّئْيِ
وَمَا لَنَا نَقِيسُهُ بِالْمِثَّةِ
مَعَ أَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ فِيهَا نَصًّا
وَذَاكَ أَنَّ الْأَضْطِرَّارَ يَحْصُلُ

كَلَامُهُمْ فَمَنْعُهُ اتِّفَاقًا
يَكُونُ مِنْ غَيْرِ رِضَاهُ حُرْمًا
مِنَ الْوَرَى فِي خَيْرِهِ وَضَيْرِهِ
مَسْئَلَةٌ يَلْزِمُنَا أَنْ تُنْكَرَا
جَرِيًّا بَجَرَّيْنِ لِضْرِّ حَضْرَا
بَائِعُهُ بِأَنَّ ذَاكَ يَحْرُمُ
قَالَ حَفِظْتُ ذَاكَ عَنْ جِبْرِ جَرِي
وَعِيرَهَا مِنْ سَائِرِ الْأُمُورِ
بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَا حَدَّه
مِنْهُ بَرِيًّا وَأَنَا مِنْهُ بَرِي
مَوْجُودَةٌ فِي الْقَوْلِ لِأَثْمَارِي
مُحَمَّدٍ مِنْهُ حَلِيفُ الشَّرْعِ
بَحْطُهُ قَدْ سَلِمْتُ مِنْ مِثْلِهَا (٢)
لَيْسَ يُسَوِّغُ الرِّبَا اغْتِبَارًا
فِي كُلِّ حَالٍ لَا يَكُونُ حَسَنًا
وَالدَّمِ وَالْخِنْزِيرِ فِي الضَّرُورَةِ
فَهُوَ لَهَا بِذَاكَ حُكْمٌ خُصًّا
بَحِثْ لِأَشْيَاءِ هُنَاكَ يُؤْكَلُ

(١) الشيخ محمد بن درع من أهالي بلد آده من عمان ولم أقف على نسبه وهو من علماء دولة اليعاربة .

(٢) المين : الكذب .

وَالْبَيْعُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْبَلَدِ
يَلْزِمُهُمْ أَنْ يُطْعِمُوهُ جَهْرًا
فَإِنْ أَبَوْا كَانَ لَهُ بِالْقَهْرِ
وَالْجَرِيِّ فَوْقَ حَاجَةِ الضَّرُورَةِ
وَمَنْ يَكُنْ أَرْبَى لَهُ يُخَاصِمُ
وَفِي الْقِصَاصِ (٢) مِنْهُ وَالْمُحَالَّةُ
لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ فِي الدِّمَةِ
وَقِيلَ لَا يَنْحَطُّ إِلَّا بِالْأَدَا
لَكُمْ رُؤُوسُ مَا لَكُمْ لَا تُظْلَمُوا
وَالْحِلُّ وَالْقِصَاصُ لَيْسَ رَدًّا
قُلْتُ وَلَكِنْ يُبَيِّنُ الْإِحْلَالَ
لَأَنَّهُ فِي آيَةِ الرَّبَا وَمَا
لَأَنَّهُ مِنْ بَعْدِ الْإِعْسَارِ ذَكَرَ
وَرَدُّ رَأْسِ الْمَالِ لَا يَسْتَلْزِمُ
لِأَنَّمَا الْمُرَادُ مَنَعُ الزَّائِدِ
فَمَنْ أَحْلَهُ فَقَدْ تَصَدَّقَا

فَهُوَ لِمَأْكُولِ الْبِلَادِ قَدْ وَجَدَ
وَيَذْفَعُوا عَنْهُ الْأَذَى وَالضَّرَّ
يَأْخُذُهُ لَا بِالرَّبَا وَالْحَجَرِ
مِنْ ثُمَّ تَذَرِي أَنَّهَا مَنكُورَةٌ (١)
صَاحِبُهُ أَوْ تُرْجِعَ الدَّرَاهِمُ
خُلِفَ عَنِ الْأَشْيَاخِ بَعْضُ قَالَ لَهُ
يَنْحَطُّ بِالْقِصَاصِ وَالتَّبَرُّةِ
لِأَنَّهُ الْمَفْهُومُ مِنْ مَعْنَى الْهُدَى
نَرَى بِرَدِّهَا الْكِتَابُ يَحْكُمُ
فَكَيْفَ تَتْرُكَنَّ هَذَا الْحَدَا
«وَأَنْ تَصَدَّقُوا» (٣) فَعِيَ الْمَقَالَا
أَرَادَ إِلَّا الْحِلَّ مِمَّا لَزِمَا
وَمِثْلُهُ الْقِصَاصُ أَيْضًا فَاعْتَبِرْ
مَنَعَ السَّقُوطِ وَهُوَ شَيْءٌ يُفْهَمُ
عَلَى الرُّؤُوسِ دُونَ حِلِّ الزَّائِدِ
وَنَالَ مِنْ ذَاكَ الثَّوَابِ وَارْتَقَى

(١) أي منكرة لغة عمالية .

(٢) قوله : القصاص . هو أن يقطع حقا عليه عن حق له . والمراد هنا إذا كان له على أحد فضلة ربوية . يجب على المربي ردّها له . وكان عليه لذلك المربي حق يماثل ماله من الربا فهل له أن يقتص ماله مما عليه قولان . والمحاللة أن يحل المربي عليه أخذ الربا مما صار له عليه منه . والصحيح جواز الوجهين القصاص والحل . والله أعلم .

(٣) يقول قوله تعالى : « وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ » . يثبت الإحلال من الزائد . لأنه شيء في الذمة تجب منه التبرئة والمحاللة .

باب مناهى البيوع

وَحَيْثُمَا حَرَّمَ رَبُّنَا الرَّبَا لَكِنَّهُ نَهَى عَنْ أَشْيَا فِيهِ وَكَانَ أَحَدُ الشَّرِّ قَبْلَ الْمُصْطَفَى وَالْآنَ صَرَّ ذِكْرُهَا مَنْسِيًّا لَا تُشْغِلُ النَّظْمَ بِذِكْرِهَا وَلَمْ وَإِنَّمَا أَذْكَرُ مَا مِنْهُ تَعْمُّ لَا يَمْدُحُ الْبَائِعُ لِلْبِضَاعَةِ لِأَنَّمَا الشَّارِي بِذَلِكَ يَرْغَبُ وَإِنْ يَكُ الشَّارِي بِنَفْسِهِ سَأَلَ وَلَا يَزِيدُ (١) فَوْقَهُ مِنْ خَبَرٍ وَالْكَذِبُ مَمْنُوعٌ فَمَهْمَا كَذَبَا وَلَا يَحِلُّ أَحَدُ مَالِ مُسْلِمٍ لِأَنَّ ذَاكَ لَيْسَ طِيبَ نَفْسٍ وَمِنْ هُنَاكَ قَدْ نَهَى خَيْرُ الْبَشَرِ وَذَلِكَ بَيْعُ مَا اخْتَفَى وَاسْتَتَرَا كَالْتَّمَرِ فِي الظَّرْفِ بِدُونِ نَقْشٍ نَهَى عَنِ النَّجْشِ وَذَلِكَ أَنْ تُرَدَّ

فَقَدْ أَبَاحَ الْبَيْعَ حُكْمًا طَيِّبًا فَجَانِبَ النَّهْيِ وَلَا تَأْتِيهِ لَهُمْ يُبَوِّغُ وَلَهَا الشَّرْعُ نَفْيٌ وَلَمْ يَكُنْ إِلَّا اسْمُهَا مَرْوِيًّا يَذْكُرُهُ فِي الْأَصْلِ إِذَا فَيُلْتَزَمُ بِلَوَى الْعِبَادِ وَبِهِ أُتِمَّ وَلَوْ بِهَا الْوَصْفُ الَّذِي أَذَاعَهُ وَرُبَّمَا زَادَ عَلَى مَا يَطْلُبُ فَجَائِزٌ يُخْبِرُهُ بِمَا حَصَلَ لِأَنَّهُ إِنْ زَادَ كَانَ مُفْتَرِيًّا فِي نَعْتِهَا فَلِلْحَرَامِ أَرْكَبَا بِخُدْعَةٍ أَوْ بِاخْتِيَالٍ مُؤَلِّمٍ وَلَا يَحِلُّ دُونَ طِيبِ النَّفْسِ أُمَّتُهُ عَنْ بَيْعِهِمْ بَيْعُ الْغَرَزِ وَلَمْ يَرَى (٢) أَحْوَالَهُ مِنْ اشْتَرَى وَكُلُّ مَسْتَوْرٍ كَذَاكَ يَمْشِي فِي سِلْعَةٍ وَلَمْ تَكُنْ لَهَا تُرَدُّ

(١) قوله : «ولا يزيد» لا هنا نافية ولذلك لم تجزم الفعل .

(٢) قوله : «ولم يرى» على إهمال لم عن الجزم على لغة من قال :

ألم يأتيك والأنباء تسمى بما لاقت لبون بنى زياد

وَعَنْ مُصْرَاقَةَ (١) الْمَوَاشِي قَدْ نَهَى
فِي عَظْمِ الضَّرْعِ فَيَحْسَبُنَا
فَمِنْ هُنَاكَ ثَبَتَ الْخِيَارُ
فَإِنْ يَشَاءُ الرَّدُّ يُرَدُّ صَاعًا
فَذَلِكَ الصَّاعُ عَنِ الدَّرِّ (٢) بَدَلُ
وَهَكَذَا الثَّمَارُ قَدْ نَهَانَا
تَصْفَرُّ أَوْ تَحْمَرُّ وَهِيَ حَالُ
فَنَامُنُ (٣) الْعَاهَةِ وَالْفَسَادَا
وَلَا اغْتِبَارَ بِجَوَائِحِ تَجِي
وَالزَّهْوُ فِيهَا هُوَ الْأَحْمَرَارُ
وَيَبِيعُ مَا لَمْ يُدْرِكَنَّ مَمْنُوعُ
وَإِنْ يَكُنْ أَدْرَكَ بَعْضُ مِنْهَا
وَقَالَ بَعْضٌ إِنْ يَكُنْ قَدْ أَدْرَكَ
فَيُعْطَى لِلْأَقْلِّ حُكْمُ الْأَغْلَبِ
وَقِيلَ إِنْ بَدَأَ بِهِ قَارِينُ (٤)
وَذَاكَ فِي اغْتِبَارِهِمْ لَا يَحْصُلُ

وَذَاكَ أَنْ يَكُونَ قَدْ حِينَهَا
مَنْ يَشْتَرِي بِأَثَمِهَا لِلْبَنَى (٥)
لَهُ إِلَى ثَلَاثَةِ يَحْتَارُ
مَعَهَا مِنَ الثَّمَرِ لِمَا أَضَاعَا
وَمِثْلُ هَذَا الْحُكْمِ يَنْفِي لِلْحَيْلِ
عَنْ بَيْعِهَا حَتَّى تُرَى أَلْوَانُهَا (٦)
فِيهَا يَزُولُ عَنْهَا الْأَعْتِلَالُ
مِنْ كُلِّ مَا كَانَ لَهَا مُعْتَادَا
وَلَا بِحَادِثٍ قَلِيلٍ فِي الْمَجِي
وَهُوَ الدَّرَاكُ وَهُوَ الْأَصْفَرَارُ
وَنَقْضُ ذَاكَ عِنْدَنَا مَشْرُوعُ
فَالنَّقْضُ فِي الْأَخِيرِ يَلْزَمُهَا
جَمَاعَةُ النَّحْلِ طَنَاهُ سَلَا
لِكثَرَةِ الْأَلْوَانِ وَالتَّقْلُبِ
سَبْعُ فَذَاكَ دَرَكًا يَكُونُ
إِلَّا إِذَا الزَّهْوُ بِهَا يَسْتَرْسِلُ

(٢) مصرات : بالتشديد للوزن .

(١) مُصْرَاقَةٌ بالتشديد للوزن .

(٢) أى كثرة اللبن .

(٣) الدَّر : بالفتح اللبن .

(٤) قوله : «ألوانا» منصوب على التمييز .

(٥) فنامن : بالنون بعد الفاء وهى نون الجمع .

(٦) قوله : «القارين» هو أول ما يبدو من الإرباط فى رأس البلع .

وَلَا أَرَى التَّحْدِيدَ بِالْقَارِينِ وَقَدْ نَهَى عَنِ التَّلْقِي لِلسَّلْعِ وَذَلِكَ أَنَّ يَلْقَاهُمْ فَيَشْتَرِي وَهُوَ نَوْعٌ مِنْ بَيُوعِ الْغَرَرِ وَقَدْ نَهَى عَنِ بَيْعِ حَاضِرٍ لِمَنْ وَذَلِكَ رِفْقٌ بِالْعِبَادِ إِذَا شَرِعَ لِنَقْمَةٍ يَنْتَظِرُ الْمُحْتَكِرُ يَنْتَظِرُ الْعَلَا بِهِ وَالنَّاسُ لَا يَرْحَمُ الْمَضْطَرَّ إِذَا رَأَاهُ فَيَدْرَهُمْ يَزِدُّهُ فِي السَّلْعَةِ وَقَدْ نَهَى أَيْضاً عَنِ الْمُحَاقَلَةِ يَزْرَعُ قِطْعَةً لَهُ وَأُخْرَى فَقَدْ يَسْدَانِ (٣) كِلَاهُمَا وَقَدْ وَقَدْ يَكُونُ فِيهِمَا الْعَطَابُ هَذَا مَحَلُّ النَّهْيِ لِأَسْوَأِهِ فَبَقِيَ النَّهْيُ وَمَعْنَاهُ اخْتَفَى وَكَرِهَ الْأَشْيَاخُ بَيْعَ الْمُصْحَفِ

وَالشَّرْعُ قَدْ حَدَدَ بِالتَّلْوِينِ فَأَلْمَتَلَقَى فِعْلُهُ الشَّرْعُ مَنَعَ قَبْلَ الْوُصُولِ طَالِباً لِلْمَتَجَرِّ (١) لَجَهْلِهِمْ بِسَعْرِهِ وَالْقَدْرِ جَاءَ مِنَ الْبَدْوِ يُرِيدُ يَطْعَنُ (٢) مِنْ ثُمَّ الْأَخْتِكَارُ فِيهِمْ قَدْ مَنَعَ وَهُوَ الَّذِي قُوَّتِ الْوَرَى يَدَّخِرُ قَدْ عَمَّهُمْ مِنْ غُدْمٍ ذَلِكَ الْبَاسُ وَلَا يُؤَاوِي جَائِعاً أَتَاهُ أَعْلَى لَدَيْهِ مِنْ حَلِيفٍ حُلَّةٍ وَهُوَ كَرَا الْأَرْضِ بِزَرْعٍ حَاقَلَهُ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ تَكُونُ أَجْرًا يَسُدُّ بَعْضٌ وَسِوَاهُ لَمْ يَسُدَّ فَيَشْمَلُنْ جَمِيعَهُ الذِّهَابُ وَالْآنَ مَتْرُوكٌ فَلَا نَرَاهُ فَمِنْ هُنَاكَ فِي الْمُرَادِ اخْتِلَافًا وَأُجْرَةَ الْكَاتِبِ أَيْضاً فَاقْتَفِ

(١) قوله : «طالبا للمتجر» هذا قيل للنهي عن التلقي للجلب ، فلو أراد شراء ذلك لبيته لا للتجر ، لم يكن مرتكباً للنهي .

(٢) قوله : «وقد نهى عن بيع حاضر الخ» أى لا يكون الحاضر مسماراً للبادي «دعوا الناس يزرُق الله بعضهم من بعض» .

(٣) قوله : «يسدان» من السداد وهو في اصطلاح أهل عمان بمعنى ركاء الزرع وصلاحه ، وسلامته من الفساد ، مأخوذ من السداد .

وَمَا شَرَاهَا عِنْدَنَا مَكْرُوهًا وَذَلِكَ التَّكْرِيهُ لِلتَّنْزِيهِ
وَكَرَّهُوا بَأْنَ يَبِيعَ النَّارَا وَكَرَّهُوا النَّاسَ إِلَيْهَا بَادِيَةً
وَحَاجَةً النَّاسِ إِلَيْهَا بَادِيَةً وَقِيلَ بِالْتَّرْخِصِ فِيهَا وَهَوَا
فَالضَّوُّ يُكْفَى لِقَضَاءِ الْمَنْفَعَةِ وَالْمَاءُ فِي الْآبَارِ لَا يُبَاعُ
وَيَبِيعُهُ يُفْضَى إِلَى التَّضْيِيقِ وَيَبِيعُكَ الْمَاءُ مِنَ الْأَنْهَارِ
وَهُوَ سَوَاءٌ يَابِسٌ (٣) وَيَجْرَى فَبَعْضُهُمْ يُبْطِلُهُ وَالْبَعْضُ
وَهُوَ الَّذِي مَضَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ وَعَمَلُ النَّاسِ وَفَتَوَى الْعُلَمَاءُ
وَكَانَتْ الْأَنْهَارُ مِنْ قَدِيمٍ وَلَمْ يَرِدْ فِي يَبِيعِهَا قَطُّ خَبَرٌ
وَجَهْلُ مَائِهَا الَّذِي فِي الْأَصْلِ لِأَنَّهُ قَدْ قَامَتْ الْبِلَادُ

بَلْ يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ فَاشْتَرَوْهَا لِأَنَّهُ فِيهَا الْإِنْتِفَاعُ صَارَا
لَا غَيْرَهُ مِنْ صِفَةِ التَّكْرِيهِ فَبِيعُهَا مِنَ الْأُمُورِ الدَّانِيَةِ (١)
لِأَنَّ فِيهَا الْإِنْتِفَاعُ صَارَا إِنْ بَاعَ جَمْرًا لَا يَبِيعُ الضَّوًّا (٢)
وَالْجَمْرُ إِنْ شَاءَ لَهُ أَنْ يَمْنَعَهُ إِذْ فِيهِ طَرًّا لِلْوَرَى الْإِنْتِفَاعُ
عَلَى الْوَرَى لِوَاسِعِ الطَّرِيقِ فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ جَارِي
لِأَنَّهُ لَمْ يَذَرِ مَاذَا يَشْرِي يَقُولُ مَا فِي يَبِيعِ هَذَا نَقْضُ
وَالنَّقْضُ فِي الْآثَارِ قَوْلٌ يُنْقَلُ يَكَادُ أَنْ يَجْعَلَ هَذَا عَدَمًا
قَبْلَ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْكَرِيمِ مَعَ أَنَّهَا مَالٌ لَهُمْ قَدْ اسْتَقَرَّ
لَيْسَ يَضُرُّ مِثْلُ هَذَا الْجَهْلِ عَلَى الَّذِي مِنْ جَرِيهَا يَعْتَادُ

(١) الدانية : أى الحاضرة .

(٢) الضَّوُّ : هُبُّ النَّارِ .

(٣) قوله : « يابس » بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو ويجوز نصبه على الحال .

وَالنَّاسُ لَا تَطْلُبُ إِلَّا الْمَنْفَعَةَ
وَالْأَعْيَارُ لِحِهَالَةٍ بِمَا
يُشْبِهُ أَنْوَاعاً مِنَ الْغُلُوفِ
وَكُلُّ مَا كَانَ حَرَاماً يُمنَعُ
كَذَلِكَ الْمَيْتَةُ وَالْخِزِيرُ
وَالْبَيْعُ لِلْمَعْصُوبِ لَيْسَ يَثْبُتُ
وَذَاكَ أَنْ يَبِيعَهُ مَنْ غُصِبَا
وَأَكْثَرُ الْقَوْلَيْنِ قَوْلُ الْمَنَعِ
لَا يَسْتَطِيعُ دَفْعُهُ لِلشَّارِي
أَيْضاً وَمَنْ وَجِهَ وَلَوْ لَمْ يُغْصَبِ
وَرُبَّمَا رَخَّصَ مِنْ قِيَمَتِهِ
وَالْكَدُمِيُّ (٣) قَالَ بِالترَّخِصِ
قُلْتُ وَلَكِنْ لَيْسَ ذَاكَ يَكْفِي
فَهَذِهِ الثَّمَارُ مُلْكُهُ وَلَا
وَالْعَبْدُ مُلْكُهُ وَمَهُمَا أَبَقَا
وَمِثْلُهُ أَيْضاً جَمِيعُ مَا أَتَى
فَسَقَطَ التَّغْلِيلُ بِالْمُلْكِ فَقَطْ

وَالْإِتِّفَاعُ شَرْعُنَا لَمْ يَمْنَعَهُ (١)
فِي أَصْلِ هَذَا النَّهْرِ مِنْ مِقْدَارِ مَا
فَلَا نَعُدُّ مِثْلَ هَذَا النَّحْوِ
يَبَاعُهُ كَعَذْرَةٍ تَجْمَعُ (٢)
وَالدَّمُّ بَلْ كَذَلِكَ الْمَحْجُورُ
مَا دَامَ مَعْصُوباً وَقِيلَ يَثْبُتُ
لَا غَاصِبٌ عَلَى التَّعْدِي وَثَبَا
لِعَجْزٍ مَنْ قَدْ بَاعَهُ عَنْ دَفْعِ
وَقُدْرَةِ التَّسْلِيمِ شَرْطٌ جَارِي
فَنَفْسُهُ يَبِيعُهُ لَمْ تُطَبِّ
وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُ مِنْ حُجَّتِهِ
لَأَنَّهُ مِنْ مُلْكِهِ الْمَحْصُوصِ
مَا لَمْ يَكُنْ شَرْطُهُ مُسْتَوْفَى
يَبِيعُهَا إِلَّا بِوَصْفٍ حَصَلاً
فَيَبِيعُهُ لَيْسَ يَصِحُّ مُطْلَقاً
بِأَنَّهُ فِي الْبَيْعِ شَرْطٌ ثَبَتَا
وَمَا بُنِيَ عَلَيْهِ هَاهُنَا سَقَطَ

(١) قوله : « لم يمنعه » بفتح العين على لغة من ينصب الفعل المضارع بلم . قال الشاعر :

أَيُّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَقْرُ
يَوْمٌ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمٌ قُدِّرَ

(٢) تجمع : أى تتجمع .

(٣) الكدومي : بضم الكاف منسوب إلى كدومة ناحية من جوف عمان . وهو الإمام أبو سعيد

محمد بن سعيد رضى الله عنه . وقد سبق ذكره .

وَالْعَبْدُ لَأَيَّاعٍ لِلْكَفَّارِ
وَأَنْ يَكُنْ مِنْهُمْ فَلَا جُنَاحَ
لِأَنَّ الْمَحْذُورَ مِنْهُ ارْتَفَعَا
لَأَنَّهُ يَزِيدُهُمْ فِي الْقُوَّةِ
لَكِنَّهُ يُيَاغُ فِي الْأَعْرَابِ
وَقِيلَ جَائِزُ يُيَاغُ أَيْضًا
فَمَا جَفَاءُ الْبَدْوِ يَتْلَعَا
وَأَنْ يَكُنْ مِنَ الْأَبَاضِيَّيْنَا
مَخَافَةَ الْفِتْنَةِ وَالضَّلَالِ
وَلَا يُيَاغُ أَبَدًا مُحَرَّرًا
يَكُونُ مِثْلَ مَنْ لَهُ قَدْ قَتَلَ
فَارَقَ أَهْلَهُ وَأَمْوَالَهُ لَهُ
وَصَيَّرُوهُ لَا يُطِيقُ أَمْرًا
فَمَنْ بُلِيَ بِبَيْعِهِ وَتَابَا
يَنْدُلُ فِيهِ مَا لَدَيْهِ عَزَا
وَيَسْتَعِينُ بِالْوَرَى فِي مَطْلَبِهِ
لَا يَعْذَرْنَ بِذُنُوبِهِ هَذَا أَبَدًا

مَخَافَةَ الْفِتْنَةِ وَالْإِكْفَارِ
بَيْعِهِ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ (١)
وَبَيْعُهُ الْمُحَارِبِينَ امْتَنَعَا
فَهُوَ نَظِيرُ الْبَيْعِ لِلْأَسْلِحَةِ
كَذَا إِلَى الدِّمِيِّ وَالْكِتَابِيِّ
فِي الْبَدْوِ عَبْدٌ يَتْرُكَنَّ الْفَرْضَا
مَعَ فِعْلٍ مِنَ الْفَرْضِ يَتْرُكَنَا
فَلَا يُيَاغُ فِي الْمُخَالِفِينَ
وَبَيْعُهُ إِنْ كَانَ مِنَ الضَّلَالِ
وَمَنْ يَبِيعُ حُرًّا بِعَبْدٍ كَفَرَا
لَأَنَّهُ عَنِ الْوُجُودِ ارْتَحَلَا
وَوَطْنًا كَانَ لَهُ أَهْلُهُ
وَلَا يَرُدُّ عَنْهُ يَوْمًا ضَرًّا
يَطْلُبُهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ غَابَا
مِنْ مَالِهِ وَمَالِهِ اسْتَفْزَا (٢)
أَوْ يَذْهَبَنَّ عُمْرُهُ (٣) فِي طَلَبِهِ
إِلَّا إِذَا مَاتَ وَأُغْلِقَ الْفِدَا

(١) لا : في قوله لا جناح : عاملة عمل ليس : على حد قول الشاعر : فأنا ابن قيس
لابراح . ولا يصح أن تكون لا مهملة لعدم تكررها وأجاز بعض النحويين إهمالها ولو لم تتكرر
في الشعر خاصة كما نص عليه ابن هشام . أبو إسحاق .

(٢) قوله : استفزا : أى استخف والمراد أن عليه أن يندل في استرداده ماعز وهان .

(٣) قوله : عُمْرُهُ : بالرفع على الفاعلية وبالنصب على المفعولية أو الظرفية .

وَبَعْدَ أَنْ مَاتَ فَيَعْتَقَنَا
فَرَبُّهُ أَوْلَى بِهِ مِنْ بَعْدِ
وَمَنْ يَكُنْ قَدْ اشْتَرَاهُ وَهُوَ حُرٌّ
لَكِنَّهُ بِمِلْكِهِ يُقَرَّرُ
أَعْنَى بِذَاكَ مَنْ يُبَاغِ يَأْتِي
فَبَعْضُهُمُ الزَّمَةُ الْإِنْكَارَا
وَأَنْ يَكُنْ لِعَبْدِهِ قَدْ دَبَّرَا
وَأَكْثَرُ الْقَوْلِ مَعَ الْأَصْحَابِ
لَأَنَّهُ فِي حَالِهِ مَمْلُوكٌ
وَوَرَدَتْ بِمِثْلِهِ آثَارُ
فَأَنَّهُ بِمِثْلِهَا قَدْ حَكَمَا
وَلَا يُبَاغِ عَنْدهُمْ فِي غَيْرِ
لَأَنَّمَا التَّدْبِيرُ عَقْدٌ صَدَرَا
قَدْ قَالَ «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» وَيَرَى
لَأَنَّهُ وَصَفَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَا
لَأَنَّهُ قَبْلَ وَقُوعِ الْأَمْرِ
وَبَائِعُ أَحَاهُ بِالرِّضَاعِ
وَقَدْ مَضَى فِي آخِرِ الْعِتَاقِ

عَبْدًا لَعَلَّ اللَّهَ يَرْحَمَنَا
وَحُكْمُهُ فِي الْخَلْقِ لَا يَرُدُّ
لَمْ يَذَرِهِ وَهُوَ بِذَاكَ لَمْ يُقَرَّرْ
فَذَاكَ ضَامِنٌ عَلَيْهِ الْوِزْرُ
وَالْخُلْفُ فِي ضَمَانِهِ إِنْ سَكَنَّا
وَبَعْضُهُمْ قَدْ حَطَّه جِهَارَا
فَالْخُلْفُ فِي جَوَازِ بَيْعِهِ جَرَى
يُبَاغِ فِي الدِّينِ عَنِ الذَّهَابِ
وَالدِّينُ لَا زِمَ فَلَا يُلُوكُ (١)
جَاءَتْ بِهَا عَنِ النَّبِيِّ الْأَخْبَارُ
فِي رَجُلٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَزِمَا
دَيْنٌ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّغْيِيرِ
وَالرَّبُّ بِالْوَفَا بِهَا (٢) قَدْ أَمَرَا
بَعْضُهُمُ الرُّجُوعَ عَمَّا دَبَّرَا
عَنْهُ وَذَاكَ إِنْ يَكُنْ لَمْ يَقْعَا
يَكُونُ مَمْلُوكَا وَغَيْرَ حُرِّ
يُرَدُّ لَكِنْ لَيْسَ بِالْإِجْمَاعِ
مَا فِيهِ مِنْ خُلْفٍ أَوْ اتِّفَاقٍ

(١) قوله : فلا يلوک أى لا يذهب وأصله من الألوكة وهى الرسالة أى لا يذهب إرسالاً .

(٢) قوله : بها أى بالعقود فى قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود

باب أركان البيع

وَحُمْسَةٌ أَرْكَائُهُ عِنْدَ الشَّرَا
وَالرَّابِعُ الْمَبِيعُ ثُمَّ الثَّمَنُ
فَيُخْرِجُنْ بِهِ الْعَطَا إِذَا لَاتَمَنُ
لَكِنْ حُضُورُ ذَلِكَ لَا يُشْتَرَطُ
إِلَّا إِذَا مَا اتَّحَدَ الْجَنَسَانِ
لِأَنَّهُ إِنْ غَابَ يَدْخُلَنَّ فِي
وَالثَّمَنُ الْمَعْهُودُ أَمَّا الذَّهَبُ
وَأَنْ تَكُنْ تُدْعَى مُثَمَّنَاتٍ
فَجَائِزٌ أَنْ تُشْتَرَى الْأُصُولُ
وَمَنْ عَلَيْهِ ذَهَبٌ يَجُوزُ
وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الرَّبَا لِأَنَّهُ
وَلَيْسَ الْإِسْقَاطُ كَمِثْلِ الْبَيْعِ
وَمِثْلُهُ عِنْدِي قَضَاءُ التَّمْرِ
وَأَنْ يَكُنْ حِينَ اشْتَرَى قَدْ ادَّعَى
وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الْبَائِعِ
وَأَنْ يَكُنْ قَدْ قَبِضَ الْمَبِيعَا

الْعَقْدُ وَالْبَائِعُ وَالَّذِي اشْتَرَى
خَامِسُهَا وَذَلِكَ شَرْطٌ يَبْنِي
عِنْدَ الْعَطَا إِلَّا ثَوَابَ ذِي الْمِنَنِ
بَلْ عَقْدُهُ يَصِحُّ حَيْثُ يُضْبَطُ
فَأَنَّهُ لَا بَدَّ يُحْضَرَانِ
حُكْمَ الرَّبَا وَذَلِكَ غَيْرُ مُحْتَفَى
أَوْ فِضَّةً وَغَيْرَهَا قَدْ يَذْهَبُ
فَالِاسْمُ لَا يَدْفَعُ نَفْعَ الذَّاتِ
بِالتَّمْرِ أَوْ بِنَحْوِهِ أَقُولُ
يَقْضَى دَرَاهِمًا بِهَا يَفُوزُ (١)
إِسْقَاطُ حَقٍّ كَانَ يَلْزَمْنَهُ
فَيَدْخُلَنَّ فِي حُكْمِهِ الْمَمْنُوعِ
وَنَحْوِهِ عَنْ فِضَّةٍ وَتَبَرٍ (٢)
تَسْلِيمَ مَا اشْتَرَى بِهِ لَمْ يُسْمَعَا
إِلَّا بِعَدْلَيْنِ لَدَى التَّدَاوُعِ
فَكُنْ لِقَوْلِهِ إِذَا سَمِعَا

(١) يعني أن من عليه ذهبا فيجوز له أن يقضى عنه فضة وهكذا العكس .

(٢) التبر : الذهب .

حِينَئِذٍ يُحْضِرُ رَبُّ السِّلْعَةِ
 وَقِيلَ بَلْ فِي الْحَالَتَيْنِ يُحْضِرُ
 وَحَيْثُ قُلْنَا الْقَوْلُ قَوْلُ أَحَدٍ
 وَمَنْ يَكُنْ قَدْ بَاعَ شَيْئًا وَاحِدًا
 فَقِيلَ مَكْرُوهٌ وَقِيلَ فَاسِدٌ
 كَنِصْفِ ثَوْبٍ بَاعَهُ إِلَى أَجَلٍ
 وَإِنَّمَا الْمَمْنُوعُ أَنْ تَدْفَعَ لَهُ
 فَقِيْمَةُ النَّقْدِ أَقْلُ قَدْرًا
 هَذَا هُوَ الْمَمْنُوعُ يَلْزَمُهُ
 قِيلَ وَأَقْصَى الْأَجَلَيْنِ يُعْطَى
 وَإِنْ يَكُنْ نَفْسَ الْمِيعِ يُدْرِكُ
 وَالْعِلْمُ بِالْمِيعِ وَالْأَثْمَانِ
 لَوْ اشْتَرَى بِأَلْفٍ دِينَارٍ رَسَنٌ (٣)
 أَوْ كُبَّةٌ (٤) مِنْ غَزَلٍ قَدْ اشْتَرَى
 أَثْبَتَهُ الشَّيْخُ فَتَى مَحْبُوبٌ (٥)
 لَعَلِمَ ذَلِكَ الشَّارِي أَنَّ مَا اشْتَرَى
 فَهُوَ كَحُكْمِ الْمُعْطَى لِلْأَمْوَالِ

بَيْنَةً أَوْ يَرْضَ بِالْأَلِيَّةِ (١)
 مَنْ اشْتَرَى بَيْنَةً تُقَرَّرُ
 فَمَعَ يَمِينِهِ تَكُونُ فَقَدْ (٢)
 بِثَمَنَيْنِ غَائِبًا وَنَاقِدًا
 وَقِيلَ جَائِزٌ لَهُ مُعَاضِدُ
 وَالنِّصْفُ حَاضِرٌ بِكَفِّهِ حَصَلَ
 شَيْئًا بِقِيمَتَيْنِ أَيًّا فَعَلَهُ
 وَأَخَذَ الشَّيْءَ لَهُ لِيَنْظُرَا
 أَقْلَ قِيمَتَيْهِ يَدْفَعُهُ
 عُقُوبَةً لِلْبَائِعِ قَدْ أَحْطَا
 يُرَدُّ لِلْبَائِعِ لَا يُسْتَمْلَكُ
 يَثْبُتُ بَيْعُهُ عَلَى الْإِنْسَانِ
 وَكَانَ عَالِمًا بِمَقْدَارِ الثَّمَنِ
 بِمِائَةِ الدِّينَارِ أَثْبَتَ الشَّرَا
 إِذْ لَمْ يَكُنْ مِنْ جُمْلَةِ الْعُيُوبِ
 لَا يُسَوَّى مِمَّا يَدْفَعَنَّ الْعُشْرَا
 أَلَيْسَ ذَا الْعَطَا مِنَ الْحَلَالِ

(١) الالية : اليمين .

(٢) فَقَدْ : أى فحسب .

(٣) الرسن : الحبل الذى تُقَادُّ به الدابة .

(٤) الكُبَّة : الحزمة من الغزل . «أثبت» : بالبناء للمفعول .

(٥) فتى محبوب : العلامة أبو عبد الله محمد بن محبوب ابن الرحيل القرشى وقد سبق ذكره .

لَكِنَّهُ يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَا دَا سَفَهٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَجْنُونَا
وَمِثْلُهُ الْحَاكِمُ يَحْجَرُنَا عَلَيْهِ وَالتَّبَذِيرَ يَمْنَعُنَا
إِنَّ الْمُبْذَرِينَ فِي الْقُرْآنِ ذَكَرَهُمْ مِنْ إِخْوَةِ الشَّيْطَانِ
وَحَيْثُ كَانَ الْعَدْلُ فِي مَنَعِ الْفَتَى مِنْ ذَاكَ فَلَا اقْرَبُ أَنْ لَا يَبْنَا
أَنَا مُرَنَ بِمَنْعِهِ وَنَقْضِي بِأَنْ يَبْعَهُ بِذَاكَ يَمْضِي
وَالْمُتَبَيِّنَ أَنْ يَقُولُوا ثَبُّهُ لِأَنَّهُ مَعْقُولُ
وَكَانَ قَبْلَ الْحَجْرِ حَاصِلًا فَلَا تَقْوَى عَلَى النَّقْضِ وَقَدْ تَحْصَلَا
فَالنَّقْضُ عِنْدَهُمْ يَكُونُ ثَمَرَهُ لِلْحُكْمِ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ حَجَرَهُ
وَالْعَبْنُ فِي الْمَجْهُولِ لَأَسْوَاهُ إِنْ بَاعَهُ لَا يَدْرِي مَا يَسْوَاهُ (١)
ثُمَّ ادَّعَى فِي ذَلِكَ الْجَهَالَةَ فَإِنَّهُ يُنْقَضُ فِي ذِي الْحَالَةِ
إِنْ كَانَ غَبْنًا فَاحِشًا إِلَى سَنَةِ وَذَاكَ إِنْ صَدَّقَهُ مَنْ غَبَنَهُ
وَإِنْ يَكُنْ أَنْكَرُهُ فَالْيَبْنَةُ بَيْنَهُمَا وَهِيَ أَمُورٌ بَيْنَهُ
إِنْ غَدِمَتْ يُحْلَفَنَّ الْمُنْكَرَا وَبَعْدَ عَامٍ لَا يَعْبَنُ الشَّرَا (٢)
لَأَنَّمَا الْأَشْيَاءُ فِي الْأَزْمَانِ تَزْدَادُ مِنْ زَيْدٍ وَمِنْ نُقْصَانِ
وَالْعَبْنُ الْفَاحِشُ مَالًا يَعْبَنُ بِمِثْلِهِ مَنْ لِلْأُمُورِ يُحْسِنُ
وَحَدَّهُ بَعْضُهُمْ بِالْعَشْرِ فِي الْأَصْلِ أَوْ بِخُمُسٍ مُقَدَّرِ
وَفِي الْعُرُوضِ (٣) قِيلَ رُبْعُ الْقِيَمَةِ أَوْ ثُلُثٌ قَدْ قِيلَ عِنْدَ السِّمَةِ (٤)

(١) قوله : «يسواه» أى ما يستحقه من الثمن .

(٢) قوله : «وبعد عام» يعنى أن البائع إذا طلب نقض البيع بعد انقضاء عام ، فلا يدرك

رد المبيع .

(٣) العُرُوض : هى مالىس بأصول وهى التى تنتقل .

(٤) السيمة : هى سوم المبيع قيل عقد البيع .

وَبَعْضُهُمْ قَدْ فَسَّرَ الْعُشْرَ بِأَنَّ
 فَيُعْبَنَنَّ تِسْعَةَ الْأَعْشَارِ
 حُجَّتُهُ بِأَنَّ نَفْسَ الْعُشْرِ
 فِي غَالِبِ الْبُيُوعِ يُوجَدُنَا
 وَهُوَ خِلَافُ مَا أَرَادَ الْقَائِلُ
 لَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْسَبَ الْمَقَالُ
 بَلْ هُوَ قَوْلٌ حَادِثٌ وَعَلَّ مَنْ
 لِلَّهِ دُرُّ الْكُدُمِيِّ الضَّابِطِ
 إِلَّا عَلَى مَا يَتَعَامَلُونَا
 وَإِنَّمَا قَدَّمْتُ ذِكْرَ الثَّمَنِ
 عَنْ عَشْرَةٍ يَأْخُذُ دِرْهَمًا حَسَنًا
 وَهُوَ بَيَانٌ مُجْمَلٌ الْآثَارِ
 لَيْسَ بِغُبْنٍ فَاحِشٍ لِلْمُشْتَرِي
 كَمِثْلِ هَذَا الْغُبْنِ لَا يَشْنَأُ (١)
 بَلْ إِنْ هَذَا الْوَجْهَ رَدُّ حَاصِلُ
 بِذَاكَ لِلَّذِينَ قَدَّمَ قَالُوا
 قَدْ قَالَ بِالْغُبْنِ يَرَى ذَاكَ غُبْنٌ
 إِذْ أُرْسِلَ الْغُبْنُ بِغَيْرِ ضَابِطٍ
 بِمِثْلِهِ لَا يَتَغَابَنُونَا
 لِقِصْرِ الْكَلَامِ فِيهِ فَافْطِنِ

بابُ عَقْدِ الْبَيْعِ

وَهُوَ لَفْظٌ يَنْقُلُ الشَّيْءَ إِلَى
 فَيَخْرُجُ الْمِيرَاثُ وَالْعَطِيَّةُ
 لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ فِيهِ عَوْضٌ
 وَيَنْبَغِي لِلْمُتَعَاقِدَيْنِ
 سُنَّةٌ مَنْ مَضَى وَفِيهَا بَرَكَهٌ
 وَالْكُلُّ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ تَفْتَرَقْ
 آخِرَ بَلْ عَنْ عَوْضٍ قَدْ حَصَلَ
 وَالْفَيْءُ بَلْ وَتَخْرُجُ الْوَصِيَّةُ
 لَكِنَّهُ رِزْقٌ إِلَيْهِ يَعْزُضُ (٢)
 أَنْ يَصِفَقَا بَيْنَهُمَا الْيَدَيْنِ
 لَا يَنْبَغِي لِمِثْلِنَا أَنْ يَتْرَكَهُ
 يَدَاهُمَا مِنْ صَفَقَةٍ بِهَا صِفْقُ

(١) قوله لا يَشْنَأُ بالعجمة مَبْنِيًّا للمفعول أى يَسْتَنْكَرُ ؛ لغة عمانية . ص .

(٢) وفى نسخه «يفرض» .

وَهُوَ الْمُرَادُ بِخِيَارِ الْبَيْعِ (١) وَقِيلَ بَلْ أَرَادَ نَفْسَ الْأَنْفُسِ وَهُوَ مَقَالُ بَعْضِ قَوْمِنَا فَمَا حَتَّى يَبَيِّنَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ وَكُلُّهُ مِنْ فَهْمِ ذَلِكَ الْخَبَرِ يَقُولُ قَدْ بَعْتُ وَلَا يَقُولُ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْفَصِيحِ وَهَكَذَا بَعْتُ إِلَيْكَ أَكْثَرَ وَنَحْنُ نَحْتَارُ هُنَاكَ أَلَّا مَا وَإِنْ يَقُلْ هَذَا فَهَلْ رَضِيَتْهُ أَوْ اشْتَرَيْتَهُ وَذَلِكَ الْمُشْتَرَى وَكُلُّ مَا كَانَ بِمَعْنَاهُ وَرَدَ وَفِيهِ وَجْهٌ يُدْعَى بِالمُسَالَمَةِ لَكِنَّهُ قَبْضٌ وَدَفْعُ الثَّمَنِ فَلَا يُقَالُ إِنَّهُ حَرَامٌ وَشَاهِدَانِ يَنْبَغِي أَنْ يَحْضُرَا بِالْحَزْمِ يَبْقَى الْوُدُّ مَا بَيْنَهُمْ وَيُحْفَظُ الْمَالُ عَنِ الذَّهَابِ وَأَمَرَ الْكِتَابُ بِالْكِتَابَةِ

فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ فَافْهَمْ وَاتَّبِعْ فَاتَّبِعُوا مِنْهُ خِيَارَ الْمَجْلِسِ كَانَا بِذَلِكَ الْمَكَانِ لَهُمَا وَلَمْ نَكُنْ نَحْنُ بِهَذَا نَقْضِي يُؤْخَذُ وَالْأَفْهَامُ لَمْ تَنْحَصِرِ أَبَعْتُ ذَا الْمَالِ فَذَا مَعْلُولٌ وَإِنْ يَكُنْ مِنْ عَقْدِهِ الصَّرِيحِ مِنْ قَوْلِهِمْ بَعْتُ عَلَيْكَ يُذَكَّرُ نَقُولُ قَدْ بَعْتُ لَكَ الْعُلَامَا أَوْ هَلْ قَبِلْتَهُ وَهَلْ أَخَذْتَهُ قَالَ نَعَمْ يَثْبُتُ لِلْمُعْتَبِرِ فَإِنَّمَا الْبَيْعُ بِهِ قَدْ انْعَقَدَ وَهُوَ الَّذِي يَأْتِي بِلَا مُكَالَمَةٍ (٢) تَسَالَمًا فِيهِ لِأَمْرِ يَبَيِّنُ لَوْ لَمْ يَقَعْ فِي عَقْدِهِ كَلَامٌ لِكَيْ يَتِمَّ الْحَزْمُ فِي ذَلِكَ الشَّرَا وَيَسْتَرِيحُ الْقَاضِي مِنْ دَعْوَاهُمْ وَذَلِكَ مِنْ مَرَاشِدِ الْكِتَابِ لِأَنَّ فِيهَا نَفْسِي الْأَسْتِرَابَةَ

(١) البيع : بالتشديد إشارة الى حديث «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» وهما البائع والمشتري .

(٢) أى بدون كلام يقضى طلب البيع .

إِلَّا تِجَارَةً لَدَيْنَا حَاضِرَةً نُدِيرُهَا مَا بَيْنَنَا مُجَاهِرَةً
فَمَا عَلَيْنَا الْبَاسَ إِنْ تَرَكْنَا كِتَابَهَا لِأَجْلِ مَا أَدْرَا
وَالْبَيْعُ فِي اللَّيْلِ يُكْرَهُونَهُ وَجَائِزٌ لِلْكَلِّ يَنْقُضُونَهُ
وَقِيلَ مَهْمَا عَرَفُوا الْمَسِيْعَا فَمَا لَهُمْ نَقَضَ بِهِ جَمِيعَا (١)
وَبَعْضُهُمْ لِلْحَيَوَانِ أَخْرَجَا فَأَبْطَلَ الْبَيْعَ لَهَا مَهْمَا دَجَا (٢)
وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ فِي الْأَصُولِ يَثْبُتُ لَوْ كَانَ بِجُنْحِ اللَّيْلِ
أَمَّا الْعُرُوضُ لَيْسَ يَلْزَمُنَا فِيهَا فَمَنْ شَاءَ فَيُهْدِمُنَا
وَهِيَ اعْتِبَارَاتٌ لَهَا يُعْتَبَرُ وَأَصْلُهَا اللَّيْلُ لِذَاكَ يَسْتَرُ
فَهُوَ شَيْءٌ عِنْدَهُمْ بِالْعَرَرِ أَوْ أَنَّهُ مِنْ جَنْسِهِ فَأَعْتَبِرُ
وَمُخْرِجُ لِلْحَيَوَانِ جَعَلَهُ كَيْعِهِ فِي غِيَةِ فَأَبْطَلَهُ
وَمَنْ يَقْلُ بَيْعُ الْأَصُولِ يَثْبُتُ لِأَنَّهَا مِنَ الْعُرُوضِ أَثْبَتُ
فَإِنَّهَا لَا تَتَغَيَّرُنَا إِلَّا بِطُولِ الْوَقْتِ فَافْهَمْنَا

فَصْلُ الْقَبْضِ بَعْدَ الْعَقْدِ

وَيَلْزَمُ الْبَائِعَ أَنْ يُسَلِّمًا ذَلِكَ لِلشَّارِي لَكَيَّ يَسْتَلِمَا
فَالْقَبْضُ بَعْدَ الْبَيْعِ مِنْ تَمَامِهِ وَمِنْ تَمَامِ مُجْتَنَى أَحْكَامِهِ
إِذْ لَا بَيَاغَ قَبْلَ قَبْضٍ أَبَدًا لِمَا بِهِ عَنِ النَّبِيِّ وَرَدَا

(٢) قوله : «وقيل مهما عرفوا البيعا» قلت هذا هو الصحيح ، ولا سيما في هذا الزمان التي انتشرت فيه الأنوار الكهربائية فيصير بها الليل مثل النهار في الإضاءة .
(٣) قوله : «دجا» أى أظلم ؛ والمراد به الليل .

وَقَدْ نَهَى عَنِ رِبْحِ مَا لَمْ تُضْمَنْ
وَإِنَّمَا يَضْمَنُهُ مَنْ بَاعَا
وَإِنْ يَكُنْ مَا بَيْنَهُ وَالْمُشْتَرَى
لِأَنَّ ذَلِكَ الْمُشْتَرَى أَضَاعَهُ
وَمُشْتَرَى الْعَبْدِ إِذَا مَا أَعْتَقَهُ
فَجَائِزٌ وَالْعِتْقُ مِنْهُ قَبْضُ
وَبَيْعُهُ (٢) فِيهِ اخْتِلَافٌ رُفِعَا
وَالْقَوْلُ بِالْجَوَازِ لَانْرِضَاهُ
عَنْ بَيْعِ مَا لَمْ يَكْ عِنْدَنَا نَهَى
وَذَلِكَ شَامِلٌ لِمَا لَمْ تَقْبِضْ
وَقَدْ حَكَى بَعْضُهُمُ الْإِجْمَاعَا
مِنْ قَبْلِ قَبْضِهِ وَفِي الْأَصُولِ
فَقِيلَ عَقْدٌ يَبْعُهَا يَكْفِيهِ
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الْأَشْهُرُ
وَالْبَحْرُ لَا يَرَاهُ إِلَّا قَدْ دَخَلَ
وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا مَا وَلَّى (٣)
فِيمَا عَدَا الْمَوْزُونِ وَالْمَكْيُولِ (٤)

وَالشَّارِي قَبْلَ الْقَبْضِ لَمْ يُضْمَنْ
إِنْ أَبَدَى مِنْ تَسْلِيمِهِ امْتِنَاعَا
خَلَّى (١) فَلَا يَضْمَنُهُ فَلْتَنْظُرْ
حِينَ أَبِي أَنْ يَقْبِضَ الْبِضَاعَةَ
مِنْ قَبْلِ أَنْ يَقْبِضَهُ وَيُوثِقَهُ
وَهُوَ صَحِيحٌ لَيْسَ فِيهِ نَقْضُ
أَجَازُهُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ مَنَعَا
لِأَنَّهُ خَالَفَ مُقْبِضَاهُ
نَبِيْنَا يَا حَبْدَا مَنْ انْتَهَى
فَهُوَ لِمَعْنَى الْقَبْضِ أَيْضًا مُقْتَضَى
فِي الْمَنْعِ لِلْعُرُوضِ أَنْ يُبَاعَا
خُلِفَ أَيْ فِي جُمْلَةِ الْمُنْقُولِ
عَنْ قَبْضِهَا وَقِيلَ لَا يَكْفِيهِ
عِنْدَهُمْ مَالٌ إِلَيْهِ الْأَكْثَرُ
فِي جُمْلَةِ التَّهْيِ الَّذِي لَهُ نَقْلُ
مِنْ قَبْلِ قَبْضِ مَا اشْتَرَاهُ الْخِلَاءُ
عَنِ الرَّبِيعِ جَاءَ فِي الْمُنْقُولِ

(١) قوله : «خَلَّى» أي ترك قال دريد ابن الصمه .

فإن يك عبد الله خلَّى مكانه

(٢) قوله : «وَبَيْعُهُ» أي قبل قبضه .

(٣) قوله : «وَلَّى» أي أحال ، والتولية هي الحوالة المعروفة عند الفقهاء .

(٤) المكيول كمثيوع لغة عمانية ، وافقت لغة تميم . ص .

وَذَاكَ غَيْرُ الْبَيْعِ بَلْ ذِي الْحَالَةِ تُعْرِفُ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَوَالَةِ
وَالْقَبْضُ يُدْعَى عِنْدَهُمْ إِحْرَازًا فِي عُرْفِهِمْ وَذَاكَ أَنْ يَجْتَازَا
وَهُوَ تَصَرُّفٌ يَكُونُ فِيهِ فَوَاقِفٌ عَلَيْهِ لَا يَكْفِيهِ
لَكِنْ إِذَا ثَمَرَهُ أَوْ هَاسًا أَوْجَدَهُ أَوْ وَجَزَ الْيَبَاسَا (١)
وَنَحْوِهِ إِذَا بَنَى الْجِدَارَا عَلَيْهِ أَوْ هَدَمَ مَا قَدْ دَارَا
وَهَكَذَا إِنْ عَرَسَ الْأَشْجَارَا أَوْ قَلَعَهَا (٢) أَوْ أَخَذَ الشِّمَارَا
وَالْأَصْلُ قَالَ لَيْسَ فِي الزَّرَاعَةِ فِي الْمَالِ حَوْرٌ فَاتْرُكِ الْإِضَاعَةَ
وَإِنِّي أَرَاهُ حَوْرًا أَقْوَى مِنْ غَيْرِهِ فَكَيْفَ يُلْغَى الْأَقْوَى
وَأَنَّهُ قَدْ قَالَ فِي الْإِيجَازِ (٣) السَّقْيُ لِلزَّرْعِ مِنَ الْإِحْرَازِ
وَالزَّرْعُ فِي الْأَمْوَالِ أَقْوَى مَعْنَى مِنْ سَقْيِ نَفْسِ الزَّرْعِ فَافْهَمْنَا
وَالْحَدُّ فِي الْأَرْضِ فَلَا يُعَدُّ قَبْضًا سِوَى مَا كَانَ فِيهِ الْحَدُّ
فَهُوَ لِذَاكَ الْحَدِّ إِحْرَازٌ فَقَطْ وَسَائِرُ الْأَرْضِ عَنِ الْقَبْضِ قَرَطٌ
وَهِيَ فُرُوعُ شَارِطِينَ الْقَبْضَا لِمَنْ شَرَى أَصُولَهُ وَالْأَرْضَا

(١) قوله : «ثَمَرُهُ» أى أخذ ثَمَرَهُ . وهاسا أى أثار الأرض .

«وَجَدَ» أى صرم ثمرته . و «وَجَزَ» : أى قَطَعَ . «والياسا» هو ما ييس من الزور والكرب والعراجين . العبرى .

يريد الناظم أن المشتري إذا لم يقبض المبيع ولكنه تصرف فيه فذلك قبض كأن يُثَمَرَهُ أو يُقْلِبَ الأرض الخ . وجواب الشرط محذوف أى كان ذلك قبضا فليتأمل والله أعلم . أبو اسحاق .

(٢) قوله : «أو قَلَعَهَا» بإسكان اللام مصدر قلع . فأقام المصدر مقام الفعل الماضى . أى قلعها وذلك لإقامة الوزن .

(٣) الإيجاز : كتاب فى الفقه ألّفه الشيخ أبو خليل أحمد بن خليل السَّيْجَانِي من أجوبة علماء عصره . ومن قارب زمانه من العلماء .

وَالْقَائِلُونَ يَكْفِي نَفْسُ الْعَقْدِ وَالْقَبْضُ لِلْعُرُوضِ بِالْوَزَانِ فَالْحَيَوَانُ قَبْضُهُ بِقَوْدِهِ وَالْعَبْدُ أَنْ يَضُمَّهُ إِلَيْهِ فَإِنَّ قَبْضَ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِ وَيُحْضِرُ الْبَائِعُ لِلْمِيزَانِ وَأَنَّهُ أَوْلَى بِوَزْنِ سِلْعَتِهِ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ مِنْ قَائِلٍ وَهُمْ إِذَا اكْتَالُوا فَيَسْتَوْفُونَا وَهَكَذَا فِي الْوَزْنِ أَيْضاً ذَكَرَا وَيُوسُفُ الصَّدِيقُ لِلصُّوَاعِ وَبَحْسَ الْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانَا وَهُوَ دَلِيلٌ أَنَّ ذَلِكَ عَادَةٌ وَمِنْ هُنَاكَ كَرَّهُوا فِي الْأَثَرِ وَصِفَةُ الْكَيْلِ لَهُ أَنْ يَغْمَزَا وَمَا عَلَيْهِ أَنْ يُرْجَحَنَا وَذَلِكَ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَعَمَلُ النَّاسِ عَلَيْهِ الْيَوْمَا

لَا حَاجَةَ لَهُمْ بِهَذَا الْحَدِّ (١) وَالْكَيْلُ أَوْ بِسَائِرِ الْمَعَانِي وَالسِّيفُ أَنْ يُمَسِّكَهُ كَفَّ يَدِهِ فِي بَيْتِهِ أَوْ يَخْدُمَنْ عَلَيْهِ أَحْوَالِهِ وَالْعُرْفُ فِيهِ يُصْطَحَبُ وَلِلْمَكَايِلِ وَلِلْأَوْزَانِ وَكَيْلُهَا وَخُذْ مَعَانِي حُجَّتِهِ فِي سُورَةِ التَّطْفِيفِ وَصَفُ الْكَائِلِ لَهُمْ وَغَيْرُهُمْ يُنْقِصُونَا فَالْوَزْنُ وَالْكَيْلُ لَهُمْ مُعْتَبَرًا (٢) هَيَّاهُ لَطَالِبِ الْبَيْعِ قَوْمٌ شَعِيبٌ فَتَهَى إِعْلَانَا فِينَا وَفِيمَنْ قَبَلْنَا أَبَادَهُ (٣) وَلَوْ رَضِيَ الْوَزْنُ وَكَيْلُ الْمُشْتَرِي غَمَزَةً رَافِعَةً (٤) لَنْ يَهْمَزَا بِوَاجِبٍ إِنْ كَانَ يُوزِنُنَا لَا وَاجِبٌ حُكْمًا مَعَ الشَّقَاقِ يُرْجَحُونَ لِيزِيلُوا اللَّوْمَا

(١) قوله : «الحد» هو الشق في الأرض .

(٢) معتبرا : منصوب على الحال وهو بفتح الراء .

(٣) أى أهلكه .

(٤) وفي نسخه «رافقة» .

أَمَّا الْعِيَارُ (١)، فَعَلَى وَزَانٍ ذِي ثِقَةٍ وَقِيلَ بَلْ إِنْثَانٍ
وَأِنْ يَكُنْ قَدْ اشْتَرَى مِنْ ثِقَةٍ وَزَانُهُ (٢)، بَاعَ بِهِ لِلْسَّلْعَةِ
وَأِنْ يَكُنْ مِنْ غَيْرِ مَوْثُوقٍ بِهِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَنَّ بِهِ
إِلَّا إِذَا صَحَّحَهُ وَعَلِمَا صِحَّتُهُ بَاعَ بِهِ وَالتَزَمَا
إِعَارَةُ الْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانِ يُكْرَهُ مَنَعُهَا عَلَى الْإِحْوَانِ
إِلَّا إِذَا مَاخَشَى الضِّيَاعَا فَجَائِزٌ أَنْ يَظْهَرَ امْتِنَاعَا
وَالْقَبْضُ قَدْ يَثْبُتُ بِالْإِقْرَارِ مِنْ بَائِعٍ لِمُشْتَرِي الْعَقَارِ (٣)
وَأِنْ تَنَاقَرَا فَبِالْإِشْهَادِ إِنْ كَانَ نَفْسُ الْقَبْضِ غَيْرَ بَادٍ
وَقَابِضُ الْمَالِ يَكُونُ ذَائِدٌ لَا يَنْزَعَنَّ مِنْهُ بِالتَّرَدُّدِ
لَكِنْ عَلَى الْحَصْمِ بِأَنْ يُشْهَدَا (٤)، وَيَنْزَعَنَّ إِذَا أَتَمَّ الْمَشْهَدَا

فصل الإقالة بعد العقد

وَالْمَرْءُ قَدْ تَبَدَّلَ لَهُ الْأَشْيَاءُ لِحَبْلِهِ وَالتَّفْعُ وَالضَّرَاءُ
وَيَشْتَرِي فَيَنْدَمَنَّ فِي الشَّرَا فَيَسْتَقِيلُ بَائِعًا إِذَا اشْتَرَى
أَوْ يَنْدَمُ الْبَائِعُ فَالْمَأْمُورُ بِهِ إِقَالَةُ النَّادِمِ حِينَ يَنْتَبِهَ
وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَزِمًا وَإِنَّمَا يُعَدُّ حُسْنَ خُلُقٍ وَكَرَمًا

(١) قوله : «أما العيار» هو اعتبار اعتدال الميزان قبل الوزن .

(٢) قوله : «وزانه» مبتدأ خبره باع به للسلعة .

(٣) العقارات : البيوت والرموم التي لا تُحَرُثُ .

(٤) قوله : «يُشْهَدَا» بتشديد الهاء أى يأق بالشاهدين .

وَلِلْوَكِيلِ فِعْلُهُ إِنْ كَانَ
وَأَنْ يَكُنْ غَيْرَ مُفَوَّضٍ فَلَا
وَلَيْسَ لِلْوَصِيِّ أَنْ يُقِيلَا
لَأَنَّهُ لَمْ يُجْعَلَنْ وَصِيًّا
فَبَيْعُهُ قَدْ كَانَ بِالْوَصِيَّةِ
وَالْخُلْفُ فِيهَا (١) قِيلَ بَيْعُ ثَانٍ
وَقِيلَ بَلْ فَسَخَ لِذَاكَ الْعَقْدِ
وَالْخُلْفُ فِيهِ يُشَبِّهُ الْخِلَافَا
وَالْخُلْفُ يَظْهَرَنَّ فِي الَّذِي طَلَبَ
بَسَبِّ هُنَاكَ يُوجِبُنَا
لَأَنَّهُ يَكُونُ مِثْلَ الطَّالِبِ
فَهُوَ دَلِيلٌ أَنَّهُ قَدْ رَضِيَهُ
وَقِيلَ إِنْ النِّقْضُ بِالْجَهَالَةِ
لَأَنَّهُ قَدْ طَلَبَ الْفَسْخَ فَلَمْ
وَحُكْمُ غَيْرِهَا مِنَ الْأَسْبَابِ
وَالْحُكْمُ فِيهَا وَاحِدٌ إِنْ طَلَبَا

مُفَوَّضًا فِيمَا يَشَاءُ إِبْلَانَا
يُقِيلُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يُجْعَلَا (١)
مَنْ اشْتَرَى الْعُرُوضَ وَالنَّخِيلَا
لَرَدِّ مَا قَدْ بَاعَهُ جَلِيًّا
وَرَدُّهُ مُخَالِفُ الْقَضِيَّةِ
هُمَا عَلَى ذَا يَتْبَاعَانِ
وَهُوَ صَحِيحٌ ظَاهِرٌ فِي الرُّشْدِ
فِي الْخُلْعِ فَسَخَ أَمْ طَلَّاقٌ وَافِي
إِقَالَةً فِي مَالِهِ النَّقْضُ وَجَبَ (٣)
غَيْرُهُ فَقِيلَ يُيْطَلَّنَا
لِبَيْعِهِ بَعْدَ الثَّبُوتِ الْوَاجِبِ
فَلَمْ نَكُنْ لِنَقْضِهِ أَنْ تُمَضِيَهُ
لَا يُيْطَلَّنُ بِطَلَبِ الْإِقَالَةِ
يَحْصُلُ فَمَالٌ لِلَّذِي لَهُ لَزِمَ
كَحُكْمِهَا فِي النِّقْضِ وَالْإِجَابِ
مَنْ بَاعَ أَوْ مَنْ اشْتَرَى وَرَغْبَا

(١) قوله : «لم يجعل» أي لم يجعل لذلك أي للإقالة .

(٢) قوله : «والخلف فيها» أي في الإقالة .

(٣) قوله : «والخلف يظهر» معناه أن ثمة الخلاف في الإقالة أي بيع أم فسخ ؟ تظهر فيما اشتراه من الأشياء المعينة فيطلب من البائع الإقالة ؛ فمن قال إنها بيع ثان ألزمه قبول المبيع لأنه لما طلب الإقالة صار كمن سأمه للبيع ، لأن من اشترى معينا فسأمه للبيع عد ذلك منه قبولاً للبيع ، وكذلك يدرك فيه الشفيع الشفعة إن أقاله ، لأنها بيع ثان على هذا القول ، والقول الثاني بأنها فسخ للبيع الأول وهو الأصح فلا يلزمه البيع بطلبها ، ولا يُدرك بها الشفيع شفيعته .

وَشَرَطَهَا فِي الْعَقْدِ قِيلَ تَفْسُدُ
وَقِيلَ لَا تُفْسِدُهُ لِأَتَمَّا
وَإِنِّي أَقُولُ إِنَّ كَانَتْ إِلَى
يَلْزَمُ فِيهَا مِثْلُ مَا يُقَالُ
وَإِنْ تَكُنْ لِعَیْرٍ وَقْتُ أَفْسَدَتْ
فَهُوَ كَمَنْ يَقُولُ بَعْتُ مَالِي
فَلَا يُفِيدُ ذَاكَ بَيْعًا أَصْلًا
وَإِنْ يَكُنْ قَالُوا بِهَا مِنْ بَعْدِ
فَذَاكَ وَعَدٌ إِنْ وَفَى بِهِ فَقَدْ
وَالْحُلْفُ لِلْمَوْعِدِ مِنْ صِفَاتِ
وَفِي ثَلَاثَةِ تَشَارَكُوا وَقَدْ
وَصَاحِبَاهُ شَهِدَا عَلَيْهِ
لَأَنَّهُ لَيْسَ هُنَا مَا يُوجِبُ
لَأَنَّهَا قَدْ نَقَضَتْ مَا يُعْقَدُ
تَكُونُ مِثْلَ الشَّرْطِ حُكْمًا لَزِمًا
وَقْتُ يُحَدُّ فَهِيَ شَرْطٌ مَثَلًا
فِي الشَّرْطِ وَهُوَ الْحُلْفُ وَالْجِدَالُ
مَبِيعَهَا لِحُلْفِهَا مَا قَدْ ثَبَتَ
وَإِنْ أَرَدْتَ أَخْذَهُ فَحَالِي (١)
لَأَنَّهُ قَدْ بَاعَهُ وَحَلًّا
ثَبُوتِ بَيْنِهِمْ بِنَفْسِ الْعَقْدِ
فَارَ وَإِلَّا حَانَ فِيمَا قَدْ وَعَدَ
أَهْلُ التَّفَاقِ فَاحْذَرِ الْآفَاتِ
أَعْطَوْا إِقَالَةً وَوَاحِدٌ جَحْدٌ
بِذَاكَ فَهُوَ ثَابِتٌ لَدَيْهِ
رَدُّ مَقَالِهِمْ إِذَا مَا أَوْجَبُوا (٢)

فصل نقض البيع

وَحَيْثُ إِنَّ (٤) الْغِشَّ وَالْخَدِيعَةَ فِي الْبَيْعِ حُرْمٌ (٣) مُقْتَضَى الشَّرِيعَةِ
قَدْ أَثْبَتُوا لِبَائِعٍ أَوْ مُشْتَرِيٍّ طَرَقًا بِهَا يَثْبُتُ حُكْمُ الْغَيْرِ

(١) قوله فحالي ؛ أى فهو لي ، لغة عمانية وأصله (حلالى) خُدِفَتْ لَامُهُ الْأُولَى تَخْفِيفًا
وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ص .

(٢) قوله : «أوجبوا» أى أثبتوا وهو من الإيجاب الذى هو نقيض السلب .

(٣) فى ألف أنْ بَعْدَ حَيْثُ وَجْهَانِ ؛ الْكُسْرُ وَالْفَتْحُ وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ بَلَاءً .

(٤) قوله : «حرم» بالتَّوِينِ أى حرام (ومقتضى) منصوب بنزع الخافض أى فى مقتضى ،
وتحوز إضافة حرم إلى مقتضى .

أَعْمَهَا الْجَهْلُ بِمَا قَدْ بِيَعَا فَيَدْخُلُ الْمَعْشُوشُ وَالْمَعِيبُ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدْ جَهْلًا لَكِنِّي أَفْرُدُ كُلَّ وَاحِدٍ وَهَاهُنَا أَذْكَرُ نَفْسَ الْجَهْلِ فَمُشْتَرَى الشَّيْءِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ وَهَكَذَا مَنْ بَاعَ مَالًا يَعْرِفُ وَقِيلَ مَنْ بَاعَ لَزِيدٍ مَالًا فَالْتَقَضُ لِلْبَائِعِ بَلٌّ وَالْمُشْتَرَى وَمَنْ يَكُنْ لِلْبَيْتِ يَوْمًا اشْتَرَى بَلٌّ نَظَرَ الظَّاهِرَ إِذَا شَرَاهُ وَقَصَبُ السُّكَّرِ فِيهِ التَّقْضُ لِأَنَّهُ يَسْتَصْحَبُ الْجَهَالَهَ وَمُشْتَرٍ حَبًّا عَلَى جُزَافٍ إِنْ ظَهَرَ الْأَعْلَى خِلَافَ الْأَسْفَلِ

فَأَنَّهُ يَعْمَهَا جَمِيعًا فِي حُكْمِهَا وَتَدْخُلُ الْغُيُوبُ (١) بِذَلِكَ مَا كَانَ لَهُ أَنْ يُبْطَلَ بِمَوْضِعٍ لِأَجْلِ مَعْنَى زَائِدٍ لِلْبَيْعِ فَهُوَ سَبَبٌ لِلْبُطْلِ لَهُ إِذَا شَاءَ رَدُّهُ (٢) لِرَبِّهِ بَرَدُهُ إِنْ شَاءَ يَوْمًا يُتَحَفُّ بِشَرِبِهِ أَجْمَلَهُ إِجْمَالًا إِذْ لَمْ يَحْدَثْ شَرِبُهُ بِالْأَثَرِ (٣) وَلَمْ يَكُنْ بَاطِنُهُ قَدْ نَظَرَا فَالْتَقَضُ ثَابِتٌ إِذَا رَأَاهُ إِنْ بِيَعِ قَائِمًا حَوْتُهُ الْأَرْضُ إِذْ لَمْ تَكُنْ تُدْرِكُ مِنْهُ الْحَالَةَ قِيلَ لَهُ التَّقْضُ بِلَا خِلَافٍ وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَعْلَمَنَّ بِهِ قُلْ

(١) قوله : «الغيوب» أي الأشياء المغيبة بالمعجمة أي المجهولة .

(٢) قوله : «رَدُّهُ» بالرفع مبتدأ وهو الأحسن وبالنصب مفعول لشاء .

(٣) قوله بِالْأَثَرِ هو عبارة عن قدر مخصوص من الماء الجارى في العيون وهي عبارة عمانية سَمَوَةٌ بذلك لأن قسمته موقوفة عندهم على تقدير الظل بالأقدام ، وموضع القدم يسمى أثرا والله أعلم . ص — قلت وأظهر شيء في ثبوت مدّة الأثر من الزمان انه نصف ساعة أي ثلاثون دقيقة — العبرى .

وَأِنْ يَكُنْ عَلَى سَوَاءٍ قِيلاً وَذَلِكَ إِنْ قَالَ لَهُ أَيْعُ لَكَ فَالْبَيْعُ مَاضٍ فِي جَرِّي (٢) وَاحِدٍ إِلَّا إِذَا شَاءَ يُتَمَمَّانِ وَقِيلَ بَلْ يَثْبُتُ فِي الْجَمِيعِ قَدْ بَاعَهُ الْحَبَّ وَعَيْنَ الثَّمَنِ وَذَلِكَ لَا يَسْتَلْزِمَنَّ النَّقْضَا وَالْخُلْفُ فِي الْبَيْعِ إِذَا مَاغَلًّا (٣) وَإِنَّمَا النَّقْضُ عَلَيْهِ يَعْضُضُ فَهُوَ وَلَوْ رَضِيَ (٤) بِهِ أَقَامَا وَقِيلَ بَلْ مُنْتَقِضٌ حَتَّى يُتَمَّ فَهُوَ ضَعِيفُ الْأَصْلِ فَلْيُجَدِّدَا وَيَتَبَيَّنِي عَلَى الْخِلَافِ مَا قَبِضُ الْقَائِلُونَ بِالثَّبُوتِ جَعَلُوا وَالْقَائِلُونَ بِالْفُسَادِ قَالُوا فَإِنَّهُ وَأَصْلُهُ لِلأَوَّلِ

يَلْزِمُهُ مَا اشْتَرَطَاهُ كَيْلًا (١) كُلَّ جَرِيءٍ بِكَذَا مِنْ ذَا سَلَكٍ وَمَالُهُ عَلَى الْجَرِيِّ مِنْ زَائِدٍ فَإِنَّهُ لِأَبَاسٍ يَمْضِيَانِ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْمَبِيعِ مُقَدَّرًا بِالْجَرِيِّ كَيْمَا يُعْرِفَنَّ بَلْ حَقُّهُ عَلَى الْجَمِيعِ يُمَضَى بِالنَّقْضِ قِيلَ يَثْبُتَنَّ أَصْلًا بَعْلَةً إِذَا رَأَاهَا تَنْقُضُ عَلَيْهِ لَمْ يَرْتَكِبِ الْحَرَامَا لِأَنَّ فِيهِ وَصْفُهُ الَّذِي هَدَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمِهِ وَإِلَّا فَسَدَا مِنْ غُلَّةِ الْمَعْلُولِ قَبْلَ أَنْ تَقْضَ لِلْمُشْتَرِي غُلَّتُهُ فَيَأْكُلُ يَرُدُّهُ وَمَا أَغْلَلَ الْمَالُ كَيْفَ لَهُ الْأَخْذُ وَلَمْ يُحْلَلْ

(١) قوله : . كَيْلًا . منصوب على التمييز الخول عن المفعول .

(٢) قوله : جري هو عبارة عن كيل معروف عند أهل عمان وهو عشرة أصاع .

(٣) قوله : . والخلف في البيع إذا ماغلاً الخ . يعني إذا باع إنسان شيئاً فقال للمشتري إني بايعتك هذا الشيء وهو معيبٌ أو معلولٌ بَعْلَةً توجب نقضه أو إني أنقضه متى شئت . أو قال ذلك المشتري . ولم يشترطاً أو أحدهما إقاله إلى مدة . ففيه قولان : صحة البيع وفساده . كما بينه الشيخ رضي الله عنه .

(٤) قوله . رضي مفعول لأجله .

وَمَا الْإِقَالَةُ كَهَذَا الْبَابِ فَهِيَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ مِنْ فسخٍ وَمِنْ وَمِثْلُهَا الشُّفْعَةُ وَالْخِيَارُ لِأَنَّ ذَاكَ الْمُشْتَرَى يَأْكُلُ مَا وَالنَّقْلُ بِالشُّفْعَةِ وَالْخِيَارِ وَهُوَ الَّذِي يُعْرِفُ بِاسْتِحْقَاقٍ وَلَا يَبِيعُ حَاكِمٌ بِحُكْمِهِ يَسْأَلُهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَبِيعَا كَيْلًا يَكُونُ الْبَيْعُ مَعْلُولًا فَإِنْ وَلَا يَنَالُ النِّقْضُ بِالْجَهَالَةِ كَذَلِكَ الْوَصِيُّ يُسْتَحَبُّ لَهُ وَكُلُّ مَنْ أَقَرَّ بِالْعِلْمِ فَلَا إِذْ لَا رُجُوعَ بَعْدَ مَا أَقْرَبَهُ لِأَنَّمَا شَهَادَةُ اللِّسَانِ

بَلْ إِنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ الْأَسْبَابِ يَبِيعُ فَمَا غَلَّ (١) لِمُشْتَرٍ زَكِنٌ إِنْ صَحَّ بَيْعُهُ وَبَعْدَ اخْتَارُوا شَرَاهُ بِالصَّحَّةِ لَمْ يُحَرِّمًا مِنْ بَعْدِ مَا صَحَّ عَلَيْهِ طَارِي (٢) وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِاتِّفَاقٍ إِلَّا لِمَنْ يَعْتَرِفُنَّ بِعِلْمِهِ يَقُولُ هَلْ عَرَفْتَ ذَا الْمَبِيعَا أَقَرَّ فَالْبَيْعُ هُنَاكَ يَثْبُتُ بَعْدَ اعْتِرَافِهِ بِهِذَى الْحَالَةَ يُقَرِّرُ الشَّارِي لِيَنْفِي عِلْلَهُ يُسْمَعُ مِنْهُ إِنْ يَقُلْ قَدْ جَهَلَا وَإِنْ يَكُنْ إِقْرَارُهُ مِنْ كَذِبِهِ ثُبُتُ مَا لَا يَثْبُتُ الْعَدْلَانِ

(١) قوله : «غل» أي أغل فحذف الهمزة للوزن أو على لغة والله أعلم .

(٢) قوله : «طاري» أي حادث .

وَفِي الزَّيْنِ وَالْقَذْفِ بِالزَّيْنِ (١) وَالْقَذْفِ بِالزَّيْنِ
وَكُلُّ مَا بَيْعَ مِنَ الْمَعْلُولِ
فَإِنَّهُ يَقْوَى بِمَوْتِ الْمُشْتَرَى
وَمَا لِيُورِثِيهِمَا مِنْ غَيْرِ
كَذَاكَ إِنْ أَتْلَفَهُ أَوْ بَعْضَهُ
مِنْ ذَلِكَ إِنْ كَانَ بِأَرْضِهِ حَلَطٌ
وَهَكَذَا إِنْ كَانَ مِنْهَا فَسَلَا
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ
وَقِيلَ إِنْ كَانَ لِيُورِثِ كَتَبَ
كَذَلِكَ الْخِلَافُ إِنْ أَعْطَاهُ
وَلَا أَرَى الْإِثْلَافَ فِي الْقَضِيَّةِ
يُظْهَرُ ذَلِكَ عِنْدَ الْأَذْكِيَاءِ
بِعِلَّةِ النَّقْضِ أَوْ الْمَجْهُولِ
أَوِ الَّذِي قَدْ بَاعَهُ لِاتِّمْتَرَى
لَأَنَّهُ مَاتَ وَلَمْ يُغَيَّرْ
مَنْ اشْتَرَى فَلَا يَتَأَلَّ نَقْضُهُ
أَرْضاً شَرَاهَا عَامِداً دُونَ غَلَطٍ
صَرماً (٢) وَعَنْ مَوْضِعِهِ قَدْ عَزَلَا
فَذَلِكَ إِثْلَافٌ كَذَا إِنْ كَتَبَهُ
ذَلِكَ فَلَيْسَ فِيهِ إِثْلَافٌ وَجَبَ
ابْنًا لَهُ ذَا صِغَرٍ رَبَاهُ
وَالرَّهْنِ وَالْإِثْبَاتِ وَالْوَصِيَّةِ

(١) قوله : « وفي الزنى والقذف بالزنى » يعني أن شهادة الشاهدين على أحد أنه زنى لا تكفى حتى يشهد عليه أربعة شهود . فلو أقر على نفسه أنه زنى ثبت عليه إقراره ؛ إذا كان صحيح العقل . فيقام عليه الحد . فظهر أن إقرار اللسان يوجب على الإنسان مالا يوجهه العدلان . وأما شهادة العدلين على القاذف فإنها تثبت ويقام عليه حد القاذف ثمانين جلدة . فأشكل علينا معنى قوله والقذف بالزنى فإن كان أراد بذلك إذا قذف أحد مسلما بالزنى فإن عليه أن يأتى عليه بأربعة شهداء وإلا فعليه حد القذف . فهذا صحيح ظاهر معناه . لكن يغنى عنه قوله وفي الزنى قاله أعلم بما أراد رضوان الله عليه . العبرى

(٢) قوله : « صرماً » الصرم جمع صرمة : وهى الفسيلة من النخل سُمِّيَتْ صرمة لأنها تُضره من أصل أمها .

فَكُلُّ هَذَا لَيْسَ فِيهِ تَلَفٌ وَإِنْ يَكُنْ فِي بَعْضِهِ يَخْتَلِفُ
كَذَلِكَ الْمَبِيعُ بِالْخِيَارِ فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ الْأَحْيَارِ
فَبَعْضُهُمْ يَرَاهُ إِثْلَافاً وَلَا فَبَعْضُهُمْ يَرَاهُ بَاقٍ حَيْثُ كَانَ يُدْرِكُهُ
فَالْأَصْلُ بَاقٍ حَيْثُ كَانَ يُدْرِكُهُ وَمُشْتَرٍ مَالاً وَمَاتَ الْفَلَجُ
وَالْقَسْمُ إِثْلَافٌ وَقَالَ بَعْضُ وَهُوَ قَلِيلٌ وَالكَثِيرُ الْأَوَّلُ
وَمِنْ فُرُوعِ ذَلِكَ الْقَلِيلِ مَدَّةٌ أَعْوَامٌ لَهُ قَدْ عَمَّرَا
وَبَعْدَ ذَلِكَ أَتَى عَلَيْهِ السَّيْلُ أَنْ لَهُ إِنْ ادَّعَى الْجَهَالَةَ
بَعْدَ يَمِينٍ مِنْهُ بِاسْمِ الْبَارِي وَالْقَوْلُ بِالنَّقْضِ بِهَذَا الْحَالِ
وَالشَّرْعُ فِي الْجُمْلَةِ يَأْتِي الْمَفْسَدَةَ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَخَفِ الْجَبَّارَ
وَيَتَّبِعِي لَنَا نَسُدُّ الْبَابَ إِذَا رَأَيْنَا سَدَّهُ صَوَاباً

(١) الفلج ترعة الماء والنهر الصغير . أو كل ماشئ في الأرض لتقسيم المياه على ما يظهر من عبارة أصحابنا المشاركة . واستعار الموت لذهاب مائه بجماع أنه انقطاع في كل لما به الحياة كإفصال الروح عن الجسد . أبو إسحاق .

فصل الشرط في البيع

وَالشَّرْطُ فِي الْبَيْعِ إِذَا مَا وَقَعَا فَبَعْضُهُمْ أَبْطَلَهُ وَالْأَكْثَرُ فَجَعَلُوا الْمَجْهُولَ بَاطِلًا وَمَا فَإِنْ يَكُنْ شَرْطَانِ فِي الْمَبِيعِ فَإِنَّهُ يُثَبِّتُ نَفْسَ الْبَيْعِ كَبَائِعٍ يَتَأَنَّ عَلَى إِنْسَانٍ فَذَاكَ شَرْطَانِ حُصُولُ السَّكْنَى وَبَعْضُهُمْ لِلْبَيْعِ يُثَبِّتَانِ وَهُوَ خِلَافُ مَا نَهَى الرَّسُولُ فَإِنَّ نَهْيَهُ عَنِ الشَّرْطَيْنِ وَلِلرَّبِّيعِ فِيهِ أَعْلَى نَظَرٍ فَأَفْسَدَ الَّذِي نَهَيْنَا عَنْهُ وَالشَّرْطُ إِنْ خَالَفَ مَا يُرَادُ كَبَائِعٍ لِخَالِدٍ غَلَامًا يَقُولُ إِنَّهُ كَمِثْلٍ وَلَدِي

فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ رُفِعَا عَلَى ثُبُوتِهِ وَقَوْمٌ حَرَّرُوا يُعْلَمُ فَهُوَ ثَابِتٌ لِتَعْلَمَا فَبَاطِلٌ إِلَّا عَنِ الرَّبِّيعِ وَيُطِلُّ الشَّرْطَيْنِ لِلتَّضْيِيعِ وَيَشْرُطُ السَّكْنَى مَدَى الزَّمَانِ فِيهِ وَمُدَّةٌ لَهُ لَا تَنْفَى (١) مَعَ شُرُوطِهِ لِتِلْكَ السَّكْنَى عَنْهُ فَلَا مَعْنَى لَهُ أَقُولُ فِي الْبَيْعِ مَا فِي نَقْلِهِ مِنْ مَيْنِ (٢) لِأَنَّ الشَّرْطَانِ نَهَى الْخَبَرَ وَالْبَيْعُ فِيهِ لَمْ يُطْلَنَّهُ بِالْبَيْعِ فَهُوَ بَاطِلٌ يُذَادُ (٣) بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَصْرَفَ (٤) الْغَلَامَا فَأَنَّ لَا تَبِيعُهُ لِأَحَدٍ

(١) لا تنفى : أى لا تنقضي .

(٢) من مَيْن : أى من كذب .

(٣) أى يطرده لأن الدود الطرد ، والمراد به هنا المنع .

(٤) أى يبيع .

يَبْعُهُ إِنْ شَاءَهُ غَيًّا
أَصْلَ الْمَبْعِ حِينَ يُعْقَدَانَا
جَنِينَهَا (١) فَإِنْ شَرَطَهُ سَقَطَ
نُهي وَمِثْلُ الْبَيْعِ شَرَطُهُ اَعْلَمَ
فِيهِ وَمَعْنَى التَّهْيِ فِيهِ يَلْصُقُ (٢)
مَا وَلَدَتْ لِسِتَّةِ (٣) أَوْ دُونَ ذَلِكَ
وَتَأْبِتُ فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ
يَذَرِي بِمَقْدَارِ الَّذِي لَهُ يُحَدِّدُ
يُشَرِّطُ دَفْعُهُ لَهُ بِحَالٍ
وَذَلِكَ مَعْنَى قَوْلِ ذَلِكَ الْأَكْثَرِ
قَدْ بَاعَ مَا لَمْ يَكُ عِنْدَهُ اَعْلَمَنُ
فِي حُكْمِهِ الْجَائِزِ وَالْمَمْنُوعِ
شَرَوَاهُ لِلشَّارِي إِذَا عَنْهُ فَرَطُ
إِذَا اسْتَحَقَّ ذَلِكَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي
أَنْ يَدْعِيَ الْبَائِعُ لِلوَكَّالَةِ
فَالْمُشْتَرِي يُعْرِفُ بِالْمُضَيِّعِ
فَهُوَ عَلَيْهِ تَبْطُلُنْ شَرَوَاهُ

فَالشَّرْطُ بَاطِلٌ إِذَا مَا كَانَا
وَقِيلَ ذَلِكَ الشَّرْطُ يُفْسِدَانَا
وَإِنْ يَبْعُ بِهَيْمَةٍ وَقَدْ شَرَطَ
لَأَنَّهُ عَنْ بَيْعِ مَا فِي الرَّحِمِ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ أَمَةٍ يُخْتَلَفُ
وَقَدْ رَأَى الْأَصْلُ ثُبُوتَهُ إِذَا
وَاحْتَلَفُوا فِي شَرْطِ شُرُوءِ (٤) الْمَالِ
لَأَنَّهُ شَرَطَ مَعَ الْبَيْعِ وَقَدْ
لَأَنَّهُ كَمِثْلِ ذَلِكَ الْمَالِ
إِذَا اسْتَحَقَّ نَزْعُهُ (٥) مِنْ مُشْتَرِي
وَمَنْ يَرَى بُطْلَانَهُ فَهُوَ كَمَنْ
لَأَنَّمَا الشَّرْطُ كَمِثْلِ الْبَيْعِ
وَبَائِعٌ مَالًا لِمَيْتِ شَرَطَ
يَلْزِمُهُ عَلَى مَقَالِ الْأَكْثَرِ
وَاشْتَرَطَ الْأَصْلُ بِهِذِي الْحَالَةِ
وَالْوَجْهُ فِيهِ إِنْ يَكُنْ لَمْ يَدَّعِ
وَالْقَوْلُ بِالْبُطْلَانِ لِاتِّسَاةِ

(١) أي ماى بطنها .

(٢) قوله يلصق أي يلمع . ص .

(٣) أي لسته أشهر فمادونها .

(٤) الشُرُوى : المثل .

(٥) نَزْعُهُ : أى أخذه .

وَمُشْتَرٍ بَيْتًا وَفِيهِ شَجَرَةٌ يَثْبُتُ شَرْطُهُ وَمَهُمَا يَشْتَرِطُ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْمَجْهُولِ وَمُشْتَرٍ شَجَرَةً لِتَقْطَعَا وَحُكْمُ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ غُرُوقٍ لِأَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ لَا يَبَاغُ وَإِنْ يَكُنْ فِي أَرْضِهَا قَدْ تَرَكْتَ فَقِيلَ إِنَّ مَا بَهَا مِنْ ثَمَرٍ وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ لِلْفُقَرَاءِ وَالشَّرْطُ فِي تَأْجِيلِ ذَلِكَ الثَّمَنِ فَجَائِزٌ وَذَلِكَ يَبْعُ النَّسِئَةَ وَشَرْطُهُ يَثْبُتُ لَا مَحَالَةَ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ فِي ذِمَّتِهِ فَصَارَ فِي التَّرَكَةِ وَاجِبًا وَلَا وَقِيلَ بَلْ ذَلِكَ ثَابِتٌ إِلَى لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يُوقَفْنَا وَقِيلَ مَنْ بَاغَ إِلَى أَيَّامٍ لِأَنَّهُمَا أَقْلُ جَمْعٍ نَكْرًا

وَشَرْطَ قَطْعِهَا لَهُ قَدْ قَرَّرَهُ تَقْوِيرُهَا (١) فَشَرْطُهُ لَمْ يَنْضَبِطْ لَا يَدْرِي وَصَفَ عَرْضِهِ وَالطَّوْلَ أَنَّ لَهُ الظَّاهِرَ مِنْهَا أَجْمَعًا وَنَحْوَهَا لِبَائِعٍ عَتِيقٍ (٢) وَالْأَصْلُ عِنْدَهُ بِهَا إِجْمَاعٌ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ وَالنِّمَارُ أُدْرِكَتْ لِبَائِعٍ قَدْ قِيلَ أَوْ لِلْمُشْتَرِي لِأَنَّهُ مُشْتَبَهٌ كَمَا تَرَى عَنْهُ إِلَى وَقْتٍ لَهُ مُعَيَّنٌ يُعْرَفُ بِالصَّبْرِ لَدَيْنَا تَسْمِيَةً إِلَّا إِذَا مَاتَ فَقِيلَ لَا لَهُ صِيرَهُ الْمَوْتُ إِلَى تَرْكِتِهِ يَكُونُ بَعْدَ مَوْتِهِ مُوجَّلاً تَمَامَ مَا كَانَ لَهُ تَأْجِلاً مِقْدَارُهُ فَلَيْسَ يُقَسَّمْنَا فَهِيَ ثَلَاثُ يُعْطَى بِالتَّمَامِ وَإِنْ يَكُنْ عَرَفَهَا حِينَ اشْتَرَى

(١) قوله : «تقويرها» أي قلعها من أصل قرارها من الأرض في شكل يصلح معه إعادة زراعتها وهو اصطلاح عماني .
(٢) أي قديم .

فَقَالَ قَدْ شَرَيْتُ لِلْأَيَّامِ فَأَيُّهَا سَبْعٌ عَلَى تَمَامِ
لَأَنَّهَا السَّبْعُ الَّتِي تَدُورُ لِنَحْوِهَا يَنْصَرِفُ التَّغْيِيرُ
لَأَنَّهَا لَدَى الْخِطَابِ تُغْلَبُ وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُ مَعْنَى أَقْرَبُ
فَإِنَّهُمْ إِنْ عَاهَدُوا أَيَّامًا بَيْنَهُمْ فَهِيَ لَهُمْ تَمَامًا
وَجَائِزٌ يَتَّاعُ (١) لِلنَّيَرُوزِ لَأَنَّهُ كَوَفِّيهِ الْمَفْرُوزِ (٢)
وَإِنْ يَكُنْ قَالَ إِلَى الْحَصَادِ أَوْ الدِّيَاسِ (٣) فَهُوَ ذُو فَسَادٍ
وَهَكَذَا إِلَى الْعَطَا وَالْأُحْدِ لَأَنَّهُ الْجَهْلُ عَرَاهُ فِي ذِي
وَأَنْ يَكُنْ لِلصَّيْفِ وَالْقَيْظِ أَخَذَ فَبَعْضُهُمْ يَنْقُضُ وَالبَعْضُ نَفَذَ
وَأَوْجَبُوهُ عِنْدَ دَوْسِ الْأَكْثَرِ فِي الصَّيْفِ وَالْقَيْظِ ذَرَاكُ الثَّمَرِ (٤)
وَهُوَ إِذَا مَا اخْتَرَفُوا (٥) أَرْطَابًا وَالْكُلُّ بِالْأَرْطَابِ مِنْهُمْ طَابًا

فصل شرط الخيار

إِنَّ الْخِيَارَ فِي الْبُيُوعِ يُوجَدُ بِعِلَّةٍ أَوْ بِشُرُوطٍ تُعْقَدُ
فَالْأَوَّلُ الْمَوْجُودُ فِي الْأَخْبَارِ أَصُولُهُ فِي جُمْلَةِ الْأَثَارِ
وَالثَّانِي أَنْ يَشْتَرِطَنَّ الْمُشْتَرِي أَوْ بَائِعٌ مَدَّتُهُ لِلنَّظَرِ

(١) يتتاع : يشتري .

(٢) أى الحدود .

(٣) قوله : «الدِّيَاس» هو في الاصطلاح استخراج حب السنبل بالدوس أى بالضرب .

(٤) القيط : ذراك الثمر .

(٥) قوله : «اخترفوا» أى جنوا يقال اخترف النخل وخرفها اذا جنى من ثمرها .

أَوْ يَجْعَلَانِ لَهُمَا الْخِيَارَا إِلَى انْقِضَاءِ ذَلِكَ الزَّمَانِ وَهُوَ خِيَارُ الشَّرْطِ فِيهِ اخْتَلَفُوا وَبَعْضُهُمْ أَفْسَدَهُ لِأَجْلِ مَا هُمَا حُصُولُ مُدَّةِ الْخِيَارِ وَالْقَائِلُونَ بِالثَّبُوتِ قَالُوا فَإِنَّ قَاصِدَ الْغِلَالِ مُرَبِّي (١) وَإِنَّمَا يُسَوِّغُونَهُ لِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَهُ تَدْرُجًا هَذَا الَّذِي قَدْ جَوَزُوهُ لِأَسْوَى فَلَا تَرَى مَنْ يَشْتَرِيهِ أَبَدًا هُمْ جَعَلُوهُ مِنْهَجًا لِلْغَلْلِ تَرَاهُمْ لِلْمَالِ يَشْتَرُونَا إِنْ قَرُبَ الْوَقْتُ يُؤَخَّرُونَا وَيَجْعَلُونَ ذَاكَ حُسْنَ خُلُقٍ خَالُهُمَا كَحَالِ الزَّانِئِينَ

يَنْظُرُ كُلُّ وَاحِدٍ مَا اخْتَارَا ثُمَّ يَصِيرُ ثَابِتَ الْأَرْكَانِ اثْبَتَهُ قَوْمٌ وَقَوْمٌ وَقَفُوا حَوَى مِنَ الشَّرْطَيْنِ فِيهِ فَاعْلَمَا وَنَفْسُهُ (١) لِبَائِعٍ وَشَارِي يَثْبُتُ مَا لَمْ تُقْصِدِ الْغِلَالَ (٢) فِي مَالِهِ عِنْدَ جَمِيعِ الصَّحْبِ قَدْ قَصَدَ الْأَصْلَ الَّذِي يُثْبِتُنْ إِذْ لَمْ يَجِدْ لِلْقَطْعِ حَالًا مِنْهَجًا لَكِنْ فَشَا فِي النَّاسِ أَتْبَاعُ الْهَوَى مِنْهُمْ لِغَيْرِ غِلَّةٍ قَدْ قَصَدَا وَاسْتَسْهَلُوا مَأْخُذَهُ لِلْمَأْكَلِ وَهُمْ لَهُ بِالْأَصْلِ (٣) لَا يَبْغُونَا وَمُدَّةٌ أُخْرَى يُمَدِّدُونَا وَهُوَ ضَلَالٌ لَا يَكُونُ فِي ثَقَى كَانَا عَلَى ذَا مُتَرَاضِينَ

(١) قوله : . ونفسه . أى نفس الخيار والمعنى ان نفس اشتراط الخيار شرط على حده . وكونه اى مدة معلومة شرط آخر . فاجتمع في هذا العقد شرطان .

(٢) قوله : الغلال . هى جمع غلة والغلة ما يحصل من الثمرة أو التاج أو أجر العقارات .

(٣) المُرَبِّي : فاعل الربا .

(٤) الأصل : المراد به البيع الناجز وهو بيع القطع .

وَقَدْ مَضَى أَنَّ الرَّبَا أَشَدُّ
وَمِنْهُمْ مَنْ يَزْعُمَنَّ أَنَّا
يُخَادِعُ اللَّهَ بِقَوْلٍ كَاذِبٍ
يَقُولُ لَوْ قَدْ تَرَكُوهُ يَوْمًا
فَقَوْلُهُ لَوْ تَرَكُوهُ يَقْضَى
كَأَنَّهُ يَقُولُ لَسْتُ أَلْقَى
أَمْثَلُ هَذَا مَنْ يُرِيدُ الْأَصْلَ
لَكِنَّهُ يُرِيدُ مَا اسْتَعْلَا
وَيَشْتَرِي مَالًا عَلَى خِيَارٍ
يَنَالُ فَوْقَ غَلَّةِ الْأُصُولِ
غَلَّتُهُ لِبَيْتِنَا تُسَاقُ
بَائِعُهُ يَقُومُ بِالْعَمَارِ
وَهُوَ لَعَمْرُ اللَّهِ يَأْكُلْنَا
إِلَّا إِذَا مَاتَ مِنْ حَطِئَتِهِ
وَحَيْثُمَا عَمَّ الْفَسَادُ قُمْنَا
وَمَنْ يُوقِفُهُ يُوقِفُهُ إِلَى
وَبَعْدَ أَنْ تَمَّ فَيَجْعَلَنَّهُ
فَيَجْعَلُ الْعَلَّةَ لِلْبَّاعِ مَا

مِنَ الزَّيْنِ فَالْوَصْفُ لَا يَشْتَدُّ
مُرَادُهُ الْأَصْلُ وَيَكْذِبُنَا
مَعَ أَنَّهُ لِلْأَصْلِ غَيْرُ طَالِبٍ
أُرِيدُهُ وَلَا أَحَافٍ لَوْ مَا
عَلَيْهِ بِاسْتِزَامِهِ مَا يُفْضَى (١)
بُذًا فَلَا أَثْرُكَ مَالِي مُلْقَى
كَلَّا وَرَبِّي مَا أَرَادَ أَصْلًا
مِنْ ذَاكَ تَلْقَاهُ بَيْعُ الْأَصْلِ
يَقُولُ فِي الْخِيَارِ رِزْقٌ جَارٍ
فَتَكْثُرُ الْخَيْرَاتُ فِي الْمَحْصُولِ
تَكْثُرُ عِنْدَنَا بِهَا الْأَرْزَاقُ
يَا لَكَ (٢) مِنْ بَيْعِ بَذَا الْخِيَارِ
رَبًّا بِهِ غَدًا يُعَذِّبُنَا
وَذَانِ لِلَّهِ بِحُسْنِ تَوْبَتِهِ
عَنِ ارْتِكَابِهِ نُشَدِّدُنَا
أَنْ يَنْقُضِيَ الْوَقْتُ الَّذِي قَدْ أَجَلًا
لِلْمُشْتَرِي وَقَبْلُ يَنْفِينَهُ
لَمْ يَنْقُضِ الْوَقْتُ الَّذِي قَدْ أُبْرِمَا (٣)

(١) يُفْضَى : أى يصير اليه .

(٢) يَالِكَ : مدح وتعجب .

(٣) أُبْرِمَا : أى خُذد .

كَذَاكَ كُلُّ مَعْرَمٍ يَلْزُمُهُ وَبَعْضُهُمْ يُوقَفَنَّ الْكُلَّ
فَيَدْفَعُ الْغَرَمَ وَيَأْخُذُ الْغَلْلَ وَأَصْلُهُ الْخُلْفُ الَّذِي عَنْهُمْ وَجِدَ
فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ عِنْدَ الصَّفَقَةِ وَقَبْلَهَا يَكُونُ مِثْلَ الْحَوْزِ
كَانَتْ فَتَاوِيهِمْ عَلَى ذَا تَخْرُجُ وَذَاكَ أَنْ بَعْضَ مَنْ تَأَخَّرَا
فَأَخَذُوا بِقَوْلِهِ وَعَامَلُوا هُمْ يَأْخُذُونَ غَلَّةَ الْمَيْعِ
وَأَنْتَ تَدْرِي أَنَّهُ تَحْلِيطُ مُشَابِهَةٌ مَسْأَلَةِ الصَّيِّ
قَدْ حَلَطُوا بَيْنَ فُرُوعِ الْكُلِّ رِسَالَةٌ سَمَّيْتُهَا الْإِيضَاحَا (٢)
وَإِنْ نَظَرْتَ فِي فَتَاوَى الْأَثَرِ فِي نَادِرِ الْأَحْوَالِ تَلْقَى مَسْئَلَهُ

فَصَاحِبُ الْأَصْلِ الَّذِي يَغْرِمُهُ حَتَّى يُرَى مَنْ يَأْخُذَنَّ الْأَصْلَ
وَذَاكَ كُلَّهُ إِذَا تَمَّ الْأَجَلُ فِي عَقْدِهِ مَتَى تَرَاهُ يَتَعَقَّدُ
وَبَعْضُهُمْ عِنْدَ تَمَامِ الْمُدَّةِ وَهُوَ مُرَادُ أَكْثَرِ الْمُجَوِّزِ (١)
وَالنَّاسُ عَنْهُ لِلْحَرَامِ الْإِدْرَجُوا صَحَّحَ عَقْدَهُ وَحَلَّلَ الشَّرَا
مَنْ بَاعَ بِالْوُقُوفِ إِذَا يُعَامَلُ وَيُلْزَمُونَهُ عِنَا التَّضْيِيعِ
بَيْنَ الْفُرُوعِ وَهُوَ التَّحْلِيطُ حَالُهُمَا مُتَّحِدُ الْقَضِيَّةِ
وَقَدْ كَشَفْتُ فِيهِ مَعْنَى الْعَدْلِ أَوْضَحْتُ حَقَّهَا بِهَا إِيضَاحَا
وَجَدْتُهَا عَلَى الْوُقُوفِ تَنْبَرِي عَلَى ثُبُوتِ عَقْدِهِ مُفَصَّلَهُ

(١) أى الصنف المجوز من إقامة الصفة مقام الموصوف .

(٢) هى رسالة سنّية مِيز فيها المذاهب الثلاثة مذهب المخرمين لتزويج الصبيان ، ومذهب الواقفين عن التحليل والتحرير ، ومذهب المحللين وهم جمهور علماء الأمة ، وردّ كل فرع من أقوالهم إلى أصله ، وأوضح فيها أحكام الصبيان إيضاحا لا مزيد عليه ، وسماها إيضاح البيان فى نكاح الصبيان ، وهو اسمٌ طابق مُسمّاه ، فلبّله ذرّه من محقق عظيم ، جزاه الله عن الاسلام خيرا . العبرى .

فَمِنْ غَبَاوَةٍ عَرِثُهُمْ حَسِبُوا
 قَالُوا : لَنَا غِلَّتُهُ حَلَالًا (١)
 وَالرَّيْخُ بِالضَّمَّانِ حُكْمٌ يُعْرَفُ
 أَيَاكُلُونَهُ طَرِيقًا غَضًّا
 وَهَذِهِ مَسَائِلُ مَنِيَّةٍ
 لَمْ يَذْكُرِ الْأَصْلُ سِوَاهَا فَرَعًا
 يَنْظُمُ مَارَاهَ مِنْ فُرُوعِ
 مِنْ ذَاكَ أَنَّ نَحْلَةَ الْخِيَارِ
 فَصَرَفُهَا عَلَى الَّذِي قَدْ بَاعَا
 وَهَكَذَا أَنْ مَالَ مَا قَدْ رَهْنَا
 فَجَعَلَ الْمَيْعَ كَالْمَرْهُونِ
 وَبَائِعٌ يَتَى خِيَارًا ضَاعَا
 وَفِيهِ قَوْلٌ إِنَّهُ لَا يُجْبَرُ
 وَالتَّرْبُ وَالتَّوْلُ (٤) كَذَاكَ الْحَجَرُ
 كَذَاكَ كَبْسُ (٥) السَّيْلِ فِي الْأَفْلَاجِ
 وَهَكَذَا يَلْزَمُ مَنْ قَدْ قَعَدَا
 بِأَنَّهَا فَرَعٌ لِمَا قَدْ رَكِبُوا
 وَالْغَرْمُ أَنْتَ قُمْ بِهِ كَمَالًا
 بَيْنَهُمْ فَمَا لَهُمْ تَحَلَّفُوا
 وَالْغَرْمُ مَضَّ الْبَائِعِينَ مَضًّا (٢)
 عَلَى الْوُقُوفِ فَأَعْرِفِ الْقَضِيَّةَ
 كَأَنَّهُ لِعِغْرَهَا لَا يَسْعَى
 مَعَ عَجْزٍ فَهَمِهِ عَنِ التَّفْرِيعِ
 مَالَتْ عَلَى الْجِدَارِ نَحْوَ الْجَارِ
 لَا يَلْزَمَنَّ صَرَفُهَا الْمُبْتَاعَا (٣)
 فَصَرْمُهُ يَلْزَمُ مَنْ قَدْ رَهْنَا
 وَذَاكَ مَعْنَى كَاشِفِ الظُّنُونِ
 إِصْلَاحُهُ يَلْزَمُ مَنْ قَدْ بَاعَا
 وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَكْثَرُ
 لِبَائِعٍ يَكُونُ حِينَ اشْتَجَرُوا
 بَائِعُهُ يُؤْخَذُ بِالْإِحْرَاجِ
 دُونَ الَّذِي صَارَ لَهُ مُقْتَعِدَا

(١) حلالات : منصوب على الحال .

(٢) مضته وأمضته أحزنه أشد الحزن وآله . أبو إسحاق ، مض : أي أتعب . العبري .

(٣) المبتاعا : أى المشترى .

(٤) قوله : «التول» هو الطوب وهو التراب المبلول ثم ييس لأجل البنا .

(٥) الكبس : الطم والامتلاء بالتراب . أبو إسحاق . وهو إلقاء الحجر والتراب في المكان

المنخفض .

فَجَعَلُهُ الْبَيْعَ كَقُعْدِ الْمَاءِ (١) وَحَيْثُ إِنَّ الصَّبْحِي (٢) يُثَبِّتُنَا لِأَتَمَّا الْحَرَاجُ بِالضَّمَانِ وَمَنْ يَكُنْ قَدْ اشْتَرَى خِيَارًا لَيْسَ عَلَى الْبَائِعِ قِيلٌ غُرْمُهُ وَلَيْسَ لِلْبَائِعِ يَغْرِسُنَا إِلَّا بِرَأْيٍ مَنْ لَهُ الْخِيَارُ لِأَنَّهُ كَمَثَلٍ مَنْ تَصَرَّفَا وَفَاسِلٌ فِيمَا اشْتَرَى خِيَارًا إِنْ كَانَ أَصْلُ الصَّرْمِ مِنْ ذَا الْمَالِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْ غَيْرِهِ فَاحْكُمْ لَهُ وَالشَّارِي لَا يُلْزَمُهُ الْبِنَاءُ وَرَفْعُهُ (٤) يَبْطُلُ إِنْ لَمْ يُحْضَرِ

يُنَبِّيكُ عَنْ وَهْنٍ بِذَا الشَّرَاءِ بَيْعُ الْخِيَارِ الشَّارِي يُلْزَمُنَا وَأَنَّهُ السَّدْرُكُ لِلْمَعَانِي ثُمَّ بَنَى فِيمَا اشْتَرَى جِدَارًا وَجَائِزٌ لِلشَّارِي قِيلٌ هَدْمُهُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ فَسَلًا عَنَّا (٣) سَوَاءُ النَّخِيلِ وَالْأَشْجَارُ فِي رَهْنِهِ وَهُوَ عَلَيْهِ أَوْقَفًا صَرْمًا أَرَادَ قَلْعَهُ وَاحْتَارَا لَيْسَ لَهُ إِحْرَاجُهُ بِحَالٍ بِقَلْعِهِ إِذَا أَرَادَ أَصْلَهُ وَالْفَسْلُ وَالسَّقْيُ إِذَا جَا الْمَاءُ دَرَاهِمًا بِهِنَّ كَانَ مُشْتَرَى

(١) قعد الماء : بيع شربه إلى وقت محدود .

(٢) الصبحي : هو العلامة المحقق الجليل سعيد بن بشر بن محمد الصبحي النزوي ، وكان آية في علم الفقه والزهد ، وكان مكفوف البصر وكان معاصراً للإمام سلطان بن سيف بن سلطان بن سيف بن مالك اليعربى رضي الله عنهم أجمعين . العبري .

(٣) عَنَّا : أي عرض .

(٤) قوله : «ورفعه» يعني به رفع الخيار ، والمراد به نقض البيع ، فإن نقضه البائع ولم يحضر الدراهم التي باعه بها خياراً فلا ينتقض ، لأجل صيانة مال المشتري لأنه لو كان يرتفع الخيار ويرجع المبيع لبائعته إذا نقضه ولم يحضر الدراهم وكان معسراً لكان في ذلك إتلاف لدراهم المشتري ، فهذا الذي راعاه الجمهور من الأصحاب وأما الذي قاله العلامة الصبحي فهو أصح من جهة القياس ، ولكن المصلحة لا تقتضيه فالاعتماد على ما عليه عامة المتأخرين من أصحابنا أولى ، والله أعلم . العبري

لأنه كالرهن لا يفديه وجوز الصبحي فك البيع يرى ثبوت العقد منه قرعاً (١) شبهه بالنقض للمجهول ونقضه لا يتوقفنا وهو خلاف رهنا المقبوض فافهم معاني ماله أشرت بل لا تراها أبداً مسطراً والقائلون بثبوت العقد من هاهنا ترى الفروع تبنى وكل من أثبت في الحال لأنه بيع وقيل النقص بشرط أن تكون فيه واجبة (٢) وكل من يشترط الخياراً وقيل بل يكون بيع أصل وهو نظير الشرط للإقالة وعندهم مدته القليلة

إلا أداء ما جعلت فيه من غير إحصار على التفريع جواز فكه وعاه من وعى لأنه من جملة المغلول على حضورها فيلزمنا فقبضه من جملة المفروض فقل من يذكر ما ذكر في دفتر كما ترى محرراً حالاً يقل ذكرهم في العد على الوقوف مثل ما تبيننا يوجب حالاً فيه ملك المال جميع حكم البيع فيه يمضي لفظاً تبين الشروط الواجبة لغير وقت بيعه قد هارا (٣) وشرطه الخيار نوع بطل وقد مضى ما فيه من مقاله أجوز من مدته الطويلة

(١) قوله : «قرعاً» بتشديد الراء على أن فاعله مضمَر يعود إلى قوله : «ثبوت» والمراد أن ثبوت العقد من البائع فرع جواز فكه أي نقض العقد وهذا أصح مما يقرأه عامة الناس من تخفيف الراء .

(٢) قوله : «واجبة» الأولى ؛ المراد بها واجبة البيع أي عقده ، والثانية بمعنى الثابتة .

(٣) أي فسد .

لَأَنَّ ضَرْهَا أَقْلُ حَتْمًا وَيَتَّبِعِي رَسْمُ الشُّرُوطِ حَتَّى وَإِنْ يَكُنْ قَدْ ذَهَبَ الْمَرْسُومُ فَالْقَوْلُ فِي الْمُدَّةِ قَوْلُ الْمُشْتَرِي وَالْقَوْلُ فِي الْأَثْمَانِ قَوْلُ الْبَائِعِ وَالْتِمَسِ الْوَجْهَ لِمَا قَدْ قَالَا فَالْقَوْلُ بِالْوُقُوفِ^(١) لَيْسَ يَنْبَنِي لِأَنَّمَا الْحُكْمُ بَقَاءُ الْمُدَّةِ فَالْقَوْلُ قَوْلٌ مَنْ يَقُولُ بِالْبَقَا وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي فِي الثَّمَنِ هَذَا الَّذِي أَرَاهُ لَأَسْوَأَهُ وَيُمْنَعُ الْبَائِعُ أَنْ يَبِيعَا لِأَنَّهُ إِنْ صَحَّ عَقْدُ الْأَوَّلِ وَإِنْ يَكُ الْأَوَّلُ مَوْقُوفًا فَلَا قَبْطَلُ الْبَيْعِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ وَقِيلَ بَلْ يَبِيعُهُ الْأَخِيرُ وَقِلَّةُ الضَّرِّ تُرَادُ حُكْمًا يَبْتَ^(٢) قَوْلَ الْجَاهِدِينَ بَتًّا وَلَمْ يَكُنْ^(٣) بَيْنَهُمَا مَعْلُومٌ إِنْ ادَّعَى لِطَوْلِهَا وَالْقَصْرِ كَذَاكَ قَالَ دُونَ مَا تَنَازَعَ فَلَسْتُ أَدْرِي فِيهِ الْاِغْتِلَالُ عَلَيْهِ وَالصَّحَّةُ غَيْرُ يَبْنِي تَمَامُهَا يَحْتَاجُ لِلْبَيِّنَةِ مَعَ يَمِينِهِ عَلَى مَا أُطْلِقَا لِأَنَّهُ يَكُونُ كَالْمُرْتَهِنِ وَمَا مَضَى لَا أَعْرِفُنَّ مَعْنَاهُ مَا بَاعَ بِالْخِيَارِ كُنْ سَمِيعًا فَبِيعُهُ الثَّانِي مِنَ الْمُبْطَلِ أَقْلُ أَنْ يُرَى بِهِ مُعْلَلًا وَذَاكَ ظَاهِرٌ لِذِي عَيْنَيْنِ يَكُونُ نَقْضُ ذَلِكَ التَّحْيِيرُ

(١) قوله : «يَبْتَ» أي يقطع ، وفاعله يعود إلى رسم ، والرسم الصك ، وهو المرسوم أيضا .

(٢) قوله : «ولم يكن» يكن هنا تامة ، لا خبر لها بمعنى لم يقع .

(٣) قوله : «فالقول بالوقوف» يعني أن القول بوقف البيع إلى انقضاء المدة لا يبنى عليه ما قاله الشيخ الصائفي صاحب الأصل ، من أن القول في المدة قول المشتري ، وفي الثمن قول البائع ، لأنه غير بين الصحة ، فالصحة مجرورة بغير وقدمها على الجار لضرورة إقامة الوزن وهذا ضعيف عند أكثر النحاة .

فَيُثْبِتُ الْبَيْعَ الْأَخِيرُ قَطْعًا وَيُلْزِمُ الْبَائِعَ إِحْضَارَ الثَّمَنِ لِأَنَّهُ بَيَّعَهُ قَدْ وَجَدًا وَإِنْ يَكُنْ قَدْ بَاعَ مَا قَدْ بَقِيََا يَصِحُّ وَالشَّارِي يَكُونُ بَدَلُهُ فَذَلِكَ الْمَبِيعُ مَعْنَى لَأَسْوَى إِذْ لَمْ يَكُنْ يَبْقَى لِذَلِكَ الْبَائِعِ فَهُوَ كَمَنْ بَاعَ طَلَّاقَ زَوْجَتِهِ وَالْخُلْفُ فِي الْخِيَارِ (١) قِيلَ يُورَثُ وَقِيلَ لَا يُورَثُ حَيْثُ كَانَا إِنْ مَاتَ ذَلِكَ الشَّخْصُ مَاتَ عِنْدَهُ وَحَيْثُ كَانَ يَبْعُهُ مُسْتَظْهَرًا وَالْخُلْفُ هَلْ عَلَيْهِ رَدُّ مَا مَضَى فَقَائِلٌ بَرَدَهَا إِذْ حَصَلَ وَقَائِلٌ لَيْسَ عَلَيْهِ رَدُّ وَذَلِكَ ظَاهِرٌ إِذَا مَا قُلْنَا وَالْقَوْلُ أَنَّهُ أَرَادَ الثَّمَرَةَ وَهَاهُنَا تَمَّتْ فُصُولُ الْعَقْدِ

وَيَبْطُلُ الْأَوَّلُ حُكْمًا شَرْعًا وَلَيْسَ فِي إِحْضَارِهِ يُمَهِّلُنْ قَدَرُ الْوَفَا فَلَا يُمَهِّلُ أَبَدًا لَهُ وَكَانَ الشَّارِي فِيهِ رَضِيًا فِي نَقْضِهِ الْخِيَارُ إِنْ تَعَجَّلَهُ وَهُوَ خِيَارٌ قَامَ فِيهِ وَاسْتَوَى سَوَى الْخِيَارِ دُونَ مَا تَنَازَعَ وَنَحْوِهِ فَافْهَمْ مَعَانِي حُجَّتِهِ لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ مُورَثٌ وَصَفُ خِيَارٍ لَا زَمَ الْإِنْسَانَا أَوْصَفُهُ تَرَاهُ يَبْقَى بَعْدَهُ فَالْقَوْلُ بِالتَّوْرِيثِ صَارَ أَظْهَرَ مِنْ غِلَّةٍ إِنْ مُشْتَرٍ قَدْ نَقَضَا بِذَلِكَ أَنَّهُ أَرَادَ الْغِلَا إِذِ الْفَتَى لَهُ الْأُمُورُ تَبْدُو بِصِحَّةِ الْعَقْدِ عَلَيْهِ يُنْبَى نَفْسُ اتِّهَامٍ لَمْ تَكُنْ مُعْتَبَرَةً تُلَوِّحُ مِثْلَ لَوْلَوْ فِي الْعَقْدِ

(١) قوله : «والخُلْفُ فِي الْخِيَارِ» يعني بذلك شرط الخيار ، فقد قال من قال إن شرط الإقالة لا يورث ، فإذا مات البائع صار المبيع أصلاً لمشتريه ، إلا إذا جعل شرط الإقالة له ولوارثه من بعده ، وقيل ولو جعل لهم ذلك فليس لهم ما للبائع من الشرط ، لأن الشروط لا تورث والله أعلم ..

باب البائع

وَصِفَةُ الْبَائِعِ أَنْ يَكُونَ
 قَالِعْبُدٌ لَا يَبِيعُ إِلَّا إِنْ أُذِنَ
 وَجَائِزٌ قَدْ قِيلَ مِنْهُ نَشْتَرِي
 مِنْ حَطَبٍ أَوْ مِنْ حَشِيشٍ كَانَا
 لِأَنَّمَا الْعَادَةُ فِيهِ جَارِيَةٌ
 وَذَاكَ إِنْ لَمْ نَعْلَمَنَّ الْحَجَرَ
 وَلَيْسَ لِلْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ
 وَهَكَذَا السَّفِيهُ (١) وَالضَّعِيفُ
 وَحَدُّهُ بَعْضُهُمْ إِنْ كَانَا
 إِلَّا إِذَا أَسْنَدَهُ سِوَاهُ
 فَهَذَا هُنَا يُرَدُّ بَيْعُهُ وَلَا
 وَهَكَذَا الْقَضَا إِذَا مَالَ قَضَى
 إِلَّا إِذَا قَضَاهُ مَا قَدْ لَزِمَا
 فَذَاكَ لَا يُرَدُّ إِنَّمَا يُرَدُّ
 حُرًّا صَحِيحًا لَمْ يَكُنْ مَجْنُونًا
 مَوْلَاهُ فَلَا يُذِنُ لَهُ يُسَوِّغُنْ
 وَإِنْ جَهَلْنَا الْإِذْنَ لِلْمُحْتَقِرِ
 وَنَحْوِهِ إِنْ بَاعَهُ عَيَانًا
 يَبِيعُهُ الْعَبْدُ كَذَاكَ الْجَارِيَةُ (٢)
 عَلَيْهِ إِنْ كَانَ فَلَيْسَ يُشْتَرَى
 تَصَرُّفٌ بَلْ ذَاكَ لِلْوَلِيِّ
 بِمَرَضٍ وَضُرِّهِ مَخُوفٌ
 إِلَى الْقِيَامِ لَمْ يَجِدْ إِمَّا
 لِمَا بِهِ مِنْ مَرَضٍ يَعْشَاهُ
 يُمَضَى عَطَاؤُهُ إِذَا تَنَفَّلَا (٣)
 وَإِنْ يَشَاءُ الْوَارِثُ ذَاكَ نَقَضَا
 عَلَيْهِ دَيْنَارًا قَضَى أَوْ دِرْهَمًا
 مَا كَانَ بِالْبَيْعِ شَبِيهَا إِذْ يُحَدُّ

(١) بين الجارية والجارية الجناس التام المتماثل : فالأول بمعنى ماشية . والثانية الأمة .

(٢) السفية : الذي لا يحسن التدبير في أمر المال . ومنه قوله تعالى : . ولا تَوَتُوا السُّفَهَاءَ
 أموالكم . .

(٣) قوله : تنفلا أى إذا أعطى عن غريب لازم عليه أما الحقوق اللازمة فإنها تثبت منه
 إذا أقر بها وإن أصدق ما يكون الإنسان عند الموت .

فَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ مِنْهُ أَبَدًا
 أَوْ الدَّوَا وَمَا إِلَيْهِ تَدْعُو
 فَيُثْبِتُ الْإِقْرَارَ وَالْوَصِيَّةَ
 لِأَنَّهُ أَخَوَجُ مَا يَكُونُ
 يُقَرُّ بِالْمَالِ لِمَنْ قَدْ مَلَكَه
 وَأَوْجِبَ الْوَصِيَّةَ الْقُرْآنُ
 وَحَامِلٌ أَذْرَكَهَا الْمَخَاضُ
 وَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا الْإِدْلَالُ (١)
 لِأَنَّهُ قَدْ مُنِعَ التَّصَرُّفُ
 وَإِنْ يَكُنْ أَعْمَى فَبَيْعُهُ مُنْعٌ
 فَالِنَقْضُ ثَابِتٌ لَهُ إِنْ شَاءَ
 فَلَا يَحِلُّ أَبَدًا وَلَا أَرَى
 فَبَعْضُ مَنْ مَضَى يُعَبَّرُ
 فَظَنَّ هَذَا الْبَعْضُ حِينَ جَازَا (٢)
 وَإِنَّمَا الْجَوَازُ فِي عُرْفِهِمْ
 فَلَا يَجُوزُ ذَاكَ لَيْسَ يُثْبِتُ
 وَلَمْ يُرِيدُوا نَفْيَ مَا يَسَاحُ
 وَبِاخْتِلَافِ الْأَصْطِلَاحِ تَقَعُ

إِلَّا لِمَا كُولٍ وَمَشْرُوبٍ بَدَا
 حَاجَتُهُ فَلَيْسَ فِيهِ مَنَعٌ
 مِنْهُ لِأَجْلِ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ
 لِتَيْنِ إِنْ خِيفَ بِهِ الْمَنُونُ
 وَيُوصَى قَبْلَ أَنْ يُوفَى مَهْلَكَه
 إِنْ خِفَتْ مَوْتًا وَهُوَ الْبَيَانُ
 فَحُكْمُهَا كَمَنْ بِهِ أَمْرَاضُ
 عَلَى الْمَرِيضِ مَا بِهِ جِدَالُ
 وَذَاكَ مِنْ فُرُوعِهِ قَدْ عُرِفَا
 لِجَهْلِهِ بِمَا يَبِيعُ فَاسْتَمْعَ
 وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ رِبَاءً
 ذَلِكَ إِلَّا غَلَطًا لَهُ سَرَى
 بَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ أَفْهَمْنَا
 مِنَ الْحَرَامِ إِذْ نَفَى الْجَوَازَا
 يَكُونُ كَالثَّبَاتِ فَأَفْهَمَ عَنْهُمْ
 عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ يَشَاءُ يُثْبِتُ
 وَذَلِكَ فِي عُرْفِهِمْ اصْطِلَاحُ
 أَشْيَاءُ مِنْهَا مَنَعٌ مَالًا يُمْنَعُ

(١) قوله : «الإدلال» يعنى الدالة المعروفة عند الفقهاء ، وهو ما يتناوله الإنسان من مال أخيه المسلم في غيبته على جهة الاستدال وطيبة النفس وسيأتى حكمها .

(٢) قوله جازا أى جازف فيه اكتفاء ببعض الكلمة . ص .

وَبَيْعُهُ يَثْبُتُ فِي طَلَاقٍ وَجَائِزٍ أَنْ يَقْضِيَ الْعِمْيَانُ وَلَا يَجُوزُ مِنْهُمْ الْقَضَاءُ لِأَنَّهُ كَبَيْعِهِمْ يَحْتَاجُ فَيُؤَكِّدُ يَثْبُتُ الْأَمْرُ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ ادَّعَى الْجَهَالَةَ وَحِينَمَا كَانَ الْوَكِيلُ حَيًّا وَإِنْ يَكُنْ بِنَفْسِهِ تَوَلَّى وَإِنْ يَكُنْ طَالَ الزَّمَانُ وَمَضَى وَإِنْ يَمُتْ فَمَا لِوَارِثِهِ وَيَثْبُتُ نِكَاحُهُ طَلَاقُهُ فَيُكْتَبَنُ عَلَيْهِ مَا أَقْرَأَ وَقِيلَ فِي الْإِيصَاءِ بِالْأَصُولِ وَإِنْ يُكَاتَبُ تَثْبُتُ الْمُكَاتَبَةُ لِأَنَّهَا فَرْعُ الْعِتَاقِ وَالْبَصَرِ وَمِنْ هُنَاكَ بَيْعُهُ لِلْمَاءِ لِأَنَّمَا الطَّلَاقُ مَعْنَى يُفْهَمُ

زَوْجَتِهِ وَالْمَاءِ بِاتِّفَاقٍ دَرَاهِمًا إِنْ طَلَبَ الدِّيَانُ (١) لِعِيرِهَا قَدْ وَرَدَ الْقَضَاءُ (٢) إِلَى الْوَكِيلِ وَهُوَ الْمِنْهَاجُ وَيُمنَعُ التَّقْضُ فَلَا يَكُرُّ مِنْ بَعْدِ مَمَاتٍ أَخُو الْوَكَالَةِ فَهُوَ كَمُبْصِرٍ يَبِيعُ شَيْئًا ذَاكَ فَجَائِزٌ لَهُ يَحْلُلُ (٣) عَلَيْهِ أَعْوَامٌ لَهُ أَنْ يَنْقُضَا نَقْضٌ عَلَى الْقَوْلِ الشَّهِيرِ فِيهِ إِقْرَارُهُ إِيصَاؤُهُ عِتَاقُهُ وَمَا بِهِ أَوْصَى إِذَا مَا بَرَأَ إِنْ شَاءَهُ يَحْتَاجُ لِلتَّوَكِيلِ لِعَبْدِهِ مِنْ حِينَ مَا قَدْ كَاتَبَهُ لَيْسَ لَهُ فِي مِثْلِهِ قَطُّ أَثَرٌ مَعَ الطَّلَاقِ صَحَّ فِي الْإِفْتَاءِ وَالْمَاءِ بِالْعُيُونِ لَا يَقُومُ

(١) قوله : «الدِّيَان» بكسر الدال جمع دين والمراد بهم أصحاب الديون في اصطلاح العمانيين
(٢) القضاء الأول الوفاء بغير الدراهم المضروبة . كأن يقضى الأعمى غريمه بخلا أو أرضا أو بيتا عن حقه . لأن القضاء مثل البيع . والقضاء الثاني الحكم . وبينهما الجنس التام المتماثل .
(٣) قوله يحل منسوب بأن مضمر . ومعناه له أن ينقضه . ص .

وَحَاكِمٌ يَبِيعُ مَالَ مَنْ هَلَكَ
 إِنْ رَغِبُوا فِيهِ فَهُمْ أَحَقُّ
 وَإِنْ يَبِيعُ وَلَمْ يُشَاوِرْنَا
 وَالْأَصْلُ لَا يَرَى سِوَى الْبُطْلَانِ
 إِذْ فِيهِ لِلْوَرَاثِ حَقٌّ لَا زِمَ
 وَمَنْ يَبِيعُ مَالَ امْرِئٍ قَدْ حَضَرَ
 فَقِيلَ فِيهِ ثَابِتٌ وَالثَّمَنُ
 وَقِيلَ لَا يَثْبُتُ ذَاكَ قَطْعًا
 وَبَائِعٌ مِنْ رَجُلٍ جَرَابًا ^(١)
 قَالَ لَهُ بِعْتُكَ مَالَ غَيْرِي
 لَيْسَ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنْ يَقْبَلَ
 وَقِيلَ مَنْ فِي يَدِهِ أَمْوَالُ
 قَدْ قَالَ بَعْضُ حُكْمٍ مَا فِي يَدِهِ
 وَقَالَ بَعْضٌ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَى
 وَقَالَ بَعْضٌ حُكْمُهُ لِلْأَغْلَبِ
 وَبِعَ عَلَى مُسْتَرْسِلٍ ^(٢) عِنْدَ الشَّرَى
 وَلَا يَجُوزُ غَبْنٌ مَنْ يَسْتَرْسِلُ
 لَدَيْهِ يُشَاوِرَنَّ مَنْ تَرَكَ
 وَلَيْسَ لِلْغَرِيمِ إِلَّا الْحَقُّ
 فَالْخُلْفُ فِي الثُّبُوتِ يُنْقَلْنَا
 فَالْبَيْعُ غَيْرُ ثَابِتٍ الْأَرْكَانُ
 لَا يَمْنَعُنْ حَقُّهُمْ ذَا الْحَاكِمِ
 وَلَمْ يَكُنْ مَالِكُهُ قَدْ أَكْرَأَ
 لِزَبِّهِ كِمِثْلٍ مَا قَدْ عَيَّنُوا
 لِأَنَّهُ مِنَ الْفُضُولِ يُدْعَى
 وَالْمُشْتَرَى أَكَلَهُ وَطَابَا
 وَلَمْ أَكُنْ أَمْلِكُهُ مِنْ خَيْرِي ^(٣)
 حَتَّى يَصِحَّ عِنْدَهُمْ مَانِقَلًا
 فِيهَا حَرَامٌ وَبِهَا حَلَالُ
 مُلْكٌ لَهُ وَيُشْتَرَى مِنْ عِنْدِهِ
 مِنْهُ لِأَجْلِ حَلِطٍ مَا قَدْ حُجِرَا
 مِنَ الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ الطَّيِّبِ
 كِمِثْلٍ مَنْ مَأْكَسٌ ^(٤) حِينَ مَا اشْتَرَى
 بَلْ بَعُهُ بِالْحَالِ الَّذِي يُوَصَّلُ

(١) الجراب : وعاء من خوص يوضع فيه التمر .

(٢) من خيري : أى من ماله .

(٣) المسترسل : الذى يشتري الشيء بدون مُمَاكسة بل يَجِئُ إِلَى الْبَائِعِ فيقول له : بعتى هذا الشيء ولم يماطله فى ثمنه .

(٤) الماكس : هو الذى يسأل عن الثمن ويجهد فى تقيصه .

وَجَائِزٌ تُسَاهِلَنَّ بَعْضًا
وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَزِيدَ عَنْهُ
وَالْإِثْمُ مَا فِي الصَّدْرِ مِنْهُ حَرَجٌ
مَنْ بَاعَ شَيْئًا أَوْ لَهُ قَدْ وَهَبَا
إِنَّ لَهُ الرَّجْعَةَ فِي الْجَمِيعِ
وَأَنْ يَكُنْ يَعْرِفُهُ بِالْوَصْفِ
وَأَنْ يَكُنْ بِهِ أَقَرَّ الْمُشْتَرِي
فَلَيْسَ لِلْبَائِعِ مِنْ يَمِينٍ
لِأَنَّهُ أَقَرَّ إِذَا أَقَرَّ
عَنْ بَيْعِكَ الْمَعْرُوفِ حِينَ أَفْضَى
مَنْ لَمْ يُمَاسِ فِيهِ فَأَفْهَمَنَّهُ
دَعَا عَنْكَ مَا يُرِيبُ أَوْ يُحَرِّجُ
وَكَانَ عَنْهُ عِلْمُهُ قَدْ ذَهَبَا
فِي قَوْلِ كُلِّ عَالِمٍ مُطِيعٍ
فَفِي رُجُوعِهِ مُقَامُ الْخُلْفِ
لِغَيْرِهِ لِحُوفِ نَقْضِ يَغْتَرِي
عَلَيْهِ لَوْ كَانَ مِنَ الضَّئِينِ (١)
بِمُلْكِهِ لَوْ كَانَ مِنْهُ فَرَا

باب المشتري

وَالْمُشْتَرِي مَنْ يَأْخُذُ الْمِيعَا
وَوَصْفُهُ كَوَصْفِ مَنْ يَبِيعُ
فَمَا اشْتَرَى الْأَعْجَمُ أَوْ مَا بَاعَا
وَأَنْ يَكُنْ أُعْطِيَ شَيْئًا جَارَا
وَلَا تَبِيعَ عَلَى صَبِيٍّ غَيْرٍ إِنْ
كَذَلِكَ الْعَبْدُ بِإِذْنِ السَّيِّدِ
وَيُدْفَعَنَّ الثَّمَنَ الْمَدْفُوعَا
حُرٌّ صَحِيحٌ بَالِغٌ سَمِيعُ
أَوْ كَانَ أُعْطِيَ فَاسِدًا إِجْمَاعًا
وَلَمْ يَكُنْ يُلْزَمُهُ إِحْرَازًا (٢)
كَانَ أَبُوهُ حَاضِرًا وَقَدْ أَذِنَ
فَأَفْهَمَ مَعَانِي أَصْلِهِ وَقَيِّدِ

(١) الضنين : الشيء الغالي الثمين .

(٢) قوله «يُلْزَمُهُ» بضم أوله وفاعله ضمير يعود إلى الأصل وإحرازاً مفعوله الثاني . ص .

وَبَعْضُهُمْ رَخِصَ فِي الْأَسْوَاقِ
وَقِيلَ لَا بَأْسَ مِنَ الصَّيَّانِ
إِنْ كَانَ قَدْ بَاغَوْا حَشِيْشًا أَوْ خَطْبَ
وَأَنْ يَكُنْ قَدْ سَعَرَ السُّلْطَانُ
فَلَا يَجُوزُ مِنْهُمْ الشَّرَاءُ
وَأَنْ يَكُنْ لَمْ يُجْبِرْتَهُمْ فَلَا
لَأَنَّهُ مِثْلَ الْمُسِيرِ لَهُمْ
فَقَدْ غَلَا السَّعْرُ زَمَانَ الْمُصْطَفَى
أَحَبَّ أَنْ يَلْقَى إِلَهَهُ وَلَا
وَالْبَيْعُ قَدْ قِيلَ عَلَى مَنْ يَظْلَمُ
وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَكْ ذَا تَغْلِبِ
لَأَنَّهُ بِنَفْسِهِ قَدْ أَشْرَكَهُ
وَالْبَيْعُ لِلْمَعْصُوبِ يَطْلُنَا
يَطْلُبُهُ بِمَا إِلَيْهِ دَفَعَا
وَشِرْكَةُ الْكَافِرِ فِي التَّجَارَةِ
وَقَالَ بَعْضُ لَاتَجُوزُ أَبَدًا
وَهَكَذَا شِرْكَةُ ذِي التَّفَاقِ
كَيْلًا يَجْرُوا فِي الشَّرَا وَالْبَيْعِ
وَبَائِعٌ لِرَجُلٍ أَغْنَابَا
فَقَالَ أَخْرِجْهَا لِأَشْتَرِيَهَا
فَأَنَّهُ يَلْزِمُهُ أَنْ يَعْرِمَهَا

مِنْ ذِي الصَّبَا لَكِنْ بِلَا اتِّفَاقِ
أَوْ الْغَيْدِ الْبَيْعُ بِالْإِثْمَانِ
بِعَدْلِ سَعْرِهِ فَيَبْعُهُمْ وَجِبَ
وَجَبَرَ التَّجَارَ حَيْثُ كَانُوا
لَأَنَّهُ غَضَبٌ وَلَا مِرَاءُ
بَأْسَ إِذَا لَمْ يَحْذَرُوا التَّنْكَلاَ
وَالْتَرَكُ لِلتَّسْعِيرِ حَتْمًا أَسْلَمَ
وَطَلَبُوا التَّسْعِيرَ مِنْهُ فَانْتَفَى
مَظْلَمَةٌ عَلَيْهِ حِينَ انْتَقَلَ
شَرِيكُهُ فَإِنَّهُ مُحَرَّمٌ
عَلَيْهِ فَالْجَوَازُ أَصْلُ الْمَذْهَبِ
وَلَوْ يَشَاءُ التَّرَكُّ لَهُ لَتَرَكَهُ
وَالْمُشْتَرِي مَنْ بَاعَ يَطْلُبُنَا
وَالْعَصَبُ لِلْمَالِكِ حَتْمًا رَجَعَا
مَكْرُوهُةٌ تُورِدُهُ الْحَسَارَةُ
وَالْقَوْلُ بِالْجَوَازِ قَوْلٌ أُيِّدَا
مَكْرُوهُةٌ وَشِرْكَةُ الْفُسَاقِ
مَا كَانَ مَكْرُوهُةً مِنَ الصَّنِيعِ
قَدْ اشْتَرَاهَا مِنْهُ أَوْ أَرْطَابَا
أَخْرَجَهَا فَقَالَ لَا أَبْغِيهَا
نُقْصَانَهَا وَذَاكَ أَمْرٌ لَزِمَا

وَقَائِلٌ لِتَاجِرٍ نَاولِيٍّ لَذَلِكَ التَّمْرِ كَذَا مِنْ مَنْ
أَوْ أَعْطَنِي أَوْ لَافِنِي يَلْزِمُهُ لِأَنَّهُ يَبِيعُهُ يُعْلِمُهُ
وَإِنْ يَقُلْ تَصَدَّقَنْ عَلَيَّا أَوْ قَالَ هَبْ لِي مِنْكَ هَذَا الشَّيْءُ
يَسْقُطُ عَنْهُ التَّمَنُّ الْمَعْلُومُ لِأَنَّمَا مُرَادُهُ مَفْهُومُ
وَالْقَلْعُ لِلصَّرْمَةِ قِيلَ يَلْزَمُ مَنْ اشْتَرَاهَا وَبِذَاكَ يُحْكَمُ
وَقِيلَ بَلْ يَلْزَمُ مَنْ قَدْ بَاعَا وَإِنْ يَكُنْ شَرْطٌ فَلَا نِزَاعَا
وَمُشْتَرٍ بَيْتاً عَلَيْهِ شَجَرُ أَوْ نَحْلَةٌ مَائِلَةٌ وَتُنْظَرُ
لَا يَصْرِفَنَّ عَنْهُ سِوَى مَا زَادَا بَعْدَ الشِّرَاءِ إِنْ كَانَ قَدْ أَرَادَا
وَمَوْرُ الْأَرْضِ إِذَا لَمْ يُنْصَرِ مَا كَانَ فِي دَاخِلِهَا مَنْ يَشْتَرِي
فَالْبَيْعُ فِي ذَلِكَ مَعْلُولُ لِأَنَّهُ فِي وَصْفِهِ مَجْهُولُ
وَكُلُّ مُشْتَرٍ لِمَا لَمْ يَعْلَمْ لَهُ الْخِيَارُ إِنْ رَأَاهُ فَاعْلَمْ

باب المبيع

وَذَاكَ مَمْلُوكٌ بِهِ التَّصَرُّفُ يُبَاحُ وَالْحَلَالُ فِيهِ يُعْرَفُ
فَلَا يَجُوزُ بَيْعُ مَا قَدْ حُرِّمًا كَالْحُمْرِ وَالْخِنْزِيرِ بَلْ وَكَالِدَّمَ
وَمِثْلُهُ مُحَرَّمٌ بِطَارٍ كَنَجَسٍ طَرًا وَكَالِإِضْرَارِ (١)
وَقِيلَ سُمُّ الْفَأْرِ كَالْكِلَابِ لِقَنْصِ مَا فِيهِ مِنْ عِتَابِ (٢)

(١) قوله بطار بكسر الباء معناه بمحدث طراً عليه فاقتضى تحريره فهو اسم فاعل من طراً يطرؤ إذا حصل ، وأصله الهمز فحذف تخفيفاً . ص .

(٢) قوله وقيل سُمُّ الْفَأْرِ الخ يعني أن سم الفأر يستثنى في صحة بيعه كاستثناء بيع الكلاب للقنص ، فليس في بيع الجميع من عتاب ، لأنه مستثنى من جملة المحرمات للمنفعة والله أعلم . ص .

وَالْمُشْرِكُونَ لَا يُعَامَلُونَ
وَكَانَ فِي السَّابِقِ أَنَّ الْجَبْنَ
قَالُوا إِلَى الضَّامِنِ يُحْتَاجُ فَلَا
يَضْمَنُ أَنَّهُ مِنَ الْحَلَالِ
وَالسَّمْنُ حَيْثُ كَانَ مِنْ أَعْمَالِنَا
وَذَاكَ هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْجَبَنِ
وَأَغْلَبُ الْحَالَيْنِ هُوَ الْمُعْتَبَرُ
وَالْحَيَوَانُ لَا يُبَاعُ غَائِبًا
فَإِنْ تَبَايَعَا فَتَمَّ يَدْخُلُ
لَوْ قَالَ قَدْ رَضِيتُ وَاشْتَرَيْتُ
وَذَاكَ أَنَّ الْحَيَوَانَ أَقْرَبُ
وَهُوَ خِلَافُ الْأَرْضِ وَالْأَشْجَارِ
وَمُشْتَرٍ سَمْنًا بِهِ قَدْ وَجَدَا
قِيلَ عَلَى بَائِعِهِ يُعْطِيهِ
وَمُشْتَرٍ سَمَكَةً فَظَهَرَ
وَقِيلَ إِنَّهُ لِمُشْتَرِيهَا
وَلَوْ دَرَى مَا بَاعَهَا بِالْبَحْسِ
فِي نَجَسٍ لَهُ يُبَاشِرُونَا
مِنْ فَارِسِ الْكُفَّارِ يُجْلَبْنَا (١)
يُشْرَى بِغَيْرِ ضَامِنٍ تَكْفَلًا
أَوْ مِنْ طَعَامِ الْمُسْلِمِينَ الْخَالِي
يُشْرَى بِغَيْرِ ضَامِنٍ لِمَالِنَا
يُشْرَى وَبَيْنَ مُشْتَرٍ لِلْسَّمْنِ
فَاحْمِلْ عَلَى الْأَغْلَبِ مَا كَانَ نَذْرُ
وَالْعَبْدُ أَيْضًا لَا يُبَاعُ هَارِبًا
لِلْكُلِّ نَقْضُ وَهُوَ الْمُعْلَلُ
فَالنَّقْضُ لَازِمٌ وَلَا يَتَّبَثُ (٢)
ذِهَابُهُ قُرْبًا قَدْ يَذْهَبُ
وَالْمَاءُ بَلٍ وَسَائِرُ الْعَقَارِ
رُبًّا (٣) بِيْطْنِ الْجَرِّ مِنْهُ قَدْ بَدَا
عَنْهُ وَقِيلَ خَيْرُهُ فِيهِ
فِي بَطْنِهَا حَرْفٌ فَيُعْطَى الْفُقَرَا
وَقِيلَ لِلْبَائِعِ لَا يَذْرِهَا
وَالْحَرْفُ غَيْرَ لَحْمِهَا فِي الْجِنْسِ

(١) قوله : «الجبن» بكسر الجيم اللين المنعقد وهو معروف .

وقوله : «الكفار» هو مبتدأ خبره يجلبنا بضم الياء أى يجلبونه ، أو باضافة فارس إلى الكفار ويجلبنا مبنى على المفعول (أى المجهول) وهذا أظهر .

(٢) قوله : «لا يَتَّبَثُ» أى لا ينقطع .

(٣) قوله : «رُبًّا» هو ودك منعقد من غير نوع السمن . ص .

وَلَا يَحِلُّ الْخِدْعُ فِي الْأَمْوَالِ
وَلَا كَذَاكَ مَعْدِنٌ قَدْ ظَهَرَ
فَالْبَيْعُ شَامِلٌ لَهُ إِذَا يَدْخُلُ
وَأَمَّا يَبْعُثُ فَمَا عَلَيْهَا
وَقِيلَ بَلْ لَهُ كِسَاءُ الْمِثْلِ
وَبَائِعُ شَاةٍ بِهَا حَبَالُ
إِنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطٌ هُنَاكَ وَقَعَا
وَبَائِعُ دَارًا بِهَا أَفْئَالُ
وَهَكَذَا إِنْ لَمْ تَكُنْ مَقْفُولَةٌ
وَإِنْ تَكُنْ قَدْ شَرِطْتَ عِنْدَ الشِّرَاءِ
وَالْبَيْتُ إِنْ يَبْعُ لَهُ الطَّرِيقُ
إِنْ شَرِطْتَ فِي الْبَيْعِ أَوْ لَمْ تُشَرِّطْ
وَبَائِعُ دَارًا بِهَا أَحْشَابُ
فَمَا بُنِيَ عَلَيْهِ يَدْخُلْنَا
وَالْمَالُ إِنْ يَبْعُ وَفِيهِ بَرٌّ
إِلَّا إِذَا مَاشَرُطُوا دُخُولَهُ
وَنَخْلَةً يَبْعُثُ فَتَأْخُذْنَا
تُعْطَى حَرِيمَتُهَا وَإِنْ مِنْهَا دَنَا
وَالصَّرْمُ إِنْ أَدْرَكَ مِثْلَ النَّخْلِ

وَمِثْلُهُ الْجَوْهَرُ وَاللَّائِي
فِي الْأَرْضِ بَلْ هَذَا لِمَنْ قَدْ اشْتَرَى
فِي اسْمِهَا وَهِيَ لَهُ تُشْتَمَلُ
مِنَ الْكِسَا قِيلَ لِمُشْتَرِيهَا
فَإِنْ يَزِدْ فَهُوَ لِرَبِّ الْأَصْلِ (١)
لَهُ حَبَالُهَا كَذَاكَ قَالُوا
يَبْعُهَا مَعَ الْحَبَالِ أَجْمَعَا
مَقْفُولَةٌ فَهِيَ لَهُ يُقَالُ
مَسْئَلَةٌ وَجَدْتُهَا مَنقُولَةً
يَأْخُذُهَا الشَّارِي بِشَرْطٍ قَدْ جَرَى
تَثَبُّتُ وَالشَّارِي بِهَا حَقِيقُ
لَأَنَّهَا مِنْ لَازِمِ الْبَيْعِ تُخْطَ (٢)
مَا صَحَّ فِيهَا مِنْهُمَا خِطَابُ
فِي الْبَيْعِ دُونَ خَشَبٍ لَمْ يُنَى
فَهِيَ لِمَنْ قَدْ بَاعَهُ تَصِيرُ
وَمِثْلُهُ الْبَيْتُ فَعِيَ أَصُولُهُ
قِيَاسُهَا مِنْ أَرْضِهَا اَعْلَمْنَا
نَحْلُ فَقَسَمُ الْأَرْضِ قَدْ تَعَيَّنَا
فَيَأْخُذُ الْحَرِيمَ عِنْدَ الْفَسْلِ

(١) يعنى البائع . ص .

(٢) قوله : تُخْطَ أي تثبت وهو بالبناء للمجهول .

وَشَجَرٌ لِلنَّخْلِ لَا يُقَاسُ وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ يُقَاسُ
وَالثِّينُ وَاللِّيمُونُ وَالْأَثْرَجُ مِثْلُ النَّخْلِ قِيلَ وَالنَّارِجُ
وَقَوْرَةٌ (١) الصَّرْمُ مِنَ التُّرَابِ يُرَدُّ مِثْلُهَا إِلَى الْأَرْبَابِ
لَأَنَّمَا الصَّرْمَةُ وَحْدَهَا لَهُ إِنْ اشْتَرَى وَالتُّرْبُ يُعْطَى أَهْلُهُ
وَذَاكَ فِي مَوَاضِعِ الْجِبَالِ لِأَنَّمَا التُّرَابُ فِيهَا غَالِي
وَحَيْثُمَا كَانَ التُّرَابُ جَمًّا يَأْخُذُهُ إِنْ شَاءَهُ وَالصَّرْمَا
وَيَبْعُكَ الزَّرْعَ لِغَيْرِ الْقُطْعِ قَبْلَ الدَّرَاكِ حُكْمُهُ فِي الْمَنْعِ
وَبَعْضُهُمْ رَخَّصَ فِيهِ وَأَبَى بَعْضٌ وَقَالَ إِنَّهُ مِنَ الرِّبَا
وَذَلِكَ التَّرْخِيصُ مِمَّنْ رَخَّصَا إِنْ كَانَ لِلشَّرِيكِ بَيْعًا خُصِّصَا
وَالْقُطْنُ قِيلَ إِنَّهُ مِنَ الشَّجَرِ وَقِيلَ زَرْعٌ وَهُوَ قَوْلٌ قَدْ شَهَرَ
دَرَاكُهُ يَكُونُ بِالْقَشَّاشِ وَهُوَ انْفِتَاحُ الْكِمِّ بِانْتِفَاشِ (٢)
فَمَشْتَرِ الْأَرْضِ بِهَا الْقُطْنُ فَمَا لَمْ يُدْرِكَنَّ يَتْبَعُهَا لِتَعْلَمَا
وَدَرَكُ اللَّيْمُونِ مَاءٌ (٣) جَمْعًا وَقِيلَ بِالشَّخَاخِ أَنْ يُنْتَرَعَا

- (١) قوله : «وَقَوْرَةٌ» هي الحزمة من التراب الخيطة بالفسيلة الصغيرة المقتلعة من الأرض ، أما التي تُقَطَّع من أمها فلا تسمى قورة ، لأنه ليس عليها شيء من الطين المنعقد .
(٢) قوله : «الكم» هو واحد الأكمام وهو ما ظهر مستترا من طلع النخل والأشجار قبل أن ينفث . وقوله : «بانفثاش» هو بالفاء وهو انفتاحه من الكم وهو بكسر الكاف . ويقال له : رغاء الطلع والنفثاشه تطهوره من الكم ، وهو كناية عن ارتفاعه وتفرقه في جوانب الكم . قال الله تعالى : «وتكون الجبال كالعهن المنفوش» .
(٣) قوله : «ماء» مفعول مقدم لجمعا ، ويجوز رفعه خبرا للمبتدأ ، فيكون مفعول «جمعا» ضميرا مقدرا أي دركه ماء جمعه ، والشخاخ مافى جوف الحبة من الليمون من اللحم ، وانتزاعه سهولة إخراجها باليد ، والقت : البرسيم ، والجزاز القطع ، وطاء النخل : بيع ثمرها ، ومطنيا : مشترىها .

وَدَرَكَ الْمَوْزِ بَأْنَ يَنْدِفِنَا
وَالْقَتُّ أَنْ يَصْلُحَ لِلْجَزَارِ
وَدَرَكَ الْأَعْنَابِ أَنْ تَسْوَدَا
وَأَبْيَضُ الْأَعْنَابِ دَرَكُهُ إِذَا
وَقَدْ مَضَى وَصْفُ دَرَكَ النَّخْلِ
وَذَاكَ أَنْ تَحْمَرَ أَوْ تَصْفَرَا
وَمُطْنَى النَّخْلِ إِذَا مَا كَسَرَا
لِأَنَّ ذَاكَ خَطَأٌ فِي الْمَالِ
وَالْإِثْمُ لَا غَيْرُ هُوَ الْمَرْفُوعُ
وَقِيلَ مَا زَادَ مِنَ الثَّمَارِ
يُفْسِدُ ذَلِكَ الطَّنَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ
وَذَاكَ إِنْ كَانَ الطَّنَّا مِنْ قَبْلِ
وَإِنْ يَكُنْ بَعْدَ الدَّرَاكِ قَدْ طَنَّا
فَالْبُسْرُ لَا شَكَّ يَصِيرُ رُطْبًا
وَأَنْتَ تَذَرِي أَنْ يَبِيعَ الثَّمَرُ
يُؤْكَلُ مِنْهَا وَهِيَ فِي الْأُمَاتِ (٣)
يَبِيعُ الْمُشَاعَ وَالَّذِي لَا يُوصَفُ
لِأَنَّهُ فِي حُكْمِنَا مَجْهُولٌ

مَا يَنْ حَدِّثُهُ امْتِلَاءً يَنْنَا
فَيَبِيعُهُ يَصْلُحُ لِلْجَزَارِ
وَدَرَكَ الْحُجُوبِ أَنْ تَشْتَدَّا
حَلَاً وَكَانَ مَأْوُهُ قَدْ أَخَذَا
وَأَنَّهُ بِالزَّهْوِ عِنْدَ الْكُلِّ
وَفِيهِ تَفْصِيلٌ وَلَكِنْ مَرًّا
لِخُوصِهَا يَضْمَنُهُ إِذَا طَرَا
يَلْزَمُ مِثْلَ خَطَأٍ فِي الْحَالِ
عَنْ مُحْطِيٍّ وَذَلِكَ الْمَشْرُوعُ
بَعْدَ طَنَّا النَّخْلِ وَالْأَشْجَارِ
عِنْدَ الطَّنَّا شَرْطٌ بَأْنَ يُقْطَعْنَ (١)
دَرَكَ أَشْجَارٍ لَهُ وَنَخْلٍ
فَمَا بِهِ مِنْ حَرَجٍ إِنْ حَسْنَا
وَهَكَذَا فِي عِنَبٍ تَرْبِيَا (٢)
جُوزَ لِلتَّمَتُّعِ الْمَشْتَهَرِ
وَقَطْعُهَا يَقْطَعُ لِلذَّاتِ
بِحَدِّهِ فَالْتَقْصُ فِيهِ يُعْرَفُ
كَذَاكَ جُلُّ الْعُلَمَاءِ يَقُولُوا

(١) يُقْطَعْنَ : بتشديد الطاء .

(٢) تربيا : أي صار زيبا ومنه قول بعضهم : متى تربيث وأنت حصرم .

(٣) قوله : «الأُمَات» أي الأُمهات وهي لغة مشهورة .

وَقِيلَ فِي الْمُشَاعِ لَا يُبَاعُ إِلَّا عَلَى مَنْ عَمَّهُ الْمُشَاعُ
وَهُوَ الشَّرِيكَ فِيهِ فَافْهَمْنَا لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ لِلْقَبْضِ وَلَا
وَاجِبٌ تَسْمِيَةُ الْمَبِيعِ وَالْمَالُ إِنْ بَاعَ بِمَا اسْتَحَقَّ
وَلَا يَعْمُ شَرْبُهُ لِلْمَاءِ لِأَنَّمَا الْمَاءُ يَكُونُ مُفْرَدًا
فَمِنْ هُنَاكَ الطَّرُقُ وَالسَّوَاقِي يَعْمُهُنَّ مَعْنَى الْإِسْتِحْقَاقِ
وَأَلَى مَنْ عَمَّهُ الْمُشَاعُ وَأَنَّهُ لِلْغَيْرِ يَطْلُنَا
يُمْكِنُهُ فَمِنْ هُنَاكَ بَطْلًا بِسُدُسٍ أَوْ رُبْعٍ رَيْعٍ
عَمَّ سَوَاقِيهِ وَعَمَّ الطَّرُقَا إِلَّا إِذَا أُدْخِلَ فِي الشِّرَاءِ
وَالطَّرُقُ وَالسَّوَاقِي لَنْ تُفْرَدَا يَعْمُهُنَّ مَعْنَى الْإِسْتِحْقَاقِ

بابُ عَيْبِ الْمَبِيعِ

وَالْعَيْبُ شَيْءٌ يُنْقِصُنَ الثَّمَنَ إِنْ لَمْ يُبَيِّنْهُ يَكُونُ غِشًا وَالتَّنْقِصُ لِلشَّارِي إِذَا رَأَاهُ
وَلَوْ تَبَرَّى مِنْ جَمِيعِ الْعَيْبِ حَتَّى يُرِيهِ ذَلِكَ عَيْبًا عَيْبًا (٢)
وَبَعْضُ أَصْحَابِ الْعِرَاقِ قَالَا يَقُولُ قَدْ رَضَاهُ ذَلِكَ الْمُشْتَرِي
لَأَنَّ مَنْ بَاعَ يَبِيعُهُ عَلَى قِيلَ زُمْ الْبَائِعِ أَنْ يُبَيَّنَّا
وَهُوَ يَمْشُ الْبَرَكَاتِ مَشًا (١) يَثْبُتُ بِالْعَيْبِ الَّذِي أَحْفَاهُ
فَالْتَنَقِصُ ثَابِتٌ بِدُونِ رَيْبٍ وَيَرْضَى شَارِيهِ وَيَنْفِي الرَّيْبَا
يَثْبُتُ حَتَّى أَظْهَرَ الْجَدَالَ مَعَ عَيْبِهِ الَّذِي بِهِ لَمْ يُحْبَرُ
حَالُ يَكُونُ الْعَيْبُ فِيهِ دَخَلًا

(١) قوله يمش أى يذهب .

(٢) قوله : « عيبا عيبا » هما حالان جامدان .

يَقُولُ كُلُّ الْعَيْبِ فِيهِ مُجْتَمِعٌ وَالْمُشْتَرَى يَقْبَلُهُ وَيَسْتَمِعُ
وَنَحْنُ لَا نُنْبِتُهُ بِمَا بِهِ مِنْ حِيلَةٍ عَلَى خِدَاعِ صَحْبِهِ
لَوْ أَنَّهُ بَيَّنَّ ذَاكَ الْعَيْبَا لَمَّا اشْتَرَاهُ وَأَزَالَ الرَّيْبَا
فَبِخَفَائِهِ عَلِمْنَا أَنَّهُ أَرَادَ غِشَّهُ بِمَا أَكَّثَهُ
فَالشَّيْبُ عَيْبٌ فِي الْعَبِيدِ وَالرَّمَدُ إِنْ كَانَ قَدْ يَعْتَادُهُ بِلا أَمَدٍ
وَصَلَعٌ مَعَ الْجُنُونِ وَالْعَشَا كَذَلِكَ التَّفْلِيحُ عَيْبٌ قَدْ فَشَا
وَبَرَصٌ وَشَامَةٌ اللِّسَانِ وَهَكَذَا زِيَادَةُ الْأَسْنَانِ
وَأَعْسَرُ يُعَالِجُنَ بِالْعَسْرَى وَكُلُّ مَا عَدَّ الْأَنَامُ ضَرًّا
وَلِحْيَةُ الْعَبْدِ إِذَا لَمْ تُنْبِتْ لَيْسَ بِعَيْبٍ عِنْدَهُمْ مُثَبَّتِ
لِأَنَّ ذَاكَ مِنْ كَمَالِ هَيْئَتِهِ خِلَافَ حَالِ الْحُرِّ عِنْدَ رُؤْيَتِهِ
وَالأَصْلُ قَدْ جَاءَ هُنَا بِمَسْئَلَةٍ وَجَعَلَهَا فِي ذَا الْمَقَامِ مُشْكِلَةً
فَإِنَّهُ قَيَّدَ نَفْسَ الْغَيْرِ بِالْبَرَصِ الْفَاحِشِ رَبُّ الضَّرَرِ
وَهُوَ الطَّبِيعِيُّ الَّذِي تَوَلَّدَا بِالطَّبْعِ دُونَ سَبَبٍ لَهُ بَدَا
وَلَيْسَ فِيمَا أَلَدَتْهُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ فَافْهَمْ مَعَانِيَ الْعِلَّةِ
مِثْلَ الَّذِي أَوَّلُهُ مِنْ نَارٍ وَهُوَ يَبَاضُ لَاحَ فِي الْأَبْشَارِ
وَأَنْتَ تَذَرِي أَنَّ هَذَا الْوَصْفَا فِي غَيْرِ التَّزْوِيجِ حُكْمًا عُرْفَا
أَمَّا الْعَبِيدُ فَبِدُونِ مَا ذُكِرَ يُرَدُّ بَيْنَهُمْ وَيُثَبَّتُ الْغَيْرَ

(١) الصلع ذهاب شعر الرأس أو مقدمه ، والعشا ضعف في البصر لا يصير صاحبه بالليل ؛
ويقل بصره بالنهار ، وقيل العشا سوء البصر مطلقا ، والتفليح الاعوجاج في اليدين وانقلاب
القدمين على الوحشي ، وزوال الكعب ، وانشقاق القدمين ، ومرض يحصل به شلل في بعض
الجسم — أبو اسحاق . والتفليح هنا اخراق بين الأسنان بحيث يَشِينُ الْعَبْدُ — والشام هي الحال
— العبرى

فَالْوَسْمُ بِالنَّارِ إِذَا لَمْ يَكُنْ وَالْأَصْلُ قَدْ بَيَّنَ هَذَا أَيْضاً كَذَلِكَ التَّائِيثُ (٢) وَالْبَوْلُ عَلَى وَالْأَكْلُ لِلطَّيْنِ وَشَرْبُ الْحَمْرِ وَوَلَدُ الزَّوْنِ قِيلَ عَيْبٌ وَإِنْ يَكُنْ تَعَوَّدَ الْإِبَاقَا وَذَلِكَ إِنْ كَانَ لِغَيْرِ مَالٍ وَالتَّقْبُ لِلْبَيْتِ وَكَسْرُ الْقُفْلِ لَوْ كَانَ مَعَ أَرْبَابِهِمْ قَدْ فَعَلُوا وَإِنْ تَكُنْ لِلْعَبْدِ زَوْجَةً فَلَا وَشَامَةُ اللِّسَانِ قَدْ تَقَدَّمَا وَالْحَمْلُ فِي الْإِمَاءِ عَيْبٌ وَكَذَا فَالْحَمْلُ يَمْنَعَنَّ وَطَيْهَا إِلَى وَالذَّرُّ لَا يَسْتَعْنِي عَنْهُ الْوَلَدُ وَإِنْ تَكُنْ جَارِيَةً أَتَاهَا (٣) فَقِيلَ أَرَشُ الْعَيْبِ عَنْهُ قَدْ يُحِطُ وَقِيلَ بَلْ لَهُ بِذَلِكَ الْغَيْرُ

عَلَامَةٌ عَيْبٌ بِهِمْ فَلْتَفْطِنِ أَلَا (١) نَعِيبُ بَرَصاً مُبِيضاً فِرَاشِهِ فَلْتَفْهَمَنَّ الْعِلَلاَ وَفِعْلُهُ الزَّوْنُ أَيْضاً فَادِرٍ وَقَالَ قَوْمٌ لَيْسَ فِيهِ عَيْبٌ عَيْبٌ كَذَلِكَ إِنْ يَكُنْ سَرَّاقَا سَيِّدُهُ يَسْرِقُ فِي أَحْوَالِ عَيْبٌ وَفَكُّ الْحُلِيِّ مِنْ ذَا الطُّفْلِ ذَلِكَ فَالْيَعُ بِهِ مُعَلَّلٌ عَيْبٌ وَقِيلَ الْعَيْبُ فِيهِ دَحَلَا بَأْتَاهَا الْعَيْبُ وَبَعْضُ الزَّمَا مَعْدُومَةٌ الدَّرُّ لِابْنِهَا غِذَا أَنْ تَضَعَنَّ فَافْهَمَنَّ الْعِلَلاَ فَعَدَمُ الدَّرِّ عُيُوبٌ تَرُدُّ ثُمَّ رَأَى الْعَيْبَ وَمَا رَضَاهَا وَذَلِكَ الْإِلَازِمُ عِنْدَهُمْ فَقَطُّ وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الْأَكْثَرُ

(١) قوله : «ألا» بالتخفيف أداة افتتاح ، ونعيب بفتح أول المضارعه أى نعهده عيبا .

(٢) قوله : «التائيث» أى لين حركة العبد وكلامه ، بحيث يكون فى ذلك مثل الإناث .

(٣) قوله : «أتاها» أى وطئها ففيها قولان قول إن بيعها ثابت ويحط عن المشتري قيمة نقص العيب فقط وقول إن له ردها ، ولكن عليه عقربا وهو عشر قيمتها إن كانت بكرا ونصف عشر قيمتها إن كانت ثيبا .

وإن يكن زَوْجَهَا لِلْغَيْرِ
فَقِيلَ أَرَشُ الْعَيْبِ يُعْطَى وَيَرَى
وَيَثْبُتُ التَّزْوِيجُ وَالْمَهْرُ إِلَى
وَالْحَيَوَانُ إِنْ بِهَا زَوَالٌ
وَالدُّعْرُ (٢) ، وَالتَّفَارُ وَالرِّبَاضُ
وَالْمَصُّ لِلْأَيْرِ إِذَا مَا بَالَا
وَالْوَسْمُ فِي الْجَمِيعِ عَيْبٌ غَيْرُ إِنْ
وإن يكن بَعْضُ طَعَامِ الْبَلَدِ
وَكَالْحَشِيشِ أَوْ كَمِثْلِ الْقَتِّ
وَشَرْبُهَا لِدَرِّهَا ثَعَابٌ
وَذَابِحٌ شَاةٌ فَبَانَتْ عَمِيَا
لِأَنَّهُ أَرَادَ مِنْهَا اللَّحْمَا
وإن يكن بِهَا سِوَاهُ فَلَهُ
وَيَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ الْعَمَاءُ
لِأَنَّهُ وَلَوْ دَرَى لَمَا اشْتَرَى
وَالْحَيَوَانُ بَعْدَمَا يُسْتَعْمَلُ
وَمَا عَلَيْهِ أَجْرَةٌ اسْتِعْمَالِهِ

فَالْخُلْفُ أَيْضاً جَاءَ فِي التَّغْيِيرِ
بَعْضُهُمْ أَنْ يُعْطَى فِيهَا غَيْرَا
بَائِعِهَا يُدْفَعُ حِينَ بَطُلَا
فَذَلِكَ عَيْبٌ ثَابِتٌ يُقَالُ
وَالْعَضُّ وَالْخِرَاطُ وَالرَّكَاضُ
مِنْ كُلِّ فَحْلٍ فَهُوَ عَيْبٌ آلا
كَانَ عَلَامَةً لِأَجْلِ يُعْرِفُنَ
لَا يَأْكُلْنَ كَعَبَسٍ وَقَرْفَدٍ (١)
فَالْعَيْبُ فِي الْجَمِيعِ طَرّاً يَأْتِي
بِهِ وَمَا فِي ذَلِكَ ارْتِيَابٌ
فَلَا يُرَدُّ لِحُمِهَا الْمُهْيَا
وَلَا يَضُرُّهُ الْعَمَى الْمُعَمَّى
إِرْشٌ لِنَقْصِهِ الَّذِي كَمَلَهُ
كَغَيْرِهِ بِنَقْصِهِ يُجَاءُ
إِلَّا بِطَرْحِ مَالِهِ قَدْ قُدِّرَا
يُرَدُّ بِالْعَيْبِ فَذَلِكَ يُقْبَلُ
لِأَنَّهُ الضَّامِنُ فِي أَحْوَالِهِ

(١) العبس والقرفد : أردأ ثمر النخل .

(٢) قوله : «الذعر .. الخ» الذعر : بضم الذال الجفال ، يقال : ذعرت الدابة إذا جفلت .
والتفار : بالفتح الهروب . والرِّباض : أن تقعد براكبها أو حملها عادة لامن شدة ثقل ما عليها
والعض : معروف . والخِرَاط : مصدر خَرَطَ الشيء إذا جذبته وخراط الدابة اعتيادها جذب
خطامها من يد قائدها ، وهو من عيوبها التي يُرَدُّ بها البيع . والركاض . الرَّمح .

وَأَمَّا الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ وَالْبَيْعُ كَانَ ثَابِتَ الْأَرْكَانِ
وَفِيهِ قَوْلٌ غَيْرُ هَذَا مَرًّا فِي النَّقْضِ لَكِنْ مَالُهُ أَقْرَأُ (١)
وَمُشْتَرٍ سَيْفًا فَبَانَ ثَرْمًا (٢) فَذَلِكَ عَيْبٌ فِيهِ حَيْثُ غَمًّا
لَأَنَّهُ مِنْ عَادَةِ السُّيُوفِ فَوَرَى وَهَذَا لَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ
وَمُشْتَرٍ أَرْضًا فَبَانَ الْمَاءُ مُرًّا فَلَا يَتَّقِضُ الشِّرَاءُ
وَمَتَّقِ الْبِلَادِ (٣) عَيْبٌ إِنْ يَكُنْ يَعْتَادُهَا وَالْمُشْتَرِي لَمْ يَعْلَمْ
وَشَجَرٌ قَدْ اشْتَرَى النَّجَّارُ يُعَابُ إِنْ بَانَ بِهِ أَغْوَارُ
وَقَرْفُ النَّخِيلِ وَالْغُلُوجُ (٤) عَيْبٌ وَمَا عَنْ نَقْضِهِ وَلُوجُ
وَمُشْتَرٍ ثَمَرًا فَبَانَ حَشْفُ فِي جَوْفِهِ يَزِيدُ غَمًّا يُعْرِفُ
فَذَلِكَ عَيْبٌ ، وَإِذَا لَمْ يَزِدْ حَشْفُهُ عَنْ عُرْفِ ذَلِكَ الْبَلَدِ
فَلَيْسَ عَيْبًا ، وَإِذَا مَاقَدُ شَرَى ثَمَرًا وَصَارَ فِيهِ يَنْدُلُ الْكِرَا
وَنَقْضُ الشِّرَاءِ بِعَيْبٍ بَانَا فَلَا تُلْزَمُ بَائِعًا ضَمَانًا
إِلَّا إِذَا مَاقَالَ لَيْسَ فِيهِ عَيْبٌ فَتَنْقُلُهُ وَخَسِرَ فِيهِ

- (١) قوله : « وفيه قول ... الخ » في أكثر النسخ السابقة بعد هذا البيت زيادة بيت وهو قوله :
وإن علم بالعيب ثم استعمله
وهو ليس من قول الناظم ولكن زاده شيخنا الفقيه ماجد بن خميس العبري تكميلاً للفائدة .
- (٢) قوله : « فبان نرما » انتصاب نرما على التمييز ، والحديد الفوري غير النرم .
- (٣) قوله : « ومتق البلاد » أراد بالبلاد نخيل البلاد . والمتق داء يظهر في سعف نخيل بعض البلدان
ويمكث بها إلى خمس سنوات فأكثر فاذا اشتد بها صارت تقطر قطرات على الأرض بمثل العسل ،
ويمنعها عن الثمرة إذا تبالغ ويقتل شيئا منها إذا اشتد .
- (٤) قوله : « والقرفد » ان تظهر في القمعة الواحدة حبتان صغيرتان من البلح ، ولا يربطان أي
لا يصيران رطباً ، لأن ذلك يفسدهما معا ، والغلوج : بالغين المعجمة الزواء الثمرة بحيث لا
تصلح للأكل .

فَهَا هُنَا يَلْزَمُهُ الضَّمَانُ وَالْخَبْرُ إِنْ بَاتَ مَعَ الْخَبَّازِ وَإِنْ يَبْنَ فِي الثَّوْبِ مَا يَمْنَعُ مِنْ إِبْرَيْسِمٍ يُرَى بِثَوْبِ الرَّجُلِ وَأَبْيَضُ الثِّيَابِ فِيهِ الزُّوْكَ (٢) وَإِنْ شَرَى الْمَأْمُورُ ثَوْبًا مَا دَرَى وَهَكَذَا إِذَا دَرَى الْمَأْمُورُ لَا يَلْزَمُ الْأَمْرَ لَكِنْ يَلْزَمُ وَإِنْ رَأَى مُرْتَهَنٌ فِي الرَّهْنِ وَيُعْطِيهِ رَهْنًا خَلَا مِنْ عَيْبٍ وَكُلُّ مَالٍ تَسْمَحُ الْقُلُوبُ وَكُلُّ مَا النَّاسُ بِهِ تَسَامَحُوا وَالْحُكْمُ يَجْرِي فِيهِ مَجْرَى الْأَغْلَبِ

إِذْ غَرَّهُ بِقَوْلِهِ الْخُسْرَانُ (١) فَذَاكَ عَيْبٌ جَاءَ فِي الْإِيْجَازِ لِبَاسِهِ فَذَاكَ عَيْبٌ مُسْتَكِنٌ مُحَرَّمٌ فَهُوَ مِنَ الْمُعْلَلِ عَيْبٌ وَلَوْ بِالطَّهْرِ يَوْمًا يَزْكُو بَعِيهِ لَا يَلْزَمُ مَنْ أَمَرَا بَعِيهِ أَوْ أَنَّهُ مَشْهُورٌ مِنْ اشْتَرَاهُ إِذْ بِهِ يُعْلَمُ عَيْبًا يَرُدُّهُ لِذَاكَ الْوَهْنِ لَكِنِّي يَكُونُ حَافِظًا لِلْغَيْبِ بِأَحْذِهِ فَذَاكَ الْمَعْيُوبُ (٣) فَلَيْسَ عَيْبًا إِذْ بِهِ التَّسَامُحُ مِنْ عَادَةِ النَّاسِ لَدَى التَّغْلِبِ

باب الغش في المبيع

وَالْغِشُّ أَنْ يَسْتَرَّ مَا قَدْ قُبِحَا مِنَ الْمَبِيعِ فِي الشِّرَاءِ كَيَرْبَحَا وَهُوَ حَرَامٌ لِنُصُوصٍ وَرَدَتْ

(١) قوله : «الخسران» فاعل غره ، وفيه وضع الظاهر موضع المضمرة ، وإطلاق المصدر على

اسم الفاعل ؛ إذ المراد الخسر وهو البائع . ص

(٢) قوله : «الزُّوْكَ» هو ما يبقى من أثر أي لَوْنٍ من غير البياض .

(٣) قوله : «المعيوب» أي الذي صار فيه العيب ، وأصله معاب ومعيوب لغة فيه .

(٤) قوله : «في الشراء» أي في حال عقد البيع .

مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا يُحْسَبُ
أَضَلُّهُ الشَّيْطَانُ حِينَ زَيْنَا
يُظَنُّ أَنَّهُ يَنَالُ رَجَاءً
فَالْغِشُّ لِلْخَيْرَاتِ يُمَحِّقُنَا
يُنْهَى فَإِنْ لَمْ يَنْتَهَى يُؤَدَّبُ
وَاحْتَلَفُوا فِي الْغِشِّ لِلْخَرَجِ
قِيلَ يَجُوزُ غِشُّهُ لِأَنَّمَا
وَقِيلَ لَا لِأَنَّهُ يَنْتَقِلُ
وَلَا يَجُوزُ الْخَلْطُ لِلرَّدِيِّ
وَرَخَّصُوا لِتَاجِرٍ لَمْ يَقْصِدَا
وَقَدْ أَجَازُوا بَيْعَ مَا قَدْ خُلِطَا
وَلَمْ يَكُنْ غِشًّا نَفْسَهُ قَصَدَ
وَالنَّاسُ يَخْلِطُونَهُ لِلْأَكْلِ
وَعَلَطُهُ لِلْبَيْعِ غِشٌّ حُرْمًا
وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يُجَلِّزَا (٣)
وَحَائِلُ التَّمْرِ (٤) عَلَيْهِ يُحْبَرَا

وَذَاكَ عَنْ طَرِيقِنَا مُنْكَبٌ (١)
لَهُ وَفَعَلَهُ الْقَبِيحَ حَسَنًا
وَهُوَ عَلَى الْخُسْرَانِ مَعْنَى أَضْحَى
وَأَنَّهُ لِلنَّارِ يُعْقِبُنَا
بِمَا يَرَى فِي حَقِّهِ الْمُحْتَسِبُ
يُحْمَلُ لِلجَائِرِ بِالْإِزْعَاجِ
بِأَخْذِهِ الظُّلْمَ عَلَى مَنْ ظَلَمَا
فَغِشُّهُ لغيرِهِ قَدْ يَصِلُ
بِجِدِّ مَنْ جَنَسِهِ عَلَى
غِشًّا وَلَكِنْ لِلْوَعَاءِ فَقَدْ
لِلْأَكْلِ لَوْ بَائِعُهُ مَا شَرَطَا
مَنْ جَعَلَ الْغَيْرَ كَنَفْسِهِ اقْتَصَدَ
تَفَكُّهَا تَلَذُّذًا بِالْذَّقِ (٢)
لأنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ التَّعْمُّعًا
رَدِيَّةً فَمِنْ هُنَا مَا جُوزَا
بِوصْفِهِ ذَاكَ الَّذِي لَهُ اشْتَرَى

(١) قوله : « مُنْكَبٌ » بتشديد الكاف أي مُبَعَّد .

(٢) الدقل أردأ أنواع التمر كذا في القاموس ، والمشهور الآن في ديارنا المغربية أن الدقل هو أجود أصناف التمر وألذها ، ولكن في بعض الجهات يضيفون لفظة النور ، فيقولون دقل النور والظاهر أن هذه الإضافة نشأت للتمييز بين الغاية في الجودة وبين صنف رديء يسمى بالدقل والله أعلم أبو إسحاق .

(٣) قوله : « أَنْ يُجَلِّزَا » أي أراد أن يُرْوِجَه .

(٤) قوله : « وَحَائِلُ التَّمْرِ » الحائل من التمر هو ما مضى عليه عام كامل في ظروفه ، يقال حال على هذا الشيء حول ، إذا دار عليه عام كامل .

وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهُ إِنْ كَانَا
وَأِنْ يَكُنْ مِنْ حَائِلٍ وَغَيْرِهِ
وَحُلْطُ لَحْمِ الشَّاءِ بِالْكُبْشَانِ
وَسَمَكٍ يَيْلُهُ لِيَتَّقِلَا
وَالثَّوْبُ إِنْ بِسَوْجِهِ (١) قَدْ قَصُرَا
وَقَصْرُهُ بِغَيْرِ سَوْجٍ لَا تُرَى
لِأَثْمَا السَّوْجِ يُغْلَظُّنَا
فِيَحْسَبُ النَّاطِرُ قَبْلَ الْغُسْلِ
وَمَنْ لَهُ جَارِيَةٌ أَرَادَا
فَجَائِزٌ يُلْبِسُهَا ثِيَابَا
لِيَرْغَبَ الشَّارِي إِذَا رَاَهَا
وَيَعْلَمَنَّ أَنَّ الْحُلِيَّ وَالْحُلَّ
كَذَاكَ أَيْضاً مَنْ يُزَيِّنُ الْفَرَسَ

يَنْظُرُهُ حَالَ الشَّرَا عَيَانَا
يُخْبِرُهُ لِيَخْلُصَنَّ مِنْ ضَيْرِهِ
غِشٌّ لَأَنَّ ذَلِكُمْ جِنْسَانِ
وَيَحْسُنَنَّ فَهُوَ غِشٌّ فَاحِفِلَا
فَذَاكَ غِشٌّ إِنْ يَكُنْ لَمْ يُخْبِرَا
بِأَسَا بِهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدْ أُخْبِرَا
وَعُسْلُهُ لِذَاكَ يُذْهِبُنَا
بِأَنَّ ذَاكَ حَالُهُ فِي الْأَصْلِ
يَبِيعُهَا وَحَاذَرَ الْكَسَادَا
غَالِيَةً وَصِيفَةً عَجَابَا
لِأَنَّهُ بَعَيْنُهُ يَرَاهَا
يُزَيِّنُ النِّسَاءَ فِي رُؤْيَا الْمُقْلِ
بِسَرَجِهَا فَلَيْسَ غِشًّا وَلِيُقَسَّ

(١) السَّوْجُ : هو ما يوضع على الثوب المنسوج من الدقيق ليغلظ .

كتاب الشفعة

وَالأَصْلُ قَدْ أَخْرَهُ وَلَا أَرَى
وَأَمَّا قَدَمْتُهُ لِمَعْنَى
لَأَنَّهُ اسْتَحَقَّ مَالِ بَيْعَا
يَأْخُذُهُ بِسَبَبٍ يُوجِبُهُ
أَسْبَابُهُ تُحْصَرُ فِي اشْتِرَاكِ
وَتُظْهِرُ الشَّرَكَةَ فِي أَنْوَاعٍ
وَشَرَكَةُ الطَّرِيقِ وَالسَّوَاقِي
وَشَرَكَةُ الْمِيزَابِ وَالْجِدَارِ
وَشَرَكَةُ الْقِيَاسِ لِلتَّخِيلِ
جَمِيعُهَا يُوجِبُ لِلشَّفِيعِ
لِأَنَّهَا كَالْحَلِّ لِلْعُقَالِ (١)
وَلَيْسَ لِلْأَعْجَمِ وَالْيَتِيمِ
بَلِ الْمُشَاعُ يَشْفَعَانِ فِيهِ
يَأْخُذُهَا الْوَكِيلُ وَالْوَلِيُّ
وَنَخْلَةٌ وَقِيعَةٌ (٢) فِي مَالٍ
لِأَنَّ حَقَّهُ بِذَلِكَ الْجَذْعِ

تَأْخِيرُهُ مِنَ الصَّوَابِ فَأَنْظُرَا
إِذَا فِيهِ نَقْلُ الْبَيْعِ فَافْهَمْنَا
لِلْغَيْرِ حَتَّى يُمْنَحَ الشَّفِيعَا
يَنْزَعُهُ مِنْ حِينَ مَا يَطْلُبُهُ
فَلِلشَّرِكِ شَفْعَةٌ الْإِذْرَاكِ
أَعْظَمُهَا الشَّرَكَةُ فِي الْمَشَاعِ
وَالْمَاءِ فِي الْبَيْرِ لِذَاكَ السَّاقِي
وَالسَّيْلِ إِنْ جَاءَ مِنَ الْأَمْطَارِ
فَهَذِهِ الشَّرَكَاتُ بِالتَّفْصِيلِ
لَكِنَّهَا تَبْطُلُ بِالتَّضْيِيعِ
تَبْطُلُ إِنْ لَمْ تُطْلَبَنَّ فِي الْحَالِ
مِنْ شَفْعَةٍ قَدْ قِيلَ فِي الْمَقْسُومِ
وَذَلِكَ التَّخْصِصُ لَا أَذْرِيهِ
لَهُ كَذَا يَأْخُذُهَا الْوَصِيُّ
لَيْسَ لَهَا مِنْ شَفْعَةٍ بِحَالٍ
بِقَلْعِهِ يَزُولُ أَوْ بِالْقَطْعِ

(١) يقال جل العقال إذا أطلقه .

(٢) قوله : «ونخلة وقية» هي في اصطلاح أهل عمان النخلة التي لصاحبها حق في الأرض مادامت قائمة فإذا سقطت لم يكن له أن يغرس مكانها شيئا .

لَكِنَّهَا تَشْفَعُ كُلَّ الْمَالِ
وَالْمَالُ مَهْمَا يَبِيعُ بِالْخِيَارِ
فِيهِ اخْتِلَافٌ قَالَ بَعْضُ يَطْلُبُ
وَقَالَ بَعْضُ مَا عَلَيْهِ طَلَبُ
وَقِيلَ إِنْ كَانَ لِذِي الشَّرَاءِ
وَأَنْ يَكُنْ لِبَائِعٍ أَوْ لَهُمَا
وَأَنْ نَقُلْ بِصِحَّةِ الْخِيَارِ
لَأَنَّهُ يَبِيعُ صَحِيحٌ يَجِبُ
وَأَنْ نَقُلْ بِأَنَّهُ مَوْقُوفٌ
وَقَدْ مَضَى التَّحْقِيقُ فِي الْخِيَارِ
وَمُشْتَرٍ ثَلَاثَةَ الْأَمْوَالِ
وَوَاحِدٌ يَشْفَعُهُ إِنْسَانٌ
يَأْخُذُهَا بِقِيَمَةِ الْعُدُولِ
وَمَا عَلَيْهِ أَخْذُ بَاقِي الْقِطْعِ (١)
أَمَّا الْقِيَاضُ قِيلَ لَيْسَ يُشْفَعُ
كَذَلِكَ الْإِقْرَارُ أَيْضاً عَنْ عَوْضٍ
كَذَلِكَ الْقَضَاءُ فَالْجَمِيعُ
وَلَيْسَ لِلشَّفِيعِ مِنْ رَجَاءٍ (٢)

إِنْ ثَبَتَ أَصْلًا بِلَا جِدَالٍ
وَكَانَ فِيهِ شَفْعَةٌ لِجَارٍ
مِنْ حِينِهِ إِنْ كَانَ فِيهَا يَرْغَبُ
وَلَا يَرَى الشَّفْعَةَ فِيهِ تَجِبُ
خِيَارُهُ يُشْفَعُ بِلَا امْتِرَاءٍ
فَمَا لَهُ مِنْ مَطْلَبٍ قَدْ لَزِمَا
تَتَبَعُهُ الشَّفْعَةُ بِاضْطِرَارٍ
أَنْ يُعْطَى حُكْمُ الْبَيْعِ حِينَ يَجِبُ (١)
جَرَى عَلَى أَحْكَامِهِ التَّوْقِيفُ
مَعَ بَيَانِ وَجْهِهِ الْمُخْتَارِ
بِصَفْقَةٍ مِنْ أَحَدِ الرَّجَالِ
فَهُوَ عَلَى شَفْعَتِهِ يُعَانُ
يُوزَعُونَ ثَمَنَ النَّخِيلِ
لَوْ قِيلَ اخْذُ جَمِيعَهَا أَوْ فَدَعِ
وَقِيلَ يَبِيعُ وَعَلَيْهِ يُشْفَعُ
كَذَلِكَ الْإِيصَاءُ عَنْ حَقِّ عَرْضٍ
يُذْرِكُ فِيهِ الشَّفْعَةَ الشَّفِيعُ
فِي صَاحِبِ الْإِعْطَاءِ وَالْإِيصَاءِ

(١) قوله : «يجب» الأول بمعنى يلزم ، والثاني بمعنى يثبت ، يقال : وجب البيع إذا ثبت .

(٢) القِطْع : جمع قطعه وهي الطائفة من النخل (المصنف) .

(٣) قوله : «من رجاء» أى ليس في العطية ولا في الوصية للشفيع شفعة ، إذا كانتا عن تبرع أى عن غير عوض ولا حق ، أما إذا كانت العطية عن عوض والوصية عن حق ففي ثبوت الشفعة فيهما قولان .

إِنْ كَانَ عَنْ تَبَرُّعٍ قَدْ كَانَ
 وَالْخُلْفُ فِيمَا يَبِيعُ بِالنَّدَاءِ
 وَقِيلَ لَا شَفْعَةَ فِيمَا بَاعَا
 وَأَوْجَبُوا شَفْعَةَ مَا بَاعَ الْآبُ
 وَالْفَرْقُ مَا بَيْنَهُمَا قَدْ بَانَ
 لِلْآبِ مَالُ ابْنِهِ حَلَالٌ
 وَالْإِبْنُ إِنْ بَاعَ لَهُ أَبُوهُ
 وَيَأْخُذُ الشَّفِيعُ ذَاكَ الْمَالَ
 وَالْفَضْلُ قِيلَ أَنَّهُ لِلْوَالِدِ
 لِأَنَّهُ (٣) قَدْ جَعَلَ الْمَالَ لَهُ
 وَمَا اشْتَرَاهُ الزَّوْجُ مِنْ زَوْجَتِهِ
 كَذَلِكَ أَيْضاً مَا اشْتَرَتْهُ مِنْهُ
 بَيْنَهُمَا عَظِيمُ الْإِتِّحَادِ
 مِنْ هَاهُنَا لَا يُشْرَطُ الْإِحْرَازُ
 وَهَكَذَا فِي الْجُرْحِ لَا قِصَاصُ
 وَمَنْ لَهُ الشَّفْعَةُ فِيمَا بَاعَا
 ذَلِكَ وَالْحَقُّ لَدَيْهِ بَانَ
 يُشَفِّعُ أَوْ لَا جَاءَ فِي الْإِفْتَاءِ
 عَلَى أَبِيهِ وَحُكِيَ (١) إِجْمَاعاً
 عَلَى ابْنِهِ وَهِيَ عِنْدِي تُجِبُ
 لِأَنَّهُ لَمْ يَنْتَقِلْ مَكَاناً
 وَلَا كَذَلِكَ الْعَكْسُ إِذَا يُنَالُ
 بَيْعاً رَخِيصاً فَلْيَقُومُوهُ
 بِقِيَمَةِ الْعُدُولِ لَا مَحَالاً (٢)
 وَقِيلَ بَلْ لِابْنِهِ الْمُسَاعِدِ
 وَأَخَذَ الشَّفِيعُ مِنْهُ مَالَهُ
 يُتَيْسَّرُ الشَّفِيعُ مِنْ شَفْعَتِهِ
 كَأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلَنَّ عَنْهُ
 مَا مِثْلُهُ يُوجَدُ فِي الْعِبَادِ
 بَلْ الْعَطَا بَيْنَهُمَا يُجَارُ (٤)
 بَيْنَهُمَا بَلْ يَجِبُ الْخُلَاصُ
 بِنَفْسِهِ شَفْعَتُهُ أَضَاعَا

(١) قوله : « وحكى » بالبناء للمفعول . وإجماعاً حال وهو واقع موقع المفعول الثاني ، وانتصب مكاناً على التمييز .

(٢) محالاً : بفتح الميم ، إذا كان أراد لا محاله ؛ فحذف الهاء للوزن ، وبضمها إذا كان بمعنى الأمر المستحيل .

(٣) قوله : « لأنه » هذا القول أظهر من كون الفضل للوالد .

(٤) قوله : « بل العطا » يعني أن عطية أحد الزوجين للآخر تثبت بدون إحراز .

كَرْجُلٍ يَبِيعُ مَالَ وَلَدِهِ فَكَيْفَ يُدْرِكُهُ بِالشُّفْعَةِ كَذَا وَكَيْلٌ بَاعَ مَالًا يَشْفَعُهُ بَعْدَ ثُبُوتِ الْبَيْعِ يُدْرِكُنَا لِأَنَّمَا الشُّفْعَةُ فِيهِ تَجِبُ إِذْ لَمْ يَكُنْ يُمَكِّنُهُ ابْتِدَاءً وَكَوْنُهُ وَاسِطَةً لَا يُسْقِطُ وَالْمُشْتَرَى إِنْ نَقَضَ الْمَبِيعَا وَذَلِكَ إِنْ يَرُدُّهُ بَعْلَةً وَهَكَذَا إِنْ قَطَعَ الْأَسْبَابَا أَوْ صَرَفَ الْمَسْقَى (٤) وَمَا يُشْتَرَكُ وَذَلِكَ كُلُّهُ إِذَا مَا كَانَا وَمُشْتَرٍ أَرْضًا بَنَاهَا مَسْجِدًا لِأَنَّهَا لِلَّهِ صَارَتْ وَيَرَى

فَهُوَ الَّذِي أَخْرَجَ ذَلِكَ مِنْ يَدِهِ كَذَا وَصَّى بَاعَ لِلْوَصِيَّةِ وَقِيلَ بَلْ يَشْفَعُهُ وَيَنْفَعُهُ جَمِيعُهُمْ ذَلِكَ وَيَشْفَعُنَا يَعْدُ ثُبُوتِ الْبَيْعِ وَهُوَ أَقْرَبُ (١) أَنْ يَجْعَلْنَ لِنَفْسِهِ الشَّرَاءَ حَقًّا لَهُ فِي أَخْذِهِ يَنْبَسِطُ قَبْلَ تَشْفَعِ (٢) فَلَا شَفِيعَا أَوْ أَنَّهُ يَقِيلُهُ ذُو الصَّفْقَةِ وَصَرَفَ الدُّرُوبَ (٣) وَالْأَبْوَابَا فِيهِ فَمَا الشُّفْعَةُ فِيهِ تُدْرِكُ مِنْ قَبْلِ أَخْذِهَا فَعَى الْبَيَانَا فَلَيْسَ فِيهَا شَفْعَةٌ لِمَنْ بَدَا بَعْضُهُمْ ثُبُوتَهَا مُعْتَبَرَا

(١) قوله : «وهو أقرب» أي إلى الحق وهذا هو الصحيح عندى .

(٢) قوله : «قَبْلَ تَشْفَعِ» التشفع مصدر تَشَفَّعَ مُشَدَّدًا أي طلب الشفعة أو الشفاعة ، والمعنى أن المشتري إذا نقض البيع بوجه يوجب له نقضه ؛ كغبن أو جهالة قبل أن يأخذ الشفيع شفيعته أو قبل أن يحكم له بها الحاكم فلا شفعة له ، لأنها قَرُغَ على ثبوت البيع . وقوله «فلا شفيعا» أي لا شفعة أو أنه أراد فلا شفيعا يدرك فيه الشفعة ، فيكون اسم لا النافية مطولا كلا طالعا جلا .

(٣) قوله : «الدروب» جمع درب وهى الطريق قال امرؤ القيس :

بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه وأيقن أنا لاحقون بقيصرا

(٤) المسقى : كالرمي موضع مسلك الماء ، وهو الساقية والمراد أن المشتري إذا قطع هذه الأسباب قبل أن يأخذ الشفيع شفيعته فلا شفعة ، هكذا جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وَرُبُّنَا الْغَنِيُّ وَالْعَبْدُ إِلَى
وَأِنْ يَكُنْ لِنَحْلَةٍ قَدْ قَطَعَا
وَيَأْخُذَنَّ الْجِدْعَ ثُمَّ الْمَوْضِعَا
وَالْبَيْعُ مَهْمَا كَانَ فَاسِدًا فَلَا
لِأَنَّهَا فَرَعٌ عَلَى صِحَّتِهِ
لَا تُورَثُ (١) الشُّفْعَةُ مِمَّنْ مَاتَا
فَأَنَّهُ بِنَفْسِ ذَاكَ الطَّلَبِ
فَذَلِكَ الْمَوْرُوثُ مَالًا لَا سِوَى
وَفِي شَفِيعٍ خَلَفَ بَحْرٌ غَابَا
قَدْ قِيلَ فِي الْمَقْسُومِ بِالْإِجْمَاعِ
وَأِنْ يَكُنْ يَوْمًا لِعَزْوٍ قَدْ خَرَجَ
وَذَلِكَ التَّحْصِصُ لَا أَرَاهُ
لَأَنَّمَا الْمُطِيعُ فِي الْأَمْوَالِ
فَلَا الْمُطِيعُ يُعْطَى فَوْقَ حَقِّهِ
فَلَسْتُ أَدْرِ الْوَجْهَ فِيْمَا ذَكَرَا
وَلَيْسَ فِيْمَا بَاعَهُ الْحُكَّامُ
وَهَكَذَا بَيْعُ الْوَصِيِّ أَيْضًا

ذَلِكَ مُحْتَاجٌ فَلَا يُعْطَى
فَلِلشَّفِيعِ بَعْدَهَا أَنْ يَشْفَعَا
وَقِيَمَتُهُ التَّقْصَانِ حِينَ شَفَعَا
يُوجِبُ شَفْعَةً لِمَنْ تَعَجَّلَا
فَيَفْسُدُ الْمَبِيعُ مَعَ شَفْعَتِهِ
إِلَّا إِذَا طَالَبَ ثُمَّ فَأَا
قَدْ اسْتَحَقَّهُ فَلَا تَسْتَعْجِبِ
فَلَمْ يَكُ الْوَارِثُ شَفْعَةً حَوَى
لَا يُدْرِكُ الشُّفْعَةَ مَهْمَا آبَا
لَكِنَّهُ يُدْرِكُ فِي الْمُشَاعِ
أَذْرَكَهَا طُرًّا كَذَلِكَ إِنْ لِحَجَّ
إِلَّا إِيَالَةً (٢) لِمَنْ رَأَاهُ
وَالْعَاصِي سَيِّانٍ بِكُلِّ حَالٍ
وَلَا سِوَاهُ دُونَ مُسْتَحَقِّهِ
إِلَّا إِيَالَةً لِمَنْ قَدْ نَظَرَا
لِلدَّيْنِ مَيْتِ شَفْعَةً تُقَامُ
لَيْسَ بِهِ مِنْ شَفْعَةٍ فَتَمْضَى

(١) قوله : « لا تورث » يريد أنه إذا مات الشفيع قبل طلب الشفعة : فلا شفعة لوارثه من بعده إلا إذا طلبها قبل موته ، فمات قبل أن يحكم له بها ، وفيها قول آخر : وهو أنها تورث ويكون وارثه مثله إذا لم يصح أنه تركها عن نفسه ، والقول الأول قول الأكثر ، وهو الأظهر .
(٢) قوله : « إلا إيالة » أي إلا نظر مصلحة فالإيالة في اصطلاح المشاركة هي النظر في الأمر الذي يُرجَّحُه جانب المصلحة ، وتأييده السياسة الشرعية .

لِأَنَّهُمْ يُبَالِغُونَ يَوْمًا فِي طَلَبِ الْمَزِيدِ فَالْقَائِلُ لَمْ وَلَا أَرَى الْقَوْلَ بَأَن يُشَفَّعًا فَهُوَ كَمِثْلِ مَا يُبَاغُ بِاللَّدَا وَالْخُلْفُ فِي الْعُرُوضِ^(٣) هَلْ يُسْتَشْفَعُ وَقِيلَ بَلْ يُشَفَّعُ إِلَّا الدَّرَهَمَا وَالشَّفْعَاءُ أَتَيْهِمْ قَدْ سَبَقَا وَمَا عَلَيْهِ أَنْ يُقَاسِمَنَا وَإِنْ يَكُنْ لِغَيْرِهِ قَدْ طَلَبَا لِأَنَّ ذَاكَ الْغَيْرَ لَيْسَ يَسْتَحِقُّ فَأَخْذُهَا بِذَا الطَّرِيقِ غَضَبٌ فَلَيْسَ تَخْفَى عَنْهُ قَطُّ خَافِيَةٌ وَلَيْسَ لِلْمَرِيضِ يَطْلُبُنَا لِأَنَّهَا مِثْلُ الشَّرَاءِ حَتْمًا وَعِنْدَ الْاِخْتِيَارِ لَا يُمَهَّلُ

فِي بَيْعِهِ نِدَاءَةٌ وَالسَّوْمَا^(١) أَعْلَمَ بِهَذَا الْبَيْعِ يَدْخُلُ التَّهْمُ^(٢) مُسْتَبْعَدًا لِمَنْ دَرَاهُ وَوَعَى وَالْخُلْفُ فِيهِ قَدْ مَضَى مُقَيَّدًا وَالْحَيَوَانُ قِيلَ لَيْسَ يُشَفَّعُ وَنَحْوُهُ الْمَضْرُوبُ طَرًّا فَأَعْلَمَا لِأَخْذِهَا فَارَ بِهَا وَانْطَلَقَا سِوَاهُ مِمَّنْ كَانَ يَشْفَعُنَا شَفْعَتُهُ فَلِلْهَلَاكِ ارْتَكَبَا لِنَزْعِهَا مِنْ مُشْتَرِيهَا فَيَحِقُّ^(٤) وَذَلِكَ أَمْرٌ يَعْلَمَنُهُ الرَّبُّ فَرَاقِبِ الْبَاطِنِ كَالْعَلَانِيَةِ شَفْعَتُهُ حَتَّى يُعَاقِبَنَا وَهُوَ مِنَ الْمَرِيضِ لَمْ يَتِمَّا فَإِنْ تَوَانَى بِاخْتِيَارٍ تَبْطُلُ

(١) «نداءه والسوما» منصوبان على التوسع على حد قوله : كما غسَلَ الطريق الثعلب أو هما منصوبان على نزع الحافض .

(٢) قوله : «يدخل التَّهْمُ» يجوز بناؤه على الفاعل أى يدخل هو فى الأمر الذى يتهم فيه فيكون بفتح أوله ويجوز أن يكون بضم أوله من أدخل أى يدخل نفسه فى أمر التهمة .

(٣) قوله : «والخلف فى العُرُوضِ» العُرُوض بضم العين اسم يطلق على الممتلكات المنتقلة ، وما كان غير منتقل منها كاليوت والنخيل والأروض فهى الأصول هكذا فى اصطلاح الفقهاء . «ويُسْتَشْفَعُ» بالبناء للمجهول أى هل يحكم فيها بالشفعة فى ذلك قولان .

(٤) قوله : «فيحق» أى فيحق له أخذها .

لَأَنَّهُ دَرَى بِهَا وَتَرَكَهَا وَأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى الْإِضْرَارِ وَطَالِبُ الشَّفْعَةِ مَهْمَا لَقِيََا أَنْكَرَهُ الْبَيْعَ وَلَمْ يُقْرَأْ فَإِنَّهُ يُدْرِكُهَا مَتَى عَلِمَ وَإِنْ يَكُنْ عَارِضُهُ النَّسْيَانُ وَلِلشَّفِيعِ جَائِزٌ أَنْ يَسْأَلَ وَهَكَذَا فِي بَيْتِهِ يَسْتَأْذِنُ وَهَكَذَا جَاءَ عَنِ الرَّبِيعِ كَيْفَ يَقُولُ إِنْ أَرَادَ النَّزْعَ وَمَاعِدَا هَذَا مِنَ الْكَلَامِ وَالرَّدُّ لِلسَّلَامِ لَيْسَ يُبْطَلُ وَلَا أَقُولُ قَطُّ يُبْطَلُهَا قَوْلُ الشَّفِيعِ أَنَّهُ قَدْ طَلَبَا لَكِنْ عَلَيْهِ تَلَزُّمُ الْيَمِينِ

وَلَوْ يَشَا شَفْعَتُهُ لَا ذَرَكَا وَالضَّرُّ لِلْمُبْتَاعِ وَهُوَ الشَّارِي مَنْ كَانَ بِالْبَيْعِ لَهَا مُشْتَرِيًا وَأَنَّهُ عَنْ أَخِيهَا قَدْ قَرَأَ بِذَلِكَ الْبَيْعِ الَّذِي عَنْهُ كُنْتُمْ عَنْ أَخِيهَا وَابْتِغَاءُ الْبُطْلَانِ عَنْ مُشْتَرِي شَفْعَتُهُ قَالَ الْأُولَى^(١) وَهُوَ مِنَ الْبُطْلَانِ فِيهَا يَأْمَنُ تَعْلَمُ^(٢) الْأَلْفَافُ لِلشَّفِيعِ وَالْوَقْفُ لِلتَّعْلِيمِ لَيْسَ مَنَعًا يُبْطَلُهَا قَدْ قِيلَ كَالسَّلَامِ لِفَرْضِهِ وَالْإِبْتِدَاءُ مُتَّفَقٌ فَسَلَّمْنَا إِنْ شِئْتَ وَاطْلُبْنَاهَا شَفْعَتُهُ يَقْبَلُ لَوْ شَارِ أَبَى^(٣) إِنْ شَاءَهَا وَأَنَّهُ أَمِينٌ

(٢) قوله : « قال الأولى » أى قال الذين علموا ، فالأولى اسم موصول بمعنى الذين وقد حذف الصلة لضيق النظم مع العلم بها فلا ضير ، أو أنه أراد بالأولى الذين سبقوا .

(٢) قوله : « تَعْلَمُ » مصدر تعلم بمعنى أن هذه الأمور ؛ وهى الاستدذان فى البيت ، وسؤاله عن المشتري ، والتماس من يُعَلِّمُهُ اللفظ الذى ينتزع به الشفعة ، لا تفوته شفعته ، بل هى من الأمور التى تؤكد طلب الشفعة .

(٣) أبى : أى امتنع ، أو هنا بمعنى أنكر طلب الشفعة ، بأن قال : لم تطلبها ؛ مع العلم بها فالقول فى ذلك قول الشفيع مع يمينه .

وَيَأْخُذُ الشَّفِيعُ كُلَّ الثَّمَرَةِ وَقِيلَ مَا حَسَرَهُ وَمَا أَخَذَ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ مَالَهُ وَمَا وَكَوْنُهُ لِلثَّانِي قَدْ تَنَقَّلَا إِذْ كَانَ قَبْلَ الْإِنْتِقَالِ حَلًّا كَيْفَ يُحَرِّمَنَّ عَلَيْهِ الطَّلَبُ وَالْأَوَّلُونَ نَظَرُوا لِأَصْلِ مَا نَالَهُ الشَّفِيعُ إِلَّا بَعْدَمَا بِهِ يَصِيرُ الْمَالُ لِلشَّفِيعِ كَأَنَّمَا الشَّارِي شَرَى لِنَفْسِهِ فَإِنْ أَتَى الشَّفِيعُ يَوْمًا أَخَذًا وَإِنْ أَتَى أَوْ أَبْطَلَ التَّشْفِيعَا لَكِنْ أَرَى الشَّفْعَةَ شَيْئًا غَيْرَ مَا فَالْمُشْتَرِي يَأْخُذُهُ بِالْعَقْدِ فَالْعَقْدُ غَيْرُ النَّزْعِ فَاعْلَمْنَا

وَيَدْفَعَنَّ لِلشَّارِي مَا قَدْ حَسَرَهُ فَلَا لَهُ وَلَا عَلَيْهِ وَنَفَذَ أَغْلَهُ لَهُ وَمَا قَدْ غَرَمَا لَا يَمْنَعَنَّ عَلَيْهِ مَا قَدْ حُلِّلَا كَذَلِكَ لَوْ لَمْ يَطْلُبْنَاهُ أَصْلًا (١) مَا قَدْ مَضَى وَهُوَ حَلَالٌ طَيِّبٌ لِأَنَّ ذَاكَ الْبَيْعَ أَصْلُ الثَّقْلِ بَيْعٌ فَذَاكَ الْبَيْعُ أَصْلُ عِلْمَا مِنْ بَعْدِ مَا كَانَ أَخَا تَشْفِيعٍ أَوْ لِلشَّفِيعِ إِنْ أَتَى بِفَلْسِهِ مَا قَدْ شَرَى وَمَا عَلَيْهِ اسْتَحْوَذَا فَالْمُشْتَرِي يَحْوزُهُ جَمِيعًا كَانَ مِنَ الْبَيْعِ لَهُ تَقْدَمًا وَلِلشَّفِيعِ نَزْعُهُ مِنْ بَعْدِ (٢) مِنْ هَاهُنَا قُمْتُ أَفْرَقْنَا

(١) قوله لو لم يطلبه الضمير للانتقال . والمعنى أن المال كان للمشتري قبل الانتقال بالشفعة وكذلك يكون له لو لم يطلب الشفيع نقله إليه بالشفعة . فكيف يجرد عليه غلة ماله حينما كان ملكا له . ص .

(٢) قوله : من بعد . بالجر على نية إضافتها أى من بعد ذلك على حد قوله :
ومن قبل نادى كل مولى قرابة
فما عطفت مولى عليه العواطف
أى من قبل ذلك .

كتاب المضاربة

وَهِيَ أَنْ يَسْتَسْلِمَ الْمُضَارِبُ
بِجُزْءٍ مِنْ رِبْحِهِ يُعَيَّنُ
جَوَازُهَا يَكُونُ بِالنُّقُودِ
وَفِي الْعُرُوضِ لَا تَجُوزُ حَتْمًا
يُسَمَّيْنِ دَافِعُهَا لِلثَّمَنِ
لَأَنَّ مَنْ يَمْنَعُهَا لِلْجَهْلِ
وَذَلِكَ التَّيْسِينُ يَنْفِيْنَا
لَوْ كَانَ دَفْعُهَا مِنَ الرَّبَا لَمَا
وَحَيْثُ كَانَ الْمَنْعُ لِلْجَهَالِ
وَرِبْحُ جُزْءٍ مِنْهُ مَهْمَا سُمِّيَ
لَأَنَّ ذَاكَ الْجُزْءَ وَهُوَ الْبَاقِي
فَكَانَ قَرْضًا جَرَّ نَفْعًا فَمُنْعٌ
وَمِنْ طَرِيقٍ آخَرَ تُقَسَّمَا
وَأَجْمَعُوا أَنْ لَيْسَ مِنْ خُسْرَانٍ
وَلَا ضَمَانٍ إِنْ يَكُنْ قَدْ سَلِمَا
وَإِنْ يَكُنْ يَوْمًا بِهِ تَعَدَّى
وَلَا لَهُ رِبْحٌ مَعَ الضِّيَاعِ

مَالًا بِهِ لِغَيْرِهِ يُضَارِبُ
كُرْبَعٍ أَوْ خُمُسٍ يُبَيِّنُ
وَعِوْضَهَا مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ
إِلَّا مَقَالًا شَدَّ إِذَا تَسَمَّى
وَالرَّبْحُ (١) فِيمَا زَادَ بَعْدَ فَافْطَنِ
بِقَدْرِ الْمَأْخُودِ عِنْدَ الْفِعْلِ
وَقِيَمَةُ السَّلْعَةِ يُظْهِرْنَا
جَوَازَهُ بِذَاكَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
جَوَازَهُ بَعْضٌ بِهَذِي الْحَالَةِ
فَأَنَّهُ مُنْتَقِضٌ فِي الْحُكْمِ
يَكُونُ كَالْقَرْضِ عَلَى الْأَعْنَاقِ
وَهُوَ خِلَافُ حُكْمِهِ الَّذِي شَرَعَ
بَيْنَ أَمَانَةٍ وَمَا قَدْ غَرَمَا
عَلَيْهِ (٢) قَدْ قِيلَ بِلَا تُكْرَانِ
مِنَ التَّعَدِّي قَالَهُ مَنْ عَلِمَا
فَفِي الضَّمَانِ عِنْدَنَا تَرَدَّى
حَتَّى يَتِمَّ الْمَالُ بِاجْتِمَاعِ

(١) قوله : «والربح» يجوز عطفه على الثمن ويجوز رفعه على الاستئناف .

(٢) قوله : «عليه» أى على المضارب .

وَالرَّيْحُ مِنْ بَعْدِ تَمَامِ الْمَالِ
وَالْأَجْرُ لِلْمَالِ يُقَالُ وَالْكَرَا
إِلَّا الَّذِي يَعْمَلُهُ الْمُضَارِبُ
إِذَا أَجَرَهُ الرَّيْحُ الَّذِي قَدْ حَصَّلَهُ
وَجَائِزٌ يَشْرُطُ رَبُّ الْمَالِ
يَتَجَرُّ فِي نَوْعٍ لَهُ قَدْ عَيَّنَهُ
وَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا الْخِلَافُ
وَأَنَّهُ يَضْمَنُ إِنْ تَعَدَّى
وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَشْتَرِيَ الْمُضَارِبُ
وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ رَبُّ الْمَالِ
لَأَنَّمَا الْأَوَّلُ فِيهِ عَامِلٌ
فَيُطْلَقُ الْقَرَاضُ (٢) فِيمَا أَحَدًا
وَقِيلَ فِي الْوَجْهَيْنِ بِاخْتِلَافِ
مُضَارِبٍ بِمَالِهِ قَدْ خَلَطَا
وَهَكَذَا إِنْ رَكِبَ الْبَحْرَ بِهِ
فَأَنَّهُ يَضْمَنُ عِنْدَ بَعْضٍ
وَقَالَ قَوْمٌ تُنْظَرُ الْأَحْوَالُ
وَذَاكَ إِنْ لَمْ يُجَرَ فِيهِ شَرْطُ

بَيْنَهُمَا يُقَسَّمُ بِالْكَمَالِ
مِنْهُ كَذَاكَ كُلُّ مَا قَدْ خُسِرَا
فَلَا لَهُ أَجْرٌ بِهِ يُطَالِبُ
مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلَنَّ فَلَيْسَ لَهُ
عَلَى الَّذِي ضَارَبَ بِالْأَمْوَالِ
أَوْ بِلَدٍ مَعْرُوفَةٍ قَدْ بَيَّنَّه
لِشَرْطِهِ وَمَا بِهِ اخْتِلَافُ
أَمْرَ الَّذِي لِمَا لَهُ قَدْ عَدَا (١)
مِمَّا بِهِ فِي يَدِهِ يُضَارِبُ
لَا يَشْتَرِي مِنْهُ بِلَا جِدَالٍ
وَالثَّانِي أَخَذَ مَالَهُ يُحَاوِلُ
لَوْ كَانَ لِلْقِيَمَةِ يَوْمًا أَنْفَدَا
وَذَاكَ فِي الْآثَارِ غَيْرُ خَافٍ
ضَمَّنَهُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ أَسْقَطَا
مُضَارِبًا بغيرِ أَمْرِ رَبِّهِ
وَالْبَعْضُ بِالنَّجَاحِ فِيهِ يَقْضَى
وَيُجْرَى فِيمَا يَقْتَضِيهِ الْحَالُ
فَالشَّرْطُ لَا يُلغَى إِذَا يُحْطُ (٣)

(١) قوله : «عَدَا» أى نقدًا والمراد به صاحب المال .

(٢) قوله : «القراض» أى المضاربة .

(٣) قوله : «يحط» أى يشرط ويكتب .

وَجَائِزٌ يُقِيلُ (١) مَنْ يُبَايِعُ
لِأَنَّهُ يَنْظُرُ مِنْهُ الْأَوْفَرَ
وإن يَكُنْ قَدْ تَجَرَ الْمُضَارِبُ
ضَمَانُ مَا ضَاعَ عَلَيْهِ لَزِمَا
لِأَنَّهُ بِمَوْتِهِ قَدْ انْفَسَخَ
فَهُوَ يَكُونُ مُحْطِئاً فِي الْمَالِ
وَهَكَذَا فِي الشُّرَكَاءِ يَجْرِي
كَذَلِكَ الْوَكِيلُ إِذْ جَمِيعُ مَا
وَمُشْتَرٍ شَيْئاً بِغَيْرِ نَقْدٍ
فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ (٣) مُرَابَحَةً
بِأَنَّهُ أَخَذَهُ بِالنَّاسِي (٤)
وَلَا يَبِيعُ الثَّوْبَ بَعْدَ اللَّبْسِ
وَذَاكَ أَنْ يُخْبِرَ مَنْ يَبِيعُ

وَحَطَّ شَيْءٌ عَنْهُ أَيْضاً وَاسِعٌ
لِرَبِّهِ وَنَفْسِهِ فِيمَا طَرَا
مِنْ بَعْدِ مَوْتِ مَنْ لَهُ يُضَارِبُ
لَوْ لَمْ يَكُنْ بِمَوْتِهِ قَدْ عَلِمَا
فَلَا تَعَجَّبْ هَاهُنَا لِمَنْ رَسَخَ
وَالْجَهْلُ مِنْ جُمْلَةِ هَذَا الْحَالِ
إِنْ مَاتَ وَالشَّرِيكَ لَمَّا يَدْرِي (٢)
ذَكَرْتُهُ بِالْمَوْتِ قَدْ تَهَدَّمَا
نَسِيئَةً مِنْ أَمَةٍ أَوْ عَبْدٍ
حَتَّى يَقُولَ لِلَّذِي قَدْ رَابَحَهُ
وَبَعْدَ هَذَا الْقَوْلِ مَا مِنْ بَاسٍ
حَتَّى يُزِيلَ مَا بِهِ مِنْ لَبْسٍ
لَهُ كَذَا قَالَ بِهِ الرَّبِيعُ

(١) قوله : « يقيل » أي أنه يجوز للمضارب أن يقبل من يشتري منه شيئاً من مال المضاربة إذا جاءه نادماً ، كما يجوز له أن يحط عنه شيئاً من الثمن إذا رأى في ذلك صلاحاً ، لأن عليه أن يراعي المصلحة في ذلك .

(٢) قوله : « لما يدر » أي لم يدر ، والمراد أن الشريك المأذون له في التصرف إذا مات شريكه ولم يعلم بموته فما أتلّفه من نصيبه بإذنه من بعد موته فإنه يضمنه ، وهكذا الوكيل فهو من الخطأ في المال ، والخطأ في المال يوجب الضمان على المخطيء فيه ، والله أعلم . العبري .

(٣) قوله : « فلا يجوز بيعه » يعني أن ما اشتراه بالنسيئة فليس له أن يبيعه مراجعة بالنقد إلا إذا أخبر المشتري بذلك لأن بيع النسيئة يكون بشمن أكثر من بيع النقد في العادة ، فلذلك يجب عليه إعلام المشتري به نفيّاً للخداع .

(٤) بالناسي : أي بالنسيئة .

كَذَلِكَ الْخَادِمُ ^(١) بَعْدَ الْعَمَلِ وَالْعَمَلُ الْقَلِيلُ لَا يَعْيبُ وَإِنْ يَكُنْ أُخْرِجَ مِنْهُ شَعْرًا ^(٢) وَكُلُّ مَا أَنْفَقَهُ مِنَ الْكِرَا يَقُولُ قَدْ قَامَ عَلَيَّ بِكَذَا كَعَوْرٍ وَعَرْجٍ وَمَرْضٍ يَقُولُ قَدْ أَخَذْتُهُ صَاحِبًا وَهَذِهِ الْأُمُورُ فِي الْمُرَابَحَةِ وَهِيَ التَّرَاضِي بَيْنَ الْبَيْعَيْنِ أَمَّا الْمُرَابَحَاتُ أَنْ يَتَّفَقَا يُخْبِرُهُ بِمَا عَلَيْهِ قَامَا فَيُحْرَمُ الْكِتْمَانُ حِينَ كَانَا وَنَحْوُهُ مِنْ نَاقَةٍ وَجَمَلٍ وَهُوَ الَّذِي الْقَلْبُ بِهِ يَطِيبُ فَلْيُخْبِرِ الشَّارِيَ بِهِ لِيَشْعُرَا وَغَيْرِهِ يَحْسِبُهُ فِيمَا اشْتَرَى وَإِنْ يَكُنْ عَرَاهُ مِنْ بَعْدِ أَذَى فَيُخْبِرِ الشَّارِيَ إِذَا بِهِ رَضِيَ فَإِنْ رَضِيَ بِهِ فَقَدْ أُبِيحَا وَغَيْرُهَا يَجْرِي عَلَى الْمُصَالَحَةِ فِي زَيْنِهِ إِنْ كَانَ أَوْفَى الشَّيْنِ عَلَى زِيَادَةٍ عَلَى مَا أُتَّفَقَا وَيَأْخُذُ الزَّائِدَ رِبْحًا رَامَا خِيَانَةً إِلَّا إِذَا أَبَانَا ^(٣)

(١) قوله : « كذلك الخادم » يعني أن هذه الأشياء المذكورة ليس له أن يبيعها مراوحة إلا بعد إعلام المشتري بأنه قد لبس هذا الثوب ، أو استعمل هذا العبد أو هذه الدابة إلا ما كان من العمل القليل الذي لا يستحق قيمة في العادة .

(٢) وقوله : « أخرج منه شعرا » أي من الحيوان ؛ كشعر وصوف ووبر ، مما يكون له قيمة وهذا كله في بيع المراوحة ، وذلك بأن يقول للمشتري قد اشتريته بعشرة دراهم فأرجحنى درهمين فإن كان قد استفاد منه شيئا مما تكون له قيمة فعليه أن يخبره به والله أعلم .

(٣) أبانا : أى أظهر .

كتاب السلف

وَالسَّلَفُ الْمَعْرُوفُ يَوْمًا بِالسَّلَمِ
يَأْخُذُهَا لِيُدْفَعَ الْعُرُوضَا
أَقْلُهُ ثَلَاثَةُ الْأَيَّامِ
وَلَيْسَ لِلْبَعِيدِ مِنْهُ حَدٌّ
وَقَبْلُ أَنْ يَتِمَّ ذَاكَ الْأَجَلُ
وَإِنْ تَرَاضِيَا فَلَا يَصِحُّ
إِلَّا إِذَا أَجْزَاهُ مَا قَدْ دَفَعَا (١)
وَهِيَ الدَّرَاهِمُ الَّتِي قَدْ سَلَّمَا
وَهَلْ لَهُ بَأْنٌ يُؤْلِيهِ (٢) فَتَى
وَهَكَذَا الْخِلَافُ فِي التَّوْلِيَةِ
وَلَا يَجُوزُ فِيهِ غَيْرُ الصَّرْفِ
وَالْأَصْلُ عَنْ أَبِي الْخَوَارِئِ (٣) قَدْ ذَكَرَ
وَهُوَ مِنَ الْعُرُوضِ لَا مَحَالَهُ
وَبَعْضُهُمْ يَشْتَرِطَنَّ الْوَرْثَا
وَبَعْضُهُمْ يُرَخِّصَنَّ فِيهِ

دَفْعُ دَرَاهِمٍ لِمَنْ قَدْ اسْتَلَمَ
لِأَجْلِ صَيَرَهُ مَفْرُوضًا (١)
مَعَ لَيَالِيهَا عَلَى التَّمَامِ
مَا دَامَ يُحْصَى حِينَمَا يُعَدُّ
فَقَبْضُهُ الْبَاطِلُ لَا يُحْلُلُ
ذَاكَ وَلَا يَصِحُّ فِيهِ الصَّلْحُ
فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا يَمْنَعَا
فَدَفَعُهَا لَهُ يَجُوزُ فَأَعْلَمَا
مِنْ قَبْلِهِ فَالْخُلْفُ فِيهِ قَدْ أَتَى
مِنْ قَبْلِ قَبْضِهِ وَبَعْدَ الْمُدَّةِ
فَسَلَفُ الْعُرُوضِ لَيْسَ يَكْفِي
فِي سَلَفِ الصَّوْفِ بَحَبٌّ وَشَعْرٌ
أَجَازُهُ الشَّيْخُ بِهِدَى الْحَالَهُ
فِي التَّقْدِ إِنْ أَسْلَفَتْهُ أَفْهَمْنَا
وَعَدُّهَا عَنْدَهُمْ يَكْفِيهِ

(١) قوله : « مفروضا » أي محدودا .

(٢) قوله : « ما قد دفعا » أي الدراهم التي دفعها عند عقد السلف .

(٣) قوله : « بأن يؤليه فتى » بإهمال أن على العمل ضرورة ، أو على لغة من يهملها ، ومعنى يؤليه يحيله والتولية هي الحوالة وقوله : « من قبله » أي من قبل تمام أجل السلف .

(٤) قوله : « عن أبي الخوارى » هو الشيخ العلامة محمد بن الخوارى القرى كان ضريح البصر ولد بتتوف وانتقل الى نزوى وكان شيخه العلامة نيهان بن عثمان ، وهما من علماء القرن الرابع ولأبى الخوارى هذا الجامع المشهور بجامع أبى الخوارى ، وهو ممن زادوا على جامع ابن جعفر .

وَالْخُلْفُ فِي غَيْرِ الْقُرُوشِ^(١) عَانِي
وَذَاكَ فِي الدَّرَاهِمِ الْمَعْدُودَةِ
تَزِيدُ مَرَّةً وَتَنْقُصُنَا
وَالرَّهْنُ فِيهِ يُطْلَنُ فَلَا
فَلَيْسَ بِالْكَفِيلِ فِيهِ بَأْسُ
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ شَرَطَ الْكَرَاءُ
وَهَكَذَا إِنْ شَرَطُوا قَبْضَ السَّلَفِ
وَالصَّائِغِي^(٢) بِنَقْضِهِ يَقُولُ
وَقَبْضُهُ مِنْ حَيْثُ مَا قَدْ عُقِدَا
لَكِنِّي يُعْجِبُنِي الْإِرْسَالُ
وَالضَّرُّ وَالْإِضْرَارُ مَرْفُوعٌ فَإِنْ
وَيُطْلَنُ إِنْ عَيَّنُوا مِكْيَالًا
فَبِذَهَبٍ بِسَرَقٍ أَوْ حَرَقٍ
لَكِنْ يُعَيَّنُونَ كَيْلًا عِلْمًا
وَهَكَذَا الْوِزَانُ فَافْهَمْنَا
وَمَنْ يَكُنْ بِالْكَيْلِ^(٣) يَوْمًا أَسْلَفًا
وَهَكَذَا الْعَكْسُ وَلَيْسَ يَقْبِضُ

لَأَنَّهَا مَضْبُوطَةٌ الْوِزَانِ
إِذْ لَمْ تَكُنْ عِنْدَهُمْ مَحْدُودَةً
مِنْ هَاهُنَا قَدْ قِيلَ تُوزَنُنَا
تُسْتَرْهَنُنَّ وَإِنْ تَشَا فَاسْتَكْفِلَا
قِيلَ وَقَدْ أَجْمَعَ فِيهِ النَّاسُ
لِبَلَدٍ صَيَّرَهُ هَبَاءً
مِنْ مَوْضِعٍ فَفِي الْفَسَادِ يُخْتَلَفُ
لَأَنَّهُ شَرَطَ بِهِ مَعْلُولُ
أَعْجَبُهُ فِيمَا يَرَى إِنْ بَعْدَا
يَقْبِضُهُ مِنْ حَيْثُ مَا يُنَالُ
أَرَادَ أَنْ يَضُرَّهُ فَلْيُمْنَعَنَّ
لَأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُزَالَ
فَذَاكَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ بَقِيَ
كَقَوْلِهِمْ مِكْيَالُ نَزْوَى فَأَعْلَمَا
فَالْكُلُّ وَاجِبٌ يُسَيِّئَا
لَا يَأْخُذْنَ بِالْوِزْنِ عَنْهُ فَأَعْرِفَا
إِلَّا بِكَيْلٍ أَوْ بِوِزْنٍ يَعْرِضُ

(١) قوله : « القروش » يعنى الريالات الفضية التماوية المتداولة سابقا بعمان .

(٢) الصائغي : هو العلامة سالم بن سعيد المنجي ، صاحب الأرجوزة التي هي الأصل لهذا الجواهر ، فهو يشير إليه مرة بالصائغي ومرة بالأصل .

(٣) قوله : « ومن يكن بالكيل » يعنى أن السلف إنما يكون على ما عقده فإن أسلفه على كيل معلوم فلا يأخذه بالوزن ، وهكذا العكس ، وعندى أنه إذا ضبطوا وزن المكيال من الحب أو التمر ثم وزنوا الباقي على حساب وزان المكيال فلا يضيق ذلك ، ولعل ذلك يكون أضبط من الكيل في الاعتبار .

وإن يكن ثمرًا وحبًا سلفًا
فنجل محبوب يُطلنا
ولا يجوز في الأصول السلف
وفي العروض جائز ويختلف
وجائز في اللحم والحيتان
ولا يجوز أبدًا عند الوفا
وها هنا مسألة لا أدري (١)
فإن يكن قد سلف العمراء
ويأخذ الحمرا عن البيضاء
ولا يجوز بيعه من قبل أن
إلا إذا ما شاء رأس ماله
ولم يكن لكل صنف عرفًا
مالم يكن لذا يميزنا
وفيه إجماع ولا يختلف
في الحيوان لو بسنه وصف
والسمن والأقط مع الألبان
أن يأخذن غير ما قد سلفا
ما أصلها في النظم جاءت تجري
من ذرة لا يأخذ البيضاء
والكل عندنا على سواء
يقبضه ولو على من يسلفن
يدفعه له على كماله

(١) قوله : «وها هنا مسألة» . لا غرو إذا لم يعرف المؤلف نور الدين رحمه الله الفرق بين الذرة الحمراء والبيضاء لأنه نشأ بأرض الباطنة ، ثم قضى أكثر عمره ببلاد الشرقية من عمان حيث لا تزرع الذرة وإلا فعند من يزرعها من أهل عمان فرق واضح ، فالبيضاء عندهم أعز وأغلا من الحمراء . والقاعدة في السلف أن لا يأخذ الأعلى عن الأدنى والله أعلم .

كتاب الديون

وَالَّذِينَ حَقَّ صَارَ فِي ذِمَّةٍ مَنْ
يَكُونُ بِالْقَرْضِ وَبِالْبَيْعِ مَعًا
وَكُلُّهُ دَيْنٌ وَيَلْزَمُنَا
وَإِنْ يُوجَلُّ مَعَ تَمَامِ الْأَجَلِ
يَأْخُذُهُ يَبْقَى إِلَى أَنْ يَدْفَعَنَّ
أَوْ سَلَفٍ أَوْ مِنْ ضَمَانٍ تَبَعًا
أَدَاؤُهُ إِذْ لَمْ يُوجَلَّ
يَلْزَمُهُ مِنْ غَيْرِ مَا تَمَطَّلُ

باب القرض

فَالْقَرْضُ وَهُوَ أَخْذُكَ الشَّيْءَ عَلَى
وَهُوَ مِنَ الْيُسْرِ عَلَى الْعِبَادِ
أَجْزَلُ فِيهِ الْفَضْلُ وَالتَّوَابَا
إِذْ نَفْعُهُ يَكُونُ أُخْرَوِيًّا
وَكُلُّ قَرْضٍ جَرَّ نَفْعًا قَرِيبًا
وَجَائِزٌ لِمَنْ يَرُدُّ الْقَرْضَا
يَزِيدُهُ فَوْقَ الَّذِي قَدْ اقْتَرَضَ
لَكِنْ لِكَيْ يَكُونَ فِي الْقَضَا حَسَنٌ
فَاقْتَرَضَ الْمُخْتَارُ بَكْرًا وَقَضَى
وَأَنَّهُ الطَّاهِرُ وَالْمُطَهَّرُ
وَفِيهِ أَنَّ الْحَيَوَانَ يُقْتَرَضُ
وَالْأَصْلُ قَالَ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ
أَنْ تَدْفَعَنَّ مِثْلَهُ مُكَمَّلًا
أَبَاحَهُ مِنْ غَيْرِ مَا ارْتِدَادٍ
وَمَنْ يُرَدُّ بِهِ الْمَزِيدُ حَابًا
كَيْفَ يُدَلَّنَ دُيُوبًا
وَيَهْلِكَنَّ مَنْ لِدَاكَ رَكْبًا
إِنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطُ يَزِيدُ أَيْضًا
مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجْعَلَهُ لَهُ عَوْضُ
وَنَحْوَهُ يُوجَدُ فِيمَا قَدْ يُسَنُّ (١)
عَنْهُ رَبَاعِيًّا فَرَادَ فِي الْقَضَا
وَذَاكَ لِلْمُقْرِضِ لَيْسَ يَظْهَرُ
فَالْمَنْعُ لَا مَعْنَى لَهُ وَإِنْ عَرَضَ
بِمَنْعِهِ قَالُوا لَدَى الْجَوَابِ

(١) قوله : فيما قد يسنّ أى في السنة

وَعَلَّ (١) مَا نَعِيهِ لَمْ يُلْغُهُمْ
 أَوْ أَنَّهُمْ يَرَوْنَهُ مَحْصُوصاً
 لِأَنَّهُ الْقُدْوَةُ تَتَبَعْنَاهُ
 وَذَلِكَ الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ
 إِلَّا الْإِمَاءُ قَرْضُهَا حَرَامٌ
 لِأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى إِعَارَةٍ
 وَذَلِكَ أَنَّ رَدَّ عَيْنِ الْمُقْتَرَضِ
 فَإِنْ يَرُدَّ عَيْنَهَا وَقَدْ دَخَلَ
 وَالشَّرْطُ أَنْ يَرُدَّ غَيْرَهَا فَلَا
 وَالشَّرْطُ أَنْ يَقْبِضَهُ مَعَ رَدِّهِ
 لَيْسَ يَجُوزُ وَعَلَيْهِ يَقْتَضِي
 وَالشَّرْطُ إِنْ أَقْرَضَهُ إِلَى أَجَلٍ
 وَقِيلَ بَلْ يَلْزِمُهُ مَا أَجَلًا
 وَأَخَذُ غَيْرِ الْجِنْسِ عَنْهُ اخْتِلَافًا
 إِذْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْبُيُوعِ فَأَعْلَمَا
 قَرْضُ الدَّنَائِيرِ أَوْ الدَّرَاهِمِ
 لِأَنَّهُ فِي وَزْنِهَا تَفَاضُلٌ
 فَيَدْخُلَنَّ فِي الرِّبَا الْمَحْرَمِ

مَا فَعَلَ الْمُخْتَارُ حَتَّى حَرَّمُوا
 بِفَعْلِهِ وَلَا أَرَى التَّخْصِيصَ
 إِلَّا بِحُجَّةٍ تُخَصِّصْنَاهُ
 رَيْعُ عَلِمْنَا وَمَا أَغْلَاهُ
 بِمَنْعِهِ أَجْمَعَتِ الْأَعْلَامُ
 فَرُوجِهَنَّ فَأَفْهَمَنَّ إِشَارَتِي
 يَجُوزُ مِثْلُ رَدِّ ذَلِكَ الْعَوْضِ
 يَكُونُ مِثْلُ مَنْ لِفَرْجِهَا اسْتَحَلَّ
 يَصِحُّ فَالْوَجْهَانِ فِيهِ بَطْلًا
 فِي مَوْضِعٍ مِنْ قُرْبِهِ أَوْ بُعْدِهِ
 مِنْ حَيْثُ مَا قَضَاهُ مَهْمَا يُقْرَضُ
 لَا يَثْبُتَنَّ فَلَهُ قَبْلَ الْأَجَلِ
 فَمَا لَهُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَعْجِلَا
 مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ وَالْجَوَازُ أَلْفَا (٢)
 لَكِنَّهُ إِسْقَاطُ حَقٍّ لَزِمَا
 بَعِيرٍ وَزَيْنٍ بَاطِلٌ عَنْ عَالِمٍ
 فَيَحْشَى أَنْ يَرُدَّ ذَلِكَ الْفَاضِلُ
 فَهَذِهِ عَلَّتُهُ فَلْتَعْلَمِ

(١) قوله : « عَلَّ » لغة مشهورة في لعل .

(٢) قوله : « أَلْفَا » بالبناء للمفعول أي صار مألوفاً أي مشهوراً مأخوذاً به .

وَجَائِزٌ (١) إِنْ لَمْ يَكُنْ تَفَاوُتٌ لِأَنَّمَا الْمَحْذُورُ فِيهِ قَائِتٌ
وَذَلِكَ أَنْ يَعْلَمَ بِالتَّكَرُّارِ بِأَنَّهَا وَاحِدَةٌ الْمِقْدَارِ
وَالْقَرْضُ فِي الْبَيْضِ يَرَاهُ حِجْرًا (٢) لِأَنَّهُ مُخْتَلِفٌ لَا يُدْرَى
كَذَلِكَ مَا كَانَ مِنَ الْأَشْجَارِ مُخْتَلِفًا قَدْ جَاءَ فِي الْآثَارِ
وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ فِي قَرْضِ السَّمَكِ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَنَالُهُ الشَّبْكُ
لِكَثْرَةِ الْأَجْنَاسِ فِيهِ مُنْعًا وَلِتَفَاوُتِ هُنَاكَ وَقَعًا
وَإِنْ يَكُنْ أَقْرَضَهُ مِنْ بَعْدِ أَنْ قَطَعَهُ وَزَنًا فَلَيْسَ يُمْنَعَنْ
لِأَنَّمَا الْمَحْذُورُ هَاهُنَا غُذِمَ إِذْ كَانَ قَرْضًا بِوَرَانٍ قَدْ عُلِمَ
وَالْقَرْضُ لِلْمَاءِ مِنَ الْأَنْهَارِ مُقَدَّرًا بِعَدَدِ الْآثَارِ (٣)
تَدْخُلُهُ عِنْدَهُمُ الْجَهَالَةُ لِمَنْ أَرَادَ النَّقْضَ لَا مَحَالَةَ
وَقِيلَ لَا بَأْسَ بِقَرْضِ الْمَاءِ لَكِنْ يَرُدُّهُ عَلَى سَوَاءِ
وَعِنْدَنَا الْقَرْضُ مِنَ الْأَمَانَةِ بَغَيْرِ إِذْنِ رَبِّهَا خِيَانَةٌ
وَإِنْ يَكُنْ صَاحِبُهَا يَتِيمًا أَوْ مَسْجِدًا فَاحْكُمْ بِهِ تَحْرِيمًا
وَقِيلَ بِالْجَوَازِ لَكِنْ يَضْمَنُ بِذَلِكَ إِنْ ضَاعَ الَّذِي يُؤْتَمَنُ
وَرَبْحُهَا فِيهِ خِلَافٌ بَعْضُ يَرَاهُ لِلَّذِي عَلَيْهِ الْقَرْضُ

(١) قوله : «جائز الخ» معناه أن ما كان من النقود المضروبة متفق الوزن والمقدار ، فلا يشترط في قرضه الوزن ومثل ذلك ورق الأنواط المعروفة اليوم . وفاتت : أي معدوم .

(٢) قوله : «يراه حجرا» يعنى الشيخ الصايغى صاحب الأصل وهذا الحجر منه في قرض البيض تشديد ، وذلك لما رآه فيه من الكبر والصغر ، فإن بعضه أكبر من بعض ، وعندى أن مثل هذا الاعتبار مناف لسهولة الخفيفية السمحاء ، وإنما المناسب لها الترخيص في مثل هذا إذ كان من بصير معروف ألا ترى أنهم لا يفرقون بينه في الأثمان عند بيعه . والله أعلم . العبري .

(٣) قوله : «الآثار» جمع أثر وهو عبارة عندنا عن مدة زمانية مقدرة بنصف ساعة أي ثلاثين دقيقة

وَقِيلَ رَبُّهَا لِرَبِّ الْمَالِ وَلَمْ يُجَوِّزْ مَنْ يُجَوِّزْنَا
يَرُونَ أَنَّ الْقَرْضَ فِي الصِّيَانَةِ وَذَلِكَ لِلْوَفِيِّ وَالْمَلِيِّ
وَلَا وَفِي غَيْرِ مَا غَنَى وَقَدْ يَمُوتُ فَيُضِيعُ مَا اقْتَرَضَ
فَظَنَّ مَنْ لَمْ يَفْهَمَنَّ الْمَعْنَى فَانْدَفَعُوا فِي الْقَرْضِ لِلْأَمَانِ
عَمَّ الْفَسَادُ بِالْبِلَادِ وَذَهَبَ كَمْ مِنْ يَتِيمٍ أَفْقَرُوا بِالْقَرْضِ
إِنْ عَابَوْهُ قَالَ قَدْ عَمِلْتُ وَضَاعَ مَالِي فَأَنَا لَمْ أَجِدْ
أَمْثَلُ (٤) هَذَا مَنْ يُرَخِّصُنَا لَوْ ظَهَرَ الْمُرْخِصُونَ الْيَوْمَ
كَانُوا يَقُولُونَ جَمِيعاً لَسْنَا وَرُبَّمَا أَطْلَقَ قَوْمٌ وَهُمْ

وَإِنَّ ذَا كَوَاحِدِ الْعَمَالِ (١) إِلَّا لِمَعْنَى وَاسِعٍ قَدْ عَنَّا
أَضْبَطُ حَيْثُ صَارَ فِي الضَّمَانَةِ لَا فِي مَلِيٍّ غَيْرِ مَا وَفِي
فَالْعُسْرُ قَدْ يَمْتَنِعُ لِلْوَفِيِّ (٢) إِذْ لَمْ يُخْلَفْ بَعْدَهُ لَهُ عِوَضٌ
بِأَنَّهُ طَرًّا يُجَوِّزُنَا فَكَانَ فِعْلُهُمْ كَفِعْلِ الْخَائِنِ
بِقَرْضِهِمْ فَضَّةَ قَوْمٍ وَذَهَبَ (٣) وَمَسْجِدٍ إِذْ لَمْ يَجِدْ مَا يَقْضِي
بِقَوْلٍ مِنْ رَخَّصَ قَدْ أَخَذْتُ وَإِنَّمَا الْخُلَاصُ مِنْ مُعْتَقِدِي
لَهُ إِذَا جَاءَكَ يَسْأَلُنَا لَوْجَّهُوا لِنَحْوِ هَذَا لَوْ مَا
نَقُولُ بِالْتَّرْخِصِ فِي ذَا الْمَعْنَى قَدْ قَصَدُوا التَّقْيِيدَ فِيمَا يُفْهَمُ

(١) قوله : « الْعَمَال » بتشديد الميم أي الأجراء العاملين .

(٢) قوله : « لِلْوَفِيِّ » الوفي هو الإنسان الذي لم يتعود السُّطْلَ في أداء ما عليه ، و« الْمَلِيِّ » بفتح الميم وكسر اللام واسع المال ، مأخوذ من امتلاء الكف أو الكيس .

(٣) قوله : « وَذَهَبَ » الأول فعل ماضى بمعنى هلك ، والثاني هو المعدن المعروف ، وبينهما الجناس المتماثل .

(٤) قوله : « أَمْثَل » بهزة الاستفهام الإنكاري المفتوحة .

وَصَاحِبُ الْمَالِ لَوْ أَسْتَأْذَنَهُ
لَرُبَّمَا شَقَّ عَلَيْهِ فَاِذَنْ (٢)
وَذَاكَ شَيْءٌ بِالتَّعَدِّي يُوصَفُ
وَاللَّهُ قَدْ أَعْطَى الْوَرَى عُقُولًا
فَبِالْعُقُولِ تُدْرِكُ الْمَعَانِي
كَمْ مُطْلَقٍ مِنَ الْقُرْآنِ قِيْدًا
فَكُلُّ مَا جَرَّ الْفَسَادَ قُلْنَا
فَشَرَعْنَا يَا مُرُّ بِالْمَصَالِحِ
قَدْ طَهَّرَ اللَّهُ سَبِيلَ أَحْمَدَا
فِي قَرْضِ مَالِهِ (١) قَدْ اسْتَأْمَنَهُ
بِغَيْرِ طَيْبِ نَفْسِهِ يَفْتَرِضَنَّ
وَلَيْسَ فِي حَرَامِهِ يُخْتَلَفُ
مَا كُلُّ مَنْقُولٍ غَدَا مَقْبُولًا
وَمَالُهُ أَرَادَ مَنْ يُعَانِي
بِالْعَقْلِ كَيْفَ بِمَقَالٍ وَجِدَا
لَيْسَ مِنَ الشَّرْعِ الَّذِي عَرَفْنَا
لَا بِمَفَاسِدٍ وَلَا فَضَائِحِ
عَنْ كُلِّ فَاسِدٍ وَعَنْ كُلِّ اعْتِدَا

باب الوثيقة في الدين

وَكُلُّ مَنْ يَقْرَضُ أَوْ يُدَيِّنُ (٣)
أَرْشَدَنَا لِذَلِكَ الْقُرْآنُ
وَوَصَفَ الرَّهَانَ بِالْمَقْبُوضَةِ
يَسْتَشْهَدَنَّ فِي ذَاكَ أَوْ يَرْتَهَنُ
إِنْ عُدِمَ الْكَاتِبُ فَالرَّهَانُ
فَالْقَبْضُ مِنْ شُرُوطِهِ الْمَقْرُوضَةِ

(١) قوله : « في قرض ماله » ما موصولة بمعنى الذي ، وله جار ومجرور ، والهاء فيه ضمير عائذ إلى الموصول .

(٢) قوله : « فاذن » هي حرف مكافأة وجواب ، قيل إنها تكتب بالنون كما هنا ، وقيل إنها تكتب بالألف إلا إذا عملت في نحو قولك جوابا لمن قال لك إني أزورك إذن أكرمك ويشترط في نصبها الفعل المستقبل اتصاها به ، وأن لا يتقدمها شيء ، قيل ولا يضر فصلها عن الفعل بالقسم كقوله .

إذن والله نرميهم بحرب
ثشيبُ الطفل من قبل المشيب

(٣) قوله : « أو يُدَيِّنُ » أي يبيع إلى أجل ، وذلك لأن الثمر يصير على المشتري ديننا قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ ﴾ الآية .

وَبَاطِلٌ إِذَا عَرَى مِنْ قَبْضٍ
وَأِنْ يَكُنْ قَدْ جَعَلُوهُ عِنْدَا
فَقِيلَ رَهْنٌ وَأُنَاسٌ قَالُوا
وَقِيلَ إِنْ كَانَ أَخُو الْحَقِّ طَلَبَ
لِأَنَّهُ يَكُونُ كَالْأَمِينِ
وَإِنْ يَكُنْ مَنْ يَدْفَعُ الرَّهَانَا
لِأَنَّهُ أَحَالَ بَيْنَ الْمُرْتَهِنِ
وَالرَّهْنِ أَنْ يَذْهَبَ بِمَا فِيهِ ذَهَبٌ
لِأَنَّ حَقَّهُ بِذَلِكَ الرَّهْنِ
وَإِنْ يَكُنْ ذُو الْحَقِّ يَشْرُطُنَا^(١)
فَقِيلَ لَا يَثْبُتُ وَهُوَ الْأَكْثَرُ
إِنَّ النَّبِيَّ قَالَ يَذْهَبُنَا
وَعِلَّةُ الْمَرْهُونِ فِيهِ تَدْخُلُ
فَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ يَأْخُذُنَا
وَجَائِزٌ لَهُ يُطَالِبُنَا
إِذْ لَمْ يَكُ الرَّهْنُ قَضَاءً لَزِمَا

إِذْ لَمْ يَكُنْ رِهْنًا بِذَلِكَ فَاقْضِ
بَعْضَ الثُّقَاةِ فَالْخِلَافُ أَبَدًا
لَيْسَ بِرَهْنٍ بَلْ هُوَ الْأَبْطَالُ
لِذَلِكَ وَالرَّهْنُ بِذَلِكَ قَدْ وَجِبَ
لَهُ بِقَبْضِ ذَلِكَ الْمَرْهُونِ
أَرَادَهُ أَفْسَدَهُ إِعْلَانًا
وَيَنْ قَبْضِ ذَلِكَ الَّذِي رُهْنٌ^(٢)
وَمَا لِذِي الْحَقِّ عَلَى الْخَصْمِ طَلَبُ
فَإِنْ يَغِبُ غَابَ فَخُلَّ عَنِّي
حَقِّي مَعَ الذَّهَابِ يَلْزَمُنَا
لِأَنَّهُ خَالَفَ مَا يُؤَثَّرُ
بِمَا حَوَى وَهُوَ يُلْزَمُنَا
وَكُلُّ مَا عَلَيْهِ قَدْ يَشْتَمِلُ
مِنْ ذَلِكَ حَتَّى الْحَقُّ يَدْفَعُنَا
فِي حَقِّهِ مَتَى لَهُ قَدْ عَنَّا
لَكِنَّهُ التَّوْثِيقُ بَيْنَ الْغَرَمَا

(٣) قوله : «رهن» يصح فيه وجهان : بناؤه على الفاعل فيكون بفتح الراء ؛ أي رهنه هو ، وبناؤه على المفعول ، أي الذي صير مرهونا فيكون بضمها .

(٤) قوله : «وإن يكن ذو الحق يشرطنا» قلت الظاهر عندي أن اشتراط الضمان يثبت ؛ لحديث العارية التي استعارها النبي صلى الله عليه وسلم من صفوان ابن أبي أمية حين اشترط عليه صفوان ضمان الادراع فقال له إنها مضمونة ، فقال له صلى الله عليه وسلم مضمونة ؛ والأصل في العارية عدم الضمان .

فَإِنْ أَبَى الْغَرِيمُ أَنْ يُسَلِّمًا
فَهُوَ الَّذِي يَقْضِي عَلَيْهِ بِالْقَضَا
وَلَا يُبَاغِ الرَّهْنُ إِلَّا بِالنَّدَا
وَمَا لَهُ يَسْتَعْمِلُ الْمَرْهُونَا
وَبَعْدَ الاسْتِعْمَالِ يَضْمَنَّا (١)
وَقِيلَ فِي الْخَاتَمِ إِنْ أَدْخَلَهُ
وإِنْ يَكُنْ فِي الْأَصْبَعِ الْيَمِينِ
وَذَاكَ إِنْ جَعَلَهُ فِي الْيُسْرَى
وَأَنَّهُ مِنَ الْفُرُوقِ الْمُشْكِلَةِ
فَكَوْنُهُ قَدْ خَالَفَ الْمَسْنُونَا
بَلْ بِالْخِلَافِ يَنْبَغِي أَنْ يُلْزَمَا
فَهُوَ لِبَاسٌ لَمْ يُوَافِقْنَا
مَعَ أَنَّهُ قَدْ قِيلَ إِنَّ الْيُمْنَى
وَهُوَ الَّذِي أَرَاهُ لَا سِوَاهُ
وَأَنْ أَتَتْ بِضِدِّهِ أَجْبَارُ
لِأَنَّهَا أَوْلَى بِكُلِّ كَرَمٍ
وَكَانَ مَحْبُوبًا لَهُ التَّيَامُنُ
وَكُلُّ مَا لَيْسَ لَهُ بَقَاءُ

يَرْفَعُ أَمْرَهُ إِلَى مَنْ حَكَمَا
أَوْ يَبْعَ مَا مِنْ رَهْنِهِ قَدْ قَبَضَا
إِذَا جَرَى الْحُكْمُ بِذَاكَ وَبَدَا
لِأَنَّهُ صَارَ لَهُ أَمِينَا
مِنْ بَعْدِ أَنْ كَانَ يُؤَمِّنُنَا
فِي الْأَصْبَعِ الْيُسْرَى يَضْمَنُ لَهُ
فَإِنَّهُ خَلَا مِنَ التَّضْمِينِ
تَحْتَمُّ وَلَا كَذَاكَ الْأُخْرَى
لِأَنَّهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ اسْتَعْمَلَهُ
تَحْتَمًا (٢) لَا يَرْفَعُ الْمَضْمُونَا
إِذَا جَمَعَ الْخِلَافَ وَالتَّحْتَمَا
لِسُنَّةِ اللَّبَاسِ فَأَعْلَمْنَا
مَحَلَّ لُبْسِهِ كَذَاكَ سُنَا
لِأَنَّهُ رَوَاهُ مَنْ رَوَاهُ
فَحَبَّرَ الْيُمْنَى إِذَا اخْتَارُ
وَضِدُّهَا لِعَكْسِ ذَاكَ فَأَعْلَمَ
فِي كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ مَعْنَى بَائِنُ
فَرَهْنُهُ الْبَاطِلُ إِذَا يُجَاءُ

(١) قوله : «يُضْمَنُنَا» بالبناء للمفعول ؛ أي يحكم عليه بالضمان لأنه إذا وضعه في أصبع يده اليسرى فقد استعمله ، وذلك على قول من يقول إن السنة في لبس الخاتم وضعه على أصبع اليد اليسرى وأصح القولين كون لبسه في أصبع اليد اليمنى .
(٢) قوله : «تَحْتَمًا» تمييز أو بنزع الخافض أي في التحتم .

وَذَلِكَ الْبَطِيخُ وَالْقِثَاءُ وَمَا إِلَيْهِ يُسْرِعُ الْفَنَاءُ
وَالْحُلْفُ فِي رَهْنِ الْعَبِيدِ وَرَدًا لَكِنِّي أَرَى الْجَوَارَ أَجُودًا
وَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ فِيهَا رَهْنًا تَصْرُفٌ حَتَّى يَفُكَّ الْمُرْهَنُ
وَالْعَبْدُ (١) إِنْ أَعْطَاهُ أَوْ إِنْ وَهَبَهُ فَهُوَ عَلَى الْخِلَافِ فِيهَا رَثْبُهُ
فَمَنْ يَقُولُ رَهْنُهُ صَحِيحٌ فَإِنَّهُ لِدَاكِ لَا يُبِيحُ
وَالْعَكْسُ فِي الْعَكْسِ وَمَهُمَا أَعْتَقَهُ فَإِنَّهُ يُعْتَقُ حِينَ أَطْلَقَهُ
يُعْتَقُ مِنْ قَبْلِ الْفِدَاءِ فَأَعْلَمَا إِذْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الشَّرِيكِ الزَّمَا
وَيَبْقَى حَقُّهُ عَلَى مَنْ رَهْنًا لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي قَدْ ضَمِنَا
وَهَلْ لِمَنْ يَرْهَنُ يَوْمًا أَمَّتَهُ يَطَّأَهَا وَهِيَ بِذَاكَ مُثَبَّتَةٌ
قِيلَ لَهُ وَقِيلَ لَا وَإِنَّمَا يُنَى عَلَى الْحُلْفِ الَّذِي تَقَدَّمَا
فَإِنْ ثَقُلَ بِصِحَّةِ الرَّهْنِ فَلَا نَقُولُ إِنْ فَعَلَهُ قَدْ حُلَا
لِأَنَّ ذَا الْحَقِّ شَرِيكَ فِيهَا كَيْفَ لَهُ مَعَ ذَاكَ أَنْ يَأْتِيَهَا
وَقِيلَ مَنْ أَوْصَى بِمَا قَدْ رَهْنًا فِدَاؤُهُ مِنْ مَالٍ مَنْ قَدْ رَهْنًا
وَإِنْ أَقَرَّ فَهُوَ مِنْ مَالِ الَّذِي لَهُ أَقَرَّ (٢) خُذْهُ مِنْهُ وَانْفُذْ
وَالرَّهْنُ لَا يُشْرَعُ فِيهِ الْغَرْمَا إِنْ كَانَ مَقْبُوضًا رَوَاهُ الْعُلَمَا

(١) قوله : «والعبد» يعني العبد المرهون .

(٢) قوله : «له أقر» هو بضم الألف بالبناء للمفعول . يعني أنه إذا أقر لأحد بشيء مرهون ففداؤه في مال المقر له : لا من مال المقر . بخلاف الوصية ، والفرق بينهما أن الوصية إنما تكون على جهة التبرع من الموصي ، وأما الاقرار فهو اعتراف بالحق للغير فهو على ما اعترف له به وفيما أحسب أن المسألة لا تخلو من الخلاف في الوجهين جميعا .

بِإِذَا اخْتِلَافٍ إِنْ يَكُنْ مِنْ رَهْنًا
وَأَكْثَرَ الْقَوْلِ بِهِ أَحَقُّ
وَالرَّهْنُ فِي الْأَصُولِ بِالْإِثْبَاتِ
فَبَعْضُهُمْ أَثَبَّهُ وَالْبَعْضُ
فَعِنْدَ مَنْ أَثَبَّهُ قَدْ حَكَمَا
حَتَّى يَتِمَّ حَقُّهُ كَالرَّهْنِ
وَمَنْ يَرَى بَطْلَانَهُ يَقُولُ
فَتَشْرَعُ الدِّيَانُ فِي الْإِثْبَاتِ
وَعَمَلُ النَّاسِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ
لَا يَدْخُلُ الْغَرِيمُ مَهْمَا أُطْلِقَا
إِلَّا إِذَا نَادَى مُنَادِي مَنْ حَكَمَ
فَيَبْطُلَنَّ ذَلِكَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ
وَمَنْ يُجَوِّزُهُ يُجَوِّزُنَا
وَبَعْضُهُمْ أَجَارَهُ فِي السُّكْرِ (٣)
وَأَنَّهُ مُصَدِّقٌ إِنْ قَالَا
وَأَنَّهُ مِنْ مُشْكِلَاتِ الْأَثَرِ

حَيًّا وَفِي الْمَوْتِ (١) اخْتِلَافُ الْفُطْنَا
قَابِضُهُ حَتَّى يَتِمَّ الْحَقُّ
يُعْرِفُ كَالنَّخِيلِ وَالْأَيَّاتِ
يَنْفِيهِ إِذْ لَا يَتَأَتَّى الْقَبْضُ
بِهِ لَذَى الْإِثْبَاتِ دُونَ الْغَرَمَا
فِي كُلِّ حُكْمٍ فَافْهَمْنَاهُ عَنِّي
لِلْغَرَمَاءِ كُلِّهِمْ دُخُولُ
عِنْدَهُمْ فِي مُطْلَقِ الْحَالَاتِ
فَهُمْ يُعَامِلُونَ فِي أَحْوَالِهِ
مَعَ غَرِيمٍ مُثَبَّتٍ (٢) قَدْ عَلَّقَا
بِأَنَّمَا الْإِثْبَاتُ بَطْلٌ يُلْتَزَمُ
وَالْمَاضِي يَبْقَى فِي السَّبِيلِ الْأَوَّلِ
لِكَاتِبٍ فِي ذَاكَ يَكْتَبُنَا
بَعْدَ ظُهُورِ زَرْعِهِ لِلنَّظَرِ
قَدْ نَبَتَ السُّكْرُ وَاسْتَحَالَ
كَيْفَ يُجَوِّزُ رَهْنُ هَذَا السُّكْرِ

(١) قوله : وفي الموت أى فيما بعد موت الراهن .

(٢) قوله : مُثَبَّتٌ أى صاحب حق قد أثبت له غريمه حقه فى شىء من نخيله أو شجره أو بيوته . فإنه لا يدخل عليه فى حقه أحد من الغرماء الذين لم تثبت لهم حقوقهم فى شىء من الأموال . ولو لم تف أمواله بما عليه من الحقوق إلا فيما فضل من قيمة المال المثبت فيه عن حق صاحب الإثبات . وهذا كله على القول الصحيح المعمول به من ثبوت الإثبات فى الأصول .

(٣) قوله : فى السكر أى فى زرع السكر بعد أن يظهر ثبته فى الأرض .

وَيَبِيعُهُ وَالْحَالُ هَذِي يَفْسُدُ
وَكُلُّ شَيْءٍ بَيْعُهُ يَمْتَنِعُ
وَمَنْ يَكُنْ لِمُسْكَنِ مُسْتَرِهِنًا
وَيَجْعَلُ الْغُرْمَ عَلَى أَرْبَابِهِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ عَنْ أَمْرِهِمْ لَهُ بَنَى
مِنْ جُمْلَةِ الْوَثَائِقِ الْكَفَالَةَ
وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا جَلَّى الْمَعْنَى
يَقُولُ قَدْ كَفَلْتُ عَنْ فُلَانٍ
وَقْتُ كَذَا فَإِنْ يَمُتْ قَبْلَ الْأَجَلِ
وَإِنْ يَمُتْ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أَجَلًا
فَالْحَقُّ لِلْكَفِيلِ يَلْزَمُنَا
وَمُطْلَقًا يَلْزَمُهُ إِنْ غَابَا
لَأَنَّهُ قَدْ ضَيَّعَ الْمُرَاقَبَةَ
وَالْحَقُّ بِالتَّضْيِيعِ يَلْزَمُنَا
وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ
إِلَّا إِذَا مَا اشْتَرَطُوا عَلَيْهِ
فَهَا هُنَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُحْضِرَهُ
وَلَيْسَ فِي الْحُدُودِ مِنْ كَفَالَةٍ

فَكَيْفَ بِالرَّهْنِ إِذَنْ يُعْتَمَدُ
فَرَهْنُهُ أَيْضًا كَذَلِكَ يُمْنَعُ
فَرَامَ أَنْ يَبْنِيَهُ بَعْضُ الْبَنَاءِ
لَيْسَ لَهُ غُرْمٌ عَلَى أَصْحَابِهِ
لَكِنْ لَهُ زَوَالٌ ذَلِكَ الْبَنَاءِ
ضَمَانَةٌ وَهَكَذَا الْحَوَالَةُ
فَبِالْكَفَالَةِ الْحُضُورُ يُعْنَى
أَحْضِرُهُ لِحَضْرَةِ الدُّيَّانِ (١)
فَالْحَقُّ لَا يَلْزَمُ مَنْ عَنْهُ كَفَلُ
وَلَمْ يَكُنْ أَحْضَرَهُ مَنْ كَفَلَا
إِذْ لَمْ يَكُنْ وَفَى (٢) فَيُضْمَنَّا
وَرَاءَ بَحْرِ قَصْدِ الذَّهَابَا
فِي حَقِّهِ وَلَوْ أَرَادَ رَاقِبَهُ
مِنْ هَاهُنَا نَقُولُ يَغْرِمُنَا (٣)
إِلَّا حُضُورُ مَنْ عَلَيْهِ يَغْرِمُهُ
إِحْضَارُهُ أَوْ نَقْدُ مَا عَلَيْهِ
أَوْ يَقْضَى حَقُّهُ الَّذِي قَدْ ذَكَرَهُ
وَلَا الْقِصَاصُ فَافْهَمِ الْمَقَالَةَ

(٢) الدُّيَّانُ : جمع دَيْنٍ بتشديد الياء أي أصحاب الديون .

(٣) قوله : وفى ، أي أدّى الحق : يقال أوفاه حقه ووفاه إياه .

(٤) قوله : يغرمه ، يعنى الذى عليه الحق .

وَجَائِزٌ أَنْ يَكْفُلْنَ (١) فِي غُرْمِهِ
وَأَتَمَّا الْمَمْنُوعُ أَنْ يَكُونَا
إِذْ لَا يَصِحُّ قَوْدٌ فِي غَيْرِ مَنْ
وَرَجُلٌ لَهُ عَلَى إِنْسَانٍ
فِي مَخْضَرٍ مِنَ الْجَمِيعِ لَزِمًا
فَيَلْزِمُ الْغَرِيمُ أَيًّا شَاءَا
أَيُّهُمَا يَقْصِدُهُ لَا يَمْتَنِعُ
وَيَرْجِعُ الضَّامِنُ إِنْ قَضَاهُ
وَإِنْ يَكُنْ عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ ضَمِنَ
وَإِنْ يَكُنْ ذُو الْحَقِّ (٢) أَتْرَى الْأَوَّلَ
لَا يَرْجِعُ أَبَدًا لِلأَوَّلِ
إِلَّا إِذَا كَانَ الَّذِي لَهُ التَّزَمُ
فَهَا هُنَا حَتْمًا لَهُ أَنْ يَرْجِعَا
وَالْتَقْلُ لِلْحَقِّ بِهِذِي الْحَالَةَ
وَالْكُلُّ مِنْ وَثَائِقِ الدُّيُونِ

أَوْ فِي حُضُورِ الْجَانِي عِنْدَ حُكْمِهِ
ذَلِكَ فِي الدِّينِ يَكْفُلُونَا
يَقْتُلُ وَالْحَدُّ عَلَى مَنْ يَجْرِي مَنْ
حَقُّ أَحَالِهِ إِلَى سِنَانٍ
وَهِيَ ضَمَانَةٌ إِذَا مَا التَّزَمَا
وَيَطْلُبَنَّ مِنْهُمَا الْأَدَاءَ
إِذْ حَقُّهُ فِي الدَّمَتَيْنِ قَدْ شَرَعَ
بِحَقِّهِ عَلَى الَّذِي آخَاهُ (٣)
فَهُوَ تَبَرُّعٌ وَلَيْسَ يَرْجِعُ
فَحَقُّهُ إِلَى الْآخِرِ انْتَقَالًا
لَوْ ضَاعَ مَالُهُ بِجَحْدِ الرَّجُلِ
مُفْلَسًا وَحَالُهُ عَنْهُ انْتَبَهَمُ
فِي حَقِّهِ لِأَنَّهُ قَدْ خُدِعَا
هُوَ الَّذِي يُعْرِفُ بِالْحَوَالَةِ
مِنْ ثُمَّ الْحَقْنَاهُ بِالْمَرْهُونِ

(١) قوله : « وجائز أن يكفلن » يعنى أنه يجوز أن يكفل للحاكم بإحضار من عليه الحد من غير أن يكون الحد عليه إذا لم يحضره .

(٢) قوله : « آخاه » أى جعله كالأخ حيث أنه ضمن عنه بما عليه من الحق .

(٣) قوله : « وإن يكن ذو الحق » أى صاحب الحق ، وذلك بأن يقول للضامن إني قبلت حقى منك وأبريت غريمى مما عليه لى ، ففى هذا لا يرجع على غريمه الأول فى حقه ، ولو جحد الضامن له ضمانته أو جحد له حقه إلا إذا كان هذا الضامن مُفْلَسًا وهو لم يعلم بإفلاسه حين ضمن له ، فإن له أن يرجع بحقه على الأول إذ لا تنوء على مال أمرىء مسلم .

بابُ الْحَقِّ الَّذِي فِي الذِّمَّةِ

وَالْحَقُّ هِيَ الذِّمَّةُ قَدْ يَكُونُ مُوجَّلاً عَنْهُ وَلَا يَكُونُ
فَالثَّانِي دَيْنٌ حَاضِرٌ وَالْأَوَّلُ عِنْدَهُمُ الدَّيْنُ الَّذِي يُوجَّلُ
وَهُوَ إِلَى تَمَامِ ذَاكَ الْأَجَلِ يَكُونُ مِنْ قَضَائِهِ فِي مَهَلٍ
حَتَّى وَلَوْ أُعْطَاهُ قَبْلَ الْحَلِّ (١) كَانَ لَهُ الرُّجُوعُ عَنْ ذَا الْفِعْلِ
يَأْخُذُ مِنْهُ مَالُهُ أَدَاهُ (٢) حَتَّى يَتِمَّ أَجَلُ سَمَاءُ
وَاحْتَلَفُوا فِي قَبْضِهِ إِذَا رَضِيَ غَرِيمُهُ وَلِلْجَوَازِ ارْتَضَى
وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَّا قَدْ أَبَى ذَاكَ لِأَنَّ ذَاكَ عِنْدَهُ رَبَا
وَبَعْضُهُمْ جَوَّزَهُ إِنْ حَطَّ بِقَدْرِ التَّعْجِيلِ حِينَ اشْتَطَأَ (٣)
لِأَجْلِ مَا أَتَى عَنْ الْبَشِيرِ يَوْمَ جَلَا عَنْهُمْ بَنَى النَّضِيرِ
كَانَ عَلَيْهِمْ دُيُونٌ أُجِّلَتْ قَالَ تَعَجَّلُوا وَحُطُّوا وَثَبَّتْ (٤)
وَالْمَانِعُونَ جَعَلُوا التَّرْخِصًا مُخَصَّصًا بِحَالِهِمْ تَخْصِصًا
لِحَالَةِ الْإِخْرَاجِ وَالْإِجْلَاءِ وَلَا كَذَاكَ حَالَةُ الرَّخَاءِ
قُلْتُ وَلَكِنْ حُكْمُهُ يَغْمُ مَالَمْ يَكُنْ تَخْصِصُهُ يَتِمُّ
وَأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلِ الْمُخَصَّصُ فَبَقِيَ الْعُمُومُ لَا يُخَصَّصُ (٥)
وَسَبَبُ الْعُمُومِ (٦) لَوْ صَحَّ فَلَا يَخُصُّهُ عَلَى الصَّحِيحِ مَثَلًا

(١) قوله : « قبل الحل » أى قبل حلول أجل الدين .

(٢) قوله : « يأخذ من ماله أداؤه » ما موصوله بمعنى الذى وله اداؤه صلة الموصول .

(٣) قوله أشطأ أى تعجل . لغة عمانية .

(٤) قوله : « وثبت » لو قال فثبت بالفاء لكان أظهر وهى الفاء التى تسمى الفصيحة .

(٥) قوله : « لا يُخَصَّصُ » أى غير مخصص ، لأنه لم يَقم دليل على التخصيص فهو على عمومه .

(٦) قوله : « وسبب العموم » يشير إلى قولهم « لا عبره بخصوص السبب مع عموم اللفظ » .

وَبِمَمَاتٍ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ يَصِيرُ حَاضِرًا (١) وَيَسْتَحَقُّ
لَأَنَّهُ بِمَوْتِهِ قَدْ انْتَقَلَ لِمَالِهِ فَلَيْسَ يُنْتَظَرُ الْأَجَلُ
لَأَنَّمَا الْوَرَاثُ يَحْتَاجُونَ مَا بَقِيَ مِنْهُ فَيَقْسِمُونَا
وَبَانْتِظَارِ الْأَجَلِ الْمُقَدَّرِ يَدْخُلُهُمْ بِذَلِكَ بَعْضُ الضَّرَرِ
وَقَسْمُهُمْ مِنْ دُونِ أَنْ يُقْضَى فَلَا وَقِيلَ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَكْمُلَا
فَإِنْ يَشَاءَ الْوَرَاثُ (٢) قَسَمًا حَالًا وَالْأَوَّلُ الْمُنْسُوبُ لِلْجُمْهُورِ
وَالصَّكُّ فِيهِ الدَّيْنُ لَمَّا يَحْضُرُ فِيهِ خِلَافٌ وَالْجَوَازُ ذِكْرًا
بِلا خِلَافٍ بَعْدَ مَا قَدْ حَضَرَ

باب قضاء الدين

وَمَعَ وَجُوبِ الدَّيْنِ يَلْزَمُ الْقَضَا مِنْ غَيْرِ مَطْلٍ بَلْ بِخَالِصِ الرِّضَا
وَيُظْهَرُ الْوُجُوبُ بِالْمُطَالَبَةِ فَيَتَعَيَّنُ الْقَضَا إِذَا طَالَبَهُ
وَمَعَ سُكُوتِهِ فَلَا يَضِيقُ كَذَلِكَ إِنْ شَطَّ (٣) بِهِ الطَّرِيقُ
لَا يَلْزَمُ الْخُرُوجُ لِأَدَاءِ لَأَنَّهُ قَدْ كَانَ عَنْ رِضَاءِ
إِلَّا إِذَا طَالَبَهُ وَمَطْلًا فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَرَحُلَا

(١) قوله : «يصير حاضرا» يعني ما خلا السلف فإنه يبقى إلى تمام أجله .

(٢) قوله : «الوَرَاثُ» بتشديد الراء جمع وارث ، ويجمع على وزنه ، كما يقال عمال وعملة في جمع عامل .

(٣) قوله : «إن شط» أى بعد والمراد به الذى له الحق فلا يلزم الغريم أن يسير إليه بحقه إلا إذا ماطله وهو ملي ، أو كان سبب تعلق وجوب الحق عليه من قبل الظلم أو الغصب ، وقيل بل يلزمه الخروج لأداء ما عليه مطلقا ، والأول أكثر .

لَأَنَّهُ يَكُونُ مِثْلَ الظَّالِمِ حَتَّى يُودَّيَهَا إِلَى أَرْبَابِهَا وَقِيلَ كَالَّذِينَ الْخَلَاصُ فِي الرَّبِّ وَقِيلَ فِي الدِّينِ وَلَوْ لَمْ يَمُطَّلِ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ نَسِيَ الْمَدْيُونُ وَكَانَ فِي نَيْتِهِ الْأَدَاءُ وَقَالَ بَعْضُ ذَاكَ فِي حُقُوقِ أَمَّا حُقُوقُ الْعَبْدِ لَوْ نَسِيَهَا وَذَلِكَ الْخِلَافُ يَظْهَرُنَا فَمَنْ يَقُلْ بَأَنَّهُ مَعْدُورٌ وَمَنْ يَقُلْ بَأَنَّ ذَاكَ بَاقِي وَبِاتِّفَاقٍ لَا يُعَذِّبُنَا وَإِنَّمَا النَّسْيَانُ يَرْفَعُنَا وَمَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَى إِنْسَانٍ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْمَقْدَارَا لِأَنَّمَا ذَلِكَ بَعْدَ الظُّلْمِ إِلَّا إِذَا كَانَ مُقْرَأً غَاصِبًا

وَيَلْزِمُ الْخُرُوجُ لِلْمَظَالِمِ وَيَطْلُبُ النَّجَاةَ مِنْ أَبْوَابِهَا لَا يَلْزِمُ الْخُرُوجُ حِينَ ذَهَبَ يَلْزِمُهُ الْخُرُوجُ لِلتَّنَصُّلِ دُيُونُهُ مِنْ كُلِّ مَا يَكُونُ فَذَاكَ مَعْدُورٌ وَلَا تَوَاءُ (١) رَبِّ الْعُلَا لَا حَقَّ ذَا الْمَخْلُوقِ بَاقِيَةٌ إِلَّا إِذَا يَقْضِيهَا فِي الْإِئْتِصَارِ أَنْ يُؤَيِّسَنَا فَلَا إِئْتِصَارَ عِنْدَهُمْ مَحْجُورٌ يُلْزِمُهُ التَّجْوِيزُ بِالْإِطْلَاقِ لِأَنَّهُ النَّاسِي فَيُعَذِّرُنَا لِلْإِثْمِ وَالْأَمْوَالِ تُعْرَمُنَا بِهِ مُقَرَّرٌ لَيْسَ ذَا تُكْرَانِ مِنْ مَالِهِ يُرِيدُهُ الْإِئْتِصَارَا وَمَا الْمُقَرَّرُ ظَالِمًا فِي الْحُكْمِ وَكَانَ ذَا ثَمَرٍ مُغَالِبًا

(١) قوله : «ولا تواء» أي لا هلاك عليه ، لأن الله سبحانه قد رفع عن عباده إثم النسيان ، وقيل إنه غير معذور بالنسيان في حقوق العباد ، وثمرة الخلاف تظهر في جواز الإئْتِصَارِ من ماله فمن قال إنه معذور بالنسيان في حكم الظاهر فلا يبيح له الإئْتِصَارُ من ماله ، ومن قال إنه غير معذور في الحكم أباح للغريم الإئْتِصَارَ من ماله خفية ، ولو كان لا يعذر به عند الله إذا لم يمتنع من أداء الحق إلا من أجل النسيان .

فَهُوَ أَخُو ظَلَمِينَ يَزْدَادُ بِمَا وَقِيلَ فِيمَنْ كَانَ ذَا انْتِصَارٍ
ثُمَّ أَقَرَّ بَعْدَ ذَا بِالْحَقِّ وَمَالُهُ (٢) يَأْخُذُهُ ثَمَامًا
لَأَنَّمَا ذَلِكَ مَشْرُوطٌ بِمَا لَوْ قِيلَ (٤) مَا عَلَيْهِ قَطُّ رَدُّ
لَأَنَّمَا الْكِتَابُ قَدْ أَبَاحَ لَهُ وَمَنْ عَلَيْهِ لِأَخِيهِ دَيْنٌ
ثُمَّ نَوَى آدَاءَهُ وَمَاتَ لِأَنَّهُ مَاتَ أَحَا إِصْرَارٍ
وَلَمْ تَكُنْ تُجْزِيهِ نَفْسُ النِّيَّةِ مَذَاكٍ فِي الْقَادِرِ لَا سِوَاهُ
حَيْثُمَا قَدْ تَرَكَ الْآدَاءَ بِتَرْكِهِ الْفِعْلَ الَّذِي قَدْ لَزِمَا
وَمَنْ يَكُنْ عَنِ الْآدَاءِ عَاجِزًا يَقُولُهُ ظُلْمًا عَلَى مَا ظَلَمَا (١)
مَنْ ظَالِمٍ كَانَ أَحَا إِنْكَارٍ فَلَا انْتِصَارَ بَاطِلٌ فِي الْحَقِّ
وَلَوْ بَقِيَ فِي يَدِهِ أَعْوَامًا يَبْقَى غَرِيمُهُ عَلَى مَا ظَلَمَا (٣)
مَا كَانَ يَدْخُلُهُ عِنْدِي بَعْدُ فَكَيْفَ يَنْقُضَنَّ مَا قَدْ فَعَلَهُ
وَلَمْ يَكُنْ بِحَقِّهِ يَدِينُ قَبْلَ الْآدَاءِ هَالِكًا قَدْ فَاتَا
وَكَانَ مَا وَاهُ غَدَاً فِي النَّارِ عَنِ الْآدَاءِ فَاتْرَكَ الْأُمْنِيَّةَ
فَإِنَّهُ يَلْزُمُهُ آدَاءُهُ فَمِنْ هُنَا هَلَاكُهُ قَدْ جَاءَ
مَعَ اسْتِطَاعَةِ الْآدَاءِ أَثِمَا أَوْصَى وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ فَائِزًا

(١) قوله : « على ما ظلمنا، أي على ظلمه فما هاهنا مصدرية .

(٢) قوله : « وماله » الضمير فيه عائد إلى الجبار .

(٣) قوله : « على ما ظلمنا، أي على ظلمه فهي مصدرية مثل الأولى .

(٤) قوله : « لو قيل ما عليه » أقول إن عندى في هذا تفصيلاً . فإن كان هذا الجبار لما أقر بحق المنتصر دفع له حقه فالانتصار باطل . وعليه أن يرجع إليه ما أخذه من ماله على سبيل الانتصار وإن كان أقر بالحق ولم يسلمه لصاحبه فالانتصار صحيح . وليس عليه رد ما أخذه مالم يؤد إليه الحق

وَلَا يَحِلُّ الْأُحْدُ لِلْعَطِيَّةِ مِنْ الْغَرِيمِ أَوْ أَخِي التَّقِيَّةِ
 أَمَّا الْغَرِيمُ يَطْلُبُ التَّأْخِيرَ مِنْ هَاهُنَا كَانَ الْعَطَا مَحْجُورًا
 فَهُوَ شَبِيهٌ بِالرَّبَا الْمَحْرَمِ وَمِثْلُهُ طَعَامُهُ أَنْ يُطْعِمَ
 إِلَّا إِذَا كَانَ أَخًا ضَيَافَةً فِي الدَّارِ مَعْرُوفًا بِالِاسْتِضَافَةِ (١)
 وَلَمْ يَزِدْهُ فَوْقَ قَدْرِ مِثْلِهِ فَيَنْبَغِي الْقَوْلُ هُنَا بِحِلِّهِ
 وَمَنْ يُدَارِي (٢) بِاتِّقَاءِ مُنْعَا لِأَنَّهُ عَنْ غَيْرِ طِيبٍ وَقَعَا
 وَمَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَى إِنْسَانٍ طَالَبَهُ بَعْضًا مِنَ الزَّمَانِ
 فَقَالَ بَايَعْنِي لِأَوْفِيكَ الثَّمَنُ جَوَازُهُ فِيهِ اخْتِلَافٌ يُرْفَعُنْ
 وَجَائِزٌ قَدْ قِيلَ لِلْمَدْيُونِ أَنْ يَقْضِيَ الْبَعْضَ مِنَ الدُّيُونِ
 وَيَتْرَكَ الْبَعْضَ إِذَا لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِ حَاكِمٌ بِحُجْرٍ فَأَعْلَمَ
 إِنْ كَانَ مَالُهُ وَفَى أَوْ لَمْ يَفِ يَرْفَعُهُ الْأَصْلُ عَنِ الْمُصَنَّفِ (٣)
 وَقِيلَ مَهْمَا طَلَبُوا إِلَيْهِ فَالْعَدْلُ فِيهِ وَاجِبٌ عَلَيْهِ
 وَقِيلَ مَا لَمْ يَرْفَعُوا لِلْحَكَمِ (٤) فَثَابِتٌ قَضَاؤُهُ فَلْتَعْلَمَ
 وَجَائِزٌ فِي الْمُتَفَاوِضِينَ يَفْتَرِقَانِ عَنْ لُزُومِ دَيْنٍ
 أَنْ يَأْخُذْنَ بِحَقِّهِ مَنْ شَاءَا وَمِنْهُمَا فَلْيَطْلُبِ الْوَفَاءَا
 هُمَا كَشَخْصٍ وَاحِدٍ وَلَا يَرُدُّ بَعْضُهُمَا لِلْبَعْضِ إِلَّا أَنْ يَزِدَّ

(١) قوله : « بالاستضافة » الاستضافة بسين الطلب أي يطلب الناس ليضيفهم وهي بالضاد المعجمة كالضيافة .

(٢) قوله : « ومن يداري » بالبناء للمفعول أي من يداريه الناس اتقاء شره .

(٣) قوله المصنف بفتح النون كتاب في نيف وأربعين جزءًا ألّفه الشيخ أبو بكر أحمد بن عبد الله ابن موسى بن سليمان بن محمد بن عبد الله الكندي ، اختصر فيه بيان الشرع بعبارات رائعة وزاد عليه فوائد جليلة .

(٤) قوله : « للحكم » أي للحاكم .

فَيَطْلُبُ الشَّرِيكَ فِيمَا زَادَا عَنْ نِصْفِهِ حِينَ وَفَا وَعَادَا
وَمَنْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَقٌّ لِأَحَدٍ أَقَرَّ لِلْغَيْرِ بِهِ وَمَا جَحَدُ
فَقِيلَ يَدْفَعْنَهُ لِمَنْ أَقْرَّ لَهُ بِهِ وَجَوَّزُوا لِمَنْ أَقَرَّ (١)

بَابُ الْإِعْسَارِ بِقَضَاءِ الدَّيْنِ

مَنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَقْضِيَنَّ الدَّيْنَ فَمُعْسِرٌ عَنِ الْقَضَا يَقِينَا
لُزُومُهُ ظُلْمٌ وَمَطْلٌ ذِي الْغِنَى ظَلَمَ عَنِ الْمُحْتَارِ قَدْ رُويَ لَنَا
إِنْظَارٌ مَنْ أَعْسَرَ فِي الْقُرْآنِ مُبِينًا (٢) بِأَحْسَنِ التَّيَانِ
وَمُنْظَرُ الْمُعْسِرِ يَوْمَ عُسْرِ يُظِلُّهُ اللَّهُ غَدًا فِي الْحَشْرِ
وَرَحَّصُوا لِرَجُلٍ قَدْ اشْتَرَى بِضَاعَةً نَسِيئَةً مِنَ الْوَرَى
وَلَمْ يَكُنْ يَمْلِكُ فِي يَدَيْهِ وَفَاءً مَاصِحٌ لَهُمْ عَلَيْهِ
لَكِنَّهُ لِلْفَتْحِ يَنْظُرُنَا وَلَوْ فَا الدُّيُونِ يَنْوِينَا
وَيَتَّبِعِي أَنْ يُحْبِرَنَّ مَنْ بَاعَا بِحَالِهِ لِيَنْفِي الْخِدَاعَا
وَمُدَّعَى الْإِعْسَارِ لِلْمَطَالِبِ فِي الدَّيْنِ بِالصَّحَّةِ فَلْيُطَالِبِ
لِأَنَّهُ صَارَ لَهُ عَنْ عَوْضٍ وَالْحَالِ بِالْبَقَا لِذَاكَ يَقْضِي
وَإِنْ يَكُنْ يَلْزِمُهُ مِنْ أَرْشٍ أَوْ مِنْ ضَمَانٍ أَوْ صَدَاقٍ يُنْشِي
فَجَائِزٌ مَا يَدَّعِيهِ عِنْدَنَا حَتَّى يَصِحَّ أَنَّهُ مِنْ ذِي الْغِنَا
وَمُعْتَقٌ فِي مَرَضٍ غُلَامَا وَالَّذِينَ يَلْزِمْنَهُ الزَّامَا

(١) قوله : أقر . بضم الهمزة مبني للمفعول . والثاني في آخر البيت بالبناء للفاعل بمعنى المقر .

(٢) قوله : مبينا . هو منصوب على الحال أي جاء مبينا .

وَمَالُهُ لَمْ يَكْفِ لِلْأَدَاءِ إِلَّا يَبِيعُ الْعَبْدُ ذِي اسْتِيفَاءِ
يُبَاغُ فِي الدَّيْنِ كَذَا مَوْجُودُ وَالْعِتْقُ مِنْهُ بَاطِلٌ مَرْدُودُ
وَأِنْ أَحَاطَ الدَّيْنُ بِالْأَمْوَالِ أَنْفَقَ بِالْقُوتِ (١) عَلَى الْعِيَالِ
لَيْسَ لَهُ أَنْ يُطْعِمَ الضُّيُوفَ وَيَهَبَ الْإِحْسَانَ وَالْمَعْرُوفَا
كَذَاكَ حُكْمُ الْعِتْقِ لِلْعَبِيدِ (٢) كَذَا التَّعَالِي فِي صَدَاقِ الْغَيْدِ
وَفِعْلُهُ لِدَاكَ إِنْ لَمْ يُحَجَّرْ (٣) عَلَيْهِ مَاضٍ وَهُوَ قَوْلٌ فَانْظُرِ
وَهُوَ بِذَاكَ بِاتِّفَاقٍ يَأْتُمُ لِأَنَّهُ مُضَيِّعٌ مَا يَلْزَمُ
وَلَا أَقُولُ بِثُبُوتِ (٤) مَا فَعَلَ لِأَنَّ مِنْهُ الضَّرُّ لِلْخَصْمِ حَصَلَ
وَفِي الْأَحَادِيثِ دَلَالَاتٌ عَلَى إِبْطَالِ فِعْلِهِ إِذَا مَا فَعَلَا
وَمَنْ يُخَالِفُ مَا الْآلَةُ شَرَعَا فَهُوَ حَقِيقٌ فِعْلُهُ أَنْ يُمْنَعَا

باب الحجر والتفليس

وَمَنْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَا تَقِي (٥) أَمْوَالُهُ يُمْنَعُ مِنْ تَصَرُّفِ
وَذَلِكَ الْحَجَرُ وَلَكِنْ بَعْدَمَا يَطْلُبُهُ الْغَرِيمُ مِمَّنْ حَكَمَا
كَذَاكَ إِنْ كَانَ أَحَا غَنَاءَ (٦) لَكِنَّهُ الْغَرِيمُ مِمَّنْ حَكَمَا

(١) «بالقوت» أي بقدر الاقتيات .

(٢) قوله : «العتق للعبيد» ظاهره كذا حكم العتق للعبيد ولكن لعله أراد بذلك ما هو أعم من العتق كالبيع والهبة . ولكن لا يطل بيعهم إلا إذا كان لغير الدَّيْنِ .

(٣) قوله : «إِنْ لَمْ يُحَجَّرْ» أي إِنْ لَمْ يَحَجَّرْ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ مَالَهُ .

(٤) وفي بعض النسخ « بثبات » .

(٥) قوله : «لا تقي» أي لا تكفي .

(٦) قوله : «غناء» بفتح الغين ممدودا لما سَأَقَى فِي بَابِ الضَّوَابِطِ مِنْ قَوْلِهِ : وَكَكَلَاهُ سِدَةً لِلْفَقْرِ . وَأَمَّا الْغِنَى الَّذِي هُوَ سَعَةُ الْمَالِ فَهُوَ مَقْصُورٌ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِهِ سَعَةَ الْمَالِ وَلَكِنَّهُ مَذْهُوبٌ لِلضَّرُورَةِ ثِيَابُ الْغِنَى بِكسر الغين قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ :

فَيُطْلَبُ الْعَرِيمُ وَهُوَ يَمْتَنِعُ مِنْ الْأَدَا يُحْبَسُ حَتَّى يَرْتَدِّعَ وَيَقْضَى مَا عَلَيْهِ وَالْحَاكِمُ لَا وَقِيلَ بَلْ يَبِيعُهُ إِذَا أَبَى وَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ أَنْ يُحْجَرَ فِي قَوْلِ بَعْضٍ وَأَنَاسٌ قَالُوا يُعْلَنُ ذَاكَ فِي مَجَامِعِ الْوَرَى وَإِنْ خَفِيَ (١) فَلَيْسَ يَتَبَيَّنَا وَإِنْ فِي إِخْفَائِهِ مُخَادَعَةٌ وَالْخُلْفُ هَلْ يُحْجَرُ كُلُّ الْمَالِ وَلَا أَرَى أَنْ يُحْجَرَ (٢) الْكُلُّ وَالْعَرَضُ الْوَفَاءُ لَا سِوَاهُ وَمَنْ عَلَيْهِ مَالُهُ قَدْ حُجِرَ وَلَيْسَ لِلزَّوْجَةِ فِيهِ نَفَقَةٌ كَذَلِكَ الْأَوْلَادُ لَوْ صِغَارًا

مِنْ الْأَدَا يُحْبَسُ حَتَّى يَرْتَدِّعَ يَبِيعُ مَالَهُ إِذَا مَا نَكَلَا (١) وَذَلِكَ الْحُكْمُ الَّذِي قَدْ وَجَبَا فِي غَيْبَةِ مِمَّنْ عَلَيْهِ حُجْرًا إِنْ غَابَ أَيْضًا تُحْجَرُ الْأَمْوَالُ أَنَّ فُلَانًا مَالُهُ قَدْ حُجِرَ وَجَائِزٌ أَنْ يَتَصَرَّفَ لَهَا لِلنَّاسِ إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا مَوَانِعَهُ أَوْ قَدَرُ الدَّيْنِ عَلَى جَدَالٍ (٣) لِأَنَّمَا الْمَوْجِبُ دَيْنٌ حَلًّا فَكَيْفَ يُحْجَرَنَّ مَا عَدَاهُ فَمَالُهُ لِلْغُرَمَاءِ صِيرًا لِأَنَّهُ فِي دَيْنِهِ قَدْ غَلَقَهُ لِأَنَّهُ لِلْغُرَمَاءِ صَارًا

(١) قوله: «إذا ما نكلا» أي امتنع من بيع ماله فإنه يجبره حتى يبيع هو ماله ولا يبيعه الحاكم ،

وقيل بل يبيعه الحاكم إذا تماجن في الحبس ، أي تصلب متمتعا عن البيع وهو الأصح .

(٢) قوله: «وإن خفي» أي إن خفي الحجر لأنه لا يمنع تصرفه إلا إذا أعلن الحاكم للناس حجر ماله عليه .

(٣) قوله: «على جدال» أي على خلاف .

(٤) قوله: «أن يحجرن» بالبناء للفاعل أي لا أرى للحاكم أن يحجر عليه جميع ماله إذا كان يكفي بعضه لقضاء ما عليه من حقوق .

وَلَيْسَ لِلْفَتَاةِ مِنْ مُخَالَعَةٍ (١) وَحَاصِلُ الْمَقَامِ يُمْنَعَنَّ وَكُلُّ مَا بِهِ أَقَرَّ يَدْخُلُ وَزَوْجَةُ الْمَدْيُونِ مِثْلُ غَيْرِهَا وَوَلَدُ الْمَدْيُونِ لَا يُحَاصِصُ وَلَا يُعَذَّبُ إِلَّا لَهُ أَحَدًا وَمَنْ أَقَرَّ بِالَّذِي قَدْ يَمْلِكُ فَإِنَّ حُكْمَ الْمَالِ لِلْمُقَرَّرِ إِلَّا إِذَا مَا كَانَ إِلْجَاءً (٢) فَلَا وَذَاكَ مَهْمَا ظَهَرَ الْمُرَادُ وَإِنْ خَفِيَ فَأَمْرُهُ لِرَبِّهِ لِلْغَرْمَا عَلَيْهِ مَهْمَا جَحَدَا وَإِنْ يُرَدُّ يَبْعُ الْأَصُولُ أُمُهِلًا أَقْلُهُ ثَلَاثَةُ الْأَيَّامِ

مِنْ بَعْدِ حَجْرِ مَالِهَا الْمُخَالَعَةُ تَصْرُفُ الْمَدْيُونِ حَيْثُ عَنَّا فِي الْمَالِ عِنْدَ الْغَرْمَاءِ يُجْعَلُ تُحَاصِصُ الدِّيَانُ فِي تَقْدِيرِهَا (٣) قَدْ قِيلَ فِيمَا الْغَرْمَا تَحَاصَّصُوا بِدَيْنِ ابْنِهِ كَذَاكَ وَجِدَا وَدَيْنُهُ لِمَالِهِ مُسْتَهْلِكٌ لَهُ بِهِ مِنْ غَيْرِ حُلْفٍ يَجْرِي يَثْبُتُ إِقْرَارًا لِمَنْ تَحِيلًا وَعَلِمُوا الَّذِي بِهِ يُرَادُ وَحَسْبُهُ مِنْهُ اِزْتِكَابُ ذَنْبِهِ يَحْلِفُ أَنَّهُ لِدَا (٤) مَا قَصَدَا شَهْرًا وَلِلْغُرُوضِ مَا تَحَصَّلَا لِسَبْعَةِ الْأَيَّامِ بِالتَّمَامِ

(١) قوله : «من مخالعة» يعني أن الزوجة إذا كان عليها دين يحيط بمالها فليس لها أن تخالع زوجها بصداقها ، لأنه مال استحقه عليها الغرماء ، وهل ذلك بعد الحجر عليها أم يطل خلعها ولو لم يحجر عليها التصرف فيه قولان ، وفي قوله : بعد حجر مالها المخالعة ، بكسر اللام إعادة الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة وهو ضعيف ونادر .

(٢) قوله : «في تقديرها» أي في صداقها المقرر لها عليه ، وكذلك إذا كان لها عليه حق من غير الصداق ، فهي في ذلك كله تحاصص سائر الغرماء .

(٣) قوله : «إلجاء» أي تحويلا للمال إلى غيره على جهة الحيلة لئلا يأخذه الغرماء .

(٤) قوله : «أنه لدا» أي للإلجاء يعني أنه عليه أن يحلف بالله أنه لم يقر بذلك لفلان إلجاء إن أراد الغرماء منه اليمين .

وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ حُكِمَ
وَقَدْ أَتَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ مَالٌ
وَكُلُّ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ قِيلاً
وَبَعْضُهُمْ قَالَ إِزَارٌ وَرَدَا
وَهُوَ إِزَارٌ مِثْلِهِ لَتَعْلَمَا
وَصَاحِبُ الدِّينِ لَهُ يُرَخِّصُ
أَوْ أَنَّهَا الْأَقْوَالُ فِي ذَا تَوْجَدُ
مِنْ ذَلِكَ التَّرْخِصُ مَا قَدْ ذَكَرُوا
كَقَوْلِهِمْ فِي مَنْزِلِ الْمَدْيُونِ
إِلَّا إِذَا كَانَ بِهِ اتِّسَاعٌ
وَالنَّعْلُ وَالْمُصْحَفُ وَالْكِتَابُ
إِنْ كَانَ مِمَّنْ لِلْعُلُومِ طَالِباً
أَمَّا إِذَا كَانَ لَهَا لَمْ يَطْلُبِ
وَالْأَلَةُ الْمَدْيُونِ لِلصَّنَاعَةِ
وَلَا تِبَاعُ فِي مَقَالِ الْأَمَجِدِ
وَاجْعَلْ عَلَيْهِ إِنْ خَلَا مِنْ مَالٍ
تُدْفَعُ لِلْغَرِيمِ حَتَّى يَقْضَى
وَمَا عَلَيْهِ الْحَبْسُ وَالْكَفِيلُ

بِحَجْرِهِ لَمْ يَقْضِ حَقُّ الْغَرْمَا
فَدَاخِلٌ فِيهِ كَذَا يُقَالُ
لِلْغَرْمَاءِ فَاطْلُبِ الدَّلِيلَا
وَقِيلَ لَا إِلَّا إِزَارٌ أَبَدَا
وَعَلَّ هَذَا فِي الَّذِي قَدْ ظَلَمَا
كَمَا سَيَأْتِي وَبِهِ يُخَصَّصُ
بَيْنَ مُرَحَّصٍ وَمَنْ يُشَدُّ
مِنْ مَنْزِلِ الْمَدْيُونِ فِيمَا أَذْكَرُ
لَيْسَ يُبَاعُ فِي قَضَا الدَّيُونِ
عَنْ سَكْنِهِ فَفَضْلُهُ يُبَاعُ
لَيْسَ يُبَاعُ وَرَدَ الْجَوَابُ
نَهَارُهُ وَاللَّيْلُ فِيهِ رَاغِبَا
يُبَاعُ عَنْهُ مَا حَوَى مِنْ كُتُبِ
تُبَاعُ فِي الدَّيْنِ مَعَ الْبِضَاعَةِ
أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ (١)
فَرِيضَةً (٢) بِقَدْرِ الْأَحْوَالِ
حُقُوقُهُ وَذَلِكَ مِثْلُ الْفَرْضِ
وَلَا لِحَصْمِهِ بَذَا تَغْلِيلُ

(١) قوله : «أبى على» تقدم ذكره .

(٢) قوله : «فريضة» أى شيئاً محدداً مفروضاً شهرياً ، بحسب ما يراه الحاكم من وسعه .

وَقِيلَ إِنْ كَانَ أَحَدًا صِنَاعُهُ وَخَافَ مِنْ مَغِيْبِهِ امْتِنَاعُهُ
يَلْزِمُهُ أَنْ يُحْضِرَ الْكَفِيلَ وَيَذْهَبَ عَرْضَهَا وَالطُّولَ

كتاب الضمانات

تَعَلَّقُ الْحَقُوقُ بِالْإِنْسَانِ جَنَایَةٌ (١) يُعْرِفُ بِالضَّمَانِ
فَمَنْ جَنَى فِي مَالٍ غَيْرِهِ ضَمِنَ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ بِذَا أَذِنَ
وَهَكَذَا جَانٍ عَلَى الْأَبْدَانِ فَأَرْشُهَا يَلْزِمُ ذَاكَ الْجَانِي
وَالْعَمْدُ فِيهِ وَالْخَطَا سَوَاءٌ يَضْمَنُهُ رَاكِبُهُ الْخَطَّاءُ
وَالْفَرْقُ فِي الْإِثْمِ فَلَا إِثْمَ عَلَى مَنْ كَانَ مُخْطِئًا لِذَاكَ فَعَلَا
وَالْإِثْمُ وَالضَّمَانُ فِي الْعَمْدِ مَعًا وَإِنْ يَتَّبِ فَاِلْإِثْمُ عَنْهُ رُفِعَا
وَيَتَّقَى غُرْمُهُ فَلَا خَلَاصَ لَهُ إِلَّا بِغُرْمِ مَابِهِ تَحَمَّلَهُ
أَوْ بِبِرَاءَةٍ وَحِلٍّ صَافِي مِنْ صَاحِبِ الْحَقِّ عَلَى تَصَافِي

باب أسباب الضمان

وَهَا أَنَا أَذْكَرُ فِي ذَا الْبَابِ مَا كَانَ لِلضَّمَانِ مِنْ أَسْبَابِ
مَنْ غَضِبَ الْأَرْضَ وَفِيهَا زَرْعًا فَهُوَ لِرَبِّ الْأَرْضِ حُكْمًا شَرْعًا
وَلَا لَهُ بَذْرٌ وَلَا عَنَاءٌ لِأَنَّهُ الْعَاصِبُ وَالْخَطَّاءُ (٢)
وَبَعْضُهُمْ يَبْذُرُهُ قَدْ حَكَمَا وَالْأَرْضَ (٣) مَا أَنْقَصَهَا أَنْ يَغْرَمَا
وَسَارِقٌ صَرَمًا لَهُ قَدْ فَسَلَا بِأَرْضِهِ فَصَارَ نَحْلًا أَطْوَلَا

(١) قوله : «جناية» مفعول لأجله أي من أجل الجناية . ويجوز أن تكون مصدرا واقعا موقع الحال . أي حال كونه جناية .

(٢) قوله : «والخطاء» بتشديد الطاء اسم فاعل من الخطأ .

(٣) قوله : «والأرض» مفعول به بفعل مقدر دل عليه ما انقصها . يعني : عليه أن يغرم ما انقص الأرض .

فَالْتَحُلْ فِي الْحُكْمِ لِرَبِّ الصَّرْمِ (١) وَغَاصِبٌ قُطْنًا أَوْ الْكِتَانَا فَإِنَّ ذَاكَ الثَّوْبَ لِلْمَغْصُوبِ وَسَارِقٌ خَشَبَةً وَأَنْطَلَقَا فَإِنَّهُ بِمَثْلِهَا يُرْضِيهِ لِأَنَّ فِي إِخْرَاجِهَا إِفْسَادًا «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» (٢) وَرَدَا وَهُوَ مِنَ اللَّطَائِفِ الْبَدِيعَةِ وَذَلِكَ الْاسْتِحْسَانُ عِنْدَ بَعْضِ وَغَاصِبٌ أَرْضًا لَهَا قَدْ حَلَطَا لَيْسَ لَهُ مِنْ زُرْعِهَا أَنْ يَنْتَفِعَ وَيَغْلِبُ الْحَرَامُ لِلْحَلَالِ وَخَالَطَ حَبًّا مِنَ الْحَرَامِ فَذَلِكَ الْحَبُّ جَمِيعًا يُجْتَنَّبُ وَفِي جَمَاعَةٍ لِشَاةٍ سَرَقُوا وَوَاحِدٌ مِنْهُمْ تَوَلَّى الذُّبْحَا لِأَنَّهُمْ فِي ذَاكَ مِثْلُ رَجُلٍ

وَقِيلَ فِيهِ غَيْرُ هَذَا الْحُكْمِ فَحَاكَ مِنْهُ الثَّوْبَ حِينَ كَانَ وَرَجَعَ الْغَاصِبُ بِالذُّبُوبِ بَنَى عَلَيْهَا بَيْتَهُ وَأَوْثَقَا وَإِنْ يَشَاءُ ثَمَنَهَا يُعْطِيهِ لَيْتِهِ وَلَا نَرَى الْفَسَادَ يَمْنَعُ فِعْلَ مَا يَكُونُ مُفْسِدًا يُؤْخَذُ مِنْ مَوَارِدِ الشَّرِيعَةِ بِهِ يَقُولُ وَبِهِ قَدْ يَقْضَى بِأَرْضِهِ تَعْمُدًا لَا غَلَطًا لِأَنَّمَا الْحَرَامُ فِيمَا قَدْ زُرِعَ إِنْ حَلَطُوا ذَلِكَ فِي الْأَمْوَالِ بِحَبِّهِ الطَّيِّبِ لِلطَّعَامِ لِأَنَّمَا الْحَرَامُ فِيهِ قَدْ غَلَبَ وَاجْتَمَعُوا لِأَكْلِهَا وَأَنْطَلَقُوا ضَمَانُهَا عَلَى الْجَمِيعِ أَضْحَى فِي أَحَدِهَا وَذُبِحَها وَالْمَأْكُلِ

(١) الصرم : جمع صرمه وهي القسيطة الصغيرة من النخل ، سميت بذلك لأنها تصرم من أمها أى تقطع ، وقد سبق مثل ذلك .

(٢) قوله : «لا ضرر» بفتح الراء من غير تنوين ، اسم لا التى لنفى الجنس مع تشديده الواو لإقامة الوزن . ويجوز تنوين الراء مرفوعا بضمين كقوله : فلا لغو ، ولا تاتيهم فيها والمشار إليه هو الحديث المشهور لا ضرر ولا ضرار فى الإسلام وهذا الحديث قاعدة من القواعد الخمس التى بنى عليها الفقه .

وفي الشريكين إذا ما غصبَا
 فَمَا بَقِيَ بَيْنَهُمَا مَقْسُومٌ
 وَذَلِكَ كَالْخُسْرَانِ فِي التِّجَارَةِ
 وَمَنْ لِنَهْرِ غَيْرِهِ قَدْ هَدَمَا
 يَضْمَنُ مِنْهُ (٢) الزَّرْعَ وَالتَّخِيلَا
 لِأَنَّمَا تَلَاَفُهَا بِسَبَبِهِ
 وَمَنْ لَبِيتَ غَيْرِهِ قَدْ حَرَقَا
 فَمَا عَلَى الثَّاقِبِ مِنْ ضَمَانٍ
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ دَخَلَتْ بِهِيمَةٌ
 وَيَضْمَنُ الْفَارِجُ لِلْحِطَارِ
 وَالْفَرْقُ بَيْنَ الصُّورَتَيْنِ يُفْهَمُ
 لِأَنَّمَا الضَّمَانُ قَدْ تَعَلَّقَا
 لِأَنَّهُ مِنَ الْمُكَلَّفَيْنَا
 وَرَجُلٌ مِنَ الْحَرَامِ نَبَتَا (٤)
 فَإِنَّهُ لِقِيَمَةِ النَّبَاتِ

بَعْضُهُمْ (١) السُّلْطَانُ حِينَ غَلَبَا
 لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مَظْلُومٌ
 فَالشُّرَكَاءُ عَمَّتُهُمُ الْخُسَارَةُ
 أَوْ بَيْتُهُ تَعَمُّدًا قَدْ ظَلَمَا
 إِنْ تَلَفْتَ فَلْيَدْعِ التَّعْلِيلَا
 وَيَضْمَنُ الْمُتَلَفُ مَنْ تَسَبَّبَ
 وَجَاءَ لِصُّ مَا بِهِ قَدْ سَرَقَا
 إِلَّا الَّذِي أَضَاعَ مِنْ بُنْيَانٍ
 فَأَتْلَفْتَ فَضَامِنٌ لِلْقِيَمَةِ
 إِنْ أَكَلَ الْإِنْعَامُ لِلنَّضَارِ (٣)
 يَعْرِفُهُ مَنْ الْأَصُولُ يَعْلَمُ
 بِاللِّصِّ حِينَ لِلْمَتَاعِ سَرَقَا
 وَمَا عَلَى الْبَهِيمِ نَرَى تَضْمِينَا
 نَحْلًا وَطَابَ النَّحْلُ حِينَ نُبَّتَا
 يَضْمَنُ لَا يَضْمَنُ لِلْغَلَاتِ

(١) قوله : بعضهم مفعول مقدمه والسلطان فاعل مؤخر .

(٢) قوله : يضمن منه إن هذا وأمثاله . مما يكون ضمانه على الجاني . يسمى عندهم تأثير الأسباب . لأن السبب له تأثير فيما يقع على المنسب له . فلو سلب شراب أحد في فلاة فهلك عطشا فعليه دية

(٣) قوله : للنضار أوائل الزرع . ويقال له أيضا نضرة ونضارة وهو أول ما يبدو من ذلك .

(٤) قوله : نبثا أى أبر والنبات في اصطلاح أهل عمان هو ثمرة فحال النحل الذى يلقح به ثمرها

وَقَالُ الْأَقْبَابِ (١) بَاغْتَصَابٍ لَكِنْ عَلَيْهِ أَدَبٌ لِيَرْغَوْي (٢) وَغَاصِبٌ لِعَبْدٍ غَيْرِهِ وَقَعَ فَأُكْسِرَ الْغَاصِبُ أَوْ مَاتَ فَمَا وَمَنْ رَأَى فِي نَحْلَةٍ صَيًّا قَالَ لَهُ عَنْ نَحْلَةِ الْأَنَامِ وَلَمْ يُرِدْ إِفْزَاعَهُ فَفَزِعَا وَضَامِنٌ قِيلَ إِذَا أَرَادَا وَمَنْ يَكُنْ قَدْ اسْتَعَانَ رَجُلًا فَوَقَعَ الْحِمْلُ عَلَى الْمَعَانِ فِدِيَّةٌ (٤) تَلْزَمُهُ إِنْ ائْكُسِرَ وَمَنْ يَكُنْ فِي بَيْتِهِ قَدْ أَضَرَّ مَا وَاحْتَرَقَ الْبَيْتُ عَلَى الْجِيرَانِ وَإِنْ عُلْتُ بِلَهَبٍ ضَمَانُ مَا

قِيلَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْأَقْبَابِ عَنْ فِعْلِهِ مَنْ كَانَ مِثْلُهُ غَوِي عَلَيْهِ مِنْ نَحْلَتِهِ حِينَ طَلَعَ شَيْءٌ عَلَى السَّيِّدِ مِنْهُ لَزِمَا يَخْرُفُ (٣) مِنْهَا رُطْبًا جَنِيًّا أَنْزَلَ وَحُلَّ مَذْهَبَ اللَّتَامِ فَلَا ضَمَانَ إِنْ بِذَلِكَ صُرِعَا إِفْزَاعُهُ إِذْ رَكِبَ الْفَسَادَا فِي رَفْعِ مَا شَاءَ لَهُ أَنْ يَحْمِلَا إِذْ ضَعُفَتْ عَنْ ذَلِكَ الْيَدَانِ لِأَنَّهُ مِثْلُ الْخَطَا فِيمَا ظَهَرَ نَارًا وَهَاجَتِ الرِّيَّاحُ وَنَمَا (٥) فَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مِنْ ضَمَانٍ تَحْرِقُهُ لِعَيْرِهِ قَدْ لَزِمَا

(١) قوله : .الأقْبَاب. جمع قَب وهو أَكَامُ ثَمرة النخيل . وقلمها جذبا أو قطعها . وقوله : قيل عليه. هذا مما أَشْكَلَ معناه على عامة الناس إِذْ من المعلوم عندهم أَنه لا قيمة لها فتذهب الثمرة على ذلك هدرًا . والجواب أَن المراد بقيمتها هو ما نقص من قيمة تلك النخلة فإنها تقوم مشمرة وغير مشمرة فما كان من النقصان فيما بين القيمتين فذلك الذى يُحْكَم به على قاطع الأقباب .

(٢) لِيَرْغَوْي : أي ليرجع ويتوب .

(٣) يَخْرُفُ : أى يجنى .

(٤) قوله : فدية تلزمه . يعنى إِنْ مَاتَ بِذَلِكَ . وَإِنْ ائْكُسِرَ ولم يمت فعليه دية الكسر .

(٥) ونما : أي زاد الحريق .

لَأَنَّهُ قَرَّبَهَا مِنْ جَارِهِ فَضَامِنٌ لِهَالِكٍ بِنَارِهِ
 إِنْ خَبَرَ الْخَبَارُ فِي قَرَارٍ سَفِينَةٌ سَارَتْ عَلَى الْبَحَارِ
 فَأَحْتَرَقَتْ وَاحْتَرَقَ الْمَحْمُولُ فَلَا ضَمَانَ هَاهُنَا يَقُولُ (١)
 إِنْ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ أَنْ يَخْبِرَا فِيهَا وَإِلَّا فَالضَّمَانُ حَرُزًا (٢)
 وَمَنْ يَكُنْ قَدْ أَخَذَ الْحِمَارَا مِنَ الْفَلَاةِ غَامِدًا جِهَارَا
 يَظُنُّهُ حِمَارُهُ وَبَانَا سِوَاهُ ثُمَّ رَدَّهُ عَيَانَا
 فَقِيلَ لَا يَضْمَنُهُ إِنْ ذَهَبَا إِنْ كَانَ بَعْدَ رَدِّهِ قَدْ عَطَبَا (٣)
 وَقِيلَ بَلْ يَضْمَنُهُ بِالْقَبْضِ خَلَاصُهُ لِرَبِّهِ أَنْ يَمْضَى
 وَآخِذٌ لِمُصْحَفٍ مَعْصُوبٍ مِنْ ظَالِمٍ وَصَاحِبِ الْعُصُوبِ
 فَضَامِنٌ إِنْ رَدَّهُ لِعَاصِبِهِ إِنْ كَانَ ذَا مَعْرِفَةٍ بِصَاحِبِهِ
 وَإِنْ يَكُنْ يَجْهَلُ مَنْ قَدْ غُصِبَا عَلَيْهِ فَلْيُعْطِ الَّذِي قَدْ غُصِبَا
 وَقَابِضٌ شَيْئًا عَلَى النَّسِيَانِ فِي قَبْضِهِ يُحْكَمُ بِالضَّمَانِ
 حَتَّى يَصِيرَ فِي يَدِ الْأَرْبَابِ وَهُوَ مَقَالٌ ظَاهِرُ الصَّوَابِ
 وَكُلَّمَا قَبِضْتَ يَاصْفِيَّي مِنْ يَدِ عَبْدٍ كَانَ أَوْ صَبِيٍّ
 فَرُدَّهُ لِوَالِدٍ أَوْ سَيِّدٍ (٤) وَفِيهِ قَوْلٌ غَيْرُ هَذَا قَيِّدٍ
 وَمَنْ يَكُنْ لِحَاجَةٍ قَدْ قَبِضَا مِنْ يَدِ عَبْدٍ حِينَ مَالَهَا اقْتَضَى

(١) قوله : «يقول» يعني صاحب الأصل وفي بعض النسخ «نقول» .

(٢) قوله : «حرزا» أى نال وحصل وفي بعض النسخ «أحرزا» .

(٣) عطب : أي هلك .

(٤) قوله : «لوالد أو سيد» يعني أن ما قبضته من صبي فُردّه إلى والده ، وما قبضته من عبد فردّه إلى سيده . وقوله : «وفيه قول» أى فيه قول آخر أنه يردّه إلى تلك اليد التى قبضه منها ، وعندى أن بين العبد والصبي فرقا ، فالعبد البالغ الأمين حكمه غير حكم الصبي غير المميز في ذلك .

فَعَتَقَ الْعَبْدَ وَمَاتَ السَّيِّدُ فَالزُّدُ لِلْعَبْدِ خَلَاصٌ يُوجَدُ
وَتَارِكٌ لِحِفْظِ مَالِ صَاحِبِهِ حَتَّى يَضِيعَ ضَامِنٌ لِعَاطِبِهِ
لَأَنَّ حِفْظَ مَالِهِ لُزُومٌ (١) وَوَاجِدٌ بِهَيْمَةٍ فِي زَرْعٍ
كَذَلِكَ النَّهْرُ إِذَا مَا انْكَسَرَ لِأَنَّ ذَاكَ مُشْبِهُ الْمَنَاقِرِ
وَهُوَ مِنَ الْحِفْظِ لِمَالِ الصَّاحِبِ وَإِنْ رَأَيْتَ سَارِقًا قَدْ مَرَّ
يَلْزُمُكَ الْإِعْلَامُ وَالشَّهَادَةُ وَمَنْ رَأَى مَنْ قَدْ يَمُوتُ جُوعًا
يَقْدِرُ أَنْ يُطْعِمَهُ وَيُسْقِيَهُ وَهَكَذَا يُرْشِدُهُ إِنْ زَلَّ
فَالزُّمُوهُ دِيَةٌ إِنْ تَرَكَ وَقِيلَ فِيمَنْ قَدْ رَأَى إِنْسَانًا
وَقَادِرٌ يُنْقِذُهُ (٢) مِنْ ظُلْمِهِ لِأَنَّهُ قَدْ تَرَكَ الْإِعَانَةَ
وَوَاجِدٌ عَبْدٌ أَخِيهِ هَارِبًا قَامَ يَرُدُّهُ إِلَيْهِ رَاغِبًا

(١) لزوم : أى لازم .

(٢) انتصاب «جوعا وعطشا» على التمييز .

(٣) قوله : «فنى» بكسر النون مخففه كما في قوله :

ماضى العزيمة ماضى حكمه جف

هو الخليفة فارضوا ما رضى لكم

(٤) قوله : «ينقذه» أى قادر على إنقاذه ، وواجبا خبر كان ، واسمها محذوف تقديره كان إنقاذه

واجبا عليه فى الحكم .

أُفْلِتَ (١) ، ذَاكَ الْعَبْدُ حِينَ أَمْسَكَ
 وَقَوْلُ مَنْ يَعْذِرُهُ أَصَحُّ
 أَرَادَ حِفْظَ مَالِهِ وَقَدْ وَجِبَ
 وَمَنْ يَكُنْ بِهِيْمَةً قَدْ طَرَدَا
 فَجَائِزُ إِمْسَاكُهَا عَلَيْهِ
 وَالْعَبْدُ لَا يُمْسِكُهُ إِنْ كَانَا
 فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ عَبْدًا يُمْلِكُ
 بَلْ مَنْعُهُ يَكُونُ مِثْلَ الْإِلَازِمِ
 مَعَ أَنَّهُ يَزِيدُ بِالْعِصْيَانِ
 وَمَنْ بِهِ عَيْنٌ لَهَا قَدْ عُرِفَا
 فَضَامِنٌ إِذَا أَتَاهُ حِينُهُ (٢) ،
 وَقَائِدُ الْأَعْمَى إِذَا لَمْ يُرْشِدِ
 وَغَاصِبُ الْأَرْضِ غَيْرِهِ حَفَرُ
 وَقِيلَ إِنْ أَرْحَى الْفَتَى الصَّيَّادُ
 مَرَّتْ بِهِ خَشَبَةٌ (٣) فَقُطِعَا

فَالْحُلْفُ فِي ضَمَانِهِ إِنْ هَلَكَ
 لِأَنَّهُ أَرَادَ مَا يَصِحُّ
 فَكَيْفَ يَلْزَمُهُ إِذَا عَطَبَ
 يَقُولُ أَمْسِكُهَا لِمَنْ قَدْ وَجَدَا
 إِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَّهِمًا لَدَيْهِ
 يَطْرُدُهُ وَاطْلُبْ لَهُ الْبَيَانَ (٤) ،
 فَجَائِزُ عَنِ الْهُرُوبِ يُمْسِكُ
 فَكَيْفَ لَا يَكُونُ كَالْبَهَائِمِ
 وَذَلِكَ فِي التَّجْوِيزِ مَعْنَى ثَانِي
 فَعَانَ (٥) ، إِنْسَانًا وَمِنْهُ ثَلَاثَا
 مِنْ أَجْلِهِ لَمَّا رَأَتْهُ عَيْنُهُ
 فَبُضْمَانٍ مَا أَصَابَ يَرْتَدِي
 بَثْرًا بِهَا يَضْمَنُ مَا فِيهَا انْكَسَرَ
 لَيْخًا (٦) ، لَهُ فِي بَحْرِهِ يَصْطَادُ
 فَضَامِنٌ صَاحِبُهَا مَا انْقَطَعَا

(١) قوله : «أُفْلِتَ» أي انفلت من يده بمعنى هرب منه بعدما قبضه لسيده ، والعبد فاعل أُفْلِتَ .

(٢) قوله : «اطلب له البيان» قلت بيانه واضح ، وهو كون العبد مكلفا عاقلا فلعلة هرب عن سيده خوفاً من شره أو بضر منه ، لان العاقل لا يهرب من أحسن إليه غالبا ، والحكم للأغلب والبهيمة لا تعقل شيئا فهي تهرب من المسيء والحسن فلذلك جاز إمساكها لصاحبها دون العبد .

(٣) قوله : «فعان» أي أصابه بعينه .

(٤) حينه : الحين بفتح الحاء الموت والهلاك .

(٥) قوله : «ليخا» هو الشبكة التي يصاد بها السمك .

(٦) خشبة : أي سفينة .

وَحَامِلٌ رُمْحاً عَلَى الطَّرِيقِ
 فَطَعَنْتُ شَخْصاً بغيرِ عَمْدٍ
 وَرَجُلٌ لِرَجُلٍ قَدْ قَلَعَا
 فَلَا ضَمَانَ وَإِذَا تَعَدَّى
 لِأَنَّهُ خَالَفَ مَا قَدْ رُسِمَا
 وَرَجُلٌ رَمَى الْعَدُوَّ فَوَقَعَ
 فَقِيلَ لَا غَرَمَ عَلَيْهِ إِذْ قَصَدَ
 وَإِنْ أَصَابَ السَّهْمُ مِنْهُ مُسْلِمًا
 وَالْمَالُ وَالْأَنْفُسُ فِي الضَّمَانِ
 فَلَسْتُ أَذْرِي وَجْهَ هَذِي التَّفْرِقَةِ
 وَعَلَّهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمَالَ
 فَهِيَ وَسِيلَةُ الْقِتَالِ فَأَعْلَمَ
 وَإِنَّ هَذَا الْفَرْقَ لَيْسَ يُغْنِي
 وَعَلَّ عَنْدَهُمْ سِوَى مَا عِنْدِي
 وَضَارِبٌ شَاةً بِهَا جَبِينُ
 يُلْزَمُهُ (٥) النَّاقِصَ مِنْ قِيمَتِهَا
 ثُمَّ بِهِ جَازَ عَلَى مَضِيْقٍ
 فَأَرْشُهُ يُلْزَمُهُ بِالْجَدِ
 ضِرْسًا لَهُ وَقَدْ أَذَاهُ وَجَعًا (١)
 لِغَيْرِهِ (٢) ضَمَانُهُ تَبَدَّى
 لَهُ فَمِنْ ثَمَّ الضَّمَانُ لَزِمَا
 عَلَى بَعِيرِ الْمُسْلِمِينَ فَانْصَرَعَ
 عَدُوَّهُمْ فَلَا ضَمَانَ مُعْتَقَدُ
 فِدْيَةٌ أَوْجَبَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ
 وَغَيْرُهُ عَلَى الْخَطَا سِيَانِ
 وَلَمْ أَجِدْهَا أَبَدًا مُنَمَّقَةً (٣)
 نَبَذْلُهُ مَهْمَا نَرَى الْقِتَالَ
 مِنْ هَاهُنَا ضَمَانُهُ لَمْ يُلْزَمْ
 شَيْئًا وَلَكِنْ قَدْ رَأَاهُ ذِهْنِي
 وَلَمْ أَجِدْهُ فَأَنَا فِي حَدَى (٤)
 أَلْقَتْهُ مَيِّتًا يُلْزَمُ التَّضْمِينُ
 ثَقُومَنَ قَبْلَ طَرْحِ بَنَتِهَا

(١) وجعا : تميز .

(٢) قوله : «لغيره» أى لقلع سن غير التى أراد قلعها ولو خطأ فعليه أرشها أى ديتها . وهى

خمس أبعرة إذا لم يبت مكانها سن غيره . وإلا فله عليه سؤم عدلين او عدل .

(٣) منمقه : أى مرسومه .

(٤) فى حدى : فى منزلتى .

(٥) قوله : «يلزمه» هذا هو المختار عندنا وقيل ان عليه ربع قيمتها أى الام .

وَأَنْ يَكُنْ لِأَمَةٍ الْغَيْرِ ضَرْبٌ
 قِيمَتُهُ إِنْ كَانَ فِيهِ الرُّوحُ
 تَقْوَمَنَّ الْأُمُّ ثُمَّ يَغْرِمُ
 وَلَسْتُ أَدْرِي وَجْهَهُ وَهُوَ نَظَرُ
 وَغَاصِبٌ يَغْصِبُ لِلْفَتَاةِ (١)
 فَسَيِّدُ الْفَتَاةِ يَأْخُذُنَا
 وَلَيْسَ لِلْغَاصِبِ مِنْ عَنَاءٍ
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ اشْتَرَاهَا وَجْهٌ
 فَقِيمَةُ الْأَوْلَادِ (٢) تَلْزَمُنَا
 لَا يُمْلِكُونَ إِذْ هُمْ أَحْرَارُ
 لَكِنَّهُ يَأْخُذُ نَفْسَ الْأَمَةِ
 يَنْزِعُهَا مِنْ عِنْدِ ذَاكَ الْبَائِعِ
 وَلِلْأَمَاءِ عُقْرُهَا فِي الْبَكْرِ
 وَنِصْفُ عُشْرِهَا لِعَقْرِ الثَّيِّبِ
 إِذْ لَيْسَ لِلْإِمَاءِ مِنْ مُطَاوَعَةٍ (٤)
 وَشَابِكٌ فِي زَرْعِهِ فَقَتَلْتُ
 ضَمَانُهُ فِيهِ خِلَافٌ يُذَكَّرُ
 أَلْقَتْ مِنَ الْبَطْنِ جَنِينًا وَعَطَبَ
 أَوَّلًا فَعُشْرُ أُمِّهِ صَحِيحُ
 عُشْرُهَا وَهُوَ الَّذِي قَدْ يَلْزَمُ
 مِنْ قَائِلِيهِ لَيْسَ فِيهِ مِنْ حَبْرٍ
 أَوْلَدَهَا الْبَيْنَ وَالْبَنَاتِ
 فَتَاتُهُ وَنَسْلُهَا اَعْلَمْنَا
 فِي قِيمَةِ الْبَنَاتِ وَالْأَبْنَاءِ
 لِعُصْبِهَا ثُمَّ تَسْرِي وَنَسْلُ
 غَاصِبِهَا (٣) السَّيِّدُ يَأْخُذُنَا
 عَنْهُ إِلَى أَبِيهِمْ قَدْ صَارُوا
 وَيَرْجِعُ الشَّارِي بِنَزْعِ الْقِيمَةِ
 إِذْ غَرَّهُ بِهَذِهِ الْخَدَائِعِ
 بِعُشْرِ الْقِيمَةِ غَرْمُ الْعَقْرِ
 إِنْ غُصِبَتْ عَلَيْهِ أَوْ لَمْ تُغْصَبِ
 بَلْ ذَاكَ فِي الْحُرَّةِ أَنْ تُطَاوَعَهُ
 بَقَرَةٍ لِعَيْرِهِ إِذْ حَصَلَتْ
 وَعَدَمُ التَّضْمِينِ عِنْدِي أَظْهَرَ

(١) يريد بالفتاة الأمة .

(٢) قوله : «قيمة الأولاد» أي يقومون بفرض أن لو كانوا ممالك ، وإلا فالحر لا يقوم .

(٣) قوله : «غاصبها» مفعول به تنازعه عاملان تلزمتا ويأخذنا .

(٤) قوله : «مطاوعة» مصدر طاوعه مطاوعة إذا امتثل لامره ومراده .

لِأَنَّهُ فِي مَالِهِ أُيْحَ لَهُ وَقِيلَ فِيمَنْ قَتَلَ الْبَعِيرَ لَا يَضْمَنَنَّ غَرَمَهُ لِرَبِّهِ وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَرْجَحُ لَا يُؤْخَذُ الثَّورُ لِيَعْلُو الْبَقَرُ وَيَضْمَنُ الْآخِذُ مَا أَنْقَصَهُ وَضَرْبَةٌ قَدْ وَقَعَتْ مِنْ مَدْفَعِ ضَمَانِهِ يَلْزُمُ مَنْ قَدْ تَقَعَا (١) إِلَّا إِذَا أُريدَ عِزُّ الدِّينِ (٢) وَهِيَ عَلَى الْقَوَاعِدِ الْمَعْرُوفَةِ نَظِيرُهَا مَا قَدْ مَضَى فِيمَنْ رَمَى يُريدُ أَنْ يَضْرِبَ أَهْلَ الْكُفْرِ وَأَنَّهُ مِنَ الْخَطَا فَلْيُنْظَرِ وَقِيلَ فِي الْجَبَّارِ لَمَّا ذَكَرَا فَقَالَ فِيهِ إِنَّهُ مَعْرُوفٌ فَقُتِلَ الْمَذْكُورُ أَوْ قَدْ نُهِيَ إِنْ كَانَ فِيهِ قَصْدُ الدَّلَالَةِ وَإِنْ يَكُنْ مُرَادُهُ أَنْ يَشْهَدَا

وَلَمْ يُرَدْ أَنْ يَقْتُلَنَّ مَنْ قَتَلَهُ لَمَّا أَرَادَ أَكْلَهُ لَا غَيْرًا وَبَعْضُهُمْ ضَمَانُهُ أَفْتَى بِهِ لِأَنَّهُ الصَّائِلُ حِينَ يَسْنَحُ بِدُونِ إِذْنِ رَبِّهِ الَّذِي اشْتَهَرَ وَذَلِكَ إِنْ فِي الشَّغْلِ قَدْ أَوْهَصَهُ (١) فَأَحْرَقَتْ لِلْقَطَنِ أَوْ لِلْمَزْرَعِ فِي مَالِهِ لِمَنْ لَهُ قَدْ وَقَعَا بِهِ فَقَدْ حَلَا مِنَ التَّضْمِينِ مُشْكِلَةٌ إِذْ لَمْ تَكُنْ مَأْلُوفَةً بَعِيرَ مُسْلِمٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ فَقَالَ لَا ضَمَانَ فِيهِ يَجْرِي فِي وَجْهِهِ مِنْ خَبَرٍ أَوْ نَظَرِ شَخْصًا بِسُوءٍ وَفَتَى قَدْ حَضَرَ بِكُلِّ مَا قَدْ قَتَلَهُ مَوْصُوفٌ مِنْ قَوْلِهِ فَبِالضَّمَانِ انْقَلَبَا فَإِنَّهُ يَضْمَنُ لَا مَحَالَهُ بِالْحَقِّ فَالْخِلَافُ فِيهِ وَجِدَا

(١) أى أضعفه .

(٢) قوله : تَقَعَا . أى أطلقه وهى لغة عمانية . يقولون فلان نفع البندقية أو المدفع إذا أطلق ناره لأن الرصاصه إذا أطلقت أثارت دخانا كالنقع . وهو الغبار . فيسموا الطلقة نقعة لذلك .

(٣) قوله : عز الدين أى إعزازه بإظهار ما يدل على قوته .

وَحَارِصُ الْجَبَّارِ (١) مِنْهُ يُبْرَى
وَمَنْ يُعِينُهُ وَمَنْ يَدُلُّ
وَمَنْ يَكُنْ قَدْ قَالَ لِلْحَرَّاصِ
لَكِنْ إِذَا قَالَ لَهُ أَثَبْتُ (٢) كَذَا
مَنْ سَارَ فِي الْعَزْوِ مَعَ الْجَبَّارِ
فَلَيْسَ فِي هَذَا مِنَ الضَّمَانِ
وإن رَأَى سَوَادَهُ (٣) الْمَقْتُولُ
لَأَنَّهُ أَفْرَعُهُ إِذَا نَظَرَ
وَهُوَ يُقَالُ ضَامِنٌ إِذَا نَظَرَ
وَمَنْ يَكُنْ كَلَّفَهُ الْجَبَّارُ
إِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا الْفِرَارَ مَهْرَبًا
فَإِنْ أَرَادَ التَّوْبَ يَعْرِضُ وَمَا
وَالْمُسْتَحِلُّ مَنْ يَرَى حَلَالًا

لَأَنَّهُ بِظُلْمِهِ تَجَرَّى
فَمِثْلُهُ فِي حُكْمِ ذَلِكَ الْكُلِّ
إِطْرَحْ كَذَا قَدْ بَاءَ بِالْحَلَاصِ
فَضَامِنٌ إِذْ دَلَّهُ عَلَى كَذَا
لِحَشْيِي نَحْلٍ أَوْ لِحَرْقٍ دَارٍ
إِلَّا إِذَا سَاعَدَ ذَلِكَ الْجَانِي
فَبِالضَّمَانِ هَاهُنَا مَكْبُولٌ
وَكَانَ فِي سَوَادِهِمْ قَدْ كَثُرَا
رَأْسَ الْقَتِيلِ فَهُوَ رَاكِبُ الْخَطَرِ
جَبَايَةً يُلْزِمُهُ الْفِرَارُ
وإن جَبَى فَضَامِنٌ لِمَا جَبَى
عَلَى الَّذِي اسْتَحْلَهُ أَنْ يَعْرِمًا
مَا قَدْ أَتَى لَوْ قَدْ أَتَى ضَالًّا

(١) قوله : « حارص الجبار » الحارص هو الذى يحرص الثار أى يحزرها لأخذ زكاتها . وقوله : « منه يبرى » أى يتبرأ منه لأجل إعانته الجبار على الظلم .

(٢) قوله : « أثبت كذا » أنظر إلى هذا الفرق الدقيق بين قوله أسقط عنه من المائة خمسين وبين قوله أثبت عليه خمسين . مع أن المحصول واحد . ولكنه فى الأولى أمر بالتخفيف عنه وفى الثانية أمر بالأخذ منه . وهنا يتجلى للناظر الفرق بين العالم والجاهل « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » .

(٣) قوله : « سواده » أى شخص . ومنه قولهم فلان كثر سواد القوم . حيث جمع شخصه إلى أشخاصهم . وقد اختلف الناس فى تأويل هذا الكلام : فحمله بعضهم على المعنى الذى قد مناه من أنه يضمه إذا رأى المقتول سواده مع المعتدين . لأن ذلك مما يؤثر فى قلبه الفزع ويثبطه عن الدفاع . وقيل إنما يضمه إذا هو رأى سواد القتل .

كَمَثَلِ حَالِ الْقَوْمِ يُوجِبُونَا
فَحُكْمُ مَنْ جَارَ وَحُكْمُ الْعَادِلِ
فَحُكْمُ هَؤُلَاءِ مَهْمَا تَابُوا
يُغْفَرُ مَا كَانَ لَهُمْ مِنْ ذَنْبٍ
وَمَنْ رَأَى الْفِعْلَ حَرَامًا وَقَعَلَ
فَيُغْفَرُ الذَّنْبُ إِذَا مَاتَ آبَا
وَأِنْ يَكُنْ قَدْ أَمَرَ الْمُطَاعُ
وَالْقَوْلُ بِالتَّضْمِينِ فِيهِ آكَدُ
وَرَجُلٌ أَهْدَى طَعَامًا وَضَعَا
أَطْعَمَهُ الْمُهْدَى لَهُ سِوَاهُ
فَدَيْةُ الْهَالِكِ تَلَزَمْنَا
لِأَنَّ هَذَا خَطَأٌ فِي النَّفْسِ
وَالْأَصْلُ لَمْ يَقَوْ عَلَى الْإِزَامِ مَنْ
لَأَنَّهُ أَرَادَ غَيْرَ مَنْ وَقَعَ
وَلَا أَقُولُ^(٣) هَكَذَا وَإِنَّمَا
يُعْرَمُ الْوَلِيُّ مَنْ أَطْعَمَهُ
وَوَضَعَهُ لِلسَّمِّ فِي الطَّعَامِ
فَمَنْ رَمَى يُرِيدُ شَخْصًا وَوَقَعَ

طَاعَةً مَنْ جَارَ وَيُلْزَمُونَا
سَيِّانَ عِنْدَهُمْ بِزَعْمٍ بَاطِلٍ
كَحُكْمِ أَهْلِ الشَّرْكِ حِينَ آبُوا
بِغَيْرِ غَرَمٍ رَحْمَةً مِنْ رَبِّي
مُتَّهَكًا يُدْعَى^(١) وَلَا عُذْرَ حَصَلَ
وَالْغَرَمُ يُلْزَمَنُهُ إِنْجَابًا
فَفِي ضَمَانٍ مَا جَرَى نِزَاعُ
لِأَنَّ أَمْرَهُ كَسَهُمْ يَنْفَذُ
سُماً بِهِ لِمَنْ لَهُ قَدْ صَنَعَا
لِجَهْلِهِ بِمَا بِهِ سِوَاهُ^(٢)
مُطْعَمَهُ وَلَيْسَ يُعْذَرْنَا
وَذَلِكَ الْمَضْمُونُ دُونَ لَبْسٍ
قَدْ وَضَعَ السَّمَّ ضَمَانًا يُعْلَمَنْ
إِذَا وَضَعَ السَّمَّ لِمَنْ لَهُ وَضَعَ
أَقُولُ يَرْجِعَنَّ لَهُ فَيَعْرَمَا
وَيَأْخُذُ الْمُطْعِمُ مِمَّنْ سَمَّهُ
يَكُونُ مِثْلَ الرَّمْيِ بِالسَّهَامِ
فِي غَيْرِهِ فَبِالضَّمَانِ قَدْ رَجَعَ

(١) قوله : « متتهكا يدعى » أى يسمى . وهذا هو الفرق بين المستحل والمحرم بكسر الراء فالمستحل من يعتقد جل ما أتاه من قتل أو نهب . والمتتهك من يعتقد تحريمه فيأتيه .

(٢) قوله : « سواه » بالتشديد أى صنعه . المصنف .

(٣) قوله ولا أقول .. الخ هذا لعمر الله التحقيق الدال على تبحر المؤلف رضى الله عنه في علمه الشرعية .

فَالسُّمُّ وَالسَّهْمُ سَوَاءٌ فِيهِ
وَأِنْ يَكُنْ قَدْ غَرَّهُ بِمُسْكِرٍ
فَزَالَ عَقْلُهُ بَدَا يَصِيرُ
مَنْ جَالَسَ الْحَدَّادَ فِي مَكَانٍ
وَوَقَعَتْ فِي عَيْنِهِ شَرَارَةٌ
فَيَضْمَنُ الْحَدَّادُ لِلْمُصَابِ
وَأِنْ يَكُنْ حِجْرًا بِلَا اسْتِثْنَانٍ
لَكِنَّهُ يَلْزُمُهُ إِنْ أَذِنَا
إِذَا الْخَطَا فِي حُكْمِنَا مَضْمُونُ

لِأَنَّهُ تَسَبَّبَ يَأْتِيهِ
أَوْ كَانَ قَدْ أَفْرَعَهُ بِمُنْكَرٍ (١)
كَحُكْمِ الْإِغْمَاءِ - لَهُ بَعِيرُ
دَخُولُهُ حِلَّ بِلَا اسْتِثْنَانٍ
فَاخْتَرَقَتْ مِنْ شِدَّةِ الْحَرَارَةِ
وَهَكَذَا يَضْمَنُ لِلثِّيَابِ
فَلَا عَلَى الْحَدَّادِ مِنْ ضَمَانٍ
وَدَخَلُوا عَنْ إِذْنِهِ مَا قَدْ جَنَى (٢)
فِي الْمَالِ وَالنَّفْسِ مَتَى يَكُونُ

باب مالا ضمان فيه

وَلَا ضَمَانٌ فِي أُمُورٍ تُذَكَّرُ
كَمِثْلِ مَنْ قَدْ أَتْلَفَ الْمِزْمَارَا
وَهَكَذَا مَعَارِفُ لِلَّهِوِ
وَهَكَذَا فِي مُصْحَفٍ أَخَذَتْهُ
فَلَا ضَمَانٌ فِيهِ لَا وَلَا ثَمَنُ
وَهَكَذَا إِنْ قَصَدَ الْجَبَّارُ
فَلِلدَّلِيلِ أَنْ يُزِلَّهُمْ مَعَا

مِنْ ذَلِكَ الْمُنْكَرِ (٣) إِذَا يُعَيَّرُ
أَوْ وَثَنًا كَانَ لَهُ كَسَارَا
وَكُلُّ مَا كَانَ بِهَذَا النَّحْوِ
مِنَ الْيَهُودِيِّ وَقَدْ مَنَعَتْهُ
إِذَا نَزَعَهُ كَمُنْكَرٍ يُعَيَّرُنْ
ظُلْمًا لِقَوْمٍ وَلَهُ أَنْصَارُ
عَنِ الطَّرِيقِ وَالضَّمَانُ ارْتَفَعَا

(١) قوله : « بمنكر » أي بقول منكر مفزع قال الله تعالى ﴿ إِنْ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتَ لَصُوتِ الْحَمِيرِ ﴾ .

(٢) قوله : « ما قد جنى » ما فاعل يلزمه .

(٣) قوله : « المنكر » مبتدأ خبره من ذلك .

وَلَيْسَ لِلْجَبَّارِ يَآذَا جَارُ
مَنْ قَتَلَ الْكَلْبَ الَّذِي لِعَيْرٍ
وَشَائِفُ الزَّرْعِ (٢) فَضَرَ الطَّيْرُ
وَضَامِنٌ إِذَا أَصَابَ أَحَدًا
وَإِنْ يَكُنْ فِي مَالٍ غَيْرِهِ اجْتَمَعَ
وَكُلُّ شَيْءٍ مَالُهُ أَثْمَانُ
فِي قَوْلٍ بَعْضٍ مِنْ ذَوَى الْإِحْلَاصِ
وَلَا ضَمَانَ إِنْ يَكُنْ قَدْ طَلَبَا
أَعْطَاهُ مَاءً فِي إِثَاءٍ فَسَقَطَ
لَأَنَّهُ فِيهِ أَمِينٌ مُعْتَبَرٌ
وَإِنْ تَكُنْ جَعَلْتَ مَاءً فِي إِيَّاهُ
فَعِنْدَنَا إِهْرَاقُهُ مُبَاحٌ
لَأَنَّهُ فِي وَضْعِهِ قَدْ اعْتَدَى
لَا يَضْمَنُ الْحَجَّامُ عِنْدَ فِعْلِهِ
وَهَكَذَا مُحْتَنُ الصَّغَارِ
وَالْقَاضِي إِنْ أخطَا ضَمَانَ الْمَالِ

وَمَنْ أَجَارَهُ غَلَيْنَا جَارُوا
زَرْعٍ وَضَرَعٍ قَدْ نَجَا مِنْ ضَيْرٍ (١)
زَرْعٍ سِوَاهُ مَا عَلَيْهِ ضَيْرٌ
بَرْمِيهِ أَوْ هَدَمَ الْمُشِيدَا
مِنْ رَمِيهِ حَصَى أَزَالَ مَا وَقَعَ
فَلَيْسَ فِيهِ عَنْدهُمْ ضَمَانٌ
وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ بِالْإِحْلَاصِ
مِنْ جَارِهِ مَاءً لَهُ لِيَشْرَبَا
مِنْ يَدِهِ وَلَمْ يُقَصِّرْ فِيهِ قَطُّ
فَلَا ضَمَانَ فِيهِ حَتَّى لَوْ كَسَرَ (٣)
زَيْدٌ وَلَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ أَذِنًا
لَهُ وَمَا فِي فِعْلِهِ جُنَاحٌ
بِغَيْرِ إِذْنٍ فَأَزَالَ الْإِعْتِدَا
إِلَّا إِذَا جَاوَزَ فِعْلَ مِثْلِهِ
وَمِثْلُهُ مُحَدَّرُ الثَّمَارِ (٤)
يَلْزَمُهُ لِلْجَبْرِ فِي الْفِعَالِ

(١) قوله : «من ضَيْرٍ» أى من ضمان .

(٢) شَائِفُ الطَّيْرِ : هو الذى يذودها ويطردها عن أكل الحروث .

(٣) قوله : «كَسَرَ» أى انكسر على حد قول الشاعر : وجبر الدين الإله فجبر .

(٤) مُحَدَّرُ الثَّارِ : هو الذى ينزل عدوق ثمر النخل ويحنيها ليتناولها الجالى .

وَهَكَذَا إِنْ أخطأ الطَّيِّبُ وَدِيَّةٌ إِنْ مَاتَ مِنْ عِلَاجِهِ وَقَاطِعٌ عِرْقًا وَلَكِنْ زَادَا فَإِنْ يَكُنْ زَادَ عَلَى مَا يَقْطَعُ وَالْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُهُ إِنْ قَالَا (٢) وَتَلَزَّمُ الْوَارِثُ فِيهِ الْبَيِّنَةُ وَهَكَذَا إِنْ قَالَ مَا قَدْ مَاتَا فَالْقَوْلُ فِيهِ عِنْدَنَا مَا قَالَهُ وَهَكَذَا إِنْ ادَّعَى مَا قَطَعَا لَكِنَّهُ تَلَزَّمُ الْيَمِينُ وَالْقَوْلُ فِي الضَّمَانِ قَوْلُ الْجَانِي وَهَذِهِ ثَلَاثَةُ جُبَارٍ (٥) وَالثَّالِثُ الْجُرْحُ مِنَ الْعَجَمَاءِ

فَالْأَرْضُ مِنَ أخطَائِهِ (١) يُصِيبُ لِأَنَّهُ أخطأ فِي مِنْهَا جِهَةً فِي قَطْعِهِ فَوْقَ الَّذِي أَرَادَا فَدِيَّةٌ إِنْ مَاتَ مِنْهُ تُشْرَعُ مَا زَادَ فَوْقَ قَطْعِهِ مِثْقَالًا إِنْ قَالَ زَادَ إِنْ أَتَاهَا ضَمْنُهُ (٣) مِنْهُ وَقَالَ الْوَارِثُونَ فَاتَا (٤) لَا مَا ادَّعَوْهُ فَافْهَمِ الْمَقَالَةَ فَالْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُهُ إِذَا ادَّعَى إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةً تُبَيِّنُ لَكِنَّهُ يُؤْخَذُ بِالْإِيمَانِ الْبُئْرُ وَالْمَعْدِنُ إِذَا يَنْهَارُ فَالْغُرْمُ لَا غُرْمَ بِهِؤَلَاءِ

(١) الإِخْطَاءُ : كَالِإِحْصَاءِ مَصْدَرُهُ أخطأه .

(٢) قَوْلُهُ : «وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ» أَيْ مَعَ يَمِينِهِ .

(٣) ضَمْنُهُ : بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ فَعَلَ أَمْرَ أَيْ الزَّمَهُ ضِمَانَهُ ، وَيَصِحُّ أَنْ يَقْرَأَ بِتَخْفِيفِ الْمِيمِ فَعَلَا مَاضِيًا بِمَعْنَى لَزَمَهُ ضِمَانَهُ .

(٤) فَاتَا : أَيْ ذَهَبَ وَهُوَ كُنَايَةٌ عَنْ مَوْتِهِ .

(٥) جُبَارٌ : بَضْمُ الْجِيمِ وَتَخْفِيفُ الْمَوْحِدَةِ أَيْ هَدَرَ ، وَالْمُرَادُ أَنَّ الَّذِي يَقَعُ فِي بُئْرٍ غَيْرِ مَمْنُوعَةِ الْخَفْرِ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ، وَالْأَجِيرُ يَقَعُ عَلَيْهِ الْمَعْدِنُ فَيَمُوتُ ، وَمَا تَصِيْبُهُ الدَّابَّةُ بِرُمَحِهَا أَوْ عَضَهَا أَوْ نَطَاحَهَا ، وَهِيَ غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ بِذَلِكَ ، وَلَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَى صَاحِبِهَا ، فَهُوَ مَهْدُورٌ لَا يَطَالِبُ فِيهِ أَحَدٌ بِشَيْءٍ .

بابُ الأموالِ المشتبهة

وَالرَّيْبُ فِي الْمَالِ يُصَيِّرُهُ
 نَتْرُكُهُ تَوَرُّعًا فَمَنْ نَزَلَ
 فَمَا عَلَيْهِ الْبَأْسُ إِنْ لَمْ يَعْلَمَا
 وَفِي عَطَايَا أُمَرَاءِ الظُّلَمِ
 فَبَعْضُهُمْ نَهَى وَبَعْضٌ حَرَّمَ
 فَمَنْ نَهَى لِلرَّيْبِ (١) وَالْمُحَرَّمُ
 وَمَنْ يَقُولُ بِحِلِّهِ يَجْعَلُ مَا
 كُلُّ أَمْرٍ أَوْلَى بِمَا فِي يَدِهِ
 حَتَّى يَصِحَّ أَنَّهُ حَرَامٌ
 فَمَنْ لَهُ (٢) حَقٌّ عَلَى جَبَّارٍ
 وَمَوْضِعُ الْغُصُوبِ وَالْمَظَالِمِ
 وَجَائِزٌ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ
 وَالْقَوْلُ بِالْأَخْذِ مِنَ الْجَبَابِرِ (٤)
 قَدْ أَخَذَ الشَّيْخُ ابْنُ زَيْدٍ جَابِرُ
 وَأَخَذَتْ صَحَابَةُ الْمُحْتَارِ
 لَكِنْ إِذَا نَظَرْتَ بَيْنَ مَنْ مَضَى
 مُشْتَبِهًا لِذَلِكَ نَتْرُكُهُ
 عَلَى غَشُومٍ فَاسْتِصْافٍ وَأَكْلٍ
 بَأْنُهُ أَطْعَمَهُ الْمُحَرَّمَ مَا
 وَأَخَذَهَا خُلْفٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ
 وَقِيلَ بِالْحِلِّ إِذَا لَمْ تُعْلَمَا
 لِمَا عَلَيْهِ مِنْ حَرَامٍ يَلْزَمُ
 فِي يَدِهِ مُلْكًا لَهُ فَحَكَمَا
 مِنْ ثُمَّ جَارَ أَخْذُهُمْ مِنْ عِنْدِهِ
 حِينَئِذٍ يَمْتَنِعُ الْمَقَامُ
 فَأَخْذُهُ مِنَ الْأَنْبَارِ (٣)
 فَأَخْذُهُ مِنْ ذَلِكَ مِثْلُ الظَّالِمِ
 أَنْ يَقْبِضَ الْحَقُّ الَّذِي قَدْ يَدْعَى
 فَكَمْ لَهُ وَكَمْ لَهُ مِنْ نَاصِرٍ
 جَائِزَةُ الْحَجَّاجِ وَهُوَ جَائِرُ
 عَطَا بَنِي أُمَيَّةَ الْفُجَّارِ
 وَمَنْ نَرَى رَأَيْتَ فَرَقًا مُرْتَضَى

(١) قوله : «الريب» أى للخروج من الريب ، فالنهي عنده في ذلك للتنزيه .

(٢) وفي نسخه «ومن له» .

(٣) الأنبار مواضع أخذ العشور .

(٤) الجبابر : جمع جَبَّار وأصله الجبابة .

فَمَنْ مَضَى بِالْفَيْءِ قَدْ تَغَلَّبَا
فَالصَّحْبُ وَالْأَتْبَاعُ مِنْهُمْ أَخَذُوا
وَهُمْ لَهُمْ بِهِ حُقُوقٌ تُرْسَمُ
وَهَؤُلَاءِ غَضَبُوا وَانْتَهَبُوا
فَكُلُّ مَا عِنْدَهُمْ مُعْتَصَبٌ
لَكِنْ لِحُجَلِّ رِبِّهِ نَقُولُ
وَالْخُلْفُ فِي الْمَجْهُولِ أَيْنَ يُنْفَذُ
بِأَنَّهُ يَحْتَاجُ لِلْحُكَّامِ
فَمِنْ هُنَاكَ قَدْ قَضَى فِيهِ عَلَى
فَقَدْ جَبَى طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرُ مَا
أَخَذَهُ حَيْدَرَةَ (١) وَفَرَّقَهُ
وَطَالِبُ الْحَقِّ (٢) بَصْنَعًا حَكَمًا
لَمْ يَأْخُذْ عِنْدَ مَضِيْقِ يَوْمِهِ
تَعَفُّفًا مِنْهُمْ وَمَنْ كَمِثْلِهِمْ
كَانُوا يَمُوتُونَ عَلَى مَا أَبْصَرُوا
وَلَمْ يَكُنْ أَخَذَ أَبِي بِلَالٍ
لِأَنَّهُ قَدْ أَخَذَ الْعَطَايَا

وَمَنْ نَوَى فِي غَضَبِهِ قَدْ تَغَلَّبَا
مِنْ مَالِ بَيْتِ اللَّهِ حِينَ أَنْفَذُوا
فَلَا يُقَالُ أَخَذَهُمْ مُحَرَّمٌ
وَبَيْتُ مَالِ اللَّهِ طَرًّا حَرَبُوا
فَالْقَوْلُ بِالتَّحْرِيمِ فِيهِ يَغْلِبُ
بِأَنَّهُ فِي حُكْمِهِ مَجْهُولٌ
عَلَى أَقَاوِيلَ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ
مِنْ هَاهُنَا خُصَّصَ بِالْإِمَامِ
فِيَمِنْ لَهُ نَاصِرَ يَوْمِ الْجَمَلِ
جَبَى بِذَلِكَ الْيَوْمِ ثُمَّ انْهَزَمَا
عَلَى جُنُودِهِ وَفِيهِمْ أَنْفَقَهُ
بِجَعْلِهِ فِي أَهْلِهَا وَاحْتِشَمَا
شَيْئًا لِنَفْسِهِ وَلَا لِقَوْمِهِ
أَكْرَمَ بِهِمْ مِنْ غَضَبِهِ أَكْرَمَ بِهِمْ
مِنْ الْهُدَى مَا بَدَلُوا وَغَيَّرُوا (٣)
مَالِ عُبَيْدِ اللَّهِ (٤) مِنْ ذَا الْحَالِ
وَتَرَكَ الْبَاقِي عَلَى الْمَطَايَا

(١) حيدرة اسم لأبي الحسن علي بن أبي طالب . وهو القائل أنا الذي ستمتى أمي حيدرة .

(٢) هو عبد الله بن يحيى بن عمر بن الأسود بن عبد الله بن الحارث الكندي الأباضي اليمنى
روى الإمامة سنة (١٢٩) هـ . أبو اسحاق .

(٣) أي وما غيروا .

(٤) عبيد الله : هو عبد الله بن زياد الملقب بالفاسق .

قوله أبو دلال : هو الحرث بن حذير باخاء الميملة إمام الشراء وقدره المجاهدان الناعمين أنفسهم لله انتفاء رضوانه
وله ولإمام طالب اخق فصص وأتار مشهورة

وَذَاكَ أَنَّ عُمَرَ الْفَارُوقَا قَدْ ضَبَطَ الْمَحْصُولَ وَالتَّفْرِيقَا
وَرَتَّبَ النَّاسَ عَلَى مَنَازِلِ وَقَدَّرَ الْعَطَا عَلَى تَفَاضُلِ
وَضَبَطَ الْجَمِيعَ فِي الدَّوَاوِنِ لَكِنِّي يَكُونُوا فِي سَبِيلِ بَائِنِ
وَقَدْ قَفَا ذَلِكَ بَعْضُ مَنْ أَتَى مِنْ بَعْدِهِ فَمِنْ هُنَاكَ ثَبَتَا
فَهِيَ حُقُوقٌ لَهُمْ فِي الْفَيِّءِ وَلَمْ يَزِيدُوا فَوْقَهَا بِشَيْءٍ
وَذَلِكَ الْمَالُ الَّذِي مِنْهُ أُخِذَ مِنْ حُرَّسَانَ (١) جَزِيَّةً لَهَا نَفَذُ
وَذَلِكَ الْجَبَّارُ قَدْ حَمَاهُمْ وَهِيَ مُكَافَأَةٌ عَلَى حِمَاهُمْ
فَمَا اسْتَحَلَّ أَخْذَهُ الْمِرْدَاسُ لِأَنَّهُ مَا فَرَّغَتْهُ النَّاسُ
بَايَعَ صَحْبَهُ عَلَى الشَّرَى وَمَا طَالَ زَمَانُهُ إِلَى أَنْ أُكْرِمَا
نَالُوا الشَّهَادَةَ الَّتِي قَدْ طَلَبُوا وَبَرِضَى الرَّحْمَنِ فِيهَا انْقَلَبُوا
وَفِي بَنِي الْيَحْمَدِ (٢) مِنْ أَسَدِ الشَّرَى إِمَامٌ صِدْقٍ كَانَ يُدْعَى عُمَرَا (٣)
كَذَا أَبُوهُ يُدْعَى بِالْحَطَّابِ مُسَامِيًّا لِعُمَرَ الصَّحَابِيِّ
مِنْ نَسْلِ شَاذَانَ وَذَاكَ الْعَلَمُ دَوَّخَ أَهْلَ الظُّلْمِ حِينَ ظَلَمُوا
فَقَدْ قَضَى عَلَى بَنِي نُبَهَانَا جَبَابِرًا كَانُوا عَلَى عُمَانَا

- (١) قوله : «خرسان» بحف الالف للتخفيف وخراسان كورة معروفة مشهورة .
(٢) هو ابو بلال مرداس بن حدير يشير الناظم إلى المال الذي مر على أبي بلال وأصحابه إلى ابن زياد أمير البصرة فأخذ منه أعطيتهم دون سواها . أبو اسحاق .
(٣) قوله : «وفي بني اليعمد» اي اولاد واليعمد بن شارى اليمنى الازدى وهم بنو خروص . ومن ناسهم ممن يجمعهم اليعمد .
(٤) هو عمر بن الخطاب بن محمد بن أحمد بن شاذان الخروصي أحد أئمة عمان الذين قاموا بالأمر حق قيام . فكان في أعماله مثالا للعظمة الإسلامية زمن الفاروق ، وقد طهر الأرض من كل ظلم وفساد . وجدد للإسلام عزه وأثار أيامه بالعدل والإصلاح . ولا غرو أن تكون أيامه كأيام عمر بن الخطاب رحمهما الله . أبو إسحاق .

قَضَى بَأَنَّ مَالَهُمْ لِمَنْ ظَلَمَ مِنْ الْعُمَانِيِّينَ لَكِنْ مَا عَلِمَ
فَجَعَلُوا ذَلِكَ بَيْتَ مَالٍ لِحَبْلِهِمْ بِمَالِكَ الْأُمُوالِ
وَكَانَ ذَا يُعْرِفُ بِالتَّعْرِيقِ مَا أَشْبَهَ الْفَارُوقَ بِالْفَارُوقِ
شَابَهُهُ فِي الْأَسْمِ وَالتَّصَلُّبِ عَلَى أُولِي الظُّلْمِ فَلَا تُسْتَعْجَبِ
وَلِخَفَاءِ هَذِهِ الدَّقَائِقِ وَعُسْرِ فَهْمِهَا عَلَى الْخَلَائِقِ
قَامُوا يُخَاصِمُونَ مِنْ بَهَا حَكَمَ أَيَّامَ عَزَّانٍ وَذَلِكَ الْعَلَمُ
أَفْتَى بِهِ فِي الْمَاءِ وَالتَّخِيلِ إِمَامَنَا الْمُحَقِّقَ الْخَلِيلِي (١)
فَاسْتَكْرَاهُ وَهُوَ لَمْ يُسْتَكْرِ لِأَنَّهُ الْوَاضِحُ مِثْلُ الْقَمَرِ
وَفِي عُمانَ بُقِعَ مَجْهُولُهُ وَهِيَ بِذَاكَ عِنْدَهُمْ مَعْلُومَةٌ
لِحَبْلٍ مَنْ لَهَا مِنَ الْأَرْبابِ مَعَ اخْتِلَافِ الْأَصْلِ وَالْأَسْبَابِ
فَبَعْضُهُمْ يُجْهَلُ لِلذَّهَابِ بِالسَّيْلِ أَوْ بِعَدَمِ الْإِيَابِ
كَمِثْلِ بُذْبُدٍ (٢) وَمِثْلِ الْبَاطِنَةِ ذَهَابُ كُلِّ بِالسَّيُولِ الْبَائِنَةِ
مِنْ هَاهُنَا الزَّرْعُ بِهَا لِلْفُقَرَا جَوْرُهُ لِأَجْلِ مَا قَدْ سَطَرَا
وَالْيَوْمُ قَدْ صَارَتْ لَهُمْ مَمْلُوكَةٌ وَهِيَ بِأَيْدِي أَهْلِهَا مَتْرُوكَةٌ
وَفِي زَمَانٍ عَدَلْنَا تَرْكِي (٣) أَفَادَنَا هَذَا ثُبُوتُ الْمُلْكِ
لَا نَعْرِفُ الْأَصْلَ الَّذِي نَقَلَهَا لَعَلَّ حَاكِمًا لِذَا حَوَّلَهَا

(١) قوله : إمامنا المحقق الخليلي هو العلامة أبو محمد سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي الخروصی المتوفى بمسقط بعد وفاة الإمام الشهيد عزان بن قيس ببضعة أيام . وكان ذلك في شهر ذي القعدة

سنة ١٢٨٧ هـ وهو جد إمام المسلمين العلامة محمد بن عبد الله بن سعيد الخليلي

(٢) قوله : بذبد كنهذه والعامة تقول بذبد بكسر الموحدين . وهي بلد مشهور بعمان .

وهي من قرى وداى سمايل . فيها معقل مشهور يقطنه ولى البلد وبسى حصنا .

(٣) قوله : تركي للبناء للفاعل على الخاز

فَإِنَّ لِلْحُكَّامِ أَنْ يَقْتَضُوا وَحَيْثُ كَانَ الْإِتِّقَالُ مُمَكِّنًا وَإِنَّ مَا سَطَرَ فِي الْآثَارِ لَيْسَ لَنَا أَنْ نَتَمَسَّكَنَّا وَالْجَهْلُ فِي بَعْضِ النَّوَاجِي حَصَلًا فَحَرَّمُوا الْأَكْلَ مِنَ الْبَحْرَيْنِ وَقَوْلُنَا فِي عِزِّ وَالْمَحْيُولِ (١) وَمِثْلُهَا لَيْسَ لَنَا كَلَامٌ بِأَبْهَا مُلْكٍ لِمَنْ فِي يَدِهِ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ وَقَفَ الْكِتَابُ (٢) لَعَلَّهُمْ بَانَ لَهُمْ مَا لَمْ يَبَيِّنْ قِيلَ وَعَنْ نَبِيِّنَا مَنْقُولٌ مَعْنَاهُ أَنَّهَا خِيَانَةٌ فَمَنْ فَخَّائِنٌ لِلْمُسْلِمِينَ فِي الْعَمَلِ وَمَنْ لَهُ حَقٌّ فَلَا يَسْتَوْفِي وَذَلِكَ أَنَّ ثَمَنَ الْحَرَامِ وَقِيلَ إِنْ كَانَ الَّذِي اشْتَرَاهُ فَهُوَ الَّذِي اسْتَبَدَلَ عَنْ حِلَالِهِ فَلَا عَلَى مَنْ يَأْخُذَنَّ مِنْهُ

مَصْلَحَةً وَيَمْنَحُوا وَيَمْنَعُوا فَنَزَعُهَا يَكُونُ ظُلْمًا بَيْنَنَا يَكُونُ كَالْتَّارِيخِ فِيهَا جَارِي فِي نَزْعِهِ إِنْ كَانَ يُمْلِكُنَا بِعَصِيهَا مِنْ هَاهُنَا مَاحِلًا مِنْ غَيْرِ مَجْلُوبٍ لَهَا بِالْعَيْنِ قَوْلٌ أَوْلَى الْإِيمَانِ وَالْعُقُولِ فِيهَا لِمَا قَدْ صَحَّتِ الْأَحْكَامُ حَتَّى يَصِحَّ ثَقْلُهَا مِنْ عِنْدِهِ عَنْهَا فَمَا فِي ذَلِكَ ارْتِيَابٌ لِعَيْرِهِمْ فِي ذَاكَ فَافْقَهُ وَاسْتَبَيِّنْ أَنَّ هَذَا يَا الْأَمْرَا غُلُولٌ أَهْدَى إِلَيْهِمْ فَلِمَعْنَى يَطْلُبُنْ مَنْ قَبْلَ الْمُهْدَى إِلَيْهِ إِذْ وَصَلَ مِنْ ثَمَنِ الْحَرَامِ مِمَّنْ يُوفِي كَمِثْلِهِ فِي مُطْلَقِ الْأَحْكَامِ يَعْلَمُ حُكْمَهُ وَقَدْ رَضَاهُ مُحَرَّمًا وَهُوَ مُضِيعُ مَالِهِ بَأْسٌ كَذَلِكَ مَنْ يُعَامِلُنَّهُ

(١) عز والمحيول : هما بلدان صغيران بعمان وهما من أعمال نزوى .

(٢) الْكِتَابُ : جمع كاتب .

وَقِيلَ فِي الْمَالِ إِذَا مَاقَسِمَا
وَفِيهِ قِطْعَةٌ مِنَ الْحَرَامِ
فَمَا عَلَى الشَّرِيكِ بَأْسٌ إِنْ أَخَذَ
لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَلِمَ
لِأَنَّهُ اخْتَارَ مِنَ الْأَمْوَالِ
أَمَّا مَعَ الْجَهْلِ فَذَاكَ غِشٌّ
وَهُوَ خِدَاعٌ فِي اسْتِلَابِ الْمَالِ
وَإِنْ يَكُنْ يَعْلَمُهُ (٢) مَنْ لَمْ تَقُمْ
فَمَنْ رَضَاهُ بَعْدَ مَا قَدْ أُخْبِرَا
وَقَوْلُ مَنْ لَمْ تَقُمْ الْحُجَّةُ بِهِ
مِنْ ثُمَّ قُلْنَا أَنَّهُ يُخْبَرُ
وَشَاهِدَانِ شَهَدَا فِي الْمَالِ
أَوْ أَنَّ هَذَا الثَّوْبَ غَيْرُ طَاهِرٍ
فَقِيلَ لَا يَقْبَلُ مَا قَالُوهُ (٣)
يُفَسِّرُونَ سَبَبَ الْحَرَامِ
وَإِنْ يَكُونَا عَالِمَيْنِ قَبْلًا
لِأَنَّ قَوْلَ الْعُلَمَاءِ فِي الْحُكْمِ

مَا بَيْنَ قَوْمٍ وَرَثَتُهُ أُسْهُمَا (١)
صَحَّتْ لِوَاحِدٍ مِنَ الْأَقْسَامِ
سَهْمًا حَلَالًا وَبِهِ عَنْهُمْ نَفَذَ
مَنْ أَخَذَ الْحَرَامَ وَصَفَ مَا حُرِّمَ
مُحَرَّمًا عَنْ جُمْلَةِ الْحَلَالِ
وَلَمْ يَكُنْ مِنْ شَأْنِنَا نَغِشٌ
فَلَيْسَ قِسْمُهُ مِنَ الْحَلَالِ
بِقَوْلِهِ الْحُجَّةُ أَدَّى مَا عَلِمَ
فَمَا عَلَى الشَّرِيكِ سَهْمٌ حُجْرًا
يُدْخِلُ فِي ذَا الْمَالِ وَصَفَ الْمُشْتَبِهَ
كَي لَا يُعَدَّ أَنَّ ذَاكَ غَرَرٌ
بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْحَلَالِ
قَدْ أَطْلَقَا مِنْ غَيْرِ وَصَفٍ ظَاهِرٍ
فِي ذَاكَ إِلَّا أَنْ يُفَسَّرُوهُ
وَسَبَبَ التَّنَجِيسِ فِي الْأَحْكَامِ
مِنْهُمْ وَإِنْ كَانُوا عَلَيْهِ أَجْمَلًا
يُقْبَلُ مِثْلُ نَجَسٍ وَحُرْمِ

(١) قوله : «أسهما» منصوب على التمييز ، ويجوز أن يكون حالا من ورثته .

(٢) قوله : «وإن يكن يعلمه» وفي نسخه «أعلمه» أي أخبره وهو أظهر ، ومعناه أنه إذا أخبره تحريمه من لا تقوم به حجة العلم فلا يلزمه تصديقه ، وهو قد أدى شهادة علمه .

(٣) قوله : «ما قالوه» إنما عدل إلى صيغة الجمع عن صيغة المثني ليتفق له حرف الروي والردف في الشطرين معا وهو جائز .

فَهُمْ يَوْصَفُ الْحُكْمَ عَالِمُونَا وَالْجَاهِلُونَ دُونَ ذِي الْمَنَازِلِ وَرَجُلٌ خَلَفَ لِلْعِيَالِ وَصَحَّ عِنْدَ الْإِبْنِ أَنَّ الْمَالَ فَقِيلَ أَخْذُهُ لَهُ حَلَالٌ لَعَلَّهُ أَرْضَاهُمْ بِوَجْهِهِ وَلَا أَقُولُ إِنَّهُ حَلَالٌ وَذَلِكَ مَعَ دَلَالَةِ الْأَحْوَالِ كَمِثْلِ قَوْمٍ يَطْلُبُونَ الْغَاصِبَا فَلَا اخْتِمَالَ هَاهُنَا يَكُونُ وَقَائِلٌ لِرَجُلٍ مَا تَرَكَ وَلَا عَلَيْهِ يَنْحَتَنُ عَنْ صِحَّةٍ لِأَنَّ حُكْمَهُ لَهُ بِالشَّرْعِ إِلَّا إِذَا صَحَّ بِوَجْهِهِ يَحْكُمُ وَقِيلَ فِي الَّذِي عَلَيْهِ حَقٌّ وَمَاتَ مَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ وَأَخْذُهُ الْمِيرَاثَ لَا يُرِيهِ (٢)

مِنْ هَاهُنَا يُقْبَلُ مَا يُفْتُونَا قَدْ قَصَرُوا عَنْ ذَلِكَ بِالْمَرَاكِحِ مِنْ بَعْدِهِ شَيْئاً مِنَ الْأَمْوَالِ غَضَبُهُ وَالِدُهُ رَجَالاً لِأَنَّهُ يَدْخُلُهُ اخْتِمَالٌ مِنَ الْوُجُوهِ عِنْدَ أَهْلِ الْفِقْهِ إِذَا اتَّفَقَ لَدَيْهِ الْاِخْتِمَالُ عَلَى بَقَاءِ الْغَضَبِ فِي الْأَمْوَالِ وَمِثْلُ جَبَّارٍ غَدَا مُغَاضِبَا فَتَسْتَفِي عَنْ حِلِّهِ الظُّنُونُ أَبُوكَ حُرْمٌ مَا عَلَيْهِ يَتْرُكَ (١) مَقَالِهِ أَوْ يَنْحَتَنُ عَنْ حُجَّةٍ فَمَا عَلَيْهِ يَطْلُبُنَ لِلْمَنْعِ بِهِ الْقَضَاةُ فَهَنَّاكَ يَحْرُمُ لِمَنْ لَهُ مِيرَاثُهُ يَحِقُّ فَحَقُّهُ بَاقٍ كَذَا لَدَيْهِ مِنْ حَقِّهِ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ

(١) قوله : « يترك » منصوب بأن مقدرة .

(٢) قوله : « وأخذه الميراث لا يريه » إنما اقتصر عليه المؤلف رحمه الله لكونه هو الأصح عنده ، وإلا ففي ذلك قول آخر ؛ وهو أنه يكون له حلالاً لأنه مال رده إليه كتاب الله ، وهو قول عبد الله بن عبد العزيز وأن التوبة تجزئ في ذلك .

وَجَوَّزَ الشُّرْبَ أَوَّلُو الْقِيَّاسِ بِأَثَرِهِ مِنْ قَابِضِ الْفِنْطَاسِ (١)
 بغيرِ إِذْنِ الرَّاكِبِينَ يَأْتِي وَقِيلَ لَا إِلَّا بِإِذْنٍ ثَبَّتَا
 وَمَنْ قَدَى مَالًا مِنَ الْجَبَّارِ لِرَجُلٍ بِمَائَتِي دِينَارٍ
 بغيرِ إِذْنٍ قِيلَ لَا يُلْزَمُهُ وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهُ يُلْزَمُهُ
 إِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ صَلَاحُ الْحَالِ لِأَنَّهُ مُحْتَسِبٌ فِي الْمَالِ
 فَهُوَ كَمُنْقِذٍ لِمَالٍ صَاحِبِهِ لِمَا رَأَى عَلَيْهِ مِنْ مَعَاطِبِهِ
 وَأَخَذَ غَيْرَ الْجِنْسِ (٢) مِمَّا يُنْتَصَرُ فِيهِ اخْتِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشتهر

بابُ الخلاص من الضمان

وَذَلِكَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ يَعْرِفُ صَاحِبَهُ أَوْ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ
 فَإِنْ يَكُنْ يَعْرِفُ يُلْزَمُنَا أَدَاؤُهُ إِلَيْهِ فَأَعْلَمْنَا
 فَبُصُولِهِ إِلَيْهِ يَنْصَرِي وَيُعْذَرُنْ مِنَ الضَّمَانِ عُذْرًا
 وَإِنْ يَكُنْ غَابَ فَيَجْعَلُنَا ذَلِكَ فِي الْأَمْوَالِ يَصْلُحُنَا
 يُصْلِحُ مَالَهُ وَإِنْ شَاءَ جَعَلَا فِي حَالَةٍ تُلْزَمُ مَنْ قَدْ رَحَلَا
 كَمِثْلِ إِنْفَاقٍ عَلَى عِيَالِهِ أَوْ مِثْلِ إِنْفَاقٍ عَلَى أَمْوَالِهِ
 إِنْ كَانَ مِمَّا يَحْكُمُ الْحُكَّامُ بِهِ وَتُثْبِتُنْ بِهِ الْأَحْكَامُ
 وَغَيْرُ هَذَا قِيلَ لَا يُجْزِيهِ إِنْفَاذُهُ أَنْ يَنْفُذَنَّ فِيهِ
 وَإِنْ يَقُلْ بَعْضُ ثِقَاتِ النَّاسِ أَنَا أُوْدِي عَنْكَ مَآمِنْ بَاسٍ

(١) الفِنْطَاس بقاء ونون فمهملة وعاء يحمل فيه الماء لأهل المركب .

(٢) قوله : «وأخذ غير الجنس» يعني أنه إذا ظلمه أحد دراهم فليس له أن ينتصر من ماله بشيء من العروض ولا العكس ، وقيل بل له أخذ ذلك بالقيمة وهو الأصح .

يَبْرَأُ إِنْ كَانَ ادَّعَى قَضَاهُ وَإِنْ يَكُنْ أَرَادَ مِنْهُ عَوْضًا
وَآخِذٌ طِفَالَةً (١) مِنْ جُذْرِ
وَهُوَ خِلَافُ الْأَخِذِ مِنْ حِطَارٍ
وَكُلٌّ مَنْ أَثْلَفَ مَالًا يُوزَنُ
وَإِنْ يَكُنْ يُوزَنُ أَوْ يُكَالُ
إِلَّا إِذَا يَرْضَى بِذَوْنِ الْمِثْلِ
فَإِنَّهُ يَبْرَأُ مَهْمَا أَبْرَى
وَكَاسِرُ الْخُلْخَالِ يُلْزَمُنَا
وَإِنْ أَرَادَ قِيَمَةَ الْخُلْخَالِ
يُقَوِّمَنَّ سَالِمًا مِنْ كَسْرِ
وَسَارِقٍ خَشَبَةً ثُمَّ بَنَى
فَقِيلَ فِي خِلَاصِهِ بِمِثْلِهَا
وَذَاكَ خَوْفُ ضَرَرِ الْإِنْسَانِ
وَآخِذٌ مِنَ الْفَلَا بَعِيرًا
وَقِيلَ لَا يَبْرَأُ حَتَّى يَعْلَمَا
وَقِيلَ مَنْ لَزِمَهُ ضَمَانٌ
وَلَمْ يَكُنْ يَعْرِفُهُ مِنْ مَاءٍ مَنْ
فَقَالَ قَوْمٌ يُنْقِذُنَ فِي الْفُقَرَا

مَا لَمْ يَكُنْ لِعَوْضٍ أَثَاءُ
فَهَا هُنَا تَصَدِيقُهُ قَدْ مَرِضًا
بِرَدِّ مِثْلِهَا يُقَالُ قَدْ بَرِيَ
إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي الصَّوْنِ كَالْجِدَارِ
وَلَا يُكَالُ يُلْزَمُهُ الثَّمَنُ
فَإِنَّهُ يُلْزَمُهُ الْمِثَالُ
مِنْ قِيَمَةٍ وَلَوْ رَضِيَ بِالْحِلِّ
صَاحِبُهُ وَالْمُبْرِي نَالَ الْأَجْرَا
خِدْمَتُهُ حَتَّى يَقْوَمَنَا
مَالِكُهُ ثَلَزُمُهُ بِحَالِ
وَيُعْطُ (٢) مَا أَنْقَصَهُ بِالْكَسْرِ
وَخَافَ مِنْ إِخْرَاجِهَا هَذَا الْبِنَا
يُجْزَى كَذَا بِثَمَنِ الْأَصْلِهَا
بِهَذَا مَا بَنَى مِنَ الْجُدْرَانِ
فَرَدَّهُ فِيهَا فَلَا مَحْذُورًا
وُصُولُهُ لِرَبِّهِ مُسَلَّمًا
مِنْ نَهْرِ قَوْمٍ هُمْ بِهِ أَغْوَانُ
فَالِاخْتِلَافُ فِي الْخُلَاصِ يُثَقِّلُنْ
وَقِيلَ بَلْ يُصْلِحُ مِنْهُ النَّهْرَا

(١) قوله : «طِفَالَةً» هي قطعة من الطين توضع في قالب من الخشب ، وينى بها الجدران ، ويقال لها اللَّبَنَةُ .

(٢) قوله : «ويعط» مجزوم بالام الأمر المقدرة على حد قوله : محمد تفد نفسك كل نفس .

وَذَاكَ إِنْ لَمْ يُمَكِّنِ انْتِقَالَ
وَأِنْ يَكُنْ يُمَكِّنُ فَلِإِصْلَاحِ
كَذَاكَ قَالَ وَأَقُولُ يَرْشَحُ (١)
وَمَنْ جَنَى جَنَائَةً بِلَدِ
خَلَاصُهُ فِي الْفُقَرَاءِ يُجْزِيهِ
لَعَلَّهُ يُصِيبُ ذَا الضَّمَانَ
وَهُوَ مَقَالٌ يَقْتَضِي اسْتِحْبَابًا
وَقِيلَ فِي الْعَبْدِ إِذَا مَا هَرَبَا
وَلَمْ يَجِدْ مِنَ الْمَوَالِي أَحَدًا
فَأَنَّهُ عَنْ وَارِثِهِمْ يَسْأَلُ
وَأِنْ يَكُونُوا جَاهِلُوا فَأَنَّهُ
وَكُلُّ مَا قَدْ جَاهَلُوا أَرْبَابَهُ
وَقَالَ قَوْمٌ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ
وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهُ أَمَانَةٌ
وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ حَشْرِيًّا (٢)
وَهُوَ مِنَ التَّوَرُّعِ الْمَحْمُودِ

شَيْءٌ مِنَ الْمَالِ وَلَا يُزَالُ
أُولَى بِهِ لِأَنَّهُ صَلَاحُ
حِينَئِذٍ لِلْفُقَرَاءِ أَرْجَحُ
وَجَهْلُ الْأَرْبَابِ عِنْدَ الرَّشْدِ
فِي غَيْرِهِ (٣) وَقِيلَ لَا يُجْزِيهِ
بَعْضُ مَا يُنْفَعُ فِي الْمَكَانِ
وَلَمْ يَكُنْ يَسْتَلْزِمُ الْإِيجَابَا
ثُمَّ أَرَادَ التَّوْبَ حِينَ انْقَلَبَا
لِأَنَّهُ أَفْنَاهُمْ كَرُّ الرَّدَى (٤)
لِأَنَّهُ مُلْكٌ إِلَيْهِمْ يُنْقَلُ
لِلْفُقَرَاءِ يَكُونُ فَافْهَمْنَاهُ
فَأَنَّهُ لِلْفُقَرَاءِ إِيَابُهُ
فِي دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ ذَا مَصْرُوفٍ
فِي بَيْتِ مَالِ اللَّهِ لِلصِّيَانَةِ
وَكَانَ عَنْ إِنْفَازِهِ أَيْبَا
وَالأَوَّلُ الْأَنْفَعُ فِي الْمَعْهُودِ

(٢) قوله : «ويعط» مجزوم بلام الأمر المقدرة . على حد قوله محمد تفد نفسك كل نفس . وقد سبق ذكر ذلك .

(١) يرشح : يخلص .

(٢) قوله : «في غيره» أي في غير ذلك البلد .

(٣) قوله : «كر الزدا» أي الموت . سمي بذلك لأنه يكر على الخلق مرة بعد أخرى .

(٤) قوله : «حشريا» أي مؤبدا إلى يوم الحشر .

وإِنَّهُ الضَّائِعُ وَالْمَشْرُوعُ فِي دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ يُجْعَلُنَا مَنَفَعَةً نَعْمُ كُلُّ النَّاسِ وَالْفُقَرَاءُ إِنْ عَدِمَ الْقَوَامُ (١) وَإِنْ نَظَرْتُ فِي حَدِيثِ اللَّقْطَةِ وَقِيلَ إِنْ مَنْ عَلَيْهِ حَقٌّ يَجُوزُ أَنْ يُرَأَى مِنْهُ نَفْسُهُ وَلَا أَرَى تَلَفُظَ اللَّسَانِ لِأَنَّهُ الْمَأْخُودُ بِالْحَقِّ وَمَنْ وَالْفُقَرَاءُ جُمْلَةً وَكُلُّ مَا إِذْ لَمْ يَكُ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ أَوْلَى وَلَيْسَ الْإِنْفَادُ كَمِثْلِ الْحَلِّ وَلِلْإِمَامِ يُرَأَى مِنْهُ نَابٌ عَنِ الْجَمِيعِ فَالْبُرَّانُ وَهُوَ عَنِ الْأُمَّةِ طَرَأَ نَابًا وَوَالِدٌ وَلَدُهُ قَدْ ضَرَبَا وَلَا لَهُ يُرَأَى مِنْهُ نَفْسُهُ وَمَنْ عَلَيْهِ لِيَتِمَّ حَقُّ فَقِيلَ يُرَأَى مِنْهُ إِنْ كَسَاهُ

أَنْ ضَيَّاعَ مَالِنَا مَمْنُوعُ مَا كَانَ فِي الْأَمْلَاكِ يُجْهَلُنَا فَلَيْسَ فِي إِنْفَادِهِ مِنْ بَاسٍ أَوْلَى بِهِ فَلْيَحْكُمِ الْحُكَّامُ وَفِي الذِّى ذَكَرْتُ لَمْ تُغْلَطْهُ إِنْفَادُهُ فِي الْفُقَرَاءِ يَحِقُّ لِفَقْرِهِ وَقَالَ بَعْضُ عَكْسِهِ شَيْئًا يُرِيهِ مِنَ الضَّمَانِ يُؤْخَذُ لَهُ الْحَقُّ سِوَاهُ فَافْهَمَنْ كَانَ كَذَاكَ حِلُّهُ تَهَدَّمَا مِنْ غَيْرِهِ وَالْغَيْرُ لَمْ يُحْلَأْ لِعُسْرِ أَنْ يَنْفَدَهُ فِي الْكُلِّ لِأَنَّهُ النَّائِبُ فَاعْرِفْتَهُ مِنْهُ عَنِ الْجَمِيعِ حَيْثُ كَانُوا فَيَالَهُ مِنْ شَرَفٍ أَصَابَا مُبْرَحًا (٢) يَضْمَنُ مَا قَدْ عَطَبَا فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ فَاتْرَكَ لِنَفْسِهِ وَبِالْخُلَاصِ مِنْهُ مُسْتَحِقُّ مِنْهُ وَإِنْ أَطْعَمَهُ إِيَّاهُ

(١) قوله : «الْقَوَامُ» بضم القاف جمع أقوام بفتحها وهم الذين يقومون بأمر المسلمين وشؤونهم . ويصح جعله مفردا أي أن عدم الإمام أو السلطان العدل القائم بالأمر .

(٢) قوله : «مُبْرَحًا» صفة لمصدر محذوف أي ضربا مبرحا .

وَقِيلَ فِي الْكُسْوَةِ يُلْحَظْنَا
وَبِفَنَائِهَا عَلَيْهِ يَرَى
مَخَافَةَ التَّضْيِيعِ لِلْبَّاسِ
وَقِيلَ ذَاكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا
لِكِنَّهُ يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ
ثُمَّ مِنَ الْخُلَاصِ أَنْ يُجِلَّهُ
كَذَلِكَ الْبُرَّانُ وَهُوَ أَوْكَدُ
وَقَوْلُهُ أَنْتَ بِحِلٍّ أَوْلَى
وَجَائِزٌ تَعْرِيفُهُ وَيَسْقُطُ
وَقَائِلٌ جَعَلْتَنِي فِي حِلٍّ
فَقِيلَ يَبْرَأُ مِنْهُ لِلتَّعَارُفِ
وَالْحُكْمُ يَأْبَى حِلَّهُ وَلَا أَرَى
لِأَنَّمَا الْأَحْكَامُ فِي ذَا الْبَابِ
وَكُلُّ مَا بَعَيْنِهِ مَوْجُودٌ
لَأَنَّ هَذَا بِالْعَطَاءِ يَنْتَقِلُ
وَالْحِلُّ وَالْبُرَّانُ لَا يُحَوَّلُ
يَسْقُطُ مَا فِي ذِمَّةِ الْإِنْسَانِ
وَإِنْ دَرَى صَاحِبُهُ بَقَاةَ

حَتَّى يَرَى لِبَاسَهُ قَدْ أَفْنَى
وَقَبْلَهُ لَيْسَ يُلَاقِي عُذْرًا
لَأَنَّهُ حَالٍ مِنَ الْقِيَاسِ
بِالْحُكْمِ عِنْدَ حَاكِمٍ تَوَلَّى
كَذَا وَكَيْلٌ صَحَّ لِلصَّبِيِّ
لَأَنَّهُ الْإِسْقَاطُ فَافْهَمُ أَصْلَهُ
وَالْحِلُّ وَجْهٌ جَائِزٌ إِذَا يُقْصَدُ
مِنْ قَوْلٍ مَنْ يُعَرِّفَنَّ الْحِلَّ (١)
بِالْكُلِّ مِمَّنِ الْحُقُوقُ يُسْقُطُ
فَقَالَ إِيَّاهُ بِاصْطِلَاحِ الْكُلِّ
لَأَنَّهُ كَالِإِذْنِ عِنْدَ الْعَارِفِ
فِي الْحُكْمِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ عُذِرَا
تَتَّبَعَ الْإِصْطِلَاحَ فِي الْخِطَابِ
فَالْحِلُّ فِيهِ بَاطِلٌ مَرْدُودٌ
أَوْ بِالشَّرَا أَوْ مَالَهُ يُنْقَلُ
لِلْمُلْكِ لَكِنْ لِلْسُقُوطِ يُجْعَلُ
إِنْ جَاءَهُ بِالْحِلِّ وَالْبُرَّانِ
وَعِنْدَ ذَا أَحَلَّ أَوْ أَبْرَاهُ

(١) قوله : يعرفن الحلاء . يعني أنه إن قال له أنت في حل من كذا أو مما عليك لي فهو أولى من قوله أنت في الحل لأنه يحتمل أنه أراد به الموضع أى لست في الحرم . والصحيح ما قاله المصنف رحمه الله أن الحق يسقط بذلك لأن الأمور بمقاصدها ولا يُصار إلى الاحتمال إذا خلا من القرينة الدالة عليه .

فَأَنَّهُ يَكُونُ كَالْعَطَاءِ وَإِنْ يَكُنْ صَاحِبُهُ تَظَلَّمَا بَأْسُهُ بَاقٍ وَيُدْفَعُنَا فَإِنْ أَحَلَّ عِنْدَ هَذَا الْحَالِ وَالْخُلْفِ هَلْ يَسْقُطُ أَمْ لَمْ يَسْقُطْ^(١) وَلَا يَجُوزُ مِنْ مَرِيضٍ أَبَدًا لِأَنَّهُ يُلْحَقُ بِالْوَصَايَا وَإِنْ يَكُنْ لِغَيْرِ وَارِثِيهِ لِأَنَّهُ يُلْحَقُ بِالْعَطِيَّةِ^(٢) فَيَلْزَمَنَّ حَصْرُهُ فِي الثَّلَاثِ وَإِنْ تَكُنْ قَدْ حُجِبَتْ فِي خَدْرِ فَقِفْ عَلَى الْبَابِ وَأَرْسِلَنَّ مَنْ كَانَ أَخًا أَوْ غَيْرَهُ فَأَرْسِلْ فَالْحِلُّ وَالْخَلَاصُ مِنْهُ يُقْبَلُ لَكِنْ يُخَوِّفُهُ الْإِلَهَا وَأَنَّهُ يَسْأَلُهُ عَنْهَا غَدًا

لِيَجْعَلَهُمْ ذَاكَ مِنَ الْإِعْطَاءِ مِنْهُ فَلَا يَبْرَأُ حَتَّى يُعْلَمَا إِلَيْهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَبْرَأَانَا فَإِنَّ حِلَّهُ مِنَ الْحَلَالِ بُرَأَتُهُ مِنَ الْحَيَاءِ الْمَفْرُطِ لِوَارِثِيهِ لَوْ بِهِ لَهُمْ بَدَا وَهُوَ مِنَ الْمَمْنُوعِ فِي الْبَرَايَا فَلَاخْتِلَافٍ جَاءَ أَيْضًا فِيهِ وَمَنْ أَجَارَ قَالَ كَالْوَصِيَّةِ وَأَطْلَقَ الْبَعْضُ لِغَيْرِ الْعَبَثِ وَلَمْ يَكُنْ وَصُولُهَا بِالْيَسْرِ أَدْرَكَتُهُ مِمَّنْ هُنَاكَ يُبْلَغُنْ بِحَقِّهَا فَإِنْ أَتَاكَ فَاقْبَلْ إِنْ لَمْ يَجِدْ سِوَاهُ مِمَّنْ يُرْسَلُ وَأَنَّهُ أَمَانَةٌ أَتَاهَا عِنْدَ الْإِلَهِ وَكَفَاهُ ذَا الْأَدَا

(١) قوله : «يسقط» بضم حرف المضارعة في أسقط الرباعي والمعنى أن العلماء اختلفوا إذا أبرأ الإنسان أحدا من حق له عليه مع الحياء المفرط أى الشديد هل يسقط برأه حقه وهل يبرأ غريمه من حقه أم لا ، ولا يصح أنه لا يبرأ إذا علم ذلك منه .

(٢) قوله : «يلحق» بالعطية ، أى أن إبراء المريض من حق له بعضهم يجعله مثل العطية وعطية المريض مردودة وبعضهم يجعله كالوصية فيكون من ثلث ماله .

وإن يكن لرجل قد ضمننا فأنه إن صح منه الخط ومالك العبد أو البهيمه والخلف في الولد إن أبراه من لأن للوالد يأخذنا وماله للغير (٤) يريتنا يأخذه والخلف قد تقدما
 أبراه في كتابه إذ شطنا (١)
 فكل ما يلزمه ينحط (٢)
 برأه يثبت لوفي القيمة
 حق ابنه ولا أراه ييران
 لنفسه من ماله إذ عنا (٣)
 وهو خلاف أخذه إن قلنا
 في أخذه من ابنه متمما

تم الجزء الثاني من جوهر النظام
 في الأديان والأحكام
 ويليهِ إن شاء الله الجزء الثالث
 وأوله كتاب الإباحة

(١) شطنا : أى بَعُد .

(٢) يَنْحَطُّ : أى يسقط .

(٣) عَنَّا : أى عرض .

(٤) قوله : «وماله للغير» يعنى أنه ليس للأب أن يري أحدا من حق عليه لولده ، وإنما يجوز له أن يري نفسه في قول بعضهم .

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
١	مقدمة
٥	ترجمة المؤلف
	الجزء الأول
٣	كتاب العلم
٧	كتاب أصول الدين
٨	باب التوحيد
١٠	باب صفات الله تعالى
١٢	باب في ألفاظ الصفات
١٤	باب في أفعاله تعالى
١٦	باب خلق القرآن
١٨	باب في الايمان
١٩	باب في الكفر
٢١	باب الولاية والبراءة
٢٧	باب في بيان شيء من المعاصي
٣٠	كتاب أصول الفقه
٣٨	كتاب الطهارات
٤٠	باب المياه
٤٢	فصل في ماء البئر
٤٤	باب الطهارة بغير الماء
٤٦	باب أنواع النجاسات
٥٢	باب المتنجسات
٥٤	باب غسل المتنجسات
٥٦	باب قضاء الحاجة
٥٧	باب الاستنجاء

11
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

تابع الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
كتاب الغسل من الجنابة	٥٨
باب كيفية الغسل	٥٩
باب أحكام الجنب	٦١
كتاب الوضوء	٦٣
باب الماء الذي يتوضأ به	٦٤
باب النية	٦٥
باب صفة الوضوء	٦٦
باب نواقض الوضوء	٦٨
كتاب التيمم	٧٣
كتاب الصلاة	٧٧
باب في الأذان والاقامة	٧٨
باب التوجيه	٨٠
باب تكبيرة الاحرام	٨١
باب الاستعاذة والقراءة	٨٢
باب الركوع	٨٣
باب السجود	٨٤
باب القعود للشهد	٨٧
باب التسليم	٨٨
باب سجود السهو	٨٩
باب حكم تارك الصلاة	٩٠
باب نواقض الصلاة	٩١
باب اللباس	٩٩
باب السترة	١٠٣

تابع الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
باب صلاة الجماعة	١٠٥
فصل الامام في الصلاة	١٠٦
فصل أحكام الامام في الصلاة	١٠٨
فصل في أحكام المأمومين	١٠٩
باب المساجد	١١٢
باب صلاة السفر	١١٧
فصل في الجمع والافراد	١١٨
فصل في حد السفر	١١٩
فصل الأوطان	١٢٠
فصل في حكم القصر	١٢٣
باب صلاة الجمعة	١٢٤
باب في التطوع - فصل في الوتر	١٢٨
فصل في السنن	١٢٩
فصل في صلاة الضحى	١٣٠
فصل صلاة العيدين	١٣١
فصل النفل	١٣٢
فصل سجدة القرآن	١٣٥
فصل في قضاء الفوائت	١٣٦
خاتمة في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها	١٣٧
كتاب الصوم	١٣٩
فصل الصوم المستحب	١٤٠
باب ما يوجب الصوم والفطر من رمضان	١٤١
باب صفة الصوم وما يجوز فيه	١٤٢
باب الفطور والسحور	١٤٤

تابع الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
باب نواقض الصوم	١٤٥
باب بدل رمضان	١٤٨
باب فطرة الأبدان	١٥٠
كتاب الجنائز	١٥٢
باب غسل الميت	١٥٣
باب التكفين	١٥٥
باب الصلاة على الميت	١٥٧
باب دفن الميت	١٥٨
باب القبر	١٥٩
كتاب الزكاة	١٦٣
باب النصاب ولوازمه	١٦٤
باب زكاة الثمار	١٦٥
باب زكاة النقود والتجارة	١٦٨
باب زكاة الماشية	١٧٠
ذكر زكاة الغنم	١٧١
باب إنفاذ الزكاة	١٧٣
خاتمة في الجزية	١٧٨
كتاب الحج	١٨٠
باب النيابة في الحج	١٨٢
باب العمرة	١٨٣
باب الاحرام	١٨٤
ذكر بدء الاحرام	١٨٧
باب الطواف	١٨٩
باب السعى	١٩١

تابع الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
باب الاحلال	١٩٢
باب عرفة والمشاعر	١٩٣
باب رمي الجمار	١٩٥
باب وداع البيت	١٩٧
باب الفدية والجزاء	١٩٨
باب النحر	١٩٩
كتاب الاعتكاف	٢٠٣
كتاب النذور	٢٠٥
كتاب الايمان	٢١٠
باب الكفارات	٢١٦
الجزء الثاني	
كتاب الأطعمة	٢٢١
باب احكام صنوف الحيوانات	٢٢٢
باب الاصطياد	٢٢٤
باب الذباج	٢٢٦
باب منافع الحيوانات ومضارها	٢٣١
باب الأشربة	٢٣٥
كتاب النكاح	٢٣٩
باب المرأة التي يرعب في نكاحها	٢٤٠
باب المرأة التي لا يجوز نكاحها	٢٤٣
باب عقد التزويج وشروطه	٢٤٤
باب الأمور العارضة على العقد بعد صحته	٢٥٢
باب ما يباح بصحيح العقد	٢٥٧

تابع الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
باب الصداق	٢٥٩
باب معاشرة الأزواج	٢٦٧
باب النفقات	٢٧٣
باب الحاق الولد	٢٧٨
باب الحضانة	٢٨٢
باب الرضاع	٢٨٧
كتاب الفراق وأنواعه	٢٩١
باب الطلاق	٢٩٢
باب الخلع	٣٠٣
باب الخيار	٣٠٨
باب الظهار	٣٠٩
فصل كفارة الظهار	٣١٣
باب الايلاء	٣١٦
باب في المفقود والغائب	٣١٨
كتاب أحكام المالك	٣٢٣
باب تزويج المالك	٣٢٤
باب التسري	٣٢٧
باب استخدام العبد	٣٣١
باب كسب العبد	٣٣٢
باب أدب العبد	٣٣٣
باب العتق	٣٣٤
باب السولاء	٣٤١
كتاب العدد	٣٤٤
باب أحكام العدد	٣٤٩

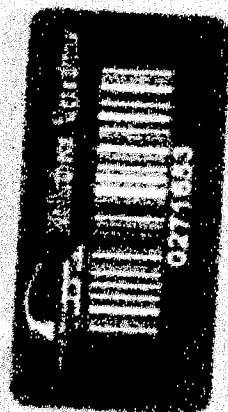
تابع الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
كتاب الحيض والنفاس	٣٥٥
باب الحيض	٣٥٦
باب أحكام الحيض	٣٦٠
باب النفاس	٣٦٦
كتاب الييوع	٣٦٨
باب الربا	٣٦٩
باب مناهى الييوع	٣٧٦
باب أركان البيع	٣٨٣
باب عقد البيع	٣٨٦
فصل القبض بعد العقد	٣٨٨
فصل الاقالة بعد العقد	٣٩٢
فصل نقض البيع	٣٩٤
فصل الشرط في البيع	٤٠٠
فصل شرط الخيار	٤٠٣
باب البائع	٤١٢
باب المشتري	٤١٦
باب المبيع	٤١٨
باب عيب المبيع	٤٢٣
باب الغش في المبيع	٤٢٨
كتاب الشفعة	٤٣١
كتاب المضاربة	٤٣٩
كتاب السلف	٤٤٣
كتاب الديون	٤٤٦
باب القرض	٤٤٧

تابع الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
باب الوثيقة في الدين	٤٥٠
باب الحق الذي في الذمة	٤٥٧
باب قضاء الدين	٤٥٨
باب الاعسار بقضاء الدين	٤٦٢
باب الحجر والتفليس	٤٦٣
كتاب الضمانات	٤٦٨
باب أسباب الضمان	٤٦٩
باب مالا ضمان فيه	٤٨٠
باب الأموال المشتبهة	٤٨٣
باب الخلاص من الضمان	٤٩٠

رقم الايداع ١٩٨٩/٦٧٢ م



جَوْهَرُ النِّظَامِ

في عاين الأركان والأحكام

للإمام نور الدين عمر بن محمد الساجي

عاق عليه

أبو إسحاق أطيش و إبراهيم المصري

الجزء الثالث و الجزء الرابع

الطبعة الثانية عشر

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

اهداءات ٢٠٠٢

دار الكتب القطرية

قطر

جَوْهَرُ النِّظَامِ

في عامي الأديان والأحكام

للإمام نور الدين عبد الله بن حميد السالمي

علق عليه

أبو اسحاق أطفيش و إبراهيم العبري

الجزء الثالث و الجزء الرابع

الطبعة الثانية عشر

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

الناشر - حفيد المؤلف: سعود بن حمد بن نور الدين السالمي
وحقوق الطبع محفوظة للناشر

جوهر النظام



الجزء الثالث

كتاب الإباحة (١)

وَهِيَ أُمُورٌ تُدْرَى بِالْأَحْوَالِ مَعَ انْتِفَاءِ الرَّيْبِ كَالِإِذْلَالِ
وَكَتَعَارُفٍ مِنَ الْجَمِيعِ وَكُلُّ مَا أَفْضَى إِلَى التَّوْسِيعِ
فَحَاجَةُ النَّاسِ إِلَى التَّعَامُلِ يَكُونُ كَالِإِذْنِ وَكَالِدَّلَائِلِ
وَبَابُهُ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ بِالِاسْتِدْلَالِ يُعَرَفْنَ يَقِينًا

بابُ التَّعَارُفِ

وَهُوَ إِبَاحَةٌ بِهَا تَعَارَفُوا وَلَمْ يَكُنْ فِي أَمْرِهَا تَخَالُفٌ
يَعْرِفُهَا أَهْلُ الْبِلَادِ طَرًّا بَأَنَّ ذَا لَمْ يُحْجَرَنَّ حِجْرًا
فِي مِثْلِهِ تَسَامُحٌ (٢) النَّفُوسِ عِنْدَ انْتِفَاءِ الرَّيْبِ فِي ذَا الشَّانِ
وَاحْتَلَفُوا فِي حُكْمِهِ أَجَازَةً بَعْضٌ وَبَعْضٌ لَا يَرَى الْإِجَازَةَ
وَالْقَوْلُ بِالْجَوَازِ قَوْلُ الْأَكْثَرِ أَيْدُهُ أَيْضًا مَعَانِي الْخَبَرِ
فَإِنَّهُ يُوجَدُ فِي الْأَخْبَارِ مَعْنَاهُ مَنْصُوصًا فَلَا تُمَارَى
وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُهُ فِيمَا غُصِبَ وَفِي يَتِيمٍ مَسْجِدٍ وَمَنْ يَغِبُ
يَقُولُ مَا عَلَيْهِمْ تَعَارُفٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْنَهُ الْوَاصِفُ
وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُهُ فِي الْكُلِّ وَلَمْ يَرَوْهُ حُجَّةً لِلْحِلِّ

(١) أي المباح ، فالمصدر بمعنى اسم المفعول يعنى المباحات ، وما يجرى مجرى العرف بين الناس .

(٢) قوله : «تسامح» مضاف والنفوس مضاف إليه .

تَعَلَّقًا بِمُقْتَضَى الْأَحْكَامِ وَعِنْدَهُمْ لَهُ فُرُوعٌ تُذَكَّرُ فَرَجُلٌ لِرَجُلٍ قَدْ أَذِنَا فَإِنْ تَوَضَّأَ مِنْهُ أَوْ تَعَسَّلَا وَهَكَذَا إِذَا سَقَى سِوَاهُ وَمَنَعُوا اللَّقَاطَ (٢) لِلْخَلَالِ وَهَكَذَا السَّايِحُ فِي الْأَنْهَارِ يُمْنَعُ إِلَّا إِنْ يَكُنْ تَعَذَّرَا وَجَائِزٌ لِلْأَقِيطِ الْفَقِيرِ وَمَنْ دَعَا إِلَى طَعَامٍ رَجُلًا لَيْسَ لَهُ يَأْكُلُ حَتَّى يُؤْمَرَا وَفِي جَمَاعَةٍ عَلَى طَعَامٍ لَا تَأْكُلُنَّ حَتَّى يَقُولُوا طَرًّا وَإِنْ يَكُنْ دَعَاكَ رَبُّ الْمَنْزِلِ فَإِنَّهُ أَوْلَى بِمَا فِي الْبَيْتِ وَالْحُكْمُ أَنَّ ذَلِكَ الطَّعَامَا (٣)

وغيره (١) قالوا من الحرام تذكر بعضها كما قد ذكروا يشرب من ماء حواه في إنا فضا من لما به قد غسلا إذ لم يكن لمثل ذا أعطاه إلا بإذن صاحب الأموال في زمن القبط من الثمار مالكة فإنه للفقرا يتفعن به كمثل الغير ولم يكن أمره أن يأكلا وهو مقال من لهذا حجرا دعاك بعضهم إلى الإطعام كل يافتى فكل ولا تضطرا أجه في الحال ومنه فكل وغيره تجمعوا للقتوت فلا نرى لغيره كلاما

(١) قوله : « وغيره » مبتدأ خبره ما بعده ، والمعنى أن الأحكام تقضى بأن كلا أولى بما يملكه فلا يحل ملكه لأحد إلا بإذنه ، وغير ما خرج بإذنه أو بيعه أو عطيته فهو حرام .

(٢) اللقاط : بالفتح وهو تناول ما يتساقط من ثمر النخيل مدركا كان أو غير مدرك ، والخلال منه ما لم يزره .

(٣) قوله : « أن ذلك الطعاما » خبر أن محذوف تقديره له وإنما حذفه لإقامة الوزن وللعلم به .

وَمَنْعَ الشَّيْخِ سَلِيلِ صَقْرِ (١) فِي قَوْلِهِ أَنْ يُتَكَّى بِالْجُدْرِ
فَإِنَّهُ قَدْ أُلْصِقَ الْجِدَارَ بِأَصْبَعٍ وَنَظَرَ الْغُبَارَ
وَقَالَ فِيهِ إِنَّ هَذَا مَالٌ وَرَبُّهُ أَوْلَى بِهِ وَقَالُوا
الْإِتْكَاءُ بِجُدْرِ الْأَنْهَادِ (٢) وَهُوَ مَقَالٌ مَنْ يَرَى التَّعَارُفَ
وَالشُّرْبَ وَالْوُضُوءَ مِنْ نَهْرٍ غُصِبَ بِثَرِّ الْيَتِيمِ جَائِزٌ أَنْ يَشْرَبَا
إِنْ كَانَ مَنْ يَفْعَلُ ذَاكَ يَسْتَقِي وَقِيلَ حُكْمُ الْمَاءِ فِي الْآبَارِ
لَوْ أَنَّهُ بِالْأَجْرِ مِنْهَا يَنْزَعُ فَهَذِهِ فُرُوعٌ مَنْ قَدْ مَنَعُوا
وَالْمُوسَّعِينَ تَفْرِيعَاتٍ وَلَقَطَكِ التَّمَرِ مِنَ الْمَحْصُونِ
لِأَنَّهُ مِنْ حِينِ مَا قَدْ حَصَّنَا (٣) فَيُخْرِجُنْ ذَاكَ عَنِ الْإِبَاحَةِ
وَمَا عَدَاهُ فَحَلَالٌ يُلْتَقَطُ

فِي قَوْلِهِ أَنْ يُتَكَّى بِالْجُدْرِ بِأَصْبَعٍ وَنَظَرَ الْغُبَارَ وَرَبُّهُ أَوْلَى بِهِ وَقَالُوا يَجُوزُ مَا لَمْ يَكُ ذَا الْإِهْدَامِ (٢) فَكُنْ إِلَيْهِمْ مِثْلَ هَذَا صَارِفًا فَالْإِخْتِلَافُ عِنْدَهُمْ فِيهِ يَجِبُ مِنْهَا وَأَنْ يَغْسِلَ مِنْهَا الْجَرَبَا (٣) بَدَلُوهُ وَلِلَّاهِ يَتَّقَى لِمَنْ لَهُ يَنْزَعُ لِأَثْمَارِي أَوْ كَانَ مَمْلُوكًا كَذَاكَ يُشْرَعُ وَعَكْسُهَا تَلْقَاهُ مَعَ مَنْ وَسَّعُوا تَأْتِي بِهَا فِي نَظْمِنَا الْأَيَّاتِ حَجَرٌ لِهَتِّكَ حُرْمَةِ الْحُصُونِ نَعْرِفُ مَنَعَهُ لِمَا لَهُ بَنَى إِلَّا إِذَا بِقَوْلِهِ أَبَاحَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِخَارِبِ الرِّيحِ سَقَطُ

(١) قوله : الشيخ سليل صقر ؛ هو العلامة أبو معاوية عزان بن الصقر الغلافقي النزوي من العلماء المتقدمين السابقين علما وزمانا .

(٢) قوله : «ذا الهدام» أى مالم يكن ينهدم إذا اتكأ عليه ؛ فان كان كذلك امتنع الاتكاء به .

(٣) الجربا : هو داء معروف يكون في الإبل والغنم وليس المراد به حصر الإباحة لغسله من تلك البثر وحده بل هو تكملة للبيت ، والمراد أن الشرب والغسل لا يمنع من بثر اليتيم ، وإذا جاز غسل الجرب منها جاز غيره من باب أولى والله أعلم .

(٤) قوله : «حصنا» بالبناء للفاعل أى بنى عليه حائطا .

وَصِفَةُ الْحَارِبِ مَا قَدْ يَسْقُطُ
وَهَكَذَا مَا أَسْقَطَ الطُّيُورُ
فِي أَكْثَرِ الْقَوْلِ وَبَعْضُ رَحْصَا
وَقِيلَ لَا بَأْسَ عَلَى مَنْ لَقَطَا
وَهَكَذَا أَيْضًا لِقَاطُ الثَّمَرِ
لَأَنَّهُ الْمَتْرُوكُ وَالتَّرْكُ لِمَا
إِلَّا إِذَا كَانَ مِنَ الْحُصُونِ
وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ لَقَطَ التَّيْنِ
قَرَبًا شَحَتْ بِهِ النَّفُوسُ
وَاللَّقَطُ لِلتَّمْرِ أَبَاحُ الْأَثَرِ
لَعَلَّهُ لِأَجْلِ مَعْنَى حُصَا
وَعَلَّهُ لِأَجْلِ الْأَقْتِيَّاتِ
هَذَا هُوَ الْوَجْهُ لِمَا قَدْ قِيلَا
لَأَنَّهُ يَكُونُ كَالْأَرْطَابِ
وَجَائِزٌ قَدْ قِيلَ أَخَذَ الْحَطَبِ
وَضِدُّهَا وَهُوَ الَّذِي يُحَصِّنُ
كَذَلِكَ الْحَشِيشُ فِي الزُّرُوعِ
وَهُوَ الَّذِي يَنْبُتُ دُونَ بَذَرٍ

مِنْهَا ثَلَاثُ (١) دَفْعَةً لَا يُلْقَطُ
فَلَقَطُهُ عَنْدهُمْ مَحْجُورٌ
إِذِ الدَّلِيلُ فِيهِ لَمْ يُخَصِّصَا
مِنْ أَرْضِ قَوْمٍ سُبُلًا إِذْ سَقَطَا
بَعْدَ الْجَدَادِ (٢) وَذَهَابِ الْأَمْرِ
يَمْلِكُ لَا يَجْعَلُهُ مُحَرَّمًا
فَلَا يَجُوزُ اللَّقَطُ لِلْمَحْصُونِ
إِذْ لَمْ يَكُنْ كَالتَّمْرِ فِي التَّعْيِينِ
لِعُدْمِهِ فَرِيئُهُ مَحْسُوسٌ
وَلَمْ يَكُنْ فِي التَّيْنِ عَنْهُمْ حَبْرٌ
مِنْ ذَلِكَ فِي الثَّمَرِ عَلَيْهِ نُصَا
وَالَّتَيْنِ يُوتَى لِلتَّفَكُّهَاتِ
لِكِنْنِي فِيهِ أَرَى التَّحْلِيلَا
وَذَلِكَ عِنْدَ نَفْيِ الْمُسْتَرَابِ
مِنْ الْمُبَاحَاتِ لِكُلِّ الْعَرَبِ
لَيْسَ يَجُوزُ فَادِرٌ مَا يَيْسُنُ
فَأَحْذُهُ لَيْسَ مِنَ الْمَمْنُوعِ
لَأَنَّهُ الْكَلَا فَعِيرٌ حَجَرٌ

(١) قوله : «ثلاث دفعه» أى ثلاث حبات من ثمرة النخلة الواحدة ، ودفعه مصدر واقع موقع الحال .

(٢) الجداد : هو صرام الثمر .

لَكِنَّهُ يَنْفُضُ مَا تَعَلَّقَا بِهِ مِنَ التُّرَابِ حِينَ انْطَلَقَا
 وَمَا بَقِيَ مِنْهُ يَرُدُّ مِثْلَهُ قَالَ أَبُو الْمُؤَثِّرِ (١) فَاَعْرِفْ عَدْلَهُ
 وَإِنْ أَضُرَّ وَطِيَهُ بِالزَّرْعِ يَلْزِمُهُ ضَمَانُهُ فِي الشَّرْعِ
 أَمَّا الْمُرُورُ فِي أَرْضِ النَّاسِ لَوْ حَرَّمَ الْمَشْيَ عَلَيْهَا الْمَالِكُ
 وَقِيلَ إِنَّ عَالِمًا أَتَاهُ قَالَ عَلَى أَرْضِيهِ يُجَدَّرُ (٢)
 وَقِيلَ إِنَّ مَانِعَ الْمُبَاحِ وَوَضَعَ مَالَهُ يُؤْذِي بِالرَّجُلَيْنِ
 وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يُحْشَ مِنْهُ ضَرَرُ وَآخِذَ التُّرَابِ مِنْهَا يَبْرَأَ
 قِيلَ وَلَوْ فِي غَيْرِهَا قَدْ رَدًّا لَكِنَّهُ يَحْتَاجُ لِلتَّحْرِيرِ (٣)
 فَهَذِهِ الْأَرْضُ بَعْضُهَا تَرَى وَبَعْضُهَا تُقْصَأُ يَضُرُّ
 وَمَنْ رَأَى فِي نَحْلَةٍ إِنْسَانًا يَجْهَلُهُ يَحْرُفُهَا عَيَانًا
 بِه مِنَ التُّرَابِ حِينَ انْطَلَقَا قَالَ أَبُو الْمُؤَثِّرِ (١) فَاَعْرِفْ عَدْلَهُ
 يَلْزِمُهُ ضَمَانُهُ فِي الشَّرْعِ بَلَا ضِرَارٍ مَا بِهِ مِنْ بَاسٍ
 فَلَا تَضِيقُ هَاهُنَا الْمَسَالِكُ آتٍ بِهَذَا الْقَوْلِ قَدْ أَفْتَاهُ
 إِنْ شَاءَ عَنْهَا لِلْمُرُورِ يَحْجُرُ كَمَنْ أَبَاحَ الْحَجَرَ فِي الْجَنَاحِ
 فِي أَرْضِ قَوْمٍ قِيلَ بِالْوَجْهِينِ (٣) فِي الْمَالِ فَالضَّرَارُ فِيهِ يَحْجُرُ
 بَرَدَهُ لِمِثْلِ مَا قَدْ جَرَا (٤) مَا كَانَ مِنْ أَمْلَاكِهِمْ قَدْ عُدَّا
 فَلَا أَقُولُ فِيهِ بِالتَّحْرِيرِ زِيَادَةَ التُّرَابِ فِيهَا ضَرَرًا
 فَهَاهُنَا التَّفْصِيلُ مُسْتَمِرٌّ يَجْهَلُهُ يَحْرُفُهَا عَيَانًا

(١) أبو المؤثر : هو العلامة الصلت بن خميس الخروصي البهلوي ، والمؤثر بضم الميم وكسر الثاء
 المشددة على زنة المؤمن .

(٢) يُجَدَّرُ : أى يبنى الجُدُر .

(٣) بالوجهين : يعنى الإباحة والمنع .

(٤) جَرَا : أى أخذ .

(٥) للتحرير : أى للتبيين والتفصيل .

أَعْطَاهُ مِمَّا قَدْ جَنَى مِنْ ثَمَرِ
وَجَائِزُ أَحَدُ ذَوَى التَّعْلِيمِ
وَأَنْ أَتَاكَ الْإِبْنُ مِنْ مَالِ الْأَبِ
فَلَا يَحِلُّ أَخْذُهُ فِي الْحُكْمِ
وَكَثْرَةُ التَّجَرِّي فِي الْأَوْلَادِ
وَرَجُلٌ عَلَى يَتِيمٍ وَضَعَا
فَعَلَقَ الدُّهْنُ بِهَا مِنْ رَأْسِهِ
تَسْتَعْمِلُ الْعَبْدَ مَعَ الصَّبِيَّانِ
فَالَاذَنْ فِي الْعَبِيدِ مِنْ سَيِّدِهِمْ
قِيلَ وَلَا مَوْضِعَ لِلتَّعَارُفِ
وَأِنْ نَظَرْتَ سِيرَةَ الصَّحَابَةِ
وَرَجُلٌ قَدْ قَالَ لِلصَّبِيِّ
فَإِنَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْمِلًا
وَلَا أَقُولُ يُهْمِلُ السَّلَامَا
لَأَنَّهُ تَحِيَّةُ الْإِسْلَامِ
إِنْ رَفَعَ الْعَبْدُ عَلَى سَيِّدِهِ

فَأَكْلُهُ حِلٌّ بِغَيْرِ شَجَرٍ (١)
هَدِيَّةُ الْمَمْلُوكِ وَالْيَتِيمِ
بِالَّتَيْنِ وَالْيَتِيمُونَ أَوْ بِالرُّطْبِ
إِذْ لَمْ يَكُنْ ذَا ثِقَةٍ وَحَزْمٍ
أَوْرَثَنَا الشُّبْهَةَ فِي الْفُؤَادِ
يَدًا لَهُ تَوَدَّدَا (٢) تَحَشَّعَا
فَإِنَّ هَذَا سَالِمٌ مِنْ بَأْسِهِ
بِغَيْرِ إِذْنٍ لَا يُجَوِّزَانِ
وَالْإِذْنَ فِي الصَّبِيَّانِ مِنَ الْإِذْنِ
فِي الْمَوْضِعَيْنِ عِنْدَ عَبْدٍ خَائِفٍ
تَرَاهُمَا قَدْ لَازِمَا (٣) انْصَحَابَهُ
سَلَّمَ عَلَى وَالِدِكَ الْأَبِيِّ
لَهُ وَقَالَ (٤) يَنْبَغِي أَنْ يُهْمِلَا
وَلَوْ مَعَ الصَّبِيَّانِ وَالْكَلامَا
وَلَيْسَ بِالْكَلامِ مِنْ كَلَامٍ (٥)
مَعَ الَّذِي الْحُكْمُ غَدَا فِي يَدِهِ

(١) بغير شجر : بغير لحلف .

(٢) توددا : مفعول لأجله .

(٣) قوله : « تراهما قد لازما » هما الصبي والجنون ، والمعنى أنك إذا نظرت إلى سيرة الصحابة رأيت هذين في معاني التعارف وهذا هو الحق .

(٤) قوله : « وقال » يعني أنه قال ذلك صاحب الأصل ، والكلاما عطف على السلاما .

(٥) قوله : « من كلام » أي ليس في القول من حرج .

لَيْسَ لَهُ قَدْ قِيلَ أَنْ يُؤْمَرَهُ (١) وَجَائِزٌ أَنْ يَرْبِطَ الْإِنْسَانُ فِي نَحْلَةٍ لِغَيْرِهِ أَوْ شَجَرَةٍ وَضَامِنٌ إِنْ بَانَ فِيهَا ضَرَرُ وَالْحَطَبُ الْمَعْصُوبُ مِنْهُ الْجَمْرُ وَقِيلَ لَا بَأْسَ بِأَخَذِ اللَّهَبِ وَالِائْتِفَاعُ جَائِزٌ فِي الْمَاءِ وَذَلِكَ مَاءٌ رَبَّهُ (٣) قَدْ غَلَبَا وَضَائِعُ الْأَمْوَالِ لَا يُضَيِّعُ وَمَا عَلَى مَنْ غَسَلَ الثِّيَابَ بَلْ يُسْتَحَبُّ عَصْرُهَا فِي الْفَلَجِ (٤) وَلَمْ يَجْزُ أَنْ تُكْسَرَ الْإِنْهَارُ لَكِنْ يَجُوزُ الْعُرْفُ بِالْجَرَارِ وَفِيهِ قَوْلٌ جَائِزٌ أَنْ تُكْسَرَ بَعْدَ اعْتِقَادٍ مِنْهُ لِلضَّمَانِ

يَأْتِي بِهِ إِلَيْهِ حَتَّى يُحْضِرَهُ حِمَارُهُ قَدْ وَرَدَ الْيَّانُ مَا لَمْ يَخَفْ مِنْهُ عَلَيْهَا ضَرَرُهُ مِنْهُ كَذَا قَدْ جَاءَ فِيهِ الْأَثَرُ لَا يُقْتَبَسُ فَإِنَّ ذَلِكَ حِجْرٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنَفْسِ الْحَطَبِ إِنْ قَاضَ مِنْ مَجْرَاهُ فِي الْأَجْرَاءِ (٢) وَلَمْ يَجِدْ عَنِ الضِّيَاعِ مَهْرَبًا فَالِائْتِفَاعُ مِنْهُ لَيْسَ يُمْنَعُ فِي فَلَجٍ يَعْصِرُهَا إِيجَابًا وَمَا عَلَى تَارِكِهِ مِنْ حَرَجٍ يُطْفَأُ بِهَا مَا أَحْرَقَتْهُ النَّارُ مِنْهَا وَبِالْقُدُورِ وَالصَّفَارِي (٥) إِذَا رَأَى فِي كَسْرِهَا أَنْ يَظْفَرًا لِرَبِّهِ بِالْمِثْلِ وَالْأَثْمَانِ

(١) قوله : « يؤمره » بتشديد الميم والمراد به هنا الأمر لا التأمير ، فلا يأمره أن يحضر سيده إليه بل يأمر غيره لذلك .

(٢) قوله : « في الأجراء » هي جمع جرية وهي الساقية التي يجري فيها الماء .

(٣) قوله : « رَبَّهُ » مفعول به مقدم من غلبا ، والفاعل مضمَر ، وهو راجع إلى الماء أي هو ماء غلب ربه إذا لم يقدر أن يحفظه ويمنعه عن الفيضان .

(٤) الفلج : النهر الصغير .

(٥) الجرار : جمع جره . والصفاري : جمع صفريه وهي قدور تعمل من الصفر يحمل فيها الماء ويطحخ فيها الطعام .

والتَّضَحُّ لِلَّيْتِ مِنَ الْأَنْهَارِ وَقِيلَ عَنْ مُوسَى (١) فَتَى عَلَيَّ وَجَائِزٌ أَنْ يَأْخُذَ الْإِهَابَا وَلَا يَجُوزُ أَحْذُهُ مَا دَامَا لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُرِيدَهُ وَحِينَ مَا غَابَ عَرَفْنَا أَنَّهُ وَرَأْسُ شَاةٍ سَائِحٍ فِي الْفَلَجِ لِأَنَّهُ كَمَيْتَةٌ وَإِنْ ثَرَى فَلُقْطَةٌ يَلْزَمُ أَنْ تُعَرَّفَا وَالشَّاةُ إِنْ تَثْرَكَهَا الْأَرْبَابُ فَأَحْذَهَا يَجُوزُ حِينَ ثُرَكَتْ وَقِيلَ فِي بِهِمَةِ قَدْ غَابَتْ وَعِنْدَهَا ابْنٌ صَغِيرٌ يَرْضَعُ فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ ذَاكَ الْوَلَدُ وَلَا أَرَى التَّشْدِيدَ إِلَّا قَوْلَ مَنْ

حَجَرٌ وَقِيلَ الْحِلُّ فِيهَا جَارِي أَجَارُهُ لِرَجُلٍ وَلِيٍّ مِنْ مَيْتَةٍ إِنْ رَبُّهَا قَدْ غَابَا صَاحِبُهَا حَيَالَهَا أَقَامَا لِنَفْسِهِ أَوْ يُعْطِينَ عَيْدَهُ لَيْسَ يُرِيدُهُ فَيَأْخُذْهُ فِي أَكْلِهِ قَدْ قِيلَ نَوْعٌ حَرَجَ لِدَبْحِهِ الشَّرْعِيِّ فِيهِ أَثَرَا وَلَيْسَ لِلْعُرْفِ (٢) عَلَيْهِ مُقْتَفَى حِينَ عَيْتِ (٣) عَنْهُمْ وَعَنْهَا غَابُوا وَهَكَذَا إِنْ ذُبِحَتْ وَأُكِلَتْ مِقْدَارَ مَا تُنْتِجُ ثُمَّ آبَتْ لِدَرِّهَا (٤) وَهِيَ لَهُ لَا تَمْنَعُ لِرَبِّهَا وَالْبَعْضُ فِيهِ شَدَّدُوا يَمْنَعُ هَذَا الْبَابُ أَصْلًا فَأَعْلَمْنَا (٥)

(١) هو العلامة أبو علي موسى بن علي بن عزرة العزري الأزكوي ، كان معاصراً للعلامة أبي عبد الله محمد بن محبوب بن الرحيل القرشي رضي الله عنهم أجمعين .

(٢) قوله : «وليس للعُرف» أى لا يتبع في هذا عُرف أهل البلد ، ولا يدخل في معنى التعارف لأنه من الأمور النادرة .

(٣) عَيْتٌ : أي أصابها الإعياء ، وأصله عييت يباين حذف إحداهما تخفيفاً .

(٤) لِدَرِّهَا : بفتح الدال أي لبنها .

(٥) قوله : «يمنع هذا الباب» أى باب التعارف .

وَقِيلَ فِيمَنْ يَجِدُ الطَّعَامَا
وَإِنْ يَكُنْ عَلَى وَعَاءٍ جُعِلَا
لَأَنَّهُ يُحْتَمَلُ التَّرْكُ إِلَى
وَأِنْ تَكُنْ عَلَى الطَّرِيقِ تُجْعَلُ
فَأَنَّهُ لَا بَأْسَ فِي التَّعَارُفِ
لَأَنَّهَا مَجْعُولَةٌ لِلشُّرْبِ
وَقِيلَ مَهْمَا وَصَلَ الْكِتَابُ
فَجَائِزٌ يَقْرُؤُهُ إِنْسَانُ
لِأَنَّهُمْ فِي الْحُكْمِ فِيهِ شَرْعُ
وَقِيلَ فِيمَنْ كَتَبَ الْكِتَابَا
عَرَفَهُ (١) ، بَأَنْ يَبِيعَ جَانِبَا
وَمَا عَلَيْهِ حَرَجٌ إِنْ بَاعَا
لَأَنَّهُ يُعْرَفُ بِالتَّعَارُفِ
وَمِثْلُ هَذَا كَانَ عَنْ بَشِيرٍ (٢) ،
وَأَنَّهُ لَمَّا رَأَاهُ جَبُنَا
فَإِنَّ أَمْرَ النَّاسِ لَمَّا يَزَلُ
وَدَافِعٌ لِرَجُلٍ كَتَبَا
يَلْزِمُهُ رَدُّ الْكِتَابِ الْأَوَّلِ

فِي الطَّرِيقِ لَيْسَ أَكْلُهُ حَرَامَا
فَأَنَّهُ يَضْمَنُ مَنْ قَدْ أَكَلَا
أَنْ يَرْجِعَنَّ صَاحِبُهُ وَيَحْمِلَا
أَوْعِيَّةٌ مِنْهَا الشَّرَابُ يَحْصُلُ
يَشْرَبُ مَنْ لَيْسَ لَهَا بِعَارِفِ
وَتِلْكَ حَالَةٌ بِهَذَا تُنْبِئُ
جَمَاعَةً مُعْتَوِنَا يُصَابُ
مِنْهُمْ وَفِي الْفَتْحِ لَهُ يُعَانُ
وَهُوَ شَرِيكَ مَا عَلَيْهِ مَنَعُ
لِصَاحِبٍ لَهُ وَكَانَ غَابَا
مَنْ مَالِهِ أُجِيزَ حِينَ كَاتَبَا
وَلَمْ يَكُنْ لِمَالِهِ أَضَاعَا
جَوَازُهُ فِي قَوْلِ كُلِّ عَارِفِ
إِلَى أَخِيهِ الْعَبْدِ لِلْقَدِيرِ
قَالَ لَهُ حُلَّ صِفَاتِ الْجُبْنَا
يَجْرِي بِهِ آخِرُهُمْ عَنْ أَوَّلِ
يُرِيدُ مِنْهُ يَكْتُبُ الْجَوَابَا
لَوْ لَمْ يُرِدْهُ لِلتَّوَرُّعِ الْجَلِيِّ

(١) عَرَفَهُ : أى كتب إليه يأمره أن يبيع له شيئا من ماله ، وهو اصطلاح عماني .

(٢) هو العلامة بشير ابن محمد بن محبوب وأخوه العلامة عبد الله بن محمد بن محبوب وبه يكتنى والدهما وللشيخ بشير كتاب المحاربة .

إِلَّا إِذَا كَانَ لَهُ دَلَالَةٌ فَتَرَكُهُ يَصِحُّ فِي ذِي الْحَالَةِ
وَجَائِزٌ لِغَيْرِهِ أَنْ يَكْتُبَا حَقًّا لَهُ بِدَفْتَرٍ إِنْ طَلَبَا
وَذَلِكَ لَيْسَ عِنْدَنَا شَهَادَةً لَكِنَّهُ ضَبْطٌ لِمَا أَرَادَهُ
وَقَالَ بَعْضُ إِنَّهُ لَا يَكْتُبُ لِأَنَّهُ قَدْ ادَّعَى مَا يَطْلُبُ
وَمَنْ دُعِيَ إِلَى طَعَامٍ نَظَرَا فِيمَنْ دَعَاهُ كَيْفَ حُكْمَهُ يَرَى
فَإِنْ رَأَاهُ أَنْ يُجَابَ أَهْلًا أَجَابَهُ بِمَرْحَبًا وَأَهْلًا (١)
وَكُلُّ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ لَا خَيْرَ فِيهِ وَهُوَ كَالْمُبَاهِي (٢)
وَعِنْدَهُمْ إِنْ وُضِعَ الطَّعَامُ لِلنَّاسِ فَلَا كِلَ لَا يُلَامُ
وَلَوْ بِلَا إِذْنٍ وَذَا مَعْرُوفُ لِأَنَّهُ لِكُلِّهِمْ مَعْرُوفُ
وَإِنْ يَكُنْ بِبَعْضِهِمْ قَدْ خُصًّا فَأَكَلَ الْغَيْرُ يَكُونُ لِيَصَّا

باب الدلالة

إِبَاحَةٌ تَكُونُ بَيْنَ اثْنَيْنِ بغير قول مُتَصَافِيَيْنِ
هِيَ الَّتِي تُعْرَفُ بِالدَّلَالَةِ وَضَبْطُهَا عِنْدَهُمْ بِحَالِهِ
لَا يَجِدُ الْإِنْسَانُ مِنْ صَاحِبِهِ مَا يَسْتَرِيبُ فِي الذِّى يَأْتِي بِهِ
وَلَوْ رَأَاهُ يَأْكُلُنْ مِنْ مَالِهِ دَاخِلُهُ السُّرُورُ مِنْ أَحْوَالِهِ
لَا يَحْجُلُ الْإِكْلُ إِنْ رَأَاهُ إِنَّ الْحَيَاءَ رِيَّةً نَرَاهُ
فَإِنَّهُ وَلَوْ صَفَا مَا حَجَلَا مِنْهُ وَلَكِنْ طَابَ حِينَ أَكَلَا

(١) قوله : «أهلاً» الأولى مفعول ثانٍ لرأى والثانية مصدر غير مشتق .

(٢) المباهى : المفاخر من المباهات وهى المفاخره .

مِيزَانُهَا بِالْقَلْبِ يُعْرِفْنَا
تَعْرِيفُهَا بِالْقَوْلِ لَيْسَ يَلْزَمُ
مِنْ هَاهُنَا قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ (٢)
لَكِنِّي وَلَوْ أَشَأْ أَحَدْتُ
وَهِيَ مِنَ التَّعَارُفِ الْمُقَدَّمِ
وَاحْتَلَفُوا فِي حُكْمِهَا (٣) وَالْأَكْثَرُ
وَبَعْضُهُمْ قَيَّدَهَا بِالْأَوْلِيَاءِ (٤)
كَأَنَّهُ خَافَ مِنَ التَّصَنُّعِ
يُظْهِرُ أَنَّهُ بِذَاكَ رَاضٍ
وَذَاكَ رِيَّةٌ وَمِنْهَا يَنْفَرُ
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ أُمِنَ التَّصَنُّعُ (٥)
لَأَنَّ أَصْلَهَا التَّرَاضِي فَأَعْلَمَا
وَلَيْسَ لِلْوَلَايَةِ الدِّينِيَّةِ
وَإِنْ نَظَرْتَ سِيرَةَ الْأَسْلَافِ
وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَلَا عَلَى

وَكُلِّ مَا يَرِيبُ (١) فَاحْذَرْنَا
لِأَنَّهَا بِالْقَلْبِ حَالٌ يُعْلَمُ
لَا أَدْرِي مَا قُلْتُمْ وَلَا تَحْدِيدَهُ
مِنْ كَيْسٍ حَاجِبٍ لِمَا أَرَدْتُ
أَحْصَى فِي الْمَعْنَى وَفِي التَّقَدُّمِ
عَلَى جَوَازِهَا وَبَعْضُ يَحْجُرُ
وَحُكْمُهَا فِي غَيْرِهِمْ مَارَضِيَا
أَنْ يُخْفِينَ خِلَافَ مَا قَدْ يَدَّعَى
وَقَلْبُهُ مِنْ ذَاكَ فِي أَمْرَاضٍ
مَنْ قَلْبُهُ مُوَفَّقٌ مُطَهَّرٌ
فَلَا أَقُولُ بِالْخُصُوصِ تُشْرَعُ
يُبَاحُ إِنْ رِضَاهُمَا قَدْ عُلِمَا
فِي الْمَالِ مَدْحَلٌ كَذَى الْقَضِيَّةِ
رَأَيْتُ فِعْلَهَا مَعَ التَّصَافِي
أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا إِذْ فَصَلَا

(١) قوله : «يريب» بفتح الياء ، من رابه يريبه إذا أدخل في قلبه الريب وهو الشك .
(٢) أبو عبيدة : هو الإمام المحدث مسلم بن أبي كريمة القشيري ، مولى لهم وهو شيخ الإمام الربيع ابن حبيب أخذ عن شيخه الإمام أبي الشعثاء جابر بن زيد وضمام بن السائب الندابي وحاجب : هو أبو مودود حاجب ابن مودود وكلاهما من تلاميذ جابر بن زيد ، وهما من أهالي البصرة أصلاً ومنشأ ، رضي الله عن الجميع .

(٣) قوله : «في حكمها» أى في حكم الدلالة .

(٤) الأولياء : المقصود بهم الأولياء في الدين .

(٥) التصنع : هو إظهار الجميل مع إخفاء ضده .

يُؤْتِ آبَائِكُمْ وَمَا ذَكَرَ
فَالْأَكْلُ مِنْ مَالِ الصَّدِيقِ يُدْعَى
وَجَاءَ فِي السُّنَّةِ مَا يَدُلُّ
دَلَالَةُ الْحَالِ عَلَى الْمَعَانِي
قَرَبَ قَوْلٍ لَا يُفِيدُ الْحِلَّ
ضَابِطُهُ انْتِفَاءُ الْاِسْتِرَابَةِ
وَإِنْ قَوْمًا دَخَلُوا بَيْتَ الْحَسَنِ (٢)
وَسَرَّ قَلْبُهُ وَقَدْ تَهَلَّلَا (٣)
قَالَ كَذَاكَ كَانُوا يَفْعَلُونَا
ثُمَّ مَحِلُّ هَذَا الْاِسْتِدْلَالُ
وَلَيْسَ فِي الْأَوْلَادِ (٤) يُسْتَدَلُّ
فَالشَّرْعُ قَدْ خَصَّصَهَا بِالْوَالِدِ
فَلْيُمْلِنَ وَلِيُّهُ إِنْ كَانَ
وَبَرَضَى وَالِدِهِ يَسْتَعْمَلُ
كَأَنَّهُمْ قَدْ جَعَلُوا الْمَقَالَا
وَالْحَالُ لَا يُوجِبُ لِلتَّوَلِيَةِ
مِنْ هَاهُنَا قَدْ أُخْرِجَ الْأَوْلَادُ

مِنْ بَعْدِهَا إِلَى الصَّدِيقِ مُعْتَبَرٌ
دَلَالَةٌ فِي الْاِصْطِلَاحِ وَضَعَا
قَوْلًا وَفِعْلًا إِنَّ هَذَا حِلٌّ
أَدُلُّ مِنْ دَلَالَةِ اللِّسَانِ
وَرُبَّ حَالٍ قَدْ يُفِيدُ الْكُلَّ (١)
مِنْ هَاهُنَا جَاءَتْ بِهِ الصَّحَابَةُ
فَالْتَدَفَعُوا فِي أَكْلِ مَا يَدْخِرُنَ
بِأَكْلِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ دَخَلَا
يَعْنِي بِهِ الصَّحْبَ الْمُفَضَّلِينَ
يُقَالُ فِي الْعَبِيدِ وَالْأَمْوَالِ
لِانْتِهَائِهَا وَلَايَةٌ تُحُلُّ
أَوْ بَوْلَى بَعْدَهُ مُعَاوِدٌ
فِي آيَةٍ أَحْكَمَتِ الْبَيَانَا
عَنْ أَمْرِهِ بِالْقَوْلِ فِيمَا يَفْعَلُ
تَوَلِيَةً فَجَوَّزُوا الْأَفْعَالَا
وَذَاكَ مِثْلُ الْعَقْدِ لِلزَّوْجِيَةِ
لِلَّهِ دُرُّهُمْ فَقَدْ أَجَادُوا

(١) الْكُلَّ : أَيِ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ مَعًا :

(٢) هُوَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ النَّبَاعِيُّ الْمَشْهُورُ .

(٣) تَهَلَّلَا : أَيِ أَشْرَقَ فَرِحَا وَسُرُورًا .

(٤) قَوْلُهُ : «وَلَيْسَ فِي الْأَوْلَادِ» يَعْنِي أَنَّ الدَّلَالَهَ لَا تَدْخُلُ فِي الْأَوْلَادِ ، لِأَنَّهَا كَالْوِلَايَةِ وَإِنَّمَا وِلَايَةُ الْأَوْلَادِ لِأَبَائِهِمْ وَلَيْسَ لَهَا مَحَلٌّ إِلَّا فِي الْأَمْوَالِ .

وَجَائِزٌ لِلْمُسْتَدِلِّ يَلْبَسَا (١) إِلَّا إِذَا كَانَ بِهِ نَوْعٌ مَرَضٌ وَحَيْثُ كَانَ الرَّيْبُ فَالْحِلُّ انْتَفَى مِنْ هَاهُنَا نَمْنَعُ مَا يَفْعَلُهُ يَأْكُلُهُ مِنْ مَالٍ غَيْرِهِ فَإِنْ وَهُوَ الَّذِي يُعْرِفُ بِالْجَسَارَةِ لَوْ انْتَفَى الرَّيْبُ لَمَا احتَاجَ إِلَى مِنْ هَاهُنَا قَالَ الْخَلِيلِيُّ (٣) لِمَنْ يَعْينِي وَلَوْ كَانَ لَهُ اسْتِدْلَالٌ لِأَنَّمَا الْحِلُّ عَنِ الضَّمَانِ وَمَا أُبِيحَ لَيْسَ فِيهِ أَبَدًا فَأَحْذُهُ عَلَى اعْتِقَادِ أَنَّهُ

ثَوْبٌ صَدِيقِهِ وَلَمْ يَكُنْ أَسَا فَهَذَا الرَّيْبُ عَلَيْهَا قَدْ عَرَضَ لِأَنَّهُ خِلَافٌ مَا قَدْ عُرِفَا بَعْضُ الْوَرَى مِنْ أَكْلِ مَا يَأْكُلُهُ رَأَاهُ قَالَ أَبْرِنِي وَلَا تَمْنُ (٢) عَنْدَهُمْ وَأَتَهَا خَسَارَةً بُرَانِهِ عَمَّا أَتَاهُ أَوَّلًا قَدْ جَاءَهُ لِذَلِكَ لَا تُنَافِقُنْ عَلَيْهِ مَا كَانَ لَهُ اسْتِحْلَالٌ وَهُوَ الَّذِي فِي ذِمَّةِ الْإِنْسَانِ تَعَلَّقَ الضَّمَانُ وَقِيَّتِ الرَّدَى سَيَسْتَحِلُّهُ نِفَاقٌ عَنْهُ (٤)

باب ما يباح في جانب الأيتام

وَأَمَرَ الْقُرْآنُ فِي الْأَيْتَامِ لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا وَمَالِهِمْ (٥) بِالْقِسْطِ فِي الْقِيَامِ بِفِعْلِ أَحْسَنِ الْأُمُورِ فِعْلًا (٦)

(١) يلبسا : منصوب بأن المقدره .

(٢) لا تَمْنُ : من المَنْ أى لا تَمْنِ علي بما أكلته ، أو من مائه يمونه .

(٣) قال الخليلي : هو العلامة سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي السابق الذكر .

(٤) عَنْهُ : أى عارضه .

(٥) «ومالهم» : معطوف على قوله «في الأيتام» .

(٦) فِعْلًا : تمييز .

وَحِلْطَةُ الْإِيْتَامِ فِي الطَّعَامِ جَوَازُهَا يُوجَدُ فِي الْأَحْكَامِ
 إِنْ كَانَ مَنْ خَالَطَ لَا يَرْزَاهُ^(١) فِيمَا بِهِ خَالَطَ إِذْ أَتَاهُ
 فَإِنْ تُخَالِطُهُمْ فَهُمْ إِخْوَانُ لَنَا بِهِذَا جَاءَنَا الْقُرْآنُ
 قَدْ عَلِمَ الْإِلَهُ مِنَّا الْمُفْسِدَا وَالْمُصْلِحِينَ قَالَهُ تَهْدُذَا
 لَوْ شَاءَ أَنْ يَعْنَتَنَا^(٢) لَفَعَلَا لَكِنَّهُ أَبَاحَهَا تَفْضُّلاً
 وَيَلْزَمُ الْحَاكِمَ وَالْوَصِيَّ أَوْ الْوَكِيلَ يُنْفِقُ الصَّيِّ
 مِنْ مَالِهِ لَوْ كَانَ بِالْبَيْعِ فَقَطُ يَبِيعُهُ وَلَا يُقَالُ^(٣) أَوْ يُحْطُ^(٤)
 لِأَتَمَّا إِقَالَةَ الْمَيْعِ تُفْضِي إِلَى التَّبْدِيلِ وَالتَّضْيِيعِ
 وَإِنَّهَا تَقْضِي لِمَا قَدْ أُبْرِمَا وَالْحَطُّ غُرْمٌ فَاحْذَرْنَ أَنْ تُعْرَمَا
 وَجَائِزُ يَبِيعُهُ بِلَا نِدَا إِذَا رَأَى الصَّلَاحَ فِي ذَاكَ بَدَا
 وَمِثْلُهُ الْغَائِبُ وَالْمَعْتَوُ^(٥) يُنْفِقُ مَنْ يَلْزَمُ^(٦) يُنْفِقُوهُ
 وَالسَّيْفُ لِلْيَتِيمِ لَا يُبَاعُ إِلَّا إِذَا نَشَأَ^(٧) يَحْتَاجُ لَهُ
 وَإِنْ يَلِكُ الْيَتِيمُ ذَا تَعْلِيمِ فَاجْرَنَ^(٨) مِنْ مَالِ ذَا الْيَتِيمِ

(١) لَا يَرْزَاهُ : بتسهيل الهمزه وأصله لَا يَرِزُّهُ أَي لَا يُدْخِلُ عَلَيْهِ الرِّزْيَةَ بِأَكْلِهِ أَكْثَرَ مِمَّا خَالَطَهُ بِهِ

(٢) يُعْنَتُنَا : أَي يَضِيقُ عَلَيْنَا مَجْعَ الْخِلَاطَةِ .

(٣) وَلَا يُقَالُ : فِي الْإِقَالَةِ وَهُوَ رَدُّ الْبَيْعِ .

(٤) الْحَطُّ : إِسْقَاطُ شَيْءٍ مِنْ ثَمَنِ الْمَبِيعِ .

(٥) الْمَعْتَوُ : الْمَجْنُونُ الَّذِي لَا يَفَارِقُهُ الْجَنُونُ .

(٦) قَوْلُهُ : «يُنْفِقُ مَنْ يَلْزَمُ» أَي أَنَّ الْغَائِبَ وَالْمَجْنُونَ يَنْفِقُ مِنْ أَمْوَالِهِمَا مِنْ تَلْزِمِهِمَا نَفَقَتَهُ ، فَيَقُومُ

بِذَلِكَ عَنِ الْغَائِبِ وَكَيْلَهُ وَعَنِ الْمَجْنُونِ وَلِيِّهِ .

(٧) إِذَا نَشَأَ : أَي كَبُرَ .

(٨) قَوْلُهُ : «فَاجْرَنَ» أَي مَنْ يَعْلَمُهُ .

وَجَائِزٌ أَنْ يُضْرَبَ الْيَتِيمُ
وَالْخُلْفُ مَهْمَا أَبْرَأَ الْمُعْلَمَا
وَأَكْثَرُ الْأَقْوَالِ لَا يَبْرَأُ بِهِ (٢)
وَأِنْ ضَرَبْتَ لَا يَكُنْ مُبَرِّحًا
وَأِنْ تَشَأْ أَنْ تُضْرَبَ الصَّبِيَّ
وَقِيلَ إِنْ بَانَ كَلَامُ الْكُفْرِ
أَدَّبَ عَنْ ذَلِكَ حَتَّى يَرْجِعَا
وَجَائِزٌ فِي كُتُبِ الْيَتِيمِ
إِلَّا إِذَا مَا غَيْرَ الْقَرْطَاسَا
وَفِي الْيَتِيمِ إِنْ أَتَى وَقَالَا
فَلَا يَجُوزُ أَخْذُهُ وَإِنْ يَقُلْ
وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحَالَتَيْنِ مُشْكِلٌ (٣)
أَلْفَاظُهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى
وَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ الْعَادَاتُ
وَجَائِزٌ يُفْدَى مِنَ الْجَبَّارِ

لَمَّا بِهِ صَلَاحُهُ مَعْلُومٌ
أُمُّ الْيَتِيمِ إِذَا بِضَرْبِ أَلْمَا (١)
وَذَاكَ إِنْ بَرَّحَهُ بِضَرْبِهِ
مُؤَثِّرًا كَلَاءً وَلَا مُجَرِّحًا
فَشَاوَرَنَ وَالِدَهُ الْأَبِيَّا
مِنَ الصَّبِيِّ وَخِلَافُ الْأَمْرِ
وَلَيْسَ يُقْتَلَنَّ قَطُّ فَاسْمَعَا
يَنْظُرُ ذُو الثَّلَقَيْنِ وَالتَّعْلِيمِ
يَلْزُمُهُ ضَمَانُهُ قِيَاسًا
هَذَا لَكُمْ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ آلا
أَرْسَلَنِي بِهِ فَهَاهُنَا يَحِلُّ
لِأَتَمَّا الْيَتِيمِ لَا يُفْصَلُ
سِوَاهُ إِنْ أَعْطَاهُ أَوْ إِنْ أَرْسَلَا
فِي ذَلِكَ فَهُوَ الْمَنْهَجُ الثَّبَاتُ
مَالُ يَتِيمٍ زَادَ فِي الْمِقْدَارِ

(١) أَلْمَا : بالبناء للفاعل أى أوجعه .

(٢) قوله : «لا يبرأ به» أى يبرأ من الأثم ، والضرب المبرح المؤثر ، أو هو الذى يحبس المضروب عن المشي من قولهم فلان لا يبارح المكان إذا لم ينتقل عنه .

(٣) قوله : «والفرق بين الحالتين مشكل» قلت : لا إشكال في ذلك فإن قوله : «هذا لكم» ليس بحجة من الصبي ، وأما إذا قال له : أرسلني إليك بهذا فلان ، أو أرسل لك هذا معي فلان ، فهو مما تقتضيه عادة الناس في إرسال الصبيان بالشئ الذى يمتلئمه حال الصبي في العادة .

وَإِنْ يَكُ الْفِدَا مُسَاوِيًا فَلَا
وَلَا يَجُوزُ الدَّفْعُ لِلظُّلَامِ (١)
قَبْلَ وَقُوعِ الظُّلْمِ حَتَّى لَوْ خَشِيَ (٢)
لَاَنَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ يَقْدِرُ
وَهُوَ مِنَ التَّشْدِيدِ فِي مَكَانٍ
لَأَنَّهُ بِالْخَوْفِ قَدْ تَعَلَّقَا
يُحْفَظُ مَالُهُ إِلَى أَنْ يُؤْنَسَا
وَذَاكَ أَنْ يَحْفَظَ مَالَهُ فَلَا
وَقِيلَ بَلْ وَلَايَةٌ فِي الدِّينِ
لَأَنَّمَا الْفَاسِقُ لَا بُدَّ وَأَنْ
لَأَنَّمَا التَّبَذِيرُ إِنْفَاقٌ عَلَى
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ فَهُوَ أَوْسَعُ
وَلْيُشْهَدِ (٧) الْعَدْلَيْنِ عِنْدَ دَفْعِهِ

يَفْدِيهِ إِذْ مِنَ الصَّلَاحِ قَدْ حَلَا
مِنْ مَالٍ مَنْ غَابَ أَوْ الْإِيتَامِ
وُقُوعُهُ وَلِلْبَلَادِ قَدْ غَشَا
يُرَدُّهُ قَبْلَ يَعُودِ (٣) النَّظَرُ
وَالْأَنْسَبُ التَّرْخِيصُ (٤) بِالْمَعَانِي
جُمْلَةً أَحْكَامٍ وَصَارَ يُتَّقَى
بَعْدَ الْبُلُوغِ رُشْدُهُ مُكَيَّسًا (٥)
يُذَرُّهُ وَلَا يُهَمُّ لَا
إِنِّي نَسُ رُشْدُهُ بِلَا تَحْمِينِ
يُذَرَّنْ مَالُهُ إِذْ يَعْصِيَنَّ
مَعْصِيَةَ الْإِلَهِ أَوْ مَا حُظِّلَا (٦)
إِلَيْهِ مَالُهُ بِذَلِكَ يُدْفَعُ
لَأَنَّهُ الْإِحْزَمُ عِنْدَ وَضْعِهِ

(١) الظُّلَامُ : جمع ظالم ، ويصح أن يكون بفتح الظاء وتشديد اللام مراداً به الواحد مبالغة في الظلم ، قال الله تعالى «وما ربك بظلام للعبيد» .

(٢) خَشِيَ : بالفتح مبنيًا للفاعل .

(٣) قوله : «يعود» منصوب بأن المقدرة .

(٤) قوله : «والأنسب الترخيص» قلت هذا الذي أيده المحقق الخليلي رضي الله عنه وهو الحق ان شاء الله .

(٥) مكيسا : حال ومعناه عاقلا ، والكيس العاقل وروى : «الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت» .

(٦) حُظِّلَا : منع .

(٧) وليشهد : الأصل وفي نسخه «يشهد» .

لَا يَتَّقِ فِيهِ أَبَدًا نِزَاعٌ وَلَا يَتَّأَلُهُ بِهِ صُدَاعٌ (١)
 وَقَبْلَ أَنْ يُؤْنَسَ رُشْدُهُ فَلَا يَدْفَعُ لَهُ إِذْ دَفَعَهُ قَدْ حُظِلَا
 حَتَّى وَلَوْ رَأَى الْبُلُوغَ فِيهِ إِذِ الْبُلُوغُ لَمْ يَكُنْ يَكْفِيهِ

(١) صُدَاع : استعاره للأذى .

كتاب العطايا

وَالْمَالُ بِالْإِعْطَاءِ قَدْ يَنْتَقِلُ
 لَا يَطْلُبُ الْمُعْطَى بِذَا التَّمْلِكِ
 فَإِنَّهُ حَتَّى عَلَى التَّصَدُّقِ
 وَقَصَرَ (١) الْبِرُّ عَلَى الْإِنْفَاقِ مَا
 فَإِنَّ مَنْ أَنْفَقَ بَعْضَ مَا أَحَبَّ
 فَحَصَلَ الْبِرُّ بِمَا قَدْ أَنْفَقَا
 فَبَذَلَهُ الْحُبُوبَ (٢) يُقْضَى إِنَّمَا
 وَهُوَ احْتِبَارٌ لِلْعِبَادِ وَرَدَا
 مَنْ يُقْرِضُ اللَّهَ يُضَاعِفُهُ لَهُ
 فَأُطْلِقَ الْقَرْضَ عَلَى الْإِنْفَاقِ
 فَهُوَ كَمَا سَارَ عَنْهُ وَرَجَعَ
 وَإِنْ يَكُنْ لِعَوَضٍ أَعْطَاهُ
 إِنْ يَكُنْ فِي غَضَبٍ أُعْطِيَ فَلَا
 مَتَّ الْبَيْعُ مَعَ الْإِقْرَارِ
 نُلْفَ فِي الْهَدْيِ وَفِي التَّدْوِيرِ
 وَقِيلَ مَنْ آلَى وَكَانَ قَدْ غَضِبَ
 مِنْ مَالِكَ لِمَالِكَ يُحَوَّلُ
 سِوَى ثَوَابِ مَالِكَ الْمُلُوكِ
 وَأُجْزَلَ الثَّوَابُ أَيْ لِلْمُنْفِقِ
 وَذَلِكَ بَعْضُ مَا حِبُّ فَأَعْلَمَا
 أَثَرَ غَيْرِهِ عَلَيْهِ وَاسْتَحَبَّ
 لِأَنَّهُ لِأَجْلِهِ تَصَدَّقَا
 يَطْلُبُهُ لَدَيْهِ أَعْلَا مَعْنَمَا
 بِحِكْمَةٍ بِالْعَةِ تَقِيْدَا
 وَهُوَ غَنِيٌّ إِنَّمَا الْقَرْضُ لَهُ
 لِأَنَّ نَفْعَهُ يَكُونُ بَاقِي
 حِينَ افْتِقَارِهِ عَلَيْهِ وَانْتَفَعُ
 فَحَظُّهُ ذَلِكَ الَّذِي نَوَاهُ
 تَثَبُّتٌ إِلَّا إِنْ مَضَى إِذْ عَقَلَا
 فِي غَضَبٍ وَحُكْمُ ذَلِكَ جَارِي
 وَالْقَوْلُ بِالثَّبُوتِ لِلْكَثِيرِ
 بِإِلَّا طَلَاقٍ وَعِتَاقٍ لَمْ تُجِبْ (٣)

(١) قوله : « وَقَصَرَ » يشير إلى قوله تعالى : « لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ » .

(٢) المحبوب : مفعول به من المصدر وهو البذل وبذل مضاف إلى ضمير فاعله .

(٣) قوله : « لَمْ تُجِبْ » أي الأليَّة : ومعناه لم تلزمه اليمين التي حلفها في حال الغضب إذا لم تكن بالطلاق ولا العتاق ، أما الطلاق والعتاق فإنهما يقعان من الرجل ولو كانا في حال الغضب عندنا ، خلافا لمن قال إنهما لا يلزمان لحديث « لا طلاق في إغلاق » .

وَوَصَفُهُ أَنْ يَحْمِلَنَّهُ الْعُضْبُ
تَحْمِلُهُ الْحَرَارَةُ الْأَصْلِيَّةُ
وَأَنْ يَكُنْ مَنْ بَعْدَ مَا أُعْطِيَ ادَّعَى
وَلَمْ يُصَدِّقْهُ الَّذِي أُعْطَاهُ
بَيِّنَةٌ (١) عَادِلَةٌ تَشْهَدُ لَهُ
وَالْخُلْفُ فِي عَطِيَّةِ الْمُشَاعِ (٢)
وَأَكْثَرُ الْأَقْوَالِ فِيهَا تَبْطُلُ
وَأَنْ يَكُنْ أَتْلَفَهَا الْمُعْطَى فَلَا
لَأَنَّهُ بِوَاسِعٍ أَتْلَفَهَا
وَالْقَبْضُ شَرْطٌ فَالْعَطَايَا لَا تَصِحُّ
فَهَبَةُ الْوَاهِبِ فِي الْحُكْمِ لَهُ
لَوْ مَاتَ (٣) مُوْهُوبٌ لَهُ مِنْ قَبْلِ
وَذَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْقَبْضَ
وَمَا عَلَى الزَّوْجَيْنِ إِحْرَازٌ (٥) لِمَا

لِذَاكَ فَهُوَ يُعْطَى حِينَ يَعْضُبُ
وَلَمْ يَكُنْ لَهُ سِوَاهَا نِيَّةُ
بِأَنَّهُ فِي غَضَبٍ قَدْ وَقَعَا
عَلَيْهِ أَنْ يُثَبَّتَ مَا ادَّعَاهُ
بِأَنَّهُ فِي غَضَبٍ قَدْ فَعَلَهُ
أَجَازَهَا قَوْمٌ عَلَى نِزَاعٍ
وَقِيلَ لِلشَّرِيكَ (٣) لَيْسَ تَبْطُلُ
يُذَرِّكُهَا الْمُعْطَى لِمَا تَنْقَلَا
وَلَمْ يَكُنْ بِالْإِعْتِدَا صَرَفَهَا
إِلَّا بِقَبْضِهَا وَقِيلَ بَلْ تَصِحُّ
حَتَّى يَصِحَّ الْقَبْضُ فَأَعْرِفْ عَدْلَهُ
قَبْضٌ يُرَدُّ عَنْهُمْ لِلْأَصْلِ
شَرْطٌ وَفِي الْعَكْسِ الْإِعْكَاسُ يُمَضَى
بَيْنَهُمَا مِنْ إِتْحَادٍ عِلْمًا

(١) قوله : «بينة عادلة» يحتمل أن تكون مرفوعة على الابتداء ، أو فاعلة لفعل دل عليه قوله تشهد له

(٢) المُشَاع : المال المشترك بين الناس .

(٣) قوله : «وقيل للشريك ليس تبطل» أى الشريك في المُشَاع فإن كانت العطية لأحد الشركاء في المُشَاع فإنها تثبت ، بخلاف غير الشريك ، فقد قيل إنها لا تثبت إلا للشريك ، وهذا هو قول الأكثر ، لأن الأجنبي لا يمكنه قبض العَطِيَّة .

(٤) قوله : «لو مات» اختلف العلماء متى يستحق الموهوب له الهبة ؟ فقيل بانفصالها من الواهب وقيل بل باتصالها إلى الموهوبة له .

(٥) إحراز : أي قبض .

حُكْمُ الْآلَةِ جَعَلَ الزَّوْجَيْنِ
عِبَارَةً عَنْ شِدَّةِ التَّأَلُّفِ
وَقِيلَ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ قَبْضٍ وَلَوْ
وَلَيْسَ لِلْحَمْلِ مِنَ الْعَطِيَّةِ
وَهِيَ إِذَا وَالِدُهُ قَضَاهُ
لَأَنَّهُ يَكُونُ مِثْلَ الْحَقِّ
عَطِيَّةُ الْوَالِدِ لِلْبَيْنَا
وَإِنَّمَا تَثْبُتُ بِالْإِحْرَازِ
لَكِنَّ لَهُ الرَّجُوعَ لَوْ حَازَ الْوَلَدُ
وَمِنْ هُنَا الْخِلَافُ فِي الْحَلِيِّ
ثُمَّ يَمُوتُ الْوَالِدُ الْمُحَلِّي
يَكُونُ مِيرَاثًا كَتَرَكَةِ الْأَبِ
وَإِنْ يَكُنْ أَعْطَاهُ غَيْرُ الْوَالِدِ
وَقِيلَ إِنْ لَمْ يُحْرِزِ الْوَكِيلُ
وَيَثْبُتُ الْعَطَاءُ لِلْمَسَاجِدِ
وَيَلْزَمُ الْإِحْرَازُ فِي الْأَفْلَاجِ
وَوَاحِدٌ مِنْهُمْ عَنِ الْبَاقِينَ
لَأَنَّهُ فِيهِ شَرِيكَ فَهُمْ

فِي الْإِتِّحَادِ وَاحِدًا لَا اثْنَيْنِ
وَعَدَمِ التَّفْرِيقِ وَالتَّخَالُفِ
بَيْنَهُمَا وَهُوَ قَلِيلٌ إِذْ رَوَوْا
وَإِنَّمَا تَثْبُتُ فِي قَضِيَّتِهِ
عَنْ مَالِهِ (١) أَوْلَادُهُ أَعْطَاهُ
لَهُ فَيَأْخُذُّهُ بِحَقِّ
قَبْلِ الْبُلُوغِ لَا يُثْبِتُونَا
إِنْ بَلَغُوا وَقِيلَ بِالْجَوَازِ (٢)
لِأَنَّ مَالَ ابْنِهِ لَهُ يُعَدُّ
يَجْعَلُهُ الْوَالِدُ فِي الصَّبِيِّ
فَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ لِلْكُلِّ
إِذْ لَمْ يَكُنْ قَبْضٌ وَقِيلَ لِلصَّبِيِّ
يَثْبُتُ دُونَ قَبْضِهِ لِلزَّائِدِ
أَوْ الْوَلِيِّ بَاطِلٌ عَلِيلُ
مِنْ غَيْرِ إِحْرَازٍ مِنَ الْأَمَاجِدِ
أَرْبَابُهَا يُوجَدُ فِي الْمِنْهَاجِ (٣)
يَكْفِي إِذَا أَحْرَزَهُ يَقِينَا
فِيهِ سَوَاءٌ قَبْضٌ كُلُّ يَلْزَمُ

(١) في نسخه «عمّا به» بالإدغام وهو أخف للوزن .

(٢) قوله : «وقيل بالجواز» أى جواز العطية ، وهى عبارته عن ثبوتها عند من قال به ، كما بين ذلك فى قوله ؛ ومن هنا الخلاف الخ

(٣) قوله : «المنهاج» هو كتاب منهاج العدل لمؤلفه الشيخ عمر بن سعيد المعدى البهلولى رحمه الله .

وَبَاعَهُ (١) الْمُعْطَى لَهُ بِالْحَالِ
 مِنْ بَعْدِ أَنْ صَارَ لَهُ مَبِيعًا
 فَقَالَ قَدْ أُعْطِيْتُهُ وَلَمْ يَقُلْ (٢)
 وَقِيلَ دُونَ حُجَّةٍ لَا يُقْبَلُ
 لِأَنَّهُ مِثْلُ الْأَمِينِ مَعَنَا (٣)
 بِحُجَّةٍ أَمْ كَيْفَ يَعْرَمُنَا
 لِأَنَّهُ لِرَبِّهِ قَدْ أَنْفَقَهُ
 وَيَدُ مَنْ أُعْطِيَ عَلَيْهِ تُرْفَعُنْ
 لِيَرَى مِنْ مِنَّةٍ غَيْرِ الْبَارِي
 لِأَنَّهُ تُهْدَى إِلَى الْعَظِيمِ
 لَكِنْ يُعَوِّضُهُ أَمْثَالًا
 إِلَيْكَ فَاقْبَلْهَا وَلَكِنْ عَوِّضِ
 بِأَنَّهُ مَكْرَمَةٌ تُنَالُ
 يَلْزُمُهُ يُكَافِئُنْ بِالثَّمَنِ

وَأِنْ يَكُنْ أَعْطَاهُ أَصْلَ مَالٍ
 لَا يُدْرِكُ الْمُعْطَى بِهِ رُجُوعًا
 وَإِنْ أَمَرْتَ رَجُلًا يُعْطَى رَجُلٌ
 فَقِيلَ قَوْلُهُ بِذَاكَ يُقْبَلُ
 وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ أَقْوَى مَعْنَى
 سَلَّطَهُ فَكَيْفَ يُطَلِّبُنَا
 وَكُلُّ مَا مَرَّ يُسَمَّى صَدَقَةً
 وَحَيْثُ كَانَتْ لِلْوَرَى فِيهَا مَنْزِلٌ
 حَرَّمَهَا الرَّبُّ عَلَى الْمُحْتَارِ
 وَفِي الْهَدَايَا صِفَةُ التَّعْظِيمِ
 مِنْ أَجْلِ ذَا كَانَتْ لَهُ حَلَالًا
 وَكُلُّ مَنْ أَهْدَى لِأَجْلِ عَوِّضٍ
 قِيلَ وَجُوبًا وَأُنَاسٌ قَالُوا
 وَقِيلَ إِنْ أَهْدَى الْفَقِيرُ لِلْغَنِيِّ

(١) قوله : «وباعه» أى باع له ما أعطاه إياه ، فإنه لا يُدْرِكُ الرجوع في العطية بعدما اشتراها من المعطى بالفتح .

(٢) قوله : «ولم يقل» أى لم يقل المعطى شيئاً ، أو هو بضم الياء من الإقالة أى لم يرد العطية .

(٣) الأول من المعاني والثاني هى مع موصولة بضمير جماعة المتكلمين أو الواحد المعظم نفسه .

« تنبيه »

إن قيل ما الفرق بين العطية والهبة والصدقة والنحلة فالجواب : أما العطية : فهى تكون بين المتساويين من الناس . والهبة : تكون من الأدنى للأعلى بدليل «وإني مرسله إليهم بهديه» لأن سليمان أعلى منها ، والهبة من الأعلى إلى من دونه ، والصدقة إنما تكون من الغني للفقير والنحلة من الآباء للأولاد ، واسم العطية أعم ، ولكل واحدة من هذه الخمس حكم يخصها مبين في محله والله أعلم . العبرى

وَأَخْذَهَا حِلًّا بِلَا خِلَافٍ
حَتَّى عَلَيْهَا الْمُصْطَفَى وَبَيْنَا
وَالْقَلْبُ مَطْبُوعٌ بِحُبِّ الْمُحْسَنِ
أَنْتَ لِمَنْ أَعْطَيْتَهُ أَمِيرٌ
وَإِنْ يَكُنْ أَعْطَاكَ مَا لَا تَأْكُلُهُ
فَهَذِهِ عَطِيَّةٌ ضَعِيفَةٌ
وَهُوَ مُخَالِفٌ لِحَالِ الْعُمَرَى
يُعْطِيهِ ذَاكَ الشَّيْءَ عُمَرُ الْمُعْطَى
يَقُولُ هَذَا لَكَ طَوْلٌ^(١) عُمَرَا
فَقِيلَ لَا تَرْجِعْ نَحْوَ الْأَوَّلِ
وَقِيلَ بَلْ تَرْجِعْ مَا لَمْ يَجْعَلَا
وَمَانِحٌ شَيْئًا وَمَاتَ يُنْقَلُ
إِلَّا إِذَا أَوْصَى بِهِ أَنْ يُمْنَحَا
وَمُنْحَةُ الْأَرْضِ لِزَرْعِ الْقَتِّ
لِلْجَزَةِ^(٢) الْأُولَى وَبَعْدَهَا سَنَةٌ
وَإِنْ يَكُنْ لِزَرْعٍ مَوْزٍ مَنَحَا
وَيَأْكُلُ الْإِبْكَارَ وَالْأُمَّاتِ

وَأَنَّهَا مِنْ سِيرَةِ الْأَسْلَافِ
بَأَنَّ فِيهَا الْحُبَّ قَدْ تَعَيَّنَا
إِلَيْهِ إِنْ شِئْتَ وَدَادًا أَحْسَنَ
وَأَنْتَ لِلْمُعْطَى إِذَا أُسِيرُ
أَنْتَ إِلَى أَنْ يَأْتِيَنَّهُ أَجَلُهُ
لَأَجْلِ شَرْطِهَا أَرَى تَضْعِيفَهُ
لِأَنَّهَا تُسْتَقْصَى مِنْهُ الْعُمَرَا
لَا عُمَرُ مَنْ أَعْطَى إِذَا مَا أَعْطَى
وَالْخُلْفُ هَلْ تَرْجِعُ بَعْدَ ذَلِكَ
بِمَوْتِ مَنْ عُمَرُ بَلْ لِمَنْ يَلِي
عَقِبُهُ كَمِثْلِهِ إِذْ جَعَلَا
لِوَارِثِهِ وَالْمُنَاحُ يَبْطُلُ
فَذَاكَ بِالْإِيصَاءِ مِنْهُ رِبْحَا
ثَابِتَةً إِلَى تَمَامِ الْوَقْتِ
تَمَامُ هَذَا الْوَقْتِ فِيمَا بَيْنَهُ
تَثْبُتُ حَتَّى يَسْتَغْلَلَ الْمِنَحَا^(٣)
وَمَالُهَا مِنْ بَعْدِ مَنْ ثَبَاتِ

(١) طول : منصوب على الظرفية المعنوية ؛ أي مدة عمره .

(٢) الْجَزَّةُ : «في اصطلاح أهل عمان» عبارة عن قطع جميع المدرك من زرع القضب (البرسيم) وهو القت ، ثم إذا نبت وأدرك وَجَزَ ؛ أي قطع ، سمي ذلك الجزة الثانية وهى بالجيم والزاي المعجمه .

(٣) الْمِنَحَا : جمع منحة ، والمراد به الشئ الممنوح .

وَلَا تَجُوزَ مَنَحَةُ الرُّمُومِ (١) إِلَّا بِإِذْنٍ مِنْ جِبَاهِ (٢) الْقَوْمِ
وَذَاكَ إِنْ كَانُوا مِنَ الثَّقَاتِ إِذْ غَيْرُهُمْ مِنَ الْمُبْطَلَاتِ
لَأَنَّمَا أَمْرُ الثَّقَاتِ جَارٍ بِالْحَقِّ دُونَ الْأَمْرِ لِلْفُجَّارِ

(١) الرموم جمع رم وهي الأثارات جمع أثارة وهي بقايا العمران من الأطلال والأشجار والأراضي والسواقي والمياه ، وما يجري مجرى ذلك ، على ما بينه الصائغي رحمه الله . قال في المصنوع به على غير أهله ؛ في الباب السابع عشر : والأثارة ما كان قد سبق فيه العمران . وقال في الباب قبله : والرموم المشهورة في أيدي الناس والقرى والمزارع التي فيها الأنهار والآبار ، ويدعونها أثارات لهم ، وفيها أثر العمارات فتلك رموم لأهلها ، وهي قسم في الجاهلية ثبت في الإسلام الخ .

(٢) جباه القوم : وجوه القوم وأعيانهم .

كتاب الإقرار

إِقْرَارُهُ أَنْ يُفْصِحَ الْمَقَالَ
يُبَيِّنُ عَدَدَ الْمُقَرَّرِ بِهِ
وَاحْتَلَفُوا إِنْ لَمْ يُبَيِّنَا
لَأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ الْإِقْرَارُ
فَحُكْمُهُ (٢) حُكْمُ الَّذِي لَمْ يَقُلْ
وَبَعْضُهُمْ أَثْبَتَهُ وَالزَّمَهُ
لَأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ الْحَقُّ وَمَا
وَأَكْثَرُ التَّفْرِيعِ فِي الْأَثَارِ
وَهَا أَنَا أَذْكُرُهَا مُفَصَّلًا (٣)
فَإِنْ يَكُنْ بِمَائَتِي مِثْقَالٍ
فَإِنْ يَكُنْ حَيًّا فَبِالتَّفْسِيرِ
وَإِنْ يَكُنْ مَاتَ فَلَا عَلَيْهِ
لِعَدَمِ الْحُجَّةِ وَالْبَيَانِ
وَرَجُلٌ بِمُلْكِهِ أَقْرَأَ
إِقْرَارُهُ يَثْبُتُ فِيهِمَا عِلْمًا
وَقِيلَ بَلْ يَثْبُتُ فِي الْمَجْهُولِ

أَنْ عَلَى لِفُلَانٍ مَالًا
وَذَاتَهُ وَوَصَفَهُ فِي الْمُشْتَبَةِ
فَبَعْضُهُمُ الْغَاةُ (١) فَأَعْلَمْنَا
مَوْقِعَهُ إِذَا انْتَفَى الْمِقْدَارُ
إِذَا أَجْمَلَ الْقَوْلَ وَلَمْ يُفَصِّلِ
بِأَنْ يُفَسِّرَنَّ مَا قَدْ أَبْهَمَهُ
بَقِيَ سِوَى التَّفْصِيلِ مِنْهُ فَأَعْلَمْنَا
عَلَى ثُبُوتِ نَحْوِ ذَا الْإِقْرَارِ
مُبَيِّنًا إِبْتِثَاتٍ مَا قَدْ جُهِلَا
أَقْرَأَ مَا يَبَيِّنُ فِي الْمَقَالِ
يُؤْخَذُ فِيهِمَا جَاءَ عَنْ بَشِيرٍ
شَيْءٌ يَكُونُ ثَابِتًا لَدَيْهِ
فَمِنْ هُنَا نَقُولُ بِالْبُطْلَانِ
وَبَعْضُ مُلْكِهِ اخْتَفَى وَمَرًّا
مِنْ ذَلِكَ دُونَ مَا عَلَيْهِ الْبَهْمَا
لَأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْمَقُولِ

(١) الْغَاةُ : أَبْطَلَهُ .

(٢) قَوْلُهُ : «فَحُكْمُهُ .. الخ» أَيِ حُكْمٍ مِنْ لَمْ يَقْرَأْ إِذَا لَمْ يُبَيِّنِ الْإِقْرَارَ .

(٣) مُفَصَّلًا : حَالٌ مِنْ أَذْكُرُهَا وَهُوَ بِكَسْرِ الصَّادِ ، أَوْ صِفَةً لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ أَيِ ذَكَرْنَا مُفَصَّلًا

فَيَكُونُ بِفَتْحِ الصَّادِ .

ولا أَرَاهُ دَاخِلًا لِأَنَّمَا وَأَخَذَهُ بِمَقْتَضَى الْمَقَالِ
وَاللَّفْظُ قَالِبُ الْمَعْنَى لَا سِوَى وَالثَّبُوتُ قَدْ ثَبَتَ الْمَجَازُ
مِنْ هَاهُنَا قَدْ ثَبَتَ الْمَجَازُ وَذَلِكَ لَفْظٌ عَنْ مَعَانِيهِ انصَرَفَ
وَأَمْرًا لِرُجُوعِهَا تُقَرَّرُ وَهِيَ بِذَلِكَ الْبَيْتِ وَالْثَّيَابِ
فَقِيلَ إِنَّ مَا عَلَيْهَا يَدْخُلُ وَذَلِكَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ (١) نُقْلًا
فَاللَّفْظُ يَقْتَضِيهِ دُونَ الْحَالِ فَلَا أَرَى ثُبُوتَ ذَلِكَ أَبَدًا
وَكُلُّ مَا حَلَفْتُهُ مِنْ مَالٍ فَثَابِتٌ قِيلَ وَبَعْضُ لَا يَرَى
وَمَنْ يَقُولُ دَارِي لِزَيْدٍ فَالشَّجَرُ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ قَالَ هَذَا الْمَنْزِلُ

إِقْرَارُهُ يَكُونُ فِيمَا عَلِمَا يُخَالِفُ الْقَصْدَ بِكُلِّ حَالٍ
فَيَثْبُتُ الْمَعْنَى الَّتِي بِهِ تَوَى وَهُوَ عَلَى مَقْصُودِهِ يُجَازُ
بِقَصْدٍ مَنْ عَبَّرَ يَوْمًا وَوَصَفَ بِكُلِّ مَا فِي بَيْتِهَا يَقَرَّرُ
فِيهَا وَفِيهَا الْحُلِّي الْمُسْتَطَابُ فِي قَوْلِهَا يَأْخُذُ ذَلِكَ الرَّجُلُ
وَإِنِّي أَرَاهُ مِمَّا أُغْفَلَا مَا لَمْ يَكُنْ يُقْصَدُ بِالْمَقَالِ
إِلَّا إِذَا كَانَ إِلَيْهِ قُصِدَا فَهُوَ لِرُجُوعِي عَلَى الْإِجْمَالِ
ثُبُوتُهُ إِذْ لَمْ يَكُنْ قَدْ فَسَّرَا لَا يَدْخُلْنَ فِي الدَّارِ إِذْ بِهَا أَقَرَّ
أَشْجَارُهُ قَدْ قِيلَ فِيهِ تَدْخُلُ

(١) قوله : «عن أبي سعيد .. الخ» أبو سعيد هو العلامة محمد بن سعيد بن محمد الكدومي وقوله : «مما أغفلا» بضم الهمزة مبني للمفعول أي مما ترك من القول ، وعدل عنه إلى ما سواه ، وإنما قال هذا لأنه يعتبر المقاصد في غالب الأمور الشرعية ، ولا يعتبر مقتضى ظواهر الألفاظ ، والذي ذهب إليه الكدومي له وجه لكون ما عليها من الحلّي هو في داخل البيت ، وقد عمه الإقرار فالعموم يدخله فيما أقرت به ، ومن اعتبر القصد هو وجه صحيح فالقولان متجهان في المسئلة والله أعلم .

وَمَنْ يَقُلْ إِنَّ لَزِيدٍ سَيْفًا وَوُجِدَتْ جُمْلَةُ أَسْيَافٍ فَمَا (٢)
فَقِيلَ أَذْنَاهَا وَقِيلَ الْأَعْلَى
وَمَنْ يَقُلْ أَكْثَرُ مَالِي أَوْ يَقُلْ
فَمَا عَدَا النِّصْفَ لَهُ يُقَرَّرُ
وَقِيلَ فِي الْأَجَلِ يُعْطَى الْأَفْضَلُ
وَمَنْ يَجْزِيءَ مَالَهُ أَقْرًا
وَقِيلَ بَلْ يَثْبُتُ مِنْهُ الرُّبْعُ
وَمَنْ يَقُلْ سُدُسُ مَالِي (٤) لِعَمْرٍ
فَسُدُسُ الثَّوْبِ كَذَاكَ يُعْطَى
وَمَنْ أَقَرَّ بِقَفِيزٍ (٥) حَبًّا
وَذَاكَ لِلْعُرْفِ الَّذِي تَقَدَّمَ
كَذَلِكَ الْقَفِيرُ بِالْجَرِيِّ
وَبِاخْتِلَافِ الْأَصْطِلَاحِ أَشْكَلًا

وَذَاكَ فِي بَيْتِي فَلَا تَحِيفَا (١)
يُعْطَى فَنِي ذَاكَ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ
وَبَعْضُهُمْ حَاصَصَ فِيهِ الْكُلًّا
أَجَلُهُ فَهُوَ لِذَلِكَ الرَّجُلِ
لَأَنَّهُ أَجَلُهُ وَالْأَكْثَرُ
مِنْ كُلِّ نَوْعٍ إِذَا غَدَا الْمُفْضَلَا (٣)
فَقِيلَ بَاطِلٌ إِذَا لَمْ يُدْرَى
وَقَالَ قَوْمٌ يَثْبُتُ السُّبْعُ
وَعَطَفَ الثَّوْبَ عَلَيْهِ وَاقْتَصَرَ
إِذَا عَطَفَهُ بِذَاكَ يَقْضَى ضَبْطًا
يَلْزَمُهُ جَرِيٌّ بَرٌّ يُعْبَى (٦)
فَالْحَبُّ بِالْبَرِّ لَدَيْهِمْ عِلْمًا
مُقَدَّرٌ بِكَيْلِهِ الْوَفَى
مَعْنَاهُ حَيْثُ لَفْظُهُ ثَقَلًا

(١) تحيفا : من الخيف وهو الجور .

(٢) فما : ما استفهاميه هاهنا .

(٣) المفضلا : يعنى الأجل لأنه صار مفضلاً عنده إذ سماه أجل ماله ، وفي نسخه مفضلاً أي هو صار مفضلاً لما أقر به لغيره .

(٤) قوله : «ومن يقل سدس مالى» يعنى إذا قال في إقراره سدس مالى وثوبى لفلان صار للمقر له سدس المال وسدس الثوب ، حيث عطف الثوب على سدس المال .

(٥) بقفيز : القفيز المعروف وحباً تميز أي قفيز من حب ، والقفيز بالراء المهملة معروف أيضاً وهو إناء يعمل من سعف النخل يسع جري حب فما دونه ، وظاهر كلام المؤلف أنه يقتضى ذلك .

(٦) قوله : «يعبى» أى يجمع .

وَعُرِفْنَا صَيَّرَهُ مَجْهُولًا
نَقُولُ إِنَّ مَنْ أَقَرَّ الْيَوْمَ بِهِ
إِذِ الْقَفِيزُ يَصْغُرُنَّ وَيَكْبُرُ
وَالْعُرْفُ فِي الْإِقْرَارِ حَتْمًا يُعْتَبَرُ
وَإِنْ أَقَرَّ لِمَسَاجِدِ الدُّنَا (١)
فَهُوَ عَلَى ذَا لِلْمُقَرَّرِ يَرْجِعُ
وَحَسَنٌ ثَبُوتُهُ وَيُجْعَلُ
وَالْفُقَرَاءُ مِنْ مَسَاجِدِ الْبَلَدِ
وَإِنْ تَكُنْ وَضَعْتَهُ فِي الْجَامِعِ
وَهُوَ الَّذِي أَرَاهُ لَا سِوَاهُ
لِأَنَّهَا مَصْلَحَةٌ تَجْتَمِعُ
وَمَنْ يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مُشْتَرَكٌ
أَزَالَهُ (٢) لِفُقَرَاءِ سِيرَافِ (٣)
مِنْ مُلْكِهِ يَخْرُجُ لَكِنْ يَلْزَمُ
وَبِحُصُولِ الْقَسَمِ زَالَ الضَّرُّ
فَهَذِهِ مَسَائِلُ الْمَجْهُولِ
وَإِنْ يَكُنْ أَقَرَّ بِالْمَحْدُودِ
فَذَاكَ ثَابِتٌ وَلَوْ أَشَارَا

لَيْسَ عَلَيْنَا ثُبُوتُ الْمَقُولِ
يَلْزَمُهُ التَّفْسِيرُ عِنْدَ الْمُتَنَبِّهِ
وَالْحُبُّ مُبْهَمٌ لَذَا يُفْسَرُ
لِأَنَّهُ الْمَعْنَى الَّذِي مِنْهُ ظَهَرَ
فَبَعْضُهُمْ تَضْعِيفُهُ قَدْ حَسَّنَا
لِأَنَّمَا إِقْرَارُهُ لَا يَقَعُ
فِي الْفُقَرَاءِ إِذِ الْبُيُوتُ تُجْهَلُ
أَقْرَبُ مَعْنَى لِلَّذِي كَانَ قَصْدُ
فَقَدْ أَخَذْتُ بِمَقَالٍ وَاسِعٍ
وَعَبَّرْتُ هَذَا الْقَوْلَ لَا أَرَاهُ
وَإِنْ تُفَرِّقُهُ فَلَيْسَ يَنْفَعُ
أَرَادَ ضُرًّا بِالشَّرِيكِ وَسَلَكَ
فَإِنَّ هَذَا لِلزَّوَالِ كَافِي
يُقَاسِمُ الشَّرِيكَ حِينَ يَقْسِمُ
وَقَصْدُهُ الضَّرُّ عَلَيْهِ يُؤْزَرُ
وَكُلُّ مَا فِيهَا مِنَ الْمَقُولِ
أَوْ أَنَّهُ أَقَرَّ بِالْمَعْهُودِ
إِلَيْهِ حِينَ أَظْهَرَ الْإِقْرَارَا

(١) الدنيا : يعنى الدنيا .

(٢) أزاله : أى أقر به لفقراء سيراف ؛ أو غيرها من المواضع الشاسعة إضرارا بالشريك .

(٣) سيراف : هى كورة مشهورة بناحية بلاد العجم .

يَقُولُ هَذَا الْبَيِّنُ أَوْ ذَا الْمَالِ لِخَالِدٍ يَثْبُتُ هَذَا الْحَالُ
لَأَنَّمَا إِشَارَةُ الْبَنَانِ تُفِيدُ عِلْمًا وَاضِحَ التَّبَيَّنِ
وَقَوْلُنَا الْمَحْدُودُ مَا قَدْ عُرِفَا بِعَيْنِهِ وَوَصَفِهِ وَانْكَشَفَا
وَيَثْبُتُ الْإِقْرَارُ لِلْأَطْفَالِ وَمَسْجِدٍ وَغَائِبٍ بِحَالِ
لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ قَدْ لَزِمَهُ حَقٌّ لَهُمْ أَرَادَ أَنْ يُسَلِّمَهُ
وَإِنْ أَقَرَّ لِنَيْ فُلَانٍ يَكُونُ فِيمَا قِيلَ لِلذَّكَرَانِ
وَلَفْظَةُ الْأَوْلَادِ تَشْمَلُنَا مَعَ النِّسَاءِ الذَّكَوْرَ فَاعْلَمْنَا
لَا يَثْبُتُ الْإِقْرَارُ مِنْ حَلَائِلٍ (١) لِعَمْرِ زَوْجٍ بِالصَّدَاقِ الْآجِلِ
لِأَنَّهُ حَقٌّ بِأَسْبَابٍ تَقَعُ لَيْسَ لِعَمْرِهِ إِلَيْهَا مُتَّسِعٌ
وَقِيلَ فِي الْإِقْرَارِ بِالْمَعْصُوبِ يَثْبُتُ عَنْ حَيَّانَا (٢) الْأَرِيبِ
وَلَسْتُ أَذْرِي مَا أَرَادَ الرَّجُلُ لَعَلَّهُ أَرَادَ قَدْ يَنْتَقِلُ
وَأَنْ يَكُنْ إِقْرَارُهُ لِمَنْ غَضِبَ مِنْهُ فَتَابَتْ بِلا حُلْفٍ يَجِبُ
بِ الْمَرِيضِ إِنْ أَقَرَّ لِسَوَى وَارِثِهِ يَثْبُتُ مَا بِهِ نَوَى
خَيْرِ حُلْفٍ وَالْخِلَافُ إِنْ أَقَرَّ لَوَارِثِيهِ مِنْ نَفْيٍ وَمَنْ أَقَرَّ (٣)
إِنْ يَكُنْ قَالَ بِحَقِّ أَوْجَبَهُ فَهَوَ إِلَى الشُّبُوتِ أَذْنَى مَرْتَبَةٍ

(١) حلائل : جمع حليلة وهي الزوجه .

(٢) حيانا : هو الشيخ العلامة حيان المعروف بلقبه الشهير : وهو الأعرج ، وهو من العلماء القدماء الذين في طبقة الربيع وقد ظن المصنف رحمه الله أن حيانا يثبت إقرار الغاصب حيث علله باحتمال الانتقال ، وهو لم يرد ذلك ، وإنما أراد إقرار المغصوب منه ، وقد ذهب جمهور العلماء إلى عدم ثبوته ، إذ لا يصح بيعه ولا تثبت هبته فيه ، وذهب حيان الأعرج إلى ثبوت الإقرار به لأن الإقرار أثبت من البيع في الاعتبار ، فهذا هو مراده لا ما توهمه المصنف رحمه الله عليه .

(٣) أقر الثاني بمعنى أثبت .

وَمَنْ نَفَى (١) يَجْعَلُهُ وَصِيَّةً مِنْ بَابِهَا إِذْ بَابُهَا الْإِقْرَارُ وَحَمْلُهُ عَلَى خِلَافِ مَا اقْتَضَى لَا يَثْبُتُ الْإِقْرَارُ مِنْ مَجْنُونٍ كَذَلِكَ الْمَسْجُونُ إِنْ أَقْرَأَ وَقِيلَ ثَابِتٌ وَقِيلَ يَنْطَلُ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ قَدْ وَذُو الْعَمَى إِقْرَارُهُ إِذَا أَقْرَأَ يَثْبُتُ وَالْبُطْلَانُ فِي إِقْرَارِهِ وَقِيلَ مَنْ بِالْمُلْكِ (٢) وَالْعِتْقُ مَعَ وَيَثْبُتُ الْمُلْكُ وَيَحْتَاجُ إِلَى

وَمَنْ أَقْرَأَ يُثْبِتُ الْقَضِيَّةَ وَمَا لِعَبْدِهِ بِهَا اعْتِبَارٌ تَعْبِيرُهُ نَفْسُ اتِّهَامٍ عَرْضًا وَأَحْرَسَ وَذَاهِبِ الْعُيُونِ فِي سِجْنِهِ بَعْضُ يَرَاهُ هَذَا (٣) فِي سَبَبِ السِّجْنِ الَّذِي قَدْ يَحْصُلُ أَقْرَأَ مِنْ خَوْفِ التَّكَالِ إِنْ جَحَدَ بِالْحَقِّ فِي ذِمَّتِهِ قَدْ اسْتَقَرَّ بِمَالِهِ (٤) إِنْ كَانَ أَوْ بَدَارِهِ أَقْرَأَ فَالْعِتْقُ لَهُ نَفْسُ ادَّعَى بَيِّنَةٌ بِأَنَّهُ تَقْلًا

(١) قوله : «ومن نفى» أى من أبطل إقرار المريض لمن يرثه جعل إقراره مثل الإيصاء للوارث ، ولا وصية لوارث ، ومن أقر أى جعله إقراراً أثبتته وهو الأصح إذا لم يتهم بقصد إلقاء المال للوارث المحبوب .

(٢) هذرا : أى باطلا كما أراد امرؤ القيس بالباطل الهدر فى قوله والله لا يذهب شيخى باطلا .

(٣) قوله : «فى سبب السجن ... الخ» يعنى أن فى إقرار المسجون إطلاقين وتفصيلا فبعضهم أبطله مطلقا ، وبعضهم أثبتته مطلقا ؛ وبعض أبطله فيما سجن من أجله ، كما إذا اتهم بأخذ شيء على وجه السرقة فأنكره ؛ ثم أقر به فى السجن ، فهو لا يثبت عليه ، ولا يؤخذ به إذا أنكره بعد الإفراج عنه على هذا القول ، ويثبت فيما عدا ذلك مما لا علاقة له بأمر السجن .

(٤) بماله يعنى بشيء من أصول الأموال ، وهو ماعدا الغروض المتناقلة ، وهذا جارٍ على اصطلاح أهل عمان يسمون النخيل وأروض الزراعة أموالا .

(٥) قوله : «وقيل من بالملك ... الخ» يعنى أن العبد إذا قال أنا مملوك فلان ولكنه اعتقني فان يثبت عليه الإقرار بالملكية ، ويكون العتق دعوى منه محتاجة إلى البينة والله أعلم .

وَيُثَبِّتُ الْإِقْرَارَ بِالزَّوْجِيَّةِ (١) وَهَكَذَا الْإِقْرَارُ بِالْأُبُوَّةِ وَيُثَبِّتُ الْعُرْفَ هُنَا فَمَنْ يَقُلْ أَوْ أَنَّهُ يَقُولُ «جَوْرَتِي» وَقَدْ إِنْ كَانَ ذَلِكَ عُرْفُهُمْ إِنْ حَاطَبُوا وَثَابِتٌ إِنْ حَ فُلَانٍ (٢) قَالَا وَهَكَذَا حَالُ فُلَانٍ دِرْهَمُ وَهُوَ الَّذِي أَرَاهُ لَا سِوَاهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ يُعْتَبَرُ الْعُرْفُ هُنَا عَلَى اخْتِلَافِ أَلْسِنِ الْوَرَى نَرَى وَهُوَ دَلِيلٌ يَقْضِي بِالْإِثْبَاتِ وَمَنْ يَقُلْ فِيمَا أَرَى أَوْ مَامَعِي وَهَكَذَا فِيمَا أَظُنُّ قِيلَا لِأَنَّهُ أَحْبَرَ عَنْ ظَنٍّ حَصَلَ وَقَوْلُهُ فِيمَا أَرَى آكَدٌ مِنْ وَثَابِتٍ إِنْ قَالَ فِيمَا أَعْلَمُ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ كَذَبَ الْمُقَرُّ لَهُ (٣) مَنْ جَانِبَيْهَا فَادِرٍ وَالْبُؤْوَةِ وَتُثَبِّتُ الْأَحْكَامَ فِي الْقَضِيَّةِ لِلزَّوْجِ مِنْهُمْ فُلَانٌ لِي رَجُلٌ عَنَى بِهَا الزَّوْجَةَ أَثَبْتُ مَا قَصَدْتُ لِأَنَّمَا يُعْتَبَرُ التَّخَاطُبُ وَبَعْضُهُمْ رَأَى بِهِ الْإِبْطَالَ عَلَى قِيلٍ إِنْ هَذَا يَلْزَمُ لِأَنَّهُ يُعْرَفُ مَامَعْنَاهُ مَآثَبُ الْإِقْرَارِ مِنْ بَيْنَا إِقْرَارُ كُلِّ مِنْهُمْ مُعْتَبَرًا عَلَى اخْتِلَافِ الْعُرْفِ وَاللُّغَاتِ أَنَّ عَلَى دِرْهَمًا لِلْمُدَّعِي لَيْسَ بِإِقْرَارٍ فَعِ التَّفْصِيلَا وَالظَّنُّ لَا يُثَبِّتُ حَقًّا لِلرَّجُلِ فِيمَا مَعِي وَلَا يُفِيدُ غَيْرَ ظَنٍّ إِذْ عِلْمُهُ بِالْحَقِّ قَطْعًا يَلْزَمُ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ كَذَبَ الْمُقَرُّ لَهُ (٣) مَنْ كَانَ بِالْحَقِّ أَقَرُّ أَبْطَلَهُ

(١) جوزته : بالجيم هكذا يقول بعض الأعراب بعمان .

(٢) حُفْلَان : هذا أيضا اصطلاحا عاميا بإقامة الحاء مقام لام الملك اصطلاحا عرفيا ، والناس يعاملون على مقتضى اصطلاحاتهم في التعبير ، ومثل هذا تؤيده السنة النبوية ، والحمد لله .

(٣) المقر له : فاعل كذب ومن الموصولة مفعوله .

وَهَكَذَا إِنْ قَالَ لَا أَرَاهُ
لِائْتِمَا الْبُرْآنُ وَالْإِنْكَارُ
وَإِنْ يَكُنْ أَقَرَّ ثُمَّ اسْتَشَى
وَذَاكَ تَبَيَّنَ لِمَا عَلَيْهِ
كَقَوْلِهِ عَلَى عَشْرُونَ سَوَى
وَهُوَ بِلَا حُلْفٍ وَلَكِنْ يُحْتَلَفُ
كَقَوْلِهِ عَلَى أَرْبَعُونَ
فَأُخْرِجَ الْأَكْثَرُ مِمَّا ذَكَرَا
كَذَلِكَ الْخِلَافُ إِنْ سَاوَاهُ
كَقَوْلِهِ عَشْرُونَ إِلَّا عَشْرَةَ
لَكِنَّهُ إِنْ أُخْرِجَ الْجَمِيعَا
كَتِسْعَةٍ عَلَى إِلَّا تِسْعَةَ
لَاثَةٍ أَقَرَّ ثُمَّ أَلْكَرَا
وَيُثْبِتُ الْإِقْرَارُ بِالْتَّمَامِ (١)

عَلَيْكَ لِي وَمِنْهُ قَدْ أَبْرَاهُ
يَبْطُلُ عَنْهُ بِهِمَا الْإِقْرَارُ
شَيْئاً فَلَا يَلْزَمُ مَايُسْتَشَى
لِجَعْلِهِ مُتَّصِلاً لَدَيْهِ
قِرْشٍ فَلَفْظُهُ لِبَاقِيهَا حَوَى
إِنْ أُخْرِجَ الْأَكْثَرُ مِمَّا قَدْ وَصَفَ
إِلَّا ثَلَاثَةً مَعَ الْعِشْرِينَ
فَهَاهُنَا الْخِلَافُ عَنْهُمْ ذَكَرَا
وَقَوْلُنَا أَنَّ لَهُ اسْتِنَاءَهُ
فَحَالَهُ اسْتِنَائِهِ مُعْتَبَرَهُ
فَلَا نَرَى اسْتِنَاءَهُ مَسْمُوعَا
فَهَاهُنَا تَثْبُتُ تِلْكَ التَّسْعَةُ
وَمَالُهُ مِنْ بَعْدِهِ أَنْ يُنْكَرَا
كَأَنَّهُ مَا اسْتَشَى فِي الْكَلَامِ

(١) بالتمام : أي بالجميع ، وفيه براعة ختم الباب .

كتاب الأمانة

وَالْمَالُ إِنْ حَفِظَتْهُ لِلْغَيْرِ فَصَوْنُهُ يَلْزَمُ وَالْأَدَاءُ وَلَوْ جُوبِ حِفْظُهَا الْمُعْتَادُ إِنْ خَافَ بِالْمَسِيرِ أَنْ تُضَيِّعَا وَحَاضِرُ الْفُرُوضِ لَا يُعْطَلُ وَمِنْ هُنَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَدْفَعَا وَمَا عَلَيْهِ إِنْ يَغِبُ دِفَاعُ وَمِنْ وَجُوبِ حِفْظِهَا يَكُونُ وَقِيلَ لَا يَكُونُ^(١) فِيهَا حَصْمًا وَالْأَصْلُ يَحْتَارُ بَأَنْ يَكُونَا وَمَنْ لَهُ دَرَاهِمٌ قَدْ دُفِعَتْ إِنْ كَانَ خَلَطَهَا بغيرِ إِذِنْ وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا رَأَاهُ وَلَا يَجُوزُ وَضَعُهَا فِي مُتْلَفٍ

فَهُوَ أَمَانَةٌ خَلَا مِنْ ضَيِّرٍ لِأَهْلِهِ إِذَا إِلَيْهِ جَاؤَا يَنْحَطُّ عَنْهُ السَّيْرُ لِلْجِهَادِ وَضَامِنٌ إِنْ فَعَلَ التَّضْيِيعَا لِفَعْلِ غَائِبٍ وَلَا يُمَهَّلُ إِنْ جَائِرٌ أَرَادَهَا لِيَنْزَعَا وَإِنَّمَا عَلَيْهِ الْامْتِنَاعُ حَصْمًا وَأَنَّهُ لَهُ الْيَمِينُ بَلْ أَهْلُهَا يُعْطَوْنَ هَذَا الْحُكْمَا حَصْمًا وَعَرْضُهُ إِذَا يَصُونَا أَمَانَةٌ بِخَلَطِهَا^(٢) قَدْ ضُيِّعَتْ أَرَى بِخَلَطِهَا الضَّمَانُ يُجْنَى أَحْرَزَ لِلْمَالِ وَلَا أَرَاهُ وَضَامِنٌ بِوَضْعِهَا إِنْ تَتْلَفُ

(١) قوله : «يكون الخ» اختلف في الأمين إذا ضاع شيء من أمانته من غير تضضيع ، فادعى على أحد من الناس أنه ضيعها بسرقة أو خرق ، هل تُسْمَعُ ؟ دعواه عليه ؟ وهل تنصب بينهما حصومة في ذلك ؟ فقال بعضهم إنها تسمع وإن له أن يخاصم فيها ، لأن ذلك من تمام حفظ لأمانة ، وقال بعضهم لا تُسْمَعُ وإنما يكون ذلك لصاحبها ، إلا إذا كان لها ضامنا فإن ضمنها بشيء مما يوجب عليه ضمانها ، فله أن يخاصم فيها ، لأنه صار يخاصم لنفسه ، وهذا هو الأظهر والله أعلم .

(٢) بخلطها : أى مع دراهمه حتى لا يتميز بعضها من بعض .

قِيلَ وَلَوْ بِأَمْرِ مَنْ قَدْ أَمَّنَا
لَأَنَّهُ إِضَاعَةٌ لِلْمَالِ
قُلْتُ وَلَكِنْ إِذْنُهُ يُسْقِطُ مَا
وَقِيلَ لَا تَسْتَأْمِنِ الْخُونَا
إِذْ جَعَلَهَا مَعَ خَائِنٍ تَضِيعُ
وَمِنْ هُنَا (٢) قَالَ أُولُو الصِّيَانَةِ
وَإِنْ تَأَمَّنْتَ لِخَائِنٍ فَلَا
وَخَائِنٌ أَنْتَ إِذَا عَلِمْتَ
شَارَكَتَهُ إِذْ نَحْنُ فَهُوَ يَسْرِقُ
وَمَنْ تَكُنْ فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ
وَهُوَ بِذَلِكَ ضَامِنٌ وَإِنْ يَكُنْ
لَوْ تَلَفْتَ مِنْ غَيْرِ مَا تَضِيعُ
وَإِنْ يُضِيعُ الْآخِرُ ضَمِنَا
وَالْغَيْبُ لِلَّهِ وَلَا يَدْرِيه
وَمَا عَلَى الْأَمِينِ مِنْ ضَمَانٍ
وَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ لِلْأَمَانَةِ
إِلَّا إِذَا خَافَ الْفَسَادَ وَالْعَطَبَ

بَوَضْعِهَا وَاضْعُهَا قَدْ ضَمِنَا
فَلَيْسَ وَضْعُهَا مِنَ الْحَلَالِ
كَانَ لَهُ لَوْلَاهُ حَقًّا (١) لَزِمَا
وَلَا تَكُنْ لِخَائِنٍ أَمِينًا
لِمَالِهِ وَذَلِكَ مَمْنُوعُ
جَزَاؤُهُ فِي فِعْلِهِ الْخِيَانَةِ
يُؤْمَنُ أَنْ يَأْتِيَ بِسَرِقَةِ الْمَلَا
بَأَنَّهَا خِيَانَةٌ أُمْتَنَّا (٣)
وَأَنْتَ بِالسَّرِقَةِ ذَا مُنْطَلِقُ
فَجَعَلَهَا مَعَ خَائِنٍ خِيَانَةٌ
أَمَّنَهَا الْأَمِينُ لَيْسَ يَضْمَنُ
مِنْهُ فَلَا ضَمَانَ لِلْجَمِيعِ
وَسَالِمٌ مِنَ اللَّامِينِ أَمَّنَا
وظَاهِرُ الْحَالِ هُنَا يَكْفِيهِ
إِنْ لَمْ يُقَصِّرْ فَافْهَمِ الْمَعْنَى
إِذْ لَيْسَ بَيْعُهَا مِنَ الصِّيَانَةِ
فَبَيْعُهَا لِذَا الصَّلَاحِ مُسْتَحَبُّ

(١) حقا : خبر كان .

(٢) قوله : «ومن هنا الخ» يشير إلى قول بعض علماء السلف ؛ كفى بالمرء خيانة أن يؤمن
خائنا ، أو يكون أمينا لخائنا .

(٣) خيانه : يحتمل رفعها على أنها خبر لأن ؛ ونصبها على أنها مفعول ثان ، ويكون اسم إن
ضمير الشأن ، أي إذا علمت بأن شأن القضية أنك أمنت خيانة أي مالا حراما .

وإن يكن في البحر ألقاها لما
ومن فدى النفس من الجبار (١)
وساقط ضمائه إن غلبا
إن لم يكن له بذلك عمل
وقيل في مستودع لحب
فحطه (٢) فوق سطوح المنزل
فهاجت الريح عليه فعدا (٣)
فساقط ضمائه من حينه
وإن يكن ودعه (٤) واشترطا
لأنه مخالف المشروع (٥)
وكل ما خالف أمر المصطفى
وقيل إن الشرط ثابت وقد

رأى من الحب فلا يعرما
بها فغرمتها عليه جارى
عليه والعذر له قد وجبا
ولا دلالة لهم إذ دخلوا
أفسده السوس معا بالضرب (٦)
ليذهب السوس مع التآكل
ولم يحصل منه شيئا أبدا
لأن هذا قيل من تحصينه
ضمائها فذاك شرط سقطا
فجعله فيها من الممنوع
فذاك رد وهو باطل الوفا
جرى على رضاها فلا يرد

(١) قوله : «ومن فدى النفس من الجبار الخ» أقول هنا عندى تفصيل ، فإن كان هذا الجبار إنما قصد الأمين لغير أخذ الأمانة ، وإنما أراد أن يكلفه غرم شيء من ماله ، وتوعده بالقتل ففدى نفسه منه بأمانته ؛ فها هنا عليه غرمها لصاحبها إلا إذا لم يجد شيئا إلا الأمانة فبعضهم يعذره ؛ ويقول كان على صاحبها أن ينجيه بها لو حضر ، وإن كان اغتصب منه الأمانة ولم يقدر على منعها منه ؛ لم يكن عليه شيء فوق جهده وطاقته .

(٢) قوله : «الضرب» عبارة عن فساد الحب بأكل السوس (المصنف) .
(٣) فحطه : أى وضعه . سطوح المنزل : سقوفه وهما لغتان عمانيتان . المصنف ، قلت لاوجه لتخصيصها بلغة عمان بل هما لغة عامة الغرب كما فى المعاجم اللغوية . أبو إسحاق .
(٤) غدا : ذهب ويقال غدا فلان أى مات .

(٥) ودعه : بتشديد الدال أى أودعه فاقام الشدة مقام ألف التعدية .
(٦) قوله : «لأنه مخالف المشروع» قلت لعل المؤلف رحمه الله لم يثبت عنده خبر اشتراط صفوان ضمان أذراعه ؛ لما استعار منه النبى صلى الله عليه وسلم ، أو أنه يرى فرقا بين الأمانة والعارية .

وَآخِذْ مِنْ رَجُلٍ كِتَابًا زَائِدَةً عَنْ قِيَمَةِ الْكِتَابِ فَقِيلَ مَا عَلَيْهِ فِي الْقَضِيَّةِ وَيُقْبَلُ الْقَوْلُ مِنَ الْأَمِينِ لِأَنَّهُ أَمِينُهُ إِذْ أَمَّنَا (١) وَالْحُلْفُ فِي تَحْلِيفِهِ إِنْ ادَّعَى وَالْقَوْلُ بِالتَّحْلِيفِ يُذَكِّرُنَا وَمَنْ تَكُنْ فِي يَدِهِ وَدِيعَهُ وَعِنْدَهُ مِنْ رَبِّهَا كِتَابٌ فَقِيلَ مِنْ تَعَارَفِ الْأَنْامِ وَضَامِنٌ لَهَا إِذَا مَا أُنْكَرَا وَمَالُهُ عَلَى الرَّسُولِ يَرْجِعُ وَرَجُلٌ دَرَاهِمًا قَدْ أُوْدَعَا إِنْ مَتَّ بَلْ فِي الْفُقَرَاءِ ضَعْفُهَا إِلَّا إِذَا أَوْصَى بِهَا لِلْفُقَرَا لِأَنَّهَُا وَصِيَّةٌ وَالْأَوَّلُ لِأَنَّهُ قِيَّدُهُ بِالْمَوْتِ وَقِيلَ إِنَّ الْأَمْرَ كَالْوَصِيَّةِ قَدْ قَصُرَتْ عِبَارَةُ الْمُعَبَّرِ

قَوْمَهُ بِقِيَمَةٍ إِنْ غَابَا ثُمَّ أُصِيبَ مِنْهُ بِالذَّهَابِ فِي الْحُكْمِ غَيْرَ الْقِيَمَةِ الْأَصْلِيَّةِ بِأَنَّهَا ضَاعَتْ مَعَ التَّصَوُّينِ فَمَا لَهُ مِنْ بَعْدُ أَنْ يُخَوَّنَا بِأَنَّهُ لِحِفْظِهَا قَدْ ضَيَّعَا فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ فَأَعْرِفْنَا فَجَاءَهُ لِأَخْذِهَا رَبِيعَةً (٢) بِدَفْعِهَا (٣) وَمَا بِهِ ارْتِيَابٌ جَوَّازٌ هَذَا لَيْسَ فِي الْأَحْكَامِ صَاحِبُهَا إِرْسَالٌ مَنْ قَدْ ذَكَرَا إِذْ بِاخْتِيَارِهِ جَرَى مَا يَصْنَعُ وَقَالَ لِلْأَمِينِ ابْنِي فَأَمْنَعَا فَبَاطِلٌ مَا قَالَهُ فَدَعَهَا فَإِنَّهُ يُنْفَدُ مَا قَدْ ذَكَرَا أَمْرٌ وَقِيلَ الْأَمْرُ فِيهَا يَبْطُلُ وَمَالُهُ يَفُوتُ بَعْدَ الْفَوْتِ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ فِي الْقَضِيَّةِ مَعَ أَنَّهُ أَرَادَهَا فِي النَّظَرِ

(١) إِذْ أَمَّنَا : يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ أَوْ لِلْمَفْعُولِ .

(٢) رَبِيعَةٍ : اسْمُ رَجُلٍ عَلَى صُورَةِ الْفَرْضِ وَالتَّقْدِيرِ .

(٣) بِدَفْعِهَا : بِالْمَوْحِدَةِ أَيْ يَأْمُرُهُ فِيهِ بِدَفْعِهَا .

وإن أقرَّ صاحبُ الأمانة قدفعها فيما أرى مُباح إن شاء أن يُعطيها المُقرَّرا لكنَّ هناك عندنا أحوال إن كان قادراً وخاف منه ورُدُّها لأهلها من باب وها هنا لفظان لا بُدَّ وأنَّ هما بمعنى واحد (٢) والنطق قومٌ يُعبَّرون بالأمانة وإن يكن أخذها لِيَنْتَفِعَ فإلَّها عندهم بالعارية (٤) يأخذها ويعملن ما يعمل وإن يكن قد شرط الضمانا وضامن إذا لها يستعمل وذاك كالحصين (٥) يضرب الحجر

بأنه سرقها ١، فلأنه لمن يشاء ما به جناح له وإن شاء الذي أقرَّ يلزم باعتبارهنَّ حال ظلماً لأهلها فيمنعنه نُصرة مظلومٍ من الأصحاب تدرِيهما ودَّعه أو اتَّمنَّ مُحْتَلَفٌ فمنَّ هناك الفرق وبعضهم ودَّيعةً لسانه (٣) بها وبعد ذاك رَدُّها شرع تُعرف وهي للأمان جارية بها ولا ضمان فيها يُجعل فالحلف في ضمانها قد كانا في غير ما لأجله قد تُجعل به فضا من له إذا الكسر

(١) سرقها فلانه : أي من فلانة .

(٢) قوله : «هما بمعنى واحد» فإن كان أراد أنهما متحدان في الحكم فمسلم ، وإلا فالفرق بينهما من جهة العموم والخصوص ، فالأمانة أعم من الوديعة ؛ لأن الوديعة لا تكون إلا من مستودع وأما الأمانة فإنها تكون لمن يملك أمره ومن لا يملك أمره ، بل وتكون لقطعة فكل وديعة أمانة ولا عكس .

(٣) قوله «لسانه» أي لغته وانتصب على الظرفية المعنوية .

(٤) قوله : «بالعارية» هي بتشديد الياء على المشهور وتخفيفها قليل ، وإنما عدل إليه المؤلف لخفته في النظم ولإقامة الوزن .

(٥) الحصين : هو الفأس .

وَاللَّحْمُ لِلْأَكْلِ (١) يُقَطِّعَنَّه
وَالثَّوبُ يَجْعَلَنَّه رِشَاءً
وَمُسْتَعِيرٌ لِحِمَارَةٍ إِلَى
تَلْزَمُهُ إِنْ تَلَفَتْ مَعَ الْكِرَا
وَجَائِزٌ نَسْخُكَ لِلْكِتَابِ
لَوْ مَنَعُوا مِنْ نَسْخِهِ لِأَنَّ مَا
وَلَا يَجُوزُ أَبَدًا لِأَحَدٍ
بِخِنْجَرٍ إِنْ ضَاعَ يَضْمَنُّهُ
وَكُلُّ شَيْءٍ نَحْوُ هَذَا جَاءَ
نَزْوًى فَجَاوَزَ الْمَحَلَّ وَعَلَا
وَقِيلَ بَلْ قِيمَتُهَا بِلَا كِرَا (٢)
إِنْ اسْتَعْرَثَهُ مِنَ الْأَصْحَابِ
تَأْخُذُهُ الْعِلْمُ الَّذِي قَدْ رُسِمَا
مَنْعَ الْعُلُومِ طَالِبًا (٣) وَمُهْتَدًى

باب اللقطة

وَمَالَ مُسْلِمٍ تَرَاهُ سَاقِطًا
تَحْفَظُهُ لَهُ إِلَى أَنْ تَجِدَهُ
تُعَرِّفُهُ بِمَا حَوَاهُ
فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ الْأَوْصَافِ
وَأِنْ يُعَرَّفَ بِثَلَاثٍ أُخَرِ
فَكُنْ لِمَا ضَاعَ عَلَيْهِ لَاقِطًا
أَوْ يَبْلُغِ الْحَدَّ الَّذِي قَدْ حَدَّدَهُ
وَعَاوُهُ عِفَاصُهُ وَكَأَهُ (٤)
فَدَفَعُهُ بِهِنَّ قِيلَ كَافِي
مُخْتَلِفَاتٍ جَائِزٌ فِي النَّظَرِ

(١) قوله : «واللحم للأكل» أعلم أن بعض العلماء يرى الضمان بمجرد مخالفة العمل ، فإن استعمل العارية لما لم يجعل له فضاغت فعليه ضمانها ، وإن كان ذلك العمل أخف مما جعلت له ، كما مثل به المؤلف ، وبعضهم يقول : إذا كان ذلك العمل أخف لها مما جعلت له فلا ضمان عليه فيها إذا ضاعت .

(٢) قوله : «بلا كرا» أى لأن الخراج بالضمان .

(٣) طالبا : مفعول ثانٍ لمنع .

وَعَاوُهُ : هو الإئناء أو الكيس . العفاص : ما يسد به فم القارورة وهو بكسر العين . الوكاء :

الخيطة الذى يُشد به فم الإئناء .

وَقِيلَ بَلْ عَلَامَةٌ تَكْفِيهِ وَحِدَةً إِذَا رَأَاهَا فِيهِ
 وَقِيلَ لَا تَكْفِيهِ غَيْرُ الْبَيِّنَةِ وَهُوَ مَقَالٌ مَالُهُ مِنْ بَيِّنَةٍ
 الْمُصْطَفَى يَعْتَبَرُ الْأَوْصَافَا وَنَحْنُ نَحْكِي بَعْدَهُ خِلَافًا
 لَا نَقْبُلُ الْخِلَافَ فِيمَا وَرَدَا فِيهِ عَنِ الْمُخْتَارِ حُكْمٌ أُسْنِدًا
 وَنَعْدِرُ الْقَائِلَ حَيْثُ قَالَا لَعَلَّهُ لَمْ يَسْمَعْ الْمَقَالَا
 أَوْ أَنَّهُ ضَعَفَ مَا قَدْ سَمِعَا أَوْ أَنَّهُ أَوَّلُهُ (١) أَوْ ادَّعَى
 لَكِنْ إِذَا أَثْلَفَهَا مِنْ بَعْدِمَا عَرَفَهَا وَجَاءَ مَنْ لَهَا اتَّصَمَى
 فَهَاهُنَا قَدْ قِيلَ يَطْلُبُنَا بَيِّنَةٌ حَيْثُ قَالَا
 فَإِنْ أَتَى بَيِّنَةٌ حَيْثُ قَالَا لَأَنَّمَا الْخِلَاصُ بِالْإِنْفَاقِ
 فَإِنْ لَقِيَ صَاحِبَهَا مِنْ بَعْدِمَا قَالُوا أَبُو نُبَهَانَ (٣) وَالْمُهَنَّا
 وَذَانِ مِنْ خِيَارِ مَنْ تَأَخَّرَا لَأَنَّمَا الْخِلَاصُ لَا يُكْرَرُ

(١) أَوَّلُهُ : من أَوَّلِ الكلام إذا فسرته بغير ما يقتضيه ظاهر لفظه .

(٢) أجره : أي ثوابه .

(٣) أبو نُبَهَانَ : هو العلامة جاعد بن خميس بن مبارك بن يحيى الخروصي الأزدي العماني المتوفى سنة ١٢٣٦ هـ ببلد العليا من وادي بني خروص .

والمُهَنَّا : هو العلامة مهنا بن خلفان بن محمد البوسعيدي ؛ من أهالي شريعة سمد الشان من شرقية عمان ، وسكن والده بندر مسقط ، وكان وكيل المالية للسلطان سلطان بن أحمد وأولاده ، ولذلك صار يعرف هنا بالوكيل ، ونشأ ولده السيد مهنا معه بمسقط وكان معاصراً لأبي نُبَهَانَ .

(٤) قوله : «قالا بهذا نظرا» يحتمل أنهما لم يجدها لغيرهما ، أو هو قول قد سبق إليه غيرهما ، وهو في غاية القوة ، اللهم إلا إذا كانت في القول الأول سنة صحيحة لاتباع السنة أولى وأحق .

إِنَّ الْخَلَاصَ عِنْدَ مَنْ تَقَدَّمَ
 فَلَا خَلَاصَ إِنْ يَكُنْ قَدْ وُجِدَا
 وَمِنْ هُنَا يَلْزُمُهُ الْإِيصَاءُ
 وَكُلُّ مَا لَيْسَ لَهُ وَعَاءُ
 لَيْسَ عَلَى اللَّاقِطِ تَعْرِيفٌ بِهِ
 وَجَعَلَ عَدَّهَا عَلَامَةً عَلَى
 وَجَعَلَهُ عَلَامَةً أَظْهَرَ مِنْ
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ ادَّعَاهَا ذُو ثِقَةٍ
 فَجَائِزٌ تَسْلِيْمُهَا إِلَيْهِ
 لَا يَدَّعِي سِوَى الَّذِي لَهُ وَلَا
 وَقِيلَ لَا لِأَنَّ هَذَا مُدَّعِي
 تَعْرِيفُهَا عِنْدَ اجْتِمَاعِ النَّاسِ
 يُعْرِفْنَهَا مُدَّةً بِالنَّظَرِ
 وَلَا قِطُّ مِقْدَارِ دِرْهَمَيْنِ
 وَإِنْ تَزِدْ مِقْدَارَ دِرْهَمٍ فَزِدْ
 وَأَطْوَلُ الْمُدَّةِ عَامٌ كَامِلٌ
 وَحَمَلُوا تَعْرِيفُهَا عَامَيْنِ
 وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهَا تُعْرَفُ
 وَذَلِكَ فِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ
 أَيَّامُ الْمُحْتَارِ أَنْ تُعْرَفَا

مُعَلَّقٌ إِنْ رَبَّهَا قَدْ عُدِمَا
 صَاحِبُهَا لِشَرْطِهِ اللَّذْ عُهُدَا
 بِهَا إِذَا مَا جَاءَهُ الْفَنَاءُ
 يَضُمُّهُ وَلَا بِهِ وَكَأُ
 إِنْ كَانَ فِيهِ جَاهِلًا بِرَبِّهِ
 حُلْفٍ عَلَى قَوْلَيْنِ عَنْهُمْ نُقْلَا
 الْعَاثِيَةَ لِأَنَّهُ وَصَفَ زُكْنَ (١)
 بِلا عَلَامَةٍ لَهُ مُوثَّقُهُ
 لِمَا تَرَى مِنْ ثِقَةٍ عَلَيْهِ
 هُنَاكَ خَصْمٌ يَدْفَعَنَّ الْمَقُولَا
 وَلَيْسَ يُعْطَى أَحَدٌ مَا يَدَّعِي
 يَقُولُ مَنْ مُضِيعٌ أَوْ نَاسٍ
 فِي حَدِّ طُولِهَا وَحَدِّ الْقَصْرِ
 تَعْرِيفُهَا فِي قَوْلِهِمْ شَهْرَيْنِ
 شَهْرًا وَهَكَذَا تَكُونُ إِنْ تَزِدْ
 لِأَنَّمَا النَّاسُ بِهِ تَكَامَلُوا
 لِلاَحْتِيَاطِ زَمَنَ الْأَمِينِ
 ثَلَاثَةَ الْأَيَّامِ ثُمَّ تُصَرَّفُ
 مَعَهُمْ وَلَا أَرْضَى بِذَا التَّقْدِيرِ
 عَامًا فَعَامًا وَنَقُولُ بَلْ كَفَى

أَجْرَةٌ مِّنْ شَادَى^(١) عَلَى مَن لَّقَطَا
وَجْهَانِ بَلْ قَوْلَيْنِ صَارَا بَعْدَمَا
وَتَصَرَّفْنَ مِنْ بَعْدِ ذَا وَتُنْفَذُ
لَأَنَّهَا مَجْهُولَةٌ الْأَرْبَابِ
وَأِنْ يَكُنْ لَا قِطْعَهَا فَقِيرًا
وَجَائِزٌ مِنْ عِنْدِهِ أَنْ تُشْتَرَى
وَمَنْعَ الْأَصْلَ لَهُ دَفَعَ الثَّمَنَ
وَلَا أَرَى لِلْمَنْعِ وَجْهًا غَيْرَ مَا
وَأِنْ مَنَعْنَا حَشِيَّةَ التَّضْيِيعِ
لَأَنَّمَا يُحْشَى بِأَنْ يُضَيَّعَا
وَبَعْدَ أَنْ يَجُوزَ بَيْعُهَا فَلَا
وَلِلْعَنِيِّ أَكُلُ مَا اشْتَرَاهُ
وَذَاكَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ لِمَنْ
وَقَبْلَ أَنْ تَسْتَكْمِلَ التَّعْرِيفَا
حَافِظٌ عَلَيْهَا وَأَب^(٢) أَنْ تَسْتَعْمِلَا
وَلَا قِطْعٌ ثَوْبًا فَلَا يُصَلِّي
إِنْ لَمْ يَجِدْ سِوَاهُ صَلَّى وَضَمِنَ
وَإِنْ تَكُنْ دَرَاهِمٌ قَدْ وَجِدَتْ

وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ مِمَّا التَّقِطَا
قَدْ خُرَجَا وَقَبْلُ كَانَا عَدَمًا
فِي الْفُقَرَا وَذَاكَ فِيهَا الْمَنْفَذُ
وَالْفُقَرَا مَوْضِعُ هَذَا الْبَابِ
أُولَى بِهَا مِنْ غَيْرِهِ مَصِيرًا
وَأَنْ يُقْبَضَنَّ قِيمَةُ الشَّرَا
إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الثَّقَاتِ فَاعْلَمَنَّ
يُحْشَى مِنَ التَّضْيِيعِ فِيمَا لَزِمَا
كَانَ الشَّرَا مِنْ جُمْلَةِ الْمَمْنُوعِ
تَعْرِيفَهَا وَذَاكَ شَيْءٌ وَقَعَا
بَأْسَ عَلَيْهِ إِنْ لَهَا قَدْ أَكَلَا
مِنْهُ كَذَاكَ أَكُلُ مَا أُعْطَاهُ
يَشَا وَذَاكَ عِنْدَنَا مَعْنَى السُّنَنِ
فَهِيَ أَمَانَةٌ فَلَا تَحِيفَا
لَهَا وَلَا تُضَيِّعَنَّ أَوْ تُهْمِلَا
فِيهِ وَجَارَ لَا ضَطْرَارَ الْفِعْلِ
مِنْهُ بِمَقْدَارِ الَّذِي يَسْتَعْمِلَنَّ
فِي أَرْضِ قَوْمٍ دُفِنَتْ وَمَا بَدَتْ

(١) قوله : «أجرة من شادى» أي من عَرَفَ بها في الجامع ، قال بعضهم هي على اللاقط لها
وقال آخرون على صاحبها ، وهذا أولى من باب المروءة .

(٢) وَأَب : فعل أمر ؛ أي امتنع .

فَحُكْمُهَا لِرَبِّ تِلْكَ الْأَرْضِ وَهَكَذَا الْخِلَافُ فِي كَنْزِ وَجَدَ وَيُخْرِجُ الْخُمْسُ إِلَى الْإِمَامِ مَعَ عَدَمِ الْإِمَامِ كَالْغَنِيمَةِ وَاجِدُهُ فِي حُكْمٍ مَنْ قَدْ جَاهَدَا وَقِيلَ بَلْ لِمَالِكِ الْأَرْضِ وَمَا وَإِنَّمَا يُعْنَمُ فِي الْخَرَابِ وَذَلِكَ كَنْزٌ وَجِدَتْ عَلَيْهِ مِثْلُ صَلِيبٍ عِنْدَهُ قَدْ دُفِنَا وَإِنْ تَكُنْ عَلَامَةُ الْإِسْلَامِ وَذَلِكَ مَعَ تَعَدُّرِ الْأَرْبَابِ وَمَا عَلَى الْمُنْكَرِ لِلْخَزِينِ (٣) وَوَاجِدٌ لَوْلُؤَةٌ فِي الْبَرِّ فَإِنَّهَا لِمَنْ لَهَا قَدْ وَجَدَا بَلْ إِنَّهَا تَكُونُ مِثْلُ اللَّقْطَةِ فَالْبَعْدُ وَالثَّقْبُ يَدُلُّانِ عَلَى وَلَوْلُؤُ الْبَحْرِ حَلَالٌ طَيِّبٌ

وَقِيلَ بَلْ لَقْطَةٌ تَسْتَقْضِي فِي أَرْضِهِمْ فَقِيلَ لِلَّذِي وَجَدَ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ فَقَرَا الْأَنَامَ لِأَنَّهُ غَنِيمَةٌ مُقِيمَةٌ وَخُمْسُهُ لِمَنْ يَكُونُ بَاعِدًا (١) لِعَيْرِهِ فِي مِثْلِ ذَا أَنْ يَغْنَمَا أَوْ الْمُبَاحِ دُونَ ذِي الْأَرْبَابِ عَلَامَةُ الْكُفَّارِ فِي يَدَيْهِ أَوْ حَالَةٍ نَعْرِفُ مِنْهَا الْمُدْفِنَا (٢) فِيهِ فَمَجْهُولٌ لَدَى الْأَحْكَامِ أَوْ لَا فَحُكْمُهُ كَهَذَا الْبَابِ إِنْ جَاءَ مِنْ حَبْسٍ وَلَا يَمِينٍ بِحَيْثُ يُمَكِّنَنَّ رَمِي الْبَحْرِ وَلَا كَذَلِكَ حُكْمُهَا إِنْ بَعْدَا (٤) كَذَلِكَ إِنْ مَثْقُوبَةً (٥) مُلْتَقِطَةً تَقْدُّمُ الْمُلِكِ عَلَيْهَا مَثَلًا وَمَعْدِنٌ لَوْ كَانَ فِيهِ ذَهَبٌ

(١) قوله : «لِمَنْ يَكُونُ بَاعِدًا» أي باعدا عن الجهاد .

(٢) المدفنا : بكسر الفاء أي الدافن أهو مسلم أم كافر .

(٣) الخزين : أي المال المخزون .

(٤) بَعْدَا : يعني البحر بحيث لا يبلغ هناك مده .

(٥) مَثْقُوبَةٌ : خبر لكان المقدرة بعد إن قال ابن مالك :

ويحذفونها وييقون الخبر : وبعد إن ولو جميعا ذا اشتهر .

فَحُكْمُهُ لِمَنْ إِلَيْهِ سَبَقَا إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مُلْكٍ قَوْمٍ فَتَقَا (١)
لَكِنَّهُ يُزَكِّيَنَّ (٢) الْمَعْدِنَا مِنْ حِينَ مَاصِفَاهُ حُكْمًا بَيْنًا
لَا يَنْظُرُنْ بِهِ تَمَامَ الْعَامِ كَثَمَرٍ يَنْدُو مِنَ الْأَكْمَامِ (٣)
يُزَكِّيهِ زَكَاةً مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ مُطَيَّبٍ مُنْتَحَبٍ (٤)
وَلَيْسَ فِي غَيْرِهِمَا زَكَاةٌ وَلَوْ غَلَتْ فِي بَيْعِهِ الْقِيَمَاتُ
فَهَذِهِ الْفُصُوصُ وَاللَّالِي قَدَرُهُمَا فِي النَّاسِ قَدْرٌ غَالِي
وَذَكَرَ الْمَنَانُ حُلِي الْبَحْرِ وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ زَكَاةٌ تَجْرِي

باب الوقف

ثُمَّ مِنَ الْأَمَانَةِ الْأَوْقَافُ تُجْعَلُ حَيْثُ اشْتَرَطَ الْوَقَّافُ (٥)
إِنْ كَانَ شَرْطًا يَقْبَلْنَهُ الشَّرْعُ وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِيهِ مَنَعُ
وَبَاطِلٌ شَرْطٌ عَلَى خِلَافٍ مَا يَقْتَضِيهِ الشَّرْعُ فِي الْأَوْقَافِ
كَمَنْ يُوقِفَنَّ لِلْأَوْلَادِ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهِ بِلَا اسْتِنَادٍ
لِأَنَّهُ مِثْلُ وَصِيَّةٍ إِلَى وَرَائِهِ لِذَلِكَ قُلْنَا بَطَلَا

(١) فتقا : أى أخرج .

(٢) يزكين : بنون التوكيد وهو مبنى للفاعل .

(٣) الأكمام : جمع كم وهو غلاف الطلع .

(٤) وفي نسخة :

أَوْ فِضَّةٍ مُطَيَّبًا مُنْتَحَبًا

يزكه حين يزكى ذهباً

(٥) الوقَّاف : بالتشديد مبالغة في الوقف ، أو هو جمع واقف : أي بضم الواو وجمع واقف ، كالعمال في جمع عامل والكتاب في جمع كاتب ، والواقف فاعل من وقف المال أي حبسه فهو واقف ، ويجوز فيه أن يجعل رباعياً من أوقف فهو موقف بكسر القاف والأول أكثر ، والثاني هو المألوف عند أهل عمان .

وإن يكن مُستنداً من بعد أن
فَقِيلَ بَاطِلٌ كَمَثَلِ الْأَوَّلِ
وَقِيلَ ثَابِتٌ لِأَنَّهُ اسْتَدَّ
قُلْتُ وَلَكِنْ جَعَلَهُ لِلْبَرِّ
لم يَقْصِدِ الْبَرَّ وَلَكِنْ قَصَدَا
فَالْبَرَّ حِيلَةً بِهَا تَسْتَرَا
وَأَمَّا الْأُمُورُ بِالْمَقَاصِدِ
وَرَجُلٌ وَقَفَ مَالاً وَاشْتَرَطُ
فَالْوَقْفُ ثَابِتٌ وَمَا يَشْتَرِطُ
وَأَكْثَرُ الْأَقْوَالِ مِمَّنْ سَلَفَا
قِيلَ وَيَقْعُدَنَّ إِنْ لَمْ يُعْرِفِ
وَلَا أَرَى ثُبُوتَ هَذَا الشَّرْطِ
أَتُعْمَرَنَّ (٢) قُبُورَنَا الدَّوَارِسُ
وَهَذِهِ الْمَسَاجِدُ الْمَعْدَّةُ
لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا
إِذْ لَمْ تُكُنْ فِي الذِّكْرِ وَالْعِبَادَةِ
بَلْ إِنَّهَا مَوَاضِعُ الْخَرَابِ
قَدْ ثَقُلُوا أَصْحَابُهَا عَنِ الْعَمَلِ

يَفْنُوا إِلَى بَابٍ مِنَ الْخَيْرِ حَسَنٍ
لَمَّا بِهِ مِنْ أَثَرِ التَّنْفِيلِ
لِلْبَرِّ بَعْدَ أَنْ فَنِيَ ذَاكَ الْوَلَدِ
مِنْ بَعْدِهِ يُشْبِهُ نَوْعَ مَكْرِ
يُؤَاثِرَنَّ (١) مِنْهُ ذَاكَ الْوَلَدَا
كَي لَا يُقَالَ إِنَّهُ قَدْ غَيَّرَا
وَالْحَالُ شَاهِدٌ وَأَيُّ شَاهِدٍ
أَنْ يَقْرَأُوا بِهِ عَلَى الْقَبْرِ فَقَطُ
فَقِيلَ ثَابِتٌ وَقِيلَ يَسْقُطُ
إِتْبَائُهُ إِنْ قَبْرُهُ قَدْ عُرِفَا
بَيْنَ الْقُبُورِ ثُمَّ يَقْرَأُ وَيَفِي
وَلَسْتُ لِلْمُثَبِّتِ بِالْمُحْطَى
وَيَتَرَدَّدَنَّ إِلَيْهَا الدَّارِسُ
تُخْرِبُهَا وَهِيَ لِذَاكَ عُدَّةُ
إِلَى خَرَابِهَا أَتَى مُشِيرَا
مِثْلَ بُيُوتِ اللَّهِ وَالْإِفَادَةِ
وَمَوَاضِعِ الثَّوَابِ وَالْعَذَابِ
فَلَيْسَ لِلْأَعْمَالِ فِيهَا مِنْ مَحَلِّ

(١) يؤاثرن : هو من الأثره وهى التخصيص يقال أثره بكذا إذا خصصه به .

(٢) اتعمرن : بالبناء للمفعول بعد همزة الاستفهام الإنكارى .

وَالنَّفْعُ إِنْ كَانَ لَهُ انْتِفَاعٌ
وَالْمُصْطَفَى قَدْ زَارَهَا وَمَا قَرَى
وَلَمْ تَكُنْ قِرَاءَةُ الْقُبُورِ
لَوْ كَانَ خَيْرًا سَبَقَ الْمُحْتَارُ
فَشَرُّهُ مَنْ وَقَّفَ لَا أَرَاهُ
وَكُلُّ مَا خَالَفَ أَمْرَ الْمُصْطَفَى
ثُمَّ زِيَارَةُ الْقُبُورِ إِنَّمَا
يُزُورُهَا وَلَا يَقُولُ هُجْرًا (١)
وَلَا تُزَارُ أَبَدًا تَعَبُّدًا
وَاقْرَأْ هُنَاكَ وَخُذْ مَا وَقَّفَا
لَأَنَّمَا الْقِرَاءَةُ الْمَطْلُوبَةُ
وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ فَلَا تَلْتَزِمُهُ
حَسْبُكَ أَنْ تَتَّبِعَ الْمُخْتَارَا
كَذَاكَ مَا أُوقِفَ لِلسَّرَاجِ
لَكِنَّهُ يُجْعَلُ فِي الْمَسَاجِدِ
كَذَاكَ مَا أُوقِفَ لِلْبِنَاءِ
وَقَدْ مَضَى فِي التَّنْذِيرِ لِلْقُبُورِ
وَإِنْ يَكُنْ شَرْطًا يُوَافِقُ الْبُهْدَى

يَأْتِيهِ حَيْثُ كَانَ لَا يُضَاعُ
إِلَّا سَلَامًا وَدَعَا وَأَذْبَرَا
بِسُنَّةٍ تُوجَدُ فِي الْمَأْثُورِ
لَهُ وَصَحْبُهُ مَتَى مَازَرُوا
بَاقٍ لِخَلْفِهِ لِمَا رَوَاهُ
يَبْطُلُ لَوْ يَشْرُطُهُ مَنْ وَقَّفَا
تُفْعَلُ لِلتَّنْذِيرِ بِالْأُخْرَى اَعْلَمَا
مَنْ زَارَهَا بَلْ يَذْكُرَنَّ الْأُخْرَى
إِنْ شِئْتَ هَذَا فَاقْصِدَنَّ الْمَسْجِدَا
لِلْقَبْرِ وَاعْلَمَنَّ بَأَنَّهُ وَقَا
جَاءَ بِهَا وَأَنَّهَا مَحْبُوبَةٌ
وَإِنْ يَكُنْ مَنْ قَدْ مَضَى يَلْتَزِمُهُ
وَإِنْ يَقُولُوا خَالَفَ الْآثَارَا
عَلَى الْقُبُورِ بَاطِلُ الْمِنْهَاجِ
لِكُلِّ قَارِيءٍ بِهِ وَعَابِدٍ
عَلَى الْقُبُورِ بَاطِلُ الْوَفَاءِ
مَا يُشْبِهُ الْحُكْمَ لِذَا الْمَذْكُورِ
إِبْطَالُهُ لَيْسَ يَجُوزُ أَبَدًا

(١) هُجْرًا : بضم الهاء أي فُحْشا .

وَمِنْ هُنَاكَ مَنَعُوا أَنْ تُحْمَلَ
وَأِنْ تَكُنْ قَدْ وَقَفْتَ لِقَوْمٍ
لَأَنْهَا تَكُونُ كَالرُّمُومِ
وَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ لِلْمَوْقُوفِ
مُوقَفٌ (٢) وَنَقْلُهُ مُحَالِفٌ
النَّقْلُ وَالتَّوْقِيفُ ضِدَّانِ فَلَا
وَمَنْ يُوقِفَنَّ لِلسَّبِيلِ
وَهُوَ طَرِيقٌ (٣) مَا بِهِ رِضَاةُ
وَرَجُلٌ أَرْضَ السَّبِيلِ فَسَلَاً
وَمَاتَ ذَلِكَ الصَّرْمُ مَا عَلَيْهِ مِنْ
وَمَا عَلَى الْمُحْسِنِ مِنْ سَبِيلٍ

كُتِبَ بِبِلْدَةٍ تُحَصُّ (١) مَثَلًا
فَمَا عَلَى حَامِلِهَا مِنْ لَوْمٍ
فَحَمْلُهَا بِشَرْطِهِ الْمَعْلُومِ
لِخُلْفِهِ لِحَالَةِ الْوُقُوفِ
لِذَاكَ فَالتَّوْقِيفُ لَا يُخَالِفُ
يُنْقَلُهُ غَيْرَ مَنْ قَدْ بَدَّلَا
فَهُوَ سَبِيلُ رَبَّنَا الْجَلِيلِ
يُجْعَلُ فِي الْخَيْرَاتِ مَا جَنَاهُ
مِنْ مَالِهَا حِينَ رَأَاهُ أَمْثَلًا
شَيْءٌ لِأَنَّ فِعْلَهُ فِيهِ حَسَنٌ
قَدْ جَاءَ فِي الذِّكْرِ عَنِ الْجَلِيلِ

باب الصافية

ثُمَّ مِنَ الْأَمَانَةِ الصَّوَافِي (٥) لِأَنَّهَا فِي الْحُكْمِ كَالْأَوْقَافِ

(١) تُحَصُّ : بضم حرف المضارعة مبني للمجهول .

(٢) مُوقَفٌ : بالبناء للمفعول وهكذا (لا يُخَالِفُ) .

(٣) وهو طريق : بإضافة طريق إلى ما أي طريق العمل الذي فيه مَرْضَاتُهُ

(٤) فسلاً : الفَسْلُ الغرس ، أمثلاً : أي أصلح .

(٥) الصوافي جمع صافية هي الأملاك والأراضي التي جلا عنها أهلها أو ماتوا ولا وارث لها ، وقال الأزهري : يقال للصَّيَاعِ التي يستخلصها السلطان الصوافي اهـ والصَّوَافِي ما أفاء الله على رسوله من أموال بني النضير . أبو اسحاق هي الأصول من الأروض التي غنمها المسلمون من المشركين من البلدان التي أخذوها عنوة فجعلوها بيت مال — العبري .

وَأَنَّهَا فِي زَمَنِ الْإِمَامِ
لَيْسَ لِعَیْرِهَا تَصَرُّفٌ
تُنْفَذُ فِي مَصَالِحِ الْإِسْلَامِ
لَوْ شَاءَ أَنْ يَبِيعَهَا أَصُولًا (٢)
وَالْمَنْعُ قَوْلُ الْكُدَمِيِّ الْبَرِّ
لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ قَالَا
فَهِيَ لَهُمْ وَلِلَّذِينَ جَاءُوا
وَبَاطِلٌ يَبِيعُ إِمَامَ الْجَوْرِ (٣)
فَالْعَدْلُ فِيهِ الْاِخْتِلَافُ وَجِدَا
وَجَائِزٌ أَحَدُ الْإِمَامِ الصَّافِيَةِ
وَذَاكَ لَا يَحْتَاجُ لِلْبَيِّنَةِ
وَإِنْ رَأَى بَقَاءَهَا فِي يَدِ مَنْ
وَالزَّرْعُ لِلْفَقِيرِ مَهْمًا زَرَعَا
وَمَا لَهُ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ مُنِعَا
وَلَيْسَ لِلْجَائِرِ فِيهَا أَبَدًا
وَالْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ سَوَاءٌ

فَأَمْرُهَا إِلَيْهِ بِالتَّمَامِ
إِلَّا بِإِذْنِهِ كَمَا يُعْرِفُ (١)
وَعِزُّهُ يَنْظُرُ الْإِمَامِ
يَبِيعُهَا وَعَكْسُ هَذَا قِيلَا
حُجَّتُهُ مَا قَدْ أَتَى فِي الذِّكْرِ
وَلِلدَّوَامِ جَعَلَ الْمَقَالَا
مِنْ بَعْدِهِمْ تُصَرَّفُ كَيْفَ شَاءُوا
لَهَا فَلَا يَثْبُتُ فِي الْمَثُورِ
فَكَيْفَ يَبِيعُ جَائِرٌ قَدْ اعْتَدَى
بِشُهْرَةٍ تَكُونُ فِيهَا قَاضِيَةً
بَلْ يُكْتَفَى فِيهِ بِمَعْنَى الشُّهْرَةِ
فِي يَدِهِ مَصْلَحَةٌ فَهُوَ حَسَنٌ
مَعَ عَدَمِ الْإِمَامِ ثُمَّ طَلَعَا (٤)
وَتَلَزَمَتْهُ أُجْرَةٌ إِنْ زَرَعَا
أَمْرٌ وَإِنْ أَمَرَهُ فِيهَا اعْتَدَى
فِيهَا وَمَا فِي ذَلِكَ خَفَاءُ

(٣) إمام الجور : من إضافة الموصوف إلى الصفة أى الإمام الجائر

(٤) طلعا : أي ظهر .

وَأَكْلَهَا بَرَحًا (١) يَجُوزُ فَاَعْلَمَ
 وَقِيلَ مَا لِلْأَغْنِيَاءِ حَقٌّ
 كَيْ لَا يَكُونَ دَوْلَةٌ فِي الْأَغْنِيَاءِ
 وَقَوْلُهُ لِلْفُقَرَاءِ دَلَالًا
 إِلَّا غَنِيًّا كَانَ فِي الْإِسْلَامِ
 أَوْ أَنَّهُ يَقُومُ بِالْأَحْكَامِ
 فَإِنَّهُ بَيَّتَ مَالِ اللَّهِ
 وَقِيلَ أَرْضُ الْفُقَرَاءِ يُكْرِيهَا
 وَلَا يَجُوزُ جَبْرُ أَهْلِ الدُّورِ
 مَا لَمْ يَكُونُوا حَازِرُوا الْعُدْوَانَ
 لِأَنَّهُ كَالْتَّرْسِ يَحْفَظُنَا
 فَجَبَرَهُمْ كَالْجَبْرِ لِلدَّفَاعِ

لِلْأَغْنِيَاءِ وَلِكُلِّ مُعْدِمٍ
 فِيهَا بَلِ الْفَقِيرُ مُسْتَحِقٌّ
 تَمْنَعُ ذَا الْغِنَاءِ أَنْ يَسْتَوْفِيَا
 بَأَنَّهُ لِعَيْرِهِمْ مَا حَلًّا
 مُنْزَلًا مُنْزِلَةَ الْإِمَامِ
 أَوْ بِمَصَالِحٍ أَوْ الْمُحَامِي (٢)
 أَحَقُّ لِلصَّلَاحِ لَا الْمَلَاهِي
 مَنْ قَامَ بِالْحَقِّ لِمُكْتَرِيهَا
 عَلَى الْبِنَاءِ عِنْدَ الْإِهْدَامِ السُّورِ (٣)
 فَأَلْزَمَتْهُمْ هَاهُنَا الْبُنْيَانَا
 بِلَادَهُمْ وَالْخَصَمَ يَدْفَعُنَا
 عَنِ الْبِلَادِ وَعَنِ الْمَسَاعِي (٤)

بابُ أَمْوَالِ الْمَسَاجِدِ

وَهِيَ أَمَانَةٌ تَكُونُ فِي يَدِ وَكِيلِهِ أَوْ ذِي احْتِسَابٍ مُهْتَدِي

(١) قوله «برحاً» أي متحاناً .

(٢) المحامي : يعني الذي يحامي عن الإسلام والمسلمين وبلادهم .

(٣) السور : هو البناء الحائط على المحلة أو على القرية لمنع العدو عن احتلال المحلة أو القرية والدور هي البيوت .

(٤) المساعي : أي الأماكن التي يسكن فيها أهالي البلاد ، أو هي الطرق التي يذهبون ويعودون فيها لقضاء حوائجهم .

وَلَيْسَ لِلْمَسْجِدِ مِنْ أَمْوَالٍ
لَكِنْ بِتَصْيِيرِ الْوَرَى إِلَيْهِ
يَصِيرُ مُحْتَصًا بِهِ فَيُنْفَذُ
لَأَنَّهُمْ فِي ذَاكَ يَجْعَلُونَهُ
وَإِنَّمَا تَحْوِيلُهُ تَبْدِيلُ
فَلْيَتَّقِ اللَّهَ أَمْرُؤُ تَوَكَّلَا
وَلَا يَغُرَّتْكَ خُلُفٌ نَقَلَا
فَإِنَّهَا لِرَبَّنَا حُقُوقُ
بَلْ إِنَّهَا قَدْ أُخْرِجَتْ لِلْفَضْلِ
كَذَاكَ مَا أَشْبَهَهَا يَكُونُ
فَهَذِهِ الزَّكَاةُ وَالْكَفَّارَةُ
وَوَضْعُهَا فِي غَيْرِهَا مَمْنُوعُ
وَهِيَ مِنَ الْحُقُوقِ لِلَّهِ وَمَا
وَلَا يَصِحُّ جَعْلُهَا كَالصَّافِيَةِ
لَأَنَّ مَالَ الْفُقَرَا لِلْفُقَرَا
وَكُلُّ مَوْضِعٍ لَهُ أَحْكَامُ
وَالْكُلُّ حَقُّ اللَّهِ فِيهِ وَجَبَا
وَالْخَلْقُ خَلْقُ اللَّهِ طَرًّا هَلْ تَرَى

لَأَنَّهُ بَيْتٌ مِنَ الطَّفَالِ (١)
مَا لَهُمْ تَقَرُّبًا عَلَيْهِ
فِيهِ وَمَالُهُ سِوَاهُ مَنْفَذُ
فَكَيْفَ مَنْ جَاؤَا يُحَوِّلُونَهُ
لَمَّا عَلَيْهِ وَقَعَ الْمَبْدُولُ
وَلِيَحْذَرْنَ مِنْ أَنْ يُقَالَ بَدَلَا
حَقُّ لِرَبَّنَا وَبَعْضُ قَالَ لَا
إِذْ لَمْ يَكُنْ يَمْلِكُهَا مَخْلُوقُ
وَهِيَ لِتَنوعٍ مِنْهُ لَا لِلْكُلِّ
فَهُوَ لِتَنوعِهِ الَّذِي يَصُونُ
لَهَا مَوَاضِعٌ لَهَا مُحْتَارَةٌ
بَلْ وَاجِبٌ أَنْ يُنْفَذَ الْمَشْرُوعُ
مَعْنَاهُ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ حَكَمَا
وَلَا كَمَالِ الْفُقَرَا عَلَانِيَةً
وَلِلصَّوَافِي حُكْمُهَا كَمَا جَرَى
وَاضِعُهَا فِي غَيْرِهِ لَهُ مُلَامُ
لَكِنَّهُ يَمْنَعُ أَنْ يُقَلَّبَا (٢)
أَحْكَامُهُ مُتَّحِدَاتٍ فِي الْوَرَى

(١) الطِّفَالُ : هي اللبن التي تعمل من الطِّين المبلول لبناء الجدران والحوائط .

(٢) يُقَلَّبَا : أي يَغْيَرُ وَيُبَدِّلُ .

فَهَذِهِ الْأَنْعَامُ خَلْقٌ وَالْبَشَرُ
فَهَلْ يَجُوزُ عِنْدَكُمْ فِي الْحَقِّ
كَذَلِكَ الْأَحْكَامُ فِي الْأَمْوَالِ
وَإِنْ أَضَاعَهَا فَقِيلَ يَلْزَمُ
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَظْهَرُ
لَأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِمَعْنَى
وَبَعْضُهُمْ قَدْ حَرَجَ الْخِلَافَ
يَعْذُرُهُ إِنْ كَانَ حَقُّ اللَّهِ
إِنْ صَحَّ ذَا التَّخْرِيجِ فَالْعُذْرُ لِمَا
لِأَنَّهُ يُعْذَرُ بِالنِّسْيَانِ
وَلَا كَذَلِكَ مَنْ لَهَا تَعَمُّدًا
وَانْظُرْ إِلَى الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ
فَمَنْ نَسِيَ الصِّيَامَ حَتَّى أَكَلَا
فَهَذِهِ حُكْمُ حُقُوقِ اللَّهِ
وَرَجُلٌ أَوْصَى لِمَسْجِدٍ ذَهَبٌ
لَأَنَّهُ مَوْضِعُهُ بِحَالِهِ
مَنْ قَالَ إِنْ مِتُّ (٣) فَهَذِي نَحْلَتِي

خَلَقَ كَذَا السَّبَّاعُ خَلْقٌ وَالْحَجَرُ
تَسْوِيَةَ الْحُكْمِ لِمَعْنَى الْخَلْقِ
عَلَى اخْتِلَافِهَا كَمَا فِي الْحَالِ
إِبْدَالُهَا وَقِيلَ لَيْسَ يَلْزَمُ
وَهُوَ الَّذِي مَضَى عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ
وَمَنْ أَضَاعَهَا فَيُبَدِّلُنَا
عَلَى خِلَافٍ فِي الْحُقُوقِ وَافَى
وَعَبْرٌ مَعْدُورٌ لِغَيْرِ اللَّهِ
قَدْ كَانَ فِيهِ مُحْطٌ لَنْ يَأْتِمَا
وَبِالْحُطَا فِي الْحَقِّ لِلْمَنَانِ (١)
لَأَنَّهُ يَضْمَنُ مَنْ فِيهَا اعْتَدَى
وَمَا بِهِ خُصًّا مِنَ الْأَحْكَامِ
لَسْنَا نَرَى عَلَيْهِ فِيهِ بَدَلًا
لَا أَكُلَهَا عَمْدًا لِغَيْرِ السَّاهِي (٢)
بِالسَّيْلِ ثُمَّ مَاتَ فَلَا يَصَا وَجَبَ
فَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ فِي إِبْطَالِهِ
لِمَسْجِدٍ سَمِيَ بِهِ مِنْ حِلَّةٍ

(١) أي في حق الله .

(٢) الساهي : الناسي .

(٣) مت : بضم الميم وكسرها .

فِي قَوْلٍ بَعْضٍ أَنَّهُ إِقْرَارُ
وَقَالَ بَعْضٌ إِنَّهَا وَصِيَّةُ
وَرَجُلٍ بِنَحْلَةٍ لِمَسْجِدٍ
فَإِنَّهَا ثَابِتَةٌ فَاتَّبِعْهُ
وَنَازِرٌ لِمَسْجِدٍ إِرْسَالًا (١)
وَهَكَذَا الْإِقْرَارُ وَالْوَصِيَّةُ
وَأَن يَكُنْ مَعْنَى بِهِ قَدْ خُصًّا
وَرَجُلٌ دَرَاهِمًا قَدْ أَرْفَدًا
يُؤْخَذُ مِنْهَا آلَةُ الْبِنَاءِ
لَأَنَّهَا مِنَ الْبِنَاءِ تُجْعَلُ
وَرَجُلٌ مُسْتَرْفَدٌ (٢) لِمَسْجِدٍ
فِي مَسْجِدٍ آخَرَ يُجْعَلْنَا
وَهُوَ مَقَالٌ عَنْ أَبِي الْمُؤَثِّرِ قَدْ (٣)
وَأَنَّ أَعَانَ الْمُسْلِمِينَ ذِمِّي

لَا رَجْعَةَ فِيهِ وَلَا إِنْكَارُ
يَجُوزُ أَنْ يَرْجَعَ فِي الْقَضِيَّةِ
أَوْصَى وَلَمْ يُسَمِّهِ مِنْ بَلَدٍ
إِنْ كَانَ ذَا الْمَسْجِدِ لَمْ يَشْتَبِهْ
فَلِلْعَمَارِ حُكْمُهُ مَا لَا
كَمِثْلِهِ قَدْ قِيلَ وَالْعَطِيَّةُ
مِنَ الْمَعَانِي فَهُوَ مَا قَدْ نُصًّا
أَرَادَ أَنْ يَبْنِيَ بِهِنَّ مَسْجِدًا
كَذَلِكَ الدَّلُوعُ لِنَزْعِ الْمَاءِ
إِذَا لَمْ يَكُنْ بَغِيرَهَا قَدْ يَحْصُلُ
فَفَضَّلْتُ عَنْهُ وَلَمْ يَسْتَنْفِذِ
فَاضِلُهَا وَالْبِرُّ يُقْصَدُنَا
حَكَاهُ فَأَفْهَمَ الَّذِي لَهُ قَصْدُ
عَلَى بِنَاءِ مَسْجِدٍ قَدْ سُمِّيَ

(١) إرسالا : أي نذرا مطلقا غير مخصص لشيء معلوم ، والمراد بالنذر هنا العطاء للمسجد على وجه القرابة ، فإن لم يخص به شيئا من وظائف المسجد ، فإنه ينفذ في عمارة من بناء أو ترميم ويدخل في ذلك تنويره وفراشه لأنه من عماره ، وفي قول بعضهم إن كل ما يرغب المصلين فيه من الأمور التي تدعوهم الى عمارته بالصلاة والذكر فهو من عماره ، فالعمار على هذا حسي ومعنوي ، وهذا معنى وجيه سائغ .

(٢) طلب الرّفْد أي المعونة من أرفدته أعطيته وأعتته .

(٣) أبو المؤثر : سبق ذكره .

فَمَا بِهِ بَأْسٌ كَمَا حَكَاهُ
لِأَنَّهَا مَرْدُودَةٌ قُرْبَاهُ
قَدْ مَنَعُوا الذَّبْحَ لِيَوْمِ الْعِيدِ
لَأَنَّمَا الذَّبْحُ بِهِ عِبَادَةٌ
وَالْخُلْفُ فِي الثَّابِتِ فِيهَا ذُكْرًا
وَالْأَخْذُ مِنْ مَالِ عِمَارِ الْمَسْجِدِ
لِأَنَّهَا لَيْسَتْ لَهُ صَلَاحًا
لِأَنَّهَا مَصْلَحَةُ الْعِمَارِ
وَأَنْ يَكُنْ لِفُطْرَةٍ يُعَيَّنُ
يُؤْكَلُ لِلْفُطُورِ وَقْتُ الْفِطْرِ
فَأَكَلُهُ بَعْدَ الْعِشَاءِ مَحْجُورٌ
وَهَكَذَا مَنْ كَانَ قَبْلَهَا أَكَلَ
قِيلَ وَلَوْ لَيُمُونَةً قَدْ مَصَّا
وَذَاكَ قَدْ أَفْطَرَ قَبْلَهَا فَلَا
وَهُوَ تَمَسُّكٌ بِمَا يَدُلُّ
وَمَنْ يُرَاعِ مَقْصِدَ الْمُوقِفِ
لَأَنَّمَا (٢) قَدْ قَصَدَ الْأُجُورَا

وَلَا أَحَبُّهُ وَلَا أَرَاهُ
وَهُوَ عِبَادَةٌ لَنَا بِنَاهُ
مِنَ النَّصَارَى وَمِنَ الْيَهُودِ
فَكَيْفَ نَقْبَلُنْ هُنَا إِرْفَادَهُ
قِيلَ لَهَا وَقِيلَ بَلْ لِلْفُقَرَا
لِفُطْرَةٍ (١) مُحَرَّمٌ فَأَبْعِدِ
وَبَعْضُهُمْ لِذَاكَ قَدْ أَبَاحَا
وَالْفَضْلُ لِلْمُعْطَى بِذَاكَ جَارِي
فَمَنْهَجُ التَّفْطِيرِ فِيهِ بَيْنُ
مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْكُلَ شَيْئًا فَادِرٌ
لَأَنَّهُ قَدْ فَاتَهُ الْفُطُورُ
فَأَكَلَهُ مِنْ بَعْدِ مِنْهَا لَا يَحِلُّ
لَأَنَّهُ بِفُطْرَةٍ قَدْ حَصَا
يَبْقَى لَهُ حَقٌّ بِهَا فَيَأْكُلَا
عَلَيْهِ ذَاكَ اللَّفْظُ الْمُسْتَقِلُّ
لَا يَمْنَعَنَّ مِثْلَ هَذَا فَاعْرِفِ
بِأَكْلِهِ قَدْ سُمِّيَتْ فُطُورَا

(١) لفطوره : هو ما يُهَيَّأُ لِلصَّائِمِينَ مِنَ الْمَأْكُولِ أَوَّلَ كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ ؛ كَمَا هُوَ الْمَعْتَادُ فِي مَسَاجِدِ عُثْمَانَ .

(٢) لأَنَّمَا : لَوْ قَالَ لِأَنَّهُ لَكَانَ أَنْسَبَ .

وَأَنَّهُمَا لَأَكْلَتِ الْغُرُوبَ كَذَلِكَ أَيْضاً صَائِمٌ قَدْ فَسَدَ يَجُوزُ أَنْ يُفْطَرَ مِنْهَا فَأَعْلَمَ فَهُوَ بِحُكْمِ الصَّائِمِينَ رَجَعَا وَمُفْطَرٌّ مِنْهَا وَلَكِنْ قَامَا وَالْخُلْفُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا سَبَقَا وَالْخُلْفُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا سَبَقَا وَإِنْ يَكُنْ صَامُوا بِشَاهِدٍ فَقَطْ فَلَا أَصْلَ قَالَ لَا يَجُوزُ أَبَدًا وَجُوبَ صَوْمِهِ بِشَاهِدَيْنِ بَلِ الصَّحِيحُ عِنْدَنَا وَالْأَشْهُرُ فَصَائِمٌ بِشَاهِدٍ قَدْ صَامَا وَيُعْطَى حُكْمُهُ فَكَيْفَ يُمْنَعُ

فَلَا أَرَى الْكَفَّ مِنَ الْوُجُوبِ صِيَامُهُ وَلَمْ يَكُنْ تَعَمُّدًا لِأَنَّهُ بِذَلِكَ لَمْ يُؤْتَمَ (١) مِنْ هَاهُنَا فُطُورُهُ مَا مُنِعَا يُصَلِّينَ حِينَ مَا أَقَامَا مِنْ اِغْتِبَارِ (٢) الْحَالِ أَوْ مَا نَطَقَا مِنْ اِغْتِبَارِ الْحَالِ أَوْ مَا نَطَقَا فَالْفِطْرُ مِنْهَا ذَلِكَ الْيَوْمَ سَقَطَ وَمَنْعُهُ فَرَعٌ عَلَى مَنْ قَيَّدَا وَلَمْ يَكُنْ فَرَعًا عَلَى الْقَوْلَيْنِ وَجُوبُهُ بِشَاهِدٍ إِذْ يَنْظُرُ مِنْ رَمَضَانَ يَوْمَهُ تَمَامًا مِنْ فِطْرَةٍ فِي رَمَضَانَ تُوقَعُ

(١) لَمْ يُؤْتَمَ : بتشديد المثلثة أي لم ينسب إلى الإثم .

(٢) قوله : «من اعتبار الحال الخ» مراده أن الخلف مبنى على أمرين ؛ الأول أن الاعتبار في هذا على قصد الواقف ، فيكون كل ما يحصل له من الأجر والثواب واسعاً ، ولو خالف مقتضى اللفظ ، والثاني أن الحكم في هذه الأمور يبنى على ما تقتضيه الألفاظ فكل شيء يكون خارجاً عن مقتضى ظاهر اللفظ فهو غير واسع ، والذي يقتضيه اللفظ في وقف الفطور أن يكون لما يأكله الصائم أوّل كل شيء ، لأنه يسمى فطوراً فمن أكل منه بعدما أكل من غيره فلا يكون مفطراً به ، ولكن إذا حملنا جواز الأكل على مقتضى اللفظ لم نُجز له أن يأكل من ذلك الطعام إلا ما يصدق أن يسمى فطوراً ، وإنما ذلك يصدق لغة على أول لقمة أو ثمرة يتناولها في أول فطره ، وهذا غير مراد عرفاً ولا عادة فالأولى في هذا الجواز كما مال إليه المؤلف رحمه الله

وَفُطْرَةُ الْمَسْجِدِ قِيلَ يَسَعُ
لَأُتْهَا تُحْصَرُ بِالرِّجَالِ
إِذْ لِلنِّسَاءِ مَوَاضِعٌ مَعْرُوفَةٌ
فَمِنْ فَسَادِ الدَّهْرِ قَدْ مَنَعْنَا
تَرْيُّنَ تَعَطُّرٍ أَحَدْتُنَا
قَدْ رَحَّصَ الْمُحْتَارُ لِلنِّسَاءِ
وَقَدْ نَهَى مَنْ شَاءَتْ الْحُضُورَا
وَقَدْ فَهَمْنَا مَا أَرَادَ الْمُصْطَفَى
مِنْ شِدَّةِ الْمَنْعِ لَهُنَّ حَجَرُوا
وَالْحَالُ مِنْ مُوقِفِ الْأَمْوَالِ
وَمَنْ يُرَاعِي مُقْتَضَى الظَّوَاهِرِ
وَمَا بِهِ مِنْ سُنَّةٍ مَوْجُودَةٍ
فَلَا تُبَدَّلُ (٦) لَا وَلَا تُغَيَّرُ
فِطْرُ النِّسَاءِ مِنْهَا وَقَوْمٌ مَنَعُوا
عِنْدَهُمْ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ
وَهِيَ بِذَلِكَ عِنْدَهُمْ مَوْصُوفَةٌ
نِسَاءً نَا مَسْجِدَنَا لِمَعْنَى (١)
تَبْرُجٌ وَالنَّهْيُ لَا يَسْمَعُنَا
فِي غَيْرِ ذِي الْحَالِ بِلَا مِرَاءِ
مَسْجِدَهُمْ (٢) أَنْ تَضَعَ الْعُطُورَا (٣)
مِنْ ذَاكَ وَالْحَالُ بِهِنَّ اخْتَلَفَا
مِنْ فُطْرَةِ الْمَسْجِدِ حِينَ تُفْطَرُ (٤)
يَقْضَى بِأَنَّ ذَاكَ لِلرِّجَالِ
يَقُولُ مَنَعُهُنَّ (٥) غَيْرُ ظَاهِرٍ
فَائْتَهَا سُنَّتُهُ الْمَقْصُودَةُ
مَا مِ ثُسْنٌ لِفِعَالٍ مُنْكَرٍ

(١) قوله : «المعنى» جار ومجرور ومعنى مضاف الى ما بعده في أول البيت الثاني ويجوز قطعه عن الإضافة فيكون تزيين وما بعده مستأنفا استئنافا بيانيا ، فكأنه قيل له وما هذا المعنى ، فقال هو تزيين وتعطر ويجوز نصبها بأحدثنا والله أعلم .

(٢) مسجدهم : منصوب بالحضور على التوسع أو بنزع الحافض .

(٣) في نسخة البخورا .

(٤) تُفْطَرُ بالبناء للمفعول ؛ أي حين يفطرها أي يأكلها الناس .

(٥) قوله : «يقول منعهن» أقول هذا هو الصحيح قال تعالى ﴿ والصائمون والصائمات ﴾ .

(٦) قوله : «فلا تبدل» هو وما بعده مجزومان بلا الناهية ، وقد يكون النهي للغائب في صيغة

الكلام قال تعالى ﴿ لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ﴾ .

وإن بدا باطلها فطرح وحكم ذي السنة في الأوقاف ومسجد يسرج في الشتاء فالخلف في الإسراج وقت الحر والأصل للترك يميل وأرى فالترك عند الأصل للسلامة وهو مراد من له قد أوقفاً كذلك الخلاف في إسراج يخرج الحديث من أخباره وينشر الفوائد الموجودة منفعة في الدين أي منفعة ونحلة المسجد لما أثمرت فجائز يحقها (٢) من قاما وذلك إن رأى الصلاح لأحبا وإن يخف على الثمار الفارا لأنما صلاحه مجهول

ويُفعل الجائز ثم الأصل جميعها يأتي بلا اختلاف من مغرب الشمس إلى العشاء إن جاءهم سيل لدفع الضرر نفسي تميل للجواز فانظرا والفعل عندي دافع ظلامه وإن يكن تغييره لم يعرفا بعد العشاء للعلم والإخراج ويقرأ العلوم من أسفاره وهي لعمري حصة محموده كيف لنا في مثل ذا أن نمنعه ثمرة كثيرة قد أظهرت به ولا يتركها تماماً ومنعه إن لم ير المصالحا لا يشتري السم له جهارا يكون أم لا هكذا يقول

(١) ظلامه : أى ظلام المسجد أو ظلام الجهل وهذا هو الصحيح المؤيد وقد روى الامر بتتوير المساجد وقال على بن أبى طالب نور الله قبر عمر بن الخطاب كما نور مساجدنا .

(٢) يخفها : أى يخف من حملها بقطع شيء من ثمرتها لئلا تضعفها كثرة الثمر ، فلا تثمر في العام القابل نظراً لما هو أصلح .

قُلْتُ وَلَكِنْ نَفْعُهُ مَظْنُونٌ وَمَا يُظَنُّ نَفْعُهُ يَكُونُ
 فَهَؤُلَاءِ النَّاسُ يَفْعَلُونَهُ فِي مَالِهِمْ وَلَا يُضَيِّعُونَهُ
 وَلَمْ يُرِيدُوا أَبَدًا ضَيَاعًا لِفَلْسِهِمْ بَلْ طَلَبُوا اتِّفَاعًا
 فَظَهَرَ الصَّلَاحُ مِنْ ذَا الْمَعْنَى فَجَازَ فِي الْأَوْقَافِ أَنْ يُسَنَّا
 وَالْخُلْفُ فِي الصُّرُومِ (١) فَبَيْعُهَا عَلَيْهِ لَا يَحِلُّ
 وَقِيلَ غَلَّةٌ وَبَيْعُهَا يَحِلُّ قُلْتُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ بَيْعُهَا قَبْلُ
 إِذْ لَيْسَ فِي بَقَائِهَا صِلَاحٌ وَرُبَّمَا الضَّرُّ بِهَا يَلْتَأَخُ
 وَإِنْ يَكُنْ أَرَادَ مِنْهَا فَسْلًا يَفْسِلُ مِنْهَا لَا يَبِيعُ الْكُلًّا
 وَزَارِعٌ فِي أَرْضٍ مَسْجِدٍ بِلَا إِذِنْ فَلِلْمَسْجِدِ مَا تَحْصَلَا
 وَرَهْنٌ مَالٍ (٢) لَيْسَ يَجُوزُ لِأَمْرٍ عَفِيفٍ
 وَيُؤْخَذُ الرَّاهِنُ فِيهِ بِالْفِدَا لِأَنَّ رَهْنَهُ لَهُ نَوْعٌ اعْتِدَا
 وَالْخُلْفُ فِي الْقِيَاضِ (٣) بِمَالِهِ قِيلَ مِنَ الْمُبَاحِ
 وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُهُ إِذْ فِيهِ تَبْدِيلُ حَالِهِ الَّذِي تُلْفِيهِ
 وَبَائِعٌ ثَمَارَهَا وَغَابَا مَنْ اشْتَرَى فَبِالضَّمَانِ آبَا
 إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى مَلِيٍّ بَاعَا وَلَا وَفَى يُضْمَنَنَّ مَا ضَاعَا

(١) الصرور : سبق ذكرها .

(٢) قوله : «ورهن مال الخ» هذا البيت برمته من أبيات أرجوزة الصائغي جرى فيه على اصطلاح أهل زمانه من أهل عمان ، من تسميتهم بيع الإقاله رهنا تشبيها برهن العروض التي يملك فيها صاحبها الفدا والله أعلم .

(٣) القياض : إبدال مال بمال من جنسه غالبا .

وَلَا يَمِينَ عِنْدَنَا فِي مَالِهِ إِلَّا الَّذِي إِنْ لَمْ يُقَرَّرِ الْحَصْمُ بِهِ وَذَلِكَ إِنْ بَاعَ لَهُ وَجَحْدًا فَإِنَّهُ فِي ذَا الْمَقَامِ يَخْلِفُ وَقَدْ أَجَارُوا لَوَكِيلِ الْمَسْجِدِ إِنْ وَجَدَ الْحُكَّامُ بَعْدَ حُكْمِهِمْ وَإِنْ أَبِي عَنْ قَطْعِهِ الْوَكِيلُ لِأَنَّهُ عَنْ وَاجِبٍ قَدْ امْتَنَعَ وَالْجَارُ إِنْ كَانَ لَهُ الْإِنْكَارُ فَتَرَكَ الْإِنْكَارَ حَتَّى غَلَا كَذَلِكَ الْأَحْكَامُ فِي الْوُقُوفِ وَاحْتَلَفُوا فِي الْقَعْدِ مِنْ مُقْتَعِدٍ وَكَانَ مَنْ أَقْعَدَهُ خَوْوَنَا (٥)

وَلَا بِهِ نَحْكُمُ فِي أَحْوَالِهِ يَضْمَنُهُ (١) الْقَائِمُ حُكْمًا فَائْتِبَهُ ثَمَنُهُ وَلَمْ يُقَرَّرَ أَبَدًا لَهُ يَمِينًا إِنْ يَشَاءُ يُخْلَفُ (٢) يَصْرِفُ مَنَافٍ مِنَ الْمُعْضَدِ (٣) وَيُصْرِفُنَ عَنْ رَأْيِهِ مَعَ عُذْمِهِمْ فَحَالُهُ عِنْدَهُمْ عَلِيلٌ لِأَنَّمَا بَقَاؤُهُ ضُرٌّ وَقَعَ إِذْ غُرِسَ (٤) النَّخِيلُ وَالْأَشْجَارُ فَقِيلَ ثَابِتٌ عَلَيْهِ فَسَلَا جَمِيعُهَا فِي الْأَثَرِ الْمَعْرُوفِ مَاءً وَقَدْ عَرَفْتُهُ لِمَسْجِدٍ أَوْ لَمْ تَكُنْ تَعْرِفُهُ مَأْمُونًا

(١) قوله : « يَضْمَنُهُ » يعني أنه ليس لوكيل الوقف أن يقطع دعواه للوقف بيمين المنكر ، إلا فيما يكون الوكيل ضامنا له ، فإن له أن يخلف عليه المنكر ، لأن حق الوقف ثابت عليه ، فليس يضيع بيمين الخالف .

(٢) يُخْلَفُ : أي يُخْلَفُهُ .

(٣) قوله المعضد أي المسطر يقال نخل معضد ، وعَضَدَ النخل والأشجار إذا سطرها عند الغرس عمانية .

(٤) غُرِسَ : هي بالبناء للمفعول .

(٥) خَوْوَنَا : أي كثير الخيانة فهو فعول بمعنى فاعل ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا ﴾ .

قِيلَ لِمَنْ شَأْ يَأْخُذَنَّ سَهْمًا
لِأَنَّهُ يَقْعِدُهُ قَدْ انْتَقَلَ
وَقِيلَ لَا لِأَنَّ مَنْ قَدْ حَانَ
فَالْحُلْفُ فِي هَذَا الْمَقَامِ يُنْنَى
وَيُثْبِتُ التَّوَكُّيلُ فِي الْأَوْقَافِ
مِنْ حَاكِمٍ قَدْ قِيلَ أَوْ جَمَاعَةٍ
وَيُعْذَرُ الْوَكِيلُ بِالْأَسْفَارِ
لَكِنَّهُ لِيَتَّهَى لَا يَرْجِعُ
لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ تُرَاعَى
وَالْحَاضِرُونَ عِنْدَنَا الْقِيَامُ
وَإِنْ يَكُنْ فِي بَعْضِهِ مُحْتَسِبًا
وَلَمْ يَكُنْ يَلْزِمُهُ الْقِيَامُ
وَجَائِزٌ أَنْ يَعْزِلَ الْوَكِيلُ

وَيُعْطِيهِ مَا نَابَ عَنْهُ غُرْمًا (١)
لِمَنْ غَدَا مُقْتَعِدًا وَقَدْ حَصَلَ
لَيْسَ لَهُ تَصَرُّفٌ عَيَانًا
عَلَى جَوَازِ الْقَعْدِ (٢) فِيمَا مَعَنَا
ذَا ثِقَةٍ عَدَلًا (٣) بِلَا خِلَافٍ
أَوْ احْتِسَابٍ (٤) مَا بِهِ إِضَاعَةٌ
لِأَنَّهُ عُذْرٌ مِنَ الْأَعْذَارِ
مَنْ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ نَسْمَعُ
يَحْذَرُ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَضَاعَا
يَلْزِمُهُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ حُكَّامًا
وَذَلِكَ الْبَعْضُ عَلَيْهِ وَجَبَا
بِالْكُلِّ بَلْ فِي الْكُلِّ لَا يُلَامُ
جَمَاعَةُ الْمَسْجِدِ (٥) فِيمَا قِيلَا

(١) غرما : مصدر ؛ أي يغرمه غرما أو واقع موقع الحال بمعنى غارما .

(٢) القعد : في اصطلاح العمانيين في الأرض كراؤها ، وفي الماء طناؤه ، أى يبعه للسقي في وقت مخصوص مقدّر بالساعات .

(٣) ذا ثقة عدلا : منصوب بالتوكيل على حد قوله :

ضعيف النكاية أعداء يخال الفرار يراخي الأجل

(٤) احتساب : أى محتسب .

(٥) جماعة المسجد : هم الذين يُصَلُّون فيه الصلوات الخمس جماعة ، ولا يتخلفون عنها إلا من عذر ، ويختص بذلك أهل العقول والبصائر من أهل الحل والعقد .

إِذَا رَأَوْا مِنْهُ ضَيَاعًا قَدْ بَدَأَ أَوْ أَنَّهُ فِي مَالِهِ قَدْ أَفْسَدَا
 لِحِفْظِهِ وَلِلصَّلَاحِ يُجْعَلُ وَكِيلُهُ وَإِنْ أَضَاعَ يُعْزَلُ
 وَلَا تُؤَمَّنُ حَائِنًا مَوْقُوفًا وَلَا الَّذِي (١) لَمْ يَكُنِ الْمَعْرُوفَا
 فَمَنْ يُؤَمَّنُ حَائِنًا قَدْ حَانَ لِأَنَّهُ سَاعَدَهُ عَيَانَا
 وَهَذَا هُنَا قَدْ تَمَّ مَعْنَى الْبَابِ وَإِنْ يَكُنْ يَدْخُلُ فِي أَبْوَابِ
 فَكُلُّ مَا اسْتَحْفَظْنَا إِيَّاهُ إِلَهَهَا أَمَانَةً (٢) نَرَاهُ
 لَكِنَّا نَفَرِّزُهُ أَبْوَابَا وَنَذْكُرَنَّ مَا يَخُصُّ الْبَابَا

(١) قوله : «ولا الذي» يعني به المجهول حال الذي لا يعرف رشده ولا غيّه .
 (٢) أمانة : فيه اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، فجاز الوجهان الرفع والنصب .

كتاب الأموال

وَاللَّهُ رَبِّي خَلَقَ الْأَجْسَامَا وَجَعَلَ الصَّلَاحَ فِي الْأَمْوَالِ
يَحْتَاجُ لِلْأَجِيرِ فِي أَحْيَانٍ وَلَا قِتْعَادَ الْأَرْضِ وَالْمِيَاهِ
وَيُصْلِحَ الدُّرُوبَ وَالسَّوَاقِي وَيَجْعَلَ الْحَرِيمَ خَوْفَ الضَّرَرِ
وَلِلْمَوَاتِ غَيْرُ حُكْمِ الْمُلْكِ نَجْعَلُهُ مُرْتَباً أَبْوَاباً
وَجَعَلَ الْمَالَ لَهَا قَوَامَا مُعَلَّقاً بِصَالِحِ الْعُمَالِ
وَلِلشَّرِيكِ فِي مَقَامٍ ثَانٍ لِيَزْرَعَ الْأَرْضَ وَيُسْقَى الْوَاهِي (١)
وَيَضْرِبَ الْحُدُودَ فِي الْآفَاقِ بَيْنَ نَخِيلِهِمْ وَبَيْنَ الشَّجَرِ
وَالْكُلِّ مَنْظُومٌ بِهَذَا السَّلْكِ (٢) وَالْكُلُّ نَجْعَلْنَاهُ كِتَاباً

بابُ الْإِجَارَةِ

وَالْبَيْعُ لِلْمَنَافِعِ الْمَعْلُومَةِ مَقْدَرًا (٣) بِوَقْتِهَا وَالْقِيَمَةِ
إِجَارَةً (٤) تَكُونُ فِي الْإِنْسَانِ وَفِي بَهِيمَةٍ وَفِي الْمَكَانِ
وَيَجْرَى فِي الْعَبِيدِ وَالْأَحْرَارِ عَلَى سَوَاءٍ حُكْمُ الاسْتِجَارِ

(١) الواهي : العطشان .

(٢) السلك : بكسر السين الخيط الذي يُجْعَلُ فِيهِ اللَّوْلُؤُ .

(٣) مَقْدَرًا : منصوب على الحال .

(٤) إجارة : خبر المبتدأ السابق في البيت الأول وهو قوله والبيع .

لَكِنَّمَا الْعَبْدُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ وَالْحُرُّ أَمْرُهُ يَكُونُ يَدُهُ
وَمَا بِهَا مِنْ وَصْمَةٍ (١) فِي الْحُرِّ لِأَنَّهَا بَعْضُ خِصَالِ الْبَرِّ
فَذَلِكَ الْكَلِيمُ مُوسَى اسْتَأْجَرَا عَلَى عَفَافٍ فَرَجِهَ كَمَا تَرَى
«يَا أَبْتَ اسْتَأْجِرْهُ» تَعْنِي مُوسَى أَنْكَحَهُ ابْنَتَهُ عَرُوسًا
وَمَهْرُهَا يَرْعَى لَهُ أَغْنَامًا ثَمَانِيًا عَدَدُهَا أَغْوَامًا
وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ قَدْ رَعَى عَشْرَ سِنِينَ هَكَذَا قَدْ سَمِعَا
وَشَرْطُهُ الْإِزْمُ فِي الثَّمَانِ وَالسَّتَانِ الْفَضْلُ لِلرَّجَحَانِ
مِنْ عِنْدِهِ تَفْضُلًا أَمَّا عَشْرًا وَسَارَ بَعْدَ مَا قَدْ ثَمَّا
سَارَ بِأَهْلِهِ وَلَاخَ السَّعْدُ مِنْ طُورِهِ بِمَا رَأَهُ يَبْدُو
بِشَاطِئِ الْوَادِي الَّذِي يُدْعَى طَوًى حَوًى مِنَ التَّكْلِيمِ فِيهِ مَا حَوًى
مِنْ بَعْدِ الْاسْتِجَارِ كَانَ ذَاكَ فَهَلْ تَرَى مِنْ وَصْمَةٍ هُنَاكَ
وَإِنَّمَا الْوَصْمَةُ وَالْإِثْمُ عَلَى مَنْ رَكِبَ الْحَرَامَ فِيهَا مَثَلًا
كَأَجْرِ مَنْ يَلْعَبُ بِالْمَلَاهِي وَأَجْرٍ سَاعٍ فِي مَعَاصِي اللَّهِ
وَالنَّائِحَاتِ مَا لَهَا أَجُورُ لِنُوحِهَا لِأَنَّهُ مُحْجُورُ
وَحَرَّمَ الْمُخْتَارُ عَسَبَ (٢) الْفَحْلِ وَهُوَ ضِرَابُهُ لِأَجْلِ النَّسْلِ
وَهَكَذَا مَهْرُ الْبَغْيِ (٣) يُحْجَرُ لِأَنَّهُ عَلَى الزَّانِ يُمْهَرُ

(١) وصمة : بفتح الواو العيب والنقيصة .

(٢) عَسَب : قال في المختار العسب بوزن العذب كراء ضرباب الفحل .

(٣) مهر البغي : هو ما يُعطى الزانية من الأجر على الزنا ، والبغي الزانية والجمع بغايا .

وَالْحِلُّ (١) يُجْزِي فِيهِ إِنْ أَبْرَاهَا
وَأِنْ يَكُنْ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ تُعْطَى
فَقِيلَ لَا رَدَّ عَلَيْهَا إِنْ تَثَبَّ
وَأُجْرَةُ الْكَاهِنِ فِي الْكَهَانَةِ
وَاحْتَلَفُوا فِي أُجْرَةِ الْحَجَّامِ
فَإِنْ تَكُنْ بِغَيْرِ مَا جَدَّالٍ
لَكِنَّهَا مِنَ الْحَلَالِ الْقَدِيرِ
وَأُجْرَةُ الدِّينَارِ وَالْدِّرَاهِمِ
لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الرِّبَا وَمَا
وَلَا يَجُوزُ عَمَلٌ فِيْمَا غَضِبَ
وَالثَّوْرُ وَالْعَبْدُ إِذَا أَكْرَاهُ
فَمَا عَلَيْهِ مِنْ ضَمَانٍ يُذَكَّرُ
وَأِنْ يَكُنْ مَا عَمِلُوا صِلَاحًا
لَكِنَّهُ يَسْتَغْفِرُ الرَّحْمَانَا
وَالْأَجْرُ لِلْمِيزَانِ وَالْمِكْيَالِ
لَأَنَّمَا ذَلِكَ بَيْنَ النَّاسِ

مِنْ بَعْدِ تَوْبَةٍ لَهُ يَرَاهَا
مَعَ أَنَّهَا تُعْطَى لِأَجْلِ ثَوْبِي
وَالرَّدُّ فِي الْمَشْرُوطِ حَتْمًا قَدْ يَجِبُ
حُرْمٌ وَيُدْعَى عَنْهُمْ حُلْوَانُهُ (٢)
وَعِنْدَنَا لَيْسَتْ مِنَ الْحَرَامِ
فَائِئُهَا نَوْعٌ مِنَ الْحَلَالِ
فَأَكْلُهَا الْخَسِيسُ عِنْدَ الْحَذَرِ (٣)
مَحْجُورَةٌ فِي قَوْلِ كُلِّ عَالِمٍ
كَمِثْلِهِ حَرَامُهُ قَدْ عَلِمَا
إِلَّا بِإِذْنِ رَبِّهِ إِذَا رَغِبَ
فِي مَالٍ مَعْصُوبٍ وَقَدْ دَرَاهُ
إِنْ لَمْ يَبَيِّنْ بِذَلِكَ فِيهِ ضَرَرُ
لِلْمَالِ فَالْجَوَازُ فِيهِ لِأَحَا
كَي لَا يَكُونَ فِعْلُهُ عِصْيَانًا
مُجْتَنَّبٌ فِي مُدَّةِ اللَّيَالِي
عَدْلٌ يُبَيِّنُ الْحَقَّ بِالْمِقْيَاسِ

(١) الحِلُّ : يعنى البراءة .

(٢) حلوانه : يعنى أجر الكاهن على الكهانة ، والكاهن هو الذى يتعاطى الأمور المُعَيَّنة .

(٣) الحذر : بوزن القدير فعل بمعنى فاعل قال الشاعر : —

مَالَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْمَقْدُورِ

حَذِرَ أُمُورًا لَا تَضُرُّ وَتَارِكًا

وَمَنْعُ مِثْلِ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ
وَمَا يَكُونُ فِعْلُهُ مَفْرُوضًا (٢)
بِلَا خِلَافٍ وَالْخِلَافُ ثَقُلًا
مِنْ هَاهُنَا جَاءَ الْخِلَافُ فَاعْلَمْ
وَقِيلَ مَهْمَا عُلِّمَ الْآدَابَا
لَا يُؤْخَذُ الْأَجْرُ عَلَى الرُّقَاءِ
وَذَلِكَ مَهْمَا كَانَ بِالْقُرْآنِ
أَحَقُّ مَا قَدْ تَوَحَّدُ الْأَجُورُ
مَعْنَى حَدِيثٍ فِي الصَّحَاحِ يُوجَدُ
وَأَنْ يَكُ الرُّقَا (٧) بِنَوْعٍ كُفِّرَ
أُخِذَ الْكِرَا لِمَكَّةٍ مَحْجُورُ
فَأَرْضُهَا جَمِيعُهَا أَرْضُ حَرَمٍ (٨)
فِيهِ سَوَاءٌ عَاكِفٌ وَبَادِي
لَكِنْ عَلَى السَّيْرَانِ وَالْأَبْوَابِ
وَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا التَّرَاضِي

مِنْ هَاهُنَا لَيْسَ عَلَيْهِ رِبْحٌ (١)
يَكُونُ أَجْرُهُ إِذَا مَرْفُوضًا
فِيمَا يَكُونُ فِعْلُهُ ثَقُلًا (٣)
بَيْنَهُمْ فِي أَجْرَةِ الْمُعَلِّمِ (٤)
فَأُخِذَ أَجْرُهُ عَلَيْهَا طَابَا (٥)
وَفِيهِ تَرْخِيصٌ عَلَى الْعَنَاءِ
أَوْ كَانَ بِاسْمِ اللَّهِ وَالرَّحْمَنِ
عَلَيْهِ قُرْآنٌ لَنَا وَنُورُ
عَلَيْهِ مَنْ أَجَازَهَا يَسْتَبْدُ
فَأَجْرُهُ الْحَرَامُ دُونَ شَجَرٍ
لَكِنْ عَلَى بَنَائِهَا يَدُورُ
وَمُلْكُهَا مُحَرَّمٌ عَلَى الْأُمَمِ (٧)
وَمُلْحَدٌ فِيهِ أَخُو اسْتِبْدَادِ
أُخِذَ الْكِرَا وَسَائِرُ الْأَسْبَابِ
بِأَجْرَةِ بَاطِلَةٍ الْأَغْرَاضِ

(١) رِبْحٌ : أى أَجْرٌ .

(٢) مَرْفُوضًا : أى مُخَرَّمًا مَقْرُوكًا .

(٣) ثَقُلًا : أى مَنُذُوبًا .

(٤) الْمُعَلِّمُ : أى مُعَلِّمُ الْقُرْآنِ ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ فِي الشُّطْرِ الثَّانِي رَاجِعٌ إِلَى الْآدَابِ .

(٥) فَأُخِذَ أَجْرُهُ عَلَيْهَا ، طَابَا : أى عَلَى الْآدَابِ .

(٦) الرُّقَا : جَمْعُ رُقِيَّةٍ بِالضَّمِّ وَهُوَ مُصَدِّرُ رَقَاهُ يَرْقِيهِ رَقِي .

(٧) أَرْضُ حَرَمٍ : يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ أَرْضُ مِثْلِهَا وَتَكُونُ «حَرَمًا» صِفَةً لَهَا .

كَذَاكَ حُكْمُ الْحِلِّ وَالْإِثْمَامِ وَالْحَرَامِ
 وَاحْتَلَفُوا فِي أَجْرَةِ الْحُلِيِّ (١)
 إِذْ كُلُّ مَا جَازَ مِنَ الْأَعْمَالِ
 إِلَّا إِذَا مَا دَخَلَتْهُ عِلَلٌ
 مِثْلُ جَهَالَةٍ تَكُونُ فِي الْكِرَا
 وَهَكَذَا جَهَالَةُ الْمَعْمُولِ
 مَنْ اكْتَرَى إِلَى الْعِرَاقِ فَسَدَا
 لِأَنَّ ذَلِكَ الْأَمْرَ (٢) فِيهِ يَتَّسِعُ
 وَأَجْرَةُ الْمَرْءِ يُبْلُ الطِّينَا
 لَكِنْ عَنَّا (٣) الْمِثْلُ عَلَى مَنْ أَجَّرَا
 وَقِيلَ مَنْ أَجَّرَ أَنْ يَصْطَادَا
 فَإِنَّهُ فِي حُكْمِنَا مَجْهُوْلٌ

لِأَنَّ أَصْلَهَا مِنَ الْحَرَامِ
 وَالْمَنْعُ مَا كَانَ مِنَ الْمَرْضَى
 فَإِنَّ أَجْرَهُ مِنَ الْحَلَالِ
 فَإِنَّهُ بِهَا إِذَا مُعْلَلٌ
 أَوْ مُدَّةٌ أَوْ فِي مَسَافَةٍ تُرَى
 وَكُلُّ مَا كَانَ مِنَ الْمَجْهُوْلِ
 مَا قِيلَ فِيهِ بِالتَّمَامِ أَبَدًا
 وَهَكَذَا لِخُرْسَانَ فَاسْتَمِعْ
 مَجْهُوْلَةُ الْمَقْدَارِ مَا يَحْوِينَا
 يَكُونُ لَازِمًا إِذَا مَا اشْتَجَرَا
 فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ عَلَى مَا اعْتَادَا
 لَهُ عَنَاءٌ مِثْلُهُ مَبْدُولٌ

(١) قوله : «أجرة الحلي» وذلك بأن يستأجر من أحد حلياً معروفاً بأجر معلوم إلى مدة معلومة يلبسه فيها أي يلبسه أهله . .

(٢) الأمر : مبتدأ ويتسع خبره وجملة المبتدأ وخبره خبر إن .

(٣) العناء والعناء بالقصر والمد : التعب ، واستعمل اللفظ فيما يقدر من الأجر للعامل ، إطلاقاً للسبب وإرادة المسبب . أبو اسحاق .

كَذَلِكَ الْقَنِيةُ ^(١) بِالتَّجَارِ
لَكِنْ لَهُ الْعَنَا إِذَا قَنَاهَا
وَأَكْثَرُ الْأَقْوَالِ لِلْأَصْحَابِ
حَتَّى يَكُونَ مُدَّةً مَعْلُومَةً
وَهَكَذَا بِنَصْفِ رِنَحِ الشَّاةِ
لَكِنْ لَهُ الْعَنَا وَبَعْضٌ قَالَا
يَبِيعُ نِصْفَهَا عَلَيْهِ وَبِذَا
وَأِنْ يَكُنْ أَجْرُهُ أَنْ يَعْمَلَ
أَدْخَلَهَا فِي عَمَلِ الْعَمَالِ
وَنَفْسُهَا لَيْسَ عَلَيْهَا أَجْرُ
بَلْ شَرْطُهُ يَبْطُلُ وَالْعَنَا لَزِمَ
وَبَعْضُهُمْ أَثَبَتَ ذَاكَ الشَّرْطَ
وَرَجُلٌ لِرَجُلٍ قَدْ حَمَلَا ^(٢)
يَلْزِمُهُ تَبْلِيغُهُ لِمَنْزِلِهِ

مَجْهُولَةٌ تُبْنَى عَلَى اغْوَجَاجٍ
يُقَدَّرُ الْحُدُوقُ مَا عَنَاهَا
لَا تُثَبَّتُ الْقَنِيةُ فِي الدَّوَابِّ
وَعَبْرُ هَذَا خُصْلَةٌ مَذْمُومَةٌ
فَسَادُهَا عَنْ جُمْلَةِ الثَّقَاتِ
لَهُ إِذَا مَا شَاءَ أَنْ يَحْتَالَا
كَانَ شَرِيكًا لَا أَجِيرًا يُحْتَدَى
فِي مَالِهِ وَقِطْعَةً قَدْ أَدْخَلَا
وَأَجْرُهَا مِنْ أَجْرِ بَاقِي الْمَالِ
فَقَالَ قَوْمٌ إِنَّ هَذَا حِجْرُ
عَلَيْهِ مِثْلُ مَا عَلَيْهِ قَدْ عَلِمَ
وَأَنَّهُ مِنْ ذَاكَ لَيْسَ يُعْطَى
لِبَلَدٍ قَدْ عَرَّفَاهَا مَثَلًا
لَأَنَّ هَذَا مِنْ تَمَامِ عَمَلِهِ

(١) القنية : يقال قنوت الغنم وغيرها قنوة وقنيته قنية بضم القاف وكسرهما فيهما إذا اقتنيتها لنفسك لا للتجارة وفي عرف أهل عمان أن يعطي الإنسان إنسانا آخر شاة أو أكثر على أن يقوم برعيها وعلفها ، ويكون له نصف ثمنها ؛ أو نصف أولادها أو أقل أو أكثر سنة أو أكثر ، فهذا الذي عناه المؤلف رحمه الله ، حيث أوجب له العناء فقط ، على ما يراه له أهل الحدق من المسلمين ، الذين لهم الخبرة بتقويم المقنومات بحسب العناء والإطعام ، ورأى المؤلف إذا كانت القنية إلى مدة معلومة فهي ثابتة ، ولكن لا تزالها الجهالة ولو إلى مدة فالأولى إذا لم يتفقا على ما اشترطاه بينهما أن يكون للذي اقتضاها العناء .

(٢) حملا : أي على دابته بالكراء .

وَرَجُلٌ قَدْ اكْتَرَى حِمَارًا يَحْمِلُ شَيْئًا فَوْقَهُ جِهَارًا
وَزَادَ فِي الْحَمْلِ عَلَى مَا ذَكَرَا يَلْزِمُهُ بِقَدْرِ مَا زَادَ الْكِرَا
وإن يَكُنْ قَدْ اكْتَرَى لِيَرْكَبَا بِنَفْسِهِ فَقِيلَ لَا يَرْكَبَا (١)
سِوَاهُ لَوْ كَانَ سِوَاهُ أَصْغَرَا لِأَنَّهُ خَالَفَ مَا قَدْ اكْتَرَى
وَبَعْضُهُمْ رَخَّصَ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَثْقَلَ مِنْهُ بِقِيَاسِ بَيْنِ
وَلَمْ يَكُنْ لِمُشْتَرِي الْخِيَارِ قَدْ قِيلَ عَزْلُ ذَلِكَ الْبَيْدَارُ (٢)
قَبْلَ تَمَامِ مَالِهِ قَدْ عَمِلَا لَكِنْ لَهُ النَّقْضُ بِهِ إِنْ جَهِلَا
وَأِنْ رَعَى (٣) بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ لِمُدَّةٍ مَعْرُوفَةٍ مَفْهُومَةٍ
ثُمَّ أَرَادَ رَبُّهَا أَنْ يَحْبَسَا لَهَا أَوْ الْيَبِيعَ لَهَا إِذَا أَفْلَسَا
قَبْلَ تَمَامِ (٤) الْوَقْتِ وَالْأَيَّامِ فَأَجْرَةُ الرَّاعِي عَلَى التَّمَامِ
وَأِنْ يَكُ الرَّاعِي لَهَا قَدْ تَرَكَهَا قَبْلَ التَّمَامِ أَجْرُهُ قَدْ هَلَكَ
وَأِنْ أَتَى الْعُذْرُ مِنَ الْجَمِيعِ لَهُ الْعَنَا (٥) عَنْ شَيْخِنَا الرَّبِيعِ
وَأَجْرَةُ الرَّاعِي لِمَا قَدْ ذَهَبَا مِنَ الْمَوَاشِي حُكْمُهَا قَدْ وَجَبَا
لِأَنَّمَا الْأَجْرَةُ عَنْ نَفْسِ الْعَمَلِ وَلَا يَحْطُهَا الدُّهَابُ إِنْ حَصَلَ
وَيُعْزَلُ الْعَامِلُ مَهْمَا أَفْسَدَا لَوْ كَانَ قَبْلَ وَقْتِهِ اللَّذْ حَدِّدَا
لَأَنَّهُ أُرِيدَ لِلْعَمَارِ لَا لِفَسَادِ الزَّرْعِ وَالذَّمَامِ

(١) لا يركبا : أصله لا يركبن فحذف نون التوكيد وعوض عنها الألف .

(٢) البيدار : تقدم بيانه ، وهو العامل في النخيل أو الحرث بجزء ما يخرج من ثمره .

(٣) رعى : أي غنا بالأجر .

(٤) قوله : « قبل التمام » أي قبل تمام المدة ، وأجره مبتدأ خبره ما بعده .

(٥) له العنا : أي له ما يستحق من عناء العمل الماضي .

لَكِنَّهُ يُعْطَى عَنَا مَا عَمِلَا وَمَالُهُ أَجْرٌ إِذَا لَمْ يُكْمَلْ وَإِنْ يَكُنْ عَمَلُهُ مَجْهُولًا وَقِيلَ فِي الْعَامِلِ مَهْمَا وَقَفَا فَلَا عَنَا وَإِنْ يَكُنْ بَعْدُ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ اكْتَرَى عَيْدًا فَهَرُبُوا قَبْلَ الدُّخُولِ فِي الْعَمَلِ وَإِنْ يَكُنْ لِعَمَلٍ مَجْهُولٍ وَمَنْ يَكُنْ أَنْقَذَ لِلْغَرِيقِ بِأُجْرَةٍ زَائِدَةٍ لَيْسَ لَهُ كَذَلِكَ الْعَطْشَانُ إِنْ أَحْيَاهُ مَعَ ثَمَنِ الْمَاءِ بِذَلِكَ الْمَوْضِعِ كَذَاكَ فَيَمْنُ مَالُهُ قَدْ ذَهَبَا فَقَالَ مَنْ أَخْرَجَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ فَإِنَّهُ يُعْطَى عَنَا الْمِثْلُ وَإِنْ يَكُنْ قَالَ بِجُزْءٍ مِنْهُ وَهَكَذَا فِي رَجُلٍ قَدْ سَرَقَا

مُقَدَّرًا مُقَسَّطًا مُفْصَلًا مَا كَانَ قَدْ عَيْنَهُ مِنْ عَمَلٍ كَانَ عَنَا الْمِثْلُ لَهُ مَبْدُولًا بِنَفْسِهِ عَنْ زَرْعِهِ وَانْصَرَفَا وَقُوفُهُ فَازَ بِيَعْضِ الْأَجْرِ (١) لِيَعْمَلُوا أَرْضًا لَهُ بَعِيدًا فَلَا عَلَيْهِ أُجْرَةٌ وَلَا بَدَلٌ كَانَ عَلَيْهِ أَجْرُهُمْ فِي قَوْلِ (٢) مِنْ وَالْجِ الْمَاءِ أَوْ الْحَرِيقِ إِلَّا عَنَاءٌ مَنْ يَكُونُ مِثْلُهُ بِزَائِدِ الْأَجْرِ لَهُ عَنَاءُ وَلَا يُزَادُ فَوْقَهُ فَاسْتَمِعَ فِي الْبَحْرِ بِالْكَسْرِ مَا قَدْ رَكِبَا فَعَاَصَ إِنْسَانٌ لَهُ وَحَصَلَهُ وَلَا يَجُوزُ أَحْذُهُ لِلْكَلِّ فَثَابِتٌ لَيْسَ يَزُولُ عَنْهُ (٣) مَالٌ لَهُ لَمْ يَدْرِ مَنْ قَدْ سَرَقَا

(١) فاز ببعض الأجر : أي يعطى عناء ما عمل .

(٢) اجرهم : أي أجر ما عملوا ، أو لهم أجر ما أشغلهم عن سيدهم .

(٣) قوله : «وان يكن قال بجزء منه فثابت» أي لأنه جُعل ، وهكذا المؤجرة شيء زائد على العناء فإنه يثبت له ذلك .

قَالَ لَهُ زَيْدٌ أَنَا آتِيكَ بِهِ
 إِنْ كَانَ ذَاكَ عِنْدَهُ أُرْ عِنْدَ مَنْ
 وَإِنْ يَكُنْ مَوْضِعُهُ قَدْ جَهْلًا
 وَقِيلَ قَطْعُ أَجْرَةِ الْأَجِيرِ
 وَبَعْضُهُمْ رَخِصَ وَالْمَانِعُ لَا
 وَكُلُّ مَا يَفْضُلُ مِنْ إِنْفَاقِهِ
 وَقِيلَ فِي الْحَجِّ وَفِي سَبِيلِهِ
 وَخَارِجُ الْحَجِّ عَنْ إِنْسَانٍ
 إِنْ وَقَعَ الشَّرْطُ عَلَى الزِّيَارَةِ
 وَالثَّلْثُ قَدْ قِيلَ وَقِيلَ النِّصْفُ
 يَنْظَرُ فِي مَعَارِمِ الزُّوَارِ
 عَلَى اخْتِلَافِ الْوَقْتِ وَالْأَسْعَارِ
 بِقَدَرِهِ يَكُونُ الْإِنْحِطَاطُ
 وَإِنْ أَبَى الدَّلَالُ أَنْ يَأْخُذَ مَا
 عَلَيْهِ بِالْأَخْذِ وَلَوْ بِالْحَبْسِ
 لَكِنْ عَلَيْكَ مِائَةٌ بِسَبَبِهِ
 يَعْرِفُهُ فَلَا لَهُ ذَاكَ الثَّمَنُ
 فَذَلِكَ الْأَجْرُ لَهُ قَدْ حَصَلَ
 لِعَمَلِ الْحَجِّ مِنَ الْمَحْجُورِ
 يَرَى لَهُ سِوَى الَّذِي قَدْ بَدَلَا (١)
 يَرْجِعُ لِلْوَارِثِ بِاسْتِحْقَاقِهِ
 يُنْفَذُ (٢) لَا يَرْجِعُ عَنْ مَبْدُولِهِ
 وَلَمْ يَزُرْ قَبْرَ النَّبِيِّ الْعَدْنَانِي
 يُحِطُّ عَنْهُ رُبْعُ الْإِجَارَةِ
 وَيَنْبَغِي أَنْ يَضْبُطَنَّهُ الْعُرْفُ
 وَفِي الْعَنَا بِالْكَيفِ وَالْمِقْدَارِ
 فَيَجْعَلُنْ هَذَا مِنَ الْمِيعَارِ (٣)
 وَذَاكَ عِنْدِي هُوَ الْإِخْتِيَاظُ
 تَعَامَلُ النَّاسُ عَلَيْهِ حُكْمًا
 إِذْ عُرِفَهُمْ حَلَّصَهُ عَنْ لَبْسِ

(١) قوله : «قد بدلا» أي ما بذله الاجير من الزاد والكراء .

(٢) قوله : «ينفذ» أي ما فضل عن نفقته .

(٣) الميعار : الميزان .

وَعَنْ فَتَاكِ الْقُطْنِ (١) تَأْخُذُ النِّسَاءُ
وَأَنْ أَبَوْا فَلَا أَرَى الْخِيَارَا
وَإِنَّمَا لَهُنَّ مِنْ ذَلِكَ الْعَنَا
وَفِي قِصِيَّةٍ (٢) مَعَ النَّسَاجِ
وَلَيْسَ لِلنِّسَاجِ شَيْءٌ مِنْهَا
وَأِنْ جَرَى الْعُرْفُ بِتَرْكِهَا لَهُ
وَرَجُلٌ مُسْتَأْجِرٌ لِبَقْرَةٍ (٣)
وَقِيلَ بَلْ لِرَبِّهَا السَّمَادُ
وَسَاكِنُ الْمَنْزِلِ بِالسَّمَادِ (٤)
إِنْ كَانَ فِي أَحْوَالِهِ مُجْتَمِعًا
وَإِنْ يَكُنْ مُفَرَّقًا فِي الْمَنْزِلِ

أَجَوَدُهُ (١) طَابُوا بِذَلِكَ أَنْفُسَا (٢)
يَأْخُذْنَ مِنْهُ لَا وَلَا الشَّرَارَا
وَذَلِكَ أَجْرٌ مِثْلُهُنَّ إِنْ عَنَا
لِصَاحِبِ الثَّوبِ بِلَا احْتِجَاجٍ
وَعِنْدَ طِيبِ النَّفْسِ يَأْخُذْنَهَا
يَأْخُذُهَا فَالْعُرْفُ قَدْ حَلَلَهُ
سَمَادَهَا قِيلَ لِمَنْ قَدْ أَجَرَهُ
وَلِلْأَجِيرِ الْفِعْلُ وَالْحَصَادُ
أَوَّلَى بِهِ مِنْ رَبِّهِ الْجَوَادِ
فَإِنَّهُ يَأْخُذُ ذَلِكَ أَجْمَعًا
فَهُوَ لِرَبِّ الْمَنْزِلِ الْمُحَصِّلِ

(١) فتاك القطن : هو نزعته وإخراجه من أكمامه بعد انتفاشه .

(٢) قوله : « أجوده » كانت العادة بعمان في فتاك القطن أن تنتقى النساء أجوده ويضعنه على رؤسهن ، وذلك أجرهن ، فإن طابت نفوس أصحابه بذلك فليس له أخذ خيار القطن ولا شراره وإنما لهن العناء .

(٣) أنفسا : تميز .

(٤) القصية هي ما يقطعه النساج — وهو الخانك — من أقصى عمل الثوب وهو الذى لا يتأق إدخاله فى الثوب .

(٥) قوله : « مستأجر لبقره » أي استأجرها من مالكة ليتنفع بلبنها مدة معلومة بأجر معلوم فسمادها أي زبلها له وقيل لصاحبها ، والأول أصح إذا كان طعامها من عنده .

(٦) قوله : وساكن المنزل بالسماذ ، الباء متعلقة بأولى يعنى أن ساكن المنزل بالأجر أو بالإباحة من صاحبه فهو أولى بما يجتمع فيه من سماء دوابه ، وإن كان شرط سكناه فيه أن يكون السماذ لصاحب المنزل فلا بأس به والله أعلم .

وَرَجُلٌ يَسْكُنُ دَارَ رَجُلٍ
فَاجْتَمَعَ السَّامَاءُ مِنْ سُكْنَاهُ
لَكِنْ عَلَيْهِ أَجْرَةُ السُّكْنَى تَجِبُ
وَعَامِلُ النَّحْلِ لَهُ مِنَ الْعَسِيِّ (١)
وَحَطَبُ الْقُطْنِ وَتِبْنُ الْبُرِّ
وَهَكَذَا قِيلَ عَسَى الدُّرَّةُ (٢)
وَإِنْ يَكُنْ شَرْطٌ عَلَيْهِ اشْتُرِطًا
وَلَيْسَ لِلْعَمَالِ مِنْ نِضَارٍ
لَيْسَ لَهُمْ فِيهِ نَصِيبٌ إِنَّمَا
وَعَامِلٌ أَرَدَتْ مِنْهُ الْعَمَلَا
أَقْرَضَهُ عَشْرَ دَنَانِيرَ عَلَى
فَقِيلَ ذَاكَ الْقَرْضُ جَائِزٌ وَلَا
لِأَنَّهُ قَرْضٌ عَلَى إِجَارَةٍ
وَإِنْ يَكُنْ أَجْرُهُمْ بِالتَّمْرِ

مِنْ بَعْدِ أَنْ غَابَ وَلَمْ يَنْتَقِلِ
فَهُوَ لَهُ جَمِيعُهُ نَرَاهُ
وَهُوَ بِذَلِكَ الْحَالِ مِثْلُ الْمُعْتَصِبِ
حِصَّتُهُ إِلَّا بِطَيْبِ الْأَنْفُسِ
كَمَثْلِهِ فِي قَوْلِ أَهْلِ الْبُرِّ
بِقَدْرِ مَا كَانَ لَهُ مِنْ حِصَّةٍ
فَالشَّرْطُ لَا زِمَ إِذَا مَا اشْتَرِطًا (٣)
وَهُوَ الَّذِي يَنْضُرُ فِي الْأَثَارِ (٤)
نَصِيبُهُمْ مِنَ الْجُدُورِ فَأَعْلَمَا
فَاشْتَرِطَ الْقَرْضَ عَلَى أَنْ يَعْمَلَا
خِدْمَتَهُ أَوْ يَتَرَكَنَّ الْعَمَلَا
يَكُونُ قَرْضًا جَرَّ نَفْعًا مَثَلًا
فَهُوَ كَمَنْ عَجَّلَ الْأَسْتِجَارَةَ
أَوْ بِالشَّعِيرِ أَوْ صُنُوفِ الْبُرِّ

(١) العسي : جمع عسوه وهو العذق بعد إخراج التمر منه .

(٢) عسي الدرة : سنبها .

(٣) اشترطاً : الأول مبنى للمفعول والثاني للفاعل .

(٤) وهو الذي ينضر في الآثار . وعلق عليها المصنف بما نصه : قوله في الآثار جمع أثر بمعنى العقب ، والمراد به ما ينظر في عقب الجزة الأولى يقال جاء فلان في أثر فلان أى عقبه حالا والمعنى أن العامل إذا أراد تنضير نصيبه من النابت الثاني فليس له ذلك إنما له نصيبه من جذوره فقط . وفي نسخة (الأجواز) جمع جوز تنضير وهو العقب النابت .

فَقِيلَ لَا يَقْضِيهِمُ الدَّرَاهِمَا (١) وَأَجْرَةُ الْأَجِيرِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ لَا يَسْتَحِقُّ أَحَدَهَا مِنْ قَبْلِ وَقِيلَ يَسْتَحِقُّهَا مَذْعَنًا يُجْبَرُ هَذَا لِتَمَامِ الْعَمَلِ وَأَقْدَرُ الذُّنُوبِ ظَلَمُ الْأَجْرَةِ فَأَعْطَاهُ الْأَجْرَةَ قَبْلَ أَنْ يَجِفَ وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْمُسَارَعَةِ وَذَلِكَ الْحَالُ يَدُلُّ إِنَّمَا مِنْ قَدَرِ الذُّنُوبِ أَيْضًا مَا وَرَدَ وَهَكَذَا إِنْ تُقْتَلَ الْبَهَائِمُ وَيُقْبَلُ الْقَوْلُ مِنَ الْأَجِيرِ كَالْحَجِّ وَالصِّيَامِ مَعَ شَحْبِ الْفَلَجِ (٣)

وَالْعَكْسُ قِيلَ جَائِزٌ كُنْ فَاهِمًا بَعْدَ تَمَامِ الْعَمَلِ الْمُقَرَّرِ ذَلِكَ لِأَنَّ ذَلِكَ أَصْلُ الْبَدَلِ فَالْعَقْدُ أَصْلُ الْأَجْرِ إِذَا تَقَيَّدَا وَذَا عَلَى مَبْدُولِهِ الْمُفَصَّلِ أَجِيرُهُ بَعْدَ تَمَامِ الْخِدْمَةِ عَرَفَهُ وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَخْفَ فَكُنْ مُؤَدِّيًا لَهُ مَنَافِعَهُ أَجْرَتُهُ مِنْ بَعْدِ أَنْ يُتِمَّمَا ظَلَمُ التِّسَا صَدَاقَهَا إِذَا نَقَدَ لِعَيْرٍ مَعْنَى كُلِّهَا مَظَالِمُ فِي كُلِّ مَا غَابَ مِنَ الْأُمُورِ (١) إِنْ ادَّعَى بِأَنَّهُ صَامٌ وَحَجٌّ

(١) قوله : «فقيل لا يقضيهما الدراهما» لا يدل قوله فقيل أن في ذلك قولاً آخر بل إن هذا لا يجوز قولاً واحداً وهكذا إذا كان عليه حب أو ثمر من قبل السلف فليس له أن يأخذ عنه دراهم بالقيمة إلا إذا رجع إلى رأس ماله .

(٢) قوله : «ما غاب من الأمور» أي لم يظهر للمستأجر كما إذا أجر إنساناً بأن يصوم شهراً أو أياماً معينة أو يحج ، أو نحو ذلك من الأمور التي يخلو فيها الأجير بنفسه ، فهي إلى أمانته ويكون قوله مقبولا ، إذا قال إنه عملها ، إلا إذا ادعى شيئا لا يتأتى إتمام عمله في الوقت الذي ادعى فيه إتمام العمل ، كما إذا ادعى أنه أتم صيام الشهر والشهر لم يتم بعد .

(٣) قوله : «شحب الفلج» أي إخراج ما في ساقية النهر من التراب والحصى .

لَكِنَّهُ فِي حَاضِرِ الْأَعْمَالِ لَائُهُ مُشَاهِدٌ وَالْأَوَّلُ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ شَرَطَ الْإِشْهَادَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ ادَّعَى الدَّلَالَ فَإِنَّهُ (٢) يَكُونُ فِي ذَا مُدَّعَى وَإِنْ يَكُ ادَّعَى ذَهَابَ الثَّمَنِ فَقِيلَ قَوْلُهُ هُنَا مَقْبُولٌ وَقِيلَ فِي الْحَالَيْنِ مُدَّعٍ وَلَا وَبَائِعٌ بِالْأَجْرِ قِيلَ يَضْمَنُ وَحَامِلٌ لِرَجُلٍ مَتَاعًا ثُمَّ رَأَى صَاحِبَهُ التَّقْصَانَا حَتَّى يَصِحَّ عِنْدَ أَهْلِ الْحُكْمِ وَرَجُلٌ أُعْطِيَ بِهِيمَةً لِكَيِّ ثُمَّ ادَّعَى ذَهَابَهَا بِلا سَبَبٍ لَا يُكْتَفَى فِيهِ بِنَفْسِ الْقَالَ (١) فِيهِ أَمِينُ نَفْسِهِ فَيُقْبَلُ عَلَيْهِ فِي الْحَجِّ كَمَا أَرَادَا مَنَاسِكَ الْحَجِّ عَنِ الرَّبِيعِ أَنْ ذَهَبَتْ سِلْعَتُهُ وَالْمَالُ تَلْزَمُهُ بَيْنَةٌ إِذَا يَدَّعَى مِنْ يَدِهِ مِنْ بَعْدِ بَيْعِ الْمُثْمَنِ مَعَ يَمِينِهِ لِمَا يَقُولُ يُسْمَعُ إِلَّا بَيَّانٍ قَبْلًا ضَائِعُهُ وَقِيلَ لَيْسَ يَضْمَنُ بِالْكَيْلِ جَرِيًّا كَالَهُ أَوْ صَاعًا تَلْزَمُهُ يَمِينُهُ مَا حَانَا تَضْيِعُهُ فَيَحْكُمُوا بِالْعُرْمِ يَغْلِفُهَا بِالْجُزْءِ مِنْهُ لِلْفَتَى مِنْهُ فَلَا ضَمَانَ هَاهُنَا وَجَبَ

(١) القال : أي القول .

(٢) قوله : «فإنه الخ» أي لأنه أجبر في السلعة أمين في الثمن ، فلذلك يقبل قوله في الثمن إن ادعى تلفه ، وقيل إنه أجبر فيهما ، وفي قول ثالث أنه أمين فيهما ، ولكن العادة الآن صيرته أجيرا فيهما معا ، لأنه هو الذي يستوفى الثمن .

كَذَلِكَ الرَّاعِي (١) فَلَيْسَ يَلْزَمُهُ
لَأَنَّهُ مِمَّنْ عَلَيْهِ يَحْفَظُ
إِلَّا إِذَا فِي حِفْظِهِ قَدْ قَصَّرَا
فَإِنَّهُ يَضْمَنُ إِنْ لَمْ يَكُنْ
وَأَنْ يَكُنْ مِنَ الثَّقَاتِ عُذْرًا
وَحَافِظُ بِأَجْرَةٍ طَعَامًا
وَقَتِ الْمَنَامِ وَالضَّمَانُ يَسْقُطُ
مَنْ دَفَعَ الْمَتَاعَ لِلْجَمَالِ
فَقَالَ قَدْ ضَاعَ مِنَ الْعُتَارِ
فَضَامِنْ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ سَرَقٍ
وَدَافِعٌ ثَوْبًا إِلَى قَصَّارٍ
إِنَّ الْخَطَا يَضْمَنُ فِي الْأَمْوَالِ
كَذَلِكَ الصَّانِعُ فِيمَا صَنَعَ
مَا أَحْدَثَ الْعَامِلُ وَالْأَجِيرُ

ضَمَانُ مَا غَابَ وَلَيْسَ يَغْرُمُهُ
بِعَيْنِهِ وَالْعَيْنُ مِنْهُ تُلْحَظُ
أَوْ أَنَّهُ لِعَيْرِهِ قَدْ أَجَّرَا
أَجِيرُهُ مِنَ الثَّقَاتِ فَافْطِنُ
لَأَنَّهُ فِي شَأْنِهَا مَا قَصَّرَا
قِيلَ لَهُ فِي الْحُكْمِ أَنْ يَتَامَا
عَنْهُ وَشَرَطُ النَّوْمِ عِنْدِي أَحْوْطُ
يَحْمِلُهُ بِأَجْرَةِ الْجَمَالِ
مِنَ الْبَعِيرِ أَوْ مِنَ النَّفَّارِ
ضِيَاعُهُ أَوْ غَرَقٍ أَوْ حَرَقٍ
يَقْصِرُهُ فَضَاعَ بِالْمَقْصَارِ
وَالنَّفْسُ قَدْ قِيلَ بِكُلِّ حَالٍ
وَالْعَمْدُ أَوْلَى بِالضَّمَانِ فَاسْمَعَا
ضَمَانُهُ عَلَيْهِمَا يَصِيرُ

(١) قوله : كذلك الراعي ؛ أعلم أن كل من أخذ الأجر على شيء فهو له ضامن : إلا أربعة :
وقد جمعهم شيخنا ماجد بن حميس في قوله :

كل أجير ضامن في الحكم من شائف وراقب المتاع وجمعهم ولده الشيخ عبد الله في بيت مفرد وهو قوله :
ولا يضمن الراعي كشائف راقب وكيلا باجر وليالوا لطالب وقوله : «وليالوا» : أي يخلصوا

وَالْمَاءُ إِنْ كَانَ لَهُ قَدْ سَدًا سَدًا وَثِيقًا بَعْدَ مَا قَدْ رَدًّا
فَمَا عَلَى الْبَيْدَارِ فِيمَا الذَّحَقَا (١) لِأَنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يُوثَّقَا

باب الشريك في العمل

وَحَيْثُ كَانَ الْعَجْزُ فِي هَذَا الْبَشَرِ طَبْعًا فَلِلْمُعِينِ حَالُهُ افْتَقَرُ
فَاحْتِاجَ لِلتَّاجِيرِ وَالتَّشْرِيكِ بِالْأُحْدِ لِلْأَجِيرِ وَالشَّرِيكِ
فَلِلْأَجِيرِ مَا اسْتَقَرَّ مِنْ كَرَا وَحُكْمُهُ مُفَصَّلًا قَدْ ذَكَرَا
وَلِلشَّرِيكِ حِصَّةُ الثَّمَارِ بِحَسَبِ الْوَاقِعِ فِي الْمِقْدَارِ
وَهَكَذَا يُلْزَمُهُ فِي الْعَمَلِ نَصِيْبُهُ بِالْقَدْرِ الْمُفَصَّلِ
مِثْلُ سَمَادِ الْقَتِّ وَالْجَلَالِ (٢) وَنَحْوِهِ مِنْ سَائِرِ الْأَعْمَالِ
وَإِنْ يَمُتَ شَرِيكُهُ يُلْزَمُ مَنْ فِي يَرْتُهُ الْقِيَامُ حَتَّى يُدْرِكَ
فَيُلْزَمُ الْبَالِغُ وَالْيَتِيمُ كَلًّا مَنَابُهُ (٣) لِيَسْتَقِيمَا
وَفِي الشَّرِيكَيْنِ إِذَا مَا أَحْضَرَا بَذْرًا لِأَرْضٍ رَغَبَا أَنْ يَبْذُرَا
فَبِذْرٍ بَعْضٍ مِنْهُمَا قَدْ ثَبَتَا فَلَا شَرَاكَ بَيْنَهُمَا قَدْ ثَبَتَا
وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَخْلُطَا لِلْبَذْرِ وَخَلَطُهُ مُؤَكَّدٌ لِلْأَمْرِ
وَرَجُلٌ كَانَتْ لَهُ زِرَاعَةٌ بَيْنَ زُرُوعِ النَّاسِ وَالْجَمَاعَةِ

(١) الذَّحَقَا : أي اندفق .

(٢) قوله الجلال بمهملة هو تنقية الزرع من الكلا ، وهي لغة عمالية .

(٣) قوله : «كَلًّا مَنَابُهُ» أي يلزم كلا منهما ما ينوبه من أجر العمل ؛ أي يصير عليه بقدر حصته من المبتاع .

قِيلَ عَلَيْهِ أَنْ يَشُوفَ الطَّيْرَا
 قَالَ بِهِ مُوسَى فَتَى عَلَى
 وَالْهَيْسُ (٢) لِلْأَرْضِ عَلَى الْمُقْتَعِدِ
 وَقَالَ بَعْضُ إِنْمَا الْهَيْسُ يَجِبُ
 كَذَا عَلَى الْمُقْتَعِدِ الْأَمِينِ
 لَكِنَّمَا زِيَادَةُ الْأَحْدَاثِ (٤)
 وَقِيلَ فِي مُقْتَعِدِ الدُّكَانِ
 بَأَنَّ لِلْمُقْتَعِدِ الزِّيَادَةَ
 وَقَالَ بَعْضُ إِنْ يَكُنْ قَدْ أَصْلَحَا
 وَالْأَرْضُ وَالنَّحْلُ إِذَا مَا قُعِدَا
 وَذَاكَ مِنْ بَيْعِ السَّيْنِ قَدْ مُنِعَ
 وَلَا مُبَانَاةَ (٥) عَلَى الْأَمْوَالِ

كَمْثِلُ مَا يَنْزِمُ فِيهِ الْغَيْرَا (١)
 أَكْرَمَ بِهِ مِنْ ثِقَةٍ وَلِي
 بِحَسَبِ الْمَعْرُوفِ وَالْمَعُودِ
 لَهَا إِذَا الزَّرْعُ لَهَا قَدْ انْتَحَبَ
 شَحَبُ السَّوَاقِي (٣) ثُمَّ حَفَرُ الطَّيْنِ
 سَاقِطَةٌ عَنْهُ بِلا أَثْكَاثِ
 أَقْعَدُهُ بِزَائِدِ الْأَثْمَانِ
 وَقِيلَ لِلأَوَّلِ مَا اسْتَفَادَهُ
 فِيهِ صَلاَحًا فَلَهُ مَا رِبَحَا
 بِجُمْلَةٍ عَنِ الصَّوَابِ بَعْدَا
 وَالنَّهْيُ فِيهِ عَنْ نَيْبِنَا رُفِعَ
 لِأَنَّهَا لَيْسَتْ لِسِتْرِ الْحَالِ

(١) قوله أن يشوف الطير وعبرة عن طرد الطير عن الزرع ؛ لغة عمانية ، وأصلها مجاز إرسالي لأنه عبّر بالشوف وهو عبارة عن النظر عن ثمرته ، وهو طرد الطير ، ثم اشتهر استعماله فصار حقيقة عُرفيّة .

(٢) قوله والهيس هو إثارة الأرض بآلة الحرث ، والمقتعد هو آخذ الأرض بالاجرة . ص . وسبق لنا أن شرحنا الهيس بالدق والكسر على ما في القاموس وغيره من معاجم اللغة ، وعلى ما ذكر المصنف فلغة عمانية غير مشهورة ولا مدونة .

(٣) شحب السواقي : تقدم ذكره .

(٤) قوله : «زيادة الأحداث» كالمدم وخراب الساقية ؛ بسيل أو نحوه ؛ مما يزيد على الشحب المعتاد عند أهل البلاد ، ومثل ذلك تصریح الساقية فذلك كله على مالك الأرض لا على الْمُقْتَعِد .

(٥) قوله : «ولا مبانة» المبانة مفاعلة من البناء ، وهو أن يبنى كل واحد حائطاً على بستان والمقصود أن هذا لا يلزم في البساتين فلا يجبر الجار على بناء حائط على بستانه ، لأن البستَر إنما يجب في البيوت لا في الأموال .

بَلِ الَّذِي نَحْفَظُ مِنْ ثُبُوتِ
لَأَنَّمَا الْبَيْتُ لِسِتْرِ الْأَنْفُسِ
وَهُوَ عَلَى الْأَعْلَى إِذَا مَا كَانَا
يَسْتَرُهُ بِالطِّينِ لَا بِالْخُوصِ
يَكْفِي لِمَنْ تَعَوَّدَ السِّتْرَ بِهِ
وَفِي ثَلَاثَةٍ إِذَا مَا وَصَلُوا
أَرَادَ كُلُّ مِنْهُمْ أَنْ يَسْتَقِيَ
فَإِنْ هُمُوا قَدْ وَصَلُوا جَمِيعًا
وَأِنْ يَكُنْ بَعْضُهُمْ قَدْ سَبَقَا
وَأَنَّمَا يَسْبِقُهُمْ يَدْلُو
خَوْفًا مِنَ الضَّرِّ عَلَى الْأَصْحَابِ
وَمَنْ لَهُ شَرِبَ (٣) لِأَرْضٍ يَبِضًا
لَيْسَ لَهُ يَفْسِلُهَا إِذَا كَرِهَ
لَأَنَّمَا الْفَسْلُ لَهَا تَغْيِيرُ
وَقِيلَ مَهْمَا غَضَبَ الْجَبَّارُ
فَحِصَّةُ الْيِدَارِ فِيمَا قَدْ ثَمَرَ

ذَلِكَ فِي السِّتْرِ عَلَى الْبُيُوتِ
وَالْمَالُ لِلْفَرْجَةِ وَالتَّنْفُسِ (١)
بَعْضُهُمَا أَغْلَاهُمَا مَكَانًا
فَالْخُوصُ لَا يَكْفِي سِوَى مَحْصُوصِ
لِعِزَّةِ الطِّينِ وَبُعْدِ ثُرْبِهِ
بِئْرًا بِهَا مَاءٌ إِلَيْهَا رَحَلُوا
مَنْ قَبْلَ أَصْحَابِ لَهُ لَا يَتَّقِي
تَقَارَعُوا وَقَدَّمُوا الْمَقْرُوعَا (٢)
عِنْدَ الْوُصُولِ قَدَّمُوهُ وَاسْتَقَى
لَيْسَ لَهُ لِلْمَاءِ طَرًّا يَحْوِي
وَدَفَعَ ضُرَّهُمْ مِنَ الْإِيجَابِ
لَا شَجَرٌ فِيهَا وَنَحْلٌ أَيْضًا
مَنْ كَانَ شَرِبَهَا عَلَيْهِ فَاتَّبَهُ
فَمَا الَّذِي يَفْسِلُهَا يَصِيرُ
مِنْ رَجُلٍ مَالًا بِهِ يِيدَارُ
لَوْ كَانَ فِيهِ الْعُصْبُ وَالزَّرْعُ حَضَرَ

(١) التَّنْفُسُ : أَيِ التَّوَشُّعِ .

(٢) الْمَقْرُوعُ : الَّذِي أَصَابَتْهُ الْقُرْعَةُ .

(٣) شَرِبَ : أَيِ شَرَابٍ غَيْرِ مُحَدَّدٍ بِالسَّاعَاتِ ، بَلِ عَلَى الْكِفَايَةِ مِنَ الْمَاءِ ، وَالْأَرْضُ الْبَيْضَاءُ الْخَالِيَةُ مِنَ النَّخِيلِ وَالْأَشْجَارِ كَمَا فَسَّرَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ .

وَالْغَيْثُ قَدْ قِيلَ لِرَبِّ الثَّوْرِ (١) إِلَّا إِذَا اسْتَأْجَرَهُ أَيَّامًا
فَالْغَيْثُ لَا شَكَّ لِرَبِّ الثَّوْرِ
وَالسَّيْلُ إِنْ كَسَرَ ظَهَرَ النَّهْرِ
وَأِنْ يَكُنْ قَدْ ضَمَّهُ الْمَسْقَى فَلَا
وَقِيلَ لِلسَّاقِي مِنَ الْمِقْدَارِ
وَمَا عَدَاهُ فَهُوَ لِلْجَمِيعِ (٢)
كَانَ لَهُ مَاءٌ بِهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ
وَنَاقِصٌ بِالسَّيْلِ يَنْقُصُنَا
وَمِثْلُ ذَلِكَ قِيلَ مَا يُعْتَصَبُ
وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِهُ يَكُونُ
وَمَنْهَجُ التَّفْصِيلِ عِنْدِي أَظْهَرُ

وَقِيلَ لِلزَّارِعِ فِي الْمَأْثُورِ
مَعْلُومَةٌ يَزْجُرُهَا تَمَامًا
بِعَيْرٍ حَيْفٍ وَبِعَيْرٍ جَوْرِ
يَجُوزُ أَنْ يُسْقَى بِذَلِكَ الْكَسْرِ
يَجُوزُ أَنْ يُؤْخَذَ أَوْ يُحَوَّلَا
كَأَصْلِهِ السَّابِقِ فِي الْأَنْهَارِ
مِنْ كَافِرٍ وَمُسْلِمٍ مُطِيعٍ
وَاللَّهُ يُعْطِي مَنْ يَشَاءُ وَيُمْنُ
مِنْهُ عَلَى الْجَمِيعِ فَافْهَمْنَا
فَنَقْصُهُ عَلَى الْجَمِيعِ يَجِبُ
عَلَى الَّذِي يَعْصِبُهُ الْخَوْنُ
إِنْ قَصَدَ الْجَائِرُ شَخْصًا يَقْهَرُ

(١) قوله : «والغيث قد قيل» الخ... يعني أن الزارع إذا استأجر رجلاً أن يزرع له زرعاً على ثوره إلى أن يحصد الزرع ، فصار في بعض الأيام يسقيه المطر ويستغنى عن الزجر ، فهل يكون ذلك الغيث من حظ صاحب الثور فيكون له أجره تاماً ؟ أم يكون ذلك للزارع فيسقط من أجر الزاجر مقدار ما سقاه الغيث ، فإن قدر بثلاث السقي أسقط من أجره الثلث ؟ ففي ذلك قولان : أحدهما عندي أن ذلك من حظ صاحب الثور ، وأما إذا استأجره أن يسقيه له شهراً أو أقل أو أكثر لمدة معلومة ؛ فما سقاه الغيث فهو من حظ صاحب الثور ، وكان المصنف رحمه الله يرى له ذلك من غير اختلاف والذي عندي أن ذلك مما يسوغ فيه الاختلاف أيضاً ، ولكن الأصح أنه لصاحب الثور والله أعلم .

(٢) قوله : «وما عداه ... الخ» أقول أن الظاهر هو القول الأول فما جمعت ساقيته من ماء السيل ؛ فهو له ، كما أنه إذا نقص ماؤه بشيء من الأسباب يكون عليه مادام ذلك الماء له ، والله أعلم .

فَذَلِكَ الْعَصَبُ عَلَى مَنْ غَصِبَا أَوْ عَمَّ فَهَوَ فِي الْجَمِيعِ انْسَحَبَا
وَالْأَرْضُ مَعَ مُعْتَصِبٍ هَلْ تُقْتَعَدُ مِنْ مَالِكِيهَا خُفِيَةً وَتُنْتَقَدُ
فَقِيلَ لَا وَهُوَ مَقَالُ الْأَكْثَرِ وَقِيلَ بِالْتَرْخِصِ عِنْدَ النَّظَرِ
لِأَنَّهُ مَالِكُهَا فَإِنْ رَضِيَ فَصِحَّةُ الْعَقْدِ (١) رِضَاهُ يَقْتَضِي
قُلْتُ وَلَكِنْ ذَا الرِّضَى مَشُوبُ بِالْكَرْهِ حَيْثُ مَالُهُ مَعْصُوبُ
وَوَظَاهِرُ الْأَحْكَامِ أَنَّ مَنْ زَرَعَ أَتَى بِشَيْءٍ فِعْلُهُ الشَّرْعُ مَنَعُ
فَهَوَ بِذَا مُرْتَكِبٌ لِلْمَنَعِ وَمُظْهِرٌ خِلَافَ حُكْمِ الشَّرْعِ
مِنْ هَاهُنَا قَالَ أَنَا بَرِيٌّ مِنْهُ إِذَا لَمْ يَثْبِ الْأَبِيُّ
وَزَارِعُ أَرْضًا بِلَا إِذْلَالٍ لِغَيْرِهِ مِنْ أَحَدِ الرِّجَالِ
فَإِنَّهُ مِثْلُ الَّذِي قَدْ اغْتَصَبَ حَتَّى يَصِحَّ الزَّرْعُ مِنْهُ بِسَبَبِ (٢)
وَزَرَعَهَا لِرَبِّهَا حَتْمًا وَجَبَ وَمَا لَهُ فِيهَا عَنَاءٌ مُكْتَسَبُ
وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَنْ قَدْ زَرَعَا بِسَبَبٍ فَافْهَمِ مَقَالِي وَاسْمَعَا
لَا عَرَقٌ (٣) لِظَالِمٍ وَلَا تَوَى فِي مَالِ مُسْلِمٍ رَوَاهُ مَنْ رَوَى
وَهَكَذَا الزَّرْعُ عَلَى السَّوَاقِي فَإِنَّهُ لِمَالِكٍ وَسَاقِي

(١) قوله : « فصحة العقد » صحة مفعول به مقدم ، ورضى فاعله والهاء مضاف .
(٢) قوله : « بسبب » كما إذا اقتعدها من أحد الشركاء ، وهو لا يدرى أن له فيها شريكا ، أو اشتراها ثم رد البيع بوجه من الوجوه ، أو استحقت الأرض من كانت بيده فهذا داخل بسبب فتكون له زراعته إلى حصاها ، ويكون الأجر لمن له الأرض ، وأما الغاصب لها ومن زرعها بدون سبب فليس له شيء ، كما قيل لا عرق ولا عرق لغاصب .
(٣) قوله : « عرق » بفتح العين ؛ أي لا عناء لتعبه الذي أعرقه ، والتوى : الهلاك أي لا يذهب مال المسلم سُدًى ولا يهلك ، بل غرمه وضمائه على من ضيعه أو أتلفه على التعدي .

وإن يَكُنْ في جَائِزٍ (١) قِيُوضَعُ
وَبَادِرُ أَرْضاً لَهُ فَطَارَا
وَبَتَّ الْبَذْرُ هُنَاكَ تَلَزَمَ
وَلَا أَقُولُ (٢) فِيهِ بِالْغَرَامَةِ
وَكُلُّ مَالٍ ضَائِعٍ لَا يَقْدَرُ
بَلْ جَائِزٌ لِلْغَيْرِ أَنْ يَنْتَفِعَا
وَالْأَرْضُ إِنْ كَانَتْ لِغَيْرِهِ فَلَا
لَوْ كَانَ حَادِثًا بِهَا مِنْ سَيْلٍ
وَرَبُّهَا بِأَخْذِهِ لَا يَسْمَحُ
وَمَا سِوَاهُ مِنْ جُدُوعٍ وَحَطَبٍ
وَمُكْتَرٍ أَرْضاً عَلَى أَنْ يَزْرَعَا
فَمَا لَهُ يَزْرَعُ غَيْرُهُ فَإِنْ
لَأَنَّهُ كَمِثْلٍ مَنْ يَغْتَصِبُ
وَزَرْعُهُ لَهُ إِذَا لَمْ يُمْنَعِ

ذَلِكَ فِيمَا النَّفْعُ فِيهِ يُجْمَعُ
فِي أَرْضٍ مِنْ صَارَ لَهُ جَوَارَا
قِيَمَةُ بَذْرِهِ لَهُ يُعْرَمُ
بَلْ ذَاكَ مَالٌ ضَائِعٌ أَمَامَهُ
صَاحِبُهُ عَلَيْهِ لَيْسَ يُحْجَرُ
بِهِ كَذَا مَا بِاخْتِيَارٍ ضِعَا
يُلْتَقَطُ السَّمَادُ مِنْهَا مَثَلًا
لَأَنَّهُ مَنَفَعَةُ النَّخِيلِ
خِلَافَ مَا بِهِ النَّفُوسُ تُسْمَحُ
أَتَى بِهِ السَّيْلُ فَمَا بِهِ عَتَبُ
بُرَأ (٣) بِهَا عَنْ غَيْرِهِ قَدْ مُنِعَا
يَزْرَعُ قَرُبَهَا بِذَا الزَّرْعِ قِمْنٌ (٤)
وَمَا لِغَاصِبٍ عَنَاءٌ يَجِبُ
مِنْ غَيْرِهِ لَوْ كَانَ بُرَأً يَدَّعِي (٥)

(١) الجائز نوع من السواقي ، وهو ما كان منها مشتركا بين متعدد في توزيع وسقي ، ومنها الإجمالة والحملان والقائده وستأق في باب السواقي أبو إسحاق .

(٢) قوله : «ولا أقول فيه بالغرامة» أى قياسا على المال الضائع الذى لا يدركه ربه ، ولا يقدر عليه ، وهذا هو الصحيح المؤيد بالدليل والنظر .

(٣) قوله : «برأ» هو بضم الباء ، حب الخطه .

(٤) قمن : أي حقيق .

(٥) قوله : «لو كان برأ يدعى» أي صاحب الأرض .

لَأَنَّهُ بِسَبَبٍ قَدْ دَخَلَ
وَعَامِلٌ حَظَرٌ^(١) أَرْضَ الْهَنْقَرِ^(٢)
أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ مَا قَدْ حَظَرَا
فَإِنْ يَكُنْ مِنَ الْمُبَاحِ جَاءَ بِهِ
وَهَكَذَا إِنْ كَانَ مِنْ مَالٍ لَهُ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ مَالِ رَبِّ الْأَرْضِ
وَرَجُلٌ قَدْ بَاعَ أَرْضًا بَعْدَمَا
فَقِيلَ إِنَّ بَيْعَهُ لَهَا فَسَدَ
وَقِيلَ بَلْ يُقْسَمُ بِالْأَيَّامِ
لِلْمُشْتَرَى مِنْ يَوْمِ صِحَّةِ الشَّرَا
وَالنَّفْعِ لِلْمُقْتَعِدِ الْمَعْلُومِ
مَنْ أَكْثَرَى أَرْضًا لَهَا لِيَزْرَعَا
وَتَرَكَ الزَّرْعَ إِلَى أَنْ ذَهَبَا
إِذِ الْكِرَا لَمْ يَتَوَقَّفَا
وَمُكْتَرَى الْمَنْزِلِ لَا يَنَامَا^(٣)
وَلَا لَهُ يَرْكُزُ فِي الْجِدَارِ

وَالْمَنْعُ عَنْ خِلَافِهِ مَا حَصَلَ
فَافْتَرَقَا عَنْ سَبَبٍ مُقَدَّرٍ
بِهِ وَذَا الْغَنِيِّ مِنْهُ اسْتَشْكِرَا
أُخْرِجَهُ إِنْ شَاءَ عِنْدَ حَظِيهِ
جَاءَ بِهِ إِخْرَاجُهُ حِلٌّ لَهُ
جَاءَ بِهِ فَبَيْعُهُ لِقَضِي
أَقْعَدَهَا لِغَيْرِهِ وَالتَّرَمَّا
إِلَّا إِذَا مَبَاعَهَا لِمَنْ قَعَدَ
مَعَ ثُبُوتِ الْبَيْعِ وَالتَّمَامِ
وَمَا مَضَى مِنْهَا لِمَنْ بَاعَ يُرَى
إِلَى تَمَامِ الْأَجَلِ الْمَرْسُومِ
فَعَابَ عَنْهَا بَعْدَمَا قَدْ زَرَعَا
فَالْأَجْرُ لِلْأَرْضِ عَلَيْهِ وَجَبَا
عَلَى صَلَاحِ زَرْعِهِ اِغْلَمْنَا
فِي ظَهْرِهِ إِلَّا بِشَرْطٍ قَامَا
حَشَبَةً كَوْتِدٍ مِسْمَارِ

(١) قوله : «حَظَرٌ» بتشديد الظاء أي وضع عليها الحظار ، وهو الشوك لينع دخول الدَّوَابِّ فيها .

(٢) قوله : «الهنقري» هو صاحب المال ، وهو مقابل للعامل ، وذلك اصطلاح عماني ، وعامل الثَّخِل سمي عندهم ببيدار وكراء الأرض والماء يسمى قعد ، فالقاعد هو فاعل ذلك ،

والمقتعد قابله — المصنف —

(٣) قوله : «لا يناما» أصله لا ينامن بنون التوكيد ، فحذفت وعوض عنها الألف — المصنف —

وَهَكَذَا التَّحْمِيمُ فِي الثَّوْرِ مَالٌ يَكُنْ فِي شَرْطِهِ الْمَذْكُورِ
وَبَعْضُهُمْ (١) قَالَ لَهُ مَا كَانَا لِرَبِّهِ بِغَيْرِ ضَرٍّ بَائِسَا
وَأِنْ يَكُنْ بِإِذْنِهِ فَلَا حَرَجَ لَوْ كَانَ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطٍ قَدْ حَرَجَ
وَتَمَّ هَذَا الْبَابُ جَامِعًا لِمَا فِيهِ مِنَ الشَّرَكَةِ مَعْنَى فَافْهَمَا
فَبَعْضُ ذَلِكَ ظَاهِرٌ لِلنَّظَرِ وَبَعْضُهُ يَخْفَى لِغَيْرِ الْمُبْصِرِ
فَالْاِقْتِعَادُ شَرَكَةً فِي الْمَعْنَى كَذَا كِرَا الْأَرْضِ كَذَلِكَ الْبِنَا
وَيَدْخُلُ الْجَمِيعُ فِي اشْتِرَاكِ وَيُدْرَى مَعْنَى ذَلِكَ بِالْإِذْرَاكِ

باب ما تستحقه الأموال

من حريم وغيره

وَحَيْثُ كَانَ الضَّرُّ مَصْرُوفًا فَلَا يَتَّبْتُ حُكْمَ فِيهِ ضَرٌّ حَصَلَا
فَهَذِهِ النَّخِيلُ وَالْأَشْجَارُ جَمِيعُهَا يَضُرُّهَا الضَّرَارُ
فَيَتَّبْتُ الْحَرِيمَ وَالْقِيَاسُ لَهَا وَدَفْعُ ضَرِّهَا أَسَاسُ
تُقَاسُ النَّحْلَةُ مَا شَاكَلَهَا مَالٌ يَكُنْ هُنَاكَ قَاطِعٌ لَهَا
وَاحْتَلَفُوا (٢) فِي الْقَطْعِ بِالْجِدَارِ وَبِالسَّوَاقِي قِيلَ وَالْحِطَارِ

(١) قوله : «وبعضهم قال له ... الخ» قلت : هذا هو الصحيح المعروف بين الناس .

(٢) قوله : «واختلفوا في القطع بالجدار» أي في قطع وجوب الحريم للنخيل والأشجار بالجدار فقال بعض العلماء إن الجدار تقطع الحريم ، فلا يجب على من أراد أن يفسل في بستانه الخياط بالجدار أن يحرم عن مال جاره الذي خلف جداره ، وقيل : إنها لا تقطع الحريم فعليه أن يحرم عن جاره الحريم الشرعي ، ولو كان من خلف الجدار ، ولم يذكر المصنف حد ارتفاع الجدار واحب أن يقدر بقامة الإنسان المتوسط فصاعدا ، لا ما دون ذلك .

وَالْأَوْلَىٰ أَنْ قَاطِعٌ فِي الْأَكْثَرِ وَيَنْبَغِي اعْتِبَارُهُ فَيُجْعَلَ وَلَا يُعَدُّ قَاطِعًا فِي مَوْضِعٍ وَجَائِزٌ أَنْ يَفْسَلَ الْأَشْجَارَا إِلَّا إِذَا كَانَ بَيْطُنِ الْوَادِي وَالنَّحْلُ مِنْهُ (عَاضِدِي) وَهُوَ مَا دُونَ ثَلَاثِ أَذْرَعٍ وَمَا عَدَا وَنَحْلَةٌ مِنْ دُونَ أَرْضٍ تُدْعَىٰ إِنْ سَقَطَتْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْسِلَا كَذَلِكَ لَا يَبْنِي لَهَا دُكَّانَهُ (٤) وَلِلْبَنَاءِ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ يَدٌ وَبَعْضُهُمْ أَجَازٌ أَنْ يُدَكَّنَا وَهَكَذَا أَبُو عَلِيٍّ قَالَا إِنْ خَافَ مِنْ سُقُوطِهَا وَلَوْ كَرِهَ

دُونَ الْحِظَارِ فَافْهَمَنَّ وَانْظُرْ فِي مَوْضِعٍ قَطْعًا عَلَيْهِ عَوَّلُوا لَيْسَ بِقَاطِعٍ لَدَيْهِمْ فَاسْمَعِ فِي مَالِهِ يَجْعَلُهَا حِظَارًا إِذَا ضُرُّهُ عَلَىٰ سِوَاهُ بَادِي كَانَ عَلَىٰ السَّوَاقِي فَسَلًا (١) غُلَمَا هَذَا يُسَمَّى (ذَا الْحِيَاضِ) أَبَدًا (وَقِيعَةً) (٢) وَلَا تَنَالُ مَدْعَىٰ مَكَانَهَا وَلَا يَنَالُ مُسَجَلًا (٣) لِأَنَّ ذَاكَ لَمْ يَكُنْ مَكَانَهُ مِنْ هَاهُنَا بِنَاءَهُ قَدْ بَعَّدُوا إِنْ خَافَ أَنْ تَسْقُطَ مِنْ عُدْمِ الْبِنَاءِ إِنَّ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ السَّجَلَا ذُو الْأَرْضِ إِذَا بَمَنْعِهِ صَارَ شَرُّهُ (٥)

- (١) قوله : «فسلا» مصدر واقع موقع الحال .
 (٢) قوله : «تدعى» أى تسمى . والوقية : النخلة التى ليس لها حق من الارض إلا ماداء قائمة عليها فإذا وقعت أى سقطت فلا حق لصاحبها فى الأرض .
 (٣) قوله : «مسجلا» أى سجلا والسجال هو ما يوضع على النخلة من الجدوع أو الخش لينعها عن الوقوع ومنه قولهم فلان عذيقها المرجب .
 (٤) قوله : «دكان» هى بناء يجعل فى أصل جذع النخلة لئلا تسقط مشتق من التدكين وه التطين أى البناء بالطين .
 (٥) قوله : «صار شره» أى حريصا .

وَذَاكَ حَقٌّ لِأَخِيهِ قَدْ وَجَبَ
هَذَا هُوَ الْوَجْهُ فَمَا التَّعَجُّبُ
لَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يُزِيلَ مَا وَضَعَ
وَصَرْمُهَا لِرَبِّهَا إِنْ اتَّصَلَ
وَقْلَعُهُ (٢) يَلْزِمُهُ لِأَنَّمَا
وَإِنْ يَشَاءُ ذُو الْأَرْضِ فَسَلًا أَحْرَمًا
لَيْسَ لِرَبِّ الْأَرْضِ فِيهَا حَدُّ
وَقِيلَ مَالُهَا حَرِيمٌ أَبَدًا
وَلَمْ تَكُنْ وَقِيعَةً إِلَّا إِذَا
يَشْرُطُهَا (٤) وَقِيعَةً إِنْ ذَهَبَتْ
كَذَا إِذَا أُعْطِيَ كَذَا إِذَا أَقَرَّ
وَنَحَلَهُ لِخَالِدٍ بَأَرْضٍ
زَيْدٌ يَقُولُ إِنَّهَا وَقِيعَةٌ
فَإِنَّهَا شَاهِدَةٌ بِأَصْلِهَا

كَجَارِهِ إِنْ شَاءَ يَغْرِزُ الْحَشْبَ
مِنْ قَوْلِهِ وَكَيْفَ عَنْهُ يُرْغَبُ
لَهَا إِذَا مَا جَذَعُهَا قَدْ انْقَلَعَ (١)
بِجَذَعِهَا وَلَا كَذَاكَ مَا انفصل
مَوْضِعُهُ لِغَيْرِهِ إِنْ أَلْزَمَا (٣)
عَنْهَا ثَلَاثَ أَذْرُعٍ مُتَمَمًا
حَتَّى يَزُولَ جَذَعُهَا الْمُورَثُ
لِأَنَّهَا كَمِثْلِ جَذَعٍ أُسْنَدًا
أَوْصَى بِهَا أَوْ بَاعَهَا عَلَى كَذَا
فَمَا لَهُ مِنْ بَعْدِهَا حَقٌّ ثَبَتَ
بِهَا عَلَى الشَّرْطِ الَّذِي قَدْ اسْتَقَرَّ
زَيْدٌ تَخَالَفَا بِمَاذَا نَقَضِي
وَحَالِدٌ فِي ذَلِكَ لَنْ يُطِيعَهُ
وَالْمُدَّعِي مَنْ قَالَ لَا أَصْلَ لَهَا

(١) قد انقلع : أي سقط .

(٢) قلعه : أي إزالته .

(٣) قوله : «أَلْزَمَا» أي إن أَلْزَمَهُ ذَلِكَ .

(٤) قوله : «يَشْرُطُهَا» أي أنها لا تكون وقِيعَةً إِلَّا إِذَا بَاعَهَا عَلَى أَنَّهَا وَقِيعَةٌ ، أَوْ أَوْصَى بِهَا وَقِيعَةً أَوْ أَقَرَّ بِهَا لِأَحَدٍ أَنَّهَا وَقِيعَةٌ ، أَوْ أَعْطَاهَا أَحَدًا عَلَى أَنَّهَا وَقِيعَةٌ .

حَتَّى يَجِيَّ بِشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ (١) وَقِيلَ إِنَّ الْمُدَّعِيَّ مَنِ ادَّعَى لَأَنَّهَا زِيَادَةٌ فِي الْمُلْكِ لِلْعَاضِدِيَّاتِ ثَلَاثُ أَذْرُعَ بَوْسَطِ الذَّرْعِ وَآخِرُونَا وَهُوَ ذِرَاعُ هَاشِمٍ جَدِّ النَّبِيِّ ذِرَاعُهُ نِصْفُ ذِرَاعٍ زَادَا تَحُوزُ ذَرْعَهَا بِلَا ارْتِيَابٍ لَا مِنْ أَرُوضِ النَّاسِ وَالذَّرُوبِ وَإِنْ تَكُنْ فِي جَائِزِ السَّوَاقِي مَا فَوْقَهَا وَلَوْ إِلَى سِيرَافٍ (٤) وَأَنَّهَا تُقَاسُ الْأُخْرَى وَلَوْ

بِأَنَّهَا لَيْسَ لَهَا مِنْ أَصْلٍ بِأَنَّهَا أَصْلٌ تَحُوزُ الْمَوْضِعَا يَحْتَاجُ لِلْإِشْهَادِ عِنْدَ الدَّرْكِ (٢) وَقَالَ قَوْمٌ بَلْ ذِرَاعَانِ فَعِيَ بِالْعَمَرِيِّ الْحَدَّ يَذَرَعُونَا فَإِنَّهُ قَدَّرَ أَرْضَ الْعَرَبِ عَلَى سِوَاهُ فَافْهَمِ الْمُرَادَا مِنَ الْوَجِينِ (٣) وَمِنْ الْخَرَابِ إِذْ مَالَهَا فِي ذَاكَ مِنْ نَصِيبٍ قِيلَ لَهَا بِحُكْمِ الْإِسْتِحْقَاقِ مَا لَمْ تَكُنْ بِقَاطِعٍ تُوَافِي طَالَ الْمَدَى بَيْنَهُمَا كَذَا حَكُّوا

(١) قوله : «بشاهدين عدل» عدل صفة لشاهدين وإنما إفراد الوصف لأنه مصدر قال في الخلاصه :

وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا وَالتَّزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ
وفي نسخه «بشاهدي» بحذف نون المشي لضافته إلى عدل ولكن لا يستقيم الوزن في الشطر إلا بتشديد الياء من شاهدي ، والوجه الأول أخف وإليه عدل المصنف .
(٢) الدرك : أي عند طلب درك المطلوب .

(٣) الوجين شاطئ الساقية ، والوجين أيضا شاطئ الوادي والوجين أيضا الأرض الغليظة الصلبة والعارض من الأرض . أبو إسحاق . قوله الوجين : هو الحاجز المنسوب بالتراب بين عواضد النخيل ، ويقال له عندنا الوعب وكذلك يسمى جانب الساقية وجينا . والخراب : الأرض الموات غير المحروثة . العبرى .

(٤) سيراف : هي من بلاد العجم ، قرية من بحر القلزم ، خربت الزلازل .

لَأَنَّ أَهْلَ النَّخْلَتَيْنِ لِحَقُّوا
وَقِيلَ مَا فَوْقَ الثَّلَاثِ الْأَذْرُعِ
وَقَالَ قَوْمٌ بَلْ لَهَا ثَمَانِيَةٌ
وَهُوَ مِنَ الْأَقْوَالِ عِنْدِي وَسَطُ
وَإِنْ تَكُنْ حَوْضِيَّةً (٢) يُقَدَّرُ
فَإِنْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا سِتُّ عَشَرَ (٣)
وَإِنْ يَزِدْ تَرْجِعْ كُلُّ وَاحِدَةٍ
وَقِيلَ إِنَّ قَدَرَ الْمَقْسُومِ
فَإِنْ يَزِدْ عَنْ ذَلِكَ الْمُقَدَّرِ
لِصَاحِبِ الْأَرْضِ إِذَا أَنْ يَفْسُلَا
وَقِيلَ فِي الْأَشْجَارِ مِنْ ذِي السَّاقِ
وَقِيلَ لَا تُقَاسِىُ النَّخِيلَا

بِسَبَبِ خِلَافٍ مَنْ لَمْ يَلْحَقُوا
يُوقَفُ عَنْ هَذَا وَعَنْ ذَا فَاسْمَعِ
وَالْوَقْفُ عَمَّا بَعْدَهَا عَلَانِيَةً
وَرَدُّهُ لِلْعُرْفِ (١) هُوَ الْأَضْبَطُ
مَا بَيْنَهَا وَأُخْتِهَا وَيُنْظَرُ
مِنْ أَذْرُعٍ يُقَسَّمُ ذَلِكَ الْقَدَرُ
إِلَى ثَلَاثِ أَذْرُعٍ لَا زَائِدَهُ
سَبْعَةَ عَشَرَ قَدَرِ الْحَرِيمِ
تَرْجِعُ إِلَى حَرِيمِهَا الْمُقَرَّرِ
مِنْ بَعْدِ سِتِّ أَذْرُعٍ فَمَا عَلَا
تُقَاسِىُ النَّخْلُ بِالْأَسْتِحْقَاقِ
بَلْ تُعْطَى مَا قَامَتْ عَلَيْهِ قِيَلَا

(١) للعُرف : أي للعادة المعروفة بين أهل كل بلاد .

(٢) الحوضية : النخلة التي لها قياسها من الأرض بخلاف الوقعة .

(٣) قوله : « فَإِنْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا سِتُّ عَشَرَ ... الخ » يعنى أنه إذا كان بين النخلة والنخلة الأخرى التى تقايسها ، وهى لغير صاحب النخلة الأولى ستة عشر ذراعاً فما دونها فلكل نخلة منهما ثمانية أذرع حريماً ، وليس لكل واحد منها أن يغرس نخله فى هذه الثمانية الأذرع ، لأنها حريم لنخلته السابقة ، وإنما له أن يزرعها ويحرقها بما لا يضر نخلة جاره ، إلا أن يتفقا معاً على الغرس فى هذا الحريم ، وإلا فلا يغرس واحد منهما إلا مكان نخلته أو فيما خلفها ، دفعا للضرر وإن زاد القياس على هذا المقدار رجعت كل نخلة إلى حريمها المقرر ، وهو ثلاثة أذرع والذى اختاره فى هذا كله ، أن يكون لكل نخلة من الحريم مثل طول غصينها ، لأن ضرر المفاصلة لا يرفعه إلا هذا الاعتبار ، وقد روى هذا بعضهم حديثاً ، والله أعلم بصحته .

وَتَقْطَعُ الْقِيَاسَ وَالْبَعْضُ يَرَى
وَتَسْعَةُ الْأَذْرُعِ لِلْكِبَارِ
كَذَلِكَ الْأُمْبَا كَذَاكَ السَّوْقُمُ
وَاللُّومِي (٢) ، وَالتَّارِجُ كَالنَّخِيلِ
ثَلَاثَةُ الْأَذْرُعِ لِلرُّمَانِ
كَذَلِكَ النَّيْنُ وَبَعْضُ قَالَ لَهُ
وَالسِّتَةُ الْأَذْرُعِ قِيلَ تَكْفِي
وَهِيَ اِعْتِبَارَاتُ لِدَفْعِ الضَّرَرِ
وَالْأَسُ وَالْحِنَّا يُقَالُ شَجَرُ
وَقَالَ بَعْضُ أَنَّهُ زِرَاعُهُ
وَالْتُورِيَانُ (٣) ، مِثْلُهُ قَدْ اِخْتَلَفَ
وَسُمُسُمٌ وَمُشْمُشٌ وَالْأَثْبُ
وَلَيْسَ لِلزَّرْعِ وَلَا لِلنَّجْمِ
وَالنَّجْمُ مِنْ أَشْجَارِنَا مَا لَيْسَ لَهُ

بِأَثْمِهَا لَا تَقْطَعَنَّ مَاوَرَا
مِنْ شَجَرٍ كَالْجَوْزِ وَالصَّبَارِ (١)
وَنَحْوَهَا وَالْقَرْظُ الْمُعْظَمُ
وَسِتَةُ الْأَذْرُعِ بَعْضُ الْقِيلِ
وَالخَوْخُ وَالتَّارِجُ فِي الْمَكَانِ
سِتَةُ أَذْرُعٍ حَرِيمًا حَصَلَهُ
لِلسِّدْرِ وَالْأُمْبَا بِهَذَا الْوَصْفِ
مِنْ اِخْتِلَاطِ نَخْلِهِمْ وَالشَّجَرِ
وَالْفَسْحُ عَنْهُ ثَابِتٌ لَا يُنْكَرُ
لِافْسَحٍ فِيهِ لَا وَلَا إِضَاعَهُ
فِيهِ وَفِي الْقُطْنِ كَذَاكَ فَأَعْتَرَفَ
وَالْقَاوُ مِنْ ذِي السَّاقِ قِيلَ يُحْسَبُ
قَطُّ حَرِيمٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ
سَاقٌ وَلَا جِذْعٌ لَهُ فَيَحْمِلُهُ

(١) الصَّبَار : هو شجر الخومز وهو التمر الهندي .

(٢) اللومي : هو الليمون الحامض المعروف .

(٣) التوريان : هو من أنواع البقوليات ، يزرع غالبا على حافة زرع السكر ، حتى صار عند أهل عمان في ذلك مثل مضرف وهو قولهم : التوريان حِطَار السُّكَّر ، وشجره أطول من شجر الفول ، وحبه أصفر .

باب السواقي

وَمَسْلَكَ الْمَاءِ يُسَمَّى سَاقِيَهُ
وَالْعُرْفُ قَدْ صَيَّرَهَا حَقِيقَةً
وَهِيَ (جَوَائِزٌ وَحُمَلَانٌ) (١) تَرَى
حُمْسَ أَجَائِلِ حَوَى مِنْ أَسْفَلِ
تُسْقِي مِنَ الْأَمْوَالِ مَا تَعَدَّدَا
وَأِنْ يَكُنْ يَمْلِكُهَا فَتَى فَقَطْ
إِلَّا إِذَا تَفَرَّقَتْ أَمْوَالُهُ
فَهَا هُنَا يُعَدُّ جَائِزاً لِمَا
لِأَنَّهُ بِالْإِفْصَالِ حُسْبَا
وَأَنْ تَكُنْ صَارَتْ إِلَيْهِ بَعْدَمَا
لَأَنَّمَا الْجَائِزُ لَا يَنْتَقِلُ
بَلْ حُكْمُهُ بَاقٍ وَإِنْ تَحَوَّلَا

تَجَوَّزاً (١) لِسَقِيَّهَا لِلضَّاحِيَةِ
لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ ذِي الطَّرِيقَةِ
فَالْجَائِزُ الَّذِي يَكُونُ أَكْبَرَا
وَقِيلَ أَرْبَعاً حَوَى لَا مِنْ عَلِي
مُلَاكُهَا شَرْطاً بِهَذَا حُدُّدَا
فَوَصَفُهَا بِجَائِزٍ هُنَا سَقَطَ
وَأَنْفَصَلَتْ بَعْضُهُ خِلَالَهُ
كَانَ مِنَ الْفَصْلِ هُنَاكَ فَأَعْلَمَا
كَمَا لَكَيْنِ حَيْثُمَا ثَقَلَا
كَانَتْ لِشَتَى فَهَوَ جَائِزٌ نَمَا
عَنْ أَصْلِهِ كَلَّا وَلَا يُحَوَّلُ
فَحُكْمُ هَذَا حُكْمُ ذَاكَ أَوَّلَا

(١) قوله : «تَجَوَّزاً» أى مجازاً لأن الساقى حقيقة هو الماء ، والساقية مَسْلَكَه ، فسميت بذلك مجازاً مرسلًا ، من وصف الخل باسم الحال . «الضاحية» هي القطعة من الأرض المحروثة المخذدة محدود معروفة ، وقد اختلفت الاصطلاحات بين أهل عمان فعند أهالى الظاهرة من عمان أن ناحية هي القطعة الكبيرة من النخل ، وعند غيرهم هي أرض الزراعة التى ليس بها نخل ولا جر .

(١) قوله : «وهي جوائز وحملان» هذه التسميات إنما هي اصطلاحات عمانية ، فالساقية الجائزة عندهم ما جمعت خمسة فتوح وقيل أربعة فقط لمالكين متفرقين ، أى كل فتح منها لمالك غير مالك الفتح الآخر ، والحملان ما كان فيها دون ذلك ، والفتح هو الباب الصغير الذى يفتح من الساقية لسقي البساتين ، ثم يفتح من بعده فتح آخر لسقي بساتين أخرى وهكذا .

لِأَنَّ بِالتَّاسِيسِ الْاِعْتِبَارَا
وَالْحُمْلَانُ حُكْمُهُ يَنْتَقِلُ
وَالْحُمْلَانُ مَسْلِكُ تَشَعُّبَا
مَسْقَاهُ دُونَ الْمَسْقَى لِلْجَوَائِزِ
و (الْقَائِدُ) السَّاقِيَةُ الْكَبِيرَةُ
وَقَدْرُهَا فِي الْعَرْضِ وَالْعُمُقِ عَلَى
وَكُلِّ مَا يَمْنَعُ جَرِي الْمَاءِ
وَأِنْ يَكُنْ بَعِيرٌ ذَاكَ قُطْعَا
وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَسُدَّ النَّهْرَا
قِيلَ يَسُدُّ مَاءَهُ عَلَيْهَا
لِأَنَّ ذَاكَ فِعْلُهُ مَعْرُوفٌ
وَبَعْضُهُمْ شَدَّدَ وَالتَّشْدِيدُ
وَأِنْ يَكُنْ فِي كَبْسِهَا صِلَاحُ
كَذَلِكَ الطَّرِيقُ وَالْمَقْصُودُ
وَلَمْ يُجِزُوا ذَاكَ بِالْحِجَارَةِ
وَرَجُلٌ فِي مَالِهِ ثِقَابٌ (٤)

وَلَيْسَ بِالْحَالِ الَّذِي قَدْ صَارَا
لِجَائِزٍ وَقِيلَ لَا يَنْتَقِلُ
مِنْ جَائِزٍ لِسَقْيِ مَا قَدْ قَرَّبَا
هَذَا الَّذِي يُقَالُ غَيْرُ جَائِزٍ
وَهِيَ الَّتِي بِهَا اعْتِمَادُ الدَّيْرَةِ (١)
مِقْدَارِ مَا يَأْتِي مِنَ الْمَاءِ اجْعَلَا
يُخْرِجُهُ الشَّاحِبُ فِي الْإِفْتَاءِ (٢)
فَضَامِنْ إِنْ كَانَ مُلْكًا يُدْعَى
ثُمَّ رَأَى السَّيَّةَ (٣) وَسَطَ الْمَجْرَى
وَأَنَّهُ لَا حَرْجَ لَدَيْهَا
بَيْنَهُمْ وَضُرُّهُ مَصْرُوفٌ
عَنْ يُسْرِ دِينَ أَحْمَدٍ بَعِيدُ
فَإِنْ كَبَسَهَا إِذَا يُبَاحُ
فِعْلُ الصَّلَاحِ وَالْهَوَى مَرْدُودُ
لِأَنَّهَا جَرَّاحَةٌ كَسَّارَةٌ
فَسَمَّهَا لِزَرْعِهِ يُعَابُ

(١) الدَّيْرَةُ : هي البلد لغة عمانية .

(٢) في الافتاء : أى الفتوى يعنى عند أهل الفتوى .

(٣) قوله السية هو الماء الجاري في الساقية بعد رد النهر ، ويسمى أيضا المجرى . ص

(٤) ثقاب : جمع ثقبه وهى ، الفرض التى تحفر إلى ساقية الفلج ، قبل أن يسبح ماؤه في الأرض التى يسقيها ، لإخراج الحفر من التراب والحجارة . «وسمَّها» : ختمها وسدها . و«ثم» بالفتح ظرف مكان بمعنى هنالك وهنا .

إِلَّا إِذَا مَا الْأَرْضُ كَانَتْ أَصْلًا
وَالْأُذُنُ مِنْ جِبَاهِ (١) أَهْلِ الْفَلَجِ
وَرَجُلٌ مِنْ فُلَجٍ يُطْرَحُ (٢)
لَا بَأْسَ إِنْ كَانَ لَهُ ثَمَامًا
فَجَائِزٌ مِنْ مَالِهِ فِي مَالِهِ
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ شَارَكُوهُ مَسْقَى (٤)
إِلَّا إِذَا مَا قَدْ رَضُوا وَكَانُوا
وَقِيلَ فِي سَاقِيَةٍ تُسَاوِي (٥)
بِأَثْنِهَا فِي الْحُكْمِ لِلْمَالَيْنِ
وَأَنْ تَكُنْ بَعْضُهُمَا مُسَاوِيَةً
وَقِيلَ لَا يَغْمُرُ رَبُّ الْمَالِ
لَأَثْمًا الْوَجِينَ لِلْسَوَاقِي
وَهَكَذَا الْعَمَارُ فِي الطَّرِيقِ
وَمَنْ لَهُ مَالٌ بِهِ مَمَرٌ

مَوْضِعُهَا لَهُ فَتَمَّ حَلًّا
مُعْتَبَرٌ فِيهِ وَمَا مِنْ حَرَجٍ
فِي فُلَجٍ لِأَجْلِ مَعْنَى يُصْلِحُ
لَا غَائِبٌ (٧) فِيهِ وَلَا أَيْتَامًا
وَكَيْفَ نَمْنَعَنَّ ذَا مِنْ حَالِهِ
فَالضَّرُّ عَنْ كُلِّ شَرِيكِ يُلْقَى
مِمَّنْ لَهُ الرِّضَا كَذَا التُّكْرَانُ
مَالَيْنِ ذَا حَاوٍ وَهَذَا حَاوِي
مَقْسُومَةً بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ
فَهِيَ لَهُ قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ (٦)
وَجِينَ مَسْقَى غَيْرِهِ بِحَالٍ
مِثْلُ الْوَعَى لَهَا وَمِثْلُ الْوَاقِي
فَأَنَّهُ يُصْرَفُ لِلتَّضْيِيقِ
لِغَيْرِهِ وَلَمْ يَكُنْ يَمُرُّ

(١) جباه : بالجيم والباء أى اشرافهم كما هو ذلك في الوجه وهو جمع لا واحد له من لفظه والمراد بالجباه هنا أهل الحل والعقد من أرباب النهر .

(٢) يُطْرَحُ : أى يصب ، يقال طَرَحَ الماء إذا انصب ، والمراد به هنا ضم ماء فلج إلى ماء فلج آخر ، والفلج النهر كما مر .

(٣) قوله : «لا غائب ولا أيتاما» إنما جاز رفع غائب ونصب أيتاما للمغايرة في إعراب ما بعد لا إذا تكررت كما في قوله فلا لغو ولا تأثيم فيها .

(٤) مسقى : أى في المسقى وهى الساقية .

(٥) تساوى : أى تحاذى .

(٦) أبو معاوية : هو عزان ابن الصقر النزوى ، وقد سبق ذكره .

لَيْسَ لَهُ يَفْسِلُهُ خَوْفُ الْيَدِ لِأَنَّهُ مُلْكُ سِوَاهُ فَاهْتَدَى
وَمَنْ أَرَادَ فِي طَرِيقٍ يَفْتَحُ سَاقِيَةً لِمَالِهِ وَيَرْبَحُ
قِيلَ لَهُ لَكِنْ عَلَيْهِ يَضَعُ قَنْطَرَةً (١) خَوْفُ ضَمَانٍ يَقَعُ
وَضَامِنٌ مَا ضَيَّعَتْهُ الْقَنْطَرَةُ أَيْضاً كَذَا الْمَسْقَى وَلَوْ قَدْ قَنْطَرَهُ
وَمَا حُكِيَ عَنْ نُجَلٍ إِبْرَاهِيمَا (٢) خِلَافُ مَا يُظَنُّ كُنْ فَهَيْمًا
سَاقِيَةً تَحْتَ الطَّرِيقِ ثَقْبًا مِنْ مَالِهِ لِمَالِهِ وَانْقَلَبَا
وَذَاكَ مَوْضِعٌ مِنَ الْعُمُقِ عَلَى حَالٍ بِهِ يَأْمَنُ مَنْ قَدْ فَعَلَا
فَلَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ لِمَنْ غَدَا يَشُقُّ طُرُقَ الْمُسْلِمِينَ وَاعْتَدَى
وَفِعَلَ أَهْلَ الْعِلْمِ فِيهِ الْفَرَجُ لِمَنْ غَدَا يَنْهَجُ مَا قَدْ نَهَجُوا (٣)
وَوَقَعَ الْخِلَافُ فِي الْقَنَاطِرِ حُدُوثَهَا عَلَى طَرِيقِ السَّائِرِ (٤)
أَجَازَهُ الْبَعْضُ وَبَعْضٌ حَكَمُوا بِتَرْكِهِ وَالتَّرْكُ حَتْمًا أَسْلَمُ
وَقِيلَ لَا تُحَوِّلُ السَّوَاقِي وَالطَّرْفَاتُ حَيْثُ مَا ثَلَاقِي
وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ أَنَّ تُحَوَّلَا إِنْ لَمْ يَكُنْ ضَرٌّ بِهِ تَحْصَلَا
وَاحْتَلَفُوا فِي مُحَدِّثِ الْإِجَالَةِ فِي فَلَجٍ أَعْلَاهُ أَوْ سِفَالَهُ (٥)
فَقِيلَ مِنْ دُونِ ثَلَاثِ حِجْرٍ وَالْمُحَدِّثُونَ فَعَلَيْهِمْ وَزُرُ

(١) قَنْطَرَةٌ : أَيْ سَقْفُهُ .

(٢) نُجَلُ إِبْرَاهِيمَ : هُوَ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَلْمَانَ الْكَنْدِيُّ السَّمْدِيُّ النَّزَوِيُّ ، صَاحِبُ كِتَابِ بَيَانِ الشَّرْعِ فِي ٧٣ جُزْءٍ .

(٣) يَنْهَجُ : يَسْلُكُ .

(٤) حُدُوثُهَا : بَدَلُ مِنَ الْقَنَاطِرِ . السَّائِرُ : أَيْ السَّالِكُ فِي الطَّرِيقِ وَالذَّاهِبُ فِيهِ .

(٥) الْإِجَالَةُ : هِيَ الْفَتْحُ الَّذِي سَبَقَ بَيَانُهُ . سِفَالُهُ : أَيْ أَسْفَلُهُ .

وَقِيلَ بَلْ يُجْعَرُ دُونَ أَرْبَعٍ
 وَقِيلَ بَلْ إِجَالَةٌ مِنْ أَغْلَا
 وَلَا أَقُولُ بِجَوَازِ مَا ذَكَرَ
 وَإِنَّهُ لَحَدَّثَ عَلَيْهِمْ
 وَلَوْ أَجَزْنَا الْفَتْحَ مِنْ غَيْرِ رَضَى
 يَأْخُذُ ذَا إِجَالَةٍ لِمَالِهِ
 مَتَى تَرَى هَذَا الْفَسَادَ يَنْقَطِعُ
 تَرَى السَّوَاقِي مُتَقَطَّعَاتٍ
 وَذَلِكَ الْبِيدَارُ فِي عَنَاءٍ
 فَلَا أَرَى الْفَتْحَ مِنَ الْإِنْصَافِ
 وَقِيلَ فِي الْمَالِ الْمُشَاعِ يُحْسَبُ
 وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ أَجَايِلًا
 وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَقْرَبُ
 وَالْخُلْفُ هَلْ تُصَرِّجُ السَّوَاقِي (٢)
 وَرَبُّ ذَاكَ الْعَاضِدِ الْمَذْكُورِ
 فَقِيلَ لَا إِلَّا إِذَا مَا قَدْ رَضِيَ
 وَقِيلَ لَا بَأْسَ لَأَنَّ الْعَاضِدَا

أَجَائِلَ. وَقِيلَ حَمْسٌ فَاسْمَعِ
 تُجْزَى وَقَالَ الْأَصْلُ هَذَا أَوَّلِي
 إِلَّا عَلَى رِضَاهُمْ وَإِنْ شَهَرَ
 فَلَا أُجِيزُ فِعْلُهُ لَدَيْهِمْ
 لَتَسَعَ الْخَرْقُ وَكُلَّ عَرْضًا
 وَذَا إِجَالَةٌ عَلَى مِثَالِهِ
 وَالشُّحُّ فِي النَّفُوسِ وَصَفًا قَدْ طُبِعَ
 أَجَايِلًا (١) وَالْمَاءُ فِيهَا يَأْتِي
 مِنْ كَثَرِهَا لِسَدِّ ذَاكَ الْمَاءِ
 بِلَا تَرَاضٍ وَبِلَا إِسْعَافٍ
 إِجَالَةٌ إِذَا هُمْ قَدْ حَسَبُوا
 لِكُونِهِ لِمَالِكَيْنِ آيِلًا
 وَهُوَ الَّذِي لِلْأَصْلِ صَارَ يُعْجَبُ
 وَعَاضِدُ النَّحْلِ عَلَيْهَا بَاقِي
 يَمْنَعُ مِنْ تَصْرِيجِهَا الْمَشْكُورِ
 لِأَنَّ ضُرَّ نَحْلِهِ بِهِ قُضِيَ
 لَا شَكَّ بَعْدَ النَّهْرِ صَارَ زَائِدًا

(١) أجائلا : نصبه على الحال .

(٢) تصرّج السواقي طلاؤها بالصاروج وهو شيء يخلط بالنورة ويطلّى به الحياة ونحوها وهو معرب وتسمى بركة الماء صهريجا لذلك . أبو إسحاق .

وَأِنْ يَكُنْ تَقَدَّمَ التَّصْرِيجُ لَا يَلْزَمُ الصَّارُوجُ حِينَ صَرَّجُوا كَذَلِكَ لَا يَلْزَمُ أَهْلَ الْفَلَجِ إِلَّا صَفًا يَمْنَعُ جَرِي الْمَاءِ لِأَنَّ نَفْعَ قَطْعِهِ تَبَيَّنَا فَإِنَّهُمْ فِي الْكَبْسِ يُجْبَرُونَ عَلَى زَوَالِهِ وَيُقَهَّرُونَ فَهَذَا هُنَا قَدْ انْتَفَى التَّحْرِيجُ أَهْلَ الشَّرَابَاتِ (١) إِذَا تَحَرَّجُوا إِنْ كَرِهُوا قَطَعَ الصَّفَا الْمُنْدَرَجُ فَقَطْعُهُ يَلْزَمُ فِي الْإِفْتَاءِ كَالْكَبْسِ إِذَا إِحْرَاجُهُ تَعَيَّنَا عَلَى زَوَالِهِ وَيُقَهَّرُونَ

باب الحريم

إِنَّ الْحَرِيمَ مَوْضِعٌ يُحْتَاطُ بِهِ وَلَيْسَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَنْتَهِكَا وَالْعَدْلُ بَيْنَ النَّفْسِ وَالْجِيرَانِ وَيُفْسَحُ الْفَسْلُ عَنِ الْمَجَارِي وَقِيلَ بَلْ يَكْفِي ذِرَاعَانِ وَقَدْ وَحَدَهُ مِنْ حَدِّ ضَرْبِ الْمَاءِ وَأَنَّ لِلْأَنْهَارِ فِيمَا قِيلَ عَنْ ضَرَرِ الْجَارِ فَرَاعٍ وَانْتَبَهَ حَرِيمٌ غَيْرُهُ وَإِنْ تَمَلَّكَ مِنْ شَأْنِ أَهْلِ الْبِرِّ وَالْإِيمَانِ ثَلَاثَةَ الْأَذْرَعِ (٢) لِلْجَوَارِ قَالَ أَنَسٌ بِذِرَاعٍ وَانْفَرَدَ لَا غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْأَرْجَاءِ (٣) خُمْسَ مِئِينَ أَذْرَعًا (٤) تَفْصِيلًا

(١) أهل الشرابات : أى أصحاب الأموال التى صار سقيها من ماء النهر من دون قسم معلوم ، إلا ما يحتاج إليه من الماء على السنة المدركة فيها عندهم ، فهؤلاء ليس لهم شركة فى النهر إلا ما يكفى أمواهم فى الوقت المعروف .

(٢) قوله : «ثلاثة أذرع» هو على لغة من قال :

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى

(٣) الأرجاء : أى الجهات .

(٤) أذرعاً : منصوب على التمييز .

لَا يُحَدَّثَنَّ قَطُّ فِي ذَا الْقَدَرِ وَبِثَلَاثٍ مِنْ مِثْنَيْنِ حَكَمًا وَبَعْضُهُمْ بِالْأَرْبَعِينَ يَكْتَفِي وَبَعْضُهُمْ (٣) لَيْسَ يَرَى التَّحْدِيدَ وَإِنَّمَا يَنْظُرُ نَفْسَ الضَّرَرِ فَإِنْ رَأَى النَّقْصَ بِهَذَا الْحَفْرِ وَقَبْلَ أَنْ يَبِينَ ضَرُّهُ فَلَا وَأَرْبَعِينَ مِنْ ذِرَاعٍ يُحْرِمُ وَمَوْرِدُ الصَّخْرَاءِ مِثْلُ الْبَيْرِ وَالْبَيْرِ (٥) عَنْ أَرْضٍ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَصَوْبُ وَمَنْ أَرَادَ يَعْمُرُ الْمَوَاتَا مِقْدَارَ مَا لَيْسَ يَنَالُهُ الضَّرَرُ شَيْءٌ مِنَ الْآبَارِ بَلْ وَالْأَنْهَرِ (١) بَعْضٌ وَبَعْضٌ مَائَتَيْنِ (٢) أَحْرَمًا لِمَنْ يُرِيدُ حَفَرَ بئرٍ فَأَعْرِفَ بِالذَّرْعِ بَلْ يَجْعَلُهُ بَعِيدًا فَيَمْنَعُ الضَّرَرَ لَدَى الْمُعْتَبَرِ أَرَأَيْتَ إِذْ فِيهِ نَفْسُ الضَّرَرِ يَمْنَعُهُ أَنْ يَحْفَرَ مَثَلًا مَنْ شَاءَ بئرًا حَوْلَ بئرٍ يَخْدُمُ (٤) إِنْ شَاءَهُ مَعَ مَوْرِدٍ لِلْغَيْرِ وَقِيلَ قَدَرٌ عُمُقُهَا الْمُحْتَرَعُ مَا لَمْ يَخَفْ لِلْأَرْضِ هَذَا يَشُبُّ يَفْسَحُ عَنْ قَبْرِ إِذَا مَا وَاتَى (٦) وَالذَّرْعُ لَمْ يَكُنْ هُنَا بِالْمُعْتَبَرِ

(١) الأنهر : جمع نهر كالأشهر في جمع شهر .

(٢) قوله : «وبعض مائتين» بجر مائتين على تقدير وجود الباء الموحدة أى وبعض مائتين .

(٣) قوله : «وبعضهم» أقول هذا هو القول الأصح عندى ، لأن مبنى أساس الحريم إنما هو مراعاة منع الضرر فإذا لم يمتنع بالذرع المحدد سقط اعتبار هذه القاعدة من أصله ، ولكن مدار هذه الأمور على رفع الضرر ، ودفعه لا ضرر ولا ضرار في الإسلام .

(٤) يخدم : أي يحفر .

(٥) قوله : «واتى» أي عارض .

(٦) قوله : «والبئر» مبتدأ وهو من إقامة المضاف إليه مقام المضاف مع حذفه وثلاث أذرع خبره وتقدير الكلام وحرم البئر عن أرض الغير ثلاثة أذرع ، ويصح أن تكون البئر فاعلاً مجازاً أو ثلاث مفعول به أى وتحرم البئر عن الأرض ثلاثة أذرع .

وَلِصُعُوبَةِ الْأُرُوضِ أَثَرٌ خِلَافَ أَرْضٍ سَهْلَةٍ فَالْسَّهْلُ وَالْبَحْرُ فِيهِ قِيلَ كَالْأَنْهَارِ وَحَدُّهُ مِنْ حَيْثُ مَدَّ الْبَحْرُ (٢) حُمْسُ مِثْنِ (٣) أَذْرُعٍ لِلْبَلَدِ وَقِيلَ بَلْ حَرِيمُهُ حَيْثُ وَصَلَ يَرْتَفِقُونَ لَا يُشَارَكُونَا وَهُمْ بِهِ أَحَقُّ فَالْمُرِيدُ وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ فِيهِ الْإِحْيَا حُدَّ صُحَارًا (٥) مَشْرِقًا وَادِي مَجَزْ

بِهَا عَنِ الْقُبُورِ يُنْفَى الضَّرَرُ لَا شَكَّ بِالْمَاءِ إِذَا يَنْحَلُ (١) حَرِيمُهُ وَقِيلَ كَالْأَبَارِ إِنْ مَدَّ مَاءَهُ لِنَحْوِ الْبَرِّ لِسَعَةِ الذُّهُوبِ وَالتَّرَدُّدِ حَافِرُهُمْ وَخَفُّهُمْ إِذَا انْفَصَلَ (٤) بِالِاشْتِرَاكِ يَتَضَرَّرُونَ إِيَّاهُ فَفِعْلُهُ مَرْدُودُ لِمَنْ يَشَاءُ إِذِ الْمَوَاتُ يُحْيَى وَوَادِي صَلَّانَ بِغَرْبِهَا يُحْزَرُ (٦)

(١) ينحل : أي ينهل ويتداعى .

(٢) قوله : «من حيث مد» بإضافة حيث إلى المفرد وهو قليل ، ومنه قوله

أما ترى حيث سهل طالعا نجما يضيء كالشهاب لامعا

(٣) قوله : «خمس مئين» بإضافة مئين إلى أذرع ويصح نصب أذرع تمييزا وتووين مئين .

(٤) قوله : «حافرهم وخفهم» أي دوابهم ذوات الحافر كالخيل والحمير ، وذوات الخف كالإبل ومثلهما ذوات الظلف كالبقرة والغنم ، والمرادان حریم كل بلاد إلى حيث تبلغ أسامة دوابهم واعتبار الحریم بهذا يجعله بعيدا جدا والأولى أن يكون دون ذلك ، ولا سيما إذا تقاربت البلدان ، بحيث لا مجال لمثل هذا القول ، فإن لم يتفقوا على تداخل الحریم قُسم ما بينهما نصفين .

(٥) صحار قصبة عمان ، وهي عاصمة إمارة عمان منذ الفتح الإسلامي حتى استبدالها بعض الأئمة رحيم الله بغيرها ، كنزوى ومسقط وغيرهما ؛ لكثرة ما توالى عليها من إغارة الأعداء من جهة البحر ، وقد وصفها بعض الكتّاب يوم كانت مزدهرة بالعلم ، وزينة الملك ، وجمال العدل ، بقوله : صحار قصبة عمان ، وهي مدينة ليس على بحر الصين أجل منها ، وهي عامرة ومشهورة بطيب هوائها وخيراتها وأسواقها . وإليها يشير مهيار الديلمي بقوله :

نتم بما فيها كأن طروسها لطائم أهدتها إليك «صحار»

واللطائم جمع لطيمة أوعية المسك . أبو إسحاق .

(٦) أي يحد .

بابُ الطُّرُقِ

لَا بُدَّ لِلْعُمَرَانِ مِنْ طَرِيقٍ
 مَنْ ضَيَّقَ الطَّرِيقَ لِاجْتِهَادٍ
 وَيُحْبِطُ الذُّبُّ الْكَبِيرُ الْعَمَلَا
 وَكَالْجِهَادِ سَائِرُ الْأَعْمَالِ
 إِلَّا إِذَا تَابَ فَمَنْ تَابَ رَجَعَ
 وَحَدَّثَهَا فِي عَرْضِهَا بِقَدَرٍ
 فَلِلْقَرَى كَذَاكَ لِلْمَنَازِلِ
 وَسِتَّةٌ لِلجَائِزِ الطَّرِيقِ
 وَقِيلَ لِلجَائِزِ سَبْعُ أَذْرُعٍ
 ثَلَاثَةُ الْأَذْرُعِ لِلسَّمَادِ
 وَكُلُّ نَافِذٍ فَذَاكَ جَائِزُ
 وَإِنْ تَكَ الطَّرِيقُ فِي الصَّحَارَى (٣)
 مِنْ كُلِّ وَجْهِ قِيلَ أَرْبَعُونَ
 لَا يُحَدِّثُوا فِي حَدِّ هَذَا الذَّرْعِ
 وَمَنْ أَرَادَ يُحَدِّثَنَّ كَيْفَا
 يَفْسَحُ عَنْهَا خُمْسَةً مَعَ عَشْرَةٍ
 كَيْلًا يَكُونُ النَّاسُ فِي مَضِيقٍ
 لَهُ لِأَنَّ فِعْلَهُ فَسَادُ
 مِنْ هَاهُنَا جِهَادُهُ قَدْ بَطَلَا
 إِذِ الْكَبِيرُ مُحْبِطٌ بِحَالٍ
 لَهُ مِنَ الْأَعْمَالِ مَا كَانَ صَنَعَ
 حَاجَةً مَنْ يَمُرُّ فِيهَا فَانْظُرْ
 أَرْبَعَةُ الْأَذْرُعِ فِي الْمَسَائِلِ
 وَذَاكَ أَذْنَاهَا (١) إِلَى التَّضْيِيقِ
 وَقِيلَ بِالثَّمَانِ لِلتَّوَسُّعِ
 ثُمَّ الذَّرَاعَانِ لِسَاقِي الْآدِ (٢)
 وَهُوَ الَّذِي لِلذَّرْعِ طَرَأَ حَائِزُ
 يُعْطَى مِنَ الْحَرِيمِ كَالْآبَارِ
 مِنْ أَذْرُعٍ وَقِيلَ بَلْ عَشْرُونَ
 شَيْئًا مِنَ الْبِنَاءِ أَوْ مِنْ زَرْعٍ
 عَلَى الطَّرِيقِ فَلْيَكُنْ عَفِيفًا
 مِنْ أَذْرُعٍ حَتَّى يُنْحَى ضَرَرُهُ

(١) أذناها : أى أقربها .

(٢) قوله الآد اسم لدوران الماء فى الفلج ؛ اصطلاح عماني . ص

(٣) الصحاري : جمع صحراء وهى الأرض الواسعة التى لم تـُـحرث ، وهذا الجمع فيه الفتح والإمالة ومثله العذارى فى جمع عذراء .

وَبَعْضُهُمْ قَدْ أَوْجَبُوا مِقْدَارًا وَهَؤُلَاءِ لَمْ يُقَيِّدُوهُ فَقَدْ يَضُرُّ مَعَ بُعْدِ الْحَدِّ وَفِي مَوَاتٍ (٣) بِالطَّرِيقِ اتَّصَلَا فَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا أَنْ يُفْسَلَا وَفِيهِ قَوْلٌ قَدْ أَشَارَ الْأَصْلُ وَالْمَانِعُونَ يَجْعَلُونَ الدَّرَبَا إِلَّا إِذَا صَحَّ لَهُ حُكْمٌ سِوَى وَفِي طَرِيقٍ بَيْنَ قَوْمٍ قَدْ بَنَى أَنْكَرَهُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ سَكَنَّا يُخَاصِمُ الْبَانِي كَذَا يُحْلَفُ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ خَصِيمٌ وَالشَّجَرُ الْمُثْمَرُ فِي الطَّرِيقِ لِأَنَّهُ مِنْ أَعْظَمِ الْمَنَاصِرِ وَقِيلَ فِي شَجَرَةٍ شَرِيفَةٍ

مَالًا يَضُرُّ رِيحُهُ الْمُرَّارًا (١) بِالذَّرْعِ إِذْ بِالضَّرِّ عَوْدُوهُ وَقَدْ يَخْفُ ضَرُّهُ الْمُعْدَى (٢) مُسْتَوِيًّا وَلَيْسَ عَنْهُ انْفَصَالٌ فِيهِ لِأَنَّهُ اتَّسَاعٌ حَصَلَا إِلَيْهِ وَهُوَ أَنْ يَجُوزَ الْفَسْلُ أَوْلَى بِهِ إِذْ كَانَ أَذْنَى قُرْبًا هَذَا فَيُعْطَى حُكْمُهُ الَّذِي اسْتَوَى عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ وَأَنْكَرَ (٤) الْبَانِي فَذَلِكَ الْمُنْكَرُ خَصِمٌ (٥) قَدْ أَتَى إِنْ وَجَبَتْ فِيهِ يَمِينٌ تُحْلَفُ (٦) لَهُ فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ يَقُومُ يُخْرَجُ (٧) مَهْمَا كَانَ فِي مَضِيقٍ وَصَرَفُهُ يَلْزَمُ كُلَّ قَادِرٍ عَلَى الطَّرِيقِ كُلَّهَا مُنِيفَةً

(١) الْمُرَّارَا : جمع مار بتشديد الراء ، وهو اجتياز بالطريق ، أي الماشى فيها .

(٢) الْمُعْدَى : الكثير الزائد ، هكذا في الإصطلاح العماني .

(٣) الموات : هو الأرض التي لم تحي بالحرث ، وفي الحديث من أحي مواتا فهو له .

(٤) أَنْكَرَ : بالبناء للمفعول .

(٥) قوله : «فذلك المنكر خصم» أي تسمع دعوى إنكاره ، ولو سكت الباقون .

(٦) تحلف : بالبناء للمفعول .

(٧) يخرج : أي يقطع ويصرف .

ثَمَرَهَا لِرَبِّهَا وَالْفَقِيرَا لِكِنَّهُ بِصَرْفِهَا مَلْزُومٌ وَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا لِأَحَدٍ لَأَنَّ ذَاكَ حَدَثٌ مُزَالٌ وَحَامِلٌ تَبْنًا وَمِنْهُ وَقَعَا فَإِنْ يَكُنْ أَمَكْنَهُ وَإِلَّا وَالْخُلْفُ فِي ضَمَانٍ مَا يُوْطَى (٤) وَهَكَذَا الْمَوْضُوعُ بِالسَّوَاحِلِ وَسَادِعٌ مِنَ الطَّرِيقِ حَجَرًا فَبَعْضُهُمْ أَلْزَمَهُ الْإِخْرَاجَا وَبَعْضُهُمْ يَعْذَرُهُ إِذَا وَطَا إِنْ وَقَعَ الشَّوْكُ مِنَ الْجِدَارِ فَرَفَعَهُ قَالُوا عَلَى أَرْبَابِهِ وَلَا يَحِلُّ أَحَدُهُ لِأَحَدٍ

لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا الثَّمَرَا وَضُرُّهَا فِي ذَرْبِهِمْ مَعْلُومٌ يُحَدِّثُ مَسْقَى (١) فِي الطَّرِيقِ فَاقْتَدَى يُنْكِرُهُ النِّسَاءُ وَالرِّجَالُ عَلَى الطَّرِيقِ فَعَلَيْهِ يَرْفَعَا (٢) يَحْمِلُ مِثْلَهُ وَقَدْ أُحِلَّ (٣) فِي الدَّرْبِ إِنْ ضَاعَ إِذَا مَا يُوْطَى فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ الْأَوَائِلِ إِخْرَاجُهُ فِيهِ اخْتِلَافٌ ذِكْرًا (٥) لِأَنَّهُ حَرَّكَهُ إِزْعَاجَا ذَلِكَ لَا بِالْعَمْدِ لَكِنْ بِالْخَطَا عَلَى الطَّرِيقِ أَوْ مِنَ الْحِطَارِ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ مِنْ أَسْبَابِهِ تَمَلُّكًا (٦) إِلَّا بِإِذْنِ الْمُرْفِدِ

(١) مسقى : أى ساقية .

(٢) يرفعا : منصوب بأن مقدرة .

(٣) أحلا : أى برئى .

(٤) ، يُوْطَى : بتشديد الطاء : أى يوضع ؛ ويترك ، لغة عمانية .

(٥) قوله : «وسادع» أى ضارب يقال سدعه إذا ضربه وأصابه ، ومعناه إذا أصابت قدم الماشي على الطريق حجرا فحرَّكه عن موضعه ، فهل يلزمه إخراجه من الطريق ، فيه قولان ، وذلك إذ لم يعتمد تنقيله من موضعه ، وإلا لزمه إخراجه قولاً واحداً .

(٦) تملكا : مفعول لأجله .

وَوَاضِعٌ عَلَى الطَّرِيقِ حَجَرًا وَإِنْ يَكُنْ سِوَاهُ (١) بَعْدُ نَقْلَهُ لِأَنَّهُ بِوَضْعِهِ مِنْ بَعْدِ وَقَائِمٌ عَلَى الطَّرِيقِ فَسُدَّغُ (٢) لِأَنَّهُ عَلَى الطَّرِيقِ اعْتَرَضًا وَقِيلَ لَا بَأْسَ عَلَى مَنْ سَقَفًا حَتَّى يَكُونَ يَمْنَعُ الرُّكْبَانَا وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُ مَنَعَا فَلِلطَّرِيقِ أَرْضُهَا مَعَ الْهَوَا

فَأَنَّهُ يَضْمَنُ مَا قَدْ كَسَرَا فَمَا جَنَاهُ الثَّانِي قَدْ تَحَمَّلَهُ تَنْقِيلُهُ يَكُونُ كَالْتَعَدَى فَلَا ضَمَانَ يَلْزِمُ الَّذِي سَدَّغُ وَلَمْ يَكُنْ سَادِعُهُ مُعْتَرِضًا عَلَى طَرِيقٍ جَائِزٍ قَدْ عُرِفَا (٣) عَنِ الْمُرُورِ تَحْتَهُ مَا كَانَا لِأَنَّهُ عَلَى الطَّرِيقِ وَقَعَا كَغَيْرِهَا مِمَّنْ لِمِثْلِ ذَا حَوَى

بَابُ صَرْفِ الْمَضَارِّ

وَالضَّرُّ مَضْرُوفٌ عَنِ الْجِيرَانِ وَهَكَذَا عَنِ الطَّرِيقِ يُصْرَفُ فَالْهَضُّ أُحْيٍ لِرُزْوَالِ الضَّرَرِ فَإِنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَوْتِ الْمُحْدَثِ

وَصَرَفُهُ مِنْ شَعْبِ الْإِيمَانِ كَيْلًا يَضُرُّ مَنْ عَلَيْهَا يَحْطِفُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُضَمَّ بَيْنَ الْحَفْرِ يُوقِفُ عَنْ رُزْوَالِ ذَلِكَ الْحَدَثِ

(١) سواه : أي غيره .

(٢) فسُدَّغُ : الأول بالبناء للمفعول والثاني بالبناء للفاعل أي لا ضمان على الذي سدَّغُه إذا كان وقوفه معترضًا في الطريق لغير عذر .

(٣) سَقَفًا : أي وضع سقفا على هواء الطريق من بيته إلى بيته إذا كانت الطريق بينهما والأكثر على جوازه إذا ارتفع ولم يُصب الماشي ولا الراكب كما سياتي .

(٤) يشير إلى الحديث المشهور عنه صلى الله عليه وسلم «الإيمان بضع وسبعون شعبه أعلاها كلمة لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق» .

لَأَنَّهُ مَاتَ وَمَاتَتْ حُجَّتُهُ لَعَلَّهُ بِحُجَّةٍ يُبْتِغِيهِ
وَذَاكَ الْاِحْتِمَالُ لَا يُغْنِيهِ مِنْ رَبِّهِ شَيْئاً وَلَا يَقِيهِ
فَيَبْقَى إِثْمُهُ عَلَى كَاهِلِهِ (١) وَعَاشَ وَارْتَوَهُ فِي حَاصِلِهِ
وَفَاسِلٌ عَلَى حَرِيمِ الْجَارِ أَوْ نَحْوِهِ يُزَالُ بِالْإِنْكَارِ
إِنْ سَكَتَ الْجَارُ إِلَى أَنْ وَسَّعَا (٢) أَقْلَابَهُ وَحَالَهُ تَوْسَعَا
وَصَارَ فَسْلاً ثُمَّ قَامَ يُنْكِرُ لَا يُسْمَعَنَّ وَقِيلَ بَلْ يُعَيَّرُ
وَقِيلَ إِنْ أَثْمَرَ لَيْسَ يُسْمَعُ إِنْكَارُهُ وَلَيْسَ عَنْهُ يُقْلَعُ
وَقِيلَ بَلْ يُزَالُ مَا لَمْ يَمْتِ مُحَدِّثُهُ إِذْ لَمْ يَكُنْ بِحُجَّةٍ
تُرْكُ النَّكِيرِ مِنْهُ حُجَّةٌ عَلَى ثُبُوتِهِ مَعَ مَنْ يَقُولُ الْأَوَّلَا
وَذَاكَ فِي الْأَحْكَامِ أَمَّا الْإِثْمُ يَلْزَمُهُ إِذِ التَّعَدَّى ظَلَمٌ
حَتَّى وَلَوْ بَارِضِهِ قَدْ غَرَسَا وَنَافَ (١) بَعْضُهَا عَلَى الْجَارِ أَسَا
وَذَاكَ إِنْ لَمْ يَصْرِفْنَهُ حَالَا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنْكِرَ أَوْ يُزَالَا
فَعَرْسُهُ بِيَدِهِ لَا يَقِفُ عَلَى النَّكِيرِ ضُرُّهُ بَلْ يُصْرَفُ
وَمَا عَلَيْهِ إِنْ يَكُنْ لَمْ يَفْسِلِ بِيَدِهِ إِلَّا بِإِنْكَارٍ جَلِي

(١) كاهله : أى على ظهره ، مأخوذ من قوله تعالى : ﴿يُخْمِلُونَ أُوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ﴾ .
(٢) قوله : «إلى أن وسعا» عبارة أصحاب الآثار العمالية إن سكت الجار عن الإنكار أي عن إنكار الفسل إلى أن نسعت أقلابه أي خرجت وظهرت ، والأقلاب هي الأعصاب التي تظهر على رؤوس النخل . فكل عسيب يبدو أولا من رأس النخلة فهو يسمى قلب تشبيها بقلب الإنسان لأن وجود الأقلاب في النخلة يدل على حياتها والظاهر أن عبارة الأثر هي الأصح ، لأن المقصود أنه إذا تبينت حياة الفسيلة ولم ينكرها الجار ، ثم أنكرها بعد نسوع الأقلاب الدالة على حياتها لم يسمع إنكاره على هذا القول ، وهناك أقوال أخرى كما ذكرها المصنف .

وَكَرَمَةً لِرَجُلٍ حَشَّاهَا فِي مَالٍ غَيْرِهِ وَقَدْ مَشَّاهَا
وَذَلِكَ الْغَيْرُ لَهَا لَمْ يُنْكَرِ ذَلِكَ حَتَّى مَاتَ لَمْ يُغَيَّرِ
وَبَعْدَ ذَلِكَ قَامَ بِالْإِنْكَارِ فَإِنَّهُ يَثْبُتُ ذَلِكَ الْجَارِي
وَإِنَّمَا يُصَرَّفُ مَا قَدْ زَادَ وَهَكَذَا إِنْ زَالَ عَنْهُ بِالْشَّرَا
وَإِنَّمَا يُصَرَّفُ مَا زَادَ عَلَى وَالْخُوصُ (١) إِنْ نَافَ عَلَى الْجَارِ صُرِفَ
وَقَالَ بَعْضُ إِنَّهُ مَصْرُوفٌ لَوْ كَانَ فِي سَمَائِهِ قَدْ ارْتَفَعَ
وَلَا أَقُولُ يُصَرَّفُنْ مَا لَمْ يَضُرَّ لَكِنَّهُ يُصَرَّفُ بِالتَّحْقِيقِ
إِلَّا إِذَا لَمْ يَنْشِ (٢) الرُّكْبَانَا إِذْ لَهُمْ أَنْ يَرْكَبُوا قِيَامًا
وَإِنْ يَكُ الْمِيزَابُ فِي الدَّرْبِ فَلَا قَدْ قِيلَ فِي أَعْلَا وَلَا فِي أَسْفَلِ
لِأَنَّهُ يَكُونُ بِالتَّحْوِيلِ

فِي مَالٍ غَيْرِهِ وَقَدْ مَشَّاهَا ذَلِكَ حَتَّى مَاتَ لَمْ يُغَيَّرِ
فَإِنَّهُ يَثْبُتُ ذَلِكَ الْجَارِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَافْهَمِ الْمُرَادَا
فَإِنَّهُ يَثْبُتُ مَا كَانَ جَرَا مَا كَانَ قَبْلَ الْبَيْعِ قَدْ تَحَصَّلَا
حَتَّى يُرَى ضَرَرُهُ قَدْ انْصَرَفَ لَوْ كَانَ لَا ضَرَرَ بِهِ مَعْرُوفٌ
مَا دَامَ فِي أَرْضٍ سِوَاهُ قَدْ يَقَعُ وَالْجَوُّ لِلَّهِ فَإِنْ شَاءَ يَفِرُّ (٢)
جَمِيعُ مَا نَافَ عَلَى الطَّرِيقِ إِنْ وَقَفُوا فَوْقَ رِفَاعٍ كَانَا
عَلَى الرَّفَاعِ فَافْهَمِ الْأَحْكَامَا يَجُوزُ عَنْ مَوْضِعِهِ يُحَوَّلَا
وَلَا حِذَاهُ مَا لَهُ مِنْ مَدْخَلٍ مُبْتَدِعَا لِذَلِكَ التَّقِيلِ

(١) الخوص : هو سعف النخل هكذا عند أهل عمان وهو العسيب قال كعب بن زهير :
تمر مثل عسيب النخل ذا خصل
بفارز لم نخونه الاحاليل

(٢) يفر : أى يرتفع ويطير .

(٣) ينش : ينزل قال الله تعالى : ﴿وَأُنزِلُ لَهُمُ النَّارَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾ .

قَدْ تَرَكَ الَّذِي لَهُ قَدْ اسْتَحَقَّ وَإِنْ يَكُنْ أَخْطَا مَنِ يُرَكِّبُهُ (١) إِذْ لَيْسَ فِي الْخَطَا هُنَا مِنْ بَأْسٍ وَجَاءَ فِي التَّكْمِيمِ لِلْجِدَارِ لِأَجْلِ مَا فِيهِ مِنَ الْأَضْرَارِ إِذْ يَسْقُطُ الشَّوْكُ عَلَى الطَّرِيقِ وَإِنْ يَكُنْ مُكَمَّمًا مِنْ قَبْلٍ وَلَا يَكُونُ ذَاكَ فِي الصَّوَابِ وَوَضِعُ شَيْئًا عَلَى جِدَارِهِ حَتَّى وَلَوْ أَصَابَ مَنْ قَدْ مَرَّ لَكِنِّي أَقُولُ بَلْ يُعْتَبَرُ وَطَلَبُوهُ صَرْفَهُ ثُمَّ أَبِي وَذَاكَ كَالْجِدَارِ خِيفَ مِنْهُ وَقِيلَ فِي الْبَيْتِ إِذَا مَا اتَّصَلَ

وَاخْتَرَعَ الثَّانِي لَهُ مِنْ غَيْرِ حَقٍّ مَوْضِعُهُ فَمَا عَلَيْهِ نَعْتُهُ وَإِنَّمَا يَأْتُمُّ فِيهِ الْآسِي (٢) بِالشَّوْكِ نَهَى الْعُلَمَاءُ الْأَبْرَارَ فَإِنَّهُ يَضُرُّ بِالْمُتَرَارِ فَيَطْعَنُ الْخَاطِفَ (٣) بِالتَّحْقِيقِ وَزَالَ فَالتَّجْدِيدُ لَا يَحِلُّ يُشَابِهُ التَّجْدِيدَ لِلْمِيزَابِ فَطَاحَ (٤) لَا يَضْمَنُ فِي آثَارِهِ إِذْ وَضَعُهُ هُنَاكَ لَيْسَ حِجْرًا إِنْ كَانَ فِي الْعَادَةِ مِمَّا يُنْكَرُ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ مَا قَدْ جَلَبَا وَقُوْعُهُ عَلَى الْوَرَى اعْلَمْنَهُ بِمَوْضِعٍ يُسْقَى لِقَوْمٍ فَضْلًا (٥)

(١) يُرَكِّبُهُ : أى يضعه فى موضعه ، وقد رأيت أصحابنا يشددون فى وضع الميازيب على سقف البيوت لإخراج السيل منها ، وهذا مما عمت فيه البلوى ، ولا يستغنى عنه أحد ، فلا يناسب هذا الحال إلا الترخيص ورفع الحرج وفى السنة وأفعال الصحابة ما يؤيد ما أشرت إليه ، والعلم عند الله .

(٢) الآسى : المتعمد لأن المتعمد لذلك آسى أى مرتكب للإساءة .

(٣) الخاطف : أى الماشى على الطريق . لغة عمانية .

(٤) فطاح : أى فسقط .

(٥) فضلاً : جمع فاضل .

أَرَادَ مَنَعَ سَقِيهِمْ مِنْ قَبْلِ دَوْرَانِ آدِهِمْ (١) لِهَذَا الْأَصْلِ
فَالسَّقِيُّ لَا يُمْنَعُ لَكِنْ يُمْنَعُ مَسُّ (٢) الْجِدَارِ الْمَاءُ حِينَ يَدْفَعُ

بابُ المواتِ والأودية

أَمَّا الْمَوَاتُ فَهِيَ أَرْضٌ لَمْ يَقَعْ
وَالْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ فِيهَا سَوَاءٌ
وَلَمْ يَكُ الدِّمِيُّ فِيهَا أَحْيًى
يُنَزَّغُ مِنْهُ صَاغِرًا فَلَا يَدُ
وَمَا بِهِ مِنْ أَثَرِ الْعِمَارَةِ
وَمَنْ يَكُ الْفَيَافِي مُلْكًا ادَّعَى
فَيَشْهَدَانِ أَنَّهُ أَحْيَاهَا
أَوْ لَا فَهِيَ مِثْلُ غَيْرِهَا فَلَا
وَالْأَرْضُ لِلَّهِ فَمَنْ أَحْيَاهَا
وَصِفَةُ الْإِحْيَاءِ أَنْ يَسْقِيَهَا
كَذَاكَ إِنْ كَانَ لَهُ بِهَا عَمَلٌ
مُلْكٌ لِمَخْلُوقٍ عَلَيْهَا مُخْتَرَعٌ
فَكُلُّ مَنْ أَحْيَاهُ فَضْلُهُ حَوَى
مِنْ بَلَدِ الْإِسْلَامِ يُعْطَى شَيْئًا
لِمُشْرِكٍ فِي أَرْضٍ مَنْ يَوْحِدُ
يَأْخُذُهُ (٣) وَيَمْحُونَ آثَارَهُ
يَدْعَى بَعْدَئَيْنِ عَلَى ذَا الْمُدَّعَى
إِنْ شَهِدَا كَانَ لَهُ وَلَاهَا
يَمْنَعُ مَنْ سِوَاهُ أَنْ يُحْصَلَا
فَهِيَ لَهُ مِنْ رَبِّهِ مَوْلَاهَا
بِالْمَاءِ وَهُوَ قَاصِدٌ يُحْيِيهَا
كَمِثْلِ أَنْ يَهْيِسَهَا عَلَى عَجَلٍ

(١) آدهم : هو وقت حضور نصيب كل شريك من ماء النهر .

(٢) مَسُّ : مضاف إلى الجدار من إضافة المصدر إلى مفعوله والأصل مس الماء الجدار فقلبت الإضافة والماء فاعل المَسِّ والمراد بالمس هنا إصابة بلل الماء الجدار ، لأن البلل يهدمه إذا كان مبنيا بالطين .

(٣) قوله : « يأخذه » يعني أن الدمي إذا أخذ شيئا من أراضي المسلمين لم يكن له تملكه بالإحياء ولكنه يُنَزَّغُ منه صاغرا وإن كان غرس أو بنى فيما أحياه فله إخراجه والأرض ترجع للمسلمين .

كَذَلِكَ الْجِدَارُ إِنْ بَنَاهُ
وَالْحُلْفُ فِي الْحِطَارِ وَالْمُحْتَارُ
وَفِي مَوَاتٍ بَيْنَ مَالَيْنِ قُسِمَ
وَإِنْ يَكُنْ بَعْضُهُمَا أَعْلَى فَقَدْ
وَقِيلَ بَلِ لِلْأَسْفَلِ الثُّلُثَانِ
وَقَالَ بَعْضٌ إِنَّهُ مَوْفُوفٌ
وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْجَدُولِ الْمَشْهُورِ
فَالْجَدُولُ الْوَعْبُ عَلَى السَّوَاقِي
وَذَلِكَ الْوَعْبُ يُسَمَّى دَكَّا
وَهُوَ مِنَ الْخَرَابِ لَكِنْ صُورًا
وَغَالِبُ الْأَحْوَالِ أَنْ تَرَاهُ
وَالْوَادِي مَجْرَى الْمَاءِ فِي السُّيُولِ
فَإِنْ يَكُنْ عَنِ الْقَرْيَةِ بَعِيدٌ
وَحُكْمُ مَا فِيهِ مِنَ الْأَشْجَارِ
فَلِلْجَمِيعِ نَفْعُهُ مُبَاحٌ
كَنْخَلَةٍ فِي جَبَلٍ قَدْ تَبَتَّ

فَإِنَّهُ يَمْلِكُ مَا حَوَاهُ
أَنْ لَا يَحُورَ أَرْضَنَا الْحِطَارُ
بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ فِيمَا قَدْ عَلِمَ
قِيلَ لَهُ ثُلَاثُهُ حَظًّا مُنْتَقَدٌ
وَالثُّلُثُ لِلْأَعْلَى مِنَ الْمَكَانِ
وَحَدَّثُ الْكُلِّ بِهِ مَصْرُوفٌ
وَذَا الْمَوَاتُ حَالَةُ التَّصْوِيرِ
أَوْ غَيْرِهَا مِنْ كُلِّ وَغَبٍ بَاقِي
فِي عُرْفٍ بَعْضِنَا لِنَنْفِي الشُّكَا
بِهَيْئَةٍ مَحْصُوصَةٍ كَمَا تَرَى
مُلَكًا لِمَنْ يَكُونُ قَدْ حَاذَاهُ
مِنْ جُمْلَةِ الشَّعَابِ وَالْفُحُولِ (١)
فَلَيْسَ فِيهِ أَبَدًا تَشْدِيدُ (٢)
لِلْفُقَرَا وَالْأَغْنِيَاءِ جَارٍ
وَلَيْسَ فِي تَحْوِيلِهِ جُنَاحُ (٣)
إِبَاحَةُ النَّفْعِ بِهَا قَدْ تَبَتَّتْ

(١) قوله : «حظًا» منصوب على الحال من المبتدأ على قول من أجاز مجيء الحال منه .
(٢) قوله الشعاب جمع شِعْب بالكسر ، وهو الوادي الصغير ، والفحول جمع فحل وهو الوادي الكبير . ص

(٣) وقوله بعيد مبتدأ والجار والمجرور قبله خبره والجملة خبر كان . ص

(٤) جُنَاح : أى حرج أو إثم .

وَلَا أَرَى فِي مَنَعِهَا عَنِ الْغَنِيِّ
بَلْ لَا يَجُوزُ قَطْعُ سِدْرِ الْوَادِي
فَهُوَ غِذَاً^(١)، إِنْ عُدِمَ الْغِذَاءُ
وَالشُّوْعُ أَيْضاً قَطْعُهُ مَكْرُوهٌ^(٢)،
وَإِنَّمَا التَّشْدِيدُ فِي الْأُودِيَةِ
فَلَيْسَ لِلْإِنْسَانِ فِيهَا حَدَثٌ
وَبَالِغُوا فَمَنَعُوا أَنْ يُلْقَى
فَيَنْبُتُ النَّحْلُ فَيَحْدُثُ الضَّرَرُ
وَقِيلَ لَا تُحَوِّلُ السُّيُولَ
لِأَتِّهَا فِي سَبِيلِهَا مَأْمُورَةٌ
فَلَوْ أَتَى السَّيْلُ عَلَى أَرْضٍ فَلَا
وَلَوْ أَرَادُوا صَرْفَهُ لِلْمَوْضِعِ
وَإِنْ يَكُنْ لَيْسَ بِرَدِّهِ ضَرَرٌ
لَأَنَّمَا الْمَانِعُ هَاهُنَا ارْتَفَعَ
وَمُشْتَرٍ أَرْضاً وَفِيهَا السَّيْلُ
فَجَائِزٌ يَسُدُّهُ إِنْ سَلِمَا

دُونَ الْفَقِيرِ مِنْ دَلِيلٍ بَيْنِ
إِذْ تَرَكُهُ أَنْفَعُ لِلْعِبَادِ
وَوَظْلُهُ مَأْوَى إِذَا مَا جَاءُوا
لِأَنَّ مِنْهُ الْحَلَّ يَعْصِرُوهُ
إِنْ وَقَعَتْ بَيْنَ الْقَرْيَةِ وَالْبَلَدَةِ
لِأَنَّ ضَرْهَا بِذَلِكَ يَحْدُثُ
فِيهَا النَّوَى مَخَافَةً أَنْ يَبْقَى
لِصَدِّهِ الْمَاءَ خِلَافَ مَا اسْتَقَرَّ
عَنِ الْمَجَارِي حَيْثُ مَا تَسِيلُ
فِي حُكْمِ خِلَاقِ الْوَرَى مَقْهُورَةٌ
لِأَهْلِهَا أَنْ يَصْرِفُوهُ مَعْزِلاً^(٣)
وَقَدْ أَتَاهُمْ مِنْهُ فَافْهَمُوا وَاسْمَعُوا
لِغَيْرِهِ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي النَّظَرِ
وَذَلِكَ خَوْفُ الضَّرَرِ بِالْغَيْرِ يَقَعُ
يَجْرِي الْكَثِيرُ مِنْهُ وَالْقَلِيلُ
مِنْ أَنْ يَضُرَّ غَيْرُهُ فَيَأْتِمَا

(١) فهو غذا : أى قوت .

(٢) الشوع : هو شجر البان ، وقد سبق ذكره في باب التيمم . والخل بفتح الحاء هو ما يخرج منه من الزيت .

(٣) معزلاً : أي مكاناً آخر . قال تعالى : ﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ ﴾ وهو بكسر الزاى وفتحها .

كَذَٰكَ قَالَ الْأَصْلُ وَهُوَ شَاهِدِي بَمَا (١) ذَكَرْتُهُ مِنَ الْفَوَائِدِ
 ثَمَرَةُ النَّحْلِ الَّتِي فِي الْأُودِيَةِ مِنَ الْقُرَى لِلْفُقَرَاءِ تَغْذِيَةً (٢)
 وَهَكَذَا أُودِيَةُ بَيْنَ الْقُرَى مَا أُبْتِئَتْ حُكْمُهُ لِلْفُقَرَا
 وَهَكَذَا مَا كَانَ فِي الطَّرِيقِ لِلْفُقَرَا قَالَ أُولُو التَّحْقِيقِ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ بِصَرْفِهِ قَدْ حُكِمَا فَصَرَفُهُ حِينَئِذٍ قَدْ لَزِمَا (٣)
 كَذَٰكَ مَا أُبْتِئَ الْمَقَابِرُ وَالْحُكْمُ بِالتَّكْرِيبِ فِيهِ شَاهِرُ
 ثِمَارُهُ لِلْفُقَرَاءِ حُكْمَا (٤) وَقِيلَ لِلْقُبُورِ نَفْعًا عَمَّا
 لِلْحَفْرِ وَالتَّوَلَّ وَحَمَلَ الْمَاءِ وَنَحْوَهَا مِنْ سَائِرِ الْأَشْيَاءِ (٥)

بابُ قِسْمِ الْأَمْوَالِ

وَالْقِسْمُ تَوْزِيعٌ لِمَالٍ مُشْتَرَكٍ مَا بَيْنَ أَهْلِهِ لِكُلِّ مَا اشْتَرَكُ
 وَشِرْكَةُ الْأَمْوَالِ طَوْرًا تُكْتَسَبُ وَمَرَّةً تَأْتِيكَ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ
 فَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ فِي الْبُيُوعِ يَكُونُ وَالْكَسْبُ مِنَ الْمَزْرُوعِ
 وَمِنْهُ مَالُ الْعَانِمِينَ فَاعْرِفِ لِأَنَّهُ بِالسَّيْفِ كَسْبًا قَدْ يَفِي (٦)
 قِسْمَتُهُ تَأْتِيكَ فِي الْجِهَادِ تَأْثِيرُهَا عَنِ النَّبِيِّ الْهَادِي

(١) في نسخه «لما» وهو أولى .

(٢) تغذية : أي غذاء .

(٣) حُكِمَا : بالبناء للمفعول .

(٤) قوله : «حُكِمَا» أي في الحكم ، ونفعاً : حال .

(٥) قوله : «والتَّوَلَّ» هو الطين ؛ ويراد به ما يحمله الكفَّان منه .

(٦) كسبا : مصدر حذف أي يكسب كسبا ، ويجوز واقعا موقع الحال .

وَالثَّانِي بِالْمِيرَاثِ وَالْوَصَايَا وَقَسْمُهُ بِحَسَبِ الْوَصِيَّةِ وَهَاهُنَا نَذْكُرُ وَصْفَ الْقَسْمِ لِأَنَّمَا لِلْأَنْصِبَا مَوَاضِعُ نَذْكُرُ ذَاكَ فِي مَحَلِّهِ كَمَا فَإِنْ يَشَاءُ الْوَارِثُ قَسَمَ الْمَالِ كَذَا وَصَايَاهُ إِذَا لَمْ تَزِدِ وَالْقَسْمُ قَبْلَ ذَاكَ أَمْرٌ بَاطِلٌ قَدْ أَكَّدَ الْقُرْآنُ حَيْثُ كَرَّرَا فَقَالَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ إِلَى فَقَوْلُهُ مِنْ بَعْدِ يُشْعِرُنَا وَبَعْدَ ذَاكَ قَسَمُوا مَا يُقْسَمُ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ فِي الْقَسْمِ ضَرَرٌ بَلْ يَقْسِمُونَ مِنْهُ تِلْكَ الْمَنْفَعَةَ وَالْغَرْمُ أَيْضاً بَيْنَهُمْ مَقْسُومٌ

وَهُوَ بِهَا يَكُونُ فِي قَضَايَا وَحَسَبِ الْمِيرَاثِ فِي الْقَضِيَّةِ لَا غَيْرُهُ مِنْ أَنْصِبَاءِ الْقَسْمِ (١) قَدْ بَسَطْتُ بَيَانَهَا الْجَوَامِعُ (٢) قَدْ ذَكَرُوهُ فِيهِ جُلُّ الْعُلَمَاءِ قَضَوْا دُيُونَ الْمَيِّتِ بِالْأَمْوَالِ عَنْ ثُلْثٍ وَإِنْ تَزِدْ لَمْ تَزِدْ إِذْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَاكَ الْفَاضِلُ قَضَاءُ ذَاكَ فِي النِّسَاءِ وَقَرَّرَا (٣) آخِرُ مَا قَدْ قَالَهُ رَبُّ الْعُلَى بِأَنْ سَبَقَ الْقَسْمُ يَبْطُلُ وَهُوَ الَّذِي لَا ضَرَرَ فِيهِ يُعْلَمُ لِلشُّرَكَاءِ فَقَسْمُهُ لَا يُعْتَبَرُ بَيْنَهُمْ يُصِيبُ كُلُّ مَوْقَعَةٍ كُلُّ (٤) مَنَابُهُ وَذَا مَعْلُومٌ

(١) القسم : الأول بالفتح مصدر قسم المال يقسمه قسماً ، والثاني بالكسر أحد الأقسام أي الأنواع أو الأجزاء .

(٢) الجوامع : هي الكتب الجامعة لأحكام الشريعة ، أو المراد بها الكتب المسماة بهذا الاسم كجامع أبي جعفر وجامع أبي صفرة وجامع أبي الخواري وجامع الأشياخ ، وجامع أبي محمد ، وجامع البسيوي وجامع أبي قحطان وغيرها .

(٣) النِّسَاءُ : أي سورة النساء .

(٤) كل : مبتدأ والخبر «منابه» ، والتقدير كل واحد منهم عليه منابه ، أي ما ينوبه من الغرم ويجوز جر كل بدلا من الضمير الذي في بينهم .

وَوَرَدَ الْخِلَافُ هَلْ يُبَاعُ
 إِنْ كَانَ لَا يُمَكِّنُ مَعْنَى الْقِسْمِ
 فَإِنْ هُمْ قَدْ قَسَمُوا لِلْعَلَّةِ
 وَلَا يَجُوزُ الْقِسْمُ لِلدُّيُونِ
 لِأَنَّهُ كَيْفَ مَافِي الدِّمَمِ
 وَالْقِسْمُ كَالْبَيْعِ لَدَيْهِمْ حُكْمًا
 وَمِنْ هُنَاكَ الْمَنْعُ فِي الْآثَارِ
 كَذَلِكَ الزُّرُوعُ قَبْلَ النَّضْجِ (٣)
 وَمِنْ هُنَاكَ قِيلَ لَا مَحَالَةَ
 وَإِنْ يَمُتْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُعَيَّرَا
 لَا نَقْضَ فِيهِ أَبَدًا لِلْوَارِثِ
 وَهَكَذَا الْأَعْمَى إِذَا مَا قَاسَمَا
 وَقَسَمَهُ فِي الْمَاءِ يَثْبُتَا
 لِأَنَّمَا الْأَعْمَى بِهِ وَذُو الْبَصَرِ
 أَمْ تُقَسَّمُنْ غَلَّتُهُ الْمُشَاعُ (١)
 كَنَحْلَةٍ وَاحِدَةٍ لِقَوْمٍ
 فَأُلْغَرُمُ لَازِمٌ بِقَدْرِ الشَّرَكَةِ
 مِنْ قَبْلِ أَنْ تُقْبَضَ مِنْ مَدْيُونٍ
 وَيَبِيعُ ذَلِكَ بَاطِلٌ فَتَتَعَلَّمُ
 فَمَا يَصِحُّ ثُمَّ صَحَّ ثَمَّا
 قَبْلَ الدَّرَاكِ الْقِسْمُ (٢) لِلشُّمَارِ
 فِي قِسْمِهَا يَكُونُ نَوْعُ حَرْجٍ
 مِنْ نَقْضِهِ بِحَالَةِ الْجَهَالَةِ
 بَعْضُهُمْ فَالْقِسْمُ بَعْدَهُ جَرَى
 لَوْ كَانَ مَعْلُولًا يَوْصَفُ نَاكِثًا (٤)
 شَرِيكُهُ وَمَاتَ صَارَ لَازِمًا
 وَمَا عَلَيْهِ أَنْ يُوَكَّلَنَا
 سَيَّانٍ فِي خَبْرَةٍ (٥) هَذَا الْقَدَرُ

(١) غلته المُشاع : بإعادة الضمير إلى متأخر لفظا متقدما رتبة وقد شاع جوازه .
 (٢) القسم : هو بالرفع على توهم كونه نائب فاعل المنع ، والتقدير ؛ ومن هنا منع قسم الثار قبل إدراكها .

(٣) النضج : بتحريك الضاد هو اشتداد حبها .

(٤) بوصف ناكث : أي بشيء من الأوصاف التي يُدْرِكُ بها رَدُّ الْقِسْمِ .

(٥) في خبرة : هذا أي في علمه ومعرفته . وقوله : «هذا» إشارة إلى البعيد ، قال طرفه :

رأيت بنى غبران لا ينكروني ولا أهل هذا الطرف الممدد

وَفِي الْأُصُولِ يَلْزَمُ التَّوَكُّلُ قَسْمُ الْمَرِيضِ مَالَهُ لِلْوَرَثَةِ وَالنَّقْضُ فِيهِ جَائِزٌ جَمِيلٌ وَهُوَ مِنَ التَّصَرُّفِ الْمَمْنُوعِ وَهَكَذَا مَا يَبِيعُ بِالْخِيَارِ لِأَنَّهُ الْمَعْلُولُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ كَذَلِكَ قِيلَ نَقْضُهُ بِالْغَبَنِ وَذَلِكَ أَنْ يُغْبَنَ قَدْرُ الْعَشْرِ وَقِيلَ إِنْ كَانَ بِرَمِيِّ السَّهْمِ (٢) وَثَابِتٌ إِنْ صَارَ بِالْخِيَارِ وَقَدْ أُجِيزَ الْقَسْمُ لَوْ لَمْ يَخْرُجْ وَتَثَبَّتْ الْحُجَّةُ لِلْأَيْتَامِ وَالْقَسْمُ لِلْأَيْتَامِ وَالْغِيَابِ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ (٤) يَحْضَرُهُ

وَفِي الْعَقَارِ (١) يَقْسِمُ الْوَكِيلُ لَيْسَ يَجُوزُ لَوْ رَضِيَ مَنْ وَرَثَتُهُ لِأَنَّ مَنْ يَقْسِمُهُ عَلِيلٌ كَمَثَلِ مَا قَدْ قِيلَ فِي الْبُيُوعِ فَقَسْمُهُ الْبَاطِلُ لَا ثَمَارِي بِمَا بِهِ مِنَ الشُّرُوطِ التَّرِمَا كَالْبَيْعِ فِي مِقْدَارِهِ الْمُبَيَّنِّ فَصَاعِدًا لَا دُونَ هَذَا الْقَدْرِ فَالنَّقْضُ لِلْغَبَنِ لِذَلِكَ الْقَسْمُ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ عَنْ اخْتِيَارِ غَبْنًا لِأَيْتَامٍ (٣) فَمَا مِنْ خَرَجٍ إِنْ بَلَّغُوا فِي النَّقْضِ وَالْإِثْمَامِ يَجُوزُ عِنْدَهُمْ بِلاِ ارْتِيَابٍ مِنَ الثَّقَاتِ كُلِّ مَنْ يَحْبُرُهُ

(١) العقار : هو بفتح العين مخففا الأرض والضياع والنخل فهو مرادف للأصول .

(٢) برمي السهم : أي بالقرعة المعروفة .

(٣) قوله : « غبنا لأيتام » بنصب غبنا على بناء يخرج للمفاعل أي ولو لم يخرج القاسم غبنا ، والظاهر بناء الفعل على الجهول ، ورفع غبنا على أنه نائب الفاعل ، وغبن الأيتام في اصطلاح المشاركة بأن تطلع لهم شيء من المال قبل القسمة لأجل الاحتياط ، وقد قدره بعضهم بربع عشر المال الذي يقسم .

(٤) أبو محمد : هو العلامة عبد الله بن محمد بن بركة السليمي صاحب الجامع المشهور باسمه وكتاب التقييد وكتاب الموازنة وغيرها ، كان معاصرا للإمام أبي سعيد الكدومي ، وكان مسكنه بمحلة الضرح (كالصرح) من بلد بهلا من عمان ونسبه من بني سليمه بن مالك بن فهم الأزدي .

لو لَمْ يَكُونُوا أَوْلِيَا فِي الدِّينِ
فَفِي الْجَمِيعِ تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ
وَأَخْرُونَ شَدُّدُوا وَاشْتَرَطُوا
وَلَيْسَ ذَا الْخِلَافِ مَعْنَوِيًّا
بَلْ إِنَّهُ لِلْفِظِ رَاجِعٌ فَقَطْ
وَذَاكَ أَنَّ بَعْضَ الْمُسْلِمِينَ
فَكُلٌّ مِّنْ وَصَفَتُهُ بِالثَّقَّةِ
وَاحْتَلَفَ التَّعْيِيرُ بَعْضٌ عَبْرًا
وَالْكُلُّ قَدْ أَرَادَ مَعْنَى وَاحِدًا
وَمَنْ يَكُنْ لَا يَذَرِي حَقَّ الْقَسَمِ
وَالْقَسَمُ بَاطِلٌ إِذَا لَمْ يَحْضُرْ
وَجَائِزٌ إِنْ أَخَذَ الْقُسَامُ
وَذَاكَ وَاجِبٌ عَلَى الْكَبِيرِ
وَهُمْ سَوَاءٌ مِّنْ لَهُ الْقَلِيلُ
أَنَّهُ عَلَى الرُّءُوسِ تُجْعَلُ
أَجْرَةُ الشَّحْبِ (٢) كَذَاكَ قِيلًا
بِالسَّهَامِ الْقَسَمُ عِنْدِي أَفْضَلُ

كَالْبَيْعِ وَالْحُقُوقِ وَالذُّيُونِ
مِنْهُمْ كَذَاكَ قَسَمُهُمْ أَفَادَهُ
وَلَايَةُ الْقُسَامِ حُكْمًا يُضْبَطُ
حَتَّى تُلْزِمَتْهُمْ وَلِيًّا
يُذَرِّكُهُ أَمْرًا عَلَى الْمَعْنَى سَقَطَ
بَيْنَهُمَا لَيْسَ يُفَرَّقُونَ
فَهُوَ وَلِيُّ عِنْدَهُمْ بِحُجَّةٍ
بِذَا وَبَعْضُهُمْ بِذَاكَ اقْتَصَرَ
وَضَلَّ فَهْمٌ مِّنْ لِهَذَا عَانَدًا
لَيْسَ لَهُ الدُّخُولُ فِي ذَا الْحُكْمِ
فِيهِ مِنَ الثَّقَاتِ أَهْلُ الْبَصَرِ
أَجْرًا مَتَى مَا صَحَّتِ السَّهَامُ
مِنْ لَهُ الْقِسْمَةُ وَالصَّغِيرُ
مِنْ وَارِثِهِ قِيلَ وَالْجَلِيلُ (١)
لَيْسَ عَلَى السَّهَامِ فِيمَا يُنْقَلُ
تُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ وَلَا تَفْضِيلًا
فِي الْأَصِيلِ لِلْإِيْتَامِ حِينَ يُفْعَلُ

(١) في نسخه والعليل : أي المريض أي كلهم في ذلك سواء من له الكثير ومن له القليل والصحيح منهم والسقيم وفي نسخه :

من وارثيه قيل واليسير

وهم سواء من له الكثير

(٢) الشحب : أي شحب الساقية .

وَهِيَ الَّتِي تُعْرَفُ بِالْقُرْعَةِ فِي
تُفْعَلُ فِي الْأُمُورِ الْمُشْكِلَاتِ
لِلْمُصْطَفَى فِيهَا اعْتِنَاءٌ ثَقِيلاً
وَيُونُسُ سَاهَمَ ثُمَّ وَقَعَا
وَوَصَفُهَا قِيلَ بِلَا ائْتِدَاعِ
وَكُلُّ ذِي سَهْمٍ يَكُونُ اسْمُهُ
تُجْعَلُ فِي بَنَادِقٍ مِنْ طِينٍ
يَطْرَحُهَا قَدْ قِيلَ مَنْ لَمْ يَحْضُرْ
وَكُلُّ نَهْرٍ يُقْسَمُنَ بِحِدَةٍ
إِلَّا إِذَا كَانَ عَنْ تَرَاضٍ
حِلٌّ (١) سَكُونُ الْبَيْتِ قَبْلَ الْقِسْمِ
وَعَارِسٌ فِيهَا سِوَى الْمَقْسُومِ
وَالْعَرَسُ مَقْسُومٌ عَلَى السَّهَامِ
وَشَرَطُ رَفْعِ الْفَسْلِ عِنْدَ الْقِسْمِ (٢)
لَوْ شَرَطُوا الْفَسْحَ بِسِتَّةٍ عَشَرَ

عُرِفَ الْحِجَازِيُّينَ طَرّاً فَأَعْرِفَ
تُجْعَلُ فِيهَا مِثْلُ الْبَيْنَاتِ
لِطَلَبِ الْإِنْصَافِ فِيهَا أَشْكَلا
عَلَيْهِ ذَاكَ السَّهْمُ فِيهَا صَنَعَا
أَنْ تُكْتَبَ الْأَسْمَاءُ فِي رِقَاعٍ
فِي رُقْعَةٍ يُعْرَفُ مِنْهَا سَهْمُهُ
تُبْنَى عَلَى الْأَسْمَاءِ بِالْيَقِينِ
رِقَاعُهُمْ وَمَا بِهَا لَمْ يَنْظُرْ
لَا تُحْمَلُ الْأَنْهَارُ عِنْدَ الْقِسْمَةِ
مِنْهُمْ فَبِالتَّرَاضِ ذَاكَ مَا ضَى
لِلشُّرَكَاءِ بَغَيْرِ أَجْرِ سُمِّيَ
لَهُ الْعَنَا وَاقِيَةُ الصُّرُومِ (٣)
جَمِيعُهَا بِحَسَبِ الْأَقْسَامِ
يُثْبِتُ قَدْ قِيلَ بِكُلِّ سَهْمٍ
كَانَ عَلَيْهِمْ كَمِثْلٍ مَا اسْتَقَرَّ

(١) حِلٌّ : خبر مقدم ، وسكون مبتدأ مؤخر ، وفاقا لمذهب البصريين .

(٢) الصُّرُومُ : جمع صُرْمَةٍ .

(٣) قوله : «وشرط» يعنى إذا اتفق أصحاب السهام على أن يجعلوا لِلْمُقَاسَلَةِ فيما بين نخلهم وأشجارهم حريماً محدوداً بدارع معلوم ثبت ذلك عليهم ، ولم يكن لأحدهم أن يغير ذلك الشرط وهكذا إذا اشترط بعضهم على بعض أن لا يفسل أحدهم إلا مكان نخلته أو شجرته ثبت ذلك عليهم .

لَوْ كَانَ حَلَفَ نَحْلَةً مِنْ قَبْلِ (٤) مَا بَيَّنَّهَ وَبَيَّنَ ذَاكَ الْفَسْلِ
فَذَلِكَ الشَّرْطُ عَلَيْهِ لَا زِمَ وَالشَّرْطُ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ قَائِمٌ

(١) قوله : « من قبل » أي من قبل ذلك ، على نية إضافة قبل ، ولذلك لم تبين على الضمة .

كتاب الصكوك

قِرْطَاسَةُ الْحُقُوقِ فِي التَّعَارُفِ
يَكْتُبُهَا مَنْ يُحَسِّنُ الْأَوْضَاعَا
يَكْتُبُهَا مُصَرِّحاً بِالْعَرَبِيِّ
وَدُونِ تَعْرِيجٍ وَطَمَسِ الْأَحْرَفِ
يُصَدِّرُ اسْمَ اللَّهِ فِي أَوَّلِهَا
فَكُلُّ مَا لَمْ يُدَّ بِاسْمِ الذَّاتِ
لَكِنَّهُ إِنْ صَحَّ بَاقِي اللَّفْظِ
وَلَيْسَ بِالتَّعْرِيجِ (٢) فِيهَا بَاسُ
وَالْمُتَرَبِّي مِثْلُهُ وَقَالَا
فَاسْتَحْسِنُوا التَّرْكَ لَهُ لِهَذَا
وَأَنْتَ تَذَرِي أَمَّا الْكِتَابَةُ
لِكُلِّ قَوْمٍ فِيهِ مَا تَعَارَفُوا
وَالْقَدْحُ بِالْأَشْكَالِ وَهُوَ مُخْتَلِفٌ (٣)

بِالصَّكِّ تُدْعَى عِنْدَ كُلِّ عَارِفٍ
كَيْلًا يُقَالُ حَقٌّ زَيْدٍ ضَاعَا
مَنْ دُونِ عُجْمَةٍ وَدُونِ مُتَرَبِّي (١)
وَدُونِ تَبْدِيلٍ لِرَسْمٍ فَأَعْرِفَ
تَبَرُّكاً لِحَيْرِهَا وَفَضْلَهَا
فَائِدَةً مُنْقَطِعُ الْخَيْرَاتِ
مِنْهُ فَذَاكَ ثَابِتٌ فِي حِفْظِي
إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي وَضْعِهِ التَّبَاسُ
بَعْضٌ نَرَى بِوَضْعِهِ أَشْكَالَا
كَيْلًا يَرَى الْخَصْمُ بِهِ مَلَاذَا
وَضَعُ اصْطِلَاحٍ يُشَبِّهُ الْخِطَابَةَ
وَكُلُّ مَا عَلَيْهِ قَدْ تَأَلَّفُوا
يُشْكَلُ مَعَ بَعْضٍ وَعَنْهُ فَيَقِفُ

(١) قوله : «متربى» القلم الهندي — المصنف .

(٢) قوله : «وليس بالتعريج» التعريج وضع الحرف على صورة غير صورته الرسمية فكتابة التعريج هكذا هو نفس التعريج اصطلاحاً عمانياً .

(٣) قوله : «والقدح» يعنى الأمر الذى يقدح في صحة الأمر إذا داخله الإشكال فمن أشكل عليه أمر وقف عنه .

وَلَيْسَ عِنْدَ آخَرِينَ يُشْكِلُ
فَعِنْدَ هَؤُلَاءِ لَا يُعَدُّ
مِنْ هَاهُنَا أَجَازَ بَعْضُ يُرْسَمُ
وَالْمَتَرَبِيُّ قَلَمٌ هِنْدِيٌّ
مَنْ هَاهُنَا التَّطْمِيسُ فِي الْحُرُوفِ
وَمِنْ هُنَا يُكْتَبُ نَطْقُ الْبَادِي (٣)
فَعَرَفَهُمْ بِذَلِكَ يُبْدِلُونَا
فَفِي عَتِيقٍ بَعِيجٍ عَبَّرُوا
كَذَلِكَ فِي نَقِيَّةٍ قَدْ قَالُوا
لِلْكَاتِبِ الْمُتَقِينِ أَنْ يُرْسَمَ مَا
وَلَيْسَ ذَلِكَ أَبَدًا تُبْدِيلُ (٤)
وَالسَّيْنُ وَالشَّيْنُ إِذَا مَا كَتَبَا
إِذْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِسَيْنٍ يُعَرَّفُ

بَلْ فَهْمُهُ بَادٍ عَلَيْهِ عَوَّلُوا (١)
نَقْدًا (٢) وَعِنْدَ الْآخَرِينَ نَقْدُ
قَرَأْنَا بِمَتَرَبِيٍّ يُعْلَمُ
وَمِثْلُهُ فِي ذَلِكَ الْأَعْجَمِيُّ
يُثْبِتُ إِنْ كَانَ مِنَ الْمَعْرُوفِ
بِالْقَافِ لَوْ قَالَ بِجِيمٍ بَادِي
بِالْقَافِ جِيمًا حِينَ يَنْطِقُونَا
وَقَاسِمًا لِحَاسِمٍ قَدْ غَيَّرُوا
نَجِيَّةً وَتُنْظَرُ الْأَحْوَالُ
قَالُوهُ بِاللَّفْظِ الَّذِي قَدْ أُحْكِمَا
لَأَنَّهُ يُعَرَّفُ مَا يَقُولُوا
حَرْفَيْنِ مِنْ ثُبُوتِهِ الصُّبْحِيِّ أَبِي (٥)
وَلَا بِشَيْنٍ بَلْ هُوَ التَّعْسُفُ

(٣) عولوا : أي اعتمدوا .

(٢) نقدا : أي عيا .

(٣) البادي : الأول بمعنى الأعرابي ، والثاني بمعنى ظاهر ، من بَدَا الشَّيْءُ إِذَا ظَهَرَ .

(٤) تبديل : بالرفع والظاهر أنه هو خير ليس ؛ فحقه أن ينصب فلعل المصنف رحمه الله جعله اسمها وجعل اسم الإشارة الخير عملا بقول شاذ كما في قوله :

ولا يك موقف منك الوداعا

قفى قبل التفرق يا ضباعا

ويمكن أنه جعلها بمنزلة الحرف الناق وأهمل عملها كما في قوله .

والأشرم المغلوب ليس الغالب

كيف المفر والإله الطالب

(٥) الصبحي : هو العلامة سعيد بن بشير بن محمد الصبحي السمدى النزوى ، وهو هنا بتخفيف ياء النسب لأجل إقامة الوزن .

وَالْحَقُّ بِالْبَاطِلِ لَا يَقُومُ
وَالْعَرَضُ الْمَقْصُودُ فِي الْكِتَابَةِ
وَلَا ضَمَانٌ قِيلَ مَهْمَا بَدَلًا
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ لَا يُعْذَرُ
لِلضَّادِ مَعْنَى غَيْرِ مَعْنَى الظَّاءِ
لَكِنَّهُ يُسْرِعُ لِإِصْلَاحِ
لَكِنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يُدِلُّنَا
وَبَعْضُهُمْ يَعْكِسُ وَالْأُولَى تَرَى
كَأَنَّ الْقَوْمَ الَّذِينَ ثَقُلَتْ
فَلَا أَرَى إِبْطَالَ صَكِّ فِيهِ
إِنْ شِئْتَ ثَقُلَ ذَاكَ بِالْإِضْوَاحِ
لَكِنَّهُ مَعَ ذَاكَ لَيْسَ يُقْرَأُ
بِمَائَةٍ بِإِلْيَاءٍ يُكْتَبُنَا
لَأَنَّ هَذَا يَاءُهُ أَصْلِيَّةٌ
وَالْفَرْدُ مِنْ بَنِي هِنَاةٍ يُنْسَبُ
بِهَمْزَةٍ تُجْعَلُ فَوْقَ الْأَلِفِ
وَحَفْضُكَ الْمَرْفُوعَ مَمْنُوعٌ وَفِي

قُلْتُ وَلَكِنْ قَصْدُهُ مَفْهُومٌ
إِذْرَاكَ مَعْنَاهُ وَلَا اسْتِرَابَهُ
بِالضَّادِ ظَاءٌ مَنْ لِهَذَا جَهْلًا
بِذَاكَ إِذْ بُطْلَانُهُ مُشْتَهَرٌ
فَاخْتَلَفَ الْحَالَانِ فِي الْإِمْلَاءِ
وَمَا عَلَيْهِ بَعْدُ مِنْ جُنَاحٍ
بِالضَّادِ ظَاءٌ حِينَ يَنْطِقُنَا
وُجُودَهَا مَا بَيْنَنَا مُشْتَهَرًا
عَنْهُمْ فَكَيْفَ نَتْرُكَنَّ مَا ثَبَتَ
ذَلِكَ لِلْمَعْنَى الَّذِي أَحْكِيهِ
مِنْ ضَوْدِ طَالِعِهِ فِي الْمَصْبَاحِ
بِهِ الْقُرْآنُ إِذْ يُسَنُّ الْمَقْرَأُ (٢)
وَرَسْمُهُ بِالْهَمْزِ يَبْطُلُنَا
وَقِيلَ لَأَفْسَادٌ فِي الْقَضِيَّةِ
إِلَى هِنَائِي بِهِمْزٍ يُكْتَبُ
وَذَاكَ مِنْ وَضْعِهِمُ الْمُؤْتَلَفِ
إِبْطَالُهُ فِي الصَّكِّ خُلْفٌ فَاعْرِفْ

(١) قوله : «وَالْأُولَى نرى» أي إبدال الضاد ظاءً صار بيننا معاشر العُمانيين عملاً مشهوراً ،
فحين نطق بها مشالة .

(٢) قوله : «إِذْ يُسَنُّ الْمَقْرَأُ» أي أن قراءة القرآن الكريم يُراعى فيها اتباع السُّنَّة والافتداء بقراءة
القراء المشهورين فلا يقرأ بالقراءات الشاذة .

وَلَا أَقُولُ بَاطِلٌ إِنْ فَهِمَا (١) مَعْنَاهُ فَهُمَا صَالِحًا مُتَمَمًا
وَالرَّدُّ فِي الْحَوَاشِي يُذَكِّرُنَا مَنْ رَدَّهُ ذِكْرًا يُسَيِّنُنَا
وَتَابِتٌ إِنْ كَانَ يَبْنِي الْأَسْطُرَ ذَلِكَ لَوْ كَاتِبُهُ لَمْ يُذَكَّرِ (٢)
وَالْأَصْلُ قَدْ رَأَاهُمَا سَوَاءً (٣) لِعَدَمِ الْفَارِقِ فِيهِ جَاءَا
وَمَا يُدْمَرُهُ (٤) الْخَطَأُ لَا يَضْمَنُ قُرْطَاسُهُ كَاتِبُهُ الْمُيِّنُ
كَذَاكَ لَا يَضْمَنُ مَهْمَا تَرَكَ تَأْرِخَ صَكِّهِ إِذَا مَاصَكَّكَ (٥)
لَأَنَّهُ فِي الْحُكْمِ ثَابِتٌ وَقَدْ قَالَ أَنَسٌ دُونَ تَأْرِخٍ يُرَدُّ
وَيَكْتُبُ الْمُقَرَّرُ بِالْأَصَمِّ إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِهَذَا الْإِسْمِ
كَذَاكَ الْأَعْرَجُ حِينَ يُشْهَرُ كَذَلِكَ الْأَعْمَى كَذَلِكَ الْأَعْوَرُ
مَالَمْ يُرَدَّ تَنْقِصُهُ فَإِنْ يُرَدُّ تَنْقِصُهُ فَإِنْ يُرَدُّ
وَفِي عَبِيدِهِ (٦) الْإِنَاثُ تَدْخُلُ بَلِ الْإِنَاثُ بِالْإِمَاءِ تُعْرَفُ
فَائِئْهَا عَبْدُهُ كَمِثْلِ مَا قُلْتُ وَلَكِنْ ذَاكَ لَيْسَ يَصْرِفُ
فَالشَّيْءُ قَدْ يَكُونُ ذَا اسْمَيْنِ أُمَّتُهُ كَانَتْ تُسَمَّى فَاعْلَمَا
وَقَدْ يَجِي التَّغْلِيْبُ فِي النَّوعَيْنِ

(١) قوله : «باطل» مرفوع خبر المبتدأ محذوف تقدير ولا أقول هو باطل .

(٢) يُذَكَّرُ : بالبناء للمفعول ويجوز بناؤه للفاعل أي لم يذكر نفسه .

(٣) قوله : «راهما» أي الرد في الحاشية أو بين السطرين ، فهما عند الشيخ الصايغى على سواء فلا بد من ذكر اسم الراد بان يكتب رَدَّهُ فلان بن فلان .

(٤) وما يُدْمَرُهُ : بالجزم لأجل الضرورة وإسناد التدمير إلى الخطأ مجاز مرسل .

(٥) صككا : أى كتب الصك .

(٦) قوله : «وفي عبده» أي إذا أقر أو أوصى بعبده ، وكان فيه الذكور والإناث دخلت الإناث في الإقرار بحكم التبعيه ، وقيل إنها لا تدخل ، والأول أظهر لغة وينبغي اعتبار العرف في ذلك شرعا .

والجمعُ تَكْسِيرٌ وَفِيهِ الرَّجُلُ
لَكِنَّ سَبْقَ مُلْكِهِ أَقْوَى فَلَا
فِيلَزْمُ الْكَاتِبِ أَنْ يَخْتَارَا
كَيَّ لَا يَكُونُ الْأَمْرُ فِيهَا مُلْتَبِسٌ
وَبِالْأَرْقَا يُجْمَعُ الرَّقِيقُ
وَبِالْمَمَالِيكِ اجْمَعِ الْمَمْلُوكَا
وَالْقِنْ بِالْأَفْئَانِ يُجْمَعُنَا
عِبَادُ عَبْدُونَ عَيْدٌ أَعْبُدُ
وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ فِي الْكِتَابِ (١)
وَأَمْرًا ثَرِيدٌ يُكْتَبُنَا
تُكْشِفُ وَجْهَهَا عَنِ اللَّثَامِ
وَأَنْ أَبَتْ عَنْ كَشْفِهِ لَا يُكْتَبُ
لَعَلَّهَا تَشَبَّهَتْ بِأُخْرَى
وَبِالْكَشَافِ وَجْهَهَا يَزُولُ
وَقِيلَ فِي التَّسْجِيلِ لِلْأُورَاقِ
وَتُكْتَبُ الشُّهُودُ فِيهَا لَوْ بِحُطٍّ
فَإِنَّمَا الشُّهُودُ حُجَّةٌ عَلَى
وَقَالَ قَوْمٌ فِي كِتَابِ الْقَاضِي

مِنْهُمْ مَعَ الْإِنَاثِ طَرًّا يَدْخُلُ
تُنْقَلُ عَنْهُ بِاحْتِمَالٍ حَصَلَا
إِنْ شَاءَهَا مَا عَمَّهَا جِهَارًا
فَيَفْسُدُ الْمَعْنَى بِهِ وَيَنْعَكِسُ
وَهُوَ الَّذِي بِمُلْكِهِ مَوْثُوقٌ
وَبِالصَّعَالِيكِ اجْمَعِ الصَّغُلُوكَا
وَالْعَبْدُ فِيهِ أَوْجُهُ اسْمَعُنَا
وَفِيهِ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ يُوجَدُ
يَقْبَحُ جَهْلُهَا عَلَى الْكِتَابِ
عَنْهَا فَلِلْكَاتِبِ تَظْهَرُنَا
كَيَّ لَا يَكُونُ الْأَمْرُ فِي إِنْهَامِ
عَنْهَا لِحُوفٍ مِنْ أُمُورٍ تَعْقِبُ
مِنْ مِثْلِهَا حَدِيدَةٌ وَمَكْرًا
بَيْنَ الْوَرَى مَحْدُورُهُ الْمَعْلُولُ
كَالْحُكْمِ وَالْإِمْضَاءِ بِاتِّفَاقِ
كَاتِبِهَا السَّابِقِ مِنْهُمْ فَقَطْ
تُبَوِّتُهَا فِي قَوْلِ أَكْثَرِ الْمَلَأِ (٢)
إِنْ كَانَ عَدْلًا ثَابِتٌ وَمَاضِي (٣)

(١) قوله : « في الكتاب » أي الصك ، والكتاب في آخر البيت جمع كاتب .

(٢) قوله : « الملا » أي الخلق .

(٣) ثابت : استدلالا بقوله تعالى : ﴿ وليكتب بينكم كاتب بالعدل ﴾ .

بِنَفْسِهِ يَمْضِي بِلَا شُهُودٍ فَقَوْلُهُ أَوْصَى فُلَانٌ أَوْ أَقْرَ وَبَعْضُهُمْ أَثَبَتْ فِي حَيَاتِهِ إِذْ فِي الْحَيَاةِ يُمَكِّنُ النَّكِيرُ وَبَعْضُهُمْ جَوَزَ فِي الْوَصِيَّةِ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَاضٍ إِذَا مَا اشْتَهَرَا وَبَعْضُهُمْ عَلَى الشُّهُودِ أَوْقَفَا خَافُوا مِنَ التَّبْدِيلِ فِي الْكِتَابَةِ وَالْقَاضِي مِنْ أَهْلِ الْخِلَافِ يُوقِفُ حَتَّى يَصِحَّ بِشُهُودِ الْعَدْلِ وَلِلْمُخَالَفِينَ أَهْوَا تَحْمِلُ رَجَوُ (١) شَفَاعَةً مَعَ الْكَبَائِرِ وَقَطَعُوا أَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَانَا فَهَذِهِ الْأُمُورُ تَحْمِلُنَا مِنْ هَاهُنَا عَلَى الْمَعَاصِي جَسَرُوا وَقِيلَ مَنْ بِحُطَّه قَدْ كَتَبَا بَأَنَّ ذَاكَ حُجَّةٌ وَقِيلَ لَا

لِأَنَّهُ كَحُكْمِهِ الْمَعْهُودِ فِي رَسْمِهِ كَقَوْلِهِ هَذَا اسْتَقَرَّ ذَاكَ وَلَمْ يُثَبَّتْ فِي مَمَاتِهِ مِنْهُ إِذَا مَا وَقَعَ التَّصْوِيرُ بِحُطَّ عَدْلٍ ثَابِتِ الْقَضِيَّةِ بِحُطَّه مَعَ مَنْ يَرَى مَا سَطَرَا ثُبُوتَ ذَاكَ كُلُّهُ تَخَوُّفَا فَوَقَّفُوا لِنَفْسِي الْاِسْتِرَابَةَ عَنْ حُطَّه مَعَ الَّذِينَ سَلَفُوا ثُبُوتُهُ كَمِثْلِ مَا فِي الْأَصْلِ صَاحِبَهَا عَلَى أُمُورٍ تُفْعَلُ أَرْجَوُ عَذَابَهُ عَنِ الْمُكَابِرِ لَوْ أَنَّهُمْ قَدْ عَانَدُوا الرَّحْمَانَا عَلَى ارْتِكَابِ مَا يُحَرِّمُنَا وَلَا زَمُوَهَا وَالْإِلَهِ يَسْتُرُ حَقًّا عَلَيْهِ لِفُلَانٍ وَجَبَا وَبَعْضُهُمْ بَيْنَهُ وَفَصَلَا

(١) قوله : «رجوا» أي أخروا بمعنى أنهم رجوا تأخير العذاب عنهم يوم القيامة ، تمسكا بمجرد الإقرار بالشهادة وبذلك سميت المرجئة مرجئة : قلت ولكنهم مع هذا لا يستحلون شهادة الزور وفيهم من العدول من يتحاشى عن سفساف الأمور ، فالأولى قبول شهادة عدولهم والله أعلم .

إِنَّ كَانَ مِمَّنْ حُطُّهُ يَجُوزُ فِي الْمُسْلِمِينَ فِيهِ يَفُوزُ
 وَإِنْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ لَا يَثْبُتُ فَإِنَّهُ لِلْحَقِّ لَا يُثْبِتُ
 وَإِنِّي أَرَى ثُبُوتَهُ بِمَا قَدْ حُطُّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَبْهَمَا
 أَجْعَلُ (١) حُطُّهُ إِذَا مَا عَرِفَا مَنْزِلَةَ الْإِقْرَارِ مِنْهُ فَأَعْرِفَا
 قَدْ أَثْبَتُوا بِهِ الطَّلَاقَ إِنْ كَتَبَ كَذَلِكَ الْحَقُّ بِهِ أَيْضًا وَجَبَ
 وَوُضِعَ الْكَلَامُ لِلْأَفْهَامِ وَالْحُطُّ فِي ذَلِكَ كَالْكَلَامِ
 قَدْ وَجَبَ الشَّا لِبَارِيءِ النَّسَمِ أَنْ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مِنْ رَسْمِ الْقَلَمِ (٢)
 عَلَّمَهُ بِذَلِكَ مَا لَمْ يَعْلَمْ وَذَلِكَ نِعْمَةٌ كَبَاقِي النِّعَمِ
 بِهِ قَدْ ائْتَنَّا عَلَيْنَا اللَّهَ فَكَيْفَ مَعَ هَذَا لَنَا إِلْغَاءُ
 وَإِنَّهُ قِيلَ لِسَانُ ثَانِي وَذَلِكَ لِلتَّبَيِّنِ لِلْمَعَانِي
 جُلُّ عُلُومِ الْأَوَّلِينَ فِيهِ كَيْفَ لَنَا مَعَ هَذِهِ ثُلُغِيهِ
 مَا حُفِظَ الْقُرْآنُ وَالْأَحْبَارُ إِلَّا بِهِ وَهَكَذَا الْآثَارُ
 فَيَا لَهَا مِنْ نِعْمَةٍ بِالْقَلَمِ يَفُوقُ وَصْفُهَا جَزِيلَ النِّعَمِ
 وَرَجُلٌ قَدْ ادَّعَى وَرَفَعَا صَكًّا بِهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ ادَّعَى
 أَنْكَرَهُ قِيلَ لِمَنْ قَدْ أَنْكَرَا (٣) تَحْلِيفُهُ عَلَى بَقَا مَا سَطَّرَا
 لِأَنَّمَا الْأَوْرَاقُ قَدْ ثَبَّتْ وَوَقَدْ تُقْضَى الْحَقُوقُ فَلِهَذَا يُعْتَمَدُ

(١) قوله : «أجعل خطه ... الخ» قلت هذا هو الحق الذي لا امتراء فيه .

(٢) لباريء النسمة : أي خالق الخلق .

(٣) قوله : «أنكر» بفتح الهمزة للبناء للفاعل ، يعنى إذا أنكر من عليه الحق بقاء الحق ، وادَّعى تسليمه فإن له على صاحب الحق اليمين بالله على بقاء حقه المكتوب له في ذلك الصك على هذا المقرر ، ولا يدفع وجود الصك الذى بيده عنه اليمين ، إذا طلبها منه غريمه على بقاء حقه عليه .

وَمَنْ يَكُنْ عَنِ الْيَمِينِ نَكَلًا
 نُقْلُ الصُّكُوكِ جَائِزٌ إِنْ خِيفَا
 يَنْقُلُهَا بِحَسَبِ الْمَوْجُودِ
 يَقُولُ هَذَا مَا وَجَدْتُهُ كُتِبَ
 وَيَشْهَدَنَّ عَلَى الَّذِي قَدْ نَقَلَا
 فَخُلْفُهُمْ قَدْ جَاءَ فِي الْمَنْقُولِ
 وَبَعْضُهُمْ كَأَصْلِهِ الَّذِي نُقِلَ
 وَقِيلَ فِي وَصِيَّةٍ مُنْقَطِعَةٍ
 لَيْسَ يَجُوزُ الْحُكْمُ بِالثَّبَاتِ
 لِأَنَّمَا الْمُرَادُ فَهْمُ الْمَعْنَى
 وَيَثْبُتُ الْإِقْرَارُ وَالْوَصَايَا
 لِكُلِّ قَوْمٍ وَضَعُهُمْ وَإِنْ نَطَّقَ
 فَعَرَبِيٌّ يُحْسِنُ الْهِنْدِيَّةَ
 كَذَاكَ ذُو الْعُجْمَةِ إِنْ أَقْرَأَ (١)
 فَالْغَرَضُ التَّغْيِيرُ عَنْ مَعْنَى عِلْمٍ
 فَيَرْسُمُ الْكَاتِبُ مَا قَدْ ذَكَرَا
 يُتْرَجِّمَنَّ عَنْهُ بِلَفْظٍ عَرَبِيٍّ
 بِشَرَطِ أَنْ يُتَقَنَّ مَا أَقَرَّ بِهِ
 وَإِنْ يَكُنْ فِي الصَّكِّ لَفْظٌ يَحْتَمِلُ
 فَإِنَّهُ لِحَقِّهِ قَدْ أَبْطَلَا
 ذِهَابُهَا وَاحْدَرُ بَأَنَّ تَحِيْفَا
 مِنْ غَيْرِ تَنْقِيسٍ وَلَا تَرْيِيدِ
 حَرْفًا بِحَرْفٍ بِطَرِيقِ الْمُحْتَسِبِ
 غَيْرِ شُهُودِ الْأَصْلِ حَتَّى يُقْبَلَا
 فَبَعْضُهُمْ كَشَاهِدٍ مَقْبُولِ
 مِنْهُ وَبِالشُّهُودِ يَقْوَى فَاحْتَفِلِ
 إِنْ لُفِّقَتْ تَلَفَّقَتْ مُجْتَمِعَةً
 بِهَا وَلَيْسَ تَحْلُو مِنْ إِبْثَاتِ
 مِنْهَا وَهَذَا نَحْنُ قَدْ عَرَفْنَا
 بِكُلِّ لَفْظٍ كَانَ لِلْبَرَايَا
 بِلُغَةٍ يُعْرَفُ مَعْنَاهَا فَحَقُّ
 إِقْرَارِهِ يَثْبُتُ وَالْوَصِيَّةُ
 بِعَرَبِيَّةٍ دَرَاهَا جَهْرًا
 بِأَيِّ لَفْظٍ كَانَ مِمَّا قَدْ فَهِمَ
 بِوَضْعِهِ الَّذِي بِهِ قَدْ شُهِرَا
 إِنْ كَانَ مِنْهُمْ أَوْ بِلَفْظِ الْمَغْرِبِيِّ
 وَمَا بِهِ تَرْجَمَ عَنْهُ فَأَتَبَهُ
 وَجْهًا قَرِيبًا أَوْ بَعِيدًا قَدْ نُقِلَ

(١) ذو العجمة : يريد به الأعجمي لا الأعجم .

فَأَيُّمَا الْحَاكِمِ بِالْقَرِيبِ يَحْكُمُ لَا بِوَجْهِهِ الْعَرِيبِ
لَأَنَّهُ يَسْبِقُ فِي الْأَذْهَانِ مَا كَانَ مَأْلُوفًا مِنَ الْمَعَانِي
وَكَاتِبٌ أَخْطَأَ مَعَ مَعْرِفَتِهِ بِالْوَضْعِ لَا يَضْمَنُ ذَا فِي غَلْطَتِهِ
لَأَنَّهُ مِنْ خَطَأِ الْبَنَانِ وَذَاكَ مَرْفُوعٌ عَنِ الْإِنْسَانِ
كَمِثْلِ مَنْ أَخْطَأَ فِي فِتْوَاهُ مَعَ عِلْمِهِ بِأَصْلِ مَا أَفْتَاهُ
لِأَنَّ ذَا مِنْ زَلَّةِ اللِّسَانِ وَمِثْلُ ذَاكَ عَشْرَةُ الْبَنَانِ
وَإِنَّمَا يَضْمَنُ مَنْ أَخْطَأَ عَلَى جَهْلٍ يَرَى الصَّوَابَ فِيمَا جَهْلًا
لِأَنَّ ذَا وَنَحْوَهُ مُرَكَّبٌ جَهْلًا وَجَهْلُهُ بِهِ مُرَكَّبٌ (١)
وَيَلْزَمُ الْجَاهِلُ يَسْأَلُنَا لَيْسَ لَهُ يُفْتَى وَيَكْتَبُنَا

(١) قوله : «مُرَكَّبٌ» أي من جهلين ، فالأول جهله بالشئ ، والثاني جهله لنفسه بأنه جاهل .

كتاب الوصايا

ثُمَّ الْوَصَايَا نِعْمَةٌ مِنْ رَبِّي لِمَنْ يَخَافُ مَوْتَهُ بِالْقُرْبِ
زِيَادَةٌ لَهُ عَلَى مَا عَمِلَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ مَوْتِهِ تَفَضُّلاً

بابُ الْإِصْصَاءِ

وَذَلِكَ لَفْظٌ يَقْتَضِي إِتْفَادَ مَا
مِنْ مَالِهِ يَقُولُ قَدْ أُوصِيْتُ
وَأَمْرُهُ (١) بِالشَّيْءِ فِي الْحَيَاةِ
وَمَاتَ مِنْ قَبْلِ نَفْوِذِ مَا أَمَرَ
فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ كَالْوَصِيَّةِ
وَهَؤُلَاءِ نَظَرُوا اللَّفْظَ فَقَطْ
يَكُونُ فَرْضاً وَهُوَ مَا أُوصِيَ بِهِ
كَذَاكَ مَا أُوصِيَ بِهِ بِحَقٍّ
وَمِنْهُ نَفْلٌ وَهُوَ مَا يَكُونُ

يُنْفَذُ بَعْدَ الْمَوْتِ عَنْهُ فَأَعْلَمَا
أَنْ يُنْفَذْنَ عَنْ كَذَا أَكْذَبُ
وَلَمْ يُقَيَّدْ ذَلِكَ بِالْمَمَاتِ
هَلْ يُنْفَذْنَ خِلَافَهُمْ فِيهِ اسْتَقَرَّ
وَبَعْضُهُمْ فَرَّقَ فِي الْقَضِيَّةِ
وَقَوْلُ مَنْ أَثَبَّتَ فِي الْمَعْنَى سَقَطَ
لِمَنْ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ قُرْبِهِ
عَلَيْهِ يُنْفَذْنَ لِمُسْتَحِقِّ
تَبَرُّعاً وَهَذِهِ فُنُونُ

(١) قوله : « وأمره » أي بأن يقول أعطوا عني فلانا كذا ، أو ادفعوا من مالي لعمل كذا ،
فيموت قبل أن ينفذ ما أمر به ، ولم يقل بعد موتي ، فقيل : إنه بمثابة الوصية فيخرج عنه من
ثلث تركته ، وقيل إن هذا الأمر يطل بالموت والله أعلم .

وَمِنْهُ بِالْحَرَامِ يُعْرِفْنَا
وَالْحَيْفُ هُوَ الْجَوْرُ وَهُوَ الْجَنْفُ
فَإِنْ يَجُرُّ بِغَيْرِ عَمَدٍ فَجَنْفٌ
وَالْإِثْمُ ذَنْبٌ قَدْ أَتَى عَنْ عِلْمٍ
وَذَاكَ مَعْنَى الْأَصْلِ فِي الْقَضِيَّةِ
وَعَادِلٌ فِيمَا بِهِ قَدْ أُوصِيَ
يَكُونُ مِثْلَ مُنْفِقِ الْأَمْوَالِ
وَشَبَّهَ الْمُوصُونَ بِالْقَضَاةِ
فَعَادِلٌ عِنْدَ الْقَضَا يُثَابُ
فَأَسْأَلَ الْمَنَانَ فِي الْحَالَيْنِ
وَجَائِزٌ يُوصِي بِكُلِّ الْمَالِ
وَعِنْدَهُ (١) فَفَوْقُ ثُلْثِ الْمَالِ
وَجَائِزٌ إِنْ أَذِنَ الْوَرَاثُ (٢)
فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ مَهْمَا رَجَعُوا
وَقِيلَ لَا رَجْعَةَ وَهُوَ الْأَرْجَحُ
فِي آيَةِ الْإِصْءِ جَاءَ الصَّلْحُ فِي

وَذَاكَ أَنْ يَحِيفَ فَافْهَمْنَا
مِنْ آيَةِ الْإِصْءِ هَذَا يُعْرِفُ
وَهُوَ الَّذِي بِالْجَهْلِ وَالْخَطَا اعْتَسَفَ
بِهِ وَبِالْعَمْدِ لِذَاكَ الظُّلْمِ
فِي الْإِثْمِ قَصْدُ الْجَوْرِ فِي الْوَصِيَّةِ
فَهُوَ الَّذِي بِالْفَضْلِ فِينَا خُصًّا
إِلَى سَبِيلِ اللَّهِ ذِي الْجَلَالِ
مِنَ الْمُطِيعِينَ أَوْ الْعُصَاةِ
وَجَائِزٌ حَلٌّ بِهِ الْعِقَابُ
عَدْلًا وَتَوْفِيقًا عَلَى الْأَمْرَيْنِ
مَنْ عَدِمَ الْوَارِثَ فِي مَقَالٍ
بِدُونِ إِذْنٍ بَاطِلٌ بِحَالٍ
وَاحْتَلَفُوا هَلْ لَهُمُ الْإِنْكَاثُ
مِنْ بَعْدِ مَوْتِهِ لَهُمْ أَنْ يَرْجِعُوا
لِمَا عَلَيْهِ مِنْ دَلِيلٍ يُلْمَحُ
ذَلِكَ وَهُوَ لِلثُّبُوتِ يَقْتَضِي

(١) قوله : «وعنده» أي عند وجود الوارث .

(٢) الْوَرَاثُ : جمع وارث ، وقوله : «هل لهم الإنكاث» أي الرجوع فيما أذنوا ، وسواء كان رجوعهم عن الاذن في حياة الموصي أو بعد موته ، ولكن الرجوع في حياته لا يفيد شيئا ؛ فالظاهر عدم اعتباره .

وَلَا تَجُوزُ عِنْدَنَا الْوَصِيَّةُ
وَذَلِكَ الْمَمْنُوعُ مَا تَنَفَّلَ (١)
لِأَنَّهُ حَقٌّ عَلَيْهِ فَرَضًا
يُوصَى لَهُ بِحَقِّهِ لَوْ هَلَكَ
لِأَنَّهُ كَمِثْلٍ بَاقِيَ الْغَرَمَا
وَالْوَقْفُ لِلْوَارِثِ مِثْلُ الْإِيصَا
لِأَنَّ فِيهِ إِثْرَةٌ لَهُ وَقَدْ
وَإِنْ يَكُ الْإِيصَاءُ مِنْ ضَمَانٍ
وَطَلَبَ الْوَارِثُ أَنْ يَحْلِفَ مَا
كَانَ عَلَى الْمُوصَى لَهُ الْيَمِينُ
وَلَا يَمِينُ فِي التَّنْفُلَاتِ
وَذُو الْأَعْمَى يُوكِّلُ إِنْ شَاءَ
فَيُوصَى عَنْهُ ذَلِكَ الْوَكِيلُ
وَمَا عَدَا ذَلِكَ يُثَبَّتَا
وَجَائِزٌ قِيلَ (٤) بِكُلِّ حَالٍ

لِوَارِثٍ عَنْ سَيِّدِ الْبَرِيَّةِ
بِهِ وَيُوصَى لِلضَّمَانِ مِثْلًا
وَالْمَنْعُ أَنَّ يُفَضَّلَنَّ الْبَعْضَا
فِي ذَلِكَ كُلِّ مَالَهُ قَدْ تَرَكََا
يُودَّيْنِ إِلَيْهِمَا مَا لَزَمَا
كِلَاهُمَا الْبَاطِلُ حِينَ أُوصِيَ
أَجِيزَ إِنْ لِنَوْعٍ بَرٍّ اسْتَنْدَ (٢)
وَلَمْ يَكُنْ يَظْهَرُ لِلْعَيَانِ
أَلْجَا إِلَيْهِ فِي الَّذِي قَدْ عَلِمَا
بِذَاكَ حَتَّى يَثْبُتَ التَّضْمِينُ
لِأَنَّهُ خَالٍ مِنَ التَّهْمَاتِ
بِالْأَصْلِ مِنْ أَصُولِهِ الْإِيصَاءَا
نِيَابَةً إِنْ ثَبَتَ (٣) التَّوَكُّيلُ
إِيصَاؤُهُ لَوْ لَمْ يُوكَّلْنَا
بِسُدُسٍ أَوْ رُبْعٍ مِنْ مَالٍ

(١) ما تنفلا : أي تبرّع به على وجه الفضيلة ، لا عن حق واجب عليه ، فالحق اللازم يجب إنفاذه سواء كان لوارث أو لغيره .

(٢) قوله : «إِنْ لِنَوْعٍ بَرٍّ اسْتَنْدَ» أي بأن يسنده إلى عمل بر ، إذا انقضت ذريته ، كأن يوقفه لشئ من المساجد أو الفقراء أو في سبيل الله أو لابن السبيل ، أو نحو ذلك .

(٣) إِنْ ثَبَتَ : أي إِنْ صَحَّ .

(٤) قوله : «وَجَائِزٌ قِيلَ» أي بدون الوكيل ، وذلك في كل ما يكون فيه البصير والأعمى سواء كالسهم المشاع والماء والدراهم المعدودة ، وعندني أن الأعمى العاقل المميز كالْبصير في جميع ذلك وهو قول ذكره الصبحي في بعض جواباته .

وَهَكَذَا إِيصَاؤُهُ بِالْمَاءِ مِنْ ذِي الصَّبَا إِقْرَارُ وَالْوَصَايَا وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ مَا أَوْصَى بِهِ قِيلَ وَلَوْ أَعْتَقَ لَيْسَ يَطُلُ لَوْ كَانَ مِنْهُ ذَلِكَ حَالُ الْمَرَضِ وَبَاطِلٌ إِيصَاؤُ الْفَتَى لِعَبْدِهِ يُوصَى لَهُ إِذَا اسْتَحَقَّ الْعِتْقَ وَيُعْتَقَنُ إِنْ كَانَ قَدْ أَوْصَى لَهُ وَبَاطِلٌ إِنْ كَانَ أَوْصَى بِالثَّمَنِ وَإِنْ يَكُنْ فِي مَرَضٍ قَدْ وَهَبَ (١) مِنْ ثُلْثِ الْمَالِ يُحَرَّرْنَا وَبَاطِلٌ إِقْرَارُهُ لِمَنْ مَلَكَ وَفَرَسٌ أَوْصَى بِهِ لِرَجُلٍ وَبَدَلَ الصَّلَاةِ لَا يُوصَى بِهِ إِذْ لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ وَالصَّوْمُ قِيلَ فِيهِ كَالصَّلَاةِ

مِنْ فَلَجٍ يَثْبُتُ بِالْإِيصَاءِ لَا يَثْبُتَانِ فَافْهَمِ الْقَضَايَا تَنْفُلًا فِي الْبَابِ مِنْ أَبَوَاهِ عِتَاقُهُ إِنْ كَانَ مِمَّنْ يَعْقِلُ لَوْ لَمْ يَكُنْ وَلِيُّهُ بِهِ رَضِيَ إِلَّا بِقَيْدِ عِتْقِهِ مِنْ بَعْدِهِ وَقِيلَ هَذَا بَاطِلٌ فَيُلْقَى بِنَفْسِهِ أَوْ بَعْضِ نَفْسِهِ لَهُ أَوْ بَعْضِهِ لَهُ فَلَا تُثَبَّتَنِ لِلْعَبْدِ نَفْسُهُ عَلَيْهِ وَجَبَا إِذْ ذَلِكَ كَالْإِيصَاءِ يُجْعَلْنَا مِنْ الْعَبِيدِ إِذْ جَمِيعُ ذَلِكَ لَكَ (٢) يَرْكُبُهُ حَيَّائُهُ لَمْ يَطُلْ إِذْ لَا يَصِحُّ أَبَدًا مِنْ صَحْبِهِ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ مِنْ جَسَدٍ وَقِيلَ فِي الْجَمِيعِ بِالْإِثْبَاتِ

(١) قوله : «وهبا ... الخ» وذلك بأن يقول اشهدوا على بأني قد وهبت لهذا العبد أو لعبدي فلان نفسه ، أو قال ذلك ولم يقل اشهدوا عليه فإن هذا يكون كناية عن العتق فيعتق العبد ويكون إعتاقه من ثلث المال فإن وسعه الثلث وإلا استسعى العبد بما يبقى عليه من قيمته للورثة أو لأصحاب الدين ، والله أعلم .

(٢) قوله : «إذ جميع ذلك لك» فيه التفات من الغيبة إلى الحضور .

وَأَكْثَرُ الْأَقْوَالِ فِي الصِّيَامِ
وَفِيهِ آثَارٌ عَنِ الْمُحْتَارِ
وَيَبْطُلُ الْإِصَاءُ لِلْمَعْدُومِ (١)
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ مِنْ ضَمَانٍ
يُقَسَّمُ بَيْنَ وَارِثِي الْمُوصِي لَهُ
كَذَلِكَ الْإِقْرَارُ إِنْ أَقْرَأَ
وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى لِشَخْصٍ عُلِمَا
فَإِنَّهُ تَبْطُلُ مِثْلُ الْأَوَّلِ
لَكِنَّهَا تَثْبُتُ لِلْمُحْتَارِ
كَذَاكَ قَالَ (٢) وَهُوَ لَمْ يُبَيِّنْ
وَعَلَّهُ لِأَجْلِ مَا تَيَقَّنَا
وَأَنْتَ تَدْرِي أَنَّ ذِي الْحَيَاتَا
وَأَنَّهَا لَا شَكَّ أُخْرَوِيَّهِ
مِنْ رَبِّهِمْ لَا شَكَّ يُرْزَقُونَ
فَلَسْتُ أَدْرِي وَجْهَ مَا قَدْ قَالَا

تُبُوْثُهُ فِي ظَاهِرِ الْأَحْكَامِ
جَاءَتْ بِهَا صَحَائِحُ الْآثَارِ
وَيَرْجَعُ لِلْوَارِثِ الْمَعْلُومِ
أَوْصَى لَهُ فَذَاكَ حَقُّ عَانِي
كَمِثْلُ مَا الْقُرْآنُ قَدْ فَصَّلَهُ
لِمَيِّتٍ كَحُكْمِ مَا قَدْ مَرَا
يَظُنُّهُ حَيًّا وَكَانَ أَعْدَمَا
وَيَظُنُّهُ حَيًّا لَمْ يَعْمَلِ
مِنْ بَعْدِ مَوْتِهِ فَلَا ثَمَارِ
وَجْهَ الَّذِي قَدْ قَالَهُ لِيُعْلَمَنَّ
بِأَنَّهُ حَيٌّ وَإِنْ قَدْ دُفِنَا
لَا تَنْفِيَنَّ عَنْ حُكْمِهِ الْمَمَاتَا
مِثْلُ حَيَاةِ الشُّهَدَا عَلَيْهِ
فَهُمْ عَنِ الدُّنْيَاءِ مُسْتَعْنُونَ
إِلَّا إِذَا قَالَ لِـبِرٍّ آلا

(١) قوله : «للمعدوم» أي للميت ، ويرجع ذلك لورثة الموصي وذلك فيما كان تبرعا ، وأما ما كان عن حق أو ضمان فإنه يثبت ويكون ذلك لورثة الموصي له .

(٢) قوله : «كذلك قال الخ» قلت لعل وجهه أن ما كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم من المال كان لله ، وما كان لله كان للمسلمين ، يجاهدون به عدوهم ، ويسددون به ثغورهم ويفكون من أسرارهم ، ويحملون منه كلهم ، ويواسون منه فقراءهم ، وفي بقاء سهمه صلى الله عليه وسلم من خمس الغنيمة إلى يوم القيامة دليل واضح لما قاله صاحب الأصل .

وَذَاكَ مِثْلُ أَنْ يَقُلَ لِلَّهِ
فَيَجْعَلُ الرَّسُولَ فِي التَّعْبِيرِ
مِنْ هَاهُنَا قَدْ قَالَ يُعْطَى الْفُقَرَا
وَلَسْتُ أَرْضَاهُ وَلَا أَقُولُ
وَالْعَبْدُ^(١) لَا يَدْخُلُ حَرْبًا حَتَّى
كَذَاكَ لَا يَرْكَبُ بَحْرًا أَيْضًا
كَذَاكَ دَيْئُهُ الَّذِي عَلَيْهِ
يُشْهَدُ الثَّقَاتِ مِنْ شُهُودٍ
وَأَنْ يَكُنْ قَدْ عَدِمَ الْعُدُولَا
وَأَنْ يَكُنْ لَمْ يَجِدَنَّ بَشَرًا^(٢)
يَجْهَرُ حَتَّى تَسْمَعَ الْمَلَائِكَةُ
وَأِنْ يَكُنْ أَمْكَنُهُ أَنْ يَكْتُبَا
حَتَّى وَلَوْ أَمْكَنَهُ فِي الْأَرْضِ
مَعْدِرَةً^(٤) لِرَبِّهِ تَعَالَى

فَثَابَتْ هَذَا بِلَا اشْتِبَاهٍ
ذَرِيعَةً لِذَلِكَ التَّقْدِيرِ
مَا كَانَ فِي الْإِيصَاءِ لِسَيِّدِ الْوَرَى
بِأَنَّ هَذَا ثَابِتٌ مَقْبُولٌ
يُوصَى بِمَا يَلْزَمُ إِنْ تَأْتَى
وَلَا يُسَافِرَنَّ قَبْلَ الْإِمْضَا
إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَهُ
كَى يَسْلَمَنَّ مِنْ جُمْلَةِ الرُّدُودِ
يُشْهَدُ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَقْبُولَا
يَجْهَرُ بِالْإِيصَاءِ حَتَّى يُعْذَرَ
وَرَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ دَارِكَةً^(٣)
ذَلِكَ فِي قِرْطَاسَةٍ فَلْيَكْتُبَا
فَإِنَّهُ يَكْتُبُهَا وَيَمْضِي
وَهُوَ الْخَيْرُ يَهْبُ الْأَفْضَالَا

(١) قوله : «والعبد» أي الحر ولو قال والمرء لما احتاج إلى بيان لما احتاج إلى البيان .

(٢) بشراً : أي أحد من البشر وهم من كان من بنى آدم عليه السلام .

(٣) داركه : لاحقه .

(٤) معذرة : مفعول لأجله أي لأجل المعذرة .

وَإِنْ يَكُنْ فِي مَرَضٍ أَوْ فِي سَفَرٍ
فَقِيلَ إِنَّ النَّقْضَ فِي وَصِيَّتِهِ
كَذَاكَ إِنْ ثَبَّتَهَا مِنْ بَعْدِ
لِفَقْهَائِنَا (٢) اصْطِلَاحُ جَاءَ
فَقَسَّمُوهُ لِلْمُضَافِ فَأَعْلَمَ
وَمُبْتَهَمٌ وَهُوَ اصْطِلَاحُ حَسَنٌ
وَعَارِفٌ بِمُقْتَضَى التَّخَاطُبِ
وَجَهْلُهُ بِالِاسْمِ لَا يَضُرُّ
وَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ الْمَعَانِي
فَقَوْلُهُ بِالنِّسْبَةِ مِنْ يُؤْتَى
وَهَكَذَا بِالسَّيْفِ مِنْ سَيُوفِي
وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى لَهُ فِي مَالِهِ
وَنَصَفَ عَبْدَهُ وَنَصَفَ سَيِّفَهُ
وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى بِشَيْءٍ يُعْلَمُ
كَمَا إِذَا بَعْدَهُ فَرَحَانَا
وَمُبْتَهَمٌ كَذَا كَمَا مَا أَوْصَى

أَوْصَى وَصَحَّ أَوْ أَتَى إِلَى الْحَضَرِ
إِلَّا إِذَا ثَبَّتَهَا فِي صِحَّتِهِ
وُصُولِ دَارِهِ كَهَذَا الْحَدِّ
فِي لَفْظٍ مَنْ يُمَيِّزُ الْإِصْصَاءَ
وَمُودَعٍ مَفْصُولِهِ وَالْمُعْلَمِ
لِأَنَّهُ لِرُجُوعِهَا مُبَيَّنٌ
يَعْرِفُ وَجْهَ هَذِهِ الْمَرَاتِبِ
لِأَنَّمَا الْإِسْمُ لَدَيْهَا قِشْرٌ
وَهِيَ الَّتِي تَسْبِقُ لِلْأَذْهَانِ
هُوَ الْمُضَافُ يَثْبُتُ بِالْمَوْتِ
وَنَحْوِهِ مِنْ مِثْلِ ذَا الْمَوْصُوفِ
بِدِرْهِمٍ فَمُودَعٍ بِحَالِهِ
فَذَاكَ مَفْصُولٌ أَتَى فِي وَصْفِهِ
مُعَيَّنًا فَذَلِكَ هُوَ الْمُعْلَمُ
أَوْصَى لِزَيْدٍ حَيْثُ مَا قَدْ كَانَا
بِدِرْهِمٍ أَوْ تَفَقَّيَ مَا خُصَّصَا

(١) قوله : «وإن يكن ... الخ» يعني إذا أوصى في سفره أو في مرضه فعاد من سفره أو عوفى من مرضه ، ف قيل إن تلك الوصية إنما هي لذلك السفر أو لذلك المرض خاصة ، إذا أثبتنا في وطنه أو في صحته ، وقيل ثابتة إلا إذا أبطلها ، وهو الأصح عندي .

(٢) قوله : «لفقهاونا» اصطلاح قيل إن أول من وزع الوصايا إلى هذه الخمسة الأقسام التي ذكرها المؤلف رضي الله عنه ؛ أبو المؤثر الصلت ابن خميس الحروصي البهلولي .

فَهَذِهِ أَقْسَامُهَا فَلْتَعْلَمِ
كَذَاكَ حُكْمُ مَا يُضَافُ أَيْضًا
لِكُلِّ قِسْمٍ أَبَدًا أَحْكَامُ
ثُمَّ الرَّجُوعُ فِي الْوَصَايَا يُسْمَعُ
وَاحْتَلَفُوا فِيْمَا بِهِ لِلْبَرِّ
لِأَنَّهُ مَنْ قَصَدَ الْخَيْرَاتِ
وَالْبَرِّ لِلَّهِ وَمَا قَدْ قُصِدَا
وَأَخْرَوْنَ جَوَّزُوا الرَّجُوعَا
إِذَا لَا رُجُوعَ فِي الَّذِي قَدْ أَمْضَى
مِنْ ذَلِكَ الْعَتَقُ وَمِنْهُ الْحَجُّ
وَيَقَعُ الرَّجُوعُ بِالْأَقْوَالِ
كَمَثَلِ مَا بِهِ قَدْ أَوْصَى
فَجَائِزٌ أَنْ تَشْتَرِيَ عَبْدًا بِهِ
وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَالْتَدْيِيرِ
وَالْحُلْفُ فِيْمَا بَاعَهُ خِيَارًا (٢)
وَقِيلَ لَا رُجُوعَ وَالْخِلَافُ فِي

وَحُكْمُ مَا أُبْهِمَ غَيْرُ الْمُعْلَمِ
كَذَاكَ مَا أُدْعِيَ حَيْثُ يُمَضَى
تَقْضَى بِذَاكَ عِنْدَنَا الْأَفْهَامُ
مَا دَامَ فِي الْحَيَاةِ إِنْ شَاءَ يَرْجِعُ
أَوْصَى فَقِيلَ لَا رُجُوعَ يَجْرِي
لَيْسَ لَهُ يُغَيِّرُ النِّيَّاتِ
بِهِ الْإِلَهُ لَا يُرَدُّ أَبَدًا
وَلَمْ يَرَوْهُ أَبَدًا مَمْنُوعَا
وَهُوَ بِمَوْتِهِ فَقَطُّ يُمَضَى
وَكُلُّ مَا بِهِ الثَّوَابُ يَرْجُو
وَتَارَةً يَكُونُ بِالْأَحْوَالِ
فَإِنَّهُ مِنَ الرَّجُوعِ يَحْصَى (١)
أَوْصَى وَلَوْ بَعْتَهُ مِنْ رَبِّهِ
إِذَا لَا رُجُوعَ فِيهِ فِي الْكَثِيرِ
قِيلَ رُجُوعٌ فِيهِ حِينَ سَارَا
هَذَا كَحُلْفٍ مَرَّ فِيهِ فَأَعْرِفَ

(١) يحصى : أى يعد .

(٢) قوله : «خيارا» صفة لمصدر محذوف : أى باعه يبيعا خيارا ، والمعنى إذا أوصى بقطعة لأحد أو لنوع من أنواع البر ثم باع تلك الأرض بيع خيار وهو بيع الإقالة فهل يعد هذا البيع رجوعا في الوصية أم لا خلاف ، مثاره هل هو بيع صحيح أم فاسد لوجود الشرط فيه ، فمن قال بصحة البيع عدة رجوعا عن الوصية ، ومن قال بفساده لم يعد رجوعا ، والأصح الأول .

لَيْسَ مِنَ الرَّجُوعِ إِنْ زَادَ عَلَى
لَكِنَّمَا تَنْقِصُهُ لِلْبَعْضِ
لَيْسَ مِنَ الرَّجُوعِ أَخْذُ الثَّمَرِ
كَذَاكَ أَخْذُ الْكَرْبِ وَالزُّورِ مَعًا
لَأَنَّهُ بِمَوْتِهِ يَنْتَقِلُ
مَا كَانَ قَدْ أَوْصَى بِهِ وَكَمَلًا
مِنْهُ رُجُوعٌ فِي مَقَالِ بَعْضِ
مِنْ نَخْلَةٍ أَوْصَى بِهَا لِعَمْرِ
لَيْسَ رُجُوعًا وَكَذَا إِنْ زَرَعَ
عَنْهُ وَفِي حَيَاتِهِ لَا يُنْقَلُ

بَابُ الْوَصِيِّ

وَهُوَ الَّذِي يَنْوِبُ عَنْ مَنْ مَاتَ
وَيَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ (١) الْوَصِيَّ
لَأَنَّهُ لَمْ يُرَضَ لِلْأَمَانَةِ
وَإِنْ ظَفِرَتْ بِأَخِي عِلْمَ ثِقَةٍ
ظَفِرَتْ بِالْكَمَالِ وَاللَّهُ اشْكُرْ
وَقِيلَ مَنْ أَوْصَى لِغَيْرِ ثِقَةٍ
لَأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ التَّضْيِيعُ
وَقِيلَ إِنْ بَانَ مِنَ الْوَصِيِّ
فَلِزْمُ الْحَاكِمِ أَنْ يُقِيمَا
وَإِنْ يَكُنْ مُتَّهَمًا فَيَجْعَلُ

لِيَقْضِيَ مَا أَوْصَى بِهِ إِنْ فَاتَا
فَتَى ثَقِيًّا ثِقَةً مَرْضِيًّا
إِلَّا أَمِينٌ مَا بِهِ خِيَانَةٌ
يَعْرِفُ مَا أَمْسَكَهُ وَأَنْفَقَهُ
فَهُوَ الَّذِي مَنْ بِهِذَا الظَّفَرِ
كَمِثِلٍ مَنْ عَطَّلَ لِلْوَصِيَّةِ
مِنْهُ فَمَا وَصِيَّةٌ تُضْيَعُ
خِيَانَةً إِذْ لَيْسَ بِالْوَلِيِّ
مُقَامُهُ ذَا ثِقَةٍ حَلِيمًا
عَلَيْهِ مُشْرِفًا (٢) يَرَى مَا يَفْعَلُ

(١) يجعل : بالبناء للفاعل .

(٢) مشرفا : أى رقبيا .

وَيَبْطُلُ الْإِيصَاءُ إِنْ أَوْصَى إِلَى
وَأَنْ يَكُ الْمُوصَى (٢) لَهَا قَدْ قَبِلًا
وَمَا لَهُ قَدْ قِيلَ مِنْ تَبَرُّ (٣)
وَأَنْ يَكُنْ قَدْ اسْتَقَالَهُ فَمَا
وَقِيلَ بِالتَّبَرَّى مِنْهَا يُعْذَرُ
وَيَنْبَغِي لَهُ الْوَفَا بِمَا وَعَدَ
وَلَا يُقْصَرُ فَإِذَا مَا قَصَّرَا
إِنْ ذَهَبَ الْمَالُ بِغَيْرِ عُذْرٍ
وَلَيْكُنِ الْإِنْفَاضُ مَهْمَا قَدَرَا
لَعَلَّهُ يُقْرَهُ أَوْ يَنْزَعُ (٤)
وَيَرْفَعُ الْأَمْرُ مِنَ الْحُكَامِ
وَقِيلَ (٦) إِنْ صَحَّةُ الدُّيُونِ
لَا زِمَةٌ إِنْ كَانَ مِنْهُ طَلَبَا
إِنْ لَمْ يَصِحَّ فَالَّذِي قَدْ بَاعَا

عَبْدٌ فَبِيعَ الْعَبْدُ حِينَ انْتَقَلَا
يَلْزِمُهُ فِي ذَلِكَ أَنْ لَا يُهْمَلَا
إِلَّا بِأَمْرِ وَاضِحٍ فِي الْعُذْرِ
أَقَالَهُ قَدْ قِيلَ لَنْ تَنْهَدَمَا
إِذَا تَبَرَّى وَهُوَ حَتَّى يَقْدِرُ
إِذَا التَّبَرَّى فِيهِ نَكْتُ مَا عَقَدَ
بِغَيْرِ عُذْرِ غُرْمِهِ قَدْ ظَهَرَ (٣)
وَلَا ضَمَانَ عِنْدَ ذَلِكَ الْعُذْرِ
عَنْ أَمْرِ حَاكِمٍ لَهُ إِنْ أَمَرَا
عَنْهُ فَيَسْتَرِيحُ مِمَّا يَقَعُ
عَنْ مُنْفِذِيهَا مُؤَنَّةً (٥) الْخِصَامِ
عَلَى وَصِيِّ الرَّجُلِ الْمَدْيُونِ
وَارِثُهُ تَصَحِّحُ مَا قَدْ وَجَبَا
رَدُّ (٧) عَلَى وَارِثِهِ إِجْمَاعًا

(١) الموصى لها : أى الموصى اليه والمراد به الوصى .

(٢) تَبَرُّ : أى تعذر عن الوصاية بعدما قبلها ، والصحيح أن له ذلك في حياة الموصى ، ولا سيما إذا كان يجد من يقوم بها عنه من بعده .

(٣) غرمة : أى ضمانه .

(٤) أو ينزع : أى ينزع عنه الوصاية ويؤخره عنها ، لأنه يلزمه امتثال أمر الحاكم .

(٥) مُؤَنَّة : أى محنة الخصام وعناءه .

(٦) قوله : «وقيل إن صحة الديون» أى أن على الوصى أن يقيم البينة على صحة الديون التى يريد قضاءها من مال الهالك إذا لم يصدقها ورثته .

(٧) رد : أى مردود .

لَأَتَمَّا بَاعَ لِأَجْلِ الدَّيْنِ وَالَّذِينَ لَمْ يَصَحَّ بِالْعَدْلَيْنِ
وَلِلْوَصِيِّ عِنْدَنَا يَمِينُ عَلَى أُولِي الْإِثْرِ بِمَا يَكُونُ
فِيحْلِفُونَ أَنَّهُمْ مَا عَلِمُوا بِأَنَّهُ أَوْصَى بِهِ أَوْ يَلْزَمُ
إِنْ تَكَلَّوْا عَنِ الْيَمِينِ تَرَكُوا وَصِيَّتِي أَنْفُذْهَا وَلَوْ
وَأَنْ يَقْلَ وَصِيَّتِي أَنْفُذْهَا وَلَوْ فَبَعْضُهُمْ قَالَ لَهُ أَنْ يَنْفُذْ
صَوْبَهُ الْأَصْلَ وَعِنْدِي فِيهِ فَإِنْ يَكُنْ بَطْلَانُهَا قَدْ وَقَعَا
كَوْنُهَا وَصِيَّةٌ تَزِيدُ عَنْ ثُلْثِ الْمَالِ لَهَا يُرِيدُ
أَوْ كَوْنُهَا وَصِيَّةٌ لِوَارِثِ فَقَوْلُهُ أَنْفُذْ مِثْلَ قَوْلِ الْعَابِثِ
اللَّهُ يَنْهَاهُ عَنِ الْإِنْفَادِ (١) وَوَصِيَّتِي هَذَا الَّذِي أَقُولُ
وَأَنْ يَكُنْ بَطْلَانُهَا مِنْ جِهَةٍ مِنْ هَاهُنَا أَتَبْتُ مَا عَنَاهُ (٢)
لِأَنَّهُ فِي حُكْمٍ مَنْ يَقُولُ لَيْسَ بِمُتَّعٍ إِنْ رَسَمُوا سِوَاهُ
بَيْعُ الْوَصِيِّ جَائِزٌ فِي الْمَرَضِ (٣) إِنْ كَانَ الْإِنْفَادُ لِبَيْعٍ يَقْتَضِي

(١) الإنفاذ : بالدال المهملة كالإنفاذ بالدال المعجمة وزناً ومعنى .

(٢) قوله : «لارسمهم» مراده أن الاعتبار بالوصية لا باللفظ ، فإن فهم المعنى صير إليه لأنه هو اللب ، والألفاظ قشور لا تعتبر ، ولا تضيع بها الحقوق ، إذا كان تغييرها من أجل جهل الكاتب ، لأن الكاتب عليه أن يكتب كما علمه الله .

(٣) قوله : «بيع الوصي ... الخ» أي بيعه لمال الموصي لإنفاذ الوصية في مرضه ، أي الوصي يصير ثابتاً ولا يَرُدُّ بالمرض مادام يعقل البيع ، بخلاف بيع ماله وهو مريض .

وَلَيْسَ ذَاكَ مِثْلَ بَيْعِ مَالِهِ
فَبَيْعُهُ لِدَاكَ نَوْعَ فَرَضٍ
وَبَيْعُهُ لِمَالِهِ فِي الْمَرَضِ
إِلَّا إِذَا بَاعَ لِيُنْفِذَنَا
إِنْ كَانَ قَدْ بَاعَ بَعْدَ السَّعْرِ
إِنْ طَلَبُوا الْخِيَارَ فَلْيُخْتَارُوا
إِنْ نَقَضُوهُ فَعَلَيْهِمُ الثَّمَنُ
وَاللَّوْصِي (١) جَائِزٌ أَنْ يُوصِيَ
وَفِيهِ قَوْلٌ إِنْ يَكُنْ قَدْ جَعَلَ
وَقَوْلُهُ يُقْبَلُ فِي الْإِنْفَازِ
أَوْ قَالَ قَدْ أُنْفِذْتُهَا جَمِيعًا
لَوْ أَنْكَرَ الْوَارِثُ مَا ادَّعَاهُ
كَانَ مِنَ الثَّقَاتِ أَوْ لَمْ يَكُنْ
إِنْ شَاءَ مِنْهُ الْوَارِثُ الْيَمِينَا
وَأَنْ يَكُنْ وَلِيُّهُ أَوْصَى بِحَجٍّ (٢)
وَأَنْ يَكُنْ مِنْ سَائِرِ الْأَنْامِ

لَأَنَّ هَذَا وَاجِبٌ فِي حَالِهِ
لَأَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَقْضَى
رَدُّ لَأَنَّهُ مِنَ الْمُتَقَضِّ
وَصِيَّةٌ عَنْهُ فَيُبَيِّنَا
وَفِيهِ لِلْوَرَاثِ نَقْضٌ يَجْرِي
إِذَا لَهُمْ فِي ذَلِكَ الْخِيَارُ
لِيُنْفِذَ الْإِيصَاءَ مِنْهُ فَأَعْلَمَنْ
بِمَا بِهِ أَوْصَى إِلَيْهِ الْمُوصِي
ذَاكَ لَهُ جَازٌ وَإِلَّا بَطَلَا
إِنْ قَالَ مَا أُنْفِذْتُ غَيْرَ هَذَا
يَكُونُ قَوْلُهُ هُنَا مَسْمُوعًا
فَأَنَّهُ أَمِينٌ مَنْ أَوْصَاهُ
لَأَنَّهُ قَدْ صَارَ كَالْمُؤَمَّنِ
فَالْخُلْفُ فِي وَجُوبِهَا رَوَيْنَا
يُحَجِّجُ الْوَلِيَّ عَنْهُ إِنْ خَرَجَ
أَجْزَاهُ مَنْ كَانَ أَحَا إِسْلَامٍ

(١) قوله : «وَاللَّوْصِي الخ» أي يجوز للوصي أن يجعل لإنفاذ ما جعل فيه وصيا ، إذا خاف الموت ولو لم يجعل له الموصي ذلك ، وقيل لا إلا إذا جعل له ذلك ، والاول أظهر وأقرب إلى الصحة لئلا تضيع الوصية .

(٢) قوله : «وإن يكن وليه» أي إذا كان الموصي وليا عنده ، أي يتولاه ويثق به ، فلا يستأجر من يحج عنه إذا أوصى بالحج الا وليا ثقة عنده .

وَلَا يَجُوزُ لِوَصِيِّ الْمَيِّتِ إِلَّا بِإِذْنٍ وَارِثٍ قَدْ بَلَغَا وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهُ يَجُوزُ وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى بِإِطْعَامٍ فَلَا (١) لِأَنَّهُ خَالَفَ مَا أَوْصَى بِهِ لِأَنَّهُ يَكُونُ كَالْإِطْعَامِ وَلِلْوَصِيِّ يَسْتَعِينُ يَوْمًا وَإِنْ يَكُنْ قَدْ اسْتَعَانَ بِثِقَةٍ فَمَا عَلَيْهِ وَاجِبٌ أَنْ يَسْأَلَهُ (٢) وَإِنَّمَا سُؤْلُهُ اخْتِيَاظُ وَاحْتَلَفُوا فِي أُجْرَةِ الْإِنْفَادِ وَقِيلَ بَلْ مِنْ ثُلْثِ الْوَصَايَا وَقِيلَ إِنَّ أُجْرَةَ الْمُنَادِي وَذَلِكَ فِيمَا بَاعَهُ الْوَصِيُّ وَإِنْ تَوَصَّى (٣) مُسْلِمٌ لِلدَّمِيِّ

يَخْرُجُ عَنْهُ لِقَضَاءِ حَاجَةٍ أَوْ حَاكِمٍ فِي قَوْلِ بَعْضِ الْبُلَغَاءِ بَعِيرٍ إِذِنْ مِنْهُمَا يَحُوزُ يُجْزَى بِأَنْ يُفَرَّقَنَّ مَثَلًا وَجَوَّزُوا تَفْرِيقَهُ لِحَبِّهِ عِنْدَ الْمُرَحِّصِينَ فِي الْمَقَامِ بغيرِهِ وَلَا يَخَافُ لَوْمًا يَنْفُذُ مَا حَدَّ لَهُ وَصَدَّقَهُ فِي ذَلِكَ عَنْ فِعْلِ الَّذِي قَدْ حَدَّ لَهُ إِذْ بِالسُّؤَالِ يَحْصُلُ الضَّبَاطُ مِنْ أَصْلِ رَأْسِ الْمَالِ قِيلَ هَذِي فَهِيَ إِذَا تُحَاصِصُ الْقَضَايَا مِنْ رَأْسِ مَالِ الْمَيِّتِ إِذْ يُنَادَى فِي لَازِمِ الْمَيِّتِ بِهِ حَرَى فَقِيلَ هَذَا جَائِزٌ فِي الْحُكْمِ

(١) قوله : «إطعام» أي مطبوخ فلا يجزيه أن يعطي كل فقير كيلا من حب أو رز أو تمر ، لأن في ذلك مخالفة لما أوصى به الموصي وهكذا العكس ، وقيل بالجواز في التفريق .

(٢) واجب : صفة لمبتدأ محذوف ، أي ما عليه أمر واجب بأن يسأله .

(٣) وإن توصى : أي صار وصياً .

باب انفاذ الوصايا

وَذَاكَ أَنْ يُخْرِجُهَا الْوَصِيُّ عَلَى وِفَاقِ مَا بِهِ قَدْ أَوْصَى وَيَنْبَغِي التَّعَجُّيلُ فِي الْإِنْفَادِ وَفِي وَصِيٍّ أَخَّرَ الْإِنْفَادَ إِنْ كَانَ تَأْخِيرًا ^(١) لِغَيْرِ عُذْرٍ لَا يَنْظُرُ الْوَصِيُّ وَضَوْعَ حَمَلٍ وَلَيْسَ مِثْلُ الْقَسَمِ لِلْأَمْوَالِ إِذْ لَيْسَ يُدْرَى مَا الَّذِي بِالْبَطْنِ كَذَلِكَ الْغَائِبُ يَحْتَاجُ إِلَى وَكُلِّهَا مِنْ ثُلْثِ الْمَالِ سِوَى وَقِيلَ فِي الْحَجِّ وَفِي الزَّكَاةِ بِأَنْهَا مِنْ رَأْسِ مَالِ الْمَيِّتِ كَذَلِكَ الْإِیْصَاءُ بِالْعِتْقِ فَقَدْ وَأَكْثَرُ الْأَقْوَالِ فِيمَا ذَكَرَا وَمَنْ يَكُنْ أَوْصَى لِمَنْ يَقُومُ

إِنْ كَانَ أَوْ يُخْرِجُهَا الْوَلِيُّ مِنْ مَاتَ حَتَّى يَبْلُغَنَّ الْأَقْصَى لِأَنَّهُ أَقْرَبُ لِلْإِنْفَادِ يَعْرِضُ مَضَاعٌ وَلَا مَلَاذًا وَهُوَ بِذَاكَ حَامِلٌ لِلْوَرْرِ وَلَا رُجُوعَ غَائِبٍ لِلْأَهْلِ فَفِيهِ الْإِنْتِظَارُ لِلْأَحْمَالِ أَذْكَرُ أَمْ غَيْرُهُ أَمْ تُشْنِي ^(٢) حُضُورِهِ أَوْ نَائِبٍ قَدْ كَفَّلَا مَا كَانَ مِنْ حَقٍّ عَلَيْهِ قَدْ حَوَى وَنَحْوَهَا مِنْ كُلِّ الْوَاجِبَاتِ وَقِيلَ بَلْ مِنْ ثُلْثِ الْوَصِيَّةِ قِيلَ مِنَ الْأَصْلِ وَبَعْضُ انْتَقَدَ ^(٣) بِأَنْهَا مِنْ ثُلْثِ الْمَالِ تُرَى ^(٤) فِي مَرَضٍ بِهِ فَقَامَ قَوْمٌ

(١) قوله : «تأخيرا» مصدر حذف فعله ، أي أخره تأخيرا ، ويجوز رفعه على كون كان تامة أي وقع منه تأخير .

(٢) قوله تُشْنِي بضم أوله : أي تأتي بأثنين .

(٣) انتقد : أي لم ير القول به ، كان عابه ، بل يراه من ثلث المال .

(٤) قوله : «ترى» أي الوصية بالعتق ؛ ولذلك أنث الضمير في قوله بأنها .

يُقَسِّمُ بَيْنَهُمْ عَلَى سَوَاءٍ وَقِيلَ بَلْ يَكُونُ لِّلْمُنْقَطِعِ
 وَقِيلَ مَنْ أَوْصَى لِحَفْرِ قَبْرِهِ
 كَذَٰكَ مَنْ أَوْصَى لِمَنْ يُعَسِّلُهُ
 وَسَنَّةُ الإِطْعَامِ أَيَّامَ الْعَزَا
 جِيرَانُ مَنْ أُصِيبَ يُرْسَلُونَ
 لِأَنَّهُمْ عَنِ الْعِلَاجِ شَغِلُوا
 فَهَذِهِ السَّنَّةُ أَيَّامَ النَّبِيِّ
 فَصَارَ أَهْلُ الْمَيِّتِ يُطْعَمُونَ
 جَاءُوا يُعَزُّونَ فَرَادُوا هَمًّا
 وَعَاوَنُوا مَصَائِبَ الزَّمَانِ
 فَالْمَوْتُ بِالْأَرْوَاحِ مِنَّا انْقَلَبَا
 حِينَئِذٍ قَدْ رَحِمَ الْآبَاءُ
 يُوصُونَ بِالطَّعَامِ وَالْإِدَامِ (٢)
 وَفَرَّغُوا لَهُ فُرُوعًا تُذَكَّرُ
 لِأَنَّهَا وَصِيَّةٌ مُّخَالَفَةٌ
 وَكُلُّ مَا كَانَ عَلَى خِلَافِ

وَقِيلَ بَلْ بِقَدْرِ الْعَنَاءِ
 عَلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ فَاتَّبِعْ
 فَهِيَ لِكُلِّ دَاخِلٍ فِي حَفْرِهِ
 نَعْمُ مَنْ غَسَّلَهُ وَتَشْمَلُهُ
 خِلَافُ فِعْلِ النَّاسِ مَعَ مَنْ مَيِّزَا
 لَهُمْ طَعَامًا مِنْهُ يَأْكُلُونَا
 بِحُزْنِهِمْ عَلَى فَقِيدٍ تُكَلُّوا
 لَكِنَّهَا قَدْ عُكِّسَتْ فِي الْعَرَبِ
 مَنْ جَاءَ نَحْوَهُمْ مَعَزِينَا
 وَأَكَلُوا الثَّرَاثَ أَكْلًا لَمَّا
 بِحَمَلِهِمْ عَلَى الْمُصَابِ الْعَانِي (١)
 وَالْمَالُ بِالْعَزَاءِ عَنَّا ذَهَبَا
 أَبْنَاءَهُمْ وَأُحْدِ الْإِيصَاءِ
 لِحَاضِرِ الْمَائِمِ فِي أَيَّامِ
 وَذَٰكَ عِنْدَ الْبَعْضِ مِنَّا مُنْكَرُ
 لَمَّا عَلَيْهِ الْأَتْقِيَاءُ السَّالِفَةُ
 أَمْرٍ مُحَمَّدٍ فَلِلتَّلَافِ (٣)

(١) العالي : أي الأسير جعله أسير الأحرار .

(٢) الإدام : ككتاب ما يؤدم به الخبز ؛ كالزيت والخل ونحو ذلك ، وفي الحديث : نعم الإدام الخ .

(٣) فَلِلتَّلَافِ : أي الهلاك .

أَيْضاً وَفِي اجْتِمَاعِهِمْ مَا لَا يَحِلُّ
وَلَأَبَى نَبَهَانَ (١) فِي أَجْوِبَتِهِ
وَالْمُشْبُتُونَ لَهُمْ تَقْرِيعُ
مِنْ ذَاكَ إِنْ بِشَاتِهِ قَدْ أَوْصَى
إِنْفَاذُهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمَائِمِ
لِأَتَمِّمَا أَيَّامُهُ ثَلَاثُ
وَهَكَذَا أَيْضاً جُلُودُ الْغَنَمِ
لِلْوَارِثِ الْمَيِّتِ عَلَى السَّهَامِ
لِأَتَمِّمَا الْإِيصَاءُ وَقَعَ عَلَى
وَجَارٍ لِلْوَارِثِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ
لَأَنَّهُمْ قَدْ حَضَرُوا الْعَزَاءُ
وَإِنَّمَا الْمَمْنُوعُ أَنْ يَقْصِدَ فِي
وَفِي الْإِدَامِ يَدْخُلُ اللَّيْمُونَ
وَقَدْ أَتَى نِعَمَ الْإِدَامِ الْخُلُ
وَفِي الْبِزَارِ الْهَيْلُ قِيلَ يَدْخُلُ
وَتَدْخُلُ الثَّلَاثَةُ إِنَّهَا الْمَذْكُورَةُ
وَكُلُّ مَا فِي الْمَعْنَيْنِ يَدْخُلُ
وَذَاكَ إِنْ بِالْعَطْرِ وَالْإِدَامِ

مِنْ نُوحٍ نَائِحٍ وَحَالٍ مَنْ تُكَلِّ
مَيْلٌ إِلَى تَبْطِيلِهِ بِجِهَتِهِ
وَلَهُمْ فِي وَصْفِهِ تَنْوِيْعُ
تُوكَّلُ فِي مَائِمِهِ وَخَصًّا
حِجْرٍ وَمَنْ يَفْعَلُهُ لَمْ يَسْلَمْ
وَبَعْدَهَا يَأْخُذُهَا الْوَرَاثُ
وَالْبَقَرِ الْمُوصَى بِهَا لِلْمَائِمِ
مَقْسُومَةً مِنْ غَيْرِ مَا إِبْهَامِ
مَا كَانَ مَأْكُولًا وَغَيْرُهُ فَلَا
هَذَا الَّذِي أَوْصَى بِهِ أَنْ يُوَكَّلَنْ
وَلَمْ يَكُنْ قَدْ خَصَّهُمْ إِيصَاءُ
إِيصَائِهِ لِرَاثٍ فَلَتَعْرِفَ
إِذْ عَصْرُهُ عَلَى الْحِلَا يَكُونُ
عَنِ النَّبِيِّ قَدْ حَكَاهُ النَّقْلُ
وَهَكَذَا الْجَوْرَةُ وَالْقَرْنِفُلُ
فِي الْعَطْرِ حَيْثُ أَنَّهَا عَطِيرَةٌ
فَهُوَ عَلَى صِنْفَيْنِ قِيلَ يُجْعَلُ
أَوْصَى لِاثْنَيْنِ مِنَ الْأَنَامِ

(١) ولأبي نهبان : هو العلامة جاعد بن خميس الخروصي تقدم ذكره .

وَجَعَلْنَا الْجَوْزَةَ فِي الْبِزَارِ
وَلَا أَقُولُ إِنَّهَا بِزَارٌ
وَكُلُّ مَا كَثِيرُهُ قَدْ أَسْكِرَا
وَالْعِطْرُ طِيبٌ وَجَمِيعُ الطِّيبِ
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ عِنْدَ قَوْمِ
وَالْوَرْسُ عِطْرٌ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ (١)
وَالْآسُ طِيبٌ وَكَذَلِكَ الْحَلُّ
وَالْيَاسْمِينُ عَرْفُهُ يَطِيبُ
وَرَجُلٌ أَوْصَى إِلَى فُلَانٍ
كُلَّ وِعَاءٍ تَوْضَعُ الْأَشْيَاءُ
فِيخْرُجُ الْهَائُونَ وَهِيَ الْمَوْقَعَةُ
وَسَفْنُ الْحَدِيدِ أَيْضاً يَخْرُجُ
وَتَخْرُجُ الرَّحَا وَكُلُّ مَا ذَكَرَ
أَنِيَّةُ الصِّينِيِّ لَيْسَ خَرْفًا
بَلْ إِنَّهَا ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٌ
وَقِيلَ إِنَّ أَوْصَى لَهُ بِالْخَشَبِ

قَوْلٌ حَكَاهُ الْأَصْلُ فِي الْآثَارِ
إِذْ قِيلَ فِي كَثِيرِهَا إِسْكَارٌ
فَذَلِكَ الْقَلِيلُ مِنْهُ حُجِرَا
عِطْرٌ لَدَى الْأَلْفَافِ فِي التَّقْرِيبِ
عَرُفٌ فَمَا فِي عَرُفِهِمْ مِنْ لَوْمٍ
وَقِيلَ لَا وَالْحَقُّ مَا قَدْ قُدِّمًا
إِنْ جُعِلَ الْكَاذِبِي بِهِ يَحِلُّ
مِنْ ذَاكَ قِيلَ فِيهِ هَذَا طِيبٌ
أَنْ يَتَصَدَّقَنَّ بِالْأَوَانِي
فِيهِ يَغْمُ ذَلِكَ الْإِيصَاءُ
إِذْ لَمْ تُصَبْ مِنَ الدُّخُولِ مَوْضِعُهُ
وَالْمَيْلُ وَهُوَ الْمِرْوَدُ الْمُدْمَلَجُ
لَيْسَ مِنَ الْأَوَانِي عِنْدَ الْمُعْتَبِرِ
كَلًّا وَلَا الْأَزُورْدُ فِيمَا عُرِفَا
وَكَُلُّ نَوْعٍ فَلَهُ اتِّسَاعٌ
مِمَّا حَوَاهُ بَيْتُهُ وَالْحَطَبُ

(١) قوله : «الورس» هو نبت اصفر له رائحة ويسمى الحصى قال عمرو ابن كلثوم

مشعشة كأن الحصى فيها إذا ما الماء خالطها سخينا

(٢) سفن : هو المدق ويسمى المعول سفنا كما في قول أبي كبير

تخوف الرجل منها تامكا قردا كما تخوف اصل النبعة السفن

إِنَّ الْمَنَادِيسَ (١) بِهِ لَا تَدْخُلُ
 لِأَنَّهَا مِنْ الْأَوَانِي تُحَسَّبُ
 وَيُحْمَلُ اللَّفْظُ عَلَى مَا ابْتَدَرَا
 بَل رَحَّصُوا أَنَّ تُنْفَذَ الْوَصَايَا
 وَلَيْسَ ذَاكَ غَيْرَ أَنَّ الْمَعْنَى
 وَيُلْعَى مَا وَرَاءَهُ مِنْ مُحْتَمَلٍ
 وَبَعْضُهُمْ يُلَاحِظُ الْمَعَانِي
 يَمْنَعُهُ إِلَّا بِحُكْمٍ يَقْطَعُ
 وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى بِكُتْبِهِ دَخَلَ
 لِأَنَّهُ الْكِتَابُ بَلْ أَصْلُ الْكُتُبِ
 وَقِيلَ لَا يَدْخُلُ حَتَّى يُذْكَرَا
 لِأَنَّهُ بِرَأْسِهِ جِنْسٌ كَمَا
 فَلِأَنْبِيَاءَ عُلَمَاءَ وَالْإِسْمُ
 فَهُمْ لِهَذَا الْحَالِ مُمْتَازُونَ
 بِالْأَنْبِيَاءِ اسْمًا يُخَصَّصُونَ
 كَذَلِكَ الْمُصَحَّفُ عِنْدَ الْكُتُبِ
 وَلَا السَّفَاتِيرَ عَلَى مَا نَعْمَلُ
 وَأَصْلُهَا عَنْهُ الْخِطَابُ يَذْهَبُ
 لِلذَّهْنِ مِنْ مَعْنَاهُ حِينَ ذُكِرَا
 بِالْإِطْمِنَانِ مِنَ الْبَرَايَا
 يَلُوحُ لِلْقَلْبِ فَيُطْمَئِنَّا
 لِأَنَّهُ عَنْ فَهْمِهِ قَدْ اعْتَزَلَ
 وَيَمْنَعُ الْإِنْفَادَ بِاطْمِئْنَانٍ
 بَأَنَّهُ مُرَادُهُ لَا يُدْفَعُ
 مُصَحَّفُهُ فِيهَا بِاسْمٍ قَدْ شَمَلَ
 فَهُوَ لِهَذَا الْاسْمِ أَوْلَى مَا اتَّخَبَ
 بَأَنَّهُ الْمُرَادُ فِيمَا سَطَّرَا
 شَأْنُ النَّبِيِّ عِنْدَ بَاقِي الْعُلَمَاءِ
 يَصْرِفُهُ لِعَيْرِهِمْ ذَا الْفَهْمِ
 بِرُبَّةٍ بِهَا يُمَيِّزُونَ
 وَهُمْ بِوَصْفِ الْعِلْمِ يُنْعَتُونَ (٣)
 جِنْسٌ بِرَأْسِهِ فَلَا تَسْتَغْرِبِ

(١) المناديس : هي الصناديق من الخشب الكبار ، والسفاتير : الصناديق من الخشب والحديد الصغار ، وتسمى في القديم الجوالق .

(٢) قوله : «بالأنبياء» هكذا في نسخة الأصل ، ولكن إسقاط ألف اسم للدرج أولى من قصر الأنبياء .

(٣) يُنْعَتُونَ : أي يوصفون .

وَأِنْ يَكُنْ أَوْصَى بِسَيْفِهِ فَلَا
إِلَّا إِذَا حَصَصَهُ بِالْوَصْفِ
وَأِنْ يَكُنْ أَوْصَى بِنَخْلَةٍ وَقَدْ
قَبِضُوهُمْ يَجْعَلُ تِلْكَ الثَّمَرَةَ
فَهِيَ لِمَنْ أَوْصَى لَهُ مَا لَمْ يَبْنِ
وَقِيلَ بَلْ لِحُمْلَةِ الْوَرَاثِ
لَكِنَّهَا قَبْلَ الدَّرَكِ تَتَّبِعُ
وَصِدُّهُ الْإِقْرَارُ فَهِيَ مُطْلَقًا
مُدْرَكَةٌ أَوْ لَمْ تَكُنْ بِمُدْرَكَةٍ
وَأِنَّمَا أُخْبِرَ أَنَّ ذَاكَ لَهُ
وَفِي الْعَطَا وَالْبَيْعِ مَا لَمْ يُدْرَكِ
هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ لَا الْإِجْمَاعُ

يَكُونُ (١) فِيهِ جَفْنُهُ قَدْ دَخَلَ
لَأَنَّ جَفْنَ السَّيْفِ غَيْرَ السَّيْفِ
أَنْ دَرَاكُهَا عَلَى رَأْسِ الْأَمْدِ
تَابِعَةٌ لِأُمَّهَا الْمُقَرَّرَةُ
عَنْهَا بِجَدٍّ (٣) فَاصِلٍ كَمَا زَكِنَ
كَمِثْلٍ مَا حَلَفَ مِنْ ثَرَاتٍ
لِأُمَّهَا بِلَا خِلَافٍ يُرْفَعُ
لِمَنْ بِهَا (٤) أَقَرَّ حِينَ أُطْلِقَا
إِذْ لَمْ يَكُنْ مَلَكُهُ مَا مَلَكَهُ
فَهِيَ لَهُ مِنْ قَبْلِ لَا مُحَوَّلَةٌ
لِأَوَّلٍ وَعَكْسُهُ فِي الْمُدْرَكِ
إِذْ فِيهِ بَيْنَ الْفَقْهَاءِ نِزَاعٌ (٥)

(١) قوله : «فلا يكون» قلت إن المقصود في الإيصاء عندنا اليوم إدخال الجفن مع السيف ، فإن أوصى بسيفه لأحد اعطيناه إياه مع جفنه .

(٢) تبين : تنفصل .

(٣) بجذ : بالجيم والذال المعجمة أي قطع ، يقال جذَّ الثمرة إذا قطعها ، وأهل عمان يقول جذَّ النخل بالمهملة إذا حصد ثمارها .

(٤) قوله : «لمن بها أقر» أصل العبارة هي لمن أقرَّ بها له فالثمره في الإقرار تابعة لاصلها مُدْرَكَةٌ كانت أو غير مُدْرَكَةٍ .

(٥) قوله : «نزاع» أي خلاف لأن جمهور العلماء من قومنا ، بل عامتهم أن ثمرة النخل تكون للبائع بالتأخير ، لقوله صلى الله عليه وسلم : «من باع نخلاً مؤبّرة فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المبتاع» وكان الإمام الخليلي يعمل بذلك .

ذَكَرْتُ ذَاكَ فِي شُرُوحِ الْمُسْنَدِ وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى لَهُ بِالْعَلَّةِ وَالْكَرْبِ (٢) وَالشُّغْرَافِ وَالْعِسْقِ مَعَ وَوَرَقِ الْحِنَّا يَكُونُ مِنْهَا وَوَرَقِ السِّدْرِ كَذَا قِيلاً يُؤْخَذُ مِنْهُ ثُمَّ يُورَقْنَا وَخِدْمَةُ الْعَبْدِ إِذَا مَا أَوْصَى يَخْدُمُ شَهْرًا خَالِدًا وَعَمْرًا إِنْفَاقُهُ بَيْنَهُمَا وَمَعْرَمُهُ وَقِيلَ فِي الْعَبْدِ مِنَ السُّودَانِ وَهَكَذَا يَدْخُلُ فِي الدَّوَابِ يَرَاهُ لَا يَدْخُلُ تَعْوِيلاً عَلَى وَهُوَ إِلَى الصَّوَابِ عِنْدِي أَقْرَبُ وَقِيلَ مَنْ أَوْصَى بِعَتَقِ عَبْدِهِ

فَرَاغَ الثَّالِثَ مِنْهُ تَهْتَدِي فَيَابِسُ الزُّورُ أَتَى فِي الْجُمْلَةِ فَهُوَ مِنَ الْعَلَّةِ قَدْ تَجَمَّعَا وَمَا لَهُ عِنْدِي مَحِصٌّ عَنْهَا إِذْ قَدْ يُفِيدُ عِنْدَنَا التَّغْسِيلَ سِوَاهُ كَالْأَشْجَارِ تُثْمَرْنَا بِهَا لِخَالِدٍ وَعَمْرٍو خَصًّا لَهُ يُغْلُ بَعْدَ ذَاكَ شَهْرًا عَلَيْهِمَا بِحَسَبِ مَا قَدْ يَلْزِمُهُ يَدْخُلُ فِي وَصِيَّةِ الْحَيَوَانِ (٣) وَبَعْضُهُمْ مِنْ ذَاكَ فِي اسْتِعْجَابِ مَا عَاهَدُوا مِنْ عُرفِهِمْ إِذْ فَصَّلَا لِأَنَّمَا الْفَهْمُ إِلَيْهِ يَذْهَبُ مِنْ مَالِهِ لَمْ يَنْعَتَقِ مِنْ بَعْدِهِ

(١) قوله : « في شروح » إنما جمعها باعتبار كون كل حديث منه له شرح مخصوص ، والمسند هو صحيح الإمام أبي عمرو الربيع بن حبيب ، وعامة الناس يسمونه مسند الربيع ، وقد شرح المصنف الأجزاء الثلاثة منه ، ولم يتمكن من شرح الجزء الرابع منه لأنه اشتغل في آخر عمره بأمر المسلمين فمات قبل أن يشرع فيه ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، رحمه الله وجزاه عنا وعن المسلمين خيراً .

(٢) قوله : « الكرب ... الخ » الكرب معروف ، والشُّغْرَاف : هو ما يَبَسُّ من أكمام الطلع ، والعِسْق هو العرجون ، والخص : هو السعف ، والزور هو القسيب .

(٣) والحيوان بكسر الحاء وسكون الياء لغة عمانية . ص

إِلَّا إِذَا أَعْتَقَهُ وَصَّى
وَأِنْ يَكُنْ أَعْتَقَهُ مُحْتَسِبُ
وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهُ يَنْعَتِقُ
وَأِنْ يَكُنْ دَبَّرَهُ وَمَاتَ
إِذَا كَانَ عِتْقُهُ مُعَلَّقًا عَلَى
وَقِيلَ إِنْ أَوْصَى بِصَوْمٍ لَمْ يُسَمَّ
وَقِيلَ مَنْ أَوْصَى بِكُفَّارَاتٍ
أَوْ مُرْسَلَاتٍ (٢) قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
وَبَعْضُهُمْ (٣) لِلْمُرْسَلَاتِ صَرَفًا
لِأَنَّهَا أَقْلُ مَا يَنْطَلِقُ
وَالْمُرْسَلَاتُ الْأَصْلُ فِي التَّكْفِيرِ
وَأِنْ يَكُنْ أَوْصَى بِكُفَّارَاتٍ
لَكِنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الْإِطْعَامَ
فَلِلْمُوصَى مِثْلُ مَا لِلْمُوصَى

أَوْ وَارِثٌ أَوْ حَاكِمٌ رَضِيَ
فَفِيهِ خُلْفٌ قَدْ حَكَّمَهُ الْكُتُبُ
مِنْ غَيْرِ إِعْتَاقٍ وَهَذَا أَرْفَقُ
فَعِتْقُهُ مِنْ حِينَ مَا قَدْ فَاءًا
مَمَاتِهِ وَبِالْمَمَاتِ الْفَعْلَاءُ
فَصَوْمٌ يَوْمٍ مُسْقِطٌ لِمَا اتَّبَهُمْ
وَلَمْ يُبَيِّنْهَا مُغْلَظَاتٍ (١)
بِأَنَّهَا بَاطِلَةٌ إِذَا اتَّبَهَا
ذَاكَ وَقَالَ إِنْ هَذَا قَدْ كَفَى
عَلَيْهِ هَذَا الْإِسْمُ إِذَا يُحَقَّقُ
فَهِيَ إِذَا تَغَلَّبُ فِي التَّعْيِيرِ
مُسَمَّيَاتٍ وَمُعَيَّنَاتٍ
وَهَكَذَا لَمْ يَذْكُرِ الصِّيَامَ
فِيهِ مِنَ التَّخْيِيرِ حِينَ يُوصَى

(١) قوله : «مغلظات» حال من ولم يبينها .

(٢) قوله : «أو مُرْسَلَاتٍ» الفرق بين اليمين المرسلة واليمين المغلظة في اصطلاح فقهاءنا ، بأن المغلظة أكدها الخالف واغلظ فيها ، كأن يقول بعد الحلف بالله إن فعلت ذلك فدينى دين المجوس و اليهود ، أو إنه كافر بالله أو عليه لعنة الله و غضبه ونحو ذلك ، والمرسلة ما أرسل فيها الحلف ولم يات بشيء من ألفاظ التعليل فكفارة المغلظة كفارة الظهار ، وكفارة المرسلة عتق رقبة أو اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم . فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، وعند أبى محمد الأيمان كلها مرسلة ، وهو الأصح عندى .

(٣) قوله : «وبعضهم ... الخ» أقول هذا هو القول الصحيح الموافق لأصل الكفاره .

وَقَالَ بَعْضُ مَا لَهُ تَحْيِيرُ
وَأِنْ يَكُنْ أَوْصَى بِحُجَّةٍ فَلَا
وَالْخُلْفُ فِي غَيْرِ التَّقْيِّ وَرَدَا
وَمَا بِهِ لِأَعْقَلِ الْعِبَادِ
لَأَنَّهُمْ بَزْهَدِهِمْ فِي الْحَاضِرِ
وَلَا يُسَمَّى الْكَافِرُونَ عُقْلًا
لَأَنَّهُمْ لَوْ عَقَلُوا مَا كَفَرُوا
أَوَّلَاهُمْ الرَّحْمَنُ عُقْلًا مُبْصِرًا
فَصَارَتْ الْقُلُوبُ غُمِيًّا إِنَّمَا
وَذَلِكَ الْحَالُ هُوَ الْحُتْمُ عَلَى
هُمْ جَعَلُوا الْقُلُوبَ فِي أَكِنَّةٍ
وَهِيَ الْعُشَاوَةُ عَلَى الْقُلُوبِ
هُمْ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الدُّنَا
عَمُوا وَصَمُّوا عَنْ مَعَانِي الْحَقِّ
وَكَانَ مِنْ شَأْنِ الْعُقُولِ النَّظَرُ
وَالْعِلْمُ بِالظَّاهِرِ مِنْ حَيَاةٍ
لَيْسَ بِعَقْلِ كَامِلٍ فَيَذْكُرَا
وَلِلتَّكَالِيفِ بِهِمْ تَعَلُّقُ

فَهُوَ إِذَا يَلْزِمُهُ التَّحْرِيرُ
تُذْفَعُ إِلَّا لِتَقْيٍّ عُدْلًا
وَمَنْ أَجَارَ يُلْزِمَنَّ (١) أَنْ يُشْهَدَا
أَوْصِي فَمَصْرُوفٌ عَلَى الزُّهَادِ
فَأَقُوا بِعَقْلِهِمْ عَلَى الْأَكَابِرِ
عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ لَنَا قَدْ ثَقُلَا
فَنِعْمَةُ الْعَقْلِ لَهَا قَدْ سَتَرُوا
فَطَمَسُوهُ بِضَلَالٍ حَطَرَا
عَمَى الْقُلُوبِ عِنْدَنَا هُوَ الْعَمَى
قُلُوبِهِمْ وَهُوَ غِلَافٌ (٢) حَصَلَا
وَذَلِكَ مَا يُعْرَفُ بِالتَّعْطِيبَةِ
وَالرَّأْنُ مِنْ تَرَادُفِ الدُّنُوبِ
وَلَيْسَ يَذْرُونَ الَّذِي قَدْ بَطَّنَا
وَأَبْصَرُوا الظَّاهِرَ بَيْنَ الْخَلْقِ
لِبَاطِنِ الْأُمُورِ طُرًّا ثُبُصِرُ
مَعَ الْعَمَى عَنْ بَاطِنِ الْحَالَاتِ
مِنْ جُمْلَةِ الْعُقَالِ مَنْ قَدْ كَفَرَا
لَا يُعْذَرُونَ بِفُؤَادٍ يُغْلَقُ

(١) يلزم من : بضم الباء من المضارع الرباعى أى يلزمه الاشهاد .

(٢) غلاف : أى غطاء وقلوبهم غلف أى مغطاه عن الصواب .

لِأَتَمَّا الْإِغْلَاقَ مِنْهُمْ كَانَا
وَالْأُرْزُ^(١) بِالْإِسْمِ يُحْصَرُ إِنْ يُرَدُّ
لَكِنَّمَا أَهْلُ بَدْيَةٍ^(٢) لَهُمْ
فَالْأُرْزُ بِالْحَبِّ لَدَيْهِمْ يُدْعَى
إِنْ أَطْلَقُوا فَهُوَ الْمُرَادُّ عَنْدهُمْ
فَهُمْ بِعُرْفِهِمْ يُعَامِلُونَا
وَإِنْ يَكُنْ بَيْتُهُ قَدْ أُوصِيَ
وَكَانَ فِيهِ تَفَقُّ^(٣) مَرَهُونُ
وَفِي الْفِدَا حُلْفٌ فَبَعْضُ أَتْبَعَهُ
وَإِنْ يَكُنْ أُوصِيَ بِبَعْضِ الْمَنْزِلِ
وَقِيلَ إِنَّ الْبَعْضَ يَصْدُقُّ
وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَبْطُلُ
وَالْقَائِلُونَ ضِدُّ ذِي الْمَقَالَةِ
وَقِيلَ مَنْ أُوصِيَ بِسُكْنَى بَيْتِهِ

وَالرَّبُّ قَدْ بَيْنَهُ تَبَيَّانَا
لَا يَدْخُلُنَ فِي الْحَبِّ عُرْفًا إِنْ جَحَدَ
عُرْفٌ يَخْصُهُمْ وَبَيْنَهُمْ عِلْمٌ
وَالْفَهْمُ نَحْوُهُ لَدَيْهِمْ يَسْعَى
أَوْ قَيَّدُوا يَعْتَبِرُونَ قَيْدَهُمْ
فِيمَا أَقْرُوا وَبِمَا يُوصُونَ
وَكُلُّ مَا فِيهِ لِمَنْ قَدْ خَصَّ
فَهُوَ لِمَنْ أَرَهْنَهُ يَكُونُ
بِمَا حَوَى الْبَيْتُ وَبَعْضُ مَنَعَهُ
فَنَصْفُهُ^(٤) الْمُوصَى لَهُ قِيلَ يَلِي
بِأَيِّ جُزْءٍ مِنْهُ يَخْرُجَنَا
لَأَنَّ ذَاكَ الْبَعْضَ مِنْهُ يُجْهَلُ
لَا يُبْطَلُونَ ذَاكَ بِالْجَهَالَةِ
لِزَوْجَةٍ قَدْ قَالَ بَعْدَ مَوْتِهِ

(١) قوله : «والارز ... الخ» يعنى انه اذا اوصى بارز فلا يشمل الحب وكذلك العكس .

(٢) أهل بدية : بالباء الموحدة على وزن ندية قرى من ناحية الشرقية متقاربة أشهرها بلد المترب كالمتدب ، وكلها لآل حجر ، قبيلة مشهورة في عمان ، كان فيها رجال من أهل العلم والزهد والفضل ، وهى من كندة القبيلة الأزدية المشهورة ، وسميت هذه القرى بدية لأنها واقعة في صحراء البادية ، طيبة الهواء ذات رمال لينة عالية ، كأنها جبال ممتدة في تلك الصحارى تماثل رمال عاج .

(٣) تفق : هو البندقية المعروفة .

(٤) فنصفه : مفعول يلى أي يأخذ .

فَالْعَرَمَاءُ لَا يُشَارِكُونَهَا
وَذَاكَ إِنْ كَانَ زَمَانَ الْعِدَّةِ
لِأَنَّهَا فِي بَيْتِهِ تُحْتَسَبُ
إِيصَاؤُهُ قَدْ وَافَقَ السُّنَّةَ فِي
وَأِنْ يَكُنْ أَطْلَقَ فِي الْإِيصَاءِ
أَوْ أَنَّهُ زَادَ عَلَى عِدَّتِهَا
لِأَنَّهَا وَارِثَةٌ وَإِيصَا
وَمَنْ يَكُنْ أَوْصَى بِهِدْمَ دَارِهِ
فَالْأَصْلُ قَدْ أَعْجَبَهُ أَنْ يُهْدَمَا
يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَدْ بَنَاهُ
وَأِنْ يَكُنْ أَوْصَى إِلَى إِنْسَانٍ
وَلَمْ يُسَمِّ نَحْلَةً مَعْلُومَةً
قِيلَ لَهُ الْأَعْلَى وَبَعْضُ قَالَا
وَبَعْضُهُمْ حَاصَصَهُ فِي الْكُلِّ
وَأِنْ يَكُنْ أَوْصَى بِكُلِّ الْمَالِ
فَقُلْتُ الْمَالُ لَهُ فَقَطُّ
وَأِنْ يَكُنْ قَدْ ذَهَبَ الْمَالُ (٣) سِوَى

لَوْ لَمْ يُخْلَفْ قَطُّ مَا يُوفُونَهَا (١)
فَظَاهِرُ الْمَعْنَى مِنَ الْأَدِلَّةِ
وَنَزْعُهُ خِلَافُ مَا قَدْ أَسَّسُوا
مُقَامِهَا فِي بَيْتِهَا فَلْتَعْرِفَ
مِنْ غَيْرِ مَا حَدَّ وَلَا اسْتِقْصَاءِ
فَبَاطِلٌ مَا زَادَ عَنْ مُدَّتِهَا
لِوَارِثٍ يَبْتَطِلُ حِينَ أَوْصَى
أَوْ بَيْتِهِ قَدْ قَالَ أَوْ جِدَارِهِ
لِأَنَّهُ بِحَالِهِ قَدْ عَلِمَا
بِبَاطِلٍ وَخَافَ مِنْ مَوْلَاهُ
بِنَحْلَةٍ مِنْ ذَلِكَ الْبُسْتَانِ
مِنْ غَيْرِهَا بِصِفَةِ مَفْهُومَةٍ
أَدْنَى النَّخِيلِ فَافْهَمِ الْمَقَالَا
وَقَدْ رَأَى ذَلِكَ نَوْعَ عَدْلِ
لِحَالِدٍ أَوْ أَحَدِ الرِّجَالِ
وَالثَّلَاثِينَ وَارِثُوهُ بَطُّوا (٢)
وَاحِدَةٍ فَقَسَمُهَا بِذَا اسْتَوَى

(١) يُوفُونَهَا : بالبناء للمفعول . والضمير عائد إلى الديون . وفيه راحة من الاستخدام المعروف .

(٢) قوله : «بطوا» بموحدة ثم مهملة مُشَدَّدَةٌ أى أخذوا . عرف لبعض العامة عندنا . المصنف .

٣ . قوله : «وإن يكن قد ذهب» يعنى إذا أوصى بكل ماله فلم يوجد له إلا نحلة واحدة فله ثلثها .

هَذَا هُوَ الْحُكْمُ وَلَوْ قَدْ أَكَّدا
 مَا لَمْ يَكُنْ حَقٌّ عَلَيْهِ لَزِمَا
 لِأَنَّمَا حَقُّ الْوَصَايَا الثُّلُثُ
 فَمَا حَكَاهُ الْأَصْلُ فِي ذَا الْمَوْضِعِ
 وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى لِزَيْدِ بْنِ عُمَرَ
 فَإِنَّ ذَاكَ بَاطِلٌ لِلْجَهْلِ بِهِ
 إِلَّا إِذَا مَا كَانَ عَنْ ضَمَانٍ
 لَكِنَّهُ يَكُونُ حَقًّا جُهِلًا
 كَذَلِكَ الْإِقْرَارُ أَيْضًا مِثْلُهُ
 وَوَالِدَاهُ إِنْ أَقَرَّ لَهُمَا
 فَصَابَتْ إِقْرَارُهُ لِذَيْنِ
 وَلَيْسَ يَخْلُو ذَاكَ مِنْ مَقَالٍ
 وَالْحَقُّ فِي الْقَوْلِ الَّذِي تَقَدَّمَ
 وَامْرَأَةٌ قَالَتْ لِبَنْتِي جُمْلٌ (١)
 بَلْ قَدْ تَبَيَّنَتْهَا فَقِيلَ يَبْطُلُ
 وَالْأَوَّلُونَ لِلتَّبْنِيِّ نَظَرُوا
 إِذِ التَّبْنِيُّ عِنْدَنَا مَمْنُوعٌ
 بِكُلِّ تَأْكِيدٍ لَهُ فِيهِ بَدَا
 وَلَمْ يَكُنْ أَقَرَّ فِيهَا رَسْمًا
 وَذَلِكَ التَّأْكِيدُ فِيهَا عَبَثٌ
 مِنْ ضِدِّ مَا ذَكَرْتُهُ لَمْ يُسْمَعْ
 وَلَمْ يُبَيِّنْهُ بَعِيرٌ مَا ذَكَرَ
 أَمِيتٌ أَمْ كَانَ حَيًّا مُنْتَبَهٌ
 فَذَلِكَ لَا يُفْضَى إِلَى الْبُطْلَانِ
 أَرْبَابُهُ وَفِيهِ حُكْمٌ قَدْ حَلَا (٢)
 لَا يُبْطَلُ الْإِقْرَارُ فِي ذَا جَهْلُهُ
 فَقَدْ أَقَرَّ لِلذَّيْنِ عِلْمًا
 لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدْ ذَكَرَ الْإِسْمَيْنِ
 بِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى الْإِبْطَالِ
 إِذِ الْوَالِدَاهُ أَمْرُهُمْ لَمْ يُبَيِّنْهُمَا
 وَلَمْ تَكُنْ بِنْتًا لَهَا فِي الْأَصْلِ
 وَقِيلَ بَعْدَ أَنْ تُسَمَّى يُقْبَلُ
 فَمَنْعُوا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُحْجَرُ
 وَحُكْمُ مَا اسْتَلْزَمَهُ مَقْشُوعٌ (٣)

(١) خلا أي مضى .

(٢) جُمْلٌ بضم فسكون : اسم امرأة . ص .

(٣) مقشوع : أي مهدوم .

وَالْآخَرُونَ نَظَرُوا الْمَقْصُودَا
لِأَنَّهُ قَدْ انْتَفَى التَّرَدَادُ
وَعِنْدَ ذَا تَبْطِيلُهَا بَعِيدُ
وَامْرَأَةٌ أَوْصَتْ بِنَخْلَةٍ لِمَنْ
فَلِلْوَصِيِّ أَنْ يَبِيعَهَا وَأَنْ
وَأَنْ يَبِيعَهَا دَفَعَ الْأَثْمَانَا
وَأَنْ يَكُنْ مَحَلُّ قَبْرِهَا جُهْلُ
فَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ بِالْوُقُوفِ
وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ لِلْوَرَاثِ
وَأَنْ تَكُنْ قَدْ انْتَفَتْ جَهَالَتُهُ
فَهَا هُنَا يَقَعْدُ مَنْ قَدْ زَارَا
وَيَسْتَحِقُّ تِلْكَمُ الْوَصِيَّةِ
عَمَّنْ إِلَيْهِ الشَّرْحُ وَالتَّخْرِيرُ
أَبُو سَعِيدٍ (٣) الْكُدُمِيُّ الْمَفْرَدُ
وَهَكَذَا أَيْضًا عَنِ الصُّبْحِيِّ
قَالَ كَذَا أَصْحَابُنَا الْمَعَارِبَةُ

وَأَثَبْتُوا إِيصَاءَهَا الْمَحْدُودَا
بِاسْمِهَا وَعِلْمُ الْمُرَادِ
فَمِنْ هُنَا لَا يَثْبُتُ التَّشْدِيدُ
يُزَوِّرُ قَبْرَهَا فَمَاتَتْ بَعْدَ أَنْ (١)
يُعْطَى ثِمَارَهَا لِمَنْ يَسْتَوْجِبُنْ
لِمَنْ يُزَوِّرُ ذَلِكَ الْمَكَانَا
فَهَا هُنَا الْخِلَافُ فِيهَا قَدْ نُقِلَ
كَالْمَالِ إِذْ لَمْ يَكُنْ بِالْمَعْرُوفِ
كَمِثْلِ مَا تَتْرُكُ مِنْ ثَرَاثِ (٢)
لَكِنَّهَا تَعَذَّرَتْ زِيَارَتُهُ
فِي مَوْضِعٍ يَنْوِي بِهِ الْمَزَارَا
وَنُسِبَ الْجَوَابُ فِي الْقَضِيَّةِ
قَدْ انْتَهَى وَهُوَ بِهِ خَبِيرُ
مَنْ مُطْلَقَاتِ الْعِلْمِ عَنْهُ قَيَّدُوا
حَكَاهُ فِي جُمْلَةٍ ذَا الْمَحْكِيِّ
قَالُوا بِهِ صِرْتُ لِهَذَا كَاتِبُهُ

(١) قوله : «بعد أن» أي بعد أن أوصت ، ففيه اكتفاء عن كلمة .

(٢) ثراث : أي مال .

(٣) قوله : «أبو سعيد» تقدم التعريف به ، والمفرد الذي لا نظير له في العلم والفضل ، ومن : موصوله بدل من أبو ، ومطلقات مفعول مقدم منصوب بالكسرة عوض عن الفتحة جمع ملحق بجمع المؤنث السالم .

وَقَدْ مَضَى مَا فِيهِ مِنْ كَلَامٍ فِي الْوَقْفِ مِنْ بَابِ الْأَمَانَةِ اطْلُبْ وَإِنْ يَكُنْ لَيْسَ لَهَا قَبْرٌ كَمَا فَهِيَ هُنَا لِلْوَارِثِينَ يَرْجِعُ وَمَا بِهِ أَوْصَى لِإِصْلَاحِ رَحَى لَيْسَ يَجُوزُ يَشْتَرِي سِوَاهَا وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ قَوْلُ الْأَكْثَرِ لَكِنَّمَا الْمُرْخَصُونَ نَظَرُوا رَأَوْا بِأَنَّهُ أَرَادَ مَعْنَى وَفِي أَوْلَى الْبِرِّ إِذَا مَا أَوْصَى وَهَكَذَا فِي أَفْضَلِ الْبِرِّ فَهُمْ وَذَاكَ إِنْ لَمْ يَكْ قَدْ أَوْصَى لَهُمْ وَأُفِذَتْ حَيْثُ فِي أَفْضَلِ وَفِي أَوْلَى الْبِرِّ لِأَهْلِ الْفَضْلِ وَمَا بِهِ أَوْصَى لِلْسَّبِيلِ لِأَنَّهُ هُوَ الطَّرِيقُ إِسْمًا أَرَادَ مَعْنَى قَصُرَتْ عِبَارَتُهُ

فِيمَا مَضَى قَبْلَ مِنَ الْأَحْكَامِ تَحْقِيقُهُ تَظْفَرُ بِنَيْلِ الْمَطْلَبِ إِنْ أُحْرِقَتْ أَوْ أُغْرِقَتْ فَالْبَهَمَا قَوْلًا خَلَا مِنْ ضِدِّهِ إِذْ يُرْفَعُ وَذَهَبَتْ فَقَالَ بَعْضُ الصُّلَحَا مِنْهُ وَبَعْضٌ قَدْ رَأَى شِرَاهَا تَعَلَّقُوا بِلَفْظِهِ الْمُنْحَصِرِ (١) مَصْلَحَةُ الْقَصْدِ فَلَمْ يَنْحَصِرُوا مِنَ الثَّوَابِ لَا حَصَاةٌ تُعْنَى إِنْفَادُهُ بِالْأَقْرَبِينَ خُصًّا فِي حَقِّهِ أَفْضَلُ بَرٍّ قَدْ عَلِمَ بِمَا يَخْصُهُمْ فَإِنْ أَوْصَى لَزِمَ بَرٌّ يَرَاهُ نَظَرُ الْمُفْضَلِ (٢) مَعَ صِحَّةِ الْإِيمَانِ عِنْدَ الْكُلِّ بَعْضٌ يَقُولُ فِيهِ بِالتَّبْطِيلِ فَخَالَفَ الْمُرَادَ مَا يُسَمَّى عَنْهُ وَمَا تَمَّتْ لَهُ إِشَارَتُهُ

(١) قوله : «المنحصر» أي الخاص بالإصلاح ، فهو محصور عليه لفظا لا قصدا ، فمن ذهب إلى الأخذ بمقتضى اللفظ منع الشراء ، ومن ذهب إلى مراعاة القصد أجازه ، وهو الأصح .
(٢) المفضل : بفتح الضاد وكسرها ، فالفتح على أنه مفضل على غيره ، وهكذا النظر في الأمور إنما يرجع إلى من هو الأفضل ، والكسر بمعنى العالم بما هو أفضل من أنواع البر .

فَاللَّفْظُ لَمْ يُطَابِقِ الْمُرَادَ وَبَعْضُهُمْ اثْبَتَهُ وَقَالُوا وَقِيلَ بَلْ لِلْأَغْنِيَاءِ أَيْضًا يُنْفَذُ فِيمَا تُنْفَذُ الصَّوَافِي وَمَا لِإِبْنَاءِ السَّبِيلِ جُعِلَ وَمَا بِهِ أُوصِيَ لِلرَّسُولِ وَفِيهِ وَجْهٌ يُجْعَلُنَ فِي عِزٍّ كَمَثَلِ سَهْمِهِ مِنَ الْعَنَائِمِ وَمَا بِهِ أُوصِيَ لِبَيْتِ الْمَالِ وَلَا يَصِحُّ جَعْلُهُ فِي الْفُقَرَاءِ مَعَ صِحَّةِ الْإِمَامِ عِنْدَ الْكُلِّ وَقِيلَ بِالْتَّرْخِيصِ فِي الْوَجْهَيْنِ وَإِنَّهُ قَدْ خَرَجَ الْوَجْهَانِ وَمَا لِفُقَرَاءِ (٣) بَلَدٍ أُوصِيَ بِهِ هُمْ الَّذِينَ جَعَلُوهُ وَطَنًا

فَلَمْ يَكُنْ يَثْبُتُ مَا أَرَادَا بِأَنَّهُ لِلْفُقَرَاءِ حَالٌ وَقِيلَ ذَا مِثْلُ الصَّوَافِي فَرَضًا (١) فِيهِ مِنَ التَّقْوِيمِ وَالْكَفَافِ فَهُوَ لِذِي الْأَسْفَارِ قَالَ الْفَضْلُ لِلْفُقَرَاءِ ثَابِتٌ فِي قَوْلِ دِينَ الْإِلَهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِزِّ يُجْعَلُ فِي السَّلَاحِ وَالْكَرَائِمِ إِنْفَادُهُ فِيهِ بِكُلِّ حَالٍ وَالْعَكْسُ مِثْلُهُ فَدَعِ عَنْكَ الْمِرَا وَفِي أُولِي الْبِرِّ لِأَهْلِ الْفَضْلِ فَلَا أَصْلَ فِيهِ يَعْرِفُنَ رَأْيَيْنِ فِي نَظَرِ الشَّيْخِ فَتَى سِنَانِ (٢) فَإِنَّهُ يُنْفَذُ فِي أَرْبَابِهِ لَا كُلَّ مَنْ كَانَ بِهِ قَدْ سَكَنًا

(١) فرضا : أى تقديرًا مصدر بمعنى الحال .

(٢) فتى سنان : هو العلامة خلف بن سنان بن خلفان بن عثيم الغافري ، ولد بوادي بني غافر ثم انتقل إلى نزوى في أيام الامام سيف بن سلطان بن سيف اليعربى ، وكان من شيوخ العلامة الصبحي على ما يظهر من كلام الشيخ الصبحي ، وكان له يد في الشعر والبلاغة ، وقد أُلِيع في شعره ونثره بالجناسات ، وديوان شعره جامع كبير ، ولم أقف على تاريخ وفاته .

(٣) قوله : «وما لِفُقَرَاءِ» باسكان القاف لضرورة الوزن .

وَمَنْ يَكُنْ لِلْفُقَرَاءِ مُطْلَقًا
فَقِيلَ فِي ثَلَاثَةٍ فَأَكْثَرَ
لَا تُهْمُ أَقْلُ جَمْعٍ يُعْتَبَرُ
إِذْ فِيهِمَا عِبَارَةُ الْجَمْعِ تَرُدُّ
وَقِيلَ يُجْزَى وَاحِدٌ لِأَنَّمَا
فَالْفُقَرَاءُ مُعَرَّفًا (١) يُرَادُ بِهِ
وَهُوَ عَلَى الْوَاحِدِ صَادِقٌ كَمَا
وَإِنْ يُتَكَّرُ فَالْيَ ثَلَاثَةٌ
لِأَنَّهُ جَمْعٌ مُتَكَّرٌ وَلَا
وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى لَهُمْ بِأَصْلِ
بَلْ يَأْخُذُونَ مَا لَهُمْ قَدْ غَلَا (٢)
وَيَبِيعُهُ يَكُونُ مِنْ وَصِيٍّ
يَبِيعُ أَصْلَهُ وَيُنْفِقُنَا
وَلَيْسَ لِلْفَقِيرِ مَهْمًا قَبْضًا
وَلَوْ أَجْزَأْنَا فِيهِ ذَاكَ لَزِمَا
وَأَنَّهَا مَفْسَدَةٌ فَيُلْزَمُ
وَجَائِزٌ لِمَنْ لَهُ أَوْصَى أَنْ

أَوْصَى وَلَمْ يُقَيِّدَنَّ بَلْ أَطْلَقًا
تُنْفَذُ لَا أَقْلُ مِمَّا ذُكِرَا
وَقِيلَ فِي الْإِثْنَيْنِ يُجْزَى إِنْ قَصَرَ
وَهُوَ لَدَى الْخِطَابِ بَيْنَهُمْ عَهْدٌ
أَلْ فِيهِ لِلْجِنْسِ كَمَا قَدْ عَلِمَا
مَنْ كَانَ هَذَا الْوَصْفُ فِيهِ فَاتَّبَعَهُ
يَصْدُقُ فِي الْإِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ اعْلَمَا
يُصَرَّفُ لَا مَا دُونَ لِلدَّلَالَةِ
يَكُونُ فِيمَا دُونَهَا قَدْ قُبِلَا
فَبِيعَ ذَاكَ الْأَصْلِ غَيْرُ حِلٍّ
وَقِيلَ إِنَّ بَيْعَهُ قَدْ حَلَا
أَوْ مِنْ إِمَامٍ قَائِمٍ رَضِيَ
قِيمَتُهُ فِيهِمْ وَيَتَرَأَّأَا
يَبِيعُهُ بِغَيْرِ أَمْرِ مَنْ مَضَى
جَعَلَ حُقُوقَ الْفُقَرَاءِ عَدَمًا
أَنْ يَتَجَبَّبَهَا مَنْ يَعْلَمُ
يَأْخُذُ مَا أَوْصَى لَهُ وَيَقْحَمَنَّ (٣)

(١) قوله : «مُعَرَّفًا» حال أي في حال تعريف هذا الاسم .

(٢) قوله : «قد غلا» جرى في هذا الفعل على لغة أهل عمان ، يقولون غل المال ، والأصل فيه أغل ولو قال بل يأخذون ما لهم أغلا لوافق المراد .

(٣) يقحمن : يقفزون وهو كناية عن انصرافه مسرعا بما استفادته من الوصية .

لَوْ لَمْ يَكُن يَعْلَمُ أَنَّ ذَاكَ
لِأَنَّ مَنْ أَوْصَى هُوَ الْمُخَاطَبُ (٢)
وَإِنْ دَرَى بِأَنَّهُ قَدْ جَارَا
إِذْ مَالُهُ أَنْ يَقْبَلَنَّ الظُّلْمَا
وَدِرْهُمْ أَتَى بِهِ غَيْرُ ثِقَةٍ
فَقَالَ هَذَا لَكَ مِنْ وَصِيَّةٍ
وَإِنْ عَلِمْتَ أَخْذَهُ مِنْ مَالٍ
لِأَنَّهُ بِقَوْلِهِ لَا يُوثِقُ
مِنَ الْوَصِيِّ الثِّقَةَ الْأَمِينِ
وَفِي الْوَصِيِّينَ إِذَا مَا شَهِدَا
فَجَائِزٌ إِنْ لَمْ يَكُونَا دَفَعَا
وَإِنْ يَكُن قَدْ دَفَعَاهُ تَبْطُلُ
لِأَنَّهُمْ قَدْ ادَّعَوْا مَا يَرْفَعُ
وَقَبْلَ أَنْ يَمُوتَ مَنْ أَوْصَى فَلَا
إِذْ بِالْمَمَاتِ تَثْبُتُ الْوَصِيَّةُ
وَإِنْ يَكُن مِنَ الضَّمَانِ قَالَا

مِنْ ثُلْثِ الْمَالِ وَلَا هَلَاكَ (١)
بِذَلِكَ وَالْحُكْمُ الْمَقَالُ الصَّائِبُ
فِي ذَلِكَ فَلَا أَخْذُ حَرَامًا صَارًا
مِنْ أَحَدٍ إِذَا أَحَاطَ عِلْمًا (٣)
إِلَيْكَ كَيْ يُنْفِذَهُ وَيُنْفِقَهُ
زَيْدٍ فَمَا فِي أَخْذِهِ مِنْ حُرْمَةٍ
مَنْ مَاتَ فَاتْرَكَهُ لِهَذَا الْحَالِ
خِلَافَ مَنْ كَانَ وَصِيًّا يُنْفِقُ
نَأْخُذُ مَا أُعْطِيَ بِلَا تَوْهِينٍ
عَلَى الَّذِي أَوْصَى بِدَيْنٍ قَدْ بَدَا
ذَلِكَ إِلَى الَّذِي لَهُ كَانَ ادَّعَى
لِأَنَّ نَفْسَ الْإِدَّاعَا لَا يُقْبَلُ
عَنْهُمْ ضَمَانُ مَالِهِ قَدْ دَفَعُوا
يُحَازُ مَا أَوْصَى بِهِ مُسْتَعَجَلًا (٤)
لَا قَبْلَ ذَلِكَ فَافْهَمِ الْقَضِيَّةَ
فَالْحُلْفُ فِي اسْتِقْضَاءِ ذَلِكَ حَالًا

(١) هلاكا : أي لا إثم عليه في ذلك ولا تبعه .

(٢) المخاطب : أي المكلف بالعدل في وصيته .

(٣) علما : تمييز محول عن الفاعل .

(٤) مستعجلا : بفتح الجيم وكسرها ، فالفتح على أن المراد به الضمير الراجع إلى الموصول أي الموصى به ، والكسر على أن المراد به الموصى له ، وهو حال على الوجهين .

وَأَكْثَرُ الْأَقْوَالِ أَنَّ لَيْسَ لَهُ
وَقَسْمُهُ عَلَى سَوَاءٍ إِنْ أَوْصَى
وَإِنْ يَقُلْ بِحَسْبِهَا قَدْ وَرِثُوا
وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى لِمَنْ قَدْ مَاتَا
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ مِنْ ضَمَانٍ
فَهَا هُنَا يَثْبُتُ بَلْ وَيَلْزَمُ
وَقِيلَ إِنْ أَوْصَى بِحَبٍّ يُنْتَرُ
إِنْ كَانَ قَدْ عَيَّنَ فِيهِ مَوْضِعًا
وَالْأَصْلُ مِنْ ثُبُوتِهِ تَعَجُّبًا
إِذْ لَيْسَ لِلْأَرَاءِ حَظٌّ وَالنَّظَرُ
وَأَلَّتْ تَذَرِي أَنَّ هَذَا الْأَثَرُ
وَالْأَثَرُ الْمَانِعُ مَا قَدْ وَرَدَا
فَقَوْلُهُمْ عِنْدَ وَرُودِ الْأَثَرِ
مَعْنَاهُ (١) مَا أَتَى عَنِ الْمُخْتَارِ

يَحُوزُهُ بِالْحَالِ إِذْ أَجَلُهُ
لِوَارِثِي عَمَرُو وَلَمْ يَخْصَا
مِنْهُ فَبِالتَّوْرِيثِ مِنْهُ يَشْبُثُ (١)
مِنْ قَبْلِهِ يَطُلُّ حِينَ فَاتَا
عَلَيْهِ وَاجِبٍ لِذَاكَ الْفَانِي
بِحَسَبِ الْمِيرَاثِ فِيهِمْ يُقْسَمُ
لِلطَّيْرِ إِنْ ذَاكَ لَيْسَ يُنْكَرُ
فَإِنَّهُ يَثْبُتُ مَا قَدْ وَقَعَا
لَكِنَّهُ اتِّبَاعُهُ قَدْ أَوْجَبَا
عِنْدَ وَرُودِ الشَّرْعِ مِنْ أَهْلِ الْبَصَرِ
وَلَحْوُهُ لَا يَمْنَعَنَّ النَّظَرَ
عَنِ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُؤَكَّدًا
لَا حَظَّ فِيهِ أَبَدًا لِلنَّظَرِ
يَنْفِي خِلَافَهُ مِنَ الْأَنْظَارِ

(١) يشبث : يتعلق .

(١) قوله : «معناه ... الخ» ان هذا وأمثاله مما يدل دلالة قطعية على اعتماد المصنف نور الدين السالمى على اتباع السنة الحمديدية وتقديسها والوقوف معها ونبد التقليد والتعصب ظهريا وإعطاء العقل حقه من النظر فى أقوال المجتهدين ووزنها بميزان الحق والعدل فما وافقهما قبله وما رآه غير موافق لما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب به وجه الحائط ولو كان القائل به من أكابر العلماء المشار إليهم لان ممن لا يعرف الحق بالرجال وهكذا حال رجال العلم والدين . العبرى .

هذه المسألة من ضمن المسائل التى نقلت نور الدين السالمى من شرقية عمان فى رحلة وفاته لتهدئة العاصفة التى نشبت بينه وبين بعض علماء عصره ، ومنهم الشيخ ماجد بن خميس العبرى

وَبِاخْتِلَافِ الْأَصْطِلَاحِ فِي الْأَثَرِ
مَا كُلُّ قَوْلٍ سَطَرُوهُ يَمْنَعُ
لَوْ كَانَ ذَاكَ أُنْسَدَ بَابُ الْعِلْمِ
وَهُمْ مِنَ التَّقْلِيدِ يَمْنَعُونَا
حَثُّوْنَا عَلَى اسْتِعْمَالِ فِكْرِ النَّاطِرِ
مَا الْحَبُّ لِلطَّيُورِ عِنْدِي يَقَعُ
وَالْمَالُ أَنْ تُضِيعَهُ نُهِنَا
فَلَا أَرَى الثُّبُوتَ لِلْوَصِيَّةِ
فَهِيَ إِلَى الْوَرَاثِ تَرْجِعُنَا
وَأِنْ يَكُنْ مَالٌ لِذَاكَ وَجَدَا
فَإِنَّهُ فِي الْفُقَرَاءِ يُجْعَلُ
قَدْ اخْتَفَى الْمَعْنَى عَلَى مَنْ قَدْ نَظَرَ
ذَاكَ وَلَا الْخِلَافُ طُرّاً يُسْمَعُ
وَلَزِمَ التَّقْلِيدُ عِنْدَ الْفَهْمِ
لِأَنَّهُمْ لِلْحَقِّ يَتَّبِعُونَا
وَرَفَعُوهُ فِي الْمَقَامِ الشَّاهِرِ
فَإِنْ مَنْ أَوْصَى بِهِ مُضِيعُ
وَالنَّهْيُ عَنِ نَبِينَا رُؤِينَا
بِهِ وَلَوْ كَانَ حَمَامَ مَكَّةِ
كَذَلِكَ التَّوْقِيفُ يَظُنُّنَا
مَنْ سَالَفَ وَرَبُّهُ لَمْ يُعْهَدَا
كَمِثْلَ مَالِ رَبُّهُ لَا يُعْقَلُ (١)

باب وصية الأقربين

لِأَقْرَبِيهِ فِي الْحَيَاةِ حَقٌّ وَبَعْدَ مَوْتِهِ فَيَسْتَحِقُّوْا (٢)

إجلالا لقدره وجمعا لكلمة المسلمين ، ومما قدره الله عليه في قرية بنى صبح بالقرب من حمراء
العبريين أن صدعه فرع شجرة أمبا ، فألقاه على ظهره ، فحُمِلَ على أكتاف الرجال إلى تنوف
حيث مَرَضَ تحت إشراف الشيخ حمير النبهاني فانتقل إليه الشيخ ماجد لعبادته وأصر النور السالمي
على تصفية الوضع فأبى المجتمعون لثقل المرض عليه ، ولكن تم ما أراد بموافقة الشيخ ماجد على
رأيه وبعد عدة أيام قامت روحه الشريفة ودفن في سفح الجبل الأخضر رضي الله عنه وجزاه
عن المسلمين خيرا . (المصحح) .

(١) لا يعقل : بالبناء للمفعول ، أي لا يعلم ؛ يريد به المال المجهول ربه ، أي مالكة .

(٢) فيستحقوا : يحذف النون للضرورة .

وَصِيَّةَ الزَّمَهَا الْمَنَّانُ
 مَنْ تَرَكَ الْخَيْرَ عَلَيْهِ تَجِبُ
 وَإِنْ يَخُصَّ وَاحِدًا مِنْهُمْ وَلَمْ
 فَقِيلَ يُجْزَى لِسُقُوطِ الْفَرْضِ
 لِلْأَقْرَبِينَ قَالَ فِي التَّغْيِيرِ
 وَقِيلَ لَا يَثْبُتُ حَتَّى يَجْعَلَ
 لِأَقْرَبِيهِ مَثَلًا يَقُولُ
 وَإِنِّي أَقُولُ بِالْإِثْبَاتِ
 لِأَنَّ أَلَ لِلْعَهْدِ فِيهِ وَوَرَدَ
 لِلْوَالِدَيْنِ (١) ثُمَّ الْأَقْرَبِينَ
 لَكِنَّهُ مَكَانَ ثُمَّ عَطَفَا
 وَبِالتَّرَاثِ (٢) نُسِخَ الْإِيصَاءُ
 كَذَلِكَ الْوَارِثُ مِنْ أَقَارِبِهِ
 فَسَهْمُهُ مِنَ التَّرَاثِ مَعَ
 وَبَقِيَ الْقَرِيبُ مِمَّنْ لَمْ يَرِثْ
 وَمَنْ لَجَدٌ سَادِسٌ يُلَاقِي
 لَهُمْ بِهَا قَدْ نَطَقَ الْقُرْآنُ
 وَالْخَيْرُ فِي التَّفْسِيرِ مَا لَمْ يُحَسَبْ
 يُوصَرُ لِبَاقِيهِمْ بِمَا لَهُمْ يَعْمُ
 وَلَيْسَ يُجْزَى فِي مَقَالِ الْبَعْضِ
 فَقِيلَ ثَابِتٌ بَلَا نَكِيرٍ
 ذَاكَ مُضَافًا لِلْضَمِيرِ مَثَلًا
 حِينَئِذٍ فَيَثْبُتُ الْمَبْدُولُ
 حَتَّى مَعَ الْإِطْلَاقِ فِي الصِّفَاتِ
 فِي الذِّكْرِ مُطْلَقًا كَمَا قَدْ اسْتَدَّ
 فِي الذِّكْرِ قَالَ رَبُّ الْعَالَمِينَ
 بِالْوَاوِ وَالْآيَةُ مَا فِيهَا خَفَا
 لِلْوَالِدَيْنِ حَيْثُمَا قَدْ جَاءُوا
 جَمِيعَهُمْ أَوْ كَانَ مِنْ أَجَانِبِهِ
 أَنَّ يُوصِي الْمَوْصِي لَهُ تَبَرُّعًا
 أُتِحَفَ بِالْإِيصَاءِ وَفِيهِ قَدْ شَبَّثَ
 فَهُوَ قَرِيبٌ مَالَهُ مِنْ وَاقِي

(١) قوله : «لوالدين ... الخ» يشير بهذا إلى الآية الكريمة : «وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾» فالعطف في الآية بالواو لا بتم ، ولكنه عطفها بتم لأجل الوزن .

(٢) وبالتراث : أي بالميراث ، وقد اختلفوا في ناسخ الوصية للوالدين ، فقال بعضهم نسخها آية الميراث ، وقال الآخرون نسخها قوله صلى الله عليه وسلم : «لا وصية لوارث» .

وَقِيلَ مَنْ فِي عَاشِرِ الْجُدُودِ
وَقِيلَ مَا صَحَّ اتِّصَالُ النَّسَبِ
وَقِيلَ مَا لَمْ يَفْصِلِ الشَّرْكَ فَلَا
وَالشَّرْكَ قَاطِعٌ فَلَا حَقَّ لِمَنْ
وَالْبَحْرُ قَاطِعٌ لِأَنَّهَا عَوْضُ
وَمَا عَلَيْهِ أَنْ يُوَاصِلَنَا
كَذَلِكَ الْمَوْتُ فَمَنْ مَاتَ فَلَا
لِأَنَّا نَعْتَبِرُ الْقِسْمَ فَمَنْ
فَيُلْحَقُ الْمَوْلُودُ مَهْمَا وُلِدَا
وَالْخُلْفُ فِي هَذَا وَفِيمَا سَبَقَا
فَإِنَّ بَعْضًا يَجْعَلُنَّهُ حَقًّا
مَنْ مَاتَ بَعْدَ الْإِسْتِحْقَاقِ يُعْطَى (٣)
نَسْلُ الْبَيْنِ وَالْبَنَاتِ أَوَّلًا
لَوْ سَفَلُوا وَبَعْدَهُمْ أَجْدَادُهُ
وَإِخْوَةُ الْمَيِّتِ قَبْلَ الْعَمِّ
إِخْوَتُهُ مِنْ أُمِّهِ أَوْ مِنْ أَبِي
فَهُمْ بِذَا الْبَابِ سَوَاءٌ حُكْمًا
ذَكَرَانَهُمْ (١) مِثْلُ الْإِنَاثِ قَطْعًا

يَدْخُلُ فِي قَرِيْبِهِ الْمَعْهُودِ
فَهُوَ قَرِيْبٌ مَا بِهِ مِنْ عَجَبٍ
يُعَدُّ قَطْعٌ عَنْهُمْ مُنْفَصِلًا
أَشْرَكَ فِي حَقِّ الْقَرَابَةِ اعْلَمَنَّ
عَنْ صِلَةٍ مِنْ قَبْلِ مَوْتٍ قَدْ عَرَضَ
مَنْ رَكِبَ الْبَحْرَ فَيُعْطِينَا
يُعْطَى مِنَ الْإِيصَاءِ حِينَ اتَّقَلَا
يُوجَدُ حَالُ الْقِسْمِ مِنْهُمْ يُعْطَيْنَ
مِنْ قَبْلِ قَسْمِهَا إِذَا لَمْ يُفْقَدَا
أَتَى عَنِ الْأَشْيَاخِ فِيهِ مُطْلَقًا
لَا يُدْفَعَنَّ عَنْهُ إِذَا اسْتَحَقَّا
وَرَأَاهُ يُقَسَّمُ فِيهِمْ قِسْطًا
مِنْ دَرَجَاتِ الْأَقْرَبِينَ جُعِلَا
مِنْ جِهَتَيْهِ لَوْ عَلَا ابْتِعَادُهُ
يُعْطُونَ بِالسَّوَاءِ عِنْدَ الْقِسْمِ
أَوْ جَمَعُوا الْوَجْهَيْنِ عِنْدَ النَّسَبِ
وَكُلُّهُمْ يُعْطُونَ سَهْمًا سَهْمًا
كَذَاكَ بَاقِي الدَّرَجَاتِ شَرْعًا

قوله : «يعطى» أي نصيبه من الوصية يعطى ورثته .

(١) قوله : «ذكرناهم» أي أن الذكر والأنثى في وصية الأقارب سواء ، لا يُفَضَّلُ الذكر على الأنثى .

وَبَعْدَ ذَا الْأَعْمَامُ وَالْعَمَّاتُ
وَيَأْخُذُ الْعَمُّ كَضِيعِ الْحَالِ
لِأَنَّمَا الْأَحْوَالُ بِالْأُمِّ دَنَوُا
وَسَهْمُ عَمِّ الْأُمِّ فِي الْجَوَابِ
وَمَنْ دَنَا بِنَسَبَيْنِ نَظَرَا
وَقِيلَ بَلْ يُعْطَى مِنَ الْوَجْهَيْنِ
وَكُلُّ أَصْلٍ جَاءَهُ بِرِزْقٍ
وَهُوَ الَّذِي لِلْكَدْمِيِّ (٣) أَعْجَبَا
وَقَطَعُهَا بِدَانِقَيْنِ فَأَعْلَمَ
أَعْنَى إِذَا مَا كَانَ هَذَا الْحَدُّ
بَلْ يَقْطَعُونَهَا وَلَوْ بَقِيَ أَحَدٌ
وَلَسْتُ أَدْرِي أَصْلَ هَذَا الْقَطْعِ
إِذْ دُونَ دَانِقٍ فَلَا يُنْتَفَعُ
وَحَيْثُ كَانَ الْإِنْتِفَاعُ يَحْصُلُ
وَإِنْ يَكُنْ أَوْصَى لِأَقْرَبِيهِ
وَقِيلَ بَلْ فِي الْفُقَرَاءِ تُجْعَلُ

قَدْ قِيلَ وَالْأَحْوَالُ وَالْخَالَاتُ
وَهَكَذَا الْعَمَّةُ فِي الْمِثَالِ
وَتِلْكَ الْأَعْمَامُ بِالْآبَا سَمَوْا
فِي الْأَقْرَبِينَ مِثْلُ حَالِ الْآبِ
أَقْوَاهُمَا وَيُعْطَى (٢) ذَاكَ الْأَوْفَرَا
لِأَنَّهُ صَارَ أَحَا أَصْلَيْنِ
كَحَالَةِ التَّوْرِيثِ بَيْنَ الْخَلْقِ
لِأَنَّهُ لَاحَظَ فِيهِ السَّبَبَا
أَوْ دَانِقٍ (٤) أَيُّ سُدُسٍ مِنْ دَرَاهِمٍ
فَقَسَمَهَا لِذَوْنِهِ لَا يَعْدُو
مِنْ أَقْرَبِيهِ إِذْ بِذَلِكَ قَدْ يُحَدُّ
لَعَلَّهُمْ قَدْ نَظَرُوا لِلنَّفْعِ
بِهِ عَلَى عَهْدِهِمْ فَيُقْطَعُ
بِذَوْنِهِ فَالْقَسَمُ لَيْسَ يُفْصَلُ
فَعَدِمُوا فَهِيَ لِوَارِثِيهِ
كَمِثْلِ مَالِ أَهْلِهِ قَدْ جُهِلُوا

(٢) قوله : «ويُعْطَى» بالجزم على تقدير لام الأمر .

(٣) قوله : «للكدمي» بضم الكاف نسبة إلى الناحية المعروفة بكدم في ناحية الجوف من عمان وهو الإمام أبو سعيد وقد سبق ذكره .

(٤) قوله : «أو دانيق» هو من الصرف القديم الذي بقي اسمه وذهب رسمه ، وهو سدس درهم والدرهم عشر الريال المعروف .

أَبُو سَعِيدٍ فَصَّلَ الْإِجْمَالَ وَأَوْضَحَ الصَّوَابَ فِيمَا قَالَا
 إِنْ عُدُّوْا مِنْ أَصْلِهِمْ فَتَبَطَّلْ وَالْمَالُ فِي الْوَارِثِ طَرًّا يُجْعَلُ
 أَوْ وَجِدُوا لَكِنَّهُمْ قَدْ جَهِلُوا فِي الْفُقَرَاءِ أَشْبَاهُ هَذَا يُجْعَلُ

كتاب الميراث

وَحَيْثُ إِنَّ الْمَوْتَ فِي الرِّقَابِ لَكِنَّهُمْ تَدْرُجاً^(١) يَفْنُونَا فَلَيَّانِ وَضَعِهِ يَحْتَاجُ فَاقْتَضَتْ الْحِكْمَةُ أَنْ قَدْ أَنْزَلَا فَصَّلَهُ فِي غَايَةِ التَّفْصِيلِ قَدْ فَرَضَ الْمَنَانُ أَسْهَامَهُمْ وَالْعَصَبَاتُ وَذَوُو الْأَرْحَامِ فَالْعَصَبَاتُ بَيْنَ الرَّسُولِ يُعْطُونَ مَا عَنِ السَّهَامِ فَضْلاً وَإِنْ يَكُنْ مُنْقَطِعاً فِي النَّسَبِ فَإِنَّمَا أَرْحَامُهُ أَوْلَى بِمَا فَهَذِهِ أَصْنَافُ الْوَارِثِينَ وَمِنْ طَرِيقٍ آخَرَ قَدْ قُسِّمَ فَسَبَبٌ يَكُونُ لِلزَّوْجَيْنِ

وَسَائِرُ الْخَلْقِ إِلَى ذَهَابِ وَالْمَالُ بَعْدَهُمْ يُخْلَفُونَا لَيْسَتَيْنِ لَهُمُ الْمِنْهَاجُ^(٢) إِلَهْنَا بَيَّانُهُ مُفَصَّلاً مِنْ غَيْرِ تَفْوِيضٍ إِلَى الرَّسُولِ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ قَرْضاً يُفْهَمُ قَدْ أُلْحِقُوا بَعْدَ ذَوِي السَّهَامِ بِأَنْ يَصِيرَ لَهُمُ الْفُصُولُ إِنْ كَانَ شَيْءٌ فَاضِلاً أَوْلاً فَلَا مِنْ السَّهَامِ وَذَوَى التَّعَصُّبِ حَلَفَهُ فِي قَوْلِ جُلِّ الْعُلَمَاءِ ثَلَاثَةٌ فَلْتُحْفَظَنَّ يَقِينَا لِسَبَبٍ وَنَسَبٍ فَلْيُعْلَمَا^(٣) وَنَسَبٌ لِغَيْرِ مَا هَذَيْنِ

(١) تدرجاً : مصدر واقع موقع الحال أي درجه بعد درجه .

(٢) المنهاج : الطريق .

(٣) قوله : «فليعلما» كانت في نسخة الأصل فيعلما وصوابه مادون .

لِأَنَّمَا النِّكَاحُ فِيهِ سَبَبٌ
وَجَامِعٌ لِسَبَبٍ وَنَسَبٍ
وَقِيلَ فِيمَنْ سَأَلَ الرَّحْمَانُ
لِكِي يَحُوزَ الْإِرْثَ عَنْ أَقَارِبِهِ
لَأَنَّ قَصْدَهُ كَبِيرٌ ذَنْبٌ
وَمَا سُؤَالُ زَكَرِيَّا إِلَّا
فَذَلِكَ إِرْثُهُ وَقَدْ تَسْلَسَلَ
يَرِثُنِي وَيَرِثُنِي آلَا
إِذْ لَمْ يَكُنْ لآلٍ يَعْقُوبُ هُنَا
إِذْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ يَعْقُوبَ مَدَى
لَوْ كَانَ مَالًا حَازَهُ مَنْ سَبَقَا
وَإِنَّمَا مِيرَاثُ الْأَنْبِيَاءِ
مَا تَرَكُوا مِنْ ذِي الدُّنَا فَصَدَقَهُ
مَنْ قَالَ إِنَّ وَارِثِي فُلَانٌ
فَأَنَّهُ يَرِثُهُ إِنْ غَدِمَا
وَيُمنَعَنَّ مَعَ ذَوِي السَّهَامِ
لِأَنَّ هَؤُلَاءِ بِالْقُرْآنِ
وَلِنَّمَا وُرِّثَ عِنْدَ الْعَدَمِ

بَيْنَهُمَا وَلَوْ ثِنَاءً تَسَبُّ
يَأْخُذُ بِالْوَجْهَيْنِ إِنْ لَمْ يُحْجَبِ
يُعْطِيهِ مِنْ أَوْلَادِهِ ذُكْرَانَا
بِقَصْدِهِ يَهْلِكُ فِي مَعَاطِبِهِ
لَأَنَّهُ كَالْحَسَدِ الْمُعْبِي (١)
لِيُحْفَظَنَّ مَا عَلَيْهِ يُتْلَى
مِنْ آلٍ يَعْقُوبُ إِلَى أَنْ وَصَلَا
فَمَنْ قَرَأَهَا دَفَعَ الْإِشْكَالَا
مَالٌ يَحُوزُهُ الَّذِي قَدْ عَيْنَا
وَعَدَدًا مِنَ الْقُرُونِ عُذْدَا
وَلَمْ يَنْلُ مِنْهُ الَّذِي قَدْ لَحِقَا
عِلْمٌ وَتَقْوَى اللَّهِ ذِي الْآلَاءِ
يُنْفِقُهُ الْإِمَامُ فِيمَا أَنْفَقَهُ
بَعْدَ مَمَاتِي أَيُّهَا الْخِلَائُنُ
وَارِثُهُ عَصَبَةٌ أَوْ رَحِمَا (٢)
وَالْعَصَبَاتِ وَأُولَى الْأَرْحَامِ
قَدْ وَرِثُوا لَا بِادِّعَا فُلَانٍ
إِذْ ذَاكَ كَالْإِيصَا لَهُ فَلْتَعْلَمِ

(١) المعبي : أي المجتمع هكذا فسرهُ المؤلف ، وهو من قوْهم عبَا الأمير جيشه أى جمعه .

(٢) عصبه او رحماً : تمييز أو حال .

وَجَائِزٌ يُوصَى بِكُلِّ الْمَالِ مَنْ عَدِمَ الْوَارِثَ بِالْكَمَالِ
وَقِيلَ مَنْ بَزَوْجَةٍ أَقْرَا فِي مَرَضٍ كَانَ بِهِ أَضْرًا
تَوْرِيثُهَا فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ يُنْنَى عَلَى إِفْرَارِهِ إِنْ سُلِّمًا
وَالرَّاجِحُ الْمَعْرُوفُ فِي الْآثَارِ مِنْهُ ثُبُوتُ ذَلِكَ الْإِقْرَارِ
إِذْ لَمْ يَكُنْ كَسَائِرِ التَّصَرُّفِ حَتَّى نَقُولَ الْخُلْفَ فِيهِ قَدْ يَفِي
أَمَّا الصَّدَاقُ لَا صَدَاقٌ يَلْزَمُ مَا لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةً تَسْتَلْزِمُ

باب ذوي السهام

هُمُ الَّذِينَ فِي الْكِتَابِ ذُكِرَتْ سِهَامُهُمْ وَبُيِّنَتْ وَسُطِّرَتْ
عَدُّهُمْ قَدْ قِيلَ اثْنَا عَشَرَ مِنْ كُلِّ أَثْنَى فِيهِمْ أَوْ ذَكَرِ
زَوْجٌ وَجَدُّ وَأَخٌ لَأُمٍّ وَوَالِدٌ يَسْبِقُهُمْ بِالسَّهْمِ
أَرْبَعَةٌ مِنَ الرِّجَالِ الْفَضْلَا وَالْبَاقِي مِنْ نِسَائِهِمْ فَاحْتَفِلَا
فَزَوْجَةٌ وَجَدَّةٌ وَأُمٌّ ابْنَةُ ابْنٍ وَابْنَةُ تَتِمُّ
ثُمَّ الثَّلَاثُ الْأَخَوَاتِ فَاطْلُبِ وَاحِدَةً لِأُمِّهِ أَوْ لِأَبِ
كَذَا شَقِيقَةٌ تَكُونُ أَسْبَقَا لِأَنَّ فِيهَا الطَّرْفَيْنِ لِحَقًّا
وَسَهْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مَحْتَوُمُ إِذَا انْتَفَى حَاجِبُهُ الْمَعْلُومُ
فَإِنَّ بَعْضَ هَؤُلَاءِ يَحْجُبُ بَعْضًا فَلِلْمِيرَاثِ لَا يَسْتَوْجِبُ
لَا شَيْءَ لِلْجَدَّةِ مَعَ أُمٍّ وَلَا لِلْجَدِّ عِنْدَ الْأَبِ فَافْهَمُ وَاقْبَلَا
وَهَكَذَا الْإِخْوَةُ لَا شَيْءَ لَهُمْ عِنْدَ وُجُودِ الْأَبِ أَوْ جَدٍّ عُلِمُ

وَالنَّسْلُ وَالْآبَاءُ يَمْنَعُونَا فَيَمْنَعُونَ عِنْدَ نَسْلِ الْمَيِّتِ كَذَا بَنَاتُ الصُّلْبِ يَحْجُبُنَا كَذَاكَ أُخْتُ الْأَبِ (٢) بِالشَّقَائِقِ وَالْجَمْعُ لِلثَّلاثَيْنِ يَشْمَلُنَا لِلْبِنْتِ نِصْفٌ إِنْ حَلَا مِنْ ذَكَرٍ تَكْمِلَةٌ لِلثَّلاثَيْنِ تُقْبَلُ فَالثَّلَاثَانِ كُلُّهُ فَرَضُهُمَا لَوْ اتَّهَيْنَ لِلْأُلوْفِ عَدَا فَسَقَطَتْ بِنْتُ ابْنِهِ حِينَئِذٍ وَهَكَذَا أُخْتُ أَبِيهِ الطَّارِقَةُ (٤) فَإِنَّهَا عِنْدَ شَقِيقَةٍ فَقَطُ فَالنِّصْفُ لِلشَّقِيقَةِ الْمَعْلُومَةِ لِأُخْوَةِ الْأُمِّ فَلَا يُعْطَوْنَ مِنْ ذَكَرٍ قَدْ كَانَ أَوْ مِنْ ابْنَةِ بِنْتِ ابْنِهِ إِنْ لَمْ تُعْصَبْنَا (١) تُحْجَبُ عَنْ سُدُسِهَا الْمُطَابِقِ فَصَاعِدًا فَالْكُلُّ يُحْجَبُنَا وَسُدُسُ لِبْنَتِ الْإِبْنِ فَانْظُرِ وَالْابْنَتَانِ حَازَتَا مَا يُفْضَلُ وَلَا يُزَادَانِ عَلَيْهِ فَاَعْلَمَا فَسَهْمُهُنَّ عَنْهُ لَا يُعَدَا (٣) لِأُخْذِهِنَّ الثَّلاثَيْنِ فَاسْتَبَيْنِ إِنْ وَافَقَتْ فِي إِرْتِهِ شَقَائِقَهُ كَمِثْلِ بِنْتِ الْإِبْنِ مَعَ بِنْتِ تُحْطُ (٥) وَسُدُسُ لِهَذِهِ الْمَرْسُومَةِ

(١) قوله : «إِنْ لَمْ تُعْصَبْنَا» أي بأخيها أو ابن أخيها وإن سفل ، فإن كانت ابنتان وابنة ابن فلا شيء لبنت الإبن إلا أن يكون معها ابن ابن محاذيا لها أو أسفل منها ، ولا يعصب من كانت أسفل منه .

(٢) قوله : «كَذَاكَ أُخْتُ الْأَبِ» أي إذا كانت اختان شقيقتان وأخت من أب فلا شيء للأخت من الأب إلا أن يكون معها أخ من أب ، ولا يعصبها ابن أخيها بخلاف بنات الإبن .

(٣) لا يُعَدَى : أي لا يزاد .

(٤) الطارقة : بالقاف أي الآتية ليلا . وهو كناية عن مجرد وجودها لأن كل طارق موجود

(٥) تحط : أي تُجْعَلُ .

وَالثَّلَاثِينَ تَأْخُذُ الشَّقَائِقُ وَثَلَاثُ إِخْوَةٍ مِنْ أُمِّ يُقَسِّمُ بَيْنَهُمْ عَلَى سَوَاءٍ وَهُمْ مِنَ الْإِثْنَيْنِ فِيهِ شَرَكًا وَاحِدُهُمْ فَقَطُّ يُعْطَى السُّدُسُ وَالْأُمُّ تُعْطَى سُدُسًا مَعَ إِخْوَتِهِ وَعِنْدَ عَدَمِ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثُ وَعِنْدَ نَسْلِهِ فَلِلْأَبِ السُّدُسُ وَإِنْ يُخْلَفَ زَوْجَةٌ وَجَدًا ثُلَاثًا تَأْخُذُهُ مِنْ قَبْلِ وَثَلَاثُ الْبَاقِي فَقَطُّ تُدْرِكُ لِلزَّوْجِ نِصْفُهُ فَسَهْمُ الْأُمِّ كَي لَا تَفُوقَ الْآبَ فِي الْمِيرَاثِ

فَتَحْرَمُ (١) الْأُخْتُ الَّتِي تُفَارِقُ إِنْ سَلِمُوا مِنْ حَاجِبٍ فِي الْحُكْمِ مِنَ الذُّكُورِ وَمِنَ النِّسَاءِ فَصَاعِدًا فَالْكُلُّ فِيهِ اشْتِرَاكَ مِنَ الرِّجَالِ كَانَ أَوْ مِنَ النِّسَاءِ وَمَعَ بَنِيهِ مِنْ جَمِيعِ تَرْكِتِهِ لَهَا وَبَاقِيهِ أَبُوهُ يَرِثُ وَالْجَدُّ مِثْلُهُ إِذَا الْآبُ اخْتَلَسَ وَأُمُّهُ فَسَهْمُهَا تَعْدَى (٣) أَخَذَ نَصِيبَ زَوْجَةٍ أَوْ بَعْلٍ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْآبِ زَوْجًا يَتْرُكُ سُدُسُهُ وَثَلَاثًا قَدْ سُمِّيَ إِذْ دُونُهُ تَكُونُ فِي التُّرَاثِ

(١) قوله : « فتحرّم » يعنى الأخت من الأب ، فإنها لا ترث مع الأختين الشقيقتين فصاعدا ، كما تقدم ، ومعنى قوله تفارق : أي لم تكن موافقة هما في كونها أختا للميت من الأب أو الأم بل فارقتهما مع الأم .

(٢) وعند نسله فللأب : أي فرضه مع البنين أو البنات السدس مطلقا ، ولكنه مع البنات يأخذ السدس بالسهم ويأخذ ما فضل عن سهام البنات بالتعصيب ، فلو كان عند الميت ابنة وأب كان للبنات النصف وللأب السدس فبقى من الفريضة التي أصلها من الستة سهمان يأخذها الأب بالتعصيب ، وأما مع الذكر فلا يزداد على السدس شيئا كما سيأتي .

(٣) تعدى : زاد .

وَالْجَدُّ (١) لَا نَصَّ عَلَيْهِ فَلِذَا وَسُدُسٌ لِحَدَّةٍ فَإِنْ تَزِدْ فَسَهْمُهُنَّ عَنْهُ لَا يَزِيدُ وَجَدَّةٌ مِنْ أَبِيهِ هَلْ تُحْجَبُ (٢) وَأَكْثَرُ الْقَوْلِ مِنَ الْأَصْحَابِ وَالنِّصْفُ لِلزَّوْجِ إِذَا النَّسْلُ انْعَدَمَ وَثُمْنُ الْكَائِنِ مِنْ تِلَادِهِ (٣) وَرُبْعٌ لَهَا إِذَا مَا عُدِمُوا إِذْ وَاحِدُ الْأَوْلَادِ فِي ذَا الْمَوْضِعِ وَإِنْ يَكُنْ تَعَدَّدَتْ زَوْجَاتُهُ فَهُوَ لَهُنَّ ثُمْنٌ أَوْ رُبْعٌ يُقَسَّمُ بَيْنَهُنَّ بِالسَّوَاءِ

تُفَوِّقُهُ الْأُمُّ إِذَا كَانَ كَذَا جَدَّاتُهُ فَيَنْهَنُّ قَدْ يُبْدُ (٤) وَحَجْبُهُ بِأُمِّهِ مَعَهُودٌ بِأَبِيهِ فِيهِ خِلَافٌ يُطْلَبُ لَمْ يَكُنْ حَاجِبًا مِنَ الْحُجَابِ وَرُبْعٌ لَهُ إِذَا النَّسْلُ التَّزَمَ (٥) لِرُزْجَةِ الْإِنْسَانِ مَعَ أَوْلَادِهِ عَنْ أَصْلِهِمْ (٦) وَهُوَ مَقَالٌ مُحْكَمٌ كَجَمْعِهِمْ يَمْنَعُ أَخَذَ الرَّبْعِ فَحَقُّهُنَّ مَاضِي مِيقَاتُهُ وَاحِدَةٌ تَأْخُذُهُ وَالْأَرْبَعُ مِنْ غَيْرِ تَفْضِيلٍ وَلَا إِحْبَاءٍ

(١) قوله : «والجد ... الخ» هذا هو مذهب زيد بن ثابت ، وقد أخذ به أصحابنا ، وعند ابن عباس ومن وافقه من الصحابة والتابعين ، أن الجد كالأب على سواء ، كما أن ابن الإبن كالابن مع عدمه ، وهو مذهب الصَّدِّيق رضي الله عنه .

(٢) يُبْدُ : أي يُقَسَّم .

(٣) قوله : «هل تحجب» الصحيح أنها لا تُحْجَبُ بابنها وأنه لا يحجب الجدات إلا الأم .

(٤) التَّزَمَ : أي وُجِدَ .

(٥) تِلَادِهِ : أي من ماله ، طارفاً كان أو تالداً .

(٦) قوله : «عن أصلهم» أي لم يوجد منهم أحد أصلاً ، أي قطعاً .

بابُ الْعَصْبَةِ

وَمَا بَقِيَ بَعْدَ ذَوَى السَّهَامِ
يَأْخُذُهُ الْأَقْرَبُ مِنْهُمْ نَسَبًا
أَوَّلُهُمْ أَوْلَادُهُ وَبَعْدُ
بَعْدَ انْقِضَاءِ النَّسْلِ يَرْجِعُنَا
وَرُتْبَةُ الْإِخْوَةِ بَعْدَ ذَاكَ
فَإِنْ تَقَضَّوْا فَإِلَى الْأَعْمَامِ
ثُمَّ إِلَى مَنْ فَوْقَهُمْ قَدْ ارْتَفَعَ
بِحَسَبِ التَّرْتِيبِ فِيمَا ذَكَرَا
وَلَيْسَ لِلْإِنَاثِ مِنْ تَعْصُبٍ
فَأَخَوَاتُهُ يَرِثْنَ الْبَاقِي
وَذَاكَ حُكْمُ الْعَصَبَاتِ عِلْمًا
يَرِثْنَ عِنْدَ ذَكَرٍ مَوْجُودٍ
وَهَكَذَا أَيْضًا بَنَاتُ الْإِبْنِ
فَهُنَّ بِالتَّعْصِيبِ فِي الْمَوَاضِعِ
وَمَا لِنَسْلِ الْبَنَاتِ وَالْبَنَاتِ

فَهُوَ لِعَاصِيهِ فِي الْأَحْكَامِ
إِنْ كَانَ ابْنُهُ وَإِنْ كَانَ أَبَا
بَنُو ابْنِهِ ثُمَّ أَبٌ فَجَدُّ
لِرُتْبَةِ (١) الْآبَاءِ فَأَعْلَمْنَا
وَنَسْلُهُمْ مَا وَجَدُوا هُنَاكَ
وَنَسْلُهُمْ مِنْ بَعْدُ فِي الْأَحْكَامِ
إِنْ نَسْلٌ هَؤُلَاءِ يَوْمًا انْقَطَعَ
وَتَحْسَبَنَّ فِي الْجَمِيعِ الذَّكَرَ
إِلَّا مَوَاضِعًا أَتَتْ بِهَا احْسَبِ
مَعَ بَنَاتِهِ بِلَا شِقَاقٍ
وَهُنَّ وَالْبَنَاتُ أَيْضًا فَأَعْلَمَا
مَا كَانَ فَاضِلًا مِنَ الْحُدُودِ
مَعَ إِخْوَةٍ لَهُنَّ فَافْهَمْ عَنِّي
قَدْ نِلْنِ مَا نِلْنِ بِلَا تَنَازُعٍ
تَعْصُبُ وَالْأَخْتُ وَالْخَوَاتُ (٢)

(١) لرتبة : أي مرتبة وهي بمعنى الدرجة .

(٢) قوله والخوات أي الاخوات وحذف الهمزة تخفيفا لغة عمانية . ص قلت ليس جمع الأخوت على خوات لغة عمانية كما قال المصنف رحمه الله فقط فقد وجدت هذا الجمع هكذا في بعض الشعر القديم لغير العمانيين ولكني لا أذكر قائله الآن وقد كتبت على هامش بعض نسخ الجواهر لكنها لم تحضري الآن والشعر المذكور في التنديد على مذهب المجوسى وهذا شطر فيه :

يُحَلُّ الْبَنَاتُ لَنَا وَالْخَوَاتُ

وَهَكَذَا أَيْضاً بَنَاتُ الْإِخْوَةِ
 فَأَلَّابُ وَالْجَدُّ يَكُونُ طَوْرًا
 فَيَأْخُذَنَّ فِي السَّهَامِ السُّدُسَا
 مِثْلُهُ إِنْ مَاتَ ابْنُهُ وَلَمْ
 فَسُدُسٌ لِأَبِهِ بِالسَّهْمِ
 فَيَبْقَى بَاقِي الْمَالِ وَهُوَ الثُّلُثُ
 فَيَأْخُذُ النِّصْفَ عَلَى تَمَامِ
 وَمِثْلُهُ الْجَدُّ إِذَا مَا عُدِمَا
 وَهَكَذَا إِنْ كَانَ زَوْجًا (١) وَابْنُ عَمٍّ
 فَإِنَّهُ لِلْجِهَتَيْنِ حَازَا
 وَالْعَاصِبُ الشَّقِيقُ أَذْنَى مَقْرَبَةٍ
 أَخٌ شَقِيقٌ وَأَخٌ مِنْ أَبِيهِ
 وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ كُلِّ عَاصِبٍ
 وَمَا لِأَوْلَادِ الْأَخِ الشَّقِيقِ
 لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مِنْهُمْ مَنْزِلَةً
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ عَدِمَ التَّعْصِبَا
 فَمَا بَقِيَ مِنَ السَّهَامِ فَلْيُرَدْ
 يُرَدْ فِيهِمْ مَاعِدَا الزَّوْجَيْنِ

هُنَّ كَهَوْلَاءُ فِي الْمَرْتَبَةِ
 مُعْصِبًا وَفِي السَّهَامِ أُخْرَى
 وَيَأْخُذُ الْبَاقِي بِتَعْصِيبِ رَسَا
 يَتْرُكُ سِوَى بِنْتِ فَهَاهُنَا اجْتِكَمَ
 وَالنِّصْفُ لِلْبِنْتِ بَعِيرٍ وَهُمْ
 بِسَبَبِ التَّعْصِيبِ هَذَا يَرِثُ
 مِنْ جِهَةِ التَّعْصِيبِ وَالسَّهَامِ
 أَبُوهُ فَالْوَصْفَانِ فِيهِ التَّزِمَا
 أَوْ كَانَ ابْنُ عَمِّهِ أَخًا لِأُمٍّ
 بِالسَّهْمِ وَالتَّعْصِيبِ فِيهِمْ فَارَا
 مِنْ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْمَرْتَبَةِ
 فَلِلشَّقِيقِ مَا لَهُ فَإِنَّتَبِهْ
 بِحَسَبِ التَّرْتِيبِ فِي الْمَرَاتِبِ
 شَيْءٌ مَعَ ابْنِ الْأَبِ فِي التَّحْقِيقِ
 مِنْ هَاهُنَا قَدْ صَارَ كُلُّ الْمَالِ لَهُ
 فَبِالسَّهَامِ رَدُّهُ قَدْ وَجَبَا
 فِيهِمْ عَلَى مِقْدَارِ مَا فِيهِمْ وَرَدَّ
 فَالرَّدُّ قِيلَ لَا يَنَالُ ذَيْنِ

(١) قوله : «إِنْ كَانَ زَوْجًا» هو خبر كان ، واسمها محذوف تقديره إِنْ كَانَ الْوَارِثُ زَوْجًا وَابْنُ عَمٍّ

وَالْعَوْلُ يَدْخُلَانِ فِيهِ حَتْمًا وَذَٰكَ مَهْمَا تَكَثَّرَ السَّهَامُ مِثْلُهُ زَوْجٌ وَأُحْتَانٍ مَعًا فَالنِّصْفُ لِلزَّوْجِ بِغَيْرِ مَيِّنٍ (٢) وَإِخْوَةُ الْأُمِّ لَهُمْ مِنْهُ الثُّلُثُ فَتَجْعَلُ الزَّائِدَ بَيْنَ الْكُلِّ فَأَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ وَتُقَسَّمُ فَيَأْخُذُ الزَّوْجُ ثَلَاثًا تُدْعَى أَرْبَعَةٌ تَكُونُ لِلأُحْتَيْنِ وَإِنْ تَزِدْ فِي أَصْلِ هَذِي الْمَسْئَلَةِ إِذْ سُدُسُ الْمَالِ لَهَا فَيَجْعَلُ سُدُسُهَا قَدْ صَارَ عُشْرًا شَاهِرًا إِذْ لَمْ يَكُنْ لَنَا نَفَرُطْنَا مِنْ هَاهُنَا احْتَجْنَا إِلَى التَّعْوِيلِ وَقِسْ عَلَى مَا قُلْتُ مَا لَمْ أَقُلْ فَإِنَّهَا إِنْ زَادَتْ السَّهَامُ وَمَا يَكُونُ أَصْلُهُ مِنْ سِتَّةٍ

فَهُمْ كَغَيْرِهِمْ بِهَذَا سَهْمًا (١) يُزَادُ حَتَّى يَنْتَهِيَ التَّمَامُ وَإِخْوَةُ مِنْ أُمِّهِ فَاسْتَمِعَا وَالثَّلَاثَانِ وَاجِبُ الْأُحْتَيْنِ فَرَادَتْ السَّهَامُ وَالْكُلُّ يَرِثُ مِنْ هَاهُنَا تَزِيدُهَا فِي الْأَصْلِ مِنْ تِسْعَةٍ لَكِنِّي تَتِمُّ الْأَسْهُمُ بِالنِّصْفِ لَفْظًا لَيْسَ نِصْفًا نَفْعًا وَإِخْوَةُ الْأُمِّ عَلَى سَهْمَيْنِ أُمَّ فَلِلْعَشْرَةِ فَلْتَعْوَلَنَّ مِنْ أَجْلِهَا عَشْرَةٌ إِذْ عُوِّلُوا (٣) وَالتَّقْصُ فِي الْبَاقِي تَرَاهُ ظَاهِرًا بَعْضًا وَنُعْطِي الْبَعْضَ فَأَعْلَمْنَا بِحَسَبِ الْكَثِيرِ وَالْقَلِيلِ مِنْ كُلِّ فَرَضٍ زَائِدٍ مُعْوَلٍ تَزِيدُ فِي الْعَوْلِ وَلَا ثَلَامَ فَلَا يَزِيدُ عَوْلُهُ عَنْ عَشْرَةِ

(١) سَهْمًا : أي في السهم .

(٢) بِغَيْرِ مَيِّنٍ : أي بغير كذب .

(٣) قوله : «اذْعُوْلُوا» بالبناء للمفعول أي جعلوا أهل عول ، والعول في اللغة الزيادة ، يقال عالت الفريضة إذا زادت .

لِأَتْمَا السَّهَامُ لَا تَجْتَمِعُ وَهِيَ تَعُولُ مَرَّةً لِلْفَرْدِ وَمَرَّةً لَيْسَتْ تَعُولُ أَصْلًا وَمَا عَدَاهَا مِنْ أَصُولٍ لَمْ يَعْلُ فَمَا يَكُونُ أَصْلُهُ إِثْنِي عَشَرَ (١) وَلِثَلَاثِ عَشْرَةٍ يَعُولُ وَمَا يَكُونُ أَصْلُهُ عِشْرِينَ لِسَبْعَةٍ تَفُوقُ عِشْرِينَ فَقَطْ فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ الْأَصُولِ أَكْثَرُهَا مَا أَصْلُهُ مِنْ سِتَّةٍ مِثَالُ مَا يَعُولُ مِنْ إِثْنِي عَشَرَ (٢) إِنْ يَتْرُكَنَّ زَوْجَةً إِذَا احْتَرَمَ (٣) فَأَصْلُهَا اثْنَا عَشَرَ لِلزَّوْجَةِ وَالثَّلَاثَانِ وَهُوَ فِي ثَمَانِيَةٍ وَسُدُسٍ يَكُونُ فِي سَهْمَيْنِ فَجُمْلَةُ الْأَسْهُمِ عِنْدَ النَّظَرِ وَإِنْ تَزِدُ أُمَّ عَلَى مَا ذُكِرَا

فِي أَصْلِهَا فَتَرْتَقِي وَتَرْفَعُ وَمَرَّةً لِلزَّوْجِ حَالُ الْعَدِّ إِذْ لَمْ تَزِدْ سِهَامُهُمْ فَتُعْلَا إِلَّا إِلَى فَرْدٍ إِلَيْهِ يَنْتَقِلُ فَمُنْتَهَى الْعَوْلُ لَهُ سَبْعَ عَشَرَ وَخَمْسَةَ مَعَ عَشْرَةٍ مَنَقُولُ وَأَرْبَعًا فَعَوْلُهُ رُوبَيْنَا وَمَالُهُ عَوْلٌ لِعِيرِهَا يُحِطُ (٤) أَصْلُ الْمَوَارِيثِ لَدَى التَّفْصِيلِ وَمَا يَلِيهِ دُونُهُ فِي الْكَثْرَةِ لِوَاحِدٍ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى الْأَثَرِ مَعَ شَقِيقَتَيْهِ مَعَ أُخْتٍ لِأُمِّ ثَلَاثَةَ الْأَسْهُمِ عِنْدَ الْقِسْمَةِ تَأْخُذُهُ الشَّقِيقَتَانِ وَافِيَهُ لِأُخْتِهِ مِنْ أُمِّهِ بِذَيْنِ صَارَتْ إِلَى ثَلَاثَةِ مَعَ عَشْرِ فَعَوْلُهَا يَبْلُغُ خَمْسَ عَشْرًا

(١) قوله : «اثني عشر» بقطع الهمزة للوزن .

(٢) يخط : أى يكتب .

(٣) قوله : «اثنى عشر» بقطع الهمزة أيضا .

(٤) اخترم : أى مات .

وَأِنْ يَكُنْ إِحْوَةٌ أُمَّ أَكْثَرًا
وَتَالِثُ الْأُصُولِ أَنْ يَمُوتَ عَنْ
وَأَبَوَيْهِ أَصْلُهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ
لَكِنَّمَا أَصْهَمُهَا تَزِيدُ
لِلْأَبَوَيْنِ هَاهُنَا ثَمَانِيَةَ
سِتَّةَ عَشَرَ تَأْخُذُ الْبَنَاتُ
وَهَا هُنَا قَدْ تَمَّ ذَاكَ الْعَدْدُ
كَذَاكَ مِيرَاثُ أُولَى التَّعَصُّبِ
لَأَنَّمَا الْعَوْلُ سَهَامٌ تَكْثُرُ
مِنْ وَاحِدٍ تَبْلُغُ سَبْعَ عَشْرًا
زَوْجَتِهِ وَابْنَتِيهِ مَنْ طَعَنَ (١)
مِنْ بَعْدِ عِشْرِينَ أَتَتْ مُورَعَةً
فَعَوْلُهَا لِسَبْعَةٍ مَعْدُودُ
ثَلَاثَةَ لِرُزْجَةٍ مُوَافِيَهُ
أَيُّ ثَلَاثِيهِ دُونَ مَا تُقْصَانِ
وَلَيْسَ فِي الْأَرْحَامِ عَوْلٌ يُوجَدُ
لَيْسَ بِهِ عَوْلٌ فَلَا تَسْتَعْرِبِ
عَنْ أَصْلِهَا لَيْسَ بِهِ تَنْحَصِرُ

باب الأرحام

إِنْ عُدِمَتْ مَوَاضِعُ السَّهَامِ
وَلَيْسَ لِلْأَرْحَامِ شَيْءٌ إِنْ وُجِدَ
وَعِنْدَ غُدْمِهِمْ عَلَى الْإِطْلَاقِ
فَإِنَّ فِي تَوْرِيثِهِمْ خِلَافًا
فَإِنَّهُمْ أُولَى بِهِ وَأَقْرَبُ
جَاءَ الْكِتَابُ أَنَّهُمْ أُولَى بِهِ
وَلَمْ يَرِدْ شَيْءٌ مِنَ الدَّلِيلِ
وَالْعَصَبَاتِ فَأُولُو الْأَرْحَامِ
ذُو السَّهَمِ أَوْ عَاصِبُهُ حِينَ فَقَدَ
أَرْحَامُهُ أُولَى عَلَى شِقَاقِ
وَمَذْهَبُ الْأَصْحَابِ فِيهِمْ وَافِيَ
مَنْ الَّذِي إِلَيْهِ لَا يَنْتَسِبُ
لِكَوْنِهِمْ فِي الْأَصْلِ مِنْ أُنْسَابِهِ
يُبَيِّنُ إِرْثَهُمْ عَلَى التَّفْصِيلِ

(١) طعن : أي مات ، وأصل الطعن السفر والارتحال ، وسمي الموت طعنا لأنه السفر البعيد .

فَمِنْ هُنَاكَ اخْتَلَفُوا فَأَوْجَبَا
 فَهُوَ يُرَاعَى أَقْرَبَ الْمَرَاتِبِ
 وَبَعْضُهُمْ يُلَاحِظُ الْأَصُولَ
 طَرِيقَةً تُعْرَفُ بِالتَّنْزِيلِ
 مِثَالُهُ ابْنُ بَنْتِهِ مَعَ ابْنِ
 عَلِيٍّ مَقَالِهِ فِي الْقَرَابَةِ
 وَإِنْ تُنَزِّلُهُمْ يَنَالُ الْكُلَّ
 فَالنَّصْفُ لِابْنِ بَنْتِهِ وَالنَّصْفُ
 وَيَأْخُذُ الذُّكْرَانُ كَالِإِنَاثِ
 كَأُخُوَّةِ الْأُمِّ إِذَا مَا اسْتَهْمُوا
 وَكُلُّ مَنْ كَانَ بِأُنْثَى يُدْلَى (١)
 كَنَسْلِ بَنْتِهِ وَنَسْلِ الْأُخْتِ
 بَنُو بَنِينَا فَهُمْ بَنُونَا (٢)
 وَالْحَالُ مِنْ أَرْحَامِهِ وَالْحَالَةُ
 وَهَكَذَا بِنْتُ أَخِيهِ أَيْضًا
 وَلَيْسَ لِلرِّضَاعِ فِي ذَا الْبَابِ
 وَرَحِمٌ يَكُونُ طَوْرًا عَصْبَةً

بَعْضُهُمْ ذَاكَ لِمَنْ قَدْ قَرَّبَا
 فَيُعْطَى الْمِيرَاثَ لِلتَّاسِبِ
 فَيُعْطَى فَرْعُهَا كَمَا فِي الْأُولَى
 لِيَجْعَلَهُ الْفُرُوعُ كَالْأَصُولِ
 لِأُخْتِهِ فَالْكُلُّ مِنْهُمْ يَبْنِي
 يَكُونُ لِابْنِ الْبَنْتِ فِي ذِي الْحَالَةِ
 مِيرَاثٌ أُمُّهُ وَهَذَا أَصْلُ
 لِلثَّانِي مِنْهُمَا وَتَمَّ الْكَشْفُ
 إِذْ هُمْ سَوَاءٌ قِيلَ فِي الْمِيرَاثِ
 فَإِنَّهُ فِيهِمْ سَوَاءٌ يُقْسَمُ
 فَرَحِمٌ ذَلِكَ عِنْدَ الْكُلِّ
 وَنَسْلٌ جَدَّةٌ بِهِذَا فَافْتِي
 بَنُو بَنَاتِنَا لِلْأَبْعَدِينَ
 كَذَلِكَ الْعَمَّاتُ لَا مَحَالَةَ
 فَلَا تُسَاوَى عَاصِبًا أَوْ قَرَضًا
 حَقٌّ فَلَا يُحْسَبُ فِي الْأَسْبَابِ
 وَذَاكَ فِي الرَّزِيمِ مَعَ مَنْ صَوَّبَهُ

(١) يدلى : أى يتعلق .

(٢) قوله : «بنوينا» فيه تضمين قول القائل .

عَصَبَةُ الزَّيْمِ فِيمَا ذَكَرْنَا
فَحَالُهُ يَكُونُ مِثْلُ عَمِهِ
لَأَنَّهُ لِأُمِّهِ يَكُونُ
مِنْ ثُمَّ قَالَ بَعْضُهُمْ تَمْنَعُ مَنْ
كَالَجَدِّ مَا لِلْجَدِّ عِنْدَ الْأَبِ شَيْءٌ
وَلَا أَرَى فُجُورَهَا يَزِيدُهَا
فَلَا تَنَالُ فَوْقَ فَرَضِ الْإِرْثِ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ لِلْفُقَرَا
وَقِيلَ إِنَّهُ لِبَيْتِ الْمَالِ
تَخْرُجُ عِنْدَ عَدَمِ الْأَرْحَامِ
فَمَنْ لَهُ السَّهْمُ يَكُونُ أَقْرَبًا
وَرُبَّمَا تَخْرُجُ عِنْدَ مَنْ مَنَعَ
وَفَسَّرَ الزَّيْمُ بِالْدَّعِي
إِرْثُ اللَّقِيطِ يُعْطَى مَنْ رَبَّاهُ
وَقِيلَ بَلْ يُعْطَى لِبَيْتِ الْمَالِ
فَقِيلَ مَنْ رَبَّاهُ يَعْقِلُنَا
وَقِيلَ مَا حَلَفَهُ لِلْفُقَرَا
إِنَّهُ لَسَائِغٌ أَرَاهُ

عَصَبَةُ الْأُمِّ رَوَوْهُ حُبْرًا
وَجَدُّ هَذَا جَدُّهُ مِنْ أُمِّهِ
فَهِيَ كَأُمِّ وَأَبٍ تَكُونُ
يَكُونُ بَعْدَهَا فَلَا يُورَثُنِ
فَأُمُّهُ كَأَبِهِ (١) ذَاكَ الْفُتَيِّ
مَرْتَبَةً بَلْ يَقْتَضِي تَبْعِيدَهَا
شَيْئًا لِأَجْلِ مَا أَتَتْ مِنْ غَثٍّ (٢)
وَقِيلَ مَوْقُوفٌ إِلَى أَنْ يُحْشَرَ
وَهَذِهِ ثَلَاثَةُ الْأَقْوَالِ
بَعْدَ انْعِدَامِ مَنْ ذَوِي السَّهَامِ
وَالرَّحِمُ الْمَعْرُوفُ لَمْ يُحْيَا
ذَا الرَّحِمُ الْإِرْثُ عَلَى مَا قَدْ وَقَعَ
وَمَنْ أَبَوهُ يُجْهَلُنْ لِعَيِّ
لَأَنَّهُ مُشَابِهَةٌ أَبَاهُ
وَالْحُلْفُ فِي الْعَقْلِ كَهَذَا الْحَالِ
عَنْهُ وَقِيلَ لَيْسَ يَعْقِلُنَا
وَالْقَوْلُ بِالْوَقْفِ هُنَا مَا ذَكَرْنَا
لَأَنَّهُ مُوَافِقٌ مَعْنَاهُ

(١) قوله : « فَأُمُّهُ كَأَبِهِ » باعادة الضمير الى متأخر لفظاً ورتبةً وهذا قليل نادر .

(٢) من غَثٍّ : من باطل .

وَمَنْ رَأَى مَعَ اللَّقِيطِ مَالًا
فَأَيْدِيهِ عَلَيْهِ يُنْفَقَتَا
وَأَمْرٌ بِغُسْلٍ مَنْ قَدْ جُهِلًا
يَكُونُ أَوْلَى قِيلَ بِالثِّيَابِ
وَلَمْ يَرَى هَذَا مِنَ الصَّوَابِ
لِأَنَّهُ أَنْ كَانَ لِلْفَقْرِ فَلَا
وَقَدْ يَكُونُ مَنْ ذَوِي الْغِنَى فَمَا
قُلْتُ وَلَكِنْ يَتَّبِعِي التَّقْيِيدُ
وَأَنَّهُ بِالْأَمْرِ يَوْمًا اسْتَحَقَّ
كَمِثْلُ مَا اسْتَحَقَّهُ بِالْجِنْسِ
فَالزُّجُجُ جِنْسٌ وَكَذَلِكَ الْهِنْدُ
كَذَلِكَ النَّوْبَانُ أَيْضًا جِنْسٌ
وَكُلُّ مَنْ كَانَ إِلَيْهِ أَقْرَبًا
مِثْلُ الْحَزَاعِيِّ إِذَا لَمْ يُعْرِفَا
إِلَى كَبِيرٍ مِنْ حَزَاعَةٍ صُرِفَ
صَرَفُهُ الْمُحْتَارُ فِي أَيَّامِهِ
وَقَالَ بَعْضُ إِنْ أَهْلُ الْفَقْرِ
قُلْتُ وَلَكِنْ يَتَّبِعِي أَنْ يُجْمَعَا

فِي ثَوْبِهِ أَوْ فِي الْفِرَاشِ آلَا
وَلَيْسَ فِي سِوَاهُ يُنْفَذَتَا
وَارِثُهُ فَقَامَ حَتَّى غُسْلًا
إِلَيْهِ تُدْفَعُنِ بِلَا ارْتِيَابِ
بَعْضُ لِبُعْدِهِ عَنِ الْأَسْبَابِ
مَعْنَى لِذِكْرِ الْغُسْلِ مَهْمَا غُسْلًا
أَحَقَّهُ حِينَئِذٍ أَنْ يُحْرَمَا
إِذْ قَدْ يَكُونُ الْفُقَرَاءُ يُرِيدُ
ثِيَابَهُ كَمِثْلٍ مَنْ لَهُ سَبَقُ
مِنْ بَيْنِ أَهْلِ الْفَقْرِ فِيهِ يُمَسَى
كَذَا الْحُبُوشُ وَكَذَاكَ السِّنْدُ
كَذَلِكَ الْعَرَبُ كَذَلِكَ الْفَرَسُ
مِنْ جِنْسِهِ فَهُوَ بِهِ قَدْ ذَهَبَا
حَزَاعَةٌ أَوْلَى بِمَا قَدْ خَلَفَا
مَالُ امْرِئٍ مِنْهُمْ غَدَا وَمَا عُرِفَ (١)
فَصَارَ هَذَا الْأَصْلُ فِي أَحْكَامِهِ
أَوْلَى مِنَ الْجِنْسِ بِهَذَا الْأَمْرِ
بَيْنَهُمَا لِكَيْ يَحُوزَ الْأَرْفَعَا

(١) غدا أى مات ، لغة لبعض العمانيين ، وكان أصلها صار أى غدا إلى الفناء ، ثم حذف
الخبر لكثرة استعماله أهـ . ص

فَيُعْطِيهِ مِنْ أَهْلِ جَنْسِهِ لِمَنْ
وَمَنْ يَكُنْ فِي دَارِهِ مُقِيمًا
لَأَنَّهُ مِثْلُ زَكَاةِ الْبَلَدِ
وَكَانَ لِلْحَلِيفِ فِي صَدْرِ الزَّمَنِ
مَنْ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ آثُوهُمْ
وَبَعْدَ ذَلِكَ نُسِخَتْ بَايَةُ
فَالْيَوْمَ لَا مِيرَاثَ لِلْحَلِيفِ
كَانَ فَقِيرًا وَبِهَذَا يُجْمَعَنَّ
فَهُوَ بِهِ أَوْلَى فَلَا تَعْمِيمًا
فِي فَقَرَاءِ أَهْلِهَا فَلْتُسْفِدَ
مِنَ الْحَلِيفِ إِرْثُهُ يُورَثَنَّ (١)
نَصِيْبُهُمْ مَعْنَاهُ وَرَثَتُهُمْ
فِي آخِرِ الْأَنْفَالِ فِي الْقَرَابَةِ
لَأَجْلِ مَا فِيهِ مِنَ التَّخْفِيفِ

باب موانع الإرث

وَيَمْنَعُ الْإِرْثَ أُمُورٌ مِنْهَا
لَا يَرِثُ الْكَافِرُ قَطُّ مُسْلِمًا
فَأَنَّهُ إِنْ كَانَ قَبْلَ الْقِسْمِ
كَذَلِكَ الْمُسْلِمُ مِنْ ذِي الْكُفْرِ
قَطِيعَةً قَدْ أَمَرَ الْمُخْتَارُ
لِعَظْمِ جُرْمِهِ يُقَطَّعُ النَّسَبُ
وَالْخُلْفُ فِي الْمُرْتَدِّ قِيلَ مَا لَهُ
وَقِيلَ بَلْ لَوْلَدِهِ (٢) الصَّغَارِ
تَخَالَفَ الدَّيْنَيْنِ فَافْهَمْنَهَا
إِلَّا إِذَا مِنْ قَبْلِ قِسْمٍ أَسْلَمَا
أَسْلَمَ يُضْرَبَنَّ لَهُ بِسْهُمْ
لَا يَرِثَنَّ شَيْئًا لِهَذَا الْأَمْرِ
بِهَا وَأَصْلُ ذَلِكَ الْإِكْفَارُ
وَيَقْطَعَنَّ فِي الْمَوَارِيثِ السَّبَبُ
لِأَهْلِ دِينِهِ كَذَاكَ حَالُهُ
إِذْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مِنْ اخْتِيَارِ

(١) قوله : «إِرْثُهُ» مصدر مقدم على فعله ، أي يُورَثَنَّ إِرْثُهُ ، ويجوز أن يكون بهمزة فمثلة فراء فنون توكيد مخففه من التأثير أى اثباته أثرا مؤثرا .

(٢) قوله : «لَوْلَدِهِ» بضم الواو وإسكان اللام لغة في الأولاد ، أي لأولاده .

وَأَقْلَفٌ مُوَحَّدٌ لِلأَهْلِ (١) لَأَنَّهُ قَدْ فَارَقَ الْكُفَّارَا وَهُوَ بِتَرْكِهِ الْخِتَانَ عَاصِي وَسُورُهُ فِيهِ اخْتِلَافٌ لِنَجْسِهِ لَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ لَا يَمْتَنِعُ وَالْقَتْلُ مَانِعٌ فَمَا لِقَاتِلٍ وَالْوَارِثُونَ بَعْدَهُ أَحَقُّ فَقَاتِلٌ لِإِنِّهِ يَدِيهِهِ وَقَوْلُهُ أَتَرَأَتْ مِنْهُ نَفْسِي لَأَنَّهُ حَقٌّ عَلَيْهِ قَدْ وَجَبَ لَكِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ قَوْدٌ وَإِنْ يَكُنْ بِضَرْبِهِ قَدْ أَمَرَا فَقِيلَ إِنَّ إِرْثَهُ لَمْ يَيْطُلَا وَالْزُمُوا ضَارِبَهُ الْكُفَّارَةَ وَإِنْ يَكُنْ عَلَى الطَّرِيقِ وَضَعَا

مِيرَاثُهُ مِنْ كُلِّ مَنْ يُصَلِّي لَأَنَّهُ قَدْ أَظْهَرَ الْإِقْرَارَا وَالْإِرْثُ لَا يَقْطَعُ بِالْمَعَاصِي بَعْضُ كَأَهْلِ الشَّرْكِ فِيمَا لَمَسَهُ مِنَ النَّجَاسَاتِ بِهَذَا قَدْ جُمِعَ إِرْثٌ مِنَ الْمَقْتُولِ عِنْدَ الْفَاصِلِ (٢) إِذْ مَالُهُ فِي ذَاكَ قِطْعًا حَقٌّ بِرَغْمِ أَنْفِهِ لِوَارِثِيهِ لَيْسَ بِشَيْءٍ عِنْدَ أَهْلِ الْحِسِّ لِغَيْرِهِ يَلْزُمُهُ لَهُ الطَّلَبُ بِهِ لِكَوْنِهِ أَبًا يُقَيَّدُ (٣) وَمَا أَرَادَ قَتْلَهُ لَكِنْ جَرَى لَأَنَّهُ بِيَدِهِ مَا فَعَلَا لَأَنَّهُ كَمُحْطِيءٍ أَبَا (٤) شَيْئًا أَصَابَهُ وَمِنْهُ صُرْعَا

(١) قوله : «للأهل» أي لأهله من المسلمين ، لأنه وإن كان كافرا بتركه الختان ، فإن له حكم الإقرار بالقول ، فما دام على إقراره فليس له حكم المشركين في ذلك .
(٢) الفاصل : أي الحاكم بالفصل ، وهو العدل .
(٣) قوله «يُقَيَّدُ» : أي يسمى وهذا فيما إذا كان القاتل أبًا ، وأما إذا لم يكن أبًا فإنه يقاد بوليّة في قتل العدوان .
(٤) أبازه : أي أهلكه .

فَمِثْلُ مَا قَدْ مَرَّ لَا يُحَرِّمُ وَقَالَ بَعْضُ إِنَّهُ لَا يُعْطَى كَذَاكَ مَنْ مَوْرُوْتُهُ قَدْ قَتَلَ لِأَنَّمَا يُحَرِّمُ الْعُدَوَانُ أَرَادَ أَنْ يَسْتَعْجِلَنَّ الْمَالَا وَالْخُلْفُ فِي الصَّبِيِّ (١) وَالْمَجْنُونِ حَرَمَهُمْ (٢) قَوْمٌ بِمَعْنَى الْخَبَرِ وَبَعْضُهُمْ وَرَثَتُهُمْ لِأَجْلِ مَا كَذَلِكَ الْخِلَافُ أَيْضًا وَجِدَا إِذْ لَيْسَ فِي ذَا كُلِّهِ اسْتِعْجَالٌ وَفِي حَدِيثٍ فِي رَبِيعِ الْمُسْنَدِ (٣) جَاءَ بِهِ مُصَرِّحًا فَلَا أَرَى لِأَنَّنَا نَرْجِّحُ الصَّحِيحَا وَامْرَأَةً مِنَ الزَّوْءِ حَمَلَتْ

ذَلِكَ إِرْثُهُ وَلَكِنْ يَغْرَمُ مِنْ مَالِهِ شَيْئًا وَلَوْ قَدْ أَحْطَا بِالْحُكْمِ قِيلَ إِرْثُهُ لَمْ يَبْطُلَا مُسْتَعْجِلًا فَيَلْزَمُ الْحِرْمَانُ وَالشَّرْعُ قَدْ نَاقَضَهُ إِبْطَالًا هَلْ يَرِثَانِ لِلْفَتَى الْمَدْفُونِ إِذْ لَمْ يُخْرَجْ قَاتِلًا فِي الْبَشَرِ رَأَوْا مِنْ الْمَعْنَى الَّذِي تَقَدَّمَ فِي قَاتِلٍ بِخَطِئٍ لَمْ يَعْمَدَا مِنْ ثَمَّ قِيلَ إِرْثُهُ حَلَالٌ تَعْمِيمٌ مُخْطِئٌ مَعَ التَّعَمُّدِ لَطَرَحِهِ مَعْنَى بِمَا قَدْ ذُكِرَا عَلَى الْقِيَاسِ لَوْ غَدَا رَجِيحًا ابْنًا وَفِي الْوَضْعِ لَهُ قَدْ قَتَلَتْ

(١) قوله : «والخلف في الصبي» يعني إذا قتل موروثهما فليل إيهما لا يرثانه لعموم الحديث الصحيح الذي رواه الربيع بسنده ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : «لا يرث المقتول قاتله كان القتل عمدا أو خطأ» فدخل في ذلك الصبي والمجنون ، لأن عمدهما كالخطأ لرفع القلم عنهما ، وقيل بل يرثانه وذلك عند من لا يمنع إرث القاتل الخطيء . وقوله : «المدفون» المقتول .

(٢) قوله : «حرمهم» بتخفيف الراء أي منهم من الميراث .

(٣) قوله : «في ربيع المسند» أي في مسند الربيع ففيه نوع القلب المعروف ، عند أهل البديع على حد قوله :

فَقَالَ بَعْضُ لَأَبِيهِ الْفَاجِرِ دَيْتُهُ وَفِي مَقَالٍ آخِرِ
عَصَبَةُ الْأُمِّ لِذَاكَ تَسْتَحِقُّ وَقِيلَ بَلْ أَرْحَامُهَا بِهَا (١) أَحَقُّ
وَالرَّقُّ مَانِعٌ فَمَا لِلْعَبْدِ إِرْثٌ مِنَ الْحُرِّ وَلَا مِنْ عَبْدٍ (٢)
وَالْعَبْدُ مَمْلُوكٌ فَمَا يُخْلَفُ فَذَاكَ لِلْمَوْلَى إِلَيْهِ يُصْرَفُ
لِأَنَّمَا الْعَبْدُ وَمَا حَوَاهُ جَمِيعُهُ يَمْلِكُهُ مَوْلَاهُ
فَالْحُرُّ إِنْ مَاتَ وَكَانَ خَلْفًا أَنْسَابُهُ حُرًّا وَعَبْدًا فَاعْرِفَا
فَالْمَالُ لِلْحُرِّ إِلَيْهِ يُدْفَعُ وَذَلِكَ الْمَمْلُوكُ مِنْهُ يُمْنَعُ
وَإِنْ يُخْلَفُ وَالِدًا أَوْ وَلَدًا عَبْدَيْنِ فَالتَّوْقِيفُ هَاهُنَا بَدَأَ
حَتَّى يَصِحَّ الْعِتْقُ أَوْ يُبَاعَ فَبَدَأَ عِبْدَانِ فَالتَّوْقِيفُ هَاهُنَا بَدَأَ
وَعَبْدَانِ لَا يُحْبَسُ الْمِيرَاثُ فَبَدَأَ عِبْدَانِ فَالتَّوْقِيفُ هَاهُنَا بَدَأَ
وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهُ لَا يُحْبَسُ فَبَدَأَ عِبْدَانِ فَالتَّوْقِيفُ هَاهُنَا بَدَأَ
لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ رِقَّةً مَنَعَ فَبَدَأَ عِبْدَانِ فَالتَّوْقِيفُ هَاهُنَا بَدَأَ
هَذَا هُوَ التَّوْرِيثُ عِنْدَ الرِّقِّ فَبَدَأَ عِبْدَانِ فَالتَّوْقِيفُ هَاهُنَا بَدَأَ
وَإِنْ يَكُنْ مَاتَ وَلَمْ يُخْلَفْ فَبَدَأَ عِبْدَانِ فَالتَّوْقِيفُ هَاهُنَا بَدَأَ
إِذْ هَاهُنَا التَّوْقِيفُ لَيْسَ يَمْنَعُ فَبَدَأَ عِبْدَانِ فَالتَّوْقِيفُ هَاهُنَا بَدَأَ

(١) بها : أي بالدية .

(٢) قوله : «ولا من عبد» أي لا ميراث من العبد لأحد إلا للحر ؛ لأن الحر لا يرث العبد ولا لعبد لأن ما يخلفه العبد لسيده .

(٣) قوله : «ولا إجماع» أي ليس في ذلك إجماع لأن إيقاف إرث الهالك الحر إلى أن يباع والداه الرقيقان أو يعتقا لم يجتمع عليه العلماء ، وإنما هو قول ذكره صاحب بيان الشرع ، واعتمد عليه المشاركة ، وقد أنكره القطب ، والصحيح أنه لا يوقف الإرث كما رجحه المصنف رضي الله عنه .

فَإِنْ يُعْ فَلْيُشْتَرَى وَإِنْ عَتَقَ
وَبَعْدَ أَنْ يُشْتَرَى بِذَلِكَ الْمَالِ
وَإِنْ يَمُتْ فِي رَقِّهِ فَلْيُصَرَّفْ
يُنْفِذُهُ فِي دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ
وَقَدْ مَضَى مَا فِيهِ مِنْ مَقَالٍ
وَأَنْ تَكُنْ قَدْ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا
كَذَاكَ لَيْسَ يَرِثَنَّ مِنْهَا
إِلَّا إِذَا كَانَ مَرِيضًا مُدْنَفًا (٢)
كَذَلِكَ الْبُرَّانُ وَالْخُلْعُ فَمَا
وَالْخُلْفُ إِنْ خَالَعَهَا فِي الْمَرَضِ
وَمَا لَهَا مَهْرٌ لِأَنَّهُ عِوَضُ
وَإِنْ يَكُنْ فِي مَرَضٍ مِنْهَا وَقَعَ
لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي الْمَرَضِ
وَيُعْطَى إِرْثُهُ وَهَذَا قَوْلُ
وَأَمْرَأَةٍ بِالرَّتْقِ قَدْ أَقَرَّتْ
مِيرَاثُهَا لَهَا فِي الصَّدَاقِ
وَذَلِكَ إِنْ لَمَسَهَا لِمَنْ لَمَسَ

فَلْيَأْخُذِ الْمَالُ الَّذِي لَهُ اسْتَحَقَّ
يَصِيرُ وَاحِدًا مِنَ الرِّجَالِ (١)
إِلَى الْإِمَامِ الْعَادِلِ الْمُؤَلَّى الْوَفِيِّ
وَبَعْدَهُ لِفُقَرَاءِ الْأَنْفَامِ
مَنْ جَعَلَهُ فِي جَنْسِهِ بِحَالٍ
فَلَيْسَ تُعْطَى عَنْدَهُمْ مِيرَاثًا
لِأَنَّهُ بِذَلِكَ بَانَ عَنْهَا
فَالْإِرْثُ مَا بَيْنَهُمَا قَدْ عُرِفَا
بَعْدَهُمَا تَوَارَثَ قَدْ عَلِمَا
فَقِيلَ لِلْمِيرَاثِ مِنْهُ تَقْتَضِي
عَنْ ذَلِكَ الْبُرَّانِ فِي حَالِ الْمَرَضِ
بُرَّانُهُ صَدَاقُهَا مِنْهُ انْتِزَعُ
وَذَلِكَ مَرْدُودٌ لِهَذَا الْغَرَضِ
وَبَعْضُهُمْ بَعْضِهِ يَقُولُ
بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا فِي الْحَضَرَةِ
يَقُولُ لَأَنَّهَا بِالْإِتِّفَاقِ
كَلَامِ الصَّخْرَةِ لَا مَهْرَ بِمَسْ

(١) من الرجال : أي من الأحرار .

(٢) مدنفًا : بصيغة المجهول أي أدنفه المرض .

إِذْ لَيْسَ (١) ثُمَّ مَوْضِعٌ فِيمَهَرَا
 وَامْرَأَةً زَنَتْ وَلَمَّا يَظْهَرِ
 ثَوْرَتْنِ ظَاهِرًا وَتُصَدَّقَ
 بِأَحْدِهِ قَدْ قِيلَ تَأْتَمُّنَا
 وَلَا أَقُولُ إِنَّ حُكْمَ الْبَاطِنِ
 لِأَنَّهَا لَا تُحْرَمُنْ عَلَيْهِ
 قَدْ شَرَعَ السُّتْرُ لِمَنْ أَتَى الْقَدْرَ
 وَفِي اللَّعَانِ قَالَ هَلْ مِنْ تَائِبٍ
 لَوْ بِالزَّانَا تُحْرَمُ لَوْ لَمْ يَظْهَرِ
 لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ بِالْبَيَانِ
 وَلَيْسَ ذَلِكَ مِثْلَ بَابِ الْحُكْمِ
 فَإِنَّهُ يَقْضِي لَهُ بِلُغْتِهِ
 فَمُدَّعٍ خِلَافَ حَقِّهِ ظَلَمَ
 وَالشَّرْعُ قَدْ بَيَّنَّ حُكْمَهُ فَلَا
 وَهَاهُنَا بَابُ الْمَوَارِيثِ انْقَضَى
 إِلَّا الْيَسِيرَ وَلَهُ الْفَضْلُ عَلَى
 وَاعْلَمْ أَنَّ الضَّرْبَ فِي الْحِسَابِ

لَأَنَّمَا الْإِيلَاجُ قَدْ تَعَدَّرَا
 زَنَاوُهَا وَمَاتَ زَوْجُهَا الْبَرِي
 وَفِي حَيَاتِهِ كَذَلِكَ تُنْفَقُ
 فِي بَاطِنِ الْأَمْرِ لِمَا قَدْ كُنَّا (٢)
 يُخَالِفُ الظَّاهِرَ فِي الْمَوَاطِنِ
 بِذَلِكَ إِنْ لَمْ يَظْهَرَنْ لَدَيْهِ
 مِنَّا فَلَا حُرْمَةَ حِينَ مَا اسْتَتَرَ
 فَإِنَّهُ لَا يَحْلُونَ مِنْ كَاذِبٍ
 بَيْنَهُ الْمُحْتَارُ بَيْنَ الْبَشَرِ
 فَلَمْ يَكُنْ يَتْرُكُ حُكْمَ الزَّانِي
 فِي أَحْدِهِ بِلُحْنِهِ وَالظُّلْمِ
 لِأَجْلِ مَا أَظْهَرَهُ مِنْ حُجَّتِهِ
 سِوَاهُ فَلَا تُمْ بِذَلِكَ قَدْ لَزِمَ
 يُشَبِّهُهُ حُكْمُ الْمَقَامِ مَثَلًا
 وَالْأَصْلُ فِيهِ لَمْ يُفَدَّنَا غَرَضًا
 ذَاكَ الْيَسِيرَ حَيْثُ كَانَ أَوَّلًا
 يُمَيِّزُ الْحَطَأَ مِنَ الصَّوَابِ

(١) قوله : «إذ ليس» قلت : لقائل أن يقول أي لها الصداق كاملا ، قياسا على التي يموت عنها زوجها ، أو تموت هي قبل الدخول .
 (٢) كنا : أي ستر .

وَالْمُعْتَنَى بِالْإِزْتِ قَدْ يَحْتَاجُ لَهُ فِي كَشْفِ مَا أَجْمَلَهُ وَفَصَّلَهُ
تَرْكُهُ لِأَنَّ فِيهِ كُتُبًا قَدْ صُنِّفَتْ يَقْصِدُهَا مَنْ طَلَبَا
وَالْأَصْلُ لَمْ يَذْكُرْهُ حَيْثُ كَانَا فَنَّا (١) يَرَى اسْتِقْلَالَهُ عَيَانًا

(١) فنا : أي نوعا من فنون العلم على حده .

كتاب نظام العالم

والاهْتِمَامُ بِمَصَالِحِ الْوَرَى
فَلَوْ بَدَّلْنَا الْجُهْدَ فِي الْإِصْلَاحِ
فَالْعِزُّ فِي الدَّارَيْنِ بِالْإِرْشَادِ
وَأَنَّهُ لَا يُصْلِحُ الْبَرِيَّةَ
وَالْمُلْكُ لَا يَصْلُحُ دُونَ طَاعَةِ
وَالظُّلْمُ لَا تُبْنَى عَلَيْهِ دَارُ
وَالْعَدْلُ لَا شَكَّ أَسَاسُ الْمُلْكِ
وَالْحُزْنُ (١) لِلطَّاعَةِ دُونَ نَهْضَةٍ
وَالْقَوْلُ دُونَ الْفِعْلِ مَقْتُ (٢) لَا رِمَ
فَالنَّهْضُ إِلَى الْإِصْلَاحِ مَا اسْتَطَعْنَا
أَنْتَ إِذَا أَحْسَنْ (٣) قَوْلًا فَاَعْلَمْ
وَمَا نِظَامُ النَّاسِ حَتْمًا يَقَعُ

(١) والحزن : هكذا في جميع نسخ الجوهر ، فليُنظر ما معناه ، ولعله أراد أن من حزن على ترك الطاعة من غير أن يقوم لها ويتعاطاها ، فذلك منه غرور لأن حزنه على تركها لا ينفعه إذا لم يشمر لها ، والمناسب عندى في هذا أن يقول والحب للطاعة الخ فإن من أحب الطاعات ولم يعملها فهو كمن يقول مالا يفعل «كبر مقتا عند الله أن تقولوا مالا تفعلون» .

(٢) مقت : أي بغض .

(٣) قوله : «أنت إذا أحسن» يشير إلى قوله تعالى : ﴿ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال إننى من المسلمين﴾ .

فِي فَشَلِ الرَّأْيِ وَفِي التَّزَاوُعِ
 وَاللَّهُ قَدْ أَوْصَى الْعِبَادَ أَجْمَعًا
 كُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا وَلَا
 سِيَاسَةَ الْوَحْيِ هِيَ السِّيَاسَةُ
 فَوَاجِبُ تَقْدِمِ الْوَحْيِ عَلَى
 وَلَا يَتِمُّ الْأَجْتِمَاعُ دُونَ أَنْ
 وَذَلِكَ الْقَائِدُ بِالْإِمَامِ
 فَيُخَلِّفُ الْمُخْتَارَ فِي أُمَّتِهِ
 مِثْلُ أَبِي بَكْرٍ وَمِثْلُ عُمَرَ
 وَلِلْعُمَانِيِّينَ وَالْمَعَارِبِ
 يُشَابِهُونَ الْعُمَرَاءَ عَدْلًا
 مَضُوعًا عَلَى نَهْجِ الصَّوَابِ فَلَهُمْ
 عَنْ رُبِّ الدَّارَيْنِ أَيُّ مَانِعٍ
 يَتْرُكُ مَا لَجَمْعِهِمْ قَدْ ضَيَّعًا
 تَنَازَعُوا تَفَرُّقًا وَفَشَلًا
 أَيْنَ عُقُولُكُمْ أُولَى الرِّيَاسَةِ
 عُقُولُنَا وَتَتْرَكُنَّ الْفَشَلًا
 يَكُونُ فِينَا قَائِدٌ يُقَدِّمُنْ
 يُعْرِفُ بَيْنَ فَقْهَاءِ الْأَنَامِ
 بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ فِي سِيرَتِهِ
 وَمَنْ عَلَى سِيرَتِهِمْ قَدْ انْتَبَرَى (١)
 وَحَضَرَمَوْتَ أَمْرَاءَ غَالِبَةٍ
 وَوَرَعَاءَ وَثِقَةٍ وَفَضْلًا
 حُسْنُ الثَّنَا مَعَ الرِّضَا مِنْ رَبِّهِمْ

باب الإمام

يَلْزَمُ نَصْبُ قَائِمٍ فِي النَّاسِ
 مُتَّفِقُونَ (٢) لَا يَخَالِفُونَا
 وَكُلُّ وَاحِدٍ بِخِلْفِهِ اتَّشَقُّ
 فِي أَرْبَعِينَ رَجُلًا أَكْيَاسٍ
 بَعْضُهُمْ (٣) بَعْضًا مُوَافِقُونَا
 بِمَا عَلَيْهِ مَعَهُ قَدْ اتَّفَقُوا

(١) قوله : «انتبرى» أي سار مباريا لهم أي مماثلا لهم .

(٢) قوله : «متفقون» خبر لمبتدأ محذوف تقديره هم متفقون .

(٣) بعضهم : إن رفعه على الابتداء أفصح من نصبه على المفعولين .

وَسِتَّةٌ مِنْ أَهْلِ عِلْمٍ فِيهِمْ
وَهُمْ أَوْلُو مَشُورَةِ الْإِمَامِ
وَقِيلَ إِنْ مَاتَ الْإِمَامُ وَنُصِبَ
نَبَحْتُ عَنْ أَحْكَامِ تِلْكَ الْعُقْدَةِ
وَذَاكَ حَيْثُ الْأَمْرُ يُسْتَرَابُ
وَإِنْ يَكُنْ فِي مَوْضِعٍ تَغْلَبَا
فَالْبَحْثُ لَا يَلْزَمُ بَلْ يُطَاغُ
وَدَاخِلٌ فِي بَيْعَةٍ قَدْ أَشْكَلَتْ
فِي مَوْضِعِ الْإِشْكَالِ إِشْكَالٌ وَفِي
وَبَيْعَةِ الْأَعْلَامِ تَكْفِي مَنْ رَضِيَ
وَمُتَمَنِّعُونَ يُجْبَرُونَ
إِذْ فِي امْتِنَاعِهِمْ تَلَاشِي الْبَيْعَةِ
وَبَيْعَةُ عَلَى الشَّرَى كَبَيْعَةِ
وَالْكُلِّ وَاجِبٌ بَأَن يُطَاعَا
وَهُمْ أَوْلُو الْأَمْرِ فَتَلَزَمَا
وُجُوبُ طَاعَةِ الْإِمَامِ الْعَادِلِ
قَدْ ذَكَرَ الْقُرْآنُ كَلًّا مِنْهُمَا
لَا شَكَّ أَنَّ مَنْ عَصَى الْإِمَامَا
وَهُوَ خَلِيعٌ عِنْدَنَا فَيُرَى
فَلَا يُؤَاوِيهِ عَنِ الْإِمَامِ

يُسَيِّنُونَ الْحُكْمَ حَيْثُ يَحْكُمُوا
نُصِبُهُمْ قَرَضٌ عَلَى الْأَنَامِ
مِنْ بَعْدِهِ سِوَاهُ فَالْبَحْثُ يَجِبُ
كَئِنْ لَا يُطِيعَ جَائِرًا فِي الْأُمَّةِ
وَإِنْ دَرَيْتَاهُ انْتَفَى الْإِيجَابُ
بِهِ أَوْلُو الْفَضْلِ وَمَا تَقَلَّبَا
مِنْ حِينَ مَا قِيلَ لَهُ مُطَاعُ
فَحُكْمُهُ حُكْمُ إِمَامِهِ ثَبَتَ
أَحْوَالِهِ مِنْ جَائِرٍ وَمُنْصِيفٍ
بِهَا وَمَنْ كَانَ لَهَا لَمْ يَنْقُضْ
يُبَايِعُونَ لَوْ يُقَاتِلُونَا
وَفِي تَلَاشِيهَا فَسَادُ الْأُمَّةِ
عَلَى الدِّفَاعِ فِي وَجُوبِ الصَّفَقَةِ
وَلَا يَصِحُّ خُلْفُهُمْ إِجْمَاعًا
طَاعَتُهُمْ فِي الذِّكْرِ يُذَكِّرُنَا
كَطَاعَةِ الرَّسُولِ فِي الدَّلَائِلِ
فِي آيَةِ مُفْتَرَيْنِ فَأَعْلَمَا
عَلَى مَعَاصِي رَبِّهِ أَقَامَا
مِنْهُ لِأَنَّهُ أَصَابَ الْكُفْرَا
إِلَّا مُكَابِرٌ مِنَ الْأَنَامِ

وَجَائِزٌ (١) قَدْ قِيلَ أَنْ يُحْلَفَا
يُحْلَفَنَّ قَدْ قِيلَ بِالطَّلَاقِ
وَجَوَّزُوا ذَلِكَ لِاسْتِثْنَاءِ
لِأَنَّهُ مِنْ حَلْفِ الْفُسَاقِ
وَتَارِكِ مَعْوَةِ الْإِمَامِ
وَقِيلَ مَنْ يَبْرَأُ فِي السَّرِيرَةِ
وَكَانَ عَاجِزًا عَنِ التَّوْبِ
لَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْصُرَتْهُ لِمَا
وَيَتَوَلَّى مَنْ لَهُ قَدْ نَصَرَ
لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ قَدْ حُصِّصَ
مِنْ ادَّعَى عَلَى الْإِمَامِ حَدَّثًا
تَلَزَّمَهُ التَّوْبَةُ لَا مَحَالَةَ
إِذَا مُوجِبُ الْعَزْلِ عَلَى الْإِمَامِ
وَأَنَّ أَهْلَ الْفَضْلِ وَالْمَشُورَةِ
وَطَالِبُوهُ بِالرُّجُوعِ لِلْهُدَى
مَنْ خِفَتْ مِنْهُ الْعُدْرَ وَالتَّحْلُفَا
وَسَائِرِ الْأَيْمَانِ وَالْعِتَاقِ
وَلَا أَرَى التَّحْلِيفَ بِالطَّلَاقِ
فَتَمْنَعُهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ
بِغَيْرِ عُذْرٍ سَاقِطُ الْمَقَامِ
مِنَ الْإِمَامِ عِنْدَ ضَعْفِ السَّيَرَةِ
لَهُ لِبُعْدِهِ عَنِ التَّقْرِيبِ
رَأَى مِنَ الْعَصِيَانِ فِيهِ فَأَعْلَمَا
إِنْ لَمْ يَكُنْ يُنْصَرُ مَا قَدْ أَبْصَرَ
بِعِلْمِهِ فِيهِ كَمَا قَدْ نُصِّصَا
يُوجِبُ كُفْرًا فَهُوَ عَبْدٌ أَحَدًا
وَلَيْسَ مِنْهُ تُقْبَلُ الْمَقَالَةُ
ظُهُورُ ذَنْبِهِ لَدَى الْأَنْامِ
قَدْ أَنْكَرُوا عَلَيْهِ ضَعْفَ السَّيَرَةِ
وَكَانَ قَدْ خَالَفَهُمْ ثَمَرْدًا

(١) قوله : « وجائز ... الخ » قلت إن كان أراد أنهم أجازوا أن يحلفوا من خافوا منه العذر بالطلاق والعتاق ، بمعنى القسم بهما ، فهذا لم يقل به أحد من العلماء وإن كان قاله أحد فهو مردود على قائله ، وإنما أرادوا في هذا الأمر إلزامه الطلاق والحنث إذا خان البيعة ، وذلك أن يحلفوه أولاً برب العزة ، ويغلظوا عليه ، ثم يزيدوه فوق ذلك ؛ وقل : إذا نكثت بيعتي فكل امرأة عندي أو أتزوجها فهي طالق مني وكل عبد ملكته أو أملكه فهو معتوق ، ونحو ذلك من الالتزامات ، فهذا الذي رأيناه في آثار علمائنا ؛ من تحليف الخائن ، أو من خيفت منه الخيانة وهذا ومثله ليس من باب الحلف بغير الله ؛ فليعلم ، والله أعلم .

هَذَا هُوَ الْمَوْجِبُ لَا سِوَاهُ
فَإِنْ أَبِي الْمَتَابِ يُرَأَّى
وَاحْتَلَفُوا هَلْ تَسَعُ التَّقِيَّةُ
فَبَعْضُهُمْ أَلْزَمَهُ الْقِيَامَا
وَهِيَ الَّتِي أَفْتَى بِهَا هِلَالٌ (١)
أَعْنِي الْجُلَنْدَاءَ ابْنَ مَسْعُودَ الْوَلِيِّ
قَاتِلُهُ جَيْشُ بَنِي الْعَبَّاسِ
يَطْلُبُهُ الْمَعْرُوفُ بِاسْمِ حَازِمٍ
قَالُوا لَهُ ذَلِكَ لِلْوَرَاثِ
وَانْتَشَبَتْ بَيْنَهُمُ الْحَرْبُ فَلَمْ
وَقَدْ بَقِيَ هِلَالٌ وَالْإِمَامُ
قَالَ الْإِمَامُ لِهِلَالٍ مَا تَرَى
تَقْدَّمَ الْإِمَامُ حَتَّى قُتِلَا
كَانَ لَهُمْ كَأْسِدٌ فِي الصَّوْلَةِ
تَعَجَّبَ الْحَصَمُ وَمَنْ رَأَاهُ
أَبْدَى ثَقَافَةً تُحِيرُ الذُّهْنَ
فَاسْتَشْهَدُوا (٢) وَقَدْ حَوَّثَ جُلْفَارُ

فَلَيْسَ . تُقْبَلَن لَذَا دَعْوَاهُ
مِنْهُ إِذِ الْمَصْرُ لَيْسَ مِنَّا
لَهُ إِذَا تَحَذُّلُهُ الرَّعِيَّةُ
وَلَوْ رَأَى الْمَوْتَ إِذَا مَا قَامَا
إِمَامُهُ وَهُوَ الْفَتَى الْمِفْضَالُ
أَفْضَلُ مَنْ قَامَ بِقَطْرِنَا الْعَلِيِّ
فِي سَيْفِ شِيْبَانَ الْفَتَى الدَّعَّاسِ
فِي أَخْذِ سَيْفِهِ وَأَخْذِ الْحَاطِمِ
وَأَنْتَ لَسْتَ مِنْ ذَوِي الثَّرَاثِ
يَنْشَبُ إِلَى أَنْ قُتِلُوا فَمَا انْهَزَمَ
فَرْدَيْنِ لَمْ يَغْشِيَهُمَا انْهَزَامُ
قَالَ تَقَدَّمَ وَأَنَا فِيمَنْ جَرَى
وَقُتِلَ الْقَاضِي وَرَأَاهُ مُقْبِلًا
وَكَعْقَابِ الْجَوِّ عِنْدَ الْجَوْلَةِ
فِي ذَلِكَ الْحَالِ بِمَا أَبْدَاهُ
مَعَ بَسَالَةٍ عَلَيْهَا يُتَنَّى
مَشْهَدُهُمْ جَاءَتْ بِذَا الْأَحْبَارُ

(١) هلال : هو ابن عطية الخراساني ، والجلندا بن مسعود ، وهو أول أئمة عمان ، وهو من بنى الجلندا من معولة ابن شمس ، وهو أفضل الأئمة ، وقيل أفضلهم الإمام سعيد بن عبد الله ابن محبوب ، لأنه جمع العلم والعدل والشهادة وكلهم أولوا فضل الله عليهم جميعا .
(٢) فاستشهدوا : بالبناء للمفعول . وجلفار هي الصير ، وتسمى اليوم رأس الحيمة ، وتعد من إمارات الساحل المتصالح .

عَلَيْهِمُ الرَّحْمَةُ وَالرَّضْوَانُ مِنْ رَبَّنَا وَالْعَفْوُ وَالْغُفْرَانُ
لَوْ دَفَعُوا الْخَائِمَ وَالسَّيْفَ لَمَا كَانَ هُنَاكَ أَبَدًا سَفْكَ دِمَا (١)
لَكِنَّهُمْ لَمْ يَرْضُوا الْمُدَاهَنَةَ فَقَدَّمُوا الْأَنْفُسَ غَيْرَ خَائِنَةٍ
كَانَ مُرَادُهُمْ رِضَى الرَّحْمَنِ لَا دَوْلَةً مِنْ دَوْلِ السُّلْطَانِ
وَقَالَ قَوْمٌ تَسْعُ التَّقِيَّةُ لِطَلَبِ الصَّلَاحِ فِي الْبَرِيَّةِ
لِأَنَّهُ لَا شَكَّ أَقْوَى نَفْعًا فِي الدِّينِ أَنْ يَتَّقِيَ الْإِمَامُ يَسْعَى
لَوْ دَفَعُوا الْخَائِمَ وَالسَّيْفَ غُرْمَ لِوَارِثِ الْمَقْتُولِ حِينَمَا عُلِمَ
فَتَبَقِيَ دَوْلَةُ الْإِمَامِ ظَاهِرَةً سِيرَتُهَا بِالْعَدْلِ فِينَا زَاهِرَةً
وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَقْدِرِ الْإِمَامُ يَقُومُ بِالْحَقِّ فَلَا يُلَامُ
لَكِنْ عَلَيْهِ يُحْضِرُ الْإِخْوَانَا مُسْتَغْفِيًا إِلَيْهِمْ إِعْلَانًا
وَالْحُلْفُ فِي عَزْلِ الْإِمَامِ الشَّارِي بَعْدَ اتِّفَاقٍ مِنْهُ وَالْأَحْيَارِ
فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ جَائِزٌ وَفِي قَوْلٍ قَلِيلٍ لَا يَجُوزُ فَاعْرِفْ
وَهِيَ الَّتِي تُعْرَفُ بِالْإِقَالَةِ إِقَالَةُ الْبَيْعَةِ فِي ذِي الْحَالَةِ
قَدْ طَلَبَ الصَّدِيقُ أَنْ يُقَالَ قَالُوا لَهُ إِنَّكَ لَنْ تُقَالَ
لَوْ لَمْ تَكُنْ جَائِزَةً مَا طَلَبَا ذَاكَ أَبُو بَكْرٍ وَلَا تَرَعَبَا
وَالْمُسْلِمُونَ عَزَلُوا الْجُلْنَدا فَزَالَ (٢) عَنْهُمْ وَمَا تَعَدَّى
غَدَا كَوَاحِدٍ مِنَ الشُّرَاةِ يُمَسِّي وَيُصْبِحَنَّ فِي الثَّقَاتِ

(١) دِمَا : بكسر الدال جمع دم .

(٢) فزَالَ : أي فما زال فحذف ما النافية كما قال ابن دريد

أزال حشو ربطة موضونة

أى لا أزل والمعنى أنه مازالهم ولا فارق جماعتهم ولم يسخطه ذلك العزل .

لِلإِخْتِبَارِ عَزْلُوهُ لَا سِوَى
فَلَمْ يَفْكُوهُ إِلَى أَنْ رَجَعَا
وَأِنْ يَكُنْ بِرَأْيِهِ قَدْ اعْتَرَلَ
يُتَوَبَّنْ مِنْهُ فَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ
وَهَكَذَا عَنْ رَأْيِهِمْ مِنْ دُونِ أَنْ
لَأَنَّمَا الْعَزْلُ لَهُ أَسْبَابُ
وَقِيلَ بِالْعَجْزِ عَنِ الْإِمَامَةِ
وَقِيلَ لَا يُعْزَلُ بَلْ يَقُومُ
قَدْ عَجَزَ الْإِمَامُ عَبْدَ الْمَلِكِ
أَقَامَ مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ أَمْرَهُ
فَبَقِيَ الْإِمَامُ فِي إِمَامَتِهِ
وَلَيْتَ مُوسَى نَجَلَ مُوسَى تَبَعًا
وَلَمْ يَسِرْ بِالْجَيْشِ لِلصَّلَاتِ لَكِنِ
وَأَثَرَتْ فِتْنَتُهُ فِي الدِّينِ
مِنْ أَجْلِهَا أَهْلُ عُمانَ افْتَرَقُوا
حِزْبُ أَبِي سَعِيدٍ الْمُؤَفَّقِ
وَحِزْبُهُمْ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ أَحَدٌ

وَطَلَبُوا الرَّجْعَةَ مِنْهُ فَالْتَوَى (١)
لَأَمْرِهِمْ وَقَامَ فِيهِمْ وَسَعَى
مِنْ دُونِ رَأْيِهِمْ فَذَلِكَ لَا يَحِلُّ
فَهُوَ مُصِرٌّ وَبِهِ (٢) فَلْيُخْلَعْ
يُؤَافِقْتَهُمْ فَلَيْسَ يُعْزَلَنَّ
إِلَّا إِذَا سَتَرَهَا الْمَتَابُ
يَجُوزُ عَزْلُهُ وَلَا مَلَامَةَ
دَوْلَتِهِ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ يَعْلَمُ
نَجَلَ حُمَيْدِ الْفَاضِلِ الْحَبَرِ الزَّكِيِّ
إِخْوَانُهُ كَذَلِكَ شَدُّوا أَرْزَهُ
حَتَّى غَدَا (٣) فِيهَا عَلَى اسْتِقَامَتِهِ
وَالِدُهُ فِي ذَلِكَ حِينَ طَلَعَا
يَعْزَلُهُ عَنْ أَمْرِهِ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ
فَتَقَاءَ غَدَا فِي النَّاسِ ذَا شُجُونٍ
حَزْبَيْنِ فَارَ بَعْضُهُمْ وَوُفَّقُوا
عَلَى الْهُدَى وَمَنْ بَرِي مِنْهُ شَقِي
ذَهَابُهُمْ بِالْحَقِّ فِينَا يَشْهَدُ

(١) فالتوى : أى امتنع .

(٢) وبه : أى بالإصرار .

(٣) غدا فيها : أى مات .

إِذْ لَيْسَ تَخْلُو الْأَرْضُ مِنْ مُحِقِّ ذَهَابُهُمْ بِسَبَبِ الْإِمَامِ سَلِيلٍ مُرْشِدٍ فَكَانَ نَاصِرًا وَإِنْ يَكُ الْإِمَامُ قَدْ أَصْرًا وَعَزْلُهُ يَلْزَمُ كُلَّ قَادِرٍ وَهَكَذَا يُعْزَلُ مَهْمَا أَتَاهُمَا لَكِنَّهُ لَا يُرَآنُ مِنْهُ لَكِنَّ (١) الْإِثْمَامَ يُخْرِجْنَهُ وَإِنْ يَكُنْ بِقَسْوَةِ الْقَلْبِ عُرِفَ فَجَائِزٌ بِمِثْلِ ذَا أَنْ يُعْزَلَ نَجَلُ أَبِي جَابِرٍ قَدَمًا نَصَبًا أَخْرَجَهُ لِكُونِهِ جَسُورًا وَنَصَبُوا الْوَارِثَ نَجَلُ كَعْبٍ (٢) وَقِيلَ إِنْ وَلَّى سِوَى الثَّقَاتِ وَفِي عَدُوٍّ أَسْرُوا الْإِمَامَا وَأَطْلَقُوهُ بَعْدَ قِيلَ الْأَوَّلِ

فِيهَا يَكُونُ حُجَّةً فِي الْحَقِّ نَاصِرُنَا الْمُرْشِدُ لِلْأَنَامِ وَمُرْشِدًا فِي الدِّينِ رُشْدًا ظَاهِرًا عَلَى الدُّنُوبِ مِنْهُ حَتْمًا يُرَى إِنْ لَمْ يَتَّبِ إِذْ حُكْمُهُ كَالْجَائِرِ عَلَى أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ فَأَعْلَمَا لِأَجْلِ تَهْمَةٍ تَرَاءَتْ عَنْهُ عَنِ الْوُثُوقِ كَيْفَ تَشْرُكْنَهُ وَبِخُشُونَةٍ عَلَيْهَا قَدْ أَلْفَ بِمِثْلِهَا قَدْ قِيلَ مُوسَى عَزَلَا (٢) نَجَلُ أَبِي عَفَانَ ثُمَّ انْقَلَبَا لَا يَقْبَلُ النَّصْحَ وَلَا الْمَشِيرَا فَقَامَ بِالْحَقِّ لَهُمْ مُلَبِّي يُعْزَلُ إِلَّا إِنْ أَتَى التَّوْبَاتِ وَغَيْرُهُ فِي الْمُسْلِمِينَ قَامَا إِمَامُهُمُ وَالثَّانِي عَنْهُمْ يُعْزَلُ

(١) لَكِنَّ : وفي نسخه لأن الاتهام وهذا أولى عندي من الاستدراك .
 (٢) عزلا : بالبناء للفاعل ، أي أن موسى بن أبي جابر الأزكوى أحد حملة العلم عزل محمد بن عفان عن الإمامة بمثل ذلك .
 (٣) الوارث : هو أول أئمة بني خروص ، ولم أعلق على هؤلاء الأئمة لأن لهم سيرة معلومة وتاريخا مفردا .

وَقِيلَ بَلْ إِمَامَةٌ الْآخِرِ
لَأَنَّمَا الْأَسِيرُ بِالْأَسْرِ عَدَا
وَبَيْعَةُ الْآخِرِ فِي ذَا الْحَالِ
فَكَيْفَ بِالْإِيَابِ مِنْهُ تُنَزَّعُ
مِنْ غَيْرِ مَا جَزَمَ سِوَى إِيَابِ
وَوَقَعَتْ فِي زَمَنِ الْخَلِيلِ
فَالْتَرَكُ قِيلَ أَسْرُوهُ وَرَجَّعْ
فَرَجَعُوا إِلَى الْخَلِيلِ وَاعْتَزَلُ
رَأَوْا بِأَنَّ النَّاسَ يَرْغَبُونَ
وَبَاطِلٌ تَعَدُّدُ الْإِمَامَةِ
وَجَائِزٌ قَدْ قِيلَ إِنْ كَانَ قَطَعَ
كَانَ زَمَانُ الرُّسْتَمِيِّينَ (٢) ظَهَرَ
وَهُوَ زَمَانُ الْعَدْلِ فِي عُمَانَا
وَإِنْ تَلَاقَى مُلْكُهُمْ وَاتَّصَلَا
لِلْمُسْلِمِينَ يَرْجِعَنَّ النَّظَرُ

تَثَبُّتُ لَا إِمَامَةَ الْأَسِيرِ
كَوَاحِدٍ مِنَ الْوَرَى مُنْفَرِدًا
ثَابِتَةً مِنْ غَيْرِ مَا جَدَالَ
وَيُنَزَّعَنَّ عِنْدَ ذَا وَيُخْلَعُ
مَنْ أَسَرَ الْعَدُوَّ لِلْأَصْحَابِ
سَلِيلُ شَاذَانَ الْفَتَى التَّبِيلِ
إِلَيْهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا الْعَقْدُ وَقَعَ
ثَانِي الْإِمَامِينَ اخْتِيَارًا لَا فَشَلُ
إِمَامَةِ (١) الْخَلِيلِ يَطْلُبُونَا
فِي سِيرَةِ كَذَاكَ فِي وَلايَةِ
بَيْنَهُمَا الْعَدُوُّ أَوْ بَحْرٌ مَنَعَ
بِالْعَدْلِ فِي الْعَرَبِ عَلَى مَا قَدْ شَهَرَ
أُئِمَّةٌ قَدْ أَظْهَرُوا الْإِحْسَانَا
فَكُلُّ وَاحِدٍ بِذَاكَ انْعَزَلَا
مِنْهُمْ وَمِنْ غَيْرِهِمْ تَخَيَّرُوا

(١) إمامة : تنازعها يرغبونا ويطلبونا فانتصاها على الأول على نزع الخافض وعلى الثاني مفعول به .

(٢) الرُستَميين : هم قوم من فارس قيل إنهم هم الذين عناهم النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : «لو تعلق الدين بالثريا لئالته رجال من فارس» وهم أئمة عدل مشهورون ، ظهرت دولتهم في المغرب في القرن الثالث ، وقد تتابع منهم خمسة أئمة كلهم في ولاية المسلمين ، أولهم عبد الرحمن ابن رستم ثم ابنه عبد الوهاب ثم ابنه أفلح بن عبد الوهاب ثم ابنه محمد بن أفلح ثم ابنه حاتم ابن محمد وقد عمروا في أيامهم تيهرت ، وسيرتهم فيها وفي غيرها مشهورة .

مَنْ يَرْضُونَهُ لِهَذَا الْأَمْرِ
 وَمَنْ يَكُنْ حُذَّ عَلَى الزَّيْنِ فَلَا
 وَقِيلَ بَلْ يُقَدِّمَنَّ إِنْ صَلَحَا
 وَأَنْتَ تَذَرِي أَنَّهُ لَا يَصْلُحَنَّ
 فَكَيْفَ يَصْلُحَنَّ لِلْخِلَافَةِ
 كَذَلِكَ مَنْ حُذَّ عَلَى الْقَذْفِ فَقَدْ
 وَقِيلَ بَلْ هَذَا يُقَدِّمُنَا
 فَالْخُلْفُ فِي الْقَبُولِ لِلشَّهَادَةِ
 فَكَيْفَ تَقْبَلْنَاهُ إِمَامًا
 كَذَلِكَ الْأَعْمَى فَلَا يُقَدِّمُ
 نَحْتَارُهُ لِحَصَّةٍ فِي جِسْمِهِ
 قَدْ نَعَتْ الْقُرْآنُ طَالُوتُ بِمَا
 فَلَا يُعَدِّمُ جَاهِلٌ وَجُورًا
 بِشَرِّ أَنْ لَا يُمَضِّينَ نَظَرًا
 لِأَنَّهُ بِالْعِلْمِ لَا بِالْجَهْلِ
 وَقِيلَ فِي مَشُورَةِ الْإِمَامِ
 وَيَكْفِي فِي ذَلِكَ مَنْ قَدْ حَضَرَ
 وَقِيلَ بَلْ نَذْبُ إِذَا لَمْ تُشْتَرَطْ
 وَإِنْ يَكُنْ لِلْأَمْرِ أَهْلًا جَمْعًا
 فَقِيلَ لَا يَلْزِمُهُ وَإِنْ شَرَطْ
 لِأَنَّ شَرْطَهَا يُخَالِفُنَا

يُقَدِّمُونَهُ بِغَيْرِ شَجَرٍ
 يُقَدِّمَنَّ هَاهُنَا وَإِنْ عَلَا
 إِذْ ذَاكَ عَنْهُمْ بِمَتَابِهِ امْتَحَى
 كَفُوفًا عَفِيفَةً بِهِ تُزَوِّجَنَّ
 أَشْهَدُكُمْ أَنِّي أَرَى خِلَافَةَ
 يُمْنَعُ مِنْهَا يَقْعُدَنَّ حَيْثُ قَعَدَ
 وَلَا أَرَى فِيهِ الصَّوَابَ عَنَّا
 مِنْهُ إِذَا تَابَ بِهَذِي الْحَالَةِ
 وَإِنْ لِلْجَلْدِ بِهِ ارْتِسَامًا
 كَذَلِكَ الْأُخْرُسُ ثُمَّ الْأَعْجَمُ
 وَعَقْلِهِ وَسَعَةٍ فِي عِلْمِهِ
 ذَكَرْتُهُ فَاسْتَوْجَبَ التَّقْدِيمَا
 لِلْاضْطِرَارِّ عِنْدَ مَنْ تَجَوَّرَا
 مِنْ دُونِهِمْ وَلَا يُجَهِّزُ عَسْكَرًا
 يُقَامُ فِي النَّاسِ مَنَارُ الْعَدْلِ
 فَرَضَ عَلَيْهِ لِأُولِي الْإِسْلَامِ
 مِنْهُمْ لِأَنَّ جَمْعَهُمْ تَعَدَّرَا
 عَلَيْهِ وَالْوُجُوبُ بِالشَّرْطِ فَقَطْ
 عِلْمًا وَرَأْيًا وَسِيَاسَةً مَعَا
 ذَاكَ بَلِ الشَّرْطُ لَدَيْهِ قَدْ سَقَطَ
 لِمَا عَلَيْهِ الْأَمْرُ فِيمَا سَنَّا

لَأَنَّهُ قَدْ سَنَّتِ الْإِمَارَةَ لِيَتَّبِعْنَ جَمِيعُنَا آثَارَهُ
يَلْزَمُنَا اتِّبَاعُهُ وَلَوْ لَزِمَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّبَعَ فِيهَا يَنْهَدِمَ
يَكُونُ تَابِعًا وَمَتَّبِعًا فَلَا أَرَاهُ إِلَّا الدَّوْرُ فِيهِ دَحْلًا
أَفْتَى الرَّبِيعُ (١) وَأَبُو غَسَّانَ بَأَنَّ ذَاكَ بَاطِلٌ عَيَانًا
وَذَاكَ فِي التُّكَّارِ (٢) حَيْثُ أُنْكَرُوا إِمَامَةَ الْإِمَامِ حِينَ غَيَّرُوا
وَزَعَمُوا بِأَنَّهُمْ قَدْ بَايَعُوا عَلَى اشْتِرَاطِ الشَّوْرِ فِيهِ نَارَعُوا
فَأَرْسَلُوا رَسُولَهُمْ لِلْمَشْرِقِ فَكَانَ فِي الْحَجِّ بِذَيْنِ يَلْتَقِي
فَأَفْتِيَاهُ بِثُبُوتِ الْعَقْدِ وَبُطْلِ شَرْطِهِمْ بِهَذَا الْحَدِّ
فَقَاتَلُوهُ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ مَنْ قَدْ أَرْسَلُوهُ بِالْجَوَابِ لِلْفِتَنِ
فَكَانَتِ الْفُرْقَةُ فِيهِمْ بَاقِيَةً وَعَنْ قَضَاءِ اللَّهِ مَا مِنْ وَاقِيَةٍ
لَكِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ الْإِمَامُ عَلَيْهِمْ وَانْتَشَرَ الْإِسْلَامُ
وَإِنْ عَرَاهُ صَمَمٌ مِنْ بَعْدِ مَا صَارَ إِمَامًا أَوْ أَصَابَهُ الْعَمَى
لَا يُعْزَلَنَّ (٣) بِذَاكَ لَكِنْ يُجْعَلُ عَنْهُ لِذَاكَ نَائِبًا يُفْصَلُ
شُعَيْبُ الرَّسُولِ قَدْ أُصِيبَا بِآفَةِ الْعَمَى وَفِي يَعْقُوبَا
مَنْ بَعْدَ تَبْلِيغٍ فَلَا يُثَمُّ لِقَائِلٍ فِي ذَاكَ لَا يَوْمُ
وَيَلْزَمُ الْإِمَامُ أَنْ يَحْتَارَا فِي النَّاسِ مَنْ وَلَاهُمْ جِهَارًا

(١) الربيع : هو ابن حبيب المحدث المشهور ، وأبو غسان : حاتم ابن منصور ، وهما من تلاميذ أبي عبيدة مسلم ابن أبي كريمة .

(٢) النكار : هم قوم من الأباضية أنكروا إمامة عبد الوهاب بن عبد الرحمن وخرجوا عن طاعته ، فخالفوا المسلمين ، وكان منهم العالم الحافظ نفاث بن نصر فلم تطل أيامهم ... «إن الباطل كان زهوقا» .

(٣) لا يعزلن : عزل الإمام عن الإمامة خلعه منها يُفْصَلُ : أي يُبَيِّن .

لِأَنَّهَا أَمَانَةٌ لِلَّهِ فَلَا
وَيُسْتَتَابُ حِينَ وَلَّى السُّفَهَا
وَلَيْسَ فِي الْقُرْبِ لَهُ بِالتَّسَبِّ
إِذْ لَيْسَ لِلْأَنْسَابِ هَاهُنَا مَحَلٌّ
أَكْرَمُكُمْ أَثْقَاكُمْ لَمْ تَدْعِ
وَفِي أُمَّةٍ الْعُمَانِيِّينَا
فَارْتَابَ مِنْهَا أَهْلُ حَضْرَمَوْتِ
وَمَا دَرَوْا بِأَنَّ ذَاكَ مَصْلَحَةٌ
فَذَلِكَ الْوَالِي غَدَا وَلِيًّا
فَالْقُرْبُ مِنْ إِمَامِهِ فِي التَّسَبِّ
إِنْ طَلَبَ الْجَبَاهُ (٣) عَزَلَ وَالِي
وَلَا يُكَلِّفُونَ أَنْ يُبَيِّنُوا
وَسِتْرُ رَبِّ الْعَالَمِينَ فِي الْوَرَى
وَلِلْإِمَامِ يَشْتَرِي الْعَبِيدَا
لِأَنَّهُ الْأَمِينُ وَالنَّاظِرُ فِي
وَكُلِّ مَا فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَا
بَلْ لِلْإِمَامِ أَخْذُهُ إِذَا رَأَى

تُؤَمِّنَنَّ خَائِنًا مِنَ الْمَلَا (١)
إِذْ قَدْ يَكُونُ مِنْهُ ذَاكَ سَفَهَا
مُسَوِّغٌ لِذَاكَ فَلْيُجْتَنَّبِ
بَلْ حَالَةُ التَّقْوَى تُرَاعَى أَنْ تُحِلَّ
قَطُّ لِدَى الْأَنْسَابِ مَا قَدْ يَدْعِي
تَقْدِيمَةً كَانَتْ لِلْأَقْرَبِينَ
فَسَأَلُوا عَنْ ذَاكَ أَيُّ مُفْتِي
وَجَمَعُهُ الْأَمْرَيْنِ وَصَفَا أَصْلَحَهُ (٢)
إِذْ كَانَ فِيهِمْ فَاضِلًا ثَقِيًّا
مَا زَادَهُ إِلَّا عَظِيمَ الرَّئِبِ
يَعَزِلُهُ إِمَامُهُ فِي الْحَالِ
عَلَيْهِ مَا أَحَدَثَهُ وَيُعْلِنُوا
لَا يَنْبَغِي أَنْ يُهْتَكَنَ مَا سَتَرَ
مِنْ بَيْتِ مَالِ اللَّهِ وَالْحَدِيدَا
مَصْلَحَةِ الْأُمَّةِ طَرًّا فَأَعْرِفِ
فَتَرْكُهُ وَأَخْذُهُ لَمْ يَلْزَمَا
ذَاكَ وَتَرْكُهُ لَهُ إِذَا يَشَا

(٤) الملا : أي الخلق .

(٢) وصفا : تمييز .

(٣) الجباه : هم أعيان القوم أصحاب الحل والعقد .

وَلَوْ جُوبِ طَاعَةُ الْإِمَامِ
فِي كُلِّ قَوْلَيْنِ إِذَا مَا حَكَمَا
وَلَيْسَ لِلْوَالِي بَأَن يُقِيمَا
إِلَّا إِذَا أَمَرَهُ الْإِمَامُ
وَلَا يُقَامُ مِنْ أُولَى الْخِلَافِ
لَأَنَّمَا اغْتِقَادُهُ يَحْمِلُهُ
لِأَنَّهُ يَعْتَقِدُ الْفُوزَ وَإِنْ
وَالشَّارِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَأْجِرَا
لِأَنَّهُ الْأَجِيرُ لِلْإِسْلَامِ
وَجَائِزٌ لِنَفْسِهِ إِذَا حَلَا

يَرْتَفِعُ الْخِلَافُ فِي الْأَنَامِ
بِوَاحِدٍ فَأَحْذُ ذَلِكَ لَرَمَا
مُعَدَّلًا لَوْ كَانَ مُسْتَقِيمًا
مَعَ وُجُودِهِ أَوْ الْحُكَّامُ
مُعَدَّلٌ (١) قِيلَ بِلَا خِلَافٍ
عَلَى تَسَاهُلٍ إِذَا عَدَّلَهُ
عَصَى فَكَيْفَ مِثْلُ ذَا يُعَدَّلُنْ
لِلنَّاسِ بَعْدَ قَطْعِهِ ذَلِكَ الشَّرِي
وَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْخُدَّامِ
مِنْ خِدْمَةِ الْإِمَامِ فِيمَا نُقِلَا

باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ عَلَى الْعِبَادِ
وَهُوَ عَلَى الْوَلَاةِ وَالْأَيْمَةِ
لِأَنَّهُمْ لِذَلِكَ قَدْ تَجَرَّدُوا
وَقِيلَ مَنْ قَدْ تَرَكَ الْإِنْكَارَا
لِكُونِهِ قَدْ اسْتَحَقَّ اللَّعْنَا

فَرَضَ عَلَى الْقَادِرِ فِي الْبِلَادِ
أَشَدُّ مِنْ وُجُوبِهِ فِي الْأُمَّةِ
وَقَصْدُوهُ فِي الذِي قَدْ قَصَدُوا
عَنْ مُنْكَرٍ فِيهِ شَرِيكَاً صَارَا
مَنْ لَمْ يُعَيِّرْ مُنْكَرًا قَدْ عَنَّا

(٣) مُعَدَّلٌ : هو الذي يعدل الشهود ، ومن يريدون والياً أو جانياً أو وكيلاً .

وُجُوبُهُ بِالْعَقْلِ وَالْبَعْضُ يَرَى
وَالأَوَّلُ الْمَأْثُورُ عَنْ بَشِيرٍ (١)
وَالثَّانِي عِنْدَنَا مَقَالُ الْأَكْثَرِ
فَالشَّرْعُ قَدْ بَيَّنَّ مَا يَحِلُّ
فَمَنْ رَجَا الْقَبُولَ يُنْكِرُنَا
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَخَفِ الضَّرَّ وَلَمْ
فَبَعْضُهُمْ أَلْزَمَهُ أَنْ يُنْكِرَا
وَإِنْ يَخَفُ ضَرًّا فَبِالْجَنَانِ (٢)
وَذَاكَ هُوَ أَضْعَفُ الْإِنْكَارِ
لَأَنَّهُ إِنْ رَكِبَ الْمَحْذُورَا
وَذَاكَ هُوَ النَّفْلُ فِي التَّغْيِيرِ
كَمِثْلٍ مَنْ بَادَرَ لِإِلْإِشَادِ
وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ مَعَانِي
يَلْزَمُ بِالْأَيْدِي ذَوِي الْأَحْكَامِ
وَمَنْ يَكُنْ لَمْ يَسْتَطِعْ لِعَجْزِ
كَذَلِكَ الْمَرْأَةُ بِالْجَنَانِ
وَالْكُلُّ فِي الْعَجْزِ عَلَى مَكَانٍ

وُجُوبُهُ بِالشَّرْعِ وَهُوَ مَا أَرَى
نَجَلُ مُحَمَّدٍ الْفَتَى الْحَبِيرِ
إِذْ لَيْسَ لِلْعَقْلِ هُنَا مِنْ أَثَرٍ
وَمَا عَلَيْنَا يَحْرُمُنْ لَا الْعَقْلُ
حَتْمًا وَمَنْ خَافَ فَيُعْذَرْنَا
يَرْجُ الْقَبُولَ فَالْخِلَافُ قَدْ رُسِمَ
فِي ذَاكَ وَالْبَعْضُ يَرَى أَنْ يُعْذَرَ
يُنْكِرُ وَهُوَ بَعْضُ ذَاكَ الْجَانِي
فَإِنْ يَزِدُ فَالْفَضْلُ فِيهِ جَارِي
يَكُونُ فِي ذَاكَ إِذَا مَا جُورًا
وَقَدْ يَكُونُ النَّفْلُ فِي الْمَأْمُورِ
مَا بَيْنَ حَاضِرٍ وَبَيْنَ بَادِي
بِالْيَدِ وَاللِّسَانِ وَالْجَنَانِ
وَبِاللِّسَانِ سَائِرُ الْأَنَامِ
إِنْكَارُهُ بِقَلْبِهِ قَدْ يُجْزَى
إِنْكَارُهَا لَا التُّطْقُ بِاللِّسَانِ
فَيَرْحَمُ اللَّهُ الضَّعِيفَ الْعَانِي

(١) بشير : تقدم ذكره .

(٢) فبالجنان : هو بفتح الجيم القلب ، وهو أضعف الإنكار .

وَاسْتَخْرَجَ الْمُحَقِّقُ الْخَلِيلِيُّ (١) مِنْ قَوْلِهِ فِي وَصْفِ الْمُؤْمِنِينَ بَأَنَّهُمْ بِالْعُرْفِ يَأْمُرُونَ قَدْ جَعَلَ الْمَرْأَةُ فِي التَّسْوِيَةِ وَالْإِشْتِرَاكِ يَقْتَضِي التَّسَاوِي وَهُوَ لَعَمْرُ اللَّهِ تَخْرِيجٌ حَسَنٌ وَحَيْثُ كَانَتْ النِّسَاءُ تُؤْمَرُ وَذَا هُوَ الْوَجْهُ لِقَوْلِ الْأَكْثَرِ مِنْ ثُمَّ فِي الْإِحْرَامِ لَا ثَلَبِي وَإِنْ فِي الْأَمْرِ وَفِي الْإِنْكَارِ وَهِيَ الرِّيَاسَاتُ وَمَا لِنِسْوَةٍ وَقَائِلُ أَرْسَلَنِي فَلَانُ يُرِيدُ تَفْرِيقَهُمْ عَنْ مُنْكَرٍ لِأَنَّهُ مِثْلُ خِدَاعِ الْحَرْبِ وَالْأَمْرُ بِالطَّاعَةِ هُوَ الْأَمْرُ سُمِّيَ الْمَعْرُوفُ حَيْثُ عُرِفَا وَضِدُّهُ الْمُنْكَرُ حَيْثُ أُكِّرَا وَمَنْ رَأَى مَنْ يَفْعَلَنَّ فِعْلًا

إِنْكَارَهَا بِالْفِعْلِ أَوْ بِالْقِيلِ وَالْمُؤْمِنَاتِ فِي الْهُدَى يَقِينًا وَهَكَذَا عَنْ ضِدِّهِ يَنْهَوْنَ مِثْلُ الْفَتَى فِي آيَةِ فِي التَّوْبَةِ فِي الْوَصْفِ فَالْكُلُّ لِدَاكِ حَاوِي وَاللَّهُ يُؤْتِي فَضْلَهُ لِمَنْ وَمَنْ (٢) بِخَفْضِ صَوْتِهَا بِذَاكَ تُعْذَرُ إِذْ لَا يُغَيَّرُ مُنْكَرٌ بِمُنْكَرٍ جَهْرًا وَلَكِنْ خُفْيَةً لِلرَّبِّ مَنَاصِبًا تَحْتَصُّ بِالْأَحْرَارِ مِنْهَا نَصِيبٌ عِنْدَ أَهْلِ الْمِلَّةِ إِلَيْكُمْ أَتَاكُمْ السُّلْطَانُ لَا بَأْسَ لَوْ كَانَ بِذَاكَ مُفْتَرِي وَمَا عَلَى مُحَادِعٍ مِنْ كَذِبٍ بِالْعُرْفِ وَالْعِصْيَانُ هُوَ التُّكْرُ شَرْعًا وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَلْفَا شَرْعًا وَصَارَ بَيْنَنَا مُسْتَنْكَرًا يَحْتَمِلُ الْحَقُّ مَعًا وَالْبُطْلَا

(١) الخليلي : هو العلامة سعيد بن خلفان بن أحمد وقد سبق ذكره .

(٢) لمن ومن : أي لمن شاء ولمن أراد .

فَلَا حَيْثَمَالِ الْحَقُّ لَيْسَ يَلْزِمُهُ
 مِثَالُهُ عَبْدٌ لَهُ قَدْ غَسَلَ
 فَلَا حَيْثَمَالِ أَنَّهُ مُسْتَأْذِنٌ
 وَهَكَذَا إِذَا سَقَى بِمَاءٍ
 وَلِلنِّزَاهَاتِ وَلِلتَّوَرُعِ
 وَمُنْكَرٌ إِخْرَاقِ الْبَائِيَانِ (١)
 إِنْ سَتَرُوهُ مَا عَلَيْنَا الْبَحْثُ عَنْ
 وَلَعِبُ الْعَيْدِ مُنْكَرٌ فَمَنْ
 وَلَعِبُ الشَّطْرُجِ يُنْهَى عَنْهُ
 وَمَنْ أَرَادَهُ لِعِلْمِ الْحَرْبِ
 وَآلَهُ اللَّهُوِ الَّتِي لَا تُصْلِحُ
 مِنْ كُلِّ مَا كَانَ مِنَ الْأَنْوَاعِ
 رَوَى ابْنُ مَحْبُوبٍ لَنَا عَنْ صَحْبِهِ
 فِي قَوْلِهِمْ وَيُحْرِقُ الْأَدِيمُ (٢)
 وَلَمْ يُرَخَّصُوا بِضَرْبِ الطَّبْلِ
 وَذَلِكَ كَالِإِرْهَابِ لِلْأَعْدَاءِ
 وَكَذَعَاءِ لِصَلَاةِ الْعَيْدِ
 وَكَسْرُ بَيْتِ جَائِرٍ وَمُعْتَصِبُ

إِنْكَارُهُ عَلَيْهِ فِيمَا نَعْلَمُهُ
 مِنْ مَاءِ قَوْمٍ وَجْهَهُ قَدْ جَهَلَ
 لِرَبِّهِ إِنْكَارُهُ مَا عَيْنُوا
 قَوْمٌ هُمَا فِي ذَلِكَ بِالسَّوَاءِ
 عَنْ مِثْلِ ذَا أَيْ مَقَامٍ أَرْفَعَ
 مَوْتَاهُمْ بَيْنَ أُولِي الْإِيمَانِ
 فَعَلَيْهِمْ أَوْ أَظْهَرُوهُ يُنْكَرُنْ
 رَأَهُمْ يَزْجُرُهُمْ وَيَمْنَعُنْ
 وَهُوَ حَرَامٌ فَلْيُغَيِّرْنَهُ
 جَازَ عَلَى بَعْضِ مَقَالِ الصَّحْبِ
 لِغَيْرِهِ ثُكْسَرُ حِنْ ثُلْمَحُ
 لِأَنَّهُ لَيْسَ بِذِي انْتِفَاعٍ
 بَأَنَّ ضَرْبَ الطَّبْلِ لَا بَأْسَ بِهِ
 ذَلِكَ الَّذِي عَلَيْهِ مُسْتَقِيمُ
 لِلَّهِوِ لَكِنْ لِمَعَانِ الْعَدْلِ
 وَكَاجَابَةِ الصَّرِيخِ النَّائِي
 أَوْ اجْتِمَاعِ بَيْنَهُمْ سَدِيدِ
 يَجُوزُ لِامْتِنَاعِهِ إِنْ لَمْ يُجِبْ

(١) البائيان : هم عبدة الأوثان ومن عاداتهم حرق موتاهم .

(٢) الاديم : أى الالهة .

لَأَتَمَّا الْأَقْفَالُ وَالْيُيُوثُ وَلَمْ يُجِزُوا ذَاكَ فِي الْمَدْيُونِ
وَالْحَمْرُ إِنْ بَانَ يُرَاقُ وَالتَّنُّ (١) وَكُلُّ مُسْكِرٍ بِهَذَا الْحَالِ
فَقَدْ أَرَاكَ الْمُصْطَفَى الْحَمْرَ وَقَدْ هَدَّاهُمْ بِذَاكَ لَوْ لَمْ يَجْزِ
وَكَسَرَ الْأَصْنَامَ إِبْرَاهِيمُ وَكَانَ قَدْ صَيَّغَ مِنَ الْحَلِيِّ
فِي سَوْقِنَا مَنْ شَهَرَ السَّلَاحَا لِأَنَّهُ بِأَمْرِنَا اسْتَحَفَّا
لَأَتَمَّا السَّارِقُ لِلْحِرْزِ انْتَهَكَ فِي هَتَكَ مِثْلِهِ عَلَى الْأَمْرِ حَلَلَ
وَمَنْ أَبِي عَنِ امْتِثَالِ الْأَمْرِ فَلِلْإِمَامِ السَّجْنُ وَالتَّعْزِيرُ
وَقِيلَ دُونَ رَأْيِهِ لَا يُنْفَى قَالَ أَبُو الْمُؤَثِّرِ أَصْحَابُ الرَّيْبِ

لَا تَمْنَعُ الْحَقُّ وَلَا يَفُوتُ فَالْبَيْتُ لَا يُكْسَرُ لِلدُّيُونِ
يُتْلَفُ وَالْبَنْجُ وَمَا فِيهِ ثَمَنٌ يُتْلَفُ دُونَ الْغُرْمِ لِلْأَمْوَالِ
هَمٌّ بِتَحْرِيقِ بُيُوتٍ فَقَعْدُ تَحْرِيقُهَا مَا هَمَّ فَافْهَمَ رَجَزِي
مَنْ حَرَّقَ الْعِجْلَ هُوَ الْكَلِيمُ إِذْ فُتِنُوا بِذَلِكَ الشَّقِيِّ (٢)
يَكُونُ قَطْعُ يَدِهِ مُبَاحَا فَلَمْ يَكُنْ مِنْ سَارِقٍ أَحْفَا
وَذَا لِسُوقِ الْمُسْلِمِينَ قَدْ هَتَكَ فَمِنْ هُنَاكَ قَطْعُهُ جَارَ وَحَلَّ
أَوْ أَنَّهُ لَا زَمَ فِعْلُ النُّكْرِ وَنَفْيُهُ إِذَا اقْتَضَى الْمَنْظُورُ (٣)
مِنْ بَلَدٍ وَلَوْ أَصَابَ الْعَسْفَا يُنْفَوْنَ مِنْهَا وَهُوَ عِنْدِي الْمُسْتَحَبُّ

(٣) التن هو الدخان ، وسبق لنا التردد فلا عبرة به طبعاً ، إذ صح أن هذا اللفظ يطلق في جزيرة العرب وغيرها على ما يعرف في غيرها بالدخان أو التبغ . وحكم ما يشاكلها من المخدرات حكم هذه التي ذكرها المصنف إذ في إتلافها تغيير المنكر وإزالة المفساد . أبو إسحاق .

(٢) قوله : « بذلك الشقي » يعني السامري ..

(٣) قوله : « المنظور » أي النظر .

وَذَاكَ إِنْ كَانَ عَلَيْهَا نَزْلُوا
فَمَنْ لَهُ أَصْلٌ بِهَا لَا يُطْرَدُ
لِكِنَّهُ بِالْحَبْسِ وَالتَّغْزِيرِ أَوْ
وِظَاهِرِ الْقُرْآنِ فِي الْمُحَارِبِ
عُقُوبَةً كَالْقَطْعِ وَالْقَتْلِ وَإِنْ
وَقَدْ نَفَى اخْتِارَ وَالصَّحَابَةَ
إِنْ وَجِبَ الْحَبْسُ عَلَى الْفِتَاةِ
فَجَائِزٌ فِي جِدِّهَا أَنْ يُجْعَلَ
وَإِنْ أَبَتْ مِنْ كُلِّ ذَا فَتُضْرَبُ
وَحَامِلٌ تَسْتَوْجِبُ الْحَبْسَ فَلَا
لَأَنَّ ذَاكَ لَا يَضُرُّ الْحَمْلَ
لَا يُمْنَعُ الْمَخْبُوسُ مِنْ أَنْ يَعْمَلَ
لَأَنَّ ذَاكَ لَا يُنَافِي الْمَقْصِدَا
وَكُلُّ مَسْجُونٍ بِحَقٍّ فَتَلَفَ
بَعْضُهُمْ لَيْسَ يَرَى التَّضْمِينَ
فَذَلِكَ الْمَسْجُونُ كَالْأَمَانَةِ
مِنْ مَالِهِ يَضْمَنُهُ أَوْ يُجْعَلُ
لَأَنَّ ذَاكَ خَطَأٌ جَوَاهُ

وَلَمْ يَكُنْ مِنْ مَالِهَا تَأَصَّلُوا
وَهَكَذَا الْقَدِيمُ فِيهَا يُوجَدُ
بِالْقَيْدِ يُرَدُّ عَنْ حَسَبِ مَا رَأَوْا
يُفِيدُ أَنَّ النَّفْيَ لِلْمُعَاقِبِ
كَانَ عُقُوبَةً فَكَيْفَ يُمْنَعْنَ
فِي عَصْرِهِمْ لِأَجْلِ الْاِسْتِرَابَةِ
وَامْتَنَعَتْ عَنْ صُحْبَةِ الثَّقَاتِ
حَبْلٌ وَيَسْحَبُونَهَا لِتَقْبَلَا
بَأْمَرٍ مِنْ بَأْمَرِهِ تَسْتَوْجِبُ
يَضُرُّ فِي الْمَضْيِقِ أَنْ تُدْخَلَ
مَا دَامَ فِي الْبَطْنِ لِذَاكَ حَلًّا
لِنَفْسِهِ أَوْ أُجْرَةٍ إِنْ عَمِلَا
مِنْ سَجْنِهِ وَلَا إِذَا ثَقِيْدَا
فَفِي ضَمَانِهِ عَلَيْنَا يُخْتَلَفُ
لِجَعْلِهِ أَمَانًا أَمِينًا
وَبَعْضُهُمْ كَانَ يَرَى ضَمَانَهُ
فِي بَيْتِ مَالِ اللَّهِ وَهُوَ الْأَمْثَلُ
رَأْيُ (١) الصَّلَاحِ حِينَ مَا رَأَاهُ

(١) رَأَى : هو فاعل جناه .

رَأَى الصَّلَاحَ لِلْأَنَامِ طَرًّا وَالْقَوْلُ أَنَّهُ أَمَانَةٌ تَلَفَ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي ذَاكَ قَدْ تَعَدَّى مِنْ مَالِهِ يَغْرُمُهُ لِلتَّعْدِيَةِ
 وَوَارِثُ بْنُ كَعْبٍ الْخُرُوصِي كَانَ لَهُ فِي السَّجْنِ قَوْمٌ (١) فَجَرَى
 سَارَ إِلَيْهِمْ بِنَفْسِهِ وَقَدْ فَزَادَ ذَاكَ السَّيْلُ حَتَّى غَرِقَا
 سَبْعُونَ مُؤْمِنًا مَعَ الْإِمَامِ وَالْحَبْسُ بِالثُّهْمَةِ قِيلَ جَائِزٌ
 وَلَمْ يُجِزُوا أَنْ يُعْزَرَنَا وَلِأَبِي حَاتِمَنَا (٢) الْأَخِيرُ
 وَهُوَ إِمَامٌ فِي الْهُدَى لَاشْكََا فَهُوَ إِذَا رَأَى لَهُ وَكَانَا
 وَقِيلَ إِنَّ قَوْلَ أَهْلِ الثُّهْمِ إِنْ رَفَعُوا شَيْئًا مِنَ الْكَلَامِ
 إِذِ الثُّقَاتُ عَنْهُمْ فِي مَعَزِلِ فَكَيْفَ بِالْغُرْمِ يَكُونُ أُخْرَى
 أَقْوَى وَأَوْلَى مِنْ جَمِيعِ مَا سَلَفَ وَإِنْ تَعَدَّى بِالضَّمَانِ يُفْدَى
 فَمَا لَهُ فِي الْمُسْلِمِينَ تَأْدِيَهُ فَازَ هُنَا بِفَضْلِهِ الْمَخْصُوصِ
 سَيَّلَ عَلَيْهِمْ رَأَهُ مُحْطَرَا قَالَ أَمَانَتِي فَسَارَ وَقَصَدَ
 وَمَنْ غَدَا وَرَاءَهُ مُنْطَلِقَا مَاتُوا لِأَجْلِ الْحِفْظِ لِلذَّمَامِ
 لِأَنَّهُ لِلْحَزْمِ فِيهِمْ حَائِزٌ بِثُهْمَةٍ بَلْ ذَاكَ يُسَجَّنَا
 فِي مِثْلِ هَذَا عَمَلُ التَّعْزِيرِ فَكَانَ عَنْهُ الْفِعْلُ فِي ذَا يُحْكَى
 قَوْلًا لِمَالِكٍ كَمَا قَدْ بَانَ يُقْبَلُ فِي مِثْلِهِمْ مُتَّهَمٌ
 يَقْبَلُهُ الْقَائِمُ فِي الْأَحْكَامِ فَرُدُّهَا دَاعِيَةُ التَّعْطُّلِ

(١) أي أسارى . يتجلى في هذه القضية كمال دين هذا الإمام ، ومروءته وجلال نفسه ، حيث ذهب ضحية المحافظة على أسراه ، ومحاولة إنقاذهم ، رحمه الله ورحم أصحابه . أبو إسحاق .

(٢) قوله ولأبي حاتمنا : هو الإمام أبو حاتم محمد بن أفلح رضى الله عنه .

كَذَلِكَ مَا قَدْ قَالَ قُصَّاصُ الْأَثَرِ
 فَقِيلَ يُقْبَلَنَّ قَوْلُهُ وَقَدْ
 وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ لِلشَّوَافِعِ
 وَإِنْ يَكُنْ بِتُّهْمَةِ الْقَتْلِ سُجُنْ
 لَا يُقْتَلَنَّ بِذَلِكَ بَلْ مِنْهُ الدَّيَّةُ
 لِأَنَّ ذَاكَ شُبْهَةٌ وَالْقَوْدُ
 وَرَجُلٌ أَحْرَقَ بَيْتًا فَاحْتَرَقَ
 إِذْ قِيلَ فِي الْمُحْرَقِ لِلْإِنْسَانِ
 وَقِيلَ بَلْ بِالسَّيْفِ قَتْلُهُ يَجِبُ
 وَقِيلَ فَيَمَنْ يُحْرَقُ الْمَتَاعَا
 وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ تُقْطَعُنَا
 لِأَنَّهُ مُحَارِبًا يَكُونُ
 وَهُوَ سَوَاءٌ أَحْرَقَ الْقَلِيلَا
 وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ حَتَّى يَحْرَقَا
 وَامْرَأَةً لِابْنِهَا قَدْ أَحْرَقَتْ
 لَا يَجُوزُ قَطْعُهَا اعْلَمْنَا
 وَمُظْهِرٌ لِلْسِّحْرِ قَتْلُهُ لَزِمَ

إِنْ قَالَ فِي مُتَّهَمٍ هَذَا الْحَبْرُ
 قِيلَ يُرَدُّ وَهُوَ قَوْلُ مُعْتَمَدٍ
 بِهِ اعْتِنَاءٌ إِذْ رَأَاهُ الشَّافِعِيُّ
 وَكَانَ بِالْقَتْلِ أَقْرَ إِذْ حُزِنَ
 تُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِ مُوَدِّيَّةُ
 كَالْحَدِّ بِالشُّبْهَةِ عَنْهُ يُفْقَدُ
 فَتَى هُنَاكَ فَجَزَاؤُهُ الْحَرْقُ (١)
 جَزَاؤُهُ يُحْرَقُ بِالنِّيرَانِ
 وَالنَّارِ فِي الْأُخْرَى لَهُ إِنْ لَمْ يَشُبْ
 تُقْطَعُ مِنْهُ يَدُهُ إِجْمَاعَا
 مَعَ يَدِهِ الرَّجُلِ وَمَا تُؤْتَا (٢)
 عِنْدَهُمْ وَالْبَعْضُ لَا يَكُونُ
 أَوْ الْكَثِيرُ فَافْهَمِ التَّأْصِيلَا
 مَا يَجِبُ الْقَطْعُ بِهِ لَوْ سَرَقَا
 فَالْأَرْشُ وَاجِبٌ لِمَا فِيهِ أَثَرٌ
 وَحَقُّهَا الثَّابِتُ يَلْزَمُنَا
 وَهُوَ عَنِ الْمُخْتَارِ حُكْمًا قَدْ عَلِمَ

(١) إِذْ قِيلَ فِي الْمُحْرَقِ لِلْإِنْسَانِ جَزَاؤُهُ يَحْرَقُ بِالنِّيرَانِ ، وَقِيلَ بَلْ بِالسَّيْفِ قَتْلُهُ يَجِبُ ، وَالنَّارُ فِي
 الْأُخْرَى لَهُ إِنْ لَمْ يَشُبْ . الْمُصَنَّفُ .

(٢) قَوْلُهُ : «وَمَا تُؤْتَا» أَيِ تُوَخَّرُ .

إِذَا لَا يَكُونُ سَاحِرًا إِلَّا إِذَا
وَيُقْتَلُ الشَّاتِمُ لِلْمُحْتَارِ
وَإِنْ يَكُ الشَّاتِمُ ذِمِّيًّا فَلَا
وَيُلْطَمُ الشَّيْعِيُّ حِينَ سَبَا
وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يُقْتَلُ
لَعَلَّهُ يَتُوبُ مِمَّا اقْتَرَفَا
إِذَا اعْتِقَادُهُ يُضَاهِي الزُّنْدَقَةَ
يُرِيكَ أَنَّهُ مِنَ الْأَبْرَارِ
إِنْ أَمَكَّنَتْهُ فُرْصَةٌ لَهَا وَثَبَ
بِقَتْلِ مِثْلِهِ يَعْزُّ الدِّينُ
إِنْ لَطَمَ الذَّمِّيُّ مُسْلِمًا قُطِعَ
وَإِنْ يَكُنْ لِلْعَبْدِ يَوْمًا لَطْمًا
مَنْ قَالَ يَا كَلْبُ وَيَا حِمَارُ
وَقِيلَ فِي الْقُبْلَةِ (٢) وَالْمُقَاعَدَةُ
زَجْرًا لَهُمْ عَنْ فِعْلِهِمْ وَرَدْعًا

أَشْرَكَ فَالْسَّحَرُ بِهِ قَدْ احْتَدَى
إِذَا شَتَّمَهُ مِنْ أَعْظَمِ الْإِكْفَارِ
ذِمَّةٌ تَبْقَى عِنْدَهُ فَلْيُقْتَلَا
لِلْعُمَرَيْنِ أَوْ يُعَافِ (١) السَّبَا
وَالْأَصْلُ قَالَ أَنَّهُ يَمْهَلُ
قُلْتُ وَلَا أَرَاهُ يَقْبَلُ الْوَفَا
فَيُظْهِرُنْ لِعَجْزِهِ تَمَلُّقَهُ
مَعَ عَجْزِهِ وَهُوَ مِنَ الْفَجَّارِ
وَأُظْهِرَ الْمَكْتُومَ حَالًا وَالْقَلْبَ
وَتَذَهَبُ الشُّكُوكُ وَالظُّنُونُ
يَمِينُهُ عَلَّ سِوَاهُ يَرْتَدِعُ
يُلْزَمُ أَنْ يُؤَدَّبْنَ وَيَعْرَمَا
تُوجَّبْنَ تَعْزِيرُهُ الْإِثَارُ
وَالضَّمَّةُ التَّعْزِيرُ بِالْمُعَانَدَةِ
كَمَا يَرَى الْقَائِمُ فِيهِ شَرْعًا

(١) قوله : «أو يعاف» أي يترك ، ومعناه أنه يلطم إلا أن يدع السب .

(٢) قوله : «القبلة» أي في تقبيل الأجنيبه ، والمقاعدة : أن يقعد معها مقعد الرية ، والضمة : هو الضم ، وهو أن يضمها .

بابُ الحدودِ

وَالْحَدُّ رَبُّ الْعَالَمِينَ أَوْجَبَهُ
 أَوْجَبَهُ لِأَجْلِ الْأَزْدِجَارِ
 فَهُوَ إِذَا نَظَرْتَ فِيهِ لُطْفٌ
 أَوْجَبَهُ عَلَى الْإِمَامِ الْقَائِمِ
 لِأَنَّهُ قَرَضٌ عَلَى مَنْ قَدَرَا
 مَنْ فَعَلَ الْعَدْلَ فَقَدْ أَجَادَا
 فَجَابِرٌ^(١) أَتْنَى عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ
 جِئَ لَهُ^(٢) بَبْدَوِي نَكَحَا
 وَقَالَ لَا جَهْلٌ وَلَا تَجَاهُلًا
 يَعْنِي بَأَنَّ الشَّرْعَ قَدْ جَاءَ بِمَا
 قَالَ أَبُو الشَّعَثَاءِ فِيمَا رُفِعَا
 وَقِيلَ مَا لِجَابِرٍ فِي الْحَدِّ
 فَهُوَ كَوَاحِدٍ مِنَ الرَّعِيَّةِ
 يَلْزَمُهُ فِي الْحَقِّ أَنْ يَنْخَلِعَا
 يَجْمَعُ مِنْ ثِقَاتِ أَهْلِ الْفَضْلِ
 وَيَتَبَرَّى مِنْ تَعَلُّبٍ عَلَى
 عُقُوبَةً لِمَنْ يُؤَافِي سَبَبَهُ
 عَنِ ارْتِكَابِ غَضَبِ الْجَبَّارِ
 مِنْ رَبَّنَا وَعَنْ كَثِيرٍ يَغْفُو
 وَهَكَذَا عَلَى الظُّلُمِ الْغَاشِمِ
 كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ فَاتْرُكِ الْمِرَا
 لَوْ كَانَ مِمَّنْ يَرْكَبُ الْفَسَادَا
 حِينَ أَقَامَ الْحَدَّ فِيمَنْ انْتَهَكَ
 زَوْجَ أَبِيهِ فَلَهُ قَدْ ذَبَحَا
 فِي الدِّينِ مِمَّنْ يَرْكَبُ الْبَاطِلَا
 يُشْفَى فَلَا يُعَذَّرُ هَذَا بِالْعَمَى
 أَحْسَنَ أَوْ أَجَادَ فِيمَا صَنَعَا
 حَظٌّ لِأَنَّهُ أَحُو تَعْدِي
 قَامَ عَلَى النَّاسِ بِقَهْرِ الْقُوَّةِ
 وَيَتْرُكُ الْأَمْرَ لِمَنْ تَوَرَّعَا
 مَنْ يُعْرِفَنَّ بَطْلَابَ الْعَدْلِ
 أُمُورِنَا وَيَتْرُكَنَّ الْعِلَالَ

(١) فجابر : أي جابر بن زيد ، وعبد الملك هو الخليفة الاموي ؛ عبد الملك بن مروان .

(٢) قوله : «له» أي إليه .

هَذَا هُوَ الْوَاجِبُ فِيمَنْ جَارَا
بَعْدَ وَجُوبِ الْحَدِّ لَا يُوجَلُ
لِكِنَّهُ بِاللَّيْلِ لَا يُقَامُ
وَلَا يُقَامُ الْحَدُّ فِي الْمَسَاجِدِ
إِنْ مَاتَ مَنْ قَدْ حَدَّهُ الْإِمَامُ
فَلَا ضَمَانَ يَلْزَمُ الْإِمَامَا
وَنَجْعَلُ الْحُدُودَ فِي فُصُولٍ
أَوْ يَتَأَهَّبْنَ لِيَصْلَى النَّارَا
مَخَافَةَ الْفَوْتِ وَمَا يُسْتَقْبَلُ
بَلْ يُمَهَّلْنَ لِيَذْهَبَ الظَّلَامُ
لَأَجْلِ الْإِحْتِرَامِ بَلْ فَبَاعِدِ
قَبْلَ تَمَامِ الْحَدِّ إِذَا يُقَامُ
لَأَنَّهُ بِالْحَقِّ فِيهِ قَامَا
بِحَسَبِ الْأَسْبَابِ فِي الْحُصُولِ

فصل حد المرتد

فَالْإِزْدَادُ مُوجِبٌ لِلْقَتْلِ
إِذَا أَبَى الْمَتَابَ يُقْتَلْنَا
لَأَنَّمَا التَّوْبُ فِي الثَّلَاثِ
فَقُتِلَ الْمَرْأَةُ إِنْ تَرْتَدَّا
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ طَلَبَ الْإِنْظَارَا
فَلِلْإِمَامِ إِنْ يَشَاءُ أَنْ يَنْظُرَهُ
مَنْ دِينُهُ بَدَلُ يُقْتَلْنَا
وَيَشْمَلُ الْعَبْدَ وَلَكِنْ يَخْرُجُ
إِكْفَارُهُ (٣) ضَرٌّ عَلَى مَوْلَاهُ
بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعَدْلِ
بَعْدَ ثَلَاثٍ لَا يُمَهَّلْنَا
وَكَالرِّجَالِ الْحُكْمُ فِي الْإِنَاثِ
وَقِيلَ بَلْ تُسَجَّنُ حَتَّى تَرْدَى (١)
فِي أَمْرِهِ لَيْسَبَر (٢) الْإِنْظَارَا
وَإِنْ يَشَاءُ يَقْتُلُهُ وَيَقْبُرُهُ
ظَاهِرُهُ الْإِنَاثُ يَشْمَلْنَا
لِكُونِهِ مَالًا فَلَا يَنْدَرِجُ
يُبَاغُ فِي الْأَعْرَابِ لَا يَرَاهُ

(١) تردى : أى تهلك .

(٢) ليسبر : أى لينظره .

(٣) إكفاره : أى كفره .

لَأَنَّمَا الْأَعْرَابُ أَهْلُ جَفْوَةٍ وَأَهْلُ إِبِلَاطٍ وَأَهْلُ قَسْوَةٍ
فَذَلِكَ التَّشْدِيدُ فِي دُيَّاهُ وَالنَّارُ إِنْ لَمْ يَرْجِعْ عُنْبَاهُ

فصل حد المحارب

وَالْمُحَارِبِينَ قَطَّاعُ الطُّرُقِ وَمَنْ سَعَى فِي الْأَرْضِ بِالْفَسَادِ فَهُوَ مِنَ الْمُحَارِبِينَ يُنْفَذُ وَلَهُمْ عُقُوبَةٌ يُقْتَلُوا وَإِنْ عَفَا الْوَلِيُّ عَنْهُمْ لَا يَصِحُّ وَإِنْ هُمُو قَدْ قَتَلُوا وَسَلَبُوا وَقِيلَ لَا صَلَبَ عَلَى مُوَحِّدٍ وَالْمُشْرِكُونَ يُصَلَّبُونَ جَمْعًا وَقِيلَ إِنَّ الصَّلْبَ فِي الْحَيَاةِ حَتَّى يَمُوتَ هَكَذَا بِالْجُوعِ وَقِيلَ يُصَلَّبُونَ ثُمَّ يُقْتَلُوا وَإِنْ هُمْ قَدْ أَخَذُوا الْمَالَ فَقَطُّ يُمْنَى يَدَيْهِمْ وَيُسْرَى الرَّجُلِ

حَدُّ بِهِ الْقُرْآنُ فِيهِمْ قَدْ نَطَقَ وَبِهَلَاكِ الْحَرْثِ وَالْعِبَادِ فِيهِ حُدُودُ اللَّهِ ذَاكَ الْمُنْفَذُ (١) حَدًّا بَلَا عَفْوٍ إِذَا مَا قَتَلُوا أَنْ يَعْفُوَ الْإِمَامُ وَهُوَ مُتَّضِحٌ مَالًا فَبَعْدَ قَتْلِهِمْ يُصَلَّبُوا وَقِيلَ صَلَبُ الرَّأْسِ مِنْهُ فَقَدْ (٢) لِكِي يَكُونُ لِسِوَاهُمْ رَدْعًا مِنْ غَيْرِ مَا شَرِبٍ وَلَا أَقْوَاتٍ وَغَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ التَّضْيِيعِ فِي الصَّلْبِ بِالطَّعْنِ بِهِ يُنْكَلُوا فَيَقْطَعُونَ مِنْ خِلَافٍ لَا وَسْطُ مِنْ رُسْغِهَا وَمِفْصَلٍ لِلْفَصْلِ

(١) المُنْفَذُ : أي الإمام الذي يتولى إنفاذ أمور المسلمين .

(٢) فقد : أي فحسب .

يُتْرَكُ عَقَبُهَا (١) وَلَكِنْ يُفْصَلُ
وَأِنْ أَحَافُوا سُبُلَ الْمَرَارِ (٢)
وَنَفِيَهُمْ أَنْ يُطْلَبُوا فَيَهْرَبُوا
حَتَّى يُفَارِقُوا بِلَادَنَا وَقَدْ
لَا لَهُمْ إِنْ سَجِنَا فَقَدْ نُفُوا
وَنَفِيَهُمْ فِي الْأَرْضِ رَاحَةً لَهُمْ
وَعَمْرُ الْفَارُوقِ كَانَ أَوَّلًا
فَهَذِهِ عُقُوبَةُ الْمُحَارِبِ
فَأَوْ لِتَنْوِيعِ الْعُقُوبَاتِ بِهَا
وَقِيلَ لِلتَّخْيِيرِ أَوْ وَإِنَّمَا
وَهُوَ مَقَالٌ لِلْمُخَالِفِينَ
إِلَّا تَفَاصِيلًا مَضَتْ فِي الصَّلْبِ
وَمَنْ يَتَّبِعْ مِنْهُمْ قُبِيلَ الْقُدْرَةِ
وَذَاكَ حُكْمُ مُشْرِكٍ وَمُسْتَحِلٍّ
وَالْخُلْفُ فِي مُنْتَهَا هَلْ يُهْدَرُ
وَأِنْ يَكُنْ بِنَفْسِهِ قَدْ قَتَلَ
فَلِإِمَامٍ قِيلَ إِنْ شَاءَ قَتَلَهُ
وَأِنْ يَكُنْ بِيَدِهِ قَدْ أَلْقَى
مِنْ بَعْدِ قُدْرَةٍ عَلَيْهِ خَيْرًا

قَدَّمَهَا مِنْ حَيْثُ مَا يَنْفَصِلُ
يُنْفُونَ فِي الْحُكْمِ مِنَ الدِّيَارِ
وَيُطْلَبُونَ حَيْثُمَا قَدْ ذَهَبُوا
يُقَالُ سَجَنَهُمْ هُوَ التَّنْفِي الْأَشَدُّ
نَفِيًّا يَعْبُونَ بِهِ لَمْ يُعْرِفُوا
وَهُوَ أَذَى لِمَنْ يُجَاوِرُونَهُمْ
مَنْ جَعَلَ السِّجْنَ لَهُمْ تَأْوِيلًا
تَرْتِيئُهَا بِحَسَبِ الْمَرَاتِبِ
بِحَسَبِ الْجُزْمِ الَّذِي مِنْ صَحْبِهَا
يُخَيَّرُ الْإِمَامُ فِيهِمْ فَأَعْلَمَا
وَمَا مَضَى عَنْ صَحْبِنَا رَوَيْنَا
فَأَنَّ بَعْضَهَا لِغَيْرِ الصَّحْبِ
فَالْحَدُّ عَنْهُ سَاقِطٌ بِالتَّوْبَةِ
بِالتَّوْبِ يُهْدَرَنَّ عَنْهُ مَا فُعِلَ
عَنْهُ بِتَوْبِهِ الَّذِي يُؤْثَرُ
أَوْ كَانَ قَائِدَ الْبُعَاةِ مَثَلًا
وَأِنْ يَشَاءُ أَطْلَقَهُ وَأَرْسَلَهُ
إِلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ تَوْبٍ حَقًّا
فِي قَتْلِهِ وَتَرْكِهِ كَمَا يَرَى

(١) عقبها : أي عرقوبها ، وجمع العقب أعقاب ، وجمع العرقوب عراقيب ، وفي الحديث «ويل للعراقيب من النار» .

(٢) المَرَار : بضم الميم وتشديد الراء جمع مار ، وهو السائر في طريقه .

قَدْ اسْتَشَارَ وَارِثٌ فِي قَتْلِ
وَكَانَ عَيْسَى قَائِدَ الرَّشِيدِ
قَاتِلُهُ وَالِي صُحَارَ فَأَنْهَزَهُ
فَمَذَّ أَتَى الْبَشِيرُ لِلْإِمَامِ
قَالَ لَهُ ابْنُ عَزْرَةَ (١) الْقَتْلُ
وَأَنَّهُ أَسْلَمَ لِلْإِمَامِ
فَتَرَكَ الْإِمَامُ قَتْلَهُ وَقَدْ
تَسَوَّرَ السِّجْنَ عَلَيْهِ فَقُتِلَ
وَمُشْرِكٌ أَسْلَمَ بَعْدَ الْقُدْرَةِ
لَكِنَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ مَعْنَمًا
عُقُوبَةً لِشُرَكَهِ قَدْ اسْتُرِقَ
وَأَبَى الْإِسْلَامَ فِيهِ النَّظَرُ
يَقْتُلُهُ وَإِنْ يَشَاءُ يُفَادَى
وَإِنْ يَشَاءُ يَبِيعُهُ فِي الْبَدْوِ

عَيْسَى بْنُ جَعْفَرٍ بِهَذَا الْفِعْلِ
جَاءَ إِلَى عُمانَ بِالْجُنُودِ
فَأَوْدَعَ السِّجْنَ عَلَى أَلْفِ رَغَمٍ
قَامَ يُشَاوِرُنَ لِلْأَعْلَامِ
يَجُوزُ وَالْمَنْ عَلَيْهِ فَضْلٌ
قَالَ تَرَكْتُ ذَاكَ لِلْسَّلَامِ (٢)
قَامَ إِلَيْهِ بَعْضُ مَنْ لَهُ حَقْدٌ
فَلَمْ يُعَاقِبِ الْإِمَامُ مَنْ قَتَلَ
عَلَيْهِ يُعْفَى عَنْهُ كُلُّ زَلَّةٍ
صَارَ عُقُوبَةً لِمَا قَدْ أَجْرَمَا
إِذْ لَمْ يَكُنْ إِسْلَامُهُ قَبْلَ سَبْقِ
إِلَى الْإِمَامِ أَنَّهُ مُحْيِرٌ
بِهِ أَهْيَلُ الشَّرِكِ وَالْعِنَادِ
إِنْ كَانَ يَبِيعُهُ لَنَا يُقْوَى

فصل حد السارق

وَالْقَطْعُ فِي السَّارِقِ حُكْمُ الشَّرْعِ عَلَى شُرُوطٍ قَدْ أَتَتْ فِي الْقَطْعِ

(١) ابن عزرة : هو علي بن عزرة والد الشيخ موسى بن علي الأزكوي . القتل : بهززه القطع للوزن .
(٢) للسلام : أي لطلب السلامة ، وقد كانت هذه الشورى من الإمام وارث بن كعب رضي الله عنه . يبلد
سنيتم من ناحية جوف عمان ، وكان الإمام خارجا بجيشه فوافاه الرسل بهزيمة عيسى بن جعفر بسنيتم فرجع
منها إلى نزوى ، ثم سار رجال من خيار المسلمين إلى صحار فقتلوا عيسى بن جعفر خفيه ولما بلغ الإمام خبر
قتله بنزوى كان معه الشيخ بشير بن المنذر المعروف بالشيخ ، قال في قاتل عيسى بن جعفر : لا تمسه النار .

وَذَاكَ أَنْ يَسْتَرْقَ الْمَصُونَا
فَالْحِرْزُ شَرْطٌ فِي الْمَقَالِ الشَّاهِرِ
بِرُبْعِ الدِّينَارِ يُقَطَّعْنَا
وَذَاكَ بِالثَّلَاثَةِ الدَّرَاهِمِ
وَبَعْضُهُمْ قَدَرَهُ بِأَرْبَعَةٍ
لَكِنَّمَا الْعَمَائِيُّونَ مِنَّا
وَفِي مَقَالِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ
وَلَمْ يَكُنْ هَذَا مِنَ الْأَصْحَابِ
وَقَالَ قَوْمٌ مِنْ مُخَالِفِينَا
وَالْحَقُّ مَا قَدَّمْتُهُ عَنْ صَحْبِي
مِنَ الْأَحَادِيثِ عَنِ الْمُخْتَارِ
وَذَاكَ أَنْ يُقَرَّرَ أَوْ أَنْ يَشْهَدَا
وَأَنْ يَكُنْ فِي السَّجْنِ قَدْ أَقْرَا
فَذَاكَ شَبْهَةٌ بِهَا الْحَدُّ سَقَطَ
كَذَاكَ إِنْ أَقَرَّ ثُمَّ رَجَعَا
أَوْ رَجَعَ الشَّاهِدُ عَمَّا شَهِدَا
وَسَارِقٌ دَرَاهِمًا مُشْتَرَكَةً
وَهَكَذَا إِنْ سَرَقُوا (٣) جَمَاعَةً

بِالْقَطْعِ مِنْ سِوَاهُ لَا يُفْتُونَا
وَلَمْ يُخَالِفْ غَيْرُ أَهْلِ الظَّاهِرِ
فَصَاعِدًا أَوْ مَا يَقُومُنَا
مُقَدَّرٌ بَيْنَ أُولَى التَّفَاهِمِ
وَالأَوَّلُ الْمَشْهُورُ فَلْتَبَعَهُ
مَالُوا إِلَى الْآخِرِ فَافْهَمْنَا
بِدَرَاهِمِ يُقَطَّعُ فِي الْمَرْوِيِّ
لَكِنَّهُ لَمْ يَحُلْ مِنْ صَوَابِ
لَا حَدٌّ فِي الْقَطْعِ كَمَا رَوَيْنَا (١)
لِمَا عَلَيْهِ مِنْ دَلِيلٍ يُنْبِي
مَا يَشْرُطَنَّ رُبْعَ الدِّينَارِ
عَلَيْهِ عَدْلَانِ بِمَا تَقَلَّدَا
أَوْ كَانَ فِي إِقْرَارِهِ مُضْطَرًّا
فَمَا عَلَيْهِ هَاهُنَا قَطْعٌ يَقُطُّ (٢)
فَالِاشْتِبَاهُ هَاهُنَا قَدْ وَقَعَا
وَلَوْ بَقِيَ صَاحِبُهُ مُوَكَّدًا
فِي قَطْعِهِ أَقْوَالُهُمْ مُعْتَرِكَةً
أَرْبَعَةً دَرَاهِمًا مُشَاعَةً

(١) كما رويناه : بالبناء للفاعل ، أي كما رويناه من حد القطع أو للبناء للمفعول أي كما رويناه عن قومنا .

(٢) يقط : أي يمضي .

(٣) إن سرقوا : لو قال إن سرقنا لنسلم من لغة البراغيث لأن الجماعة مؤنثة لفظا .

فَالْاِخْتِلَافُ فِيهِمَا قَدْ نُقِلَا
 وَسَارِقٌ مَالٌ صَبِيٌّ طَلَبَا
 لِأَتَمَّا الْإِبْنُ وَمَالُهُ لِمَنْ
 وَمَا عَلَى السَّارِقِ مِنْ غَنِيمَةٍ
 كَذَلِكَ لَا قَطْعَ عَلَى مَجْنُونٍ
 وَلَا عَلَى عَبْدٍ لِمَالِ سَيِّدِهِ
 وَيُقْطَعَنَّ لِغَيْرِهِ إِنْ سَرَقَا
 وَلَيْسَ يُقْطَعَنَّ بِالْإِقْرَارِ
 إِقْرَارُهُ يَضُرُّ بِالْمَوْلَى وَإِنْ
 وَالْوَالِدَانِ سَرَقَا مَالَ الْوَلَدِ
 لِأَنَّهُ كَسَارِقٍ لِمَالِهِ
 إِذَا لَا يُقَادُ قَاتِلٌ بِإِبْنٍ
 كَذَلِكَ مَنْ يَسْرِقُ بَيْتَ الْمَالِ
 كَذَلِكَ مَالُ الْكَعْبَةِ الشَّرِيفَةِ
 وَهَكَذَا السَّارِقُ لِلتَّمَارِ
 وَإِنْ تُوَارِيَ ذَلِكَ الْحُصُونُ
 وَمَنْ تَعَاطَى نَائِفًا مِنَ الثَّمَرِ
 وَسَارِقٌ ثَوْبًا مِنَ الْحَمَّامِ
 يُقْطَعُ فِي الْكُلِّ وَبَعْضٌ قَالَ لَا
 وَالِدُهُ يُقْطَعُ لَوْ كَانَ أَبِي
 كَانَ لَهُ أَبًا لِهَذَا يُقْطَعَنَّ
 قَطْعٌ وَلَكِنْ تَلَزَمَنَّ الْقِيَمَةُ
 وَلَا عَلَى صَبِيٍّ الْمَصُونِ
 لِشُبْهَةِ تَمْنَعُ قَطْعًا لِيَدِهِ
 إِنْ كَانَ فِيهِ شَاهِدَانِ اتَّفَقَا
 لِأَنَّهُ عَلَى سِوَاهُ جَارِي
 أَقَرَّ وَالْمَسْرُوقُ عِنْدَهُ اقْطَعَنَّ
 فَلَيْسَ يُقْطَعَانِ فِي هَذَا السَّبْدِ (١)
 وَإِنْ نُحَرِّمُهُ فَمِثْلُ حَالِهِ
 وَالْمَالُ دُونَ الْقَتْلِ فَأَفْهَمَ عَنِّي
 لَا تُقْطَعَنَّ يَدُهُ بِحَالٍ
 لَا يُقْطَعَنَّ إِذَا تَرَى تَخْفِيفَهُ
 إِنْ كَانَ فِي النَّحْلِ أَوْ الْأَشْجَارِ
 فَالْقَطْعُ فِيهِ لَا زِمًا يَكُونُ
 لَا قَطْعَ فِيهِ إِنْ يَكُنْ حُلْفَ الْجُدُرِ
 لَيْسَ عَلَيْهِ الْقَطْعُ فِي الْأَحْكَامِ

(١) السَّبْدُ : أي المال مطلقاً ، وأصله الشعر . واللَّبْدُ : الصوف ، يقال ليس له سبد ولا لب ، أي لا ذات شعر ولا ذات صوف .

لِأَنَّهُ يُؤْذَنُ بِاللُّدْخُولِ
وَمِثْلُهُ الْمَأْذُونُ فِي دُخُولِهِ
وَسَارِقُ السَّارِقِ لَيْسَ يُقْطَعُ
وَسَارِقُ الطَّيْرِ وَمَنْ قَدْ بَلَغَا (١)
لَأَنَّ لِلْبَالِغِ أَنْ يَمْتَنِعَا
قَدْ آثَرَ الْحَيَاةَ إِذَا طَاوَعَهُ
إِذَا رُبَّمَا يَصْحَبُهُ اخْتِيَارًا
وَفِي الْجَمِيعِ شُبْهَةٌ لَا يُقْطَعُ
وَهَذِهِ الْأَحْكَامُ فِي الْعَبِيدِ
إِذَا لَمْ يَكُ الْحُرُّ بِمَالٍ فَإِذَا
يُنْفَذُ فِيهِ مَاضِي مِنْ حَدٍّ
وَأَوْجَبَ الرَّبِيعُ وَابْنُ جَعْفَرٍ (٢)
إِنْ كَانَ مِنْ بَيْتٍ وَمِنْ سِوَاهُ
وَأُطْلِقَ الْأَصْلُ بِهِ الْمَقَالَا
وَقِيلَ بَلْ فِي الطَّيْرِ يُقْطَعَانَا
وَيُرْفَعُ (٣) الْقَطْعُ عَنِ اللَّذِّ أُرْسِلَا
وَسَارِقٌ بِهَيْمَةٍ مِنْ مَنْزِلٍ

لِجُمْلَةِ الْخَلْقِ بغيرِ قَوْلٍ
مِنْ كُلِّ مَوْضِعٍ عَلَى تَفْصِيلِهِ
لَأَنَّهُ بِشُبْهَةِ مُضْطَلَعٍ
لَا يُقْطَعَنَّ لَا إِذَا لَمْ يَبْلُغَا
فَحَيْثُ مَا طَاوَعَهُ لَمْ يُقْطَعَا
أَوْ آثَرَ الْهَوَى مَتَى طَالَعَهُ
وَرُبَّمَا طَاوَعَهُ اضْطِرَارًا
بِهَا فَكَيْفَ عَنْهُ لَا يَمْتَنِعُ
وَالْحُرُّ فَوْقَهُمْ بِلا تَحْدِيدِ
مَا أَخَذَ الْحُرُّ فِيهِ أُنفِذَا
فِي مَنْ يُحَارِبُنَّ بِالتَّعَدَى
ذَلِكَ فِي الْحُرِّ الصَّغِيرِ فَانْظُرْ
سَلِيلُ جَعْفَرٍ كَذَا حَكَاهُ
كَمِثْلُ مَا الشَّيْحَانِ فِيهِ قَالَا
إِنْ كَانَ مِنْ حِرْزٍ لَهُ تَعْنَى (٣)
مِنْهُ لِعَدَمِ الْحِرْزِ فِيهِ مَثَلًا
ذَبَحَهَا فِيهِ وَلَمْ يُنْقَلْ

(١) قوله : «ومن قد بلغا» أي من العبيد ، فإن سارق العبد البالغ لا يُقطع ، لاحتمال أن يوافقه على ذلك راغباً ، ففي ذلك شبهة والحدود تدرأ بالشبهات .

(٢) ابن جعفر : هو الشيخ محمد بن جعفر الأزكوى الدرمكنى ، صاحب الجامع المشهور .

(٣) تَعْنَى : أي أخذ ، والتعنى تكلف العناء في طلب الشيء .

(٤) ويرفع : أي يدفع ، والمرسل من الطيور المتروكة يذهب حيث يشاء ، هكذا المراد به هنا .

وَبَعْدَ ذَا أُخْرِجَهَا فَقِيلَ لَا
 وَقِيلَ بَلْ يُقْطَعُ وَالطَّعَامُ إِنَّ
 وَمُسْتَعِيرٌ يُنْكِرَنَّ الْعَارِيَّةَ
 لِأَنَّهُ كَمُنْكَرِ الْحُقُوقِ
 وَسَارِقٌ اللَّقْطَةِ لَيْسَ يُقْطَعُ
 وَسَارِقٌ هِرَّاءً وَكَلْبَ الْغَيْرِ
 مِنْ حِرْزِهِ فَقِيلَ فِيهِ يُقْطَعُ
 لِمَا أَتَى فِي ثَمَنِ الْكَلْبِ وَفِي
 لَوْ لَمْ يَكُنْ سِوَى حُصُولِ الشُّبْهَةِ
 وَيُقْطَعُ النَّبَّاشُ لِلْقُبُورِ
 لِأَنَّ ذَاكَ الْقَبْرَ حِرْزُهُ وَقَدْ
 كَذَاكَ لِأَحَدٍ عَلَى مَنْ سَرَقَا
 وَمَا عَلَى الطَّرَارِ قُطْعٌ وَهُوَ مَنْ
 كَذَاكَ لَا قُطْعٌ عَلَى مُحْتَلِسٍ
 كَأَخِيذٍ لِخَاتِمٍ هُنَّ أُصْبَعُ
 وَسَارِقٌ لِمَالٍ غَائِبٍ فَلَا

يُقْطَعُ إِذْ ضَمَانُهَا قَدْ حَصَلَ (١)
 يَأْكُلُهُ فِي الْبَيْتِ بِهِ الْخُلْفُ زُكِّنَ
 فَلَا يُحَدُّ عَنْهُمْ عَلَانِيَةً
 وَلَيْسَ فِيهِ حَالَةُ الْمَسْرُوقِ
 وَيُقْطَعَنَّ سَارِقٌ مَا يُسْتَوْدَعُ (٢)
 مُقَوِّمًا بِقِيَمَةِ التَّقْدِيرِ
 وَإِنِّي لَقُطْعُ هَذَا أَمْنُ
 تَمْلِكُ الصَّنْفَيْنِ خُلْفٌ فَأَعْرِفَ
 لَكَانَ كَافِيًا لِدَفْعِ الْحُجَّةِ
 إِنْ أَحَدَ الْمِقْدَارِ فِي الْمَأْثُورِ
 قِيلَ بَأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يُحَدُّ
 مَا أُخْرِجَ النَّبَّاشُ ثُمَّ انْطَلَقَا
 يَأْخُذُ مَا فِي طُرَّةٍ وَيَذْهَبَنَّ
 وَهُوَ الَّذِي يَأْخُذُ بِالتَّحْلُسِ
 دَرَى بِهِ أَوْ نَائِمًا وَلَمْ يَعْ
 يُقْطَعُ لَوْ جَاءَ الَّذِي (٣) قَدْ وَكَّلَا

(١) قوله : «إذ ضمناها قد حصل» أي صار عليه ، لأنه ألتفها قبل أن يخرجها من حرزها فصارت عليه ، إذ لا تصلح لغيره ، فكان حملها حين صارت له لتعلق حق صاحبها في ذمته ، فلعل هؤلاء يشترطون في قطع السارق إخراج المسروق من الحرز ، ولا يعدون إتلافه في داخل الحرز سرقة ، ولو قال قائل إن الإلتلاف كالإخراج وإنه سرقة لم يكن بعيد عندي .

(٢) قوله : «سارق ما يستودع» أي سارق الوديعة يقطع إذا سرقها من الحرز .

(٣) قوله : «لو جاء الذي ... الخ» أي ولو طلب وكيله ذلك لاحتمال أن يسوغ له الغائب أخذ ذلك أن لو حضر .

وَاللَّيْتِمِ قِيلَ يُقْطَعْنَا
وَأِنْ يَقُلْ مَالِي الَّذِي أَخَذْتُ
فَشُبْهَةٌ تَدْفَعُ عَنْهُ الْحَدَّ
وَقِيلَ لِلسَّارِقِ أَنْ يَرْجِعَ عَنْ
وَالْقَطْعُ مِنْ رُسْغِ الْيَمِينِ
وَعَيْرُ هَذَا لِلْمُخَالِفِينَ
وَالْخُلْفُ هَلْ عَلَيْهِ غُرْمٌ مَاسَرَقَ
قُلْتُ عَلَيْهِ ذَاكَ عِنْدَ رَبِّهِ
وَأِنْ يَمُتْ مِنْ قَبْلِ قَطْعِ أَخِذَا

إِنْ طَلَبَ الْوَصِي فَافْهَمْنَا
أَوْ أَتْنِي هَذَا قَدْ اشْتَرَيْتُ
كَانَ مُحِقًّا فِيهِ أَوْ تَعْدَى
إِفْرَارُهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُؤْلَمَنَّ (١)
لَا فَوْقَهُ عِنْدَ أُولَى التَّبَيِّنِ
إِذَا قِيلَ فِيهِ غَيْرُ مَا حَكَمْنَا
مِنْ بَعْدِ قَطْعِهِ وَمَا الْقَوْلُ الْأَحَقُّ
لَكِنَّهُ لَا يُحْكَمَنَّ لَهُ بِهِ
مِنْ مَالِهِ ذَاكَ وَعَنْهُ أُنْفِذَا

فصل حد الزاني

وَالْحَدُّ فِي الزَّانِي عَلَى أَصْنَافٍ
فَالْجُلْدُ فِي الْبَكْرِ بِنَصِّ الذَّكَرِ
إِنْ كَانَ مُحْصَنًا وَذَاكَ إِنْ نَكَحَ
وَالْعَقْدُ يَكْفِي قِيلَ فِي الْإِحْصَانِ
وَالْحُرُّ إِنْ لَأَمَةٍ تَزَوَّجَا
لَأَنَّهُ بِذَاكَ لَيْسَ يُحْصَنُ

بِالْجُلْدِ وَالرَّجْمِ وَبِالْأَسْيَافِ
وَالرَّجْمُ بِالسُّنَّةِ فِي ذَا الْحُرِّ
ثُمَّ زَنَى فَرَجَمُهُ هُنَا اتَّضَحَ
وَقِيلَ لَا وَرَجَّحُوا ذَا الثَّانِي (٢)
كَانَتْ لِدَفْعِ الرَّجْمِ عَنْهُ مُلْتَبَا
وَهَكَذَا مُجْنُونَةٌ ثُمَّ كُنْ

(١) يؤلمن : أى من قبل الشروع في قطعه .

(٢) قوله : «ورجحوا ذا الثاني» أى رجحوا القول بأن الإحصان إنما يحصل بالدخول ، لا بمجرد العقد ، وقول

الإمام جابر : من ملك له فقد أحصن مرجوح ، لذراء الحدود بالشبهات ، والجلد أسهل من الرجم .

وَمَنْ رَأَى بِمَحْرَمٍ (١) بِالسَّيْفِ
 فِي الْبَكْرِ وَالْمُحْصَنِ هَذَا عَمَّا
 فَهَذِهِ أَصْنَافُ هَذَا الْحَدِّ
 فَمَنْ يَكُنْ قَدْ اسْتَحَقَّ الرَّجْمَ
 فَأَعْلَهُ يَسْتَغْفِرُ الرَّحْمَانَا
 وَمَنْ يَكُنْ قَدْ حَدَّهُ بِالْجُلْدِ
 فَإِنَّهُ يُرْجَمُ وَالْإِشْرُ غُرْمٌ
 وَقِيلَ فِي الْحُتَّى إِذَا تَزَوَّجَا
 أَتَهُمَا بِذَلِكَ يُحْصَنَانِ
 وَقِيلَ لِأَحَدٍ عَلَى الْمَجُوسِي
 حَتَّى تَرَاهُمُ أُحْصِنُوا مِنْ بَعْدِ
 وَإِنْ رَأَى الْمُشْرِكُ ثُمَّ أَسْلَمَا
 وَالْعَبْدُ إِنْ أُعْتِقَ مِنْ بَعْدِ الزَّوْجَا
 وَقَبْلَ عِتْقِهِ يُعْزَرْنَا
 يُجْلَدُ نِصْفَ الْحَدِّ خَمْسِينَ فَقَطْ
 وَاقْرَأْ إِذَا مَا شِئْتَ إِنْ أُحْصِنَا
 وَحَيْثُمَا قَدْ شَرَعَ الْمَوْصُوفُ

يُقْتَلُ حَدُّهُ بِدُونِ حَيْفٍ
 يُرَوَى عَنِ الْمُخْتَارِ فِيهِ حُكْمًا
 وَوَضْعُ ذَا مَكَانَ ذَا تَعْدِي
 فَقَتْلُهُ بِالسَّيْفِ يُعْطَى الْإِثْمَا (٢)
 قِيلَ وَلَمْ يَرَوْا بِهِ ضَمَانًا
 وَصَحَّ إحصَانُ لَهُ مِنْ بَعْدِ
 مِنْ بَيْتِ مَالِ اللَّهِ حَسْبَمَا لَزِمَ
 بِمِثْلِهِ حُتَّى بِهَا قَدْ وَلَجَا
 إِنْ رَأَى فِي الْحَدِّ يُرْجَمَانِ
 وَعَابِدِ الْأَوْثَانِ وَالنُّحُوسِ (٣)
 إِسْلَامِهِمْ فَأَحْكُمْ لَهُمْ بِالْحَدِّ
 فَالْحَدُّ بِالْإِسْلَامِ عَنْهُ أَتَهُمَا
 فَحَدُّهُ فِيهِ اخْتِلَافٌ عِنْدَنَا
 إِنْ كَانَ بَكْرًا أَوْ فَيُجْلَدَانَا
 لِخِصَّةِ الْحَالِ تَرَى النِّصْفَ سَقَطَ
 فِي سُورَةِ النَّسَا تَبَيَّنَا
 فَالرَّجْمُ لَا يَدْخُلُهُ التَّصْيِفُ

(١) قوله : «بمحرم» أي بذات محرم منه ، وهي من لا يحل له نكاحها أبدا .

(٢) قوله : «يعطى الإثما» أي بوجهه لأنه خلاف المشروع فيه من الرجم ، وإن كانا سواءا في إتلاف الناس ، فالإثم من جهة مخالفة الشرع ، ولكن لا ضمان عليه لأنه لم يزد على ما يكون في الرجم من إتلاف النفس .

(٣) النُّحُوس : أي كل شيء يُعْبَدُ من دون الله من النجوم وغيرها .

مِنْ ذَاكَ قُلْنَا يُجْلَدُنْ حَمْسِينَ
وَإِنَّمَا الذُّكُورُ وَالنِّسَاءُ
وَقِيلَ لِلسَّيِّدِ أَنْ يُقِيمَ فِي
وَقِيلَ لَا بَلْ يَحْمِلُنَّ إِلَى
وَإِنَّمَا يَلْزَمُ بِالْإِقْرَارِ
يُقَرُّ أَنَّهُ رَزَى وَالرَّابِعَةُ
إِنْ كَانَ قَدْ حَلَا مِنَ الْجُنُونِ
وَإِنَّمَا يُؤْمَرُ بِالتَّمَهُلِ
قَالَ النَّبِيُّ إِذَا أَقَرَّ مَاعِزُ (٢)
فَقَالَ لَا لِكَيْبِي أَرَدْتُ
وَجَائِزٌ قَدْ قِيلَ أَنْ يُقْرَأَ
لِقَوْلِهِ قَوْمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ
وَلَمْ يُعْنِفِ النَّبِيُّ (مَاعِزًا)
وَإِنْ يَكُنْ أَرَادَ يُتْلَفْنَا
وَإِنْ يَكُنْ أَقَرَّ ثُمَّ رَجَعَا
وَهَكَذَا يُقَامُ بِالشُّهُودِ
أَرْبَعَةٌ مِنَ الْعُدُولِ لَيْسَ فِي
فَيَشْهَدُونَ أَنَّهُمْ رَأَوْا بِلَا

إِذْ مَائَةٌ فِي حُرْنَا يَقِينَا
فِيهِ سَوَاءٌ وَكَذَا الْخُتَاءُ
عَبِيدِهِ الْحَدَّ بِلَا تَعْسُفٍ
إِمَامِهِ إِذْ غَيْرُهُ لَنْ يَفْعَلَا
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِلَا إِنْكَارٍ
تُوجِبُ حَدَّهُ بِلَا مُمَانَعَةٍ
وَعَتِهِ (١) فِي عَقْلِهِ الْمَصُونِ
بِهِ مَخَافَةُ الْفَسَادِ الْمُحْبِلِ
أَفِيكَ شَيْءٌ مِنْ جُنُونٍ غَامِزٍ
تُطْهِيرَ مَا كُنْتُ لَهُ صَنَعْتُ
إِنْ كَانَ لِلْحَقِّ أَرَادَ ظَهَرَا (٣)
بِالْحَقِّ قَدْ أَنْزَلَهُ اللَّهُ لَكُمْ
فَدَلَّ أَنْ ذَاكَ كَانَ جَائِزًا
لِنَفْسِهِ بِالْقَصْدِ يَهْلِكُنَا
قَبْلَ الشَّرْعِ حَدَّهُ قَدْ مَنَعَا
إِنْ شَهِدُوا فِي حَضْرَةِ الْمُحْدُودِ
جُمْلَتِهِمْ أَتَى وَلَا عَبْدٌ وَفِي
شَكٍّ بَانَ ذَاكَ فِيهَا دَحَلَا

(١) وَعَتِهِ : أَلْعَنَهُ هُوَ أَشَدُّ الْجُنُونِ ؛ وَقِيلَ الْمَعْنَى هُوَ الَّذِي لَا يَفَارِقُ الْجُنُونَ .

(٢) مَاعِزُ : هُوَ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ رَجُلٌ أَقْرَ بِالزُّلَى عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(٣) ظَهَرَا : أَيُّ قَوَاهُ .

مِثْلُ دُخُولِ الْمِيلِ فِي الْمَكْحَلَةِ
 سِتْرًا مِنَ اللَّهِ أَلَا فَلْيَشْكُرُوا
 وَمَنْ أَتَى فَلْيَسْتِرْنَّ مَا أَتَى
 فَجَائِزٌ لَهُ بِأَنْ يَحْتَالَ
 وَجَائِزٌ قَدْ قِيلَ يَهْرُبْنَا
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ اسْتَحَفَّ الْأَمْرَا
 وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ جَلْدِهِ رَزَى
 وَإِنْ يَكُنْ مِنْ ضَرْبِهِ الْأَوَّلِ لَمْ
 وَإِنْ يَمُتْ فَمَا عَلَى الْإِمَامِ
 وَإِنْ تَكَرَّرَ الزَّيْ مِنْ قَبْلِ أَنْ
 وَحَامِلٌ مِنْ غَيْرِ زَوْجٍ قِيلَ لَا
 يُمَكِّنُ أَنْ تُعْصَبَ أَوْ أَنْ تُؤْتَا
 وَإِنْ أَقَرَّتْ بِالزَّيِّ تَحَدُّ
 مِنْ هَاهُنَا إِنْ وَلَدَتْ غُلَامًا
 فَقَتَلَتْهُ فَعَلَيْهَا الْحَدُّ
 لِأَنَّمَا إِقْرَارُهَا بِالْفِعْلِ
 أَوْ أَنْ قَتَلَهَا الْغُلَامَ دَلَالًا

بِهَذِهِ تَثْبُتُ نَفْسُ الْحُجَّةِ
 سِتْرَ الْإِلَهِ وَالْعُيُوبَ يَسْتُرُ
 وَإِنْ يَكُنْ عِنْدَ الْإِمَامِ ثَبَتًا
 بِدَفْعِهِ إِذَا رَأَى مَجَالًا
 إِذَا رَجَا الْمَتَابَ حَيْثُ عَنَّا
 كَانَ هُرُوبُهُ لِهَذَا حِجْرًا
 فَحَدُّهُ ثَانِيَةً تَعَيَّنَا
 يَرَأُ فَحَدُّهُ أَخِيرًا قَدْ لَزِمَ
 شَيْءٌ مِنَ الضَّمَانِ فِي الْأَحْكَامِ
 يُحَدُّ قِيلَ الْحَدُّ لَا يُكْرَرَنَّ
 تُحَدُّ مِنْ أَجْلِ احْتِمَالِ حَصَلَا
 نَائِمَةً أَوْ أَنْ تَخَافَ الْمَوْتَ
 لِأَنَّمَا إِقْرَارُهَا يُعَدُّ (١)
 مِنْ رَجُلٍ زَنَى بِهَا حَرَامًا
 إِنْ كَانَ رَجْمًا (٢) أَوْ يَكُونُ الْجَلْدُ
 أَوْ جَبَ ذَلِكَ لَا بِنَفْسِ الْحَمَلِ
 بَأَنَّهُ مِنْهَا الزَّوْنَاءُ حَلًّا (٣)

(١) يُعَدُّ : أي يحسب ويعتبر .

(٢) رجم : فاعل على أن كان تامة أي ثبت ، أو على أنه اسم كان ؛ وخبرها محذوف أي إن كان عليهما رجم .

(٣) حلا : أي وقع .

وَقَوْلُهُ تُقْتَلُ بَعْدَ الْجَلْدِ مُنَاقِضٌ لِقَوْلِهِ فِي الْبَكْرِ لِأَنَّ مَنْ أَحْصَنَ يُرْجَمَنَّ فَمِنْ هُنَاكَ حَصَلَ التَّنَاقُضُ وَذَلِكَ أَنَّهَا بَائِنُهَا فَلَا وَلَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوا الْقَتْلَ هُنَا مِنْ ثَمَّ مَا قَالُوا بِرَأْيِ الْعَصْبَةِ وَإِنْ رَأَى الْبَالِغُ بِالصَّيِّئَةِ وَالْخُلْفُ فِي بَالِغَةٍ إِذَا زَنَتْ فَبَعْضُهُمْ يَحُدُّهَا وَقِيلَ لَا وَمَنْ رَأَى بِأَمَةٍ لِأُمِّهِ وَالْخُلْفُ فِي الْحَدِّ إِذَا مَارَضِيَا وَإِنْ يَكُنْ لَهُ بِهَا نَصِيبٌ وَقِيلَ بَلْ يُحَدُّ فِي ذَا الْمَوْضِعِ وَالْحَدُّ إِنْ أَوْطَأَتِ الْحِمَارَا وَمَنْ وَطَأَ بِهَيْمَةٍ يُخْتَلَفُ وَقِيلَ بَلْ يُحَدُّ مِثْلُ الزَّانِي وَقِيلَ يُهْدَفَنَّ مِنْ فَوْقِ جَبَلٍ وَيَضْمَنُ النَّاكِحُ لِلْبَهِيمَةِ لِأَنَّهَا بِفِعْلِهِ تُحَرِّمُ بَلْ رَبُّهَا بِذَبْحِهَا قَدْ أَمَرَا

بِهِ إِذَا لَمْ تَمُتَنَّ بِالْحَدِّ لَا تُقْتَلَنَّ بِهِ لِهَذَا الْأَمْرِ وَالْجَلْدُ حَدُّ الْبَكْرِ فَافْهَمْنَا وَثُمَّ مَانِعٌ سِوَاهُ عَارِضٌ تُقَادُّ فَالْمَانِعُ فِيهِ حَصَلًا عُقُوبَةٌ لَا قَوْدًا مُبَيَّنًا تُقْتَلُ فَافْهَمْنَهَا مُهَذَّبَةً كَانَ عَلَيْهِ الْحَدُّ فِي الْقَضِيَّةِ بِذِي الصَّبَا هَلْ حَدَّهَا هُنَا ثَبَتَ حَدٌّ عَلَيْهَا لِاشْتِبَاهِ حَصَلًا أَوْ لِأَيِّهِ الْحَدُّ أَصْلُ حُكْمِهِ مَالِكُهَا بِوَطْئِهَا إِذْ وَطِئَا فَالْحَدُّ بِالشُّبْهَةِ لَا يَطِيبُ لِأَنَّهُ أَتَى الْحَرَامَ فَاسْمَعِ أَوْ غَيْرَهُ لِنَفْسِهَا جَهَارًا فِي حَدِّهِ بِالسَّيْفِ قِيلَ يُتَلَفُ إِنْ كَانَ بَكْرًا أَوْ أَحَا إِحْصَانٍ وَالْخُلْفُ فِي اللَّائِطِ نَحْوُهُ حَصَلَ لِرَبِّهَا قَدْ قِيلَ كُلُّ الْقِيَمَةِ الْبَائِنَا وَلَحْمُهَا مُحَرَّمٌ وَدَفْنُهَا مُوَارِيًا تَحْتَ الثَّرَى

يَقُولُ لَا يَأْكُلُ مِنْهُ سَبْعُ
وَأَعْجَبَ الشَّيْخُ أَبَا مُحَمَّدٍ (١)
وَفَرَّغُوا بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ
وَمَنْ وَطَى زَوْجَتَهُ مِنْ بَعْدِ
وَيَلْزَمُهُ الصَّدَاقُ حَقًّا
وَهَكَذَا الْخِلَافُ فِيمَنْ طَلَّقَا
فَبَعْضُهُمْ يَذَرُ عَنْهُ الْحَدَّ
وَأَنْ أَتَى فِي ذَلِكَ بِاسْتِدْلَالٍ
وَيُذَرُّ الْحَدَّ بِهَذَا عَنْهُ
وَرَجُلٌ حَامِسَةٌ تَزَوَّجَا
يُحَدُّ بِالْذُّخُولِ لَا بِالْعَقْدِ
وَأَمْرًا تَزَوَّجَتْ غُلَامَهَا
وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ تُعْزَرُ
وَأَنْ تَكُنْ قَدْ ادَّعَتْ تَأْوِيلًا
وَنَاحِيٍّ مَمْلُوكَةً قَدْ زَوَّجَا
فِي قَوْلِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ يُحَدُّ
وَيُلْحَقَنَّ ابْنُهَا أَبَاهُ
وَمَالُهُ أَنْ يَأْخُذَ الصَّدَاقَا

أَوْ طَائِرٌ إِذْ مِنْهُ لَا يُتَفَعُّ
تَحْلِيلُهَا وَبَعْضُ أَهْلِ سَمَدِ
ضَمَانُهَا عَلَيْهِ لَكِنْ يَأْتُمُ
وَقَاتِيهَا اخْتِلَافُهُمْ فِي الْحَدِّ
وَيُوجَعَنَّ أَدْبًا وَدَقًّا
وَاحِدَةً جَامِعَهَا وَانْطَلَقَ
وَبَعْضُهُمْ يَرَى بِأَنْ يُحَدَّ
فَشَبْهَةً تُشْعِرُ بِاسْتِحْضَالٍ
وَنَحْوُهُ مِمَّا يُشَابِهْنَهُ
وَيَعْلَمُ التَّحْرِيمَ فِيهَا مِنْهَجًا
لِأَنَّهُ زَانٍ بِحُكْمِ الْعَمْدِ
بِوَطْئِهِ تُحَدُّ عَى أَحْكَامَهَا
مَادُونِ جَلْدِ الْحَدِّ فِيمَا يُذَكَّرُ
فَحَدُّهَا يَسْقُطُ فِيمَا قِيلَ
لَهَا بِزَوْجٍ حَارَها وَابْتَهَجَا
وَقَالَ بَعْضُ مَا عَلَيْهِ حَدُّ
فِي شَرْطِهِ الَّذِي بِهِ وَاطَاهُ
مِنْ زَوْجِهَا إِنْ طَلَبَ الطَّلَاقَا

(١) قوله : «أبا محمد» هو العلامة عبد الله بن محمد بن بركة البهلولي ، وقد سبق ذكره . وسمد : هي الجانب العلوي من نزوى ، منها العلماء المشهورون من آل كندة أصحاب المؤلفات المباركة المعتمدة عند المشاركة من أصحابنا .

وَمَنْ زَنَى بِأَمَةٍ وَوَهَبَا
 فَالْعُقْرُ عَنْهُ سَاقِطٌ وَالْحَدُّ
 وَهَكَذَا الْحُكْمُ إِذَا مَاوَهَبَا
 وَمَنْ زَنَى بِامْرَأَةٍ مِنْ فَوْقِ
 وَقِيلَ لِاحِدٍ عَلَيْهِ فَاغْلَمْ
 وَمُسْقِطُ الْحَدِّ لِأَجْلِ الشُّبْهَةِ
 وَجَامِعٌ بَيْنَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ
 قِيلَ يُحَدُّ وَأُنَاسٌ قَالُوا
 وَيُحْبَسَنَّ قَدَرُ مَا يَدْفَعُهُ
 وَقِيلَ لَا حَدَّ عَلَى مَنْ عَبَا
 وَذَلِكَ فِعْلٌ عِنْدَنَا مَحْجُورٌ
 وَهُوَ الزَّنا الْأَصْغَرُ فِيمَا قِيلَ
 وَقَالَ بَعْضُ إِنْ يَكُنْ خَافَ الْعَنَتَ
 لَكِنِّي بِذَلِكَ لَا أَقُولُ
 وَلَا يَمُوتُ ذُو الزَّنى حَتَّى يَرَى
 وَلَعَذَابُ اللَّهِ فِي الْأُخْرَى أَشَدُّ
 مَا لِكُهَا الْعُقْرُ لَهُ إِذْ وَجَبَا
 يَلْزَمُهُ وَالْحَقُّ لَا يُرَدُّ
 ذُو الْحَقِّ لِلْسَّارِقِ مَا قَدْ نَهَبَا
 ثَوْبٌ يُحَدُّ عِنْدَ أَهْلِ الذَّوْقِ
 وَيَلْزَمُ الصَّدَاقُ بِالتَّجَهُمِ
 بِذَلِكَ الْحَائِلِ عِنْدَ الْفَعْلَةِ
 فِي حَدِّهِ لُحْلَفَ أَتَى مُؤَسَّسًا
 يُعَزَّرَنَّ وَهُوَ الْمَقَالُ
 عَنْ سَيِّئِ الْأَفْعَالِ إِذْ يَصْنَعُهُ
 بِفَرْجِهِ وَلَوْ سِنِينَ لَبُثَا
 عَلَى الَّذِي يَفْعَلُهُ مِنْكَوْرُ
 فَلَا تَرَى قَطُّ بِهِ تَحْلِيلًا
 فَلَا عَلَيْهِ إِنْ ضُرُورَةٌ عَنَتْ
 مَعَ أَنَّهُ عَنْ مَا هِرٍ مَنَقُولُ
 بَعَيْنِهِ الْفَقْرَ جَزَاءً حَضْرًا
 إِلَّا إِذَا تَابَ سَرِيعًا وَرَشَدَ

فصل حد القاذف

وَالْحَدُّ فِي الْقَذْفِ لِصَوْنِ الْعِرْضِ
 إِنْ قَذَفَ الْبَالِغُ حُرًّا يُجْلَدُ
 عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ فِيهِ يَقْضَى
 حَدًّا ثَمَانِينَ وَلَا يُقَيَّدُ

وَذَاكَ بِالزَّيِّ فَمَنْ قَدْ قَذَفَا
وَذَكَرَهُ فِي سُورَةِ التَّوْرِ نَزَلَ
وَمِثْلُهَا الرِّجَالُ الْمُحْصَنُونَ
وَذَاكَ وَصَفُ الْمُسْلِمَاتِ طُرًّا
فَقَاذِفٌ مَنْ بِالزَّيِّ اسْتَهْرَا
وَلَا تَقُولُ قَذْفُهُ حَلَالٌ
وَيَدْفَعُ الْحَدَّ إِذَا مَا أَحْضَرَا
إِنْ شَهِدُوا يُحَدُّ ذَاكَ الزَّانِي
وَإِنْ هُمْ قَدْ شَهِدُوا وَرَجَعُوا
فَيُضْمَنُونَ الْجِلْدَ^(٤) مَهْمَا جُلِدَا
وَقِيلَ هَذَا فِي ادِّعَاءِ الْغَلَطِ
أَمَّا إِذَا لَمْ يَدَّعُوا فِيهِ غَلَطٌ
وَقِيلَ بَلْ يُرْجَمُ مِثْلُ مَا رُجِمَ
وَلَيْسَ لِلْمَقْدُوفِ فِي الْأَحْكَامِ
وَلَا يُحَدُّ قَاذِفُ الْعَبْدِ وَمَنْ
لَأَنَّهُ قَدْ صَارَ حُرًّا وَمَضَى
وَلَا يُحَدُّ قَاذِفُ الصَّبِيَّانِ

بِغَيْرِهِ لَيْسَ يُحَدُّ فَاغْرِفَا
فَالْمُحْصَنَاتُ قَذْفُهُنَّ لَا يَحِلُّ
مَعْنَاهُ بِالْعِفَّةِ يُعْرِفُونَا
وَالْمُسْلِمِينَ غَيْرَ^(١) مَنْ تَجَرَّى
لَيْسَ يُحَدُّ لاشتباه خطرا
وَأَمَّا الْحَدُّ بِهِ يُزَالُ
أَرْبَعَةٌ مِنَ الشُّهُودِ الْكُبَرَا^(٢)
أَوْ جَبُّوا يُحَدُّ هَذَا الْجَانِي^(٣)
مِنْ بَعْدِ حَدِّ الضَّمَانِ يَقَعُ
وَدِيَّةَ الْمَرْجُومِ وَقِيَّتِ الرَّدَى
عِنْدَ رُجُوعِهِمْ بِغَيْرِ شَطَطٍ
يُقَادُ مَنْ يَرْجِعُ مِنْهُمْ فَقَطُّ
صَاحِبُهُ بِقَوْلِهِ وَمَا سَلِمَ
عَفْوٌ إِذَا صَارَ إِلَى الْإِمَامِ
يَقْدِفُ مُكَاتِبًا عَلَيْهِ يُجْلَدَنَّ
فِيهِ كَلَامٌ يُشْفِيَنَّ الْمَرْضَا
وَقَاذِفُ الْمَجْنُونِ فِي الْبَيَانِ

(١) غير : منصوب على الاستثناء الموجب .

(٢) الكبرا : أى العدول لأن العدل في دينه كبير عند المسلمين .

(٣) الجاني : أى القاذف ، لأن القذف جنابة على المقدوف .

(٤) فيضمنون الجلد : أى أرض الضرب .

لَأَنَّمَا التَّكْلِيفُ عَنْهُمْ رُفْعًا وَقَدْفُهُمْ لَيْسَ يَحِلُّ فَاغْلَمِ وَقَازِفُ الْأَعْجَمِ وَالْأَصَمِّ وَقَازِفُ الْمَيْتِ إِذَا مَا طَلَبَا وَالْخُلْفُ إِنْ وَارِثُهُ لَمْ يَطْلُبِ وَقَازِفُ الشَّيْطَانِ لَا يُحَدُّ وَقَازِفُ الْإِنْسَانِ بِالْجَنِيِّ^(١) مَنْ قَالَ يَا لَوْطِي فَهُوَ قَازِفٌ فِي نَفْسِهِ مِثْلٌ إِلَى سِوَاهُ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ عُرْفًا يُعْرَفُ وَاللَّفْظُ لِلْمَعْنَى يُرَادُ لَا سِوَى وَالْحَدُّ إِنْ قَالَ لَهُ يَا رَجُلُ يُحَدُّ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ ثِقَلًا حَدَّيْنِ وَالْبَعْضُ يَرَاهُ حَدًّا وَإِنْ يَقُلْ سَلِيلُ الزَّانِيَيْنِ وَقِيلَ بَلْ ثَلَاثَةٌ وَقِيلَا فَمَنْ رَأَى تَعَدَّدَ الْحُدُودِ وَآخَرُونَ نَظَرُوا لِلْكَلِمِ

فَفَعَلُهُمْ لَيْسَ كَبِيرًا وَقَعَا وَالْحَدُّ لِلشُّبْهَةِ لَمْ يُلْتَزَمِ يُحَدُّ وَالْأَعْمَى بِغَيْرِ وَهُمْ وَارِثُهُ فَحَدُّهُ قَدْ وَجَبَا يُحَدُّ أَمْ لَا فَافْهَمْنِ وَاتَّخَبِ إِذْ عَرَضَهُ مُبْتَدَلًا يُعَدُّ يُحَدُّ فِي قَوْلِهِمُ الْجَلِيُّ يُحَدُّ وَالْأَصْلُ هُنَا يُخَالَفُ وَلَا أَقُولُ بِالَّذِي رَأَاهُ مِنْهُ مُرَادٌ مَنْ بِهِ قَدْ يُقْدَفُ وَيُعْرَفُ الْمُرَادُ مِمَّا قَدْ حَوَى كَقَوْمِ لُوطٍ أَنْتَ عِنْدِي تَعْمَلُ وَيَاسَلِيلُ الزَّانِيَيْنِ جُعِلَا لِأَنَّهُ بِلَفْظِهِ تَعَدَّى زَانٍ يُحَدُّ هَاهُنَا حَدَّيْنِ يُحَدُّ وَاحِدًا فَعِي التَّأْصِيلُ يَنْظُرُ فِي تَعَدُّدِ الْمَحْدُودِ وَالْأَوَّلُ التَّحْقِيقُ عِنْدَ الْفَهْمِ

(١) قوله : « بالجنِّي » وذلك بأن يقول للمرأة قد وطئك أو زنى بك جنِّي ، أو الجنِّي ، أو يقول لرجل إني رأيت الجنِّي يلوط بك ، أو لاط بك ، أو نحو ذلك .

وإن يقل يازان نجل الزانية والخلف فيمن أنث الذكرا كقوليه زانية للرجل قيل يحذ وهو الصحيح وذلك التعكيس لا أراه وربما قد يقتضى المبالغة وقيل لأحد عليه حيثما فحصلت بذاك شبهة وفي بفاسق الفرج إذا ماقدفا قيل يحذ إذ به قد يعنى به عن أشياء^(١) لها احتمال يمكن أن يراد كشف العورة ولا يحذ إن يقل يابغل يمكن أن يراد سوء الخلق وإن يكن^(٢) في عرفهم قذف فلا لكل قوم عرفهم فالهند ولم يكن على لغات العرب بل كل لفظ يقتضى ماذكرا

يلزمه حدان في العلانية في قذفه أو ذكر النسوانا وقوله زان لأنثى فأقبل لأنه في قذفه صريح يسقط عنه حد ما آناه لحكمة فيها المعاني بالغة لم يأت بالقذف كما قد علما هذا لدرء الحد مالا يحفى في حده عنهم خلاف عرفا نفس الزنى وقيل بل يكتفى فحده لأجلها يزال إذ ذاك فسق إن يكن في حضرة للاختمال وكذا يابغل أو أنه في الوصف غير متقى يترك ما عرفهم تحملا بعرفهم قذفهم والسند ذلك موقوفا فلا تستعرب ما بين أهليه فحذف حجرا

(١) قوله : «عن أشياء» باسقاط الهمزة لأجل استقامة الوزن .

(٢) قوله : «وإن يكن» كان هنا تامة ، وقذف فاعل بـ يكن أي إن يثبت عندهم قذف في عرفهم بشيء من الألفاظ

فصلُ اللعانِ

وَقَازِفٌ لِرُزُوجَةٍ لَمْ يَكُنْ
وَأُكْرِثَ زَوْجَتُهُ مَا قَالَا
وَذَاكَ أَنَّ الْحَاكِمَ الْمَنْصُوبَا
يَقُولُ لَا بُدَّ لَكُمْ مِنْ كَاذِبٍ
فَإِنْ أَبَوَا دَعَا الْفَتَى لِيَشْهَدَا
يَشْهَدُ بِاللَّهِ بِأَنِّي صَادِقٌ
وَيَلْعَنُ نَفْسَهُ فِي الْخَامِسَةِ
وَتَشْهَدُنَّ بِاللَّهِ بَعْدَهُ عَلَى
وَعَضَبُ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ يَكُنْ
بَيْنُونَةُ مَا بَعْدَهَا اجْتِمَاعُ
وَالْوَلَدُ الَّذِي يُلَاعِنُنَا
وَمَالُهُ يَسْتَرْجِعُ الصَّدَاقَا
وَذَاكَ مِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعَصْرِ
تُقَدِّمُهَا عَلَيْهِ لَا يَلْتَمِسُ
قَدَمَهُ الْقُرْآنُ وَالنَّبِيُّ
وغيرُهُ مُخَالِفٌ لِلْسُّنَّةِ

لَهُ شُهُودٌ بِالْمَقَالِ الْبَيِّنِ
فَهَا هُنَا حُكْمُ اللَّعَانِ آلا (١)
يَأْمُرُ (٢) ذَا وَتِلْكَ أَنْ يَثُوبَا
فَلْيَتَّقِ الْكَاذِبُ هَلْ مِنْ تَائِبٍ
بِاللَّهِ أَرْبَعًا يَحُدُّ الْمَشْهَدَا
أَرْبَعَ مَرَّاتٍ بِهَا يُنَاطِقُ
إِنْ كَانَ كَاذِبًا وَهِيَ جَالِسَةٌ
كَذِبِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ وَلَا (٣)
فِيمَا ادَّعَاهُ صَادِقًا ثُمَّ لَتَيْنِ
وَلَيْسَ فِي هَذَا لَهُمْ نِزَاعٌ
عَلَيْهِ بِالْأَمِّ فَيُلْحَقْنَا
لَمَّا اسْتَحَلَّ وَلَمَّا قَدْ ذَاقَا
فِي مَسْجِدٍ وَقِيلَ بَعْدَ الظُّهْرِ
عِنْدَ اللَّعَانِ بَلْ هُوَ الْمُقَدَّمُ
فِي حُكْمِهِ وَذَا هُوَ الْمَرْضِيُّ
وَلَا لِعَانٍ أَبَدًا لِأَمَةٍ

(١) آلا : أي صار .

(٢) يأمرذا : إشارته للرجل ، وتلك للمرأة ، أي يأمر كلا منهما بالمتاب .

(٣) ولا : أي متواليات .

كَذَٰكَ لَا لِعَانَ لِلدَّمِيَّةِ وَلَا لِمَنْ طَلَّقَهَا فِي الْأَكْثَرِ وَلَا لِأَعْمَى إِنَّهُ لَمْ يُصِرْ وَرَاجِعٌ عَنْ قَذْفِهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ وَهِيَ لَهُ وَابْنُهَا أَيْضًا لَهُ وَرَاجِعٌ مِنْ بَعْدِ أَنْ يَتِمَّ وَالِابْنُ إِنَّهُ وَيُجْلَدُنَا وَهِيَ إِذَا مَا صَدَّقَتْهُ تُرْجَمُ وَلَا لِرُؤُوحَةٍ لَهُ صَيَّةٍ وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ لِعَانٌ فَانْظُرِ صَنِيعَهَا فَحُكْمُهُ كَالْمُفْتَرِي يَمْضِي اللَّعَانُ فَعَلَيْهِ يُجْلَدَنْ يَرِثُهُ وَيَحْمِلَنَّ ثِقْلَهُ لِعَانُهُ صَارَتْ عَلَيْهِ حُرْمًا عَلَى أَفْتِرَائِهِ بِمَا تَعْنَى (١) وَهُوَ مِنَ الْمِيرَاثِ قِيلَ يُحْرَمُ

فصل حد الشارب

وَشَرَعَ الْحَدُّ (٢) عَلَى مَنْ سَكِرَا فَالسُّكْرُ لَشَكِّ جُنُونٍ عَاجِلٍ فَشَارِبُ الْخَمْرِ وَلَمْ يَسْكِرْ لِأَنَّ نَفْسَ قُرْبِهَا مُحَرَّمٌ وَغَيْرُهَا مِنَ الشَّرَابِ يُجْلَدُ لَصَوْنِ عَقْلِهِ أَلَا فَلْيَشْكُرَا فَكَيْفَ يَسْعَى فِي جُنُونٍ عَاقِلٌ يُجْلَدُ حَدَّ شَارِبٍ فِي النَّظَرِ «فَاجْتَنِبُوهُ» فِي الْقُرْآنِ يُعْلَمُ إِنْ زَالَ عَقْلُهُ وَلَا يُفْنَدُ (٣)

(١) تعنا : أى تَعَنَّثَ .

(٢) قوله : «وشرع الحد على من سكر» في هذا نظر ، لان مشروعية الحد غير متوقفة على وجود الإسكار فقط فلو شرب الخمر فإنه يحد ولو لم يسكر ، ولو قال :

وشرع الحد على من شربا

لكان أولى في نظري لسلامته من هذا الإيراد ، ولصدقه على المراد .

(٣) لا يفند : لا يميز

لَا يَعْرِفُ السَّمَاءَ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا
فَهَاهُنَا يَسْتَوْجِبُ الْحَدَّ وَمَا
وَلِلْإِمَامِ إِنْ رَأَى تَغْزِيرَهُ
وَإِنْ يَكُنْ فِي شَرْبِ هَذَا مُسْتَحِلٌّ
وَجَلْدُهُ مِنْ أَوْسَطِ الْجَلْدِ ذِكْرٌ
لَا تُنَزَّعُ الشَّيْبُ عَنْهُ فِيهِ (٢)
وَقِيلَ إِنْ الْمُصْطَفَى قَدْ جَلَدًا
وَجَلَدَ الصَّدِيقُ مِثْلَهُ وَفِي
وَدَخَلَتْ فِي دِينِنَا أَعَاجِمُ
وَجَلْدُ الْأَرْبَعِينَ مَا كَفَاهُمْ
قَالَ عَلِيٌّ : إِنْ مَنْ قَدْ سَكِرَا
فَاسْتَخَرَجُوا هُنَاكَ حَدَّ مَنْ قَذَفَ
أَعْطَوْهُ حَدَّ مَا بِهِ قَدْ عُرِفَا
مَصْلَحَةٌ وَأَصْلُهَا فِي السُّنَّةِ
فَالْقَصْرُ ثَابِتٌ وَلَوْ لَمْ تَحْصُلِ
فُتِبَتْ الْإِجْمَاعُ بَعْدَهُ فَمَنْ

يُمَيِّزَنَّ مَا لَدَيْهِ حَصَلَا
قَدْ كَانَ قَبْلَهُ فَلِلْسَّجَنِ اتَّمَى
بِالْجَلْدِ حَتَّى يَتْرُكَ أُمُورَهُ
عَاقِبَةُ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْتَقِلَ
حَدًّا ثَمَانِينَ (١) عَلَى مَا قَدْ أُمِرَ
بَلْ جَلْدُهُ مِنْ فَوْقِهَا يَكْفِيهِ
فِي الْخَمْرِ أَرْبَعِينَ جَاءَ مُسْنَدًا
صَدْرَ زَمَانٍ عُمَرُ بِهِ اكْتَفَى
فَشَا (٣) بِهِمْ فِي شَرْبِهَا الْمُلَازِمُ (٤)
فَشَاوَرَ الْفَارُوقُ مِنْ لَأَقَاهُمْ
هَذَى وَمَنْ هَذَى فَإِنَّهُ افْتَرَى
لَهُ لِأَنَّهُ بِذَاكَ قَدْ عُرِفَ
لَوْ أَنَّهُ فِي وَقْتِهِ مَا قَذَفَا
كَالْقَصْرِ فِي الْأَسْفَارِ لِلْمَشَقَّةِ
مَشَقَّةٌ فَافْهَمْ مَعَانِيَ الْعِلَلِ
خَالَفَهُ قَدْ قِيلَ مِنْهُ يُرَانُ

(١) قوله : «حدا ثمانين» منصوبان على التمييز أو على الحال والأول أظهر .

(٢) فيه : أي في حال الحد .

(٣) فشا : أي كثر بسببهم .

(٤) الملازم : أي الملازم للخمر .

وَأَنَّ أَبَى عَنِ الْمَتَابِ غُرْلًا
وَبَقِيَ الْإِشْكَالُ كَيْفَ سَاغَ أَنْ
جَوَابُهُ (٢) صَحَابَةُ الْمُخْتَارِ
وَكَانَ فِي عَصْرِهِمْ مَا ثَقُلَا
فَأُتِيَ فِي ذَا الْعَصْرِ لَيْسَ يُقْبَلُ
هُمُ الْعُدُولُ فِي الَّذِي قَدْ ثَقُلُوا
وَأُتِيَ أَنْ خَالَفَتْ الْمُؤْمِنِينَ
وَأَنَّ ثَقُلَ أُرِيدُ وَجْهَ الْحِكْمَةِ
هُمْ جَلَدُوهُ أَرْبَعِينَ حَدًّا
فَحَصَلَ الْحَدُّ مَعَ التَّغْزِيرِ
وَمِنْ طَرِيقٍ آخَرَ يُمَكِّنُ أَنَّ
بَلَّ إِنَّهُ إِلَى اجْتِهَادِ الْقَائِمِ
وَمِنْ هُنَاكَ وَصَفُ فِعْلِهِ اخْتَلَفَ
فَبِالْجَرِيدِ (٣) قَدْ رُوِيَ فِي حَالٍ
وَقَدْ رُوِيَ بِأَرْبَعِينَ مُطْلَقًا
وَبِاخْتِلَافٍ هَذِهِ الْأَفْعَالِ

إِذْ خَالَفَ الْأَجْمَاعَ فِيمَا سُنَّا (١)
يُزَادُ فِي الْحَدِّ عَلَى مَا قَدْ يُسَنُّ
مَاقَابِلُوا ذَلِكَ بِالْإِنْكَارِ
فِي ذَاكَ بَحْثٌ عَنْهُمْ فَيُقْبَلَا
بَحْثُكَ فَادْهَبْ وَهَوَاكَ مُشْكِلُ
يَلْزَمُنَا قَبُولُ مَا قَدْ قَبِلُوا
وَلَيْتَ مَا قَصْدُهُ يَقِينَا
فَدُونُكَ الْجَوَابَ فِي الْمَسْئَلَةِ
وَعَزَّزُوهُ أَرْبَعِينَ جَلْدًا
لِتَشْمَلْنَ مَصْلَحَةَ النَّكِيرِ
تَقُولُ أَنَّ ذَاكَ لَمْ يُحَدِّدَنَّ
مُفَوَّضٌ لَا مِثْلَ حَدٍّ لَا زِمَ
عَنِ النَّبِيِّ قَدْ رَوَاهُ مَنْ سَلَفَ
وَقَدْ رُوِيَ بِالْأَيْدِي وَالنَّعَالِ
وَبِثَمَانِينَ أَيْ مُعْلَقًا
تَعْرِفُ عَدَمَ ضَبْطِهِ بِحَالٍ

(١) فيما سُنَّا : بالبناء للمفعول أي في السنون ، وهو ما ثبت من الأحكام والشرائع من جانب السنة قولاً أو عملاً أو تقريراً ، ولا شك أن الربيع بن حبيب من علماء السنة .

(٢) جوابه : مبتدأ ، وصحابة المختار مبتدأ ثان ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول ، فهى من الجمل التى محلها الرفع .

(٣) فبالجرید : أي بجرید النخل ، وهى جمع جریده وهى الزورة الصغيرة سميت جریده لتجریدها من السعف أي الخوص .

وَإِنَّمَا الْفَارُوقُ قَدْ أَصَابَا وَجْهًا مِنَ الْحَقِّ وَمَا اسْتَرَابَا
وَحَيْثُ أَنَّ الْوَجْهَ مَائِعَيْنَا كَانَ التِّرَامُ فِعْلِهِ مُعِينَا
وَقَطَعَ الْإِجْمَاعُ الْإِحْتِمَالَ وَصَارَ حُجَّةً لَنَا كَمَالَا

باب الجهاد

إِنَّ الْجِهَادَ لِقِتَالُ الْمُسْلِمِ بِهِ إِلَهِ يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ مَا مِثْلُهُ جِهَادُ نَفْسِهِ وَلَا نَعَمْ جِهَادُ النَّفْسِ فَرَضٌ لَزِمٌ لَكِنَّ نَفْعَهُ عَلَى النَّفْسِ اقْتَصَرَ فَجَعَلَهُ (١) مِنْ أَصْغَرِ الْجِهَادِ فَذَاكَ بِاعْتِبَارِ مَا النَّفْسُ يَخْصُ وَمِنْ هُنَا قَالَ الْجِهَادُ الْأَكْبَرُ أَوْسَطُهُ الْكُدُّ عَلَى الْعِيَالِ وَهُوَ عَلَى صِنْفَيْنِ دَفَعَ فِيهِ كَذَاكَ مَنْ قَدْ قَصَدَ الْبِلَادَا

لِلْمُشْرِكِينَ أَوْ بُغَاةِ الْأُمَمِ فَالَّذِينَ بِالْجِهَادِ حَقًّا قَامَا كَسَبَ الطَّعَامَ لِلأُولَى (١) قَدْ كَفَلَا كَذَلِكَ الْكَسْبُ لِمَنْ يُلَازِمُ فَكَيْفَ يَفْضُلُنَ (٢) جِهَادَ مَنْ كَفَرَ قِتَالُ أَهْلِ الْبَغْيِ وَالْفَسَادِ لَا بِاعْتِبَارِ مَا عَلَيْهِ الذِّكْرُ نَصُ هُوَ جِهَادُ النَّفْسِ عَمَّا يُحْجَرُ وَطَلَبُ الْقُوَّةِ مِنَ الْحَلَالِ قِتَالُ مَنْ لَبِثَهُ يَأْتِيهِ لِيُظْهِرَ الضَّلَالَ وَالْفَسَادَا

(١) لِلأُولَى : اسم موصول بمعنى الذين .

(٢) قوله : «فكيف يفضُلُن ... الخ» لجهاد مفعول به ، والمعنى أن جهاد النفس نفعه مقصور على صاحبه ، وجهاد الكفار منفعة عامة ، فكيف يكون الجهاد المقتصر نفعه على النفس أفضل من جهاد الكفار الذي يعم نفعه المسلمين ، في أمر الدنيا والدين ؟!

(٣) قوله : «فجعلله» الضمير عائد على صاحب الأصل أي الصائغ .

وَمَنْ عَلَيْهِ فِي طَرِيقِهِ اعْتَدَى
فَكُلُّ ذَا دَفْعٍ يَكُونُ لَازِمًا
حَتَّى أَحْوِ الدِّينَ إِذَا مَادَهُمْ
ثُمَّ لِيُدَافِعَنَّ مَا اسْتَطَاعَا
فَقَاتِلْنَا مَنْ ضَلَّ فِي عُمَانَا
لَأَنَّهَُا مِصْرٌ (١) قَدْ اسْتَقَلَّا
وَالْعَزْوُ أَنْ تَخْرُجَ أَنتَ قَاصِدًا
تَنْشُرُ فِيهَا الْعَدْلَ وَالْإِحْسَانَا
بِفِعْلِ بَعْضٍ يَسْقُطَنَّ الْقَرْضُ
وَالدِّينُ عُذْرٌ يُسْقِطُ الْعَزْوُ وَلَا
وَمِنْ هُنَا جَبْرُ الرَّعَايَا مُنْعَا
إِنْ كَانَ بِالْجَبْرِ رَجَا أَنْ يَقْهَرَا
وَأَنْتَ إِنْ نَظَرْتَ سِيرَةَ السَّلَفِ
قَدْ هَجَرَ الْمُخْتَارُ مَنْ تَخَلَّفَا
حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمْ بِمَا
تَابَ إِلَهُ عَنْهُمْ فَكَانَا
لِإِلَهِ إِلَى تَبُوكَ خَرَجَا

وَمَنْ أَرَادَ مَالَهُ بِالْاِعْتِدَا
فَرَضًا عَلَى مَنْ كَانَ فِيهِ قَائِمًا
يَنْوِي خِلَاصَهُ بِأَنْ يُسَلِّمَهُ
وَيُوسِعَنَّ حَصْمَهُ دِفَاعًا
دَفْعٌ لِيَجْعَلِيَهُمْ لَهَا مَكَانًا
إِنْ حُلَّ (٢) بَعْضُهُ غَدًا يَنْحَلَا
دَارَ الْعَدُوِّ تُظْهِرُ الْقَوَائِدَا
وُجُوبُهُ كِفَايَةً قَدْ كَانَا
وَالدَّفْعُ فِيهِ لَيْسَ يَكْفِي الْبَعْضُ
يُسْقِطُ قَرْضَ مَا عَلَيْهِ نَزَلَا
لِلْعَزْوِ وَالْبَعْضُ يَرَى أَنْ يَسْعَا
عُدُوَّهُ جَارَ لَهُ أَنْ يَجْبُرَا
تَرَى الْجَوَارَ وَاضِحًا لِمَنْ عَرَفَ
عُقُوبَةً إِذْ آثَرُوا التَّخَلُّفَا
قَدْ رَحِبَتْ وَأَظْهَرُوا التَّسَدُّمَا
هَذَا دَلِيلًا فِي الْجَوَارِ بَانَا
وَوَبَّخَ الْإِلَهُ مَنْ تَوَلَّجَا (٣)

(١) أي مِصْرَهَا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وجعلها مملكة مستقلة قضبتها يومئذ صحار ، والتخصيص تحديد الحدود أبو اسحاق .

(٢) حُلَّ : بالبناء للمفعول ، وغدا ظرف ، والمعنى إن حُلَّ اليوم بعضه المحل غدا كله ، أو هي بمعنى صار فتكون فعلا ماضيا ، وهذا أظهر ونصب ينحل للضرورة إذ لا موضع هنا لإضمار إن ، ولا لتقدير نون التوكيد .

(٣) تَوَلَّجَا : أى تخلف .

وَهَذِهِ عِنْدَ سُلَيْمَانَ وَقَعَ
سِيَاسَةً لِأَجْلِ حِفْظِ الْمَمْلَكَةِ
مَعَ أَنَّهُ طَيْرٌ وَلَمْ يُكَلَّفْ
لَكِنَّهُ مُسَحَّرٌ لَهُ كَمَا
وَإِنَّمَا عِقَابُهُ فِي الْمَثَلِ
وَمِثْلُ ذَبْحِ مَا يُحَلَّلْنَا
وَيَلْزَمُ الْجِهَادُ مَنْ كَانُوا عَدُوًّا
وَمَنْ عَنِ الرَّخْفِ يُؤَلَّى هَارِبًا
إِلَّا إِذَا لِفَتَةٍ تَحْيَا
يُكْرَهُ لِلْإِمَامِ أَنْ يُبَاشِرَ
سِيَاسَةً لِأَنَّهُ إِنْ قُتِلَ
وَالْمُصْطَفَى كَانَ يُبَاشِرُنَا
ثُمَّ الْمُحَارِبُونَ صِنْفَانِ فَقَطْ
وَهُم عَلَى صِنْفَيْنِ أَهْلُ وَثَنٍ
وَالْكُلُّ يُدْعَوْنَ إِلَى الْإِسْلَامِ
إِنْ قَبِلُوهُ فَهُمْ إِخْوَانُنَا
فَإِنْ أَبَوْا فَأَهْلُ الصَّنَمِ
وَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ فِي صَلَاحِهِمْ
لِأَنَّهُ يَنْظُرُ مَا كَانَ أَسَدٌ

عَلَيْهِ مِنْ تَهْدِيدِهِ مَا قَدْ وَقَعَ
لَوْ لَمْ يَجِءْ بِحُجَّةٍ لِأَهْلِكَ
بِطَاعَةٍ فَكَيْفَ بِالْمُكَلَّفِ
قَدْ سُحِّرَتْ لَنَا الْمَوَاشِي نَعْمًا
كَمِثْلِ تَأْدِيبِ لَنَا مُحَلَّلِ
ذِبَاحِهِ فَلَيْسَ يُشْكِلُنَا
يَصِفُ الْعَدُوَّ وَكَذَلِكَ فِي الْعَدُوِّ
يَكُونُ بِالنَّارِ غَدًا مُعَاقِبًا
أَوْ لِمَكِيدَةِ الْقِتَالِ أَحْرَزًا
بِنَفْسِهِ الْحَرْبَ وَأَنْ يُخَاطِرَا
إِمَامُهُمْ فَأَمْرُهُمْ تَحْلُلًا
لِعِصْمَةِ حَمَتِهِ فَأَعْلَمْنَا
صِنْفٌ عَلَى الْإِسْرَافِ مِنْهُمْ سَقَطَ
وَذُو كِتَابٍ فِي قَدِيمِ الزَّمَنِ
وَمَابِهِ أَتَى مِنَ الْأَحْكَامِ
لَهُمْ مِنَ الْأَحْكَامِ مَا كَانَ لَنَا
لَا تُقْبَلُ الْجِزْيَةُ مِنْهُمْ فَأَعْلَمَ
شَيْئًا مِنَ الْقُوَّةِ جَارَ لَهُمْ
لِلدِّينِ وَالِدَوْلَةِ حَيْثُ وَجَدَ

قَدْ هَادَنَ^(١) الْمُحْتَارُ أَهْلَ مَكَّةَ
وَمَنْ يُشَدِّدَنَّ فِي ذَا الْأَمْرِ
فِي الصَّدْرِ مِنْ بَرَاءَةٍ إِذَا انْقَضَتْ
فِي كُلِّ مَرَصِدٍ لَهُمْ فَلْيَقْعِدِ
فَلَهُمُ السَّيْفُ أَوْ الْإِسْلَامُ
إِلَّا إِذَا أَمَّنَ مِنْهُمْ أَحَدُ
وَإِنْ يَكُنْ^(٢) أَهْلُ كِتَابٍ تُقْبَلُ
يُدْعَوْنَ لِلْإِسْلَامِ أَوْ لِلْجِزْيَةِ
إِنْ بَذَلُوا الْجِزْيَةَ كَأَلَّتْ لَهُمْ
وَإِنْ هُمْ قَدْ نَقَضُوا الذَّمَّامَا
وَالْكُلَّ يُسَبَّوْنَ إِذَا مَا حَارَبُوا
وَقِيلَ لَا تُسَبِّ^(٤) ذُرَارِي الْعَرَبِ
أَمَّا الْعُمَانِيُّونَ فَالْنَسْخُ وَرَدَّ

فَكَانَ فَتْحًا لِعُمُومِ الْأُمَّةِ
يَقُولُ مَنْسُوخٌ بِنَصِّ الذِّكْرِ
أَشْهَرُهُمْ يُقَاتِلُونَ قَدْ ثَبَتَ
لِلْمُشْرِكِينَ لِلْحِصَارِ الْأَبَدِيِّ
وَمَالَهُمْ صَلَاحٌ وَلَا ذِمَامُ
يُلْغَنُ مَأْمَنُهُ وَيَقْعَدُ
جَزِيَّتَهُمْ عَلَى صَعَارٍ تُبَدَّلُ
أَوْ لِلْقِتَالِ إِنْ أَتَوْا بِأَنْفَةٍ^(٣)
بِذَلِكَ ذِمَّةٌ وَلَوْ لَمْ يُسَلِّمُوا
مَا بَيْنَنَا فَالْحَرْبُ فِيهِمْ قَامَا
وَتُغْنِمُ الْأَمْوَالُ فِيمَنْ نَاهَبُوا
وَقِيلَ تُسَبِّ وَهُوَ قَوْلٌ مَعْرَبِي
عِنْدَهُمْ فِي سَبِّهِمْ دُونَ السَّبِّ^(٥)

(١) قوله : «قد هادَنَ» يشير إلى ما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية .

(٢) قوله : «وإن يكن» أي وإن يكن المخاربون أهل كتاب الخ .

(٣) بأنفة : أي بامتناع .

(٤) قوله : وقيل تسبى الخ مختار المحققين من أصحابنا أهل المغرب ؛ أن حكم الوثنية واحد ، لا فرق بين العربي وغيره ، وإنما المستثنى هم من يناله نسب النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد سبى النبي صلى الله عليه وسلم هوازن وهم من قريش ، وأما غزوة أوطاس — وادبديار هوازن — فإنها وقعت بعدها بعض غزوات فسبى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم السبيا ، وهى من العرب كغزوة الفلُس — صنم لظى — فوقوع السبى بعد أوطاس دليل على أن حكم السبى فى العربى باق غير منسوخ والله أعلم . أبو اسحاق .

(٥) دون السبِّ : أي دون غنم أموالهم ، والسبب المال .

نَاسِحُهُ قَدْ كَانَ فِي أُوطَاسٍ (١) ،
 بِقَوْلِهِ لَارِقٌ بَعْدَهَا عَلَى
 قُلْتُ وَلِلْإِجْبَارِ قَدْ يَحْتَمِلُ
 وَأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ شِرْكٌ فِيهِمْ
 حَرْبُ النَّصَارَى الْيَوْمَ بِالْذَّوَاهِي
 فَيَأْخُذُونَ الدَّارَ بِالْخَدَائِعِ
 فَمَا لَهُمْ مِنْ دَعْوَةٍ عَلَيْنَا
 وَمَا الْخِيَانَاتُ تَحِلُّ فَأَعْلَمَ
 وَحِينَ مَا يَنْهَزِمُونَ تُقَسِّمُ
 يُدْفَعُ خُمْسُهَا إِلَى الْإِمَامِ
 لِلَّهِ سَهْمٌ (٥) ، ثُمَّ لِلنَّبِيِّ
 وَرَابِعُ الْأَقْسَامِ فِي الْيَتَامِ

عِنْدَهُمْ مِنْ بَعْدِ سَبْيِ النَّاسِ
 غُرَبٍ يَنْحَوِرُ هَذِهِ قَدْ تُقْلَا
 بَأَتَّهِمْ قَدْ أَسْلَمُوا وَأَقْبَلُوا
 مِنْ بَعْدَهَا حَتَّى بِهِ (٢) ، قَدْ يُحْكَمُ
 وَالْكُلُّ مِنَّا غَافِلٌ وَلَا هِيَ (٣) ،
 وَإِنَّهَا أَقْوَى مِنَ الْمَدَافِعِ
 وَمَا لَهُمْ مِنْ ذِمَّةٍ لَدَيْنَا
 لَكِنْ بِضَرْبِ الصَّارِمِ الْمُخَذَّمِ (٤) ،
 أَمْوَالُهُمْ غَنِيمَةً إِذْ تُعْنَمُ
 يُنْفَذُ فِي أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ
 ثُمَّ قَرِيبِ الْمُصْطَفَى الْأُمِّيِّ
 وَفِي الْمَسَاكِينِ عَلَى التَّمَامِ

(١) أوطاس : هي المعروفة بغزوة حنين ، وأوطاس ماء هوارن كان فيه معسكر هوازن ، وثقيف ، لحرب النبي صلى الله عليه وسلم .

(٢) حتى به : أي بالسبي .

(٣) من هنا يعرف المرء مكانة الناظم رحمه الله في العلم والسياسة الشرعية ، والخبرة بحال الاستعمار ومكر أهله ، وغفلة الأمة الإسلامية ، ولا غرو فهو الذي كان يهتف باستقلال عمان ، وهو الركن للإمامة جزاءه الله عن علمه وجهاده في الدين أحسن جزاء .

(٤) الصارم : السيف . واخذم : القاطع .

(٥) قوله : «لله سهم» هذا القسم غير موافق لما في كتب المشاركة من أهل المذهب ، وإنما هو عندهم أن يكون من ستين سهماً ، فيخرج من الستين خمسها وهو اثنا عشر فيكون منها لله سهم ، وللرسول سهم ، ولذي القربى سهم ، واليتامى ثلاثة أسهم ، وللمساكين ثلاثة أسهم ، ولابن السبيل ثلاثة أسهم ، فذلك اثنا عشر ، فهذا قسمها المعروف عند أصحابنا ، وقد رأيت في بعض نسخ هذا الكتاب ما يوافق هذا القسم ، ولكنني لم أحفظها ولم أظفر بها في الأوان ، ولعل المصنف رأى لهذا القسم وجهاً آخر غير الذي عليه أصحابه ، استدلالاً من معاني الآية ، فجعل لما فيه اللام ثلاثة أرباع الخمس ولما لا لام فيه الربع فقط . العبري

وَفِي بَنِي السَّيْلِ فِي ثَلَاثَةِ سَهْمٍ الْإِلَهِ ثُمَّ سَهْمُ الْمُصْطَفَى سَهْمُ قَرَابَةِ النَّبِيِّ يُجْعَلُ إِنْ عُلِمُوا فَهُمْ بِهِ أَحَقُّ مِنْهُ يُزَوِّجُونَ يُحْمَلُونَ كَمِثْلِ مَا كَانَ الرَّسُولُ يَفْعَلُ وَمَا عَدَا الْخُمْسَ فِي الْجَيْشِ قُسِمَ وَالسَّهْمُ لِلرَّاجِلِ وَالْغُلُولِ (١) وَقِيلَ مَنْ غَلَّ يُحَرِّمَنَّهَا وَالْقِسْمُ بِالْقَرْعَةِ فِيهَا حَسَنٌ وَكُلُّ حُكْمٍ لِدَوَى الْكِتَابِ إِلَّا النِّكَاحَ وَالذَّبَّاحَ فَهُوَ مِنْ وَذَاكَ فِي الصُّلْحِ وَأَمَّا مَنْ حَرَبَ وَالْخُلْفَ فِي الْأُصُولِ قِيلَ تُقْسَمُ وَقِيلَ إِنْ شَاءَ الْإِمَامُ قَسَمًا فَهُوَ لِرَأْيِهِ فَقَطُّ يَرْجَعُ قَدْ قَسَمَ الْمُخْتَارُ أَصْلَ خَيْرًا فَجُعِلَتْ لِلْمُسْلِمِينَ صَافِيهِ (٢)

يُقْسَمُ فَافْهَمَ لِمَعَانِي الْآيَةِ يُجْعَلُ فِي عِزَّةِ أَرْبَابِ الْوَفَا فِيهِمْ وَلَكِنْ عِلْمُهُمْ مُسْتَشْكَلٌ أَوْ جُهِلُوا يُنْصَرُ مِنْهُ الْحَقُّ وَيُنْفَقُونَ ثُمَّ يُحْدَمُونَ فِيهِمْ وَمَا الدَّعْوَى بِهَذَا تُقْبَلُ لِلْفَارِسِ السَّهْمَانِ حَقُّهُ عِلْمٌ كَثِيرُهُ يَحْرُمُ وَالْقَلِيلُ مِنْهَا وَقِيلَ بَلْ يُقَاصَصْنَا مِنْ بَعْدِ تَوْزِيعِ لَهَا يُبَيِّنُ فَلِلْمَجُوسِ وَلِكُلِّ صَابِي أَهْلِ الْكِتَابِ ذُوهُمْ يُحْلَلْنَ مِنْهُمْ فَقِيلَ مِنْهُ ذَلِكَ يُجْتَنَّبُ وَقِيلَ بَلْ تُحْبَسُ حِينَ تُعْنَمُ وَإِنْ يَشَاءُ وَقَفَّهَا وَعَمَّمَا فَكُلُّ مَا أَرَادَ مِنْهَا يَصْنَعُ وَوُقِفَتْ فَارِسُ عَصْرَ عُمَرَا مَصْلَحَةٌ عَلَى الْجَمِيعِ مَاضِيَةٌ

(١) قوله : «والغلول» هو الأخذ من الغنيمة على وجه الاختلاس والسرقة ، قال الله تعالى : ﴿ومن يغلل يات بما غل يوم القيامة﴾ .

(٢) صافية : أي بيت مال يستغله الإمام ؛ أو من يقوم مقامه ، وينفذ غلته في مصلحة الدين ، وتقويم أمر المسلمين .

وَمَنْ بَغَىٰ فَيَطْلُبُ الرُّجُوعَ مِنْهُ إِلَىٰ مَا يَقْتَضِي الْمَشْرُوعُ
فَإِنْ أَبِي فَإِنَّهُ يُقَاتِلُ وَتُقَطَّعُ الْأَسْبَابُ وَالْوَسَائِلُ
مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعْنَمَ مَالُهُ وَلَا تُسَبَّى ذَرَارِيهِ فَكُلُّ حُظْلًا (١)
كَذَاكَ لَا يُتَّبَعُ مِنْهُمْ مُدْبِرُ كَذَا الْجَرِيحُ مَا عَلَيْهِ يُجْهَرُ
إِلَّا إِذَا كَانَ لَهُمْ سُلْطَانُ يُمْدُهُمْ أَوْ لَهُمْ أَعْوَانُ
فَيَتَّبَعُ الْمُدْبِرُ وَالْجَرِيحُ يُجَارَ (٢) إِذْ بَغِيَهُمْ صَرِيحُ
لِذَا عَلِيٍّ كَانَ فِي يَوْمِ الْجَمَلِ لَمْ يَتَّبِعِ الْمُدْبِرَ بَلْ مِنْهُ حُظْلُ
وَلَمْ يُجَزَّ عَلَى جَرِيحٍ وَعَكْسُ فِي حَرْبٍ صَفِيْنِ إِذِ الْأَمْرُ انْعَكَسَ
وَقَاتِلُ الزُّبَيْرِ يَوْمًا بَشَرَهُ بِالنَّارِ حَيْثُ أَنَّهُ قَدْ حَجَرَهُ
نَادَىٰ مُنَادِيهِ بَأَنْ لَا يُتَّبَعُ مُدْبِرُهُمْ وَأَمْرُهُ مُتَّبَعُ
فَادْبَرَ الزُّبَيْرُ قَبْلَ الْوَاقِعَةِ قَامَ لَهُ قَاتِلُهُ وَتَابَعَهُ
وَلِأَبِي الْحَرِّ مَعَ الْمُخْتَارِ (٣) حَتَّى عَلَى الْقَتْلِ مَعَ الْإِدْبَارِ
يَوْمَ قَدِيدٍ إِذْ لَهُمْ جَبَّارُ رِذَاءً (٤) وَمَا سَاعَفَهُ الْمُخْتَارُ
وَكَانَ فِيهَا لِأَبِي الْحَرِّ النَّظَرُ لِأَنَّهُ مَارَسَهُمْ وَقَدْ نَظَرَ
وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ (٥) نَجُلُ قَيْسِ بِرَأْيِهِ يَأْخُذُ عِنْدَ الْبَأْسِ

(١) حظلا : أى منع .

(٢) يجار : أى يقتل .

(٣) المختار بن عوف أبو حمزة الشاري ، وأبو الحر هو علي بن الحصين العنبردي وكان من خيار علماء المسلمين وفقهائهم وعلماء الدين في القرن الثاني من أهل مكة ، ومن الأغنياء الذين خدموا الدين بأموالهم ، وهو من رجال أبي حمزة رحمه الله . أبو اسحاق .

(٤) رداء : أى عون وظهير .

(٥) إبراهيم : هو الإمام العدل إبراهيم بن قيس بن سليمان الحضرمي ، البطل الكرار ، والفارس المغوار ، والشاعر البليغ ، والفقيه الكبير .

وَمَنْ رَأَى أَبَاهُ فِي الْقِتَالِ يَتْرُكُهُ يَقْتُلْهُ سِوَاهُ
وَأِنْ تَوَلَّى قَتَلَهُ جَزَاءُ لِمَا
إِذْ فِي مَعَانِي الذِّكْرِ الْوَالِدَانِ
وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَقُومُوا
وَيُعْقَرُ الْكِرَاعُ (٢) وَالسَّلَاحُ
وَلَا ضَمَانَ فِيهِ بِالْإِجْمَاعِ
وَذَاكَ إِنْ لَمْ يَقْدِرَنَّ عَلَيْهِمْ
وَالْحَرْقُ لِلْيُيُوتِ وَالْأَمْوَالِ
كَانَ طَرِيقُ الْمُتَقَدِّمِينَ
مِنْ ثُمَّ أَرْسَلَ الْمُهَنَّا الْأَمَنَّا
كَانَ بِهَا بَنُو الْجُلَنْدَا طَلَبُوا
قَامَ لَهُمْ وَالِي صُحَارَ فَهَزَمَ
فَأَرْسَلَ الْإِمَامُ مَنْ يَدْعُوهُمْ
وَالْمُتَأَخَّرُونَ قَدْ تَرَحَّصُوا
رَأَوْهُ قُوَّةً (٤) عَلَى الْبَغِيِّ فَمَا
حَتَّى إِذَا مَا أَمِنَ الشَّرُّ مُنِعَ

جَزَاءُ لَهُ الْإِعْرَاضُ فِي الْمَجَالِ
لَأَنَّهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ رَبَّاهُ
يَفْهَمُهُ مَنْ لِلْمَعَانِي فَهَمًا
كَغَيْرِهِمْ فِي الْحَقِّ هُمْ سَيَّانِ
وَالْوَالِدَيْنِ (١) مِنْ هُنَا مَفْهُومُ
يُكْسَرُ فِي الْبَغِيِّ لِمَا يُبَاحُ
لِأَنَّ بَعْثَهُمْ عَلَيْهِ سَاعِي
مِنْ دُونَ عَقْرِ أَوْ بِكْسَرٍ لَهُمْ
فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ بِحَالِ
عَلَى امْتِنَاعِهِ بَذَا يُفْتُونَا
إِلَى (تَوَامٍ) يَكْشِفُوا مَا ضَمَّنَا
مُلْكًا وَبِالْحَيَّةِ مِنْهُ الْقُلُوبَا
وَحَرَقَ الْقَائِدَ فِيهَا وَهَدَمَ
لَاخُذِ حَقَّهُمْ وَمَا يَلْتَزِمُ
فَعَمَّمُوا تَضْيِيعَهُ مَا خَصَّصُوا
كَانَ لَهُمْ مِنْ قُوَّةٍ فَلْتَحَسَّمَا
مَا كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ

(١) وَالْوَالِدَيْنِ : بالعطف على «ولو على أنفسكم» .

(٢) الْكِرَاع : يضم الكاف أي الخيل .

(٣) المهنّا : هو الإمام المهنّا بن جيفر الخروصيّ وتوام هي صحار ، وقيل ما بعد عن البحر فهو صحار ؛ وما قرب منه فهو توام ، كذا سمعت بعض الرواة عن ذلك بصحار .

(٤) قوله : «رأوه قوة» يعنى إحراق النخيل والمنازل .

لَأَتَّهِمُ إِخْوَانَنَا وَلَهُمْ
وَمَالُ أَهْلِ الْبَغْيِ لَا يَحِلُّ
خَوَارِجُ غَلَتِ وَصَارَتْ مَارِقَةً
فَحَكِّمُوا بِحُكْمِ الْمُشْرِكِينَ
فَعَرَضُوا لِلنَّاسِ بِالسِّيفِ كَمَا
وَأَمَّةُ الْمُحْتَارِ فَارَقَتْهُمْ
وَوَرَدَتْ فِيهِمْ عَنِ الْمُحْتَارِ
وَفِيهِمُ الْمُرُوقُ (٢) يُعَرِّفُنَا
وَلَمْ يَكُنْ غَنَمٌ يَوْمَ الْجَمَلِ
كَذَاكَ يَوْمَ الدَّارِ أَيْضًا لَمْ يَكُنْ
فِعْلُهُمُ الْحُجَّةُ فِيمَا فَعَلُوا
وَلَمْ يَكُنْ لِلْعُمَرَيْنِ (٣) فِيهِمْ
لَأَنَّ حَصَمَهُمُ بِالْإِزْدَادِ
تَأَوَّلَ السَّابِي لَهُمْ يَوْمَ (دَبَا)

جَمِيعُ مَا لَنَا كَذَا عَلَيْهِمْ
وَإِنْ يَكُنْ قَوْمٌ لَهُ اسْتَحَلُّوا
مِنْ دِينِهَا صُفْرِيَّةٌ أَزَارِقُهُ
جَهْلًا عَلَى بُعَاةِ الْمُسْلِمِينَ
قَدْ اسْتَحَلُّوا الْمَالَ مِنْهُمْ مَعْنَا
وَضَلَّلْتَهُمْ وَفَسَقَتْهُمْ
جُمْلَةُ أَحْبَارٍ مَعَ الْآثَارِ
وَمِنْهُمْ لَاشْكٌ نَبْرَانَا
وَيَوْمَ صِفِّينَ وَسَبَى مِنْ عَلِيٍّ
سَبَى وَلَا غَنَمٌ فَكَيْفَ يُقْبَلْنَ
وَنَقْلُهُمْ فِيمَا لَهُ قَدْ نَقَلُوا
سَبَى وَلَا غَنَمٌ كَمَا قَدْ زَعَمُوا
يُدْعَوْنَ لَا بِالْبَغْيِ وَالْفَسَادِ
وَأَنْكَرَ الْفَارُوقُ ذَاكَ الْمَذْهَبَا

(١) غلت : تجاوزت الحد في الغلُّ في الدين ولذلك يسمون بالغلاة .

(٢) قوله : «ولهم المروق ... الخ» أي الخروج من الدين ؛ المعنى بقوله صلى الله عليه وسلم : «يعرفون من الدين كما يعرف السهم من الرميّة» .

(٣) العمرين : هما أبو بكر وعمر رضي الله عنهما .

(٤) يوم دبا : أي يوم وقعة دبا ، وهي ملحمة مشهورة ، كانت في خلافة الصديق رضي الله عنه ، لما منع أهلها الزكاة ونادت امرأة منهم قومها بقولها يا قوماه ، فظنها قائد أبي بكر أنها قد ارتدت عن الإسلام ؛ أولا بمنعها الزكاة وثانيا بندايتها لقومها بدعاء الجاهلية ، فلما تعصب لها قومها قاتلهم ذلك القائد ، فظهر عليهم ، وسبا ذريتهم ، وحمل السبي معه إلى المدينة فرده الخليفة الثاني عمر رضي الله عنه . ودبا بفتح الدال قرية واسعة على شاطئ الخليج العربي من عمان ، بالقرب من جبال الشحوح المعروفة .

فَزَعَمَ الْغُلَاةُ أَنَّ هَذَا
تَعَلَّقُوا فِيهِ بِنَفْسِ الزَّلِيلِ
لَا يَسْتَوِي مَنْ كَانَ ذَا جِهَادٍ
وَاللَّهُ مَعَ كُلِّ امْرِيٍّ مُجَاهِدٍ
وَأَنْتَ مَا مُمُورٌ بِهِ فِي الذِّكْرِ
مَنْ يَنْصُرِ الرَّحْمَنَ يَنْصُرْهُ وَمَنْ
هَبُوا لِرَبِّي أَنْفُسًا تَمُوتُ
وَأَقْرَضُوهُ أَنْفُسًا سَاعَاتٍ
يُعْطِيكُمْ مَرَاتِبًا سَيِّئَةً
مَوْتُ الشَّهِيدِ لَهُوَ الْحَيَاةُ
فَاقْرَأْ إِذَا مَا شِئْتَ بَلْ أَحْيَاءُ
إِنَّ الشَّهِيدَ يَسْتَقِلُّ مَا جَرَى
يَوَدُّ أَنْ لَوْ يَرْجِعَنَّ فَيُقْتَلَا
مَا مِنْ فَتَى يَوَدُّ يَرْجِعَنَّ
إِلَّا الشَّهِيدَ كِي يُجَاهِدَنَا
لَوْ عَشْرَ مَرَّاتٍ يَوَدُّ الْقَتْلَا
فَمَنْ غَزَا لَوْ مَرَّةً يَسْتَوْجِبُ
فَاسْتَفْتَحُوا الْجَنَّةَ بِالسَّيْفِ فَفِي

وَجْهٌ يَكُونُ لَهُمْ مَلَاذًا
وَمَا أَتَى مِنْ نَحْوِ ذَا لَمْ يُقْبَلِ
وَقَاعِدٌ بَيْنَ النَّسَا فِي النَّادِي
يَمُدُّهُ بِالنَّصْرِ وَالْفَوَائِدِ
فَقُمْ لَهُ مُمَثِّلًا لِلْأَمْرِ
يُطْعِمُهُ فَالْحَلْقُ لَهُ يُسْحَرْنَ
يَرُدُّهَا لَكُمْ فَلَا تَمُوتُ
يَرُدُّهَا فِي الْخُلْدِ خَالِدَاتٍ
وَدَرَجَاتٍ عِنْدَهُ عَلَيْهِ
دَلَّتْ عَلَيْهِ عِنْدَنَا الْآيَاتُ
وَيُرْزَقُونَ ثُمَّ مَا يَشَاءُوا
مِنْ قَتْلِهِ مَعَ مَا مِنْ الْفَضْلِ يَرَى
جُمْلَةً مَرَّاتٍ لِيُحْرَزَ الْعُلَى
إِلَى الدُّنَا (١) مِنْ بَعْدِ يَخْرُجْنَا
فَيُدْرِكُنْ بِذَلِكَ مَا تُمْنَى
لِمَا رَأَى مِنْ شَرَفٍ لِلْقَتْلَى (٢)
بِذَلِكَ جَنَّةٌ بِهَا يُرَغَّبُ
ظِلَالِهِ جَنَّةٌ لِحُلْدِنَا تَفِي

(١) الدنا : أى الدنيا .

(٢) للقتلى : جمع قتل .

فَأَسْأَلُ الرَّحْمَنَ مَوْتاً فِيهِ أَغْلَا الشَّهَادَاتِ بِهَا أَرْضِيهِ
وَرَحِمَ اللَّهُ امْرَأً قَدْ سَمِعَا وَقَالَ يَا رَبِّ اسْتَجِبْ هَذَا الدُّعَا

كتاب القضاء باب صفة القاضي وآدابه

وَالْفَصْلُ بَيْنَ الْمُتَخَاصِمِينَ
حُرٌّ فَلَيْسَ لِلرَّقِيقِ يَقْضِي
وَذَاكَ فِيمَا حَكَّمَاهُ فِيهِ
كَذَلِكَ الْأَعْجَمُ لَا يُحَكِّمُ
وَإِنْ يَكُنْ يَسْمَعُ قَوْلَ الْخُصَمَاءِ
وَالْخُلْفَ فِي الْأَعْمَى فَقِيلَ يَقْضِي
إِذَا لَا يَكُونُ حَاكِمًا مَنْ لَمْ يَكُنْ
لَأَنَّمَا الْحُكْمُ عَلَى الْأَشْخَاصِ
وَالْمَنْعُ ظَاهِرٌ إِذَا مَا كَانَا
أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُ فِيهِ جَبْرٌ
لَأَنَّمَا كَلَامُهُ مُوجَّهٌ
وَذَاكَ كَالِإِفْتَاءِ هَلْ مِنْ مَانِعٍ
وَقِيلَ مَنْ جَازَتْ لَهُ الشَّهَادَةُ
فَإِنَّهُ لَا يَشْهَدُنْ لَهُمْ وَلَا
نُخْتَارُ لِلْقَضَا فِتًى ذَا عِلْمٍ
مُحْتَمِلًا لِلزُّومِ عَفَا ذَا وَرَعٍ

هُوَ الْقَضَا مِنْ حَاكِمٍ أَمِينٍ
وَقِيلَ مَهْمَا حَكَّمَاهُ يُمَضًى
إِنْ كَانَ عَنْ إِذْنِ الَّذِي يَلِيهِ
كَذَا الْأَصَمُّ إِنْ يَفْتُهُ الْكَلِمُ
كَانَ لَهُ حِينَئِذٍ أَنْ يَحْكُمَا
بَيْنَهُمَا وَقِيلَ لَيْسَ يَقْضِي
يَصْلُحُ شَاهِدًا عَلَى وَصْفِ رُكْنٍ
يَحْتَاجُ لِلْإِبْصَارِ وَالْإِشْخَاصِ
هُنَاكَ جَبْرٌ يَلْزِمُ الْإِنْسَانَ
فَلَيْسَ لِلْمَنْعِ مَحَلٌّ يَعْرِو
فِي الْحُكْمِ فِي الدَّعْوَى الَّتِي تَوَجَّهَ
لَهُ مِنَ الْإِفْتَاءِ بِأَمْرِ نَافِعٍ
جَازَ لَهُ الْحُكْمُ خَلَا أَوْلَادَهُ
يَحْكُمُ وَقِيلَ يَشْهَدُنْ فَيُقْبَلَا
فِيمَا قَضَى عَنْ ذُلِّهِمْ ذَا حِلْمٍ
لَمْ يَتَحَرَّكَ قَطُّ لَطَمَعٍ

مُشَاوِرًا أَهْلَ الْهُدَى فِيمَا غَنَا
فَمَنْ أَحَبَّ أَنَّهُ لَمْ يُعْزَلْ
إِنَّ السَّعِيدَ مَنْ بَعِيرِهِ اكْتَفَى
فَقَاضِيَانِ قَدْ رُوي فِي النَّارِ
فَالأُولَانِ جَائِرٌ وَجَاهِلٌ
وَذَا يَدُلُّ أَنَّ الْأَشْقِيَاءَ
وَهُوَ وَإِنْ كَانَ عَظِيمَ الْخَطَرِ
وَأَنَّهُ مَضَلَّةُ الْأَفْهَامِ
مِنْ ذَاكَ قِيلَ أَنَّهُ قَدْ ذُبِحَا
كِنَايَةً عَنْ شِدَّةِ الْأَمْرِ بِهِ
وَسَاعَةً (٢) يَعْدُلُ فِيهَا الْوَالِي
وَلَيْسَ لِلْوَالِي وَلَا لِلْقَاضِي
يَحْكُمُ فِيمَا عَيْنَ الْإِمَامِ
وَيَضْمَنُ جَنَايَةَ التَّعَدِّي
وَخَطَأً (٣) الْحَاكِمِ يَخْرُجَنَا
وَمَا عَلَيْهِ أَنْ يُضَيَّفَنَا
يُضَيِّفُ الْخَصْمَيْنِ طَرًّا مُنْصِفًا

يَرَى الْقَضَا فِيهِ بَلَاءٌ بَيْنَا
لَا يَسْتَحِقُّ لِلْقَضَا فَلْيُعْزَلْ
وَذُو الشَّقَا مَنْ بِالْهَوَى تَعَسَّفَا
وَوَاحِدٌ فِي جَنَّةِ الْأَبْرَارِ
وَالثَّالِثُ الْعَالِمُ وَهُوَ الْعَادِلُ
أَكْثَرُ فِي النَّاسِ كَمَا تَرَاوَى
فَفَضْلُهُ أَيْضًا عَظِيمُ الْخَطَرِ (١)
بَلْ إِنَّهُ مَرَلَةٌ الْأَقْدَامِ
بِعَيْرِ سَكِينٍ حَدِيثًا وَضَحَا
وَقِيلَ بَلْ كِنَايَةٌ عَنْ فَضْلِهِ
أَفْضَلُ مِنْ قِيَامِهِ لِيَالِي
يَزِيدُ فَوْقَ مَا الْإِمَامُ قَاضِي
فَإِنْ يَزِدُ فَإِنَّهُ يُبْلَغُ
إِنْ زَادَ شَيْئًا فَوْقَ ذَاكَ الْحَدِّ
مِنْ بَيْتِ مَالِ اللَّهِ يُنْفَذَتَا
فَإِنْ يُضَيَّفُهُمْ فَيُنْصِفْنَا (٤)
أَوْ يَتْرُكُ الْجَمِيعَ إِنْ تَعَفَّفَا

(١) قوله الخطر : الأول بمعنى المخاطرة والثاني بمعنى القدر — فهو جناس تام متماثل . ص .

(٢) ساعة : مبتدأ على الإتساع في الظرف سوغ الابتداء بها ما فيها من معنى الوصفية ويجوز نصبها على الظرفية .

(٣) وخطأ : أي ضمان الخطأ في الحكم ، وما يلزم فيه من الغرم ، فإنه يخرج من بيت المال .

(٤) يُضَيَّفْنَا : أي ليس عليه إطعام الضيوف الذين يقصدونه للحكم بينهم .

كَذَلِكَ الْكَلَامَ لَا يُكَلِّمُ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ فَلَا يُرَدُّ لَكِنْ يُرَدُّهُ إِذَا مَا حَكَمَا لِأَنَّمَا السَّلَامُ لَيْسَ فِيهِ وَبَعْضُهُمْ أَحَبُّ أَنْ يُعَمَّمَا (٢) وَالْقَاضِي لَا يَفْتَحُ لِلْخُصُومِ لَكِنَّهُ يُلْزِمُ حُكْمَ الْبَارِي وَقِيلَ فِي الْحَاكِمِ لَمَّا حَكَمَا فَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا أَنْ يَحْكُمَا وَإِنْ رَأَى الْعَدْلُ بِهِ تَحَوُّلاً وَيُلْزِمُ الْحَاكِمَ لِلرَّعِيَّةِ حَتَّى يَكُونَ الْكُلُّ كَالْأَسْنَانِ وَمَا لَهُ أَنْ يَقْبِضَ الْهَدَايَا إِلَّا لِمَنْ كَانَ لَهُمْ يُهَادِي وَإِنْ يَكُنْ قَدْ قَبَضُوهَا جَهْلًا إِمْسَاكُهَا عَنْ أَهْلِهَا حَرَامٌ إِنْ تَلَفَتْ فَمِثْلُهَا يُرَدُّ وَعُمَرُ الثَّانِي وَهُوَ نَجْلٌ

بَعْضُهُمْ أَكْثَرَ حِينَ يَحْكُمُ سَلَامَ بَعْضِهِمْ إِذَا مَا يَيْدُو وَقِيلَ بَلْ يُرَدُّ حِينَ سَلَّمَا إِثَارُ بَعْضِهِمْ فَيَسْتَجْفِيهِ (١) فِي رَدِّهِ كَقَوْلِهِ عَلَيْكُمَا مِنْ حُجَّةٍ فِي ذَلِكَ الْمَعْلُومِ لَكِنِّي يَفُوزُ مِنْ عَذَابِ النَّارِ لِرَجُلٍ بَرَأِي بَعْضُ الْعُلَمَاءِ لِعَمَلِهِ بِضِدِّهِ لَيْسَلَمَا إِلَيْهِ عَمَّا قَدْ أَتَاهُ أَوَّلًا يَجْعَلُهُمْ (٣) فِي الْحُكْمِ بِالسَّوِيَّةِ أَسْنَانٍ مُشْطٍ فَافْهَمِ الْمَعَانِي إِنْ أَهْدَيْتَ لَهُ مِنْ الرِّعَايَا قَبْلَ الْقَضَا مِنْ صَاحِبِ جَوَادٍ تُرَدُّ لِلَّذِي يَكُونُ أَهْلًا أَمْسَكَهَا الْقَاضِي أَوْ الْإِمَامُ أَوْ قِيَمَةَ الْمِثْلِ لَهُمْ يُعَدُّ عَبْدُ الْعَزِيزِ قَالَ لَا تَحِلُّ

(١) فيستجفيه : أى يُدخل عليه الجلاء .

(٢) يُعَمَّمَا : أى يعم برده السَّلَامُ بأن يأتي بصيغة الجمع .

(٣) يجعلهم : منصوب بأن مقدره فاعل يلزم .

قَدْ أُهْدِيَتْ لَهُ فَرَدَّهَا إِلَى
 قِيلَ لَهُ الْمُحْتَارُ مِثْلَهَا قَبْلَ
 وَأَنْتَهَا فِي مِثْلِنَا رُشَاءُ
 وَالْحُلْفُ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَتَّجِرَا
 وَهَكَذَا الْقَاضِي كَذَا الشُّرَاءُ
 وَكَانَ بَعْضُ مِنْ شُرَاءِ عُمَرَا
 وَكَانَ نَجْلُ الْعَاصِ لَمْ يُمَانِعَهُ
 فَأَرْعَجَ الْفَارُوقُ ذَاكَ الزَّارِعَا
 هَدَّدَهُ بِمَا بِهِ يَعْتَبِرُ
 وَقَدْ رُوي فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ
 وَإِنْ يُرَدُّ شِرَاءُ شَيْءٍ أَمَرَا
 كَذَلِكَ بَيْعُهُ لِمَا يَشَاءُ
 كَذَلِكَ قَدْ يُحْشَى بِأَنْ يَدَاهُنَا
 مِنْ هَاهُنَا الْإِمَامُ لَا يُحَلُّ
 لَكِنْ إِذَا مَا بَدَأُوا بِالْحِلِّ
 إِنْ نَسِيَ الْحَاكِمُ مَا قَدْ حَكَمَا
 فَمَا عَلَيْهِ فِيهِ مِنْ ضَمَانٍ
 وَإِنْ يَكُنْ بِصَرَفٍ شَيْءٍ قَدْ حَكَمَ

مَنْ كَانَ أَهْدَاهَا وَمَا تَقَبَّلَا
 قَالَ هَدْيَةٌ لَهُ حَتْمًا تَحِلُّ
 بِرَدِّهَا طَابَ لَهُ الشَّاءُ
 وَالِإِمَامُ بَعْضُهُمْ قَدْ حَجَرَا
 لِأَنَّهُمْ عَلَى الْوَرَى وُلَاةُ
 بِمَصْرٍ قَامَ يَزْرَعَنَّ وَابْتَرَى
 بَلْ عَرَفَ الْفَارُوقُ بِالْمُزَارَعَةِ
 إِلَيْهِ ثُمَّ أَغْلَظَ (١) التَّمَانِعَا
 سِوَاهُ كَيْفَ الْحَالُ فِيمَنْ يَتَجَرُّ
 لَعَنَ فَمَا الْجَوَازُ بِالْمَرْضَى
 مَنْ يَشْتَرِي لَهُ وَلَا يُحْبِرَا
 كَرَاهَةً يَدْخُلُهُ الْحَيَاءُ
 فَيُرْحَصَنَ لَهُ وَلَمْ يُزَابِنَا (٢)
 يَطْلُبُ الْحِلَّ وَإِنْ قَدْ حَلُّوا
 جَازَ لَهُ الْمَقْبُولُ عِنْدَ الْكُلِّ
 وَمَا بِهِ أَقَرَّ مَنْ قَدْ حَصَمَا
 إِذْ ثَبَتَ الْعَفْوُ عَنِ التَّسْيَانِ
 وَلَمْ يَكُنْ فِي الشَّرْعِ صَرَفُهُ لَزِمَ

(١) وفي نسخة غلظ .

(٢) المزابة الزائدة في الثمن اه . ص

فَهَا هُنَا يَضْمَنُ وَالْإِنْفَادُ وَقِيلَ يُجْزَى رَجُلٌ فِي الْحُكْمِ ذُو ثِقَةٍ يُرْسِلُهُ فَيَنْظُرُ فَيَحْكُمُنْ بِقَوْلِهِ إِذْ قَوْلُهُ وَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ وَالْفَقِيهِ قَدْ ادَّعَى مَنْ ادَّعَى نَحِيلاً فَحَكَّمَ الشَّيْخُ فَتَى مَحْبُوبِ حُجَّتُهُ فِي ذَاكَ إِذْ لَمْ يَقُلْ قِيلَ لَهُ فَلَا يَكُونُ الشُّرْبُ قَالَ لَهُمْ لَيْسَ لَنَا زِيَادَةٌ وَلَيْسَ لِلْقَاضِي بَأَنْ يَحْكُمَ فِي وَلَا لَهُ أَنْ يَتَخَيَّرَ بَلْ يَتَحَرَّى الْعَدْلَ فِيمَا يَحْكُمُ إِنْ عَدِمَ التَّرْجِيحَ فَلْيُشَاوِرْ وَلْيَتَحَرَّ الْحَقَّ إِنْ لَمْ يَجِدْ فَإِنَّمَا الْمَمْنُوعُ اتِّبَاعُ الْهَوَى

مِنْ بَيْتِ مَالِ اللَّهِ وَالْإِنْفَادُ لِحُجَّةِ الْحَاكِمِ عِنْدَ الْحَصْمِ مَا كَانَ ثُمَّ فِيهِ قَدْ يُشْتَجَرُ يَكُونُ عِنْدَ اللَّهِ حُجَّةً لَهُ زِيَادَةٌ عَمَّا تَدْعِي فِيهِ وَشُرْبَهَا فِيمَا لَنَا قَدْ قِيلَ بِالنَّحْلِ دُونَ الشُّرْبِ فِي الْوُجُوبِ بِشُرْبِهَا مِنْ مَائِهِ الْمُحَصَّلِ إِلَّا مِنَ الْمَاءِ تَرَاهُ الْعُرْبُ عَلَى الدَّعَاوَى فَافْهَمِ الْإِفَادَةَ شَيْءٌ إِذَا كَانَ لَهُ لَمْ يَعْرِفْ مَا شَاءَ مِنْ قَوْلٍ فَيَحْكُمُنَا وَيَأْخُذُ الْأَرْجَحَ فِيمَا يَعْلَمُ فِي أَمْرِهِ إِلَى فَقِيهِ مَاهِرٍ لِذَاكَ مَنْ بَرَأِيهِ قَدْ يَقْتَدِي وَإِنَّمَا لِكُلِّ شَخْصٍ مَا نَوَى

بابُ الدعاوي

وَيَنْظُرُ الْحَاكِمُ فِي الدَّعَاوِي
فَفِي الدَّعَاوِي صَادِقٌ وَكَاذِبٌ
وَالْمُدَّعِي عَلَيْهِ مَهْمَا اعْتَرَفَا
وَأِنْ يَكُنْ لِدَاكَ يُنْكِرُنَا
بِشَاهِدَيْنِ يُثَبِّتَنَّ الْحَقَّ
وَالْحُكْمُ بِالَّذِي هُنَا قَدْ ذُكِرَا
أَوْتِيَهُ دَاوُدَ النَّبِيُّ الْمُصْطَفَى
أَقْرَهُ الْمُخْتَارُ فِيمَا رُفِعَا
لَوْ أُعْطِيَ النَّاسُ بِحَسَبِ الدَّعْوَى
وَلَا سَتَحَلَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ
فَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ أَنْ يُصَدِّقَا
لَوْ كَانَ كَالصَّدِيقِ فِي الْفَضْلِ ادَّعَى
لَوْ كَانَتْ الدَّعْوَى عَلَى يَهُودِي
وَقَالَ غَسَّانُ سَلِيلُ الْخَضِرِ (٢)
وَذَاكَ فِي الْمُسْلِمِ وَالذَّمِّي

فِي قَاصِرٍ مِنْ لَفْظِهَا وَحَاوِي
وَالْمُدَّعِي فِيهَا هُوَ الْمُطَالِبُ (١)
فَالْأَمْرُ سَهْلٌ أَلْزَمَتْهُ الْوَفَا
فَصَاحِبُ الدَّعْوَى يُبَيِّنُنَا
أَوْ فَيَمِينُ خَصْمِهِ اسْتَحَقَّا
فَصُلَّ الْخِطَابُ إِسْمُهُ بَيْنَ الْوَرَى
وَقَدْ مَضَى عَلَيْهِ مَنْ قَدْ سَلَفَا
فَتَرَكُهُ خِلَافَ مَا قَدْ شَرِعَا
لَكَانَ كُلُّ يَدَّعِي مَا يَهُوَى
دِمَاءَهُمْ وَمَالُهُمْ فِي الْأَرْضِ
خَصْمًا عَلَى خَصْمٍ وَلَوْ مُوثَقَا
فِي دَانِقٍ مَقَالُهُ لَمْ يُسْمَعَا
إِلَّا إِذَا مَا جَاءَ بِالشُّهُودِ
مَسْئَلَةً نَذَرُهَا لِلنَّظَرِ
تَخَاصُمَا بَيْنَهُمَا فِي شَيْءٍ

(١) المطالب : بكسر اللام أي فاعل الطلب ، وهو تعريف للمدعي ، كما أن المدعى عليه هو المطالب بفتح اللام ، أي المطلوب فالمدعي هو الطالب ، والمدعى عليه هو المطلوب .

(٢) قوله غَسَّانُ سَلِيلُ الْخَضِرِ : وهو غَسَّانُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْخَضِرِ الصَّلَاحِيِّ ، يَكْنَى أَبُو مَالِكٍ ، وَهُوَ شَيْخُ الْعَلَامَةِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَهْلَوِيِّ «ص» وَصَلَانُ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهَا هَذَا الشَّيْخُ ؛ بَلَدٌ عَلَى سَاحِلِ الْخَلِيجِ الْعَرَبِيِّ ، تَبْعَدُ عَنْ صَحَارِ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ مِنْ جِهَةِ الشَّمَالِ .

وَلَمْ يَكُنْ فِي يَدٍ وَاحِدٍ وَلَا
 قَالَ بِهِ الْمُسْلِمُ هَاهُنَا أَحَقُّ
 وَكَانَ مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ حَكَمًا
 وَهُوَ نَظِيرُ الْحُكَمِ بَيْنَنَا وَمَا
 لِأَنَّهُ أَقْرَبُ لِلْإِنصَافِ
 وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ فِي التَّصَلُّبِ
 وَرَاكِبٌ وَقَائِدُ الْبَهِيمَةِ
 أَنَّ عَلَى الْوَاحِدِ فِيهَا بَيْنَهُ
 إِنْ عَجَزَاهَا اسْتَحْلَفَا جَمِيعًا
 فَإِنْ أَبَاهَا وَاحِدٌ فَمَنْ حَلَفَ
 وَالْقَوْلُ لِلْحَيِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ
 إِذَا ادَّعَى شَيْئًا لَهُ فِي الْمَنْزِلِ
 وَقِيلَ كُلُّ وَاحِدٍ يُصَدِّقُ
 فِي آلَةِ الْحَرْبِ الْمَقَالُ لِلرَّجُلِ
 وَآلَةُ النِّسَاءِ فَقَوْلُ الْمَرْأَةِ
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ ادَّعَى مَا لِلنِّسَاءِ
 يُطْلَبُ كُلُّ وَاحِدٍ بِحُجَّةٍ

هُنَاكَ شَاهِدَانِ فِيهِ قَبْلًا
 سَلِيلُ مَحْبُوبٍ إِلَى هَذَا سَبَقُ
 بَأَنَّهُ نِصْفَانِ مَا بَيْنَهُمَا
 أَحْسَنَ هَذَا عِنْدَ مَنْ قَدْ عَلِمَا
 لَجَعَلِنَا الْعَدُوَّ كَالْمُصَافِي
 أَقْوَى فَمَا الْمُسْلِمُ فِي ذَا كَالْأَبِيِّ (٢)
 كِلَاهُمَا ذُو الْيَدِ فِي الْحُصُومَةِ
 عَادِلَةٌ تَأْتِي بِمَا قَدْ بَيَّنَّهُ
 وَقَسِمَتْ بَيْنَهُمَا تَوْزِيْعًا
 فَهِيَ لَهُ حُكْمًا وَلَيْسَ يُخْتَلَفُ
 وَهَكَذَا فِي الْمُتَسَاكِينِ
 لَكِنْ مَعَ الْيَمِينِ إِنْ لَمْ يُقْبَلْ
 فِيمَا يُلَائِمُهُ (٢) لَا يُطْلَقُ
 وَنَحْوَهَا وَكُلُّ مَا قَدْ يَشْتَمِلُ
 يُقْبَلُ فِيهَا دُونَ مَا بَيَّنَّهُ
 أَوْ ادَّعَتْ مَا أَمْرُهَا قَدْ عَكِيسًا
 لَمْ يَكْفِهِ الْيَمِينُ عِنْدَ الْقَوْلَةِ (٣)

(٢) كَالْأَبِيِّ : أَيِ كَالْكَافِرِ الْمَتَّعِ عَنِ الْإِسْلَامِ .

(٢) يُلَائِمُهُ : أَيِ يُوَافِقُهُ وَيُلِيْقُ بِهِ .

(٣) الْقَوْلَةُ : الْقَوْلَةُ هُنَا الدَّعْوَى .

وَأَعْجَبَ الْأَصْلَ الْمَقَالَ الْأَوَّلُ
 إِذْ تَمْلِكُ النِّسَاءُ آلَةَ الرَّجُلِ
 وَالْخَصْمُ إِنْ قَالَ عَلَيْهِ لِي فَلَا
 وَإِنْ يَقُلْ لِي عِنْدَهُ فَيَلْزَمُ
 إِذْ قَوْلُهُ عَلَيْهِ غَيْرُ عِنْدَهُ
 وَيَمْنَعُ الْحَاكِمُ مَالاً فِيهِ
 وَإِنْ يَكُنْ لِأَحَدِ الْخَصْمَيْنِ
 لِأَنَّهَا دَعَاوَى عَلَيْهِ لَمْ تَصِحْ
 وَرَجُلٌ جَاءَ لِقَوْمٍ فَأَدْعَى
 وَأَنَّ أَهْلَ الْإِزْثِ صَدَّقُوهُ
 لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَرْجِعُوا عَلَيْهِ
 وَبَعْضُهُمْ قَالَ لَهُمْ رُجُوعُ
 وَرَجُلٌ قَدْ ادَّعَى فِي بَيْتِ
 وَقَدْ أَتَى بِشَاهِدَيْنِ عَدِلَ (١)
 حَتَّى يُفْصَلَا بَأَنَّهُ سُرِقَ
 لِأَنَّهُ مَاتَ وَمَاتَتْ حُجَّتُهُ
 أَوْ اشْتَرَاهُ وَأُنَاسٌ قَالُوا
 لَوْ لَمْ يُفْصَلَا كَمَا تَقَدَّمَا

لَمَّا بِهِ مِنْ حَالَةٍ تَحْتَمِلُ
 كَذَلِكَ الْفَتَى إِلَيْهِ يَنْتَقِلُ
 يُلْزِمُهُ الْحَاكِمُ أَنْ يُفْصَلَا
 سُؤَالُهُ إِنْ شَاءَهُ مَنْ يُخْصَمُ
 مِنْ هَاهُنَا يَلْزَمُ أَنْ يَحُدَّهُ
 تَنَازُعٌ لَا أَحَدٌ يَحْوِيهِ
 فِيهِ يَدٌ لَا يَمْنَعُ الْيَدَيْنِ
 عَلَيْهِ فَالْمَنْعُ لَذَا لَمْ يَتَّصِحْ
 مَالاً لَهُ مَعَ مَيِّتٍ قَدْ وَدَّعَا
 وَفِي يَدَيْهِ الْمَالُ أَطْلَقُوهُ
 فِيمَا بِهِ قَدْ دَفَعُوا إِلَيْهِ
 لِأَنَّهُ بِقَوْلِهِ مَدْفُوعُ
 شَيْئاً لَهُ وَالْبَيْتُ بَيْنَ مَيِّتٍ
 فَقِيلَ أَخَذَ ذَاكَ غَيْرُ حِلٍّ
 أَوْ أَنَّهُ وَدِيعَةٌ قَدْ اسْتَحَقَّ
 لَعَلَّهُ نَقَلَ ذَاكَ هِبْتَهُ
 بِشَاهِدَيْهِ أَخَذَهَا حَلَالٌ
 وَالْإِحْتِمَالُ لَا يُرَاعَى فَأَعْلَمَا

(١) قوله : « عدك » صفة لشاهدين وانما افرده لكونه مصدرا. وقد سبق بيانه .

وَرَجُلٌ عَلَى فِتَاةٍ ادَّعى
فَقَالَتِ الْفِتَاةُ كَانَ رَجُلِي (٢)
فَبَعْضُهُمْ يَحْكُمُ بِالزَّوْجِيَّةِ
وَقَوْلُهَا كَانَ فَلَيْسَ يُعْتَبَرُ
إِذْ لَمْ يَكُنْ إِقْرَارُهَا صَرِيحًا
إِذَا الْأُمُورُ تُنْقَضِي فَيُخْبَرُ
وَأَمْرًا قَدْ ادَّعَتْ طَلَاقًا
بِمَحْضَرٍ مِنْهُ فَقَالَ الزَّوْجُ
وَإِنْ يَكُنْ قَالَ هِيَ الْمُصَدِّقَةُ
لَأَنَّمَا تُصَدِّقُهَا يُمَكِّنُ أَنْ
وَمُدَّعٍ زَوْجَتُهُ تَمْنَعُهُ
وَإِنْ تَكُنْ قَدْ رَدَّتِ الْيَمِينَ
إِنْ حَلَفَ الزَّوْجُ فَتُحْبَسَنَّ
وَمَنْ لَهُ وَرَقَةٌ (١) قَدْ كُتِبَا
ثُمَّ ادَّعى تَسْلِيمَهُ ذَاكَ الْفَتَى
فَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ
وَرَجُلٌ قَدْ ادَّعى دَرَاهِمًا

بِأَنَّهَا زَوْجَتُهُ مُنْذِفَعًا
أَوْ كَانَ زَوْجِي بِكَلَامٍ عَجَلٍ
حَيْثُ أَقَرَّتْ فَافْتَهُمُ الْقَضِيَّةُ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّ هَذَا يُعْتَبَرُ
فَكَانَ قَوْلُهَا بِهِ مَطْرُوحًا
عَنْهَا بِكَانَ هَكَذَا إِذَا يُذَكَّرُ
مِنْ زَوْجِهَا لِتَأْخُذَ الصَّدَاقَ
قَدْ صَدَقَتْ صَحَّ لَهَا الْخُرُوجُ
فَلَا تُصَيَّرُ هَاهُنَا مُطْلَقَةً
يَكُونُ مِنْ سِوَاهُ فِيمَا تُنْطَقُنْ
مِنْ نَفْسِهَا تَحْلِفُ مَا تَمْنَعُهُ
عَلَيْهِ حَلْفُهُ لَيْسَتْ بِنَا
لَكِي تُطِيعُهُ وَتُذَعِّنُنَا
حَقُّ بِهَا عَلَى فَتَى قَدْ وَجَبَا
فَقَالَ بَعْضُهُ قَبَضْتُ إِذْ أَتَى
وَقِيلَ بَلْ (٢) ثَانِيهِمَا أَحَقُّ
عَلَى فَتَى فَقَالَ كَانَ لَازِمًا

(٢) قوله : «كان رجلي» أى زوجي حقيقة عرفية عندنا .

(١) ورقة : أي صكا لأن أهل عمان يسمون الصك ورقة .

(٢) قوله : «وقيل بل ... الخ» قلت هذا هو الأصح عندي ، ولا سيما في هذا الزمان ، إذ قل أن تجد اليوم واحدا يؤذى الحق وقت حلوله ، ولو كان ميسرا .

قَدْ كَانَ ذَاكَ فَهَنَا قَدْ اخْتَلَفَ
 إِذْ لَمْ يُقَرَّ أَنَّهَا عَلَيْهِ
 وَهَكَذَا إِنْ قَالَ قَدْ أَوْفَيْتُهُ
 وَإِنْ يَقُلْ عَلَيَّ ثُمَّ اسْتَوْفَى
 فَإِنْ أَتَى بَيِّنَةً وَإِلَّا
 لِأَنَّهُ قَدْ ادَّعَى الْوَفَاءَ
 وَمُدَّعٍ أَنْ فَتَى قَدْ حَازَا
 إِنْ أُنْكَرَ الْقَابِضُ كَانَ ذَا يَدٍ
 فَإِنَّهُ بِقَبْضِهِ أَقْرَأَ
 وَكَرَمَةً فِي مَالٍ زَيْدٍ أَصْلَهَا
 كِلَاهُمَا قَدْ ادَّعَاهَا أَصْلًا
 لِأَنَّمَا الْفُرُوعُ تَتَّبَعُنَا
 فَقِيلَ لَا لُزُومَ إِذْ لَمْ يَعْتَرَفْ
 بَلْ أَنَّهَا كَانَتْ فَمَا عَلَيْهِ
 أَوْ أَنَّهُ اسْتَوْفَى وَقَدْ أُعْطِيَتْهُ
 فَيُشْهِدَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَوْفَى
 كَانَ عَلَيْهِ الْحَقُّ مُسْتَقِلًّا
 مِنْ بَعْدِ أَنْ أَقَرَّ فِيمَا جَاءَا
 مَالًا لَهُ بِقَبْضِهِ قَدْ فَازَا
 فِي الْمَالِ بِالْإِقْرَارِ مِنْهُ بِالْيَدِ
 ثُمَّ ادَّعَى الظُّلْمَ فَمَا اسْتَقْرَأَ
 لَكِنَّا فِي مَالٍ عَمَرُو حَشْوَهَا
 فَالْقَوْلُ قَوْلٌ مَنْ يَحُوزُ الْأَصْلًا
 أَصُولُهَا بِذَاكَ فَاحْكُمْنَا

بابُ الْبَيِّنَةِ

وَحَيْثُ كَانَ الْحُكْمُ بِالْبَيِّنَةِ
 فَحُجَّةُ شَهَادَةِ الْعَدْلَيْنِ
 فِي شَهَادَةِ الْعَبِيدِ اخْتِلَافًا
 وَمَا النِّسَاءُ وَلَوْ كَثُرْنَ تُقْبَلُ
 شَهَادَةُ الثَّانِيَيْنِ عَنْ شَهَادَةِ
 وَقَدْ مَضَى مَا فِي الرِّضَاعِ قِيلًا
 يَلْزَمُ أَنْ نَكْشِفَ مَعْنَى الْحُجَّةِ
 مُذَكِّرِينَ غَيْرَ مَاعْبَدَيْنِ
 يَقْبَلُهَا بَعْضٌ وَبَعْضٌ زَيْفًا
 إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ رَجُلٌ
 عَدْلٍ كَمَا جَاءَ بِنَصِّ الْآيَةِ
 مِنْ كَوْنِ قَوْلِهَا بِهِ مَقْبُولًا

وَهَكَذَا يُقْبَلُ فِيمَا يَمْتَنِعُ
كَالْقَوْلِ فِي الْمَوْلُودِ حِينَ يَنْزِلُ
لِأَنَّ فِيهِ الْقَوْلَ قَوْلُ الْقَابِلَةِ
وَهَكَذَا فِي ثِيْبٍ وَبِكْرٍ
فَكُلُّ ذَا وَنَحْوُهُ النَّسَاءُ
شَهَادَةُ الْعُمَيَّانِ فِي الْأَنْسَابِ
وَمَنْ لِنَفْسِهِ يَجُرُّ نَفْعًا
لَا نَقْبَلَنَّهُ وَلَوْ كَانَ ثِقَةً
لَأَنَّهُ فِي حُكْمٍ مَنْ قَدْ شَهِدَا
شَهَادَةُ الْوَالِدِ لِلِابْنِ فَلَا
وَقِيلَ بَلْ تُقْبَلُ وَالْبِنَا عَلَى
هَلْ مَالٍ إِبْنِهِ لَهُ فَمَنْ مَنَعَ
مَنْ لَمْ يَرِ مَالَ ابْنِهِ لَهُ يَرِ
وَأِنْ يَكُنْ عَلَيْهِ يَشْهَدَانَا
وَهَكَذَا شَهَادَةُ الْإِبْنِ عَلَى
وَهَكَذَا إِذَا لَهُ قَدْ شَهِدَا
شَهَادَةُ السَّاكِنِ لِلَّذِي سَكَنَهُ
وَهَكَذَا الْعَامِلُ وَالْوَكِيلُ

عَلَى الرِّجَالِ مِنْ أُمُورٍ تَمْتَنِعُ
بِأَنَّهُ حَتَّى فَذَاكَ يُقْبَلُ
وَهَكَذَا إِنْ قُلْنَ هَذِي حَامِلَةٌ
أَوْ بَالِغٌ بِالدَّمِ حِينَ يَجْرِي
حُجَّتُهُ فِي قَوْلِهَا الْإِجْرَاءُ
تَصِحُّ لَا فِي سَائِرِ الْأَبْوَابِ
نُدْفَعُ قَوْلَهُ هُنَاكَ دَفْعًا
وَإِنْ يَكُنْ فَوَادُنَا قَدْ صَدَّقَهُ
لِنَفْسِهِ لَذَا تَرُدُّ الْمَشْهَدَا
تُقْبَلُ لَوْ كَانَ فَتَى قَدْ عُدَّ لَا
مَا قَدْ مَضَى مِنَ الْخِلَافِ أَوَّلًا
يُقْبَلُهَا وَالْبَعْضُ عَكْسَهُ صَنَعَ
تُبَوِّثُهَا فِيمَا بِهِ الْقَوْلُ جَرَى
فَتَمَّ بِاتِّفَاقٍ تُقْبَلَانَا
وَالِدِهِ تُقْبَلُهَا إِنْ فَعَلَا
فَفِي الْجَمِيعِ نَقْبَلَنَّ الْمَشْهَدَا
مَرْدُودَةٌ حَتَّى يُزِيلَ مَسْكَنَهُ
وَكُلُّ مَنْ كَانَ لَهُ تَحْصِيلُ (٢)

(١) قوله : «من لم يرى» بإثبات حرف العلة على إهمال العمل بلم .

(٢) وكل من كان له تحصيل : أي حصول منفعة في شهادته .

خَوْفًا مِنَ الْمَيْلِ وَلَيْسَ تُقْبَلُ
وَمَنْ لَهُ ضِعْنٌ فَإِنَّهُ يُرَدُّ
وَهَكَذَا شَهَادَةُ الْفُسَّاقِ
لَوْ قَاوَمُوا فِي كَثْرَةِ أَهْلِ مَنِيٍّ
فَمَنْ رَضِينَاهُ مِنَ الشُّهُودِ
وَلَيْسَ نَرْضَى فَاسِقًا فِي الدِّينِ
وَفَاسِقُ التَّأْوِيلِ مَهْمَا عُدَّ لَا
وَذَاكَ فِي غَيْرِ الْحُدُودِ فَاعْلَمْ
فَائِئْهَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ تُنْمَعُ
وَالشِّرْكُ مِلَّةٌ (١) وَقِيلَ مِلَّةٌ
فَفِي الْيَهُودِ تُقْبَلُ الْيَهُودُ
وَالْمُشْرِكُونَ وَكَذَا الْمَجُوسُ
وَالْمُشْرِكُونَ مِنْ ذَوِي الْأَصْنَامِ
هَذَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُمْ مِلَّةٌ
وَالْأَكْثَرُونَ جَعَلُوهُمْ وَاحِدَةً
فَبَاعْتَبَارِ ذَا الْعِنَادِ جُعِلُوا

شَهَادَةُ الْخُصُومِ لَوْ قَدْ عُدُّوا
إِنْ كَانَ بِالْحَقِّ عَلَيْهِ قَدْ شَهِدَ
لَيْسَ تَجُوزُ قِيلَ بِالْإِطْلَاقِ
لَأَنَّمَا الْقَبُولُ لِلْعَدْلِ هَذَا
شَرْطٌ أَتَى مِنْ رَبَّنَا الْحَمِيدِ
فَكَيْفَ نَرْضَاهُ عَنِ الْأَمِينِ
فِي دِينِهِ فِيهِ خِلَافٌ ثَقِيلًا
وَعَبْرٌ مَابَرَاءَةٍ مِنْ مُسْلِمٍ
لَمَّا بِهَا مِنْ شُبْهَةٍ قَدْ تَقَعُ
بَيْنَهُمُ الْإِشْهَادُ قِيلَ يُقْبَلُ
وَفِي النَّصَارَى مِثْلُهُمْ مَحْدُودٌ
وَالصَّابِثُونَ هَكَذَا وَالرُّوسُ (٢)
تُقْبَلُ فِي مِثْلِهِمُ الْمَسَامِي (٣)
وَهُوَ الصَّحِيحُ لِمَعَانٍ وَعِلَلٍ
لَأَنَّهَا لِدِينِنَا مُعَانِدَةٌ
وَاحِدَةٌ لِكِنِّي أَفْصَلُ

(١) ملة : أي ملة واحدة وقيل ملل .

(٢) الروس هم الروسيا — أى الروسيون — قوم من المشركين بالمغرب يدعون النصرانية . ص قلت اراد بالمغرب الاصطلاح الحديث وهو اطلاق الغرب على أوربا مقابله للشرق ، والمراد به الأقطار الإسلامية وما يجاورها من الأمم . وعبر يبدعون لأن الروس ليسوا نصارى في الحقيقة ، ولكنهم اباحيون ملحدون في النصرانية وأكثرهم اليوم لا دينيون شيوعيون . أبو اسحاق .

(٣) المسامي : المشابه .

فَفِي الشَّهَادَاتِ أَرَى لَا تُقْبَلُ
 بَيْنَهُمْ عِدَاوَةٌ وَلَمْ تَزَلْ
 إِنْ كَانَ فِي الْإِسْلَامِ لَيْسَ يُقْبَلُ
 إِنِّي أَقُولُ فِي مَقَالِ الْأَوَّلِ
 بِأَنَّ ذَاكَ فِي الَّذِي ثَقَلْنَا
 لَا يُحْكَمُنَ عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ كَمَا
 إِذِ الْجَمِيعُ مِلَّةٌ فِي الشَّرْكِ
 هَذَا هُوَ الْمُرَادُ فَافْهَمْنَا
 شَهَادَةُ الْمُرْتَكِبِ الْمُحَرَّمِ
 كَذَاكَ ذُو التُّهْمَةِ وَالضَّلَالَةِ
 إِلَّا وَكَيْلًا كَانَ لِلْمَجْنُونِ
 فَإِنَّهُ يُنَازَعُنْ وَيَشْهَدُ
 وَمَنْ يَكُنْ قَدْ ظَلَمَ الْأَنَامَا
 فَلَا يَجُوزُ أَبَدًا مَا شَهِدَا
 إِذِ الْحَرَامُ يُطْلُ الطَّاعَاتِ
 وَقِيلَ فِي الْوَلِيِّ مَهْمَا كَثُرَتْ
 يَصِيرُ فِي عِدَادِ مَنْ لَا تُقْبَلُ

هَذِي عَلَى هَذِي لِمَا قَدْ يَدْخُلُ
 وَذَاكَ فِي الْإِشْهَادِ مِنْ أَقْوَى الْعِلَلِ
 حَصَمٌ عَلَى حَصَمٍ (أ)، تُفَصَّلُ
 بَأْتُهُمْ فِي مِلَّةٍ لَا مِلَلٍ
 مِنْ مِلَّةٍ لِمِلَّةٍ وَانْقَلَبَا
 بِهِ لِتَارِكِ الْهُدَى قَدْ حُكِمَا
 يَجْمَعُ بَيْنَهُمْ حَيْثُ الشَّكُّ
 وَلَمْ يُرِيدُوا حَيْثُ يَشْهَدَانَا
 مَرْدُودَةٌ وَدَافِعٌ لِمَعْرَمِ
 وَهَكَذَا الْحَصَمُ وَذُو الْوَكَاةِ
 أَوْ لَيْتِيمٍ فِي الصَّبَا مَصُونٍ
 لَهُ كَذَا الْوَقْفُ كَذَاكَ الْمَسْجِدُ
 مَالَهُمْ أَوْ أَكَلَ الْحَرَامَا
 بِهِ وَلَوْ طُولَ الزَّمَانِ عَبْدَا
 إِنْ لَمْ يَثْبُ وَيَهْدُمُ الْخَيْرَاتِ
 زَلَّاتُهُ وَفِي الْوَرَى قَدْ ظَهَرَتْ
 مِنْهُ الشَّهَادَاتُ وَلَا يُعَدَّلُ

(٤) الا : بالتخفيف أداة استفتاح .

(٥) لا يحكمون عليه بالقتل : يعنى أن الذى تحول من ملة من ملل الشرك إلى ملة أخرى منها ، فإنه لا يقتل لأنها فى حكمه ملة واحدة ، وأن المراد بقوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه أى دين الإسلام إلى غيره من ملل الكفر .

شَهَادَةُ الشَّاعِرِ وَهُوَ مَنْ يَذْمُ
يَمْدَحُ إِنْ أُعْطِيَ^(١) وَمَهُمَا حُرْمًا
وَمَرَّةً يَهْجُو أَهْلَ الدِّينِ
وَنَارَةً قَدْ يَمْدَحُ الْمُنَافِقَ
وَالْأَصْلُ فِي خِتَامِهِ قَدْ قَالَا
وَلَمْ أَكُنْ أَقْرُضُ^(٢) الْأَشْعَارَا
لَأَنَّهُ فَعَلَ حَرَامَ بَاطِلٍ
وَأَنَّهُ قَدْ قَالَ غَيْرَ الْحَقِّ
وَأَحْسَنُ الْأَشْعَارِ مَا قَدْ كَانَا
وَفِيهِ ذِكْرُ النَّارِ وَالْجَنَانِ
لَأَنَّهُ صَقَّالَةُ الْقُلُوبِ
هَذَا وَفِي بَابِ الشَّهَادَاتِ يَرَى
مُعَلَّلًا ذَاكَ بِمَا تَقْدَمُ
وَالْحَقُّ فِيمَا قَالَهُ يَلُوحُ
فَفِي الْقُرْآنِ قَدْ أَتَى وَصْفُهُمْ
وَأَلَمَّا الْعَاوُونَ يَتَّبِعُونَهُمْ
فَهُمْ يَقُولُونَ وَلَمَّا يَفْعَلُوا

طَوْرًا وَيَمْدَحَنَّ طَوْرًا لَمْ تَتِمَّ
هَجَا فَفَعَلُهُ غَدَا مُحَرَّمًا
زُورًا لِأَجْلِ ذَائِهِ الدِّينِ
مُعَانِدًا مُكَابِرًا وَفَاسِقًا
فِي الشَّعْرِ قَوْلًا فَاسْمَعِ الْمَقَالَا
ذَا ثَرْوَةً أَوْ مَلِكًا جَبَّارًا
فَاعِلُهُ عَنِ الصَّوَابِ عَادِلُ
بِمَدْحِهِ لِعَيْرٍ مُسْتَحِقُّ
شُرْعًا وَوَعْظًا يَرْدَعُ الْإِنْسَانَا
مُشَوِّقًا لِلْخُرْدِ الْحَسَانِ
مِنْ رَيْنِهَا^(٣) نَاجٍ مِنَ الْكُذُوبِ
رَدَّ شَهَادَةٍ أَتَتْ عَنْ شَعْرَا
مِنْ نَظْمِنَا فِيمَا قَرِيبًا نَظْمًا
وَأَنَّهُ مِنْ قَوْلِهِ صَحِيحُ
بِأَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهْمُوا
وَالْعَاوَى مَنْ ضَلَّ وَيَسْمَعُونَهُمْ
وَذَاكَ مِنْ أَعْظَمِ مَقْتٍ^(٤) يُجْعَلُ

(١) قوله : «أُعْطِيَ وَحُرِّمًا» بالبناء للمفعول فيهما .

(٢) قوله : «أقْرَضُ» أي أنظم ، والقريض الشعر .

(٣) رينها : أي ذريتها ودنسها .

(٤) المقت : البُغْض .

كَبُرَ مَقْتًا أَنْ تُقُولُوا قَوْلًا
 أَنْ يَمْتَلِىَ جَوْفُ امْرِئٍ قِيحًا يَرَى^(٢)
 فِي حَبْرٍ أَتَى عَنِ الْمُحْتَارِ
 وَأَنَّهُ مِزْمَارُ إِبْلِيسَ وَرَدَّ
 وَمَا أَتَى مِنَ الثَّنَا فِي الشَّعْرِ
 فَذَاكَ فِي الْخَالِي مِنَ الْمَعَاصِي
 بَلْ ذَاكَ بِاعْتِبَارِ مَا لِلْبُلْعَا
 وَذَاكَ عِنْدَ قَطْعِهِ لِلنَّظَرِ
 لِأَنَّمَا بِلَاغَةُ اللِّسَانِ
 فَسُمِّيَتْ سِحْرًا بِهَذَا الْمَعْنَى
 وَشَاهِدُ الزُّورِ وَلَوْ قَدْ تَابَا
 لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَدْ مَنَعَا
 فِي سُورَةِ التَّوْرِ أَتَى لَا تَقْبَلُوا
 وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ إِنَّ تَابَ قَبْلَ
 فَقَوْلُهُ « إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا »
 وَلَمْ تُصَدِّقُوهُ مِنْكُمْ فِعْلًا
 خَيْرًا لَهُ مِنْ مَلَكِهِ مَا شَعَرَا^(٣)
 وَذَاكَ تَقْيِيحٌ لِدَى الْأَشْعَارِ
 فِيهِ فَكَيْفَ قَوْلُهُ لَيْسَ يُرَدُّ
 وَفِي الْبَيَانِ أَنَّهُ كَالسَّحْرِ
 لَا مِثْلَ مَدْحِهِ لِعَبْدٍ عَاصِي
 مِنْ مَنَهِجٍ إِلَى الْمَعَانِي بَلْعَا
 عَنْ جَائِزٍ مِنْهُ وَعَنْ مُحْتَجِرٍ^(٤)
 سَالِبَةٌ كَالسَّحْرِ لِلْجَنَانِ
 وَلَيْسَ حُكْمُهُ بِهَذَا يُعْنَى
 لَا يُقْبَلَنَّ فَافْهَمِ الْخِطَابَا
 ذَاكَ بِمَنْعِ أَبَدِيٍّ شَرْعًا
 لَهُمْ شَهَادَةٌ فَكَيْفَ تُقْبَلُ
 وَالرَّدُّ فِي الْآيَةِ قَبْلَهَا^(٥) جُعِلَ
 يَشْمَلُ مِنْهُمْ الَّذِينَ أَبَوْا

(٢) أن يمتلي : بفتح هزة أن أي لأن فاللام لتوطئة القسم ، وفي هذا البيت عقد الحديث المروي عنه صلى الله عليه وسلم : «لأن يمتليء جوف أحدكم قيحاً خير له من أن يمتلي شعراً» .

(٣) ما شعرا : بضم الشين وكسر العين أي خير له من ملكه شعرا فما مصدرية .

(٤) محتجر : أي ممتنع .

(٥) قبلها : أي قبل التوبة .

وَفِي الَّذِي رُدَّتْ بِهِ (١) لَا تُقْبَلُ
وَشَاهِدُ الزُّورِ ثَلَاثَةٌ قَسْلٌ
وَمَنْ عَلَيْهِ وَإِذَا مَا كَانَا
فَلَا يَجُوزُ يَتَوَصَّلَنَا
وَأَخْذُهُ بِالزُّورِ قِيلَ يَحْرُمُ
وَالْكُدْمَى قَالَ لَا يُحْرَمَنَّ
وَأَمَّا عَلَيْهِ أَنْ يَتُوبَا
قُلْتُ وَمَا لَا يَتَوَصَّلَنَا
مَهْرُ الْبَغْيِ (٤) يَحْرَمَنَّ إِذْ كَانَا
وَذَلِكَ الزَّانِي بِطِيبِ نَفْسٍ
مَا كَانَ طِيبُ نَفْسِهِ يُحِلُّ
وَوَاجِبٌ تَأْذِيَةُ الشَّهَادَةِ
وَذَلِكَ الْإِمَامُ وَالْأَمِيرُ
وَإِنْ يَشَأْ حَمَلَ الشُّهُودَ مِنْ بَلَدٍ

بَلْ يُقْبَلَنَّ مِنْ ذَلِكَ مَا يُسْتَقْبَلُ
لِنَفْسِهِ وَمَنْ لَهُ زُورًا فَعَلَّ (٢)
حَقٌّ لِلنَّاسِ رَأَى جَحْدَانَا
بِشَاهِدِ الزُّورِ (٣) فَيَشْهَدَانَا
وَيَحْرُمُ الْمَالُ الَّذِي يُسَلَّمُ
زُورُهُمْ حَقًّا لَهُ يُحْلَلَنَّ
مِنْ فِعْلِهِ إِذْ رَكِبَ الذُّنُوبَا
لَهُ بِغَيْرِ الْإِثْمِ يَحْرُمْنَا
سَبَبُهُ بَيْنَهُمَا الْعِصْيَانَا
يَنْذُلُهُ وَرَغْبَةً فِي النَّفْسِ
مَا كَانَ فِيهِ بِالْمَعَاصِي الْبَذْلُ
مَعَ الَّذِي طَاعَتُهُ عِبَادَةٌ
وَالْخُلْفُ فِي سَوَاهُمَا مَذْكُورُ
لِبَلَدٍ يَحْمِلُهُمْ بِلا نَكْدٍ

(١) وفي الذي ردت به : أي في الشهادة التي زور فيها ، فإنها لا تقبل أبدا ، وإنما تقبل فيما يشهد به بعد التوبة وقال بعضهم إن شهادته لا تقبل مطلقا ، ولو تاب ، لقوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ .

(٢) فعل : أي شهد .

(٣) بشاهد الزور : أي بشهادة الزور .

(٤) قوله : «مهر البغي» أنظر ما وجه هذا القياس بين مهر الزانية وبين توصل الإنسان إلى حقه بشاهدي الزور فإن شهادة الزور في هذه الصورة يتوصل بها إلى حق ، ومهر البغي إنما أراد أن يتوصل به إلى باطل ، فهو قياس مع الفارق ، وقول الإمام الكدمي في هذا هو الصحيح ، لأنه لم يأخذ بطلب الشهادة إلا حقه ، وإن كان في ذلك عليه ذنب ، فإنما عليه التوبة وليس عليه رد ما تناوله من مال ، بل ليس له أن يطعم المشهود عليه حراما ، والله أعلم .

عَلَيْهِ أَنْ يَدْفَعَ مَا يَلْزِمُهُمْ مِنْ مَعْرَمٍ فِيمَا يُؤَدِّيهِ لَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ أَجْرًا عَلَى الشَّهَادَةِ لِأَنَّمَا الْإِشْهَادُ بِاللِّسَانِ وَيَكْتُبُ الْوَالِي إِلَى الْحُكَّامِ وَذَلِكَ مَهْمَا بَعْدَ الشُّهُودِ وَيَرْسُمْنَ مَاصِحَ عِنْدَ ثِقَةٍ فَيَمْضِي هَذَا الْقَاضِي مَا هُنَاكَ صَحَّ وَجَائِزُ ثَحْمَلُ الشَّهَادَةِ فَيَحْمِلُ الْإِثْنَانِ قَوْلَ الْوَاحِدِ وَالْحَاضِرُونَ لَيْسَ يُحْمَلْنَا وَذُو الْقَضَا يُحْمَلُ عَنْهُ مَا شَهِدَ إِنْ نَقَصَ الشَّاهِدُ فِي الشَّهَادَةِ فَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ انْقِطَاعِ الْحُكْمِ وَقَالَ بَعْضُ إِيَّاهُ لَا يَقْبَلُ وَرَجُلٌ لِشَاهِدٍ قَدْ وَجَدَا لِأَنَّهُ بِنَفْسِهِ لَا يَقْبَلُ إِلَّا إِذَا ضَمَّ إِلَيْهِ ثَانِي رَأَى أَنْ يَكُنْ قَدْ عَدَلَ (١) الْمَشْهُودُ

مِنْ مَعْرَمٍ فِيمَا يُؤَدِّيهِ لَهُمْ وَإِنَّمَا كَانَ عَلَى الْوَفَادَةِ إِنْ حَضَرُوا وَلَيْسَ بِالْأَبْدَانِ مَعَ ثِقَةٍ مَاصِحَ فِي الْأَحْكَامِ يُشْهَدُهُمْ وَالْيَهُودُ يَحْتَمِلُهُ بِطَابَعٍ لِلثَّقَةِ لِأَنَّهُمْ كَرَجُلٍ فِيمَا اتَّضَحَ عِنْدَ الضَّرُورَاتِ لِمَنْ أَرَادَهُ فَالشَّاهِدَانِ مِنْهُمَا عَنْ شَاهِدٍ عَنْهُمْ سِوَى ذِي مَرَضٍ مُعْنَى وَذَاتُ خِلْفٍ تَسْتَحِي وَتَجْتَهِدُ أَوْ كَانَ فِيهَا قَدْ أَتَى زِيَادَةً يُقْبَلُ مِنْهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَعْدَلُ فَقَطُّ لَا يَلْزِمُهُ أَنْ يَشْهَدَا فَلَيْسَ لِلزُّومِ فِيهِ مَدْخَلٌ فَهَاهُنَا الْجَمِيعُ يَشْهَدَانِ عَلَيْهِ مَنْ لِلْمُدْعَى شُهُودٌ

(١) عَدَلَ : أى جعلهم عدولا بمعنى اعترف بقصد اليهم وكذلك إذا قال إلى أَرْضَى شهادتهما ؛ فشهدا عليه ، فإنه يحكم عليه بشهادتهما ، وإن لم يكونا عدلين ، إلا إذا كان هنالك تقية أو أمر لا يمكنه معه رد شهادتهما والله أعلم .

يَلْزُمُهُ ذَاكَ وَقِيلَ يَثْبُتُ
وَذَاكَ إِنْ قَالَ أَصَدَّقْتُهُمْ
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ شَهِدُوا فَاتَّهَمَا
فَيَحْلِفُونَ أَنَّهُمْ مَا شَهِدُوا
وَلَا أَقُولُ (١) إِنْ ذَاكَ لَازِمٌ
وَمَنْ يَكُونُ حُجَّةً لَا يَتَّهَمُ
لَوْ كَانَ ذَاكَ وَاجِبًا لَوَجَبَا
يُحْلِفْنُهُ أَنَّهُ لَمْ يَحْكَمْ
وَأَنْتَ تَدْرِي أَنَّ هَذَا بَاطِلٌ
وَرَجُلٌ لِرَجُلٍ قَدْ كَتَبَا
لَا بَأْسَ فِيهِ إِذْ تَرَى السَّمَاعَا
وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ إِذَا كَتَبَ
فَذَلِكَ التَّخْرِيجُ مِمَّنْ يَطْلُبُ
يَقُولُ لَا أَبْرِيكَ حَتَّى تَشْهَدَا
ثُمَّ الشَّهَادَاتُ فَمَعْنِيَانِ
وَذَاكَ أَنْ يُطْلَبَ مِنْهُ الْمَحْضَرُ
وَذَاكَ فِي التَّكَاحِ وَالْإِمَامَةِ
ثَانِيَهُمَا شَهَادَةُ التَّحْمِيلِ

أَيْضًا بِتَصَدِيقِ لَهُمْ يُثَبَّتُ
وَقِيلَ لَا حَتَّى يُعَدَّلَنَّهُمْ
قِيلَ لَهُ بَأْنِ يُحْلِفْنُهُمَا
بِبَاطِلٍ عَلَيْهِ فِيمَا حَدَّدُوا
لَا تَتَّهَمُ حُجَّةٌ مَنْ يُخَاصِمُ
وَمَا عَلَيْهِ مِنْ يَمِينٍ يُلْتَزَمُ
فِي الْقَاضِي وَالْإِمَامِ حِينَ احْتِسَابَا
بِبَاطِلٍ عَلَيْهِ فِي الْمُسْلَمِ (٢)
وَمِثْلُهُ الَّذِي لَهُ يُمَاتِلُ
شَهَادَةً بغيرِ إِذْنٍ وَثَبَا
شَهَادَةً حُكِيَ بِهَا إِجْمَاعَا
وَلَا شَهِيدٌ فِي الْقُرْآنِ قَدْ وَجَبَ
شَهَادَةُ الْإِنْسَانِ أَوْ مَنْ يَكْتُبُ
أَوْ تَكْتُبُ الْأَمْرَ الَّذِي لِي قَدْ بَدَا
شَهَادَةُ الْحُضُورِ لِلْإِنْسَانِ
لِكِي يَصِحَّ ذَلِكَ الْمُقَرَّرُ
لِيُثَبَّتَ الْأَمْرُ عَلَى الْجَمَاعَةِ
تَكُونُ فِي الْحَقِّ لِرَفْعِ الْخَلَلِ

(١) قوله : «ولا أقول ... الخ» يعني أنه لا يقول بأن على الشاهدين مينا ، وهذا هو الحق لأنهما إذا كانا عدلين فهما حجة لازمة بدون استحلاف .

(٢) المسلم : أي الحق المؤدى . ص .

فَيَحْضُرُ الشَّاهِدُ كَيْمَا يَحْمِلَا
 شَهَادَةُ الشُّهُرَةِ فِي الْأَسَابِ
 كَذَاكَ فِي الْمَوْتِ وَفِي النِّكَاحِ
 وَالْحُكْمِ بِالشُّهُرَةِ فِي الْأَمْوَالِ
 لِأَنَّمَا الْأَمْوَالُ قَدْ تَنْقَلُ
 وَقِيلَ مَهْمَا دَلَّتِ الْأَحْوَالُ
 لَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ فِيهِ دَفْعُ
 وَظَهَرَتْ مَفَاسِدُ فِي النَّحْلِ
 فَكَانَ ذُو الظُّلْمِ يَجِي فَيَقْطَعُ
 يَقُولُ مَالِي فَإِذَا مَا قَالَا
 فَكَتَبَ الْإِمَامُ لِلْوَالِي بَأْنَ
 وَإِنَّهُ كُلُّ فَتَى قَدْ وَضَعَا
 فَانْحَسَمَتْ بِذَلِكَ الْمَفَاسِدُ
 أَرْشَدَهُ اللَّهُ إِلَى الْإِصْلَاحِ
 وَالْخُلْفَ فِي الْحَاكِمِ هَلْ يَحْكُمُ فِي
 فَقِيلَ يَحْكُمَنَّ وَالْبَعْضُ يَرَى
 لَكِنَّهُ يَدْفَعُهُمْ لِلْغَيْرِ

مَشْهَدُهُ لَهُمْ إِلَى أَنْ يُسَالَا
 ثَابِتَةً بَيْنَ أُولِي الْأَبَابِ
 إِنْ شَهِدُوا عَنْ شُهُرَةِ صِحَاحِ
 لَيْسَ تَجُوزُ عَنْهُمْ فِي حَالِ
 مِنْ وَاحِدٍ لَوَاحِدٍ وَتُبَذَلُ
 بِصِدْقِهَا يَثْبُتُ ذَاكَ الْمَالُ
 مَفْسَدَةٍ أَوَّلًا فَلِأُولَى الْمَنْعِ
 أَيَّامَ رَاشِدٍ (١) الْإِمَامِ الْعَدْلِ
 مَالٍ سِوَاهُ ثُمَّ عَنْهُ يَدْفَعُ
 ذُو الْحَقِّ مَالِي قَالَ هَذَا لِأَنَّ
 يَأْخُذُ بِالشُّهُرَةِ فِيهِ وَيُسَنُّ
 يَدَأُ عَلَى مَالِ أَخِيهِ أَوْجَعًا (٢)
 بِمَا رَأَى ذَاكَ الْإِمَامُ الرَّاشِدُ
 فَعَدَّ (٣) رَأْيًا لِأُولَى الصَّلَاحِ
 شَيْءٍ يَعْلَمُهُ بِلَا تَكْلُفٍ
 بِأَنَّ حُكْمَهُ بِهِذَا حُجْرًا
 وَهُوَ يَكُونُ شَاهِدًا فِي الْخَيْرِ

(١) قوله : «راشده أي الإمام راشد بن سعيد .

(٢) أوجعا : أي عوقب وأدب .

(٣) فعدَّ : أي حسب فعله هذا قولاً ورأياً ؛ يجوز العمل به لمن رآه .

وَقِيلَ مَا فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ ذَرَى^(١) بِهِ فَحُكْمُهُ بِهِ لَنْ يُخْجَرَ
وَالْحَدُّ لَا يُقِيمُهُ بِعِلْمِهِ فِيهِ بَلَا تُخْلِفُ أَتَى فِي حُكْمِهِ

فصل تعارض البيّنات

وَالْبَيِّنَاتُ رُبَّمَا تَخْتَلِفُ
بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ حَتْمًا تَرْجَحُ
بَيِّنَةُ بَصِيحَةِ الْعَقْلِ تَجِي
وَهَكَذَا قِيلَ شُهُودُ الْعَرَبِ
وَهَكَذَا بَيِّنَةُ الْحَرِّيَّةِ
وَالرَّمَّ (٢) مِنْ شَهَادَةِ الْأَصُولِ
بَيِّنَةُ الْأَحْدَاثِ فَهِيَ أَوْلَى
بَيِّنَةُ الشَّارِي (٤) مِنَ الْمَعْصُوبِ
وَبِالرَّضَى أَوْلَى مِنَ التَّغْيِيرِ
بَيِّنَةُ الْبَائِعِ فِيمَا زَادَا
بَيِّنَةُ الْمَلِكِ مِنَ السَّبِيلِ
وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا قَدْ مَرَّ

فَيَطْلُبُ التَّرْجِيحَ فِيهَا الْمُتَنَصِّفُ
بَيِّنَةُ الذَّمِّ وَهُوَ الْأَوْضَحُ
أَوْلَى مِنَ التَّقْصَانِ عِنْدَ الْحُجَجِ
مِنَ الْأَوْلَى أَوْلَى لِأَجْلِ النَّسَبِ
أَوْلَى مِنَ الرَّقِّ فَعِ الْقَضِيَّةِ
أَوْلَى كَذَا فِي الْأَثَرِ الْمَنْقُولِ
مِنَ الْبَرَآتِ (٣) إِذْ يُوَلُّ أَوَّلًا
أَوْلَى لِمَا فِيهِ مِنَ الْوُجُوبِ
إِذْ فِيهِ زَادَ الْعِلْمُ لِلْخَبِيرِ
مِنْ ثَمَنِ أَوْلَى بِهِ اسْتِزَادَا
أَوْلَى لِمَا فِيهِ مِنَ التَّأْصِيلِ
فِي الرَّمِّ وَالْفَرْقُ أَرَاهُ عُسْرًا

(١) ذَرَى : أَى عَلِمَ .

(٢) الرِّمُّ عبارة عن وقف لقوم مخصوصين . ص .

(٣) قوله البراءات : أَى براءة الذمة . والمعنى : إِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ بِحَدِّهِ وَآخِرَانِ بِبِرَائَتِهِ ، قَدِمَتِ الْأَوَّلَى لِأَنَّ الْحَدَّثَ يُؤَوَّلُ أَى يَحْدُثُ . وَأَوَّلًا مَصْدَرُ آل . ص .

(٤) قوله : «بَيِّنَةُ الشَّارِي» لَوْ قَالَ بَيِّنَةُ الشَّرِّ مِنَ الْغُصُوبِ لَكَانَ أَظْهَرَ ، وَالْمَعْنَى إِذَا جَاءَ الْمُدْعَى بِشَاهِدِي عَدْلٍ أَنَّ هَذَا الْمَالُ قَدْ آلَ إِلَيْهِ بِالشَّرَاءِ ، وَأَقَامَ الْخَصْمُ شَاهِدِي عَدْلٍ أَنَّهُ اخْتَصَبَهُ فَشَهَادَةُ الشَّرَاءِ أَوْلَى مِنْ شَهَادَةِ الْغُصْبِ .

بَيِّنَةُ الْقَرْضِ مِنَ الْأَمَانَةِ
وَشَاهِدَانِ شَهِدَا بِمَوْتِ
وَأَحْرَانِ شَهِدَا وَأَخْبَرَا
إِنْ صَحَّ مَوْتُهُ بِوَجْهِ الصَّحَّةِ
وَشَاهِدَانِ شَهِدَا بِفَعْلٍ
لَا تُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ الْمُعَارِضَةُ
وَقِيلَ فِي بَيِّنَةِ الطَّلَاقِ (١)
وَالْقَطْعُ مِنْ شَهَادَةِ الْخِيَارِ
وَقِيلَ فِي بَيِّنَةِ الشِّرَاءِ
وَالْمُدَّعَى إِنْ جَاءَنَا بَيِّنَةٌ
فَأَيُّمَا الْأُولَى هِيَ الْحُجَّةُ إِذْ
وَإِنْ يَكُ الشَّيْءُ (٢) بِخَوْرِ الْمُدَّعَى
فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ مِثْلُ الْأُولَى
لِأَنَّهُ بِحُجَّتَيْنِ أَذْلَى
وَالصَّلُحُ جَائِزٌ إِذَا لَمْ يَقَعْ

أُولَى لِمَا فِي الْقَرْضِ مِنْ ضَمَانِهِ
مَنْ غَابَ عَنْ أَهْلِيهِ وَالْيُوتِ
بِأَنَّهُ حَيٌّ فَذَاكَ أَهْدَرَا
حَيَّاهُ لَا تُبْتَنُّ بِحُجَّةٍ
وَعُورِضَتْ بِمِثْلِهَا فِي الْفَصْلِ
وَالْحَقُّ لَا يَصِحُّ أَنْ تُعَارِضَهُ
أُولَى مِنَ التَّرْوِيجِ بِاتِّفَاقٍ
أُولَى كَذَا جَاءَ عَنِ الْأَحْيَارِ
أُولَى مِنَ الرَّهْنِ بِلَا مِرَاءٍ
وَعَارِضَ الْخَصْمِ بِمَا قَدْ بَيَّنَّ
لِلْمُدَّعَى الْحُجَّةُ وَالضَّدُّ يُبْذَرُ
عَلَيْهِ فَالْحُلْفُ هُنَا قَدْ وَقَعَا
وَبَعْضُهُمْ يَرَى الْأَخِيرَ أُولَى
يَدٍ وَحُجَّةٍ فَكَانَ أَهْلًا (٣)
عَلَى حَرَامٍ فَافْهَمَنَّ وَاسْمَعِ

(١) قوله : « وقيل في بيينة الطلاق » أي إذا شهد شاهدان أن هذا الرجل قد طلق هذه المرأة وشهد آخران أنه تزوجها فشهادة الطلاق أولى والثانية معارضة .

(٢) قوله : « وإن يك الشيء ... الخ » يعني إذا كان الشيء المتداعى فيه بيد أحد الخصمين ، فجاء المدعي ببيئته أنه له ، وجاء الذي في يده الشيء بأنه له ، ولم يخرج من ملكه ففي ذلك قولان قول أن بيينة المدعي أولى لأنه هو المطالب بها لقوله صلى الله عليه وسلم : « على المدعي البيينة وعلى المدعى عليه اليمين » فالبيينة بيينة المدعي والأخرى معارضة ، وقيل إن بيئته الذي بيده الشيء أولى لأنه أدل بحجتين يد وشهادة الأول أصح .

(٣) قوله : « فكان أهلاً » وفي نسخة فكان أولى وهذا أحسن عندي .

وَالْخُلْفُ فِي الصَّلْحِ عَلَى الْإِنْكَارِ وَبَعْضُهُمْ يُثْبِتُهُ وَإِنْ وَقَعَ فَتَقْضُهُ لِمَنْ يَشَاءُ يَصِحُّ وَحَاكِمٌ أَعْطَاهُ مُدْرَةً (٢) لِكَيِّ فَذَاكَ فِعْلٌ عِنْدَنَا مَمْنُوعٌ كَأَنَّهُ عَلَيْهِ قَدْ تَقَوَّلَا فَبَعْضُهُمْ يَرَاهُ غَيْرَ جَارِي عَلَى الَّذِي يَجْهَلُهُ مَنْ قَدْ صَنَعَ لِأَنَّهُ كَالْبَيْعِ (١) قِيلَ الصَّلْحُ يَأْتِي بِهَا زَيْدًا فَجَاءَ بَعْلِي لِأَنَّهُ لِعِغْرِهِ مَصْنُوعٌ مِنْ هَاهُنَا نَقُولُ فِعْلٌ حُطْلًا

بابُ الْيَمِينِ

وَيُخْلِفُ الْمُنْكَرُ إِنْ لَمْ تَشْهَدْ يَخْلِفُ بِاللَّهِ لَمَّا عَلَيَا يَمِينُهُ بِحَسَبِ اخْتِلَافٍ وَإِنْ يَكُ الْحَقُّ ادَّعَى مِنْ قَبْلِ يَخْلِفُ بِالْقَطْعِ إِذَا مَا قَالَا وَإِنْ يَقُولُ عَلَى أَبِيكَ مَثَلًا وَإِنْ يَرُدُّهَا عَلَيْهِ خَلَفَا وَالْقَاضِي لَا يُخْلِفُنَّهُ بِلَا شُهُودِهِ (٣) أَوْ لَهُمْ لَمْ يَجِدِ حَقٌّ لَهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَدِيًّا دَعَاؤُهُ مِنْ قَلِيلِهَا وَالْوَافِي سِوَاهُ فَالْيَمِينُ بِالْعِلْمِ جَلِي أَنْتَ الَّذِي أَخَذْتَ هَذَا الْمَالَ يَخْلِفُ مَا عَلِمْتُهُ مُبْتَهَلًا أَنْ لَهُ ذَاكَ وَإِلَّا تَلَفَا إِهْدَارُ (٤) شَاهِدِيهِ إِنْ تَحَصَّلَا

(١) قوله : « كالبيع » يعني أن الصلح مثل البيع ، فكل شيء يملك أحد المتبايعين رده بغبن أو جهل أو فساد أصل ، فكذاك يكون حكم المتصالحين في رد الصلح .

(٢) مُدْرَةٌ : هي بضم الميم الورقة التي يرسلها الحاكم لمن يطلب حضوره للحكم ، هكذا في اصطلاح القدماء من أهل عمان ، وغُلِّيَ بضم الميم تصغير غُلِّيَ .

(٣) شهوده : أي شهود المدعي .

(٤) إهدار اليه إلقاؤها .

لَأَنَّهُ قَدْ قِيلَ إِنْ لَمْ يُهْدَرِ
وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ يَهْدَرْنَا
وَإِنْ يَكُنْ أَهْدَرَهَا وَاسْتَحْلَفَا
إِنْ حَلَفَ الْخَصْمُ بِغَيْرِ حُكْمٍ
بَلْ أَنَّهُ يُحْلَفُنُهُ الْحَاكِمُ
وَيَسَعُ الْقَاضِي (١) السُّكُوتُ إِنْ رَضِيَ
وَتَقَعُ الْيَمِينُ حَسَبَ مَا قَصَدَ
خِلَافَ مَأْمَرٍ بِبَابِ الْقَسَمِ
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْلَفَنَا
وَذَاكَ أَنْ يَخْلِفَ بِالْقُبُورِ
وَيُلْزَمُ الْحَاكِمُ أَنْ يَرْجُرَ مَنْ
لَأَنَّ هَذَا مُنْكَرٌ يُعَيَّرُ
وَالنَّصَبُ (٣) فِي الْإِيمَانِ بِالْحَجِّ وَمَا
وَذَاكَ أَنْ يُلْزَمَنَّ الْحَالِفَا
وَلَمْ يُجِزُوا ذَاكَ بِالطَّلَاقِ

ثُمَّ أَتَى بِحُجَّةٍ لَمْ تُهْدَرِ
بَيِّنَةُ الْإِيْتَامِ فَأَعْلَمْنَا
فَحَقُّهُمْ بَاقٍ عَلَى مَنْ حَلَفَا
لَا يُجْزَى عَنْهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ
أُخْرَى إِذَا شَاءَ الَّذِي يُخَاصِمُ
عَنْهُ بَأَن يُحْلَفُنُهُ الْمُقْتَضَى
حَاكِمُهُمْ لَا حَسَبَ مَا الْخَصْمُ اعْتَقَدَ
لَأَنَّ هَذَا حَقٌّ خَصْمٍ يَسْتَمِي
بِغَيْرِ رَبِّ الْعَرْشِ فَأَعْلَمْنَا
أَوْ بِمَسَاجِدِ أَوْ الصُّحُورِ
يَسْمَعُهُ بِمِثْلِ ذَا يُحْلَفُنَ
فَمَا السُّكُوتُ إِنْ تَرَاءَى (٢) الْمُنْكَرُ
أَشْبَهَهُ جَوْرُهُ مَنْ عَلِمَا
إِنْ كَانَ حَانِثًا بِهَا تَكَالَفَا
وَمِثْلُهُ قَدْ قِيلَ بِالْعِتَاقِ

(١) وَيَسَعُ الْقَاضِي : أَي إِذَا رَضِيَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِأَن يَحْلِفَ الْمُدَّعِي بِنَفْسِهِ ؛ وَسَعِ الْقَاضِي السُّكُوتَ وَاكْتَفَى بِهَا .

(٢) قَوْلُهُ : «إِنْ تَرَاءَى» أَي تَظَاهَرَ وَاشْتَهَرَ .

(٣) قَوْلُهُ : «وَالنَّصَبُ ... الخ» هُوَ أَمْرُ اصْطَلَحَ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ بِلَدِ إِزْكِي فِي الْقَدِيمِ ، فِي التَّغْلِيظِ عَلَى الْحَالِفِ إِذَا اسْتَحْلَفُوهُ عَلَى مَالٍ وَافِرٍ ، وَأَمْرٌ عَظِيمٌ ، بِأَن يَقُولَ لَهُ الْحَاكِمُ الَّذِي يُحْلَفُهُ : وَإِنْ كُنْتَ كَاذِبًا فِي هَذِهِ الْيَمِينِ فَمَالِي صَدَقَةٌ وَأَزْوَاجِي طَوَالِقُ مَنِي ، وَعِيْدِي عِتْقَاءُ عَلِيٍّ ، وَعَلَى أَنْ أَحْجِ كَذَا كَذَا حِجَّةً ، وَأَنْ أَصُومَ كَذَا كَذَا شَهْرًا ، تَغْلِيظًا عَلَيْهِ فِي الْيَمِينِ ، وَكَانَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ لَا يَرَى هَذَا النَّصْبَ ، وَقَالَ إِنَّ الْيَمِينَ بِاللَّهِ هَكَذَا جَاءَ فِي الشَّرْعِ وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَقَدْ صَارَ الْعَمَلُ بِهَذَا النَّصْبِ فِي الْيَمِينِ مَتْرُوكًا مِنْذُ قُرُونٍ عَدِيدَةٍ .

وَلَمْ يُجَوِّزْهُ أَبُو سَعِيدٍ لَكِنَّهُ عَنْ صَاحِبِهِ قَدْ نَقَلَ وَقَدْ حَكِيَ الْعَكْسُ عَنِ الْقَوْمِ وَقَدْ وَاثَتْ تَذْرِي أَنْ هَذَا غَيْرَ مَا وَإِنَّمَا ذَا فِي فَتَى قَدْ أَنْكَرَا وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا مِنْ بَيْنِهِ كَذَلِكَ الْمَرْأَةُ تُنْكِرُ الرِّضَا فَإِنْ أَتَى الشَّهَادَةُ فِيهِ لَزِمَا هَذَا الَّذِي أَبُو سَعِيدٍ رَمَزَا وَهُوَ لَعَمْرُ اللَّهِ غَيْرُ الْقَسَمِ كَيْفَ يُجَوِّزَنَّ بِالطَّلَاقِ وَلَا يَمِينٍ فِي الْحُدُودِ أَبَدًا وَإِنْ يَكُنْ قَذْفُهُ أَوْ شَتْمًا يَلْزِمُهُ الْإِفْرَارُ أَوْ يَمِينُ وَقِيلَ لَا يَمِينُ فِي ذَا الْبَابِ كَذَاكَ مَا كَانَ لِرَبِّي حَقُّ (٢) وَقَدْ أَجَازُوهَا عَلَى مَنْ تُهَمَّا (٣)

وَلَمْ يُشِرْ إِلَيْهِ مِنْ بَعِيدٍ أَنْ لَا يَمِينُ فِي النِّكَاحِ مَثَلًا أَعْجَبَهُ ذَلِكَ فَهَذَا مَا وَرَدَ أَرَادَهُ الْأَصْلُ وَمَا قَدْ فَهِمَا طَلَاقَ نِسْوَةٍ بِهَا تَمَكَّرَا فَلَا يَمِينُ هَاهُنَا مُبَيَّنَةٌ بِهِ وَرَوَّجُهَا يَقُولُ عَرَضًا أَوَّلًا (١) فَلَا يُدْرِكُ فِيهِ قَسَمًا بَأَنَّ فِيهِ حَلْفًا مُجَوِّزًا بِحَالَةِ الطَّلَاقِ عِنْدَ الْفَهْمِ وَإِنَّهَا مِنْ حَلْفِ الْفُسَاقِ وَالْقَذْفِ وَالشَّتْمِ إِذَا لَمْ يَجْحَدَا وَجَحَدَ الْفِعْلُ فَقِيلَ أُلْزِمَا وَبَعْضُهُمْ لَيْسَ هُنَا يَمِينُ فِي الرَّدِّ وَالنِّكَاحِ وَالْأَنْسَابِ فَلَا يَمِينُ فِيهِ تُسْتَحَقُّ بِأَنَّهُ زَكَاتُهُ قَدْ كَتَمَا

(١) أو لا : لا نافية ، أي والا ياتي عليها بالبينه ، فليس له عليها يمين ؛ بأنها لم ترض به ، هذا على رأى من لم ير اليمين على ما في القلوب .

(٢) قوله : «حق» مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير وكذلك ما كان فيه لله حق ، فليس فيه يمين ، فعل هذا فكان تامة .

(٣) تهما : أي اتبعا بالبناء للمفعول فحذف الالف للوزن أو حذفها لغة .

وَالْحُلْفُ فِي التُّهْمَةِ فِي الْحُقُوقِ
فَقِيلَ لَا يَمِينَ وَهُوَ الْأَكْثَرُ
وَبَعْضُهُمْ قَيَّدَهَا بِمَوْضِعٍ
فَحَيْثُمَا التُّهْمَةُ تُوجِبُنَا
وَذَاكَ أَنَّ تَظْهَرَ أَسْبَابُ التُّهْمِ
وَلَيْسَ فِي التُّهْمَةِ رَدُّ الْقَسَمِ
إِلَّا إِذَا رَضِيَ بَأَن يَحْلِفَ لَهُ
وَمَا أَرَى هَذَا بِمُعْنٍ عَنْهُ (١)
وَمَا عَلَى الْوَالِدِ لِلابْنِ قَسَمَ
وَقِيلَ فِي الْأُمِّ كِبَايِ النَّاسِ
وَقِيلَ بَلْ وَالِدُهُ يُخَيَّرُ
إِنْ شَاءَ أَنْ يَحْلِفَ أَوْ يَرُدَّ
وَلَمْ يَكُنْ مِنْ حَقِّ وَالِدِهِ
غَذْوُهُ بِالنَّعْمَةِ حَالِ الصَّغِيرِ
يَجْنُونَ مِنْ ثَمَارِهِ كُلُّ نَكَدٍ
وَرَجُلٌ مَاتَ أَخُوهُ فَأَدَّعَى
إِنَّ لَهُ تَحْلِيفَهُ إِنْ أُنْكَرَا
قِيلَ لَهُ تَحْلِيفُهُ وَقِيلَا

مِنْ كُلِّ حَقٍّ كَانَ لِلْمَخْلُوقِ
وَقِيلَ بَلْ فِيهَا يَمِينٌ تُذَكَّرُ
يَسْتَوْجِبُ الْحَبْسَ بِهَا لِلْمُدَّعِي
حَبْسًا فَهَاهُنَا يُحْلَفُنَا
أَوَّلًا فَلَا يَمِينَ لِلَّذِي اتَّهَمَ
لأنها عَنْ غَيْرِ قَطْعٍ فَأَعْلَمَ
بَأَنَّهُ يَتَّهَمُهُ فِي الْمَسْئَلَةِ
شَيْئًا فَكَيْفَ الرَّدُّ يَلْزَمُنُهُ
وَالْأُمُّ مِثْلُهُ وَقِيلَ ثَلَاثُ زَمَ
تَلْزَمُهَا الْيَمِينُ فِي الْقِيَاسِ
لَدَى الْيَمِينِ لَا عَلَيْهَا يُجْبَرُ
عَلَى ابْنِهِ الْيَمِينِ فِيمَا حَدًّا
إِحْضَارُهُمْ لِلادِّعَا عَلَيْهِ
كَيْفَ يَكُونُ حَصْمَهُمْ فِي الْكِبَرِ
طِفْلًا وَكَهْلًا وَمَمَاتًا إِنْ قُذِّ
بَأَنَّ زَيْدًا سَمَهُ (٢) فَصُرِعَا
وَالْحُلْفُ إِنْ حَلَفَ ابْنًا ذَكَرَا
لَيْسَ لَهُ ذَاكَ فَعِ التَّأْصِيلَا

(١) بِمُعْنٍ : الْبَاءُ فِيهِ زَائِدَةٌ كَمَا زِيدَتْ فِي قَوْلِهِ : لَا يَقْرَأُ بِالسُّورِ .

(٢) سَمَهُ : أَيُّ اطْعَمَهُ السَّمَّ . وَصُرِعَ أَيُّ مَاتَ .

وَذَاكَ مَبْنِي عَلَى مَا فِي الْقَوْدِ أَهَوُ (١) أَحَقُّ هَاهُنَا أَمْ الْوَلَدُ
وَرَجُلٌ قَدْ ادَّعَى عَلَى عُمَرُ بَأَنَّهُ بَعِيرُهُ حَيًّا نَحَرُ
فَقَالَ بَعْدَ الْمَوْتِ قَدْ نَحَرْتُهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ غَارِمٍ (٢) وَجَدْتُهُ
إِنْ عَجَزَ الشُّهُودُ فليُحْلَفِ بِاللَّهِ قَدْ نَحَرْتُ بَعْدَ التَّلَفِ
وَحَائِضٌ تُحْلَفَنَّ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ بِهَا شَيْءٌ يُحَرِّمُ (٣) الْقَسَمُ
فَالْحَيْضُ لَا يَمْنَعُ ذِكْرَ الْبَارِي وَإِنْ يَكُنْ يَمْنَعُ حَظَّ الْقَارِي (٤)

باب القضاء في الدماء

وَلِلْقَضَا مَوَاضِعٌ وَقَدْ مَضَى أَكْثَرُهَا فِيمَا مَضَى وَمَا انْقَضَى
وَمَا بَقِيَ مِنْهَا سِوَى بَابِ الدِّمَاءِ وَبَعْضُهُ (٥) كَذَاكَ قَدْ تَقَدَّمَ
وَهَاهُنَا أَذْكَرُ مَامِنْهُ بَقِيَ كَدِيَّةٍ وَقَوْدٍ لَمْ يَسْبِقِ
فَقَاتِلُ النَّفْسِ بِغَيْرِ حَقٍّ يَلْزُمُهُ يَنْقَادُ لِلْمُحِقِّ
يَقْتُلُهُ وَلِيُّهُ وَإِنْ عَفَا عَنْ قَتْلِهِ فَالْعَفْوُ أَذْنَى لِلْوَفَا
وَإِنْ عَفَا بَعْضُهُمْ فَلَا قَوْدَ مِنْ بَعْدِ عَفْوِهِ يَكُونُ لِأَحَدٍ
لَكِنْ عَلَيْهِ دِيَّةُ الْمَقْتُولِ وَهَكَذَا كَفَّارَةٌ فِي قَوْلٍ

(١) قوله : «أهو» بهمزة الاستفهام وإسكان الهاء للوزن .

(٢) قوله : «فالقول قول غارم» أقول إن عندي في هذا غير ما قيل ، وذلك لأن الذبح حدث متلف فقوله ذبحته بعد موته دغوى منه ، فإن أقام البينة والإفعليه قيمته ، وله على صاحب البعير البعير .

(٣) يُحَرِّمُ : أي يُمنع .

(٤) قوله : «وان يكن يمنع حظّ القاري» أي أجره ، وعندى أنه لا يرفع الأجر ، لأن ذكره تعالى لا يُمنع بحال فحيث جاز ذكره ثبت أجره ، وإنما يمنع قراءة القرآن كما يمنعها النفاس والجنابة .

(٥) قوله وبعضه الخ يعنى البعض بآبئ الحدود والجهاد هـ . ص .

وَقِيلَ لَا كَفَّارَةَ فِي الْعَمْدِ فِي الْحَطَا لِعَظَمِ التَّعَدِّي (١)
يَلْزَمُهُ عِتَقٌ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ يَصُومُ شَهْرَيْنِ بِلَا تَفْنُدٍ (٢)
وَلَيْسَ لِلْإِطْعَامِ مِنْ سَبِيلٍ لِعَدَمِ ذِكْرِهِ مِنَ الدَّلِيلِ
وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِنْ أَطْعَمَا أَجْزَاهُ وَالْأَكْثَرُ مَا تَقَدَّمَ
وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَعْنَى الذِّكْرِ إِذْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بِهِ مِنْ ذِكْرِ
قَدْ ذَكَرَ الْقُرْآنُ الْأَوَّلَيْنِ (٣) وَهَكَذَا تَتَابَعَ الشَّهْرَيْنِ
وَلَمْ يَكُنْ يُكْفَرُ عَنْهُمَا قَدْ ذَكَرَا كَمِثْلِ مَا فِي غَيْرِهَا قَدْ ذَكَرَا
وَرَجُلٌ عَشْرَةَ قَدْ قَتَلَ ثُمَّ أَرَادَ التَّوْبَ مِمَّا فَعَلَ
كَانَ عَلَيْهِ لَهُمْ يَنْقَادُ فَيَفْعَلُونَ فِيهِ مَا أَرَادُوا
إِمَّا عَفَوْا عَنْهُ أَوْ الْقِصَاصُ أَوْدِيَهُ وَهُوَ لَهُ خِلَاصُ
إِنْ قَتَلُوهُ كَانَ عَنْ نَفْسٍ وَفِي تَرْكِتِهِ بَاقِي الدِّيَاتِ فَاعْرِفْ
وَقِيلَ لِلأَوَّلِ قَتْلُهُ فَقَطْ وَالْبَاقِي فِي تَرْكِتِهِ غُرْمًا يُحْطَ (٤)
وَقِيلَ بَلْ فِي قَتْلِهِ أَكْفَاءُ أَوْلَهُمْ وَأَخِرُّ سَوَاءُ
فَإِنْ عَفَا بَعْضُهُمْ لَا يُقْتَلُ بَلْ لَهُمُ الدِّيَاتُ عَنْهُ تُبْذَلُ
مِنْ مَالِهِ وَقِيلَ إِنْ بَعْضُ قَتَلَ فَلَيْسَ لِلْبَاقِينَ شَيْءٌ قَدْ حَصَلَ

(١) قوله : « لعظم التعدي » اختلف في وجوب الكفارة على الخطيء ، فقال بعضهم عليه الكفارة لأنها إذا وجبت في فعل الخطأ فوجوبها في قتل العمد أولى لأن الحكم إذا شرع في الأخف فهو في الأعظم أولى وأحق وقيل لا كفارة عليه لأنها لم تُشرع عليه ، فليس لنا أن نشرع شيئا بالقياس ، وكذلك الخلاف في كفارة ترك الصلاة عمدا على نحو ما ذكرنا . والله أعلم .

(٢) أي بلا تفرقة بينهما والمراد متتابعان . أ هـ . ص .

(٣) قوله : « الأولين » يعني العتق والصوم .

(٤) يُحْطُ : أي يُجْعَلُ

وَفِي جَمَاعَةٍ بِشَخْصٍ فَتَكُوا قِيدَ بِهِ جَمِيعُهُمْ وَهَلَكُوا
 وَذَاكَ لِلْفَتَكِ الَّذِي قَدْ وَقَعَا قَدَمُهُمْ بِفَتْكِهِمْ قَدْ ضِيعَا
 وَهُمْ مِنَ السَّاعِينَ فِي الْبِلَادِ بَيْنَ الْوَرَى بِالْقَتْلِ وَالْفَسَادِ
 وَهُمْ مِنَ الْمُحَارِبِينَ قَطْعًا يُقْتَلُونَ لَوْ كَأَهْلٍ صَنَعَا
 وَلَيْسَ تُجْزَى عَنْهُمْ قَطُّ دِيَّةٌ وَإِنْ تَكُنْ بَعْدَهُمْ مُؤَدِّيَةٌ
 وَإِنْ يَكُنْ تَصَالَحُوا مِنْ قَبْلِ تَرَأَفَ إِلَى الْإِمَامِ الْعَدْلِ
 جَارَ لَهُ حَيْثُ يَأْخُذُ مَا صَالَحَهُمْ عَلَيْهِ قَوْلًا مُحْكَمًا
 لَوْ أَنَّهُ زَادَ عَلَى أَلْفِ دِيَّةٍ فَإِنَّ ذَاكَ جَائِزٌ فِي التَّادِيَةِ
 وَإِنْ أَرَادَ دِيَّةٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُصَالِحَنَّ فِدِيَّةً تُلْزَمَنَّ
 لِأَنَّمَا الْمَقْتُولُ نَفْسٌ وَاحِدَةٌ وَلَا يَجُوزُ يَأْخُذَنَّ زَائِدَةٌ
 وَقِيلَ فِيهِ وَرَوَاهُ عَنْهُمْ (١) بِدِيَّةٍ تُلْزَمُ كَلًّا مِنْهُمْ
 وَعَلَهُمْ قَدْ شَبَّهَهُ بِالْفِدَا لِلنَّفْسِ حَيْثُ كَانَ قَتْلُهُ اعْتِدَا
 فَهُمْ بِهِ لَاشَكَّ مَقْتُولُونَ لَوْ رُفِعُوا لِحُكْمِ الْحَاكِمِينَا
 وَهُوَ بِمَا يَقْبَلُهُ مِنْهُمْ غَدَا كَمِثْلِ مَنْ يَقْبَلُ عَنْهُمْ الْفِدَا
 وَلَا أَرَى هَذَا وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرِ خِلَافُهُ عَنْدهُمْ فِي الْأَثَرِ
 وَرُبَّمَا تَوَجَّدَ فِيهِ مَسْئَلَةٌ مَنَقُولَةٌ وَهِيَ لَعَمْرِي مُشْكِلَةٌ
 وَرُبَّمَا يُوجَدُ قَوْلٌ يُرْسَمُ فِي مَوْضِعٍ وَضِدُّهُ لَا يُعْلَمُ
 وَهُوَ لَهُ مُخَالِفٌ قَدْ ذُكِرَا فِي مَوْضِعٍ لَكِنَّهُ مَا سَطُرَا

(١) قوله : «ورواه عنهم» أي رواه الصائغي عن بعض أهل العلم .

فَذَكَرَهُ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الْعَكْسِ وَالْخُلْفِ إِنْ صَالَحَهُمْ بَأَكْثَرًا قِيلَ لَهُ مَا زَادَ وَالْبَعْضُ يَرَى بَلْ دِيَّةُ النَّفْسِ وَمَنْ كَانَ فَعَلٌ وَفِي الْحَدِيثِ إِنْ يَزِدُّ بَعِيرًا وَإِنْ يَكُنْ نَائِرَةً (٢) بَيْنَهُمْ فَعَشْرَةٌ قَدْ قَتَلُوا إِنْسَانًا وَتِسْعَةَ الْأَعْشَارِ مِنْ أَصْلِ الدِّيَّةِ تُدْفَعُ لِلْمَقْتُولِ بَعْدَ الْقَتْلِ وَقِيلَ بَلْ إِلَيْهِ تُدْفَعُنَا وَالْأَوَّلُ الْمَنْسُوبُ لِلْأَصْحَابِ وَإِنْ أَرَادَ دِيَّةً فَتُدْفَعُ وَإِنْ رَمَى بِحَجَرٍ فَقَتَلَا وَقَصَدَ الْقَتْلَ عَلَيْهِ الْقَوْدُ لِأَنَّهُ لِقَتْلِهِ قَدْ قَصَدَا وَقِيلَ إِنْ رَمَاهُ لَا بِقَاتِلٍ

يُورِثُ عَدَمَ عَكْسِهِ فِي النَّفْسِ مِنْ دِيَّةِ بَيْنَهُمْ قَدْ أَثَرَا بِأَنَّ مَا زَادَ عَلَيْهِ حُجْرًا فَذَاكَ شَأْنُ الْجَاهِلِيَّةِ الْأَوَّلِ فَذَاكَ جَاهِلِيَّةٌ تَغْيِيرًا (١) فَوَاحِدٌ بِوَاحِدٍ يُتْلَزَمُ وَلَيْسَ يَقْتُلُ أَيًّا كَانَا تَلَزَمُ مَنْ لَمْ يُقْتَلْ (٣) فِي التَّادِيَةِ لِأَوْلِيَائِهِ بِغَيْرِ مَطْلٍ مِنْ قَبْلِ قَتْلِهِ وَيُقْتَلْنَا وَالثَّانِي لَا يَخْلُو مِنَ الصَّوَابِ إِلَيْهِ وَهِيَ بَيْنَهُمْ تُوزَّعُ أَوْ بَعْرَةٌ أَوْ بِنَوَاةٍ مَثَلًا عَنْ نَجْلِ مَحْبُوبٍ كَذَاكَ يُوجَدُ فَهُوَ كَمَنْ يَقْتُلُهُ تَعَمُّدًا وَلَمْ يُؤْثَرْ لَمْ يُقَدْ لِلْعَامِلِ

(١) قوله : «تغغيرا» أي غيرهم بكونه من فعل الجاهلية والتعغير بالعين المهملة تذكير المرء بما فعله من العار على معنى التنقيص .

(٢) نائره : أي فتنه وعداوة ، وهو الذي يعبر عنه باللؤث في القسامه .

(٣) قوله : «من لم يقتل» بضم الياء بالبناء للمفعول ، يعني إذا قتل عشرة رجال رجلا قيد به واحد من العشرة وهو الذي يختاره الولي أو الذي تكون عليه القرعة ، فيكون على كل واحد من التسعة الذين لم يقتلوا مائة وعشرة قروش من الدية المقدرة باثنى عشرة مائة قرش ، لأولياء المقاد منهم ، وهذا في قتل النائرة .

وَذَاكَ مِثْلُ إِنْ رَمَى بِقُطْنَةٍ
 حَكَى أَبُو الْمُؤَثِّرِ هَذَا عَنْهُمْ
 وَعَلَّ مَبْنَى الْاِخْتِلَافِ مَا وَجَدَ
 فَمَنْ يَقُلْ كَالْحَدِّ يُسْقِطْنَهُ
 وَمَنْ يَقُلْ حَقٌّ فَلَا يَنْدَفِعُ
 وَإِنْ دَرَأْنَا الْقَتْلَ عَنْهُ لَزِمَهُ
 وَمَا الْخَطَا يُوجِبُ قَطْعًا قَوْدًا
 يُرِيدُ أَنْ يَرْمَى سِوَاهُ فَوْقَ
 قَدَا هُوَ الْمُخْطِئُ تَلَزَمْنَا
 تَدْفَعُ عَنْهُ دِيَّةَ الْقَتِيلِ
 يُقَدِّمُ الْأَقْرَبُ ثُمَّ الْأَقْرَبُ
 وَذَلِكَ الْقَاتِلُ مِثْلُ رَجُلٍ
 لَكِنَّهُ يَزِيدُ بِالْكَفَّارَةِ
 جَنَايَةَ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ
 لِأَنَّهَا عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ تَقَعُ
 وَلَا يُقَادُ وَالِدٌ بِالْوَلَدِ
 أَوْ رِيشَةٍ أَوْ نَحْوِهَا كَخِرْقَةٍ
 وَهُوَ إِلَيْهِ مَالٌ فِيمَا يُفْهَمُ
 هَلْ ذَاكَ كَالْحَدِّ أَمْ الْحَقُّ عَهْدٌ (١)
 بِشَبْهَةٍ وَالْحَدُّ يَدْرَأُهُ (٢)
 بِذَلِكَ وَالْحَقُّوْقُ حَتْمًا تُدْفَعُ (٣)
 إِنْ مَاتَ مِنْهُ دِيَّةٌ مُتَمِّمَةٌ
 لِأَنَّهُ لِقَتْلِهِ مَقْصِدًا
 عَلَيْهِ أَوْ مَاتَ بِهِ حِينَ سَدَّغَ
 عَشِيرَةَ الْقَاتِلِ تَدْفَعُنَا (٤)
 عَلَيْهِ بِالتَّوْزِيعِ فِي التَّاجِيلِ
 وَهَكَذَا حَتَّى يَتِمَّ النِّسْبُ
 مِنْهُمْ فَلَا يَزِيدُ فِي الثَّرَمِ الْجَلِيِّ
 وَقَدْ مَضَى مَا فِيهِ مِنْ عِبَارَةٍ
 مِنَ الْخَطَا وَالْأَعْجَمِ الْعَبِيِّ
 فَهِيَ عَلَى أَهْلِيهِمْ تُوزَعُ
 لِأَنَّ هَذَا مَانِعٌ لِلْقَوْدِ

(١) قوله «أم الحق» ضبطه الكاتب هنا بشكل الضمة ولعله بأمر من المصنف ، ولعله مبتدأ أو خبر لمبتدأ محذوف
 أو هو الحق المعهود .

(٢) درء الحد : رفعه .

(٣) أي تؤدَّى إلى أهلها .

(٤) تدفعنا : في محل فاعل تلزم على حذف أن المصدرية .

وَلَا يُقَادُ مُسْلِمٌ بِذِمِّيٍّ وَلَا يُقَادُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ وَلَا وَلَا يُقَادُ ذَكَرٌ بِأُنْثَى وَإِنْ أَرَادُوا قَتْلَهُ بِهَا لَزِمَ لَأَنهَا فِي نِصْفِ غُرْمِ الرَّجُلِ وَذَلِكَ فِي نَائِرَةِ إِنْ قُتِلَتْ وَتُقْتَلُ الْأُنْثَى بِأُنْثَى وَكَذَا وَعَشْرَةٌ مِنَ الْعَبِيدِ قَتَلُوا وَيَعْرَمَنَّ سَادَةُ الْبَاقِيْنَ لَكِنْ هُنَا تُقَسَّمُ نَفْسُ الْقِيَمَةِ وَقِيلَ مَهْمَا فَتَكُوا فَالْقَتْلُ وَحَيْثُمَا يَمْتَنِعَنَّ الْقَوْدُ لِأَنَّمَا الزَّوْجَانِ لِقِصَاصَا وَقَدْ يُقَادُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ وَلَا قِصَاصَ فِي الْعِظَامِ وَالْبَصَرِ وَوَارِثٌ بِالْجِنْسِ (٤) لَا يَقْتَصُّ

عِنْدَ أُولَى الْحَقِّ وَأَهْلِ الْعِلْمِ يُقَادُ أَعْجَمٌ (١) إِذَا مَا قَتَلَ إِلَّا مَعَ الْفَتَكِ (٢) وَلَا بِالْحُنْثَى أَنْ يَدْفَعُوا الْفَاضِلَ مِمَّا قَدْ غُرِمَ وَالتَّصْفُ مَرْدُودٌ إِلَى الْمُقْتَلِ وَإِنْ يَكُنْ بِالْفَتَكِ لَارِدٌ ثَبَتَ عَبْدٌ بِعَبْدٍ فَافْهَمَنَّ الْمَأْخُذَا عَبْدًا فَوَاحِدٌ بِهِ يُقْتَلُ تِسْعَةَ أَغْشَارٍ كَمَا حَكَيْنَا وَمَا مَضَى تُقَسَّمُ نَفْسُ الدِّيَةِ عَلَى الْجَمِيعِ وَهُوَ قَوْلُ عَدْلٍ يَمْتَنِعُ الْقِصَاصُ وَهُوَ أَبْعَدُ بَيْنَهُمَا فِي الْجُرْحِ حِينَ غَاصَا فِي الْقَتْلِ مَعَ رَدِّ عَلَيْهَا (٣) يَمْضِي وَالسَّمْعُ مَهْمَا نَقَصَا عَنِ الْقَدَرِ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ لَا يَحْتَصُّ

(١) قوله : «ولا يقاد أعجم» أي لتعذر أن يبين عذره ، فلعل له في ذلك عذرا ، والقودُ إن لم يكن حدًا فهو أشبه بالحد ، والحد يُدْرَأُ بالشبهات .

(٢) قوله : «إلا مع الفتك» يعني القتل العمد العُدَوَاتِي .

(٣) قوله : «مع رد عليها» أي رد نصف الدية إن هي قيدت بالزوج ، لأنها كنصف الرجل فليس بينهما بواء .

(٤) قوله : «وارث بالجنس ... الخ» أي ليس لمن يرث بالجنس أن يقتص ، وذلك كالسند والحبشة والنوبان إذا مات منهم أحد ولم يوجد له وارث غير أهل جنسه ، عند من يرى الميراث بالجنس ، فالوارث بالجنس ليس له قصاص ولا قود .

بَلِ الْقِصَاصُ لِدَوَى السَّهَامِ وَالْعَصَبَاتِ قِيلَ وَالْأَرْحَامِ
 وَقِيلَ لَا قِصَاصَ أَيْضًا لِلرَّحِمِ وَلَا لِدَوَى السَّهَامِ طَرًّا يُلتَزَمُ
 إِذْ قِيلَ لَيْسَ لِلنِّسَاءِ مِنْ قَوْدٍ وَقِيلَ بَلْ لَهِنَّ فِي التَّقْيِيدِ
 وَلَا قِصَاصَ إِنْ عَفَا وَيَلْزَمُ وَإِنْ عَفَا الْمَجْرُوحُ عَمَّا صُنِعَا
 وَإِنْ عَفَا عَفْوُهُ إِنْ بَخَطَا وَلَا يَصِحُّ عَفْوُهُ إِنْ بَخَطَا
 فَدِيَةٌ لِأَهْلِهِ مُسَلَّمَةٌ وَلَا قِصَاصَ فِي الْجِرَاحِ قَبْلَ أَنْ
 وَلَا قِصَاصَ لِصَبِيٍّ لَا وَلَا فَلَا لَهُ وَلَا عَلَيْهِ حَتَّى
 وَقَاتِلَ مِنْ بَعْدِ عَفْوٍ يُقْتَلُ وَقَاتِلَ مِنْ بَعْدِ اخْتِذِ الدِّيَّةِ
 وَمِثْلُهُ الْقَاتِلُ فِي الْأَمَانِ وَهُمْ مِنَ السَّاعِينَ بِالْفَسَادِ
 وَإِنْ عَفَا الْبَعْضُ فَمَا لِلْبَعْضِ وَقِيلَ بَلْ بِالْعَفْوِ يَسْقُطُنَا
 يُوجَدُ هَذَا فِي شُرُوحِ النَّيْلِ وَالْعَصَبَاتِ قِيلَ وَالْأَرْحَامِ
 وَلَا لِدَوَى السَّهَامِ طَرًّا يُلتَزَمُ إِذْ قِيلَ لَيْسَ لِلنِّسَاءِ مِنْ قَوْدٍ
 وَقِيلَ بَلْ لَهِنَّ فِي التَّقْيِيدِ وَلَا قِصَاصَ إِنْ عَفَا وَيَلْزَمُ
 وَإِنْ عَفَا الْمَجْرُوحُ عَمَّا صُنِعَا وَإِنْ عَفَا عَفْوُهُ
 إِنْ بَخَطَا وَلَا يَصِحُّ عَفْوُهُ إِنْ بَخَطَا فَدِيَةٌ لِأَهْلِهِ
 مُسَلَّمَةٌ وَلَا قِصَاصَ فِي الْجِرَاحِ قَبْلَ أَنْ وَلَا قِصَاصَ
 لِصَبِيٍّ لَا وَلَا فَلَا لَهُ وَلَا عَلَيْهِ حَتَّى وَقَاتِلَ مِنْ
 بَعْدِ عَفْوٍ يُقْتَلُ وَقَاتِلَ مِنْ بَعْدِ اخْتِذِ الدِّيَّةِ وَمِثْلُهُ
 الْقَاتِلُ فِي الْأَمَانِ وَهُمْ مِنَ السَّاعِينَ بِالْفَسَادِ وَإِنْ
 عَفَا الْبَعْضُ فَمَا لِلْبَعْضِ وَقِيلَ بَلْ بِالْعَفْوِ يَسْقُطُنَا
 يُوجَدُ هَذَا فِي شُرُوحِ النَّيْلِ لَكِنَّهُ خَالٍ مِنَ الدَّلِيلِ (٣)

(١) قوله : «صنعاً» أي فُعل به من قتل أو جراح ؛ يعنى إذا عفا المقتول قبل موته عن قاتله بالعمد ثبت عفوهُ ، وإن عفا عن قاتله خطأ لم يثبت عفوهُ عن الدِّيَّة ، لقوله تعالى ﴿فدية مسلمة إلى أهله﴾ .

(٢) بَنَّا : أى قطعاً .

(٣) قوله : «في شروح النيل» أى شرح النيل لمؤلفه العلامة محمد بن يوسف المغربي والنيل كتاب لم يؤلف مثله في المذهب لمؤلفه العلامة عبد العزيز بن إبراهيم الثميني .

يَنْزِلُ إِلَى الْغُرْمِ فَهَلْ غُرْمٌ لَزِمَ
 فَهَا هُنَا الْغُرْمُ لَهُ قَطْعًا حَصَلَ
 وَمَاتَ قَبْلَ الْقَتْلِ فِيهِ خُلْفٌ
 يُقَالُ لَا غُرْمَ لَهُ حِينَ افْتُقِدَ
 فَهُوَ كَمَنْ لَهُ بَعِيرٌ فَعَطَبَ
 ذُو الدَّمِ شَيْئًا مِنْهُ حِينَ يَهْلِكُ
 لِلْمَالِ لَكِنْ غَيْرُهُ يَنْتَقِلُ
 بِمَوْتِهِ يَصِيرُ فِي تَرْكِهِ
 لِذِمَّةٍ وَبَعْدُ فِي الْمَالِ جُعِلَ
 وَالْأَوَّلُ الْمَوْجُودُ فِي الْكَثِيرِ
 فَلَا عَلَيْهِ قَوْلٌ قَدْ وَقَعَا
 عَنْهُ إِذَا مَا كَانَ ذَاكَ عَمْدًا
 غُرْمٌ بَلِ الْغُرْمُ إِذَا تَعَمَّدَا
 عَنْهُ وَإِنْ كَانَ بِعَمْدٍ خَطَرًا
 مِنْ حُرْمَةِ الْحُرِّ غَلًّا يُنَالُ
 فِيمَنْ رَمَى أَصَابَ شَخْصًا مُبْهَمًا
 حَتَّى يَكُونَ مِنْهُمْ يَعْلَمُهُ
 يَلْزَمُهُ مِنْ دِيَةِ وَسْوَ

وَالْخُلْفُ إِنْ عَفَا عَنِ الْقَتْلِ وَلَمْ
 وَإِنْ يَكُنْ عَنْهُ إِلَى الْغُرْمِ تَزَلْ
 وَإِنْ يَكُنْ عَنْ قَتْلِهِ لَمْ يَعْفُ
 قِيلَ لَهُ مِنْ مَالِهِ الْغُرْمُ وَقَدْ
 كَانَ لَهُ عَلَيْهِ دَمٌ فَذَهَبَ
 وَالْمَالُ لِلْوَارِثِ لَيْسَ يُدْرِكُ
 مَا كَانَ فِي النَّفْسِ فَلَا يَنْتَقِلُ
 ذَاكَ الَّذِي يَكُونُ فِي ذِمَّتِهِ
 نَعَمْ وَلَوْ عَفَا فَنَّمْ يَنْتَقِلُ
 هَذَا هُوَ التَّحْقِيقُ لِلْآخِرِ
 وَرَجُلٌ لِرَأْسٍ مَيِّتٍ قَطْعًا
 لَكِنْ عَلَيْهِ دِيَةٌ تُؤَدَّى
 وَفِي الْخَطَا لَيْسَ عَلَيْهِ أَبَدًا
 وَإِنْ يَكُ الْمَيِّتُ عَبْدًا أَهْدَرَا
 لِأَنَّهُ مَالٌ وَلَيْسَ الْمَالُ
 وَرَجُلٌ مِنْ بَيْنِ قَوْمٍ قَدْ رَمَى
 أَنَّهُ فِي الْحُكْمِ لَا يَلْزَمُهُ
 فِي الْخَلَاصِ لِجَمِيعِ الْقَوْمِ

وَأَخَذَ غُرْمِهِ إِذَا أَقْرَأَ
وَسَامِعٌ مَن يَتَمَرُونَا
وَأَنَّهُ يَعْرِفُ مَن سَيُقْتَلُ
وَإِنْ يَكُنْ قَصَرَ عَنْ الْإِذَارِ
إِنْ قَتَلُوهُ هَلْ عَلَيْهِ تَلْزِمُ
فَبَعْضُهُمْ يُلْزِمُهُ وَالْبَعْضُ لَا
لَأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَا
وَإِنْ دَرَى بِأَنْ قَتَلَهُمْ بِحَقٍّ
إِنْ أَمَرَ السَّيِّدُ مَنْ قَدْ مَلَكَ
فَهُوَ عَلَى السَّيِّدِ مَاخُودٌ بِهِ
وَالْمَاشِيَانِ إِنْ هُمَا قَدْ سَدَعَا (١)
يَضْمَنُ كُلُّ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ
وَأَمْرَأَتَانِ يَتَطَاخَنَانِ
زَلَّ الْعَصَا مِنَ الرَّحَى وَقَتَلَا
وَرَاكِبٌ بِهَيْمَةٍ فِي يَدِهِ
فَضَامِنٌ لِمَا أَصَابَ وَهُوَ فِي
وَضَارِبٌ بِهَيْمَةٍ قَدْ رَكِبَا

بِهِ لِأَهْلِهِ حَلَالٌ يُطْرَأُ
بِأَنَّهُمْ غَدًا سَيَقْتُلُونَا
عَلَيْهِ أَنْ يُنْذِرَهُ أَنْ يَفْعَلُوا
فَإِنَّهُ يُؤَوُّ بِالْأَوْزَارِ
دَيْتُهُ فِيهِ خِلَافٌ يُرْسَمُ
يُلْزِمُهُ حَيْثُ احْتِمَالٌ حَصَلَا
أَوَّلًا يَكُونُ فَعْدًا مَظْنُونَا
لَهُ فَلِلْإِذَارِ لَيْسَ يَسْتَحِقُّ
بِقَتْلِ إِنْسَانٍ وَمِنْهُ هَلَكَا
لَأَنَّهُ أَمَرَهُ بِضَرْبِهِ
بَعْضُهُمَا الْآخَرُ ثُمَّ انْصَرَعَا
مَا كَانَ فِيهِ أَثَرًا مِنْ ضَارِبِهِ
عَلَى رَحَى وَيَتَعَاوَنَانِ
وَاحِدَةً يَضْمَنُهَا مَنْ عَقَلَا (٢)
رُمَحٌ وَقَدْ تَفَلَّتَتْ (٣) مِنْ عِنْدِهِ
بَابِ الْخَطَا يُحْسَبُ حُكْمًا فَاغْرِفْ
يَضْرِبُهَا يُرِيدُ مِنْهَا تَذَهَبَا

(١) سَدَعَا : أى صدم .

(٢) من عقلا : يعنى العاقله .

(٣) تفلتت : أى سقطت من يده واصل الفلّت الانفصال .

فَقُتِلَتْ إِنْ كَانَ بِالْمُقَدَّمِ
مَقْدَمُهَا كَسَهْمِهِ وَالْمُؤَخَّرِ
وَرَجُلَانِ فِي الطَّرِيقِ اصْطَحَبَا
فَانْهَزَمَ الْآخَرُ عَنْهُ فَقُتِلَ
وَلَا ضَمَانَ إِنْ يَكُنْ لِعُدْرِ
وَطَارِحٍ عَلَى أَخِيهِ عَقْرَبَا
فَسَوْمُ عَدْلَيْنِ عَلَيْهِ وَهُوَ مَا
وَذَاكَ مَا قَدْ يَقْتَضِيهِ النَّظَرُ
وَقِيلَ عِشْرُونَ مِنَ الدَّرَاهِمِ
بَلْ ثُلُثُ الْغُرْمِ وَقِيلَ الْمُؤَثَّرِ
أَنْ تَنْظُرَنَّ دِيَّةَ الْمُؤَثَّرِ
وَتُخْرِجَنَّ ثُلُثَ الْمُقَدَّرِ
وَامْرَأَةً قَدْ سَقَتِ الدَّوَاءَ
فَمَاتَ لَا يَلْزَمُهَا قَتِيلُ (٢)
قُلْتُ وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُنْظَرَ
أَمْ غَيْرُ قَاتِلٍ فَأَمَّا الْأَوَّلُ
لَأَنَّهَا سَقَتْهُ قَاتِلًا وَلَوْ
وَأَنْ يَكُ الدَّوَاءُ غَيْرَ قَاتِلٍ

فَضَامِنٌ أَوَّلًا فَلَا غُرْمَ اعْلَمْ
مِنْ جُرْحِهَا (١) وَذَاكَ جُرْحٌ يُهْدَرُ
أَتَاهُمَا مَنْ يَقْتُلُنْ مَنْ صَحْبًا
يَلْزِمُهُ الضَّمَانُ فِيمَا قَدْ نُقِلَ
فِرَارُهُ عَنْهُ بِأَصْلِ الْأَمْرِ
فَأَثَرَتْ فِيهِ الضَّمَانُ وَجَبَا
نَذْكُرُهُ فِيمَا يَلِيهِ فَافْهَمَا
مَنْ عَارِفَيْنِ بِالْدِّمَا إِنْ نَظَرُوا
سَوْمُهُمَا وَذَاكَ غَيْرُ لَازِمٍ
مِنْ يَدِهِ أَوْ أُصْبَعٍ أَوْ ذَكَرٍ
مِنْ يَدِهِ أَوْ أُصْبَعٍ أَوْ ذَكَرٍ
أَوْ نِصْفَهُ عَلَى اخْتِلَافِ النَّظَرِ
سَلِيلَهَا شَاءَتْ لَهُ الشِّفَاءُ
إِذَا لَمْ تُرَدَّ أَنْ يَهْلِكَ السَّلِيلُ
فِيمَا سَقَتْ أَقَاتِلَ قَدْ أَثَرَا
فَحُكْمُهُ قَتْلُ الْخَطَا إِذَا تَفَعَّلَ
لَمْ تَعْلَمَنْ فَالْغُرْمُ فِيمَا قَدْ أَتَوَا (٣)
طَبْعًا فَلَيْسَتْ هَاهُنَا بِقَاتِلٍ

(١) من جرحها : أى من جرح العجماء وجرح العجماء جبار أى هدر .

(٢) قوله : « لا يلزمها قتيل » أى دية قتيل فاقام المضاف اليه مقام المضاف .

(٣) قوله : « قد أتوا » أى أتت ، عبر عنها بالجمع عن المفرد .

وَقِيلَ مَنْ حَاطَظُهُ قَدْ مَالَ
 إِنْ وَقَعَ الْحَاطِظُ فَوْقَ عَمْرٍو
 إِلَّا إِذَا كَانَ لَهُ تَقْدَمًا (١)
 وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَتَقَدَّمْنَا
 لَكِنَّهُ يَضْمَنُ عِنْدَ رَبِّهِ
 وَرَجُلٌ عَلَى الطَّرِيقِ أَشْرَعًا
 وَرَجُلٌ قَدْ أَشْرَعَ الْجَنَاحَا (٢)
 وَبَاعَ ذَاكَ الْبَيْتَ أَنَّ الْمُشْتَرِي
 وَإِنَّمَا يَلْزُمُ ذَاكَ الْمُحْدِثَا
 وَالْعَبْدُ إِنْ يُؤْذَنُ لَهُ فِي الْمَتَجَرِّ
 تَقَدَّمُوا عَلَيْهِ وَهُوَ قَدْ أَبَى
 أَصَابَ إِنْسَانًا عَلَى عَشِيرَةٍ
 وَمَا جَنَى بِيَدِهِ يُحْكَمُ بِهِ
 وَرَجُلٌ قَدْ قَتَلَ الْمُدَبِّرَا
 وَقِيلَ بَلْ خِدْمَةٌ مَنْ قَدْ دَبَّرَهُ
 وَمَنْ رَمَى عَبْدًا وَلَكِنْ حُرًّا
 يُقْتَصُّ مِنْهُ إِنَّمَا الْمُعْتَبَرُ

عَلَى طَرِيقٍ لَيْسَ عَنْهَا زَالًا
 فَلَيْسَ فِيهِ مِنْ ضَمَانٍ يَجْرِي
 فِي صَرْفِهِ فَبِالضَّمَانِ حُكْمًا
 فَلَيْسَ بِالضَّمَانِ يُحْكَمْنَا
 إِذَا رَأَاهُ مُحْطَرًّا فِي دَرْبِهِ
 خَشَبَةً يَضْمَنُ مَا قَدْ صَرَعَا
 عَلَى الطَّرِيقِ ظَنَّهُ مُبَاحَا
 مِنْ غُرْمٍ مَنْ يُصِيبُهُ هَذَا بَرِي
 لِأَنَّهُ عَلَى الطَّرِيقِ أَحْدَثَا
 وَمَالَ مِنْ ذَلِكَ بَعْضُ الْجُدْرِ
 مِنْ صَرْفِهِ ثُمَّ الْجِدَارُ انْقَلَبَا
 سَيِّدِهِ تَوْزِيعُ تِلْكَ الدِّيَةِ
 فِي نَفْسِ ذَاكَ الْعَبْدِ (٣) عِنْدَ الْمُتَنَبِّهِ
 يَلْزُمُهُ ثَمَنُهُ مُدَبِّرَا (٤)
 حَتَّى يَمُوتَ أَوْ عَنَّا مَنْ أَجَرَهُ
 مِنْ قَبْلِ أَنْ يُصِيبَهُ مَا ذُكِّرَا
 وَقُوعُ سَهْمِهِ كَمَا قَدْ أَثَرُوا

(١) تَقْدَمًا : بالبناء للمفعول ، أي تقدم عليه الحاكم أو جماعة المسلمين ، بأن يصرفه أو يُقِيمَهُ .

(٢) الجناحا : أي أخرج طرفا من بيته كروشن ونحوه .

(٣) قوله : « في نفس ذاك العبد » أي في قيمته ، ولا يلزم سيده من جنايته أكثر من قيمته ؛ إلا فيما يأمره به من الجنائيات .

(٤) مُدَبِّرَا : منصوب على الحال .

وَدِيَّةُ الْإِنْسَانِ بِاعْتِبَارِ
فَمَائَةٍ مِنْ إِبِلٍ تَلْزَمُ مَنْ
عَلَى تَفَاصِيلِ بِهَا مُفَصَّلُهُ
وَهَكَذَا يَلْزَمُ أَصْحَابَ الْبَقَرِ
وَالْغُرْمُ أَلْفَانِ عَلَى أَهْلِ الْغَنَمِ
وَأَلْفُ دِينَارٍ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ
وَالْأَصْلُ قَالَ مَائَتًا مِثْقَالٍ
وَذَاكَ بِاعْتِبَارِ وَزْنِ الدَّارِ
وَعَشْرَةُ آلَافٍ حَدُّ الدِّيَةِ
وَبَعْضُهُمْ يَزِيدُهَا أَلْفَيْنِ
لِأَنَّمَا الدَّرَاهِمُ الْقَدِيمَةُ
فَبَعْضُهَا الْعَشْرَةُ عَنْ اثْنَيْ عَشَرَ
وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ نِصْفُ الرَّجُلِ
لِأَنَّهُ مُضَاعَفٌ عَلَيْهَا
وَاحْكُمْ عَلَى مَنْ أَذْهَبَ الْجَمَاعَا
وَهَكَذَا الْحَمْلُ إِذَا مَا أَذْهَبَا
وَدِيَّةٌ كَامِلَةٌ فِي الْبَوْلِ
وَالْيَبِضَتَانِ فِيهِمَا قِيلٌ فِي الْيَدَيْنِ

أَمْوَالٍ قَاتِلِيهِ فِي الْمَقْدَارِ
أَمْوَالُهُ إِبِلُهُ فَيَدْفَعُنَ
مِنَ الْعِشَارِ (١) وَمِنَ الْمُعْطَلَةِ
بِمَائَتِي بَقَرَةٍ غُرْمًا شَهْرٍ
وَذَاكَ لِلتَّيْسِيرِ فِيمَا قَدْ غَرِمَ
وَكُلُّ دِينَارٍ بِمِثْقَالٍ وَجِبَ (٢)
مَقْدَارُهَا مِنَ النَّصَارِ الْغَالِي
مِثْقَالُهُ عَنْ حُمْسَةِ لِلدَّارِي (٣)
دَرَاهِمًا فِي حَقِّ أَهْلِ الْفِضَّةِ
وَذَاكَ لِاحْتِلَافِهَا وَزْنَيْنِ
مُخْتَلِفَاتٍ وَزْنُهَا وَالْقِيمَةُ
فَاجْمَعْ بَذَا الْقَوْلَيْنِ فِي حَدِّ الْقَدَرِ
فِي النَّفْسِ وَالْجُرُوحِ وَالتَّعْطَلِ
فِي كُلِّ حَالٍ ثَابِتٌ لَدَيْهَا
مِنْ رَجُلٍ بِدِيَّةٍ إجماعًا
مِنَ الْفَتَاةِ دِيَّةٌ قَدْ أُوجِبَا
إِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَمْسِكًا فِي قَوْلٍ
وَمِثْلُهَا قَدْ قِيلَ فِي الرَّجُلَيْنِ

(١) العِشَارُ : هي الإبل الحوامل . والمعْطَلَةُ : الإبل الخالية من الحمل .

(٢) وَجِبَ : أي ثبت — ص .

(٣) قوله : «الدار» الأول المراد به البلد ، والثاني المراد به العالم بالشيء .

وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ فِي الْيَدَيْنِ
وَنِصْفُهَا يَلْزَمُهُ فِي الْوَاحِدَةِ
وَرُبُعُهَا فِي رُكْبَةٍ قَدْ كُسِرَتْ
وَدِيَّةٌ تَلْزَمُ فِي الْعَيْنَيْنِ
وَالنِّصْفُ فِي وَاحِدَةٍ إِنْ ذَهَبَتْ
وَالسَّمْعُ مِثْلُهَا إِذَا مَازَهَبَا
وَدِيَّةٌ كَامِلَةٌ فِي الْكُلِّ
وَالنُّطْقُ فِيهِ دِيَّةٌ تَمَامًا
كَذَلِكَ اللَّحْيَةُ إِنْ لَمْ تَثْبُتِ
وَلَطْمَةُ الْوَجْهِ إِذَا مَا أَثَرَتْ
لَهَا بَعِيرٌ إِنْ تَكُنْ فِي رَجُلٍ
وَنِصْفُهُ إِنْ لَمْ تَوَثِّرْنَا
دَامِيَّةٌ (١) الرَّأْسُ لَهَا بَعِيرٌ
مُوْخَرُ الرَّأْسِ وَبَاقِي الْجَسَدِ
وَطَاعِنٌ بِإِبْرَةٍ إِنْسَانًا
وَهَكَذَا إِنْ كَانَ بِالسَّلَاةِ (٢)
وَإِنْ يَكُنْ مَبْلُغُهَا قَدْ عَلِمَا

وَمِثْلُهَا قَدْ قِيلَ فِي الرَّجْلَيْنِ
مِنْهُنَّ لَا يَسْتَوْجِبَنَّ زَائِدُهُ
وَجُبِرَتْ شَلَاءً حِينَ انْجَبَرَتْ
كَامِلَةٌ كَذَلِكَ وَالْأُذُنَيْنِ
وَبَصَرُ الْعَيْنِ كَمِثْلِهَا ثَبَتَ
مِنْ جَانِبٍ فَنِصْفُهَا قَدْ وَجَبَا
كَذَلِكَ الشَّمُّ بِهَذَا الْمِثْلِ
وَالْحَاجِبَانِ فَاعْرِفَا لأَحْكَامًا
وَشَعْرُ الرَّأْسِ كَذَلِكَ أَثْبَتِ
أَصَابِعُ الْكَفِّ بِهَا قَدْ ظَهَرَتْ
وَإِنْ تَكُنْ أُتْنَى فَنِصْفُ الْجَمَلِ
فِي رَجُلٍ فَافْهَمْ هُدَيْتَ عَنَّا
وَضِعْفُهَا فِي وَجْهِهِ يَصِيرُ
نِصْفُ مُقَدَّمِ لِرَأْسٍ فَقَدْ (٢)
دَامِيَّةٌ تُحْسَبُ حَيْثُ كَانَا
لِجَهْلٍ مَا زَادَ مِنَ الصِّفَاتِ
مَرْتَبَةً فَحُكْمُهَا قَدْ لَزِمَا

(١) الدامية : الجرح الذي قطع الجلد ، وفاض منه الدم ، وهو إن بقي خدشا فصغرى ، وإن قطع الجلد

ولم يصل اللحم فكُبُرَى .

(٢) فَقْدٌ : فحسب .

(٣) السلاة : الشوكة . ص

لَأَنَّمَا الْجُرُوحُ فِي مَرَاتِبٍ
 قَبَاضٍ (١) تَزِيدُ فَوْقَ الدَّامِيَةِ
 وَمُلْحِمٍ (٢) تَزِيدُ فَوْقَ الْبَاضِعَةِ
 وَهِيَ الَّتِي تُعْرَفُ بِالسَّمْحَاقِ (٣)
 فَأَرْشُهَا أَرْبَعَةُ بُعْرَانَا
 وَذَاكَ كُلُّهُ إِذَا مَا بَلَغَتْ
 وَإِنْ تَكُنْ قَدْ نَقَصَتْ عَنْ ذَاكَ
 كَذَاكَ إِنْ زَادَتْ يُقَدَّرْنَا
 وَنِصْفُهُ يَكُونُ لِلْأَثْنَى وَإِنْ
 وَإِنْ تُنْقَلُ (٧) عَظْمَهَا فَصِيرَهُ
 وَذَاكَ إِنْ فِي مَقْدَمِ الرَّأْسِ فَقَطْ
 وَثُلُثٌ مِنْ دِيَةِ مَعْلُومَةٍ
 وَرَجُلٌ لِرَجُلٍ قَدْ ضَرَبَا
 حَتَّى أَتَاهُ سَبْعٌ فَأَكَلَهُ

وَكُلُّ وَاحِدٍ بِأَرْشٍ وَاجِبٍ
 بِضِعْفِهَا وَلَمْ تَكُنْ مُسَاوِيَةً
 بِعِيرُهَا وَهَكَذَا الْمُتَابِعَةُ
 جِرَاحَةٌ تَبْلُغُ قِشْرًا وَاقِي
 وَخُمُسَةٌ إِنْ أَوْضَحَتْ (٤) عَظْمَانَا
 رَاجِبَةً (٥) طُولًا وَعَرْضًا وَتَبَتْ
 فَأَرْشُهَا بِقَدْرِهَا هُنَاكَ
 زَائِدُهَا إِنْ زَادَ فَأَفْهَمْنَا
 قَدْ هَشَمَتْ (٦) فَعَشْرَةٌ لَهَا زُكْنٌ
 خُمُسَةٌ عَشْرَ وَالْجَمِيعُ أَبْعَرَهُ
 وَضِعْفُهَا فِي الْوَجْهِ يُعْطَى مُقْتَسَطٌ
 تَكُونُ فِي الْجَائِفِ وَالْمَأْمُومَةِ (٨)
 ضَرْبًا وَجِنْعًا وَبِهِ قَدْ عَطَبَا
 كَانَ عَلَى الضَّارِبِ مَا قَدْ فَعَلَهُ

(١) والباضعة : هي الجرح الذي خرق الجلد ، ووصل السفاق فشقه .

(٢) والمتلاحمة : هي التي بلغت اللحم .

(٣) هي البالغة إلى سفاق العظم ولم تؤثر فيه .

(٤) والموضحة : هي الكاشفة للعظم ولم تكسره .

(٥) ما بين عقدتي الأصبع من داخل وقياس الجروح براجبة الإبهام الأولى .

(٦) الهاشمة : هي التي كسرت العظم .

(٧) الناقلة : هي التي تحول بها العظم من مكانه .

(٨) والجائفة هي الجرح الذي بلغ جوف الإنسان وتختص بالبطن ، والمأْمُومَةُ هي الجرح البالغ أم الرأس ، وهي مختصة بالرأس ، والجروح خمسة عشر ، والمصنف ذكر منها تسعة كما ترى الباقي ستة ، وبعض العلماء يجعلها عشرة فلتطلب من كتاب الدييات . أبو إسحاق .

وَمَا عَلَيْهِ غُرْمُ أَكْلِ السَّبْعِ
قُلْتُ فَإِنْ كَانَ بِضَرْبِهِ اخْتِيسَ
وَأَمْرًا قَدْ ثَقَبَتْ لِلإِبْنِ
فَمَا عَلَيْهَا قِيلَ مِنْ ضَمَانٍ
لِكِنَّهُ لَا يَتَّبَعِي بَغِيرِ
وَأِنْ يَكُنْ بِمَنْعِهَا تَقَدَّمَ
لَا يُلْزَمُ الْأَرْحَامُ عَقْلٌ غَيْرَ مَنْ
لَا تُهْمُ إِذَا يَكُونُوا عَصَبَهُ
وَعَصَبَاتُ الْمَرْءِ يَعْقِلُونَا
وَكُلُّ مَوْلَى لِلنَّاسِ فَهُوَ مِنْ
وَكُلُّ مَنْ أَعْتَقَهُ النِّسَاءُ
وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ نَصِيبٌ مِنْهُ
وَقَدْ مَضَى بَأَنَّ لُحْمَةَ الْوَلَا
وَكُلُّ مَيْتٍ لَيْسَ فِيهِ أَثَرُ
وَإِنَّمَا الْحُكْمُ بِهَا فِيمَنْ وَجَدَ
فَأِنَّهُ يُلْزَمُ أَهْلَ الْبَلَدِ
خَمْسُونَ يَحْلِفُونَ مَا قَدْ قَتَلُوا

إِلَّا إِذَا سَلَّمَهُ لَهُ فَعِ
يَدِيهِ إِذْ كَانَ لِأَجَلِهِ افْتِرْسَ
أَوْ ابْنَةٍ لَكِنْ بَغِيرِ إِذِنْ
لِأَنَّهُ تُثَقَّبُ الْأُذُنَانِ
إِذِنْ أَبِيهِ وَهُوَ فِعْلٌ خَيْرِ
فَتَقَبَّتْ يُلْزَمُهَا أَنْ تُعْرَمَا
كَانَ زَيْمًا (٢) فَهَنَّاكَ يُلْزَمَنْ
لَهُ لِكُونِهِ حَلَا مِنْ مَقْرَبِهِ
مَا قَدْ جَنَى لَا كُلُّ الْأَقْرَبِينَ
أَنْفُسِهِمْ يَعْقِلُهُمْ وَيُعْقَلْنَ (٣)
لِقَوْمِهِمْ يَرْجِعُ الْوَلَاءُ
إِذْ لَمْ يَكُنْ مَالٌ يُورَثُهُ
كُلْحَمَةِ الْأَنْسَابِ حَيْثُ اتَّصَلَا
فَمَا بِهِ قَسَامَةٌ تُؤَثَّرُ
مَيْتًا عَلَيْهِ أَثَرُ (٤) بَيْنَ بَلَدٍ
قَسَامَةٌ بِحَدِّهَا الْمُحَدِّدِ
وَلَا لَهُمْ عِلْمٌ بِمَنْ قَدْ فَعَلُوا

(١) يَدِيهِ : أَيْ يُسَلِّمُ دِيَتَهُ .

(٢) ذَعِي النَّسَبِ .

(٣) قَوْلُهُ : «يَعْقِلُهُمْ وَيُعْقَلْنَ» أَيْ يَعْقِلُهُمْ وَيُعْقَلُونَ ، وَهُوَ حَدِيثٌ مَرْوِي عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(٤) قَوْلُهُ : «عَلَيْهِ أَثَرُ» أَيْ أَثَرُ الْقَتْلِ ، كَجَرَحٍ أَوْ خَدَشٍ أَوْ نَافِذِ رِصَاصٍ ، فَإِنْ لَمْ يُرَ عَلَيْهِ أَثَرُ الْقَتْلِ فَلَا قَسَامَةَ فِيهِ ، فَلَعَلَّهُ مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ فَجَاءَتْهُ .

وَمَا عَلَى الْعَائِبِ وَالصَّبِيَّانِ
وَلَا عَلَى الْغَرِيبِ وَالنِّسَاءِ
وَتَلْزَمَنَّ الْوَالِي وَالْإِمَامَا
وَتَلْزَمُ الْقَاضِي لِأَنَّهُ اخْتَمَلَ
وَأِنْ تَكُنْ رِجَالُ تِلْكَ الْبَلَدِ
قِيلَ تُضَاعَفُ الْيَمِينُ فِيهِمْ
وَبَعْدَ ذَلِكَ دِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ
إِذَا الْيَمِينُ تُسْقِطَنَّ الْقَوْدَا
إِذَا لَا يَضِيعُ دَمٌ مُسْلِمٍ هَدَرَ
وَذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَصِحَّ الْفَاعِلُ
وَيُقْبَلُ الْعَدْلَانِ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ
وَلَا يُقَالُ دَفَعُوا لِمَغْرَمٍ
لِبُعْدِهِ عَنْ تَهْمَةِ الشُّهُودِ
وَقِيلَ بَلْ ثَلَاثَةٌ فَصَاعِدًا
وَأِنْ يَكُنْ وَلِيُّهُ قَدْ اتَّهَمَ
فَتَبْطُلَنَّ هَاهُنَا الْقَسَامَةُ
وَلَيْسَ فِي الْمَمْلُوكِ وَالْبَهَائِمِ
لِأَنَّهُ مَالٌ إِذَا مَا عُرِفَا

وَلَا عَلَى الْعَبِيدِ وَالْعُمَيَّانِ
وَلَا الْمَجَانِينَ وَلَا الزَّمَنَاءَ (١)
قَسَامَةٌ كَغَيْرِهِمْ تَمَامًا
كَغَيْرِهِ بَأَنْ يَكُونَ قَدْ قَتَلَ
أَقْلَ مِنْ حَمْسِينَ عِنْدَ الْعَدَدِ
إِذَا دُونَ عَدِّهَا فَلَا يُجْزِيهِمْ
لِأَهْلِهِ عَلَيْهِمْ مُتَمَمَّةٌ
وَالْغُرْمُ لَا زِمَ عَلَيْهِمْ أَبَدًا
وَدَمُهُ مَا بَيْنَهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ
فَأِنْ يَصِحَّ يُؤْخَذَنَّ الْقَاتِلُ
إِنْ شَهِدَا بِقَتْلِهِ عَلَى أَحَدٍ
عَنْهُمْ فَإِنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْ
وَمِثْلُهُ أَشْيَاءٌ فِي الْمَوْجُودِ
لِلْإِحْتِيَاظِ فَافْهَمْ الْمَقَاصِدَا
بِقَتْلِهِ شَخْصًا لَهُ قَدْ التَزَمَ
وَتُنْصَبَنَّ بَيْنَهُمَا الْخِصَامَةُ
وَنَحْوَهَا قَسَامَةُ الْمُخَاصِمِ
فَاعِلُهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ بِالْوَفَا

(١) أي أصحاب الزمارة وهم الشيوخ المُسْتَوْن .

تم الجزء الثالث من جوهر النظام
ويليه إن شاء الله تعالى الجزء الرابع وهو جزء السُّنن والآداب

جَوْهَرُ النِّظَامِ

في عالمي الأديان والأحكام

للإمام نور الدين عبد الله بن حميد السالمي

علق عليه

أبو اسحاق أطفيش و إبراهيم العبري

الجزء الرابع

الطبعة الثانية عشر

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

الجزء الرابع

السُّنَنُ وَالْآدَابُ

وَقَدْ وَعَدْنَا أَوَّلَ الْكِتَابِ
وَالْحُرُّ مَنْ يَفِي بِمَا قَدْ وَعَدَا
وَتِلْكَ أَبْوَابُ بِهَا قَدْ ذَكَرَا
مَعَ سُنَنِ سُنَّتْ وَمَعَ آدَابِ
وَضَبْطُ الْأَفَاطِ وَتَفْسِيرُ أُخْرُ
وَقَدْ جَمَعْتُ حِكْمًا تَفَرَّقَتْ
جَعَلْتُ كُلًّا مَعَ مُنَاسِبِهِ
جَعَلْتُهَا كَمَا تَرَى أَبْوَابَا

أَنْ نَذْكُرَ الْبَاقِي مِنَ الْأَبْوَابِ (١)
وَذَاكَ فِي الْإِيمَانِ شَرْطٌ عَهْدَا
أَشْيَاءَ شَتَّى حِكْمًا وَعَبْرَا
فِي النَّفْسِ أَوْ فِيهَا مَعَ الْأَصْحَابِ
وَذِكْرُ أَحْكَامِ إِلَيْهَا يُفْتَقَرُ
فِي سَائِرِ الْأَبْوَابِ مِنْهُ عِلَقَتْ
حَتَّى تَرَى السَّلِيلَ مَعَ أَبِيهِ
لِتَسْتَمِيلَ نَحْوَهَا الْأَلْبَابَا (٢)

باب العلم

الْعِلْمُ إِلَهَامٌ مِنَ الْحَمِيدِ
وَعِنْدَهُ التَّعْلِيمُ كَالنَّبَاتِ
وَحَالَفَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ
وَلَا أَرَى الْخِلَافَ فِي ذَا الْبَابِ

فِي مَذْهَبِ الشَّيْخِ أَبِي سَعِيدٍ
لِلنَّحْلِ لِلتَّلْقِيحِ وَالثَّبَاتِ
فَقَالَ بِالْجِدِّ يُنَالُ فَاجْهَدِ
يُفْضَى لِعَيْرِ اللَّفْظِ وَالْخِطَابِ

(١) قوله : «أول الكتاب» وإنما كان ذلك آخر كتاب أصول الفقه ، وذلك قوله :

وها هنا قد بقيت أبواب

نأتي بها إن كُمل الكتاب

(٢) قوله : «لتستميل نحوها الألبابا» أي يكون ترتيبها على هذا الحال سببا ليل العقول إليها ، فيحصل للسامع

منها الفوائد . واستالة القلوب إليها لهذا المعنى محمود ، بخلاف طلب استمالتها إلى المؤلف نفسه ، فإن ذلك والعياذ

بالله مذموم ، لأنه حظ عاجل يطلب بأمر ديني ، وفيه الذم المنصوص فيمن طلب العلم ليصرف به وجوه

الناس . انتهى . ص .

فَلَيْسَ لِلْجِدِّ بِنَفْسِهِ أَثَرٌ مِنْ غَيْرِ تَوْفِيقٍ وَإِلَهَامٍ صَدَرَ
وَلَمْ يَكُ الْإِلَهَامُ دُونَ كَدِّ فِي الشَّرْعِ يَنْفَعَنَ لِمُسْتَعِدِّ
فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّيْخِينَ جَاءَ بِوَجْهِ وَهُوَ ذُو وَجْهَيْنِ
وَإِنْ ثَقُلَ خِلَافُهُمْ فِيمَ الْأَهَمِّ مِنْ ذَيْنِ فَالْأَهَمُّ إِلَهَامُ الْحِكْمِ
كَمْ قَدْ رَأَيْنَا مِنْ فَتَى مُجْتَهِدٍ وَهُوَ بَابٌ مِنْهُ لَمَّا يُسْعَدِ
وَأَخْرَ لَمْ يَقْرَ إِلَّا الْبَعْضَا وَهُوَ يَفُضُّ الْمُشْكِلَاتِ فُضًّا
وَقَالَ بَعْضٌ مِنْ أَوْلَى الْحُلُومِ ثَلَاثَةُ مَطَالِغِ الْعُلُومِ
أَوَّلُهَا قَلْبٌ بِهِ يُفَكَّرُ ثُمَّ لِسَانٌ نَاطِقٌ مُعَبِّرُ
ثُمَّ بَيَانٌ لِلْمَعَانِي صَوْرًا يَفْهَمُهُ مَنْ قَدْ قَرَأَ أَوْ نَظَرَ
عَلَيْكَ بِالْعِلْمِ وَبِالْإِكْتِسَارِ مِنْهُ تَكُنْ مِنْ جُمْلَةِ الْأَحْيَارِ
فَالْعِلْمُ خَيْرٌ مِنْهُ (١) مَنْ قَدْ حَمَلَهُ وَالْمَالُ خَيْرٌ مِنْهُ مَنْ قَدْ بَذَلَهُ
وَتِلْمَةٌ قَدْ قِيلَ فِي الْإِسْلَامِ مَوْتُ أَخِي الْعِلْمِ بِلَا التَّامِ
وَكُلُّ عِزٍّ لَمْ يَكُنْ بِالْعِلْمِ مَصِيرُهُ لِلذَّلِّ وَالتَّعَمِّيِ
وَمَعْدِنُ التَّقْوَى قُلُوبُ الْعُلَمَاءِ قَدْ عَرَفُوا فَالْتَزَمُوا مَا لَزِمَا
فَهُمْ وَإِنْ عَمَّهُمُ الْفَنَاءُ بِمَا رَوَيْنَا عَنْهُمْ أَحْيَاءُ
وَمَنْ عَدَاهُمْ فَهُمْ الْأَمْوَاتُ وَإِنْ يَكُونُوا بَيْنَنَا مَمَاتُوا

(١) قوله : « فالعلم خير منه من قد حمله » هكذا في جميع نسخ الجوهر ، ولم يبين لي معناه ، والذي عندي أن هذا تصحيف وصوابه أن يكون بما في الوجهين بدل « من » فيكون هكذا :

والعلم خير منه ما قد حمله والمال خير منه ما قد بذله

وإن خير المال ما بذله الإنسان وقدمه في رضى الرحمن ، ليس لك من مالك إلا ما أكلت فأفقيت أو لبست فأبليت أو تصدقت فأبقيت .

وَالْمُؤْمِنُونَ وَصِفُوا بِالْأَحْيَا
ثَلَاثَةٌ بِمَكَّةَ عِبَادِلَهُ
وَهُمْ فَتَى الْعَبَّاسِ وَابْنُ عُمَرَ
وَلَمْ يَكُنْ لِابْنِ الزُّبَيْرِ أَثَرٌ
وَأَكْثَرُ النَّقْلِ مَعَ الْأَصْحَابِ
وَنَقَلُوا أَيْضاً عَنْ ابْنِ عُمَرَ
وَنَقَلُوا عَنْ أَنَسٍ كَثِيراً
سَبْعُونَ بَدْرِيّاً حَوَى مَا عِنْدَهُمْ
وَأَهْلُ النَّهْرَوَانِ كَانُوا طُرّاً
قَالَ عَلِيٌّ قَدْ قَتَلْنَا الْفَقْهَاءَ
كَذَا أَبُو بِلَالٍ الْمَفْضَلُ
كَذَا صُحَّارٌ (١) وَكَذَاكَ جَعْفَرُ
هُمْ تَابِعُونَ أَخَذُوا عَنْ صَحْبِ
وَبَعْدَهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ الْبَصْرَةِ
مِنْهُمْ أَبُو عُبَيْدَةَ قَدْ أَدْرَكَ
كَذَا أَبُو نُوحٍ كَذَا ضَمَامٌ

فَهُمْ لِأَجْلِ الْإِمْتِثَالِ أَحْيَا
قَدْ عُرِفُوا بِالْعِلْمِ وَالْمُسَاءَلَةِ
وَابْنُ الزُّبَيْرِ هَكَذَا قَدْ ذُكِرَا
فِي كُتُبِنَا بَلْ صَاحِبَاهُ أَثَرُوا
عَنْ نَجْلِ عَبَّاسِ الْفَتَى الْأَوَّابِ
وَنَجْلِ مَسْعُودٍ لَدَيْهِمْ شَهْرًا
وغيرِهِ قَدْ أَثَرُوا تَأْثِيرًا
جَابِرُنَا وَقَدْ وَعَى وَقَدْ عَلِمَ
قَدْ عُرِفُوا بِالْفَقْهَاءِ وَالْقُرَّا
مِنَّا وَأَخْيَاراً لَدَيْنَا نُبَهَا
وَصَحْبُهُ الْكِرَامُ عِلْمَاءٌ حَمَلُوا
وَنَجِلْ ذِكْوَانٍ وَمَنْ قَدْ ذَكُرُوا
مُحَمَّدٌ صَلَّى عَلَيْهِ رَبِّي
مَنْ زَادَ ذِكْرَهُمْ عَلَى التَّسْمِيَةِ
مَنْ كَانَ جَابِرٌ هُنَاكَ مُدْرِكًا
كَذَا الرَّبِيعُ كُلُّهُمْ أَغْلَامٌ (٢)

(١) صُحَّارُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْعَبْدِيُّ ، وَجَعْفَرُ بْنُ السَّمَاكِ الْعَبْدِيُّ أَحَدَ رِجَالِ الْوَفْدِ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَابْنُ ذِكْوَانَ هُوَ الْمُعْتَمَرُ بْنُ عِمَارَةَ بْنِ سَالِمِ بْنِ ذِكْوَانَ الْهَلَالِيِّ ، هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ كَانُوا مِنْ خِيَارِ الْمُسْلِمِينَ عُلَمَاءَ وَعَمَلًا وَجِهَادًا ، هُمْ الْمَقَامُ الْأَعْلَى وَالْحِظُّ الْأَوْفَى فِي خِدْمَةِ الدِّينِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ . وَمِنَ الْكَاتِبِينَ مَنْ يَكْتُبُ صُحَّارُ بْنُ الْعَبْدِ وَهُوَ خَطَأً مِنَ النَّاقِلِ تَبِعَهُ عَلَيْهِ بَعْضُ وَصَوَابِهِ مَا رَأَيْتُهُ ، كَمَا يَرِشُدُ إِلَيْهِ التَّارِخُ الصَّحِيحُ مِنْ كُتُبِ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ أَبُو إِسْحَاقَ .

(٢) أَبُو نُوحٍ صَالِحُ الدِّهَانِ ، وَضَمَامُ بْنُ السَّائِبِ وَالرَّبِيعُ أَبُو عُمَرَ بْنِ حَبِيبٍ ؛ أَحَدُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ ، وَصَاحِبُ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ . أَبُو إِسْحَاقَ .

وَبَعْدَهُمْ إِلَى عُمَانَ انْتَقَلَا
 بِطَائِرٍ فَرَّخَ فِي الْعِرَاقِ
 كَذَاكَ أَيْضاً طَارَ نَحْوَ الْمَغْرِبِ
 كَذَاكَ نَحْوَ الْيَمَنِ الْمُبَارَكِ
 وَلِحِرَاسَانَ وَفِيهِمْ عُلَمَاءُ
 بَدَا غَرِيباً وَسَيَرَجَعُنَا
 إِنْ غَلَبَ الشَّقَا عَلَى سَفِيهِ
 وَالْعِلْمُ قَالَ سَيِّدُ الْأَنَامِ
 وَأَنَّهُ يَزِيدُ أَهْلَ الشَّرَفِ
 وَعِلْمُ أَصْحَابِ الْغِنَى جَمَالُ
 وَيَسْأَلُ الْعَالِمُ مِثْلَ الْجَاهِلِ
 وَيَلْزَمُ الْإِنْسَانَ أَنْ يُعْلَمَا
 لِقَوْلِ رَبِّ الْعَرْشِ قُومُوا أَنْفُسَكُمْ
 وَبِأَدَاءِ اللَّازِمَاتِ تُتَّقَى
 مَنْ كَانَ ذَا عِلْمٍ وَلَمْ يَزِدْ هُدًى
 وَإِنْ خَيْرَ الْعِلْمِ مَا قَدْ دَخَلَا (١)
 وَشَرُّهُ قَدْ قِيلَ مَا حَلَفْنَا
 وَضَرَبُوا فِي الْإِنْتِقَالِ مَثَلَا
 وَلِعُمَانَ طَارَ بِإِطْلَاقِ
 فَاِمْتَلَأَتْ بِالْعُلَمَاءِ النُّجُبِ
 فَاتَّضَحَتْ أَرْجَاؤُهُ لِسَالِكِ
 وَالْآنَ مِنْ غَالِبِهَا قَدْ عُدِمَا
 كَمَا بَدَا وَاللَّهُ يُخْلِفُنَا
 أَبَدَى تَنْطُعاً عَلَى الْفَقِيهِ
 هُوَ عِمَادُ الدِّينِ وَالْإِسْلَامِ
 حَظًّا عَظِيماً دُونَ مَا تَكْلُفِ
 وَالْمُقْتَرِينَ ثَرَوَةً وَمَالُ
 لَكِنَّهُ يَحْفَظُ حِفْظَ الْعَاقِلِ
 أَهْلِيهِ مِنْ دِينِهِمْ مَا لَزِمَا
 نَاراً وَأَهْلِيكُمْ فَقُومُوا مَعَكُمْ
 وَذَاكَ بِالتَّعْلِيمِ حَتْمًا يُلْتَقَى
 يَزِيدُهُ مِنْ رَبِّهِ تَبَعُدَا
 عِنْدَكَ فِي الْقَبْرِ إِذَا خَلَّ حَلَا
 إِرْثًا وَبِالْجَمْعِ لَهُ حَصَلَتَا

(١) قوله : « ما قد دخلا » أي أن خير العلم ما عملت به فسدت به ، ودخل معك في قبرك ، والمراد به لازم العمل ، وهو الثواب الذي وعد الله به عباده العاملين لوجهه الكريم ، بما علمهم من معرفته وتعظيمه وامتنال أمره ونبيه فعلا وتركاً .

جَلَبِ قُلُوبِ النَّاسِ حُبًّا وَهَوًى
وَجَهَ إِلَهِ فَارَ بِالْأُجُورِ
إِذْ صَارَ جُلُّ الْعُلَمَاءِ عِيَالَهُ
أَهْلَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ وَالْبَيَانِ
تُلُوحُ كَالْبَدْرِ إِذَا اسْتَنَارَا
إِنْ كَانَ خَيْرًا أَوْ بِشَرٍّ حَصَلَا
فَالْعِلْمُ لَا يَنْفَعُ إِنْ كَانَ حُلًّا
فَحَازِرْنَ مِنْ كَسْرِهِ وَالثَّلْمِ
لَا شَكَّ يَذْهَبَنَّ مِنْهُ (١) الْمَاءُ
نِصْفُ الْعُلُومِ هَكَذَا يُقَالُ
وَلَمْ تُسَائِلْ كَيْفَ أَنْتَ تَدْرِي
مَذَاهِبَ الْأَشْيَاحِ مِمَّنْ سَلَفَا
وَأَنَّهُ بِذَلِكَ كُمْ حَقِيقُ
تَعْرِفُ وَجَهَ ذَلِكَ الْمَنْقُولِ
مَا كَانَ بَاطِلًا بِعِلْمٍ وَسَنَدٍ
وَالْعُلَمَاءُ فَوْقَهُمْ مُعَرِّجُهُ
وَلَا بَعْدُ أَبَدًا يُسْتَقْصَى
مَجَالِسُ الْأَعْلَامِ لِلتَّبَيِّنِ

وَذَاكَ عِلْمٌ لَمْ يُرَدْ بِهِ سِوَى
وَإِنْ يَكُنْ أَرَادَ بِالتَّأْيِيرِ
صَدَقَةً دَائِمَةً تَجْرِي لَهُ
جَزَى إِلَهُ الْعَرْشِ بِالْجَنَانِ
إِذْ أَثَرُوا لِخَلْقِهِ الْآثَارَا
وَالْمَرْءُ مَجْزِيٌّ بِمَا قَدْ عَمِلَا
فَكُنْ مُلَازِمًا لِصَالِحِ الْعَمَلِ
وَالْوَرَعِ الْحَامِي وَعَاءُ الْعِلْمِ
فَائِهِ إِنْ حُرِقَ الْوِعَاءُ
وَاسْأَلْ أَهْيَلِ الْعِلْمِ فَالسُّوَالُ
قَدْ جَاءَ فِي الْأَمْثَالِ (٢) إِنْ لَمْ تَدْرِ
وَأَنَّهُ لَا شَكَّ مَنْ تَعَسَّفَا
بَغَيْرِ عِلْمٍ فَائِهِ التَّوْفِيقُ
فَكُنْ مُحَافِظًا عَلَى الْأَصُولِ
فَتَقَبَّلَ الْمَقْبُولَ مِنْهَا وَتُرِدْ
فَالْمُؤْمِنُونَ يُرْفَعُونَ دَرَجَةً
وَفَضْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَيْسَ يُحْصَى
مَدَارِجُ الْعُلَمَاءِ لِأَهْلِ الدِّينِ

(١) في نسخة : «ذاك» .

(٢) قوله : «قد جاء في الأمثال ... الخ» ومثله قول من قال :

يسائل من يدري فكيف إذا تدري

إذا كنت لا تدري ولا أنت بالذي

فَاعْمَلْ بَمَا قَالَ أُولُوا الْعُلُومِ
فَإِنَّهُمْ أَدِلَّةٌ لِلْخَلْقِ
وَإِنْ أَرَدْتَ النَّبَاهَةَ
تَكَلَّمُوا فِي الْعِلْمِ مَا لَمْ يَنْزِلْ
إِنْ نَزَلَ الْفَخْرُ مِنَ الْأَنَامِ
رَمَانًا صَعَبٌ عَلَى مَنْ عِلْمًا
وَهَكَذَا صَعَبٌ عَلَى الْجُهَالِ
وَاللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ نُسْتَعِينُ
مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ فَقَدْ تَكَفَّلَا
طُوبَى لِمَنْ كَانَ لَهُ مُهَمَّا
إِنْ شِئْتَ أَنْ تُرَزِّقَ عِلْمًا نَافِعًا
عَلَيْكَ بِالْقُرْآنِ وَالتَّفْسِيرِ
يَفْضُ مَعْنَى الْآيِ كُلِّ فَضٍّ
ثُمَّ حَدِيثُ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ
تَأْخُذُ مِنْ صَحَاحِهَا مَا أَمَكْنَا
وَلَمْ يَكُنْ إِحْيَا عُلُومِ الدِّينِ

تُجُّ مِنَ النَّارِ وَمِنْ يَحْمُومٍ (١)
مِنْ رَبِّهِمْ عَلَى طَرِيقِ الْحَقِّ
فَلَا تُجَالِسْ لِدَوَى السَّفَاهَةِ
فَخَرَّ مِنَ الْجُلَاسِ أَهْلُ الْمَحْفَلِ
أَوْ الْمِرَا كُفُّوا عَنِ الْكَلَامِ
إِذْ جَاوَرُوا فِيهِ لِمَنْ قَدْ ظَلَمَا
إِنْ يَرْكَبُوا مَا لَيْسَ بِالْحَلَالِ
عَلَى التَّقَى فَإِنَّهُ الْمُعِينُ
حَالِقُهُ بِرِزْقِهِ تَفَضُّلًا
فَإِنَّهُ يُكْفَى لِمَا أَهَمَّا
تَجِدُهُ فِي يَوْمِ الْحِسَابِ شَافِعًا
تَأْخُذُهُ مِنْ عَالِمٍ نَحْرِيرِ
يُؤَلِّيكَ مِنْ نَضِيجِهِ وَالْعُضْرِ
وَبَعْدُهُ بِطَيِّبِ الْأَثَارِ
وَتُلْقِ مِنْ ضِعَافِهَا الْمُسْتَهْجَنَا
بِجَامِعٍ لَنَا عُلُومِ الدِّينِ

(١) اليعموم يفعل من الحميم ، أو أصله الدخان الشديد السواد ، وتسميته إما لما فيه من فرط الحرارة كما فسره تعالى بقوله ﴿لَا بَارِدٌ وَلَا كَرِيمٌ﴾ أو لما تصور فيه من الحمة ، ويقال للأسود يعموم وعطف المصنف اليعموم على النار يدل على تغاير المعنى الذي أراد . أبو اسحاق .

(٢) قوله : «إحيا علوم الدين» هو الكتاب المشهور للعلامة محمد بن حامد الغزالي الطوى جعله أربعة أقسام قسم في العبادات ، وقسم في المعاملات ، وقسم في المهلكات ، وقسم في النجيات ، وهو كتاب نفيس لولا ما ذكره المصنف عنه .

بَلْ فِيهِ مَا لَا يَأْمَنُ الْإِنْسَانُ
قَدْ نَقَلَ الْمَوْضُوعَ مِنْ أَحْبَارٍ
مِنْ غَيْرِ تَبَيِّنٍ لِمَا قَدْ وُضِعَا
وَفِيهِ مَا يُخَالِفُ الصَّوَابَا
وَعَاصٍ فِي عُلُومِ أَهْلِ الْفَلَسَفَةِ
نَعَمْ حَوَى كَشَفَ غُيُوبِ النَّفْسِ
فَبَيَّنَ الْمُهِلَكَ مِنْ خِصَالِهَا
وَبَيَّنَ الْمُنْجِي بِمَا لَمْ يُسَبِّقْ
مِنْ هَاهُنَا أَتَى عَلَيْهِ الْأَصْلُ
وَلَمْ يَكُنْ كِتَابُ الْإِسْتِقَامَةِ (١)
لَأَنَّمَا صَنَّفَهُ الْمُصَنِّفُ
بَالِغٌ فِي إِنْكَارِهَا وَأَطْنَبَا
فَعَدَّ مَا يَخْصُ تِلْكَ الْمَسْئَلَةَ
فَحَصَلَ الْمَطْلُوبُ مِنْهَا فَاسْتَحَقَّ
حَزَائِنُ الْعِلْمِ لَهَا السُّؤَالُ
نُقْصَانُ أَرْضِ اللَّهِ مَوْتُ الْعُلَمَا
وَالْعُلَمَا إِنْ فَسَدُوا أَشْرُ

مِنْ إِنْ يُصِيبُهُ بِهِ حُسْرَانُ
وَذَكَرَ الضَّعِيفَ فِي الْأُسْفَارِ
فَيَتَّقَى وَلَا ضَعِيفَ سُمِعَا
فِي الْإِعْتِقَادِ فَافْهَمِ الْخِطَابَا
فَلَمْ يَجِدْ إِلَى الْخُرُوجِ مَزَلَّةً
كَشَفًا بَلِيغًا قَدْ حَلَا مِنْ لَبْسِ
وَذَكَرَ الْعِلَاجَ مِنْ أَحْوَالِهَا
إِلَيْهِ فِي تَفْصِيلِهِ الْمُتَمَقِّ
إِذْ مِنْهُ دَاءُ النَّفْسِ قَدْ يَنْحَلُ
يَجْمَعُ دِينَنَا وَلَا أَحْكَامَهُ
لِرَدِّ بَدْعِهِ هُنَاكَ تُعْرَفُ
مُسْتَطَرِدًّا فِي الْعِلْمِ حَيْثُ انْقَلَبَا
قَوَاعِدًا لَمْ تَبْقَ قَطُّ مُشْكِلَةً
حُسْنُ الشَّا بِمَا بِهِ فِيهَا نَطَقُ
مِفْتَاحُ مَا فِيهَا بِهِ يُنَالُ
وَزِينَةُ الْأَرْضِ هُمْ لِتَعْلَمَا
مِنْ غَيْرِهِمْ وَفِعْلِهِمْ أَضُرُّ

(١) قوله : « ولم يكن كتاب الاستقامة ... الخ » هو السفر الجليل الذي ألفه العلامة أبو سعيد محمد بن سعيد الناعبي الكدسي العماني في الرد على الجماعة الذين جعلوا الفتنة الواقعة في آخر زمان الإمام الصلت بن مالك الخروصي من الأمور التي لا يسع جهلها وكلفوا عامة الناس أن يهاجروا للسؤال عن حكمها حتى يتولوا الإمام ويبرأوا من الخارجين عليه ، فبالغ في رد هذه البدعة وأوضح المحجة بنور الحجة جزاه الله خيرا .

لَا تُهْمُ لِلنَّاسِ قَادَةٌ فَمَا
 أَمَّا الْمُؤَفَّقُونَ يَهْتَدُونَ
 وَلَا يَزَالُ الْعَبْدُ مِنْ مَوْلَاهُ
 مَا لَمْ يَكُنْ يُخْدَمُ (١) مَهْمًا خُدْمًا
 فَالْوَيْلُ كُلُّ الْوَيْلِ فِيمَا عِنْدَنَا
 طُوبَى لِمَنْ مِنْ سَكْرَةِ الْعَيِّ صَحَا
 وَمِنْ أَذَلِّ النَّاسِ عَالِمٌ جَرَى
 وَقِيلَ مَنْ يَعْلَمُهُ تَشَجَّعَا
 وَمَنْ يُرِدْ بِهِ إِلَهُ خَيْرًا
 وَقِيلَ مَنْ عَاشَ أَحَا تَعْلِيمِ
 وَيَحْسُنُ التَّعْلِيمُ بِالْإِنْسَانِ
 وَاللَّهُ مَعَ كُلِّ مُجَاهِدٍ
 وَالْعِلْمُ فَحْلٌ لَا يُطِيقُ حَمَلًا
 وَقِيلَ إِنْ رَأَيْتُمُ الْفَقِيهَ
 فَاتَّهَمُوهُ إِنَّ ذَاكَ لِرِصٍّ
 وَالْعُلَمَاءَ عَلَى الْعِبَادِ أَمَنَّا
 جَاءُوا بِهِ يَتَّبِعُهُمْ أَهْلُ الْعَمَى
 لِلْحَقِّ وَالْبَاطِلِ لَا يَرْضُونَا
 ذَا قُرْبَةٍ بِالْفُوزِ مَا أَوْلَاهُ
 أَبْعَدُهُ مِنْ قُرْبِهِ مُدَمَّمَا
 لِعَالِمٍ أَسْكَرَهُ حُبُّ الدُّنَا
 وَتَابَ مِنْ غُرُورِهِ وَأَصْلَحَا
 عَلَيْهِ حُكْمُ جَاهِلٍ تَكْبَرًا
 فَهُوَ كَمَنْ يَعْلَمُهُ ثَوْرَعَا
 فَقَهَّهُ فِي الدِّينِ كُنْ خَبِيرَا
 مَاتَ أَحَا عِلْمٍ وَذَا تَعْظِيمِ
 وَلَا يُخَصُّ ذَاكَ بِالْأَزْمَانِ (٢)
 بِالْعَوْنِ وَالتَّوْفِيقِ لِلْفَوَائِدِ
 لَهُ سِوَى مَنْ كَانَ مِنَّا فَحَلَا
 يَأْتِي السَّلَاطِينَ وَيَقْتَفِيهَا
 وَيَنْبَغِي أَنْ بِالْجَفَا يُخَصُّ
 مَا لَمْ يُخَالِطُوا الَّذِي تَسْلُطْنَا

(١) قوله : « ما لم يكن يخدم » أي ما لم يتكبر على الناس ، ويجعلهم يخدمونه في جميع شؤنه على جهة التسخير والجبروت وأما إذا كانت الخدمة من الأولاد والتلاميذ على الرغبة منهم والتكريم له ، لعلو منزلته عندهم من غير أن يرى نفسه مستحقة لذلك ، وأنه أهل للخدمة ؛ فلا يضره ذلك ، إن شاء الله .

(٢) قوله : « ولا يخص ذلك بالأزمان » أي لا يختص طلب العلم بزمان الصغر دون زمان الكبر ، وإن كان تحصيل الصغير أعظم من تحصيل الكبر ، فالتعليم مطلوب دائماً في كل وقت وزمان ، وقد قيل أطلب العلم من المهد إلى اللحد .

إِنَّ خَالَطُوا (١) خَانُوا بِهِ الرَّحْمَانَا
 فَهُمْ إِذَا مُتَّهَمُونَ فِي الْوَرَى
 وَكَانَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي نِفَارٍ
 وَفَتَحَ الزُّهْرِيُّ فِيمَا قِيلَا
 فَخَالَطُوهُمْ وَبَقِيَ فِي النَّفَرَةِ
 عَنْ مُسْلِمٍ (٢) لَا تَقْصِدِ الْجَبَّارَا
 لِأَيِّ شَيْءٍ تَأْتِيهِ جَهَارَا
 وَلَيْسَ فِيهِ خُصْلَةٌ مَحْمُودَةٌ
 وَقُرْبُهُ يُبْعَدُ مِنْ رَبِّ الْوَرَى
 وَقِيلَ مَنْ قَرَّبَ مِنْهُ شَيْرَا
 وَقَدْ أَتَى أَنَّ هَلَكَ الْأُمَّةُ
 مِنْ عَالِمٍ كَانَ أَحَا فُجُورٍ
 عِبَادَةٌ لَيْسَ بِهَا تَفْقَهُ (٤)
 يُخْطِئُ مَنْ حَيْثُ يَظُنُّ الْحَقَّا
 وَكُلُّ ذِي عِلْمٍ بِهِ لَمْ يَنْتَفِعْ
 وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَانِ سَبَا
 لِأَنَّ ذَا الزُّهْدِ يُظُنُّ فِيهِ

وَعَبَدُوا بِذَلِكَ الشَّيْطَانَا
 وَالَّذِينَ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ فَاحْذَرَا
 عَنْ كُلِّ مَنْ يُعْرِفُ بِالْجَبَّارِ
 بَابَ الدُّخُولِ عِنْدَهُمْ تَجَلِيلَا
 مَنْ عَصَمَ الْإِلَهَ مِنْ ذِي الْأُمَّةِ
 وَتَدْخُلُ الْبَيْتَ لَهُ وَالْدَارَا
 وَتَتَّخِذُهُ صَاحِبًا أَمَّارَا
 دِينًا وَدُنْيَا لِلْوَرَى مَقْصُودَةٌ
 أَقْبَحُ (٣) بِمَنْ لِمِثْلِ هَذَا شَكَرَا
 يُبْعَدُهُ اللَّهُ ذِرَاعًا خُسْرَا
 مِنْ رَجُلَيْنِ التَّبَسَا بِالظُّلْمَةِ
 وَعَابِدٍ يَجْهَلُ لِلْأُمُورِ
 لَا خَيْرَ فِيهَا إِنَّهَا لَبَلَةٌ
 لِلْمَقْتِ فِي ذَاكَ قَدْ اسْتَحَقَّا
 فَذَاكَ شَرُّ النَّاسِ وَهُوَ الْمُبْتَدِعُ
 فِي كَوْنٍ مَنْ يَتَّبِعُهُمْ قَدْ عَطَبَا
 خَيْرٌ كَذَا يُظُنُّ فِي الْفَقِيهِ

(١) وفي نسخه «داخلوا» .

(٢) قوله : «مسلم» أي مسلم بن أبي كريمة .

(٣) قوله : «أقبح» أراد بذلك التعجب أي ما أقبحه ، كما يقال في المدح أكرم بفلان أي ما أكرمه ، فالتعجب صيغتان إحداهما بصيغة فعل الأمر قال الله تعالى : ﴿اسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ﴾ والثانية بما التعجبية .

(٤) قوله : «تفقه» أي علم وقوله : «بله» أي جهل ويقال للجاهل أبله إذا كان لا يعقل المصالح .

فَيَتَّبِعُونَ وَهُمْ قَدْ ضَلُّوا وَكُلُّ مَنْ يَتَّبِعُهُمْ يَضِلُّ
وَالْعِلْمُ لَا يُمْنَحُ غَيْرَ أَهْلِهِ مَخَافَةَ التَّضْيِيعِ عِنْدَ فِعْلِهِ
وَلَا يَجُوزُ مَنَعُهُ مَنْ كَانَا مِنْ أَهْلِهِ نَعْرِفُهُ عِيَانَا
مَنْ مَنَحَ الْحِكْمَةَ غَيْرَ أَهْلِهَا تَخْصِمُهُ قَدْ قِيلَ عِنْدَ رَبِّهَا
وَالدُّرُّ لَا يُلْقَى عَلَى الْكِلَابِ يُقَالُ ذَا النَّهْيِ عَنِ الْأَوَابِ
يَعْنِي بِهِ الْعِلْمُ نَهَى أَنْ يُمْنَحَا مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الرِّجَالِ الصُّلَحَا
لِأَنَّهُ بِذَلِكَ يَسْتَعِينُ عَلَى الْخَطَا وَشَيْخُهُ مُعِينُ

بابُ الْعَقْلِ

وَالْعِلْمُ وَالْعَقْلُ هُمَا إِقْبَالُ لِمَنْ بِهِ لَوْ قَلَّ مِنْهُ الْمَالُ
وَالْجَهْلُ وَالْحَمَقُ هُمَا إِذْبَارُ لَا يَنْفَعَانِ مَنْ لَهُ يَسَارُ (١)
أَغْنَى الْغِنَا فِيمَا يُقَالُ الْعَقْلُ وَهُوَ صَحِيحٌ جَاءَ فِيهِ الثَّقُلُ
وَأَكْبَرُ الْفَقْرِ فَذَلِكَ الْحَمَقُ إِذْ يَجْنِي مَا يُفْقَرَنَّ الْأَحَقُّ
عَرَضُ الْجُسُومِ بَاطِلٌ وَالطُّوْلُ إِنْ لَمْ تَزِنْهَا يَا أَخِي عُقُولُ
لَا فَقَرٌ لِلْعَاقِلِ لَا كَرَامَةٌ لِكَاذِبٍ بَلْ طَبَعُهُ الْمَلَامَةُ
مِنْ الْعُقُولِ رُكِبَتْ مَلَائِكَةٌ مِنْ غَيْرِ شَهْوَةٍ عَلَيْهِمْ سَالِكَةٌ
مِنْ شَهْوَةٍ بَغِيرِ عَقْلٍ رُكِبَتْ بَهَائِمٌ مَا ذُبِحَتْ أَوْ رُكِبَتْ
وَمِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ ابْنُ آدَمَ مُرَكَّبٌ مِنْ جَاهِلٍ أَوْ عَالِمٍ
مَنْ عَقْلُهُ شَهْوَتُهُ قَدْ غَلَبَا فَاقَ عَلَى مَلَائِكٍ مُحْتَسِبَا

(١) يسار : أى مال .

وَصِدُّهُ شَرٌّ مِنَ الْبَهَائِمِ وَالْعَقْلُ عَقْلَانِ فَعَقْلٌ مُكْتَسَبٌ قَدْ شَقَّ فِي الْأَصْلِ مِنَ الْعَقَالِ وَأَعْوَنُ الْأَشْيَا عَلَى تَقْوِيَّتِهِ فَعَقْلُ ذِي الدُّنْيَا عَقِيمٌ لَا سَوَى وَسِيْدُ النَّاسِ الَّذِي قَدْ عَقَلَا وَالْعَقْلُ مَخْلُوقٌ بِلَا اكْتِسَابٍ وَأَنَّهُ خَيْرُ هَبَاتِ الْبَارِي وَمِنْ تَمَامِ الْعَقْلِ نَقْصُ الْكَلِمِ وَقِيلَ نِصْفُ عَقْلِنَا التَّوَدُّدُ لَا يَسْتَحْفُ عَاقِلٌ بِالْأَثْقِيَا وَلَا بِسُلْطَانِ زَمَانِهِ فَمَنْ تَذَهَبُ أَحْرَاهُ وَمَنْ بِالْإِخْوَةِ وَمَنْ بِسُلْطَانِ زَمَانِهِ اسْتَحْفُ وَغَضَبُ الْجَاهِلِ فِي مَقَالِهِ لَوْ صَوَّرَ (١) الْعَقْلُ مَعَ الشَّمْسِ لَمَا وَالْجَهْلُ لَوْ صَوَّرَ عِنْدَ الظُّلْمَةِ

إِذْ أَهْمَلَ الْعَقْلَ وَفِعَلَ الْإِلَازِمِ ثُمَّ غَرِيزِي بِهِ مَا قَدْ وَجَبَ يَعْقِلُ نَفْسَ الْمَرْءِ عَنْ أَفْعَالِ تَعْلِيمٍ مَنْ يُعَلِّمَنْ مِنْ رُفَقَتِهِ وَمُثَمِّرُ عَقْلٍ الَّذِي الْأُخْرَى نَوَى وَمَعْدِنُ التَّقْوَى قُلُوبُ الْعُقَلَا وَالْكَسْبُ لِلتَّعْلِيمِ وَالْآدَابِ لِمَا حَوَى مِنْ حَسَنِ الْآثَارِ فَإِنَّ فِي الصَّمْتِ بَيَانَ الْحَكَمِ لِلنَّاسِ إِذْ لِضِعْفِهِمْ يُعَدُّ وَلَا بِإِخْوَانٍ لَدَيْهِ أَرْكَيَا بِالْأَثْقِيَا اسْتَحْفُ فَهُوَ يُحْرَمَنْ قَدْ اسْتَحْفُ ذَاهِبُ الْمُرُوءَةِ تَذَهَبُ دُيَّاهُ وَمَسَّهُ التَّلَفُ قَدْ قِيلَ وَالْعَاقِلُ فِي أَفْعَالِهِ نَارَتْ وَيُمْسِي ضَوْوُهَا قَدْ أَظْلَمَا زَادَ عَلَيْهَا ظُلْمَةً فِي الشَّدَّةِ

(١) قوله : «لَوْ صَوَّرَ الْعَقْلُ» قد سبق في هذا المعنى قول العلامة عبد الله بن مَدَاد — كَشَاداد — النزوي ، وهذا نصه

لأظلمت من نوره الشمس
لضاء من ظلمته والدمس الظلام

لَوْ صَوَّرَ الْعَقْلُ عَلَى صُورَةِ
أَوْ صَوَّرَ الْجَهْلُ عَلَى هَيْئَةِ

وَصُورَةُ الْجَهْلِ يُقَالُ أَقْبَحُ
وَقَدْ أَتَى أَنَّ قُلُوبَ الْعُقَلَاءِ
وَالْعُقْلُ مُحْتَاجٌ إِلَى التَّجَارِبِ
وَقَدْ أَتَى صَقَالَةُ الْقُلُوبِ
عَافِيَةُ الْقَلْبِ هِيَ الْإِيمَانُ
فَأَيُّ قَلْبٍ سَكَنَتْهُ الْعَافِيَةُ
إِنِّي سَأَلْتُ اللَّهَ ذَا الْآلَاءِ
وَالْمَرْءُ بِالْعَقْلِ وَبِاللِّسَانِ
وَمَا بَقِيَ فَصُورَةُ مُصَوَّرَةٍ
فَالْقَلْبُ هُوَ الْأَصْلُ وَاللِّسَانُ
فَاجْعَلْ لِسَانِي يَا إِلَهِي ذَاكِرًا
وَالْفَرْقُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالنَّفْسِ فَمَا
فَالرُّوحُ قَدْ قِيلَ بِهَا الْحَيَاةُ
وَأَقْرَبُ الْأَشْيَاءِ أَنْ نَقُولَا
مَحَلُّهُ فِي الْقَلْبِ مِثْلُ الْبَصَرِ
وَالرُّوحُ وَصَفٌ وَبِهِ الْحَيَاةُ
صِفَاتُهُ كُلُّ رَدِيٍّ مَعْنَوِيٍّ
وَهِيَ الَّتِي تُدْعَى بِالْمُطْمِئِنَّةِ
وَضِدُّهَا أَمَارَةٌ بِالشَّرِّ
بَيْنَهُمَا لَوَامَةٌ ثَلَاثُومٌ

مِنَ الْقُرُودِ إِنَّهَا لَا أَفْضَحُ
حُصُونُ أَسْرَارِ الْوَرَى بَيْنَ الْمَلَأِ
لِأَنَّهَا تَكْشِفُ وَصَفَ الْغَائِبِ
ذِكْرُ إِلَهِي عَالِمِ الْغُيُوبِ
بِاللَّهِ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْمَنَّانُ
أَمْرَاضُهُ تُصْبِحُ عَنْهُ نَائِيَةٌ
شِفَاءُ قَلْبِي مِنْ جَمِيعِ الدَّاءِ
وَأِسْمُ ذَيْنِ مِنْهُ الْأَصْغَرَانِ
لَحْمٌ وَدَمٌ وَعِظَامٌ نَخْرَةٌ
مُعَبَّرٌ عَنْهُ وَتُرْجَمَانُ
وَأَعْطِنِي يَا رَبِّ قَلْبًا شَاكِرًا
نَذْرِيهِ لَوْ قَالَ بِهِ مَنْ عِلْمًا
وَالْعَقْلُ بِالنَّفْسِ لَهُ ثَبَاتٌ
فِي الْعَقْلِ نُورٌ يَكْشِفُ الْمَعْقُولَا
فِي الْعَيْنِ يُدْرِكَنَّ كُلُّ مُبْصَرٍ
وَالنَّفْسُ مَعْنَى وَلَهُ صِفَاتٌ
فَإِنْ صَفَا مِنْهَا فَخَيْرًا يَحْتَوِي
رَاضِيَةٌ عَنْ رَبِّهَا مَرْضِيَّةٌ
مُهْلِكَةٌ صَاحِبَهَا بِالضَّرِّ
صَاحِبَهَا بِفِعْلِهِ قَيْنَدَمٌ

وَذَلِكَ التَّقْسِيمُ بِاعْتِبَارِ وَقِيلَ مَهْمَا قَلَّتِ الْعُقُولُ
وَقَالَ بَعْضُ مَنْ أُولَى الْعُلُومِ وَالْأَرْضُ بِالنَّبَاتِ وَالْإِنْسَانُ
وَالْعَقْلُ فِي قَلْبِ الَّذِي أُعْطِيَهِ فَاسْأَلِ الرَّحْمَنَ أَنْ يُعْطِيَني
صِفَاتِهَا الْخِيَارِ وَالشَّرَارِ تَكْثُرُ مِنْ أَصْحَابِهَا الْفُضُولُ
قَدْ زَيْنَ السَّمَاءَ بِالنُّجُومِ بِالْعَقْلِ قُلْتُ وَكَذَا اللِّسَانَ
نُورٌ لِتَقْوَى رَبُّهُ يَهْدِيهِ عَقْلًا صَحِيحًا نُورُهُ يَهْدِينِي

بابُ النِّيَّةِ

وَالْقَصْدُ بِالْأَمَالِ وَالْأَفْعَالِ إِنَّ قَصْدَ الْخَيْرِ يُلَاقِي خَيْرًا
فَإِنَّمَا لِكُلِّ شَخْصٍ مَا نَوَى وَأَصْلَحِ النِّيَّةَ كَيْمَا تَرْبَحَا
فَإِنَّهُ لَا تُدْرِكُ الْأَمْنِيَّةُ فَقَدِّمِ النِّيَّةَ قَبْلَ الْعَمَلِ
فَإِنَّهَا لِحُجْمَةِ الْأَعْمَالِ وَالنِّيَّةُ الصَّالِحَةُ الْمَرْضِيَّةُ
يَعْرِفُ بِالنِّيَّةِ فِي الْأَحْوَالِ أَوْ قَصْدَ الضَّرِّ يُلَاقِي ضَرًّا
فَاحْذَرْ هُدَيْتَ مِنْ مَسَالِكِ الْهَوَى وَخَالَفِ الْهَوَى لِكَيْمَا تُفْلِحَا
إِلَّا إِذَا أَحْلَصْتَ مِنْكَ النِّيَّةَ تُحْظَ بِمَا أَرَدْتَهُ مِنْ أَمَلٍ
لُبٍّ فَمَا حَلَا فَذَاكَ خَالِي أَفْضَلُ مِنْ عِبَادَةٍ حَلِيَّةٍ

وَنِيَّةٌ وَاحِدَةٌ تَكْفِيهِ
يَتَوَى جَمِيعُ فِعْلِهِ لِلَّهِ
وَذَاكَ يُجْزِيهِ إِلَى أَنْ يُبْطِلَهُ
وَيَنْبَغِي التَّجْدِيدُ مَهْمَا ذَكَرَا
وَهِيَ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ
وَأَهْلُ نَزَوَى عِنْدَهُمْ بِالْقَلْبِ
لَأَنَّمَا اللِّسَانُ لِلتَّطْقِ فَقَطُّ
فَكَيْفَ بِاللِّسَانِ تُوجِبْنَا
لَكِنَّهُ إِنْ نَطَقَ اللِّسَانُ
وَقِيلَ مَنْ أَسْرَهُ أَنْ يُفْلِحَا
أَوَّلُهَا أَدَاءُ مَا قَدْ فَرَضَا
ثُمَّ اجْتِنَابُ كُلِّ مَا عَنْهُ نَهَى
ثَالِثُهَا أَنْ يُقْصَدَ (٢) الْإِنْصَافُ
رَابِعُهَا الْإِحْلَاصُ فِي الْأَعْمَالِ
مَنْ لَمْ يُقَدِّمْ نِيَّةً صَحِيحَةً
فَذَلِكَ الْمَعْبُونُ مِنْ نَصِيهِ
وَنِيَّةُ الْأَكْلِ غِذَاءٌ لِلْجَسَدِ
وَالْجَمَاعِ طَلَبًا لِلْوَلَدِ

طُولُ حَيَاتِهِ لِمَا يَأْتِيهِ
يُوجَرُ حِينَ مَا يَكُونُ سَاهِي
بِنِيَّةٍ بَاطِلَةٍ مُعْطَلَّةٍ
لَأَنَّهُ يَكُونُ أَغْلًا قَدَرًا
فِي قَوْلِ بَعْضِ النَّاسِ مِنْ عُثْمَانَ
وَهُوَ الَّذِي مَالَ إِلَيْهِ قَلْبِي
وَالْقَصْدُ بِالْقَلْبِ لَهُ حَتْمًا ضَبْطُ
قَصْدًا فَلَا أَرَاهُ يَنْزَمُنَا
بِمَا نَوَاهُ فَهُوَ الْإِحْسَانُ
أَرْبَعَةٌ يَتَوَى إِذَا مَا أَصْبَحَا
عَلَيْهِ رَبِّي مِثْلُ مَا قَدْ فُرِضَا
مُحَرَّمًا (١) قَدْ كَانَ أَوْ مُكْرَهًا
لِخَلْقِهِ إِنْ حَصَمُوا أَوْ صَافُوا
لِلَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ ذِي الْجَلَالِ
لِعَمَلِ الْخَيْرَاتِ وَالنَّصِيحَةِ
يَوْمَ الْجَزَا وَيُلْ لَهُ مِنْ حُوبِهِ (٣)
تَقْوِيَّةٌ لِبَطَاعَةِ الْفَرْدِ الصَّمَدِ
وَالْكَسْرُ لِلشَّهْوَةِ حِينَ تَبْتَدِي

(١) قوله : «مُحَرَّمًا» يعنى سواء كان النهي للتحريم أو للتكره .

(٢) قوله : «أَنْ يُقْصَدَ» بالبناء للمفعول .

(٣) الحُوبُ : الإثم .

وَمِثْلُهُ الْمَرْأَةُ تَنْوِي وَتَضُمُّ وَيَنْوِي بِالسَّلَامِ إِخِيَا السُّنَنِ وَيَنْبَغِي لِلْمَرْءِ أَنْ يَحْتَرِزًا فَخَارِجٌ بِغَيْرِ نِيَّةٍ إِلَى وَعَنْ هَدَادٍ (٣) أَنَّهُ كَبِيرَةٌ وَلَسْتُ أَذْرِي وَجْهَهُ وَإِنَّمَا وَقَدْ يَزِلُّ الْفَهْمُ مِثْلُ الْقَدَمِ لِأَنَّمَا الْخُرُوجُ وَالتَّرَدُّدُ وَإِنَّمَا يَحْرُمُ أَوْ يَحِلُّ فَمَا حَلًا مِنْ نِيَّةٍ مُبَاحٍ وَمَنْ نَوَى الْخَيْرَ بِهِ يُثَابُ فَخَارِجٌ لِنُصْرَةِ الْإِسْلَامِ وَخَارِجٌ فِي نُصْرَةِ الْبُعَاةِ كَذَلِكَ مَنْ يَخْرُجُ لِلْمَعَاصِي طَاعَةً زَوْجَهَا وَرَبِّهَا الْحَكَمَ وَرَدَّهُ (١) لِفَرْضِهِ الْمُعَيَّنِ بِنِيَّةٍ إِذَا رَأَى (٢) أَنْ يُرْزَا بَعْضُ النَّوَاحِي قِيلَ ذَنْبًا فَعَلَا مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ يَرَى مَسِيرَهُ أَرَاهُ مِنْ زَلَّةٍ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ تَزَلُّ عَنْ مَوْضِعِهَا الْمُحَكَّمِ مِنَ الْمُبَاحِ وَكَذَلِكَ الْمَقْعَدُ بِعَارِضٍ يَنْوِيهِ ذَلِكَ الْعَقْلُ وَلَيْسَ فِي ارْتِكَابِهِ جُنَاحٌ وَضِدُّهُ يَلْزُمُهُ الْعِقَابُ يُثَابُ فِي الْمَسِيرِ وَالْإِقْدَامِ عَلَيْهِ إِثْمُ الْبَغْيِ وَالثَّبَاتِ لِأَنَّهُ بَدَأَ الْخُرُوجَ عَاصِي

(١) قوله : «وَرَدَّهُ» أي وينوي برد السلام أداء فرض الرد .

(٢) قوله : «إِذَا رَأَى» أي أراد الخروج من بيته .

(٣) قوله : «هَدَادٍ» هو هداد بن سليمان ؛ ولم أقف على شيء من تاريخ حياته ، ولا على عصره وزمانه ، وأظنه من العلماء القدماء .

بابُ سننِ الفِطْرةِ

وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ حَيْثُ أَتَتْهَا
فَفِطْرَةُ الْأَبْدَانِ أَيْ خَلَقْتُهَا
مِنْ ذَلِكَ الْخِتَانِ فَهُوَ شَرْطُ
إِلَّا بَعْذَرٍ مِثْلَ أَنْ يَخَافَا
فَأِنَّهُ يُعْذَرُ حَتَّى يَأْمَنَا
وَحُكْمُهُ مَعَ الَّذِي قَدْ احْتَفَى
أَحْكَامُهُ إِنْ تَرَكَ الْخِتَانَا
وَذَلِكَ لِاشْتِرَاكِهِمْ فِي النَّجَسِ
وَمَنْ يَدِنُ بِتَرْكِهِ كَمَنْ يَدِنُ
وَذَلِكَ أَنْ يُزَالَ جِلْدُ يَجْمَعُ
حَتَّى تَبِينَ مِنْهُ تِلْكَ الْحَشْفَةُ
وَقِيلَ يُجْزَى كَشْفُهُ لِلْأَكْثَرِ
لَأَنَّمَا الْمُرَادُ إِذْهَابُ النَّجَسِ
وَمَنْ يَكُنْ بِلا خِتَانٍ مُنْكَشِفٌ
لَأَنَّمَا الْمَقْصُودُ بِالْخِتَانِ

فِي خِلْقَةِ الْأَبْدَانِ فَأَفْهَمْنَهَا
وَسُنُّ الْفِطْرَةِ أَيْ سُنَّتُهَا
فِي صِحَّةِ الْإِسْلَامِ لَا يُحْطُ
عَلَيْهِ مِنْ مَوْتٍ إِلَيْهِ وَافَى
وَبَعْدَهُ يُلْزَمُ أَنْ يَحْتَسِنَا
عَلَيْهِ عُذْرُهُ يَكُونُ أَقْلًا
عَمْدًا كَحُكْمِ عَابِدٍ أَوْثَانَا
فَالْكُلُّ مِنْهُمْ نَجَسٌ فَلْيُقَسِّ
بِكُفْرِهِ يُلْزَمُ أَنْ يُقْتَلَ (١)
نَجَاسَةً يُزَالُ مِنْهُ أَجْمَعُ
جَمِيعُهَا وَاضِحَةٌ مُنْكَشِفَةٌ
مِنْهَا وَقِيلَ نِصْفُهَا (٢) فِي النَّظَرِ
مِنْهُ وَكَشَفُ نِصْفِهَا لَهُ يَحْسُ (٣)
فَرَضُ الْخِتَانِ عَنْهُ حَتْمًا مُنْصَرِفٌ
ظُهُورُ رَأْسِ الذَّبْذَبِ الْفَتَانِ

(١) يقتلن : بالتشديد لإقامة الوزن ، وللمبالغة بمعنى يقتل .

(٢) قوله : «وقيل نصفها» أي كشف نصفها .

(٣) يحس : أي يقطع .

(٤) الذبذب : أي الذكر .

وَجَائِزٌ أَنْ يُخْرِجَنَّ الذَّكَرَا
يُخْرِجُ مَا إِلَيْهِ يُحْتَاجُ فَقَطُ
كَذَلِكَ حَلَقُ الْعَايَةِ الْمَسْنُونُ
يَحْلِقُهَا إِنْ شَاءَ بِالْمُوسَى وَإِنْ
فَائِدُهُ خَالَفَ مَنْ قَدْ نَتَفَا
وَقِيلَ نَتَفَهَا يُضَعَّفَانَا
وَحَلَقُهَا يَكُونُ مِنْ شَهْرٍ إِلَى
وَبَعْضُهُمْ يَزِيدُهُ عَشْرًا وَإِنْ
وَالنَّتْفُ لِلْإِبْطِ وَجَزُّ الشَّارِبِ
يَنْتَفُهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ
وَقِيلَ جَزُّ الْإِبْطِ بِالْمِقْرَاضِ
وَالنَّتْفُ سُنَّةٌ وَهَذَا رَاحَهُ
وَالجَزُّ لِلشَّارِبِ لَا سِوَاهُ
وَنَتَفُهُ إِذَا نَوَى التَّقْلِيلَ
وَلَا يَجُوزُ ذَاكَ لِلتَّزْيِينِ
بَلْ كُلُّهُ يُمْنَعُ فِيمَا عِنْدِي
وَالْمَلَكَانِ قِيلَ الشَّارِبَانِ

لِلْإِحْتِسَانِ إِنْ سِوَاهُ سَتَرَا
وَسَائِرُ الْإِحْلِيلِ فِي السَّتْرِ يُحْطُ
مِنْ سُنَنِ الْفِطْرَةِ ذَا يَكُونُ
شَاءَ بِنُورَةٍ (٢) وَلَا تُنْتَفَنُ
عَائِدُهُ أَوْ جَزُّ مِنْهَا مَا عَفَا
شَهْوَتُهُ حِينَ يُجَامِعَانَا
شَهْرٍ إِذَا مَا كَانَ ذَاكَ رَجُلًا
كَانَ لِأُنْثَى فَبِعَشْرِينَ قِمْنِ (٣)
مِنْ سُنَنِ ثَعْدُ فِي الرِّوَاتِبِ
مَا بَيْنَ عِضْدَيْهِ وَسَائِرِ الْبَدَنِ
يَجُوزُ وَالْحَلْقُ بِمُوسَى مَا ضَمِي
يَقْصِدُهُ مَنْ شَاءَ الْإِسْتِرَاحَةَ
سُنَّةٌ مَنْ خَالَقَهُ اصْطَفَاهُ
لِشَعْرِهِ جَوَازُهُ قَدْ قِيلَا
وَالْفَرْقُ مُحْتَاجٌ إِلَى التَّبَيِّنِ
لِأَنَّهُ خِلَافُ فِعْلِ الْمَهْدِيِّ (٤)
مَقْعَدُهُمْ مِنْ ثُمَّ يُقْطَعَانِ

(١) الاحليل : أي الذكر أيضا .

(٢) قوله : « بنورة » هي الكلس ، والتنف معروف .

(٣) قمين : بمعنى حقيق .

(٤) أي النبي صلى الله عليه وسلم فهو هادي مهدي .

فَطَهَّرَ الْمَوْضِعَ تَكْرِيماً لَهُمْ هُمْ لِلْحَا مِنْهُمْ يُحَلِّقُونَا وَأَنْتَ خَالِفُهُمْ فَجَزَّ الشَّارِبَا أَتَى عَنِ الْمُخْتَارِ هَذَا الْحَالُ بَلْ قِيلَ (١) إِنَّ قَصَّهَا كَبِيرَةٌ وَقَوْلُ مَنْ قَالَ بِأَخِذِ الْفَاضِلِ وَمَا رَوَوْهُ عَنْ فَتَى الْخَطَّابِ بَلْ قِيلَ ذَلِكَ جَازٍ فِي الْحَرْبِ فَقَطْ فَذَلِكَ تَرْخِصٌ لِأَجْلِ الضَّرَرِ وَلَيْسَ لِلْمَرْأَةِ حَلْقُ الرَّأْسِ لِأَنَّ رَأْسَهَا كَلِخِيَةِ الْفَتَى وَإِنْ تَكُنْ خَافَتْ هَلَكَ النَّفْسُ وَقَالَ بَعْضُ عِنْدَ خَوْفِ الضَّرَرِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَبِرَاسِ الْمُحْرَمِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ إِنْ آذَاهُ

وَحَالَفِ الْأَعْجَامَ فِي أَفْعَالِهِمْ وَشَعَرَ الشَّارِبِ يَتْرَكُونَا وَوَفَّرِ اللَّحْيَةَ حُكْماً وَاجِباً صَحَّ بِذَلِكَ الْفِعْلُ وَالْمَقَالُ فَالْمَنْعُ سُنَّةٌ بِهَا شَهِيرَةٌ (٢) مِنْ قَبْضَةِ الْإِنْسَانِ شِبْهُ الْبَاطِلِ غَيْرُ صَحِيحٍ عَنْهُ فِي الْخِطَابِ إِنْ كَافَرَ لِمُسْلِمٍ بِهَا رَبَطَ إِنْ كَانَ صَحَّ فِيهِ ثَقُلَ الْخَبَرُ مِنْ كَثَرَةِ الْقَمَلِ بِلَا التَّبَاسِ فَالْمَنْعُ مِنْ قَطْعِهَا قَدْ ثَبَتَا فَحَلَقَهُ حَلٌّ بغيرِ لَبْسٍ مِنْهُ يَجُوزُ حَلْقُهُ فِي النَّظَرِ وَحَلَقَهُ لَهَا دَلِيلٌ فَأَعْلَمَ يَحْلِقُهُ وَيُلْزَمُنْ فِدَاهُ

(١) وفي نسخه : « به » .

(١) قوله : « بل قيل » ليس لفظ قيل هنا للتمريض ، لأن قص اللحية ورد عن النبي عليه الصلاة والسلام أحاديث صريحة في النبي عنه ، وأخرى في الوعيد عليه . ففي المسند الصحيح من طريق أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بإخفاء الشارب وإعفاء اللحية . وإعفاؤها توفيرها ، وفي صحيح البخاري ومسلم من حديث ابن عمر يرفعه « خالفوا المشركين جزؤا الشوارب ووفروا اللحية » فالأمر بالخالفه يفيد إطلاق المنع من التشبه بهم ، وذلك حكم معلل بالخالفه ، فهي علة عامة ، وما بعدها بعض معلولاتها ، والأحاديث الواردة في الكتب الصحاح في موضوعنا هذا كثيرة .

وَأَفْتَى بِهِ الرَّسُولُ كَعْبًا^(١) فَاهْتَدَى
تَوْفِيرُهُ الْمَشْهُورُ فِي الْأَحْوَالِ
سُنَّةٌ مَنْ قَدْ نَوَّرَ الْكَوْنَيْنِ
وَقِيلَ مُطْلَقًا جَوَازُهُ زَكَى
لِيَسْجُدَنَّ حِينَ يَسْجُدُنَا
لَأَنَّ ذَا خِلَافٍ فِعْلُ الْأُمَّةِ
يَخْلُقُ رَأْسَهَا بِلا ضَرٍّ رَأَتْ
بِحَسَبِ التَّقْدِيرِ فِي الْقِيَاسِ
وَدِيَّةٌ كُبْرَى لِفَوْتِ الْأَصْلِ
وَالِإِذْنُ لَا يَنْفَعُهُ جَهَارًا
لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْمُرَ بِهِ اْعْلَمَا
لَأَنَّمَا الْعُرْمُ لِمَنْ كَانَ أَمْرٌ
كَانَ مُحَرَّمًا عَلَيْهِ فَاسْتَبْنُ
إِذَا أَبَاحَتْ نَفْسَهَا مُجَاهِرَةً
بِذَلِكَ الصَّدَاقُ عَنْهُ حِينَ قَطُ^(٣)
أَزَالَ لِحْيَةَ النِّسَاءِ لَا يَعْرُمَنْ
إِذْ بِالرِّجَالِ فِي الْبَقَا تَشْتَبِهَنْ
وَنَزَعُ شَعْرٍ وَجْهَهَا قَدْ كُرِّهَا

وَذَاكَ نَصٌّ فِي الْكِتَابِ وَرَدًا
وَشَعْرُ الرَّأْسِ مِنَ الرِّجَالِ
وَفَرْقُهُ مَا بَيْنَ الْمَفْرَقَيْنِ
وَحَلَقُهُ يُسَنُّ بَعْدَ النُّسْكِ
يَنْشُلُهُ وَلَا يُعْقَصَنَّ^(٢)
وَحَلَقُهُ بِالْمُوسَى لَا بِالنُّورَةِ
وَأَمْرًا لِعِيرِهَا قَدْ أَمَرَتْ
يَلْزُمُهُ دِيَّةٌ ذَاكَ الرَّأْسِ
إِنْ نَبَتَ الرَّأْسُ فَسَوْمٌ عَدْلٍ
هَذَا الَّذِي إِلَيْهِ قَدْ أَشَارَا
لَأَنَّهُ قَدْ صَارَ أَمْرًا بِمَا
قُلْتُ وَعِنْدِي فِيهِ غَيْرُ مَا ذُكِرَ
فَأَمْرُهُ يُسْقِطُ حَقَّهُ وَإِنْ
كَمِثْلُ مَا يُسْقِطُ حَقَّ الْفَاجِرَةِ
إِبَاحَةُ الْفَرْجِ حَرَامٌ وَسَقَطُ
وَلَيْسَ لِلْمَرْأَةِ لِحْيَةٌ فَمَنْ
وَحَلَقَهَا لَهَا يَجُوزُ فَأَعْلَمَنْ
وَأَنَّهَا تُمْنَعُ أَنْ تَشَبَّهَا

(١) كعباً : أي كعب ابن عجرة .

(٢) ينشله : يرفعه ، ويعقص : يضره ويفتله .

(٣) قوله : « قط » أي أمضى في فعله اهـ ص .

كَرَاهَةُ التَّحْرِيمِ حَيْثُ وَرَدَا
وَلَحْيَةُ الْخُنْثَى كِلْحِيَةِ الرَّجُلِ
وَقِيلَ مَنْ كَانَ كَثِيرَ الشَّعْرِ
فَائَهُ يُؤْمَرُ بِالتَّطْهِيرِ
وَلَيْسَ ذَاكَ وَاجِبًا وَإِنَّمَا
وَتَحْلِقُ الْمَرْأَةُ سَاعِدَيْهَا
مَنْ شَابَ فِي الْإِسْلَامِ كَانَ الشَّيْبُ
وَهُوَ وَقَارٌ أَكْرَمُ الْوَقَارَا
لَا يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَرْنَ بِالْحِنَّا
وَسِتْرُهُ إِنْ كَانَ بِالسَّوَادِ
وَقِيلَ لَا بَأْسَ عَلَى مَنْ حَنَى
وَإِنَّمَا يُكْرَهُ فِي الْيَدَيْنِ
وَإِنْ يَكُنْ فِي بَاطِنِ الْأَقْدَامِ
وَقَلَّمَ الْأَظْفَارَ طَرًّا تُصِيبُ
لَأَنَّهُمَا تَجْمَعُ لِلْجَنَابَةِ
يَبْدَأُ بِالْيَمْنَى مِنَ الْمُسَبَّحَةِ (٣)
وُسْطَى فَبُنْصُرٍ يَلِيهَا الْخُنْصُرُ
وَفِي الْيَسَارِ قَدَمَنَّ الْوُسْطَى

نَصٌّ بِهِ عَنِ النَّبِيِّ مُسْنَدًا
يُمْنَعُ حَلْقُ شَعْرِهَا وَإِنْ يَطْلُ
فِي ظَهْرِهِ وَبَطْنِهِ وَالصَّدْرِ
مِنْ الْقَلِيلِ وَمِنْ الْكَثِيرِ
يَكُونُ لِلتَّطْهِيرِ مِنْهُ سَلَامًا
بُنُورَةً وَالشَّعْرَ مِنْ سَاقَيْهَا
نُورًا لَهُ يَوْمَ الْجَزَا لَا عَيْبُ (١)
إِنْ حَلَّ وَجْهَ الْمَرْءِ مِنْهُ نَارًا
وَلَا بَغْيَ بِهِ يُسْتَرَّتْ
لِشَبْهَةِ الشَّبَابِ حُرْمٌ بَادِي
لِحَيْتِهِ وَرَأْسُهُ الْمُكْنَى (٢)
مِنْ الرِّجَالِ قِيلَ وَالرِّجْلَيْنِ
فَجَائِزٌ لِلنَّفْعِ لِلْأَنَامِ
بِذَلِكَ التَّقْلِيمِ سُنَّةُ النَّبِيِّ
وَسَائِرِ الْأَشْيَاءِ الْمُسْتَرَابَةِ
وَبَعْدَهَا الْإِبْهَامُ حَيْثُ الْمَصْلَحَةُ
وَقِيلَ ذَا عَنِ النَّبِيِّ يُذَكَّرُ
سَبَابَةُ إِبْهَامِهَا لَا تُحْطَى

(١) قوله : « لا عيب » خبر لمبتدأ مقدر أي لا هو عيب .

(٢) المكنى : المُسْتَر .

(٣) المسبحة : هي الأصبع التي تلى الإبهام سميت بذلك لأنها يشار بها في التسيح .

وَبُنْصُرًا مِنْ بَعْدُ ثُمَّ يَخْتِمُ
ثُمَّ السَّوَاكُ طَهْرَةُ الْأَسْنَانِ
يُشَدُّ اللَّثَّةَ يَنْفَى الْبَلْغَمَ
حَتَّى عَلَيْهِ الْمُصْطَفَى لِمَا عَلِمَ
وَمَنْ يَكُنْ قَدْ تَرَكَ السَّوَاكَا
وَفِي السَّوَاكِ دَاخِلَ الْحَمَامِ
مِنْ سُنَنِ الْفِطْرَةِ الْأَسْتِجَا وَقَدْ
وَذَاكَ فِي الطَّهْرِ مِنَ النَّجَاسَةِ
كَذَلِكَ التَّطْهِيرُ لِلْبَرَاجِمِ (٤)
لأنها مَجْمَعُ كُلِّ دَسَمٍ
بِخُنْصُرٍ وَاللَّهُ رَبِّي أَعْلَمُ
وَأَنَّهُ مَفْصَحَةُ اللِّسَانِ
يُحَدِّدُ الْإِبْصَارَ (١) أَيْضًا فَأَعْلَمَا
مِنْ نَفْعِهِ وَأَجْرِهِ لِلْمُحْتَرِمِ (٢)
دِيَانَةً (٣) لَا يُتَوَلَّى ذَاكَ
يُورِثُ بَحْرَ الْفَمِ فِي الْأَنَامِ
مَضَى بِيَابِهِ الَّذِي مِنْهُ يُعَدُّ
لَأَنَّمَا تَطْهِيرُهَا أَسَاسُهُ
مِنْهَا فَطَهَّرَهَا مِنَ الدَّسَائِمِ
تُخَصِّصُهَا بِالْعُسْلِ نَوْعُ حُكْمٍ

بابُ سِتْرِ الْعَوْرَةِ

وَالسِّتْرُ لِلْعَوْرَةِ بِالشَّرْعِ وَجِبَ
وَقَالَ بِالْعَقْلِ أَنَسٌ وَأَرَى
إِذْ لَيْسَ لِلْعَقْلِ مِنَ الْأَحْكَامِ
وَأَنَّمَا أَحْكَامُهُ تُصَوَّرُ (٦)
لأنَّهُ بِهِ الْخِطَابُ قَدْ وَجِبَ (٥)
فِي أَوَّلِ الْقَوْلَيْنِ نُورًا ظَهَرَا
مَا يَقْضَى بِالْأَجُورِ وَالْآثَامِ
أَشْيَاءٌ يُثَبِّتُهَا أَوْ يُنْكِرُ

(١) قوله : «يحدد الإبصار» أي يُحددها بمعنى بقويها قال الله تعالى : ﴿قَبْضُكَ الِيزَمُ حَدِيدًا﴾ .

(٢) للمحترم : أي المحترم للأوامر الشرعية والسنة النبوية .

(٣) قوله : «ديانة» أي تركه ديناً بمعنى إن دَانَ الله بتركه ، فإنه ليس له ولاية ، أي محبة ولصرة عند المسلمين لأنه دان بما فيه خلاف المسلمين ، ونصبها على المفعول .

(٤) للبراجم : هي العقد التي تكون في وسط الأصابع ، لأنها تجمع الوسخ والدسم والدهن .

(٥) وجب : الأولى بمعنى لزم والثانية بمعنى ثبت ا . هـ . ص .

(٦) قوله : «تصور» أي تتصور فحذف إحدى التائين تخفيفاً .

وَجُوبُ سِتْرِهَا عَلَى مَنْ وَصَلَا
 فَعَوْرَةُ الذُّكْرَانِ الرُّكْبَتَانِ
 وَبَعْضُهُمْ أَخْرَجَ نَفْسَ السُّرَّةِ
 وَبَعْضُهُمْ رَخَّصَ فِي ثِيْنِ اَعْلَمَا
 فَقَوْلُهُ يَا ثَمُّ مَنْ قَدْ أَظْهَرَ
 فَهُوَ عَلَى قَوْلٍ (٢) يَكُونُ فَاَعْلَمَنْ
 وَجَسَدُ الْمَرْأَةِ عَوْرَةٌ وَمَا
 بَاطِنُ كَفِّهَا وَأَمَّا الظَّاهِرُ
 إِلَّا لِمَنْ يَكُونُ مِنْهَا مَحْرَمًا
 وَجَائِزٌ يَنْظُرُ مِنْهَا (٦) الشَّعْرَا
 وَإِنَّمَا تَكُونُ فِي ذَا الْحَالِ
 وَذَاكَ إِنْ كَانَ بِدُونِ شَهْوَةٍ
 وَفَاسِقٌ (٧) أَخٌ مِنَ الرِّضَاعِ

حَدَّ الْبُلُوغِ وَهُوَ شَخْصٌ عَقْلًا
 فَصَاعِدًا لِسُرَّةِ الْإِنْسَانِ
 وَأَدْخَلَ الرُّكْبَةَ تَحْتَ الْعَوْرَةَ
 وَجَعَلَ الْعَوْرَةَ مَا بَيْنَهُمَا
 إِلَى الْوَرَى رُكْبَتُهُ لَمْ يُعْذَرَ (١)
 وَصَاحِبُ التَّرْخِصِ لَا يُؤْتَمَنُ
 يَحِلُّ إِلَّا الْوَجْهَ وَالْكَفَّ اَعْلَمَا
 فَفِيهِ فِيمَا بَيْنَهُمْ تَشَاوَرُ (٣)
 إِظْهَارُ حَلِيَّتِهَا لَهُ لَمْ يَحْرَمَا
 وَالظَّهَرَ وَالْبَطْنَ مَعًا وَالصَّدْرَا
 عَوْرَتُهَا كَعَوْرَةِ الرَّجَالِ
 فَلَا شَتَّهَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحُرْمَةِ
 تَكُونُ عَنْهُ قِيلَ فِي امْتِنَاعِ

(١) لم يعذر : أي لم يعذر .

(٢) قوله : «فهو على قول» أي هو مبني على قول من أدخلها في حكم العورة ، لا على قول من أخرجها ؛ أعنى الركبتين .

(٣) تشاؤر : أي اختلاف ، فبعضهم قال إنه عورة ، وقال بعضهم غير عورة ؛ وهو الأنسب لتسهيل الخطب .

(٤) محرمًا : أي ممن يحرم عليه نكاحها .

(٥) حليتها : بفتح الحاء وإسكان اللام الصوغ المتخذ للحلية والخلى بضم الحاء وكسر اللام وتشديد الياء الذهب الفضه .

(٦) قوله : «ينظر منها» أي ذو محرمها وذلك عند أمن الفتنة وعدم الشهوة .

(٧) قوله : «وفاسق» يعني إنه إذا كان أخوها من الرضاع فاسقًا ، أي خارجًا عن الطاعة غير محتسب للمعاصي عليها أن تمتنع منه كما تمتنع من الأجنبية ، لفتكه الحرمة بارتكاب المعاصي والفسوق .

وقشع الحرمة : فتكها فلو عبر عنه به فقال قد هتك لكأن أظهر فلعلمه أراد بالقشع المبالغة والمراد واحد .

إِذْ لَا يَكُونُ فَاسِقٌ^(١) ذَا مَحْرَمٍ وَلَا يَجُوزُ كَشْفُهُ لِلْعَوْرَةِ كَذَلِكَ الْمَرْأَةُ عِنْدَ الْبُعْلِ وَجَائِزٌ لِعَلَّةٍ أَنْ تُكْشِفَا مِنَ النِّسَاءِ وَمِنْ الرِّجَالِ حِجَامَةُ الْمَرْأَةِ لِلْفَتَى فَلَا يُرَى الْقَلْبُ مِنَ الرَّيْبِ فَإِنْ فَلَايَةُ^(٢) النِّسَاءِ لِلنِّسَاءِ وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي الْأَرْحَامِ لِأَنَّهُ قَيَّدَ فِي الْكِتَابِ فَقَالَ أَوْ نِسَائِهِنَّ فَافْهَمَا وَلَا يَقْبَلُ الرِّجَالُ بَعْضًا^(٣) وَالسُّتْرُ لِلْعَوْرَاتِ عَمَّنْ عَقْلًا مِنْ هَاهُنَا لَا بَأْسَ بِالْجَمَاعِ لِأَنَّهُ لَا يَعْقِلَنَّ مَا يَرَى وَالْكَفُّ عَنْ هَذَا اخْتِيَاظًا حَسَنٌ

قَدْ فَشَعَ الْحُرْمَةُ بِالتَّائِمِ إِلَّا مَعَ الزَّوْجَةِ وَالسُّرِّيَّةِ تُكْشَفُ لَا مَعَ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ ذَاكَ لِمَاهِرِ طَيْبٍ عُرْفًا قَضَى بِحِلِّهِ اضْطِرَّارُ الْحَالِ تَجُوزُ إِلَّا لِاضْطِرَّارٍ حَصَلَا كَانَ بِهِ رَيْبٌ هُنَاكَ يُمْنَعَنَّ فِيهَا اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ جَائِي لَا فِي الْبَعِيدَاتِ مِنَ الْأَنَامِ ذَلِكَ بِالضَّمِيرِ فِي الْخِطَابِ فَكَانَ فِي مَعْنَاهُ خُلْفُ الْعُلَمَاءِ بَعْضًا وَلَا يَلْتَزِمُونَ الْبَعْضَا يَلْزِمُهُ دُونَ الَّذِي لَمْ يَعْقِلَا عِنْدَ الصَّبِيِّ حَالَةَ الرِّضَاعِ فَإِنْ يَكُنْ يَعْقِلُهَا فَلتُسْتَرِ لِأَنَّ فِي الصَّبِيَّانِ مَنْ قَدْ يَفْطُرُ

(١) قوله : « فاسق » هو اسم يكون وإنما جاز أن يكون اسمها مع كونه نكرة لأنه صفة لموصوف محذوف فأقا مقامه ، والنكرة الموصوفة تكون اسما لكان كما يجوز الابتداء بها .

(٢) قوله : « فلاية » بالفاء هي إخراج القمل من الرأس قال الشاعر :

وما على أن تكون جاريه تغسل رأسي وتكون الفالية

(٣) قوله : « بعضا » مفعول يُقْبَلُ ، وهكذا الثاني فكل من قَبَلَتْه فقد قبلك فهي مفاعلة ؛ فلذلك نصبا على المفعول به . والالتزام الإمساك أي لا يمسك بعضهم بعضها .

وَنَظَرُ الْعَوْرَاتِ حِجْرٌ وَرَدَا
 وَفِي الْخَطَا لَا بَأْسَ لَوْ تَكَرَّرَا
 بَعْضُهُ قَدْ أَمَرَ الْكِتَابُ
 فَإِنَّمَا النَّاطِرُ كَالْمَنْظُورِ
 بَعْضُهُ يَلْتَذُّ بِالْعِبَادَةِ
 سَهْمٌ مُسَوِّمٌ (١) يُقَالُ النَّظَرُ
 وَنَاطِرٌ بِشَهْوَةٍ مَائُومٌ
 لَوْ كَانَ جَائِزًا بِأَصْلِ الْأَمْرِ
 وَإِنْ يَكُنْ نَظَرُهُ تَعَجُّبًا
 وَشَمٌّ رِيحِ الطَّيِّبِ مِمَّنْ مَرًّا
 مَنْ عَفَّ عَنْهُ فَلَهُ صَلَاحٌ
 لَا تَنْظُرُ الْمَرْأَةُ وَجْهَ الرَّجُلِ
 وَهَكَذَا لَا يَنْظُرُ الرَّجَالُ
 وَرَخَّصُوا أَنْ يَهْجُمَ الْبِيدَارُ (٥)
 وَكَانَ وَسْطَ الْفَلَجِ النِّسَاءُ

فِي ذَلِكَ لَعْنٌ إِنْ يَكُنْ تَعَمُّدًا
 وَيَلْزَمْنَهُ أَنْ يَغُضَّ الْبَصَرَا
 وَالْحِفْظُ لِلْفَرْجِ بِهِ إِجَابُ
 سَيِّانٍ فِي اللَّعْنِ وَفِي الْمَحْجُورِ
 إِرْسَالُهُ يَذْهَبُ بِالْحَلَاوَةِ (١)
 لِأَنَّهُ يُصِيبُ مَا قَدْ يُحْجَرُ
 لِأَنَّهُ بِالِاشْتِهَاءِ مَلُومٌ
 فَلِإِشْتِهَائِهِ حِجْرٌ وَلَوْ لِصَخْرٍ (٣)
 جَوَازُهُ بِلَا نِشْءٍ وَجَبَا (٤)
 مِنَ النِّسَاءِ قِيلَ لَيْسَ حِجْرًا
 تَعَفُّفًا إِذَا شَمُّهُ مُبَاحٌ
 لِعَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ تَنْجَلِي
 وَجْهَ الْفَتَاةِ عَبَثًا يُقَالُ
 لِرَدِّ مَاءٍ وَقْتُهُ نَهَارٌ
 مُنْكَشِفَاتٍ مَا بِهَا كِسَاءُ

(١) قوله : «بالحلاوة» أي يذهب حلاوة الإيمان .

(٢) قوله : «مُسَوِّمٌ» أي مُصَوَّبٌ .

(٣) قوله : «ولو لصخر» فيه المبالغة للتفكير عن النظر شهوة ، وأنه يحرم ولو كان إلى حجر ، إذا كان لمعنى الشهوة .

(٤) وجبا : أي ثبت جوازه ، أو هو من الواجب ، لأنه يجب على العبد النظر إلى عجائب مخلوقات الله عز وجل ، للتدبر في حكمته والتفكير في قدرته .. «ويتفكرون في خلق السماوات والأرض ، ربنا ما خلقت هذا باطلا ، سبحانه فكنا عذاب النار» .

(٥) البیدار : هو العامل في سقي النخيل والحراث والقيام بها ، و «وقته» مبتدأ و «نهار» خبره و «الفلج» النهر .

لَأَنَّهُ يَحْشَى ضِيَاعَ الْمَاءِ وَهُوَ مِنَ الْمَالِ بِلَا مِرَاءٍ
 نُهِى عَنِ التَّضْيِيعِ لِلْأَمْوَالِ تَضْيِيعُهُ لَيْسَ مِنَ الْحَلَالِ
 لَكِنْ عَلَيْهِ قَبْلَ ذَا أَنْ يُخْبِرَا وَأَنْ يَغُضَّ فِي الدُّحُولِ النَّظْرَا
 وَكُلُّ مَا جَازَ إِلَيْهِ النَّظَرُ فَمَسُّهُ فِيهِ اخْتِلَافٌ يُذَكِّرُ
 بِذَاكَ تَدْرِي أَنَّمَا أَلَمَسُ أَشَدُّ مِنْ نَظَرٍ وَتَرَكُهُ عِنْدِي أَسَدُّ
 مَسُّ الْفَتَاةِ الْحُرَّةِ الْكَبِيرَةِ مِنْ فَوْقِ ثَوْبٍ غَامِداً (١) كَبِيرَةٍ
 لِأَنَّ ذَاكَ عَوْرَةٌ وَالسُّتْرُ لَا يُبِيحُ فِي الْعَوْرَةِ مَسًّا حَصَلاً
 وَمَسُّ شَعْرِ رَأْسِهَا حَرَامٌ وَلَيْسَ فِي تَحْرِيمِهِ كَلَامٌ
 وَفِي النِّسَاءِ الْمُتَبَرِّجَاتِ (٢) يُوجَدُ تَرْخِصٌ عَنِ الثَّقَاتِ
 فَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْكَبِيرِ (٣) نَظَرُهَا لَيْسَ مِنَ الْمَحْجُورِ
 قَدْ قَالَ ذَاكَ فِي نِسَاءِ تِهَامَةٍ قَالَ فَمَنْ رَأَى فَلَا مَلَامَةَ
 خَلَعْنَ الْاِحْتِرَامَ كَالْإِمَاءِ فَهُنَّ وَالْإِمَاءُ عَلَى سَوَاءٍ
 قَالَ بِشِيرٍ (٤) لَا لَعَمْرِي إِنَّمَا يَكُونُ مَالاً لَا كَمَنْ قَدْ حَرَمًا
 وَهَكَذَا فِي فَحْلَةِ النِّسَاءِ (٥) قَدْ قِيلَ بِالْقَوْلَيْنِ فِي الْإِفْتَاءِ
 وَرَخَّصَ الْكِتَابُ لِلْقَوَاعِدِ أَنْ تَضَعَ الْجِلْبَابَ عِنْدَ الْوَافِدِ

(١) قوله : «غامدا» أصله عمدا ، ولكنه لم يساعده الوزن فعُدل إلى اسم الفاعل لإقامة الوزن ، والتقدير إذا مسه غامدا .

(٢) قوله : «المتبرجات» أي اللواتي لا يستترن في بيوتهن ، ولا يسترن ما حرمه الله عليهن من ظهور زينتهن
 (٣) قوله : «الكبير» هو مسلم ابن أبي كريمة ، وأبو عبيدة الصغير هو عبد الله ابن القاسم السلوقي من أهل سلوت من وادي قريات .

(٤) قوله : «قال بشير لا لعمرى ... الخ» يعنى أن الشيخ بشير قال لا تكون حرمة الحرة كحرمة الأمة المملوءة لأنها مال ولا تكون حرمة المال كحرمة الأحرار .

(٥) فحلة النساء : هي التي تشبه بالرجال .

مِنْ غَيْرِ مَا تَبَرَّجَ لِزِينَةِ (١) وَتَرَكُهُ أَفْضَلُ لِلْمَصُونَةِ (٢)
وَهِيَ الَّتِي لَمْ تُشْتَهَ أَوْ تُشْتَهَى لِأَجْلِ حَالِهَا الَّذِي تُشَوِّهَا (٣)

باب اللباس

وَبِاللَّبَاسِ سِتْرُهَا يَكُونُ بِذَاكَ لَا تُذَرِكُهَا الْعُيُونُ
قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ لِبَاسًا يَسْتُرُ سَوَاءً تَنَا لَهُ تَعَالَى تَشْكُرُ
فَفِي الدُّنْيَا نَعْمَلُهَا بِالْأَيْدِي (٤) وَكِسْوَةُ الْجَنَّةِ مِنْ ذِي الْأَيْدِي
وَذَاكَ مِنْ كَرَامَةِ الْمَنَانِ يَرَوْنَهَا مِنْهُمْ عَلَى الْأَبْدَانِ
أَوْ إِنَّمَا خَدَمُهُمْ تَطُوفُ بِهَا عَلَيْهِمْ هَكَذَا مَوْصُوفُ
وَعَلَّ ذَاكَ كُلُّهُ قَدْ يَقَعُ عَلَى اخْتِلَافِ رُتَبٍ تُوزَعُ
لأنهم فيها على مَسَرَاتِبِ تَفَاضُلًا لَهُمْ بِحُكْمٍ وَاجِبِ
وَالْقُطُنُ وَالْكِثَانُ وَالصُّوفُ مَعَ لِبَاسُهُ لَنَا جَمِيعًا شَرَعًا
وَإِنَّمَا يَجْتَنِبُ الرَّجَالُ إِبْرَيْسِمًا وَلِلنِّسَاءِ حَلَالَ
مَنْ لِبَسِ الْحَرِيرِ (٥) فِي الدُّنْيَا فَلَا يَلْبَسُهُ غَدًا فَلَا تَبَدَّلًا
مَعْنَاهُ لَا يَدْخُلُ فِي النَّعِيمِ وَإِنَّمَا يَكُونُ فِي الْجَحِيمِ
وَمِثْلُهُ قَدْ جَاءَ فِي لِبَسِ الذَّهَبِ فَهُوَ عَلَى الرِّجَالِ تَعْدِيبٌ وَجَبَ

(١) لِلْمَصُونَةِ : أي للصيانة على حد قوله تعالى : ﴿بِأَيْكُمُ الْمُفْتُونُ﴾ أي الفتنة . المصنف .

(٢) تشوها : أي قبح .

(٣) قوله : «بِالْأَيْدِي» الأولى جمع يد وهي العضو المعروف ، والثانية بمعنى القوة وبينهما الجنس التام المتائل .

(٤) قوله : «مَنْ لِبَسِ الْحَرِيرِ» فيه إشارة إلى ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم : «الذهب والحريير حرام على رجال أمتي حلال لنسائها ، مَنْ لبسهما في الدنيا لم يلبسهما في الآخرة» .

وَقِيلَ فِي النَّوْمِ عَلَى الْحَرِيرِ
لَأَنَّمَا النَّصُّ أَتَى فِي اللَّبَسِ
وَبَعْضُهُمْ قَدْ جَعَلَ الْفِرَاشَ
وَاحْتِجَ أَنْ أَنْسَأَ (١) قَدْ نَعَتَا
وَجَائِزٌ أَنْ يَلْبَسَنَّ الْجَوْهَرَا (٢)
وَقِيلَ يُحْبَسَنَّ مَنْ قَدْ لَبَسَا
إِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ لَهُ فِي اللَّبَسِ
لِأَنَّهُ خَالَفَ فِيمَا ذَكَرَا
فَأَنَّهُ نَهَى عَنِ الْحَرِيرِ
رَأَى مُعَصِّقَرًا عَلَى ابْنِ عُمَرَ
فَقَاسَ أَهْلَ الْعِلْمِ مَا قَدْ وَرَّسَا
وَصَبَّغَهُ بِصُفْرَةٍ فِيمَا رَوَى
لَعَلَّهُ لِيُضَرَّرَ عَرَاهُ
وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ حَالٌ قَدْ نَدَّرَ
وَالْحَبْسُ فِيمَنْ كَانَ قَدْ تَعَوَّدَا

يَجُوزُ مَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَكْيِيرٍ
لَا فِي الْفِرَاشِ عِنْدَ أَهْلِ الْحِسِّ
لِبَسًا فَيَمْنَعَنَّ الْإِفْتِرَاشَا
بِهِ الْحَصِيرَ فِي حَدِيثٍ ثَبَتَا
وَلَوْ لَوْأَ وَنَحْوَهُ مَا حَجَرَا
ثَوْبَ الْحَرِيرِ وَالَّذِي قَدْ وَرَّسَا (٣)
فَأَنَّهُ يُحْبَسُ دُونَ لَبَسِ
سُنَّةِ أَحْمَدٍ وَمَا قَدْ أَثَرَا
وَعَنْ مُعَصِّقَرٍ بِلَا تَكْيِيرٍ
فَقَالَ ذَا لِبَاسُ مَنْ قَدْ كَفَرَا
بِهِ فَمِنْ هُنَاكَ قَالُوا حُبْسًا
ذَلِكَ لِمَعْنَى حَاصِلٍ قَدْ يَحْتَوِي
أَوْ كَانَ مَعْنَى نَحْنُ لَا نَرَاهُ
مِنْ ثَمَّ لَمْ يَرَوِيهِ إِلَّا ابْنُ عُمَرَ
ذَلِكَ لِغَيْرِ ضَرَرٍ لَهُ بَدَا

(١) قوله : « واحتج أن أنسأ ... الخ » يشير بهذا إلى الحديث المشهور عن أنس بن مالك أنه قال : صد
جدق مليكة طعاما فدعت إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكل منه ، ثم قال : « قوموا فلنصل لكم »
أنس : فقمتم إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس ... رواه الربيع ابن حبيب بسنده المتصل ، ورواه الترمذ
وقال حديث حسن صحيح .

(٢) قوله : « أن يلبسن الجوهرا » يعني الرجال .

(٣) ورَّسَا : أي صبغ بالورس وهو الحصى .

وَاحْذَرِ أَخِي مِنْ لِبْسَةٍ مَشْهُورَةٍ (١) وَاسْتَعْمَلَنَّ وَسَطَ اللَّبَاسِ وَقَدْ يُقَالُ فِي الْعُرَى لَوْ فَدَحَا وَالْحُكْمَا تَنْطِقُ لَيْسَ الْعِزَّةُ مُرُوءَةً الْإِنْسَانِ فِيهِ ظَاهِرَةٌ وَقِيلَ تَشْمِيرُ الْقَمِيصِ عَيْبٌ وَفُسْرُ التَّشْمِيرِ بِالتَّقْصِيرِ يَخْرُجُ عَنْ زِيٍّ أُولَى الْإِسْلَامِ كَذَلِكَ التَّذْيِيلُ لِإِزَارٍ مَا جَاوَزَ الْكَعْبَ يَكُونُ فِي لَطَى وَفِي السَّرَاوِيلِ اخْتِلَافٌ قِيلاً وَذَا هُوَ الْكَثِيرُ فِي الْفَتَاوِي لَكِنَّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُطِيلَا لِأَجْلِ أَنْ تَسْتَرَّ ظَاهِرَ الْقَدَمِ وَذَلِكَ إِجْمَاعٌ بِلَا خِلَافٍ بِهِ عَنِ النَّبِيِّ يُرَوَّى خَبَرٌ لَا بَأْسَ بِالْعَلَائِلِ الرَّقَاقِ

مَعَ الْوَرَى وَلِبْسَةٍ مَحْقُورَةٍ تَنْجُ بِذَلِكَ مِنْ جَمِيعِ اللَّبَاسِ خَيْرٌ مِنَ الزِّيِّ الَّذِي قَدْ فَضَحَا فِي حُسْنِ أَثْوَابِ الْفَتَى وَالْبَزَّةِ (٢) فِيمَا يُقَالُ فِي الثِّيَابِ الطَّاهِرَةِ فَلَا يَكُنْ فِي الْقَلْبِ مِنْكَ رَيْبٌ وَذَلِكَ أَنَّ يَخْرُجَ لِلنَّكِيرِ إِلَى لِبَاسِ الْكُفْرِ وَالْأَعْجَامِ يُمْنَعُ لِلنَّهْيِ عَنِ الْمُخْتَارِ كِنَايَةً بِهَا النَّبِيُّ غَلَطَا مِثْلُ الْإِزَارِ فَاحْذَرِ التَّذْيِيلَ وَغَيْرَهُ الْقَلِيلُ عِنْدَ الرَّائِي مِنْ لِبْسِهَا قَدَرُ ذِرَاعٍ ذِيلاً وَإِنْ تَرَدَّدَ عَلَى الذِّرَاعِ فَلْتَلَمَّ مِنْ صَحْبِنَا وَمِنْ ذَوِي الْخِلَافِ وَهُوَ خِلَافٌ مَا بِهِ يُؤْتَزَّرُ لِمَنْ بِهِ الْمِئْزَرُ (٣) بِاتِّفَاقٍ

(١) قوله : « من لبسته مشهورة » هي المخالفة لما يلبسه أهل بلاده ، ويستكرها كل من رآها عليه منهم ، فكون له بها شهرة في البلاد ، أو هي التي تكون غالبية جدا لا يلبسها أحد غيره في بلده .

(٢) البزة : الثياب .

(٣) قوله : « الميزرة » هو السراويل .

إِنَّ كَانَ مِنْهُ رُكْبَتِيهِ سَتَرَا
 لَأَتَمَّا وَرَاءَ ذَا لَا يَحْرُمُ
 وَالطَّيْلَسَانُ لِلنِّسَاءِ مَكْرُوهُ
 لِأَنَّ ذَاكَ مِنْ لِبَاسِ الْعَجَمِ
 عَلَيْكَ يَا أَحْيَى بِالْعِمَامَةِ
 وَإِنَّهَا عِزُّ الرِّجَالِ مَنْ تَرَكَ
 وَقَدْ رَوَى بَأْتَهَا لِلْعَرَبِ
 لَأَشْكُ فِيهَا أَنَّهَا وَقَارُ
 كَذَلِكَ النَّعَالُ يُؤَمَّرُ
 فَلَا يَزَالُ رَاكِبًا مَنْ اتَّعَلَ
 وَالْبَسَهُمَا مَعًا وَإِلَّا فَاحْلَعَا
 وَقَدِّمِ الْيُمْنَى لَدَى اللَّبْسِ وَإِنْ
 وَالْكُحْلُ وَثَرًا يَنْبَغِي وَالذُّهْنُ
 طِيبُ الرِّجَالِ قِيلَ مَا قَدْ ظَهَرَ
 وَضِدُّهُ يُقَالُ لِلنِّسَاءِ
 مَنْ شَمَّ طِيبًا وَهُوَ بِالصَّبَاحِ
 وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ فِيمَنْ أَكَلَا

وَهَكَذَا سُرَّتُهُ لَمْ تُنْظَرَا
 إِظْهَارُهُ عَلَى الْفَتَى لَوْ يَعْلَمُ
 قُلْتُ وَلِلرِّجَالِ فَاتْرُكُوهُ
 (كَالْكُوتِ) فِي هَذَا الزَّمَانِ الْمُؤَلِمِ
 فَإِنَّهَا زِيَادَةٌ فِي الْقَامَةِ
 لِعِزِّهِ فَمَسْلُكُ الذَّلِّ سَلَكُ
 تَاجٌ عَلَى الرَّأْسِ فَلَا تَسْتَعْجِبِ
 وَهِيَ لَهُ يَوْمَ الْجَزَا أَنْوَارُ
 يَلْبِسُهَا وَالضَّرُّ تُدْفَعُنَا
 وَهُوَ عَلَيْهَا مَا شِئَا قَدْ اسْتَقَلَّ
 مَعًا وَلَا تُفَرِّدُهُمَا لِتَتَّبِعَا
 تُنَزِّعُ فَأَخْرَجَهَا لِكَيْمَا تُكْرَمَنْ
 غِبًّا وَمَا فِي ذَا الْمَقَالِ وَهْنُ
 رِيحَتُهُ (٢) وَاللُّونُ مِنْهُ اسْتَرَا
 كَالْوَرَسِ وَالْعُصْفَرِ وَالْحِنَاءِ
 لَمْ يَفْقِدِ الْعَقْلَ إِلَى الرُّوْحِ
 حَلَوَى وَلَا أَعْرِفُ مَا قَدْ نَقَلَا

(١) قوله : « كالكوت » قلت : إن لباس الكوت أصبح اليوم من الأمور الضروريات لأن لابسها يتقي به البرد ويحفظ فيه ماله ، وفيما عندي أن لباسه لا يكره ، ولا سيما في هذا الزمان وأمر اللباس ليس هو من العبادات وإنما هو من العادات ، إلا ما كان خاصا بالكفار ، أو بالنساء في حق الرجال ، وهكذا العكس والله أعلم .
 (٢) ريحته : أي عرفه ورائحته .

باب الأكل والشرب

وَالْأَكْلُ وَالشُّرْبُ مِنَ الْمَنَانِ لَطْفٌ بِهِ تَقْوِيَةُ الْأَبْدَانِ
 مَنْ عَلَيْنَا رَبُّنَا تَفَضُّلاً لِكُونِهِ تَقْوِيَةً يُقَالُ
 فَإِنْ تَجِدَ تَعَشَّ لَوْ بِكَفٍّ وَقَدْ مَضَى فِي سَالِفِ الْأَبْوَابِ
 وَإِنَّمَا نَذْكُرُ فِي ذَا الْبَابِ لَوَازِمُ الْأَكْلِ لَهَا قَدْ عُدَّا
 وَالْحَمْدُ وَالشُّكْرُ مَعَ الْإِقْرَارِ وَسُنُّ فِيهِ بِالثَّلَاثِ الْأَكْلُ
 وَبَعْدَهُ فَيَلْعَقُ الْأَصَابِعَا وَعِنْدَهُ فَيُكْرَهُ اتِّكَاهُ
 لِأَنَّهُ مِنْ عَمَلِ الْجَبَابِرَةِ وَقِيلَ مِنْ بَعْدِ الْعَدَا تَمَدَّدُوا
 لُطْفٌ بِهِ تَقْوِيَةُ الْأَبْدَانِ إِذْ كَانَ ذَاكَ فِي الْكِتَابِ تَزَلَا
 تَرَكُ الْعِشَا مَهْرَمَةً تُنَالُ مِنْ حَشَفٍ (١) مَا أَمُرُوا بِالْكَفِّ
 مَا جَازَ مِنْ أَكْلٍ وَمِنْ شَرَابٍ مَا كَانَ فِيهِمَا مِنَ الْآدَابِ
 أَرْبَعَةٌ تَسْمِيَةٌ تُبَدَى بِأَنَّ ذَاكَ نِعْمَةُ الْجَبَّارِ
 وَجُودَةٌ الْمَضْغِ وَذَاكَ فَضْلٌ وَلِيَحْتَمِلَ عَلَى الشَّمَالِ رَابِعَا
 إِنْ كَانَ يَتَكَبَّرُ عَلَى يُسْرَاهُ فَجَانِبَيْنِ فَعَلَهُمْ وَحَاذِرُهُ
 لِكِنَّكُمْ بَعْدَ الْعِشَا تَرَدَّدُوا

(١) الحشف : رديء التمر .

(٢) قوله : «وَسُنُّ فِيهِ بِالثَّلَاثِ ... الخ» أعلم أن آداب الأكل تجري مجرى العرف في كل بلد . وما ورد فيها عن السنة فمن المستحبات ، فمثلاً يوجد من الآداب الواردة في السنة في بلادنا المغرب ؛ وفي أنحاء جزيرة العرب وغيرها من أقطار الإسلام ، ما جرى استعماله واعتياده ؛ كالأكل باليد حتى صار كالعادة ، إذا خالفها المرء كان محط انتقاد . وفي أقطار أخرى كمصر وتونس وغيرها من الأقطار الإسلامية أيضاً يُعَدُّ ذلك من قبيل حطة النفس وما يزدري ، لأنهم لم يعتادوا إلا الأكل بالمعاليق وما يشاكلها ولم يكن من المروءة والعدالة أن يضع العاقل نفسه موضع الهزء والاحتقار ، بل لا يجوز هذا شرعاً ، لأن التجميل واجب ، وليس أجل من التجميل بالصفات الحسنة ، والآداب المرعية في كل مكان ، ما لم يقصد المرء إلى مخالفة السنة فإن ذلك نصل به إلى الكفران ، والعباد بالله تعالى فتنه . أبو إسحاق .

وَالْمَكْرَمَاتِ الْأَكْلُ مِنْ قُدَامِهِ
وَالِاتِّفَاتِ لِلْجَلِيسِ يُقْصَرُ (٢)
فَصَغُرَ اللَّقْمَةُ حِينَ تَأْكُلُ
وَالْأَكْلُ بِالْيَمِينِ لَا تَنْسَاهُ
وَالْتَفُخُ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ
وَفِي الرُّقَى (٣) وَالتَّفُخُ فِي الصَّلَاةِ
وَيُسْتَحَبُّ الْغُسْلُ قَبْلَهُ لِمَا
وَبَعْدَهُ قَدْ قِيلَ يَنْفِي الْفَقْرَ
وَلَمَّمٌ قِيلَ هُوَ الْجُنُونُ
خَيْرُ الطَّعَامِ مَا التَّقَتْ عَلَيْهِ
رُويَ لَنَا أَنَّ أَنَسًا التَّجَوَّأَ
قَالَ لَهُمْ عَلَى الطَّعَامِ اجْتَمِعُوا
لَا تُسْرِفُوا فِي الْأَكْلِ وَالشَّرَابِ
وَقَدْ نَهَى الرَّسُولُ أَيْضًا عَنْهُ
بُطُونُكُمْ لَا تَجْعَلُوهَا أَوْعِيَةً
وَقَدْ رُويَ فِيهَا أَنَّى فِي الْبِطْنَةِ

وَالْغُسْلُ لِلْيَدَيْنِ مِنْ أَحْكَامِهِ
ثُمَّ اللَّقِيمَاتُ لَهَا يُصَغَّرُ
وَطَوَّلَ الْمَضْغَ فَذَاكَ أَجْمَلُ
فَقَدْ نَهَى أَنْ تَأْكُلَنْ يُسْرَاهُ
يُكْرَهُ لَيْسَ ذَا مِنْ الْآدَابِ
يَنْقُضُهَا بِالْعَمْدِ حِينَ يَأْتِي
قِيلَ بَأَنَّ ذَاكَ يَنْفِي اللَّمَمَ (٤)
وَاطْبُ عَلَيْهَا وَاتَّخِذْهَا ذُخْرًا
وَقِيلَ بَلْ صَعَائِرٌ تَكُونُ
أَيْدَى الْوَرَى وَاجْتَمِعُوا إِلَيْهِ
إِلَى النَّبِيِّ جُوعًا إِلَيْهِ قَدْ شَكُّوا
فَفَعَلُوا لِأَمْرِهِ وَشَبِعُوا
فَعَنَّهُ جَاءَ النَّهْيُ فِي الْكِتَابِ
وَمَا نَهَاكَ عَنْهُ فَاحْذَرْنَاهُ
خَوْفًا عَلَيْهَا أَنْ تَسِيلَ أَوْدِيَهُ
بِأَنَّهَا تُذْهِبُ مِنْهُ الْفِطْنَةَ

(١) قوله : «من قدامه» أى من أمامه .

(٢) قوله : «يقصر» أى لا يكثر النظر والاتفات إلى الذى يأكل معه لئلا يُخجله .

(٣) قوله : «وفى الرقى» جمع رقية وهي ما يرقى به من القرآن ، أو شيء من أسماء الله تعالى ، ومعناه أن التفخ في الرقى مكروه ، كما يكره في الطعام ، وأما في الصلاة فيحرم على العمد .

(٤) قوله : «اللمم» المراد باللمم هنا الجنون .

أَصْرُ مَا فِي بَدَنِ الْإِنْسَانِ
لَوْ سُئِلَ الْأَمْوَاتُ قَالُوا كُلُّهُمْ
وَأَتَمَّا الْإِسْرَافُ مَا قَدْ زَادَا
أَتَذَرِي أَنْتَ مَا يَكْنَى (٣) الشَّبْعُ
يُمِيتُ قَلْبَهُ فَتَقْوَى شَهْوَتُهُ
وَالْأَكْلُ فِي السُّوقِ دَنَاءَةٌ وَلَا
وَذَاكَ أَنْ يَكُونَ فِي حَاطُوتِ
إِذِ الْمُرَادِ الْإِسْتِثَارُ فَحَصَلَ
مِنْ الْجَفَا أَنْ يَأْكُلَ الْإِنْسَانُ
إِلَّا إِذَا كَانَ الَّذِي قَدْ ضَيَّفَاهُ (٥)
وَكَانَ مِنْهُ صَاحِبُ الطَّعَامِ
لَأَتَمَّا الضَّيْفُ هُنَا لَا يَحْجُلُ
وَصَاحِبُ الْمَنْزِلِ (٦) لِلْخِدْمَةِ لَا
وَلَا تُتَاوَلُ بَعْضَ مَنْ أَضَفْتَا
وَلَا تُتَاجَى بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ

بَشَمَتُهُ (١) فَاحْذَرِ عَلَى الْأَبْدَانِ
مِنْ بَشْمَةِ الْبُطُونِ كَانَ قَتْلُهُمْ (٢)
عَنْ شَبْعٍ فَحَازِرٍ أَرْذِيَادَا
يُكْنَى أَبَا الْكُفْرِ عَلَيْهِ اجْتَمَعُوا
فَتَبَطَّرُ النَّفْسُ فَتَنُمُو (٤) غَفَلَتُهُ
بَأْسَ بِهِ فِي سَاتِرٍ إِنْ حَصَلَا
فَإِنَّهُ يَكُونُ كَالْيُسُوتِ
إِنْ كَانَ فِي الْحَاطُوتِ عَنْهُمْ قَدْ دَخَلَ
مَعَ ضَيْفِهِ إِنْ حَصَلَ الْإِمْكَانُ
مِنْ الْمُلُوكِ وَالرِّجَالِ الشُّرَفَا
أَذْنَى فَلَا بَأْسَ بِذِي الْمَقَامِ
وَعَبْرُهُ قَدْ يَسْتَحْيِ إِذْ يَأْكُلُ
لِغَيْرِهَا يَأْكُلُ حِينَ أَكَلَا
وَتَتَرَكُ الْبَعْضَ إِذَا قَدَرْنَا
فَإِنَّهُ مِنْ الْجَفَا وَالْبَعْضِ

(١) البشمة : هي التخمّة . المصنف .

(٢) قوله : « قتلهم » أي موتهم .

(٣) قوله : « يكنى » بالتخفيف أي يكنى بالتشديد ، والكنية ما كان بأبٍ وأم نحو أبو الفضل وأم الحارث .

(٤) فتنموا : أي تزيد من الماء ، وهو الزيادة .

(٥) قوله : « ضيفاء » أي إلا أن يكون الذي ضيفه مملوكاً أو أميراً ويصح بناؤه على المفعول .

(٦) قوله : « وصاحب المنزل ... الخ » يعني أن من حق من كان مستاجراً في المنزل لخدمة أهل المنزل أو لخدمة الضيفان أن يأكل من بعد أكل الضيف إذا كان معمولاً للخدمة لا لغيرها .

وَصَاحِبُ الْمَنْزِلِ يَحْدُمُنَا (١)
 لَا تَشْرَبَنَّ مِنْ عُرْوَةِ الْكَوْزِ وَلَا
 فَإِنَّهُ يَقْعُدُ شَيْطَانٌ بِهِ (٢)
 قَدْ قِيلَ لَوْ سَمِيَ فَلَا يَنْفَعُهُ
 وَلَا تَنْفَسُ فِي الْإِنَّا لَكِنْ أَبِنْ
 وَمَصُّكَ الْمَاءَ فَيَسْتَحَبُّ
 فَعَبُّهُ يُورِثُ ضِيقَ النَّفْسِ
 وَالشُّرْبُ قَائِمًا يُكْرَهُنَا
 وَالشُّرْبُ مِنْ فَمِ السَّقَا مَكْرُوهٌ
 فَصَبَّهُ إِنْ شِئْتَ فِي إِنَاءٍ
 وَالصَّفْرُ وَالزُّجَاجُ وَالتُّحَاسُ
 لَكِنْ لِأَجْلِ الطَّبِّ يُكْرَهُنَا
 وَأَطْيَبُ الشَّرَابِ بَلْ أَهْنَاهُ
 وَقَدْ نُهِى عَنْ ذَلِكَ فِي اللَّجَيْنِ
 وَذَا مُحَرَّمٌ بِلَا خِلَافٍ
 مَنْ يَشْرَبَنَّ فِيهِ يُجْرَجَرْنَا (٣)

لِلضَّيْفِ وَالْعَكْسُ فَيُكْرَهُنَا
 مِنْ ثُلْمَةٍ فِي قَدَحٍ تَحْلَحَلَا
 فَيَرْصُدُ الْإِنْسَانَ عِنْدَ شَرْبِهِ
 لِأَجْلِ هَذَا الْحَالِ لَا يَمْنَعُهُ
 عَنْكَ الْإِنَّا وَبَعْدَ ذَا تَنْفَسَنَّ
 وَإِنَّمَا يُكْرَهُ فِيهِ الْعَبُّ
 وَذَلِكَ مِنْ أَشَقِّ دَاءِ الْأَنْفُسِ
 جَانِبُهُ إِلَّا لِاضْطِرَارٍ عَنَّا
 لِحَالَةِ الْإِشْفَاقِ فَاتْرُكُوهُ
 أَوْ كَفِّكَ الدَّفْعُ ضَرَّ الدَّاءِ
 فَلَيْسَ فِي الشُّرْبِ بِهِنَّ بَاسٌ
 شَرِبُ التُّحَاسِ فَافْهَمَنَّ الْمَعْنَى
 فِي الطَّيْنِ إِنْ أَمَكَّنَا إِنَاهُ
 وَالذَّهَبُ الْمَعْرُوفُ بِاسْمِ الْعَيْنِ
 لِأَنَّهُ مِنْ صِفَةِ الْإِسْرَافِ
 نَارَ جَهَنَّمَ بِهِ أَعْلَمْنَا

(١) قوله : «يخدمنا» يعنى ان صاحب المنزل أحق بخدمة ضيفه وان خدمة الضيف لصاحب المنزل مما يكره لأنها ليست من المروءة ، ولا من مكارم الرجال ، إلا أن يكون الضيف من خواص صاحب المنزل ودونه في الرتبة .
 (٢) قوله : «فإنه يقعد شيطان به» قلت : إن هذا ومثله إنما هو كناية عن ارتكاب الأمور المكروهة التي يبعد فعلها وارتكابها من طاعة الشيطان ، ولا يلزم من ذلك أن يكون المراد حقيقة القعود قال الله تعالى في ضد ذلك : «فأينما تولوا فثم وجه الله» .

(٣) يجرجرنا : أى يصين ، وهذا عقد حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم «من أكل أو شرب في إناء من ذهب أو فضة فكأنما يجرجر في جوفه نار جهنم» رواه الربيع وغيره .

جَاءَ عَنِ الْمُحْتَارِ هَذَا الْمَعْنَى
وَالْأَكْلُ مِثْلُهُ وَفِيهِ حَبْرٌ
فَالْأَكْلُ وَالشُّرْبُ عَلَى سَوَاءٍ
فَقَوْلُ مَنْ قَالَ بِحِلِّ الْأَكْلِ
بَلِ التَّائِي نَفْسُهُ مَمْنُوعٌ
إِذْ جَعَلَ اللَّهُ اللَّجِينَ وَالذَّهَبَ
نَدْفَعُهُنَّ فِي حَوَائِجِ الدُّنَا
وَجَعَلَهُ آيَةً خِلَافَ مَا
وَذَى الدُّنَا جَنَّةٌ مَنْ قَدْ جَهَلَا
وَاللَّهُ قَدْ أَرَادَ أَنْ يُعَذِّبَا
فَلَا تَكُنْ مِمَّنْ إِلَيْهِ عُجِّلَا
فَكُلُّ مَا فِيهَا غُرُورٌ بَاطِلٌ

وَذَاكَ بِالتَّغْلِيظِ يُشْعِرُنَا
أَيْضًا فَلَا يَسُوعُ فِيهِ النَّظَرُ
مُحَرَّمٌ فِي ذَلِكَ الْإِنَاءِ
فِيهِ أَرَاهُ دَاخِلًا فِي الْبُطْلِ
لَأَنَّمَا ذَلِكَ تَضْيِيعُ
وَسِيلَةٌ لَنَا لِتَقْضِي الْأَرْبَ
وَفِي حَوَائِجِ لَنَا بَعْدَ الْفَنَاءِ
قَدْ شَرَعَ اللَّهُ وَمَا قَدْ حَكَمَا
وَزُحِرُفُ الدُّنْيَا لَهُ قَدْ عُجِّلَا
بِهِ (١) فَتَى لَمْ يَعْرِفِ الْمُتَقَلِّبَا
لَذَائِهِ وَحُرِمَ الْمُؤَجَّلَا
وَهُوَ لَعَمْرِي عَنْ قَرِيبٍ زَائِلٌ

باب الطَّبِّ

مَنْ أُنْزَلَ الدَّاءُ عَلَى الْأَجْسَامِ
وَكُلُّ دَاءٍ فَلَهُ دَوَاءٌ
فَأَيُّهَا الْإِلَهُ قَدْ قَضَاهُ
وَيَلْزَمُ الْمَرِيضَ أَنْ يَجْتَنِبَا
لَا سِيَّمَا إِنْ خَالَفَ الطَّبِيعَةَ

قَدْ أُنْزَلَ الدَّوَاءُ لِلْأَنَامِ
إِلَّا الْمَمَاتُ وَهُوَ الْفَنَاءُ
وَلَا يُرَدُّ إِنْ أَتَى قَضَاهُ
مَا خَافَ ضَرَّهُ إِذَا مَارَكَبَا
لَأَنَّ فِي الْأَكْلِ لَهُ تَضْيِيعَةً

(١) قوله : « به » أي بزخرف الدنيا .

وَأَنَّهُ يَلْزُمُهُ تَحَرُّي
وَالْمَرْءُ نَاطِرٌ لِنَفْسِهِ فَمَا
فَمَعْدَةُ الْإِنْسَانِ بَيْتُ الدَّاءِ
وَمَنْ أَمَاتَ يَا أُخَيَّ شَهْوَتَهُ
وَكُلَّ جِسْمٍ فَأَعْطَاهُ (١) مَا اعْتَادَا
قَدْ قِيلَ فِي الْأَمْثَالِ إِنَّ الْعَادَةَ
وَالْتُّخْمَاتِ (٢) دَاوُهَا مَوْجُودُ
وَالصَّدَقَاتِ لِلْفَتَى دَوَاءُ
قَالَ النَّبِيُّ «عَالِجُوا مَرْضَاكُمْ
وَأَبْرِدُوا حَرَارَةَ الْحُمَّى بِمَا
وَقِيلَ حُمَّى سَاعَةٍ تُكْفَرُ
وَقِيلَ تَكْفِيرُ ذُنُوبِ سَنَةٍ
وَجَائِزٌ إِنْ أَحْبَرَ الْعَلِيلُ
إِنْ لَمْ يُرِدْ شِكَايَةً وَإِنَّمَا
وَالْفَضْلُ أَنْ يَسْتَرْهُ إِنْ قَدَّرَا
وَقِيلَ مَنْ عَادَ مَرِيضًا نَزَلَا
وَقَالَ مَوْلَاهُ لَهُ قَدْ طَبَبْنَا

صَلَاحِهِ وَقَتَ الشِّتَا وَالْحَرَّ
يَرَاهُ ضُرًّا فَعَلَيْهِ حُرْمَا
رَأْسُ الدَّوَا التِّزَامُ الْإِحْتِمَاءُ
فَمَوْتُهَا أَحْيَا بِهِ مُرُوتَهُ
فَعَادَةُ الْأَجْسَامِ أَمْرٌ زَادَا
طَبِيعَةً يَلْقَى بِهَا مُرَادَهُ
لَكِنَّمَا دَوَاؤُهَا مَقْقُودُ
بِدْفَعِهَا يَنْدَفِعُ الْبَلَاءُ
بِالصَّدَقَاتِ هَكَذَا أَوْصَاكُمْ
فَإِنهَا تُفَوِّحُ مِنْ جَهَنَّمََا
ذُنُوبَ شَهْرٍ ذَاكَ حِينَ يَصْبِرُ
حُمَاءُ يَوْمٍ قَدْ أَتَى أَوْ لَيْلَةٌ
أَنْ قَدْ عَنَاهُ مَرَضٌ ثَقِيلُ
أَرَادَ مَعْنَى جَازٍ أَوْ مَا لَزِمَا
إِنْ لَمْ يَخَفْ مِنْ سِتْرِ ذَاكَ ضَرَرَا
فِي غُرْفِ الْجَنَّةِ حِينَ انْتَقَلَا
وَطَابَ مَمْشَاكَ وَمَا قَصَدْتَا

(١) قوله : «فأعطاه» بإسقاط حركة ألف الفعل لأجل إقامة الوزن ، وهذا جائز في الشعر كما في قوله :

ألا أبلغ قضاة إن جنتهم
وخص سراً بني ساعدة

(٢) التُّخْمَاتُ جمع تخمة وهي استئفال الطعام في البطن ، وعدم استمراره ، ومن التخممة ينشأ أو هو التخممة .

(٣) قوله : «وأبردوا» قلت هذا لا يتفق إلا في البلاد الحارة نحو جزيرة العرب وما مائلها ، ولا يناسب إلا الجسم القوي في غير فصل الشتاء ، اللهم إلا إذا كان في امتثال أمر النبي صلى الله عليه وسلم خاصية تخالف أوهام غيره من الناس ، كما في حديث أمره أن يسقى المبطون العسل .

باب الرزق

وَقِيلَ مِنْ خَالِقِنَا الْمَعُونَةُ
 وَقَدْ رَوَى خَزَائِنُ الْأَرْزَاقِ
 مَا ادَّخَرَ الْإِنْسَانُ مِنْ دُنْيَاهُ
 وَكُلَّ مَا عَنْهُ تَغَانَا اللَّهُ (١)
 وَهُوَ مُقَدَّرٌ مِنَ الْوَهَّابِ
 فَالِإِثْرُ يَأْتِي دُونَ كَسْبِ وَالْهِبَةِ
 فَمَنْ عَدَا يَظُنُّ إِنْ لَمْ يَعْمَلِ
 فَإِنَّهُ قَدْ ظَنَّ مَالًا يَسَعُ
 وَالرِّزْقُ مَقْسُومٌ عَلَى الْجَمِيعِ
 كُلُّ يَنَالُ مَالَهُ قَدْ قُدِّرَا
 وَاعْلَمْ بَأَنَّ الرِّزْقَ بِالتَّقْدِيرِ
 وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِالْأَسْبَابِ
 لِقَوْلِهِ «وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ»
 لَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَهْرُبَا
 وَأَنَّهُ يُدْرِكُهُ كَمِثْلُ مَا
 وَاللَّهُ رَبِّي قَسَمَ الْأَرْزَاقَا
 فَالرِّزْقُ بِالْقِسْمَةِ لَا بِالْجُهْدِ

نَازِلَةٌ بِقَدْرِ الْمَوْوَنَةِ
 مَكْنُونَةٌ فِي سَعَةِ الْأَحْلَاقِ
 لِدَهْرِهِ سَأَلَهُ إِيَّاهُ
 لَا شَكَّ يَرْزُقُهُ سِوَاهُ
 بِالْكَسْبِ أَوْ بِغَيْرِ الْاِكْتِسَابِ
 كَذَا الْوَصَايَا لَمْ تَكُنْ مُكْتَسَبَةً
 لَمْ تَأْتِهِ أَرْزَاقُهُ عَنْ كَمَلِ
 وَالْخَلْقِ عَنْ أَرْزَاقِهِمْ لَمْ يُمْنَعُوا
 مِنْ كَافِرٍ وَمُسْلِمٍ مُطِيعٍ
 مِنْ رِزْقِهِ سُبْحَانَهُ مَنْ قَدَّرَا
 مِنَ الْإِلَهِ لَيْسَ بِالتَّدْوِيرِ
 بَلْ إِنَّهُ أَمَرَ مِنَ الْوَهَّابِ
 وَإِنَّهُ حَقٌّ كَمِثْلِ نُطْقِكُمْ
 مِنْ رِزْقِهِ حِينَ لَهُ قَدْ طَلَبَا
 يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ إِذَا مَا هَجَمَا
 كَمِثْلِ مَا قَدْ قَسَمَ الْأَحْلَاقَا
 قَسَمَهَا الْفَرْدُ الْمُعِيدُ الْمُبْدَى

(١) قوله : «وكل ما عنه تغاي ... الخ» يعني أن كل ما فضل من رزق الإنسان عن حاجته ، واستغنى عنه فهو صائر إلى غيره من الورثة . والله مبتدأ ، ويرزقهُ سواه خبره .

قُلْتُ وَهَذَا نَظَرٌ مِنْهُ إِلَى
وَالْكَسْبِ مَأْمُورٌ بِهِ وَهُوَ سَبَبٌ
مِنْ هَاهُنَا قَدْ فُرِضَ الْكَسْبُ فَمَنْ
فَالرِّزْقُ بِالتَّقْدِيرِ لَكِنْ قُدِّرَا
فَالْيُسْرُ مِنْهُ قِلَّةُ الْعِيَالِ
فَأَحَدُ الْيُسْرَيْنِ ذَاكَ وَالْغِنَى
فَكُلُّ بَيْتٍ لَيْسَ فِيهِ ثَمَرٌ
لَأَنَّهُ يُحْضَرُ لِلْمُحْتَاجِ
وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ يُوصَفُ
نَعْلَمُ أَنَّ لَا رَازِقَ سِوَاهُ
فَلَا يُقَالُ رَازِقُ الْحَرَامِ
وَقِيلَ مَنْ كَانَ لَهُ طَعَامٌ
إِنْ كَانَ مُهْتَمًّا بِأَنْ لَا يَرِزُقَهُ
وَأِنْ يَكُنْ فِي طَلَبِ الْمَعَاشِ
مَنْ أَظْهَرَ الْحَاجَةَ أَوْ أَبْدَاهَا
فَلَا يَكُونُ سَاخِطًا لِرِزْقِهِ
مَنْ أَلْبَسَ النُّعْمَةَ فَضْلًا يُكْثِرُ

أَصْلُ الَّذِي قَدْ كَانَ رَبِّي جَعَلَا
إِذْ بَعْضُ رِزْقِهِ يَكُونُ مُكْتَسَبٌ
لَمْ يَكْتَسِبْ مُضِيعٌ مَا يَلْزَمَنْ
بِقَاؤُهُ لِلْعَبْدِ أَنْ يُدْبِرَا
إِذِ الْعِيَالُ قِلَّةٌ سُوسُ الْمَالِ
ثَانِيهِمَا وَالْاِقْتِصَادُ صَوْنًا (١)
فِي أَرْضِنَا فَالْجُوعُ فِيهِمْ يَعْرِو
حَالًا بِلا طَبَخٍ وَلَا عِلَاجٍ
فَبِالْحَرَامِ رِزْقُهُ لَا يُوصَفُ
لَكِنَّهَا تَقَدَّسَتْ أَسْمَاءُ
لَكِنْ يُقَالُ رَازِقُ الْأَنْامِ
يَكْفِيهِ شَهْرًا وَبِهِ اهْتِمَامٌ
حَالِقُهُ فَإِنَّهُ مَا أَحْمَقُهُ
لَا بَأْسَ إِذْ ذَلِكَ أَمْرٌ فَاشِي
إِلَى الْوَرَى لَمْ يَسْتَطِعْ إِحْفَاهَا
إِنْ لَمْ تَكُنْ شِكَايَةً لِخَلْقِهِ (٢)
حَمْدًا وَمَنْ بُلِيَ بِفَقْرٍ يَصْبِرُ

(١) قوله : «صَوْنًا» بالتشديد والبناء للفاعل ، وفاعله ضمير يعود إلى الاقتصاد . والمعنى الإقتصاد صون المال أي حفظه من الذهاب بخلاف التبذير فإنه سبب لذهاب المال — ص .

(٢) قوله : «لخلقه» أي خلق الله تعالى . والمعنى أن إظهار الحاجة من غير سخط لخلق الله ، ولا شكاية من الله فلا بأس به — ا هـ ص .

وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ مَنْ أَهَمَّا
وَمَنْ عَلَيْهِ رِزْقُهُ قَدْ أَبْطَأَ
وَقِيلَ خَيْرُ الْمُؤْمِنِينَ الْقَانِعُ
وَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَعَزَّزَ فَاقْنَعِ
وَقَدْ يُقَالُ أَفْضَلُ الْبِضَاعَةِ
وَمَنْ يَكُنْ أَعْطَاهُ رَبِّي رِزْقًا
يَحْفَظْهُ وَلَا يُضَيِّعَنَّاهُ
فَلَا يَجُوزُ لِفَتَى أَنْ يَتْرُكَ (١)
عَنْ هَاشِمٍ لَا تُطْعِمِ الْحَمِيرَ
وَقِيلَ بَلْ يَجُوزُ حَيْثُ كَانَا
وَالْعُسْلُ لِلْيَدَيْنِ بِالتَّمْرِ مُنْعٌ
كَذَاكَ جَعَلُهُ لِأَجْلِ ضُرِّ
وَلَيْسَ ذَا مِنَ الضِّيَاعِ فَادِرِ
وَبَدَلُهُ فِي حَقِّهِ سَخَاءٌ
وَمَنْعُهُ بُحْلٌ فَمَنْ قَدْ مَنَعَ
عَلَى السَّخَا قَدْ حَثَّنَا الرَّسُولُ
لَمْ يُسَأَلِ الْمُحْتَارُ شَيْئًا أَبَدًا

يَسْتَغْفِرُ الرَّحْمَنَ يُكْفَى الْهَمَّ
يُحَوَّلَنَّ (١) دَائِمًا فَيُعْطَى
وَشَرُّهُمْ فِيمَا يُقَالُ الطَّامِعُ
وَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَذِلَّ فَاطْمَعِ
لَا شَكَّ فِيهَا أَنَّهَا الْقَنَاعَةُ
عَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَ مِنْهُ الْحَقَّ (٢)
لَأَنَّمَا التَّضْيِيعُ يَحْرُمُنَا
مَالًا لَهُ بَعْلَةٌ قَدْ أَدْرَكَ
خُبْرًا بَلْ أَطْعَمَنَّهُ فَقِيرًا
غَيْرَ مُضَيِّعٍ لَهُ عِيَانًا
لَأَنَّهُ مِنَ الضِّيَاعِ الْمُمْتَنِعِ
فِي جَسَدٍ يُقَالُ نَوْعٌ حَجَرٍ
لَأَنَّهُ أُرِيدَ دَفْعُ الضَّرِّ
بِهِ يَحِقُّ لِلْفَتَى الشَّاءُ
يَكُونُ مَذْمُومًا لَدَى مَنْ سَمِعَا
وَهُوَ بِهِ مُتَّصِفٌ مَأْمُولُ
فَقَالَ لَا يُرِيدُ أَنْ لَا يُرْفَدَا

(١) قوله : «يُحَوَّلَنَّ» أي يكثر من قول لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

(٢) قوله : «الحق» أي حق الزكاة والصدقة .

(٣) قوله : «أن يترك» أي لا يجوز لأحد أن يهمل حصاد غلة نخيله وأشجاره ، ولو استغنى عنها ، لأن تركها وإهمالها إضاعة للمال وإضاعته حرام .

(٤) قوله : «عن هاشم» هو الشيخ الجليل هاشم بن شيلان السيجاني نسبة الى بلد «سيجا» من أعمال سمائل .

وَلَمْ يُعَاتِبْ أَحَدًا قَدْ زَلَّ
فَلَا تَكُنْ مَصَادِقًا بَخِيلًا
وَالنَّاسُ حُلَانُ أَحْيِ الْكَرَامَةِ
أَمَّا الْبَخِيلُ فَهُوَ الدَّمِيمُ
مَوْتُ الْفَتَى عَنِ ابْنِهِ أَهْوَنُ مِنْ
لَمَّا رَأَيْتُ الْبُحْلَ يَزِرِي بِالرَّجُلِ
عَلَيْهِ رَبُّنَا الْكَرِيمُ صَلَّى
لَوْ مَلَكَ الْأَشْجَارَ وَالنَّخِيلَ
وَكُلُّهُمْ يَسْتَمِعُوا كَلَامَهُ
يُغْضُهُ الْأَبْعَدُ وَالْحَمِيمُ (١)
سُؤَالُهُ الْبَخِيلُ شَيْئًا فَاحْذَرْنِ
أَكْرَمْتُ نَفْسِي أَنْ يُقَالَ قَدْ بَخِلَ

بابُ حَقِّ الْوَالِدَيْنِ

لِلْوَالِدَيْنِ يَلْزَمَنَّ حَقُّ
فَقَدْ نَهَاكَ عَنْ مَقَالِ أَفٍّ
وَهُوَ كِنَايَةٌ تَكُونُ عَنْ أَقْلٍ
صَاحِبُهُمَا مَا عِشْتَ بِالْمَعْرُوفِ
وَقُلْ إِلَهِي ارْحَمَهُمَا كَمِثْلِ مَا
أَطَعَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ فِي كُفْرٍ
وَقَدْ مَضَى مَا لَهُمَا مِنْ حَقٍّ
وَقِيلَ أَنَّ صِفَةَ الْعُقُوقِ
وَأَصْلُهُ الشَّقُّ يُقَالُ عَقَا
قُلْتُ وَهَذَا الْأَصْلُ يَقْضِي إِنَّمَا
وَيَحْرُمَنْ أَذَاهُمَا وَالْعَقُّ
رَبُّ الْعُلَى فَسَارِعَنْ لِلْكَفِّ
أَذَاهُمَا فَكَيْفَ بِالْأَذَى الْأَجَلِ
تَنَلْ بِهِ الْفَضْلَ مِنَ الرُّوُوفِ
قَدْ رَبَّيَانِي وَصَلَّنِ وَأَكْرِمَا
فَطَاعَةُ الْإِلَهِ أَوْلَى فَادِرٍ
فِي مَالٍ مَنْ قَدْ رَبَّيَا بِحَقٍّ
مَنْعُهُمَا عَنْ سَائِرِ الْحُقُوقِ
ثِيَابُهُ مَتَى لَهَا قَدْ شَقَا
مَعْنَى الْعُقُوقِ فِعْلٌ مَا قَدْ حُرِّمَا

(١) الحميم : القريب .

(٢) هذا البيت مأخوذ من قول القائل :

وإني رأيت البخل يزري باهله

فأكرمت نفسي أن يقال بخيل

وَهُوَ الْأَذَى أَوْ الْجَفَا فَمَنْ جَفَا
وَدَعَا الْوَالِدَ فَاحْذَرُوهَا
وَدَعَا الْأُمَّ تَكُونُ أَسْرَعًا
وَمَنْ يَكُنْ قَدْ عَقَّ حَتَّى مَاتَا
لَكِنَّهُ يَسْتَغْفِرُ الرَّحْمَانَا
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَرَّ حَالَتَهُ
فَبِالْعُقُوقِ وَصَفُهُ قَدْ عُرِفَا
أَمْضَى مِنَ السَّيْفِ يُقَدَّرُوهَا
إِجَابَةً فَحَازِرُنْ وَقَعَ الدُّعَا
وَالِدُهُ فَأَمْرُهُ قَدْ فَائَا
وَيَنْدَمَنَّ فِي الَّذِي قَدْ كَانَا
وَعَمَّهُ لِيُصْلِحَنَّ حَالَتَهُ

باب حقَّ الرَّحِمِ

وَأَنَّ لِلْأَرْحَامِ حَقًّا وَجَبَا
طُوبَى لِمَنْ لِلَّهِ أَدَى الْفَرْضَا
وَصِلَةُ الْأَرْحَامِ جَاءَ فِيهَا
لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ قَدْ قَطَعَا
وَهُوَ الَّذِي قَدْ يَلْتَقِي فِي النَّسَبِ
لِسَبْعَةِ الْأَجْدَادِ أَوْ لِخَمْسَةِ
مَا عَلِمُوهُمْ فَهُمْ الْأَرْحَامُ
فَالشَّرْكُ قَاطِعٌ حُقُوقِ الرَّحِمِ
وَمَا عَلَى مَنْ جَهَلَ الْأَرْحَامَا
وَسَامِعَ وَالِدَهُ يَقُولُ
يَلْزَمُهُ أَنْ يَقْبَلَ الْمَقَالَهَ
وَهَكَذَا وَصِيَّةُ الْأَقَارِبِ
قَامَ بِهِ مِنَ الرِّجَالِ النَّجَبَا
وَأَقْرَضَ اللَّهُ الْعَظِيمِ قَرْضَا
مِنَ الْهُدَى مَا يَقْتَضِي التَّسْبِيهَا
رَحِمَهُ كَذَا لَنَا قَدْ رُفِعَا
بِهِ مِنَ الْأُمِّ وَمِنْ نَحْوِ الْأَبِ
وَقِيلَ لَا يُحَدُّ بِالتَّسْمِيَةِ
إِلَّا الَّذِي فَارَقَهُ الْإِسْلَامُ
وَكُلُّ حَقٍّ وَاجِبٍ لِمُسْلِمٍ
أَنْ يَسْأَلَ عَنْهُمْ الْأَنَامَا
أَنْ فُلَانًا رَحِمِي الْمَوْصُولُ
وَيَصِلَنَّهُ لِهَذِي الْحَالَةِ
يَأْخُذُ مِنْهَا مَالَهَا بِالْوَجِبِ

وَتَلْزَمُ النِّسَاءُ إِلَّا إِنْ مَنَعَ
لِأَنَّ أَمْرَ الزَّوْجِ فَرَضٌ حَاضِرٌ
فَإِنْ نَوَى وَصَلَهُمْ بِالْقَلْبِ
فَقِيلَ يُجْزِيهِ وَبَعْضٌ قَالَ لَا
يَصِلُهُمْ بِمَالِهِ وَجِسْمِهِ
يَصِلُهُمْ فِيمَا لَهُمْ أَسْرًا
فَفِي الْمَصَابِ يَقْصِدَنَّ التَّغْزِيَةَ
وَصِلَةُ الْأَرْحَامِ بِالْهَدَايَا
وَأَيْمًا أَقْلَهَا السَّلَامُ
وَصِلَةُ الْمَجْنُونِ دَفْعُ الضَّرَرِ
وَقَاطِعُ أَرْحَامِهِ إِنْ رَجَعَا
وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَسْتَحِلَّ
وَالْتَوْبُ كَافٍ فِيهِ دُونَ الْحِلِّ
أَزْوَاجُهَا فَهَاهُنَا الْعُدْرُ وَقَعَ
وَهُوَ مُقَدَّمٌ فَلَا يُكَابَرُ
فَفِي اجْتِرَائِهِ اخْتِلَافُ الصَّحْبِ
يُجْزِيهِ إِلَّا إِنْ يَكُنْ قَدْ وَصَلَا
وَحُلِقِهِ الرَّاكِي وَصَافِي حِلْمِهِ
وَفِي الَّذِي كَانَ لَهُمْ أَضْرًا
وَيَقْصِدَنَّ حَالَ السُّرُورِ التَّهْنِئَةَ
أَفْضَلُهَا قَدْ قِيلَ وَالْعَطَايَا
وَمَنْ لَهُ الْعُدْرُ فَلَا يُلَامُ
فَإِنْ يَفْقُ فَمِثْلُ بَاقِي الْبَشَرِ
فَقِيلَ يَسْتَحِلُّ (٣) مَنْ قَدْ قَطَعَا
إِذَا ذَاكَ حَقٌّ لِلَّيْلَةِ قَدْ نَزَلَ
وَالْحُلْفُ فِي الْوُجُوبِ لَا فِي النَّفْلِ

بابُ حقِّ الجارِ

وَصِلَةُ الْجِيرَانِ كَالْأَرْحَامِ لِأَزْمَةِ لِحُمَلَةِ الْأَنْفَامِ
وَحَدُّهُ (٤) قَدْ قِيلَ أَرْبَعُونَ يَتَأَنَّ كَذَا أَشْيَاخُنَا يَرُوءُونَا

(١) قوله : «وتلزم النساء» أي صلة الأرحام إلا إذا منعهن أزواجهن .

(٢) قوله : «فإن يفق» أي من جنونه صار مثل غيره في حق الرحم .

(٣) قوله : «فقل يستحل» أي قيل عليه أن يطلب منه ؛ أي ممن قطعه من أرحامه ، الحل .

(٤) وفي نسخه : «وحدها» .

وَحَدُّهُ فِي الْبَدْوِ بِاِقْتِبَاسٍ
وَلَيْسَ حَقُّ الْجَارِ أَنْ تُكْفَأَ
بَلْ حَقُّهُ أَنْ تُحْمَلَ أَذَاهُ
وَقِيلَ مَنْ بَجَّارِهِ اسْتَعَا
إِنْ اشْتَرَيْتَ طُرْفًا (١) أُسْتَرْهَا
وَهَكَذَا إِذَا طَبَحْتَ قِدْرًا (٢)
وَأَنَّهُ لَا يَسَعُ الْإِنْسَانُ
مِنْ نَفْعِ بَيْتِهِ بَعِيرٍ حَقٌّ
وَقِيلَ فِيمَنْ يَصِلَنَّ رَحِمَهُ
وَهَكَذَا فِيمَنْ أَجَارَ جَارَهُ (٣)
وَقِيلَ جَارُ السُّوءِ يُفْشِي السِّرَّ
إِنَّ رُكُوبَ الْبَحْرِ خَيْرٌ يُوجَدُ
وَمَنْ أَذَى فِيمَ يُقَالُ جَارَهُ
فَالْتَمِسُوا لِلْجَارِ قَبْلَ الدَّارِ

نَارِهِمْ عِنْدَ جَمِيعِ النَّاسِ
عَنْهُ الْأَذَى وَتَبَسُّطَ الْأَكْفَا
وَتُدْفَعَنَّ عَنْهُ الْأَذَى أَذَاهُ
فِي جَائِزٍ يَلْزُمُ أَنْ يُعَا
وَوَاجِبٌ تُعْطِيهِ إِنْ تُظْهِرَهَا
أَنَّهُ أَوْ فَاحِشٍ ذَلِكَ سِرًّا
أَنْ يَمْنَعَ الْأَرْحَامَ وَالْجِيرَانَا
وَإِنَّمَا الْمَنْعُ لِمُسْتَحَقٍّ
وَصَلَّى الْبَارِي بِهِ وَرَحِمَهُ
أَعَانَهُ الْخَالِقُ أَوْ أَجَارَهُ
وَيَهْتِكُ السِّرَّ وَيُبْدِي السِّرَّ
مِنْ جَارٍ سُوءٍ وَهُوَ مَنْ يُنْكَدُ
أُورَثَهُ اللَّهُ الْعَظِيمُ دَارَهُ
لِتَسْلَمُوا مِنْ عِشْرَةِ الْأَشْرَارِ

(١) قوله : «طُرْفًا» جمع طُرْفَةٍ كغرف في جمع غرفه ، والطرفه هو كل ما يستطرف من الفواكه والمأكَل .

(٢) قوله : «قِدْرًا» أي لحما أو نحوه ، مما له قَتَار أي رائحة تصل إلى الجار .

(٣) قوله : «أجار جاره» أي أنقذه ممن أراد به سوء وأعاناه عليه .

بابُ السَّلامِ وَهُوَ مِنْ حَقُوقِ الْإِسْلَامِ

حَقٌّ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَى أَخِيهِ قَبْلَ أَنْ يُكَلِّمَ
وَهُوَ تَحِيَّةٌ أَوَّلَى الْإِسْلَامِ فَلَيْسَ يُعْنِي عَنْهُ قَدْ مَسَّكَ
فَائِئْهَا مُحَدَّثَةٌ وَالْخَيْرُ فِي وَلَا تَقُلْ لِرَجُلٍ سَلَامٌ
إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي حُكْمِهِ وَلِيًّا لِأَنَّهُ يَعْمُ الْمُؤْمِنِينَ
وَلَسْتُ أَذْرِي وَجْهَ هَذَا الْمَنْعِ فَإِنَّهُ بِصِغَةِ الْجَمْعِ قَصْدُ
تَحِيَّةٍ لِذَلِكَ الْمُخَاطَبِ فَهُوَ بَذَا التَّوْجِيهِ لِلْخِطَابِ
وَإِنَّمَا أَحَبُّ لَفْظِ الْجَمْعِ مِنْ فَيَقْصِدُ الْمُسْلِمُ التَّسْلِيمَ
يُسَلِّمُ الرَّاكِبُ فَافْهَمْنَا كَذَلِكَ الْمَاشِي يُسَلِّمُنَا
وَالْأَكْثَرُونَ هُمْ يُسَلِّمُونَا

عَلَى أَخِيهِ قَبْلَ أَنْ يُكَلِّمَ بِهَا فَلَا يَخْلُفُهَا كَلَامٌ (١)
رَبِّي بِخَيْرٍ أَوْ بِنَحْوِ ذَاكَ مَا قَدْ أَتَى عَنِ النَّبِيِّ الرَّئِيفِ
عَلَيْكَ يَا هَذَا بِهِ ثَلَامٌ لَكِنْ بِمِمْ الْجَمْعِ كُنْ سَخِيًّا
إِنْ كَانَ مِنْهُمْ عَمَّةٌ يَقِينًا مَا الْفَرْقُ بَيْنَ مُفْرَدٍ وَجَمْعٍ
إِلَى الَّذِي خَاطَبَهُ حِينَ اعْتَقَدَ صَارَتْ لَهُ بِحُكْمِ شَرْعٍ وَاجِبٍ
يَدْخُلُ فِي الْمَعْنَى بِلا اِرْتِيَابٍ وَجْهٌ سِوَى هَذَا وَهُوَ مَا يُسَنُّ
عَلَيْهِ مَعَ مَلَائِكٍ تَعْمِيمًا عَلَى الَّذِي لَاقَاهُ يَمْشِيًّا
عَلَى الَّذِي فِي الْأَرْضِ يَقْعُدَانَا عَلَى الْأَقْلِ الْبَعْضُ يَعْكِسُونَا

(١) قوله : «فلا يخلفها كلام» أي لا يعوض عنها شيء من سائر الكلام .

(٢) قوله : «البعض» بحذف الواو للعلم بها أي والبعض يعكسون في ذلك ، ويقولون على الأقل أن يسلم على الأكثر .

وَبِالسَّلَامِ يَنُمُو خَيْرَ بَيْتِكَ
وَالْعَبْدُ فِي السَّلَامِ مِثْلُ الْحُرِّ
إِذَا الْجَمِيعُ مُسْلِمُونَ وَاسْتَحَبَّ
إِنْ أُعْرِضْتَ عَنْكَ فَلَا تَسْتَعْرِضِ
فَائِدَهُ أَبْرَأُ لِلصَّدُورِ
وَإِنْ تُكُنْ لَمْ تُعْرِضْ فَسَلِّمَا
عَلَى نِسَاءِ الْمُصْطَفَى قَدْ حُجِبَا
إِنْ تَسْأَلُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوا
فَهُوَ يُبَيِّحُ أَنْ تُكَلِّمَنَا
وَإِنَّ مُوسَى سَأَلَ الْبَنَاتَيْنِ
وَالْكُلَّ قَدْ أَبَاحَ أَنْ تُكَلِّمَا
وَلِلصَّحَابِيَّاتِ فِي الْمُدَاحِلَةِ
تَخْرُجُ لِلسُّؤَالِ بَلْ وَتَخْرُجُ
وَذَاكَ مَعَ سَلَامَةِ الْقُلُوبِ
مَنْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ لَا تُسَلِّمَ
وَلَا عَلَى مَنْ كَانَ فِي قَضَاءِ
وَلَا يَرُدُّ الْبَائِلُ السَّلَامَا
وَبَعْضُهُمْ قَالَ إِذَا مَا فَارَقَا

فَسَلِّمَنْ فِيهِ وَلَوْ لِنَفْسِكَ
كَذَا النِّسَاءُ لِأَجْلِ مَعْنَى الْبِرِّ
بَعْضُهُمْ عَلَى النِّسَاءِ أَنْ يُجْتَنَّبَ
لَهَا وَلَكِنْ عَنْ لِقَائِهَا أَعْرَضَ
مِنْ حَالَةِ الْوَسْوَاسِ وَالْأُمُورِ
وَرُدَّ مَهْمَا سَلِّمْتَ وَاحْتَرِمَا
وَمِنْ وَرَائِهِ الْكَلَامُ اتَّسَبَا
ذَلِكَ مِنْ وَرَائِهِ فَاحْتَلَفُوا
وَالْعِلْمُ عَنْهُنَّ فَيَنْقَلَبَا
بَنَتِي شُعَيْبِ هَاكَ حُجَّتَيْنِ
تِلْكَ النِّسَاءُ فَكَيْفَ أَنْ تُسَلِّمَا
أَيُّ احْتِلَاطٍ لِأُمُورٍ حَاصِلَةٍ
عِنْدَ الْقِتَالِ وَهُوَ لَا يُحَرِّجُ (٢)
وَيُسْتَحَبُّ الْمَنْعُ عِنْدَ الرَّيْبِ
عَلَيْهِ خَوْفُ الْإِشْتِغَالِ فَاعْلَمْ
حَاجَتِهِ فِي الْبَيْتِ وَالْفَضَاءِ
عَلَى الَّذِي سَلَّمَ وَالْكَلَامَا
حَالَتُهُ يَرُدُّ ذَاكَ نَاطِقَا

(١) قوله : «أن يجتنب» أي يجتنب عن السلام على المرأة ، طلبا للسلامة .

(٢) قوله : «لا يحرّج» بالبناء للمفعول أي لا يحجر ، ويحتمل أن يكون الضمير راجعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أي والنبي لا يضيق عليهن إذا خرجن للسؤال أو عند القتال .

وَهَكَذَا مَنْ كَانَ نَائِمًا فَلَا
وَمَا عَلَى مُسْلِمٍ مِنْ إِثْمٍ
وَإِثْمٍ مَهْمَا أَرَادَ الْخُلْفَا
وَحَيْثُ كَانَ ذَاكَ لِلإِيمَانِ
كَذَاكَ لَا يَجُوزُ لِلْيَهُودِي
وَإِنْ يُسَلِّمَ الْيَهُودِي قُلْ لَهُ
وَمَنْ يَكُنْ بِمُنْكَرٍ أَقَامَا
لَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ كَرَامَةٌ
بَلْ حَقُّهُ يُرَدُّ عَمَّا رَكِبَا
وَالرَّدُّ وَاجِبٌ عَلَى الْجَمِيعِ
لَأَنَّهُ فَرَضُ كِفَايَةٍ فَإِنْ
وَالْخُلْفُ فِي الصَّبِيِّ (٢) بَعْضُ قَالَا
وَلَيْسَ يَكْفِي أَنْ يَقُولَ أَهْلَا
لَأَنَّهُ خِلَافٌ مَاقَدْ سَبَّأَا
وَلَيْسَ يُجْزَى أَنْ يُرَدَّ سِرًّا
وَمَا عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ
وَسَمَّتِ (٣) الْعَاطِسَ مَهْمَا حَمِدَا

تُسَلِّمَنْ عَلَيْهِ فَافْهَمْ وَأَقْبَلَا
إِنْ لَمْ يَرُدَّ خِلَافَ أَهْلِ الْعِلْمِ
لَأَنَّهُ تَمَرُّدٌ لَا يُخْفَى
حَقًّا فَلَا يَجُوزُ لِلنَّصْرَانِي
أَصْلًا وَلَا لِكَافِرٍ كَنُودٍ (١)
عَلَيْكَ مَا قُلْتَ وَحَازِرُ غِلَّةٍ
فَلَا يَجُوزُ يُنْمَحُ السَّلَامَا
حَالُ الْعُكُوفِ فِيهِ وَالْإِقَامَةُ
فَإِنْ أَبَى فَبِالسِّيَاطِ ضَرْبَا
وَوَاحِدٍ يَكْفِي عَنِ التَّضْيِيعِ
يُرَدُّ بَعْضُ الْحَاضِرِينَ يَسْقُطُنْ
يُجْزَى وَبَعْضُ قَالٍ فِيهِ لَوْلَا
فِي رَدِّهِ أَوْ أَنْ يَقُولَ سَهْلًا
فَذَاكَ عَنْهُ لَيْسَ يُجْزَى
مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسْمِعَ مَنْ قَدْ مَرَّ
رَدُّ الصَّبَاحِ بَلْ وَلَا الْمَسَاءِ
وَلَا تُسَمَّتُهُ إِذَا لَمْ يَحْمِدَا

(١) قوله : «كنود» أي جحود والمراد به هنا عابد الوثن .

(٢) قوله : «والخلف في الصبي» أي إذا رد السلام عن الجماعة صبي ، فهل يجزي رده عنها أم لا ، قولان والله أعلم .

(٣) قوله : «وسمَّت» أي قل له يرحمك الله ، وهو بالسين المهملة واختاره تلعب ، وقيل بالشين المعجمة قال أبو عبيد : الشين أغلَى في كلامهم ، وأكثر .

وَذَاكَ حَقٌّ لِأَوَّلَى الْإِسْلَامِ قَاطِبَةً كَالْحَقِّ فِي السَّلَامِ

باب الاستئذان

وَذَاكَ شَيْءٌ مِنْ حُقُوقِ الْمَنْزِلِ
 إِنْ أَذِنُوا وَرُدُّ^(١) إِنْ لَمْ يَأْذِنُوا
 ثَلَاثُ مَرَّاتٍ وَلَا تَزِدْ عَلَى
 وَقِفْ عَلَى يَمِينِ ذَاكَ الْبَابِ
 وَلَا تَقِفْ مُقَابِلًا فَتَسْبِقَا
 فَإِنَّ الْاسْتِئْذَانَ مِنْ أَجْلِ النَّظَرِ
 هُمْ النَّبِيُّ يَفْقَهُ عَيْنَ مَنْ
 وَقَدْ نَفَاهُ وَهُوَ الطَّرِيدُ
 وَالْخُلْفُ فِي الْإِذْلَالِ^(٣) قِيلَ تُدْخِلُ
 وَهُوَ الصَّوَابُ إِنَّ الْاسْتِئْذَانَ
 فَهَوَ نَظِيرُ السِّتْرِ لِلْعَوْرَاتِ
 وَإِنَّمَا إِبَاحَةُ الْإِذْلَالِ
 إِذْ لَيْسَ بِاللَّيْلِ هُنَا تَعَارُفُ

إِنْ كَانَ مَسْكُونًا فَآذِنْ وَادْخُلِ
 لِأَنَّمَا الرَّأْيُ لِمَنْ قَدْ سَكَنُوا
 ذَاكَ وَذَا الْحَدُّ حَدِيثًا ثَقُلًا
 أَوْ جِهَةً الشَّمَالِ لِلْآدَابِ
 عَيْنَاكَ فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَدْ أُغْلِقَا
 إِدْخَالُهُ مِنْ غَيْرِ إِذِنْ مُحْتَجَرُ
 مِنْ كُؤُوفِ^(٢) الْبَيْتِ إِلَيْهِ يَنْظُرُنْ
 فَحَظُّهُ عَنِ الْهُدَى بَعِيدُ
 بِهِ الْبُيُوتُ وَأَنَاسٌ حَظَلُوا^(٤)
 لِلَّهِ قَدْ حَمَى بِهِ الْإِنْسَانَ
 فَهَلْ يُبَاحُ كَشْفُهَا لِآتِي
 إِنْ صَحَّ بِالنَّهَارِ لَا اللَّيَالِي
 مِنْ ثُمَّ يَسْتَأْذِنُ فِيهِ الطَّائِفُ^(٥)

(١) قوله : «وَرُدُّ» أي أرجع .

(٢) الكُؤُوفُ : النافذة في البيت .

(٣) قوله : «والخلف في الإذلال» أي إذا كان بينك وبين أحد من إخوانك دلالة ومصافاة فقبل لك أن تدخل عليه في بيته بدون استئذان ، وقيل : لا ، وهو الأصح لأنما الاستئذان من أجل النظر .

(٤) وحظلو : أي منعوا .

(٥) قوله : «الطائف» هو الخادم الذي يطوف على أهل البيت ، ويتردد عليهم في قضاء حوائجهم . وفي حديث الهرة أنها من الطوائف والطوائف عليكم — اهـ ص .

وَدَاخِلَ بَيْتًا بَغِيرِ إِذْنِ عَزْرَهُ الْإِمَامُ حَقَّ الْإِذْنِ
وَالْمَشْيُ فَوْقَ الْبَيْتِ مِثْلَ دَاخِلِهِ فَلَا تُنْثَمُ وَالتَّعْزِيرُ حَقُّ فَاعِلِهِ

بابُ السَّارِقِ

وَسَارِقٌ قَدْ قِيلَ لِلْأَمْوَالِ فِي الْبَيْتِ قَتْلُهُ مِنَ الْحَلَالِ
لِهَتْكَهٖ بِذَلِكَ نَفْسُ الْحُرْمَةِ وَالْمُصْطَفَى هَمٌّ بِهِ لِنَظَرَةٍ
وَمِثْلُهُ بَلْ إِنَّهُ أَشَدُّ إِنَّ جَامَعَ الزَّوْجَةِ بَلْ يُحَدُّ
لِأَنَّهُ لِلْحُرْمَتَيْنِ اتَّهَكَ فَدَمُهُ هَذَرٌ إِذَا مَا سَفَكَ
وَتَأَقَّبَ بَيْتًا فَقَطَّعَ رَأْسَهُ يَجُوزُ وَهُوَ آمِنٌ مِنْ بَأْسِهِ
إِنْ كَانَ مِنْ دَاخِلِ بَيْتِهِ ضَرَبَ وَلَيْسَ يَضْرِبُنَّهُ إِذَا انْقَلَبَ

بابُ السَّفَرِ

وَالضَّرْبُ فِي الْأَرْضِ حَلَالٌ طَيِّبٌ لِتَاجِرٍ لِأَهْلِهِ يَكْتَسِبُ
فَيَنْبَغِي فِي الضَّرْبِ فَضْلُ اللَّهِ غَيْرَ مُكَائِرٍ وَلَا مُبَاهٍ (١)
وَكَرِهُوا رُكُوبَ هَذَا الْبَحْرِ إِنْ كَانَ مَنْ يَرْكَبُهُ لِلتَّجَرِ
قُلْتُ وَلَكِنْ فِي امْتِنَانِ الرَّبِّ بِالْفُلْكِ فِي ابْتِغَاءِ فَضْلٍ يُنْبِي
بَأَنَّ ذَاكَ جَائِزٌ فِي الْإِبْتِغَاءِ لِلْفَضْلِ يَفْهَمُنَّهُ مَنْ قَدْ صَعَى
وَالسَّيْرُ فِي الْأَرْضِ لِأَجْلِ الْعَزْوِ وَالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَضْلًا يَحْوِي

(١) قوله : «غير مكائر ولا مباه» أى غير مكائر بالمال ولا مفاخر للرجال .

وَأِنْ قَصَدْتَ يَا أَحْيَ طَرِيقًا
وَالْمَرْءُ مِنْهُي عَنِ الْأَسْفَارِ
لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ بِمَا فِي الْوَحْدَةِ
وَأِنَّهُ قَدْ قِيلَ أَنَّ الْمُفْرَدًا
كَذَلِكَ الْاِثْنَانِ شَيْطَانَانِ
ثَلَاثَةُ الْأَنْفُسِ رَكْبٌ إِنْ نَقَصَ
تَشَبَّهُوا بِفِعْلِهِ فَوُصِفُوا
وَكُلُّ مَا زَادَ مِنَ الْأَصْحَابِ
وَيَنْبَغِي لِلْقَوْمِ أَنْ يُؤْمَرُوا
لَأَنَّهُ بَرَكَةٌ لِلْكُلِّ
وَالْاِئْتِرَادُ قِيلَ وَصَفَ لَوْمِ
فَإِنَّمَا الشَّيْطَانُ يَأْكُلُنَا
وَلَيْسَ لِلنِّسَاءِ تُسَافِرُنَا
وَإِنْ يَكُنْ زَوْجٌ لَهَا تُسَافِرُ
وَتُوصَى بِالْحَجِّ إِذَا لَمْ تَجِدَا
وَذَاكَ مَهْمَا وَجَدْتَ لِلْمَالِ

فَخُذْ لَهُ مُصَاحِبًا رَفِيقًا
مُنْفَرِدًا فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ
مَا سَارَ إِنْسَانٌ بَلِيلٍ وَحْدَهُ
لَا شَكَّ شَيْطَانٌ إِذَا مَا ائْتِرَدَا
بَلْ يَنْبَغِي الثَّلَاثُ يَصْحَبَانِ
بِصِفَةِ الشَّيْطَانِ وَصَفَهُمْ يُخْصَنُ
بِوَصْفِهِ إِنْ جَهِلُوا أَوْ عَرَفُوا
فَذَاكَ فَضْلٌ زَادَ فِي الْآدَابِ
مِنْهُمْ أَمِيرًا وَبِهِ يَأْتَمَرُوا
كَذَاكَ خَلَطُ الزَّادِ نَوْعُ فَضْلِ
لَا تَنْفَرِدْ بِالزَّادِ دُونَ الْقَوْمِ
مُنْفَرِدًا فَلَا تُشَابِهْنَا
مَعَ غَيْرِ مُحَرَّمٍ لَهَا اعْلَمْنَا
مَعَهُ وَذَاكَ فِي الْجَوَازِ ظَاهِرُ
لِمُحَرَّمٍ أَوْ زَوْجِهَا الْمُؤَيَّدَا
وَالْعَجْزُ عُذْرٌ ظَاهِرٌ فِي الْحَالِ

باب النصيحة

وَفِي رِوَايَةٍ أَتَتْ صَحِيحَةً
تَنْصَحُ لِلَّهِ بِأَنْ تُطِيعَهُ
إِنْ تَمَامَ دِينَنَا النَّصِيحَةُ
وَالْمُصْطَفَى بِأَنْ تُكُنْ سَمِيعَةً

وَلَا تَمَّةَ الْهُدَى أَنْ تَتَّبَعَا رُشْدَهُمْ وَتَنْصَحَنْ وَتَسْمَعَا
وَبَاقِيَ الْمُسْلِمِينَ تَنْصَحَنَا فَلَا تُغْشَهُمْ وَتُحْدَعْنَا
فِلَاخِي الدِّينِ تُحِبُّ مَا تُحِبُّ لِلنَّفْسِ هَذَا مُنْتَهَى التَّصَحُّ حُسْبُ
وَكُلُّ مَنْ قَدْ أَحْسَنَ النَّصِيحَةَ نَجَا بِهَا مِنْ تُهْمَةٍ قَبِيحَةٍ
إِنْ دَخَلَ الرَّفْقُ بِشَيْءٍ زَانَهُ وَالْحُمُقُ مَا يَدْخُلُ إِلَّا شَانَهُ
وَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي النَّصِيحَةِ فِي مَلَأَ النَّاسِ مِنَ الْفَضِيحَةِ
فَإِنْ أَرَدْتَ يَا أُخِي نُصْحًا لِأَحَدٍ فَاجْعَلْ لِذَلِكَ فَسْحًا
إِيَّاكَ أَنْ تَسْمَعَ قَوْلَ الْأَعْدَا فَمَا الْعَدُوُّ قَطُّ نُصْحًا أَبَدًا
لَكِنْ أَوْلَيْكَ الرِّجَالُ الصُّلَحَا يَأْتُونَ فِي الْأَعْمَالِ مَا قَدْ صَلَحَا
وَيَتْرَكُونَ كُلَّ مَا نَهَاهُمْ عَنِ إِرْتِكَابِ فِعْلِهِ مَوْلَاهُمْ
فَكُنْ بِهِمْ يَازَا النَّهْيَ مُقْتَدِيَا وَبِالْهُدَى مِنْ فِعْلِهِمْ مُهْتَدِيَا

باب الاعتذار

وَقِيلَ إِيَّاكَ وَمَا تَعْتَذِرُ مِنْهُ عَنِ الْمُحْتَارِ هَذَا يُذَكِّرُ
مَعْنَاهُ مَا احْتَاجَ إِلَى اعْتِدَارِ جَانِبُهُ بِاللَّيْلِ وَبِالنَّهَارِ
وَإِنْ عَثَرْتُ فِي فَتَى أَوْ عَثَرَا فَيْكَ أَقْلُهُ إِنْ أَتَى مُعْتَذِرَا
فَمَنْ أَقَالَ نَادِمًا أَقَالَهُ إِلَهُهُ فَاعْفِرْ لَهُ فِعَالَهُ
وَمَنْ يَكُنْ عَوْرَةً مُسْلِمٍ سَتَرُ فَيَسْتُرُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِذْ حَشَرُ
وَقِيلَ مَنْ لَمْ يَقْبَلِ اعْتِدَارَا مُعْتَذِرٍ فَلَيْسَ مِنَّا صَارَا
فَلَا تُرَدُّ يَا أُخِي الْمَعْدِرَةُ مِمَّنْ أَتَاكَ طَالِبًا أَنْ تَعْدِرَهُ

فَالسَّيْفُ يَنْبُو وَالْجَوَادُ يَكْبُو فَكَيْفَ رَأَى الْمَرْءَ لَيْسَ يَنْبُو
وَالْإِعْتِذَارُ صَادِقٌ أَوْ كَاذِبٌ سَيِّئَانِ فِي الْقَبُولِ فَهُوَ وَاجِبٌ

بابُ الْغَيْبَةِ

إِيَّاكَ وَالْغَيْبَةَ وَالنَّمِيمَةَ لَا تَأْتِهَا فَإِنَّهَا دَمِيمَةٌ تَجَسُّسٌ (١) وَاللَّمْزُ وَالْأَلْقَابُ عَنِ الْجَمِيعِ قَدْ نَهَى الْكِتَابُ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْإِنْسَانِ أَعْمَالُهُ مَا دَامَ فِي الْعِصْيَانِ إِنَّ الدُّبَابَ يَتْرُكُ الصَّحِيحَا مِنْ الْجُسُومِ يَقْصِدُ الْقُرُوحَا كَذَلِكَ الْأَشْرَارُ يَتْرُكُونَا وَيَذْكُرُونَ مِنْهُ سُوءَ الْفِعْلِ مَحَاسِنَ الْمَرْءِ وَيَذْكُرُونَا وَغَيْبَةُ الْمُؤْمِنِ بَاتِّفَاقٍ تِلْكَ الصِّفَاتِ ضَعْفَاءُ الْعَقْلِ فَإِنَّ تَكُنْ قَدْ قُلْتَ فِي الْإِنْسَانِ بَأْتِهَا فَآكِهَةُ الْفُسَاقِ وَإِنْ يَكُنْ فِيهِ فَذَلِكَ غَيْبَةٌ مَا لَيْسَ فِيهِ فَمِنْ الْبُهْتَانِ وَاعْلَمْ يَقِينًا أَنَّكَ الْمَسْئُولُ فَحُلِّ عَنْكَ مَا يَكُونُ رِيَّةً وَمَنْ يَقُلْ فِيمَنْ يَغِيبُ قَوْلًا كَرَاهَةً لِذَلِكَ الْمَقَالِ عَنْ كُلِّ مَا أَتَتْ بِهِ تَقُولُ فَعِيبَةُ الْمُؤْمِنِ مِنْ كِبَائِرِ وَهَكَذَا مَنْ حَالُهُ لَا يَعْرِفُ مَعَ الْحُضُورِ لَمْ يُطَقْ يَقُولَا إِذْ جَهْلُهُ يَمْنَعُ مَا قَدْ يُوصَفُ

(١) قوله : «تَجَسُّسٌ» هو البحث عن العيوب والعيورات ، و «اللمز» العيب ؛ يقال لمزه إذا عابه ، وأصله الإشارة بالعين ونحوها ، ورجل لَمَازَ وَلَمَزَهُ بوزن هَمَزَهُ أي عتاب ، والألقاب جمع لقب ، وهو النبز والمراد النهي عن التسميه بوصف ناقص .

وَهُوَ عَلَى الْمِيثَاقِ وَالسَّلَامَةِ فَمَا عَلَيْهِ أَبَدًا مَلَامَةٌ
 بَلِ السُّكُوتُ فَرَضُنَا فِي حَقِّهِ حَتَّى تَرَى مِنْ حَقِّهِ أَوْ فِسْقِهِ
 وَأَطْلَقَ الْقُرْآنُ فِي التَّجَسُّسِ فَعَنْ جَمِيعِ الْخَلْقِ مَنَعَ الْأَنْفُسِ
 مَنْ طَلَبَ الْعُتْرَاتِ لِلْأَنَامِ أَفْسَدَهُمْ (٢) وَكَانَ فِي مَلَامٍ
 وَالْخُلْفُ إِنْ تَابَ مَنْ اسْتَعَابَا فَقِيلَ يُجْزِيهِ إِذَا مَا تَابَا
 وَقِيلَ بَلْ يَلْزَمُهُ أَنْ يَسْتَحِلَّ صَاحِبَهُ بَلْ يُرْضِهِ حَتَّى يُحِلَّ

بَابُ الْحَسَدِ

ذُو الْفَضْلِ فِي زَمَانِهِ مَحْسُودٌ وَبِالْأَذَى فِي نَفْسِهِ مَقْصُودٌ
 وَكُلُّ رَبٍّ نِعْمَةٍ كَذَاكَ وَذَاكَ عُتُونٌ لِمَا هُنَاكَ
 لِأَنَّمَا الْفَضْلُ لِمَنْ قَدْ يُحْسَدُ (٣) فِي مَثَلٍ قَدْ جَاءَ فِيْمَا يُوجَدُ
 إِنَّ الْحَسُودَ لَا يَسُودَ قَوْمًا لِأَشَكَّ فِيهِ لَيْلَةٌ أَوْ يَوْمًا

(١) قوله : أو فسقه . يريد إن ظهر الجهول الحال فاسقا استبيحت غيبته ، وإباحتها مما اشتهر عند جمهور العلماء ومنعها بعضهم لعموم قوله تعالى : ﴿وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ . والأحاديث المخصصة لعموم الآية منها «اذكروا الفاسق بما فيه حتى يعرفه الناس» ومنها «اترعون عن ذكر الفاجر ، إن تذكروه فاذكروه يعرفه الناس» رواه الخطيب ورواه مالك عن أبي هريرة ، وقال الذهبي هذا الحديث موضوع ، وتعقب بأن له عاضدا ، وهو ما رواه ابن أبي الدنيا في ذم الغيبة والحكيم في نواذر الأصول ، والحاكم في الكنى والشيрази في الألقاب وابن عدي والطبراني في كبيره والبيهقي في سننه ، والخطيب عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عنه صلى الله عليه وسلم «اترعون عن ذكر الفاجر متى يعرفه الناس ، اذكروا الفاجر بما فيه يحذره الناس» والفاسق الذي لا غيبة له ، هو الجاهر بفسقه المنتهك لحرمات الله بدون مبالاة ، ما من وقع في معصية واستتر ، ولم يعد ، فهذا ممن تحرم غيبته على الصحيح ، إذ لم يكن له قصد لانتهاك الحرمة العامة ، والعامل مأمور بستر ذنوبه ؛ لقوله عليه السلام «من أصاب منكم ذنبا فستره ستره الله عليه» . أبو اسحاق .

(٢) قوله : «أفسدهم» . الأول أن يكون فعلا ماضيا أي أدخل بينهم الإفساد ، الثاني أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير هو أفسدهم أى هو أشد منهم فسادا .

(٣) قوله : «لمن قد يحسد» . بالبناء للمفعول .

وَكُلُّ مَنْ يَغْرُسُ مِنَّا الْحَسَدَ
وَقِيلَ لَا رَاحَةَ لِلْحَسُودِ
فَإِنَّكَ فِي نِعْمَتِهِ يَنْقَلِبُ
قَدْ وَرَدَ الْأَمْرُ مِنَ الرَّحْمَنِ
يَأْمُرُهُ أَنْ يَسْتَعِيدَ مِنْهُ
فَإِنَّهُ مِنَ مُهْلِكَاتِ النَّاسِ
فَسَيِّدُ النَّاسِ الَّذِي يَجُودُ
وَكُلُّ مَنْ كَانَ مِنَ الْعُقَالِ
كُنْ حَاسِدًا كَلْبًا عَلَى مَا أَكَلَا
وَيَحْرُمَنَّ حَسَدُ لِمُسْلِمٍ
فَيُقْتَلُ الْكَافِرُ بَلْ وَتُغْنَمُ

فَيَجْتَنِي فِي الْحَالِ مِنْهُ الْكَمَدُ (١)
يَتَعَبُ مِنْ حَسَدِهِ الْمَوْجُودِ
وَإِذَا بِعَمِّهِ غَدَا يُعَذِّبُ
لِلْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ فِي الْقُرْآنِ (٢)
فَاخْذَرُهُ يَا صَاحِبَ وَجَانِبِنَهُ
وَهُوَ مِنَ الْبَاطِلِ فِي الْأَسَاسِ
بِمَالِهِ لَا الْحُبُّ (٣) وَالْحَسُودُ
لَا يَحْسُدَنَّ قَطُّ رَبَّ مَالٍ
مِنْ عَظَمِهِ الَّذِي لَدَيْهِ حَصَلَا
وغيرُهُ فَلَيْسَ بِالْمُحَرَّمِ
أَمْوَالُهُ كَيْفَ إِذَا يُحَرَّمُ

بابُ الْعُجْبِ وَالْكِبَرِ

وَقِيلَ لَا شَكَّ مِنَ الْآدَابِ
فَالْعُجْبُ بِالصِّفَاتِ وَالْأَحْوَالِ
وَإِنَّهُ فِيهَا كَمِثْلِ النَّارِ
سَأَلْتُ رَبَّ الْعَرْشِ أَنْ يَقِينَا

تَرَكْتُ الْفَتَى لِلْفَخْرِ وَالْإِعْجَابِ
وَنَحْوَهَا يُحِيطُ لِلْأَعْمَالِ
فِي أَكْلِهَا لِخَشَبِ الْأَشْجَارِ
ذَلِكَ وَأَنْ يَزِيدَنَا يَقِينَا

(١) الكمد : الحزن .

(٢) قوله : « في القرآن » وهو في سورة الفلق ، أمره فيها أن يستعبد من أشياء ، آخرها « ومن شر حاسد إذا

حسد » - ١ هـ ص .

(٣) الحب : هو بضم الحاء الرجل اللين .

وَقَارِئُ الْقُرْآنِ مَهْمَا أُعْجِبَا
تَبًّا وَقُبْحًا لِدَوَى الْإِعْجَابِ
لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ تَكَبَّرَا
فَالْكِبْرِيَاءُ لِلَّهِ لَا لِلْبَشَرِ
لَوْ كَانَ كَالذَّرَّةِ فِي الْقَلْبِ مَنَعَ
مَنْ كَانَ أَصْلُهُ (١) مَنَى قَدْرُ
بِصَوْتِهِ لِإِثْمِ ذَلِكَ اسْتَوْجَبَا
وَالْكِبْرُ وَالْوَيْلُ مِنَ الْعَذَابِ
عَلَى الْوَرَى كَذَاكَ مَنْ تَجَبَّرَا
فَمُدَّعِيهَا دُونَهُ فِي سَقَرِ
ذَلِكَ دُخُولُ جَنَّةٍ إِذَا وَقَعَ
وَجِيفَةٌ آخِرُهُ لَا يَفْخَرُ

بابُ النَّفَاقِ

ثُمَّ النَّفَاقُ حَالَةٌ مَذْمُومَةٌ
يُظْهَرُ لِلنَّاسِ أُمُورًا يُضْمَرُ
فِيخْلَفُ (٢) الْوَعْدَ يَخُونُ الْعَهْدَا
إِنْ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ عِنْدَ كُفْرٍ
أَوْ كَانَ مُسْلِمًا وَلَكِنْ فَعَلَا
فَهُوَ نِفَاقٌ عَمَلِيٌّ يُدْعَى
قَذُو اللِّسَانَيْنِ وَذُو الْوَجْهَيْنِ
خِسَّتْهَا بَيْنَ الْوَرَى مَعْلُومَةٌ
خِلَافَهَا وَهُوَ بِذَاكَ يَكْفُرُ
يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ حِينَ أَبْدَى
فُؤَادِهِ فَهُوَ نِفَاقُ السِّرِّ
تَعَمُّدًا لِفَعْلِهِ مَا حُظِلَا
إِذْ فَعَلَهُ خَالَفَ فِيهِ الشَّرْعَا
لَعْنُهُمَا حِلٌّ بِغَيْرِ مَيِّنٍ

(١) قوله : «من كان أصله ... الخ» أصله بالنصب خبر كان ، ومنى اسمها وقدر صفة لمنى ، وهذا إما للضرورة أو على مذهب بعض النحاة ومن ذلك قوله :

ولا يك موقفك منك الوداعا

قفى قبل التفرق يا ضياعا

فجعل موقف وهو نكره اسمها ، والوداعا وهو معرفه خبرها ، ومن ذلك قول حسان :

يكون مزاجها غسل وماء

كان سيئة من بيت رأس

(٢) قوله : «فيخلف الوعد» هذا مأخوذ من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «ألا أحدثكم عن آية ا وفي رواية «ألا أخبركم» — وفي أخرى — آية المنافق ثلاث إذا وعد أخلف وإذا عاهد فجر وإذا حدث كذ

كَذَلِكَ الْفَتَّانُ وَالْمَنَّانُ إِذْ نَافَقَ الْمَنَّانُ وَالْفَتَّانُ
وَهَكَذَا الْمَلَأَقُ بِالنَّفَاقِ يُعْرِفُ فَاحْذَرُ صِفَةَ الْمَلَأَقِ
وَجَائِزُ أَنْ يَتَمَلَّقَنَا لِشَيْخِهِ الَّذِي يُعَلِّمُنَا
وَهَكَذَا لِلْوَالِدَيْنِ إِذْ بِهِ طَابَا وَيَتَوِيهِ رِضًا لِرَبِّهِ
وَهَكَذَا ثَقِيَّةُ اللِّسَانِ لَيْسَ مِنَ النِّفَاقِ لِلْإِنْسَانِ
لَأَنَّهَا (١) أَبَاحَهَا الرَّحْمَنُ لُطْفًا فَلَا يَنْهَدُمُ الْإِيمَانُ
فَجَائِزُ إِرْضَاءُ مَنْ تَحْشَاهُ بِمَنْطِقٍ فِي قَلْبِهِ يَهْوَاهُ
لِتُدْفَعَ الضَّرُّ أَوْ الْهَلَاكَا أَوْ تَجْلِبَنَ نَفْعُهُ بِذَاكَ
وَنَفْعُهُ إِنْ كَانَ لِلْإِسْلَامِ لُطْفًا لَا يَحْشَاهُ فَالْمَنْعُ أَقْطُ
وَذَاكَ فِي ثَقِيَّةِ الْأَقْوَالِ وَالْمَنْعُ فِي ثَقِيَّةِ الْأَفْعَالِ
إِذْ لَا يَجُوزُ يَقْتُلَنَّ بَشَرًا لِيُدْفَعَنَّ بِذَاكَ عَنْهُ الضَّرَرَا
وَالْخُلْفُ فِي إِثْلَافِ مَالٍ يَعْتَقِدُ ضَمَائِهِ لِرَبِّهِ إِذَا وَجِدَ
فَقِيلَ لَا لِأَنَّ هَذَا فِعْلٌ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ يُحِلُّ
وَجَائِزُ يَا شَيْخَنَا لِمَنْ فَجَرَ أَوْ سَيِّدِي لِيُدْفَعَنَّ عَنْهُ الضَّرَرُ
لَأَنَّ ذَا قَوْلٍ وَمَا فِي الْقَوْلِ بِأَسْ لِدْفَعِ حَيْفِهِ وَالْمِيلِ
وَعَرَضْنُ إِنْ كَانَ فِي التَّعْرِيزِ مَنُودُوحَةً (٣) عَنْ كَذِبِ مَرِيضٍ

(١) وفي نسخة « لأنه » .

(٢) أقط : أي أقوى وأقطع . المصنف .

(٣) قوله : « مندوحة » أي سعة ، ومخرجاً ويروى إن في المعارض لمندوحة عن الكذب .

وَالْحَرْبُ خِدْعَةٌ فَلَيْسَ الْكَذِبُ
وَالصُّلْحُ بَيْنَ اثْنَيْنِ لَا بَأْسَ وَإِنْ
كَمِثْلُ أَنْ يَقُولَ قَدْ سَمِعْتُ
وَذَاكَ لَمْ يَقُلْ سِوَى مَقَالٍ
وَرُفِعَ الْخَطَا مَعَ النَّسِيَانِ
إِذْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِمَّا يَقْدِرُ
وَإِنْ يَكُنْ أَخْطَاً فِي الْأَمْوَالِ
وَإِنَّمَا يُرْفَعُ أَثْمُهُ فَقَطُّ
وَقَدْ مَضَى الْمَقَالُ فِي الْمُحْطَى فِي
فِيهِ نِفَاقاً لِلَّذِي يَحْتَسِبُ
كَانَ بِقَوْلٍ كَاذِبٍ يُقَرَّبُنْ
فِي حَقِّكُمْ قَوْلًا بِهِ سُرِرْتُ
مُنْكَدٍ لِيَخْلِهِ الْمَوَالِي
مَعَ حَدِيثِ النَّفْسِ لِلْإِنْسَانِ
عَلَى ذَهَابِهِ فَنَّمَّ يُعْذَرُ
فَضَامِنٌ كَذَاكَ فِي الْأَحْوَالِ
أَمَّا الضَّمَانُ فَبَجِيدُهُ (١) ارْتَبَطُ
قَتْلٍ وَمَا فِيهِ مِنَ التَّحْقِيفِ

باب آداب التلاوة

وَإِنَّمَا قَدْ ذَكَرَ الْيَسِيرَا
عَلَيْكَ بِالتَّعْلِيمِ لِلْقُرْآنِ
فَخَيْرُكُمْ قَدْ قِيلَ مَنْ تَعَلَّمَ
وَإِنَّهُ قَدْ قِيلَ فِي الْقُرْآنِ
كَالْعَيْثِ قَدْ كَانَ رَبِيعُ الْأَرْضِ
وَكُلُّ (٢) مَا قَدْ كَانَ فِي الْقُرْآنِ
وَهَكَذَا مِنْهُ كَبِيرُهُ
مِنْهَا وَإِنِّي أَذْكُرُ الْمَذْكُورَا
فَائُهُ حِرْزٌ مِنَ الشَّيْطَانِ
كِتَابَ رَبِّي أَوَّلُهُ قَدْ عَلَّمَا
رَبِيعٌ مَنْ كَانَ أَحَا إِيْمَانِ
تَحْيَى بِهِ فِي طُولِهَا وَالْعَرْضِ
أَمْرًا فَقَرَضَ لِإِذَا الْإِنْسَانِ
إِذَا لَيْسَ فِيهِ قِيلَ مِنْ صَغِيرُهُ

(١) قوله : «فبجيده» الباء بمعنى في والجيد العنق .

(٢) قوله : «وكل ما ... الخ» يعني أن كل أمر ورد في القرآن فهو للوجوب ، وكل نهي جاء أيضا فيه فهو للتحريم ، والصحيح ما اختاره المصنف رضوان الله عليه .

كَذَٰكَ قِيلَ وَأَقُولُ فِيهِ فَلَا مُرَّ فِيهِ جَاءَ ذَا أَنْوَاعٍ
لِلْأَمْتَانِ كَكُلُّوْا (١) مِنْ ثَمَرِهِ
وَقِيلَ إِنَّ حَامِلَ الْقُرْآنِ
يَخْرُجُ عَنْهُ وَيَقُولُ لَمْ تَكُنْ
وَأَقْرَأَهُ فِي طَهَارَةٍ تَعْظِيمًا
وَإِنَّمَا يَحْرُمُ أَنْ يَقْرَأَ الْجُنُبُ
وغيرهم من باقى المحدثينا
وَمَنْ قَرَأَهُ فَلَهُ ثَوَابُ
وَمَنْ قَرَأَهُ وَعَلَيْهِ ثَوْبُ
قَدْ كَرَّهُوا ذَلِكَ لِلتَّنْزِيهِ
فِي سَكَرَاتِ النَّوْمِ كُفَّ (٢) عَنْهُ
مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ بِالْبَدَاوَةِ
إِنْ كَانَ مِنْ عُذْرِ فَلَا يُكَلَّفُ
وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ بِغَيْرِ عُذْرٍ
وَحَرَّمُوا تِلَاوَةَ الْأَلْحَانِ

تَأْمُلْ لَا يَنْبَغِي أَحْفِيهِ
وَالنَّهْيُ مِثْلُهُ لِاتِّسَاعِ
وَنَحْوِهِ فَافْهَمْ مَعَانِي عِبْرَةٍ
إِذَا أَتَى شَيْئًا مِنَ الْعِصْيَانِ
حَمَلْتَنِي لِمِثْلِ هَذَا عَنْهُ بِنُ
وَلَيْسَ نَهْيٌ غَيْرُهُ تَحْرِيمًا
أَوْ حَائِضٌ أَوْ نَفْسَاءُ فَاجْتَنِبْ
لَأَجْلِ تَعْظِيمِ لَهُ يُنْهَوْنَا
إِذْ لَيْسَ فِي النَّهْيِ بِهِ عِقَابُ
بِهِ جَنَابَةٌ فِيهِ رَيْبُ
وَلَيْسَ فِيهِ حُرْمَةٌ التَّكْرِيهُ
تَأْدُبًا كَيْلًا تُخْلَطُنُهُ
فِي الْقَافِ تَحْرِيفًا عَنِ التَّلَاوَةِ
فَوْقَ الَّذِي يُطِيقُهُ وَيَعْرِفُ
فَائِنَهُ عَلَيْهِ نَوْعُ حَجَرٍ
إِذْ لَمْ تَكُنْ مِنْ صِفَةِ الْقُرْآنِ

(١) قوله : «ككلوا» أي كقولہ تعالی : ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ .

(٢) قوله : «كُفَّ» أي أخر عن تلاوته مخافة التخليط .

إِنَّ أَبَا أَيُّوبَ (١) لَمَّا سَمِعَا
وَقَالَ لَمْ أَسْمَعْهُمْ يَتْلُونَا
وَلَيْسَ مِنْهُ صِفَةُ التَّغْنَى
أَغْنَى بِهِ تِلَاوَةً مُرْتَلَةً
فَذَلِكَ التَّغْنَى لَا الْأَلْحَانُ
وَقَارِئٌ بِصَوْتِهِ قَدْ أُعْجِبَا
وَالْوَقْفُ فِي الْقُرْآنِ بَعْدَ الْبِسْمَةِ
مُحَمَّدٌ ، قِيَامَةٌ ، وَعَبَسُ
وَبَلَدٌ ، وَلَمْ يَكُنْ ، أَلْهَاكُمُ
وَسُورَةُ الْأَنْعَامِ يُسْتَحَبُّ أَنْ (٢)
وَمَا سِوَاهَا فَلَهُ مَا شَاءَا
وَجَائِزٌ قَدْ قِيلَ قَسَمُ الْآيَةِ
مَنْ كَتَبَ الْآيَةَ فِي اللَّوْحِ وَقَدْ
قِيلَ يَجُوزُ وَأَقُولُ يُكْرَهُ

ذَلِكَ ثِيَابُهُ عَلَيْهِ جَمَعَا
كَذَلِكَ أَيُّ أَصْحَابِنَا يَنْفُونَا
فِي خَبَرٍ بَلْ ذَاكَ نَوْعٌ حُسْنٍ
عَلَى وَفَاقٍ مَا الْإِلَهُ أَنْزَلَهُ
فِيهِ فَعَنْ أَمْثَالِهَا يُصَانُ
لِحُسْنِهِ فَأَيْتَمُ ذَاكَ اسْتَوْجَبَا
فِي تِسْعِ سُورَاتٍ أَثَتْ مُفَصَّلَةً
وَسُورَةَ التَّطْفِيفِ فِيهَا أَسَّسُوا
حُطْمَةً ، مَعَ لَهَبٍ ، فَهَآكُمُ
يُتِمُّهَا الْقَارِئُ إِذَا مَا يَقْرَأُ
يَقْطَعُ أَوْ يُتِمُّهُ سَوَاءَا (٣)
إِنْ صَحَّ فِيمَا جَاءَ فِي الرَّوَايَةِ
أَرَادَ مَحْوَهَا بِرِيقٍ وَقَصَدَ
فَتَرَكُهُ عِنْدِي هُوَ التَّزْرُؤُ

(١) قوله : «أن أبا أيوب» هو وائل بن أيوب من تلاميذ الربيع ، وهو من علماء المذهب المشهورين قديما وحديثا ومعنى جمعه لثيابه ؛ وضعها على أذنيه لتلاي سمع تلك القراءة المحدثه ، وعندى أن قرأه الألحان على وجهين : فما كان منها على وجه المد والتطويل والتطريب كالأغاني فهي حرام ، وما كان منها على وجه الترتيل وإعطاء الحروف حقها ، من مد وإشباع وتفحيم ، وترقيق ، وحسن ترتيل وتناسب في الوقف والوصل مع الخشوع والتعظيم ، فهي مباحة بل مستحبة وإليها يصرف ما ورد في الأحاديث من التغنى بالقرآن ، والإذن فيه لمن كان حسن الصوت والله أعلم .

(٢) قوله : «يستحب أن يتمها» هذا الاستحباب لم يقم عليه دليل ، وقد أنكره كثير من العلماء كالإمام النووي وغيره .

(٣) سواء منصوب على الحال .

وَذَاكَ إِنْ لَمْ يَقْصِدِ التَّحْقِيرَا بِقَصْدِهِ لَهُ غَدَا كُفُورَا
وَقَارِئُ الْقُرْآنِ يَنْوِيهِ لِمَنْ مَاتَ عَلَى إِيْمَانِهِ فَيَنْفَعَنْ
وَهَكَذَا أَنْ يَتَصَدَّقَنَا عَنْهُ كَذَاكَ حِينَ يَعْتَقَنَا
كَذَلِكَ الدُّعَا لَهُ بِالْمَغْفِرَةِ كَذَاكَ يُعْطَى أَجْرَ عِلْمٍ أَثَرُهُ
كَذَاكَ يُعْطَى أَجْرَ نَهْرٍ أَجْرَى وَنَحْوِهِ مِمَّا يُنِيلُ الْأَجْرَا
وَإِنْ يَكُنْ مَاتَ مُصِرًّا بَطَلَا جَمِيعُ مَا كَانَ لَهُ قَدْ عُمِلَا
لَأَنَّمَا الْإِحْبَاطُ بِالْكَبِيرِ أَمْرٌ أَتَى مِنْ غَيْرِ مَا نَكِيرِ
بِهِ الْكِتَابُ وَالْحَدِيثُ نَطَقَا فَاللَّهُ يَغْفِرَنَّ مَا قَدْ سَبَقَا

باب تفسير كلمات من القرآن وغيره

وَحَيْثُ مَا كَانَ الْكِتَابُ عَرَبِي وَاتَّسَعَ التَّعْبِيرُ عِنْدَ الْعَرَبِ
لَأَنَّهَا بَصِئٌ غَيْرُهَا لَهَا مُتَّسَعٌ يُعْرَفُ عِنْدَ أَهْلِهَا
يُحْتَاجُ أَنْ يُبَيِّنَ بَعْضَ مَا كَانَ عَلَى بَعْضِ الْوَرَى مُنْبَهَا
لَأَنَّهُ بِلُغَةِ الْحَجَّازِ جَاءَ وَبِالْأَصْلِ وَبِالْمَجَازِ
وَحَيْثُ كَانَ الْقَصْدُ ذِكْرُ مَا ذُكِرَ مِنْهَا فَلَا لَوْمَ عَلَى مَنْ اقْتَصَرَ
إِذْ لَمْ يَكُ التَّفْسِيرُ مَقْصُودًا لَنَا فِي ذَاتِهِ بَلْ نَذْكُرُ الْمُيِّنَا
فَقِيلَ مَعْنَى اسْتَعِيدُ اعْتَصِمَ بِاللَّهِ مِنْ كُلِّ لَعِينٍ قَدْ رُجِمَ

حَتَّمُ أَكِنَّةً غِشَاوَةً مَعَا أَكِنَّةً فِي قَلْبٍ مَنْ قَدْ كَفَرَا
 فَقَلْبُهُ عَنِ الْهُدَى أَضْحَى عَمِي وَجَنَّةً لِلْمُؤْمِنِينَ فِي السَّمَاءِ
 وَهِيَ عَلَى يَمِينِ عَرْشِ رَبِّي وَمَا السَّمَاءُ تَسَعْنَ الْبَعْضَا
 وَالنَّارُ فِي الْأَرْضِ وَذَاكَ يُجْعَلُ أَهْلُ الْجَنَّاتِ مَا بِهِمْ كَبِيرُ
 بَلْ هُمْ عَلَى سِنٍّ يَكُونُونَ سَوَى وَكُلُّهُمْ مُرْدٌ سَوَى هَارُونََا
 وَهِيَ إِلَى سُرَّتِهِ تَحْصِيصَا وَالْأَرْضُونَ طَبَقَاتٍ سَبْعُ
 وَأَمَرَ الْآلَهُ بِالسُّجُودِ وَكَانَ مِنْ نُورٍ لَهُمْ قَدْ خَلَقَا
 وَوَسَطُ تَفْسِيرُهُ خِيَارُ وَهُمْ عَلَى النَّاسِ غَدَاً شُهُودُ
 وَفُسِّرَ الْمَيْسِرُ بِالْقَمَارِ فَقِيلَ تَفْسِيرُ حُدُودِ اللَّهِ
 غِلَافَةٌ غَطَّى لِقَلْبٍ مَا وَعَى أَغْطِيَةٌ تَمْنَعُ مِنْهُ الْبَصَرَا
 وَالْوَقْرُ قَدْ فَسَّرَهُ بِالصَّمَمِ مَحِلُّهَا أَيْ فِي ارْتِفَاعٍ قَدْ سَمَا
 كَذَا وَلِلْوُقُوفِ مَالٌ قَلْبِي مِنْهَا فَأَيْهَا تَزِيدُ عَرْضَا
 أَسْفَلَ مَوْضِعٍ عَلَيْهِ يُحْمَلُ مِنْ هَرَمٍ وَلَا بِهِمْ صَغِيرُ
 مُنْعَمِينَ وَلَهُمْ طِيبُ الثَّوَى فَإِنَّ فِيهِ لِحَيَّةٍ يَرُوءَا
 كَرَامَةً مِنْ رَبِّهِ مَحْصُوصَا بَيْنَهُمَا تَبَايُنٌ وَوَسْعُ
 مَلَائِكَا لِأَدَمِ الْمَحْمُودِ فَيَالَهَا مَنَزَلَةً قَدْ ارْتَقَى
 أُمَّةُ أَحْمَدٍ هُمْ الْخِيَارُ وَهُوَ مَقَامٌ فِي الْوَرَى مَحْمُودُ
 وَالْحَدُّ بِالْفَرَضِ فَلَا تُمَارِي فَرَائِضُ اللَّهِ بِلَا اشْتِبَاهِ

وَفَرَضَ الْعَطَا إِذَا مَاحَدًا
فَهِيَ فَرِيضَةٌ لِكُلِّ شَهْرٍ
وَأَلْفَ أَلْفٍ قِيلَ فِي الْأَضْعَافِ
هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ التَّكْثِيرِ
وَأِنْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ يُرَوَى خَبْرٌ
فَالْمُصْطَفَى مُبَيَّنٌ مَا نُزِّلَا
وَبَسْطَةُ طَوْلًا وَقُوَّةٌ مَعَا
مَنْ أَلَدَى مَرَّ عَلَى الْقَرْيَةِ قَدْ
كَانَ نَبِيًّا فَمَحَاهُ اللَّهُ
إِذْ سَأَلَ الْإِلَاهَ عَنْ سِرِّ الْقَدَرِ
قُلْتُ وَهَذَا يَسْتَحِيلُ فِي نَبِيٍّ
مَنْ كَذَبَ الْيَهُودَ فِيمَا أَحْسَبُ
وَبَعْضُ مَنْ فَسَّرَ يَأْخُذُونَا
وَرُبَّمَا قَدْ أَخَذُوا ذَلِكَ مِنْ
لِكْنَهُ مِنْ قَبْلِهِ قَدْ كَذَبَا
بَلْ كَذَبَ الْيَهُودُ فِي عُزَيْرٍ
بَلِ الصَّحِيحُ أَنَّهُ وَلِيِّ
وَذَلِكَ الصَّفْوَانُ صَافِي الْحَجَرِ
أَيُّقَى ذَلِكَ التَّرَابُ فِيهِ
حَدًّا لَهُ وَلَمْ يَكُنْ تَعْدَى
قَدَّرَهَا لَهُ وَلِيَّ الْأَمْرِ
وَلَا أَرَى التَّحْدِيدَ بِالْآلَافِ
فِي الْأَجْرِ لَا الْحِسَابِ وَالتَّقْدِيرِ
قَدْ صَحَّ يَسْقُطَنَّ هَذَا النَّظَرُ
لَا نَبْتَغِي عَمَّا يَقُولُ مَحُولًا
ذَلِكَ لِطَالُوتَ الْإِلَاهُ جَمْعًا
قِيلَ عُزَيْرٌ وَلَهُ شَأْنٌ وَرَدَ
إِنْ صَحَّ مَا الْأَصْلُ هُنَا حَكَاهُ
قَالَ وَقَدْ نَهَاةُ لَكِنْ مَا أزدَجَرَ
فَعَلَّ هَذَا كَانَ نَوْعُ كَذِبٍ
ذَلِكَ فَهُمْ فِي الْأَنْبِيَاءِ كَذَبُوا
عَنْهُمْ لِأَنَّهُمْ يُصَدِّقُونَا
مُسْلِمِهِمْ وَلَمْ يَكُنْ لِيَكْذِبَنَّ
وَقَدْ رَوَاهُ مَا يَرَاهُ كَذِبًا
قَالُوا ابْنُ رَبِّي وَهُوَ أَيْ جَوْرٍ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ نَبِيٌّ
وَوَائِلٌ فَهُوَ أَشَدُّ الْمَطَرِ
تَرَاهُ بَعْدَ وَائِلٍ يَأْتِيهِ

وَهُوَ مِثَالُ (١) عَامِلٍ لِعَيْرٍ
وَزَكَرِيَّا بِالْعَشِيِّ أَمْرًا
إِنَّ الْعَشِيَّ آخِرُ النَّهَارِ
وَأَكْمَهُ يُرْوَهُ الْمَسِيحُ
يُولَدُ أَعْمَى فَإِذَا مَا أَبْصَرَ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ الْأَعْمَى وَلَمْ
مِنْ قَبْلِ تَوْرَةِ الْكَلِيمِ حَرَمًا
وَذَاكَ فِيمَا قِيلَ لَحْمُ الْإِبْلِ (٣)
وَشَرَعْنَا أَحْلَهُ فَخَنُ مِنْ
وَكَانَ دِينُهُمْ مِنَ التَّحْرِيجِ
وَلَمْ يَكُنْ فِي دِينِنَا مِنْ حَرَجٍ
وَمَا الْغُرَابُ غَيْرَ طَائِرٍ عَهْدٍ
قَالَ الْعَدُوُّ فِيمَا أُغْوِيْتَنِي
سَوْءُهُ عَوْرَتُهُ وَأُلْزَلَا
وَالرِّيشُ قِيلَ الْمَالُ وَالْمَتَاعُ
وَذَلِكَ الْعَفَافُ وَالْكَفَافُ
وَلَيْسَ كَالْتَّقْوَى لِبَاسٌ يُذَكَّرُ

رَبِّي فَقَدْ حُرِمَ كُلُّ خَيْرٍ
يُسَبِّحُ اللَّهَ وَأَنْ يُكَّرَا
أَوَائِلُ النَّهَارِ بِالْإِبْكَارِ
فَذَاكَ مَنْ بَصَرُهُ مَمْسُوحٌ
هَذَا فَلَا عَجَازَ (٢) لَهُ قَدْ بَهَرَا
يَشْتَرِطُوا وَلَادَةً فَتَلْتَزِمُ
يَعْقُوبُ شَيْئًا فَلَهُ لَمْ يُطْعَمَا
وَكَانَ قَبْلَهُ مِنَ الْمُحَلَّلِ
قَوْمٌ تُخَالِفُ الْيَهُودَ فَاغْلَمَنُ
فِي غَايَةِ زَادُوهُ بِالتَّغْوِيَجِ
وَذَلِكَ الضِّيقُ وَسَوْءُ الْمَخْرَجِ
يُعَمَّرَنَّ أَلْفَ عَامٍ قَدْ وَجَدَ
مَعْنَاهُ عَنْ قُرْبِكَ قَدْ حَبِيبَتِي
لَنَا لِبَاسًا بِالثِّيَابِ حَصَلَا
وَلِلتَّقَى مِنْ سِتْرِهَا أَنْوَاعُ
وَوَرَعٌ ثَمَّتْ بِهِ الْأَوْصَافُ
لِكُلِّ سَوَاقٍ تَرَاهَا تُسْتَرُ

(١) قوله : «مثال» هو مضاف إلى عامل .

(٢) فلا عجاز : بكسر اللام وإسقاط حركة الألف لإقامة الوزن .

(٣) قوله : «لحم الإبل» أي أن يعقوب عليه السلام حرم لحم الإبل قال الله تعالى : ﴿كل الطعام كان حلالاً لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه﴾ ، وإسرائيل هو يعقوب .

وَهُوَ يَرَاكُمْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُ
مَعْنَاهُ يَخْتَفِي فَلَا تَرَاهُ
وَهُمْ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ فَلَا
فَكُلٌّ مَنْ قَالَ يَرَى الْجِنَّ فَقَدْ
بَلَّ قِيلَ يُبْرَأَنَّ مِنْهُ وَوَقَفَ
وَلَا أَقُولُ يُبْرَأَنَّ مِنْهُ
لَأَنَّ مَا فِيهَا هُوَ التَّخْيِيرُ
وَرَصَدَ الْإِنْسَ إِذَا مَارَصَدُوا
مُلْكُ سُلَيْمَانَ لَهُمْ يُصَحِّحُ
وَالْمُصْطَفَى قَدْ أَمْسَكَ الشَّيْطَانَا
لِيَنْظُرُوهُ ثُمَّ بَعْدَ ذِكْرَا
وَقَدْ رَأَاهُمْ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ
تَصَوُّرَ الْجِنِّ (١) أَنَا أُنَاسٌ أَلْكَرُوا

وَيَدْخُلَنَّ حَيْثُ لَا تَدْرُونَهُ
وَمِثْلُهُ كُلُّ الَّذِي ضَاهَاهُ
تَرَاهُمْ إِذْ سِتْرُهُمْ قَدْ حَصَلَ
خَالَفَ ذَا فَقَوْلُهُ حَتْمًا يُرَدُّ
بَعْضٌ فَلَمْ يُبْرَأَ مِنَ الَّذِي وَصَفَ
وَالْآيُ لَا أَقُولُ ثَمَنَعْنَهُ
عَنْ حَالِهِمْ وَذَلِكَ التَّحْذِيرُ
لَسْنَا تَرَاهُ وَيَرَانَا الرَّصَدُ
رُؤْيَاهُمْ فَالْمَنْعُ لَيْسَ يَصْلُحُ
وَهُمْ أَنَّ يَرْبِطُهُ عِيَانَا
دُعَا سُلَيْمَانَ وَعَنْهُ أَهْرَا
وَلَمْ يَكُنْ مُتَّهَمًا بِكَذِبٍ
وَقَالَ قَوْمٌ لَهُمْ تَصَوُّرُ

(١) قوله : « تصور الجن » أي انقلاب صورهم على هيئات مختلفة ، وهذا ممكن إذا كان من نوع قلب الأعيان كما يقع ذلك من أصحاب القمار ، وأما الاقترار على تبديل الصورة الحقيقية التي خلُق عليها الجنى ، فهو عندي من المستحيل فى حقه ، والله أعلم .

وَفِي دُخُولِهِمْ بِجِسْمِ الْإِنْسِ
وَقَوْلُهُمْ مِنَ الْمُحَالِ جِسْمُ
إِذْ قَدْ يَكُونُ الْجِسْمُ ذَا أَجْوَافٍ
فَالْمَاءُ وَالطَّعَامُ جِسْمٌ دَخَلَا
وَالْكُلُّ جِسْمٌ وَالْمُحَالُ جِسْمٌ
وَالْجِنُّ قِيلَ يَتَنَاقَحُونَ
وَمِنْهُمْ الْكُفَّارُ وَالْأَبْرَارُ
وَهُمْ عَلَى مَذَاهِبٍ تَفَرَّقُوا
وَالْخُلْفُ فِي تَزْوُجِ الْإِنْسِيِّ
مَا نَعُهُ يَمْنَعُهُ لِأَجْلِ مَا
فَهُمْ يَغْيَبُونَ عَنِ الْأَبْصَارِ

خُلِفَ وَلِلْجَوَازِ مَالَتْ نَفْسِي (١)
يَدْخُلُ جِسْمًا لَمْ يَكُنْ يَعُمُّ
يَدْخُلُ فِي الْجَوْفِ بِلَا اخْتِلَافٍ
فِي جَوْفٍ مَنْ يَمْنَعُ ذَا التَّدْخُلِ
يَدْخُلُ جِسْمًا لَيْسَ فِيهِ الْحُكْمُ
كَمِثْلِنَا وَيَتَنَاسَلُونَ
وَنُصَحَاءُ الدِّينِ وَالْأَحْيَارُ
فَفِيهِمْ كَالْأَنْسِ أَيْضًا فِرْقٌ
جَنِّيَّةٌ يُذَكَّرُ فِي الْمَحْكِيِّ
كَانَ مِنَ الْغَيْبَةِ (٢) فِيهِمْ عُلَمَاءُ
يَكُونُ بِالزَّوْجَةِ غَيْرَ دَارِي

(١) مسألة دخول الجن في جسم الإنسان ليس لها استناد شرعي في الحقيقة ، لا من الكتاب ولا من السنة فقد أُلِفَ فيها كتب خاصة كآكام المرجان ، وغيره . فأنت إذا جمعت ما يستدل به القائلون بصحة دخول الجن في جسم الإنسان ؛ لا تجد إلا التأويل والتخمين ، فالمسئلة إذا حللناها من حيث الحقيقة فإننا نجد القول بثبوت ذلك دعوى لا نصيب لها من الصحة . فالجسم الحي لا يدخل في مثله ، ولو كان الجن يستطيع أن يتشكل بحسب لطافته بالحيوان الطفيلي ، فلا منفذ له إلى الجسم وامتزاجه به امتزاج الدم ؛ كما حملوا عليه حديث «إن الشيطان ليحرق من ابن آدم» الخ وما استدلل به المصنف من دخول الطعام في جوف الإنسان لا ينهض شيئاً إذ الطعام مادة ميتة والجن أجسام حية ، والعجب من ميله إلى قبوله مع تحقيقه وتدقيقه . نعم ميله يفيدنا بمجرد استرواح منه دون الحزم ، ولكن القول بنفيه هو الذي يقبل عند التحقيق ، ولو قلنا أن الجوف يعد أن ينفذ إليه الجن ولَوْ شديد اللطافة جداً فتجاويف الهيكل الجسماني التي هي مجاري الدم غير ممكن أن ينفذ فيها جسم ذو روح ، وهذا ما ينفيه النافون ، والمس الذي ذكره القرآن ، والجرى الذي ذكره الحديث ؛ كلاهما بمعنى الوسوسة والتخييل ، وهذا في استطاعة الجن ، وهم أجسام نارية في غاية اللطف ، كما في استطاعة الملائكة التحدث إلى الإنسان وَلَهَامُهُ وهم أجسام نورانية في غاية اللطافة . ولمذاهب الأعراب دخل كبير في المسئلة ، راجت على الكثير ، فاشتبه عليهم الأمر ولا تنسى ما يبيده الدجالون من استخدام مردة الجن ، الذين يوحون إلى أوليائهم ما صرف عن إدراك الحقيقة والله أعلم بالصواب . أبو اسحاق .

(٢) قوله : «من الغيبة» بفتح الغين من الغياب .

لَعَلَّ غَيْرَهَا أَتَاهُ وَهُوَ لَا
وَمَنْ يُجَوِّزُهُ يُجَوِّزُهُ لِمَا
فَهُمْ كَمِثْلِنَا مُكَلَّفُونَا
وَمَنْعُهُ هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدِي
وَتَلَزَمَ الزَّكَاةُ الْأَغْنِيَاءُ
كَذَلِكَ الْحَجُّ كَذَا الصَّلَاةُ
حَتَّى يَصِحَّ عُذْرُهُمْ مِنْ بَعْضِ
وَدَعْوَةُ الرَّسُولِ أَيْضاً فِيهِمْ
لَأَنَّهُ لِلثَّقَلَيْنِ أُرْسِلَا
وَرَجُلٌ أَرَادَ أَنْ يَسْتَحْدِمَا
فَإِنْ يَكُنْ فِي نَفْسِهِ قَدَرًا
وَأِنْ يَكُنْ قَدَرٌ عَجْزُهُ ضَمِنْ
وَمَا ضَمَانُهُ سِوَى الْإِثْمِ فَإِنْ
وَأُمُّ بَلْقَيْسَ مِنَ الْجِنِّ وَقَدْ
أَتَدْرِي أَنْتَ مَنْ هُمُ الْأَبَالِسَةُ
وَالْفَرْدُ إِبْلِيسُ فَهُمْ جَمْعٌ وَمَا
يَفْنُونَ إِلَّا جَدَّهُمْ إِبْلِيسًا
وَإِنَّمَا الْأَعْرَافُ حَائِطٌ غَدَا
وَأَهْلُهُ قَوْمٌ لَهُمْ أَفْعَالُ

يَعْرِفُهَا فَمِنْ هُنَاكَ حُظْلًا
كَانَ مِنَ التَّكْلِيفِ فِيهِمْ لَزْمًا
حِلًّا وَحُرْمَةً بِمَا يُنْهَوْنَ
إِنِّي أَرَى الْفِعْلَ لَهُ تَعَدِّي
مِنْهُمْ كَمَا تَلَزَمْنَا سِوَاءِ
تَلَزَمُهُمُ وَالصَّوْمُ وَالصَّلَاتُ (١)
مَا قَدْ ذَكَّرْنَا مِنْ سُقُوطِ الْفَرْضِ
كَمِثْلِنَا بِلَا خِلَافٍ لَهُمْ
فَبَلَغَ الْجَمِيعَ مَا قَدْ حُمِّلَا
لِلْجَنِّ نَالُوهُ بِمَا قَدْ أَلَّمَا
يَقْوَى فَإِنَّهُ بِذَلِكَ عُذْرًا
لِمَا أَصَابَهُ إِذَا لَمْ يَقْدِرَنَّ
تَابَ قَرَبُ الْعَرْشِ عَنْهُ يَغْفِرَنَّ
قِيلَ كَذَلِكَ أُمُّ دَجَالٍ تُعَدُّ
هُمُ الشَّيَاطِينُ هُمُ الْأَخَانِسَةُ
يَكُونُ فِيهِمُ الْمُطِيعُ فَاعْلَمَا
يَكُونُ فِي تَعْمِيرِهِ مَنْحُوسَا
مَا بَيْنَ جَنَّةٍ وَنَارٍ مَقْعَدَا
قَدْ اقْتَضَتْ حَبْسَهُمْ يُقَالُ

(١) قوله : «الصَّلَاتُ» جمع صِلة ؛ وهي ما كان مندوبا إليه من الصدقة والمعروف والتواصل .

فَيُحْبَسُونَ فِيهِ حَتَّى يُقْضَى
ثُمَّ إِلَى الْجَنَّةِ يُحْشَرُونَ
يُسَلَّمُونَ وَيُهَيَّئُونَ
ثُمَّ يُؤَبَّخُونَ أَهْلَ النَّارِ
وَقِيلَ أَنْ أَهْلَهُ مَلَائِكَه
وَأَوَّلَ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَظْهَرُ
فَيَطْمَعُونَ بِدُخُولِ الْجَنَّةِ
وَقَوْمُهُ أَتَوْهُ يُهَرِّغُونَ
بُرْهَانَ رَبِّهِ أَتَى لِيُوسِفَا
وَقِيلَ كَفَّ مَا بِهِ ذِرَاعُ
وَقَالَ بَعْضٌ قَدْ رَأَى يَعْقُوبَا
وَقَالَ بَعْضٌ هَاتِفٌ قَدْ هَتَفَا
وَقَالَ بَعْضٌ صَنَمٌ قَدْ كَانَا
فَقَالَ تَسْتَحِينَ مِنْ جَمَادٍ
كَيْفَ أَنَا لَا أُسْتَحَى مِنْ خَالِقِي
فَأَمْسَكَتُهُ مِنْ قَمِيصٍ مِنْ وَرَا
فَانْقَدَّ ذَلِكَ الْقَمِيصُ وَانْطَلَقَ
إِذَا بِرُؤُوسِهَا هُنَاكَ وَهِيَ فِي
قَالَتْ فَمَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَا

مَا بَيْنَ هَذَا الْخَلْقِ ثُمَّ يُمَضَى
لَأَنَّهُمْ فِي ذَلِكَ يَطْمَعُونَ
بِذَلِكَ مِنْ قَبْلِ يَدْخُلُونَ
عَلَى الَّذِي كَانَ مِنَ الْإِكْفَارِ
تَشْهَدُ أَمْوَالًا لِقَوْمٍ سَالِكَةٍ
لَمَّا إِلَيْهِ الْآيَةُ قَدْ تَوَشَّرُ (١)
يُرْجَحُهُ بِأَقْوَى حُجَّةٍ
لِفَحْشِهِمْ مَعْنَاهُ يُسْرِعُونَ
عِصْمَةَ رَبِّهِ لَهُ عَلَى الْوَفَا
بِهِ عَنِ الذُّنُوبِ الْاِمْتِنَاعُ
عَضَّ عَلَى إِنْهَامِهِ غَضُوبًا
وَقَالَ لَا تَفْعَلْ كَفِعْلٍ مَنْ هَفَا
غَطَّتْهُ قَالَتْ أُسْتَحَى يَرَانَا
حَلَا مِنَ الْإِصْلَاحِ وَالْإِفْسَادِ
فَبَادَرَ الْبَابَ بِلَا تَعَانِقٍ
لِيَرْجِعَنَّ نَحْوَهَا إِذْ نَفَرَا
فَبَادَرَ الْبَابَ وَكَانَ قَدْ غُلِقَ
طِلَابِهِ مِنْ غَيْرِ مَا تَوَقَّفَ
بَاهْلِكَ السُّوءِ أَوْ الْفُسَادَا

(١) قوله : «توشر» أى تشير .

فَقَالَ إِنَّهَا هِيَ الْمُرَاوِدَةُ
 مَنْ بَعْدَ أَنْ رَأَوْا بَرَاءَةَ الْفَتَى
 سِيَاسَةً لِيَقْطَعُوا الْكَلَامَا
 فَكَانَ فِي السَّجْنِ لِأَهْلِ السَّجْنِ
 عِلْمُهُ إِلَهُهُ التَّغْيِيرَا
 فَكَانَ ذَاكَ سَبِيًّا لِلْفَرْجِ
 مَنْزِلَةً عَالِيَةً قَدْ نَالَا
 مَلَكُهُ خَالِقُهُ رِقَابَا
 أَكْثَرُ مَا قَدْ قِيلَ فِي الْأَحْلَامِ (١)
 سِقَايَةً فِي رَحْلِهِ قَدْ جَعَلَا
 وَهُوَ الَّذِي يَشْرَبُ فِيهِ الْمَلِكُ
 وَقَالَ بَعْضُ أَتَّةٍ مِكْيَالُ
 وَأَبَوِيهِ فَوْقَ عَرْشِهِ رَفَعُ
 وَعَرْشُ بَلْقِيسَ سَرِيرُهَا وَقَدْ
 عَرْشُ الْإِلَهِ أَيْ سَرِيرُ دَبْرَا
 فَمِنْ هُنَاكَ يَنْزِلُ التَّدْبِيرُ
 وَهُوَ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى أَيْ قَهْرَا
 قَدْ اسْتَوَى بِشَرِّ عَلَى الْعِرَاقِ
 مَعْنَاهُ أَتَّةٌ لَهَا قَدْ قَهْرَا

فَأَنْكَرَتْ أَقَامَ رَبِّي شَاهِدَةً
 بَدَا لَهُمْ أَنْ يَسْجُنُوهُ فَأَتَى
 وَيَدْفَعُوا مِنَ الْوَرَى الْمَلَامَا
 أَنْسَاءً مُسَلِّيًّا لِكُلِّ حُزْنِ
 فَكَانَ بِالرُّؤْيَا إِذَا خَيْرَا
 إِذْ نَالَ بِالتَّغْيِيرِ حُسْنَ الْمَخْرَجِ
 لَمَّا انْقَضَى مِنْ سَجْنِهِ مَا طَالَا
 عِبَادِهِ وَأَحْسَنَ الْمَأْبَا
 جُزْءٌ مِنَ الْوَحْيِ بِلَا تَمَامِ
 يَعْنِي إِنْاءَ حَسَنًا مُكَلَّلَا
 لِأَنَّهُ مِنْ ذَهَبٍ مُسَبَّكُ
 مِنْ فِضَّةٍ كَانَ بِهِ يُكَالُ
 وَهُوَ سَرِيرُهُ الَّذِي لَهُ ارْتَفَعُ
 أَتَى بِمَعْنَى الْقَصْرِ فِيمَا قَدْ وَرَدُ
 فِيهِ أُمُورَ الْخَلْقِ مِمَّا قَدْ بَرَى
 لِلْأَرْضِ ثُمَّ نَحْوَهُ يَصِيرُ
 وَهُوَ كِنَايَةٌ لِمَنْ قَدْ ظَهَرَ
 مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ
 بَغَيْرِ سَيْفٍ لِقِتَالِ شَهْرَا

(١) الأحلام : جمع حلم بضم الحاء واللام ، هو ما يراه النائم في نومه من الأمور .

هُوَ الْقَرِينُ عِنْدَنَا فِي الْقِيلِ
 كُلُّ كِتَابٍ قَدْ أَتَى وَسُمِعَا
 مِنْ خَلْقِهِ وَهُوَ الْعَظِيمُ الصَّمَدُ
 مَا دُونُهُ وَلَيْسَ يُمَحَا اللّٰوْحُ
 وَذَلِكَ طِينٌ يَابِسٌ فِي الْحَالِ
 أَيُّ حُمْدَةٍ مُنْتَهَى يَرَوْنَا
 ذَلِكَ إِلَّا حَرْفًا قَدْ عَلِمَا
 بِذَلِكَ جَمْعُ مَالِهِ تَنْقِلَا
 يَدْخُلُ فِي مَنَافِدٍ تَسْمَمَا
 مِنْ لَهَبِ النَّارِ كَذَلِكَ وَصِفَا
 إِمْكَانَ هَذَا عَقْلُكَ الْمُصَوِّرُ
 لَا تُنْكِرُنَّ مَا كَانَ عَنْهُ جَاءَا
 إِنْ صَحَّ فِيهِ الثَّقُلُ حَيْثُ يُثْقَلُ
 مَا الْبَعْثُ مَا الْعَذَابُ مَا النَّعِيمُ
 كَمَبْدَاءِ الْحَالِ بِأُولَى النَّشْأَةِ
 أَيْ صَاغِرُونَ مُتَدَلِّلُونَ
 جَبَابِرٌ مَعْنَاهُ صَاغِرِينَ
 وَقَدْ تُهِنَا فَهُوَ نَوْعٌ حُرْمٍ
 وَمَا الرُّقَى مَعَ جَهْلِنَا مَا نَنْطِقُ
 لَعَلَّ فِي ذَلِكَ نَوْعٌ كُفْرٍ
 تَعْلِيْقُهَا فِيهِ اخْتِلَافٌ قَدْ ثَبَتَ

وَذَلِكَ الصِّنَوَانُ فِي النَّخِيلِ
 أُمُّ الْكِتَابِ اللّٰوْحُ حَيْثُ جَمَعَا
 وَفِيهِ مَا لَمْ يَعْلَمْنَهُ أَحَدٌ
 يُثَبَّتُ مَا يَشَاءُ بَلْ وَيَمْحُو
 وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ
 وَكَانَ ذَاكَ حَمًا مَسْنُونًا
 فَصَارَ كَالْفَخَّارِ يَابِسًا وَمَا
 وَكَانَ قَبْلَهُ ثَرَابًا حَصَلَا
 وَالْجَنُّ مِنْ نَارِ السَّمُومِ وَهُوَ مَا
 وَذَلِكَ الْمَارِجُ وَهُوَ مَا صَفَا
 مَا أَبْدَعَ الْأَمْرَيْنِ هَلْ يُصَوِّرُ
 قَالَهُ قَادِرٌ عَلَى مَا شَاءَا
 نَقْبَلُ مَا نَعْقِلُهُ أَوْ نَجْهَلُ
 فَمَا عَذَابُ الْقَبْرِ وَالتَّعْلِيمُ
 جَمِيعُ ذَلِكَ مُمَكِّنٌ فِي الْقُدْرَةِ
 وَسَجْدًا لِلَّهِ دَاخِرُونَ
 وَيَدْخُلُونَ النَّارَ دَاخِرِينَ
 أَنْقَفُ مَا لَيْسَ لَنَا بِعِلْمٍ
 فَمَا التَّعَاوِيذُ الَّتِي تُعَلَّقُ
 وَكَيْفَ نَكْتُبَنَّ مَا لَمْ نَدْرِ
 وَفِي التَّعَاوِيذِ إِذَا مَا عَلِمْتَ

أَجَارَهُ قَوْمٌ وَقَوْمٌ مَنَعُوا
وَالْأَصْلُ قَدْ يَقُولُ بِالْجَوَازِ
يَقُولُ لَا أَرَى دَلِيلًا مَنَعًا
قُلْتُ وَلَكِنْ فِعْلُهُ مُتَدَعٌ
لِلْمَانِعِينَ أَنْ يَقُولُوا هَاتِ
فَمُثِبَتِ الْأَشْيَاءِ يَحْتَاجُ إِلَى
مَنْ قَالَ بِالْجَوَازِ قَالُوا يُكْرَهُ
وَلَا يَجُوزُ حَصْرُ بَوْلِ اللَّصِّ
وَاللَّغْنُ فِي الْإِسْرَى (٢) أَتَى لِلشَّجَرَةِ
وَبَعْضُهُمْ قَالَ أَبُو جَهْلٍ وَمَا
لِأَنَّهُ الْمُنْكَرُ لِلزُّقُومِ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّمَا الْمَلْعُونُ
وَالْجَمَلُ الْمَلْعُونُ فِي التَّوْرَاتِ
يُرِيدُ لَعْنَ مَنْ لَهُ قَدْ رَكِبَا
وَقِيلَ بَلْ شَجَرَةُ الزُّقُومِ
مَلْعُونَةٌ مُبْعَدَةٌ عَنْ رَحْمَتِهِ
وَقَوْلُهُ أَرَاكَ مَثْبُورًا فَمَا
وَقِيلَ مَصْرُوفًا عَنِ الْخَيْرَاتِ

وَإِنِّي أُرْكَنُ مَعَ مَنْ يَمْنَعُ
حَقِيقَةً وَلَيْسَ بِالْمَجَازِ
مِنْهَا فَيَقْبَلْنَ مَا قَدْ رُفِعَا
وَالْأَصْلُ أَنْ يُمْنَعَ مَا يُتَدَعُ
بِحُجَّةٍ تُؤْذِنُ بِالثَّبَاتِ
ذَاكَ وَلَا يَحْتَاجُ مَنْ قَدْ حَظَلَا (١)
عَلَى بَهِيمَةٍ وَذَا تَنَزَّرُهُ
لَأَنَّهُ لِلضَّرِّ قَدْ يَسْتَقْصِي
فَقِيلَ أَنَّهُ أَرَادَ الْكُفْرَةَ
عَمَّ بَلْ حَصَّ لِمَا قَدْ فَهِمَا
تَنْطَعًا وَالنَّارِ وَالْيَحْمُومِ
آكِلُهَا مِنْ كُلِّ مَا يَكُونُ
جَاءَتْ بِهِ الْأَحْبَارُ عَنْ ثِقَاتٍ
وَذَاكَ مَخْصُوصٌ لِشَيْءٍ طَلَبَا
تَنَبَّثَ لِلْكَفَّارِ فِي الْجَحِيمِ
لَأَنَّ مَنَشَاهَا بِأَصْلِ نَقْمَتِهِ
أَرَادَ إِلَّا هَالِكًا عَلَى الْعَمَى
مَا دَامَ حَيًّا وَإِلَى الْمَمَاتِ

(١) حظلا : أي منع .

(٢) قوله : « في الإسرى » أي في سورة الإسرى .

فَصَدَّقَ الْإِلَٰهَ ظَنُّ مُوسَى
وَفَجَّوَةً فِي كَهْفِهِمْ مُتَّسِعٌ
وَقِيلَ ذُو الْقُرَيْنِ إِنَّهُ نَبِيٌّ
عَصَدَهُ إِلَهُهُ بِالْخَضِيرِ
وَسَدُّ بَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ بَنَى
أَوْلَادُ يَافِثٍ وَقِيلَ الشُّرْكُ
كَانُوا غُرَاةً فَبَنَى السَّدُّ فَلَمْ
رِكَزاً هُوَ الصَّوْتُ الْخَفِيُّ قِيلاً
يَذُرُهَا قَاعاً مَكَاناً مُسْتَوِي
إِذْ تَفَشَّتْ فِي الْحَرْثِ أَغْنَامُ الْوَرَى
وَأَكَلُهَا إِنْ كَانَ بِالنَّهَارِ
وَالْوَيْلُ فَسَرُّوا بِهِ الثُّبُورَا
وَالهَبَأُ الْمَنْشُورُ شَيْءٌ يُنْتَظَرُ
وَهُوَ مِثَالُ عَمَلِ الْكُفَّارِ
يَلْقَى أَثَاماً أَيْ جَزَاءَ الْإِثْمِ
وَذَاكَ فِي جَهَنَّمَ وَقِيلاً
أَهْوَنُ يَعْنِي هَيْئاً عَلَيْهِ
كَأَكْبَرُ يَعْنِي بِهِ كَبِيرَا

إِذْ ظَنَّ فِي عَدُوِّهِ التَّائِسَا (١)
لَهُمْ بِهَا مِنْ بَيْنِهِ تَوَسُّعٌ
وَقِيلَ عَبْدٌ صَالِحٌ غَيْرُ أَبِي
مُؤَازِرَا فَحَبَّذاً مِنْ وَرَرِ
وَهُمْ مِنَ الْإِنْسِ عَلَى مَا بَيْنَا
مِنْهُمْ فَجَرَّهُمْ إِلَيْنَا التَّرْكُ
يَرَوَا سَبِيلاً فَأَقَامُوا وَالْحَسَمُ
هَلْ تَسْمَعُنَ رِكَزاً لَهُمْ وَقِيلاً
وَصَفْصَفاً لَا بُتَ فِيهِ يَسْتَوِي
فَذَاكَ أَكُلَ اللَّيْلِ فِيمَا فُسِّرَا
فَذَاكَ رَعَى دُونَ مَا تَمَارِي
وَهَالِكِينَ قِيلَ مَعْنَى بُورَا
فِي الشَّمْسِ إِنْ مِنْ كَوِّهِ يَنْتَشِرُ
يَصِيرُ فِي الْأُخْرَى كَمِثْلِ الدَّارِي (٢)
وَقِيلَ وَادٍ حَصَّةٌ بِالْإِسْمِ
غَيٌّ فَلَا يُوفِّقُ السَّبِيلَا
مَا شَاءَهُ وَطَائِعَاً لَدَيْهِ
فَأَفْعَلٌ قَدْ اقْتَضَى التَّفْسِيرَا

(١) قوله : «التائيساء» أي الإياس من إيمانه فكان كذلك .

(٢) قوله : «الداري» وهو ما تدرجه الريح من التراب ، وأصله المذرى ، فأطلق اسم الفاعل على المفعول ، وكثر استعماله عندنا فصار حقيقة عرفية اهـ ص .

إِذْ بَابُهُ أَفْعَلَ لَكِنْ صُرِفَا إِذْ كُلُّهَا فِي قُدْرَةِ الْمَوْلَى سَوَا وَلَمْ يُشَارِكْهُ تَعَالَى فِي الْعِظَمِ صَلَّوْا عَلَيْهِ فَالصَّلَاةُ تَنْفَعُ إِذَا رَأَيْتَ مَا بِهِ تُسَرُّ وَقَدَّرَ الرَّبُّ مَنَازِلَ الْقَمَرِ تَسِيرُهُ وَالشَّمْسُ (١) فِي الْمَنَازِلِ وَذَاكَ يُدْعَى عِنْدَنَا بِالْفَلَكَ يَعْنِي السَّمَاءَ فِي جَمِيعِ الْآيِ وَإِنَّ فِيهِ لِلْوَرَى لَعِبْرًا وَإِنَّمَا نَمْنَعُ أَنْ تُرَاعَى فَلَيْسَ لِلصَّحْبِ وَلَا لِلْمُصْطَفَى لَكِنَّهُ أُحْدِثَ بَعْدَ وَانْتَشَرَ وَنَظَرَةُ النُّجُومِ مِنْ خَلِيلٍ وَالْإِعْتِدَادُ (٤) بِالنُّجُومِ مُنْعًا

عَنْ أَصْلِهِ لِأَجْلِ مَعْنَى عُرِفَا فَالْقَهْرُ فِي جَمِيعِهَا قَدْ اسْتَوَى شَيْءٌ فَيَحْتَاجُ إِلَى الْفَضْلِ الْأَعْمِ قِيلَ وَلِلْعَيْنِ خُصُوصًا تَدْفَعُ صَلَّ عَلَى الْمُخْتَارِ يُنْفَى الضَّرُّ بِحِكْمَةٍ بِالْعَةِ وَفَقِ الْقَدَرُ بِهِئَةِ يُعْرَفُ فِي الْأَوَائِلِ ذَاتُ الْبُرُوجِ بَلْ وَذَاكَ الْخُبُكُ (٢) حُجَّةٌ مَنْ اثْبَتَهُ بِالرَّأْيِ لَا نَمْنَعَنَّ فِي النُّجُومِ التَّظْرَا فِي الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ وَأَنْ تُرَاعَا (٣) بِهَا اِغْتِنَاءٌ وَكَذَا مَنْ سَلَفَا وَكَانَ مِنْ عِلْمٍ قَدِيمٍ قَدْ غَبَرَ إِلَيْنَا حُجَّةٌ هَذَا الْقِيلُ فِي شَرْعِنَا فَفَارِقِ الَّذِي ادَّعَى

(١) قوله : «والشمس» مفعول له أي مع الشمس ، ويجوز أن يكون الواو للعطف ، ولكنه ضعيف .

(٢) قوله : «ذات الحبك» هي السماء والحبك مسالك الملائكة عليهم السلام فيها .

(٣) قوله : «تراعي» الأولى بمعنى تلاحظ ، والثانية من الروع وهو الخوف - اهـ ص .

(٤) قوله : «والاعتداد» يعني أن الاعتداد بالنجوم ؛ على معنى التصديق بما يستدل به المنجمون ؛ من سعد

أو نحس أو خير أو شر ؛ ممنوع في شرع الله بل الخير والشر والنفع والضر كله من الله .

دع النجوم لطرق يعيش بها وبالعوام فالله هو الملك

إن النبي وأصحاب النبي نوا عن النجوم وقد أبهرت ما ملكوا

وَاللَّجِينَ ثَلَّةٌ (١) أَلْقَاهُ
 مِنَ الذِّبْحِ ؟ قِيلَ إِسْمَاعِيلُ
 إِذْ أَصْلُهُ قَدْ كَانَ فِي الْمَوْجُودِ
 وَالْقِطُّ قَدْ فُسِّرَ بِالْكِتَابِ
 فَقِطْنَا عَجَلَهُ أَيَّ مَا كُتِبَا
 وَذَاكَ مِنْ أَبْلَغِ تَكْذِيبٍ كَمَا
 إِنَّ الشُّرُوقَ وَكَذَا الْإِشْرَاقُ
 لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاءِ فَرَّبَى
 وَسَامِدُونَ قِيلَ شَامِخُونَ
 يُقَالُ قَدْ بَرِطَمَ حِينَ انْتَفَحَا
 وَقِيلَ سَاهُونَ وَلَا عِبُونَ
 وَأَشْرَ مَعْنَاهُ قِيلَ بَطُرُ
 وَالتَّجْمُ أَشْجَارٌ بَغِيرِ سَاقٍ
 وَمَالَهُ سَاقٌ فَذَاكَ شَجَرُ
 لَا يُنْزَفُونَ بِشَرَابِ الْجَنَّةِ
 وَذَاكَ مَعْنَى قَوْلِهِ مَا فِيهَا

بَشِدَّةٌ لِيَرْضَيْنَ مَوْلَاهُ
 وَقِيلَ إِسْحَاقُ وَذَا عَلِيلُ
 يُحْكِي لَنَا عَنْ حَسَدِ الْيَهُودِ
 وَهُوَ الَّذِي يَجْمَعُ لِلْحِسَابِ
 لَنَا فَعَجَّلَهُ لَنَا مُقَرَّبَا
 قَالُوا فَأَسْقِطْ كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ
 وَقْتُ الطَّلُوعِ وَبِهِ اتِّفَاقُ
 لَهُ مَفَاتِيحُ السَّمَاءِ لِلْقُرْبِ
 وَبَعْضُهُمْ قَالَ مُبْرِطُمُونَ
 مِنْ غَضَبٍ وَهُوَ مَقَالٌ رَسَخَا
 وَكُلُّهَا مَعَانِي سَامِدُونَ
 فَذَلِكَ الْكَذَّابُ هُوَ الْأَشْرُ
 وَذَاكَ مِثْلُ الْبَقْلِ بِاتِّفَاقٍ
 جَمِيعُهَا يَسْجُدُ ثُمَّ يَشْكُرُ
 لَا تَذْهَبُنْ عُقُولُهُمْ بِسَكْرَةِ
 غَوْلٍ (٣) خِلَافَ حَمْرَةٍ يَأْتِيهَا

(١) تله : أى صروعه .

(٢) قوله : «والقط» يعنى الوارد فى القرآن فى قوله تعالى : ﴿رَبَّنَا عَجِّلْ لَنَا قِطَّنَا قَبْلَ يَوْمِ الْحِسَابِ﴾ أى كتاب أعمالنا .

(٣) الغول من الاغتيال ، وبه سميت المادة المخدرة فى الخمور ، لأنها تغتال العقول ، والظاهر أن تسمية الكحول بهذا الاسم أخذ من الغول صحفت إلى كؤل باللغة الإفرنجية ، فعربت ممسوخة ككثير من العربية الأصل المفرنجة الفرع — إلى كحول فمن تأمل أصل الاشتقاق وقف على صحة هذا والله أعلم — أبو اسحاق .

ظَلَّ الْأَعَادِي فِي غَدٍ يُحْمُومُ وَالْمُزْنُ قَدْ فَسَّرَ بِالسَّحَابِ وَبَعْضُهُمْ قَدْ خَصَّهُ بِالْأَبْيَضِ وَالْمَاءُ يَأْتِيهِ مِنَ السَّمَاءِ وَقِيلَ فِيهِ يَتَكَوَّنُنَا مَوَاقِعُ النُّجُومِ رَبِّي أَقْسَمًا قَدْ جَاءَ جُمْلَةً لَبِيتِ الْعِزَّةِ نُجْمَ أَنْجُمًا وَيَعْنِي وَقْتًا كَمِثْلِ غَيْثٍ أَغْجَبَ الْكُفَّارَا سُمُّوا بِهِ إِذْ يَسْتُرُونَ الْبَدْرَا وَحِزْبُ رَبِّي مَنْ أَطَاعَ رَبِّي يَجْرِ حِزْبُهُ إِلَى النَّيِّرَانِ قَدْ كَبُرَ الْمَقْتُ لِمَنْ قَدْ قَالَ فَاَلْمَقْتُ هُوَ الْبُغْضُ فَالْبَغِضُ يُنْفَخُ فِي النَّاقُورِ قَرْنُ الصُّورِ شَرَابُ أَهْلِ النَّارِ مِنْ غَسَّاقٍ وَهُوَ دُحَانٌ أَسْوَدٌ بِهِمْ يَحْمِلُ لِلْمَاءِ وَلِلشَّرَابِ مِنَ السَّحَابِ وَالْعُمُومُ أَرْضِي (١) وَهُوَ لَهُ يَكُونُ كَالْوَعَاءِ (٢) وَقِيلَ فِيهِ غَيْرُ ذَا اعْلَمْنَا بِهَا وَذَاكَ الذَّكْرُ يَأْتِي الْأَنْجُمَا وَجَاءَ لِلْمُحْتَارِ غَيْرُ جُمْلَةٍ جُمْلَةً أَوْقَاتٍ بِهَا لَهُ أَتَى يَعْنِي بِهِ الزَّرَّاعُ لَا يُمَارَى وَأَصْلُ مَعْنَى الْكُفْرِ كَانَ السِّتْرَا وَالْحِزْبُ لِلشَّيْطَانِ شَرُّ حِزْبٍ وَأَوَّلَكُمْ يَاشِيعَةَ الشَّيْطَانِ قَوْلًا وَلَمْ يُزَكِّهِ أَفْعَالًا عِنْدَ إِلَهِنَا هُوَ الرَّفِيفُ إِذْ كَانَ يُدْعَى فِيهِ (٣) بِالنَّاقُورِ وَهُوَ صَدِيدُهَا بِالْإِثْفَاقِ

(١) قوله : «والعموم أَرْضِي» أي اختار أن المزن اسم عام للسحاب كله لا يختص بالأبيض منه .
(٢) قوله : «وهو له يكون كالوعاء» قد كان هذا في نظر بعض القدماء ، وأما الآن فلا يقول به أحد ، بعدما أسفر عنه الكشف والبيان ، وكون المطر تصعيداً من البحار والخلجان ، أعظم آية وأدل على قدرة الله عز وجل من صبه من السماء إلى السحاب

تدل على أنه الواحد

وفي كل شئ له آية

(٣) قوله : « فيه » أي القرآن . والمعنى أن الصور في القرآن يسمى بالناقور — ا هـ ص .

وَالْقَضْبُ قَتٌ هَكَذَا قَدْ فُسِّرَا
 مَحَلُّهُ قَدْ كَانَ عِنْدَ الْوَاقِعَةِ
 هَلْ ثُوبُ الْكُفَّارِ ؟ أَيُّ هَلْ غُوتُوا
 وَالشَّفْعُ خَلْقٌ وَالْإِلَهِ وَثُرُ
 وَيُطْلَقُ الْحِجْرُ عَلَى الْحَرَامِ
 وَقَتِ الضُّحَى مُنْذُ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ
 وَمَا أَتَى فِي الْوَصْفِ لِلْقُرْآنِ
 مَعْنَاهُ مَدْعَاةٌ إِلَى الْحَقِّ الْجَلِيِّ
 قَالَ النَّبِيُّ (١) أُمْتَهُوْكُمْ نَا ؟
 كَمِثْلُ مَا تَهَوَّكْتُ يَهُودُ
 وَعِترَةُ الْإِنْسَانِ أَيُّ قَرَابَتِهِ
 وَمَنْ يَكُنْ فِي دِينِهِ قَدْ تَبِعَهُ
 وَالْأَصْلُ (٢) قَدْ فُسِّرَ بِالْجَنَانِ
 وَالْحَتَمُ الْحَضْرَا هِيَ الْجَرَارُ
 وَمَا الشَّرِيدُ غَيْرُ حُبْرٍ أَدَمًا (٣)
 وَهُوَ الَّذِي يُعْرَفُ بِالْمُقَطَّعِ
 دَرَاهِمًا قَدْ زُبِّقَتْ بِزَيْقٍ
 وَالطَّلْحُ مَوْزٌ وَهُوَ قَدْ تَأَخَّرَا
 فَلَمْ أَجِدْهُ لَأَكُونَ رَافِعَهُ
 وَذَلِكَ تَوْبِيخٌ لَهُمْ إِذْ غُوتُوا
 وَالْعَقْلُ فِي التَّفْسِيرِ هُوَ الْحِجْرُ
 فِي غَيْرِ ذَا الْمَوْضِعِ فِي الْكَلَامِ
 إِلَى انْتِصَافِهِ بِغَيْرِ لَبْسٍ
 بَأَنَّهُ مَادُّةُ الرَّحْمَنِ
 فَدَعْوَةُ الْقُرْآنِ لِلرَّبِّ الْعَلِيِّ
 أَنْتُمْ فَيَعْنِي مُتَحِيرِينَ
 تَحَيَّرْتُ وَدِينُهَا مَوْجُودُ
 وَالْأَلُّ أَهْلُ بَيْتِهِ جَمَاعَتُهُ
 فَذَلِكَ أَيْضًا آلُهُ فَاتَّبَعَهُ
 وَالْفَصْلُ قَدْ فُسِّرَ بِاللِّسَانِ
 وَهِيَ الَّتِي جَاءَتْ بِهَا الْأَخْبَارُ
 بِاللَّحْمِ كِي يَأْكُلَهُ مَنْ طَعِمَا
 فِي عُرْفِنَا فَقَرَّبَنُ وَقَطَّعَ
 وَزُيِّقَتْ فَمِنْ هُنَا لَمْ تُنْفَقِ (٤)

(١) «قال النبي» : بإسكان ياء النبي لإقامة الوزن .

(٢) قوله : «والأصل» أي قولهم أصل فلان وفصله ، أي قلبه ولسانه ، وقيل : أصله أباه وفصله أولاده .

(٣) قوله : «أدما» أي وضع في الإدام .

(٤) قوله : «لم تنفق» أي لم تُرْجَ ولم تُفْشَ في الصرف .

فَذَآكَ وَجْهٌ مَا يُقَالُ عَنْ ثِقَةٍ بَأْتَهَا دَرَاهِمٌ مُزَبَّقَةٌ
وَقَدْ وَجَدْنَا الذَّكَرَ لِلْبَوَارِي وَهِيَ السَّمِيمُ فِي اسْمِهَا الْمُخْتَارِ
وَمَا عَسِيبٌ فَهَوَ اسْمُ جَبَلٍ بِلَدِ الرُّومِ يُقَالُ فَأَقْبَلِ
وَالسَّامُ فَهَوَ الْمَوْتُ عِنْدَ الْعَرَبِ وَالسَّامُ أَيْضاً قِيلَ عِرْقُ الذَّهَبِ
وَلَيْتَ شِعْرِي لَيْتَ عِلْمِي فُسْرَا كَذَآكَ يَوْمًا مَا إِذَا مَا ذُكِرَا
فَإِنَّهُ يُرَادُ مُبْهَمُ الزَّمَنِ بِهِ فَذَآكَ الْوَقْتُ لَمْ يُعَيَّنْ

باب الضوابط

وَذَكَرَ الْأَصْلَ لِبَعْضِ الْكَلِمِ ضَوَابِطاً كَمُتْعَةٍ وَدِرْهَمِ
فَمُتْعَةُ النِّكَاحِ بِالْكَسْرِ وَمَا فِي الْحَجِّ مُتْعَةٌ بِضَمٍّ فَأَعْلَمَا
وَدِرْهَمٌ بِكَسْرِ دَالِهِ وَقَدْ يُفْتَحُ وَالْكَسْرُ الْكَثِيرُ الْمُعْتَمَدُ
وَالْحَجَرُ بِالْفَتْحِ هُوَ الثُّبَانُ وَكَسْرُهُ جَاءَ بِهِ الْبَيَانُ
يُقَالُ فِي حَجَرٍ فُلَانٍ قَدْ نَشَأَ مَعْنَاهُ فِي ثُبَانِهِ قَدْ انْتَشَأَ
وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الْحِصَانَةِ وَمَا بِهَا مِنْ لَازِمِ الرِّعَايَةِ
وَالْحَجَرُ بِالْكَسْرِ هُوَ الْعَقْلُ فَقَطْ وَهُوَ عَلَى الْحَرَامِ أَيْضاً قَدْ سَقَطَ
وَسَعَةُ الْمَالِ غِنًى بِالْقَصْرِ وَكَكَلَامٍ سُدَّةٍ لِلْفَقْرِ
وَالْمَدُّ أَيْضاً صَوْتُ مَنْ يُغْنَى فَهُوَ الْغِنَاءُ حِرْفَةُ الْمُغْنَى
وَالْغَمْدُ بِالْكَسْرِ غِلَافُ السِّيفِ وَمِثْلُ عُثْمَانَ لِقَصْرِ سَيْفٍ (١)

(١) قوله : «مثل عثمان» أي بضم أوله فهو عُثمان ؛ قصر حمير ، وآخرهم سيف ابن ذي يزن ، إضافة إليه للوزن والجناس المتماثل بين السيف وسيف ا هـ ص .

فَذَاكَ غُمْدَانٌ لَقَصِرَ مَا بُنِيَ
وَهُوَ بَصْنَعَا وَالْمُلُوكُ تَسْكُنُهُ
دَعَا عَلَيْهِ الْمُصْطَفَى فَأَنهَدَمَتْ
لَمَّا رَأَتْهُ ابْنَتُهُ يُلُوحُ
وَذَاكَ أَنَّهُ بَنَاهُ يَعْرُبُ
بَنَاهُ مِنْ أَرْبَعَةٍ مِنْ أَحْمَرَ
وَطَبَقَاتُهُ يُقَالُ سَبْعُ
فَأَرْبَعُونَ مِنْ ذِرَاعٍ يُوجَدُ
وَكُلُّ مَا كَانَ بِهِذَا الْحَالِ
لَكِنِّي لَمْ أَجِدَنَّ مَا ذَكَرَ
وَعَلَّهُ رَأَاهُ فِي كُتُبِ الْقَصَصِ
بَلِ الَّذِي وَجَدْتُ فِي غُمْدَانَا
فُتِيًّا بِضَمِّ الْفَاءِ وَالْكَسْرِ وَجَدَ
زِرَاعَةً وَجَارَةً (٢) شِرَاطَةً
وَهَكَذَا كُلُّ فِعَالَةٍ أَتَتْ
وَحَتْنُ بَفَتْحَتَيْنِ قِيلَ لَا
بَلِ مَنَعُ صَرْفِهِ لِأَجْلِ الْعَلَمِ
فَهُوَ عَلَى قَرَابَةِ لِلزَّوْجَةِ

كَمِثْلِهِ لِحِمِيرٍ فِي الْيَمَنِ
وَكُلُّ سَاكِنٍ لَهُ يُحَصِّنُهُ
أَرْكَانُهُ بِلا حديد هُدِّمَتْ
مِثْلُ سَهِيلٍ هَكَذَا مَشْرُوحُ
وَقِيلَ يَشْرُخُ وَهَذَا أَقْرَبُ
وَأَبْيَضُ وَأَصْفَرُ وَأَخْضَرُ
صَاعِدَةٌ مَا بَيْنَ كُلِّ ذَرْعٍ
عُلُوُّ كُلِّ طَبَقَةٍ تَصْعَدُ
يُلُوحُ كَالنَّجْمِ بِلا إِشْكَالٍ
فِي خَبَرٍ وَلَمْ أَجِدْهُ فِي أَثَرٍ
وَضَنَّ حَقَّهُ فَضَمَّهُ وَقَصَّ
وَهَدَمِهِ عَلَى يَدَيِ عُثْمَانَ
وَأَنْ ثَقُلَ قَتَوَى بِفَتْحِهَا فَقَدْ
بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ تَرَى الضَّبَاطَةَ
مِنْ حَرْفَةٍ عَلَى قِيَاسٍ قَدْ ثَبَّتْ
يُنَوِّنَنَّ فَاطْلُبَنَّ الْعِلَالَ
وَوَزَنُ فِعْلِ الْمَاضِي عِنْدَ الْفَهْمِ
يُطْلَقُ فَهُوَ عِلْمُ الْجِنْسِيَّةِ

(١) فقد : أي فقط .

(٢) الوجازة : عند أهل عمان قطع سعف زور النخلة بالمنجل من فوق الكربة ، والشراطة قطعه بالخلب مع

الكربة وتسمى خلابة .

وَرُبَّمَا التَّائِيثُ فِيهِ يَرْشَحُ (١)
 وَاسْمُ كَقْفِلٍ وَكَحِمْلٍ أَيْ بَضْمٍ
 (بُهْلًا) بَضْمُ الْبَاءِ أَيْضاً وَ(كَدَمٌ)
 وَمِثْلُهَا (بُسْيَا) وَ (إِزْكِي) تُكْسَرُ
 وَالْفَتْحُ فِي (الْحَمْرَا) وَأَمَّا (أَدَمٌ)
 (عَبْرِي) بِكَسْرِ الْعَيْنِ ثُمَّ (يَنْقُلُ)
 أَمَّا (فَدَى) فَهِيَ بِكَسْرِ الْفَاءِ
 وَ (مَنْحٌ) يَفْتَحَتَيْنِ ثُمَّ ضُمٌّ
 وَقِيلَ كَسْرُ الشَّيْنِ فِي الشَّطْرُجِ
 وَأَنْتِ الْمَنْسُولِ لَا تُدَكِّرُ
 وَإِنَّمَا دَاوُدُ عِنْدَ الْأَمْجَدِ
 فَوَاوُهُ قَدْ أُحْدِثَ لِعَمْرٍو
 فَحَقُّهَا ثُرَادُ فِي دَاوِدَ
 فَكْتُبُوا عَمْرًا بِوَاوٍ لِيَصِحَّ
 وَإِنَّمَا السَّوَاقِي كَالْعَوَاشِي
 بِأَلْيَاءٍ فِي التَّعْرِيفِ تُكْتَبَا
 وَكُلُّ وَاحِدٍ لَهُ مَحَلٌّ
 وَتُكْتَبَنَّ سَكْنًا وَسُكْنَى

إِنْ صَحَّ هَذَا الْوَجْهُ فَهَوَّ أَوْضَحُّ
 أَوَّلِهِ وَكَسْرِهِ طَرًّا رُقِمَ
 بِالضَّمِّ وَ (الرُّسْتَاقُ) مِثْلُهَا تُضَمُّ
 كَذَلِكَ (إِبْرَا) هَمْزَهَا قَدْ كَسَرُوا
 يَفْتَحَتَيْنِ وَالْإِلَّاهُ أَعْلَمُ
 بِالْفَتْحِ فَالضَّمُّ بِوَزْنٍ يَقْتُلُ
 وَالْفَتْحُ فِي (نَزَوَى) بِلَا مِرَاءِ
 صَادَ (صُحَارَ) وَبِهَذَا قَدْ تَتِمَّ
 وَفَتْحُهَا مِنْ لُعْبِ الْإِفْرَجِ
 وَهِيَ الَّتِي تُكُونُ لِلتَّدْثِيرِ
 كَمِثْلِ طَاوُسَ بِوَاوٍ مُفْرَدٍ
 يَعْنِي بِوَاوٍ كَتَبُوهُ فَادِرٍ
 فَلَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فِي الْمَوْجُودِ
 تَمْيِيزُهُ عَنْ عُمَرٍ وَيَتَّضِحُ
 وَالنَّقْصُ فِي أَشْبَاهِ هَذَا فَاشِي
 أَوْ تُكْرَثُ فَالْيَاءُ تُحْدَقْنَا
 وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَقُولُ الْأَصْلُ
 وَكُلُّ وَاحِدٍ يَحُوزُ مَعْنَى

(١) يرشح : أي يحسن .

(٢) قوله : « بهلا » وما ذكره بعدها من القرى كلها من قرى عمان المشهورة .

باب جامع الآداب

وَمَا زَكَى فِي الْمَرْءِ مِنْ خِصَالٍ
فَحِلْيَةُ الرِّجَالِ مَعْنَى الْأَدَبِ
وَالْمَرْءُ مَعْرُوفٌ بِمَا قَدْ اتَّصَفَ
وَالْفَخْرُ فِيمَا بَيْنَنَا فِي الْأَدَبِ
أَحَبُّ إِخْوَانِي لِي الْمَدِينُ (١)
إِنْ غِبْتُ عَنْهُ غِيَّةٌ يَعْذُرُنِي
حُبُّكَ لِلشَّيْءِ يُعْطَى عِيَّةُ
حُبُّكَ يُعْمَى وَيُصَمُّ فَاخْذِرِ
بَلْ حُبِّ مَا يُحِبُّهُ مَوْلَاكَ
فَأَنْتَ عَبْدٌ لِلَّذِي تُحِبُّ
هَآكَ كَلَامًا تُحْتَمِ التَّوَرَاةُ
كُلُّ أَمِيرٍ لَا يَكُونُ عَادِلًا
وَكُلُّ ذِي عِلْمٍ وَلَمَّا يَعْمَلِ
وَكُلُّ ذِي مَالٍ بِهِ لَمْ يَسْتَرْخِ
وَكُلُّ ذِي فَقْرٍ أَخُو سُؤَالِ
وَكُلُّ خَوْدٍ بَيْنَهَا لَمْ تَلْزَمْ
وَمَنْ يَكُنْ قَدْ طَلَبَ الرِّيَاسَةَ

يُعْرِفُ بِالْآدَابِ فِي الْأَحْوَالِ
وَحِلْيَةُ النِّسَاءِ لِبَسُ الذَّهَبِ
بِهِ فَكُنْ مِمَّنْ بِخَيْرٍ قَدْ عُرِفَ
وَالَّذِينَ لَا فِي غَيْرِهِ مِنْ نَسَبِ
وَإِنِّي بِحُبِّهِ أَدِينُ
وَإِنْ رَدَدْتُ نَحْوَهُ يَقْبَلُنِي
وَيَسْتُرَنِّ عِيَّةُ وَرِيَّةُ
مِنْ الْهَوَى فَإِنَّهُ لَمْ يَذَرِ
مِنْ دِينِهِ فَهُوَ الَّذِي هَذَاكَ
تَجْرِي عَلَى وَفْقِ الَّذِي يُحِبُّ
بِهِ رَوَاهُ الْقُدَوَةُ الثَّقَاتُ
فَهُوَ لِفِرْعَوْنَ غَدَا مُمَآثِلًا
بِهِ فَأَبْلِسَ لَهُ فِي الْمَثَلِ
فَهُوَ سَوَاءٌ وَالْفَقِيرُ قَدْ شَرَحَ
لِلْأَغْنِيَا كَلْبٌ بِلَا جَدَالِ
فَهِيَ سَوَاءٌ وَالْإِمَاءُ فَأَعْلَمِ
فَلْيَحْتَمِلْ لِمَضَضِ السِّيَاسَةِ

(١) قوله : «المدِين» أي صاحب الدين وهو المتمسك بأمره ؛ القائم بجميع شروطه .

وَقِيلَ إِنَّ غَضَبَ الْإِنْسَانِ
 كَمِثْلِ مَا قَدْ يُفْسِدُ الصَّبْرَ (١) الْعَسَلُ
 مَا سَادَ مَنْ لَمْ يَعْفُ عَمَّنْ أَذْنَبَا
 إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةُ الْمِرَاحِ
 فَشَرُّهُ لَا شَكَّ لَا يُحَالُ
 وَإِنْ مَزَحْتَ فَاحْذَرَنَّ الزُّورَا
 فَالْمُصْطَفَى يَمَزُحُ لَكِنْ لَمْ يَقُلْ
 قَلِيلُهُ يُحْمَدُ وَالْكَثِيرُ
 وَالصَّدْقُ مِنْ شِيْمَةِ أَهْلِ الْكَرَمِ
 وَالْكَذِبُ فَهُوَ شِيْمَةُ اللَّئَامِ
 مَنْ أَكْرَمَ الْكَرِيمَ يَمْلِكُنْهُ
 وَقِيلَ فِي الْأَسْفَارِ تُكْشِفُنَا
 فَيُظْهِرَنَّ جَوَاهِرَ الرَّجَالِ
 إِيَّاكُمْ وَصُحْبَةُ الْأَشْرَارِ
 فَيُفْسِدُ الْقَرِينَ فِي الْيَوْمِ كَمَا
 وَالنَّفْسُ مِنْ ذَيْنَ أَشَدُّ فَاحْذَرِ
 وَإِنَّمَا جَوَاهِرُ الرَّجَالِ
 وَقِيلَ إِنَّ الصَّدْقَ فِي الْكَلَامِ
 لَا شَكَّ فِيهِ مُفْسِدُ الْإِيمَانِ
 وَالْعَفْوُ يُصْلِحُنْهُ إِذَا حَصَلَ
 لَوْ كَانَ بِالْعَمْدِ لَهُ مُرْتَكِبَا
 فَإِنَّهُ يُفْضَى إِلَى التَّلَاحِي (٢)
 وَخَيْرُهُ قَدْ قِيلَ لَا يُنَالُ
 وَاجْتَنِبِ الْبَاطِلَ وَالْفُجُورَا
 عِنْدَ الْمِرَاحِ غَيْرَ حَقٍّ قَدْ قِيلَ
 يُذَمُّ فَلْيُحْذَرِ بِهِ التَّكْثِيرُ
 قَدْ أَمَرَ اللَّهُ بِهِ ذُو الْعِظَمِ
 فَلَا يَجُوزُ كَذِبُ الْأَنَامِ
 مَنْ أَكْرَمَ اللَّئِيمَ يُطْرَنُ
 عَنْ خُلُقِ الْفَتَى فَيَعْرِفُنَا
 وَضِدَّهَا وَكَرَمِ الْفِعَالِ
 فَإِنَّهَا دَاعِيَةٌ لِلنَّارِ
 قَدْ يُفْسِدُ اللَّعِينُ فِي الشَّهْرِ اِغْلَمَا
 مَكَايِدَ النَّفْسِ وَسُوءَ الْمَخْبَرِ
 تُعْرِفُ فِي ثَقَلِ الْأَحْوَالِ
 أَغْزُ لِلْمَرْءِ مِنَ الْحُسَامِ

(١) الصبر : هو المر .

(٢) التلاحى : أي التخاصم .

عَلَيْكَ بِالصِّدْقِ فَإِنَّ الصِّدْقَ
وَالْبِرَّ يَهْدِيهِ إِلَى الْإِيمَانِ
وَالْكَذِبُ يَهْدِيهِ إِلَى الْفِجَارِ
فَإِنْ تَشَأْ النَّجَاةَ لَا تُكَلِّمْ
وَلَا تَقُولَنَّ مَقَالًا هُجْرًا (١)
إِنَّ اللِّسَانَ يَقْطَعُ الْآجَالَ
وَيَحْصُدُ الْإِنْسَانَ مَا قَدْ زَرَعَا
إِنَّ الْعَزِيزَ مَنْ يُعِزُّ الْحَقُّ
مَنْ حَفِظَ الْأَسْرَارَ حَالَ الْعُضْبِ
لَيْسَ الَّذِي إِنْ زَلَّ مِنْ صَافَاهُ
وَأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ الْإِنْسَانُ
وَمَنْ يُهِنُهُ اللَّهُ مَالَهُ مُعِزُّ
وَإِنْ رَضِيتَ بِقَلِيلِ الْقُوَّةِ
خَيْرُ الْأُمُورِ يَا فَتَى أَوْسَطُهَا
فَكُلْ لَذِيذًا وَابْسِ الْجَدِيدَا
فَاكْكُلْكَ اللَّذِيذَ أَكَّلْ كَانَا
وَلَبْسُكَ الْجَدِيدَ لَبْسُ الثُّوبِ

يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ لَهُ يُلْقَى
وَذَاكَ يَهْدِيهِ إِلَى الْجَنَانِ
وَذَاكَ يَهْدِيهِ غَدًا لِلنَّارِ
إِلَّا بِمَا يَعْنِيكَ يَا ذَا تَسْلَمِ
وَهَكَذَا لَا تَفْعَلَنَّ شَرًّا
مِثْلَ الْحُسَامِ يَقْطَعُ الْأَوْصَالَ (٢)
وَأَنَّهُ يُجْزَى بِمَا قَدْ صَنَعَا
وَضِدُّهُ الَّذِي يُذِلُّ الْفُسْقُ
فَهُوَ الْكَرِيمُ عِنْدَ أَهْلِ الْأَدَبِ
بَثَّ مِنَ الْأَسْرَارِ مَا أَعْطَاهُ
يُهِينُ مَنْ أَكْرَمَهُ الْمَنَانُ
فَكُنْ مِنَ التَّقْوَى عَلَى حَالٍ تَعِزُّ
أَصْبَحْتَ حُرًّا لَيْسَ بِالْمَمْقُوتِ
وَاللَّهُ أَرْزَاقَ الْوَرَى يَنْسُطُهَا
وَعِشْ حَمِيدًا ثُمَّ نَمِ شَهِيدَا
مِنْ بَعْدِ جُوعٍ فَافْهَمِ الْبَيَانَ
تَغْسِلُهُ عَنْ دَنَسٍ وَرَيْبِ

(١) قوله : «هجرة» بضم الهاء ، أي فُخْشًا وباطلا .

(٢) قوله : «يقطع الآجال» أي يكون سببا لموت صاحبه ، فينقضى أجله بسببه ، وليس المراد ما تزرعه طائفة من المعتزلة أن المقتول يموت قبل أجله ، الذي قدر له ، لو لم يقتل ؛ فإن هذه مقالة باطلة — اهـ ص .

تَلَقَّاهُ كَالْجَدِيدِ حِينَ تَلَبَّسُ
وَتَمَّ شَهِيداً طَاهِراً مِنْ كُلِّ
وَعِشْ حَمِيداً زَاكِي الْخِصَالِ
وَوَلَدِ السُّوءِ يَشِينُ السَّلَفَا
وَتُكْرَهُ الْعَجَلَةُ فِي الْأُمُورِ
قَدْ أَمَرَ الرَّحْمَنُ بِالتَّيِّبِ
كَي لَا تُصِيبَ الْقَوْمَ بِالْجَهَالَةِ
وَحَافِرِ حُفْرَةِ سُوءٍ لِأَخٍ
مَنْ شَاءَ خِلاًلًا لَمْ يَكُنْ مَعْيُوباً (١)
وَفَائَهُ الدَّهْرُ بِلَا أَصْحَابِ
إِذِ الْكَمَالِ فِي الْوَرَى عَزِيزُ
مَنْ اسْتَعَانَ بِذَوِي الْعُقُولِ
مَنْ اسْتَشَارَ لِذَوِي الْأَلْبَابِ
مَا حَابَ قَدْ قِيلَ مَنْ اسْتَحَارَا
فَهِيَ إِذَا حِصْنٌ مِنَ النَّدَامَةِ
مَنْ لَمْ يُشَاوِرْ رَجُلًا رَشِيدًا
مَنْ اسْتَشَارَ رَجُلًا قَدْ شَرَّكَهُ
وَإِنْ أَرَدْتَ مِنْ فَتَى مُشَاوَرَةٍ

وَلَمْ يُرَدْ جَدِيدَ مَا قَدْ يُلَبَّسُ
مُنَجَّسٍ تَظْفَرُ بِنَيْلِ الْفَضْلِ
مُتَّقِياً فِي الْقَوْلِ وَالْفِعَالِ
وَيَهْدَمَنَّ يَا أُحْيَ الشَّرْفَا
وَفِي الثَّانِي الدَّفْعُ لِلْمَحْذُورِ
فِي خَبَرِ الْفَاسِقِ لِلتَّيِّبِ
فَتَنَدَمَنَّ عَلَى ارْتِكَابِ الْحَالَةِ
يَسْقُطُ فِيهَا فَافْهَمَنَّ وَأَرَّخِ
لَمْ يَلْقَهُ لَوْ رَكِبَ الصَّعُوبَا (٢)
وَهُوَ صَحِيحٌ لَيْسَ بِارْتِيَابِ
وَالْكَامِلُ الْفَرْدُ هُوَ الْعَزِيزُ
فَازَ إِذَا بِدَرَكِ الْمَأْمُولِ
يَسْلُكُ طَرِيقَ الْحَقِّ وَالصَّوَابِ
كَلَّا وَلَمْ يَنْدَمْ مَنْ اسْتَشَارَا
وَإِنَّهَا أَمْنٌ مِنَ الْمَلَامَةِ
عَنْهُ الصَّوَابُ قَدْ غَدَا بَعِيدَا
فِي عَقْلِهِ وَقَدْ أَرَاهُ مَسْلَكَةً
فَانْظُرْ إِلَيْهِ قَبْلَ أَنْ تُشَاوَرَهُ

(١) قوله : «معيوبا» لغة عمانية موافقة للغة تميم ، والمشهور معيب - ا هـ ص .

(٢) قوله : «الصَّعُوبَا» هي الدابة التي تعصى راكبها ، وأكثر ما يعرف بهذا الاسم صعاب الإبل يقال مطية صعبا وفرس شموس .

فَإِنْ تَرَى فِيهِ وَدَادًا خَالِصًا
وَعَارِفًا خَالِكَ بِالْحَقِيقَةِ
وَإِنْ تَكُنْ لَمْ تَجِدِ الْمَذْكُورَا
وَمَنْ أَتَى الْأُمُورَ دُونَ فِكْرَةٍ
مَعَ قِلَّةِ الْفِكْرَةِ تَكَثَّرْنَا
وَكُلُّ مَنْ قَدْ قَبِلَ النَّصِيحَةَ
زَيْنَ هَذَا الدِّينِ بِالسَّمَّاحِ
لَا تَقْطَعَنَّ عَادَةَ الْإِحْسَانِ
فَإِنَّ ذَاكَ عِنْدَهُمْ عَادَاتُ
مَنْ قَطَعَ الْعَادَةَ عَنْكَ عَادَى
أَشَدُّهُ فِي الْأَهْلِ وَالْجِيرَانِ
وَيُعْرِفُ الْجَاهِلُ بِالنِّفَاتِهِ
فَإِنْ تَرَى مُلْتَفِتًا كَثِيرًا
فَإِنَّ ذَا الْعِلْمِ يَعْضُ الْبَصْرَا
وَهَكَذَا يَجْتَنِبُ الْفُضُولَا
وَأُبْخُلُ النَّاسِ فَتَى قَدْ بَخِلَا
وَأَجُودُ النَّاسِ فَتَى قَدْ أُعْطَى
وَأَحْلَمُ النَّاسِ فَذَاكَ مَنْ عَفَا
وَأَعْجَزُ النَّاسِ فَتَى عَنِ الدُّعَا

ثُمَّ وَفُورَ الْعَقْلِ فِيهِ شَاخِصًا
شَاوِرُهُ وَأَقْصِدْ سَالِكًا طَرِيقَهُ
فِيهِ فَجَانِبُهُ وَخَلَّ الشُّورَى
يَكُونُ مَعْرُوفًا بِسُوءِ الْعَثَرَةِ
عَثْرَتُهُ إِنْ لَمْ يُفَكِّرْنَا
تَصُونُهُ عَنْ فَعْلَةِ الْقَبِيحَةِ
وَحُسْنِ أَخْلَاقِ الْوَرَى يَا صَاحِ
عَنْ أَحَدٍ مَا دُمْتَ ذَا إِمْكَانٍ
وَالْمُحْسِنُونَ فِي الْوَرَى سَادَاتُ
فِي مَثَلٍ يُضْرَبُ فِينَا عَادَا (١)
إِذْ لَهُمْ فَضْلٌ مِنَ الْإِحْسَانِ
وَيُعْرِفُ الْعَاقِلُ مِنْ سَمَاتِهِ
فَقُلْ أَرَاهُ جَاهِلًا كَبِيرًا
عَنِ الَّذِي لَمْ يَغْنِهِ وَالنَّظْرَا
مِنَ الْكَلَامِ لَا تَكُنْ جَهُولًا
عَلَى أَخِيهِ بِسَلَامٍ بُذِلَا
مَنْ كَانَ عَنْهُ مَانِعًا لِلْإِعْطَا
عَنِ الَّذِي يَظْلِمُهُ إِذَا هَفَا
يَعْجِزُ لَا تَكُنْ لَهُ مُضِيْعَا

١١٠ قوله : « عادى » الأولى عاداك ، والثانية بمعنى صار وبينهما الجنس المتماثل - ١ هـ ص .

وَأَسْرَقَ النَّاسَ فَتَى قَدْ يَسْرِقُ
مَنْ ظَنَّ أَنْ يَدْخُلَهُ مَا عَمِلَا
وَمَنْ يَظُنُّ أَنَّه بِلَا عَمَلٍ
بَلْ يَنْبَغِي يَعْمَلُ مَا عَلَيْهِ
وَقِيلَ مَنْ لَدَى الْغِنَا تَضَعُضَعَا
لِأَنَّهُ عَظَمَ مَا قَدْ حَقَّرَا
فَالدِّينُ مِنْ ثَلَاثَةٍ قَدْ رُكِّبَا
وَبَقِيَتْ نِيَّتُهُ إِذْ لَمْ يُرَدْ
وَقِيلَ بَلْ أَرَادَ بِالثَّلَاثِينَ
لِأَنَّهُ إِنْ هَدَمَ الْبَعْضَ انْهَدَمَ
لَا تَطْلُبِ الْحَاجَةَ لِلْعُمَيَّانِ
إِنَّ الْحَيَا يُقَالُ فِي الْعُيُونِ
وَمِنْ صَبِيحِ الْوَجْهِ تُطْلَبُنَا
وَقِيلَ حُكْمُ الْبَشَرِ الْأَمَانَةُ
مَنْ نَبَّهَ النَّائِمَ لِلصَّلَاةِ
فَأِنَّهُ لَوْ غَدَرَ النَّائِمُ لَا
وَجَارَ لِلطَّعَامِ وَالشَّرَابِ
وَتَارِكُ لِحَقِّهِ مِنْ خَوْفٍ أَنْ
وَلَا أَقُولُ إِنَّهُ رِيَاءٌ
إِذْ يُنْذَلُ الْمَالُ وَتُقَطَّعَا

صَلَاتُهُ فَهُوَ بِهَا مُنْطَلِقُ
دَارِ الثَّوَابِ مُتَعَنِّ جَهْلَا
يَدْخُلُهَا فَمُتَمِّنٌ فِي الْمَثَلِ
وَلَا يَكُونُ نَاطِرًا إِلَيْهِ
مِنْ دِينِهِ ثَلَاثَةٌ قِيلَ انْقَشَعَا
إِلَهُهُ فَمِنْ هُنَاكَ خَسِرَا
قَوْلٍ وَفِعْلٍ وَهُمَا قَدْ ذَهَبَا
كُفْرًا وَذَا تَفْسِيرُهُ الَّذِي قُصِدَ
عِبَارَةً عَنْ هَدْمِ ذَلِكَ الدِّينِ
جَمِيعُهُ وَمَا مَضَى هُوَ الْأَتَمُّ
زَالَ الْحَيَا إِنْ ذَهَبَ الْعَيْنَانِ
فِي مِثْلِ مَاءٍ بَيْنَنَا مَصُونِ
فَأِنَّهَا فِي الْحَالِ تُقْضَيْنَا
فِي الدِّينِ إِنْ لَمْ تَظْهَرْ الْخِيَانَةُ
يُوجَرُ بَلْ يُؤْتَمُّ بِالْفَوَاتِ
يُعْذَرُ مَنْ رَأَاهُ ثُمَّ أَهْمَلَا
تَنْبِيْهُهُ مِنْ غَيْرِ مَا إِيْجَابِ
يُقَالُ مُبْطِلٌ رِيَاءٌ يُحْسَبُنُ
إِلَّا إِذَا الرِّيَاءُ بَدَا يَشَاءُ
لِسَانُ مَنْ بِالْبُطْلِ يَشْتُمُنَا

وَيُسْتَحَبُّ لِلَّذِي قَدْ مَرَّ
كَمِثْلٍ مَا قَدْ فَعَلَ الْمُحْتَارُ
إِذْ مَرَّ تَحْتَ حَائِطٍ قَدْ مَالَ
مِنَ الْمَمَاتِ فَجَاءَهُ أَخَافُ
إِعَانَةُ الضَّعِيفِ وَالْمَلْهُوفِ
وَكُلُّ مَنْ قَدْ هَجَرَ الْوَلِيَّ
وَفِي الثَّلَاثِ عُذْرُهُ مِنْ أَجْلِ مَا
لَأَنَّا رُكِبَ طَبْعُ الْبَشَرِ
كُلُّ صَدِيقٍ قَدْ غَدَا مُحْسَرًا
نَقُلُ الْفَتَى لِقُلُلِ الْجَبَالِ
وَلَيْسَ بَعْدَ الدِّينِ شَيْءٌ أَحْسَنَا
وَلَيْسَ بَعْدَ الْكُفْرِ بِالْمَنَانِ
فَالْفَقْرُ كَادَ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا
وَالْمَالُ إِنْ كَانَ مِنَ الْحَلَالِ
فَالْمَالُ رَائِحٌ بِأَهْلِهِ إِلَى
يَا رَبِّ يَسِّرْ لِي غِنًى يَكْفِينِي
وَالْفَقْرُ عِنْدَ النَّاسِ طُرًّا عَارُ
مَنْ كَانَ ذَا فَقْرٍ فَلَا يُهَابُ

تَحْتَ مَخُوفٍ يُسْرِعُ الْمَمَرَا
صَلَّى عَلَيْهِ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ
أَسْرَعَ عَنْهُ مَا شِئًا وَقَالَا
قَالَ وَهَذَا مَا بِهِ خِلَافُ
قِيلَ هُمَا مِنْ أَفْضَلِ الْمَعْرُوفِ
فَوْقَ الثَّلَاثِ لَمْ يَكُنْ صَفِيًّا
يَدْخُلُ فِي نَفْسِ الْفَتَى لِيَرْحَمَا
مِنَ السُّرُورِ مَرَّةً وَالْكَدَرِ
لِيَخْلَهُ يُعَدُّ حَصْمًا أَكْبَرَا
خَيْرٌ لَهُ مِنْ مَنِي الرِّجَالِ
مِنَ الْغِنَى فَلَتَشْكُرَنَّ فَضْلَ الْغِنَى
شَرًّا مِنَ الْفَقْرِ (١) عَلَى الْإِنْسَانِ
لِأَنَّهُ يَرْكَبُ مَا قَدْ ضَرَا
يُعِينُ فِي طَاعَةِ ذِي الْجَلَالِ
دَارِ الثَّوَابِ حَبْدًا مَن رَحَلَا
يُعِينُ لِلطَّاعَةِ لَا يُطْغِينِي
لَكِنَّهُ لِيَذَى التَّقَى شِعَارُ
وَلَا تُوقِّرْهُ الْأَصْحَابُ

(١) قوله : «شرا من الفقر» منصوب ، خبرا لليس ، واسمها محذوف تقديره : ليس بعد الكفر شيء من الأمر
شرا من الفقر .

لَأَتَمَّا الدُّنْيَا لَدَيْهِمْ تَعْظُمُ
وَالْفَقْرُ جُنْدُ رَبَّنَا فِي أَرْضِهِ
وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ فِي الْأَمْرَاضِ
مِنْ خُلُقٍ لِلْمُرْسَلِينَ يُثْقَلُ
ثُمَّ مِنَ النِّفَاقِ أَنْ تَفِرَّا
وَقِيلَ مَنْ لَا خَيْرَ فِيهِ وَيَرَى
لَوْلَا الْهَوَى لَمْ يَهْوِ فِي النَّيْرَانِ
وَلَا خَلَا عِنْدَ أُولِي الْعَصِيَانِ
لَكِنْ هَوَى النَّفْسِ يَكُونُ مُهْلِكًا
وَقَدْ أَتَى فِي الْأَثَرِ الْمَنْقُولِ
وَجَنَّةُ الْمَأْوَى تَكُونُ مَأْوَى
وَقَلِيلِ الْكَلَامِ فَالْكَلَامُ
وَكُلُّ مَنْ قَدْ كَثُرَ اسْتِمَاعُهُ
وَالَّذِينَ يُسَرُّ لَمْ يَكُنْ عَسِيرًا
وَكُنْ عَلَى دِرَاسَةِ الْآثَارِ
وَلَا زَمَنَ لِيَّانِ الشَّرْعِ
وَمَالِكٌ لِنَفْسِهِ عِنْدَ الْعُضْبِ

لَا الدِّينُ وَهُوَ (١) لِلْفَوَادِ مُؤْلَمٌ
بِهِ يُذَلُّ مَنْ أَبِي عَنْ قَرْضِهِ
وَالْمَوْتُ ذُلٌّ لِأُولِي الْأَعْرَاضِ
حُبُّ أُولِي الْفَقْرِ إِذَا مَا أَقْبَلُوا
مِنْ صُحْبَةِ الْفَقِيرِ حِينَ مَرَّ
فِيهِ الْوَرَى الْخَيْرَ فَذَا شَرُّ الْوَرَى
خُلُقٌ مِنَ الْإِنْسِ وَلَا مِنْ جَانٍ
كُفْرٌ مِنَ الْفُسْقِ أَوْ الْكُفْرَانِ
لِكُلِّ مَنْ فِي عَقْلِهِ تَمَلُّكَ
بِأَنَّهُ الْآفَةُ لِلْعُقُولِ
لِمَنْ نَهَى النَّفْسَ عَمَّا تَهْوَى
إِنْ يَكْثُرُنْ تَكْثُرَ بِهِ الْإِثَامُ
فَعِلْمُهُ يَكْثُرُ وَانْتِفَاعُهُ
فَبَشِّرُوا (٢) لَا تُظْهِرُوا التَّنْفِيرَا
مُوَاضِبًا بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ
حَوَى الْأَصُولِ عِنْدَ كُلِّ فَرْعٍ
فَهُوَ الشَّدِيدُ الْبَطْلُ الَّذِي اتَّجَبَ (٣)

(١) قوله : « وهو » أي هذا التعظيم الذي صاروا يعظمونه الدنيا ومن أعطته ماه .

(٢) قوله : « فبشروا » وفي سائر النسخ فيسروا بالمهملة أمر بالتيسير على الناس ، ولكل من الكلمتين وجه سائغ ومعنى محتمل والثاني أحسن .

(٣) اتَّجَبَ : أي صار نجيبا .

وَالْجَهْلُ قِيلَ صُحْبَةُ الْجَهُولِ
فَصَاحِبَنَّ يَا أَخِي الْأَحْيَارَا
وَالْفَضْلُ بِالْعَقْلِ وَبِالْآدَابِ
وَقِيلَ فِي الْحِكْمَةِ حُسْنُ الْأَدَبِ
أَفْضَلُ أَشْيَاءَ تَنَالُ الْعَاقِبَةَ
إِنَّ الْيَقِينَ لِأَخِيهِ نُورٌ
فِي الْجَهْلِ مَوْتُ قَبْلَ وَقْتِ الْأَجَلِ
وَلَا سَمِيرَ لِلْفَتَى كَالْعِلْمِ
وَالْجِسْمُ مِنْ ذِي الْجَهْلِ قَبْرٌ قَبْلَ أَنْ
لَمَّا رَأَيْتُ الْجَهْلَ فِي النَّاسِ فُشَا
تَجَاهُلًا إِذْ يُنْكِرُونَ الْعُلَمَا
لَكِنِّي مَا دُمْتُ فِي الْحَيَاةِ
بَلْ لَا أَقُولُ حِينَمَا يَسِيرُوا
وَإِنَّمَا بَوَّحَدَتْنِي أَنْسْتُ
فَدَامَ أُنْسِي وَنَمَا السُّرُورُ
وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي الدِّينِ
بَلْ قِيلَ إِنَّ الدِّينَ بِالنَّهَارِ
يُعْرَفُ ذُو الْجَهْلِ بِلَا ارْتِيَابٍ

مِنْ الْوَرَى وَكَثْرَةُ الْفُضُولِ (١)
مُلَازِمًا وَاسْتَعْمِلِ الْوَقَارَا
مَا كَانَ بِالْأَصْلِ وَبِالْأَحْسَابِ
يَزِينُ مَنْ كَانَ قَبِيحَ النَّسَبِ
وَأَطْيَبُ الدَّارَيْنِ فَهِيَ الْبَاقِيَةُ
وَالدِّينُ حِرْزٌ لِلْفَتَى وَسُورُ
وَالْعِلْمُ لَا شَكَّ حَيَاةَ الرَّجُلِ
وَلَا ظَهِيرًا أَبَدًا كَالْحِلْمِ
يَضُمُّهُ الْقَبْرُ فَلَا تَسْتَجْهَلَنَّ (٢)
أَظْهَرْتُ أَنَّ الْجَهْلَ فِي غَطْشَا
وَالْجَهْلُ بَيْنَهُمْ فَلَمْ يُدْمَا
لَا أَسْأَلَنَّ شَيْئًا مِنَ السَّادَاتِ
هَلْ رَكِبَ الْجُنْدُ أَوْ الْأَمِيرُ
وَقَعَرَ بَيْتِي عَنْهُمْ لَزِمْتُ
بَلْ زَالَ بِالْفِرَادِيِّ الْمَحْدُورُ
بِأَنَّهُ لَا شَكَّ شَوْمُ الدِّينِ
ذُلٌّ وَبِاللَّيْلِ فَهَمُّ عَارِي
فِي قَوْلِهِ بِسُرْعَةِ الْجَوَابِ

(١) قوله : « وكثرة الفضول » أي فضول الكلام .

(٢) قوله : « فلا تستجهلن » أي لا تكن جاهلا .

لِأَنَّ ذَا الْعِلْمِ لَهُ تَدَبُّرٌ بِعَقْلِهِ فِيمَا عَنَّا يُفَكِّرُ
 حَتَّى يَرَى صَوَابَ مَا قَدْ سُئِلَا عَنْهُ وَلَا يُفْتِي بِمَا قَدْ جَهِلَا
 وَأَفْضَلُ الْأَعْمَالِ مَا قَدْ وَفَّقَا لَهُ وَخَيْرُ الْمَالِ مَا قَدْ أُفِفَّقَا^(١)
 كُلُّ امْرِئٍ يَخْصُدُ مَا قَدْ زَرَعَا وَأَنَّهُ يُجْزَى بِمَا قَدْ صَنَعَا
 وَقِيلَ إِنَّ أَنْفَعَ الْأَمْوَالِ مَا أَغْقَبَ الْأَجَرَ مَعَ الْمَالِ
 فَمَنْ أَطَاعَ اللَّهَ جَلَّ وَارْتَفَعَ وَمَنْ عَصَاهُ ذَلَّ يَاذَا وَاتَّضَعُ
 فَالْعِلْمُ مِنْ تَمَامِهِ اسْتِعْمَالُهُ وَمِنْ تَمَامِ الْعَمَلِ اسْتِقْبَالُهُ^(٢)
 وَكُلُّ مَنْ هَانَ عَلَيْهِ الْمَالُ تَوَجَّهَتْ فِي نَحْوِهِ الْأَمَالُ
 وَكُلُّ مَنْ بِمَالِهِ قَدْ ضَنَا بِنَفْسِهِ يَجُودُ فَأَعْلَمْنَا
 وَأَنَّهُ مَنْ شَحَّ بِالْأَمْوَالِ عَرَّضَ عِرْضَهُ إِلَى الْأَنْدَالِ
 لَكِنَّمَا مَنْ يَعْرِفُ الْجَمِيلَا مِنَ التَّوَرَى أَرَاهُمْ قَلِيلَا
 وَمَنْ بِهِ الشِّيمَةُ وَالْمُرُوءَةُ قَدْ قَلَّ وَالْحَافِظُ لِلْأُخُوَّةِ
 وَالْعِلْمُ قَدْ قِيلَ حَلِيلُ الْمُؤْمِنِ عَنِ النَّبِيِّ صَفْوَةُ الْمُهَيَّمِنِ
 وَالْحِلْمُ قَدْ صَارَ لَهُ وَزِيرَا مُسَاعِدَا فِي أَمْرِهِ ظَهِيرَا
 وَالرَّفْقُ فِيمَا عِنْدَنَا أُخُوَّةُ وَالْبِرُّ فِيمَا قَدْ رَوَى أَبُوهُ
 وَالصَّبْرُ مِنْ جُنُودِهِ أَمِيرُ لَهُ عَلَى أَعْدَائِهِ نَصِيرُ
 وَالْعِلْمُ خَيْرٌ مِنْ كُنُوزِ الْأَرْضِ وَأَفْضَلُ الْأَعْمَالِ بَعْدَ الْفَرَضِ

(١) قوله : «وخير المال ما قد اففقا» أي في أبواب الخير ووجوه البر .

(٢) قوله : «استقباله» هكذا في جميع نسخ الكتاب ، والموجود في غيره من الكتب ، أن من تمام العلم استعماله أي الانتفاع به في الأعمال ، وبذلك لمستحقه من الرجال والنساء ، وإن من تمام العمل استقلاله ، أي بأن يعده العامل قليلا ، لأن استقلاله يستدعي الزيادة منه ، وهذا عندى أولى وأصح ، وقد أصلحته بهذه في بعض النسخ فليُنظر فيه .

وَجَاءَ فِي الْأَثَارِ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ
وَأِنْ تُكُنْ أُعْطِيتَ شَيْئاً أَجْزَلَ
مَنْ مَنِ بِالْإِحْسَانِ يَازَا كَدَّرَهُ
مَنْ جَمَعَ الْمَالَ لِنَفْعِ النَّاسِ
وَمُنْفِقُ الْأَمْوَالِ فِي الْبِرِّ فَلَا
وَأَمَّا التَّبَذِيرُ فِي الْمَعَاصِي
مَنْ عِلْمُهُ لِعَقْلِهِ قَدْ غَلَبَا
وَالظُّلْمُ قَالَ فِيهِ أَهْلُ الْحُكْمِ
وَدَعْوَةُ الْمَظْلُومِ لَا تُرَدُّ
لَا تَظْلِمَنَّ مَا حَيْثُ أَحَدًا
تَنَامُ مِنْكَ الْعَيْنُ وَالْمَظْلُومُ
وَلَا تُعَاوَنْ ظَالِمًا فِيمَا ظَلَمَ
إِذْ يُحْشَرُ الظَّالِمُ وَالْمُعِينُ
وَالْبَغْيُ فَاحْذَرْنَهُ فِي الْأُمَمِ
وَقِيلَ مَنْ جَارٍ عَلَى فَقِيرٍ
يَهْدُمُهَا عَشْرَ مَرَارٍ وَهُوَ مِنْ
وَمِثْلٍ مَنْ يَقْتُلُ أَلْفَ مَلِكٍ
وَكُلُّهُ يُعْرَفُ بِالْمُبَالِغَةِ
وَقِيلَ فِي طَبَعِ الْفَتَى الْمُسْتَصْحَبِ

لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ لَمْ يَسْلَمْ
وَأِنْ تُكُنْ مَنَعْتُهُ فَأَجْمَلُ
مَنْ جَارٍ فِي سُلْطَانِهِ قَدْ صَغَّرَهُ
أَطَاعَهُ النَّاسُ بِغَيْرِ بَاسٍ
يُدْعَى مُبَذَّرًا إِذَا لَمْ يُحْظَلَا (١)
مَنْ أَنْفَقَ الدَّائِقَ فِيهَا عَاصِي
عَلَيْهِ عِلْمُهُ وَبَالًا جَلَبَا
بِأَنَّهُ مَسْلَبَةٌ لِلنَّعَمِ
لَوْ كَافِرًا فَهِيَ سِهَامٌ تَعْدُو
لَا بُدَّ أَنْ تَنْدَمَ مِنْهُ أَبَدًا
يَدْعُو عَلَيْكَ مَا هُنَا نَوْمُ
بِمَدَّةِ الدَّوَاةِ أَوْ بَرِي الْقَلَمِ
مَعَا عَذَابُهُمْ بِهَا مَهِينُ
فَإِنَّهُ مَجْلَبَةٌ لِلنَّقَمِ
كَهَادِمِ الْكَعْبَةِ فِي التَّقْدِيرِ
بَابِ الْمَجَازِ فِي الْكَلَامِ يُحْسِنُ
مُقَرَّبِينَ هَكَذَا أَيْضًا حُكِي
لِحِكْمَةِ التَّفْصِيرِ وَهِيَ الْبَالِغَةُ
أَثْبَتُ مِنْ أَدَبِهِ الْمُسْتَجَلِبِ

(١) قوله : «إذا لم يحظلا» أي إذا لم ينفقه في الأشياء المحجورة .

يُزْفَعُ مَنْ آثَرَ لِلتَّوَاضُعِ
وَحَيْرُ مَالٍ مَا اسْتَرَقَّ حُرًّا
أُنْصِرَ أَحَاكَ ظَالِمًا مَظْلُومًا
نُصْرَكَ فِي الظُّلْمِ لَهُ أَنْ تُنْقِذَهُ
وَإِنْ تَكُنْ رَأَيْتُهُ مَظْلُومًا
مَنْ حَارَبَ الدِّينَ الْقَوِيمَ حُرْبًا
وَقَدْ رَأَيْتُ الْعَدْلَ أَقْوَى جَيْشٍ
وَأَنَّهُ لَا سَيْفَ مِثْلَ الْحَقِّ
مَنْ اسْتَحَفَّ بِالرِّجَالِ ذَلًّا
وَمَنْ رَفَى فِي دَرَجَاتِ الْهَمَمِ
وَإِنْ مِنْ كُفْرَانِهِ لِلنَّعَمِ
لَا يَشْكُرُ الرَّحْمَنَ مَنْ لَمْ يَشْكُرِ
وَذَا خِلَافٌ مَدْحِهِ الْمَذْمُومِ
فَالشُّكْرُ أَنْ يَعْتَرِفَنَّ بِالنِّعْمَةِ
وَالْمَدْحُ أَنْ يَقُولَ إِذْ يَقُولُ
فِي وَجْهِهِ مِثْلُهُ التُّرَابُ يُحْتَى (١)
فَالْمَدْحُ لِلْأَنَامِ قِيلَ ذَبْحُ
وَالْعَضُّ لِلصَّوْتِ مِنَ الْآدَابِ

وَالْكِبَرُ لِلْإِنْسَانِ غَيْرُ رَافِعٍ
وَحَيْرُ سَعْيٍ مَا اسْتَحَقَّ شُكْرًا
عَنِ النَّبِيِّ قَدْ رَوَى مَرْسُومًا
مِنْهُ وَأَنْ تَمْنَعَهُ أَنْ يُنْفِذَهُ
تُعِينُهُ وَتَمْنَعُ الظُّلُومًا
مَنْ غَالَبَ الْحَقَّ الْمُبِينَ غُلْبًا
وَالْأَمْنُ فِي الْبِلَادِ أَهْنَا عَيْشٍ
وَلَا يُرَى عَوْنٌ كَمِثْلِ الصِّدْقِ
وَمَنْ يُفَرِّطُ فِي الْمَقَالِ زَلًّا
عَظُمَ حَقًّا فِي عُيُونِ الْأُمَمِ
يَسْتَوْجِبُ الْمَرْءُ حُلُولَ النَّقَمِ
عِبَادَهُ وَمَعْنَى ذَا فِي خَبَرٍ
فَالشُّكْرُ غَيْرُ الْمَدْحِ فِي الْمَرْسُومِ
وَأَنْ يُؤَدِّينَ حَقَّ الْمِنَّةِ
وَلَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِ مَحْصُولُ
إِنْ كَانَ لِلْمَدِيحِ قَصْدًا بَنَّا
فَقَابِلَ الْمَدْحِ عَدَاهُ الرَّبْحُ
وَوَصَفُهُ قَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ

(١) قوله : « يحصى » أي يرمى .

فَأَكْرَأَ الْأَصْوَاتِ صَوْتُ الْحُمْرِ
صَوْتُ أَبِي طَلْحَةَ فِي الْجَيْشِ وَصِفْ
وَعُمَرُ إِنْ قَالَ قَوْلًا أَسْمَعَا
وَهُوَ إِذَا مَشَى يُقَالُ أَسْرَعَا
وَالنَّاسُ أَطْبَاعٌ فَمِنْهُمْ جَهَوْرِي
وَمِنْهُمْ مَنْ صَوْتُهُ لَطِيفٌ
لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَكَلَّفَنَا
مَنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْفَتَى أَنْ يَتْرُكَ
فَالْمُنْجِيَّاتِ طَاعَةُ الْمَنَانِ
وَالْعَدْلُ فِي حَالِ الرِّضَا وَالْغَضَبِ
وَالْقَصْدُ فِي الْفَقْرِ وَفِي الْغِنَاءِ
وَالْمُهْلِكَاتِ الشُّحُّ وَالْإِعْجَابُ
ثُمَّ ثَلَاثٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ
ثُمَّ ثَلَاثٌ هَزْلُهُنَّ جِدُّ (٣)
نِكَاحُهُ طَلَاقُهُ عِتَاقُهُ
قِيلَ وَقَالَ وَضِيَاعُ مَالٍ

وَجَائِزٌ لِحَاجَةٍ أَنْ تَجْهَرَ (١)
يَقُومُ عَنْ جَيْشٍ وَذَلِكَ قَدْ عُرِفَ
أَوْ ضَرَبَ الْمُسِيءَ ضَرْبًا أَوْجَعَا
وَهُوَ لَعَمْرُ اللَّهِ كَانَ أَوْرَعَا
فَالطَّبْعُ فِي الْإِنْسَانِ لَمْ يُغَيَّرْ
فَطَبْعُهُ فِي نَظْمِهِ التَّخْفِيفُ
مَا فَوْقَ طَبْعِهِ فَيَسْمُجْنَا (٢)
مَا قَدْ كَفَى فَهُوَ إِذَا عَبْدَ زَكِي
رَبُّ السَّمَاءِ فِي السِّرِّ وَالْإِعْلَانِ
فِيهِ النَّجَاةُ مِنْ جَمِيعِ الْعَطَبِ
يَنْجُو بِهِ الْمَرْءُ مِنَ الْعَنَاءِ
كَذَا الرِّيَاءُ وَكُلُّهَا خَرَابُ
كِتْمَانُ فَقْرٍ مَرَضٍ عَطِيَّةُ
وَجَدُهُنَّ وَهِيَ مَا تُعَدُّ
فَكُلُّ ذَا يُوقِعُهُ انْطِلَاقُهُ (٤)
مَكْرُوهَةٌ وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ

(١) قوله : « أن تجهر » بالجزم عملاً ببلغة من يجزم الفعل المضارع بأن المصدرية ومن ذلك قوله :
إذا ما عدونا قال ولدان أهلنا

فجزم يأتنا بأن .

(٢) فيسمجنا : أي يقبح .

(٣) جد : بكسر الجيم ضد الهزل .

(٤) قوله : « انطلاقة » أي انفلاته ، وهو عبارة عن تضييع الحزم — ا هـ ص

ثَلَاثَةٌ تُبَاحُ مِنْ جِنْسِ اللَّعِبِ يُلَاعِبُ الْقَوْسَ لِأَجْلِ أَنْ يُصِيبَ
يُلَاعِبُ الْخَيْلَ لِأَجْلِ الرِّكْبَةِ يُلَاعِبُ الْعِرْسَ لِحُسْنِ الْعِشْرَةِ
ثَلَاثَةٌ غَيْبَتْهُمْ تَبَاحُ إِمَامٌ جَوْرٌ مَا بِهِ جُنَاحُ
وَشَارِبُ الْحَمْرِ لِحَسَنِ الْكَاسِ وَمُعَلِّنٌ بِفِسْقِهِ فِي النَّاسِ
ثَلَاثَةٌ صَلَاتُهُمْ مَرْدُودَةٌ إِمَامٌ قَوْمٌ كَرِهُوا وَجُودَهُ
وَعَبْدُ قَوْمٍ عَنْهُمْ قَدْ هَرَبَا وَامْرَأَةٌ حَلِيلُهَا قَدْ غَضِبَا
تَمْنَعُهُ مَا يَلْزَمُهَا لَهُ وَبَاتَ غَاتِبًا عَلَيْهَا لَيْلُهُ
ثَلَاثَةٌ تُبِيحُ قَتْلَ النَّفْسِ مَنْ قَتَلَ النَّفْسَ بِغَيْرِ نَفْسٍ
وَمَنْ رَزَى مِنْ بَعْدِ إِحْصَانٍ وَمَنْ يَرْتَدُّ عَنْ إِيْمَانِهِ وَيَكْفُرَنَّ
ثَلَاثَةٌ بِالْمَاءِ لَيْسَ يَنْظَفُوا فَحَائِضٌ وَمُقَرَّنٌ ^(١) وَأَقْلَفُ
ثَلَاثَةٌ تَشَارَكُوا فِيهَا الْمَلَأَ الْمَاءُ وَالنَّارُ جَمِيعًا وَالْكَلَا
ثَلَاثَةٌ وَلَهُمْ يُقَامُ وَالِدُهُ الْعَالِمُ ^(٢) وَالْإِمَامُ
أَرْبَعَةٌ تَلْزَمُ مَنْ قَدْ قَعَدَا عَلَى الطَّرِيقِ أَوْ يُحِلُّ الْمَقْعَدَا
رَدُّ السَّلَامِ ثُمَّ غَضُّ الْبَصَرِ إِرْشَادٌ مَنْ ضَلَّ وَدَفْعُ الضَّرَرِ

(١) قوله : « ومقرن » قال الناظم رحمه الله في معارج الآمال لما ذكر الحديث المروي عن النبي — صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أربعة لا يطهرهم الماء المشرك والأقلف والحائض والمقرن » ؛ وأما المقرن فهو الذي يزجه الغائط والبول جميعا ؛ أو أحدهما ؛ فإنه لا يطهره الماء ، لأن ذلك التنجس يكون بمنزلة النجس المجتمع في قلفة الأقلف وبمنزلة الدم المجتمع في رحم الحائض ، حتى قال حيّان كأنه مصرور في ثوبه يعني أن التنجس المزاحم للمقرن ؛ كالنجس الذي يكون في ثوبه ، وذلك لانهاداره عن موضع استقراره إلى موضع لو لم يمنعه لخرج ، فلما منعه من الخروج صار كأنه صره في ثوبه ، وقيل المقرن الذي يدافع البول والغائط مدافعة تشغله عن حفظ صلاته أو شيء منها . ا هـ . وهذا الحديث الذي ذكره رحمه الله لم يذكر له سنداً ، غير أن أصحابنا يروونه ، فلعله قد صح عندهم والله اعلم .

(٢) قوله : « العالم » بحذف واو العطف أي والده والعالم والإمام .

يَدْفَعُهُ عَنِ الضَّعِيفِ إِنْ قُصِدَ
وَأَرْبَعٌ لَا يَأْتِيَنَّ الْإِنْسَانَ
قِيَامُهُ إِلَى أَبِيهِ أَوْ لَا
وَتَالِثٌ أَنْ يَتَعَاهدَنَا
وَرَابِعٌ خِدْمَتُهُ لِلْعَالِمِ
ثَقِيَّةٌ وَالتَّوْبُ وَالْأَحْكَامُ
وَسِتَّةٌ قَدْ كَرِهَ الْإِلَهِ
وَرَفَتْ الصَّائِمُ مِنَ الْمُنْفِقِ
وَالضَّحْكُ مَا بَيْنَ الْقُبُورِ وَكَذَا
أَعْنَى بِذَاكَ جُنُبًا لَمْ يَغْتَسِلْ
وَسَادِسٌ إِذْ خَالَكَ الْعُيُونَا
لَأَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الْمَطْلَعِ
وَهَاكَ مَا قَدْ يَلْزَمُ الْإِنْسَانَا
أَوَّلُهَا مَعْرِفَةُ الرَّحْمَنِ
ثُمَّ مُعَادَاةُ أَخِي التَّلْبِيسِ
وَالسَّتْرُ لِلْعَوْرَةِ وَالطُّهُورُ
ثُمَّ الصَّلَاةُ وَهِيَ فَرَضٌ وَجَبَا
وَالصَّدَقُ فِيمَا قَالَ وَالْغَدَاءُ
وَغَضُّهُ عَنِ الْحَرَامِ النَّظَرَا
حِفْظُ اللِّسَانِ ثُمَّ حِفْظُ الْقَلْبِ
بِالسُّوءِ فَلْيُعِينُهُ مَنْ قَدْ قَعَدَ
مِنْهَا وَكُلُّهَا لَهُ إِحْسَانُ
وَخِدْمَةُ الضَّعِيفِ إِذَا مَا تَزَلَا
مَرْكُوبَهُ يَسْقَى وَيَغْلِفَنَّا
لِيَسْتَفِيدَ كُنْ لَهُ كَالْخَادِمِ
تَعَارُفٌ نَجَا بِهَا الْأَنَامُ
أَنْ يَغْبِثَ فِي الْفَرَضِ إِنْ صَلَّاهُ
كَذَا الْأَذَى فَجَانِبْنَاهُ وَاتَّقِ
أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ مَنْ بِهِ أَذَى
وَمِثْلُهُ الْحَائِضُ فَالْكُلُّ حُظْلُ
يُبُوتُ قَوْمٍ لَيْسَ يَأْذُونَا
كَمِثْلُ مَنْ يَدْخُلُ لَا تَطْلُعُ
مِنَ الْفُرُوضِ كُلُّ يَوْمٍ كَانَا
وَذِكْرُهُ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ
ذِي الطَّرْدِ عَنْ خَالِقِهِ إِبْلِيسِ
عِنْدَ الصَّلَاةِ وَهُوَ فِيهَا نُورُ
تَارِكُهَا يَسْتَوْجِبَنَّ الْعُضْبَا
مِنَ الْحَلَالِ حِينَ مَا يَشَاءُ
وَحِفْظُهُ الْأَذُنَيْنِ عَمَّا أُنْكَرَا
عَنْ كُلِّ مَا يُمْنَعُ عَفْوُ الرَّبِّ

فَالْقَلْبُ عَنْ سُوءِ الظُّنُونِ يُحْفَظُ
كَالشَّيْءِ وَالْغَيْبَةِ وَالْبُهْتَانِ
وَوَاجِبٌ أَنْ يَتْرَكَ النَّجَسَا
وَوَاجِبٌ أَنْ يَتَوَكَّلَنَا
ثُمَّ الرِّضَا بِمَا قَضَى الْإِلَهِ
وَالشُّكْرُ لِلَّهِ عَلَى مَا وَهَبَا
وَيُخْلِصُ الْأَعْمَالَ لِلَّهِ فَلَا
وَيَسْتَعِدُّ لِلْمَمَاتِ زَادَا
وَيَعْمَلُنْ بِحُجَّةِ الْإِلَهِ
وَيُظْهِرَنَّ لِلْإِلَهِ الْفَقْرَا
فَرُبَّنَا الْعَنِيَّ لَا سِوَاهُ
فَهَذِهِ الْخِصَالُ تَجْمَعُنَا

وَالنُّطْقُ بِالْقَبِيحِ لَيْسَ يُلْفَظُ
وَالسُّحْرِيَا وَاللَّمْزُ لِلْإِنْسَانِ
عَنْ عَوْرَةِ النَّاسِ فَلَا تَجَسَّأْ
عَلَى الْإِلَهِ فَتَوَكَّلْنَا
وَالصَّبْرُ حِينَ الضَّرِّ قَدْ أَتَاهُ
وَالتَّوْبُ مِنْهُ إِنْ يَكُنْ قَدْ أَذْبَا
يَنْغِي بِهَا رِضَا سِوَاهُ مَثَلَا
وَهُوَ التَّقَى وَيَقْصِدُ الرَّشَادَا
فِي قَصْدِهِ وَلَا يَكُونُ لِأَهِي
فَمُظْهِرُ الْفَقْرِ لَهُ قَدْ بَرَا
وَهُوَ الْكَرِيمُ فَاطْلُبَنَّ غِنَاهُ
كُلُّ صُنُوفِ الْخَيْرِ تَلْزَمُنَا

باب الحكم

وَكُلُّ مَاضِي فَإِنَّهُ حِكْمٌ
تُخَصُّ عَنْدَهُمْ بِاسْمِ الْحِكْمِ
فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَكُونَ حُرًّا
إِنَّ الْهَوَى بِهِ يَصِيرُ الْحُرُّ
وَكُلُّ مَنْ قَدْ زَرَعَ الْعُدْوَانَا
وَكُلُّ مَنْ ضَاعَتْ بِهِ سِيَاسَتُهُ

وَبَقِيَتْ أَشْيَاءُ هَاهُنَا تُتَمُّ
لِجَمْعِهَا أَشْيَاءُ ضَمِنَ الْكَلِمِ
دَعِ الْهَوَى وَكُلِّ مَا قَدْ ضَرَّ
عَبْدًا فَلَا يَهْوَاهُ قَطُّ حُرُّ
بَيْنَ الْأَنَامِ حَصَدَ الْخُسْرَانَا
قَدْ بَطُلَتْ عَنْ قَوْمِهِ رِيَاسَتُهُ

وَأَنْتَ إِنْ أَقَلَّتْ فِي الْمَقَالِ
 إِنْ تَمَّ عَقْلُ الْمَرْءِ يَنْقُصُنَا
 وَقِيلَ فِي الْحِكْمَةِ صَمْتُ الْجَاهِلِ
 أَنْطَقَ بِخَيْرٍ يَا حَلِيلِي نَعْمَ
 وَأُمَمَاهُ الْخَيْرُ هِيَ أَرْبَعُ
 حَقٌّ لَهَا أَنْ تُرْسَمَ بِالْثُورِ
 أُولُهَا أُمُّ جَمِيعِ الْأَذْوِيَةِ
 وَالصَّبْرُ أُمُّ جُمْلَةِ الْأَمَالِ
 وَإِنَّ أُمَّ جُمْلَةِ الْأَدَابِ
 وَإِنَّ أُمَّ جُمْلَةِ الْعِبَادَةِ
 أَرْبَعَةٌ تُثَبِّتُ لِلْجَفَاءِ
 سُكُنُ الْبَوَادِي وَاتِّبَاعُ الصَّيْدِ
 رَابِعُهَا أَنْ يَلْزِمَ السُّلْطَانَا
 وَكُلُّ مَنْ قَدْ غَرَسَ الْوَقَارَا
 مَنْ غَرَسَ الْإِحْسَانَ فَالْمَحَبَّةُ
 مَنْ غَرَسَ الْعِلْمَ جَنَى النَّبَاهَةِ
 وَمَنْ مَدَارَاةَ الْوَرَى قَدْ غَرَسَا
 مَنْ غَرَسَ الصَّبْرَ جَنَى الْعِزِّ وَمَنْ
 مَنْ غَرَسَ الْحِرْصَ جَنَى الْخِزْيِ وَمَا
 وَيَجْنِيَنَّ لِلْفُؤَادِ كَمَدَا
 وَالْبَغْيُ فَهُوَ يَصْرَعُ الرِّجَالَا

أَمِنْتَ يَا صَاحِبَ مِنَ الْمِلَالِ
 كَلَامُهُ بِذَلِكَ يُعْرِفُنَا
 سِتْرٌ لَهُ مِنْ جُمْلَةِ الرِّذَائِلِ
 أَوْ أَمْسِكَنَّ عَنِ الْكَلَامِ تَسْلَمَ
 يُقَالُ إِنَّ الْخَيْرَ فِيهَا أَجْمَعُ
 فِي وَجَنَاتِ الْبَهْكَنَاتِ الْخُورِ
 تَقْلِيلُ أَكْلِهِ وَفِيهِ الْأُمْنِيَّةُ
 فَلَا تَرَى كَالصَّبْرِ فِي الْأَحْوَالِ
 تَقْلِيلُ نَظْفِهِ بِلَا ارْتِيَابِ
 تَرَكُ الذُّنُوبِ وَهِيَ الزَّهَادَةُ
 فِي الْقَلْبِ مِثْلُ الزَّرْعِ عِنْدَ الْمَاءِ
 ثُمَّ اسْتِمَاعُ اللَّهْوِ وَالتَّغْرِيدِ
 وَذَا كَمَنْ قَدْ عَبْدَ الشَّيْطَانَا
 يَجْنِي جَنَا الْهَيْبَةِ حَيْثُ صَارَا
 جَنَاهُ وَالْجَمِيعُ قَدْ أَحَبَّهُ
 مَنْ غَرَسَ الْجَهْلَ جَنَى الْبَلَاهَةِ
 يَجْنِي سَلَامَةً وَلَمْ يَجِدْ أَسَا
 يَغْرِسُ لَهُ الْأَطْمَاعُ ذُلَّ وَيَهْنُ
 يَرْضَاهُ حُرٌّ فَإِلَهِي سَلِّمَا
 مَنْ كَانَ يَغْرِسُ مِنَّا الْحَسَدَا
 وَيَهْدُمُنْ بِشُؤْمِهِ الْجَبَالَا

لَا تَسْتَهِنَنَّ يَا صَاحِبَ الشَّرِيفِ
 مَا فِي الرَّحَا لِلْمَرْءِ مِنْ عُدْوَانٍ
 إِنَّ عَظْمَ الْمَطْلُوبِ قَلٌّ مَنْ يُعِينُ
 وَكُلٌّ مَنْ لَيْسَ لَهُ مُرُوءَةٌ
 وَقِيلَ إِنَّ الْعَجْزَ وَالتَّوَانِي
 فَكَانَ مِنْ نَسْلِهِمَا النَّدَامَةُ
 وَنَكَحَ الشُّؤْمُ الْقَبِيحُ الْكَسَلَا
 وَلَوْ لِكَانَ نَكَحَتْ فَأَتَتْجَتْ
 وَيُغِيضُ اللَّهُ مِنَ الْأَنَامِ
 وَكَثْرَةُ الْأَكْلِ كَذَاكَ الرَّاحَةُ
 وَآفَةُ الْجَدِّ يُقَالُ الْهَزْلُ
 وَإِنْ تَرُزْغَبًا (٢) تَزِدُ حُبًّا فَلَا
 وَعَدْلٌ مَنْ لَا يَرْغَوِي بَلِيَّةَ
 مَنْ ذَاقَ مِنْ حُلُوِّ الزَّمَانِ طَعْمًا
 وَلَمْ يَكُنْ سَمِنَ مَنْ قَدْ سَمِنَا
 فِي كُلِّ مَيِّتٍ عِظَةٌ بِحَالِهِ
 وَخَيْرُ أَعْمَالِكَ مَا اسْتَحَقَّا

وَلَا تَمِلْ قَطُّ إِلَى سَخِيفٍ (١)
 وَمَا لَهُ فِي الضَّيِّقِ مِنْ إِخْوَانٍ
 فَانْظُرْ عَوَاقِبَ الْأُمُورِ وَاسْتَبِينَ
 فَلَا لَهُ دِينَ وَلَا أُخُوَّةَ
 تَنَاقَحَا هُمَا وَيَنْسِلَانِ
 وَهِيَ صِفَاتُ نَفْسِكَ اللَّوَامَةُ
 فَأَتَتْجَا الْجِرْمَانِ حِينَ نَسَلَا
 لَيْتَ تَمَنَّيَ لِلْأُمُورِ فُؤُوتَ
 فِيمَا يُقَالُ كَثْرَةُ الْمَنَامِ
 فَأَنْصَبَ فِي الْأُخْرَى تَرَى اسْتِرَاحَةَ
 وَزِينَةَ الْمُلُوكِ فَهُوَ الْعَدْلُ
 تُكْثِرُ مِنَ التَّرْدَادِ تَلْقَى الْمَلَلَا
 خِطَابُ مَنْ لَا يَفْهَمُ رَزِيَّةَ
 مِنْ صَاحِبِهِ بَلْ ذَا يَكُونُ أَعْظَمَا
 إِلَّا لِقَبْضِهِ فَحَازِرِ الْعَنَا
 لِمَنْ بَقِيَ وَعِبْرَةٌ فِي مَالِهِ
 شُكْرًا وَخَيْرُ الْمَالِ مَا اسْتَرَقَّا

(١) وإلى سخييف : أي إلى جاهل قليل العقل .

(٢) غبا : أي طويلا .

(٣) الصاب : هو المرء — المصنف .

(٤) قوله : « استرقا » أي استرق حرا ففيه اكفاء ا هـ ص .

إِنَّ شِئْتَ أَنْ تَمْلِكَ حُرًّا أَحْسِنِ
 وَأَنْتَ إِنْ أَحْسَنْتَ فِي اللَّتَامِ
 وَلَا يَضُرُّ الْقَوْمَ مَوْتُ الْأَكْرَمِ
 وَإِنَّمَا يَضُرُّهُمْ إِنْ حَدَجَا (١)
 لَا تُكْثِرِ اللَّهُمَّ بِمَا قَدْ قَدَّرَا
 فَحِيلَةُ الْمُحْتَالِ فِيهِ بَاطِلَةٌ
 مَا لَا يَكُونُ لَمْ يُنَلْ بِحِيلَةٍ
 مَا قَدْ قُضِيَ فِي وَقْتِهِ يَكُونُ
 وَخَيْرُ إِحْوَانِكَ مَنْ وَاسَاكَ
 وَوَضَعَكَ الْمَعْرُوفُ فِي الرَّجَالِ
 عُقُودُ كُلِّ غَادِرٍ مَحْلُولَةٌ
 وَقِيلَ إِنْ صُحْبَةَ الْأَشْرَارِ
 يَظُنُّ فِي الْإِنْسَانِ مَارَاهُ
 إِنَّ الْقَرِينَ بِالْقَرِينِ يُعْرِفُ
 فَاحْتَرِ قَرِينًا صَالِحَ الْأَعْمَالِ
 وَلَا تُصَاحِبْ غَاشِمًا فَتُعْشَمَا
 قَدْ وَعَدَ الْآلَهُ بِالرُّكُونِ

إِلَيْهِ فَالْحُرُّ رَقِيقُ الْمُحْسِنِ
 تَمَرَّدُوا وَأُثِّبَ بِالْمَلَامِ
 مِنْهُمْ إِذَا النَّسْلُ نَشَا فِي كَرَمِ
 نَسْلُهُمْ فَفَضْلُهُمْ قَدْ ارْتَجَا (٢)
 فَإِنَّهُ يَكُونُ لَوْ قَدْ حُذِرَا
 وَحَذَرُ الْإِنْسَانِ قَبْلَ النَّازِلَةِ
 فَحِيلَةُ الْمُحْتَالِ تَرُكُ الْحِيلَةِ
 لَا زَائِدَ فِيهِ وَلَا مَمْنُونُ (٣)
 لَكِنَّ خَيْرًا مِنْهُ مَنْ كَفَاكَ
 يُعَدُّ مِنْ عِلَامَةِ الْإِقْبَالِ
 عُهُودُهُ كَذَابُكُمْ مَدْخُولُهُ
 ثَوْرُ سَوْءِ الظَّنِّ بِالْأَخْيَارِ
 فِي ذَلِكَ الْقَرِينُ إِنْ لَاقَاهُ
 وَهُوَ لَهُ مُنَاسِبٌ فَيُوصَفُ
 تَرْقَى بِهِ مَدَارِجُ الْكَمَالِ
 وَلَا تُصَاحِبْ ظَالِمًا فَتَظْلَمَا
 لِلظَّالِمِينَ بِعَذَابِ الْهُونِ

(١) قوله : « حَدَجَا » أصل الحداج مالا يصلح للأكل من ثمر النخل ، وكل صلاة لا يقرأ فيها فاتحة الكتاب فهي حداج ، أي ناقصة وتحدج النسل فساده .

(٢) ارتجأ : أي أغلق .

(٣) أي ولا منقوص — ص .

وَأَيُّهَا الْأَصْدَادُ لَا تَتَفَقُّوْا
فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ فَاتَّقُوْهَا
فَأَيُّهَا الْمُؤْمِنُ يَنْظُرْنَا
وَمَنْ يُرِدْ شَيْئًا مِنَ الْحَاجَاتِ
فَأَيُّهَا كِتْمَانُهُ يُعِينُ
وَمَنْ أَرَادَ مَوْضِعًا لِسِرِّهِ (١)
إِنْ ضَاقَ صَدْرُ الْمَرْءِ عَنْ أَسْرَارِهِ
أَنْتَ لِسِرِّ صُنَّتِهِ أَمِيرُ
وَقُلْ إِذَا شِئْتَ لِمَنْ تُصَدِّقُ
وَلَا تَقُلْ بِالْقَطْعِ هَذَا صَادِقُ
وَاعْلَمْ بِأَنَّ الصَّدْقَ فِي الْكَلَامِ
فَلَا زِمَ الصَّدْقَ فَإِنَّ الصَّدْقَ
نَمِيمَةُ الْإِنْسَانِ سَيْفٌ قَاتِلُ
فَلَا تَكُنْهُ وَالَّذِي قَدْ سَمِعَا
فَقِيلَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُحْبَرَهُ
قُلْتُ وَذَلِكَ فِي أُمُورٍ تُحْذَرُ
قُرْبَمَا قَدْ نَقَلَ النَّاقِلُ مَا
وَالشَّرْعُ قَدْ أَبَاحَ فِي ذَا الْمَوْضِعِ

وَهَكَذَا الْأَشْكَالُ لَا تَفْتَرِقُ
وَطَاعَةُ الرَّحْمَنِ فَاتَّقُوهَا
بُنُورِ رَبِّهِ إِلَّا احْذَرْنَا
يَكْتُمُ أُمُورَهُ إِلَى الْغَايَاتِ
وَالرَّبُّ لَا شَكَّ هُوَ الْمُعِينُ
شَادَى بِهِ وَصَارَ مِثْلَ جَهْرِهِ
فَعَبْرُهُ أَضْيَقُ فِي إِسْرَارِهِ
وَأَنْتَ إِنْ أَبْدَيْتَهُ أَسِيرُ
إِنْ قَالَ قَوْلًا إِنِّي أَصَدِّقُ
فَالأَمْرُ غَيْبٌ وَهُوَ قَدْ يُنَافِقُ
أَعَزُّ لِلْمَرْءِ مِنَ الْحُسَامِ
يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ مَقَالًا حَقًّا
وَهُوَ الَّذِي لِمَا يُقَالُ نَاقِلُ
مَقَالٍ سَوْءٍ فِي أَخِيهِ وَقَعَا
لِيَعْرِفَ الْعَدُوَّ حَتَّى يَحْذَرَهُ
وُقُوعَهَا لَا فِي الَّذِي لَا يُحْذَرُ
يُهَيِّجُ الْأَضْغَانَ بَيْنَ الْخُصَمَاءِ
لِأَجْلِ صَلَاحِ الْحَالِ قَوْلًا فَاسْمَعْ

(١) قوله : «ومن أراد موضعا لِسِرِّهِ» أي من أراد أن يضع سره موضعا غير صدره فقد ضيعه ، و «شادى به» أي أظهره كما بينه في البيت التالي .

أَبَاحَ أَنْ نَذْكُرَ مَا لَمْ يُقَلَّ
 كَيْفَ لَنَا نَنْقُلُ مَا يُكَدَّرُ
 وَكُلُّ مَنْ قَدْ شَكَرَ النِّعْمَاءَ
 فَبِالْمَزِيدِ وَعَدَ الْإِلَٰهَ
 وَالصَّمْتُ فَهُوَ أَفْضَلُ الْمُرَادِ
 وَفِي الْكَلَامِ مَا يُعَدُّ لَنَا
 وَإِنَّ أَحَدًا مِنْ حُسَامِ
 لَا تَجْزَعَنَّ إِنْ نَازَلَ قَدْ نَزَلَا
 وَكُلُّ مَنْ قَدْ كَثُرَ اغْتِبَارُهُ
 وَمَنْ يَكُنْ بغيرِهِ قَدْ وُعِظَا
 وَمَنْ بِهِ يَتَّعِظُنْ سِوَاهُ
 وَكُلُّ مَا قَدْ جَمَعَ الْإِنْسَانُ
 وَأَيُّ عَيْشٍ لِلْفَتَى طَيِّبُ
 إِنْ اتَّهَزَ فُرْصَةَ الْمَالِ بِأَنْ
 إِيَّاكَ وَاللَّجَاجَ (١) فِي الْحَاجَاتِ
 كَمْ طَامِعٍ فِي حَاجَةٍ مَا نَالَهَا
 وَمَنْ تَعَدَّى فِيكَ مَا قَدْ حَدَا
 وَرُدَّ فِيهِ الْأَمْرُ لِلْخَلَاقِ
 وَمَنْ عَصَى الْإِلَٰهَ فِيكَ أَطَع

لِأَجْلِ جَمْعِ الشَّمْلِ وَالتَّجْمُلِ
 وَلَيْسَ ثُمَّ مِنْ أُمُورٍ تُحْذَرُ
 يَسْتَوْجِبَنَّ مِنْ رَبِّهِ الْعَطَاءَ
 تَفَضُّلاً مَنْ يَشْكُرُنْ نِعْمَاهُ
 وَإِنَّهُ الْإِنْفَعُ لِلْعِبَادِ
 وَيُحْسِنُ عِنْدَ الْمَقَالِ هِينَا
 بَلْ إِنَّهُ أَشَدُّ مِنْ حِمَامِ
 فَالصَّبْرُ بِالْحُرِّ يَكُونُ أَجْمَلًا
 مِنَ الْوَرَى قُلْ بِهِ عَثَارُهُ
 فَهُوَ سَعِيدٌ فَلَتَكُنْ مُتَعِظًا
 فَهُوَ شَقِيٌّ فَاحْذَرَنَّ شَقَاةَ
 يُفَرِّقَنَّهُ لَهُ الزَّمَانُ
 وَلَيْسَ لِلْمَوْتِ لَهُ طَبِيبُ
 تَجْعَلُهُ فِي مَوْضِعٍ لَهُ حَسَنُ
 فَمَا قُضِيَ الْحَاجَاتُ بِاللَّجَّاتِ
 وَآيِسِ وَفَّقِ أَنْ يَنَالَهَا
 إِلَهَنَا فَأَنْتَ لَا تَعْدَى
 وَاصْبِرْ فِي الصَّبْرِ ثَوَابٌ بَاقٍ
 فِيهِ الْإِلَٰهَ وَالْهُدَى فَاتَّبِعْ

(١) اللجاج : اللجاج والإلجاج في الشيء بمعنى الإلحاح والإلطاء .

وَلَا تُجَازِ مَنْ عَصَى الرَّحْمَانَا
 بَلْ جَازِهِ بِطَاعَةِ اللَّهِ فَمَنْ
 وَذُو السَّخَا مِنْ رَبِّهِ قَرِيبُ
 وَسُودَدَ كَانَ بَعِيرُ جُودِ
 وَاعْتَزَلَ الْخَلْقُ فَإِنَّ الْخُلُقَا
 وَاسْتَعْمَلْنَ عَنْهُمْ الشُّكْرَا
 وَلَا تَعْرِفُ (١) لِلَّذِي لَمْ تَعْرِفِ
 وَذَاكَ مَا تُرْجَى بِهِ السَّلَامَةُ
 إِنَّ هَلَاكَ الْمَرْءِ فِي هَوَاهُ
 إِذْ كُلُّ مَنْ يُحِبُّ شَيْئًا كَادَا
 وَاجْتَنِبِ الظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ
 وَيُدْخِلُ الْجَنَّةَ حُسْنُ الْخُلُقِ
 وَالْأَجْوَفَانِ يُدْخِلَانِ النَّارَا
 مَنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُسْلِمِينَ يَنْفَعُ
 وَكُلُّ مَنْ قَدْ نَفَعَ الْأَنَامَا
 مَنْ جَاءَهُ الشَّيْبُ وَلَمْ يَتَعِظْ
 بِمِثْلِهِ تَرْتَكِبُ الْعِصْيَانَا
 بَعَى عَلَيْكَ فَلَهُ فَلْتَدْفَعَنَّ
 وَهُوَ لِحُمْلَةِ الْوَرَى حَبِيبُ
 كَمَلِكٍ كَانَ بِلَا جُنُودِ
 قَدْ يَسْرِقُونَ لِلْعُقُولِ سَرَقَا
 لِمَنْ عَرَفَتْ وَاحْدَرْنَ أَنْ تُشْهَرَا
 مَعَهُ لَتَنْجُو مِنْهُ لَا تَعْرِفِ
 مِنَ الْوَرَى وَمَا بِهِ نَدَامَةُ
 مِنْ قَبْلِ الْحُبِّ لِمَا يَهْوَاهُ
 يُهْلِكُهُ فَحَازِرِ الْفَسَادَا
 إِثْمٌ وَذَاكَ أَنْ تُحَقِّقَنَا
 فَكُنْ بِهِ أَحْيَى ذَا تَخْلُقِ
 بَطْنُكَ وَالْفَرْجُ فَخُذْ حَذَارَا
 لَا خَيْرَ فِيهِ وَهُوَ الْمُضِيعُ
 فِي الْمُسْلِمِينَ أَحْسَنَ الْإِسْلَامَا
 فَإِنَّهُ بِهَيْمَةٍ فَاتَّعِظْ

(١) قوله : «ولا تعرف» بفتح التاء والعين ؛ أصله تتعرف فحذف إحدى التائين تخفيفاً ، ومعناه أن من لا يعرفك من الناس فلا تتعرف إليه ، أي لا تطلب معرفته لكي تسلم من شره وأذاه ، وهذا جار على مذهب من قال :
 جزى الله عنا الخير من ليس بيننا
 ولا بينه وُدٌّ ولا نتعارف
 فما سامنا خسفاً ولا عمنا اذى
 من الناس إلا من نؤدُّ ونعرف
 وإلى أقول : ليس هذا الكلام على إطلاقه ، ولا يصح حمله على جميع الناس ، فكم من أناس تال بمعرفتهم الآمال
 فلا يحمل عليهم قول شاعر متبرم من بعض قرابته وإخوانه ، ويحتمل أن يكون أغلب الناس على ما قال .

فَإِنَّمَا الشَّيْبُ نَذِيرُ الْمَوْتِ وَالْتَرَكُ لِلذُّنُوبِ لِلْعَبْدِ أَحْفَ وَإِنْ هَفَا رَأَى الْحَلِيمَ لَا عَجَبَ فَإِنَّهُ قِيلَ الْجَوَادُ يَكْبُو (١) مِنْ ذَلِكَ لَا غَرَوْ إِذَا مَا قَدْ هَفَا وَمَنْ أَرَادَ دِينَهُ أَنْ يَطْرَحَا لِأَنَّهُ يَأْوِي بِهَا كُلُّ غَوِي وَمَا كَتَقَوَى رَبَّنَا مِنْ مَنْصَبٍ وَإِنْ طَلَبْتَ الْعِزَّ كُنْ بِالطَّاعَةِ وَاعْلَمْ أَخِي أَنَّ وُجُودَ النِّعَمِ وَصِحَّةُ الْجِسْمِ مَعَ الْمَعَاصِي وَاقْرَأْ إِذَا مَا شِئْتَ لَا تُعْجِبَكَ فَإِنَّهُ قَدْ ذَكَرَ التَّغْذِيَا وَذَلِكَ الْاسْتِدْرَاجُ فَاحْذَرْنَاهُ وَكُلُّ مَنْ قَالَ بِلَا احْتِرَامٍ وَكُلُّ قَوْلٍ فَلَهُ جَوَابٌ

فَرَاعِهِ قَبْلَ حُلُولِ الْفَوْتِ مِنْ طَلَبِ التَّوْبَةِ حِينَ مَا اقْتَرَفَ وَالْعُذْرُ مِنْ هَفَوْتِهِ لَهُ وَجَبَ لَا شَكَّ فِيهِ وَالْحُسَامُ يَنْبُو رَأَى الْحَلِيمَ قَالَهُ مَنْ عَرَفَا فَلَيْسَ كُنَّ مَسْكَدًا أَوْ مَطْرَحًا فَاحْذَرِ سُكُونَ مَسْكَدٍ ثُمَّ رُوي (٢) وَلَا كَفَحْرِ الْحَقِّ فَحَرِّ الْحَسَبِ طَالِبُهُ يَصَاحُ بِالْقَنَاعَةِ لِلْمُذْنِبِينَ مِنْ أَجْلِ النَّقَمِ حَدِيْعَةٌ يَهْلِكُ فِيهَا الْعَاصِي أَمْوَالُهُمْ تَذْرَى وَلَمْ تَشْكَا بِهَا لَهُمْ لَمْ يَذْكُرِ التَّقْرِيبَا وَالذَّبُّ إِنْ عَقَلْتَ فَاتْرُكْنَاهُ أُجِيبَ فِي الْحَالِ بِلَا احْتِشَامٍ وَكُلُّ فِعْلٍ فَلَهُ مَآبٌ

(١) قوله : «يكبو» أى يعثر و «ينبو» أى يجبن و «الحسام» السيف ، وهو بضم الحاء كغراب .
 (٢) قوله : «رُوي» بضم الراء ؛ قرية ذات مزارع سقيها من الآبار وهى قرية من مطرح ، لا تبعد عنها أكثر من ميل شرعى ، وهذا البيت الذى قبله هما من نظم صاحب الأرجوزة الشيخ الصائغى ، التى هى أصل لهذا الجوهر فأثبتهما المصنف كما وجدتهما ، وليته لم يثبتهما لما فيهما من التشديد والتنفير ، فليس كل غوي من الناس يسكن هذه البلدان الثلاث ، وليس كل من فيها غويا ، بل هى كغيرها من البلدان التى تجمع الصالح والطالح .

وَكُلُّ مَنْ فِي خُلُقٍ قَدْ جَارَا يُشْبَهُ فِيهِ ذَلِكَ الْمُجَارَى (١)
 فَالْفَضْلُ لِلْكَاطِمِ لَا لِلْمُنْتَقِمِ وَالْفَضْلُ لِلَّذِي عَفَا عَنْ مُجْتَرِمٍ
 وَمَنْ عَصَى خَالِقَهُ مَا رَحِمَا لِنَفْسِهِ أَذْخَلَهَا جَهَنَّمَ
 كَمْ مِنْ بَعِيدٍ مُخْلِصٍ الْوُدَادِ وَرَحِمَ آذَنَ بِالْبَعَادِ
 كَمْ مِنْ صَدِيقٍ قَصَرَ الزِّيَارَةَ عَنْ خِلِّهِ وَكَمْ عَدُوٌّ زَارَهُ

باب أسباب الإثم

وَالِإِثْمُ فِي أَشْيَاءَ فَاحْذَرْنَهَا وَهَا أَنَا أَذْكُرُ بَعْضًا مِنْهَا
 مَنْ كَانَ فِي وَاحِدَةٍ قَدْ ضَيَّعَا مِنْ وَاجِبَاتِ إِثْمِهِ قَدْ وَقَعَا
 أَوْ رَكِبَ الْخُصْلَةَ مِنْ حَرَامٍ وَلَمْ يَثْبُتْ يَتَوَّ بِالْآثَامِ
 لِأَنَّهُ يَدْخُلُ ذُو الْإِصْرَارِ بِحَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فِي النَّارِ
 لَيْسَ كَمَا قَالَ أَخُو الْجَهَالَةِ بِالْعَفْوِ عَمَّنْ رَكِبَ الضَّلَالَةَ
 قَدْ كَذَّبَ الْقُرْآنَ فِي الْوَعِيدِ إِذْ لَمْ يُوَافِقْ لِلْهَوَى الْبَعِيدِ
 تَمَسَّكَ بِمُجْمَلٍ قَدْ جَاؤَا بِهِ كَأَنَّهُ يَغْفِرُ مَا يَشَاءُ
 قَالُوا فَقَدْ أَحْبَرْنَا بِأَنَّهُ لَا يَغْفِرُ الشَّرْكَ فَتَحَذَرْنَهُ
 وَيَغْفِرْنَ مَا دُونَهُ لِمَنْ يَشَاءُ قُلْتُ وَقَدْ أَصَابَ عَيْنُكَ الْعِشَاءُ
 أَعْمَاكَ ذَا الْهَوَى عَنِ التَّبَصُّرِ فَاسْمَعْ هَدِيَّتَ مَا أَقُولُ وَالْظُّرُ
 مَا هَذِهِ الْآيَةُ إِلَّا طَبَّقْ مَا قَدْ أَحْبَرَ إِلَهُهُ فِيمَا حَكَمَا

(١) قوله : «وكل من ... الخ» هو مأخوذ من قول القائل :

ففعلك من فعل المسيء قريب

إذا أنت جازيت المسيء بفعله

فَإِنَّهُ يَغْفُو عَنِ الصَّغِيرِ
فَاقْرَأْ إِذَا مَا شِئْتَ إِنَّ تَحْتَبُوهَا
تُنْبِيكَ عَنْ تَكْفِيرِ السَّيِّئَاتِ
وَالاجْتِنَابِ لَا يَكُونُ أَبَدًا
فَمِنْ هُنَا يَلْقَى كِتَابَهُ غَدًا
يَقُولُ يَا وَيْلَاهُ مَا لِهَذَا
يُؤْخَذُ بِالْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ
وَمُسْلِمٍ جَانِبٍ لِلْكَبَائِرِ
وَهُوَ الْمُرَادُ عِنْدَ قَوْلِهِ لِمَنْ
وَاللَّهُ قَدْ يَغْفُو عَنِ الْكَثِيرِ
فَعَفْوُهُ لِلتَّائِبِينَ أَعْظَمُ
أَمَّا الْمَصْرُ فَهُوَ الْمُحَادِدُ
أَيُّقْبَلَنَّ مُدِيرًا عَنْهُ أَمَّا
وَقَالَ لَا يُبْدَلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ
أَتَدْرِي أَأَنْتَ مَنْ تُكَذِّبُنَا
صَرَفْتَ مَا قَدْ قَالَهُ تَوَعَّدَا
وَهُوَ يُرِيدُ غَيْرَ مَا قَدْ قَالَا
يُحْبِرُ بِالْأَمْرِ وَأَنْتَ تَزْعُمُ
أَقْصِرْ فَقَدْ طَالَ بِكَ الضَّلَالُ

لِلْمُسْلِمِينَ دُونَ ذَا الْكُفُورِ
كَبَائِرِ الْمَنْهِيِّ أَيْنَ تَذْهَبُوا
مَعَ اجْتِنَابِنَا لِلْمُوبِقَاتِ
لِمُشْرِكٍ قَدْ حَانَ يَوْمًا وَاعْتَدَى
يَحْوِي الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ وَالرَّدَى
لَاخِرِ الْآيَةِ فَافْهَمْ هَذَا
مِنْ ذَنْبِهِ لِشُرْكَهِ الْخَطِيرِ
يُغْفَا لَهُ حَقًّا عَنِ الصَّغَائِرِ
يَشَاءُ أَيْ يَشَاءُ الْإِلَهِ يَغْفِرُنَ
بِالتَّوْبِ مَا فِي التَّوْبِ مِنْ كَبِيرٍ
مِنْ ذَنْبِهِمْ وَهُوَ تَعَالَى أَرْحَمُ
أَيُّقْبَلُ الْإِلَهِ مَنْ يُحَادِدُ
تَوَعَّدَ الْمَصْرَ فَاتْرُكِ الْعَمَى
وَقُلْتَ بِالتَّبْدِيلِ أَقْصِرْ يَا أُحْيِ
كَذَّبْتَ مَنْ أُلْشَاكَ فَأَعْلَمْنَا
وَقُلْتَ قَدْ قَالَ بِهِ تَهْدُدَا
مِنْ عَفْوِهِ سُبْحَانَهُ تَعَالَى
بِأَنَّهُ سِوَاهُ شَيْءٍ يَكْتُمُ
وَهُوَئِنْ فَمَا هُنَا جِدَالُ

وَمَا رَوَيْتُمْ^(١) مِنْ أَحَادِيثَ بِهَا
 إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ مُحْتَمِلٌ
 إِنْ صَحَّ أَنَّ ذَاكَ عَنْ عَدِلٍ رُوِيَ
 كَانَ لَنَا عَصْرُ الْعُلُومِ مُشْرِقًا
 عَصْرٌ^(٢) عَلَى سِيرَةِ أَهْلِ الْحَقِّ
 وَإِنْ تَشَأْ أَتْبَاعَهُمْ فَاسْتَمِعَا
 مَعْرِفَةً^(٣) الْإِلَهِ وَالتَّوْحِيدُ
 ثُمَّ أَدَاءُ الْفَرَضِ فِي أَوْقَاتِهِ
 ثُمَّ الْمُوَالَاةُ لِأَهْلِ الطَّاعَةِ
 إِنْ تَرَكَ النَّاسُ صَلَاةَ الْعِيدِ
 فَإِنَّهُمْ قَدْ هَلَكُوا جَمِيعًا
 لِأَنَّ ذَا قَرَضٍ عَلَى الْكِفَايَةِ
 وَالْبَعْضُ إِنْ قَامَ بِهِ فَيَكْفِي
 عَجِبْتُ مِمَّنْ^(٤) كَانَ ذَا اخْتِمَاءٍ
 فَكَيْفَ لَا يَكْفُ عَنْ أَوْزَارِ
 وَكُفْرٍ إِبْلِيسَ مِنَ التَّفَاقِ

مَا قَدْ زَعَمْتُمْ فَأَحْكُمُوا بِكِذِبِهَا
 لِلْقَيْدِ بِالتَّوْبِ قُبُولُهُ اخْتِمَلُ
 فَالَّذِينَ لَا تَأْخُذُهُ مِنَ الْغَوِي
 وَبِأَفْوَلِهِ بَدَأَ مَنْ فَسَقَا
 وَلَا تَمَلْ عَنْهَا لِأَهْلِ الْفِسْقِ
 حَمْسًا بِهَا دِينَ الْإِلَهِ جُمِعَا
 لَهُ كَذَا التَّقْدِيسُ وَالتَّمَجِيدُ
 وَتَرْكُهُ الْكَبِيرُ مِنْ زَلَاتِهِ
 فَإِنَّهَا مِنْ أَرْبَحِ الْبِضَاعَةِ
 وَالْمَيْتِ وَالْجِهَادِ لِلتَّأْيِيدِ
 إِنْ لَمْ يَتُوبُوا كُلُّهُمْ سَرِيعًا
 فَتَرْكُهُ الضَّلَالُ وَالْغَوَايَةُ
 عَمَّنْ سِوَاهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعُرْفِ
 مِنَ الطَّعَامِ عَنْ حُدُوثِ الدَّاءِ
 مَخَافَةٌ مِنْ غَضَبِ الْجَبَّارِ
 أَوَّلُهُ قَدْ قِيلَ بِاتِّفَاقٍ

(١) رويتم : يصح بناؤه على الفاعل وعلى المفعول .

(٢) قوله : « عَصْرٌ » بفتح العين أمر من العَص ، وهو من عَصَ يَعْصُ بفتح عين المضارع ، قال الله تعالى : ﴿ رَئِيسَ يَعْصِي الْأَمْرَ عَلَى يَدَيْهِ ﴾ وقد قرئ بضم العين ، ولكن الفتح أكثر وافصح .

(٣) قوله : « معرفة » خبر لمبتدأ محذوف أي هي معرفة الله والتوحيد وما بعده معطوف على معرفة .

(٤) قوله : « عجبته ممن كان ... الخ » هو مأخوذ من قول القائل :

جسمك بالحمية عودته مخافة من ألم طارٍ وكان أولى بك أن تحتمي عن الخامي خشية الباري

لَكِنَّهُ لَمَّا دَعَا الْعِبَادَ
وَهُوَ إِمَامَ الْمُذْنِبِينَ صَارَا
وَأَدَمَ إِمَامَ التَّائِبِينَ
وَاحْتَرَّ إِمَامًا مِنْهُمَا لِنَفْسِكَ
وَقِيلَ مَنْ مَاتَ بِنَفْحِ الصُّورِ
مَعْنَاهُ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ رَحَلُوا
وَهُمْ شِرَارُ الْخَلْقِ يُحْشَرُونَ
فَهُوَ عَنِ الْحَالِ يُخَبِّرُنَا
فَلَيْسَ لِإِعْتْرَاضِهِ بِمَا عَهِدَ
وَلَا يُتَافَيْتُهُ لَا تَجْتَمِعُ
لِأَنَّمَا الضَّلَالُ لَا يُجْتَمِعُ
يَفْعَلُ هَذَا مِنْهُ مَا قَدْ يَهْوَى

لِلشِّرْكِ صَارَ مُشْرِكًا مُعَادَا
أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْعَظِيمُ النَّارَا
فَانْظُرْ لِمَا بَيْنَهُمَا تَمَعِينَا
مَنْ جَرَّ لِلثَّوَابِ أَوْ مَنْ أَهْلَكَ
فَذَاكَ غَيْرُ سَالِمٍ مِنْ بُورٍ
حِينَئِذٍ لَمْ يَبْقَ إِلَّا الرُّذُلُ
إِلَى الْجَحِيمِ هَكَذَا يَرَوُونَا
لَا عَنْ شَقَاوَةٍ نَعْمَ هُنَا (١)
مَعْنَى إِذَا صَحَّ الَّذِي فِيهِ وَجَدَ
أُمَّتُهُ عَلَى الضَّلَالِ فَاسْتَمِعَ
عَلَيْهِ إِذْ طَرِيقُهُ مُتَوَعٌ
وَذَاكَ مَا يَهْوَى فَمَا تَسْوَى (٢)

بابُ التَّوْبَةِ

مَنْ فَضَّلَ رَبِّي جَعَلَ الْمَتَابَا
نَجَاةً مَنْ أَذْنَبَ أَنْ يَتُوبَا
أَلَيْسَ تَعْجَبَنَّ مِمَّنْ يَهْلِكُ
لَوْلَا ثَلَاثُ هَلَكَ الْأَنَامُ

يَمْحُو الذُّنُوبَ لِلَّذِي قَدْ تَابَا
فَاعْجَبْ لِمَنْ لَمْ يَتْرِكِ الذُّنُوبَا
وَعِنْدَهُ إِلَى النَّجَاةِ مَسْلِكُ
تَقِيَّةٌ وَالتَّوْبُ وَالْأَحْكَامُ

(١) هنا بالتشديد أى هالك — ص .

(٢) قوله : «فما تسوى» أى فما تساوى هكذا فسرهُ المصنف .

وَأَنَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ نُورٌ
يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ بِقَلْبٍ صَادِقٍ
فَأَنَّهُ لَيْسَ الْهَلَاكُ إِلَّا
وَقَدْ رُويَ فِي ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ
لَوْ أَنَّ فِرْعَوْنَ اللَّعِينِ إِذْ كَفَرَ
لَمْ يَجِدِ الرَّحْمَنَ إِلَّا غَافِرًا
وَتَوْبُهُ حِينَ رَأَى الْإِغْرَاقَ
لَأَنَّهُ حِينَ رَأَى الْهَلَاكَ
مَا حَالَ مِنْ تَابٍ بِذَلِكَ الْحَالِ
فَالْمُشْرِكُونَ اعْتَرَفُوا بِالذَّنْبِ
فَهُوَ مَتَابٌ كَانَ يَاضْطَرَارٍ
وَهُوَ الَّذِي يَتُوبُ مِنْ قَرِيبٍ
فَمَنْ رَأَى الْمَوْتَ عَلَيْهِ يَنْزِلُ
وَالْتَّوْبُ مَقْبُولٌ إِلَى أَنْ تَطْلُعَا
وَقِيلَ مَا لَمْ يَتَغَرَّغَرَّا
تَابَ نَصُوحًا إِنْ يَكُنْ لَمْ يَقْصِدِ
كَمِثْلٍ مَالًا تَرْجِعُ الْأَلْبَانُ
وَإِنْ يَعُدُّ مِنْ بَعْدُ فَلْيَسْتَغْفِرِ
وَالْمُسْلِمُونَ يَقْبَلُونَ مِنْهُ

وَتُورُ مَنْ يُذْنِبُ أَوْ يَجُورُ
وَنِيَّةٍ وَعَمَلٍ مُوَافِقٍ
عَلَى الْمَصِيرِ حَيْثُمَا تَوَلَّى
مَنْ تَابَ مِنْ ذَنْبٍ كَمَنْ لَمْ يُذْنِبِ
تَابَ إِلَى اللَّهِ مُنِيبًا وَازْدَجَرَ
لَكِنَّهُ أَبِي وَمَاتَ كَافِرًا
مَا كَانَ نَافِعًا لَهُ اتِّفَاقًا
تَابَ فَهَلَّا تَابَ قَبْلَ ذَاكَ
إِلَّا كَتَائِبٍ مَعَ الْمَالِ
فِي النَّارِ مَا كَانَ لَهُمْ بِتَوْبِ
وَإِنَّمَا يُقْبَلُ الْإِحْتِيَارِ
قَبْلَ حُضُورِ الْمَوْتِ فِي التَّقَرُّبِ
تَوْبَتُهُ إِذْ ذَاكَ لَيْسَ تُقْبَلُ
مِنْ غَرِبِهَا أَوْ أَنْ يَرَى الْمَوْتَ سَعَى
بِرُوحِهِ فَالْتَّوْبُ يُقْبَلُنَا
يَعُودُ لِلذَّنْبِ دَوَامَ الْأَبَدِ
إِلَى الضَّرُوعِ وَبِذَا يُدَانُ
فَإِنَّمَا الرَّحْمَةُ لَمْ تُحَجَّرِ (١)
مَا تَابَ لِلرَّحْمَنِ فَاقْبَلْنَاهُ

(١) لم تحجر : أى لم تمنع .

وَقَالَ بَعْضُ لِثْلَاثٍ يُقْبَلُ
لَأَنَّهُ بَعُودُهُ مِرَارًا
وَتَوْبَةُ الْمَرْءِ إِذَا لَمْ تَكُنْ
مَا أَسْرَعَ الرَّجُوعَ عَنْهَا فَاعْلَمْ
يَنْكَسِرُ الْقَلْبُ وَيَنْدَمُنَا
وَبَعْضُهُمْ يَزِيدُ خَوْفَهُ إِلَى
لَأَنَّهُ قَدْ فَعَلَ الذُّنُوبَا
قَدْ أَدْرَكَ التَّوْبَةَ غَيْرَ أَنَّ فِي
وَالذُّبُ كَانَ بَيِّقِينَ مِنْهُ
إِذْ ذَاكَ غَيْبٌ وَالْإِلَهِ وَعَدَا
هَلْ صَادَفَ النَّصُوحَ أَمْ لَا فَحَصَلَ
وَلَمْ يَكُنْ فِي وَعْدِ رَبِّي شَكًّا (١)
مَنْ لَمْ يَكُنْ بِعِلْمِهِ قَدْ عَمِلَا
كَذَاكَ مَنْ لَمْ يُرَضْ حَصْمُهُ بِمَا
وَهَكَذَا مَنْ لَمْ يُعَيَّرْ مَطْعَمًا
وَهَكَذَا مَنْ لَمْ يُعَيَّرْنَا
وَهَكَذَا مَنْ لَمْ يَقْصُرْ أَمَلَهُ
وَلَيْسَ بِالتَّائِبِ مَنْ لَمْ يَزِدْ

وَبَعْدَهَا فَلَيْسَ مِنْهُ ثَقْبَلُ
مُتَّهَمٌ بِمَا إِلَيْهِ صَارَا
لَهَا عِلَامَةٌ تُرَى فِي الْبَدَنِ
مَنْ لَمْ يُؤْتِرْ تَوْبَهُ فَاتَّهَمَ
فِي مَا مَضَى وَالذُّبُ يَتْرَكُنَا
أَنْ يُنْغِصَ الدُّنْيَا بِمَا قَدْ فَعَلَا
فِيهَا فَلَمْ تَكُنْ لَهُ مَحْبُوبَا
قُبُولَهَا شَكًّا عَلَى تَخَوُّفِ
وَمَا قُبُولُ التَّوْبِ يَعْلَمْنَاهُ
عَلَى النَّصُوحِ فَهَذَا تَرَدَّدَا
لَهُ تَرَدَّدٌ بِمَا فِيهِ دَخَلَ
فَالشَّكُّ فِي الْوَعْدِ يَكُونُ شَرْكََا
فَلَيْسَ بِالتَّائِبِ عَمَّا فَعَلَا
لَهُ عَلَيْهِ فِي رِضَا رَبِّ السَّمََا
أَوْ مَشْرَبًا كَانَ لَهُ مُحَرَّمَا
لِبَاسُهُ إِنْ كَانَ يُكْرَهُنَا (٢)
فَلَيْسَ بِالتَّائِبِ مِمَّا عَمِلَهُ
عِبَادَةٌ فِي كُلِّ يَوْمٍ فَازْدَدِ

(١) قوله : « شَكًّا » اسم إن وفي نسخه شك ، وهو فعل ماض ، أي غير التائب قد شك في قبول توبته
لذلك اشتد خوفه وعلى هذا فاسم إن محذوف أي أنه الخ .

(٢) قوله : « إِنْ كَانَ يُكْرَهُنَا » أي إِنْ كَانَ اللباس مكروهًا ، إذ من علامة التائب تغير الزي المكروه — ا هـ ص .

وَلَيْسَ بِالتَّائِبِ مَنْ لَمْ يَحْفَظْ
 مَنْ لَمْ يُقَدِّمْ فَضْلَ مَا حَوَاهُ
 وَإِنَّمَا التَّائِبُ مَنْ كَانَتْ بِهِ
 ثَلَاثَةٌ لَيْسَ لَهُمْ مَتَابٌ
 وَثَالِثٌ مَنْ لَبَّى قَتْلًا
 وَمَنْ عَدَاهُمْ فَلَهُ إِنْ تَابَا
 قَالَ اللَّهُ يَمْحُو ذَنْبَهُ وَيُنْسِي
 وَيُعْطِي كُلَّ صَالِحٍ قَدْ عَمِلَهُ
 وَقِيلَ إِنْ تَابَ مِنَ الْفُسُوقِ
 فَعَامِلُ الْخَيْرَاتِ فِي الشَّرِّ فَلَا
 لِكِنَّهُ يُجَدِّدَنَّ الْعَمَلَ
 وَلَا كَذَلِكَ مُسْلِمٌ قَدْ أَذْبَا
 فَذَنْبُهُ يُغْفَرُ وَالثَّوَابُ
 وَقَدْ مَضَى فِي شَرْحِي الْأَنْوَارِ (٣)

لِسَانَهُ عَنِ الْفُضُولِ فَاحْفَظْ
 مِنْ مَالِهِ فَلَمْ يَتُبْ أَرَاهُ
 هَازِي الْخِصَالِ كُلُّهَا فَانْتَبِهْ
 إِبْلِيسُ قَابِيلُ بِمَا أَصَابُوا
 مَا وَاهُمُ النَّارُ فَسَاءَ مَوْثِلًا
 تُمَحِّي الدُّنُوبُ وَيَرَى الثَّوَابَا
 ذَلِكَ حَافِظِيهِ دُونَ لَبْسٍ
 إِنْ كَانَ رَبُّهُ لَهُ قَدْ قَبِلَهُ
 يُعْطَى خِلَافَ شَرِكِهِ الْمَضِيقِ (١)
 يُعْطَى ثَوَابَهَا إِذَا مَا انْتَقَلَا
 لَهُ وَيُعْطَى الْفَضْلَ فِيمَا يُقْبَلُ (٢)
 وَتَابَ لِلرَّحْمَنِ حِينَ انْقَلَبَا
 لَهُ إِذَا مَا وَقَعَ الْمَتَابُ
 هُنَا كَلَامٌ بِالضِّيَاءِ نَارًا

(١) المضيق : أى الضيق .

(٢) قوله : «يقبل» أي يستقبل .

(٣) قوله : «في شرحي الأنوار» أي في شرحه الكبير الذي سماه مشارق الأنوار على أرجوزته العصماء التي سماها أنوار العقول وهي في أصول الدين وقد انتفع بها وبشرحها المذكور كثير من طلبة العلم وغير الطلبة من رجال العلم والدين بل أن هذه الأرجوزة أصبحت عقيدة يتحفظها طلاب العلم وهي في غاية من السهولة وجزالة المعاني وحسن العبارة وناهيك بشرحها المذكور الذي كشف فيه مخدرات علم الكلام تحقيقاً وتحريراً بما لم يسبق إليه وله عليها شرح متين مختصر لطيف جداً طبع على هامش طلعة الشمس بالقاهرة جزاه الله عنا وعن المسلمين خيراً جزيلاً في جنة الخلد وملك لا يلى .

«الأنوار» : أرجوزته «أنوار العقول» في أصول الدين من أجل وأجمع فنون التوحيد . للناظم شرحان عليها مختصر ومطول والثاني أجمع وأحفل بمسائل الفن ، وله في قوله :

ولي مُصِيرٌ قد أتى الطاعة هل
 له ثوابها إذ الغفران حل

لِكُلِّ ذَنْبٍ تَوْبَةٌ (١) تَلْزُمُهُ
وَالْجَهْرُ بِالْجَهْرِ فَمَنْ قَدْ ظَهَرَ
لِأَنَّهُ تَلْزَمُهُ الْبَرَاءَةُ
فَهُوَ عَدُوٌّ لَكَ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ
وَقِيلَ مَا عَلَيْهِ أَنْ يُخْبَرَ
إِذَا مَا عَلَى التَّائِبِ أَنْ يَتُوبَا
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَظْهَرُ
لَكِنَّهُ يَكْفِيهِ مَهْمَا اشْتَهَرَ
فَشَهْرَةُ الْمَتَابِ أَقْوَى خَبَرًا
وَمَنْ دَعَا النَّاسَ إِلَى مَا ابْتَدَعَا
عَلَيْهِ أَنْ يُخْبِرَهُمْ بِبَاطِلِهِ
وَأَنَّ دِينَ الْمُسْلِمِينَ دِينُهُ
فَإِنْ هُمْ قَدْ تَبِعُوهُ أُجِرَا
وَمُسْتَحِلٌّ (٢) لِأُمُورٍ شَاءَا
ثُمَّ يَكُونُ تَوْبُهُ مُفَصَّلًا
لِأَنَّهُ يَعْتَقِدَنَّ حَقَّ مَا

فَالسِّرُّ بِالسِّرِّ كَمَا نَعْلَمُهُ
عَلَيْكَ إِنْ ثُبِتَ فَقُمْ وَأَخْبِرَا
مِنَ الْمُصِرِّ وَكَذَا الْعَدَاوَةُ
مِنْكَ الْمَتَابِ فَأِحَاهُ اغْتَنِمَ
بِتَوْبِهِ إِذَا بِهِ قَدْ جَهَرَ
لِلخَلْقِ مَهْمَا تَرَكَ الذُّنُوبَا
وَهُوَ الَّذِي مَضَى عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ
مَتَابُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخْبَرَ
مِنْ خَبَرِ اللِّسَانِ مَا بَيْنَ الْوَرَى
فَصَحَّ مِنْهُمْ عَمَلٌ بِمَا دَعَا
وَأَنَّهُ التَّائِبُ مِنْ فَعَائِلِهِ
وَأَنَّهُ التَّارِكُ مَا يَشِئُهُ
وَإِنْ هُمْ لَمْ يَتَّبِعُوهُ عُذْرًا
مِنْهَا الْمَتَابِ يَذْكُرُ الْأَشْيَاءَا
ذَنْبًا فَذَنْبًا لَا يَكُونُ مُجْمَلًا
نَعِيَهُ عَلَيْهِ حِينَ كَتَمَا

(١) قوله : « لكل ذنب توبة » هذا موافق لحديث معاذ ، إذ قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا معاذ أحدث لكل ذنب توبة ، السر بالسر والعلانية بالعلانية » .

(٢) قوله : « ومستحل » المستحل هو الذى يرى الشيء المحجور عند المسلمين حلالا ، كالخوارج الذين يستحلون أموال المسلمين ودماءهم بالمعصية فإذا تاب من هذا اعتقاده ، فلا تجزئه توبته إجمالا عند المسلمين ، لأنه يعتقد استحلال دماء المسلمين ، وأموالهم بالمعصية طاعة ، فهو لا يتوب من الطاعة حتى يتوب من ذلك الاستحلال الذى خالف فيه المسلمين ، وقس على ذلك . والمتك من يأق الذنب غير مستحل له ، ويعلم أنه ارتكبه فإن تاب من ذنوبه دخل فى توبته ما ارتكبه من الذنوب التى يعتقد أنها ذنب .

فَتَوْبُهُ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ يَحْتَمِلُ وَإِنْ يَكُنْ مُنْتَهَكًا مَا فَعَلَا وَقِيلَ مَنْ عَلَى الصَّغِيرِ قَدْ أَصَرَ لَمْ يَكْفِهِ الْأَجْمَالُ بَلْ يُفْصَلُ وَمُسْتَحِلٌّ أَثْلَفَ الْأَمْوَالَا إِلَّا الَّذِي فِي يَدِهِ مَوْجُودُ وَقِيلَ بَلْ يَعْرُمُ مَا قَدْ أَثْلَفَا صَحَابَةُ الرَّسُولِ حِينَ احْتَلَفُوا فَكَانَ إِجْمَاعًا فَلَيْسَ يُقْبَلُ أُسَامَةُ قَدْ اسْتَحَلَّ قَتَلَ مَنْ وَكَانَ ذَاكَ فِي زَمَانِ الْمُصْطَفَى لَوْ كَانَ فِيهِ دِيَّةٌ لَبَيْنَا وَأَصْلُ ذَاكَ جَعَلَهُ كَمُشْرِكٍ عَمَاوَةَ الْجَهْلِ تَعْمُ الْكَلَا لَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يُضَلُّ

بَانَ يُرِيدَ غَيْرَ مَا قَدْ يَسْتَحِلُّ أَجْزَاهُ فِي التَّوْبِ إِذَا مَا أَجْمَلَا مُنْتَهَكًا كَمُسْتَحِلٍّ فِي النَّظَرِ بَأْتُهُ عَنْ ذَنْبِهِ مُتَقِلُّ فَمَا عَلَيْهِ الْغُرْمُ حِينَ آلا (١) فَأْتُهُ لِأَهْلِهِ مَرْدُودُ وَلَا أَقُولُ يَعْرُمَنَّ فَأَعْرِفَا لَمْ يُلْزِمُوا التَّائِبَ مَا قَدْ أَثْلَفُوا مِنْ بَعْدِ ذَا فِيهِ خِلَافٌ يُنْقَلُ وَحَدَّ وَالضَّمَانُ لَمْ يُلْزَمَنَّ (٢) وَهُوَ عَلَى الْقَتْلِ لَهُ قَدْ عَنَّفَا ذَاكَ بَيْنَنَا وَلَمْ يُبَيِّنَا تَابَ لِجَامِعٍ لَهُمْ مُشْتَرِكٌ تَعْمُ مُشْرِكًا وَمُسْتَحِلًّا سِوَاهُ إِنْ خَالَفَ مَا يُؤَوَّلُ

(١) آلا : تاب ورجع .

(٢) قوله : «أسامة ... الخ» يشير إلى ما روي من أن أسامة بن زيد — رضى الله عنه — بعثه رسول الله على سرية إلى بنى ضمرة فلقى مرداس بن نهيك ؛ وهو رجل منهم ، ومعه قطعة غنم وجل ، فلما شاهد السرية فر إلى كهف فادخل غنمه وجله فيه ، فاستقبل الصحابة بكلمة التوحيد ، فقتله أسامة وأخذ الغنم والجل ، فلما بلغ الخبر إلى رسول الله غضب على أسامة ، فقال : يا رسول الله متعوذٌ تعوذُ بها ، فقال له عليه الصلاة والسلام : «هلا شققت عن قلبه فنظرت إليه» فنزل قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ الآية . أبو إسحاق .

وَتَوْبَةُ النَّبَّاشِ (١) أَنْ يَسْتَغْفِرَا
وَأَنْ يَرُدَّ قِيَمَةَ الْأَكْفَانِ
إِنْ عُرِفُوا وَمَنْ يَكُنْ قَدْ جُهِلَا
كَذَلِكَ قِيلَ وَأَقُولُ يُجْعَلُ
وَتَوْبَةُ الَّذِي يَذُمُّ الْمُسْلِمَا
وَرَبُّنَا الرَّؤُفُ وَهُوَ يَغْفِرُ
فَكَيْفَ لَا يَغْفِرُ ذَنْبَ عَاصِي
وَقِيلَ فِي الْمَادِحِ لِلْجَبَابِرَةِ
وَأِنْ يَكُنْ قَدْ خَافَ مِنْهُمْ ضَرَرًا
وَلَا أَرَى الذَّمَّ مَتَابًا لِأَحَدٍ
وَإِنَّمَا قَدْ قَالَ مَنْ قَالَ بِهِ
فَأَنَّهُ إِنْ كَانَ صَادِقًا فَعَلَّ
يُؤْتِرُنَ فِيهِ رِضَى الرَّحْمَنِ
أَوْ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ الذَّمَّ
أَوْ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَشْتَهَرَ
يَسُوُّهُ كَمَثَلِ مَا قَدْ سَرَّه
أَوْ أَنَّهُ يَجْعَلُهُ مِنْ بَابِ مَنْ
وَتَابَ مَعْنَاهُ يُقَالُ رَجَعَا

حَالَقَهُ مِنْ كُلِّ مَامِنِهِ جَرَى
يَرُدُّهَا فِي وُزْنَاءِ الْفَانِي
نَصِيئُهُ فِي الْفُقَرَاءِ جُعِلَا
فِي كَفَنِ الْفَقِيرِ حِينَ يَحْصَلُ
يُجْزِيهِ أَنْ يَتُوبَ مَهْمَا نَدِمَا
بِتَوْبَةِ ذُنُوبِ عَبْدٍ يَكْفُرُ
مَعَ مَتَابِهِ عَنِ الْمَعَاصِي
تَوْبَتُهُ ذَمُّهُمْ مُجَاهَرَةً
إِنْ ذَمُّهُمْ مَعَ الْمَتَابِ غَفَرَا
بَلْ يُجْزِيهِ أَنْ يَرْجِعَنَّ لِلْأَحَدِ
لِيُظْهَرَنَّ صِدْقُهُ مِنْ كَذِبِهِ
ذَلِكَ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ قَدْ قُتِلَ
عَلَى بَقَائِهِ بِهَذَا الْفَانِي (٢)
كَفَّارَةً لَهُ فَتَمْحُو الْإِثْمَا
مَتَابُهُ بِمَدْحِهِ إِذْ شَهَرَ
بِمَدْحِهِ الَّذِي إِلَيْهِ جَرَّهُ
دَعَى إِلَى بِدْعَتِهِ إِذْ يَرْجِعَنَّ
وَمِثْلُهُ آبَ إِذَا مَا أَقْلَعَا

(١) النبَّاش : هو من يبش قبر الموتى ليأخذ أكفانهم .

(٢) قوله : « بهذا الفانى » أي يختار رضى الله عز وجل على البقاء في هذا العيش الفانى ، والمراد بذلك هذه الحياة الدنيا .

وَذَايِلْمٍ لِلنَّفْسِ مَنْ لَمْ يَكُنْ
 فِي الْيَوْمِ مَرَّتَيْنِ فِي الْعِدَاةِ
 أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنَ الْمَعَاصِي
 أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنَ الْمَلَاهِي
 وَمِنْ جَمِيعِ الْكِذْبِ فِي الْكَلَامِ
 وَتَائِبٌ لِلَّهِ ذِي الْجَلَالِ
 وَكُلُّ مَا خَالَفْتُ فِيهِ الْحَقَّ
 وَشَتَمَ أَغْرَاضِ ذَوِي الْإِيمَانِ
 أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنَ النَّسْيَانِ
 أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنَ الرِّضَا بِمَا
 وَتَائِبٌ لِلْوَاحِدِ الْفَرْدِ الصَّمَدِ
 وَكُلُّ مَا ضَيَّعْتُ مِنْ صَلَاةٍ
 وَتَائِبٌ مِنْ كُلِّ مَا أَفْسَدْتُ
 وَتَائِبٌ لِلَّهِ مِنْ ذُنُوبِي
 وَتَائِبٌ لِلْوَاحِدِ الْمَنَّانِ
 وَتَائِبٌ مِنْ كُلِّ مَنْظُورٍ حَرُمٍ
 مُسْتَغْفِرًا لِرَبِّهِ الْمُهِيمِ
 وَفِي الْعَشِيَّاتِ إِذَا مَا تَأْتِي
 فَأَتْنِي لَا شَكَّ عَبْدٌ عَاصِي
 وَلَعِبٍ وَكُلِّ شَيْءٍ لَاهِي
 وَجُمْلَةِ الْأَوْزَارِ وَالْآثَامِ
 مِمَّا بِهِ دُنْتُ مِنَ الصَّلَالِ (١)
 وَلَمْ أَكُنْ فِي فِعْلِهِ مُحِقًّا
 وَمَدَحِ أَهْلِ الْفِسْقِ وَالْكَفْرَانِ
 وَمِنْ زِيَادَاتٍ وَمِنْ نُقْصَانِ
 يُسْخِطُهُ مِنْ كُلِّ مَا قَدْ حَرَّمَ
 مِنْ كُلِّ عُجْبٍ وَرِيَاءٍ وَحَسَدٍ
 وَشَرْطِهَا وَالْمَنْعِ لِلزَّكَاةِ
 مِنَ الصِّيَامِ كُلِّ مَا ضَيَّعْتُ (٢)
 صَغِيرَهَا وَمِنْ كَبِيرِ الْحُوبِ (٣)
 مِنْ كُلِّ بَحْسِ الْكَيْلِ وَالْمِيزَانِ
 وَكُلِّ مَسْمُوعٍ وَكُلِّ مَا يُشَمُّ

(١) يريد مادان به من الخطأ في الاجتهاد بغير علم منه ، مع أنه مأجور ، أو أراد ما أخطأت فيه من اعتقاد الخطأ صوابا ، إن كان ولم أعلم به ، كما ورد في الدعاء : « اللهم أني أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم ، واستغفرك مما لا أعلم » أبو إسحاق .

(٢) قوله : « كل ما ضيعت » يجوز كونها بدلا من الصيام أو تأكيدا ، وأن تكون ما متصلة بكل مصدرية ظرفية أي تائب من إفساد الصيام كلما وقع مني إفساده .

(٣) الحوب : الذنب .

وَكُلُّ مَا كَانَ مِنَ الْبُيُوعِ غَيْرُ صَاحِبٍ وَالرَّبَا الْمَمْنُوعِ
وَكُلُّ غِشٍّ فَأَنَا أَسْتَغْفِرُ مِنْهُ وَرَبُّ الْعَالَمِينَ يَغْفِرُ
وَكُلُّ لَمَزٍ كَانَ بِالْأَلْقَابِ وَكُلُّ هَمَزٍ كَانَ لِلْأَصْحَابِ
وَكُلُّ سَعْيٍ كَانَ بِالْأَقْدَامِ أَثُوبُ فِي الْجَمِيعِ لِلْعَلَامِ
وَكُلُّ شِرْكٍَ وَنِفَاقٍ وَقَعَا وَكُلُّ فِعْلٍ قَدْ غَدَا مُضِيْعَا
وَمِنْ مُوَالَاةِ أُولَى الضَّلَالِ أَثُوبُ فِي الْقَوْلِ وَفِي الْأَفْعَالِ
وَدَائِنُ لِلْوَاحِدِ الْمَنَّانِ بِكُلِّ مَا عَلَى مِنْ ضَمَانِ
مُعْتَقِدًا تَأْدِيَةَ الْحُقُوقِ لِلْوَاحِدِ الْفَرْدِ وَلِلْمَخْلُوقِ
مُفَوَّضًا أَمْرِي لِدِي الْجَلَالِ فِي كُلِّ مَا كَانَ مِنَ الْأَحْوَالِ
فَهَذِهِ التَّوْبَةُ رَبِّ فَأَقْبَلَا تَفَضُّلاً يَا خَيْرَ مَنْ تَفَضَّلَا

باب الزهد

وَالْتَرَكُ لِلشَّيْءِ اخْتِقَاراً زُهْداً أَنْوَاعُهُ ثَلَاثَةٌ تُعَدُّ
زُهْداً عَنِ الْحَرَامِ وَهُوَ وَاجِبُ تَارِكُهُ إِنْ لَمْ يَتَّبِعْ مُعَاقِبُ
وَالثَّانِي زُهْداً عَنِ مُبَاحٍ يَحْذَرُ مِنْ أَحْذِهِ الْبَاسَ وَلَيْسَ يُحْجَرُ
وَالثَّلَاثُ الْأَنْوَاعِ زُهْداً مَا بِهِ بَاسٌ وَلَكِنْ زُهْداً لِرَبِّهِ
وَذَا هُوَ التَّوَعُّ الْذِي بِهِ ارْتَفَعَ مَنْ كَانَ مِنْ أَشْيَاخِنَا لَهُ صَنَعُ
وَفَوْقَ ذَلِكَ رُبَّةُ الْعِرْفَانِ عِلْمٌ وَزُهْداً عَنِ جَمِيعِ الْفَانِي
فَالزَّاهِدُونَ لِلْعُلَا يَسِيرُوا وَالْعَارِفُونَ نَحْوَهَا يَطِيرُوا
فَهَلْ تَرَى السَّائِرَ يُدْرِكُنَا بِسِيرِهِ مَنْ طَارَ مُطْمَئِنَّا

أَبُو الْخَوَارِی (١) مِنْ حِمَالِ الْأَثْبِ (٢)
وَرُبَّمَا عَلَيْهِ قَدْ تُصَدَّقَا
وَبَعْضُهُمْ مِنْ وَرَقِ الْأَشْجَارِ
أَبُو سَعِيدٍ نَحْلَةً وَكَرَمَهُ
مِنْهَا طَعَامُهُ وَمِنْ كَرَمَتِهِ
كَانَتْ لَهُ الزَّوْجَاتُ مَعَهَا الْمَالُ
وَالْعَبْدُ لَا يَذُوقُ حُلُوَ الْأَنْسِ
وَذَاكَ مَهْمًا قَطَعَ الْعَلَاتِقَا
وَصَارَ غَائِصًا عَلَى الْحَقَائِقِ
لَوْ تَعْلَمُ الْأَنْعَامُ مَا عَلِمْتُمْ
أَوْصِيكَ يَا صَاحِبَ بَتَقْوَى الصَّمَدِ
ثُبُّ مُخْلِصًا لِلْوَاحِدِ الْجَلِيلِ
وَاحْمَدُهُ حَمْدَ مُخْلِصِ الْأَعْمَالِ
يَا حَسَنَ الْوَجْهِ دَعِ الْعِصْيَانَا
وَيَا قَبِيحَ الْوَجْهِ حَسِّنِ الْعَمَلَ
فَلَيْسَ مُؤْمِنًا سِوَى مَنْ جَمَعَا
مَنْ كَانَ مِنْهُ الْخَلْقُ ذَا أَمَانِ
مُلَازِمًا لِلْحَقِّ فِي حَالِ الرَّخَا

يَأْكُلُ زُهْدًا لَا لِعَدَمِ النَّشَبِ
وَذَاكَ فِي حَلِّ السَّرَاجِ أَتْفَقَا
يَأْكُلُ مَا يَكْفِيهِ وَالْأَثْمَارِ
يَمْلِكُ كَانَ شَاكِرًا لِلنِّعْمَةِ
ثِيَابُهُ لَا مِنْ غِنَا زَوْجَتِهِ
يَعْفُ عَنْهُ وَهُوَ الْحَالُ
بِاللَّهِ قَبْلَ رَفْضِهِ لِلنَّفْسِ
عَنْ نَفْسِهِ وَرَفَضَ الْخَلَائِقَا
مُطَّلِعًا فِيهَا عَلَى الدَّقَائِقِ
مِنْهَا سَمِينًا قَطُ مَا أَكَلْتُمْ
عَسَاكَ تُحْطَى بِنَعِيمِ الْأَبَدِ
تُوبَةُ بَرٍّ صَادِقٍ فِي الْقِيلِ
فِي الْقَوْلِ وَالنِّيَّةِ وَالْفَعَالِ
لَا تَخْلُطِ الزَّيْنَ بِمَا قَدْ شَانَا
لَا تَجْمَعَنَّ بَيْنَ الْقَبِيحَيْنِ مَثَلُ
هَذِي الصِّفَاتِ فَافْهَمَنَّ مُسْتَمِعَا
فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ وَفِي الْأَبْدَانِ
وَحَالِ الْاِسْتِدَادِ حَافِظَ الْإِخَا

(١) هو الشيخ محمد بن الخواري ، الضرير المشهور ، وقد سبق ذكره .

(٢) قوله : « حمال الأثب » ثمره ، والأثب شجر يبت بنفسه في بلدان الجبل . ١ هـ ص .

يَرْجُو وَيَخْشَى خَالِقَ الْبَرَايَا
وَقَلْبُهُ يَخْشَعُ وَالْأَعْضَاءُ
لأنه يَقلِبُنَا الخُشُوعُ
وَيَجْعَلُنَّ مَنْ يَكُونُ مُؤْمِنًا
وَلَيْسَ يَرْجُو اللَّهَ إِلَّا خَائِفٌ
سَأَلْتُ رَبَّ الْعَرْشِ أَنْ أَكُونَ
إِنْ مَلَكَ الدِّينِ يَاصَاحُ الْوَرَعِ
نَفْسُكَ وَالْدُّنْيَا مَعَ الشَّيْطَانِ
طَوْبَى لِمَنْ يَعْصِمُهُ مَوْلَاهُ
وَأَنَّهُ لَا شَكَّ مِنْ طَوْلِ الْأَمَلِ
لأنَّ مَنْ يَطُولُ فِيهِ أَمَلُهُ
أَمَلُهُ عَنْ كُلِّ خَيْرٍ قَاطِعُ
وَمَنْ رَأَى الْآجَالَ فِي مَسِيرِهَا (١)
وَأَشْجَعُ النَّاسِ فَتَى قَدْ جَاهَدَا
أَرْبَعَةً مِنْ شَأْنِهِمْ قَدْ عَجَبَا
صَارَ إِلَى النَّارِ لَدَى عُقْبَاهُ
فِي جَنَّةِ الْخُلْدِ غَدًا مَأْوَاهُ

وَعَامِلًا بِمُقْتَضَى الْوَصَايَا
تَخَضُّعُ مِنْهُ فَلَهُ الشَّاءُ
يَكُونُ وَالْأَعْضَاءُ بِهَا الْخُضُوعُ
رَجَاءُهُ وَخَوْفُهُ مُتَرَا
وَلَيْسَ يَخْشَى اللَّهَ إِلَّا عَارِفٌ
مِمَّنْ رَجَا وَخَافَهُ يَقِينَا
وَإِنَّمَا يَهْدِمُهُ مِنْكَ الطَّمَعُ
إِنْ تَعْصِمَهُمْ تَنْجُ مِنَ النَّيْرَانِ
مَنْ كَيْدِهِمْ وَيَمْلِكُنْ هَوَاهُ
يَكُونُ تَرْكُ الْخَيْرِ مَعَ كُلِّ كَسَلٍ
لَا شَكَّ أَنَّهُ يَسُوءُ عَمَلُهُ
طَمَعُهُ عَنْ كُلِّ حَقٍّ مُانِعُ
يَنْغُضُ ذِي الْأَمَالِ (٢) فِي غُرُورِهَا
هَوَاهُ حَتَّى صَارَ فِيهَا زَاهِدًا
مَنْ بُسِطَتْ دُنْيَاهُ ثُمَّ ذَهَبَا
وَأَخْرَجَتْ قُبِضَتْ دُنْيَاهُ
وَوَاحِدٌ يَفُوتُهُ دَارَاهُ

(١) قوله : «ومن رأى الآجال ... الخ» هذا عقد حديث مروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :

«لو رأيتم الأجل ومسيره لا بغضتم الأمل وغروره» .

(٢) الآمال مفعول به بدلا من اسم الإشارة .

وَأَخْرَجَ قَدْ حَارَ لِلدَّارَيْنِ
وَأَرْبَعُ نَالَ بِهَا الْأَبْدَالُ
بِالْجُوعِ وَالصَّمْتِ وَبِاعْتِرَالِ
وَصَابِرٍ عَلَى الْقَضَا أَفْضَلُ مِنْ
لِأَنَّهُ أَعْظَمُ فِي الْمَشَقَّةِ
فَهُوَ صَبُورٌ وَشَكُورٌ جَمْعًا
وَأَفْضَلُ الطَّاعَةِ مَا قَدْ جَبَرَا
وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مَا نَشِطَتْ
وَقِيلَ أَحْوَالُ النُّفُوسِ تَحْتَلِفُ
وَكُلُّهَا مُوَصَّلٌ لِلْجَنَّةِ
وَبَدَلُ الْفَرَضِ يُقَالُ أَفْضَلُ
لِأَنَّهُ نَفْلٌ حَوَى اخْتِطَاطًا
وَلَسْتُ أَرْضَاهُ وَمَا قَدْ غُلِّلَا
الْمُصْطَفَى وَصَحْبُهُ الْأَبْرَارُ
حَثَّ عَلَى التَّفَلَّاتِ الْمُصْطَفَى
وَفِي حَدِيثٍ جَاءَ عَنْهُ يُجَبَّرُ
فَمَا عَنْهُ مَنْ يُفَضَّلُ الْبَدَلُ
ثُمَّ قِيَامُ اللَّيْلِ قِيلَ أَفْضَلُ
وَالْفَضْلُ فِي الْفَرَضِ هُوَ الْإِبْدَاءُ
مِنْ هَاهُنَا الصَّلَاةُ فِي الْجَمَاعَةِ

فَأَسْأَلُ الرَّحْمَنَ حَيْرَ ذَيْنِ
مَنْزِلَةِ الْأَبْدَالِ فِيمَا قَالُوا
عَنْ الْوَرَى وَسَهْرِ اللَّيَالِي
عَبْدٍ عَلَى النِّعَمَاءِ أَمْسَى يَشْكُرُنْ
وَعِنْدَ ذَاكَ شَاكِرٌ لِلنِّعْمَةِ
وَصَفَيْنِ صَارَ بِهِمَا مُرْتَفِعَا
عَلَيْهِ نَفْسُهُ عَلَيْهَا صَبْرًا
إِلَيْهِ نَفْسُهُ وَفِيهِ انْبَسَطَتْ
وَكُلُّ شَخْصٍ فَلَهُ مَا قَدْ أَلْفُ
إِنْ وَافَقَ الْفِعْلُ طَرِيقَ السَّنَةِ
مِنْ نَفْلِهِ إِنْ شَاءَهُ الْمُتَنَفِّلُ
إِنْ كَانَ تَضَيُّعٌ فَهَذَا اخْتِطَاطًا
بِهِ فَذَاكَ الْوَصْفُ وَصَفٌ أَهْمِلَا
تَنْفَلُوا أَلِلْدَنِّي اخْتَارُوا ؟
مَاحِثًا لِبَدَلٍ لَمْ يُعْرَفَا
فَرَضٌ بِنَفْلٍ وَهُوَ فَضْلٌ يُشْكُرُ
يَحْصُلُ فِي النَّفْلِ لِمَنْ قَدْ انْتَقَلَ
مِنْ كُلِّ نَفْلٍ لَيْسَ عَنْهُ يُعَدَّلُ
وَالْفَضْلُ فِي النَّفْلِ هُوَ الْإِحْفَاءُ
أَفْضَلُ وَهِيَ أَرْبَحُ الْبِضَاعَةِ

وَالصَّدَقَاتُ مِثْلُ هَذَا الْحَالِ
وَنَفْلُهَا الْأَحْفَاءُ فِيهِ أَفْضَلُ
فَإِنْ مَنْ يَكُونُ الْاِقْتِدَاءُ
لَأَنَّهُ بَذَا يَكُونُ سَبَبًا
وَإِنْ أَتَى الْأَمْرُ مِنَ السَّمَاءِ
وَمَا عَلَيْكَ إِنْ قَرَّرْتَ مِنْهُ
وَلَمْ يَفِرَّ الْمُرْسَلُونَ وَالنَّبِيُّ
لَكِنْ خُرُوجُهُ لِمَا قَدْ أَمَرَ
لَمْ يُؤْمَرَنْ بِالْقِتَالِ فَأَعْلَمَا
فَفَرَضَهُ الْخُرُوجُ نَحْوَ يَثْرِبَا
وَالْمُصْطَفَى لَمْ يَتَأَخَّرْ شَبْرًا
فَنِسْبَةُ الْفِرَارِ فِي جَنَابِهِ
وَالصَّائِغِيُّ بِأَبِي مُحَمَّدٍ
وَتِلْكَ غَلْطَةٌ بِهَا قَدْ قَذَفَا
وَهَذِهِ ذُنُوبُكُمْ مَنَازِلُ
وَإِنَّمَا تُشَبِّهُ حُلْمَ النَّائِمِ
فَكُلَّمَا اسْتَعْيَيْتَ عَنْ شَيْءٍ دَعَا
وَرُبَّ حَنْفٍ فَوْقَهُ يَأْفُوتُ
مَنْ عَاشَ فِي الدُّنْيَا رَأَى مَاسَاءَ
لَكِنْ مَا يَسْرُهُ قَلِيلُ

فِي قَرَضِهَا الْإِظْهَارُ لِلْأَفْعَالِ
إِلَّا لِلْاِقْتِدَاءِ بِمَنْ قَدْ يَفْعَلُ
بِهِ فَفَضْلُ فِعْلِهِ الْإِبْدَاءُ
نَجَاتِهِمْ وَالْفَضْلُ فِيهِ وَجَبَا
فَلَيْسَ غَيْرُ الصَّبْرِ لِلْقَضَاءِ
عَارٌ وَلَا يُطَاقُ تَذَفُّعُهُ
مَا فَرَّ نَحْوَ الْغَارِ خَوْفَ الرَّهْبِ
بِهِ مِنَ الْهَجْرَةِ حَيْثُ انْتَمَرَا
كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ انْهَزَمَا
وَبَدَّخُولَهَا الْقِتَالُ وَجَبَا
فِي مَوْقِفٍ كَيْفَ يُقَالُ فَرَا
كَبِيرَةٌ إِذْ لَمْ تَكُنْ مِنْ بَابِهِ
فِي نِسْبَةِ الْفِرَارِ صَارَ مُقْتَدِي
وَهُمْ أَبِي مُحَمَّدٍ وَالْحَرْفَا
فَرَا حِلَّ فِيهَا الْوَرَى وَنَازِلُ
مَا خَيْرُ عَيْشٍ لَمْ يَكُنْ بِدَائِمِ
فَلَا تُحَاوِلُهُ وَلَوْ لَمْ يُمْنَعِ
أَوْ ذَهَبٌ وَكُلُّهُ يَفُوتُ
وَمَا يَسْرُهُ جَمِيعًا جَاءَا
وَمَا يَسُوُّهُ بِهَا جَزِيلُ

وَأَعْرِفُ الْخَلْقَ بِنَقْصِ النَّفْسِ
وَأَجْهَلُ الْخَلْقِ فَتَى أَعْمَاهُ
لَوْلَا الْهَوَى لَمْ يَهْوِ فِي النَّيْرَانِ
وَلَا حَلَا عِنْدَ أُولَى الْكُفْرَانِ
لَكِنْ هَوَى النَّفْسِ يَكُونُ مُهْلِكًا
لَقَدْ أَتَى فِي الْأَثَرِ الْمُنْقُولِ
وَجَنَّةُ الْخُلْدِ تَكُونُ مَأْوَى
دُيَاكُمْ مَشْحُونَةُ الرِّزَايَا
إِيَّاكَ وَالْدُّنْيَا فَدَعَهَا وَاسْلَمْ
كَمْ أَهْلَكَتْ مَنْ كَانَ ذَا غُرُورٍ
أَنْظُرْ إِلَى تِلْكَ الْقُرُونِ الْمَاضِيَةِ
فَأَيْنَ عَادَ وَابْنُهُ شَدَّادُ
لَا شَكَّ فِيهَا أَنَّهَا غَدَّارَةٌ
وَحُبُّهَا رَأْسُ الْخَطَايَا فَاعْلَمْ
أَيَقَنْتُ أَنَّ مَنْ عَلَيْهَا فَانِي
لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا بِهَا يُخَلَّدُ
صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّهُ وَسَلَّمَا

أَتَمُّهُمْ (١) فِي عَقْلِهِ وَالْحِسِّ
عَنِ اتِّبَاعِ دِينِهِ هَوَاهُ
خَلْقٌ مِنَ الْجِنِّ أَوْ الْإِنْسَانِ
كُفْرٌ مِنَ الْفُسْقِ أَوْ الْعَصْيَانِ
لِكُلِّ مَنْ لِعَقْلِهِ تَمَلَّكَ
بِأَنَّهُ الْآفَةُ لِلْعُقُولِ
لِمَنْ نَهَى النَّفْسَ وَطَابَ مَتَوَى
فَهِيَ بِهَا مَمْلُوءَةٌ الزَّوَايَا
وَكُنْ لَهَا أَحَا اجْتِنَابِ تَعْنَمِ
بِمَا بِهَا نَالَ مِنَ السُّرُورِ
فُصُورُهُمْ قَدْ تَرَكُوهَا خَالِيَةً
وَمَنْ لَهُ كُلُّ الْوَرَى يَنْقَادُ
صِرَاعَةً لِأَهْلِهَا مَكَّارَةٌ
فَحُبُّهَا آفَةٌ كُلِّ مُجْرِمٍ
وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّنَا الدِّيَّانِ
كَانَ الرَّسُولُ (٢) الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٌ
مَاحِنٌ رَعْدٌ بِاللُّجَى وَهَمَّهُمَا

(١) أتمهم : أي اكملهم .

(٢) قوله : « كان الرسول » اسم كان وخبرها محذوف تقديره ، كان الرسول محمد صلى الله عليه وسلم مخلدا ،
ليها لو كان بها خلود مخلوق .

لَوْ عَدَلْتُ قِلَامَةَ الظُّفْرِ (١) لَمَا
 بَلَّ جُعِلَتْ لِلْمُؤْمِنِينَ سِجْنًا
 يَاوَيْلَ مَنْ جَنَّتُهُ الدُّنْيَا وَمَا
 وَجَاءَ فِي الدُّنْيَا لَنَا الْخِطَابُ
 وَكُلُّ مَنْ يَعْمُرُهَا فَأَخْرَبُ
 دَعُ عَنْكَ دُنْيَا عَنْ قَرِيبٍ تَخْرُبُ
 وَاعْمَلْ لِأُخْرَى إِنَّهَا لَدَارُ
 وَإِنْ طَلَبْتَ الْعِزَّ كُنْ بِالطَّاعَةِ
 إِنَّ الْغِنَا عَنِ الْمُلُوكِ أَفْضَلُ
 أَيَا زَمَانًا أَلْبَسَ الْأَحْرَارَا
 فَلَسْتُ عِنْدِي بِزَمَانٍ خَيْرٍ
 وَقَالَ أَهْلُ الصَّدَقِ وَالْأَمَانَةِ
 إِنْ دُمْتَ لَا تَبْكِي عَلَى مَفْقُودٍ
 حَمْسَةُ أَشْيَاءَ طَهُورُ الْقَلْبِ
 أَنْ يَذْكَرَ الْمَوْتُ كَثِيرًا حَتَّى
 وَيَذْكَرَ الذُّنْبُ إِلَى أَنْ يَسْتَحْيَ

أَعْطَى الْإِلَهَ مُلْكَهَا مَنْ ظَلَمَا
 وَجَنَّةً لِلْكَافِرِينَ تَفْنَى
 لَهُ مِنَ الْأُخْرَى نَصِيبٌ قُسِمَا
 مُصْرَحًا بِأَتَهَا حَرَابُ
 مِنْهَا وَبِالْحَيَّةِ مِنْهَا انْقَلَبُوا
 وَمَابَهَا عَمَّا قَلِيلٍ يَذْهَبُ
 تَبْقَى وَمَا فِي سَكْنِهَا أَكْدَارُ
 طَالِبُهُ وَلِلْغَنَى الْقَنَاعَةُ
 حَالًا وَبِالْإِنْسَانِ طُرًّا أَجْمَلُ
 مَهَانَةً وَذِلَّةً وَعَارَا
 وَهَكَذَا قَدْ قَالَ فِيكَ غَيْرِي
 لَسْتُ زَمَانًا أَنْتَ بَلْ زَمَانُهُ (٢)
 كَذَلِكَ لَا تَفْرَحُ بِالْمَوْلُودِ
 يَذْكُرُهَا عَنِ النَّبِيِّ الْحَبِّ (٤)
 يَلِينُ مِنْهُ الْقَلْبُ أَوْ يَنْفَتَا (٥)
 مِنْ رَبِّهِ عَنِ الْمَعَاصِي يَنْتَحِي

(١) القلامة : ما يقص من الظفر .

(٢) زمانه : أي هزم وضعف .

(٣) قوله : « إِنْ دُمْتَ ... » الخ هذا مأخوذ من قول القائل

في قول كعب وفي قول ابن مسعود

هذا الزمان الذي كنا نحاذره

دهر به العدل مردود بأجمعه

(٤) الحب : بالكسر هو الحبيب .

(٥) ينفتا : أي يتصدع ويتفرق .

وَيَذْكُرُ الْجَنَّةَ حَتَّى يَرْغَبَا وَيَذْكُرُ النَّارَ وَالْعَذَابَا وَيَذْكُرُنْ بَارِئَهُ كَثِيرَا مَنْ يَعِشُ عَنْ ذِكْرِ الْآلِهِ قُرْنَا يَمُدُّهُ فِي الْعِيِّ وَالضَّلَالِ مَا عَبَدَ اللَّهَ بِشَيْءٍ يَأْتِي وَلَفْقِيهِ (٢) وَاحِدٌ أَشَدُّ أَشَدُّ فِي الْأَمْرِ عَلَى الشَّيْطَانِ يَدْرِي مَصَائِدَ الْعِدَى فَيَحْذَرَا أَبْكِي عَلَى مَافَاتٍ مِنْ زَمَانِي وَلَمْ أَكُنْ بِالْعِلْمِ ذَا انْتِفَاعِ يَاصَارِفًا عَنْ قَلْبِهِ الْقِيَامَةَ لَا تَنْسِينَ نَارَ الْجَحِيمِ وَالْعَبْرَ وَخَفِيفَ الْحِمْلِ فَإِنَّ الْعَقَبَةَ وَأَكْثَرَ الزَّادِ فَإِنَّ السَّفَرَا وَالْبَحْرُ لَا شَكَّ بِهِ عَمِيقُ

فِيهَا فَإِنَّمَا أَجَلٌ مَطْلَبَا حَتَّى تَخَافَ نَفْسُهُ الْعِقَابَا حَتَّى يَرَى مِنْ نَفْسِهِ التَّقْصِيرَا بِهِ عَدُوُّهُ الَّذِي قَدْ لُعِنَا يَجُرُّهُ لِسَيِّءِ الْأَعْمَالِ أَفْضَلَ مِنْ فِقْهِ كَذَا الْقَوْلُ أَتَى مِنْ أَلْفِ أَلْفِ عَابِدٍ يُعَدُّ لِأَنَّهُ الْعَارِفُ بِالْمَعَانِي وَقُوعَهَا وَيُحْبِرُنْ بِهَا الْوَرَى فَارْقَتْ فِيهِ طَاعَةُ الْمَنَانِ فِيهِ مَضَى بِاللَّهُوِ وَالضِّيَاعِ وَذَكَرَ مَا فِيهَا مِنَ النَّدَامَةِ فَإِنَّمَا لِمَنْ يَرَى إِحْدَى الْكُبْرَى طَوِيلَةً تُكْسِرُ مِنْكَ الرَّقَبَةَ مَسَافَةً بُعْدَى ثَلَمَ الْخَطَرَا فَاعْمَلْ لَهُ سَفِينَةً تُطِيقُ (٣)

(١) قوله : «من يَعِشُ» أى من يُعْرِضُ وهو مأخوذ من الآية الكريمة «وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ لَقَبَضَ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ» .

(٢) قوله : «ولفقيه ... الخ» قد سبقه الى هذا من قال

وإن فقيها واحدا مُتَوَزَّعا أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ

(٣) تطيق : أى تطيق عبر هذا البحر الزاخر العميق .

وَأَحْلَصِ النِّيَّةَ يَا غَرِيرُ فَإِنَّمَا نَاقِذُهَا بَصِيرُ
وَنَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا السَّلَامَةَ مِنْ الدِّمَا وَالْإِثْمِ وَالظُّلَامَةَ
إِنَّ الدُّنَا (١) سَرِيعَةُ الزَّوَالِ وَهَذِهِ الْأُخْرَى عَلَى إِقْبَالِ
أَشْرَاطُهَا (٢) مِّنْذُ زَمَانٍ وُجِدَتْ وَهِيَ الَّتِي بِالْعَقْلِ مِنْهَا أُذِرَكْتَ
فَإِنَّهَا عَقْلِيَّةٌ تَكُونُ وَبَعْضُهَا الْحِسِّيُّ إِذْ يَبِينُ
أَخْبَرْنَا بِأَنَّهَا قَرِيبُ إِلَهِنَا وَالْمُصْطَفَى الْحَبِيبُ
بَعَثَ مُحَمَّدٌ لَهَا عَلَامَةً وَجَعَلَهُ آخِرَهُمْ كَرَامَةً
فَهُوَ خِتَامُ الرُّسُلِ لَا يُوحَى إِلَى مَنْ بَعْدَهُ وَلَا يَكُونُ مُرْسَلًا
وَإِنَّمَا الْمَسِيحُ يَحْكُمُنَا بِشْرَعِهِ إِنَّ قِيلَ يَنْزِلُنَا
فَهُوَ كَوَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ لَا يَخْتَصُّ دُونَهُمْ (٣) بِشْرَعٍ مِّثْلًا
كَذَلِكَ مِنْ عَلَامَةِ السَّاعَةِ أَنَّ يَكُونُ فِي الْأَشْرَارِ تَمْلِكُ الزَّمَنُ
وَالْمَكْرُ قَدْ يَكُونُ فِي الْكِبَارِ وَالْعِلْمُ قَدْ يَكُونُ فِي الصَّغَارِ
وَيَكْثُرُ التَّسْرَى حَتَّى تَلِدَا رَبَّتْهَا (٤) الْأُنْثَى كَمَا تُعَوِّدَا
وَتَشْرَعُ الْأَعْرَابُ فِي الْبِنَاءِ وَالْكُلُّ مِنْ ذَلِكَ أَمْرٌ جَائٍ (٥)

(١) قوله : «الدنا» يعنى الدنيا .

(٢) أشراطها : علاماتها .

(٣) وفي نسخه : «دونه» .

(٤) قوله : «حتى تلدا ربنا ... الخ» قد قيل في تأويله بوجه ، وأحسنها وأقربها إلى الفهم ما قاله بعضهم من أنه يكثر بيع الإماء فيبيع السيد سريته أم بنته الصغيرة في مكان غير بلده ، ثم لا تزال تباع من مكان مكان آخر ، ثم بعد طول المدة تجلب إلى بلد ابنتها فتشترى ، وهي لا تعرفها أنها أمها ، فتملكها فتكون رقيق بل هذا إخبار عما يقع في آخر الزمان من كثرة التسرى فتلد السرية من سيدها فتكون ابنتها الحرة مع أمها الأمة بمنزلة السيدة والله أعلم .

(٥) جائي : هو صفة الأمر .

وَبَقِيَ الدَّجَالُ وَالْمُكَلَّمَةُ (١) وَالشَّمْسُ إِنْ تَطْلُعَ مِنْ مَغْرِبِهَا
لَأَنْتَهَا تُؤْذِنُ بِالتَّدَاعِي
أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنَ الذُّنُوبِ
عَلِمْتُ هَذَا أَوْ أَكُنْ لَمْ أَعْلَمْ
لَا فَوْزَ إِلَّا لِلْمُطِيعِ الرَّاهِدِ
أَوْ رَجُلٍ ثَابٍ وَلَمْ يُصِرًّا
وَاللَّهُ لَا أَرْضَى سِوَى الْإِيمَانِ
وَقَدْ رَضِيتُ بِمُحَمَّدٍ نَبِيِّ
كَذَلِكَ بِالْإِسْلَامِ دِينًا أَرْضَى (٢)
يَا رَبِّ وَفَّقْنِي لِمَا فِيهِ رِضَى
وَاجْعَلْ لِي يَا رَبِّ مِنَ الْإِيمَانِ
وَاجْعَلْ إِلَهِي جَنَّةَ الْفِرْدَوْسِ
وَجَرْنِي يَا رَبِّ مِنَ التَّيْرَانِ
وَارْزُقْنِي يَا رَبِّ قَرِينًا عَالِمًا

وَفَتَحْ يَا جُوجَ فَلَا تَسْتَبْهَمَهُ
يَنْسُدُّ بَابُ التَّوْبِ مِنْ مَطْلَبِهَا
وَبِخَرَابِ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ
وَكُلِّ عَصِيَانٍ جَرَى وَحُوبِ
مِنْ عَمَلٍ قَدْ كَانَ أَوْ مِنْ كَلِمِ
أَوْ رَجُلٍ عَنِ الْحَرَامِ بَاعِدِ
مِنْ بَعْدِ مَا عَصَى وَأَبْدَى الْكُفْرَا
دِينًا وَلَا رَبًّا سِوَى الْمَنَانِ
وَبِالْقُرْآنِ مُقْتَدًا فِي مَذْهَبِي (٣)
لَا غَيْرَهُ وَإِنْ عَلَيَّ يُقْضَى (٤)
وَنَجِّنِي اللَّهُمَّ مِنْ حَرِّ لُظَى (٥)
حَظًّا وَاعْصِمْنِي مِنَ الشَّيْطَانِ
مَاوَايَ وَاصْرِفْ عَنِّي كُلَّ بُؤْسٍ
وَوَقِّنِي جَوَامِعَ الْعِصْيَانِ
أَكُنْ بِهِ مِنَ الذُّنُوبِ سَالِمًا

(١) المكلمة : هى الدابة التى ذكرها الله تعالى فى آخر سورة النمل ، واختلفوا فى التكليم ما هو ، فقيل : هو من الكلام ، وقيل هو من التجريح ليكون لهم علامة من أجل ذلك قرأ بعضهم بكسر همزة إن فى الآية .

(٢) وفى نسخه « فى المذهب » .

(٣) أى يحكم . والمعنى وإن أجبرت على غير الإسلام لا أرضى بمفارقة أهـ ص .

(٤) يقضى : أى أقتل .

(٥) قوله : « رضى » بالضاد الساقطة و « لظى » بالمشاله .

باب الدعاء

إِنَّ الدُّعَاءَ لَسِلَاحُ الْمُؤْمِنِ قَدْ وَعَدَ إِلَهُ بِالْإِجَابَةِ
 فَإِنْ دَعَوْتَ لَا تُقَيِّدُنَا فَإِنَّ دَعَوْتَ رَبِّي مَكْرَهُ
 وَفِي الدُّعَاءِ رَحْمَةٌ قَدْ أُهْدِيَتْ وَفِي ثَلَاثَةٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ
 عِنْدَ الْقِتَالِ وَنَزُولِ الْمَطَرِ تُفْتَحُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَتُرْفَعُ
 وَإِنْ فَرَعْتَ مِنْ صَلَاةٍ فَانْصَبْ وَهَكَذَا فِي الثَّلَاثِ الْأَخِيرِ
 وَبِطُونِ الْأَيْدِي (٣) يُكْرَهُنَا لِأَنَّهُ شِعَارُ قَوْمِنَا وَلَا
 قَدْ رَفَعَ الْمُخْتَارُ فِي مَوَاطِنِ وَحَاجِبٌ (٤) وَهُوَ أَبُو مَوْدُودِ
 فَإِنْ دَعَوْتَ فِيهَا (١) فَاسْتَيْقِنِ لِمَنْ دَعَا مُمْتَلِئًا خِطَابَهُ
 فَلَا تُقَلِّدْ إِنْ شِئْتَ فَاعْفِرْنَا يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَلَا يُنَبِّهُ
 فَاعْتَمِرِ الرَّحْمَةَ حِينَ مَا أَتَتْ إِجَابَةُ الدُّعَاءِ مَعَ الْإِجَابَاتِ (٢)
 وَبَعْدَ فَرَضِ الصَّلَوَاتِ فَاشْكُرِ أَعْمَالُنَا بِهَا الدُّعَاءُ يُسْمَعُ
 وَادْعُ إِلَهُ وَلَهُ فَلْتَرْغَبِ مِنْ لَيْلِهِ يُسْمَعُ لِلشُّكْرِ
 مِنْكَ الدُّعَاءُ يُقَالُ فَاتْرُكْنَا يُكْرَهُ أَنْ تَرْفَعَ الْأَيْدِيَ مَثَلًا
 عِنْدَ الدُّعَاءِ بِظَاهِرٍ وَبَاطِنِ يَفْعَلُهُ فِي مَوْقِفِ مَشْهُودِ

(١) قوله : « فيها » أي بإجابة الدعاء ، لأن الله وعد بها ، والله لا يخلف الميعاد .

(٢) الإجابات : التضرع والإخلاص .

(٣) قوله : « ويطون الأيدي » أي يجعل ظهورها في الفخذين ويطونها إلى السماء ، قلت : ولكن كونه شعار قومنا لا يدل على الكراهة إذا لم يكن عليها دليل آخر .

(٤) قوله : « وحاجب » هو أبو مودود حاجب بن مودود من تلاميذ أبي عبيدة ، وقد مر ذكره عند قوله في باب الدلالة حاكيا قول أبي عبيدة .

فِي عَرَافَاتٍ كَانَ ذَاكَ مِنْهُ وَقِيلَ بَلْ فِي غَيْرِهَا مَكْرُوهٌ وَأَنْتَ تَدْرِي إِنْ ذَا التَّقْيِيدَا لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ شَرْعًا مَثَلًا لِأَنَّ فِعْلَهُ بِمَوْضِعٍ فَلَا فَكَيْفَ وَهُوَ فِعْلٌ عَالِمٍ فَقَطْ مَعَ أَنَّهُ فِي مَشْهَدٍ قَدْ فَعَلَهُ يَارَبِّ أَدْعُوكَ بِمَا دَعَاكَ فَتَجْنِبِي يَارَبِّ مِنْ كُلِّ الْبَلَا وَمِثْلُ مَا حَسَنْتَ رَبِّي خَلَقِي أَقُولُ يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ عَلَيَّ الطَّاعَةَ رَبِّي قَلْبِي وَتَجْنِبِي مِنْ دَرَكَاتِ النَّارِ وَارْزُقْنِي يَارَبِّ الْخُلُودَ فِي غَدٍ فَأَنْتَ أَهْلُ الْفَضْلِ وَالْإِحْسَانِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا يَسْرَا وَمَا رَأَيْتُهُ مِنَ التَّخْرِيرِ

فَأَخَذُوا جَوَارَ ذَاكَ عَنْهُ وَجَائِزٌ فِيهَا لِمَا رَوَوْهُ مِنْ فِعْلٍ حَاجِبٍ يُرَى بَعِيدًا مَاصِحٌ أَنْ يُقَيَّدَنَّ الْمُرْسَلَا (١) يَكُونُ فِي سِوَاهُ مَنَعًا حُظْلًا لَا يُؤْمَنُ مِنَ الْخَطَا أَوْ الْعَلَطِ وَلَمْ يَقُلْ فِي غَيْرِ ذَا لَا تَفْعَلْهُ ذُو النُّونِ (٢) لَمَّا خَشِيَ الْهَلَاكَ كَمِثْلِ مَا نَجَّيْتُهُ إِذْ حَصَلَا فَحَسِّنِ اللَّهُمَّ مِنِّي خُلُقِي وَمَنْ هُوَ الْعَالِمُ بِالْغُيُوبِ حَتَّى أَمُوتَ فِي رِضَاكَ رَبِّي إِنَّكَ أَنْتَ عَالِمُ الْأَسْرَارِ بِجَنَّةِ الْمَأْوَى وَعَيْشِ رَغَدٍ لَيْسَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ثَانِي مِنْ نَظْمِهَا فَقَدْ نَظَّمْتُ (جَوْهَرًا) فَهُوَ مِنَ اللَّهِ لِذَا الضَّرِيرِ (٣)

(١) المرسل : أي المطلق . المصنف .

(٢) ذو النون : هو نبي الله يونس بن متى عليه السلام ، قال الله تعالى : ﴿وَذَا النُّونُ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ الآية ، وقد قيل في معنى «فَظَنَّ أَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ» أي فظن أن لن نصيق عليه ، وقيل «فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ» إلقاءه في البحر ، والتقاء الحوت له ، والنون هو الحوت فيما قيل .

(٣) الضرير : أي الأعمى ، لأنه كان رضى الله عنه أصابه العمى في صغره ؛ بسبب الجدري فيما أحسب .

وَعِنْدَ ذَاكَ فَأَنَا أَشْكُرُهُ قَدْ صَارَ لِي أَصْلًا وَصِرْتُ أَتَّبِعُ
وَأَذْكُرُ الْوَجْهَ أَوْ التَّعْلِيلَ وَأَكْشِفُ اللَّثَامَ عَمَّا أَشْكَلَا
مُبِينًا تَضْعِيفَ (١) مَا أَرَاهُ مُرَجِّحًا فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ
وَرُبَّمَا أُحَالِفُ الْمَشْهُورَا لِأَنِّي أَقْفُو الدَّلِيلَ فَأَعْلَمَا
فَالْعُلَمَاءُ اسْتَخْرَجُوا مَا اسْتَخْرَجُوا فَهُمْ رِجَالٌ وَسِوَاهُمْ رَجُلٌ
فَمَوْرِدُ الْكُلِّ هُوَ الدَّلِيلُ وَرُبَّمَا تَفَاوَتْ (٤) الْإِفْهَامُ
فَيْنَشَأُ الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ كَمَا لِكَوْنِهِ الْأَصْلَ الَّذِي أَذْكُرُهُ
أَثَارَهُ لِكِنِّي أَفْرُغُ وَثَارَةً قَدْ أَذْكُرُ الدَّلِيلَا مُفَصَّلًا لِمَا لَهُ قَدْ أَجْمَلَا
مُسْتَضْعَفًا وَإِنْ يَكُن رَأَاهُ مَا كَانَ رَاجِحًا مِنَ الْأَقْوَالِ
أَوْ أَذْكُرُنَّ مَا لَمْ يَكُن مَذْكُورًا لَمْ أَقْتَصِرْ عَلَى مَقَالِ الْعُلَمَاءِ (٢)
مِنَ الدَّلِيلِ وَعَلَيْهِ عَرَّجُوا وَالْحَقُّ مِمَّنْ كَانَ حَتْمًا يُقْبَلُ
يَقْصِدُهُ مَنْ لَهُمُ التَّحْصِيلُ (٣) فِيهِ فَيَكْثُرُنَّ (٥) بِهِ الزَّحَامُ
تَرَاهُ فِي الْخِلَافِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ

(١) قوله : «تضعيف» بمعنى ضعف ، أي أبين ما أراه ضعيفا من الأقوال ، وإن راه صاحب الأصل .
(٢) يخبرنا المصنف رحمه الله في هذه الآيات ؛ تحدثا بنعمة الله أنه يستند على الدليل لا على نقل كلام العلماء ولا على مجرد الترجيح شأن العلماء المجتهدين ، الذين نبذوا التقليد وراءهم ظهريا ، واعتمدوا على الاعتداد بالدليل ، واستنباط الأحكام منه ، وذلك مشاهد في تأليفه ، ويشير في كلامه إلى ما روي عن بعض من أهل الصدر الأول ، لما سئل فقال : ما جاء عن الله ورسوله فعل الرأس والعين ، وما جاء عن الصحابة فبعضه مقبول وبعضه مردود ، وما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال . وليس الناظم رحمه الله ممن يسودون ويقولون نحن مؤلفون . ولا من الذين يتهوكون ويحتطبون بالليل ، ولكنه محقق مدقق . جزاه الله عن الدين والعلم خير جزاء ، ونفعنا بتأليفه أبو إسحاق .

(٣) التحصيل : أي حصول المعرفة .

(٤) تفاوت : أي تفاوت بمعنى تتخالف .

(٥) فَيَكْثُرُنَّ : أي فيشتد بينهم الخلاف .

كَذَلِكَ التَّحْقِيقُ لِلدَّلَائِلِ
لَمْ يَذْكُرِ الْأَصْلُ سِوَى الْيَسِيرِ
وَأَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى مَا وَهَبَا
أَلْهَمَنِي رُشْدِي وَأَوَّلَى فِكْرِي
لَسْتُ أَطِيقُ شُكْرَ مَا أَوْلَانِي
فَاجْعَلْهُ فِي رِضَاكَ رَبِّي وَانْفَعَا
وَيَرْحَمْ اللَّهُ فَتَى دَعَا لِي
وَصَلِّ رَبِّي ثُمَّ سَلِّمْنَا
وَأَعْطِهِ يَا رَبِّ مَا وَعَدْتُهُ
وَاحْشُرْنَا يَا رَبَّاهُ فِي زُمْرَتِهِ
وَأَبْلِغِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَا
وَاعْفِرْ لِأَشْيَاخِي وَلِلْإِخْوَانِ
وَاحْتَمِ لِي اللَّهُمَّ بِالْغُفْرَانِ
كَذَلِكَ التَّخْرِيرُ لِلْمَسَائِلِ
لَا يَبْلُغُ الْمِعْشَارَ فِي التَّقْدِيرِ
بِمَنْهَ مَا لَمْ أَكُنْ مُحْتَسِبَا
فَهُمَا وَعِلْمَا قَدْ حَشَى فِي نَحْرِي
وَعَدُّهُ كَلَّتْ (١) بِهِ لِسَانِي
بِهِ الْعِبَادَ وَاسْتَجِبْ مِنِّي الدُّعَا
مِنْ قَلْبِهِ فِي ظُلْمِ اللَّيَالِي
عَلَى النَّبِيِّ بَلَّغْنَاهُ عَنَّا
مِنْ رُتْبَةٍ بِهَا غَدَا رَفَعْتُهُ
وَاجْعَلْنَا يَا رَبَّاهُ فِي جِيرَتِهِ
أَصْحَابَهُ وَآلَهُ الْكِرَامَا
فِي حَاضِرٍ وَسَائِرِ الزَّمَانِ
مِنْكَ وَبِالرَّحْمَةِ وَالرِّضْوَانِ

(١) كَلَّتْ : أَيْ عَمِيَتْ وَعَجَزَتْ .

قوبلت هذه النسخة — بعون الله — وفضله — على النسخة
الأصلية التي قرئت على المؤلف — رضي الله عنه وأرضاه —
والتي نقلت عن المسودة كما هو مدون .

تمت الارجوزه المسماه بجوهر النظام
في يوم احدى عشر من شهر ربيع الاخر سنة ١٣٢٩
وكان تمام نقلها من المسودة
يوم ١٩ من شهر جمادى الاخرى سنة ١٣٢٩
والحمد لله رب العالمين

كلمة المصحح

أَحْمَدُكَ يَا اللَّهُ عَلَى تَمَامِ النِّعْمَةِ ، فَأَنْتَ الْمُسْتَحَقُّ لِجَمِيعِ الْمَحَامِدِ
يَا ذَا الْمُنَّةِ ، وَأَصْلِيَّ وَأَسْلَمَ عَلَى نَبِيِّكَ الْعَظِيمِ ، وَرَسُولِكَ الْكَرِيمِ
الَّذِي أَرْسَلْتَهُ بِشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ ، وَاصْطَفَيْتَهُ عَلَى جَمِيعِ الْأَنْبَاءِ ،
الْمَبْعُوثِ بِجَوَاهِرِ النَّظَامِ . سَيِّدِنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِ يَوْمَ
تَثَبُّتٍ فِيهِ أَقْدَامُ ، وَتَزَلُّ فِيهِ أَقْدَامُ ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَهْلُ الْفَضَائِلِ
وَالْإِعْظَامِ . الَّذِينَ بَلَّغُوا عَنِ الْمُصْطَفَى ؛ مَامَلَأَ الْكَوْنُ عِظَمَهُ وَجَلَالَهُ ،
فَكَانُوا أَهْلَ إِجْلَالٍ وَتَفْخِيمٍ عَلَى مَرُورِ الْأَيَّامِ .

وَبَعْدُ فَقَدْ نَجَزَ — بِحَمْدِ اللَّهِ وَتَسْدِيدِهِ — كِتَابُ «جَوْهَرِ
النَّظَامِ» . فِي عِلْمِي الْأَدْيَانِ وَالْأَحْكَامِ . وَظَهَرَ فِي ثَوْبِ قَشِيبٍ
يَلِيقُ بِهِ ، وَقَدْ وَشِيَ بِتَعْلِيقَاتٍ لِلْمُصَنِّفِ ، وَلِلْفَقِيرِ إِلَى اللَّهِ
مُصَحِّحِهِ ، فِي طَبْعِ مُتَقَنٍ نَقِيٍّ ، نَدَّرَ أَنْ يَظْهَرَ فِيهِ الْعَلَطُ . فِي
جَمَالٍ يُبَيِّنُ النَّازِلَ . وَيُبَيِّحُ الْخَاطِرَ .

و «جَوْهَرِ النَّظَامِ» كِتَابٌ لَا يَمْلِكُ الْمَرْءُ أَنْ يَعْبُرَ عَنْ كُنُوزِهِ ،
وَمَا احْتَوَى عَلَيْهِ مِنْ غَوَالِي الْمَسَائِلِ ، وَذَخَائِرِ الْعِلْمِ ، إِنَّكَ لَتَرَى
جَاذِبِيَّةً عِنْدَ مُطَالَعَتِهِ ، وَرُوعَةً تَمْتَلِكُ النَّفْسَ بِتَحْقِيقِهِ ، وَسَهُولَةً
نَظْمِهِ . وَحَسَنَ تَأْلِيفِهِ ، يَقْدَفُ إِلَيْكَ بِدُونِ مَشَقَّةٍ دُرَّرَ مَسَائِلُهُ ،
وَيُؤَصِّلُكَ إِلَى عَوِيصٍ مِنْهَا بِلَا عَنَاءٍ . وَيُقَرِّبُ مَا صَعُبَ مِنْ مَرَامِي

الفقه البعيد المدى ، وكثيراً ما يُوضَّح المسئلة بِعِلَّتِها ومسلَك مَأْخِذِها ؛ حتى يكونَ القارىءُ مستَجْمِعاً لما يَكْتَنِفُها من البُرْهان ، أو يحيطُ بها من التَّبيان . وهو منظومٌ لا كالنَّظم . بل مُتَضَدُّ بديع وسُفَرِ جامع ، حوى ما لم تُحَوِّهِ ضِخام المؤلفات . وحرَّر ما لم يُحرِّره الأَصْلُ ولغيره فات ، وقد ينأى كثير من الناس عن المنظوم وتستثقل النفس الأراجيز في الفنون الشرعية ، وَلَكِنَّ المؤلفَ في هذه الأرجوزة بذل عنايته ، وأبدى مهارته ، فأفرغها في قالب مقبول سائغ لكل مطالع ، كالشراب المعسول .

ثم ميَّز أرجوزته بحسن التَّبويبِ والتَّرتيبِ . وأضاف إليها شيئاً كثيراً مما نعتقد أنه من اجتهاده ، ومازها من التعقيد والفتاوى الواهية ، وربما دعاه الأَصْل إلى إيراد مسألة منها ، ولكنه يُعَقِّبُها بأوجه البطلان .

ومن مزاياها ؛ شمولها لكثير من المصطلحات الفقهية ، وإضافته إلى فنونها مهمات للعالم بها ملابسة ، كباب الضوابط ؛ فإنه جاء فيه بضبط ألفاظ ، لم نقف على ضبطها في المطوَّلَات .

ومن مزاياها ؛ استعمال كثير من مفردات اللغة العُمانيَّة ، الخاصة بتلك القبائل ذات الأرومة العربية العريقة ، قد أهملها أصحاب المعاجم اللغوية ، وَلَوْ اعتنى بها وبمدلولاتها بعض أهل العلم ، لكان فيها تآليف مهمة ، تزيد العربية اتساعاً وثروة . ولعناية المؤلف بإفادة العامة ، وما أحوجها إلى تلقينها العلم بكل وسيلة — جعل أرجوزته في غاية السهولة ، واحتوائها على ألفاظ

تفهمها هنالك العامة ، بل تناول حتى بعض ألفاظ عامية في ذلك الوسط ، على ما يغلب في الظن .

ومن مزايها ؛ أن اختصت بجمع كثير من الآداب الإسلامية وحكم التشريع وألّمت ببعض أسرار اللغة العربية في الاستعمال . فقد استعمل اللغة الشاذة وغير المشهورة ، كنصبه بلم تارة ، وإهمالها طوراً ، وجزمه بها بالسكون المقدّر على حرف العلة ، وكل ذلك وارد في اللغة . على أنه لغة لقوم من العرب ، عند بعض أهل العلم ، على ما فيه من القول ، ووجوه من الإعراب عند الجمهور من العلماء . وفي النصب بلم شواهد ، لكنها مأوَّلة بما يقرب من المشهور ، فما يقال هنالك يقال هنا . أما ورود الفعل بعد لم مرفوعاً فلغة أثبتها ابن مالك ؛ من شواهدنا :

لولا فوارس من نعم وأسرّتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار
ومن شواهد الجزم بالسكون المقدّر على حرف العلة قوله :
ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد
وفي هذا المقام تأويلات ليس هذا محلها فلتطلب من كتب
العربية . وهل لنا أن نحكم بكون ما استعمله المؤلف من لغات
بعض قبائل عمان ، ذلك مالا يجوز لنا القول فيه . واللغات مما
لا يصح الحكم فيه لغير من وقف عليها بملاسة أهلها ، واستقر
البحث في ربوعها ، كما كان أئمة اللغة يفعلون في الصدر الأول .
وبالجملة أن مزايا هذه الأرجوزة كثيرة ، يقف عليها من
تصفحها ، وكلما أجاد التأمل في مواضعها ، انكشف له من

مكنونها مالا يقدر من لُبَابِ الْعِلْمِ ، ووقف على براعة المؤلف
وتبحره في العلم ، ودرجة اجتهاده ، مع وقوفه على دقائق الحال
الحاضرة ؛ من حيث السياسة الاستعمارية ؛ التي طالما لعبت
أدواراً في تلك الأرجاء النائية . ولم تزل كذلك مما هو جدير
بأهل العلم أن يحيطوا به علماً قبل غيرهم ، بل من الواجب عليهم
كي يعطوه حكمه الشرعي ، ويعلموا كيف يكون العمل تلقاءه
وبابتعاد أهل العلم عن تلك المواقف ، اتخذ العدو المعاول ، لهدم
ما يعترضه في سبيل مطامعه . ومن سكوتهم ؛ وجد حجة يلعب
بها على عقول الذين ضعفت نفوسهم ، وسذجت أفكارهم ،
فطَوَّقَهُمْ بِمَكَائِدِهِ وَدِهَائِهِ ، حتى أمسوا في الهالكين يَجْرُونَ
وراءهم ؛ ويلاتٍ ونكباتٍ لِقَوْمِهِمْ ، ولا حول ولا قوة إلا بالله
العلي العظيم ، اللَّهُمَّ أَنْصِرْ مَنْ نَصَرَ الدِّينَ وَاحْذُلْ مَنْ حَذَلَهُ .
وانصرونا على القوم الكافرين والظالمين وصلى الله على سيدنا محمد
 وآله .

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجزء الثالث	
كتاب الإباحة	٣
باب التعارف	٣
باب الدلالة	١٢
باب ما يباح في جانب الأيتام	١٥
كتاب العطايا	٢٠
كتاب الإقرار	٢٦
كتاب الأمانة	٣٤
باب اللقطه	٣٩
باب الوقف	٤٤
باب الصافية	٤٧
باب أموال المساجد	٤٩
كتاب الأموال	٦١
باب الإجارة	٦١
باب الشريك في العمل	٧٥
باب ما تستحقه الأموال من حريم وغيره	٨٢
باب السواقي	٨٨
باب الحریم	٩٣
باب الطرق	٩٦
باب صرف المضار	٩٩
باب الموات والأودية	١٠٣
باب قسم الأموال	١٠٦

تابع الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
كتاب الصكوك	١١٣
كتاب الوصايا	١٢٢
باب الإيصاء	١٢٢
باب الوصي	١٣٠
باب انفاذ الوصايا	١٣٥
باب وصية الأقربين	١٥٣
كتاب الميراث	١٥٨
باب ذوي السهام	١٦٠
باب العصبة	١٦٤
باب الأرحام	١٦٨
باب موانع الإرث	١٧٢
كتاب نظام العالم	١٧٩
باب الإمام	١٨٠
باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	١٩١
باب الحدود	٢٠٠
فصل حد المرتد	٢٠١
فصل حد المحارب	٢٠٢
فصل حد السارق	٢٠٤
فصل حد الزاني	٢٠٩
فصل حد القاذف	٢١٥
فصل اللعان	٢١٩
فصل حد الشارب	٢٢٠
باب الجهاد	٢٢٣

تابع الفهرس

الموضــــــــوع	رقم الصفحة
كتاب القضاء	٢٣٤
باب صفة القاضي وآدابه	٢٣٤
باب الدعاوي	٢٣٩
باب البينة	٢٤٣
فصل تعارض البيئات	٢٥٣
باب اليمين	٢٥٥
باب القضاء في الدماء	٢٥٩
الجزء الرابع	
السنن والآداب	٢٧٩
باب العلم	٢٧٩
باب العقل	٢٨٨
باب النية	٢٩١
باب سنن الفطرة	٢٩٤
باب ستر العورة	٢٩٩
باب اللباس	٣٠٤
باب الأكل والشرب	٣٠٨
باب الطب	٣١٢
باب الرزق	٣١٤
باب حق الوالدين	٣١٧
باب حق الرحم	٣١٨
باب حق الجار	٣١٩
باب السلام وهو من حقوق الإسلام	٣٢١

تابع الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
باب الاستئذان	٣٢٤
باب السارق	٣٢٥
باب السفر	٣٢٥
باب النصيحة	٣٢٦
باب الاعتذار	٣٢٧
باب الغيبة	٣٢٨
باب الحسد	٣٢٩
باب العجب والكبر	٣٣٠
باب النفاق	٣٣١
باب آداب التلاوة	٣٣٣
باب تفسير كلمات من القرآن وغيره	٣٣٦
باب الضوابط	٣٥٢
باب جامع الآداب	٣٥٥
باب الحكم	٣٧٠
باب أسباب الإثم	٣٧٨
بابا التوبة	٣٨١
باب الزهد	٣٨٩
باب الدعاء	٣٩٩
كلمة المصحح	٤٠٥

تنبيه

نبين للقارئ الكريم أن المصحح المذكور تحت التعليق (٢) في صفحة (١٥٢) هو غير الشيخ أبو إسحاق اطفيش وكذلك نستدرك على التعليق المذكور أن زيارة الشيخ ماجد للنور السالمي كانت في قرية بني صبح والمحادثة كانت بها ونتيجتها جعل المسئلة اجتهادية وأن الشيخ ماجد راجع عن تخطئته فيها . انظر نهضة الأعيان ص ١٣١ - ١٣٣ .

رقم الايداع ٦٧٢/١٩٨٩م

